

اصري جان
١ - ٨

١٢٨

شباب والنظار

(مع شرحه)

الحموي

المسائل الفقهية على المذهب الحنفية اما المتن فهو لا فضل المتأخرين مولانا زين العابدين ابراهيم المشهور
بابن نجيم المصري الحنفى رح واما الشرح فهو لمولانا السيد احمد بن محمد الحنفى الحموي رح

قد اعتنى بطبعهما ونزل الجهد في حسن ترتيبهما وتصحيحهما

خادم العلماء مهين الاطباء

محمد ابراهيم عفى الله الكريم

بإعانة تصحيح المولوي كلزار طي والمولوي عبد الغني

قد تم في رمضان المبارك سنة ١٢٦٠ هجري في المطبعة التعليمية للمعتمدين

(شعر)

* * كتاب لو تا مله ريز * * لما ذكر يمناه بلا اوتياب * *
* * زلومرت حواسله بغير * * لعاد الميته حيا في التراب * *

هذه المطبوع اذا لم تكن في خاتمتها خاتم المعتمدين بطبعه فليبه آية السرقه

اين كتاب چايه اكر خالي باشد از مهر من محمد ابراهيم
نگيرند او را قمار و زدن باشد

**
*

فقہ حنفی

الاشیاء والنظار حولہ من العابدین ابراہیم
مشرع مشارع الکتب والعلوم
مطبعہ قادیان

سن تالیف ۹۶۹

30 ~ 23 م

741 = 65

0422

العمل على مبادء الدين أصطفى وبعد فلما يسر الله تعالى بانعام كتاب الإلهباء والنظام الفقهية على المذهب
الشعرية المشتمل على مبدئية فنون اردت ان اظهره في اوله ليسهل النظر فيه

٢٥

الفن الاول في القواعد الكلية

٢٥ القواعد الاولى لا ثواب الا بالهية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطا وما لا تكون وبيان دخولها في
العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتروك

٢٦ القاعدة الثانية الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيع الواحد يتصف بالحل والحرم بما هما صلة له وفيها
ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع الاول في بيان حقيقة النية الثاني في بيان ما شرعت لاجله الثالث في بيان تعيين المنوي
وهو الرابع في بيان التعرض بصفة المنوي من الفريضة والنافة والاداء والقضاء الخامس في بيان الاخلاص السادس
في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها في البقاء وفي حكمها مع
كل ركن التاسع في محلها وفيه اصلان الاول اذا اختلف اللسان والقلب فالمعتبر القلب الثاني انه لا يشترط مع نية القلب
التلفظ العاشر في شروط النية وفيه بيان ما ينالها وقاعدة في اليمين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشية
تدخل تحت النية اولا وبيان ان اليمين على نية الخالف والمستدلف وبيان ان الايمان مبنية على الالفاظ دون الاغراض
وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول النيابة في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم العربية ايضا وبيان ما يتعلق
بالكلام نحو ارفقها وبيان سماح آية السجدة ممن لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجري في العروض ايضا

٢٧ القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد الاولى الاصل بقاء ما كان على ما كان وبيان ما يتغير عليها
من الطهارات والعبادات والطلاق وانكار المرأة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التمسكين من الوطي والسكوت
والرد والرحمة في العدة وبعد ما اختلف المتبايعين في الطوع رد عوى المطلقة الحبل قاعدة الاصل براءة الفم وفيها
بيان الاختلاف في القيمة والجواب على ما اورد عليها قاعدة من شك هل فعل شيئا ام لا فالاصل عدمه وقد حل فيها
قاعدة اخرى من يثق الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل وبيان ان ما ثبتت باليقين لا يزول الا باليقين
وبيان الشك في الوضوء والصلوة هل صلاها ام لا والشك في تعيين الفروض والتروك وبيان ما اذا خبره عدل بترك
شيء منها والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره وفي
قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكاة والصوم والنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق قاعدة الاصل
العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول الكتمين وفي ربح الشريك والمضارب وفي ان المال قرض او مضاربة وفي قدم العيب
وفي اشتراط النيار وفي الرؤية وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فمه وفي غيرها
التنبيه على تقييد القاعدة وبيان ما خرج منها قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته وبيان وجود النجاسة في الثوب
والفارة في البئر وبيان ما اذا اقر بفقاعين العبد في ملك البائع وكذا به المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابانتها
في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما لو اختلفوا في سلامها بعد موت
الزوج اقبله وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره وبيان ما خرج من هذه القاعدة قاعدة هل الاصل في
الاخطاء الاذاحة او الخطر او التوقف وبيان ثمرة الاختلاف السائمة الاصل في الابضاع التحريم وفيها مسائل

سهرى في العروج وبيان الطلاق المسمم والعنق المبهم والمنهي وبيان ما خرج عنها وفيها بيان وطى السرائر اللاتي يجلبن الآن من الروم والهند ومن أن اصحابنا احتاطوا في العروج الا في مسئلة وفيها قاعدة الاصل في الكلام الحقيقية وبيان ما فرع عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفاصل وما يختص بالصحيح وبيان ما اورد عليه مع جوابه وفيه خاتمة فيها فوائد الفائدة الاولى تستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل الفائدة الثانية في بيان الشك والوهم والظن واكبر الراي الفائدة الثالثة في بيان حل الاستصحاب وحجته وما فرع عليه

١٠٨ القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكراه والنسيان والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص وفيه بيان ما فرع فيه ابو حنيفة روح في العبادات وغيرها على هذه الامة وبيان ما فرع فيه الائمة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بفوائد مهمة الفائدة الاولى المشاق على قسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مفرغ الزوج ومرضاها الفائدة الثانية ان تخفيفات الشرع انواع الفائدة الثالثة ان المشقة والحرج انما يعتبران عند عدم النص الفائدة الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما جمع به بينهما بعضهم

١٢١ القاعدة الخامسة الضرر يزال وبيان ما يبتني عليها من ابواب الفقه وما تتعلق بها قواعد الاولى والضرورات تبیح المحظورات الثانية ما يبيح للضرورة يتقدر وقدرة ما يقرب منها ما جاز لعذر يطل بزياله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان انها مقيد لما قبلها وفيها بيان ما لا يحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان ما فرع عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران او مفسدان وبيان احكام من اتلى ببليةتين وبيان قولهم درء المفاسد اولى من جلب المصالح وما تفرع عليها

١٢٩ القاعدة السادسة العادة محكمة وبيان ما فرع عليها من حل الماء الجاري والماء الكثير والحيف والنفاص والعمل المغسل للصلاة وكون الشيعي مكيلا او موزونا وصوم يوم انشكروا يومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبناء الايمان والنذور والوصايا والاقواف عليها وبيان ما ثبت به العادة وبيان انها انما تعتبر اذا اطردت او غلبت الا ان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المداير وفيها بيان مسامحة الامم في كل شهر اسبوعا للاستراحة ولزيارة اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما تفرع عليه من احتشاق الاجرة بلا شرط ادا جرت العادة بانه يعمل بالاجر وفيها بيان ان العارية اذا شرط ضمانها هل يصح اولا وبيان جهاز البنات وانه لا يجب السؤال عند الشراء في الاسواق وبيان ان العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن للمتأخر وانه لا يعتبر في التعاليق والدعوى والاقاري وفيها بيان ان الواقف اذا شرط النظر لجاكم المسلمين وكان في زمنه شافعيما ثم صار الان حنفيما هل يكون له اولا وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلدة او لموقوف عليه وفيها بيان ان الاعتبار لعرف العام لا لخاص وهذا آخر القواعد الكافية

١٢٢ النوع الثاني في قواعد كلية يتخرج ما لا ينحصر من الصور الجزئية

١٢٤ القاعدة الاولى والى الاجتهاد لا ينقص دمثله وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة نلبس لغيره قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشيء ثم تغير احتجاده وبيان ما خرج منها وبيان ما استثناء اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء وبيان قولهم وحكم بمؤجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا بشرا ثلثا الشرعية وحكاية شمس الدين العلواني مع قاضي عنيزة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصححة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول

ضعيف في من هبة أو بر أو أنه مزجوع منها أو مخالف مذهب عامد أو ناسيا وبين أن القضاء على خلاف شرط الواقف كالتصايف خلاف النص وبين أن فعل القاضي وأمره إنما ينفلذ إذا وافق الشرع والأرد

١٣٧ القواعد الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبين ما يتفرع عليها من اشتباه محرمه باحتميات وما إذا كان أحد ابويه مما كولا والآخر غير ما كولا وما إذا شارك الكلب المعلم غيره أو كلب المسلم كلب المجوسي وما إذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذوايح وما إذا عجز المسلم من مل قوسه فاعانه مجوسي ووطي الحاربية المشتركة وما إذا كان بعض الشجرة أو الصيد في الحل وبعضه في الحرم وما إذا احتلطات المذكاة بالميته وما إذا اختلط ودك الميثة بالزيت وما إذا اختلطت زوجته بغيرها وفيها بيان ما إذا اهلهم وتحت خمس وما إذا رمى صيد انوقع في ماء أو هطاح ثم إلى الأرض وبين ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها تنمة فيما إذا جمع بين حلال وحرام في عقد أولية وبين دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيع والأحارة والكفالة والأبراء والهبة والهدية والوصية والإقرار والشهادة والقضاء والعبادات والطلاق والعتاق وما رية الرهن والوقف وفي آخرها تنبيه على ما إذا احتتم في العبادات جانب المحضر والسفر ثم فصل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي فانه يتقدم المانع إلا في مسائل

١٥٦ القاعدة الأولى لثمة هل يكره الإيثار في القرب

١٥٧ القاعدة الرابعة التابع تابع وقد حل فيها قواعد الأربعة الأولى أنه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط العرع بسقوط أصله الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع والرابعة يمتنع في التوابع ما لا يفتقر في غيرها وفيها بيان ما يمتنع ضمنا لا قصدا ١٦٠ القاعدة الخامسة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان أن أمره إنما ينفلذ إذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي في أموال اليتامى والأوقاف وفيها بيان أنه لا لوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الأوقاف ١٦٢ القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات وفيها بيان أن القصاص كالحد ودال في خمس مسائل وبين مخالفة التعزير لها ١٦٨ القاعدة السابعة الحد لا يدخل تحت اليد وفيه بيان ما خرج عنها

١٦٨ القاعدة الثامنة إذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يخلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر كالباوبان ما تفرع عليها من اجتماع الحرمتين وما يوجب الحزاء على المحرم وبين ما يحجز عن تحية المسجد وركعتي الطواب وتلاوة آية السجدة وبين تعدد السهوى والصلوة والفرق بين جائز الصلوة وجائز الحج وما إذا أذن مرارا أو شرب مرارا أو وقف مرارا وما إذا وطئ في رمضان مرارا أو تعدد حناية المحرم والوطئ بشبهة وما إذا أذن بامة فقتلها أو هرة كنى لك وما إذا تعددت الحناية على واحد وما إذا وطئت المعتدة بشبهة

١٧١ القاعدة التاسعة أصل الكلام أولى من أهماله متى أمكن والأهمل وفيها بيان الحقيقة إذا تعددت أو هجرت شرعا أو عرفا وما إذا تعددت الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما إذا جمع بين أمراته وغيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول بنقص القسمة وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تنبيه أن التاميس خير من التأكيد وبين ما تفرع عليه من أنه لو كرر الطلاق واليمين بالله تعالى منجز أو معلقا

١٨٥ القاعدة العاشرة الخراج بالضمان ودبان معناه وما دخل فيها وملخص عنها

١٨٦ القاعدة الحادية عشرة الشبهة الشبهة في الجاهل ودبان كلمة نكرة



الاشباه والنظائر (مع شرحه) غمز عيون البصائر

الحمد يا من تنزهت ذاته عن الاشباه والنظائر * وقامت في بيداء كنه صفاته هائلة العقول والبصائر * كل ما في
اسر هود ناطق بتوحيدك * ومعلن بشكرك * وتمجيدك * ملك الحمد اسحقا فاذنك * وتعظيما لكنه صفاتك * يانور
النور * يا خفيا من فرط الظهور * صل على الهادي اليك وقد وقب غاصق الضلالة * والداعي اليك على حين فترة من
الرساله * شمس شرف النبوة * بد راقق التوبة والمروءة * محمد نبيك وعبدك * وحبيبك ورحمتك * المهداة من
عبدك * درة صدف الطين * وغرة حبيب الدين * من بعثته الى العالمين بشيرا ونذيرا * وداعيا اليك وهراجا منيرا *
(شعـر)

فجاء مجيى الصبح والجود آحر * وحل محل الغيث والقفر محجل * فعاد زمان الدين والليل مقمر *
واضاء بضاء الشرع والرمل مبقل * فاستفرغ بتحمل الاذا في الاداء جهده * واستغرق في تحرع القذا بالوقاه
عهده * حتى رصع قواعل الشرع ومهداه * ورفع مبانيه وشيد لها * صلاة تكاوى هابق بلائه وحسن عنائه * وعلى آله واصحابه
الذين ابرود احباراه * وطودا بساط الجهل بعد انتشاره * فهم امعاء اسراره ومشكاة انواره * وعلى التابعين
عديهم * والمقتفين اثرهم * ما نقلت من صحف البحار مواريهها * وكتبت اقلام التوم على مهارق الرياض
حكمة باريهها (اما بعد) فان كتاب الاشباه والنظائر لافضل المنأخرين مولانا زين الدين بن نجيم الحنفى كتاب
لم تكنحل عين الزمان له بشانى * ولم يوجد فى كتب الكنفية ماله يوازي اريداني * فهو مع صغر حجمه ووجازة
نظمه بحر محيط بدور الحقائق * وكنز اودع فيه نقود الدقائق *

(شعـر)

* كتاب لوقأمله ضرير * لعاد كريمة تاه بلا ارتباب * ولو مرت حوايله بقبر * لعاد الميت حيا فى التراب *
قد طار صيته فى الامصار * وظهر ظهو الشمس فى رابعة النهار * ووضع حدائق الزمان على الاحداق * ومدد راعم
آجرهم نحو الاعناق * وقلقوه بالقبول مقنعين * قائمين اليوم اكملت لنا الدين * مما قاض الاوبرجع اليه فى قضائه *
فودعهم بالاديعول عليه فى افتائه * وقد كنت عنيت به قد يما * وصبغت من فرائده ادبما * طال ما رقت على ادوابه
وقوفى على ما نزل عن راء * واحلت طرف طرفى فى ميدان عبارته لاجاله ابن عباد حوادلهوه فى ملاعبته الزهراء *

(ب)

(شعر) انادمه والليل مرخ ستوره * * * كاني جميل بات عند بئينة * * * غير انه لما اشتهل عليه من الایجاز * التحققت
مسائله بالا لغاز * * * ولله الميرزالي الان بعض مقاصده * * * ولم ينحل نبذ من معاقده * * * وكثيرا ما يطلق في محل النقييد *
وهذا في التصنيف غير مديد * * * وكثيرا ما جعل في محل التفصيل * * * وهذا غير لائق بداري النخيل * * * وربما كبت
جواد قلمه في مضمار البيان * * * والانسان غير معصوم من الخطأ والنسيان * * * فطالما حدث اني ذلك ان اقيد مطلقاته * واصط
مرسلاته * * * واصل محملاته * * * واصحح معتلاته * * * الا ما اراد الله تعالى ستره من نظري فلم يتعلق به فكري * * * وقد
هداني الله تع لن ذلك * * * ويسر لي سلوك تلك المسالك * * * وياح لي حواشيا لبعض الفضلاء كتبت في الهوامس من الاطراف *
نفيسة كالدرر في الاصل اب * * * غير ما كتبت عليه نصيفا * * * وتروصيفا * * * فيا لها من حواش فيها العيون تحار * * * وهو امش مثل
حدبها السطور عذار * * * تشتعل على تحرير ما فيه * * * لكنهم لم تحط بقوامه وحواديه * * * وقد نبهت على اكثر مما نبهوا عليه *
واوموا بالاشارة اليه * * * على اني فيه * * * لا ادعي الاخطا بجميع ما فيه * * * بل ذكرت ما علمت من لفهمي اليه سهيلا * * * وقد قال الله تع
وما اوتيت من العلم الا قليلا * * * مما كان منه صوابا بلله الحمد على ذلك * * * وما كان منه غير صواب فاعوذ بالله مما هلك *
ثم تركت ما كتبت في السواد * * * حتى عدت عليه من الدهر عودا * * * فصار ريعادها غير طلل من درهم * * * لا يدرك الطوبى
له رسم * * * وقد تعرفت اجزاء ايدى هيا * * * فجز محوته الدبور وحز محوته الصبا * * * بعوائق تجددت غواشها * * * وعلائق
تعددت نواشها * * * وامور الله علم بها لا يحاكيها * * * اللهم اغفر اليس ذلك تبرعا بالمقدور * * * وانما هي آية مخزون ونقشة
مصدور * * * هذا وان شذمة من الموالي انكرام * * * المشهورين بالفضل بين الانام * * * المبرزين من الجور والكيف * * * الذين
لا يروج من نقد هم الزيف * * * التمسو مني نقل ما كتبت مسودته الى البياض * * * ظانين ان ذلك من انفس الالعاق
واهم الاغراض * * * ظننا منهم ان لي ذات يد في تحقيق ذلك الكتاب * * * او ردوا على مناهله العذاب * * * وقد اجبتهم الى ذلك *
وان لم اكن بالغائك المسالك * * * انكالا على حسن ظنهم * * * ومكافاة لاحسانهم وبرهم * * * وشرعت فيه مع تشعب الاحوال *
وتكاثف المهوم والاشغال * * * مستعينا بالله عز وجل في تحريره * * * ومحررا حلقه باب الفرج بتقريره * * * لعل الله سبحانه
يجعل ذلك الابواب المغلقة علي مفتاحا * * * وللليالي المظلمة علي مصباحا * * * انه الكبير المتعال * * * الكبريل ببلوغ الامال *
وهاذا اقول وبالله التوفيق * * * والهداية الى هواء الطريق * **قال** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله *
احبار صيغة انشاء معني ولا محذور في علم محموديته في الازل بما انشاء العباد من المحامد وانما المحذور علم اتصافه
بما يحمد ونه من الكمالات وهو غير لازم وبهذا التقرير يستقما قيل انه يلزم على كونه انشاء انتفاء الاتصاف
بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة ان الانشاء يقارن بمعناه لفظه في الوجود انتهى على ان اللازم من المقارنة انتفاء وصف
الواصف المعين لا الاتصاف واحتار المصنف رح الجملة الاسمية على الفعلية وان كان استعماله في الانشاء اقل من القليل
لا فادتها الثبات والدوام كاقيل وفيه انه ان لم يوجد دوام الانشاء او المنشاء كالثناء فهو غير ثابت او متعلق انشاء الاتصاف
بالجميل فدوام ذلك انما يستعاد بطريق الاخبار والغرض الانشاء واجب بان المراد انشاء نسمة الاتصاف بالجميل على
الدوام فان ينسب اليه الاتصاف بذلك ولا نسلم ان قصد الانشاء فيما في اداة الجملة الدوام فليتأمل في هذا المقام
* * * على ما انعم * * * قيل ان كانت جملة الحمد خبرية فينبغي ان يتعلق قوله على ما انعم باحد ثلاث امور اما بالمبتدأ او
الحمد والمعني كل حمد على انعامه ولا جله او جنس الحمد على انعامه ولا لجملة ملكه ومستحق به وهذا المعني مما لا شبهة

خطبه

في صحته الا انه لا مائل في الاخبار به لانه معلوم فان الله تعالى حمداً وجنساً الحمد على انعام الله مما لا يخفى على
احد انتهى **اول** لقائل ان يقول سلمنا ان الاخبار بذلك مما لا يخفى على احد لعلمه بذلك لكن لا نسلم ان ذلك امر
محمّد وما ننع من كون الجملة حمداً الا ترى انك لو قلت اللهم انت ربي او خالقي او نحو ذلك مما ورد في السنة كان
ذلك معلوماً للكل لا يخفى عليه ومع ذلك يترتب عليه مقضاة من حصول الثواب وكذا قولك التسميع
البصير ونحوه بل يكون ذلك حمداً له فان كان فيما ذكر خصوصية يترتب عليها ذلك المقتضى فلتكن هذه الخصوصية
موجودة في قولنا الحمد لله على ما انعم وكم في السنة الشريفة من حمل معلوم له لكل احد بل بالضرورة وامر الشارح بها
ليترتب عليها مقتضاها والقائي بالحمد اللازم لهذا الخبر كانه قيل حمداً في اللازم من هذا الخبر لاجل انعامه **اول** لك
ان تقول فيه كماله غلاف ماهو المشهور بينهم من ان الجبار والمجود لا بد له من لفظ يتعلق به وظاهر ان الحمد اللازم
من هذا الخبر ليس هو ما هو محدد معنى لزوم من المعنى الخبري ويفهم من قوة الكلام ان المحمود عليه هو قوله
على ما انعم ولك ان تقول جاز ان يكون المحمود عليه في ذلك هو الذات والصفات الذاتية وكانه قال حمداً في اللازم من
هذا الخبر لاجل الانعام صادوفي مقابلة الذات العلية والصفات الذاتية ولا يقال ان صدوره لاجل الانعام يداني ان يكون
في مقابلة الذات لانا نقول لا نسلم ذلك فقد صرح المحققون ان المحمود عليه ليس باعنا حقيقيا على الحمد والثالث تعلقه
بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الجنس وما تعلقه بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الاستغراق فلا ينبغي
حوازه اذ المعنى حينئذ ان كل حمد مملوك او مستحق لاجل انعامه وقضيته انحصار علة مملوكية الحمد واستحقاقه في
الانعام وليس كذلك اذ غير الانعام كالذات وصفاتها الذاتية تكون علة ايضا لما ذكر بحلاف ما ذكر مع حمل ال على
الجنس اذ ملك حمس الحمد واستحقاقه لاجل الانعام لا ينافي في ملكه واستحقاقه لغيره ايضا وكذا تعلقه بمحمّد وف على
انه خبر والله صلة المبتدأ مع حمل ال على الاستغراق ايضا اذ المعنى حينئذ كل حمد لله كائن لاجل انعامه ولبس كذلك
اذ بعض الحمد كائن لاجل غير الانعام كالذات والصفات بخلاف ذلك مع حمل ال على الجنس كما تقدم وان كانت انشائية
بني تعلق الطرف بمضمون الجملة وكانه قيل اصف الله سبحانه بما لكيتة كل وصف جميل او حسن لاجل انعامه
استحقاق ذلك او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف بجميل او جنس ذلك لاجل الانعام اصفه تعالى بما لكيتته
او استحقاقه او الاختصاص به لاجل انعامه او بالمبتدأ والمعنى حينئذ اصفه بما لكيتة كل وصف بجميل او حسن لاجل
انعامه او باستحقاق ذلك او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف بجميل او جنس ذلك لاجل انعامه اصفه تعالى بما لكيتته
او استحقاقه او الاختصاص به ولا اشكال في صحته وحسنه انتهى والفرق بين المعنيين دقيق اشار اليه بقوله بمعنى ان كل
وصف بجميل او جنس ذلك لاجل الانعام اصف الله تعالى بما لكيتته الى آخره فتأمل حق التأمل ولا يخفى انه يلزم على
تعلقه بالمبتدأ الاخبار عن المصدر قبل ان يكمل يعني يذكر متعلقه وهو لا يجوز ان يذهب على ذلك الزركشي في شرح
تلخيص المفتاح واختار انه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر او بمحمّد وف يدل عليه الحمد اي تحمده على ما انعم
وفي حواشي المولى علاء الدين مصنفك على المطول ان الظاهر ان الطرف مستقر خبر بعد خبر لبطر تحقق الاستحقاقين
الغوم متعلق بالحمد فصل بينه وبين ما مله تنبيهها الى ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصف كما قيل فتدبر وما صدره
مصدر ال اسمي وهو المتعارف على ما قيل يجوز جعلها تعليلية ويجوز جعلها للمصاحبة وبمعنى في وبمعنى مع ويمكن

جعلها للامتلاء اشارة الى تفخيم الحمد انتهى **اقل** اما الاول فظا هر واما الثاني فبعيد واما الثالث فغير صحيح اذ لا معنى لجعل الحمد مظهرا على الانعام واما الرابع فان لم يكن عين الثاني فهو قريب منه واما الخامس فنظا فيه بعض العلماء بان الحمد من حملة النعم وبان ارادة الاستعلاء على الانعام مخل بالبلاغة في هذا المحل ولهذا كانت النعمة في الغالب اذا ذكرت مع الحمد في القرآن لم تقتصر على وحيد اشير الى ذكر النعمة التي بعلي كقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال اشارة الى استمرار النعمة واستلاء الحمد عليها * وصلى الله على سيدنا محمد * صلى فعل ما ض قياس مصدره التصلية وهو مهجور فلا يقال لعدم السماع وان كان هو القياس كذا قال غير واحد وفي القاموس ما يومئذ حيث قال صلى صلاة لا تصلية دعا انتهى **اقل** دعوى عدم السماع ممنوعة فقد سمع في الشعر القديم كافي العقد لابن عبد ربه * تركت القيان وعرف القيان * وادمنت تصلية وابتها لا * وهو من شعرا فشده نعلب وله قصة مع النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها ثم قال قوله تصلية وابتها لا تصلية من الصلاة وابتها لا من الدعاء ^{بها} صايت صلاة وتصلية انتهى وقد ذكره الزوزني في مصادره فقال التصلية نماز كردن ودرود دادن انتهى وكانه انما تركه اكثر اهل اللغة لانه مصدر قياسي واهل اللغة عنايتهم بالمصادر السماعية دون القياسية فتركهم له وان سمع انكالا على القياس وعلى هذا فترك استعمال التصلية في الخطب انما هو لا يهام اللفظ ما ليس مرادا وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بينهما فانه يقال صلاة تصلية كما يقال صلى تصلية لعدم السماع وفي شرح النقاية للعلامة محمد القوهستاني والصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصداقه لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والى منقلبة عن الواو لم يكتب بها الا في القرآن كما قال ابن درستويه انتهى هذا ما يتعلق بلفظها على سبيل الايجاز واما معناها ففي الكشف في تفسير قوله تعالى يقيمون الصلوة انها تحريك الصلواتين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للدعاء بالمصلي في تخشعه فهي في الدعاء اعتادة من المجاز المرسل وفي الكشف ايضا عند قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانه عطف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجازا عن الاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلوة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لا شتم لها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء فهي في الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب ما في الكشف العلامة سعد الدين في حاشيته عليه عند قوله في سورة البقرة و يقيمون الصلاة بما حاصله ان الانصاف هو ما عليه الجمهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لا شتم لها على الدعاء وبين ذلك احسن بيان وهذا هو ما اشتهر بينهم وفي بدائع النوائد لابن القيم قولهم الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة باطل من ثلاثة اوجه احدها ان الله تعالى غاير بينهما في قوله اولئك عليهم الصلوة من ربهم ورحمة والثاني ان سوال الرحمة يشرع لكل مسلم والصلوة تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولاله فهي حق له ولاله ولهذا منع كثير من العلماء من الصلاة على معين غيره ولم يمنع احد من الترحم على معين غيره الثالث ان رحمة الله تعالى عامة وسعت كل شئ وصلاته خاصة بخواص عباده وقولهم الصلاة بمعنى الدعاء مشكل من وجوه احدها ان الدعاء يكون بالخير والشر والصلاة لا تكون الا في الخير والثاني ان دعوات يتعدى

خطبه

باللام وصليت لا يتعدى الا بعلى ودعى المتعدي بعلى ليس بمعنى صلى وهذا يدل على ان الصلاة ليست بمعنى الدعاء
والثالث ان فعل الدعاء يقتضي مدعوا ومدعوا له تقول دعوت الله لك بخير وفعل الصلاة لا يقتضي ذلك فلا
تقول صليجا الله عليك واللام يدل على انه ليس بمعناه فاي تباين اظهر من هذا ولكن التقليد يعنى عن ادراك
الحقائق فاما كس والاخلاد الى ارضه انتهى **قوله** على هيدنا محمد ظرف لغو متعلق بصلى وفي كلامه اطلاق
السيد على غير الله تعالى وفي المسئلة ثلاثة اقوال حكها ابن المنير في المقتفى احد ما جواز اطلاقه على الله تعالى
وعلى غيره الثاني لا يطلق على الله وعزا الى الامام مالك الثالث انه لا يطلق الا على الله تعالى بل ليل ما روي انه عليه الصلوة
والسلام قالوا له يا هيدنا قال انما السيد الله وفي الكتاب والسنة ما يرد هذا القول قال الله تعالى **صَلِّ** وادعوا
عليه الصلوة والاسلام **صَلِّ** بل ولد ادم ولا يخرجك في التعليق وذكر الشهاب الحفاجي استاذنا عن الاذكار حكاية عن النحاس انه
يرى اطلاقه على غير الله تعالى لان يعرف قال والظاهر جواز بالالف واللام لغيره تعالى ثم قال قد عرفت الاقوال الاربع
والصحيح منها انه يجوز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره مطلقا وهو في الله بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى
الشريف الفاضل الرئيس ويدل على ذلك الكتاب والسنة واستعمال العرب ووجه ظاهر القول الثاني المحكي عن
مالك من عدم جواز الاطلاق على الله تعالى ووجهه انه لم يثبت في الاحاديث المشهورة التي وصلت اليه ولان معناه الحقيقي
من يسود قومه اي يرأسهم فعزه بعزهم وفخره بكونه متبوعا وهذا لا يليق بالله الغني عن العالمين والقول الثالث وهو
احتصاصه تعالى به ووجهه ان معناه المحتاج اليه المتصرف في امور غيره وهذا لا يليق بغير الله تعالى على الحقيقة والقول
الرابع القائل بالتفصيل مبني على الاستعمال الاعلبي والمعرف باللام هو المعروف والمعهود بالعظمة وكونه ملجاء او هو
ايضا لا يليق بغيره وضعفه ظاهر لما روي محمد بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه معنى اللقب من حديث ابيه
بالمدح ذكره ملا شريح البخاري في شرح الارشاد وهو اشهر اسمائه الشريفة وهي الفاء عند بعضهم وقيل المئممة وقيل تسعة
تسعون وهو منقول من اسم مفعول الفعل المضعف اي المكرر العين وهو حميد بالتشديد سماه بدجل وعبد المطلب لموت ابيه
في ما بع ولا دته بالها م تقا ولا بان يكثر حميد الخلق له وفي السير قيل لعبد المطلب لم سميت ابنك محمد او ليس من اسماء
انه ثلث ولا قومه قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه لما سبق في علمه وقيل لم يسم به احد قبله الا خمسة
عشر كابنه بعضهم واما اسمه احمد فلم يسم به احد قبل ولادته وقيل ان الله سماه قبل خلق الخلق بالفي عام واشتق له من
الحمد اسمان احدهما يعيد المبالغة في المحمودية وهو محمد والاخر يفيد المبالغة في الحامدية وهو احمد واشتهر الاول منهما
وهو الافضل على الاصح اشتها را اكثر وخص به كلمة الشهادة لانه انسب بما له من مقام المحمودية وهذا كله مشهور الا التصريح
بالافضلية فنقله بعض مشايخ شيو خنا هذا ولا يخفى ان كون احمد يفيد المبالغة في الحامدية مبني على القول بانه منقول
من افعال التفضيل اما على القول بانه منقول من الفعل المضارع كما قيل به فلا راد على السجاري في هجر السعادة وحقير الافادة
ان احمد ابلغ من محمد كان احمد ابلغ من محمد وذكر انه ليس منقول من الفعل المضارع ولا هو افعال تفضيل انما مثال هذا
ان يقال لك ايس من كرم افعل فتقول اكرم ومن هذا الله اكبر وذكر الكافي جئنا ان الله تع سماه باحمد قبل ان سماه بمحمد للآية
انهمني قوله تع ومبشر برسول يأتي من بعدي اسمه احمد انتهى وفيه قائل وما اشتبه من ان محمد منقول من اسم مفعول
العمل في الضعف كما سبق هو احد القولين وقيل منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما تصحون اسم مفعول كادوا الكثير تكون

مصدقاً كافي قوله تبع ومزقناهم كل ممزق وقيل انه مر تجل ومشي عليه ابن معطي بل صرح الزجاجي بان الاعلام كلها مر تجلة
 خلافاً للسليوبيه في انها كلها منقولة لان النقل خلاف الاصل فلا يثبت الا بدليل ولا دليل على قصد النقل اذ لا يثبت الا
 بالتصريح من الواضع ولم يثبت عنه تصريح **أول** هذا لا يتم في اهم محمد وان تم في غيره لان دليل قصد النقل من الواضع
 موجود وهو قول قبل المطلب المتقدم وفي شرح الهادي محمد مفعول من الحمد والتكبير فيه للتكثير منقول من الصفة على
 سبيل التفاضل واخطأ من قال انه مر تجل انتهى وهذا يوم ما قلته قال امتاذا كانه اي القائل بالارتجال ادعى ان العرب
 انما قالت في غير العلم محمود لا محمد وهذا مراد حسان رضي بقوله (ع) نذر العرش محمود وهذا محمد * فتدبر انتهى
أول رجه التدبر انه سمع في الوصفية بغير العلمية محمد قال الاعشي (شعر) اليك اييت اللعن كان كلالها * الى الما جد الفرع
 الجواد المحمد * وسلم * اي عليه وحذف من الثاني لدلالة الاول وهو كثير ومصدق وسلم التسليم والسلام اهم منه ومعناه
 السلامة من النقائص ويكون بمعنى التحية وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره افرادهما من الاخر وان كان عندنا
 لا يكره كما صرح به في منية المفتي وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم واما غيره من الانبياء فلا خلاف في عدم كراهة
 الافراد لاحد من العلماء ومن ادعى ذلك فعليه ان يورد نقلاً صحيحاً ولا يجد اليه سبيلاً انشأ الله تعالى كذا في شرح العلامة
 ميركا على الشماثل ثم ان هذه الجملة والتي قبلها معطوفتان على جملة الحمد عطف فعلية على اسمية وهو غير مستحسن
 كما في مغني اللبيب من الباب الثاني ولقائل ان يقول هما معطوفتان على جملة انعم والتقدير الحمد لله على انعامه وعلى
 صلاحه على سيدنا محمد وسلامه وعلى هذا فيكونان من جملة المحمود عليه الا ان هذا وان كان صحيحاً من جهة المعنى والصناعة
 الا انه يلزم عليه فوات احراز فضيلة الصلاة بالكتابة وان حصلت بالنطق وهو خلاف ما عليه عمل الناس في الخطب بقي
 ان يقال ان المصنف رح لم يتشهد في خطبته وقد قال صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالجذماء رداً
 الترمذي وحسنه وصححه النووي والبيهقي قيل والجواب عنه بانه تشهد باللسان يدفعه صريح لفظ الحديث انتهى **أول**
 ليس في لفظ الحديث صراحة بان الاتيان بالتشهد في الخطبة لا يكون الا بالكتابة حتى يكون دافعاً للجواب كما هو ظاهر
 لا ولي الا للباب وما قيل في الجواب بان في الحديث لنا غير سديد لانه بفرض ذلك يعمل به في الفضائل كيف وقد حسنه
 الترمذي وصححه النووي وما قيل ان الحديث في خطبة النكاح لا في الكتب والرمائل بدليل ذكره في كتاب النكاح
 مردود بان العام يحري على عمومته حتى يرد ما يخصه وذكره في كتاب النكاح لا يصلح مخصصاً وقول التوريشتي المراد
 بالتشهد الحمد رد بالرواية الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادتان وبان المعنى الحقيقي للتشهد هو الاتيان بالشهادة واما
 هذا فهو معنى مجازي والحمل على المحاز بغير قرينة صارفة عن الحقيقة غير مرضي * وبعد فان الفقه * بعد كلمة يونيو
 بها للانتقال من اسلوب الى اخر وهو ظرف زمان كثير وقد تستعمل في المكان ويصح ارادة كل منهما هي ناو هي مبنية على الضم
 لحذف المضاف اليه ونية معناه اي بعد ما تقدم من البسمة والحمد لله والصلاة والسلام قال ابن الملقن في الاشارات وقد
 اختلفوا في ضبط بعد على اربعة اوجه احدها الضم وقد تقدم ثانيها مع التنوين ثالثها النصب والتنوين رابعها فتح
 الدال مع تقدير لفظ المضاف اليه حكاة النحاس انتهى وهذه الاربعة تأتي هنا ما عدا النصب مع التنوين فانها لم ترسم دال
 وقد بين ابن هشام تلك الاربعة وحاصله انها مبنية على الضم اذا حذف المضاف اليه ونوي معناه وتعرب في ثلاثة اوجه
 وهي ما اذا ذكر المضاف اليه اوحذف ونوي لفظه اوحذف ولم ينو شئ ولم يذكروا الضم مع التنوين الذي ذكره ابن الملقن

وأما محتاج إلى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشائخ بأنها مبتدأ ولا يخلو عن نظر وذكر الشهاب ابن حجر الهيثمي
عن بعض المشائخ أنها فاعل لفعل محذوف أي مهمما يمكن بعد أي يوجد قال الشهاب أحمد الغينمي وهو قريب انتهى
أقول الظاهر أنه لم يكن فاعل أي بعيد فما معنى نسبة الوجود إلى بعد وكون المراد لفظها بعيد غير ظاهري النعاقب
والغرض منه ثم أعلم أن الروافى قوله وبعد قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم إلى أنها عاطفة قصة على قصة أي عاطفة
مضمون هيقي لغرض سبب التصنيف على مضمون هيقي لقصد التبرك والعامل في بعد على هذا محذوف تقدروا قول
ونحوه والغاء زائدة للأشعار بالليزوم أو عاطفة والتقدير وراول بعد ما تقدم كذا قيل **أقول** لا يتأتى الأشعار بالليزوم إذا
كانت الورد عاطفة ومن ثم قال المحقق الرضي إن الغاء دخلت لتوهم أما إجراء التوهم مجرى المحقق والتقدير ما قبل بعد
على ما حذر به الجوزي وقوله والعلامة محمد القهستاني في شرحه على النقاية عند قول المصنف وبعد فإن المتوسل
إلى ما قوى اندرجه من الورد للاهتيناك والغاء للتعليل وبينه بما هو بعد من البعيد ثم قال وإنما قلنا هذا لما
في المشهور من الضعف فإن تقدير ما مشروط بأن يكون ما بعد الجزء أمرا أو نهيا ناصبا لما قبلها أو مفسرا له كما في الرضي
وأمّا توهم أما فلم يعتبره أحد من النحويين انتهى وقد جوز الفاضل الدمايني في المنهل الصافي شرح الروافى عند
قوله وبعد فقال أضعف بما دأب الله أن يكون الورد للعطف والغاء للسببية أو عاطفة أو زائدة وقررد ذلك بما يطول
فراجعوا قبل الروافى وبعد ليست عاطفة بل عوض عن أما والعامل في بعد الفعل المقدر ووقع في كلام بعض المتأخرين
رحمهم الله تعالى أن العامل في بعد هي الورد والنائية عن أما المتضمنة معنى الشرط وفعله والتقدير مهمما يمكن من شيء بعد
انتهى والعمدة عليه في ذلك وقد بحث المحقق الغناري رحمه الله في حواشي التلويح في جعل الورد عوضا عن أما بأن جعلها
عوضا يقتضي مناسبة بين الورد وأما مصححة لتعويضها ولا مناسبة بينهما انتهى وقال ابن أياز رحمه الله في شرح
الفصول وأما حذف أما فلا يجوز لأن أما نائية عن الفعل وإدانة الشرط معا ملوحذف كان فيه حذف النائب والمنوب وهذا
أجواب كثير وقد ارتكب كثير من الناس هذا المحذور واستسهلوه وذلك إذا كانت أمام بعد فيقولون في أما بعد وبعد
فإن المتركز أو قد صنع ابن معطي في خطبة الفيته هذا فقال (ع) وبعد فالعلم جليل القدر * ومراده أما بعد انتهى **أقول**
فيكون ما صنع ابن معطي من هذا القبيل نظرا لجواز أن يكون أراد بالورد العطف لأنها عوض عن أما وكون مراده أما بعد
لم تقم قرينة قاطعة عليه وعلى تسليمه فقد نقل الرضي أن أما يجوز حذفها إذا كان الجزء المراد نهيا فمنع حواذفها على
الاطلاق ممنوع فتأمل والفقه هو العلم بالأحكام الخمسة من حيث تعلقها بأفعال المكلفين لا العلم بوجوب العمل كذا
في فصول البدائع * أشرف العلوم قدرا * أشرف العلوم وقد رانصوب على التمييز وهو مبلغ الشيء وإن يكون مساويا
لغيره من غير زيادة ولا نقصان كما في المغرب والمراد به هنا المرتبة والمزية وفي كلام المصنف نظر لاقتضائه أن علم الفقه أشرف من
علم الكلام والتفسير والحديث مع أن هذه العلوم أشرف من الفقه لأن أشرف العلم بشرف موضوعه وموضوع هذه العلوم أشرف
كما هو ظاهر وحينئذ فالصواب أن يقال من أشرف العلوم وأجاب بعضهم بأن مراده من الفقه معرفة النفس ماله وما عليها
فبدخل علم الكلام فيه لكن المقام ينبو عنه انتهى وفيه أنه مع نبوء المقام عنه غير حاسم لمادة الأشكال والحق أن يقال إن اللام
في العلوم ليست للاستغراق بل للجنس والحكم على الجنس لا يستند على الحكم على كل فرد من أفرادها بقى أن يقال الفقه من
أشرف العلوم ميلزم أن يكون مفضلا على نفسه لأن اسم التفضيل إذا أضيف وقصد به الزيادة على ما أضيف إليه يشترط في صحة

استعماله ان يكون بعضا مما اضيف اليه والجواب انه داخل في المضاف اليه لغة خارج عنه مواد كافية الاستثناء المتصل
والمقصود تفصيله على ما يشار به في هذا المفهوم اعني مفهوم الشرف فلا يلزم التفصيل على نفسه كذا حققه بعض
المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ * واعظمها اجرا * العظم بكسر العين ضد الصغرومتى وصف عبد بالظلمة فهو
ذم والاجر الجزاء على العمل كالأجرة مثلثة والجمع اجور * واتمها عائل * التمام ضد النقصان والعائدة المعروفة
والصلة والعطف والمنفعة والمبراد هنا الاخير **اول** وعلى كون العائد بمعنى الصلة يعجنى قول بعض الادياء (شعر) لما
مرضت ادني * من ليس معه خردلة * تعساله من زائر * وعائد بلا صلة * واعمها فائدة * اعم من العموم وهو الشمول
يقال اعمهم بالعطية اي اشمهم فلم يفته احد منهم والعائد لغة من العود لانها تعقل به وعليه قول استاذي (شعر) من العود
استقت الفائدة * والنفس يا صاح بذ اشاهد * لئلا ترى افتدة الناس قد * ما التلن في قربه فائدة * او من الغيل ما استغفل
من علم ارمال وفسرها بعضهم بالزيادة تحصل للانسان اسم فاعل من فادت له فائدة وتكمل او افدت اعطيته واقت
منه اخذت وعرفنا كل نافع ديني او دنيوي او هي ما يكون به الشئ احسن حالا منه بغيره * واصلاها مرتبة * اي
اربعها منزلة قال في القاموس الرتبة بالضم والمرتبة المنزلة * واسناها منقبة * السناء ضوء البرق ويمد والمنقبة
بالفتح الطريق في الجبل والمعنى ان علم الفقه اظهر العلوم طريقا لان طريقه الكتاب والسنة والاجماع قوليا او فعليا
او هكوتيا والقياس الصحيح وهذه في صحة الدلالة وظهورها لا يضا هيها غيرها من الدلالات العقلية والطبيعية والعادية
لاحتلافها وعدم انضباطها لاختلاف العقول والطباع والعادات وفسر بعض العضلاء المنقبة ههنا بالعدل الكريم وهو
غير مناسب كما هو ظاهر * يملأ العيون نورا * يملأ من الملاء وهو مقدار ما يحذ الاناء اذ اامتلا يقال ملأت
الوعاء فملأته واملأته بطنه واملأته من الطعام والشراب ومن المحازنطرت اليه فملأت منه عيني وهو ملأته من الكرم
ذكره الزمخشري والعيون جمع عين الباصرة وهي مونت والمراد عين البصيرة لا الباصرة لا بتكلف والنور بالضم قيل انه
كيفية عارضة من الشمس والقمر والنار على ظاهرها الاجسام بعروضها تصير المرئيات منكشفة متحلية ولهذا قيل في تفسيره هو
الظاهر بنفسه المظهر لغيره والحق انه الثاني من الاضواء والاضواء قيل هي احسام شفاة تنفضل عن المضى لانها متحركة بدليل
انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم ورد بمنع حركتها وقوله لانها منحدرة ومنعكسة قلنا لانسلم
ذلك بل هو يحدث في تابلته المقابل دفعة لكن لما كان حد منه من شئ عال في مكان مقابل سبق الى الوهم انه منحدرو منعكس
فالحق انها كصفات ثمنها ما هو ضوء اول وهو الحاصل في الجسم من مقابلة المضى لئلا ينعكس وحده الارض بعد طلوع الشمس
ويسمى ضياء ان قوي وشعا ان ضعف ومنهما هو ثابن وهو الحاصل في الجسم من مقابلة المضى بالغير كالضوء الحاصل
على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب غروب الشمس ما نه صار مضيا بالهوى الذي صار مضيا بالشمس كالضوء الحاصل
على وجه الارض وقت الاسفار من مقابلة القمر ويسمى هذا النوع نورا والكلام مشتمل على تشبيه المعقول بالمحسوس بوجه
تخييلي لانه لما كانت البدعة وكلما هو جهل يحذل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها
شبهت البدعة بالظلمة فلزم ان يشبه علم الشريعة وكل ما هو علم وهذا بالنور وشاع هذا حتى تخيل انه مما له بياض و
اشراق كذا في التقرير **اول** على هذا كان الظاهر ان يعبر بالقلوب دون العيون لانه المناصب للنور ومعنى العلم وان يعبر
في العترة التي بعد ههنا بالنفوس بل بالقلوب دون العيون واعلم ان النور من اعمائه تعالى وله سر عظيم من كنهه هكذا

خطبه

في ورخص مرات ومعلقة على من شكى وجع مغل قد خفقان قلبه ازال الله تعالى ما يشكوه واذا وضع على موضع الم سكن
 * والقلوب مرورا * القلوب جمع قلب وهو القود ادا وخص منه والعقل كذا في القاموس وقال الواحلي القلب مضغة في
 القود معلقة بالنياط فهو اخص من القود ادر في الصحاح انهما مترادفان قال البكر والزرطقي والاحسن قول غيره القود
 غشاء القلب والقلب به سويده وبود الغرق قوله صلى الله عليه وسلم الذين قلوبا وارق افئدة وفي شرح الشفاء للسيد عيسى
 الصفوري ان القود اذ ثابت في الجنب الايسر بناء على من ذهب المتكلمين من انه محل العلم والقوة المدركة قائمة به لا بالذماغ
 انتهى وهو منبع الحياة وعنصر لحرارة الجسم والتحقيق انه سر لطيف به يدرك الادراك ويعبر عنه بهذه الجارحة تقريبا
 للاذهان قيل ويسمى القلب قلبا لتقلبه وعليه قول بعض الادباء (شعر) للصب بعدك حالة لا تعجب * وتتيه من صلف عليه
 وتعجب * واقول للقلب الذي لا ينتهي * من حبه ابد او لا يتجنب * قد كاد انك لا يسميك الوري * قلبا لانك عنه لا تتقلب *
 والسرور الفرح * والصدور انشراحا * الصدور جمع صدر على مقدم كل شئ والصدر رمز كروانث في قول الاعشي (شعر)
 وتشرق بالقول الذي قد اذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم * لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وقد تقصيت عما
 يكتسبه المضاف من المضاف اليه فارصلت ذلك الى ثمانية عشر شيئا ولم يسبقني احد الى ذلك انفاية ما وصلها الجمال ابن
 هشام في المغني الى عشرة والجلال السيوطي في الاشباه والنظائر النخوية الى ثلثة عشر وقد نظمتهما في ابيات وهي (شعر) ثمان وعشر
 يكتسبها المضاف من * مضاف اليه فاستمعها مفصلا * فتعريف تخصيص وتخفيف بعد * بناء واعراب وتصغير قد تلا *
 وتذكير تانيث وتصل بربعه * ازالة قبج والتجوز يا فلا * وظرفية جنسية مصدرية * وشرط وتنكير فلا تلك مهمل * وتثنية
 جمع وقد تم جمعنا * صحيحا من الادواء على رغم من قلا * والانشرح مطاوع شرحته فانشرح اي وسعته فاستسع لكن باب
 المطاوعة يختص بكل فعل علاحي وشرح الصدر امر معنوي لا معالجة فيه فتأمل * ويفيد الامور اتساعا وانفتاحا * الافادة
 نزل العائدة وتقدم معناها والامور جمع امر بمعنى الحادث قال الرضي في شرح الشافية يطلق الامر على الشئ فيشتمل
 الاعيان والمعاني والاتساع مطاوع وسعه فاستسع من وسعه توسيعا ضد ضيقه والانفتاح مطاوع فافتح ضد غلق * هذا
 لان ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام والاستمرار على وتيرة الاجتماع والاليتام * كلمة هذا مستعملة هنا
 للربط اي لربط ما بعد ما قبلها على حد قوله تعالى ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦}

ليس فوق العبيدة ومركبها ليس محرر وما من الشفاء من ملة قبل التوبة منذ اهل السنة وقد قال صلى الله عليه وسلم شفاعتي لاهل الكبائر من امي فكيف يصح ترتب استحقاق حرمان الشفاعة على فعله واجيب بان الشفاعة لا يلزم ان تكون للتخلص عن النار بل قد تكون لرفع الدرجات ولو سلم فالمراد بالحرمان حرمان موقت لا مودد بان تتأخر الشفاعة لمركبها عن الغفاعة لمن لم يرتكب ولو سلم فاستحقاق حرمان الشفاعة لا ينافي وقوعها كما لا ينافي استحقاق العقاب عفو* والتميز بين الجائز والفاصل في وجوه الاحكام* التمييز عزل الشئ من الشئ وانفازه كما في القاموس وفي المصباح ميزت الشئ اي عزلته وفصلته من غيره والتفعيل مبالغة وذلك يكون في المنهيات نحو ليميز الله الخبيث من الطيب والجائز الماضي والنافذ والمراد به هنا المباح وقد فرقوا بين المباح والجائز بان كل مباح جائز دون العكس لان الجواز ضد الحرمة والاباحة ضد الكراهة فاذا انتفى الجواز ثبت ضد وهو الحرمة فتنتهي* لا اذا انتفى الاباح ثبت ضد ما وهو الكراهة ولا ينتفى به الجواز لجواز اجتماع الجواز مع الكراهة كذا في العناية وال* من الفساد ضد الصلاح والمراد به هنا كل ما منع عنه شرعاً ووجوه الاحكام طرقها والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بحوره واخره* البحر الماء الكثير والملح فقط كما في القاموس وزاخره من زخر البحر طمأ وتملاً وفي الكلام استعارة مكنية وتخيلية ومرشحة* ورياضه ناضرة* الرياض جمع ورضة ويجمع على روض والريضة بالكسرة من الرمل والعشب مستنقع الماء لاستراحة الماء فيها اي لاستنقاها والناضر الشديد الخضرة ويبالغ به في كل لون فيقال اخضر ناصراً واصفر ناصراً واحمر ناصراً وفي الكلام استعارة مكنية وتخيلية وترشيحة* ونجومه زاهرة* النجوم جمع نجم وهو الكوكب وزاهرة منيرة مشرقة من زهر زهوراً ثلاثاً* واصوله ثابتة ونروعه نادرة* الاصول جمع اصل وهو لغة اصل الشئ وفي العرب ما يبتني عليه غيره والمراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والتروع جمع فرع ضد الاصل وفي العرب ما يبتني على غيره والمراد بها الاشياء الثابتة احكامها بالاصول المتقدمة من الغرض والواجب والمسنون والمندوب والحلال والحرام والمكروه كراهة تحرمة وتنزيهه والنابت اهم فاعل من نبت الزرع اذا ظهر من الارض والمراد به هنا ظهور احكام تلك الفروع* لا يغني بكثرة الانفاق كنزه* شبه مسائل الفقه بالشئ النفيس المكنت تحت الارض تشبيهاً مضمراً في النفس واثبت له شيئاً من روافد المشبه به تحيلاً وهو الكنز على طريق الاستعارة المكنية المستتبعة للتخييلية وشبه تعاطي المسائل الفقهية بالامادة بالانفاق على طريق الاستعارة الاصطلاحية التصريحية وقوله بكثرة الانفاق اي بالانفاق الكثير من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها* ولا يبلى على طول الزمان عزه* يبلى من بلى الثوب يبلى بلاءً فنى وقوله على طول الزمان من اضافة الصفة الى الموصوف اي الزمان الطويل وعلى بمعنى لام التعليل او بمعنى من والتقدير لا يغني عز العلم لاجل مضى الزمان الطويل عليه ولا يبلى بلاءً ناشياً من طول الزمان والمراد بعز العلم الجاه والشرف الحاصل به وفي منشور الحكم كل عز فالى ذل وصيره الا عز العلم* (بيت) راني لا استطيع كنه صفاته* ولوان اعضائي جميعاً نكلم* بيت شعر لا اعلم قائله والاستطاعة القدرة على الشئ والكنه بالضم حوهر الشئ وقدره وغايته والصفات جمع صفة وهي ما قام بالشئ كالعلم والسبادة والاعضاء جمع عضو بالضم والكسر كل عظم وافرعظمه وتكلم اصله تتكلم فعل فتاحد في التائين تخفيفاً والمعنى اني لا اقدر على ادراك ذكر غاية صفاته او قد وصفاته لو فرض ان جميع اعضائي تتكلم بصفاته فما بالك وليس من اعضائي يتكلم العضو واحد وهو الانسان* واهله قوام الدين وقواه* اهل الرجل عشيرته وقرايته واهل الامر

في قوله واهل البيت مكانه واهل المذهب من يدعي به وهذا هو المراد هنا والقوام بالكسر نظام الامر وعبادته وملاكمه والقوام بضم القاف وتشديد الواو جمع قيم وهو من ينتصب للشيء ويقوم بخدمته ومنه قيم الوقف وفوق في الميسر بين القيم والمتولي فقال القيم من فوض اليه الحفظ والجمع والتفريق والقيم تحت يد المتولي وهو يفعل باذنه * وبهم ايتلاف وانتظامه * الايتلاف مصدر اللفه كعلمه بمعنى المواقفة والانتظام مطاوع نظمه فانتظم اي اقامه فاستقام وذلك الانتظام الحاصل بهم بانادتهم المسائل الدين تقريراً وتحريراً * واليههم المفزع في الآخرة والمفزع مصدر ميمي بمعنى الالتجاء والآخرة والآخرة اربابا والدين نقيض الآخرة وقد ينون والجمع ذنبي كذا في القاموس وفي تفسير العلامة ابن عرفة قوله في سورة البقرة فما حزا من يفعل ذلك منكم الا حزي في الحياة الدنيا ما نصه دنيا فعلى قانين الا يدعي من الدين وهو البقر والفقهاء للتأنيث ولا تحذف منه اهل الاضرورة كقوله (شعر) يوم ترى النفوس ما عدت * في معي دنيا طالما قدمت * ومعه قاعد مطردة وهي كل فعل على صفة لامها واو تبدل ياء انحو العليا والدنيا فاما قولهم القصوى عند تميم والحلوى عند الجميع فشا ذملو كانت فعلى اسما صحت الواو كقوله (شعر) اذا راى بحزري هجت للعين عبرة * فماء الهوى ايرخص اربيت فرق * وقد استعملت استعمال الاسماء فلم يذكروا موصوفها قال الله تعالى تريدون عرض الدنيا وقال ابن السراج في المقصور والممدود والدينا مقصورة مونثة تكتب بالالف مثل الغة نجل وتميم الا ان اهل الحجاز وبني اسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر وذوات الواو فيقولون دنوى سرورى وكذا لك يفعلون لكل فعلى موضع لامها واو يفتحون اولها ويقامون بآهها واو اما اهل اللغة الاولى فيضمون الدال ويقلبون الواو ياء الاستثقالهم الواو مع الضمة * والمرجع في التدريس والفتوى * المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع وهو العود الى الشيء والتدريس من درس الكتاب قرأه قال الشاعر (ع) هذا امر اقة للقرآن يدسه * والفتيا والفتوى وتفتح ما فتى به الفقيه وافتاه في الامر ابانه كذا في القاموس وفي حواشي الكشاف للسيد السند اشعراق الفتوى من الفتى لانها جواب في حادثة او حادث حكم او تقوية لبيان مشكل يعني انه يلازمها ما ينبي عنه الفتى من الحدوث والقوة لان المراد حقيقة الاشفاق وعرفها بعض المحققين بانها الاخبار عن الحكم على غير وجه الالتزام قيل احتراز بالقيد الاخير عن القضاء وفيه نظر اذ القضاء انشاء فلا يصح ما قبل هذا القيد عليه قال بعضهم الفتوى ما خوذ عن الفتى وهو الشاب القوي سمي الحكم فتوى لتقوي السائل به في جواب السائدة وفيه ان الفتوى بيان حكم السائدة وهو جوابها بالحكم كما ذكر قال في المجلد افتى الفقيه في المسئلة اذ ابين حكمها انتهى قال في البيان افتوني اجيبوني عن سوال رديا في المانام افتوني في امري اجيبوني * خصوصاً ان اصحابنا راجع لهم خصوصية السبق في هذا الشأن * خصوصاً مصدر خصه على غير قياس وهو منصوب بفعل محذوف مع ملاحظة مفعول به مقدر في نظم الكلام والتقدير اخص اصحابنا بالانصاف بما ذكر خصوصاً وتوله ان اصحابنا الخ تعليل للخصيص بما ذكر مع ملاحظة لام التعايل المقدرة التي لاجلها فتحت همزتان والتقدير انما خصصت اصحابنا بالانصاف بما ذكر لان اصحابنا لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والخصوصية بالضم وتفتح بمعنى الاختصاص والمراد باصحابنا اصحابنا هم ابو حنيفة واصحابه ورحمهم والسبق التقديم وهذا الشأن ما ذكره من التدريس والفتوى ونحوهما هكذا يجب ان يفهم هذا المحل * والناس لهم اتباع * الناس يجوز ان يقرأ بالنصب عطف على من قبله مع ملاحظة اداة التعليل والمعنى على هذا انما خصصت اصحابنا بالانصاف بما ذكر لان الناس لهم اتباع ويجوز ان يقرأ بالرفع وتكون الواو للحال والتقدير على هذا لان اصحابنا

لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والحال ان الناس لهم اتباع والناس البشر وقد اختلف في اشتقاقه فقليل من قائل
 ينوس اذا تحرك وقيل من الانس وهو السكون والالفة وقيل من النسيان وعلى الثاني قول الشاهر (شعر) او ما معي الانسان
اللائنه * وما القلب الا انه يتقلب * والاتباع جمع تبع محركة وهو من يمشي خلفك وياخذ بقولك * والناس في
 الفقه عيال على ابي حنيفة رحمه الله * هذه الجملة مستأنفة اهتيناها بياناً لراثة في جواب هوال مقدر تقديره ان يقال لم
 كان الناس اتباعاً لاصحابك فيما ذكر فقال الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة واصحابه رحمه الله اي كالعيال والعيال ككتاب
 جمع عيل وهو من يكون نفقته على غيره * ولقد انصف الامام الشافعي رحمه الله حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه
 فلينظر الى كتب ابي حنيفة رحمه الله * انصف من الانصاف وهو العدل وحيث هنا ظرف زمان والمعنى ولقد عدل الشافعي
 وتقدر له هذا التبهر التوسع يقال تبهر في العلم توسع وتعمق ونظر الشيء واليه تأمل بالبصر وقوله الى كتب ابي حنيفة
 اي كتب اصحاب ابي حنيفة المصنفة على مذهبه لان ابا حنيفة لم يصنف شيئاً سوى الفقه الاكبر في علم الكلام على ما اشتهر
 * كانقله ابن وهبان عن حرمله * اي على ما نقله والافها هنا عينه لامثله وحرمله بالحاء المهملة وهو ابن عبد الله بن حرمله
 صاحب الشافعي كما في القاموس وذكر الحافظ الذهبي في كتابه المسمى بالصحيحة في مناقب فقيه الوقت ابي حنيفة ان المؤنثي
 روى عن الشافعي رح هذا الذي رواه حرمله ونقل ايضا في الكتاب المذكور عن احمد ابن الصباح قال سمعت الشافعي
 يقول قيل مالك هل رأيت ابا حنيفة قال نعم رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية ان يجعلها ذهباً لقام بحجته ونقل ايضا
 في الكتاب المذكور عن احمد ابن مفلس قال حدثنا مقاتل قال سمعت ابن ابي ركة يقول ان الاثر قد عرف وان احتيج
 الى الرأي فرائي مالك وسفيان وابي حنيفة وابو حنيفة احسنهم رأياً وادقهم فطنة واغوصهم على الفقه وهو اقد الثلاثة
 * وهو كالصديق يرضى الله عنه * جملة مستأنفة سبقت لبيان احراز ابي حنيفة رح نصب السبق في العلم والفضل والصديق
 كسبكت لقب ابي بكر وهيم الخلفاء ووجه الشبه بينهما ان كلامهما ابتداء امر لم يسبق اليه وذلك ان ابا حنيفة رح ابتداء
 تدوين الفقه وكان قبله محفوظ في الصدور وابو بكر رضي الله تع عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
 بمشورة عمر رضي الله تعالى عنه كذا قيل وقيل وجه الشبه بينهما ان الصديق اول من امن من الرجال وابا حنيفة اول من
 دون الفقه * وله اجرة واجر من دون الفقه والفقه فرع احكامه على اصوله الى يوم القيمة * اي اجر تدوين الفقه بالضمير
 راجع الى الفقه مع ملاحظة المضاف الذي قد رنا كابد عليه واجر من دونه الى يوم القيمة كما ان لابي بكر اجر جمعه
 القرآن واجر من جمعه بعده الى يوم القيمة على القول الاول وعلى القول الثاني يقال كما ان لابي بكر اجراً يمانه واجر
 كل من آمن به من الرجال الى يوم القيمة قلت والدليل على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام من منة حسنة فله
 اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيمة اي مثل اجر من عمل بها الى يوم القيمة **أول** القول الثاني هو الظاهر اذا القرآن
 بمن جمعه لا يتصور جمعه ثانياً اللهم الا ان يراد من جمعه ثانياً كتابته مجموعاً وقيل كالصديق في ان له اجر التضديق
 واجر من صدق بعد ولانه فتح باب التصديق وقوله دونه اي جعله ديواناً والديوان ويفتح مجمع الصحف والكتاب
 يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية والاول من وضعه عمر رضي الله عنه وقوله فرع احكامه اي استخرجها من
 اصولها بقواعد الاستنباط وان المشائخ الكرام * عطف على ان اصحابنا والمشائخ جمع شيخ وهو لغة من استبان فيه السن
 او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره اذ الى الثمانين ولمجموع خلاف هذا اذكرها في القاموس والمراد به هنا من له

وفي شرح البيهقي للامام الرازي ان الامام ابا حنيفة رح مصنف كتاب العالم والناموس وكتاب الرضا وهو كتاب بعثه الى عثمان من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب القصص وفي الصنف
 وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو من كلام المعتزلة اي هنا *
 ابو حنيفة الفقه الثلاثة

خطبه

معرفة في العلم وان لم يبلغ هذا السن والكرام جمع كريم وهو الصفوح * قد القوا * التأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر اولا وعليه فيكون التأليف اعم من الترتيب ذكره السيد السند قال بعضهم واعم من التصنيف وهو جعل كل صنف على حد وقال ابن ابي عمير (شعر) سقيا لعلوان ذي الكورم * وما صنف من آينه ومن عنبه * فالتأليف لكونه مطلق الضم اعم من التصنيف لكونه جعل كل صنف على حد ولهذا اقال بعضهم التأليف يرجع معناه الى جمع كلام الغير وضمه فحسب والتصنيف ابراز صفات المعاني واثبات الانكا الغريبة على وجه لم يسبق اليه والمؤلف من يجمع كلام غيره ويضمه بايقاع الالفاظ من غير ابتكار معني من عنده وقال بعضهم واضع العلم اولي باهم المصنف من المؤلف وان صح ايضا فيه لان العلم مطلقا بمعنى الادراك كجنس وما تحته مما في الظن واليقين نوع فواضح العلم بالاحاطة الغاية المقصودة له فوجد ما تترتب على العلم باحوال شئ او اشياء من جهة خاصة وضعا ليبحث عنه من تلك النجاسة فقيده ذلك النوع من العلم بعارض كلي فصار صنفه وقيل لو اضعه صنف العلم اي جعله صنف امتنا به فهو باهم المصنف اوفق * ما بين مختصر ومطول * اي القوا تأليفا منها مختصر ومنها مطول هذا هو المراد من هذه العبارة والعبارة لا تفيد والمختصر اعم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى والمطول اعم مفعول من التطويل وهو زيادة اللفظ على ما يؤيد اصل المراد مع كون الزائد غير متعين فان تعين فهو الحشو ويوصف الكلام بكونه طويلا عريضا على جهة الاهتعار لمشابهة للجسم في اتصال الاجزاء وتواليها نظوله كثرة العاطلة لكثرة معانيه وعرضه كثرة الفاظه لتوضيح معانيه والابحاز اداء المقصود باقل من عبارته المتعارفة والاطناب اداؤه باكثر منها * من متون وشروح وفتاوى * بيان لما * واجتهدوا في المذهب والفنوي وحرروا ونقحوا اشكر الله سعيهم * اي في تقرير مسائله وتحريرها والمذهب لغة موضع الذهاب وهو المرور فحاصله الطريق ثم نقل منه الى الاحكام الشرعية والاجتهاد دية التي هي طرائق المجتهدين يمررون عليها باقدام عقولهم الراححة لتحصيل الظن بها واما معناه في العرف وهو ما اختص به المجتهد من الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية المستفادة من الادلة الظنية وهذا يشمل جميع مذاهب المجتهدين والتعريف الخاص للمذهب اما مناهو ما اختص به من تلك الاحكام وعرف بعضهم المذهب بانه الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية واهبها بشروطها وموانعها والحجج المثبتة للاسباب والشروط والموانع واعتراض عليه بوجهين الاول ان نفس الحكم المذكور ليس بمذهب المجتهد وانما مذهبه المسائل الاجتهادية الذي يكون ذلك الحكم من جملة مبادئها التصورية الثاني ان البحث عن السبب والشرط والموانع والحجة ليس بوظيفة المجتهد اصالة والمأوظيفة قصدا واصله هو البحث عن الاحكام سواء كانت احكام ادلة او الاسباب او الشروط والموانع والمراد من الاحكام الوجوب والندب والحلال والحرام والكراهة والاحتياط لغة تحمل المشقة في امر او اعتلاها استغراغ الفقيه الواسع لتحصيل الظن بحكم شرعي * الا اني لم ار لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الهاشمي مشتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت الى شرح الكنز * اعتدراك من قوله قد القوا وقوله يحكي اي يشابه وقوله يشتمل على فنون في الفقه من اشتمال الكل على اجزائه كاشتمال السكنجيين على الخيل والعسل فلا يازم اتحاد المشتمل والمشتمل عليه والاشتمال على الشئ الاحاطة به والفرق بين الاشتمال والشمول ان الشمول يوصف به المقيوم الكلي بالنسبة الى جزئياته والاشتمال يوصف به الكل بالنسبة الى اجزائه كذا في حواشي المولى زادة على صدر الشريعة والفنون جمع فن وهو النوع والضرب من الشئ ويجمع ايضا على افنان * الى تبيين البيع والاسد الفت كتابا مختصرا * التبيين في اصطلاح

ح
في
الاشتمال
والاشتمال
في
الاشتمال

المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على وجه الضبط والتحرير من غير غلط بعد كتابته كيف ما اتفق في الضوابط والاستثناءات
 منها * الضوابط اجمع ضابطه وهو على ما سلكه المصنف في دينا جة الفن الثاني ما اجمع فروعا من باب واحد بخلاف القاعدة وهي
 ما اجمعها من ابواب مختلفة والاستثناءات جمع استثناء بمعنى المستثنى ولذا لجمعه والافانص لا يثنى ولا يجمع الا اذا اتصل به
 التثنية او لحقته تاء الوحدة * هيمته بالفوائد الزينية في الفقه الحنفية وصل الي خمسمائة ضابطه * في الصحاح سميت فلانا
 زيد او هيمته بزيد بمعنى راحمته مثله فتسمى به وتقول هو عمي فلان اذا وافق اسمه كما تقول هو كنيه انتهى والاسم
 اللفظ الموضوع على الجوهر والعرف للتمييز وهل اسماء الكنب من قبيل علم الجنس او اسم الجنس قيل به او قيل به في
 والتحقيق انها من قبيل علم الجنس كالحق الذي في شرح التمهيد وما سماها فالمختار انها الالفاظ من حيث دلالتها
 على المعاني والتزنية نسبة الى زين الدين على ما هو الاصل في النسبة الى صدر المركب الاضافي واما البكري والزييري
 في النسبة الى ابي بكر وابن الزبير فمنهنيان من هذا الاصل كما نقر في محله * فالهمت ان افصح كتابا على النمط السابق
 مشتملا على سبعة فنون * الالهام ثلثين الخير من الله تعالى لعيد ولا يرد عليه قوله تعالى فاليها فجو رها
 وقولها لان الالهام في الآية بمعنى التعليم والتبيين كما في تفسير المحقق السيد معين الدين الصفوري واما اراد
 بالوضع التأليف والنمط الطريق والنوع والمراد تصنيف كتاب يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي
 * يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها * اي بمنزلة لان يكون عينه فان فيه فوائد وضوابط لم تذكر في الفن
 الثاني وفي الفن الثاني فوائد وضوابط لم تذكر فيه وحينئذ لا يستغنى باحد هما عن الاخر كما يقتضيه ظاهر كلام
 المصنف * الاول معرفة القواعد التي ترد اليها وروعوا الاحكام عليها * اي ترد الفروع اليها والمراد بمراد المروج
 اليها استخراجها بطريق الاستخراج ان تضم كبرى الى الصغرى سهلة الحصول كان يقال مثلا هذا الثوب طاهر
 يقينا وكل طاهر يقينا لا تزول طهارته بالشك ينتج بعد اسقاط المكرو من الشكل الاول هذا الثوب لا تزول طهارته
 بالشك وبهذا التقرير يظهر ان الحاجة الى قوله وروعوا الاحكام عاينها والمعرفة العلم وقد فرق الاكثرون بينهما من
 وجهين احدهما ان العلم يتعلق بالنسب اي وضع لنسبة شئ الى اخر ولهذا يتعدى الى المفعولين بخلاف عرف فانه وضع
 للمفردات تقول عرفت زيد الثاني ان العلم لا يستند عي سبق جهل بخلاف المعرفة ولهذا لا يقال الله تعالى عارف ويقال
 له عالم وقد نص جماعة من الاصوليين ايضا ومنهم الامدي في اباكار الافكار على نحوه فقال ان المعرفة لا تطلق على العلم القديم
 قال العلامة محمد ابن احمد ابن عماد الاقضي في حواشيه على شرح منهاج البيضاوي للعلامة عبد الرحيم الاستوحي في كلام
 الفرقين نظرا لما الاول فلا لهم قسمو العلم الى مقر ود الى مركب ولهذا قال ابن الحاجب في مختصره والعلم مركبان علم
 بمفرد ثم قال وعلم بمركب واما الفرق الثاني فلان اسماء الله تعالى توقيفية فلا يصح اطلاق غير الماذون فيه عاينه وقد ورد
 تعرف الى الله في الرخايع فك في الشدة وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى ولقد علمتم الذ بن اعتد وامنكم في السميت ان
 علمتم بمعنى عرفتم اعياهم وقيل علمتم احكامهم والفرق بينهما ان المعرفة متوجهة الى ذات الشئ والعلم متوجه الى احوال
 الشئ فاد اقلت عرفت زيد فالمراد شخصه واذا قلت علمت زيد فالمراد العلم باحواله من فضل ونقص فعلى الاول يتعدى
 المفعول الى مفعول واحد وهو قول سيبويه علمتم بمعنى عرفتم وعلى الثاني الى مفعولين وحكى الاخفش ولقد عامت زيدا
 لم اكن اعلمه وفي التنزيل لا تعلمونهم ج الله يعلمهم كل هذا بمعنى المعرفة فاعلمه انتهى كلام القرطبي قال العلامة ابن العماد

فظهر بذلك أن المعرفة ايضا تستلزم في سبق علم وفي صحيح البخاري ان ملكا باقيا في النار في الموقف فيقول انار بكم فيقولون نعوذ بالله منك لست بربنا ونحن في مكاننا هل احتسبنا تينا ربنا فاذا اتانا ربنا عرفناه فيا تيههم الله في الصورة التي يعرفون فيقول انار بكم فيقولون اننا ربنا وبقرنا ساجدين فلولا تقدم علم لهم لما قال صلى الله عليه وسلم فيا تيههم الله في الصورة التي يعرفون ثم يحتمل ان تكون معرفتهم له انهم عرفوه باوصافه ويحتمل انهم رأوه قبل ذلك اما في البرزخ واما عند الموت لما ورد في الحديث انكم لن تروا ربكم حتى تموتوا وقال تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فلولا تقدم علم لما تعارفوا فطاح قول من قال ان المعرفة تستلزم في سبق الجليل بخلاف العلم بل الامر بالعكس انتهى فليحفظ * وهي اصول الفقه في الحقيقة * اي كاصول الفقه والا فليست اصول الفقه فضلا عن ان يكون ذلك على سبيل الحقيقة فتأمل * وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى * عطف على قوله هي اصول الفقه وقوله بها متعلق بمرتبة لا فائدة المحصر ٢٢ لانه بمزاولة النسخ يجمع على تلك القواعد يبلغ الفقيه درجة الاجتهاد والمراد بالفقيه المقلد في الفقه والدرجة المراقبة والمراد بها هنا المرتبة والاجتهاد عبارة عن الملكة التي تحصل للانسان يقتدر بها على استنباط الاحكام وقوله ولو في الفتوى اي ولو كان ذلك الاجتهاد الحاصل من مزاولة القواعد كائنا في الفتوى ومجتهد الفتوى هو الذي يقدر على استخراج احكام الحوادث التي لم ينص عليها الامام ولا اصحابه من قواعدهم واصولهم كنصير ابن يحيى والفقيه ابي الليث ومحمد ابن الفضل وغيرهم * واكثر فروعا ظفرت به في كتب غريبة * الظفر هو الغرز بالمطلوب والمراد الغرابة بالنسبة الى بعض الناس لعدم عنايته بتحصيل تلك الكتب لامطلقا والافقد صرح هو في بعض رسائله بانه لا يجوز النقل من الكتب الغريبة التي لم تشتهر او عثرت به في غير مظنة * عثر كنصر من العثور وهو الاطلاع على الشيء ويتعدى بعلى لا بالباء الا انه هنا ضمن معنى الظفر وحينئذ يشكل عطفه على الظفر بالواو والمظنة بكسر الظاء المعجمة موضع الشيء ومعناه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاهر وانما كسر لاجل الهاء كذا ذكره الامام ابن هشام اللخمي في شرح شواهد كتاب الجمل وفي التعليل المذكور نظر فليتامل فيه * الا اني بحول الله وقوته لا انقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف او رواية ضعيفة نهيت على ذلك غالبا * استدراك من قوله ظفرت الى آخره وذلك لان ما في غير المظنة والكتب الغريبة يتوهم ان يكون ضعيفا فرفع هذا التوهم بالامتداد والحوال القدرة على التصرف والتنبيه كما قال ابن الكمال اعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب وفي الصحاح نهيت على الشيء وقفته عليه فتنبيه هو عليه وقوله غالبا قبل في التنبيه وهو منصوب على نزع الخافض اي بالفعل بسبب اسقاط الخافض لان نزع الخافض عامل كما حققه الرضوي ويخوز ان يكون صفة مصدر محذوف كما ذكره العلامة الشيرازي في شرح العنودي وهو ادلى * وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس جمع قواعد مذهب ابي حنيفة رحمه الله سبعة عشر قاعدة * هو محمد ابن سعبان منسوب الى الدباس الماكول ومن المنسوب اليه (شعرا) واذا طلبت العلم فاعلم انه * حملنا بصري شرع تحمل * واذا علمت بانه متفاضل * فاشغل فوا ذك بالذي هو افضل * ورده اليها * يعني بتعسف وتكلف وقول حملي واما رده على سبيل الوضوح فيربو على الخمسين بل المائتين كذا قال بعض الفضلاء * وله حكاية مع ابن سعد الهروي الشامي رحمه الله فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابوطاهر ضريرا بكرر كل ليلة تلك القواعد بمسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتف الهروي بحصيرة وخرج الناس واغلق ابوابها بباب المسجد * المقصود من سوق هذه الحكاية التنويه بعرف

القواعد حيث ما فرم مثل هذا الامام لاجل تحصيل تلك القواعد وهذا ليس ابو سعيد الهروي الشافعي هو صاحب هذه
الرواقة مع ابي طاهر الدباس وانما هو ناقل للحكاية عنه مع بعض علماء الحنفية بهراة كافي الاشباه والنظائر للجلال
السيوطي ومثله في فتح القدير * ومرد منها مبعة * شبه قراءتها منتظمة متسقة بسرد الذرع على طريق الامتعارفة
التبعية وكان الصواب ان يقول مبعبا لان المعدود مؤنث على ما هو القاعدة المشهورة لا يقال القاعدة مقيدة بما اذا كان المميز
مذكورا بعد المعدود اما اذا حذف او قدر فيجوز ح في انتم المعدود والحق التاء وحذفها لانا نقول ما ذكر من جواز التاء وعدلها
اذا كان المميز الايام وحذفها ما اذا كان غير الايام فالوجه مطابقة القاعدة الاصلية من اثبات التاء في المذكور وحذفها في
المؤنث واما اذا كانت الايام مع اللالي فالمسموع حذف التاء تغليبا للالي كذا قرره الامام السبكي في رسالة ابراز
المحكم قال وفي كلام هيبويه وابن مالك ما يدل عليه انتهى فليحفظ * فحصلت للهروي معلقة فاحس به ابو طاهر * السعلة
والسعال بضم اولهما حركة تدفع بها الطبيعة الاذى عن الرية والاعضاء التي تتصل بها وقد استشكل بعض المحققين معنى
الاطباء عد في الامراض لان الامور الطبيعية العارضة للانسان لا تعد مرضا ويجب ان يكون ذلك بان عد مرضا باعتباره كثرة
عروضه واستمراره لا باعتباره اصل مرضه * فضر به واخرجه من المسجد * فيه انه كيف يصدر هذا من مثل هذا
العالم مع انه لا يجوز له ضرره ولا اخراجه من المسجد لاجل ما ذكر * ثم لم يكررها فيه بعد ذلك * عطف على قوله اخراجه **اول**
فيه ان في عدم تكريرها بعد ذلك خشية من يسمعونها ويستفيدون منها كتمان العلم وهو مذموم وقد ورد في الحديث من كتم
علما الجملة الله بلجام من النار * فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم * اي القواعد السبع التي سمعها من الدباس قيل
منها اليقين لا يزول بالشك والثانية المشقة تجلب التيسير والثالثة الضرر يزال والرابعة العادة محكمة والخامسة الامور
بمقاصد ما كذا في فتح القدير * الثاني الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الاقسام للمدرس والمفتي والفاسي
فان بعض المؤلفين يذكرون بضابطة * اي الفن الثاني من الفنون السبعة وقوله ما خرج عنها اي احتشني منها ولو عبر به لكان
ارلى * ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني زدت عليه اشياء اخر فمن لم يطلع على المزيد * الاشياء جمع شرعي وهو عبارة عن كل
موجود حسا كالاجسام او حكما كالاقوال وقال هيبويه ما يصح ان يعلم به ويخبر عنه * ظن الدخول وهي خارجة كاستراة *
اي اعتقده وغيره ما يترتب على ذلك من الخطأ والفساد ومن ثم صرح المصنف في العوائد الزينية بانه لا يجوز الفتوى
بما تقتضيه الضوابط لانها ليست كلية بل اغلبية خصوصا وهي لم تثبت عن الامام بل استخرجها المشائخ من كلامه *
ولهذا وقع موقعها حسنا عند ذوي الانصاف وابتهم به من هو من ارلى الالباب * كناية عن تلقي الفضلاء له بالقبول والانصاف
العدل والابتهاج السرور بالشيء * الثالث معرفة الجمع والفرق * اي الفن الثالث من الفنون السبعة معرفة ما يجمع
مع آخر في حكم فاكتر ويغترق منه في حكم آخر فاكتر كالذمي والمسلم فانهما يجتمعان في احكام ويفترقان في احكام
كما سيتضح لك ذلك في موضعه * الرابع الالغاز * اي الفن الرابع من الفنون السبعة في الالغاز والالغاز جمع لغز بالضم
ويضمين وبالتعريك وكسر دو كالحميراء كالسميهي والالغوزة ما يعنى به والغز كلامه وفيه معنى مراده كذا في القاموس
والمراد المسائل التي قصد اخفاء وجه الحكم فيها لاجل الامتحان * الخامس الحيل * اي الفن الخامس مسائل الحيل الحيل
جمع حيلة وهي الحذق وجودة النظر والمراد بها ما يكون مخلصا شرعا من انتلي بها دنة دينية ولكون المخلص من
ذلك لا يدرك الا بالحذق وجودة النظر اطلق عليه لفظ الحيلة * السادس الاشباه والنظائر * اي الفن السادس الاشباه

خطبه

والنظائر من المسائل والآهبا جمع شبه والعبد والغيبه المثل والنظائر جمع نظير وهو المناظر والمثل والمراد بها المسائل التي تشبه بعضها بعضا مع اختلافها في الحكم لامور رغبة ادركها الفقهاء بل قد انظارهم وقد صنفوا البيانها كتب كغروق المحبوبي والكراهي وهما عندي وقه الصلح * السابع ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبيه والمهاجرين المتقدمين والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والمراحلات والغريبات * ابي الفتح السابع الحكايات المنقولة عن الامام واصحابه وغير ذلك والمراد بالامام ابو حنيفة النعمان ابن ثابت ولم يصرح باسمه ولا كنيته ليكون ذلك من باب الايهام وهو طريق من طرق البلاغة ولان فيه اشارة الى غلو شأنه وزفة قدره ومكانه لما فيد من الشهادة على انه المشهور الذي لا يعتبه واليه الذي لا يلتبس قال الشاعر (شعر) لنسان سميك اجلا لا تكرمه * وقد ركز المعتلى عن ذاك بكفينا * وقوله من المطارحات والمراحلات والمكاتبات بيان لما والمطارحات جمع مطارحة وهي ان يطرح احد العالمين على الاخر مسئلة فيتكلمان فيها اشفاهما والمراسلات جميع مراسلة وهي ان يرسل كل واحد من العالمين الى الاخر مسئلة يساله عنها مراد كان بمكاتبة او رسول وعلى هذا انعطف المكاتبات على المراسلات من عطف الخاص على العام * فارجو من كرم الفتح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته * الرجاء اعتقاد حصول الخير الممكن وتفسيره بطلب المحبوب تسامح لانه تفسير باللازم ويرادفه الامل والفرق بين الرجاء والتمني ان الرجاء يكون في الممكن فقط والتمني فيه وفي المستحيل ايضا والكرم الفضل والاحسان والفتح اهم من اعماله تعالى * يصير نزهة للناظرين * النزهة اهم من التنزه وهو التباعذ ومكان نزهة كحشف ونزبه وارض نزهة بكسر الزاء ونزبه بفتح عن الريف وعمق المياه وذبان القرى ومد البحار وفساد الهوى وتنزه الرجل تباعد عن كل مكروه فهو نزبه واستعمال التنزه في الخروج الى البساتين والخضر والرياض غلط جميع كذا في القاموس وقد يقال استعمال التنزه بهذا المعنى مجازي وحينئذ لا يكون غلطا لان المعنى المجازي لا يشترط استعمال العرب له لان المجاز موزوع بالوضع النوعي لا الشخصي كما حقق في محله وانما العتراض وجود علاقة من العلاقات التي اعتبرتها العرب في المعاني المجازية وهي موجودة هنا وهي اللزوم اذ من لازم الخروج الى البساتين البعد عن الريف والقرى ومد البحار والناظرين جمع ناظر من نظري في الشيء اذا فكر فيه وقامله * ومرجع الممدرسين * المرجع مكان الرجوع المد ومين جمع مد ومن درس الكتاب تراه * ومطلبا للمحققين * المطلب موضع الطلب والمحققين جمع محقق والتحقيق كمال بعضهم اثبات المسئلة بدليلها والتدقيق اثبات دليل المسئلة بدليل اخر فبينهما تباين قال المحكم المقتضى يصح كون التدقيق اخص بان يقال التحقيق تفعيل من حق ثبت فهو اثبات المسئلة بدليلها مراد كان على وجهه دقة او لا والتدقيق اثباتها بدليل دليلها على وجهه دقة سواء كانت الدقة لا ثبات دليل المسئلة بدليل او لا غير ذلك مما فيه دقة * ومعتمد للقضاة والمفتيين * اي معتمد اعليه من الاعتماد والالتكاه والائكال والعمدة بالضم ما يعتمد عليه * وغنيمة للمحصلين * المراد بالغنيمة هنا الفوز بالشئ بالمشقة والمحصلين جمع محصل من التحصيل جمع الشئ وتمييزه واصله استخراج الذهب من حجر المادن * وكشف العيوب والمهوفين * اي كاشفا لحوزن المهوفين الذي يلاخل بالنفس والمهوفين جمع ملهوف وهو المظلوم المضطرب يستغيث ويبتسر * هذا ان الفقه اراذل فتنوني * كلمة هذا يوتيها اثناء الكلام لربط ما بعد بما قبلها على حد قوله تع هذا وان للطنائين لغرام والفنون جمع فن وهو النوع من الشئ وانما الفنون الى نفسه لا دنى ملابسة والمراد ان الفقه اول فن اغتفل به * طال ما اشتهرت فيه عيونني * طال امتل وما مصل رية والسهر عدم النوم ليلا والمعني امثل اهباري عيني في طلب تحصيل الفقه واستعمال الجمع موضع المثني

وكذا استعمال المفرد موضع المثني عر بني شائع ما بلغ تقول رجل ذو مناكب وانما له منكمهان ومن الثاني قول ابي ذؤيب
 البيت فالعين بعد هم كان حداتها * حملت بشوك نهبي عورتد مع * وكتابة طالما وتلما موصولة بما مل ما نقله المطرزي
 من ابن جني ولكن ابن درهتويه لم يجزان يوصل شيء من الافعال بما هوى نعم وبئس وهذا اذا كانت ما كانت فان كانت
 مصدرة فليس الا الفصل كذا في النهاية شرح الهداية من باب ما يقطع وما لا يقطع ناخفظه * واعملت بدني اعمال الجدل *
 اعملت من الاعمال استعمال العين واليد من الجسد ما هوى الراس والحد بالكسر الاجتهاد * ما بين بصري ويدي
 وظنوني * اي عملا مفردا بين ما ذكر فللبصر من ذلك النظر في كتبه ولليد كتابة سائله واللذان بمعنى محله وهو العقل
 والندبر والتفكر في مسائله واطلق اليد واراد اليد بن لانه اذا كان الشيطان لا يفتريه من خالق او غير اجزي من ذكره ما ذكر
 احد هالك العين تقول كحلت عيني وانما تريد عينيك ومثل العينين المنخرين والرحلين والخفين والنعلين تقول لهست
 خفي تريد خفيك كذا في شرح الحماسة * ولم ازل منذ زمني الطلب * اي لم انفك من ابتداء من الطامب اي طلب الفقهاء
 محاولة تحصيله * اعني * اي اهتم * يكتبه * اي ما صنف فيه من الكتب * قديما وحديثا * اي في الزمن القديم والحديث *
 واسعى في تحصيل ما هجر منها سعيلا حثيثا * السعى المشي والمراد منه هذا الاهتمام والتحصيل الجمع وما هجر منها اي ترك
 كشر وح الحرام الكبير والصغير والزيادات والسير الكبير والحديث السريع * الى ان وقفت منها على الجهم الفغير * الوقوف على
 الشيء الاطلاع عليه والجهم الكثير والفغير من الغفر وهو الستر والمغنى ان الكتب الفقيمة التي اطالع عليها العظام كثرتها تستر وجه
 الارض * واحطت بغالب الموجود * من احاط بالشيء علما اذا بلغ اقصاه * في بلدنا القاهرة * اي المسماة بالقاهرة قال في القاموس
 القاهرة قاعة الديار المصرية * مطالعة وتأمل * منصوبان على التمييز المطالعة من اطلع على امر علمه والتأمل التثبت
 في الامر * بحيث لم يفتني منها * اي احطت بغالب الموجود مطالعة وتأمل احاطة متلبسة بحيث اني لم يفتني شيء مما انا
 فاشيا منها اي من ترك مطالعتها وتأملها فكل من الجارين والمجرورين وقع صفة المصل ومحد وف والفوات الاعواز
 يقال فاته الشيء اعوز وقال الراغب الفوت بعد الشئ عن الانسان بحيث يتعد وعلمه اذ اكه * الاالنز والسمرك استراه
 عند سردها مع ضم الاشتغال والمطالعة لكتب الاصول من ابتداء امري ككتاب البزدوي اللامام السرخسي والتقويم
 لابي زيد الديلمي والتنقيح وشرحه وشرح شرحه وروح البزدوي من الكشف الكبير والتقويم * استثناء
 مفرغ والنز الشئ انقليل واليسير مرادف له فهو عطف تفسير * حتى اختصرت تحريرا لمحقق ابن الهمام وسميته لب
 الاصول ثم شرحت المنار * اي كتابه المسمى بالتحرير قوله ابن الهمام اي همام الدين فالالف واللام محو عن المضاف اليه
 الواقع حزه علم نبه على ذلك ابن جني في شرح ديوان المتنبي عند قوله (شعر) وقينا السيغ بمحملته صدوق * اذا اقوى وغارته
 لجوج * قال اراد صيغ الدولة فعرفه بالالف واللام لما كان معروفا بالاضافة انتهى وقد جعل المؤلف اختصاره غاية لمطالعة كتب
 الاصول لانه كتاب في غاية الوجاز والدقة فلا يقدم على اختصاره الا من بلغ النهاية في علم الاصول كما يتحقق ذلك لمن طالعه
 * شرحا جاء بحول الله وقوته فائقا على نوعه * من فاق الرجل اصحابه يفوقهم علام وهو ماخوذ من لفظ الفوق المستعمل
 للمضلة قال الله تعالى تعورهمنا بعضكم فوق بعض درجات * فنشرع انشاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدناه * الفاء
 فصيحة لامتناهية والشروع في الشئ الاخل فيه * من هذا التاليف * يعني الحاضر ذهنا وان تاخر وضع الخطبة
 على ما حققه الغاضل الدواني في شرح التلخيص * بعد تسمية بالاشباه والنظائر تسميته له باسم بعض فنونه *

خطبه

بمعنى ان استغنية بهذا الاسم مجازاً عنه الكاية والجزئية وذلك لان في الاشياء والنظائر بعض من ذلك الكتاب
 فاطلق على كله * ما نلا من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه * ما نلا حال من فاعل نشرع وكان الاولي عليه ان يقول
 ما ثلثين لوجوب المطابقة بين الحال وصاحبها والقبول الرضاء والنفع ما يستعان به على الخير * ومن نظره فيه * اي وان ينفع
 به من نظره فيه اي تأمل قال الراغب النظر قد يراد به التأمل والتفحص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال
 النظر في البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالعكس انتهى وقال بعض المحققين النظر يجمع لغة بمعنى الانتظار ويستعمل بغير
 صلة كقوله تعالى انظروا ناقة يوسف من نوركم وبمعنى التكرار ويستعمل بمعنى يقال نظري كذا وبمعنى الرامة ويستعمل باللام يقال
 نظر الامير لعلان وبمعنى الرؤية ويستعمل بالي قال الشاعر (شعر) نظرت الى من حسن الله وجهه * فيا نظرة كادت على رامي
 تقضي * ثم قال ولا يمتنع حمل النظر المطلق يعني عن الصلة على الرؤية يعني بطريق الحذف والايصال انما الممتنع حمل الموصوف
 الى على غير ما وهذه اقبين ان من وهم ان النظر مطلقا موصولا بمعنى الرؤية فقد وهم * انه خير ما مول * اي انما حالته ما تقدم لانه
 خير مرجو * وان يدفع عنه كيد الحاسد * عطف على ينفع والدفع المنع وهو لا يعتمد سبق الثبوت بخلاف الرفع ومن ثم
 قال العقهاء الرفع اقوى من الدفع كافي المستصفي والكيد المكر والخبث والحاسد بين جمع حاسد من الحسد وهو تسمي تحول
 النعمة من غيره اليه * وانقراء المتعصبين * الافتراء الكذب والمتعصبين جمع متعصب من تعصب اتى بالعصبة من غير حق
 * ولعمري ان هذا العن لا يدرك نالتمني * النواول للاستيناف ولعمري قسم واللام لام الابتداء وعمري مبتدأ وخبره محذوف
 وخوابا تقدره ما اقسام به وحواب القسم قوله ان هذا الفن الى آخره سادس للخصم المحذوف وفي القاموس وعمرك الله ما فعلت
 كذا او عمر ك الله اصله عمر ك الله تعمير او عمر ك الله ان تفعل كذا تحله بالله وتساله بطول عمره وجاء في الحديث انه
 من قول لعمر الله انتهى **اقل** نعلنى هذا اما كان ينبغي للمصنف ان ياتي بهذا القسم الجاهلي الذي ورد النهي عنه في الحديث والمراد
 من هذا الفن السقم وقوله لا يدرك اي لا يلحق من الدرر محركة للحاق والتمنى وهو طلب الشيء المحبوب ولو مستحيلا
 * ولا ينال بسوف * اي بلعطف بان يقول مثلاً سوف اقرأ كذا واكسب كذا * ولعل * اي ولا بلعطف لعل كان يقول لعل اقرأ كذا
 * ولو اني * اي ولا بلعطف لو اني فعلت كذا وقد ورد في الحديث اياك والبلوان اللوثة مع عمل الشيطان وقال الشاعر
 (بيت) فلست بملرك ما نلت عني * بلهف ولا نليت ولا لو اني * ولا يناله الامن كشف عن ساعد الجذ وشمو * النوال العطاء
 والكشف رفع العطاء عن الشيء والساعل من الانسان ذواعه ومن الطائر جناحه والجذ بكسر الجيم الاحماد والمراد بالشمو التهيؤ
 للامر وفي قوله ساعد الجذ استعارة مكنتية وتخيلية وترشيحية وذلك انه شبه الجذ بانسان تشبهاً مضمراً في النفس ثم اثبت
 ثلمه شبهه من لوازم المشبه به وهو الساعد ثم اثبت للساعد الكشف والتشهير على طريق الترشيح ثم ان هذا الكلام كناية
 عن الاهتمام والاعتناء بامر الفقه وعلى هذا تكون الكناية مبنية على الاستعارة المكنية فنامل * واعزله اشبه وسد المنزلة
 الاعتزال مطاوع عزله فاعتزل اي نحيت فتنحي واهل الرجل عشيرته والشدة التقوية للابتناء * وحاض البحار وحاله العجاج *
 الخوض الدخول في الماء وخالف من الخلط وهو المزج من خلطه ما خلطه والعجاج الغبار والابل الكثير والمراد من هذا انه
 لا ينال الفقه وغيره من العلوم على الوجه الاكمل الامن وحل في تحصيله برا وبحرا * يد ابى الكبار والمطالعة بكثرة و
 اصيلاً * جملة يد اب حال من فاعل ينال والد رباب الجذ في العمل والتعب والتصور اقرأ المسائل مرة بعد اخرى لاجل
 الحفظ والمطالعة من اطلع على الامور عامه والبعثرة بالضم الغدرة والاصيل العشي والجمع اصل بضمهين واصلان واصل

واعاثل وليس المراد خصوص هذين الوقتين بل هل الى حد قوله ضربته الظن والبطن اي ضربت جميعه وانما خص البكرة و
الاصيل لانهم من الغائب الاوقات للاشتغال بالعلم ولكونهما من اطائب الاوقات خصتهما الخنساء بتلك كراخيهما فيها حيث
قالت (شعر) يذكري طلوع الشمس صخرا* واذكره لكل مغيب شمس* وينصب نفسه للتأليف والتحرير بياقا ومقيلا*
صطف على جملة يد اب ونصب الشعر وفعه والمراد بالنفس النفس الناطقة التي يعود عنها كل احد بانوارها الأليف فقد م معناه
وتحرير الكلام ببيانها بالكتابة وتقريره ببيانها بالعبارة كما في شرح تلخيص الجاهل للمحقق التفتازاني الا انه فسره في شرح
تلخيص المفتاح بتهذيب الكلام كما صرح به بعض ائمة اللغة والبيات فعل الشعر ليلا والمقيلا نصف النها* ليس له همة
الامعة يحلها* الهمة الامر الهامي الى الفلاح من الهم وهو القصد والمعضلة من اعزل الامر اذا اشتد صعوبة والمرد يحلها
بيانها بما يزيل اعزالها على طريق الاستعارة وذلك انه شبه البيان المزيل للصعوبة بحل الرباط ثم اشتق من المصدر والمشب
به الفعل على طريق الاستعارة التبعية* والمستعصبة عزت على القاصرين فيرتقي اليها ويحلها* المستعصبة الصعبة من صعب
الامر صعوبة صار صعبا فالسبين والتاء زائدان للمبالغة والصعب نقيض الدلول وعز الشيء صار عزيزا لا يصل اليه لعزته
والقاصرين جمع قاصر والمراد العاجز عن ادراك المسائل الدقيقة وقوله يحلها فيه عيب من عيوب السجع وهو الايطاء
وكان الظاهر ان يقول ويذلها اي يجعلها ذلولاً وما قيل يحلها اي ينزلها من حل به حلولا اذا نزل على طريق التحلف
والايصال فمن ضيق العطن وضعف الفطن* على ان ذلك* اي ما ذكر من حل المعضلة والمستعصبة* ليس من كسب العبد
وانما هو فضل الله بونه من يشاء* اي مما يكتسبه بالتعليم بل هو بالالهام الذي هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض
والفضل* وهانا* يرهم بدون الف قبل نا كما صرح به في كتب الرهم وها حرف تنبيه وانا ضمير منفصل مبتدأ* اذكر*
خبوة وفيه ادخال حرف التنبيه على ضمير الرفع الذي لم يخبر عنه باسم اشارة وهو شاذا كما في حراشي التسميل لابن
هشام حيث صرح بشذوذ قول الشاعر (ع) ابا حكمها انت نجم مجالد* والد كسر التذكار والشعر يجري
على اللسان* الكتب التي نقلت منها* النقل التحويل والمراد به هنا الاخذ* مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي*
اي حصلت بعد ما كانت متفرقة مواء كانت بطريق الملاصق العارية او غير ذلك* في او اخر سنة ثمان وستين وتسعمائة فمن
شرح الهداية النهاية وغاية البيان والعناية ومعراج الدراية والبنابة وفتح القد يرو من شرح الكنز الزيلعي
والعيني ومسكين ومن شرح القدوري السراج الوهاج والجوهرة المجتبى والاقطع ومن شرح المجمع للمصنف
وابن الملك ورايت شرحا للعيني وفتا شرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح الوافي للكا في وشرح الوتاية والنقاية وايضاح
الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة العارمي وتلخيص الجامع للصد ز الشريد والبدائع للكا شاني وشرح التحفة
والمبسوط شرح الكافي* قال في اعلام الاخبار حين ذكر الحاكم الشهيد صنف الكثير المختصر والمنقح والكا في والامازات
وغير هائم قال اما الكافي فقد شرحه المشائخ منهم شمس الاثمة السرخسي وهو المشهور بالمبسوط انتهى وهو يوافق ما ذكره
المصنف لكن قال في المبسوط نرايت الصواب في تأليف شرح المختصر وهو كما ترى يدل على انه شرح المختصر لا شرح الكافي
كما قيل اقول الامانع من كون السرخسي اطلق على الكافي مختصرا وان لم يسمه الحاكم الشهيد بالمختصر باعتبار ان الحاكم
الشهيد جمع كتب ظاهر الرواية التي صنفها محمد ابن الحسن في كتابة المسمى بالكافي على وجه الاختصار بخلاف المكرر وذكر
المقرر فاطلق عليه السرخسي مختصرا بهد الاعتبار* وكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغور للاخير وراهداية وشرح

الجامع الصغير لقاضيخان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار ومن الفتاوى الخاتبة والخلاصة والبزازية والظهيرية والولوالجية والعمدة والصغرى والواقعات للحسام الشهيد والقنية والمنية والغنية ومآل الفتاوى والتلخيص للمحبوبي والنهض باب للقلاسي وفتاوى قاري الهداية والقاسمية والعمادية وجامع الفيضولين والخراج لأبي يوسف وأوقاف الخصاف والامعاف * قيل لم يؤد كراؤف هلال فكانه لم يقف عليه مع انه كثير شائع وينقل عنه في هذا الكتاب اشياء فائدة اعلم لا ي شئ تركه **اقول** دعوى انه لم يقف عليه في غاية البعد والظاهر انه انما ترك ذكره لانه لم يكن في الكتب التي اجتمعت عنده في اخر سنة ثمان وستين ولا ينافي ذلك نقله منه لاحتمال ان يكون بالواسطة * والحاوي القلبي * قيل والحاوي لصاحبنا اثنان الحادي القلبي واظنه لرجل متأخر كان يسمى قاضي القلبي ولا عرف تفصيل ترجمته والحاوي الصغير وهو للشيخ محمد ابن انوش الحصري كان من تلامذة شمس الاثمة السرخسي وترجمته بذيل تاريخ بغداد للسمعاني ولم يذكره عبد القادر في طبقاته ولا الشيخ قاسم ابن قطلوبغا انتهى **اقول** بقي حاوي ثالث وهو حاوي الزاهدي مؤلفه صاحب القنية وهو عز بن الزحود ورايت عند بعض شيوخنا منه نسخة * واليتيمة والمحيط الرضوي * قيل لم يقف المصنف على المحيط البرهاني ولا على الذخيرة البرهانية التي هي مختصر المحيط وهما لمصنف واحد وهو الامام برهان الدين محمود ابن تاج الدين ابن ماذة وهو ابن اخي الصل والشهد عمر وابن برهان الدين عبد العزيز ابن عمر ابن ماذة وابوه ايضا امام كبير يعرف بتاج السعيد الا انه لم يعرف له مؤلف مشهور وكثيرا ما يغلط فيه الطلبة فيظنون انه صاحب المحيط الكبير انني برهان الدين رضي الدين محمد ابن محمد السرخسي وليس كذلك انتهى **اقول** سيأتي في كلام المصنف النقل عن المحيط البرهاني فان صح ما ذكره هل القائل يكون نقل المصنف منه بالواسطة * والذخيرة وشرح منظومه النسفي للمصنف وشرح منظومة ابن وهبان له ولا ابن الشحنة والصيرفية وخزانة الفتاوى وبعض خزانه الاكمل وبعض السراحيمة والتتارخانية والنحنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقهاء ومقاب

الكردي وطبقات عبد القادر *

الف - من الاول قول في القواعد الكلية

المراد بالقاعدة الكلية القواعد التي لم تدخل قامة منها تحت قاعدة اخرى وان خرج منها بعض الافراد قبل القواعد جمع قاعدة وهي لغة الاصطلاح حكم كلي ينطبق على جميع جزئياتها لتعرف احكامها منه قاله في شرح التوضيح النحوي ومثله في شرح التنقيح الاصولي وكان حق المصنف ببيانها اولاً ثم الخوض فيها لان معرفة الشئ نرجع تصوره انتهى **اقول** فيه نظر من وجهين اما اولاً فلان ما فسرناه القاعدة لقاعدة اخرى شرح التوضيح وشرح التنقيح غير صحيح هنا لان القاعدة عند الفقهاء غير ما عند النحاة والاصوليين اذ هي عند الفقهاء حكم اكثر يلازم كلي ينطبق على اكثر جزئياتها لتعرف احكامها منه واما ثانياً فلان ما ذكره من ان حق المصنف ببيانها انما يتم لو كان هذا التاليف موضوعاً للمبتدئ الذي يحتاج الى تصور معنى القاعدة وليس الكتاب موضوعاً له بل هو موضوع لمن يعرف معنى القاعدة ونحتاج الى فروضها كفضلاء المدعيين والقضاة والمنتهيين كما يشير الى ذلك قول المصنف فيما سبق وارجو من كرم الفتح الى اخره * الاولى لا ثواب الا بالنية * هي بالتشديد وقد تخفف لغة عزم القلب على الشئ واصطلاحاً قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل وفيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترتب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها

عقاب بالصواب تفسيرها بتوجه القلب نحو الجا دفعل اتركه موافق لغرض جلب نفع او دفع ضرر ولا اذما لا والمراد من العزم ارادة الفعل * صرح به المشائخ في مواضع من الفقه اولها في الوضوء * يعني بغير لبين التمر وهو الجمار ما فيها فالنية شرط للصحة كما في البحر للمصنف وكلا مدفيه مقيد لاطلاقه هنا * هو ان قلنا انه شرط للصحة كافي للصلاة والزكاة والصوم والحج اذ لا كافي الوضوء والغسل * تعميم في قوله صرح به المشائخ * وعلى هذا * اي على ما ذكر من انه لا ثواب الا بالنية فالجار والمجرور متعلق بالفعل الذي بعده وقد م عليه لا فائدة الحصر * تردد احد ثبوت انما الاعمال بالنيات انه من باب المقتضى * اي من قبيل الدلالة فيه باقتضاء النص لا بعبارته والمقتضى بفتح الضاد اللازم المتقدم الذي انتضى النص تكميله لتوقف صدق المنطوق عليه وصحته شرعا وعقلا كما هو مذاهب المتقدمين واما عند المتأخرين كشمس الاثمة فمن باب المضمرة بناء على ان المقتضى عندهم ما يتوقف عليه المنطوق شرعا فقطر المتوقف عليه ما انما هو صلب في المتكلم لا الصحة الشرعية فيكون مضمرة المقتضى والفرق بينهما ان المقتضى ثابت شرعا والمضمرة ثابت لغة وفرق اخر هو ان المقتضى لا عموم له عند ناز المضمرة له عموم بالاجماع يعني ما عند اهل الاسلام ونتم فروق اخر مذكورة في كتب الاصول لا يقال كان ينبغي ان يعم ذلك المقدر على جهة الاضمار عند المتأخرين، فلما لم يعم دل على انه من قبيل المقتضى لا نأقول ان عدم العموم في الحديث ليس لاجل انه من قبيل المقتضى بل لان المضمرة وان جاز عمومها كمل لكن الاعمال لما اضيفت الى غير محلها وهو النية لتحقيق الاعمال بدونها كثيرا فاحتيج الى اضمار محل يحتمل النية وما اضمر هنا هو الحكم فانه انما سب لما ذكرنا وهو يحتمل الحكم الديني وهو الحكم بالصحة والفساد والاخر ديني وهو الثواب والعقاب فلما كان محتملا لهما لم يكن اطلاقه دالا على احد هما على التعيين وكان مشتركا والمشتراك لا عموم له عندنا بل حكمه التوقف حتى يقوم الدليل على انه المراد لكن قام الدليل هنا على ان المراد بالحكم الحكم الاخر ديني وهو الاجماع على ان لا ثواب ولا عقاب الا بالنية وهذا الحديث اخروجه الاثمة الستة وغيرهم من حديث حماد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والعجب ان مالك لم يخرج في الموطأ واعلم ان كلام المص انما يتأتى على راي من لم يفرق بين المضمرة والمقتضى بل جعل المضمرة قسما منه كعامته المتقدمين ومنهم ابو زيد الدبوسي واما من فرق بينهما كشمس الاثمة وغير الاملازم وعامة المتأخرين فلا يتأتى على قوله * اذ لا يصح بدون التقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها مقدروا مضافا اي حكم الاعمال * يعني ان حقيقة هذا التركيب متروكة بدلالة محل الكلام لان كلمة انما للحصر وقد دخلت على المعروف بلام الاستغراق وذلك يقتضي ان لا يوجد عملا بلانية ولا يمكن حملها على العموم لان كثيرا من الاعمال توجد بلانية فصار مجازا عن حكمه فالتقدم بحكم الاعمال بالنيات من اطلاق اسم السبب على المسبب اذ من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه * وهو لو كان * اول في المستصفي وجه اخر وهو انه يجوز ان يراد بالحكم اما جواز الاعمال او فضيلتها ولا يجوز ان يكون الاول مرادا لانه يرد على نسخ الكتاب بخبر الواحد لان الله تعالى امر بغسل الاعضاء مطلقا ولان النبي صلى الله عليه وسلم علم علم الاعرابي الوضوء ولم يذكر النية فلو كانت شرطا للجواز والصحة لبينها متعين الثاني * اخروي وهو الثواب واحتشاق العقاب وديني وهو الصحة والفساد * قيل اتهم لفظ الاحتشاق ولم يقل والعقاب كافي الثواب لان العقاب موكل الى مية الله تعالى على ان احتشاق العقاب يحصل بمجرد المخالفة للنهي وان لم ينو هاهنا انه ان فعل بنية المخالفة وقصد ما يكفر فان ارتكب ولم يقصد المخالفة للنهي يكون انما * وقد اريد الاخر ديني بالاجماع * يعني

لما اختلف الحكماء ان صار الاسم بعد كونه مجازاً مشتركاً ويكتفي فيه بتصحيحه ما هو المتفق عليه وهو الحكم الاخرى ولا دليل على ما اختلف فيه فلا يصلح تقديمه حجة علينا وقد اندفع بهذا النقض ما اورد في الكشف وشرح المغني وشرح المنار ان قولهم الحكم مشترك ولا عموم له ممنوع بل هذا في المشترك اللفظي اما المشترك المعنوي فله عموم كالشئ والحكم منه فيتناول الكل باعتبار المعنى الا هم اذ تصغير الحكم الاثر الثابت بالشئ مع ان الاحتمال في تقديمه اجاب عنه بان هذا انه لا يستقيم ان لو كان الحكم مقولاً عليهما بالتواطؤ وهو ممنوع لان الجواز والفساد وان كان الثمين ثابتين بالاعمال موجبين لهما لكن الثواب والعقاب ليسا كذلك على المذهب الصحيح انتهى يعني لتخلفهما في الاول بعدم القبول بعد الصحة وفي الثاني بالعفو من الله تعالى بقي ان يقال كون الاخرى مراداً بالاجماع فيه بحث لان ذلك غير مسلم لان النزاع بيننا وبين الشافعي ليس الا في ذلك على ان الاجماع على ان لا ثواب الا بالنية لا يستلزم الاجماع على ان يراد باليكم المقدر في الحديث الشريف الحكم الاخرى الذي هو الثواب * للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتهى الاخر ان يكون مراداً * **اقل** فيه انه ذكر في خزائنه المفتين نقلاً عن المتقدمين ان الوضوء الغير المنوي مثاب عليه وعند المتأخرين غير مثاب عليه والصحيح قول المتأخرين كافي البحر للمصنف فعلى هذا قوله هذا للاجماع اي اجماع المتأخرين لا الاجماع مطلقاً * اما لانه مشترك ولا عموم له * قال في المستصفي اولاً ان ثبوت الحكم بهذا الطريق يكون بطريق الاقتضاء اذ هو محل ذير المذكور مذكوراً تصحيحاً للمذكور ولا عموم له لانه من صفات المظم وهو غير منظوم وقد اريد به الثواب اجماعاً مبنياً على الاخرى اذا ثبت بما ذكرناه غير متعرض للجواز بل هو متعرض للثواب ثبت ان معنى الحديث انما ثواب الاعمال بالنيات انتهى وفي هو اشي شرح المجمع الملكي للعلامة قاسم ابن قطلوبغا يمكن ان يقرر الحديث بوجه غير هذا وهو ان يقال المزداد بالاعمال العبادات وبه نقول انه لا عبادة الا بالنية اما اذا اتى بالوضوء المأمور به بغير نية ورفع الحديث او اختباحة الصلوة فالحديث ما كسب عنه * اولاً ندفع الضرورة بمن صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر * يعني ان الحكم الذي قدر في الحديث بدلالة الاقتضاء لا يخلو اما ان يكون مشتركاً لفظياً فالمشترك اللفظي لا عموم له عندنا ومغويان فهو ان كان له عموم لكن الضرورة التي ارجبت تقديم الحكم عند دفع بارادة احد فردية وهو الاخرى وهذا هو المراد بقوله والثاني اوجه لان الاول لا يعلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك لكن فيه ما قد منا عن الاكمل من ان الحكم انما يستقيم ان يكون مشتركاً بينهما اشتراكاً معنوياً ان لو كان مقولاً عليهما بالتواطؤ وهو ممنوع * والثاني اوجه لان الاول لا يعلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك * قيل وانما جاز الاول وان كان الثاني اوجه لان بناء المختلف على المختلف فيه جائز في التحقيق بناء على ما اثبتك المعنى كافي بحسب الاصول انتهى قال في المستصفي شرح النافع في اخر باب جنائيات الحج يجوز الاحتلال بالمختلف فيه للايضاح وقال الفاضل حسن چلبي في حواشيه على التلويح في بحث المطلق انه يجوز رد المختلف الى المختلف في طريق الاحتجاج اذا كان الخصم ملزماً انتهى بيان ذلك فيما اذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما حزاء كامل عندنا لانه حنفي على اهرامه الا ترى ان الشراك في الاثلاف فوق الدلالة والدلالة على الصيد توجب الجزاء وعند الشافعي عليها حزاء واحد حاصل الخلاف يرجع الى اصل وهو ان ما يجب عليه من الجزاء يقتل الصيد بدل محض عند الشافعي وليس فيه معنى الكفارة وعندنا كفارة وبدل واذا كان بدل لا محض عندنا يتحد بانحداح محل ويتعد ببتعد وهو لا اعتبار لتعدد العاقل ولا لاقحامه فان قيل كيف يستقيم هذا الاحتلال على الشافعي وعندنا لا يجب الجزاء على الدال قيل يجوز ان يستدل بالمختلف فيه للايضاح فان

الشركة لما كانا على لوجوب الجزاء من الدلالة وقد دل الدليل السدسي على وجوب الجزاء في الدلالة فيجب في الشركة
وهذا لأنه روي عن عمرو بن علي ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا على الجزاء وقال عطاء رحمه الله
اجمع الناس على أن الجزاء على الدلالة كالمجمع عليها لم يعتبر خلاف الشافعي انتهى * حينئذ * أي
حين لم يكن الحكم على نية مرادنا ذكر من الإجماع على أن لا ثواب ولا عقاب إلا بالنية * لا يدل * قيل أي اندفاع الضرورة
والظاهر أن الظن في بدل يرجع إلى الحديث * على اشتراطها في الوسائل للصحة * والمراد بالوسائل ما يكون في ...
آخر الشروط * ولا على المقاصد أيضاً * أي ولا يدل الحديث على اشتراطها في المقاصد للصحة وإنما اخذ من دليل آخر والمراد
بالمقاصد ما لا يكون في ضمن شيء كالصلوة والزكاة والحج قال في المستصفى ومن هنا نشأ إشكال على من استدلل بالحديث على
اشتراطها في العبادات كصاحب الهداية مع ما صرح به في الأصول من أن الحديث إنما الأعمال بالنيات من قبيل ظني الثبوت
والدلالة وهو لا يدل السنية والاحتجاب دون الوجوب والاعتراض انتهى قيل كان على الأصنف أن يقول ولا في المقاصد انتهى
يعنى لأنه لا يقال اشتراط على كذا دل في كذا وحمل على بمعنى في كافي قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة حلالها الظاهر في
هذا المقام * وفي بعض الكتب أن الوضوء الذي لبس بمنوي ليس بامور به ولكنه مفتاح للصلوة * قيل عليه ...
مفتاحاً للصلوة كيف ثبت بغير الأمر على هذا القول انتهى وأجواب أنه ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام من الصلوة
الطهور وكونه مهتماً حالها باعتبار كونه طهارة على ما اشير إليه في آخر آية الوضوء بقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم
فإنه وإن ذكر لبيان حال التيمم ولكنه لا يخلو عن الإشارة إلى حال الوضوء كما لا يخفى لكن التحقيق أن الوضوء الماء وربه
يتادغن بغير النية وبيان ذلك أن الإمام الشافعي رحمه الله ومن وافقه احتج بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
الآية لأن معناه فاغسلوا وجوهكم للصلوة كقوله تعالى الزانية والزاني فاحملوا كل واحد منهما (السارق والسارقة
فاقطعوا أي يدهما أي للزنا والسرقه وكقوله إذا جاء الشتاء فتاهب أي للشتاء وهذا لأنه خرج مخرج الجزاء للشروط ويتحقق به
وهذا بمعنى النية فلو توضعاً للتبريد وغيره لم يأت بالمأمورية وصار كقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
فإنه يشترط التحرير بنية هذه الكفارة ولا يجوز بدنها لتعلق الجزاء بالشروط فكذلك هنا وجوب الغسل به وجوبه في الأول
القبض وتقريره أن ما ذكرتم من منقوض بقوله تعالى إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وبقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد وبقوله تعالى وإياك فليس بقوله تعالى فلو أوجوهكم شطراً أي لاجل الصلوة فإن
السعي وجوب أهل الزينة أي متر العورة للصلوة وكذلك التولية إلى القبلة وتطهير الثوب لم يشترط له النية في هذه
المواضع فكذلك في الوضوء وما ذكرتم من المعنى موهود مبني على ما هو عليه من أنها من الوضوء على أنهم توكوا
مذهبهم الآية لا أنهم قالوا الوضوء كذا ما يحتاج إلى الطهارة غير الصلوة صحت نيته وقم وضوءه وإن لم ينو الصلوة والثاني الحل
وتحريره إن ما ذكرتموه فيما إذا كان حكماً غير شرط الحكم آخر أما إذا كان شرطاً للحكم لا تشترط النية وهذا شرط لأن الشرط ينهض
وجوده مطلقاً لا وجوده متصل كافي قوله تعالى إذا نودي للصلوة الآية لما كان السعي شرطاً لإداء الجمعة لا تشترط النية في السعي
أن يكون لأجل الجمعة حتى إذا سعى لغبر قصص الجمعة لقصص حاجة أو لزيارة إنسان وحضرت الجمعة فادى يجوز ويؤيد
ما ذكرنا أن اشتراط القصص للفعل الاختباري وفعل العبد غير معتبر في الباب لما مر أنه لو سال عليه المطر فغسل أعضاء
وضوءه أوجب سبب البدن أجزاءه عن الوضوء والغسل فقد تبين بما ارضينا ذلك أنه أقبل لأنزاع لا صجاً بنا في أن الوضوء

الفن الاول

وانما اشترطت في العبادات الاجماع ارباعاً وما امره الا ليعبد الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادة فيها بمعنى التوحيد بقولية عطف الصلوة والزكوة فلا تشتط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة الحفاضة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاولاني للصحة واما اشتراطها في التيمم فلا لالة الاية عليها لانه القصد واما غسل المايث فقالوا لا تشتط للصحة الصلوة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لامقاط الغرض من ذمة المكلفين

الثاني في النص المذكور لا يصح بدون النية وان ما يظن كثير من معان خصال الوضوء المأمور به يتبادر بغير نية خطأ ليس كل الذي يعني بل يصح بدون اليقين ليس ذلك الظن الذي يظنه كثير من معان خصاله كنه لصحة العلامة من الكمال في شرح الهداية وهو تحقيق بالقبول تحقيق لا يوجد في غير ذلك الكتاب ولا يورد عليه في مثله غير منا هذه العذاب **قوله** وانما اشترطت اوجوب من حوال مقرر وتقريره ان يقال اذا لم يدل الحديث على اشتراطها في المقاصد للصحة مما لا دليل على اشتراط النية فيها فاجاب بقوله وانما اشترطت أي اخره واعلم ان الاحوال تحتاج الى النية في ثلاث امور اهل احدها التقرب الى الله تعالى فوارا من الرياء الثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة لغير المقصود والثالث قصد الانشاء ليخرج مسمى اللسان يعني في غير الايمان و**البيان** قوله اوجه اقل لان عطف النقص على العام لزيادة التأكيد والاهتمام جائز ووقع مع ان ظاهر اللفظ اعني العبادة انما تطلق على العمل لا العلم انتهى وفيه تامل **قوله** لان العبادة **اول** فيه نظر من وجوه اما الاولان قوله الثاني اوجه يقتضي صحة الاحتلال بالاية الى شرطية النية لصحة العبادات وقوله في تعليل الارجحية لان العبادة فيها بمعنى التوحيد يقتضي عدم الصحة واما ثانياً لانه على تسليم بقاء العبادة على معناها الحقيقي لا يصح الاحتلال ايضا لانه حينئذ يكون الخطأ من جملة معنى الغاوي ونحوه يتعلل بنفسه لا بحرف الجر لان يقال اللام للتعليل وليست متعدية واما ثالثاً فلانه ليس في الآية امر يدل على شرطية النية اذ الآية لا امر فيها بل هي اخبار وان امكن الجواب بان المراد من قوله امر والامر الذي امروا به في كتبهم كما صرح به البيضاوي على ان شرح من قبلنا شرح لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه فتأمل **قوله** فلا تشتط اجماع النية فتدبر على قوله لا يدل **قوله** واما شرطها اجماع من قياس الشافعي الوضوء على التيمم فايداه الطريق بين المقيس والمقيس عليه وتصديره ان التيمم ينبع من القصد ففي لفظه ما يدل على اشتراط النية فشرطناها فيه ولا كذلك الوضوء فانه غسل ومسح وذات التحقيق بالاية فاشتراطها لزيادة على النص وهي نسج وانما قال ينبغي دون يدل لان دلالتهم على القصد اللغوي والانتقال منه الى القصد الخاص وهو قصد اباحه الصلوة لمعتبرها بقولنا انه تعبدية وانما هو بطريق الاتباء **قوله** واما غسل المايث قال الاكمل قيل النية لا بد منها في غسل المايث حتى لو اخرج الغريق وجب غسله الا اذا حرك منه الاخراج بنية الغسل لان الخطاب بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد منهم شيء عند عدم التحريك وفيه نظرون لان الماء مزيل بطبعه فكما لا تجب النية في غسل الحي فكذلك لا تجب في غسل المايث ولهذا اقال قاضي خان في فتاواه ميت غسله اهل من غير نية اجزاءهم ذلك انتهى وانما هي اقل بقل بشكل على هذا ما ذكره قاضي خان في فتاواه حيث قال ميت غسله اهل من غير نية الغسل اجزاءهم ذلك انتهى فانه صريح في انه لا يشترط في كونه مجزياً عنهم النية وفي التناظر خانية النية في غسله اهل من غير نية الغسل اجزاءهم ذلك انتهى لا صراحة فيما نقله من قاضي خان ومن التناظر خانية لا احتمال ان يكون معنى قول قاضي خان اجزاءهم ذلك في حق طهارته بمعنى ان الطهارة وقعت صحيحة حتى يصح ان يهلب عليه ومعنى قولنا لتناظر خانية ليعتد بشرط اي في صحة الغسل وهذا لا ينافي بقاء الغرض في ذمتهم من حيث عدم النية ربي ثم قال المحقق في الفتح الظاهر اشتراط النية فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف

ويتفرع عليه ان الغريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية من محبته انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واماني العبادات كلها فهي شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بل قيل قولهم ان اعلام المكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الصغر كما سنبينه في بحث التروك واما الصغر فتشترط له النية لقولهم ان كثر المكروه غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفرها زلا يصح انما هو باعتبار ان عينه كافر كما علم في الاصول من بحث الهزل فلا تصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة الا بهما مرها او واجبا او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمناف ولو نوى الانتقال عنها الى غيرهما فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صا ومنقلا والافلا ولا يصح الا قتل او با ما من الابنية

لا لتحصيل طهارته وهي شرط صحة الصلوة عليه انتهى قيل وهل يتعين كونه من مباشر الغسل بخصوصه او يكفي صبرها من احد المكافين الظاهر الثاني **قوله** ويتفرع عليه اه قيل اذا كان ظاهر الوقوع في الماء لا تشتغل ذمة المكافين بغسله كما لو وقع جنب في الماء وخرج يجب ان يقال يسقط الفرض عن ذمة بالغسل بعد ما وقع لخروجه طاعرا انتهى قيل وقد يفرق بينهما بان غسل الميت متعلق بفعل المكلفين من جانب الشارع ولم يوجد واما وقوع الجنب فبفعل المكلف انتهى وفيه تأمل **قوله** يغسل ثلاثا يعني فيا ساطي الغسلات الثلاث المزيل للحد يغسل وجهه الكمال ووجهه غسله مرتين فيا ساطي الشرب النجس بالنجاسة الغير المرئية اذا غسل مرة ثم اضيف اليه ثوب اخر طاهر فانه يغسل ما بقي ووجهه غسله مرة فيا ساطي ازالة الحد بثمرة كان اقبل وقيل يغسل ثلاثا ليكون مودى على وجهه الكمال فرضا وسنة فالاولى فرض ولثانية والثالثة سنة والثالثة تكميل لها والثالثة تقع فرضا على ما نصوا عليه في الوضوء والغسل من الاختلاف فليتامل **قوله** واما في العبادات اه **قوله** وكذا الانتقال من عبادة الى غيرها لا يصح الا بالنية كما هي التي في اخر السادس من القاعدة الثانية **قوله** بدليل قولهم اه اطلقه المصنف هنا وقيد في البحر بالحربي نقلا عن سائر الخانية وذكر في النهر ان التقييد بالحربي لم يذكر في الخانية وانما ذكر في المبسوط على انه من هب الشافعي وامامه هبنا فلا فرق بين الحربي والذمي كما صرح به في الكشف والتلويح والاحتيار وحديثنا لا يطلق هنا في محله **قوله** ولا يكون مسلما اه تيناف كلام وليس من تمة الدليل على ان الاسلام يصح دون النية والضمير في قوله ولا يكون يرجع للكفر المعلوم من مساق الكلام لا للمكروه بقريضة قوله بمجرد نية الاسلام ادا لمكروه لانية له وبهذا التقرير يظهر تعسف من قال اي لا يكون المكروه مسلما بمجرد نية الاسلام لو كانت شرطا لانيه بل لابد من النطق بالشهادتين فان الاسلام هو الانقياد للادامر والنواهي وهو فعل والفعل لا يتم بمجرد النية دون فعل **قوله** بخلاف الكفر اه فانه ترك فاذا حكم بالسلام المكروه بدونها علم انها ليست شرطا لانيه اذ لا وجودا لشرط بدونها الشرط **قوله** كما سنبينه اه في اخر هذه القاعدة **قوله** واما الكفر اه لا حاجة الى هذا بعد قوله بخلاف الكفر فانه يفيد مقادير **قوله** انما هو باعتبار اه قال في التوضيح الهزل بالردة كفر لانه استخفاف فيكون مرتدا بعين الهزل لا بماهزل به اي ليس كفرا بماهزل به وهو اعتقاد معنى كلمة الكفر التي تكلم بها اه لا فانه غير معتقل معناها بل كفرة بعين الهزل فانه استخفاف بالدبين فهو كفر قال الله تعالى قُلْ اِنَّ اللهَ وَايَاتِهِ وَرَسُولَهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَلُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ اِيْمَانِكُمْ انتهى وبه يظهر فساده ما قيل ان عينه كفراي عين الهزل بمعنى انه قصد الهزل فتحصل النية بهذا القصد **قوله** فلا تصح اه تبرع على قوله واما في العبادات كلها **قوله** ولا يصح الا قتل اه ربطا لصلوة المقتل بصلوة امامه وقد وهم المصنف في البحر فجعله تعريفا للامامه وقد عرف الامام ابن عرفة الامامة

وقصص الامامة بل ونيتها حلا فاللكرخي وابي حفص الكبير كافي البناء الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتل ادهن به بلانيتها للامامة غير صحيح واحتشنى بعضهم الجمعة والعيدين وصحح ولوحلف ان لا يوم م احدثا قتلى به انسان صح الاقتل وهل يحسن قال في الخانية يحسن قضاء لاديانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا يحسن قضاء وكذا لو ام الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة صححت وحسن قضاء ولا يحسن اصله اذا امهم في صلوة الجنازة ومجدة التلاوة ولوحلف ان لا يوم فلا نافع الناس نادوان لا يوم مة ويوم م غير فاقتنى به فلان حدث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كما الصلوة

في حديثه بانها اتباع المصلي في جزء من صلواته انتهى والاتباع في التعريف المذكور مصدر الفعل المبني للجمهور لا المعلوم كاهو ظاهر **قوله** وتصح الامامة اه الا انه لا يكون مثابا عليها لما تقدم انه لا ثواب الا بالنية **قوله** الا اذا صلى اه احتشنا من قوله يصح الامامة بل ونيتها **قوله** فان اقتل ادهن اه قيل هذا بنا على الرجوع الى ان عموم كلامه متناول لصلوة الجنازة مع ان نية الامامة فيها ليست شرطاني صحة اقتل انها اجماعا كافي الخلاصة اللهم الا ان يراد الصلوة الكاملة وهي ذات الركوع والسجود اخذ من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل **قوله** واحتشنى بعضهم اه **اول** فلا يشترط فيه ما في امامة النساء لقلة الفتنة عند كثرة الجمع وقال في السراج واما في الجمعة والعيدين ما كثر المشايخ قالوا لا يصح اقتل ادها الا ان ينوي امامتها كسائر الصلوة وقول من قال فظاهر كلامه اعتماد قول الاكثر قال في جامع المضمرات والمشكلات ويصح اقتل اده المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذلك العيدين وهو الاصح وفيه اختلاف المشايخ والاصح ان فتنة المرأة تقل عند كثرة الجمع انتهى وفيه بحث لنقل المصنف تصحيح ما احتشنا وبعضهم وان فهم ذلك من التصحيح الثاني المذكور في جامع المضمرات فممنوع لانه بعينه تصحيح ما احتشنا وبعضهم **اول** يحتمل ان نسخة القائل سقط منها لفظ وصح الموحود في نسخة المؤلف المتداولة عندنا فذكر ان ظاهر كلامه اعتماد قول الاكثر لانه ذكره ولا ان النية شرط في العبادات كلها وبعضهم احتشنى الجمعة والعيدين فحيث لم يذكر التصحيح دل على الاختيار الاول ويحتمل عدم سقوطها لكن سقط من كلام القائل لفظ لم قبل قوله اعتماد **قوله** صح الاقتل اه قال الحصري في الحاوي عند الاثمة الثلاثة **قوله** يحسن قضاء اه يعني اذا ركع وسجد كافي الخلاصة وفي نسخة قال في الخلاصة وهذه النسخة هي الصحيحة لان ما في الخانية غير مذمور وفيه ناديا ان لا يومه **قوله** الا اذا شهد اه بان شهد انه يصلي صلوة نفسه ولا يوم احد **قوله** ولا يحسن اصله قال قاضي خان في فتاواه لان يمينه ينصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة والنافلة وصلوة الجنازة ليست بصلوة مطلقة انتهى واصل مصدر موكل بانتفاء الحنك ويجوز ان يكون حالا من المصدر والمفهوم من الفعل لي انتفى الحنك انتفاء كلية او انتفاء متلبسا بالكلية كذا قرره السيد السند في شرح المفتاح في مثل هذا التركيب **قوله** ناديا ان لا يومه بتعيين ان يكون قوله ويوم معطوفا على النفي لا على المنفي قال في الخانية ولوحلف ان لا يوم فلانا بعينه فصلي ونوي ان يوم الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حدث الحالف وان لم يعلم به لانه لما نوي ان يوم الناس دخل فيهم هذا الواحد انتهى ومنه يعلم ان قوله ويوم معطوف على النفي لا على المنفي **قوله** فاقتنى به فلان اه لانه لما نوي ان يوم الناس دخل فيهم فلان وغيره فاذا اقتل به فلان حدث لو حود المحلوف عليه **قوله** لا ثواب له اه اي على امامة من لم ينو الصلوة نه اماما من نوي لصلوة بهم فيثاب على امامتهم **قوله** وسجود التلاوة كالصلوة اي من جهة الاحتياج الى النية لانه عبادة مقصودة فسقط ما ترومه بعضهم حيث قال فيه نظر لانه ان اردنا الصلوة من كل وجه فغير صحيح لتخالفهما في لزوم الحنك كما مر قريبا وان اراد

وكذا جعله الشكوى قول من يراد منه ضرورة والمعتدل ان الخلاف في سنية ما في الجواز وكذا سجود السجود ولا تضره نية
 على مد وقت السلام واما النية للخطبة في الجمعة فشرط صحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس
 غير قاصد لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيل بين كذا لك لقولهم يشترط لها ما يشترط للخطبة الجمعة هو
 تقديم الخطبة واما الاذان فلا تشترط لصحة النية وانما هي شرط للشواب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجرجاني لصحة
 النية والصحيح خلافه كما في المبسوط ومعمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في الصبراء والثاني على ما اذا كان يصلي
 الى صواب كذا في البناء واما استرا العورة فلا تشترط لصحة النية ولم ارفعه خلافا

انتمثلها في اشراط ما يشترط لها من التوضوء واستقبال القبلة وغيره ما كانت المسئلة اجنبية عن المقام **قوله** وكذا سجود الشكوى
 اي يعني لا بد في صحتها من النية لانها عبادة **قوله** مشروعة اي جائزة كما يصحح به المصنف في فن الجمع والفرق حيث قل
 ان سجدة الشكوى جائزة عند الامام ابي حنيفة رحمه الله لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً فتبين
قوله والمعتدل اي اعلى هذا اذ ذكره المصنف في فن الجمع والفرق خلاف ما انتهى **قوله** وكذا سجود السجود يعني لا بد من
 النية ولا تضره اي لا تضر مريد السجود نية عدم السجود وقت الخروج من الصلوة اي لا يمنع صحة الايمان به قيل ينبغي
 ذكره عند اعتد قوله واذا توى قطعها لا يخرج عنها انتهى **قوله** اما النية اي في فتح القدير واما خطبة الجمعة ففي اشراط نيتها
 خلافاً مبني على انها بمثابة ركعتين والواجب ان لا يقصّل غيرها انتهى **قوله** ظاهراً ما نقله المصنف من فتح القدير
 انه لا خلاف فيها وبه موضح في العناية **قوله** لم تصح اي قيل هذا هو المذهب الذي روي به ذلك وفي الخالية ولو عطف فقال
 الحمد لله يزيد التمهيد على العطاس فلا بد من لا يصل لان الشرط ذكر الله على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد بخلاف الخطيب
 اذا عطف على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة انتهى لكن المذهب ما تقدم والفرق بين الخطبة والذبح على الرواية
 القائلة بالاجزاء في الخطبة ان المأمور به في الخطبة المذكورة مطلقاً لقوله تعالى فاصعوا الى ذكر آياته وقد وجد في الذبيحة المأمور
 به ان ذكره عليها وذلك بان يلفظ به انتهى قلت هذا الفرق يومي اليه كلام قاضي خان وهو من ضروري فروق المحبوبين ومياتي
 في كلام المصنف آخر القاعدة الثانية قبيل قوله تكميل **قوله** خطبة العيل بين اي ينظر حكم باقي الخطب وهي خطبة النكاح
 والاستسقاء والكسوف والخطبة الثلاثة في الموسم هل هي خطبة الجمعة هكذا اتفقت ثم يفتى شرح النقاية للعلامة
 القسستاني عند قوله في المتن وينصف الموتى وكذا في الخطبة ما نصه والخطبة شاملة لخطبة النكاح والموسم وغيرهما كما مر
 والذي مر في بعض الاوقات عند قوله في المتن وبكره اذا خرج للخطبة النفل مانعه والاولى ان يقول وبكره من الخطبة
 النفل لشيتم خطبة النكاح والخطبة الثلاثة في الموسم فان الاستماع واحب فيها كما في الزاهد انتهى **قوله** ويخالفه ما ذكره
 في خطبة العيل بين نكاح من النية ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة انتهى ويمكن التوفيق بان يكون معنى قوله لا يكره
 فيه الى آخره اي كراهة كراهة في الجمعة وحيداً لا يثبت في اصل الصراة **قوله** هو يقتلهم اي قيل يفهم منه ان الخطبة
 شرط لكن نقل بمها ليس بشرط وليس كذلك بل خطبة نفسها ليست بشرط فيها اصلاً **قوله** واما الاذان او قال فتح القدير واما الاذان
 فالمشهور انه لا يحتاج الى نية انتهى وينهم منه انه في غير المصنوع ويشترط له النية **قوله** وانما هي شرط **قوله** يخالف
 هذا امامياتي في العامة الثانية حيث نقل عن العيني الاحكام على ان الاذان لا يحتاج الى نية فان النية في كلامه نكرة وقعت
 في خبر الزهري فنعم ففي النية لصحة والثواب اللهم الا ان نخص به في النية لصحة **قوله** واما استقبال القبلة عليه عبارة تفيد ان

ولا تشترط للتوابع صحة العباداة بل يثبت على نيته وان كانت فاحدة بغير تعدد كما لو صلى محمد لأمي ظن طهارته وسياقي تحقيقه وأما الزكوة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا أقام ذكر القاضي لا مبيجاوي ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في أهلها وتجزئها لان للامام ولاية اخذها مقام اخذ مقام دفع المال باختياره ضعيف والمعتد في المذهب عدم اخذ كرها قال في المحيط من امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يأخذ منه الزكوة كرها ولو اخذ لا يقع حق الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالعس ليوذي بنفسه انتهى وخرج من اشتراطها لها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه واختلفوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به وقالوا تشترطنية التجارة في العروض هذا التفصيل في اعتقالات القبلة وفي القرمانى ما بالغه فانه قال وامانية الكعبة بعد ما توجه اليها هل تشترط اول انقال ابو بكر محمد ابن الفضل تشترط وقال ابو بكر ابن حامد لا تشترط وقال صاحب الهداية في تجنيسه لا تشترط في الصحيح وقال بعض المشائخ ان كان يصلي الى المحارب فكما قال الحامدي وان كان يصلي في الصحراء فكما قال محمد ابن الفضل انتهى وفيه تأمل **قوله** ولا تشترط اه لان صحة العباداة تكون بوجود شرائطها واركانها وابعادها بوجود العزيمة وهو الاخلاص فان من تروضا بماء نجس ولم يعلم به حتى صلى ومضى على ذلك ولم يكن مقصرا لم يجز في الحكم لفقد شرطه ويستحق الثواب لصحة عزيمته واذا صلى رياء وسعفة تصح في الحكم يعني لوجود شرائطها واركانها ولم يستحق الثواب لفقد الاخلاص يعني لعدم صحة عزيمته كذا في المستصفي شرح النافع **قوله** وان كانت فاحدة اه اي العباداة لا انية وان كانت اقرب من كورا ولو اظهر الضمير لكان اول **قوله** وسياقي تحقيقه حواله غورا نجد اننا لم نعثر فيما حياتي على تحقيق ما ذكره هنا **قوله** ضعيف اه قيل يمكن حمله على ما ذكره من اخذه منه وعقبه لان دينه ونتيجة عمله على ذلك كيلا يضيع ماله مجانا مع امكان تحصيل الثواب فقل بر انتهى وقيل عليه المصريح به عدم الاجزاء وان نوى في الصيرفية اذا اخذ زكوة الاموال الباطنة ونوى اداء الزكوة الصحيح انه لا يجوز في الواقعات السلطان اذا اخذ الصلقات ونوى بادائها اليه الصدقة عليه الاحوط ان يفتى بالا اداء ثانيا كما لو لم ينو لا تعد ام الفقير وهو الاختيار الصحيح انتهى على ان قوله او عقبه ليس على اطلاقه لما سيأتي في البحث السابع من النية انه هل تجوز الزكوة بنية متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع لو دفعها بلا نية ثم نوى بعد فان كان المال قائما في يد الفقير جازوا فلا **قوله** والمعتد في المذهب عدم اخذ كرها اي عدم اجزاء اخذ الزكوة كرها **قوله** كلامه صريح في انه لا فرق بين زكوة الاموال الظاهرة والباطنة وفيه نظر فان المعتد عدم الاجزاء في الباطنة دون الظاهرة كما هو مصرح به في المضمرة وحمله على زكوة الاموال الباطنة يمنع منه قوله ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يأخذها منه كرها فان الساعي لا يأخذ زكوة الاموال الباطنة لان الدفع فيها الى الفقراء موقوف بالضرورة **قوله** ولكن يجبر اه قال في الظهيرية ثم الزكوة تجب على التراخي في رواية ابن شجاع عن اصحابنا وعن محمد بن علي الفوري وعنه اذا حال عليه حولان ولم يود انهم ولم تقبل شهادته واذا وقف الامام عليه عزره وجبسه وطالبه انتهى وظاهره ان هذا اعني التعزير والعس من زكوة الاموال الظاهرة لا الباطنة اذا دفع فيها الى الفقراء موقوف الى اربابها فلا مطالبة للامام فيها **قوله** ما اذا تصدق اه قيل لفظ التصديق يشعر بان نية اصل العباداة وجدت وهي كافي ونية المرض انما تشترط للمزاحمة بين الجزاء الذي هو الواجب وهاترا جزاءه وفي اداء الكل تحقق اداء الواجب فلا يحتاج الى التعيين لصيرورة الواجب متعيناً بل فقه بخلاف التصديق بالبعض **قوله** واختلفوا فعند محمد يسقط وعند ابي يوسف

ولا بد ان تكون مقبولة للتجارة فلو اشتري شيئا لنفسه لا بد ان وجد ربحا بآه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لا زكوة عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال بمال كالمبة والصدقة في الخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائمة لا بد من قصد اقامتها للدر والنسل اكثر الحول فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل والركوب والاكل فلا زكوة اصلا واما النية في الصوم فمهرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشية صححت لانها انما تبطل

لا يسقط لان الواجب غير متعين ومحمد وروح اعتبر الجزء بالكل **قوله** ولا بد ان تكون اه لكن لا يجب الزكوة الا اذا اجر لان التجارة فعل لا يتم بمجرد النية وتحقيق الكلام في هذا المقام ان الزكوة قد اعتبر في نصابها النماء والنماء على قسمين خلقي وفعلي فالاول الذهب والفضة والثاني ما يكون باعدا العبد كالعروض فالاول لا يحتاج الى نية التجارة والثاني يحتاج اليها غير ان التجارة من اعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد النية بل لا بد من اتصالها بعمل هو تجارة حتى لو اشترى ثيابا للبذلة ثم نوى بها التجارة لا تكون لها ما لم يبعها ليكون بدل لها للتجارة بخلاف ما لو نوى فيما هو للتجارة ان يكون للخدمة حيث يصح بمجرد النية لان التبرك يكفي فيها بمجرد ما ونظيرها السفر والفطر والاحلام زاد الشارح وكونه عرفة لا يثبت واحد منها الا بالعمل وتثبت اضدادها بمجرد النية وبخالفه ما في الفتح ان السائمة تصير عرفة بمجرد النية ووقف المصنف في البحر بحمل ما في الشرح على ما اذا وقعت النية وهي في المزمع وما في الفتح على ما اذا وقعت النية بعد الاخراج قال في النهر وفي اندراية ما يخالفهما نية التجارة قد تكون صريحة وقد تكون دلالة فالاول ان ينوي عند عقد التجارة ان تكون المملوك به للتجارة سواء كان العقد شراءا او اجارة لا فرق في ذلك بين كون الثمن نقدا وعرضا اما العرض المملوك بالارث فلا تصح فيه نية التجارة اجماعا الا اذا تصرف فيه فتجب الزكوة كما في هر ح المجمع يعني ونوى وقت التصرف ان يكون بذله للتجارة ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر كلام المصنف في البحر وفي الخاتمة لو رث سائمة كان عليه الزكوة اذا حال الحول نوى او لم ينو ويلحق بالارث ما دخله من حبوب ارضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لباعها بعد حوله واما الدلالة فهي ان يشتري عينا من الاعيان بعرض التجارة او بواجب داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معد للتجارة ففي كتاب الزكوة من الاصل انه للتجارة بالنية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشائخ بلخ كانوا يصححون رواية الجامع **قوله** ولو قارنت ما ليس اه قيل لكن اذا اجر فيها هل يعتبر ابتداء الحول من وقت نية التجارة او من وقت التجارة يحتاج الى نقل انتهى **اقل** الظاهر انه يعتبر ابتداء الحول من وقت التجارة لانه وقت تعلق وجوب الزكوة بالذمة **قوله** لا تصح على الصحيح وهو قول مسند وقيل لا يصح ويصح وقيل الخلاف على العكس ورجح الصحة في الفتح وصحح عد مها في البدائع وفيها لو استقرض عرضا ونوى ان يكون للتجارة اختلف المشائخ فيه والظاهر انه يكون للتجارة واليه اشير في الجامع كذا في النهر **قوله** ولو علقها بالمشية صححت اي ولو علق النية بالمشية صححت سواء كانت نية صوم او غير ذرية لانية الصوم كما قد يتوهم من التعليل بدفعه ومسئلة صحة تعليق النية بالمشية صرح بها في الخلاصة وصحها في الفتاوى والظهيرية **قوله** لانها انما تبطل قيل يشك على هذا ما في الفوائد التاجية ولو كله بطلاق امراته انشاء الله صحت التوكيل وبطل الاستثناء ولو قال امرئ بترك

الفن الاول

الاقوال والنية ليست منها الغرض والسنة والنفل في اصلها هو اما النية في الحج فهي شرط صحة ايضا فرضا كان او نفلا والعمرة عند لك ولا تكون الا سنة والمنذر كالغرض ولونذر حجة الاسلام لا تلزمه الاحجة الاسلام كالمونذر الاضحية والقضاء في الكل كالاداء من جهة اصل النية واما الاهتكاك فهي شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا اما الكفارات فالنية شرط صحتها اعتقا او صيا ما را اطعاما واما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتخرج عليه انه لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها بغيره بلا اذن فان اخذها من بوحه ولم يضمه اجزاؤه وان ضمته لا تجزئه كما في اضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه واذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه وهل تعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشتراها بتيثها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تعين والصحيح انها تعين مطلقا فيصلق بها الغني بعد انماها حية ولكن له ان يقيم غير ما مقامها انشاء الله صح ولا يجوز الامرين لها لانه تفويض بخلاف التوكيل انتهى وظاهر اطلاق المص في الاقوال يشتمل الاوامر وفي ذلك خلاف قال في العمادية الاستثناء هل يعمل في الاوامر قليل يعمل وقيل لا يصرح بان انشاء الله في الصوم لطلب التوفيق فظهر انها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء **قوله** في اصلها هو اما النية فتكون شرط الصحة ما ذكره على السواء واما من جهة التعيين وعلمه فتختلف وكذلك النية بالنسبة الى فرض الصلوة وواجبها واستنها ونفلها سواء في اصل النية وان اختلفت من جهة التعيين وعدمه كراهوميين في التون والشروح **قوله** ولا تكون الا سنة يعني موعدة وهو المصريح به في عامة الكتب بل صرح بانها ليست بواجبة يعني بايجاب الله تعالى والا فقد تكون واجبة بالنذر وقد حكى ابن وهبان رحمه الله تعالى في منظومه اربعة اقوال فقال (شعر) ومن اعتمار وانترضه كفاية * واحد واجب والجميع مقرر **قوله** والمنذر كالغرض يعني في الاحتياج الى النية للصحة وفي التعيين والتشبيه مبنى ان المنذر واجب لا يفرض وفيه كلام يعلم بمرجعة الى فتح القدير من كقاب الصوم قال في فتح القدير من كقاب الصوم مانعه فان قيل لم كان المنذر واجبا مع ان ثبوته بقوله تعالى وليوفوا نذورهم واجيبه بانهم عام دخله الخصوص فانه خص منه النذر بالمعصية وبما ليس من جنسه واجبت كعبادة المريد اذ كان لكنه غير مقصود لفسده بل لغيره حتى لو نذر الرضوء لكل صلوة لم يلزم فصاره النية كالاية المأولة فيقول الوجوب **قوله** ولو نذر حجة الاسلام او يعني لعدم صحة النذر لفقد شرطه وهو ان لا يكون المنذر واجبا وفي خلاصة الفتاوى ولو قال المريد ان عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعلي حجة فبهر الزمت حجة وان لم يقل لله لان العجة لا تكون الا لله ولو برأ وحج جاز ذلك من حجة الاسلام يعني وعليه حجة اخرى للنذر ولو نوى غير حجة الاسلام صححت نيته انتهى **قوله** من جهة اصل النية والتعيين الا في قضاء رمضان فانه يشترط فيه التعيين ولا يشترط في ادائه **قوله** واما الاهتكاك فيه ان الاهتكاك باهتبار اصله لا يكون الا سنة او نفلا فلا يكون واجبا الا ان يراد الوحوب بطريق النذر لا بايجاب الله تعالى الكفارات لكن الكفارات اذا كانت بالصوم يشترط ان تكون النية مبنية **قوله** واما الضحايا او قيل ينبغي ان يقال قد تكفي النية عند الشراء من النية وقت الذبح وكونها شرط عند الشراء ممنوع لانه لو اشتراها للتجارة مثلا في يوم الاضحية وذبحها ونوى الاضحية تجزئه بلا خلاف وما نقله من الذخيرة انه لا يدل على عدم اشتراطها عند الذبح لاطرافها عند الشراء **قوله** تعينت او بشرط ان يتلفها الفقير بلسان واما اذا لم يتلفها فلا تعين **قوله** والصحيح انه قيل لا يلزم اذ انوى به ان يضحى ولم يتلف وقت الشرائها بالمعتري غنية الاتحباب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيرا كره في الشايف انها تعين بالنية وهذا هو الصحيح لا الا ان يقول بلسانه علي او اضحي **قوله** وانكس له ان يقيم فيرماه امامها او كل في النسيح وقيل عليه يتأمل في هذا الاستدراك

كافي البذل ائتم من الاضحية قالوا والنهد اياك الضحايا واما المعتق فعندنا ليس بعبادة وضعا بل ليل صحته من الكافر ولاه با الله
فان نرى وجه الله تعالى كان عبادة مثابا عليه وان اعتق بلانية صح ولا ثواب له ان كان صريحا واما العنانيات فلا بد
لها من النية فان اعتق للصنم وللشيطان صح والتم وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا اثم وينبغي
ان يخصص الاعتاق للصنم بما اذا كان المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتق له قاصدا اعطيه ككفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق
لمخلوق مكررها والتدبير والكتابة كالمعتق واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية ولها الرخصة
فكالمعتق ان قصد التقرب فله الثواب والاذني صحيحة فقط واما الوقف فليس بعبادة وضعا بل ليل صحته من الكافر فان نوى
القرية فله الثواب والانلا واما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادات وهو
عند الامتثال منه موعدة على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتخصيصها وحصول ولد
فانه مناف لما تقدم ولعل مراده اذا هلك انتهي **اقول** فعلى هذا فتكون الإقامة على الغني اذا هلكت ليست بواجبة وليس
كذلك كاصرح به في العيني وغيره بخلاف الفقير اللهم الا ان يقال اللام في قوله له بمعنى على على حد قوله تعالى وان احسبتم
فلما **قوله** واما المعتق فعندنا ليس بعبادة وضعا يعني وان كان قرية لان العبادات ما تعبد به بشرط الية ومعرفة المعبود والقيمة
ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي توحد بدون العبادات في القرب التي لا يحتاج الى نية كالمعتق والوقف وقد ذكر الامام
الرافعي من الشافعية ان اجماع منعقد على ان المعتق من القربات **قوله** فان نوى اذ اي المعتق المسلم ولا يصح عود الضمير
الى الكافر كما هو ظاهر العبارة **قوله** ان كان صريحا قيد في قوله صح ولو ذكره عقبه لكان اولي ومما الحق بالصرح وهبت
لك نفسك او وهبت نفسك منك فيعتق قبل اولم يقبل نوى اولم ينو ولو قلنا بالمعتق معجبا بان قال انت ح ركان
كناية يعتق بالنية كذا قيل وفيه تأمل **قوله** واما الكناية اي كناية المعتق **قوله** وان اعتق للصنم او انما صح الاعتاق
لوجود ركنه الموتر في ازالة الفرق وصفة القرية لا تاثير لها **قوله** وينبغي ان يخصص امثله في البحر للمصنف
قيل ليس لفظا ينبغي هنا للبحث بل بمعنى يجب كافي قول القدر وري وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في التامع والعشرين
قوله فلا بد له من خلوص النية اي النية الخالصة ظاهرة في حصول الثواب لا الصحة لان الثواب ينبغي على وجود العزيمة و
هو الاخلاص واما الصحة فلا تتوقف على الاخلاص بل على اصل النية فانه لو صلى رياء وصحت صلاته وكان غير مثاب عليها
فكذلك الجهاد **قوله** واما الرخصة كالمعتق اي يعني في الاحتياج الى النية لحصول الثواب **قوله** فان نوى القرية يعني
الواقف المسلم لا الكافر فانه ليس املا للنية لان من شرطه الاسلام **قوله** واما النكاح المراد بالنكاح هنا الوطي المترتب
على العقد الصحيح بقربة قوله حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادات وقد استدل صاحب البذل ائتم على ذلك
بوجوه الاول ان السنن مقدمة على النوافل بالاجماع الثاني انه ادعى على ترك السنة ولا وعيد على تركه اليه اية الثالث
انه فعله صلى الله عليه وسلم واوجب عليه وثبت عليه بحيث لم يخل عنه بل كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل افضل
لعلمه واذا ثبتت افضلية في حقه ثبت في حق امته لان الاصل في الشرائع هو العموم والخصوص بدليل والبراهين انه سبب
موصل الى ما هو مفضل على النوافل لانه سبب لصيانة النفس عن العايشة ولصيانة نفسه من الهلاك بالنفقة والمكسبي
واللباس والحصول الولد الموحى واما مدعيه عليه الصلوة والسلام يكون سببا وحصولا وهو من لا ياتي النساء مع القدرة
وهو من شرعهم لا في شريعة **قوله** لتحصيل الثواب يعني لا للصحر كما سيوضح به قريبا لانه ليس بعبادة بل قربة منها

كسبرنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح العبد والى كسبر النية فيه شرط فصحته قالوا ليصح النكاح مع العزل لكن قالوا الوعد بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى على صحته علم الشهود ولا كافي في البزازية وعلى هذا ما في القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى من نشر العلم وتعليمه وإفتاءه وتصنيفه بآثاره القضاة فقالوا أنه من العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذلك إقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطا الحكام من الولاية وكل أقبل الشهادة وإذا ما المباحات فإنها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لأجله فإذا قصد بها التقوي على الطاعات أو التوصل إليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والوطي وأما المعاملات فالبيع لا يتوقف عليها وكذلك الأقالق والأجارة لكن قالوا إن عقد بمضارع لم يصدر يسوف والسين توقف على النية فان نوى به الإيجاب للحال كان بيعا وإلا لا خلاف في صحة وإنما يطير عبادة بالنية **قوله** في الشرح الكبير وصف الشرح بكونه كبير للكشف وبيان الواقع لا للاحتراز فإنه ليس له شرح صغير وعبارته في شرح التي أحال عليها نصها حيث قال فيه والمرد بمحالة القدرة على الوطي والمهر والنقد مع جميع الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنن فلم يقد على واحد من الثلاثة وخاف واحد من الثلاثة فلا يفسد به بل لا فاسد في سنة في حقه كإفادته في البدائع **قوله** قالوا الوعد بلفظ **أول** هذا بناء على أن فهم الشاهد بين ليس بشرط وصحة في الخلاصة والمعتمد أنه شرط كما اختاره في الخانية والحاصل أنه يشترط صحتها مع فهم **قوله** علم الشهود **ولا** **أول** فيه أي أن بان فهم الشاهد بين ليس شرط وصحة في الخلاصة وفي الجوهرة يشترط السماع والفهم هو الصحيح انتهى فقد اختلف التصحيح في ذلك **قوله** وعلى هذا سائر القرب أي على ما ذكر من أن النكاح يحتاج إلى النية لتحصيل الثواب باقي القرب القرب جميع قرينة وهي ما كان معظم المقصود منه رجاء الثواب من الله تعالى وقيل القرينة ما يصير به المتقرب مثنى أو قيل هي الطاعة وليس بصحيح فقد يلحون الشيء طاعة ولا يكون قرينة لأن من شرط القرينة العلم بالمتقرب إليه فمحال وجود القرينة قبل العلم بالمعبود بالنظر والاستدلال الموديان إلى معرفة الله تعالى فهي واجبة في طاعة الله تعالى وليست بقرينة فكل قرينة طاعة ولا تنعكس ولأن الصلاة في الأرض المفصورة واجبة وطاعة وليست بقرينة لأنه لا يثاب عليها وإنما يسقط الغرض عنه كذا في قواعد الزركشي وذكر شيخ الإسلام ذكرنا أن الطاعة فعل ما يثاب عليه توقف على نية ولا عرف ما يفعله لأجله أو لأجل القرينة فعل ما يثاب عليه بعد معرفته من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يثاب على فعله ويتوقف على نية فتحمل الصلاة والخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قرينة وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقف والعق والصدقة والحوها مما لا يتوقف على نية قرينة وطاعة لا عبادة والنظر المودعي إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قرينة ولا عبادة انتهى وقواعد من ههنا لا تأباه **قوله** وأما القضاء فمفقا لوانه من العبادات قال في العناية والقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات يعد الإيمان أمرا لله به كل شيء من **قوله** وكذلك إقامة الحدود والتعازير أي يعني الثواب عليها يتوقف على النية كالتقضاء **قوله** وأما المباحات **أول** حق العبارة أن يقول وأما المباحات فلا تفتقر إلى النية إلا إذا أريد الثواب عليها فتفتقر إليها وأما المسنونات والمنذوبات فتفتقر إليها في إيقاعها طاعة ليثاب عليها وأما الواجبات فما كان منها عبادة يفتقر إليها وما لم يكن عبادة لا يفتقر إليها كقضاء الديون ورد المغصوب لأن المقصود منها ومن حائث المعاملات إيصال النفع إلى الأدمي **قوله** فان نوى به لا يجنبه الحال كان بيعا في الهفافة لقلا من الطحاوي إذا قال أبيع منك أو اشتري

الماضي فان البيع لا يترتب على التهمة واما المضارع المتخصص للامور **قوله** هو كالا مولا يصح البيع به ولا بالنية وقد اوضحنا في شرح الكثير ونقلوا الا يصح مع المزيل للخصم الرضاء بحكمه مع عدم المال **قوله** يتوقف على النية قالوا ولو ذهب مما **قوله** متكيا من احوال الحال يصح البيع هو الصحيح انتهى فاذا كان في المسئلة جلا فان ترك المص ربح بيانه فانقلت النية اما عمل فيه بالاحتمال فلا في الموضوعات الاجلالية والفعل الحضارح عند الفقهاء حقيقة في الحال على ما عرف فلا بد من النية ولا ينعقد به الا لو هو انه عليه الصلوة والسلام استعمل فيه لفظ المياضي الذي يدل على حقيقة **قوله** لا ينعقد معنقرا اليه ولان لمعط المضارع ان كان من جانب البائع كان عدا لا بيعا وان كان من جانب المشتري كان مساومة لا يقال هل نحنا انه حقيقة في الحال ليعين النية انما هي لدفع المحتمل وهو العدم **قوله** الارادة الحقيقية لان المبيع وانما يحتاج الى ما ينفي ارادة الحقيقة لان الحقيقة تحتاج الى ما ينفي ارادة الجاز على انه دافع للمعقول دون الاثر فان قيل لما وجه ما نقل عن الطحاوي فالجواب ان المضارع حقيقة في الحال في غير الم **قوله** والحقيقة الشرعية مبني على ما هو لفظ المياضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية فعلى هذا اتم ما ذكره روح وفي البقية انما يحتاج الى النية اذا لم يكن اهل البلد يستعملون المضارع للحال لا للوعد والا عند ذلك كاهلنا انما نرى ان لا يحتاج اليها **قوله** والا لا يري بان لا يثري به الحال بان نوى الاحتقبال او لم ينو شيئا الا يصح **قوله** واما المضارع المتخصص للاحتقبال فهو كالا مولا مثل ما يبيعك او يوصف اليك وفيهم منه انما تخصص للحال كايبيعك الان لا يحتاج الى النية **قوله** ولا بالنية اي نية الحال صريح في ان الامر لا يصح نية الحال وهو مخالف لما يعين من التحقق حيث قال واما اذا كانا لفظين يعين بهما عن المستقبل اما على سبيل الامر او اخبر من غير نية الحال فانه لا ينعقد مثل ان يقول البائع اشتري هذا العبد بالغ ويقول المشتري اشتري هذا انتهى وقد افهم قوله من غير نية الحال انه ينعقد بالامر اذا نوى الحال وفي النهار ان الامر لا ينعقد به الا اذا دل على الماضي كخذ وكذا يقال اخذته ماله كالماضي الا ان استدعاء الماضي البيع بالوضع وهذا بطريق الاقتضاء **قوله** واما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو ذهب من حاله الصلح كما في البرازية قيل ليس ما في البرازية يفهم منه ما ذكره لان المذكور فيها في الولو الجية لو قال هب لي على وجه المزاح فذهب وقيل وسلم جازا اذا المزاح انما وقع في طلب الهبة ثم وقعت هي بلا مزاح فظاهر او مستجمعة لشرا طهارا الظاهر يكفي في مثل ذلك فلا يقال ان الهبة تصح بلا نية بل لو صدق الموهوب له على ذلك لا تصح فتأمل ثم ان المؤلف اذ عرف في البحر كما هنا ايضا حيث قال فيه اطلقها اي الهبة فشم ما اذا كان على وجه المزاح فلان الهبة مستجمعة كذا في الخلاصة واعتراض العلامة المحقق هي في كتابه الرمز شرح نظم الكنز فقال ليس في الخلاصة ما يفيد دموه انما يفيد انه يطلب الهبة من حاله لا فوهبه بل او سلمه صحت الهبة لان الواهب غير ما زح وقد قبل الموهوب له فقبول لا حيا وقد **قوله** في كتابه الاشياء واز لنا هذا الاشتباه في حاشيته لكن في الثانية ما يويد ما فهمه المؤلف فانود كحلها في الشرح بين المبارك لما يقوم بضربون الطيور فوقهم عليهم وقال هبوه مني حتى ترووه كيف اضرب قد فوهبه به على الارض وكسره وقال ارايتهم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتار انما قال ذلك احترازا عن قول الامام **قوله** في كسر الملاهي انه يوجب الضمان وهذا دليل ما مر ان هبة المازح جائزة انتهى قيل وفيه بحث اذ لا دليل على انهم مزحوا به بل ظاهر طلبه الهبة لجدة ناجا به بها عاينه انه وعلم ان يضرب واراد الكسر واهمهم انه اراد

بالبزاية ولحق لولفن الهبة ولم يعرفها من تصح
 م تصح الطلاق والاعتاق فانها يقعان بالنقلين ميسر لا يعرفهما لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليهما يقعان
 مثل ضربهم فلما وهبوه وملك تصرف بما اراد من ضربها على الارض وهو امام جليل القدر في الزهد والعلم به
 في ذلك مو لغات ما يظن به الا احتفاء بالمزاج والله تعالى اعلم ويدل على ما قلنا من ان الهبة جديدة قول صاحب
 جزالة فيهم جازت الهبة لاستجماع الشرائط وقيل يحتمل ان دليل الهبة المقام اذ هبة الملاهي للمشهور وبالعلم
 والزهد كما ذكره غير مناهية بالظواهر انه كان مزحجا ونقله عن الجزالة لا يدل على المبدئي اذا اراد بالشرائط التكليف
قوله وانما هو لقب شريطين قيل فيه ان الهبة مع الهزل يصح لان رضاء به بعد بل ليل تعليل عدم صحة البيع مع
 الهزل بعدم الرضاء معه وهذا ادفع **قوله** اختلاف الطلاق والعتاق في انها يقعان اه قال في البزاية ليقنه
 الطلاق بالعربية وهو لا يعلم او العتاق او التل بيسر او لقنها الزوج الابراء عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي
 لا تقبل قال الفقيه ابو الليث لا تقع ديانة وقال مشائخ ارض حند لا تقع اصلا صيانة لاملأك الناس عن الانطال
 سر . نوداع واشترى بالعربي وهو لا يعلم والبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة
 باعتبار ان الرضاء اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة وتماها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو لقنت
 الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها والمختار ما ذكرنا انتهى فتأمل مع ما ذكره المؤلف **قوله** ولو اكره عليهما
 يقعان **اقول** المراد الاكره على انشاء لفظ الطلاق فبقع طلاق المكره لما صححه الحاكم ثلاث جد من حد و هزل من حد
 الطلاق والعتاق واليمين ولا يصير بهذا الطلاق ما را فلا تترك منه كما في القنية ولا خلاف انه لو اكره على الاقرار به لا يقع
 قضاء وديانة بخلاف ما اذا اقر به وادعى انه كان هازلا او كاذبا حيث يقع قضاء الا اذا شهد قبل ذلك لزوال التهمة
 به كما في القنية وقيد البزاي بالمطلوب ولو اكره على كتابة فكتب فلا تبت فلا تطلق لم يقع وعلمه قاضيخان بان
 الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة هنا حصر بعضهم ما يصح مع الاكره في عشرة فقال (شعر) يصح
 مع الاكره عتق ورجعة * نكاح و ايلاء طلاق مفارق * وفي ظها روا اليمين ونذره * وعفو لقتل شاب منه مفارقي *
 وحصره ابو الليث في الخزانة في ثمانية عشر ولم يذكر الفتي فصار تسعة عشر وزاد المصنف في بحره الاكره على
 قبول الودعة قال في القنية اكره على قبول الودعة فتلعت في يد المستحقها تضمين المودع ان كان بفتح الدال
 وهو الظاهر فهي عشرون نظمها اخبر المص في ابيات ذكرها في النهر فقال (شعر) طلاق و ايلاء ظهار ورجعة *
 نكاح مع اعتيلا * عفو عن العمد * رضاع و ايمان وفي * نذره * قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد * طلاق على
 جعل يمين به * زنت * كذا العتق والا سلام تد يبر للعبد * و ايجاب احسان وعتق فنه * تصح مع الاكره
 عشرون في عمد * ثم قال ظهر لي بعد ذلك ان ما في القنية هو بكسر الدال لا بالفتح فليس من المواضع في شعر
 وذلك ان في البزاية قال اكره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل و اكره المودع ايضا على قبوله مضاع لاضمان على
 المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالوهبت الربع فالقته في حجره فاخذ ليرده مضاع في يد ولا يضمن انتهى وقال
 العلامة المقدسي وجدنا نسخة صحيحة من القنية بكسر الدال وصورة المسئلة على هذا شخص اودع عنده رجلا شيئا مكرها
 على قبوله فاستحقه آخره انه ان يرضى من المودع المكره بكسر الدال والراء ناهزم الحساب والله الموفق لاصواب **اقول** قال

نفسه عشر دنانير على اكره

وأما الطلاق نصريح وبكيفية فالأول لا يحتاج في وقوعه عليها إليها فلو لم يخطأ إلا واساها بوضوحها وقع حتى قالوا أن الطلاق يقع
بالألفاظ المصحفة قضاء ولكن لابد أن يقصد بها باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحضرتها ويقول في كل مرة لنهض طالق لم يقع
ولو كتبت امرأة طالق أو أنت طالق وقالت له اقراء علي فقرأ عليها لم يقع عليها لعدم قصد ها باللفظ لاينا فيه قولهم ان
سعى المحيط من المشايخ من قال يصح الاقرار بالسرقه مكرها انتهى وفي شرح النقاية للعلامة القوهستاني من - - - الاكرهه
يصح اقترادها باستيفاء المهر مكرهه ان اكرهت على الاقرار بالضرر على قول الامام فصارثا إحدى وعشر **سئلته قوله**
فالاول لا يحتاج في وقوعه إليها قال المؤلف في البحر والفاضل ان قولهم الصريح لا يحتاج الى نية المأمور به القضاء اما في
الاديانة فيحتاج لكن وقوعه في القضاء بلا نية إنما هو بشرط ان لا يقصد بها بالخطاب بل ليلها قالوا لو كرر مسائل الطلاق
بحضرة زوجته ويقول أنت طالق ولم ينو لا تطلق وفي متعلم يكتب ناقلا كتاب رجل قال ثم ينفق ويكتب امرأة طالق و
كلما كتب قرن الكتابة بالتلفظ بقصد الحكاية لا يقع عليه الطلاق وفي القنية امرأة وكتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقراء
علي هذا فقرأ لا تطلق وما في الفتح القدير ولا بد من القصد بالخطاب بلفظ الطلاق ما لم بمعناه اوال - - -
وذكر ما ذكرنا فليس بصحيح لانه صرح بالوقوع قضاء فيمن سبق لسانه وان كان شرط الوقوع ديانا لا قضاء وحدد ذلك في
الوقوع قضاء فيما لو كرر مسائل الطلاق بحضرتها وفي المتعلم فالحق ما اقتصرنا عليه انتهى كلامه قبل وهذا ظاهر وذلك
لانه اراد ان شرط الوقوع قضاء وديانا فخرج ما لا يقع فيه لا قضاء ولا ديانا كمن كرر مسائل الطلاق وما يقع فيه قضاء فقط
كمن سبق لسانه بالطلاق وقد عرف انه لا يراد عليه من سبق لسانه لانه لا يقع عليه ديانا كما انصح به ابن الهمام في آخر كلامه
حيث قال وهو يشير اليه اي الى الوقوع قضاء فقط **أول** في الخلاصة بعد ذكر ما لو سبق لسانه بالطلاق ولو كان بالعناق
يلين انتهى يعني لافرق بين الطلاق والعناق وبهذا يبطل قوله في البحر ان الواقع في القضاء بشرط ان يقصد خطابا للغير
ان من اراد ان يقول اعقني فسبق لسانه بالخطاب لم يقصد خطابا **قوله** غافلا واساها بالغفلة فهو يعتري الانسان من قلة
التحفظ واليقظ كافي عند الحفاظ من تفسير اشرف الالفاظ للعلامة الشهاب السمين ومنه يعلم ان السهو مرادف للغفلة وحيث ان
يشكل عطفه باراد في الكتاب المذكور ان النسيان يعبر به عن الترك وقال بعضهم النسيان ترك النسيان ضبطا ما اعتد على
حفظه اما الضعف قلبه واما عن غفلة واما عن قصص حتى ينحل فاعين قلبه ذكره انتهى ومنه يعلم ان النسيان غير السهو والغفلة
قوله او مخطيا وقع في شرح البخاري للعيني انما يصح طلاق المخطي لان القصد امر باطني لا يوقف عليه بل يتعلق بالسبب
الظاهر الدال وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ فان قيل على هذا ينبغي ان يقع طلاق النائم والجواب ان النوم يناقني اصل
العمل بالعقل لان النوم مانع من استعمال نور العقل فكانت اهلية القصد معدومة فيبين فافهم **قوله** حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالألفاظ المصحفة قضاء الألفاظ المصحفة خمسة تلاق وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك فيقع قوله لا يصح في - - -
على ذلك قبل التكلم بان قال امرأة في طلبت مبني الطلاق وانا لا اطلق فاقول هذا لافرق بين العالم واليهاد وعليه الفتوى
كذا في البحر وظاهر اطلاقه يشتمل ما ان لم يكن النع وفي المحيطة من باب الحيل والتعريض في الحلف لرفق - - - طاروق
وادغم الراء واخفاها حتى لا يفهم ذلك من يسمح خلفه لا يلزمه بذلك شيء فلا تطلق امرأة لان طاروق قال ليس بطالق انتهى
وفيه تأمل **قوله** لعدم قصص ما قيل صوابه قصص لان قصص ها غير معتبر انتهى **أول** فيه نظر فان قوله قصص ها مصد ومضاف
الى المفعول لا الفاعل كالفهم المصروب **قوله** ولاينا فيه قولهم ان الصريح لا يحتاج الى نية قيل المراد منه انه لا يحتاج الى نية

الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق **قوله** والطلاق من وثاق لم يقع ذيانة ورفع قضاء وهي عبارة لبعض الكتب ان
قوله لا يخطي واقع قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ولا يحتاج اليها ديانة ولا يريد عليه قولهم انه
 لو ظفهاها لا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به جد او قالوا لا تصح نية الثلث في انت طالق ولا نية البائن
 ولا تصح نية الثنتين في المصدر في انت الطلاق لان تكرون المرأة امة وتصح نية الثلث

الطلاق **قوله** الصريح مع ظهور ارادة المراد بمحتى يخرج ما لو كان يكرر وسائل الطلاق بحضورها كما مر **قوله** وقالوا لو قال انت
 طالق نأويا الطلاق من وثاق لم يقع ديانة ولو نوى عن العمل لم يصدق اعتلا وعنه صدق ديانة كافي التحفة ولو نوى
 الاحبار محل لم يصدق قضاء كما في المشارع كذا في شرح النقاية للقهستاني والوثاق ينتج الوارد وكسرها القيل وما
 اطلقه المصدر ج تبعاً لبعضهم قيل وفي المحيط بما اذا لم يقرنه بالثلاث اما الوقرنه لم يصدق انه لم يسو طلاقا لانه لا يتصور ورفع
 القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كيلا يلغوا انتهى وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين **قوله** لان
 الشارع جعل هزله جد اقال عليه الصلوة والسلام ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق والعناق **قوله** لا تصح
 ثلاث طالق اه **قوله** حق العبارة ولا تصح نية البائن واحد اكان او كثير ابل يقع بقوله انت طالق واحدة رجعية
 وان لم ينو ذلك لانه بنية الابانة قصد تنجيز ما علقه الشارع بانقضاء العدة فيرده اليه وانما كان واحدة الاكثر لانه لفظ فر دحتي
 قيل للمثنى طالقان وللثلاث طوالق فلا يحتمل الغد دلالة هذه وذكر الطالق ذكر الطلاق هو صفة للمرة لا الطلاق هو تطبيق
 والعقد الذي يقترون به نعت لمصدر ومحدوف معناه طلاقا ثلثا كقولك اعطيتك جزلا كذا في الهداية ومعنى قوله ان ذكر طالق
 ذكر الطلاق هو صفة للمرة ما بينه العلامة التفتازاني في التلويح من ان الطلاق الذي يدل عليه طالق لغة صفة للمرة وهو
 ليس بمتعدد ففي ذاته بل يتعدد بتعدد ملزومه اعني التطبيق الذي هو صفة الرجل وهو هنا غير ثابت لغة بل اقتضاء
 فلا تصح نية الثلاث فيه فلا يصح فيما يبتني عليه ثم قال وهذا الوجه من كور في الهداية وصاحب الهداية انما ذكر هذا الكلام
 جوابا عن قول الشافعي ان ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة كذلك ذكر العالم ذكر للعالم فقال ذكر الطالق الذي هو صفة
 للمرة لا للطلاق الذي هو تطبيق انتهى وحاصله ان الطلاق انما يتضمن مصداق هو صفة للمرة وهو غير متعدد لذاته وانما
 يتعدد بتعدد ملزومه الذي هو صفة الرجل اعني التطبيق فيكون ثابتا باقتضاء فلا يعي اذ لا عموم للمقتضى عندنا
 ولا يجوز ان يراد به الوحدة الاعتبارية كما يراد من الصريح كسائر اسماء الاحناس بان يراد مجموع افراد الجنس من حيث
 انه مجموع لان ذلك مجاز والمجاز صفة اللفظ والمقتضى ليس بلفظ هذا مراد العلامة التفتازاني فيما ذكره في التلويح **قوله**
 ولا تصح نية الثنتين في انت الطلاق لان المصدر حيث يستعمل في الطلاق كان الغالب ارادة الاسم به كرجل عدل ومن ثم
 كان صريحا فيه ويحتمل ان يراد انت ذات طلاق او انه جعلها عينة ادعاء مبالغة وبمقدورها تصح ارادة الثلاث ولما كان هذا من
 محتملات اللفظ لم يفت على النية وهذا اندفع ما اورد من انه اذا اريد به الاسم يلزم ان لا يصح نية الثلث والجواب بما مرنا
 اليه او حدهم بالليل انه وان اريد به الاسم لم يخرج عن كونه مصدرا لان الارادة لا تعطى ليست الا باعتبار معناه فاذا فرض ان
 معناه الذي اريد به ليس الاما اتصلح ارادته معه فكيف يراد به الذي لا يصلح كذا في الفتح ملخصا هذه نية الثلث انما صححت
 باعتبار انها حنس واحد بخلاف الثنتين في الحرة لانه عد دمحف والفاظ الواحد ان لا يراد في غيرها العد والمحف بل التوحيد
 وهو الفردية الحقيقية او الجنسية والمثنى بمعزل عنهما **قوله** وتصح نية الثلث قيل يعني اذ لم يكن طلقها قبل ذلك واحدة

وأما كنايةاته فلا يقع بها التكليف بانتهوا كان معها مذكورة الطلاق والمذكورة إنما تقوم مقام النية في المقضاء إلا في لفظ الحرام فإنه كناية ولا يحتاج إليها فيه صرف إلى الطلاق إذا كان الربا من قوم يريدون بالحرام المأخوذ في الدنيا وما بعدهم الطلاق والخلع والإيلاء والمظهار فما كان منه صريحا لا تشترط له النية وما كان كنايةا اشترط له رجعة فكالنكاح لأنها استدأمته لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج إليها وكنايةا يحتاج إليها أما اليمين بالله فلا يتوقف عليها فينعقد إذا حلف صامدا أو ساهيا أو مخطيا أو مكرها أو كذا إذا فعل المحلوف عليه كذا وأما نية تحصيل العام في اليمين فتقبل قوله وأما إذا أطلقها واحدة قبل ذلك يقع واحدة لانه فرد حقيقة ولو نوى اثنين **قوله** وأما كنايةاته الكساية لغة شيء يسير على غيره أو يراد به غيره وشريعة ما اعتبر في نفسه معناه الحقيقي والمجازي فإن الحقيقة الملهجة بكناية كالمجاز غير بينهما الاستعمال وكناية الطلاق ما يحتمل غيره فيستتر المراد منه في نفسه ويحوزان يراد بالكناية هنا ما ذهب إليه البيانيون مما استعمل في معناه لينتقل بقريته إلى ملزومه الذي هو الطلاق فإن البائن مثلا مستعمل في معناه لينتقل بقريته إلى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البيئونه كذا ذكره في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون ثابتا في الواقع فمن ابن يازم الطلاق بصفة البيئونه كافي التلويح وأحبب بانه وان لم يلزم لكن بولا حظة لازمه فيصح أن يكون المكسب عنه ما اتصافه بطول النجاد ولو فرضنا على أن البائن إنما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبيئونه لا عن مطلق الطلاق في لزوم البيئونه لا متباعدة لها نسبت الطلاق بصفة البيئونه **قوله** فلا يقع بها إلا بالنية الخ فإن لم ينو لا يقع لاحتماله غير الطلاق والقول قوله في تركه النية كافي شرح النقاية للقهستاني ويفهم من قوله ديانة لا يقع بها إطلاق قضاء وان نوى وفيه نظر **قوله** إلا في لفظ الحرام فإنه لا يحتاج إلى النية وبرد عليه أنه إذا وقع الطلاق به دلالية ينبغي أن يكون كالصريح بوقع رجعا وأحبب بان المتعارف إنما هو إيقاع البائن به لا الرحى والحواب متهانت هذا ولو قال وهبتك طلاقا وقع قضاء بلائته وصرح في المجتبى بان لفظ الصريح يقع به الرحى بلائية به امتنى مشائخ خوارزم المتقدمون والمتأخرون ولو قال أذهبي فتزويجي وقال لم أنو لم يقع لان معناه أن أمكنك قاله قاضيخان وفي الحافظية وقوعه بالو أو بلائية انتهى وبه يعلم عدم صحة ما ذكره المصريح من الحصر في لفظ الحرام والله ولي الفضل والآنعام **قوله** وما تقويض الطلاق أهو ان يفوض إلى شخص طلاق زوجته وإليها نفسها والخلع هو ان يخلع الزوج امرأة على مال بان يقول خلعتك على كذا أو الإيلاء هو ان يحلف ان لا يقرب زوجته أربعة أشهر والمظهار هو ان يقول لزوجه أنت علي كظهر أمي مثاله في تقويض الطلاق ان يقول لها اختياري وأمرك بيدك وفي الخلع خالعتك وأمرتك ولم يدكر العوض لانهما كنايةتان وفي الإيلاء لا أبيت معك على فراش ولا أقرب فراشا ولا أجمع رأيي ورأسك وسادة فهذا كناية وفي المظهار أنت علي مثل أمي أو كامي فكما نوى لانه من الكنايات انتهى **قوله** تحتاج إليها أي إلى النية أو كقوله أنت عندي كأكنت وأنت أمرأتني فهذا كناية **قوله** وأما اليمين فإني قد عرفت النسخ ساهيا قيل المراد بالناسي المخطي كما إذا اراد ان يقول أسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء وقيل من الخاليين ذاهلا نسى والمجي إلى ذلك ان حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور كما في الزيلعي قال العينني وتبعه الشمني بل ينبغي ان يحلف ان لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف بورد المصريح في البحر بانه فعل المحلوف عليه ناسيا لانه حلف بيمينته انتهى **أول** يلزم من وجود المحلوف عليه ناسيا في التصوير المذكور وجود الحلف ناسيا حيث كان المحلوف عليه الحلف **قوله** وأما نية تحصيل العام في اليمين بالنية فمقبولة ديانة اتفاقا ظاهر اطلاقه عدم الفرق بين ما إذا كان الحلف بالعربية

بأنه اتفاقا وقضاء عند الخصاوص والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما وكذلك احتلفوا أهل الألبان لنية الحالف والنية
 المستند منه الفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لا ان كان ظالما كما في الولو الجية والخلصة وأما الاقرار والوكالة فيضدان
 بن ونها وكذا الأيداع والاعارة وكذلك القذف والسرقه وأما القصاص فمتروك على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أمرا
 بطنيا اقيمت الالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة
 كمنه يقتل جرحا لم يصبه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما الخطاء بان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الحنانيات
 او بالعارسية وهو كذلك على الصحيح كما ذكره في الخانية حيث قال فيها رجل قال لأمر أنه ان اعطيت من هنطتي احد افانت
 طالق وقال نويك بن لك امها صدق ديانة لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز ديانة بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاوص
 صحت نيته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية وان قال بالعارسية لا تصح نيته لان تخصيص العام من كلام العرب
 والصحيح انه لا فرق بين العربية والعارسية **قوله** والفتوى على قوله نقل المصريح في البحر عن الولو الجية من الطلاق ان نية
 تخصيص العام لا تصح وعند الخصاوص تصح حتى ان من حلف وقال كل امرءة انزرجها نهى طالق ثم قال نويت من ذلك
 لا تصح نيته في طهر المذهب وقال الخصاوص تصح وكذا من غصب دراهم انسان وقتما حلفه الخصم ما نوى خاصا لا يصح نيته
 في ظاهر المذهب وقال الخصاوص تصح ولكن هذا في القضاء انما يمينه وليس الله تعالى فنية تخصيص العام صحيحة بالاجماع
 وما قاله الخصاوص مخلص لمن حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فمن وقع في ايدي الظلمة واحذ بقول الخصاوص لانه
 انتهى وفي الخلاصة فان كان الحالف مظلوما يفتى بقول الخصاوص انه يفرق بين قول الشيخ العتوي على قول الخصاوص وقول
 الولو الجية فمتى وقع في ايدي الظلمة واحذ بقول الخصاوص لا باس به وكذا قول صاحب الخلاصة يفتى بقول
 الخصاوص فتأمل قيل لا يشكل على هذا اما لو قال لا اشتري جارية ونوى مولوده فان نيته باطله لانه تخصيص الصفة
 فاشبه البصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلدة كذا كذا في الوصول الى تحرير الوصول وكما يخصص العام
 بالنية لخصص بقرنية الحال ومنه ما في التتارخانية لو قال من قتل قتيلا فله سلبه يقع على كل فتيل في تلك المسفر
 ما لم يرجعوا وان قال حال القتال يقيم بذلك القتال وفي التلويح ما يدل على ذلك وفي شرح الجامع الكبير الامام
 محمد بن احمد الحصري ما جاز تخصيصه بالنية جاز تخصيصه بالعرف لانه اراد جميع الناس فلما حاز تخصيصه بارادته
 وحده جاز تخصيصه بارادة جميع الناس كيف وقد دل الدليل على ارادته ايضا لان المقصود الافهام وتخصيص المقصود
 من الكلام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا حملنا اللفظ على المجاز المتعارف انتهى **قوله** والفتوى على اعتبار نية
 الحالف ان كان مظلوما قيل بعض ارباب الفتوى بما اذا كان الحلف بالله تعالى اما اذا كان بطلاق او عتاق فالاعتبار بنية
 الحالف مطلقا قال في مال الفتاوى اذا استخلفه بغير الله تعالى فهو ظلم والنية نية الحالف وان كان المستخلف محقا وفيها ايضا
 اليمين على نية المستخلف ان كان مظلوما وان كان الحالف مظلوما فعلى نيته وفي تهميب القلانسي اليمين على نية الحالف
 ان كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستخلف وهذا على امر في الماضي اما في المستقبل فعلى نية الحالف لانه ليس للمستخلف
 الا متحلب في المستقبل فلم يمكن الحالف ظالما انتهى وفي الخلاصة اليمين اذا كانت بالعتاق والطلاق وما شاكل
 ذلك النية نية الحالف ظالما او مظلوما انتهى وفي الظهيرية رجل حلف رجلا فحلف ونوى غير ما اراد المستخلف
 ان كان اليمين بالطلاق او العتاق او نحو ذلك لغيره بقرنية المستخلف ظالما كان او مظلوما وان كان اليمين بالله عز وجل فان كان

وأما قراءة القرآن في غير الأماكن المخصصة من كونه قرأنا بالقصد فحذر من الجنس والعائض قراءة ما فيه من الأذكار به من
 الذكور والادعية بقصد الدعاء. ولا شك في علمهم قولهم لو قرأوا في غير الأماكن المخصصة فحذر من الجنس والعائض قراءة ما فيه من الأذكار به من
 ولا يتغير بعزيمته وقالوا ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلوة عسرة بنية الذكور لا يحرم عليه مع أنه يحرم عليه قراءة تعافى الصلوة
 الحائضين بطلوها تعتمير نية وان كان الحالف ظالما تعتبر فيه المحلف انه يظفر بما نقلنا ان اطلاق المصنف روح معقيد بما
 اذا كان الحالف بالله تعالى وبما اذا كان على امر في الماضي ثم لا يتغير عليه مخالفة عبارة مال الفتاوى والاخرى و... لا يمتثل بنب
 القلانسي لها فتأمل وفي البرازية في الأيمان في الثالث والعشرين حلف سلطان رجلا لياخذ بالتصمة المتوازية
 واقربا نه لا يعلمهم وهو يعلمهم فالهيلة ان يذكر اسم الرجل الذي توارى ويريد غيره كما لو اكرهه بسبب محرم
 صلى الله عليه وسلم يريد محمد اليس برهول ولا شك في صحته عند الخصاف وبفتي بقوله في المعلوم ومثله في الخانية هذا
 زيد ما في المعبرات فاغتتمه **قوله** وما في قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج من كونه قرأنا بالقصد او المراد من القرآن
 في كلامه ما يشمل على دعاء وذكر بدليل آخر كلامه حيث قال فجوزوا للجنب والحائض قراءة ما فيه من الأذكار به من الأذكار
 والادعية بقصد الادعية فعلى هذا ان لم يقصد احد مما يحرم عليه القراءة ولا فرق في ذلك بين المصنف والمصنفين
 عند الكرخي ووجه جمع من الاصحاب ونسبه في البدائع الى العامة لما رواه الترمذي وحسنه لا يقرء الجنب ولا الحائض
 شيئا من القرآن وشيئا نكرا في هياق النفي فيعلم وابعاح الطحاوي ما دون الآية ووجه في الخلاصة وحاصله ان التصحيح
 قد اختلف في مادون الآية وترجيح الاول اولى لان الاحاديث مطلقة والتعليل في مقابلة النص مره ودهذا واختلف
 المتأخرون في تعليم الحائض والجنب والاصح انه لا بأس به اذا كان يلقي كلمة كلمة ولم يكن من قصد ان يقرأ آية قامة
 عند في الخلاصة قال في النهاية وهذا على قول الكرخي اما على قول الطحاوي فتعليم نصف الآية قال المصنف روح في البحر
 والاولى ان يقال لم يكن من قصد قراءة القرآن على ان في تخريج هذا على قول الكرخي نظر لانه قائل باستواء الآية
 وما دونها في المنع اذا كان ذلك بقصد القرآن ولا شك في صدق ما دون الآية على الكلمة وان حمل على قصد التعليم لم يتقيد
 بالكلمة **واقول** بل الترجيح صحيح اذا الكرخي وان منع ما دون الآية لكن به يسمى قاريا ولهذا قالوا بكونه التهجى بالقراءة
 وانت خبير بانه بالتعليم كلمة كلمة لا يعد قاريا فتأمل **قوله** لا تبطل صلواته **اقول** فيه بحث اذا كان لا يبطلها والصواب في
 النعمير ان يقال ان القرآن يخرج من كونه قرأنا بالقصد الا اذا قرأ الفاتحة في الصلوة بنية الدعاء فالنية غير مؤثرة فيها
 فتأمل **قوله** واجنباعنه في شراح الكنز بانه في محله فلا يتغير بعزيمته حاصل الجواب تقييد قولهم ان القرآن يخرج من
 كونه قرأنا بالنية بما لم يكن في محله وبهذا التقرير يسقط ما قيل اذا كان الاشكال نقضا لقول القرآن يخرج من كونه
 قرأنا بالنية فالجواب المذكور تقرير للاشكال انتهى يعني لان غاية ما افاده ان القرآن في الصور قلنا كورة لا يخرج عن
 كونه قرأنا بالنية لكونه في محله فند بر بقي ان يقال نسب المصنف الجواب هذا الى نفسه ونسبه في شراح الكنز للعلامة
 الحاصي حيث قال بعد كلام ثم اعلم انهم قالوا انها في باب ما يفصد الصلوة ان القرآن يتغير بالعزيمته **واقول** الحاصي
 بان العزيمة لو كانت مغيرة للقرآن لكان ينبغي انه اذا قرأ الفاتحة في الاولي بنية الدعاء لا تكون بزية وقد
 نصوا على انها مجزية واجاب بانها اذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى لو لم يقرء في الاولي بنية فقرأ في الاخرى بنية
 الدعاء لا يجوز به انتهى **قوله** مع انه يحرم عليه قراءة تعافى الصلوة **اقول** الظاهر ان مراده بهذا الكلام ابد الاشكال على

الفن الاول

ما الضمان انما العمل بالنيات وهو ان لا يعود اليه تعدد الجوارح الواقي المودع اذ ليس ثوب الوعيد من قبله ان يعود الى لبسه لم يبرء من الضمان واما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما تترك به الحقيقة عند الكلام الى حد يث انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الموضوع وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج من عهدة النهي **قوله** حصول الثواب فان كان كفا وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله فيكف نفسه عنه فاما من ربه فهو مثاب

هدم حرمة **قوله** الفاتحة في صلوة الجنائز خلف الامام اذا قصد بها الذكر ونية انه ان اراد بالصلوة مطلق الصلوة الشاملة للصلوة الجنائز امام لتصرفهم بل نصريحه بعدم حرمتها في صلوة الجنائز ان قصد بها الذكر وان اراد بالصلوة ذات الركوع والسجود وهو الظاهر فمما ايضا لظهور الفرق بينهما بان المقتضى ممنوع من القراءة في ذات الركوع والسجود خلف الامام سواء قصد الذكر او قراءة القرآن لمطلوبية الانصات فيها بخلاف صلوة الجنائز فلا نها محل الدعاء وليست محلا للقراءة وان جازت القراءة فيها حلف الامام بنية الدعاء في الولو الجنية من قرأ الجنائز **قوله** تروها بنية الدعاء لا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لان صلوة الجنائز محل الدعاء وليس للقراءة ان تنتهي وبهذا التقدير مطلقا ما قيل بان اراد بذلك الصلاة مطلقا فممنوع بدليل نقله عدم حرمتها في صلاة الجنائز وان اراد الصلاة ذات الركوع والسجود لم يتم الا شكال انتهى **قوله** فقالوا في المحرم اذ ليس ثوب الخ **أول** هذا مقيد بما اذا لم يكفر للادول قال في النهر لوزنوع الثوب ليلا وعارده وليس بهار او عكسه يجب شاة الا ان يعزم على التروك عند الخلع فان عزم ثم ليس تعدد الجزاء ان كفر للادول اتفاقا ولا فكذلك عند عتبهما خلافا لمحمد انتهى وفي البحر للمصريح لو كان ينزع ليلا وعارده نهارا او عكسه يلزمه دم واحد ما لم يعزم على التروك عند النزوع فان عزم عليه ثم ليس تعدد الجزاء كفر للادول ام لا وفي الثاني خلاف لمحمد **قوله** عند الكلام الى حد يث انما الاعمال بالنيات حيث قالوا المراد بالاعمال ما يشتمل على القلب فيدخل فيه كف النفس في النهي فانه عمل لكن اعتبار النية في التروك انما هو لحصول الثواب لا للخروج من عهدة النهي لان مناط الوعيد بالعقاب في النهي هو فعل المنهي عنه فمجرد تركه كاف في انتقاء الوعيد ومناط الثواب في المنهي عنه كف النفس عنه وهو عمل مندرج في الحد يث وعلى هذا الفرق الشافعية روح بين الوضوء وازالة النجاسة بان الوضوء فعل فيفتقر الى النية وازالة النجاسة من باب التروك فلا يفتقر الى النية كترك الزنا ضعيف فان التكليف ابد لا يقع الا بالفعل الذي هو مقدر والمكلف لا لعدم الفعل الذي هو غير مقدر وجوده قبل التكليف كما عرفت في مقتضى النهي انه كف النفس عن الفعل لا عدم الفعل فلهذا لا يثبت المكلف على التروك الا اذا ترك قاصدا فلا يثاب على ترك الزنا الا اذا كف نفسه عنه قصد اما اذا فعله عند النوم والعبادة وتركه بلا قصد فلا فرق بين الفعل والتروك الموجبين للثواب والعقاب **قوله** وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية **قوله** المكلف به في النهي الكف اي الانتهاء والتروك من حيث هو هو غير مكلف به لانه ليس بفعل والتكليف انما يكون بالفعل وهو الذي تتناوله القدرة واذا لم يكن مكلفا به لا يحتاج الى النية في الخروج من العهد **قوله** واما لحصول الثواب يعني فيحتاج الى النية فعلى هذا يكون جواب امام محمد وفالبي لالة مياق الكلام عليه **قوله** فان كان شيئا من حيث اول التروك بالعقاب **قوله** في الحقيقة ليس الا على العمل لما تقر بان الكف فعل النفس فان العمل

والا ملائوا ابى كرهه لا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يثاب العنين على ترك الزنا ولا الاممى على ترك النكاح الى المهرم
 وعلى هذا قال ابو حنيفة الزكوة لو نوى فيها ما كان للتجارة ان يصون للخلد ماله كان للخلد ماله وان لم يعمل بخلاف حكمه وهو ان الزكوة
 فيما كان للخلد ماله ان يصون للتجارة لا يصون للتجارة حتى يعمل لان التجارة لا تتم بمجرد النية والخلد ماله ترك
 التجارة فتتم بها قالوا ونظيرة المقيم والصائم والكاثر والمطلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا مائة
 بمجرد النية و يكون مقيما وصائما وكافرا ومطلوفا وسائما كما ذكره الزيلعي ومن هنا وما قد مناه
 يعني في المباهات ومما سنن مكره عن المشائخ صح لنا وضع قاعدة للفقه هي الثانية الامور بمقاصدها كما صارت في التروك
 وذكر قاضيان في فتاوا ان بيع العصير ممن يتخذ خمره ان قصد به التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل
 كما ينسب الى الجوارح ينسب الى النفس وحينئذ فالترك من حيث هو ولا يتصور ان يكون مثابا عليه فان قيل لانسلم
 ان الكف فعل نكح هو تركه وتركه خير فالجواب انه فعل للنفس بدليل قوله تعالى ان قومي اخذوا عهدا مني ان لا يذنبوا
 سجورا وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي حنيفة النسوان اي الاعمال خير فسنكون قال حفظ اللسان **قوله**
 والا فلا ثواب على ترك الزنا في تحقيقه كما في فصول البذل ائع للشمس الفسوى ان الترك بمعنى سنن
 لا يصح طلبه اما لانه غير مقدور اما لانه لو كان مطلوبا بالثواب عليه الثواب فيكون كل مكلف مثابا باعتبار عدم فعل
 المنهيات التي لا تحصي ولا تأكل ثوابه والمطلوب الفعل كما كان اذ غيره **قوله** ولا يثاب العنين على ترك الزنا قيل قد
 يقال ان العنة لا تنافي حصول الشهوة ما اذا انتهت المباشرة ولو فلا يلاجل فلم لا يثاب على الترك والكف فتأمل وقيل
 عليه ايضا قال في جامع الفتاوى وذكر في بعض كتب الكلام ان توبه اليائس مثل تعتبر اختلاف فيه والاصح انها تعتبر حتى ان من
 تاب عن شيء لا يقدر عليه كالجيب يتوب بعبء الزنا فانه يعتبر فليتامل فيها قيل في مسئلة الكتاب ما حطر بباله فعل
 الزنا وهنا خطر بباله وقاب عنه انتهى **قوله** ما حطر بباله اي مصمما على فعله لا مجرد الخطور ما نه لا يواخذ
 فضلا عن ان يتوب منه بقي ان يقال لا يلزم من قبول التوبة حصول الثواب **قوله** حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما
 ولا سائمة ينبغي ان يقول ولا علوة اتميمه لا تقابل **قوله** وصائما اي مع تحقق الشروع اذ نوى الصوم ليلا لم يصر صائما بمجرد
 النية قبل الفجر **قوله** كما ذكره الزيلعي قيل يشكل على هذا ما في النهاية معزيا للخبرة لا تحوز شهادة من الضرر ثم
 قال بشرط الادمان في الشرب وانما اراد الادمان في النية يعني يشرب يوم من نيته ان يشرب بعد ذلك اذ اوعده انتهى
 اعتبر كونه مل من مجرد النية والادمان فعل وهو لا يتم بمجرد النية لكن التحقيق ان الادمان في النية ليس بشرط
 ايضا في شرب الخمر لان شرب طرفة منه كبيرة وهي مشقة للعلو من غير اصرار وانما ذكر المشائخ الادمان ليظهر حرره
 عند القاضي **قوله** ومن ههنا وهو ان ما للتجارة اذ نوى ان يصون للخلد ماله كان للخلد ماله وان لم يعمل بخلاف حكمه وقوله
 ومما قد مناه يعني في المباهات وهو ان المباح يختلف بصفة باعتباره ما قصد لاجله وقوله ومما سنن كرهه من بيع العصير
 ومن المجرى ثلاث **قوله** صح لنا وضع قاعدة للفتاوى ظاهرة انه اختصر هذه القاعدة من كلامهم ولم يصرح بما ليس
 كذلك بل هذه القاعدة مصرية به **قوله** كما علمت في التروك من ان الترك ان كان كافا كان مثابا عليه والا فلا **قوله** ان بيع
 العصير ممن يتخذ خمره لسرف في مشكلات القد وري من يتخذ خمره بالمجوسي لا المسلم اما يبعده من المسلم
 فيكره يعني لان المجوسي يستغلون ذلك ويعوز لنا ان ندعهم يتخذون الخمر ويهربونها ما في حق المسلم

بالتصغير حرم وعقد افرس الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عصور العنب بقصد الخلية او الخهوية والهجور فوق ثلث
 فيقول القصد فان قصد هجر المسلم حرم والا لاراد الاخذ بالمرأة على ميت فيوز زوجها فوق ثلث دائر مع القصد
 فان قصد ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا اقولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن
 جو ابا لكلام بطلت صلواته وكان اذا اخبر المصلي بما يسره فقال الحمد لله قاصد للشكر بطلت او بما يسره فقال
 لا حول ولا قوة الا بالله ارموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت وكذا اقولهم بكفره اذا قرأ
 القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا بقرء فجمعناهم جمعاً ركعاً اذا قرء ركعاً ما دهاقاً عند روية كاس
 وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاختلاف به وقال قاضيخان الفقاعي اذا قال عند فتح
 الفخاخ للمشعري صل على محمد قالوا يكون آثماً وكذا الحارس اذا قال في الحرابة لا اله الا الله يعني لاحتها
 للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب بطل ذلك وكذا القاري اذا قال كبروا يا ثواب
 لا اله الا الله يعني ياخذ ان بذلك احراز حل جاء الى نواز ليشتري منه ثوباً فلما فتح المتاع قال سبحان الله او قال
 اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوباً به ومتاعه كرهه انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذمي
 اطال الله بقاءك قالوا ان نرى بقلبه ان يطيل بقاءه لعظم ان يسلم او يودي الجزية عن ذل وصغار لا باس به لان هذا
 دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى ثم قال

ففيه اعائه على الفسق والمعصية فيذكره وفي فصول العلاي ولا باس ببيع كرم وعنب وعصير ممن يتخذ خمر عند الامام
 البيهقي قد روى اذا باعه من قمي بثمان لا يشتريه المسلم بذلك الثمن فان ابتاعه المسلم بذلك الثمن يكره عند البيهقي رحمه
 انتهى وهو مقلد لما نقله المصنف عن فتاوى قاضيخان انتهى وفي السراج لا باس ببيعه من المجوس لان المعصية لا تقام
 بعين العصير بل بعد تغيره انتهى وعلم من قوله لا باس ان تركه اولي لان لفظه لا باس تكون لما تركه او لى غايبا
 فان قلت قد جوزوا بيع العصير ممن يتخذ وهو راد بجوزوا ببيع الامر ممن يواطئه فما الفرق قلت الفرق ان المعصية
 في الامر تقوم بعينه بخلاف العصير فانه حلال **قوله** فان قصد هجر المسلم يعني من غير موجب شرعي للهجر **قوله** حرم
 والا لاي بان كان الهجر لموجب شرعي لا يحرم هذا هو المراد وان كانت عمارته قاصرة عن افادته **قوله** والاحداد
 للمرأة على ميت غير زوجها الاخذ امصدر اخذت المرأة اي امتنعت عن الزينة والخضاب **قوله** اذا قرء القرآن
 في معرض كلام الناس اذ كوفي القاموس ان معنى قول الزهري لا تناظر واكتفا اتصوا لا بكلام رسول لا تجعلوا شيئا
 نظير الهما ومعناه لا تجعلوا هماً مثلاً لشيء يعرض به كقول القائل جئت على قدري يا موسى لمسمى بموسى حاء في وقت
 مطلوب **قوله** الفقاعي غسبة الى بيع الفقاع وهو شراب يتخذ من السعير حوى فقاعاً لما يعلوه من الزبد كذا في شمس
 العلوم ومثل الشقالي الطرقي يائمه ولا يجوز به يديه اخذ الفقيه كما في الملتقط **قوله** وكذا القاري بالقاف والراء وفي نسخة الغازي
 بالغين المعجزة والزاء وهو الظاهر لما في المحتمى بعد كلام والغازي امر بالتركيب حيث بارز لا يكره انتهى **قوله**
 لان الحارس والفقاعي ياخذ ان يملك اجراً اقول هذا التعليل عليل اما بالنسبة الى الفقاعي فلان علة الاثم فيه ليست
 اخذ الاخر بل اعلا مفجودة الفقاع بالصلاة واما بالنسبة الى الحارس فلان علة الاثم فيه ليست اخذ الاخر بل اعلا بالذكر
 انه مستيقظ هماً اعترف به **قوله** لعله ان يسلم او يودي الجزية اي او لعله ان يودي الجزية وفيه ان اداء الجزية

الفن الاول

وقالوا الكافر اذا اتى بمسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا ولو لاحرف الاطالة لاوردت كقوله ما كثيرة شاهد لما استسناه من القامدة وهي الاثور بمقاصد هاوقة لوافي باب اللقطة ان اخذها بنية رد هاجل رفعها وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا آثم وفي المتناظر خاتمة من الخطر والاباحة اذا توصل الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى يكره وكتاية اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوارق فيه مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القامدتين يكملهما الكلام على النية وفيها مباحث الاول في بيان حقيقة تها الثاني في بيان ما شرعت لاحله الثالث في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه الرابع في بيان التعرض لصغسة المنوي من الغرضية والنفلية والاداء والغضاء الخامس في بيان الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في بيان وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن من الاركان * التاسع في محلها العاشر في شروطها اما الاول فهي في اللغة القصد كما في القاموس نوى الشيء ينويه نية مشددة وتخفف قصده انتهى وفي الشرع حكما في التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية

وعبا دته وبعثت ان ذلك قرينة **قوله** وقالوا الكافر اذا اتى بمسلم الخ في خزنة الاكمل اذا اتى الكافر بنية من الانبياء يستعمل ذلك النبي ان رمي او لا ان كان قال ارم يرمي والا فلا انتهى وفيه تامل **قوله** وان غرس في المسجد الخ قيل اطلاق المنفعة مقيد بما اذا لم تكن المنفعة نزاة المسجد فانه يجوز الغرس لهذا الغرض الصحيح كما في الخلاصة والبزازية انتهى وقيل عليه المراد بالمنفعة منفعة الغارس لا غير وحينئذ لا يرد مالو غرسها لدفع نزاة المسجد وعلى هذا فلا حاجة الى التقييد انتهى وفيه انه مردود بما في فتاوى العلامة ان غرس شجرة في المسجد فله ان يأكل ثمره ولا يجوز له اخذ ورقه انتهى قيل الفرق بين الورق والثمر ان الغرس لما كان لا يجوز في المسجد الا ان تكون للارض نزاة او للاستظلال وهو لا يكون على الوجه الاكمل الا بالورق بخلاف الثمرة لكن هذا الفرق لا يتأتى فيما اذا كان الغرس يكون الارض نزاة الا ان يقال بوجوه الوراق على الاشجار يكثر شر بها للماء الناز فتحصل الصلابة للارض **قوله** وان قصد منفعة اخرى يكره قيل عليه يندرج فيه مالو غرسها لينتفع اهل المسجد بها او يبيع ثمرها لمصالح المسجد وفيه نظر انتهى اقول في النظر نظر **قوله** وللتهاون يكره اقول فيه نظر لانه بالتهاون باسم الله يكفر قال في القنية لو كرر ذكر الله تعالى فقال اخرا هو ابن عمك كفر للاستهانة به فمن تهانون بالله كفر وكذا استخفافه بالقرن والمسجد ونحوه مما يعظم انتهى قال في الصحاح استهان به وتهاون به استخفه واهانه استخف به **قوله** وفيها مباحث اي في النية والمباحث جمع مبحث موضع البحث وهو لغة التفتيش واصطلاحا اثبات المحمول للموضوع **قوله** الاول في بيان حقيقة الحقيقة الشيء ما به الشيء هو وهو اخص من مفهومه لان حقيقة الشيء عبارة عن ذاتياته والمفهوم اعم وهو ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتيا له او لا **قوله** فهي في اللغة كما في القاموس نوى الشيء الخ اقول صواب العبارة فهي في اللغة القصد من نوى الشيء كما هو ظاهر **قوله** مشددة وتخفف قيل عليه هذا تخفيف غير قياسي لان نية اصلها نوية ادغمت الواو في الياء يعني بعد قلبها ياء ولا يجوز نية على وزن عدة قياسا انتهى اقول مراد صاحب القاموس انها مخففة فيما سمع وان حذف ذلك القياس يعني بالحذف وعدم القلب والادغام **قوله** ولا يرد عليه النية

في التروك لأنه كما قد مناه لا يتقرب بها إلا إذا صار التبرك كفاً وهو فعل وهو المكلف به في النهي لا يترك بمعنى
العدم لا يترك ليس داخل تحت القدرة للعمل كما في التحرير وعرفتها القاضي البيضاوي بأنها شرعاً إلا إرادة الإجماع
فقد الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعاً لا حكمه ولغة انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب
نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً انتهى الثاني في بيان ما شرعت لأجله فالوالمقصود منها تمييز العبادات من
العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كما في النهاية وفتح القدير كالامساك من المفطرات قد يكون
حمية أو قد أوجبها الحاجة إليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة وقد يكون دفع المال
قد يكون هبة أو لغرض دينوي وقد يكون قربى زكاة أو صدقة والدفع قد يكون لأكل أو مباحاً أو
مندوباً أو لأصحية فيكون عبادة أو قدوم أمير فيكون حراماً أو كفراً على قول فمما يتقرب به إلى الله تعالى
يكون بالغرض والنفل والواجب فشرعت لتمييز بعضها عن بعضها فتفرع على ذلك أن ما لا يكون عبادة وما لا يلتبس
بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قد مناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والنية
لأنها متميزة لا تلتبس بغيره وما عدى الايمان لم أره صريحاً ولكنه يخرج على الايمان المصرح به من رأي
ابن وهبان في شرح المنظومة قال ان ما لا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية
في التروك تقرير الوردان التعريف غير جامع لانه لا يشتمل التروك وحاصل المجرب انه جامع لان الفعل
يعم فعل الجوارح والقلب فيدخل الكف **قوله** وقد يكون حمية أو قد أوجبها ان الامساك عن المفطرات
قد أوجبها هو الحمية كما ورد في الحديث المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء واصل كل داء البردة أي إدخال الطعام على
الطعام قبل مضغه وحينئذ يشكل عطف التداء على الحمية بأو **قوله** أو لعدم الحاجة إليه أي المفطر فالضمير راجع
إلى الجمع بأية بار واحدة **قوله** ودفع المال مبتدأ أقول لا يخفى ما في هذه العبارة من الحرابة وحق العبارة ان
يقال ودفع المال قد يكون لغرض دينوي هبة أو بيعاً وقد يكون لغرض آخر زكاة أو صدقة **قوله** أو مندوباً كالذبح
بنية التصديق على الفقراء **قوله** أو لأصحية فيكون عبادة أقول حق العبارة ان يقول فيكون واحباً وعبادة إذ لا يلزم
من كون الشيء عبادة ان يكون واجباً ولا يلزم من كون الشيء واجباً ان يكون عبادة فتأمل **قوله** حراماً أو كفراً أقول
حق العبارة ان يقول أو حراماً أو كفراً يعني بعد قوله حراماً كما هو الظاهر فتكون الذبيحة ميتة كما سيأتي في المبحث الخامس
وفي ذبائح الفحل الثاني **قوله** كالايمان بالله تعالى كما قد مناه الذي قدمه الاسلام لا الايمان وهو غيره وان كانا لا يفترقان
قوله والأذكار قيل عليه ان ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عروفاً كالتمسك بالكتاب في
فتح الباري ولم يتعرض للصلاة على النبي صلعم هل هي موضوعة بنفسها للعبادة أو إنما تكون عبادة بالنية **أوله** وما عدى
الايمان لم أره صريحاً أقول صرح بذلك علامة السمد يسي في فتح المديرت ثم قال نعم يجب في القراءة إذا كانت مندوبة
ليتميز الواجب عن غيره وقياسه ان تذكر الصلاة على النبي صلعم كمنعهم ان تذكر الصلاة كما ذكرنا في المبحث الثاني
ذلك لا يحتاج الى النية لتمييزه بسببه **قوله** وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية قال بعض المحققين انما لم تحتج الى نية
لأنها منصرفة إلى الله تعالى بصورتها فلا جرم لا تفتقر النية إلى نية أخرى ولا حاجة إلى التعليل بأنها لو افتقرت إلى نية أخرى لزم
التسلسل ولذلك يثاب الانسان على نية منفردة ولا يثاب على الفعل لا يفتقر إلا بصورتها إلى الله تعالى والفعل لا يفتقر

لغة الاول

ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والادان لا يحتاج الي النية الثالث في بطلان تعيين
 النوي بعمده الاصل عندنا ان النوي اما ان يكون من العبادات او الاذان كان عبادة فان كان وقتها ظرما للمودى
 بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة كان ينوي الظهر فان قرئ به باليوم كظهر اليوم صح وان خرج
 الوقت او بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج وتسميه لا يجزيه في الصحيح ونرض الوقت كظهر الوقت الا في
 الجمعة فانها بدل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاصح الجواز
 قالوا ولاما لتعيين للصلوة ان تكون بحيث لو مثل اي صلوة تصلي يمكنه ان يجيب بلا كامل وان كان وقتها
 معيارها بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم ومفاهيم فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقيما فيصح
 بمطلق النية وفيه النقل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغروا ان كان مريضاً فقيه وروايتان والصحيح وقوعه عن
 بين الله تعالى وما غيره واما كون الانسان يشاء على النية حسنة وعلى الفعل عشرة اذ انوى فلان الافعال هي المقاصد
 والنيات وسائل **قوله** ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع الخ هذا يخالف ظاهر ما تقدم في القاعدة الاولى من ان الاذان
 بشرط فيه النية لتحصيل الثواب وقد نبهنا على ذلك فيما تقدم **قوله** فلا بد من التعيين كالصلوة وفي الفتح المدير
 ودليل اشتراط التعيين قوله صلى الله عليه وسلم وانما لكل امرؤ ما نوى فهذا ظاهر في اشتراط التعيين في الفرائض لتساوي
 الظهر والعصر صورة وفلا يميز بينهما الا بالتعيين **قوله** كالصلوة الخ تمثيل لما وقته ظرف له وقوله كان ينوي تصوير
 للتعين وفي العبارة قد قدم وتأخير اوجب الركائز وكان حق العبارة ان يقال فان كان وقتها ظرما للمودى بمعنى انه يسعه
 وغيره كالصلوة فلا بد من التعيين كان ينوي الظهر مثلاً **قوله** كظهر اليوم الاضافة لامية لا دني ملازمة وكونها على
 معنى في تدريس لا تحقيق كما حققه الرضوي **قوله** وان خرج الوقت واصل بما قبله **قوله** او بالوقت عطف على اليوم
قوله الا في الجمعة فانها بدل للاصل الخ اقول فيه ان الصحيح ان الجمعة فرض الوقت وليست بدل كما صرح هو به في
 هذا الكتاب وحينئذ ما كان ينبغي له ان ياء تي بهذا الاشتثناء فانه مبني على الضعف **قوله** نية انه مخالف لما ذكره في شرحه
 على الكنز حيث قال ان الجمعة فرضا بتد ان نسبتها النصف من الظهر وان كان فرض الوقت هو الظهر عندنا بدلالة
 الاجماع على ان يخرج الوقت يصلي الظهر قضاء وحينئذ وح كان الصواب في تعليل عدم صحة الجمعة بنية فرض
 الوقت في الجمعة بان فرض الوقت هو الظهر وان كنا مأمورين بادائه بالجمعة **قوله** الا ان يكون اعتقاده انها فرض
 الوقت يعني ان كان يرى رأي زفران فرض الوقت هو الجمعة لا الظهر فحينئذ تصح نية فرض الوقت وان كان المذهب ان
 فرض الوقت هو الظهر هذا تقرير كلامه وفيه شيء فتدبر **قوله** وان كان وقتها معيار المراد من المعيار المثبت بقدر العمل حيث
 يطول بطوله ويقصر بقصره ووقت الصوم معيار لا يظفر باختلاف الصلوة كل في البناية **قوله** وان كان مريضاً فقيه وروايتان
 والصحيح وقوعه من رمضان لانه لما صام الحق بالصحيح واحتاروه جميعاً بالاسلام وشهدوا الاثمة وصحبه في المجمع وقيل يقع
 مما نوى كالمسافر واحتاروه صاحب الهداية واكثر ما قيل انه ظاهر الرواية ومن ثم اعتمدنا الشيخ محمد بن عبد الله
 التمرقاشي في مختصره وتنوير الابصار وقيل بالتعويل بين ان قصر الصوم فيتعلق بخوف الزيادة وبين ان لا يقصر
 الصوم وذلك لان المرض على قسمين لا يقصره الا بضره المعلوم معه كالامراض الباطنية وخشاهة الهضم بل يقبل فلا رخصة فيه
 وما يضره كالحميات المطبقة ووجع الراس والعين ففيه الرخصة واما بالعجز عن الصوم او خوف الاذى ففني صورة خوف

رمضان حواء نوى واجبا آخر أو نفلا أو كما للمسافر فان نوى من واجب آخر وقع مما نواه لا من رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه من رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج بطه المعيار بما عتبر فيه من نوى في الصلاة الواجبة والظرف بالاعتبار ان فعله لا يستغرق وقته فيصاحب بمطلق النية نفرا الى المعيارية ولن نوى نفلا وقع منها نوى نفلا الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة لضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو أخر متنفلا صح ولن كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد ولا وانما يتعين فعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحد من خصال الصلوة الا في ضمن فعله هل في الاداء واماني القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حجبا او ان كثر ما اختلفوا في اختلافها الا في زيادة لو صام فهو كالمسافر وفي صورة العجز كالمصحيح كذا في شرح الغاني على المغني ولم يذكر الامر براح ما اذا اطلق البنية عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها ابتداء على الروايتين ونهيهما من اللتين في النفل فمن قل بوقوعها من النفل قال بعد م وقوعها من رمضان لانه للبصار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قيل ما اثر انواع الصوم فلا بد من تعيين لينصرف بصورة البنية واما على الرواية بوقوع النفل من رمضان فلا شك انه يقع من فرض الوقت مع انها لا يجتمعت الفرض ببالنية المطلقة التي تَحْتَمِلُهُ لَوْلَى أَنْ يَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ لَعَنِ الْأَصْحَاحُ ان اطلاق النية بوقوع صومه من رمضان في الروايتين **قوله** واما المسافر فان نوى من واجب آخر وقع مجا نواه لان له ان لا يصوم فله ان يصرفه الى ما نوى وقال لا يقع من رمضان لانه يفارق المقيم في رخصته الترك فان لم يترك صار كالقائم كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناشي فيل للمسافر والمريض اذا صام رمضان يشترط ان ينوي كل منهما ليلا على قولهما قال القاضي حبان مريض او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف مراح يجوز له ذلك الحسن ولم ينه عليه المصنف روح انه نوى قول قد نبه في البحر على عدم الاشتراط عند قول الكسيزي وصح صوم رمضان والنذر والمعين بالنية من الليل الى ما قبل نصف النهار حيث قال فانه لا فرق بين الصحيح والمريض والمسافر والمقيم لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وقال زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمريض الا بنية من الليل لان الاداء غير مستحق عليهما فصار كالقضاء ورد بان من تاب التعليظ والانتصاب لهما التخييف وفي الثانية مريض او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف يجوز لهما ان يتهنى وبه اخذ الحسن قال صاحب الكشف الكبير فبهذا يشيرون الى ان عند ابي حنيفة روح ومحمول لا يجوز لهما ان يتهنى وهذه الاشارة مدفوعة بصريح المتقول من ان عندنا لا فرق كما ذكره في الميسوط والنهاية والواو الجية وغيره **قوله** وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه من رمضان وفي شرح الجامع الصغير للتمرناشي ولو نوى المسافر من النفل فهو من رمضان في اصح الروايتين عنه لان الالهم هذا المريض عند الضرر حتى على هذا لا يوجب جعل من رمضان كيف نوى بالاجماع لان المييع في حقه العجز وقيل ظهر انه لا يجوز في حق المسافر المييع السفر وهو به قائم انتهى وفيه عن ابي يوسف روح في صوم يوم بعينه خصامه بفتح النفل يقع من النذر وان نوى واجبا آخر يقع مما نوى لان النفل مشروع له والفرض مشروع عليه والعبد لا يملكها تغيير الوقت فيما عليه **قوله** وان كان حراما قيل عليه ليست الحرة للمشروع وانما هي لتأخير المكتوبة من وقتها انتهى وفيه ان المشروع في النفل لما لزم منه تاخير المكتوبة من وقتها بسبب الحرمة اليه **قوله** واما القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حجبا او ان كثر ما اختلفوا في اختلافها الا في زيادة لو صام فهو كالمسافر وفي صورة العجز كالمصحيح كذا في شرح الغاني على المغني ولم يذكر الامر براح ما اذا اطلق البنية عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها ابتداء على الروايتين ونهيهما من اللتين في النفل فمن قل بوقوعها من النفل قال بعد م وقوعها من رمضان لانه للبصار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قيل ما اثر انواع الصوم فلا بد من تعيين لينصرف بصورة البنية واما على الرواية بوقوع النفل من رمضان فلا شك انه يقع من فرض الوقت مع انها لا يجتمعت الفرض ببالنية المطلقة التي تَحْتَمِلُهُ لَوْلَى أَنْ يَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ لَعَنِ الْأَصْحَاحُ ان اطلاق النية بوقوع صومه من رمضان في الروايتين **قوله** واما المسافر فان نوى من واجب آخر وقع مجا نواه لان له ان لا يصوم فله ان يصرفه الى ما نوى وقال لا يقع من رمضان لانه يفارق المقيم في رخصته الترك فان لم يترك صار كالقائم كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناشي فيل للمسافر والمريض اذا صام رمضان يشترط ان ينوي كل منهما ليلا على قولهما قال القاضي حبان مريض او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف مراح يجوز له ذلك الحسن ولم ينه عليه المصنف روح انه نوى قول قد نبه في البحر على عدم الاشتراط عند قول الكسيزي وصح صوم رمضان والنذر والمعين بالنية من الليل الى ما قبل نصف النهار حيث قال فانه لا فرق بين الصحيح والمريض والمسافر والمقيم لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وقال زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمريض الا بنية من الليل لان الاداء غير مستحق عليهما فصار كالقضاء ورد بان من تاب التعليظ والانتصاب لهما التخييف وفي الثانية مريض او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف يجوز لهما ان يتهنى وبه اخذ الحسن قال صاحب الكشف الكبير فبهذا يشيرون الى ان عند ابي حنيفة روح ومحمول لا يجوز لهما ان يتهنى وهذه الاشارة مدفوعة بصريح المتقول من ان عندنا لا فرق كما ذكره في الميسوط والنهاية والواو الجية وغيره **قوله** وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه من رمضان وفي شرح الجامع الصغير للتمرناشي ولو نوى المسافر من النفل فهو من رمضان في اصح الروايتين عنه لان الالهم هذا المريض عند الضرر حتى على هذا لا يوجب جعل من رمضان كيف نوى بالاجماع لان المييع في حقه العجز وقيل ظهر انه لا يجوز في حق المسافر المييع السفر وهو به قائم انتهى وفيه عن ابي يوسف روح في صوم يوم بعينه خصامه بفتح النفل يقع من النذر وان نوى واجبا آخر يقع مما نوى لان النفل مشروع له والفرض مشروع عليه والعبد لا يملكها تغيير الوقت فيما عليه **قوله** وان كان حراما قيل عليه ليست الحرة للمشروع وانما هي لتأخير المكتوبة من وقتها انتهى وفيه ان المشروع في النفل لما لزم منه تاخير المكتوبة من وقتها بسبب الحرمة اليه **قوله** واما القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حجبا او ان كثر ما اختلفوا في اختلافها الا في زيادة لو صام فهو كالمسافر وفي صورة العجز كالمصحيح كذا في شرح الغاني على المغني ولم يذكر الامر براح ما اذا اطلق البنية عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها ابتداء على الروايتين ونهيهما من اللتين في النفل فمن قل بوقوعها من النفل قال بعد م وقوعها من رمضان لانه للبصار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قيل ما اثر انواع الصوم فلا بد من تعيين لينصرف بصورة البنية واما على الرواية بوقوع النفل من رمضان فلا شك انه يقع من فرض الوقت مع انها لا يجتمعت الفرض ببالنية المطلقة التي تَحْتَمِلُهُ لَوْلَى أَنْ يَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ لَعَنِ الْأَصْحَاحُ ان اطلاق النية بوقوع صومه من رمضان في الروايتين

كل يوم يجب وجوب اداء فدية الا من اذنه تكبر وجب الصوم اليوم لما تبارك وخصوصا ميتة ودخوله في غيبوبة غير
كأن في الفتح **قوله** فصام بنية يوم آخره لكان عليه قضاء خاص من رمضان المعين فصام يوما مادية قضاة يوم آخر
رمضان مثلا فانه يجوز **قوله** في قضاء صوم يومين جازا في صوم واحد من اليومين **قوله** وعلى هذا اداء الكفارات الخ
المشار اليه وجوب التعيين في الاجناس المتعارفة **قوله** وفيه من قبل اتحاد الجنس **قوله** وعند نصاب اخرى اي في الارباع السواد
ليتحقق بها اتحاد الجنس فيكون المؤدى عنه بلا تعيين **قوله** وكذا لو كان من رمضانين وجهه ان التعيين حاصل لقوله اول
يوم وجب علي قضاء ولا نصر انه الى اليوم الذي عليه من رمضان الاول **قوله** حتى لو نوى القضاء لا غير جاز قيل تعريض
على ما قبل قوله وكذا لو كان من يومين في قضاء يومين فيكون المراد لو نوى القضاء لا غير وعليه يومان من رمضان واحد اذا يلزم
من تعيينه يومين من رمضانين بيومين من رمضان واحد فيكون النية لنية اول يوم وجب على القضاء تشبها بها في
الاكتفاء بنية القضاء لا غير فلا يرد ان ما في فتح القد يرد انفع ما بعد النص وح انتهى اقول فيه ان ما هنا لا يدفع ما تقدم
فان ما هنا على المختار وود لك على خلافه وحيث لا حاجة الى ما تكلمه على ان ما تقدم من عدم الحواز قد صرح كاتبنا
عليه ما بقا **قوله** فصام احدي وعتين يوما من القضاء والكفارة تعمل ظاهرا في كل ليلة ينوي القضاء والكفارة معا الى
آخر الايام فيجزي ذلك عنهما وذلك بان يلغى القضاء في عتتين منهما فيكون عن الكفارة ويلغى نية الكفارة في
لواحدة فيجزي عن القضاء فان اراد هذا فذاك والالم يتشخص المراد فان قلت قد تمهد ان التعيين واجب عند فائز
الجهنمي ولا تعيين عند نية القضاء والكفارة معا فالجواب ان التعيين حاصل عند الغاء الاخر كما يعرف بالتأمل انتهى **اقل**
هل الفرق ذكره قاضي خان معز بالايجي الليث وقيد بالفقير قال كانه نوى القضاء في اليوم الاول وعتين عن الكفارة انتهى
قوله وفي النية لو جعل الزكاة عن احد المالين اي المختلفين بقي الكلام فيما اذا جعل زكاة احد المالين المتفقين
كل اذا كان من جنس واحد يعين مثقالا من الذهب فعجل زكاة واحد ثم استحق احد هما ولا يخفى انه ان استحق احد هما
لا يعينه بان استحق هذين مثقالا من الاربعين فلا ريب في ان المعجل يكون عن الباقي اما اذا كان كل نصاب كفر زامن
الاخر وعجل من عتير احد هما عنه ثم استحق المعجل منه بعينه فالظاهر ان المعجل لا يجزي عن النصاب الباقي ويكونان
كالمختلفين لانهما من العلة المذكورة وهي كونهما من المعجل **قوله** لان في الاستحقاق جعل معلوم يكن ملكه ان ارود عليه انه

[illegible]

كقولنا **واما المستحب** فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وبعد ما وركتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء
 وبعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية المسجد وينوب عنها كل صلاة اذ بها عند الدخول وقيل يودي بعد التعمود
 بواحد اختلفوا وان اتت اربعة بواحد كراهة **قوله** واربع قبل العشاء وبعد ما اي واربع بعد ما قال البرهان الحاشي
 في شرح المنية العميرة اذ قد تقرر ان الموكد بعد الظهر ركعتان وتستحب الاربع وكذلك بعد العشاء فاعلم ان
 الفهم كمال الدين رح قال قد اختلف اهل العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي الموحدة اذ بها وظل التقدير
 الثاني هل تودي بتسليمية واحدة والا قال جماعة لا لانه ان نوى عند التحريمة السنة لم يصدق في الفصح الثاني
 والمستحب لم يصدق في السنة قال ولو وقع عند يده انه اذا صلى اربعا بعد الظهر بتسليمية اذ اثبتت يقع من السنة
 وكان بعد بغيره احتسب الموكد منها اول الان المقاد من الحديث المذكور وهو قوله صلعم من حلت قبل الظهر اربعا
 كان كما نما بغير ليلة ومن صلى من بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر وانه اذا وقع اربعا بعد الظهر مطلقا حصل
 العمل المذكور وذلك صادق مع كون الراية منها وكونها بتسليمية فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمية على حد
 لا يمنع من وقوعهما حنة وان كان هدم كونهما بتحريمة مستقلة يمنع منه لثبوت الفرق بين المحلل والتحريمية فان المحلل غير
 مقصود الا للخروج من العباد على وجه حسن واما الكيفية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعا لله تعالى فقط او نوى المندوب
 بالاربعة اوم لسنة بها اما الاول فلان المختار عند المحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلاة لان معنى كونه حنة كونه مفعولا
 للذي صلعم واهم السنة حادث منا واما هو عليه الصلاة والسلام فاما كان ينوي الصلاة لله تعالى فقط لا السنة فلما
 واظب عليه السلام على الفعل لذلك هيئنا حنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقل فعل ما يسمى بلفظ السنة
 وحينئذ تقع الا وليان حنة لوجود تمام علتها والاخرى ان تغلا مندوبان هذا القسم مما يحصل به كلا الامرين واما الثاني
 والثالث بناء على ان ذلك لنية الصلاة وزيادة فعند عدم مطابقة الوصف للواقع يلغو فيبقى نية مطلق الصلوة وبها
 يتبادر على كل من السنة والمندوب ثم قال واما في الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد العشاء
 خصوصا عند الامام فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقا اربع اربع بتسليمية واحدة فاذا جعل المصلي ما بعد العشاء
 اربعا اذا كانت تسليمية فثبتت الافضية من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمية واحدة والا
 لم يكن لقوله خصوصا عند المجتعية معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يغيب ما قلنا
 اذ لا خلاف ان الراية بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق على انها تودي بتسليمية واحدة اهكذا من غير ان يهضم
 اليها الراية فيصلي متا فالنية حينئذ عند التحريمة اما ان يكون نية السنة والمندوب وقد اهدى ذلك واجزاء
 من السنة والحال في السنة بعد المغرب كالحال في هذه الاربع فلو احتسب الراية انتهت سببا للوعد انتهى باختصاص
قوله وركعتان بعد ركعتي الظهر وقيل اربع **قوله** حنة الوضوء كان الصواب ان يقول وركعتا الوضوء او مستحبة لان
 الكلام في المستحبات لا في الحنة **قوله** وتحية المسجد جعلها مستحبة مع ان الاستفادة من الحديث مواظبته صلعم المقتضية
 للسنية ثم اعلم انهم اختلفوا في صلوة التحية اذ يجلس ثم يقوم او يصلي قبل ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم
 وعامة العلماء قالوا انه يصلي كما دخل كذا في الظهيرية **قوله** وينوب منها كل صلاة اذ بها عند الدخول اليه في الغنية
 دخول المسجد بنية الغرض او لا قلناه ينوب من تحية المسجد وانما هو مرتبة تحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة

[illegible]

لا يفتقر إلى حكمة ومن صلوات الله على النبي المصطفى عليه وعلى آله وصحبه وسلم من ذلك ما إذا نزل في الاقتداء به يوم فذلك هو صمد والفضل ان لا يعين
 الامام من كثرة الجماعة فكذلك يظهر كونه غير من المؤمنين فلا يجوز في حقهم ان يشوبوا القائلين في النظر إلى كائنا من كان ولو لم يعط
 به الله في ذلك لوجوب جاز الاقتداء به بدولتوي الاقتداء به بالامام القائم وهو يومى المزمع وهو يوم وصح اقتفاء ذلك لان العبرة
 لما نزل في ذلك وهو نوع الاقتداء به بالامام وفي الثاني وعنايته صلى الله عليه وسلم وان هذا ظهر وهو يوم الثلاثاء فتبين انه من يوم
 الاربعاء جاز ظهره فالغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى او مثله في الصوم لونه يومى قضاء يوم الخميس فاذا علمه غير
 كان قبل الجمعة دية بعد كذا قيل وفيه انه لا يبعد لغيره ان يذ كر العاقل ان الملوك على الطول في الاقتداء بالامام لا الشهادة
قوله ومن ذلك ما إذا نزل في الاقتداء به بذلك اليه اقول في هذا ان هذا من ذلك فانما الكلام في الخطا فيستلزم فيه
 التكثير وتعيين الامام ليس لا يشرط كما يدل عليه قوله والا فضل ان لا يعين الا عام بل يعين ليلة الاقتداء بالامام
 الحاضر واما الجماعة التي من طاعة عينه بالمعنى العلم واجبا كذا في لونه الاقتداء به في ذلك فان الله منور وطلعت
 صلواته وحينئذ كذا في الصواب ان يعرفه المصلحة على طريق الاحتناء بما لا يعتد بطريقه التعيين فلا يضر فيه الخطا الا
 على انفراد من انفراد ما يستلزم فيه الخطا **قوله** كائنا من كان اختلف في كان وكان في مثل هذا اختلف
 الفارسي هما فاقصان وفي كائنا ضمير هو امة وكذا من وهو موصول وصلته كان واسمها منير مستقر فيها وخبرها
 محذوف فقد براه بما هو المسمى ان ما تدان الى الشخص المنوي وقد مر الكلام حينئذ بنوع القائلين كائنا الذي كان اياه
 وكائنا حال من القائلين وهو بعضهم ان يكون من نكرة موصوفة قال بعض الفيلسوفين ان الكلام يحتاج الى زيادة
 بيان **قوله** جاز اقتداء به لا حاجة اليه لان العرط الواسلي لا يحتاج الى اليه **قوله** عليه السلام ونوع ان هذا اظهر
 يوم الثلاثاء اليه مثله في يومية المصلي قال اليرمان الجليلي في شرحها ان نوعه ظهر في اليوم الذي هو فيه ونوعه ان هذا
 ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان اظهر منه تعيين انصاع يوم الاربعاء في تبين ان فطنت
 لليوم يوم الاربعاء وان اظهر منه جاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت وذلك لا يضر بذلك حصل تعيين الفرض بان
 لم يكن عليه غير من نوعه اما اذا كان عليه ظهر ان مثلا ونوعه اظهر ولم يعين له من المظهر او يوم فانه لا يجوز التمسك وذكر
 العلامة ابن امير حاج في شرحه ان في هذه الصلوة تنصلا وهو انه لا يخلو من ان يصحوت في يوم ظهره في اليوم الذي هو يوم
 الثلاثاء والاربعاء ونحوهما فيجوز عن ظهر ذلك اليوم الذي هو فيه كائنا ما كان اعني حواء كان هو في الواقع يوم الثلاثاء والاربعاء
 او الاثنين لانه قد عرفه بالاشارة فلهذا التسمية على هذا المحمل اطلاق الجواز في هذا المصروا او يصحون في يوم ظهر
 يوم الثلاثاء اي ظهر وجه المصلي هذا الاسم وكان كان ذلك اليوم الذي هو فيه غير يوم الثلاثاء ولا يصح هو وعنه ظهر يومه
 الذي هو فيه لعدم تعيينه لعدم مطابقة هذا القصد والارادة له انتهى هذان اربعة ما في المتن من ان يكون هو في الصباح الذي عينه
قوله والغلط في تعيين الوقت لا يضر وقال اليرمان الجليلي لا بد من تعيين الوقت في القضاء دون الاداء وفي الملاصق لحل ما يقع
 اظهر ونوعه ان هذا من ظهر يومه وهو يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء عتقا ظهره وتعيين الوقت ليس
 بشرط انتهى قال العلامة ابن امير حاج والذي يظهر ان تعيين الوقت لا بد منه في لقضاء الاداء مع وجود المزايم في ذلك
 المودى ضرورية فوجوبه تعيينه اذا كان ارقضاء لان تعيين الوقت لا يضر في مقتضى السعي في المودى في وقت وجود
 المزايم كما يشهد به تعليلا تدفوع الباب ثم قال وانما فافهم في وجود المزايم في عدم مالا يحتاج الى تعيين الوقت

لا يجوز ولو نوى قضاء عليه في الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو يوم عجز ولو كان يومه مخصصاً فنوى لا يفتل
 بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلافه جاز لانه مرفعه بالاشارة فلذلك التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرضى عنه
 فنوى الاقتداء بالامام القائم في المصرا ب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطأ في تعيين التيسر فنزل
 الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي الفتاوى العدد لوقال لا يقتل به هذا الشاب فاذا هو جميع
 لا يرضى عنه من منزهة من غير تعيينه كما اثير اليه في الثانية فانه يقول انه لو كان في ذمته ظهر في قاعدة كفاية ان ينوي ما في ذمته
 من الظاهر الفاذا كان لم يعلم فانه من اي يوم فان ادنى التعيين كان واعلم ان مراد صاحب الخلاصة بوله وتعيين الوقت
 ليس بضرط تعيين اليوم بل بضرط المطابق له بعد تعيينه بالصفة او اشارة ليس بضرط ناعلمه اقول الظاهر ان كلامه في الاداء
 القضاء ولا يلزمه بوله بعد ومثله في الصوم وانتهى وقيل عليه ايضا هذا النقل خلاف ما نقله في بيان تعيين المنوي وهو انه
 حيث قال وما قضاء الصلوة فلا يجوز اياه وغالقه ما ذكره في الضابطه نعيمه ذكر في عنوانه ان التعيين لتمييز الاجناس فتقل
قوله ومثله في الصوم قيل عليه لا يقتضي ان الظاهر هو ان المراد في مسئلة الصلوة الاداء وقد صرح في مسئلة الصوم بإعادة
 القضاء مع اختلاف حكمكم في مسئلتين فخصيف مسوغ اطلاق لهما للبا قول في فتح القدير بانه يجوز تجميع القضاء في الاعتقاد دون التعيين
 فانه لا يضر ان يخوي ليلة الاثنين صوم غد وهو يعتقد في الثلاثة في الاقتداء ان ينوي الاقتداء بالصوم مع اعتقاده
 انه زيد وهو مقرر فانه يصح قطعاً في الصلوة لو ادعى الظاهر في وقتها معتقد انه يوم الاثنين فكان الثلثة ولو طاف المحرم
 معتقد ان طاب لعمرة او مكمل اجزاء ولو تيسر معتقد ان حاله اصغر فبان انه اكبر او عكسه من حيث انتهى ومنه ما ذكره المص
 ولعل هذا اوجه التامل **قوله** ولا يجوز يعني لانه لو نوى قضاء ما ليس عليه وان كان لا يكثر من تعيين اليوم الا انه لما عين اليوم
 بكونه الخميس وكان الذي عليه قضاء وغيره الخميس لم يجز وانما لا يلزمه تعيين اليوم في قضاء الصوم بخلاف الصلوة لان
 الصلوة كلما من قبيل مختلف السبب حتى الظهر من يومين لان وقت الظهر من يوم غير وقت الظهر من يوم آخر
 حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر وعكس احكاما لان الخطاب لم يتعلق بوقت يجمعهما بل بد لو ك الشمس والد لو ك
 في يوم غير الد لو ك في يوم اخر بخلاف صوم رمضان لانه يتعلق بهما والظهر وهو واحد لانه عبارة عن اثنين يوما
 يلها لهما فلاجل ذلك لا يحتاج فيه الى تعيين صوم يوم السبت مثلاً او يوم الاحد حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان
 يهتبط التعيين من احد هما كافي الزيلعي من كفارة الظهار وجعل هذا في شرح المنية نظير ما لو نوى الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمرو فانه لا يصح لان العبارة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد وجه عدم الجواز ان القضاء محتاج الى التعيين
 وقد اخطأ في التعيين فلا يجوز بخلاف ما اذا كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم اخر فانه يجوز لان اليوم مقرر
 من رمضان جنس واحد **قوله** ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس اليه قيل فيه نظر وتامل
قوله وكذا لو كان في آخر الصفوف اليه قيل عليه هذا ايضا ما نقله المسرح سابقاً من قوله لو نوى الاقتداء بزيد فاذا
 هو عمرو وانتهى وزد بانه لا يخالفه اذ هنا نوى الاقتداء بالامام القائم في المصرا ب فمرفعه بلام التعريف فلذلك التسمية
 كالمواشاة اليه وسماء فظهر خلافه فان التسمية تلغو بخلاف ما نقله سابقاً انتهى وقيل عليه ايضا ان هذه المسئلة
 عين المسئلة التي قبلها وهي ما اذا نوى الاقتداء بالامام وهو يرى انه زيد اللهم الا ان يفرق بان السابقة لم يزد فيها بل
 لية الاقتداء بالامام في المصرا ب فانه في نفس الامر زيد ادنى هذه الاقتداء بالامام فالتفاوت في الاقتداء بالامام

لا يصح ولو قال لا يقتل بهذا الشيخ فاذا هو غاب مع لان الغاب يد عن شيخنا الملمه بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا
 لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى غاب او عييج فتأمل وعلى هذا لو نوى الصلوة على الميت الذي كرفان انه انشأ او
 مكسه لم يصح ولم ارجحكم ما اذا عين عد الموتى عشر فبان انهم اكثر واقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم
 من لم ينو الصلوة عليه وهو الزائد مسئلة ليس لنا وان ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد روح في الجمعة فانه اذا ادى ركعتين
 الامام في التشهد ادى سجود السجودوا جماعة يصليها ظهرا عنده والمذهب انه يصليها جماعة فلا يستثنى وانما اذا
 لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الرماثل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينوي به الا انه ليس
 القائم بالوضوء مع صلاته بهذا القدر يتحقق المفاثرة بينهما **قوله** فاذا هو غاب مع قيل عليه بخالف لما حبس فتأمل
قوله لان الشك يد عن شيخنا قيل عليه قد يقال ذكرتم في مواضع شتى ان التسمية تلو مع الاشارة عند اجتماعها وتضية
 سنة الاقتداء في المسئلتين وعدم النظر الى كون الغاب يد عن شيخنا دون عكسه وحينئذ لا يتجه قوله والاشارة
 لنا لا تكفي لان لازم الغاء التسمية كون الاشارة الى الامام لظهور ان كونها الى الغاب او الشيخ انما هو بناء على
 عدم الغائبا وانت خبير بان المصريح بالغاء التسمية مع الاشارة في مسئلة ما اذا نوى الاقتداء بهذا الامام الذي
 يوزيد **قوله** والاشارة هنا لا تعني اليه قيل عليه من اختلفنا تقدم من انه لو اقتدى بهذا القائم في المحراب الذي
 هو زيد فاذا هو صومر والذي يظهر لي ان هذا انما يصح لان معنى قوله الذي هو زيد اي الذي يظنه زيد اذا لا تبطل
 الاشارة به ويحمل ما هنا على ما اذا اجزم بان غاب فقد نوى الاقتداء بغير الامام نصا ركا لاقتداء بزيد فاذا هو عمر و
 اما الفرق بين هذا وعكسه بان الشك يد عن شيخنا بعيد ولعل هذا وجه التامل في البرازية زاد بعد قوله وعلى العكس
 يجوز وقيل لا يجوز قلت ولعل وجهه انه باعتبار ما كان او انه يشبه الشاب وهذا يرشح ارادة الطن في مقام الصحة
 فليتأمل قال بعض الفضلاء لعل كونه يشبه الشيخ مع عدم اعتبار الاشارة فانه لو اعتبرها لاشكل فتأمل **قوله** مسئلة ليس
 لنا وان ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد في الجمعة اي الاصلي الجمعة على قول محمد في الجمعة اقول الحصر
 ممنوع فانهم قالوا الوطاف بنية التطوع في ايام النحر ووقع من الغرض فقد نوى خلاف ما ادى وقد صرح المصروح
 بذلك فيما هيأتي قريباً في البحث الثالث ويمنع الحصر ايضا بما صرحوا به من انه لو صام يوم الشك طوعا فظهر انه
 من رمضان كان من رمضان ويمنع الحصر ايضا بما اذا قام الى الخامسة في صلوة الظهر ما بعد ما قعد للاخيرة فانه
 يضم اليها سادسة وتكون الركعتان فائتيتين عن سنة الظهر في قول ويمنع الحصر ايضا بما تقدم من انه لو صلى ركعتين بعد
 على ظن بقاء الليل فظهر ان العجز قد طلع فانهما اتوا بان عن سنة الفجر على الصحيح ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى كفارة
 الظهار او كفارة الصوم ثم قد زل على العتق فانه يعضي في الصوم النفل وهو خلاف ما نوى بلا شك ويمنع الحصر ايضا
 بما اذا كان يصلي الظهر منفردا فقيمة الجماعة وقد قيل الركعة بالسجدة فانه يتم شغفا ويقع نفلا فقد نوى خلاف
 ما ادى ويمنع الحصر ايضا بما اذا نذر صوم يوم بعينه فصا مد بنية النفل يقع من التذركا في شرح الجامع الصغير
 للتمرقا في ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى بعد طلوع الفجر طوعا كان عن سنة العجز من غير تعيين منه لان الوقت متعين
 لها ذكره المصروح عند قول الكنز وبعد الفجر باعتمر من سنة ويمنع الحصر ايضا بما لو نوى ليلة الشك صوم اخر شعبان
 ثم ظهر بعد الظهر انه اول رمضان اجزاء كما هيأتي قريباً **قوله** واما اذا لم يكن اليه هذا امقابل قوله اول المبحث الثالث

فقد علمت ان النية هي ما تنه ويطلق النية فلا تشترط لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة
الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاء واما الزحولة فتشترط لها نية الفريضة لان
الصدقة متنوعة ولم ار حكم نية الزحوة بالجملة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه تعجيل بعد اصل الوجوب
لان حبه هو التهاون الذي وقد وجد بخلاف القول فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها
فانه غير جائز لكون وقتها حبيبا للوجوب وهو طاعة للصحة الاداء واما الحج فقد منا انه يصح بمطلق النية ولم ين
هالوه بما يقتضي انه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يتحمل المشاق العنيفة الا لاجل الفرض فاحتياط منه
الحق بن الصمام رح انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم يجز لان صرفه الى الفرض حمل له عليه مما لا يظهر
وهو حسن جد ان لا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى المنفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية
الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارات وقضاء ومضان يحتاج الى تبيين النية من الليل لان الوقت
صالح لصوم النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيهما واما التيمم
فلا تشترط له نية الفريضة لانه من الرخايل وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا تشترط لها
نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا تعيينها وحده الخطبة لا تشترط لها نية الفريضة وان شرطنا لها النية
لانه لا يتنفل بها ينبغي ان تكون صلوة الجنائز كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا
ولما ارادكم صلوة الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا تشترط لكونها غير فوض في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا
السي فرضها الله تعالى على المكلف في هذه الوقت ولم ار ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه
والظاهر عدم الاشتراط واما الصلوة المعادة لا ارتكاب مكرره او ترك واجب فلا شك انها حادثة لا فرض لقولهم
الصواب ان يقال ما ثبت بقطعي يستحق الصواب بفعله **قوله** بما يقتضي انه نوع في نفس الامر الفريضة المراد
بنفس الامر هنا ما يجعل العقل لضرورة او دليل **قوله** فاستنبط منه المحقق ابن الصمام رح قيل عليه في هذا الاحتياط
نظر لان الكلام انه عند الاطلاق في النية فيلزم صرف الى الفرض حكما للاملية المذكورة فكيف يقول لا بد فيه من نية
الفرض وهو مصادم لكلامهم ان كانا وادخلوا له لا بد من نية الفرض انه لا يكفي الاطلاق وان اراد انه بالصرح اليه
وجدت نية الفرض فهو ميم ما قالوا قاما **قوله** لان صرفه الى الفرض في متعين فخير ان محذوف وهو لا يجوز **قوله**
فلا بد فيه من نية الفرض الحج قيل عليه مقتضى ما ذكره المص رح ان لا يقع من حجة الاسلام فيما يوافق المريد حجة بالبرء
فبرء وحج وهو مخالف لما في المنية والسراجية حيث قال المريد علق الحج بالبرء وحج جازع من حجة الاسلام وردما
قيل بانه اي المريد اطلق نية الحج فصرف الى حجة الاسلام وهو موافق لما صرحوا به انتهى اقول لا شبهة في ان
مقتضى ما ذكره المص ان لا يقع الحج في مسئلة المنية والسراجية عن حجة الاسلام واما موافقة ما في المنية والسراجية لما
صرحوا به فلا دخل له في هذا المقام اذ لم يدع القائل مخالفة ما في المنية والسراجية لما صرحوا به حتى يرد عليه بما
ذكر **قوله** لعدم اشتراط النية فيها هذا في غير الوضوء بنبيذ التمر وهو رالحمار فان النية شرط فيهما كافي الظهيرة
قوله ولم ار ايضا حكم نية فرض العين الحج اقول في نتج الما يرد انه لا يشترط في الفرائض تعيين فرض العين بخلاف وكذا
صلوة الجنائز لا تشترط فيها نية فرض الكفاية **قوله** واما الصلوة المعادة لا ارتكاب مكرره او ترك واجب الحج قيل عليه ان

بسقوط الفرض بالاولى. لم يهنا ينوي بحونها جارية لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا. اما على القول بان الفرض لا يستلزمها فلا خفاء في اشتراط الجزئية الفرضية وامالية الاداء والقضاء ففي التا قار خانية اذا عين لصلوة التي يؤدونها صح نوى الاداء او القضاء وقال نضر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احل ما يستعمل مكان الاخر استيجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وببانه ان ما لا يوصف بهما لا تستلزم له كالعبادات المطلقة عن الوقت كالركعة وصدقة الفطر والعمر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانها اذا فاتت مع الامام يصلي الظهر واما ما يوصف بهما كالصلوة الخمس فقالوا لا تستلزم ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء بنية بقاء الوقت فتيين خروجه اجزاء وكذا مكسه وفي البناءة لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز ان شك في خروجه فتوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوي بها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف في وفي التا قار خانية كل وقت شك في خروجه فتوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلوا ان الرقمية هل تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار وشرح اصول نضر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء بنية

إلا عادة أن كانت لترك واجب فواجبة وإن كانت لترك مباح انتهى أقول الجواب في الوجوه **قوله**
 "وقت في خروجه فنوى ظهر الوقت الخ منتهى في منية المصلي وعبارتها وإن كان الرجل - كافي بقاء وترتيب النوى فنوى ظهر
 الوقت فإذا الوقت قد خرج يجوز بناء على أن القضاء بنية الأداء والاداء بنية النية يجوز أن هذا هو المختار وكذا ذكر
 في المحيط قال العلامة ابن أمير حاج في شرحه ما كون القضاء يجوز بنية الأداء والاداء بنية القضاء مريد ما عليه بتلك وإنما
 لاحظ هذا الوصف أما سببها أو للجهل بانصافه وح قيد بالوصف المخالف له في نفس الأمر كافي هذه الصورة فتعم كذا ذكره في
 المحيط وهو من كور في الذخيرة أيضا وغير ها وأما أنه إذا كان شاكافي وقت أنه باق فنوى ظهر الوقت والوقت قد خرج يجوز
 بخلاف المسطور فيما وقف عليه العبد الضعيف بغير الله تعالى له من العتب المشهورة في المذهب مع مساعلة الوجه
 لذلك فإن المسطور فيها أنه لا يجوز لأن بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت هو العصر فإذا نوى فرض الوقت
 كان ناء وباللحصر وصلوة الظهر لا يجوز بنية العصر فالظاهر أن هذا هو الصواب وما ذكره المصنف فلهذا منه انتهى وقال
 البرهان الحلبي في شرحه ما جاز القضاء بنية الأداء وعكسه فجمع عليه عندنا وما بنية ظهر الوقت بعد خروج الوقت
 فالصحيح أنها لا يجوز وليس من القضاء بنية الأداء قال الشيخ كالدين في شرح الهداية قوله كالظاهر مثلا أي إذا قرن
 باليوم وإن خرج الوقت لأن غايته أنه قضاء بنية الأداء أو بالوقت أي إذا قرن الظهر بالوقت ولم يبين خرج الوقت وإن
 خرج وتعميده لا يجزيه في الصحيح انتهى وهذا في الخلاصة وغير ها فنوى ظهر الوقت والعصر الواسع يجوز هذا إذا كان
 يصلي في الوقت فإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك لأنه لا يتعمين
 بضم الوقت حيثئذ وإنما يتعمين بضم اليوم لأنه لا يخرج من كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج من كونه ظهر
 الوقت بخروجه لصحة التسمية ظهر اليوم لا ظهر الوقت لأن الوقت ليس له اذلال للعهد لا للجنس فلا تضاف إليه
 فعلم من هذا أن ما اختاره في المحيط على ما ذكره المصنف رحمه الله غير المختار انتهى والسبق ما ذكره البرهان من
 أن ما نقله المصنف رحمه الله من المحيط خلاف المختار لا أنه غلط

فإن كان في الصلوة لم تصح وأصلها من هنا قال في السراج الوهاج لو نوى صلواتي فربها كالطهور والعصر لم تصحاً اتفاقاً ولو نوى
 في الصوم القضاء والكفارة كان من القضاء وقال محمد بن روح يعنون تطوعاً وإن نوى كفارة الطهارة أو كفارة اليمين
 بصلاته لا يصح ما قال محمد بن روح يعنون تطوعاً ولو نوى الزكوة وكفارة الطهارة وجعله عن إيمانه ولو نوى
 كفارة اليمين فهو من الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة جنازة فهي من المكتوبة وقد فاهر بهذا أنه إذا نوى
 غير ذلك كان من غير ذلك انتهى هذا نص في الصلاة والقصر من الصوم والكفارة قال استوفى في الدعوة فإن كان في العصر
 أو في النية مكتوبة الطهارة أو كفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة الطهارة أو كفارة اليمين فالتزكوة أو كفارة
 أو كفارة اليمين لا تقوى أيضاً ولذا قدمنا المكتوبة على صلوة الجنازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبة
 نوى واجبا وتغلا كالنووى بسلامة الخروج من الصلوة والسلام على الحاضر من كافي فتح المذهب **قول** فلو كان في الصلاة
 فلو تصح في واحد منهما قيل لم يعمل له وطله الشافعية بأنه يصير بذلك له مثلاً ما فلي قيل لم لا يكون تطوعاً اجيب أنه
 فزج إلا أنه قد لا يفرق أنه لم ينعقد انتهى الأول وحلله في السراج بأنه واجبا في مختلفين فلا يترك اختلافاً انتهى وضراؤه
 بالموجبين للفرق **قول** ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة
 الجنازة العينية نفسه فاقصر إلى الأقوى لعزيمه **قول** لا يملك لأيمه ما قيل لا يفرق أن يجعل قبل الخروج
 في جزء منه ولا أن تطوعاً قال محمد بن يعقوب تطوعاً عليه ليس بظاهر لأن من نوى في الصلاة أو في الصوم أو في
قول ولو نوى الزكوة وكفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة
 قبل الدفع إلى الفقير وهو متمكن من جعله قبل الدفع من إيمانه ما قيل لا يفرق أن كانت النية عند الدفع فالظاهر أن
 لجعل يعزى ولو جعل الدفع قبل جعله في شروح الجامع الصغير للتمرناهي انتهى مع ذلك لأن كلامه هنا يحتاج إلى
 نية فيجب أن يكون في نفس المتصدق نفس الفقير وهو تطوع لا يحتاج إلى تعيين النية **قول** ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة
 هذه المسئلة فانه خلافاً فذهب محمد بن يعقوب إلى أن يكون داخل في شروح منهما أو أبو يوسف قيل مع محمد وقيل يعتبرها وعافي
 الطهر وهو الأصح لأن الأقوى هو الأصل في ذكرها عند الضرر عليه من أبي الطهر في مالو نوى على الجنازة ثم وضعت
 أخرى فلو اختلف حكمه الله يكون مخالفاً فلا يستعمل الأولى وإن لم ينو النية فيتم الأولى ويستعمل الأخرى وإن نوى لهما
 فهي للأولى كافي فيجب وتبعاً لغرض الزكاة وهي المقتضى وكان على المفسر أن يتم **قول** ولو نوى الزكوة وكفارة
 اليمين الخ بقي لو نوى عن كفارة يمين أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة
 قيل بالظاهر أنه إذا لم يصرفه إلى إيمانه لم يكن تطوعاً **قول** وكذا الزكوة وكفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة الطهارة أو كفارة اليمين أو كفارة
 وزججه عند معنى الزكاة وكفارة اليمين مع الحاجة إليه **قول** ولذا احتل هنا المختصون على صلاة الجنازة قبل صلاة النحر
 الثالث فيما تقدم من هذا الاجتماع ما بيننا انتهى أقول لا مخالفة لأن ما ذكره هنا إذا فوه لم يكتب بقوله الجنازة فلهذا ما بيننا
 إذا دخل الوقت وجهرت الجنازة هل يشرع في الفروض أو في الجنازة **قول** ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى معصية
 الخ قيل قد سبق اتفاقاً في السراج أنه لو نوى فريسي لم يصح وأحد منهما غير أن الأولى منها فاهة فاهة انتهى وتبقى
 لا مخالفة فانه في السنة الأولى نوى فريسي وليس أحد هما أولى بالصحة من الآخر فلهذا لا يفرق بينهما في ما بيننا التي
 لم يندخل وقتها لم تكن مكتوبة عليه والتي دخل وقتها مكتوبة فمفضل الفرق بينهما فليس بينهما منافية فاهة

بهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتته في الأولى منها ولو نوى فائتته وقتية فهي للفائتة إلا أن يكون في آخر الوقت ولو نوى الطهر الفجر عليه الفجر من يومه فإني كل في أول وقت الطهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي عن الطهر انتهى وبقي ما إذا كبرنا وبالله تعالى بعد الركوع إذا طاب للفرض ولو دأب وان نوى فاضا ونفلا فان نوى الطهر والتطوع قال أبو يوسف مخرج تميزه عن المكتوبة ويطلب التطوع وقال محمد ربح لا تميزه عن المكتوبة ولا التطوع بواين نوى الزكوة والتطوع يكون من الزكوة عند محمد ربح من التطوع ولو نوى فاضا ونفلا فان نوى من النافلة كل من السجدة إما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي الفجر التحية والسنة اجزأ من سنة وأمر حكم ما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي يوم الإثنين من يومه من يومه فائتته إذا لم يفته فائتته التحية إنما كانت سنة لصلوة الفجر ولو نوى فاضا ونفلا فان نوى من النافلة كل من السجدة إما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي الفجر التحية والسنة اجزأ من سنة وأمر حكم ما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي يوم الإثنين من يومه من يومه فائتته إذا لم يفته فائتته التحية إنما كانت سنة لصلوة الفجر ولو نوى فاضا ونفلا فان نوى من النافلة كل من السجدة إما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي الفجر التحية والسنة اجزأ من سنة وأمر حكم ما إذا نوى فائتته كما أفلق في كعتي يوم الإثنين من يومه من يومه فائتته إذا لم يفته فائتته التحية إنما كانت سنة لصلوة الفجر

قوله فهي التي دخل وقتها قيل لا يخفى أنه يعمل صورتين أحدهما نوى وقتية فائتته الثانية نوى وقتية وم لم يدخل وقتها يعني بالصريح بحكمه في وقتية والفائتة بقي الحكم مقصورا على الصورة الثانية **قوله** ولو نوى فائتة وقتية لم يفتها في الخلاصة وذكر في الجاهل الكبير أنه لا يصيرها زمانا واحدا من جهة واحدة تعرفون للوقتية إذا كان في آخر وقتها لتركها فيه إشارة إلى كون المصلي ما حب ترتيب فان لم يكن ما حب ترتيب ينبغي أن لا يصح واحدة إذا كان في الوقت مع التزاحم **قوله** ولو نوى الطهر والفجر آلت قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الفرع لأنه دخل في قوله ولو نوى فائتة أو وقتية أه أقول هذا وإن دخل في ذلك إلا أن فيه زيادة بيان ما إذا نوى فائتة وقتية وكان في أول الوقتية هذا ولو قال لو نوى فائتة وقتية فان كان في أوله فالفائتة وإن كان في آخرها فلو وقتية لكان أخصر **قوله** وبقي ما إذا كبرنا وبالله تعالى للترجمة وللركوع وأما إذا طاب للفرض ولو دأب في كعتي الفجر ربح ولم يركعكم ذلك في فتح المدير لو طاب بنية الفرض والوداع من الفرض ولا يكفي للوداع حتى لو خرج عقبه لم يدم **قوله** وقال محمد لا تميزه عن المكتوبة يعني للمنافاة بين الوصفين وبه قال الثلاثة كافي في هراج وهو لا يصلح **قوله** ولو نوى نافلة فائتة فهي من النافلة قيل عليه ابن صلوة الجنائز قربة والنفل عقيب حينئذ فكان الطاهر إن يعنون من الجنائز إلا النافلة انتهى وفيه أن صلوة النافلة أقوى من صلوة الجنائز وإن كانت عقيب فائتة فائتة صلوة كاملة ذات ركوع ومجهود بخلاف صلوة الجنائز **قوله** وأما إذا نوى فائتتين إلى قوله لجزاء ما لا بد التحية والسنة فربما كان أحد هما هو التحية فالحيل بلا قصد فلا يمنع حصولها قصد غير هما كذا لو نوى الفرض والتحية كافي في فتح المدير قيل ولو نوى الفجر ففعل من قبله السبب لكان إلى كمن آخر التراويح إلى آخر الليل ونوى الفجر وقام آخر الليل لأن سبب التراويح غير سبب قيام الليل انتهى وفيه تأمل **قوله** لحصول المقصود قبله يستفاد منه اجزأه النية من الاثنين وعرفته لحصول المقصود فيه أيضا كالأضحية انتهى وفيه تأمل أقول في فتح المدير تمام في يومه فائتة مثل قضاء أو نذر أو كفاية ونوى معه المعلوم عن يومه فائتة فائتة بعضهم بالصحة والحصول عنهما انتهى ومنه يستفاد الجحيم الذي لم يذكره المصنف بالطريق الأول **قوله** ولو أحرمت نذرا ونفلا لم يفتها في الفتح القدير ولو أحرمت بهجتين إلى الفتح القدير ولو أحرمت بهجتين نذرا ونفلا لم يفتها في الفتح القدير ولو أحرمت بهجتين نذرا ونفلا لم يفتها في الفتح القدير

الفصل الاول

عن محمد بن علي الرضا في الرقيات ان النية المتكلمة على الفور وجب لمقتضى الوقت الذي يزاع حكمها كما فيها الصوم اذا لم يبدل لها بغيرها
 انتهى ومن محمد بن مسلمة ان كان عند الفجر وجب ان يمشي في صلاة الصلوة تعالى بحسب طي البدن من غير تفكير في
 نية تامة ولو احتاج الى العامل لا يجوز وفي فتح القل هو قولهم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع
 تغير مجرى النية مع العلم بانها تختلف بينها وبين الفور وجب المعنى الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد من
 كون المراد بها ليس من جنسها ما جعل على الاخر ان جعلنا ما مالوا جعل بكلام او اقل او نقول هل المعنى اليها من افعالها
 غير قاطع للنية وفي الخلاصة جميع اصحابنا ان النية ان تكون مقترنة بالفور ولا يكون مشارعا بنية مثبوتة لان ما لم يكن
 لا يكف عبادا لعدم النية ففقدوا اليقين لعدم التنزي وكقول ابن وهبان اختلافنا بين المشايخ حاو حاشي الذي ذهب موافقا لما
 نقل عن الكرخي من خوارزمية الخليل من التعريضة فليقل الى اليقين وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرمي
 والكل ضعيف والمحدث ان لا بد من القولين حقيقة او حكما في الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي واما النية في الوضوء
 فقال في الجوهرة ان محلها محل الوضوء وينبغي ان تكون في اول السنتين عند غسل اليد من الى الرسغين لانهما
 ثواب السنتين المتكلمة على طين غسلي الوجه ونحوه والى غسل كاليوم في السنتين وفي التيمم ينوي عند الوضوء على الله
 ولم ابرهه نية الامامة الذي ينبغي ان تكون وقت اقتداء احد به لا قبله كما انه ينبغي ان تكون وقت نية الجماعة ان
 صلوا المأموم وان كان في أثناء صلوة الامام هذا للثواب واما لصحة الاقتداء بالامام فقال في فتح القل يروى الا فضل
 ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف

قوله قال محمد في الرقيات هو انما كتبه املاة محمد بالرقعة حين كان مقيما بها فنسبها اليها وهو من كتبها لئلا يور
قوله وعن محمد بن مسلمة الى آخره قيل ومثل الصلوة الصوم عند الحسن الاصح انها لا تكون نية لانها غير العلم
 الا ترى ان من علم الكفر لا يهتف ولو نواه يهتف كما في مجمع الفتاوى **قوله** وفي الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي
 فانه قاص الصلوة على الصوم وهو لا يصح لان مقروطا لكونه في الصوم بالكان المخرج والمخرج يندفع بتلك النية
 في الصلوة فلا ضرر من الى القاضين وجواز التاخير في الصوم بالمخرج فالتاخير في الصلوة لا يقتضيه ولما قلنا ان يقول يندفع
 المخرج بالتقدم في الصوم ايضا كما لا يخفى **قوله** وينبغي ان تكون في اول السنتين الخ في شرح النقاية للعلامة
 القهستاني نقلا من نسخة من محلها في الوضوء قبل ما ثرا السنين فتقبل عندنا قبل غسل الوجه كما تقرر عند
 العاصي ورحمته انتهى وظاهر التعبير ينبغي ان مذكورة تفقده لا منقول وقد علمت المنقول من اعظم المعقول **قوله** وفي وقت
 نية الامامة قيل ينبغي ان ينوي من الاقل ان يكون احدا لكل من يقتضيه به بل قد يقتضيه به من لا يبرأ من الحس
 واللائكة كآوردى الامام واما ما قاس عليه فلان اول صلوة المأموم لا يمكنه ان يقول النية عليه **قوله** للثواب في الصلاة
 لانها ليست شرط لصحة الاقتداء في غيرها النساء فتبينها لبعض الثواب **قوله** كما انه ينبغي ان تكون وقت نية
 الجماعة الخ اهم يكون ضمير يعود على نية الامامة وقوله وقت نية الجماعة ضمير يكون وهو اول صلوة المأموم بل
 من الخبر **قوله** والنية الاقتداء بالامام اي والنية الامامة لصحة الاقتداء كما في حق النساء فلهذا في الصياق
 لصحة الاقتداء والمستشهد به في فتح القل يروى بالامام في نية الاقتداء لا في نية الامامة لصحة الاقتداء كما ترى
قوله فان نوى حين اقتداء الجماعة هو وجه في الاولى فلا بد جزم في نية الاقتداء غير انه قد لم يثبت على نية الامام

ما لما بان لم يشرع لها زوايا فتوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلاف فيه قيل لا يجوز انتهي واما نية التقرير
 لصيرورة التمام مستعملا فوقيتها عند الافتراء ١٥ ما وقتها في الترخوة فقال في المصنوعة ولا يجوز اداء الزهوة
 الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل محققا وما وجب لابن الزكوة عبادة فكانت من شرطها النية والاصل فيها الاقترون
 الا ان الدفع يتفرق فاكثري بوجودها حالة العزل فيصير مقتضى نية في الصوم انتهي وقلة جواز التقديم
 على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز نية متأخرة عن الاداء فقال في شرح المجمع لو دفعها بالنية ثم نوى بعد
 فان كان المال قائما في يد الفقير جازوا لا فلا انتهي واما قوله في لفظها لئلا يكون نية ومصر قالوا لا اله الا الله فانه مصرف
 للفقير دون الزكوة واما الصوم فلا يخلوا ما ان يكون فرضا ولا فيكون فرضا فلا يخلوا ما ان يكون فرضا ١٦ رمضان
 اذ غيره فان كان ١٧ رمضان جاز نية متقدمة من غروب الشمس ومقارنة وهو الاصل وبمتأخرة من الغروب
 الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز نية
 متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز نية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل القران كما في فتاوى قاضيخان
 وان كان فلا نكر رمضان اداء وما السج فالتنية فيه سابقة على الاداء مندبا لاحرام وهو النية عند التلبية او ما يقوم
 مقامها من هوق الهدي فلا يمكن فيه القران والتاخير لانه لا تصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركن فيه او شرط
 على قولين فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوي في الصلوة مكتوبة او نافلة الصوم فصيح
 نيته ولا تفسد صلواته انتهي الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها في كل ركن قالوا في الصلوة لا تشتط
 النية في البقاء لاجزائها في النهاية فكذلك في بقية العبادات وفي القنية لا تلزم نية المعبد في كل جزء انما تلزم في
 جملة ما يفعله في كل حال انتهي وفي البناء امتنع المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاقسم على نية التطوع اجزا ثم
 المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التلذذ والاضطرار على ابلغ الوجوه ونية الطاعة
 واحتج بها الى شروخ الامام فخصصت واما الثانية فلا نه ظني الشروع ولا في ان الظن غير الاجزم لان الظن عند الفقهاء اعتواء
 الطرفين وشرط الاجزم في النية فلو لم يصح اقتداء قوله ما لما بان لم يشرع جاز بخلاف تعبير المأموم للاقتداء فانها لا بد
 ان تكون متأخرة هي فكبير الامام للمأموم صرح بذلك المصريح بغير قوله خاتمة بتجوز صحة هذه المخالف نية الاقتداء
 فانها لا يجوز ان تقدم كاعلم من الفرق قوله قال في شرح المجمع ولو دفعها بالنية التي قيل عليه هذا المخالف لفساد
 المتون قوله بكالزكوة نية ومصرقا قالوا الا ان في فانه مصرف الى هذا الاستثناء مخالف لما عليه الفتوى كافي في الحادي
 القند في قوله وبمتأخرة الى ما قبل نصف النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس واما اللغوي فيسطلوعها
 الى غروب قوله ويجوز نية مقارنة لطلوع الفجر قيل عليه بما يشكل على التعبير بوجود التبيين بالقبض
 والصفاء لان التبيين يستدعي الوقوع في جزء من الليل وهو مفقود من مقارنة طلوع الشمس ما مل اقول الظاهر
 ان المراد بالمقارنة للمقارنة الحقيقية ولعله اشار بالتأمل الى هذا قوله واما السج التي ذكرنا يلزم في شروط الصلوة
 ان تقدم اليها في السج يحوز حتى لو خرج من بيته بوجه السج فاحرم ولم تحضره النية جاز قوله تصح في سج ولا تقسب
 صلاته قيل هذا اذا نوى بالقلب واما لو تلفظ باللسان فسدت قوله ومن الغريب ما في المستفيض التي قيل ان اراد الغرابة من
 حوث العقل بغير مسلم وان اراد من جهة تفسير العبارة بما ذكر في هذا التفسير متعللة بالقبض في مناهج تعديله

الذي فعل ما اراد الله تعالى منه ونية القربة وهي طلبها الخواص بالحققة في فعلها وينوي انه يفعلها مصلحة له في دينه وان يكون اقرب الى ما وجب عليه من العمل او اداء الامانة او ابعاد ما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات من اول الصلوة الى آخرها خصوصاً عند الانتقال من ركعة الى ركعة والنية العبادية في كل ركعة والنية كالفرض فيها الا في وجه واحد وهو ان ينوي في النوافل انها لطلب الفرائض وتسهيل لها انتهى والحاصل ان المذهب المأثور ان العبادات التي ذواتها افعال يكتفي بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها الا اذا نوى بعض الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا لغريم لا يجزيه ولو وقف كذلك بعد ما اجزأه وقف مناه والفرق بين التطواف بعد قربة مكنته بخلاف الوقوف وقوله الذي ينبغي ما يفرق آخر وهو ان النية عند الاخراج تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه فلهذا شرط فيها اصلها لنية لا تعيين بالجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقح من الفرض ولو طاف بعد ما حل النحر ونوا للتطوع اجزأه عن الصدقة في فتح القدير وهو مبني على ان نية العبادات تنسحب على اركانها

قوله تعالى اياك نعبد انتهى اقول لم يرد واحد منهما وانما اراد ان الغرابة في كون هذه الاحياء لا بد من نيتها فان الفقهاء لم يذكروا ذلك في كتبهم متوناً ومروياتاً وفتاوى **قوله** وينوي انه يفعلها مطلق على قولهم نية العبادات بعد تقدير السابك والسبب بالمصدر **قوله** وان يكون مطلقاً على قوله انه يفعلها الخ اي وينوي حكون فعلها اقرب الى ما وجب عقلاً وابدع مما حرم الخ مطلق على اقرب اي وينوي كونه فعلها ابعد **قوله** وهو ان ينوي في النوافل انها لطلب الفرائض وتسهيل لها اقول انما كانت النوافل لطلب الفرائض باعتبار انها مكملات لاجزائها للفرائض فكانت رفقا في اداؤها وقد ورد في الحديث ان النوافل جوارح الفرائض قال البيهقي معناها انها تعجز السنن التي في الفرائض اذ لا يمكن ان يعمل بها من السنن واحبا ابد ابد ليل قوله وما تقرب الى احد بمثل اداها ما افترض عليه **قوله** والحاصل ان ذلك يجب المعتمد ان العبادات ذات افعال يكتفي بالنية في اولها قال في فتح المديد في محقق هذه الاصل ما قيل بايجاب نية سجود السهو دون نية سجود التلاوة في الصلوة وعلى الاخير بان نية السجود في التلاوة لا تنافي بين قولنا لو كان بالعكس كان اركانها سجود السهو اطلق بالصلوة من سجود التلاوة **قوله** في ليل انه يعني للمازوم اذا صلى الامام ولم يسجد في سجود السهو في ذلك ان يصح ان يقال ان السجود في التلاوة في ليل لو لم يكن في الصلاة فكان التالي عند نيتها يستحضرها وفي ذكره تعرض لها وليس السهو نفسه من لوازم الصلاة بل وقوعه فيها بخلاف الغالب فلم يكن فيه النية ايماء اليه ولا اذكار ونظير ذلك في المحظورات في الحج والعمرة فانها لا بد لها من النية لا يقال يكتفي بنية الاحرام لانها ليست من لوازم الاحرام ولا من ضرورياتها فلا بد من طواف القدوم مثلاً فانه وان لم يكن من ما تقيده الحج لانه من لوازمه فللمسألة لا تقتضي نية اكتفاء بنية الحج فهو نظير سجود التلاوة في الصلوة **قوله** والفرق ان المطواف افعالاً ان تقول الفرق مسلم في نفسه لم يكن لا بد من المحدثون اذ يفتي في كل الرقوب لطلب الغريم انه نوى غير ما وضع له بل ينبغي في دفعه شيئاً ويمكن الجواب بان الاعتماد على الفرق المذكور اما ان المراد بقوله لم نرجع به غير ما وضع له وضعاً مستقبلاً نعم يفهم منه انه اذا نوى به غير ما وضع له وضعاً غير مستقل لا يضره **قوله** وهو مبني آه قيل في البناء عليه نظراً لان تضييق الاحكام على الاركان عدم اشتراط اصل النية في طواف الزيادة ولو سلم فلا ينتهي بالنسبة الى طواف العهد

ولستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطله وفي القنية وان تعدل ان لا ينوي العباد ببعض ما يفعله من الصلوة
لا يستحق الثواب ثم كان ذلك فعلا لا تتم العباد بل ونه فسدت والا فلا وقد اصاب انتهى التامع في محلها محلها القلب
في كل موضع وقد صدقته او هنا اعلان الاول انه لا يكفي التلفظ باللسان دون وفي القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر
قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا نه لا يكلف الله نفسا الا ومعهما انتهى ثم قال فيها ولا يواخذ
بالنية حال صوره لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهره معفو عنه وصلواته مجزية وان لم يستحق بها ثوابا انتهى ومن فروع
هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج من هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين
بلا قصد لم يعد له الكفارة وقصد الحلف على شيء نسبى لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الطلاق والعقار
فيقع قضاء لا ديانته ومن فروع له لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معنى آخر كلف الطلاق اذا اراد به الطلاق
عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الخانية قال لعبده انت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في
اليسيطان بعض الروايات طلب من الحاضرين شيئا فلم يظهروه فقال متعجبون منهم طلقتم ثلثا وكانت زوجته فيهم وهو
لا يعلم فانتى امام الحرمين بوقوع الطلاق قال الغزالي

لانه ليس من الاركان **قوله** واحتفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا يبطله قيل عليه لا ينبغي ان المذكور كون طواف
الركن يتاخر بنية التطوع فان اراد بقوله نية التطوع في بعض الاركان اي في حق بعض الاركان بمعنى انه يتاخر بنية التطوع
فهو المصرح به كما ترى وان اراد ان نية التطوع في خلال بعض الاركان ففي استغاد تمننه نظره اصاب **قوله** ومحلها القلب في كل
موضع اقول يستثنى من هذا الاحتياط لاعتكاف فانه لا بد فيه من التلفظ ولا يكتفى في المجاهد بالنية كما في الفتاوى السراجية
ومعني عليه المصرح قريبا **قوله** وفي القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه اليه قيل ظاهره ان فعل اللسان
يكون بدلا من نية القلب ومن المعلوم ان نصب الابدال بالراى لا يجوز وانتهى اقول حيث كان لا يقدر على نية القلب
ما رآه كذا لسانى اصلا في حقه لا بد لا **قوله** ولا يواخذ بالنية حال صوره اليه اي لا يطالب بنية الصلوة بعد ما خرج
فيها حال صوره كما يفيد التعليق **قوله** لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهره معفو عنه يعني اذا غنى عما يفعله في الصلوة في
حال السهو عن الصلوة فاحرمه لا يواخذ بالنية حال صوره من الصلوة بعد ما خرج فيها هذا التقدير كلامه وفيه
انه لا يواخذ ولو نوى حال غير السهو كما تقدم في المصنف الثاني من عدم اشتراط النية في البقاء للصرح في الصلوة
وغيرها من العبادات بل صرح في القنية نفسها بان لا يلزم نية العباد في كل جزء اما يلزم في جملة ما يفعله في كل
حال صح **قوله** لو اختلف اللسان والقلب كالنوى بقلبه الظهور ونطق بالعصراد بقلبه السج ونطق بالعمره او بمكسرة صح
كافي فتح المذكور **قوله** ان عقدت الكفارة اي ان عقدت اليمين موجبة للكفارة ان حدث هذا هو الزاد من هذه العبارة
وان كانت صارت له لتوديه **قوله** ومن فروعها في الاصل الاول اقول في كونه من فروعها نظره بل هو من فروعها ما خرج
عن الاصل من الطلاق والعقار وفيه ان ما خرج ليس اصلا حتى يكون ما ذكر من فروع **قوله** والندم في معنى
آخر حشوا لا طائل تحت **قوله** فانتى امام الحرمين اقول امام الحرمين لقب لامامون كبيرين من حنفى واهل
فالحنفى ابو الجعفر يوسف القاضي الجرجاني كما ذكره صاحب حماه في تاريخه والشافعي ابو المعالي عبد المطلب الملقب
المتأخرين من اصحاب الشافعي رح انتهى اقول لم يذكر هذا المراد هنا العذبة او الشافعي في الاطراف ان المراد هنا

الفن الاول

من يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار او قال
عبيد اهل بلخ احرار ولم ينوع عبده وهو من اهل بلخ او قال كل عبيد اهل بلخ احرار او قال
كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف هجر لا يعتق عبده وقال محمد بن يعقوب وطى هذا الخلاف الطلاق
وبقول ابو يوسف هجر اخذ عصام بن يوسف يقول محمد اخذ شداد والفتوى على قول ابو يوسف ولو قال كل عبيد في
هذه السكة وعبيد في السكة او قال كل عبيد في المسجد الجامع حر وهو فيه فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار
حر وعبيد فيها يعتق عبيده في قولهم جميعا ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيد في قولهم انتهى فمقتضاه ان
الكل اذا كان في دار طلق وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف الاول في تحريرها على مسئلة اليمين لو حلف
لا يكلم زيد اسلم على جماعة هو فيهم قالوا حدث ان نواهم دون ذلك من ذبانه لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع
طلاق عليها فان في مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيد افيهم او لا وتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق
هو اسمها لم يقصد الطلاق قالوا لا يقيم كيا حر وهو اسمها كافي الخاتبة وقرئ المحبوب في التلقين بين الطلاق فلا يقع
ربيع العتق فيقع خلاف المشهور ولو تزوج الطلاق وقال اردت به لتعليق على هذا لم يقبل قضاء ويدى ولو قال كل
امراة لي طالق وقال اردت غيرك فلا نفق لم يقبل عندنا في المعتز لو قالت تزوجت علي فقال كل امراة لي طالق طلقت
المعلقة في شرح الجامع لقاضي خان وعن ابو يوسف هجر انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا في المبسوط وقول ابو يوسف هجر

الشافعي حيث قابل افتاءه بقول الغزالي **قوله** وفي القلب منه هي اي من افتائه **قوله** رجل قال عبيد اهل بلخ
احرار الخ قيل هذه الفروع مشككة على قول ابو يوسف القائل بعد م العتق لا على قول محمد القائل بالعتق لما
تقرر في عتق الاصول والفروع ان المتكلم داخل في عموم كلامه امرا كان او نهي او خبرا او اعتذارا في المختار كما في
شرح البدعي ويمكن ان يجاب بان ابو يوسف هجر هجر في هذه الفروع بقاعدة اخرى عندنا هي ان العبرة بالخصوص
بالغرض لا بالعموم اللفظ ولا شك ان غرضه من هذا الكلام عدم دخول عبده تحت معنى لو تراه قلنا بل خوله فيعتق ومشى محمد
رح على القاعدة المذكورة وعلى قاعدة المقررة على قوله وقول ابى حنيفة رح من ان العبرة بالعموم اللفظ دون خصوص
الغرض ولا شك بان اللفظ عام كالاغني وقد اتفقوا على ترجيح قول ابو يوسف هجر في هذا فيما علم من قول محمد رح
في هذه المسائل **قوله** وقرئ المحبوب مبتدأ خبر ما يأتي وهو قوله خلاف المشهور **قوله** في قول المولى لعبد
صبيته حرا لا يعتق ولو اشهد عليه ثم دعاها باحرار لا يعتق خلاف ما لو قال لامراة صبيته مطلقا ام قال يا مطلقا
الفرق ان الحرام صالح فصحت التسمية به وهو اسم لبعض الناس لما المطلق والطلاق ليس اسما صالحا فلا تصح التسمية والنداء
يقع على اثبات المطلق فتطلق بخلاف الجبر لانها لم تصح التسمية به وقمع النداء على الاسم لا على المعنى فلا يقتضي ثبوت
المعنى كقولنا يا زيد لمن لم يزد ويا كلاب لمن لم يكلم انتهى **قوله** قالت تزوجت علي الخ قيل قد وقع الخلاف في ذلك
نقلا بويوسف رح لا تطلق المعلقة لان كلامه خرج جوا بالكلام فيكون مطابقا له ولانه قصد احرارها وذلك بطلاق
غيره فيعتق به وقال لا تطلق لان العمل بالعموم واجب وقد امكن ههنا فليعمل به ولا نه ربما يحسون غرضه اياها
حيث اعتزست عليه فيما احله الله له ولو نرى غير هاتين ديانا لا قضاء لان تخصيص العام خلاف الظاهر وقد اختلف
الترجيح الا ان اصحاب المتن مشوا على قولهما فينبغي اعماده لان العمل على ما في المتن اذا عارضه ما في الفتاوى

قوله والفرق بينهما وبين مسئلة الكفر من كوفي القول الجيبة مبارقتها والفرق هو ان قول الزوج بناء على القول الاول وانما يدل على قصته قوله ما يستعمل الدخول تحت القول الاول فنقولها انما تعقد تزوجت علي امرأة اهم المرأة بيننا ولها كما لا يعننا ولغيرها نفس حل واما هنا قوله غير هذه المرأة لا يستعمل هذا المرأة فلا تدخل تحت قول الزوج انتهى وقد فرق بعض الفضلاء قائلاً لعل الفرق ان قوله كل امرأة لي طالق نص في العموم وليس في اللفظ ما يصرفه عنه بخلاف ما لم يمتنع الثابتة لان قول السائل تلك امرأة غير هذه اشتمل على الصارف وهو قوله غير هذه فكانه قال كل امرأة لي غير ما على ان القول بعدم حصول الزوجة المخاطبة في مسئلة الكفر غير بعيد لان الكلام يتعبد بقربة الحال كافي يمين الفوز وهو مسئلة يقال تغلومعني فقال نعم تغلومعني جرم مثلاً حيث يعقيد بقربة الحال او جعل المراءى ان تغلومعني معك ليحصل المراد بقوله في جواب قولها تزوجت علي امرأة يقال كل امرأة تزوجت علي لا تطلق المخاطبة والمحال ان القول بعدم الفرق لوجه رجم **قوله** والثاني قد سبق المتوجه في معنى ان المضمرة والبيضاء افراد المملوك فارادة السوء من اللفظ ارادة بعض افراد العام منه وهو معنى تخصيص العام فلا يصح في الحقيقة لفظ كل مملوك وهو عام ودعوى انه تخصيص البوصف الذي ليس بلفظ لا يخلو عن حقيقة **قوله** ولا يصح في الحقيقة لفظ كل مملوك في الحقيقة مع الاتفاق على ان العموم من هو اوسع الاختلاف حقيقة بمعنى وقوع الترتيب على اللفظ وفي المباني **قوله** ولونون النساء دون الرجال لم يدل من قول تقدم قريباً انه لو قال اردت به الرجال دون النساء دين والفرق بينهما ان المملوك حقيقة للرجال كوردون الاثنا عشران الاتني لا يقال انها مملوك لكن عند الاختلاف يستعمل فيهم لفظ التذكير ما دة بطريق التبعين ولا يستعمل فيهم عند افرادهم فيكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قاله فويقة الرجال خاصة حيث يصح في لايه نوهي في كلامه لعنه حلال الظاهر فلا يصح في قضاء كذا في الزيلعي **قوله** يصح في قضاء وذلك لان الذكورة في مياقي النفي في المهورم فقد نوى ما هو مدلول اللفظ **قوله** وفي الكشف الكبير يصح في ديانة لا قضاء في البحور والمعرق بين الديانة والديانة اما يظهر في الطلاق والعتاق واما في اليمين بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حق لله تعالى وليس للعباد فيها حق يظهر في التحالف للقاضي **قوله** او بعد كل شهر واحد صحت نيته وجهه ان يحمل قوله لاسية على ايراد المهور في المهر

الفن الاول

ولو جمع بين منكوحة ورجل فقال احدكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول البيهقي رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله
 يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احدكما طلق امرأته ولو قال احدكما طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق امرأته
 وعندهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليه لمحل للطلاق كالبهيمة والحجور وقال احدكما طالق طلق امرأته في قول
 البيهقي رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميت وقال احدكما طالق لا تطلق الحية
 انتهى ولا يخفى انه اذا نوى حده فيما قلنا بالوقوع فيه انه يد بين وفيها لو قال لها يا مطلقة ان لم يكن لها زوج طلقها قبله
 او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار طلق وان نوى به الاخبار صدق
 ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط الاصل الثاني من التامع وهو انه لا يهترط مع نية القلب التلفظ في
 جميع العبادات ولذا قال في المجمع ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ اريسن او يكره اقوال اختار في الهداية الاول
 لمن لم تحتصم عزيمته وفي فتح القل لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا في
 ضعيف وزاد بن امير حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة في المفيد كره بعض معانينا النطق باللسان وراه الآخرون منه
 وفي المحيط الذكرك باللسان منه فنبغي ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسر هالي وتقبلها مني ونقلوا في كتاب الحج
 ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الكهنز وفي القنية والاجتناب المختار انه
 مستحب وخ ج من هذا الاصل مسائل

لا على ارادة الطلاق السنن **قوله** ولو جمع بين منكوحة ورجل قيل مقتضى ما قاله فيمالو جمع بين امرأته وماليه
 محلا للطلاق كالبهيمة والحجور لا يقع ايضا لان الرجل ليس محلا للطلاق لكن في المحيط ما يفيد الجواب من هذا
 الاشكال حيث قال ان اضافة الطلاق الى الرجل وان لم يصح فحكمه يثبت في حقه وهو الحرمة **قوله** وعن أبي يوسف رحمه الله
 انه يقع لان الرجل لا يصح وقوع الطلاق عليه ولا بيهقي رحمه الله انه يوصف بالطلاق لان البيهقونية يسمي طلاقا وهو يوصف
 بالبيهقونية كذا في الجوهر **قوله** ولو قال احدكما طالق ولم ينو شيئاً ان اريد عدم نية الطلاق ففيه ان الصريح
 لا يحتاج الى نية وان اريد به لم ينوز وجته او لا جنبية فلعل وجه عدم طلاق زوجته انه اضاف الطلاق الى الاحد المجهوم
 وهو غير محل للطلاق لانه مفهوم كلي **قوله** ولو جمع بين امرأته وماليه محلا للطلاق الخ في النوازل ان محمد امع
 ابي يوسف رحمه الله ما قال ابو الليث رحمه الله بقول أبي يوسف ناخذ وهو قول محمد رحمه الله او كان لها زوج لكن مات
 الظاهر ان فيه سقطا والتقدير كان لها زوج لكن مات من غير ان يطلقها **قوله** وان نوى به الاخبار فيه ان النداء من
 قبيل الانشاء ففي جعله اخبارا تجوز وجهه تضمنه الاخبار وهو قريب من قولهم الاوصاف قبل العلم بها كانت
 اخبارا فتدبر **قوله** ولو نوى به الشتم وجهه كونه شتما ان النساء يغرن به عادة فيحصل به لتأذي كالعتم **قوله** وزاد بن
 امير حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة اقوال يؤيده ما في فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ان النية الواجبة
 محلها القلب اتفاق الائمة الاربعة سوى بعض المتأخرين فانه يوجب التلفظ بها وهو مجروح بالاجماع ثم هل يستحب
 التلفظ بها عند اتفاقهم على عدم مشروعيتها لجهل بها وتكرارها فاستحب التلفظ بها مشيخة من اصحاب أبي حنيفة رحمه الله
 والشافعي واحمد وغيرهم رحمهم الله تعالى ولم يستحب المتأخرون من اصحاب مالك واحمد وغيرهم رحمهم الله تعالى وهو اولى
 فان قد يبدل علة لم يفهمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا اصحابه ولو كان من تمام الصلوة لعلوه **قوله** وخروج من هذا الاصل مسائل

منها النذر ولا تكفي في إيجابه النية بل لابد من التلفظ به صرحوا به في باب الإعتناء فمنها جوفع ونوسجد
لابد من التلفظ الدال عليه وأما توقف شرعه في الصلوة والأحرام على الذكركر ولا تكفي النية ملأه من الشرائط للشرع
وأما الطلاق والعاق فلا يقمان بالنية بل لابد من التلفظ إلا في مسئلة في فتاوى قاضيخان هي وحل له امرأة
عمرة وزينب فقال يا زينب فلجأ بته عمرة فقال أنت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي أجابت أن كانت امرأة وإن لم تكن
امرأة بطل لأنه أخرج الجواب بمراد الكلام التي أجابته وإن قال لو ميت زينب لمقت زينب أنت هي فقد وقع الطلاق على
زينب بمجرد النية ومنها حديث النفس لا يراخذ به ما لم يتكلم أو يعمل به كافي حديث مسلم

قيل عليه أي أصل خروج منه هذا أقول خرج من الأصل المذكور قريبا وهو أنه لا يشترط مع نية القاب التلفظ إذا كان الكلام نية
يفتقر إلى النية هل يحتاج مع النية إلى لفظ في الجملة أم تكفي فيه النية **قوله** منها النذر قلت ومنها ما لرباع بالغ وفي البلد مفقود
لا غالب فيها قبل ونوبانو عالم يصح حتى بيناه لفظا بخلاف الخلع فإنه يصح لأنه ينمقر فيه ما لا ينمقر في البيع وبخلاف النكاح
كالو قال من له بنات زوجتك بنتي ونوبان واحدة كذا في فتح المدبر ومنها ما في الجامع الصغير للتمر تاشي لو ملك
شاة بالهبة وغير هاتين وبها للاضحية تكون للاضحية عند هما وعند لا ما لم يتلفظ وذكر الحاكم الاختلاف وهكذا روي
الحسن ولو اشترى بها ينوبها للاضحية تصير لها عند هما أيضا والزعفراني لا تصير بالعمرة حتى يوجبها بلسانه ويفرق
بين هذا وبين ما لو اشترى عبد التجارة ولو لم يشترها بل كانت عند هما ضمها لأضحية لا تصير لها انتهى فلتراجع
ومنها الاعتكاف كما ذكره المصريح قريبا **قوله** ومنها الوقف الحج أقول يستثنى من الوقف وقف المسجد لما في فتح المدبر
إذا احتيا رضا مواتا بنية جعلها مسجد إذا كانت مسجد بمجرد النية ولا يحتاج إلى لفظ انتهى **قوله** وأما توقف شرعه
في الصلوة الحج كأنه جواب سوال مطوي يرد على بعض أفراد الأصل الثاني فإن من جملة أفراد الصلوة والأحرام
والشرع فيهما يتوقف على الذكركر ولا تكفي النية فيهما وفي وروده تأمل إذا لكلام في التلفظ بالانوي لا بشي آخر
قوله إن كانت امرأة ته فيه إن الفرض أنه امرأته **قوله** طلقت زينب أي مع طلاق عمرة لأنه علمه بأنه خرج جوابا لكلامها
قوله فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية قيل عليه لك إن تمتعه بان لقوله جوابا لعمرة أنت طالق مد خلية
في طلاق زينب إذ لو لا التلفظ به لم يقع على زينب طلاق كالم يقع على عمرة وتوضيحه أن خطاب عمرة إنما هو على ظني
أنها زينب فلا بعد وقوع طلاق عمرة به لكونها المخاطبة في نفس الأمر ووقوع طلاق زينب به لظن أنها المخاطبة
فكون طلاق زينب بمجرد النية أي من غير لفظ ممنوع انتهى وقيل عليه أيضا هذا التفرع غير صحيح فقد ذكر
المسئلة في البرازية وعلل بان الوقوع على الأولى بالاشارة وعلى الأخرى بالاقرار لا بالنية **قوله** ومنها حديث النفس
أي ما خرج من الأصل الثاني وهو أنه لا يشترط مع نيته القلب التلفظ في جميع العبادات ومذهبنا حديث النفس
لم يدخل في الأصل المذكور حتى يصح خروجه منه فتأمل وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب وأما حديث النفس وهو الأصواب
قوله ما لم تتكلم أو تعمل به والجار والمجرور صلة تتكلم لا تعمل فإنه لا يتعدى بنفسه ولو ذكره عقب ما هو موصوف له لكان
أولى وكان مطابقا لحديث مسلم **قوله** كافي حديث مسلم وهو أن الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسهما
ما لم تتكلم به أو تعمل به قال العلامة ابن مالك في شرح المشارق وإن حديث نفس المتجاوز عنه نوعان ضروري وهو ما يقع
من غير قصد واختياري وهو ما يقع بقصد والمراد في الحديث الثاني إذا الأول معفو عن جهل الاسم إذا لم يصح

هو حاصل ما يرد في النفس من تهل المحصية او اطاعة على خمس مراتب الهاجس وهو ما يلقي فيها ثم حريانه فيها وهو الهاجر ثم حدث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالهاجس لا يواخذ به اجما ما لا نه ليس من فعله وانما هو شيعي ورد عليه لا ذرة له ولا صنع والهاجر والذلي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس اول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس من موعان به الحديث الصحيح والظهار تفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالطريق الاولى وهذه الثلث لو كانت في الحسنات لم يكن له بها اجر لعدم القصد واما الهم فقد يمين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة وان الهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده امتناع الخلوة منه وانما في النوع الثاني من هذه الامة تكرر ما له عليه الصلوة والسلام ثم قال وفي هذا الحديث دليل على ان حديث النفس ليس بكلام حتى لو حدث نفسه في الصلوة لا تبطل ولو طلق امرأته بقلبه لا تطلق واما اذا كنت لائق امرأته فيجوز ان يكون طلاقا لانه ما لم تتكلم او تعمل والكتابة عمل وهو قول محمد بن الحسن رح **قوله** ثم جريانه فيها جعل الجريان بين الالتقاء في النفس وبين التردد في الفعل وكان حاصله ان احترام ذلك الملقى وامتداده من غير تردد في الفعل **قوله** مرفوعان بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام ان الله تجاوز من امتي مما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل وفي الحديث القدسي اذا هم عبد في سيئة فلا تكتبوها سيئة وان عملها فاكتموها سيئة واذا هم بحسنة لم يعملها فاكتموها حسنة وان عملها فاكتموها عشرين اضعافا في المبارق شرح المايق **قوله** ان هم بالحسنة تكتب حسنة في فتح المديرا انقطع عن الجماعة لعذر ومن اعذرهما اذا كان نيته حضورها لولا العذر يحصل له ثوابها وخرج على ذلك ان الواقف لو شرط المبيت في خا نقاء مثل فبات من شرط مبيتها خارجها لعذر ومن خوف طي نفسه او زوجته او مال ونحوها لا يسقط من معونته شيء وهو من القيام الجلية الحسن انتهى **قوله** وان الهم بالسيئة لا تكتب سيئة قيل اطلاقه يشتمل الهم بكل مكان وزمان وليس كذلك فان العبد مواخذ بالهم بالسيئة بمكة كالحرج به في الفتح وانما قال لم تكتب سيئة ولم يقل ليست بسيئة لان الهم بالسيئة هيئة وان لم تكتب لكونها مغفورة بعفو الله تعالى ووعده عند اهل السنة لقوله عم من هم بالسيئة لم تكتب عليه حتى يعملها فان عملها كتبت عليه واحدة وقالت المعتزلة ليست بمغفورة كالهم بالكفر **قوله** والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده الخ هذا ما قبله من قوله ان الذي يقع في النفس الى قوله وفي البرازية كلام التقي لسبكي في الحلقات وبقي له تنمة فانه قال بعد قوله وان الهم مرفوع ما لفظه ومن هذا يعلم ان قوله في حديث النفس ما لم يتكلم به او يعمل ليس له مفهوم حتى يقال انها اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان الهم لا يكتب فحدث النفس اولي المعنى ويخالفه ما في شرح المنهاج فقال انه ظهر له ان المواخذة من اطلاق قوله عم او تعمل ولم يقل فعلة قال فيوضح منه تحرير المشي الى معصية وان كان المشي في نفسه مباحا لكن لا تضام قصد الحرام اليه بكل واحد من المشي والقصد لا يحرم عند انفراده اما اذا اجتمعان مع الهم عملا هو من احباب المصوم به فاقضى اطلاق او تعمل المواخذة فاشهد بهذه اللفظة يدل على اتخاذ الصلوة يعود دفعه عليك انتهى ووجه ولده في جمع الموانع اخذ بالظاهر الحديث

وهو معنى قوله واحدة **واما** اللهم لمرفوع **واما** العزم فالمحققون على انه يواخذ به ومنهم من يجعله من **الله** المرفوع **ولي** البزازية من كتاب **العهود** اية هم بمعصية لا ياتون ان لم يصح مزمه عليه وان عزم بالهم انهم العزم لا اثم العمل بالجوارح الا ان يكون امرا يتم بمجرد العزم كما لعنوا انتهى العاشر في شروط النية الاول الاحلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صر حوايه في باب التيمم عند قول الكنز وغيره (فلما تيمم كافر لا وضوءه) لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله فاذا اهلهم بعدهما صلى بهما لعن قالوا اذا انقطع دم الاحتياطية لا قل من عترة حل وطيبها بمجرد الا نقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من اهلها وان صح منها لصحة طهارة الكافر قبل احلامه فائدة قال في الملتقى قال ابو حنيفة رحمه الله انما انصراني الله والقرآن لعنه يستدعي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسح فلا بأس به انتهى ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد يمينه لانهم لا ايمان لهم وقوله تعالى **وَاِنْ نَحْنُ نَكْفُرُكُمْ** اي الصورة وقد كتبنا في العوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البزازية والخلصة هي صبي ونصراني خرعا الى مسيرة تلك فجعل الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار به ولا الصبي في المعتارة انتهى الثاني التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فروع هذه الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا وينتقص وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلواته بالسكركا في شرح منظومة بن وهبان **الثالث** العلم بالمتنوي فمن جهل

قوله **واما** العزم فالمحققون على انه يواخذ به اقول من ذلك ما في الملتقى ان تركت شرب الشراب اذا كانت طالق وهو عزم على شربها ولا يشربها ابد الا يحثك انتهى يعني لان الحزم على الشرب كالشرب وقد علق الطلاق على ترك الشرب فلا يحثك حيث عزم على الشرب ويأثم على عزمه على الشرب **قوله** ومنهم من جعله من **الله** الخ هل الكلام السبكي في الحلبيات ثم قال بعده وربما تمسك هذا البعض بقول اهل اللغة هم بالشئ عزم عليه والتمسك بهذا غير مدلل لان اللغوي لا يتنزل الى هذه الدقائق واحتج الاولون حديث اذ التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار قالوا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه كان حربا على قتله صاحبه فعلى بالحرص **قوله** لكن قالوا اقول لا موقع لهذا الاستدراك حيث صح منها الغسل كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** لانها ليست من اهل بناء على ان الكفا وغيره ما طيبين بالفرع في الفعل **قوله** وان صح منها لعدم اشتراط النية في الغسل **قوله** ولا تصح الكفارة من كافر فلا ينعقد يمينه اقول وجه التفريع ان الميم حكمها وجوب البرود وجوب الكفارة في الحنث والكفارة لا تنقص من الكافر لكونها عبادة واذا لم تصح منه الكفارة لا تنعقد يمينه لنخلف موجب عنه تأمل **قوله** وقد كتبنا في العوائد لا وجه اليه اقول لا وجه للاستثناء المذكور اذ معنى قولهم لا تعتبر نية الكافر اي فيما كان عبادة وضعا والسفر ليس بعبادة وضعا على ان الموجود في المسئلة المذكور مجرد قصد لا نية والنية ليست مجرد القصد اذ هي قربة الى الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ولا شبهة في ان مجرد القصد من الكافر معتبر والا لا يتحقق بالبهايم ولم يكن **قوله** **قوله** ولكنه اعم من كون الصبي مميزا او لا اقول حينئذ لا وجه للتفريع على ما ذكر **قوله** وينتقص وضوء السكران لعدم تمييزه اقول لا وجه لذلك هذه المسئلة هنا ثم في تعليل النقض بعدم التمييز نظرا ذم يذكرا في نواقض الوضوء ثم التمييز بل الناقض هو السكر المستلزم لا متناورا لعقل المستلزم غالبا لعدم العلم **قوله** وتبطل صلواته بالسكركا اقول لا وجه لذلك هذه المسئلة هنا كالتي قبلها ثم في بطلان الصلوة بالسكر لا ينتقض الوضوء به وصورة انتفاخ

نرضيه الصلوة ثم يصح منه ٥ من مناه من الغنية الا في السج فانهم صرحوا بصحة الاحرام المبهمة لان عليا رضي الله عنه
 حرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه فان عيسى حبا او مرة صح ان كان قبل الفروع في الافعال وان شرع
 تميمت عمرة الرابع ان لا ياتي بمخالف بين النية والمنوي قالوا ان النية المتقدمة على التحريم جازية بشرط ان لا ياتي
 بعد ما بمنافاة ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارقاد في اثنا عشر تبطل صحة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه
 وسلم بالردة اذا مات عليهما فان احل بعد ما كان في حيوته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من عودها ولا في عودها
 بغير كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فاذا انوى قطع الايمان صار من قبل الحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر
 لعبادات الا اذا كبر في الصلوة ويخوف المدخول في اخرى بالتكبير هو القاطع الاول لا مجرد النية واما الصوم الغرض اذا
 اخرج فيه بعد العجر ثم نوى قطعه ولا انتقال الى صوم النفل فانه لا يبطل والفرق ان الغرض والنفل في الصلوة جنسان
 مختلفان لارجحان لاحد هما على الاخرى التحريم وهما في الصوم والزكوة جنس واحد مع ان في المحيط وفي خزنة
 لا يحل لو افتتح الصلوة بنية الغرض ثم غير نيته في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل او الجماع في
 الصوم لا يضره وكذا لو نوى فعلا منافيا في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 خلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر
 الاقامة صار مقبلا وبطل سفره بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الاقامة مائرا لم يصح ولا حية الموضع للاقامة
 لوضوئه في الصلوة ان يشرب ويظهر فمه ثم يدخل في الصلوة ثم يحصل له السكر اثناء الصلوة **قوله** الا في السج استثناء من
 محذوف والتقدير يشترط العلم بالمنوي في كل عبادة لا في السج واذا قوله ومن جهل فريضة الصلوة اليه ان المراد
 بالعلم بالمنوي العلم بكونه فرضا او غيره وحينئذ قد ليل الاستثناء لا يستلزمه لان صحة الاحرام المبهمة لا تستلزم الجهل
 بفريضة السج اذا اراد بايها الاحرام عدم تعيين كونه قرانا او تمتعا او فريضة او فريضة حوايه في المناسك وجعلوا دليل المسئلة
 قريرة صلى الله عليه وسلم فعل علي رضي الله تعالى عنه ومن بين علم علي رضي الله عنه كون النبي صلى الله عليه وسلم احرم السج
 فل بعد انقضاء حكمه في غاية البعد **قوله** ليس منها اي من النية بمعنى المنوي كما هو الظاهر **قوله** وعلى هذا في التفريع
 طواف قد **قوله** وتبطل صحة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة قال في التفريع نظرا ايضا **قوله** والا في عودها نظرا قول في شرح
 النخبة لا ينحصر بعد كلام ولو تخلف حدة ما يبين لقيه موثابه وبين موته على الاسلام فان اهم الصحة باق حواء
 رجع الى الاسلام في حيوته صلعم او بعده وحواء لقيه ثانيا ام لا **قوله** فاذا انوى قطع الايمان صار مرتدا في الحال هذا
 مسلم في نفسه الا انه لا محال لذكره هنا **قوله** والفرق ان الغرض والنفل اليه قبل عليه ان ما ذكره اذا احتواء الصلوة
 والصوم في انهما لا ينقطعان بمجرد النية لان الصلوة انما تنقطع بالتكبير يعني المدخول في صلوة اخرى وعليه فلا
 حاجة الى الفرق اذا المجموع اليه اختلاف الحكم وليس فليس **قوله** وفي خزنة الاكل ولو افتتح الصلوة اليه مخالفا
 لما تقدم ذكره من ان القاطع بالتكبير لا مجرد النية وهو اوفق لما مر في الورقة الثالثة انه لو نوى ان يكتبه وفي اثنا عشر
 نظرا بها وتممها على نيته التطوع اجزائه كافي البنية انتهي **قوله** وكان مراده موافق لما مر في الحكم وفيه انه وان وافقه في
 الحكم الا ان موضع المسئلة في مختلفين ما هنا غير نيته الغرض بنية النفل وما هنا كس ليس فيه تغيير نيته الغرض بل
 مجرد ظن ان المكروه تطوع فاتها بنية التطوع بناء على ذلك الظن اجزائه لكن الذي في نسخ هذا الكتاب اجزائه

فلو نوافيا في بعض الوجوه لم نصح واتحاد الموضع والمدة والامتثال بالرائي فلا تصح نية المتتابع كذا في طهريج الدراية
 وإذا نوى المصلي الإقامة في أثناء صلواته في الوقت تحول فرضه إلى الأربع سواء نوافيا في أولها أو في وسطها أو في آخرها
 وسواء كان منفردا أو مقفلا أو مدركا أو مسبوقا أما اللاحق لا يتمها نية جعل فراغ العمل لا احتكام فرضه بفراغ إمامه
 كتحقق في الخلاصة ولو نوى بمال التجارة البعد من كان للفعل نية بالنية ولو كان ملحقا به لم يجرئ كذا كره الزيلعي وإما نية
 الخيانة في الودعة فلم أرها مبرحة لكن في العتايء الطهرية من دعايات الأحرار من ابن المودع **قوله** ثم أزال التعدي
 ومن نيته أن يعود إليه لا يزال التعدي انتهى فرع وتقر به من نية القطع نية القلب وهي نية نقل الصلوة إلى أخرى قد مر
 أنه لا يكون إلا بالشرع بالتحرية لا بمجرد النية ولا بد أن تكون الثانية غير الأولى كان مشروع في العصور بعد اجتراح
 الطهر فيفسد الطهر ولا الطهر بعد وكعتي الطهر وعرفته أن لا يتلفها لنية فإن قلنا بها بطلت الأولى مطلقا وقد ذكرنا
 تفاريعها في مفسدات الصلوة من شرح الكنز **قوله** ومن المتأني التردد وعدم الجزم في أصلها وفي الملتصقات من مفسد
 رحيم من اشتري خادم للخدمة وهو ينوي أن أصابرها بما لا زكوة عليه وقالوا لو تروى يوم العطلة أنه ان كان من شعبان
 ليس بها ثم وإن كان من رمضان كان سائما لم تصح نيته ولو ردد في الوصفين نوى أن كان الغد من شعبان فنقل والآن
 رمضان صححت نيته كما دينا في الصوم وينبغي ملئ هذا **قوله** كما فسدت عليه فائدة فهاك أنه قضاهما ولا فقضاها ثم تبين أنها
 من المستحبة وح لا موافقة في الحكم **قوله** فلا تصح نية المتابع أقول من الإقباع إلا مير مع من أخره قال في الدراية
 مسلم أخره العد وإن كانت مسيرة العد ومدة مفر يقتصر والا فلا وإن لم يعلم فيسأل العد وإن سأل لم يجز ينظر إن كان
 العد ومسا ف يقتصر والا فلا انتهى ومثله في الثانية **قوله** ما لا لا حق قيل التي يشتمل إطلاقه ما إذا كان إمامه مقيما
 فينمفي اعتبار نيته حينئذ لأن المسافر لم يتم بصلي الربا صفة أربعة تبعا لإمامه وتكون الركعتان نافلة له وباعتبار
 نيته تصوير الأربع فرضا لا محذور فيه كامل أقول قد تأملنا فوجدنا فافا هل إلا أن المشا إذا اقتل على بالمقيم يصح
 ويتم لأنه يتغير فرضه إلى الأربع بالتبعية كما يتغير نية الإقامة لا اتصال المغير بالسبب وهو الوقت وفرض المسافر
 قابل للتغيير حال قهلام الوقت كنية الإقامة فيه فقله فينبغي اعتبار نيته لا وجه له وقوله يكون ركعتان
 نافلة بحسب ما عجب عنه قوله وباعتبار نيته تصوير الأربع فرضا لا محذور فيه **قوله** ولو نوى بمال التجارة الخ لامة
 تقدم في بحث التروك **قوله** لم تترك أي النية وإنما يكون التأثير بالفعل **قوله** وإما نية الخيانة في الودعة فلم أرها
 مبرحة أقول فيه أن ما ذكره عن فتاوى الطهوية صريح فيها فلعل مراده في غير هذه الفتاوى أقول قد ذكر المص
 آخر القاعدة الأولى ما نصه قالوا في المودع إذا لبس ثوب الودعة ثم نزع منه من نيته أن يعود إلى لبسها يبرأ من
 الخصمان انتهى فقد نسي المص ما قد مضى وفاقه تعالى برحمته ويكفر مشاء **قوله** وقالوا لو نوى يوم العطلة أنه ان كان
 غد من شعبان ألحق في شرح النفاية للعلامة القمستان في من ممدوح فينبغي أن يعزم ليلة العطلة أنه ان كان الغد من
 رمضان فهو صائم والا فلا وهو من ذهب أصحابنا أجمع انتهى وهو مخالف لما ذكره المصرح وغيره **قوله** إن كان
 للشك وعدم الجزم قيل لا ينبغي أن عدم الأجزاء ظاهرة على تقلد تردد في نفس النية بأن نوى قلها الغائبة
 عليه والأمر مرض الوقت مستحسنا أما إذا نوى الغائبة بنية جازمة ولم يرد فيها غير أنه شاك في أنه قضاهما أم
 الأمر كما هو المتبادر من قوله فقضاها فينبغي أن يجزيه لأن الشك في القضاء وعدمه خارج عن النية

ثم يجزئه آحادا من قولهم كما في فتح القدیر لوصول الفروع من هذه ان الوقت لم يدخل فظهور انه قد دخل لا يجوز ان ينتهي
وفي خزانة الاكمل اذ ركز الكلام في الصلوة واليدين في انهاء المصنوعة او الترويض يكبر وينوي المكتوبة على انها ان
لم تكن مكتوبة بنفسها يعني العشاء فاذا هو في العشاء جمع وان كان في الترويض يقع فعلا انتهى فروع عقب النية بالمعينة
فقد حذا الله ان كان مما يتعلق بالنواحيك ليحرم والصلوة لم تبطل وان كان يتعلق بالاقرار كالطلاق والعناق بطل تكسلا
النية شرط لانها في كل العبادات باعقاق الاصحاب لا ركن والمارتج الاختلاف بينهم في تطهير الاحرام والمعتك ان
مرطلا لا يتقوى قليل بركنيتها قاعد لا في الايمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف يصح قضاء ايض
فلو قال كل امرأ ان زوجها نفي طالق ثم قال نويست من ذلك كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلا فالخصاف وكذا لمن خص
دراهم للناس في الماحل انهم اما نوي خاصا وما قاله الخصاف مخلص من حلفه ظاهرا والفتوى على ظاهر المذهب لمن وتيا
في اليد الظلمة واخذ بقول الخصاف ملا باس به كذا في الولو الخيرية ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال حنيفة به الرحا
كانت طيبين لا تجزئه للشك وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العباد فافتى بها فبان انه فعلها في الوقت

قوله ولو شك في دخول وقت العباد الخ قيل بل يجب ان يجزئه وما قاس عليه لا جامع بينهما لان معيما اذا اشتغل مدام حول
الوقت وصلوا وما ذكر فيما اذا شك وقد ذكر في الجواب ان نوي لوصول مع الشك الى اي خية ثم تبين انه اصاب بعد الفراع
لا اعادة عليه لانه اذا شك وبتى صلواته عليه احتمل فان ظهر انه صواب بطل الحكم بالامتصاص وبثبت الجواز في الاصل
قوله فاذا هو في العشاء قد يقال لا يظهر فرق بين هذا الفروع والساقي وهو ما اذا قد كرمكثوبة وشك في قضاء ما الى آخر
لوجود التردد في اصل النية فيما نليتامل اقول فيه نظر فانه لم يحصل تردد في اصل النية في كل من المسمكتين **قوله** عقب
النية بالمعينة الى قوله لم تبطل اي احتسبا قال انها حمل القليل دون النسيان فلا يعمل فيه الاستعفاء لانه يرد به هذا الاطلا
بل هو للا معاذة وطلب التوفيق من الله تعالى قال في المربعين في وهو الصحيح وقال الصلواتي لارواية في هذه المسئلة وفي
القياس لا يصبر صائما كالطلاق والعناق والبيع كذا في الكافي لكن في كل شيء من امسئلة الكافون انشاء الله تع ولا ياتي
ان يكون فيه ايمان والا فيطلب الفرق وهو خفي اذا لايمان اعتقاد وهو اصل الواجبات فيطلب فيه احتل اما
المعونة والتوفيق منه سبحانه وتعالى فتأمل **قوله** النية شرط عندنا في كل العبادات قيل ربما يقال هي ركن في الاحرام
كما يظهر من كلامهم حواء كانت التلبية ركن او شرط ولا مخلص الا بالتزام انه ليس بعبادة اذ لا يلزم كون شروطا
العبادة مباد فتأمل **قوله** وقيل بركنيتها مستدرس لانها منه من قوله والمعتك انها شرط **قوله** تخصيص عام
بالنية مقسولة يعني عقل ان يقول ما كسبها ما ينيوي بقلبه ما كسبها الطعام الغلاني وما كسب في الدار ونحو ذلك
حوزه الاثمة الفائق ضامة العلماء ومنعه علمنا المتقدمون وحوزه من اثمتنا الخصاف قال العباس الاقامة للصلواتي
الخصاف وجعل عبير يجوز ان يعتق به فقال مشا نحنا ان كان العالف مطلقا ما يردل بيمينته مخلصا من الظلم
فتوى التخصيص يقتضي بقول الخصاف انه يجوز **قوله** والفتوى على ظاهر المذهب فيه انه مخالف لما صرح به في الفاعلة
الاولى من ان الفتوى على قول الخصاف ان كان الحال مطلقا ما **قوله** ولو قال كل مملوك املكه فهو حر الخ يعني
لانه نوي التخصيص في هذه المسئلة في اللفظ العام وهذا الخلاف ما لو قال نويست السود دون البينس او ذا العكس
حيث لا يصل في ديانة ولا قضاء لانه نوي التخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا مفهوم له اذ لم يدخل تحت اللفظ فلا يعمل

دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا لقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيننا في الشرح من بابا اليمين بالطلاق والعناق واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه الا ان قائله فيها ايضا اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان ظالما كافي الحلاصة قاعدة فيها ايضا الايمان مبنية على فيه نية التخصيص كما لو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لان المملوك حقيقة للذكر ودون الاناث فان الانثى لا يقال لها مملوك لكن عند الاختلاط يستعمل فيهن لفظ التذكية كغيره بطريق التبعية ولا يستعمل فيهن عند افرادهن فتكون نيته لغو بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث يصدق لانه نوى حقيقة كلامه لبعنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء كذا في الزيلعي **قوله** واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه قبيلا لانه في مد م قبوله قضاء وديانة اذا انعدم احتمال اللفظه ومنعهم عموم المشترك يدل على منعه بالاولى اذ ليس ذلك حقيقة ولا مجازا فيه فكيف يقال بالعموم نعم قد يعجز اللفظ فاما كالتعوي او عقلا كدرب الحكم على الوصف وتحقيقه في مخرج جميع الجوامع وفيلوه وقد ذكر علماء نال الثابت بدلالة النص ثابت بالنظم فلا يكون ثابتا بالنية وبه تعلم المسئلة فتأمل انتهى **قوله** ذكر في الخلاصة مسئلة نص فيها على تعميم الخاص بالنية فقال قال اية امرأة تزوجها فهي طالق فهذا على امرءة واحدة الا ان ينوي جميع النساء لان اي اضاف الى لتكره لا تعم الا اذا وصفت بصفة عامة وهنالم توصف بصفة عامة هذا يؤيد ما ذكره ما رواه هويد بن حنظلة قال خرجنا ومعنا ايل بن حمير فاخذ اعداء له فخرج القوم ان يخلعوا وحلفت انه اخي فخلعته العد وذل لك للنبي صلعم فقال صدقت المسلم اخو المسلم فاجاز النبي صلعم حلفه ولا شك ان الاخ خاص خصوص النوع فان الاخوة نوع خاص من القرابة وهذا الاينافي ما اقتضاه كلام الاصوليين من ان الخاص لا يتعمم بالنية لعدم احتمال التعميم لان ذلك بالظهر الى احتياط الاحكام من الادلة وما هنا بالنظر الى الايمان المبنية على عرب الحالفين واغراضهم وهنا مسئلة نص فيها على تعميم المشترك بالنية في الايمان ذكرها المصروح في البحث الرابع من القاعد العامة مسكحة لقضاء من المبسوط وهي اذا اراد الرجل ان يغيب نكاحه امراته فقال كل جارية اعتز بها فهي حرة ويعني كل سفينة جارية عملت نيته ولا يقع عليه العتق انتهى والايمان هذا تعديرا للمشترك بالنية فان الجارية مشتركة بين القنوة والسفينة كما في القاموس وبهذا التحرير سقط ما تشبه من القيل والقال والله الهادي الى حقائق الاحوال **قوله** اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما الخ قيل عليه هذا قول انصاف المذكو وقريبا وقد ذكر ان ظاهرا المذهب خلافه وذكر هذا على الاطلاق يوهم انه لا خلاف فيه انتهى اقول انما يطلق انكالا على قرب العهد فما اطلقه هنا مقيد بما قبله وصار ان المعنفين يحصل فيها المطلق على المقيد وان بعد العهد فما باليك والعهد قريب وما بالعهد من قدم فينسى بقي ان ما ذكره ان من كونه اليمين على نية الحالف الخ في غير الاطلاق والعناق واما فيهما فالمنهوية الحالف ظالما او مظلوما كما في الثانية والمحيط والاشبه في عيادة الدحيوة وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى واما ان استخلف بالطلاق والعناق وهو ظالم او مظلوم فنرى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثائق او العتاق عن عمل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه والله سبحانه وتعالى مطلع عليه لانه اذا كان مظلوما لا يائمه الله وان كان ظالما لا يائمه الله انتهى **قوله** الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض يعني متى امكن اعتبار اللفظ في الجامع التمازي والاصل الله

بكل فيها مسلمون ومسلمون فلا قيل حتى يعلم انها ذكاة مسلم لانها اصلها حرام وشككت في الذكاة المبيحة لمولكان الغالب
 فيها المسلمين جاز الاكل عملا بالغالب المقتضى للطهوية والثاني ان عهد ماء مغفيرا واحتمل تغيره بنجاسة او طول
 مكث يجوز التطهير به عملا باصل الطهارة والثالث مثل معاملة من اكثر ماله حرام ولم يتحقق الماخوذ من ماله
 من الحرام فلا تحرم شبايعته لامكان العلال وعدم التحريم ولكن يكبره خوفا من الوقوع في الحرام كذا في فتح
 المدبر وقد نقصت هذه القاعدة بالمسئلة الاسولية وهو جوابا ونسخ القرآن اخبر الواحد . الجواب انه لم يرد
 بالبقين القطع بل ان الشئ الثابت بشئ لا يرفع الا بمثله والنسخ والتغيير لو اختلفوا في وجوب الشئ .
 في الاحكام كذا في قواعد الزركشي **قوله** رواه مسلم الخ ظاهره انه ليس في البخاري وظاهره ايضا انه مسلم بهذا
 اللفظ وليس كذلك بل هو في الصحيحين لا بهذا اللفظ والذي في الصحيحين من عبد الله بن زيد قال شكى الى النبي صلعم
 الرجل يخيل اليه انه يجد الشئ في الصلاة قال لا يتصرف حتى يسمع صوتا ويجعل وجهه الى القبلة فيقول هذه الساعة قد دخل
 في جميع ابواب الله والمسائل الخمسة عليها تبلغ ثلاثا راجع الفقه واكثر **قوله** وذكر الوجه اي وجه طهارة الثوب يغسل
 طرف منه **قوله** يغسل بعضه متعلق بقوله الاتي وقع الشك في قيام النجاسة وفي اكثر النسخ ووقع ولا يصح له ولا يظهر
 لمقد يم المعمول على ماله انها كتنة **قوله** وهو الاحتياط وهو العمل بالقول الذي لا يلبس **قوله** وحاصله اي حاصل تقرير
 الاشكال في التعليل **قوله** وجوب البتة الخ جملة يوجب خبر ان في قوله ان ثبوت الشك الخ وقع في اكثر النسخ
 قبل قوله يوجب لفظ الذي وهي محرفة من لفظ الذي كافي بعض النسخ ووقع في نسخة الدم وهي اولى من نسخة الذي
قوله ومن ضرورة صيرورة تهليل هذا التطهير للطهارة وللباقي من الثوب كل فمتمم انتهى الجواب لكن في بيان الكلام

اللفظ الاول

فانه حينئذ لا يقتضي ان الشك في بقاء الشك في محل ثبوت اليقين لا يتصور ونبوت بقاء الشك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين فمن هذا
حقيق بعض المسائل ان المبرر لا يرتفع به حكم اليقين وعلى هذا التعليل يخلص الاحكام في الحكم لا الدليل فنقول وان
ثبت الشك في طهارتها الباقي ولا يثبت لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق فيها فهو لا يبرأ من جوارها الصلوة فلا تصح
بعد غسل الطوب لان ذلك الطاهر لا يرتفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المبرر من قولهم اليقين لا يرتفع
بالشك في الباقي والحكيم على اية الباقي مفكك والله اعلم انتهى كلامه فتح القدر ونظيره قولهم المقتضية في المثلي
من المثلي ان يعمى انه لو تنجس ببعض المبرر ثم قسم طهر ليرتفع الشك في كل جزء من هذه هو التنجس ولا خلاف

بقتضي وجوبه الباقي كما هو ظاهر وقوله جاز حال الصلوة معه اليقين وذلك لانه قبل التماسه كان ظاهرا يفتقر قول فالتكليف
اي حين اذ الوجبة ثبوت الجاهلي كون الطوب المفسول مكان النجاسة والزجل المتخفف من المصنوع الدم الشك في طهر
الباقي والوجه دم الباقي **قوله** لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين الخ ورد بانه قد يتصور وفيما اذا ثبت
حكمه حصل معلوم ثم شك في نزوله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه في الشك في ذلك في الخلق بعد
تعيين التفتاة او كنه ونحو ذلك اليقين الاحكام كالطلاق والعقاق بخلاف مثل مسئلة التوبه الذي فان النجاسة وحرمة القتل
لم يثبت بقاء الحمل معلوم بل ثبت مجهول مع ان شكهما وهي الطهارة وحل القتل ثابت بيقين الحمل معلوم الا انه
امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع
العمل بما كان ثابتا يقينا لان اليقين لا يزول بالشك والاصل فيه ان الشك قسمان قسم طار على اليقين اي حاصل
ناجوا من منه وشك طار على اليقين اي بما زهتد دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين والثاني يخرج من
كونه يقينا بيان ذلك ان الشك انما يقينا من عدم الدليل او من تقابل دليلين متساويين متصلين زمانا ومكانا حتى
لو احتلف في ما فهمما يكون الثاني ناسبا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وانما خالف محلها فلا تقابل ولان جهل
حاصل اليقين لعدم الدليل على الزوال من الجدل الاخرى والبقاء فيثبت بحكم يقينا لمحل معلوم والشك في ثبوت
ضد ذلك الحكم لان ذلك المحل انما يتأتى في عدم دليل او في تقابل دليلين متساويين يقتضي لعلها معهما **الحكم الاول**
والاخر من حيث لا يتحققان ويقتضي الحكم الاول بل دليل في هذا المعنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو
القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ من دليل معارض لدليل الاول متفاز له بل يكون
نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون البقاء فهو القسم الثاني من قسمي الشك لانه اذا ثبت حكم بقاء المحل مجهول
يمكن ان يقال الشك في بقاء دليل معارض للمحل متساو له يثبت ضد ذلك الحكم لان المحل المجهول يمكن حصوله لم يتبين
كون الدليل الاخر ناسبا بل احتمال ان يثبت ضد ذلك الحكم في المحل الاول فيبين انما خالفان ثبت في بعض احوال
ولا يكون ناسبا لمتفاز الى السوي فيحصل الشك في ثبوت بقاء الحكم في المحل المجهول وعدمه في هذا المعنى هو ايضا القسم من
تسمي الجاهل وهو ناش من اليقين الاول مع معارضه وليس بهما فلو جازع في كافي القسم الاول وهو يقتضي التوافق
الى يمين آخر غير اليقين العارض فيامل وامعن النظر فان الاحكام التي يفتقر من السنين التي يفتقر في موضع فلهذا المسئلة
في المبرر من غير تحقيق خصوصاً وهي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر بل در بالهيات والله تعالى لطيف الخبير قلت
يفوت تحقيق الدليل بقوله **قوله** ثم قسم طهر ليرتفع الشك في كل جزء من هذه هو التنجس ولا خلاف

يندرج في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان وتخرج عليه قاعدة الجدل فثبتها من قبح الطهارة ونسبها
في الحديث فليؤمن بيقين الحق بغير شك في الطهارة فهو محمل كافي السراجية وهو لها العكس **قوله** من محمل
انه اذا حمل بغير الجدل وجلس للاسترجاع وشاعل اخرج منه اولا كان محمدا او ابن جعفر بن النوفل ومعه اء ثم هذه
من قبحها امر لا كان يتيقن بها محمل بالغالب فيصير في آخره الى اكمل استيقن باليقين وبذلك في الحد كنهه وعلق تيممه
وكذا لو اتيه بيقين بالحد بغير وجه في التيمم اخذ باليقين كافي الموضوع وهو يتيقن الطهارة والحد كنهه **قوله** من محمل
متطهر وفي الصلوات يعلم انه لم يغسل عذرا لكنه لا يعلم بعينه عطف وجله اليسرى لانه آخر الجمل شرا في البلية
بغير الموضوع **قوله** من ذكره بعينه وان كان يعرضه كثيرا ولا يعلم انه بول لولاه لا يلغى اليه لغيره في حد وان كان بالمالا قطعاً
للموضوعة واذا اعلم بغير وجه الموضوع او علم انه بول لا تنفعه العيلة انشأ ومنه خروج ذلك فالركان للبرق في
عمر والب مثلاً فيمن عمر على الاداء او الابراء فيزول من زيد على ان له عليه **قوله** من محمل يبرهن انها حادثة في
الاداء او الابراء في جود النجس فالاجل بقاء الطهارة ولذا قل محمد راجح هو من **قوله** من محمل لا تارة والقبيل
باليد في البنية والجرار الوضعية يجوز الموضوع منه علم يعلم بدجاسة ولذا افتوا بطلانها **قوله** من محمل في الملقط
خارج في الكوز لا يدبرها انها كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشك وفي خذلة الانحلال رآى في ثوبه شمس
صلى فيه ولا يدري متى اصابه يعيد هاهنا من آخر جبره بعد احد قد وفي المنى آخر قد وانتهي يعني احتياطاً وعملاً

الانتفاع بالشيء فيها حتى لو جمع عادة كافي البحر للمصنوع **قوله** ويندرج في هذه القاعدة قواعد صريح فيما قلناه في
اول فن القواعد من ان المراد بالقواعد الكلية القواعد التي لم تدخل قاعدة منها يصحها صفة اخرى لا الكلية بمعنى
الصدق على جميع الافراد بحيث لا يخرج فرد **قوله** الاصل بقاء ما كان على ما كان لان الاصل في الاشياء البقاء والعدم
قوله من يتيقن الطهارة وشك في السك يعني الحقيقي والعظمي فيشمل ما لو شك اهل نام اهل فلم يتكفوا بولا
ارز السناحد من المتيقن وشك هل كان قبل الميظنة او بعد **قوله** ولو تيقن الطهارة والحدت وشك في السابق الخ في فتح
المدر العلامة بمحمل السند يسمى مانصة من تيقن الطهارة والحدت وشك في السابق فيقول **قوله** من يتيقن الطهارة
فان كل محمل لا يظهر الا في متطهر لا نه تيقن الطهارة بعد ذلك الحدت وشك في اتفاقها لانه لا يبرهن **قوله** من يتيقن
الثاني قبلها او بعد هاهنا ان كان متطهراً فاذا كان يعتاد التجديد فهو آلا من محمل من يتيقن حد لا بعد الطهارة
وهذا فوز داله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متاخوة ههنا ام لا بل جكون والى بين الطهارة بين انتهى ومنه يعلم ما في
كلام المخرج من القصور **قوله** رآى البلية بعد الموضوع خافلا اقول صواباً ثمة لا احتمال بين البلية والابد من متاخوة
الاحتمال لعدمها في ثباتها **قوله** ومن فرد ذلك ما لو كان لو زيد على عمر والغى الخ في فتح الحد بطلانها على
عمر والثاني فاقام جبر وبينته بالاداء او الابراء فاقام زيد بينته ان عمر وقرله بالغى مطلقاً لم يثبت بينه وبين البلية شيء لا احتمال
ان الاصل في قوله هو الا لعب الذي علمنا وجوبه وقاصد البيئة بابرائه فلا تخفى في ذمته بالاحتمال **قوله** لا يقضى
بفساد الجرة مفهومة في الظاهر بفساد العوز **قوله** احصيا ما عملاً بالظاهر من قبيل قد اخل المفعول لاجله على حد
قوله تعالى حَزَنَّا اَنْ لَّا يَخْتَلِفَا مَابَيْنَهُمَا فَانْطَقَا قَالَ فِي الْعَهْدِ اَنْ لَا يَجِدَ وَمَفْعُولٌ وَفَاعِلُهُ الْمَفْعُولُ لَهُ الَّذِي هُوَ حَزَنَّا
العليه بي على التل اخل في المفعول انتهى وهو مما لم ينبه عليه صاحب المتن العربى **قوله** من يتيقن الطهارة

بأنه هو الأصل آخر الليل وهو في طلوع الفجر صرح مؤلفه لأن الأصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والأفضل أن لا يأكل مع
 بقاءه ومن أوجب في ذلك أنه مسمى بالكل ملح البهائم إذ لا يكون بصيرة عامة وكانت الليلة مقمرة أو ضمنية وكان في مكان
 لا يستبين فيه الفجر وإن غلب على ظنه ظنوا أنه لا يأكل فإن لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو
 ظهر أنه أكل بعد غروب الشمس ولا كفارة فلو شك في الغروب لم يأكل لأن الأصل بقاء النهار فإن أكل ولم يستبين له شيء فصرح
 وفي الكفاية أن الليل إذا كان في الشرح من الصوم أدى إلى إتمامه وضوؤه النفقة وإكساقه المقررات في مد
 مد يد فالتحليل لها لأن الأصل بقاء النهار في ذمته كالمكسوف إذا دعي دفعه إلى قن وانكر الدائن ولو اختلفت الروايات
 في التمسكين من الوطي والتحليل لمنكر لأن الأصل من مدلولوا اختلاف في السكوت والود فالتحليل لها لأن الأصل من مد
 الرضاء ولو اختلف بعد العد في الرجعة فيها فالقول لها لأن الأصل من مدلولوا كالتحليل قائمة فالقول له لأنه يملك
 الانشاء فيملك الا خلو ولو اختلف المالك في الطوع فالقول لمن يدعيه لأنه الأصل وإن اختلفت الروايات من يدعي الاكراه

قوله وإن كان لم يستبين له شيء في الشرح من الصوم أدى إلى إتمامه وضوؤه النفقة وإكساقه المقررات في مد
 ببقائه فظني لأن القول بالاشتصاص والامارة الموحية ظهر من ظن بقاء الليل دليل ظني أيضا فتعذر في دليلان غائبان في
 قلم المصنف فثبت فيهما ثلثان فليجعل بالأصل وهو بقاء الليل **قوله** لا قضاء عليه في ظاهر الرواية قيل عليه فيه أن الظن
 كاف في ترتيب الأحكام وقصته وحرم القضاء عليه وإن لم يستبين له انتهى ومن ثم قيل يجب أن يحمل ما في ظاهر الرواية
 على مجرد الشك فقد يطلق الظن عليه أما إذا حصل ظن حقيقي فيجب كما خرج به في الحائض قال وإن تسحر راكبه
 رآه أن الفجر طالع قال مشا نخنا عليه أن يقضي ذلك اليوم ويدل على ذلك التعليل بالحكم المذكور بقولهم اليقين
 لا يزول بالشك **قوله** وفي الكفارة روايتان في البدائع الصحيح عدم الوجوب قال لأن احتمال الغروب قائم فكانت
 الشبهة ثابتة وهذه الكفارة لا تعب مع الشبهة **قوله** ادعت المرأة عدم وصول النفقة إلى قبل يشكل على هذا أنهم
 الوالود عت المرأة مضي عدتها في مدة احتميلها من وقت مع ابن الأصل بقاء العدة فقد قالوا لو ادعت المطلقة امتداد
 بغير وعدم انقضاء العمل بهذه فتدبر لها النفقة لأن الأصل بقاء ما يشكل أيضا بأن المودع لو ادعى رد الودعة أو ادعى
 لها كذا فالقول بقوله مع أن الأصل بقاء **قوله** ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها الخ في فتح المالك بولدت وطلقها
 فقال طلقت بعد الولادة فلي الرجعة وتلقا قبلها فالرجعة ولم يغيثا وقتا للولادة ولا للطلاق ما لقول قوله لأن الأصل
 بقاء مدة النكاح فإنما تقام على يوم أو ليلة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وقالت الخميس فالقول قوله لأن
 الأصل بقاء النكاح يوم الخميس وعدم الطلاق ما لم يمتد وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة فالقول قولها لأن الأصل
 عدم الولادة إذ ذلك **قوله** ولو اختلفا في البتة ثمان في الطوع الخ وكذا الحكم في الصلح والاقترار كما في الجابيا
 وذكر في المحيط البحر هاتين لو اختلفا في البتة ثمان في الطوع والكره قال المصنف في الصغير كذا نقول (ولا إن القول
 قول من يدعي الكره وهو البائع لأنه ينكر زوال الملك قال وكان القاضي الإمام لا يبيح ما يردح افتى به وذكر أيضا في
 آتقرضتان المالك تسبب المولى مع المالك إذا اختلفا في الصحة وانفساد القول قول من يدعي الصحة والبيينة بينا
 من يدعي الفساد والبيينة في شرح المختصر لعصام أن مدعي العساذ يدعي لحوق شرط زائد والآخر ينكر فعلى قيار
 حكم المستأجر يجب أن يكون القول في مشقة الطوع والكره قول مدعي الطوع والبيينة بينة مدعي الإكراه هذه الجملة

اولى وعليه المتوى كالى البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة او ذبيحة محرمة وان هذا البيع لم يرد
ومقتضى قولهم القول ملك في البطلان كونه منكرا باصل البيع ان يقول قول المشتري ويأتمن ان **قوله** في حال حيوتها
محرمه للمشتري متمم لاصل التحريم الذي ان يتحقق زواله اذ من المصلحة امتداد الطهر وعدم انقضاء العمل بصل تحريمه
ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت البطلان لها النفقة الى منتهى ما ان مضى ثم قيس ان لا حبل فلا رجوع
عليها كافي فتح القول بقاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا كانت القول بغيره عليه
لموافقة الاصل والبيينة على المدعى له ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمقصود بهما هو ان يكون الممارم
لان الاصل البراءة مما زاد ولو اقرت بغيره وصح قبل تسليمه بما له قيمة في القول للمقرع بمينته ولا قيمة ما لو اقرت واهم
فانهم قالوا لزمه ثلثه واهم لانها قبل الجمع مع ان فيه اختلافا فيقول اقله اثنان يعني ان العمل عليه لان الاصل
البراءة لا نأخذ ان المعصون انه ثلثه وعليه مبنى بالاقراءات وقاعدة من هناك فعل في تمام لا لا اصل انه لم يفعل وقد قبل
فيما قاعد اخرى نرى نيقن الفعل في القليل والكثير حمل على القليل لانه التثنية في الاصل في قوله لا اصل
ذكرها الصدر الشهيد وانا أقول على قياس المسئلة الثانية المقتولة قول من يدعى الطوع لا يبرأ من العقد على وجود عقد
واحد وعلى قياس العارية الاولى ان ادعى البائع الا كفى في البيع باقل من القيمة فالقول قول البائع في البيع لا يبرأ
الا كراه يدفع الاحتشاق من نفسه وان ادعى المبيع بمثل القيمة فالقول لمن يدعى الطوعية وهو المشتري لان البائع
يدفع موهب الفساد لا يدفع الاحتشاق من نفسه انتهى وفي التاخر خاتمة الصحيح قول من يدعى الطوع والبيينة بينة الاخرى
الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع اولى وان اختلفا فادعى ان البيع كان تلجية والاخر ينكر التلجية لا يقبل
قول من يدعى التلجية في البيع والتلجية في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع بل
تلجية ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط وهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع المازل **قوله** باعتبار ان
الشاة في حال حيوتها محرمه اي لانها ملك الغير لا يظهر غير هذا **قوله** قاعدة الاصل براءة الذمة في فتح المد بر
ومنها من صيغ العرض ملكته على ان ترد بدل له فلو اختلفا في ذكر البدل فالقول قول الاخذ لان الاصل براءة ذمته
قوله ولذا كان القول قول المدعى عليه البراءة اذا تعارض الاصل والظاهر فيعلم مما ذكره الكمالي ان المدعى عليه
شرح الهداية عند قوله واذا قال الزوج بلغك الخبر **قوله** قاعدة من هناك عمل فعل في فتح المدعى ان مراد الفقهاء
بالهنا في الماء والحد والنجاسة والصلوة والعتيق والطلاق وغير هاهو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان
في التردد سواء ادا حلها واجبا فضل امعنا في استعمال الفقهاء اما اختصاصها بالاصول فانهم غروا بين ذلك فقالوا
التردد ان كان على السواء فهو العلقان كان لعل همار اجبا فالراجح ظن المرجوح وهم انتهي وقد تقدم لنا في ذلك
كلام **قوله** فالاصل انه لم يفعل اقول ينبغي ان يقيد في الصلوة بما اذا كان في الوقت لما في الخاتمة في فصل مسائل
الشك هناك في صلواته انه هل اداها ام لا فان في الوقت كان عليه ان يعيد ما بعد خروج الوقت لا شيء عليه انتهى وبهذا
مقطعا او رده بعض الفضلاء على قول المص الا في قريبا هل في صلاة هل صلاها اعاد في الوقت حين ان القاعد في مقتضى
الاعادة ولو بعد الوقت فما في التفسير انتهى وقول بعض الفضلاء اعاد في الوقت اي اخر الوقت والا فلا ينبغي ما في
انتهى وارا دما فيه ما قال البعض وقيل في مقتضى **قوله** الا ان تحتفل ذمتك لا اصل في ذلك ان المراد بالاصل العمل

رنة
التلجية
باعتبار

بعد يومين الا بالظهر وهذا الاحتناء راجع الى قائله في ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين والمراد به غالب
 العن ولقد اقول في الملتقط ولوم يفتحه من الصلوة شيعي وانصب ان يقضى صلوة عمره منذ ادرك الاستحباب ذلك الا اذا كان
 اكبر ظنه فسادا ما يسلب الطهارة او ترك شرط فيمنع من يقضي ما غلب على ظنه ما زاد عليه يظهر لو ورد النهي عنه
 انتهى شك في صلوة هل صلاها ام لا اما في الوقت شك في ركوع او سجود وهو فيها اما دوان كان بعد ما فلا دان شك انه كم
 صلى فان كان في وقت اشتد وان عثر فعرض والاخذ بالاتل وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ وان كان بعد فلا شيء
 عليه الا اذا شك في الركوع الفراغ انه ترك فسادا شك في تعيينه قالوا لا يسجد سجدة واحدة ثم يقوم فيصلي ركعة ثم
 يسجد يسجدتين ثم يقبل سجدة للسجود هذا في فتح القلندر ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعا
 وشك في صدقك به فانه يجب احتياط الان المك في شك في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان
 الظاهر على يقين لا يبعد والاحتياط بقولهم هذا في الصلاة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك
 في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو شك في الصلاة
 انه ترك سجدة فلا بد من هل توكلها من الظهر او العصر الذي هو فيها فعرض ان لم يقع تحريم على شيعي يتم العصر ويسجد
 سجدتين او شك في سجدة الظهر احتياطاً لم يعيد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى اذا شك انه سجد للافتتاح او لا
 او هل احدث او لا واهل اصابت النجاسة ثوبه او لا او مسح راحته او لا استقبل ان كان اول مرة والاعلافتي ولو شك
 انها تكبيرة الافتتاح او القنوت لم يصورها عاد تمامه في العزم من آخر سجود السهو ولو شك في ان كان الحج ذكر النصف
 انه سجد في الصلوة وقال جامدة مشائخنا يروى ثانيا لان تكرار الركوع في الزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة للركعة تفسد
 الصلوة مكان التحريم في باب الصلوة احوط كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يعني على الاقل في ظاهر الرواية وفي البرزخية
 وحينئذ ملا وجه للاحتناء المألوف وتماثل قوله ذلك اقل في الملتقط اليه قيل عليه الصحيح انه يجوز الا بعد صلاة
 المعبر والعصر فقد فعل ذلك كثر من السلب بشبهة الفساد وكذا في المضمرات وفي الظاهر لا يكره وقيل لا يكره
 ويقر في جميع الركعات الفاتحة والسورة **قوله** الا اذا كان اكبر ظنه فسادا يعني فيستحب كاهو ظاهر من العبارة
 وفيه انه اذا كان اكبر الظن هو اليقين كيف يكون القضاء مستحباً اللهم الا ان يبين ان الاحتناء منقطع فتأمل **قوله**
 لان الشك في صدقك شك في الصلوة قيل عليه فيه ان الشك في الصلوة بعد الفراغ متها لا يوجب عليه شيئاً وظاهر قوله
 يعيد احتياطاً وجوباً الاعادة عليه انتهى **قوله** ولو صلى ركعة بنية الظهر مع قوله ثم شك انه في العصر قيل لعل مبروره
 انه نوى الظهر الفاتحة في وقت العصر للحاضر ليكون الشك انه في العصر الحاضر ويجوز انه نوى الظهر الحاضر وشك
 في الثانية انه في البعض الفاتحة الحج ثم الظاهر من كونه شك في الزيادة ان في الظهر او في الصلاة الاولى لان
 المعرفة اذا اعمدت معرفة فالتأني في الاولى **قوله** ثم يعود الظاهر احتياطاً قيل عليه قد يقدم ان من شك في الركوع
 او السجود وهو فيها اما دوان كان بعد ما فلا وفي هذه المسئلة هو لو ورد في الظهر والظاهر انما هو في العصر وفي قوله احتياطاً
 هو انما من ذلك اذ به علم ان الاولى من غير الاحتياط وهذا على سبيل الاحتياط فانهم **قوله** فان لم يجد فلا شيء عليه قيل
 في كل عليه وجوباً لا يوجب الا ان يكون المعجل قبل ركعة من الظهر ليس مثله نازل هو مشكوك فيه هو الظاهر ان اعادة
 الظاهر ليست واجباً ولا يجب اعادة العصر **قوله** او هل اعمدت ام لا قيل لا يعني ان لا يكون الشك في هذه الصلوة

شك في القيام فيها العجوانة الاولى او الثانية وفرضه وقد قد والتشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وهو ركن من ركعات الصلاة
فان شك في صحتها انما هي الاولى ام من الثانية يمضي فيها وان شك في السجدة الثانية لان اتمامها لا يوجب سجدة اخرى واذا
رفع واحدة من السجدة الثانية تعد ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انه صلى العجوانة او قلما
ان كان في السجدة الثانية السجدة تخطوته وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحا عند سجدة ركن لان اتمام الماهية
بالرفع عند وقوع السجدة بالرفع انما هو نفس ارتعاها فالتحذير فيقوم ويقعد ويسجد للسهو الى ان يقول الله عز وجل
ترك ركعتا الصلاة حتى تاتوا بصلواتكم وان ترك فعلها بسجدة على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي سجدة بسجدة
صلى صلوته يوم وليقله ثم الله كونه ترك الصلاة في ركعة ولم يعلم بتمت صلوته اعاد العجوانة الاولى كونه ترك في ركعتين
فكتب للصلاة ان ترك الركعتين في الاربع فتن وقت الازدحاما انتهى بتمت صلاتها على طين ام لم يقع شك انه طلق واحدة او
اكثر بس على الاقل كما ذكره الاصحاب عني الا ان يستيقن بالاكثر او يكون اكبر من ذلك خلافا له وان قال بالزوج
على انه ثلاث يتم كلامه وان احبوه من قول بعضهم واذا لم يحضر واذا لم يحضر واذا لم يحضر واذا لم يحضر
الامام الثاني حلف بطلا قها ولا يدري ان قلت ام اقل يتحري وان احتويا على ما عهد ذلك عليه كذا في رواية
شك في الخارج امي او مدي وكان في النوم فان ترك احتلاما وجب الغسل اتفاقا والام يجب على من يوحى
بالاقل وهو المدي وجب عند هذا الاحتياط كقول ما بالقص بالمباشرة العاشرة وكقول الامام في الغارة الميتة ادا وحده
كالشك في غيرها الا انه متيقن بالوجود فلا يحكم بالحدث **قوله** شك في العجوانة الاولى او الثانية وفي السجدة او الثالثة
وهي اولى كما ذكره الشيخ كالدين فليراجع **قوله** وقد تعد قد والتشهد ليس على حيل التوخيول ليتأكد بدهش القيام
قوله ثم صلى ركعتين هو ملا ثم لما سبق على تقدير انه اول شك حصل له اذ تقدم انه يستأنف عند عروصه وغير ملا ثم
على تقدير خلافا لان الحكم فيه التحري ليظهر له في تلك الراية الا يبين على الاقل **قوله** وان كان الشك في سجدة قيل عليه
لم يظهر له معنى **قوله** فسجدت صلوته اي لاحتمال انه قيل الثالثة بالسجدة في الغارة والمكتوبة بالناملة
قيل اتمامها اي المكتوبة بقصد المكتوبة كذا في الخاتمة **قوله** يمكن طلقها لان ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام
هبة الركعة لانها خاتمة فيجوز ولو كانت ثالثة من واحد لا تفسد صلوته عند محمد بن محمد لا في ذلك كذا في السجدة الاولى
انقضت تلك السجدة اصلا فصارت كأنها لم تكن كالوجه بقوله الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة
زاد النبي انكرها ابو يوسف على محمد بن روح وقال زاده صلوته فسجدت بصلحتها الحديث في الخاتمة **قوله** فترفع السجدة
بالرفع او تعامها بالحديث قال العلامة الحلبي في شرح المية بعد تصويره في المسئلة ما نصه فيرفع ويقعد ويتهجد
ثم يصلي ركعة اخرى **قوله** شك هل طلق ام لا لم يقع قال المصنف في فتاواه ولا اعتبارا لشك **قوله** وان قال عزمت
على انه ثلاث يجوز كما ظاهره وجوبها لترك وان ظن في نفس الامر انها واحدة **قوله** وان صدقهم مفهومه
ان لو غلب على ظنه خلاف كلامهم يا غفل بظنه **قوله** ان كانوا عدولا في انكسر الكلام في اخبار العدل **قوله** وان استويا
صلى باعد من ذلك حتى ينبغي اذا احمر يا ان يماخذ بالاقبل لانه هو المتيقن ولان الاصل عدم **قوله** يحولها
بالنقص بالمباشرة الفاحشة فيه ان المتأمل بالنقص بذلك انو حنيقة و ابو يوسف لا ابو حنيفة ومحمد بن روح **قوله**
كقول الامام في الغارة الميتة فانما هو واجب له ثلاثة ايام ثم تلاها معها اذا كان مستغفرا لا مستغفرا حاشا

من الاول

بمجرد بدرتي وقسم هذا من روح ارضا الان الاول لو كان عليه دين وهاهنا قد روي ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن
 من البرازية من القضاء اذا هلك في ما يدعي عليه ينبغي ان يرضي خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في المحرام وان
 ادعى خصمه الاجل فانه ان كان اكبر رائد ان الحلف محقق لا يحلف وان كان اكبر رائد انه حلف على ما عدا الحلف انتهى الثاني
 له ابل وبقدر وغنم حاققة وذلك في ان عليه زكوة كلها او بعضها ينبغي ان تلزمه زكوة الحمل التي على ما فيها عليه من الصيام
 الرابع شك في الحلف على ما من الغلة هل هي غلة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم
 لو قرئ صلوة فله انهاء صلوة وتلزمه صلوة يوم وليلة فله الاحتياط بالخامس حلفا في المنذر وهل هو صلوة ام صيام
 او هتق او صلوة ينبغي ان يكون حلفا في يمين اخذ من قولهم لو قال علي فذر فطاعة حلفا في يمين لان الحلف في المنذر
 كقولهم فله من السكك حلفا هل حلفه بطلان او بالطلاق او بالعقار فينبغي ان يكون حلفه باطلا لم رأيت المسئلة في البرازية
 في حلف الايمان حلفا ونسي اليمين حلفا او بالطلاق او بالعقار حلفا بطلان انتهى وفي اليمين اذ كان يعرف انه حلف معلقا
 بالشرط ويعرف الشرط وهو ان لا يروى نحوه الا انه لا يري ان كان بالله ام كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب
 عليه قال يحمل على اليمين بالله فحجب ان كان الحلف مستمرا قيل له كم يمين عليك قال اعلم ان على ايمان كثيرة غير اني
 لا اتقن على ما ايصنه قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلا نهاية له انتهى قاعدة الاصل الذي فيه افرع
 و قال يحكم بنجاستها من وقت العلم بها مطلقا وهو القياس وقوله احتسبان واذ اهلهم وقت الوقوع فمن وقته قوله
 ينبغي لزوم القدر المتيقن قيل الظاهر انه ليس من طبيعي الوجوب وانما هو قورح لان الاصل برأه الذي ينبغي
 ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم الحجب قيل عليه ان الحلف على مسألة الصلوة في تعيين الغائبة مع الجزم بانها واحدة
 فلا يخرج من العهد قال لا يقضاء الخمس والحلف في الصيام ليس على وزانه لانه متردد فيما عليه من الاقل والاكثر
 وقضية كلامهم في نظامه والاخذ بالاقل لانه المتيقن فتأمل قوله ثم رأيت المسئلة في البرازية الحجب اتقن فيه ان الذي في البرازية
 حلف ونسي والذي للكلام فيه حلف وعكس ولا شبهة في ان النسيان غير الحلف قوله فحلفه باطل اي فلا شيء عليه قيل اما بالطلاق
 والعقار فانه ما لا يقعان بالحلف والله قال الاصل برأه الغلبة فلا تجب العقارة بالحلف انتهى وفيه تأمل قوله
 يحمل على اليمين بالهتق هو الظاهر لان الحلف بالطلاق والعقار غير مشروع فيجب حمل المسلم على الايمان بالمشروع دون
 المحذور قوله يحمل على الاقل حكما للمع في اجتهاد كتاب الحافظ ليل وجار فسيل في رجل حلف على عيب انه لا يفعله
 ونسي اليمين المحلوف بها فما يدعي اطلاق ام حجب ام صدق وقدر فعل الشيء المحلوف عليه ما حكم الله في حقه وقد قيل
 يلزمه بئى من ذهب ما لك جميع الايمان وفيه تخرج وصيق وعلى مذهب الشافعي كفارة يمين انتهى قوله قاعدة الاصل
 العدم قيل يرد عليها لو قال ان لم ادخل فانه حرام واذ في العبد عدم الدخول ثبتت الحرة بقول القول للمولى مع
 ان الاصل عدم الدخول فتأمل القول بمزاد على ذلك ما ذكره العمادي في الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره
 رجل وحب لغيره رجل شيعة لم يولد الزجوج وقول العبد غائب فان كان العبد ما ذونا في قصي له بالزجوج وان كان محصورا
 لا يقضي له بالزجوج ما لم يحضر بالمولى فان قال العبد انا محصور وقال الواهب لا بل انما ما ذون قال قول قولك انك
 مع يمينه انتحسنا انتهى ويزاد ايضا ما في الخانية اذ اوجب رجل شيئا او ادا الزجوج فله في الموهبة والامتنان الموهوبة
 قال قول ولا يمين عليه فله اذ كرهه الفقيه في النوازل قال السارق قبل استماله حقه وقال صاحب النوازل لم تسعه ما كره

منها **القول** قولها في الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى وانكروا ونفى المهر حيرت وان
 يجبنا **القول** بل يجب فيه منجورا استحقاق الفوق عليه والاصل السلامة من العنة وفي المقنية افتراقا **القول** افتراقا
 الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكروا حقوق نصف المهر انتهى ومنها **القول** قول الشريك والمضاربة انه
 لم يوطى لان الاصل من جموعه **القول** لم اربح الاخذ لان الاصل عدم الزائد وفي المجمع من الاقرار وحاشا **القول**
 للمضارب بما اذا اتى بالفين وقال هما اصل وربح لا الرب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الترتيب لعينه
 وهو ان **القول** قول القابض في عقد اربا قبضه ولو ادعت المرأة نفقة على الزوج بعد نكاحها قاله **القول** وانكروا
 فالقول لها كالدائن اذا انكروا وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بغل نكحها **القول** فالتفاق فالقول
 له مع اليمين كافي الثانية خرجت عن القاعدة فليتنا مثل ذلك في قد ربح المال لان الاصل عدم الزيادة
 وكذا في انه ما نهى عن شراء كذب الا ان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انه ربح في الاخذ انه ما نهى عن
 ان يكون **القول** فيها قول الاخذ لانها اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان **القول** فليتنا ما اذا كان اعطيتك
 المال قرضوا وقال بل مضارب بما اذا قال رب المال اخذت المال قرضا فقال بل اخذته مضارب بما اذا كان
 للمالك انه قرض كافي العناية وغيرها ولد اقال في الكنز **القول** قال اخذت منك القادو يعدو ملكك وقال اخذت منك
 فهو ضامن ولو قال اعطيتنيها ودعة وقال غصبتها لا انتهى وفي البراءة **القول** فليتنا ما اذا كان اخذت منك
 وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون **القول** قول السارق ولا يمين عليه انتهى ويزاد ايضا ما في التبعين هل
 كان يتصرف في غلاته امرا ثم ماتت فادعت ورثتها ان ذلك بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل فاذنها
 فالقول قول الزوج وقد نقله المصنف وفي الغصب ويزاد ايضا ما في البحر لو اختلفا في هبة المهر فقالت وهبت لك بشرط ان
 لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها انتهى ويزاد ايضا ما في الجافطية لو قال ان شرت مكر بغير اذنها فانت كذا
 فشرده ثم اختلفا في الاذن فالقول قوله والعينة لها انتهى ويزاد ايضا ما في الصبر فيه لو قال ان ذهبت الى بيت ابي بغير
 اذنها فانت طالق نادى اذنها وانكروا فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق انتهى **القول** قولها في الوطى قيل
 ينقض عليه ما في البراءة اخبرت ابن الثاني جامعها وانكر الجميع حلفت للاول ولو لم يلق القلب لا **القول** خيرت يعني ان
 الاختلاف بعد مضي السؤل وحاصله ان الاصل عدم العلم ما لم يجر منه شيء آخر **القول** وان قلن ثيب التقييل بنون الجميع
 لبيان الاولى والاخرى لا يكتفى بقولها بل لا بد ان يحوط كما اعادة المصنف في البحر وحاصل **القول** في هذه المسئلة انها
 ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء وانتهاء وان نكل في الابتداء لم يجر منه شيء وان نكل في الانتهاء بخير وان كانت بكر اقتصرت
 العنة فيه بقولهن فيؤجل او يفرق **القول** والقول قول البكر والخصم ان يثبت ركن الوصي اذا قال لم اتجر في مال اليتيم وهي
 واقعة الفتوى في زماننا وانجر الكلام الحان الوصي هل يجب عليه ان يتجر ويبيع في مال اليتيم او لا ولم يقع الوقوع على
 نص في المسئلة والظاهر عدم الوجوب انتهى قلت يا ارحم الراحمين صرح به في معجم **القول** كذا في مقدم اوراق المال
 لان الاصل على الزيادة قيل هذا قيل بما اذا قال اعطيتني اما لو قال اخذت بعد فلا كذا **القول** قول رب المال
 كلف العناية والصلحية وغيرها **القول** وقال اخذتها غصبا فهو ضامن لا يقال ينبغي ان يكون **القول** للاخذ كافي الاول
 لا فاقول انهما في الاولى اتفاقا على جواز التصرف للاخذ بخلاف الثانية وهو الفرق **القول** ولو اعطيتنيها ودعة

يقال الآخر مدعى القول للذات فغايته انتهى لان مدعى الهبة يدل على الابراء عن القيمة مع كون العين متقومة بتقديسها
ومنها لو دخلت المرأة حكمة ان يهامي ثم الرضيع ولا يرد رضى اذ خلق للبين في حلقهم لا لا يحرم الكساح لان في
المانع شك كذا في القول الحية وحيا في تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع
والعين **قوله** فالقول المذكور كافي اجابة التهنيت ومنها لو ثبت عليه دين بانفردوا بينة فادعى المالك والابراء
فالقول لئن اثنى لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في قدم المبيع فلكونه البائع فالقول له واختلف في تعديله فقول لان
الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقول له ففاهه ولا يابى الاصل عدمه
وقيل لمن ادعى له لا ينعقد تزويج العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتدل الاول دونهما لو قال غصبت منكها لعاور
يجتنبها عشرة الا ان قال المخلص منه بل كنت امرتكم بالتبازر بها فالقول للملك كما في اقرار البرازية يعني لتمسكه
بالاصل وهو **قوله** لا ينعقد في روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمه ولو اختلفا في تغيير المبيع
بعد رويته فالقول للبائع لان الاصل عدمه التغيير تنبيه لبس الاصل عدمه مطلقا وانما هو في الصفات العارضة واما في
الصفات الجوهرية فالاصل الوحد وتخرج على ذلك لو اشتراه على انه حيازا وكاتب واكثر وهو ذلك الوصف به فالقول له
لان الاصل عدمه ما يكون من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكرة وانكر قيام البكارة وادعى البائع فالقول
للبائع لان الاصل وجودها صفة اصلية كذا في فتح القل يرمي من خيار الشرط وعلى هذا اقرع لو قال كل مملوك ابي
خاز وهو حر فادعاه عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكولي فهي حرة فادعت جارية انها بكرو وانكر المولى
فالقول لها وتام اقرعه في شرحنا على العنزي تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط قاعدة الاصل
امامة الحادث الى اقرب اوقاته منها ما قد مناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته يعيد هاهنا من آخر
حدث احدهما لمني من آخر وقده ويلزمه الغسل في الثانية عند البصيفة ومحمد راج وان لم يتذكر احواله ما في البزائع
يعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول **قوله** من آخر ما بان وفي الدم من آخر ما رغب لو فتق جبة فوجد فيها فارة مينة
ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب فجميع الصلوة من يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب يعيد هاهنا من ثلثة ايام
لا يخفى لانه لا فرق بينها وبين ما بينهما الا بقوله في الاولى اخذ تها في الباقية اعطينيها مع زيادة دعوى الهلاك
في الاولى ولا يظهر لذلك تأخير في اختلاف الحكم ختام **قوله** فالقول للذامع اي مع يمينه **قوله** لان مدعى الهبة لعلمه
الهدية او لعل الاول الهبة **قوله** لان في المانع شك اقول هذا التعليل لا ينافي كونه من امر اذ هذه القاعدة والمناسب
ان يقول لان الاصل عدمه دخول اللين **قوله** تنبيه ليس الاصل عدمه مطلقا قيل خرج عن هذا الاصل ما لو قال ان
لم تدخلي الدار اليوم فانك طالق فقال علم اصطفا وقال الزوج دخلتها اقول له واما لو قال لها ان لم احملك في حبستك
فالقول له انه حاكم مع انه يدعى صفة عارضة والاصل عدمها وكان على المص ان يكرها مخرج عن هذا الاصل كما هو ثابت في
وقيل عليه يمكن ان يقال ان الزوج هنا يدعى صفة اصلية وهي ملك الكساح اثباته وانكاره وقوع الطلاق والمروية تدعى
زوال الملك الثابت بيقين والاصل في الصفات الاصلية الوحد **قوله** وقيل في البول يعيد يعيد من احواله ابال قيل هو
من الاول لصديق الاول بما اذا كان امر حدث احدهما بالعرف او القى وكان المارئي في الثوب مثلا بولا فانه
يعيد من وقت الحدث بالقى والردا فكم على الثانيه يعيد مرة اخرى بولا **قوله** يعيد هاهنا ثلثة ايام وليا ليهب

عن الاول

القول للقاضي مع ان الفعل جاد به فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واحتاره
 ليس في سبب الاحتياط الاول لان القاضي اسنده الى حالة منافية للضمان وكذا اذا ارغم المأخوذ منه انه قد قبل تطبيق
 الضمان وخارج ايضا منه ما لو قال العبد لغيره بعد التيق طاعتك بك وانا عبيد وقال المقوله بل قطعها وانما حر كان
 القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد ووقب امته اخذت منها غلة كل شهر خمسة دراهم وانما عبيد فقال المولى
 اخذت منها قبل التيق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال يبيع وعلقت قبل العزل وقال المولى بعد
 العزل كان القول للموكل ان كان البيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول المولى وكذا في مسئلة الغلة لا يصرى
 في الغلة القائمة وما في الاصل ما في المنهاية لو اعتق امة ثم قال لها طاعتك بك وانما عبيد امتي فقالت هي قطعها
 وانا حرة فالقول قولها وكذا في كل شيء اخذ منها قبل بيعه وانما يوجب روح ذكره قبيل الشهادات وتحتاج
 هذا المسائل الى النظر دقيق الفرق بينها وفي المجموع من الاقراء ولو اقرح حريها يملك باخذ المال قبل الاسلام وانا نلاف
قوله وكذا اذا ارغم المأخوذ منه انه بعد قبل تقليد القضاء يعني اذا ادعى القاضي انه فعله جال اقباضه كان القول
 قوله لانه اسند الى حالة منافية للضمان هذا تقرير كلامه وفيه ان يعمل القاضي حاد به اضيق الى اقرب اوقاته وهو
 من اقراد القاعدة لا مما خرج عنها وحينئذ يشكل التشبيه فتأمل **قوله** وخارج ايضا منه ما لو قال العبد اليك قال بعض
 الفضلاء ومما خرج عنه ما في جامع الفصولين هلك المستاجر على حنبله فقال الاجير هلك بعد تمام السنة وقال
 المستاجر بعد شهر فالقول للمستاجر وانما يضاف الى اقرب الاوقات حتى يصدق الاجير لان الاصل المذكور ظاهر يصلح
 للدفع للاحتقاق وغرض الاجير اخذ الحرة **قوله** وكذا لو قيل اي خرج من الاصل على احد التقريرين لانه اذا كان
 المبيع قائما وكان القول قول المولى لم يخرج حينئذ من الاصل وانما يخرج منه اذا كان مستهلكا ثم المراد بقول المولى
 بعد العزل اي بعد العلم بالعزل لان تصرف الوكيل بعد العزل قبل العلم فاذا انتهى **قوله** كان القول للموكل لانه لا نكارة
 الضمان في المستهلك وادعائه خروج الملك في القائم من المولى ومثله الغلة المستهلكة والقائمة **قوله** وكذا في مسئلة
 الغلة التي يعني ان السيد ادعى ان الغلة اكتسبها وهو عبد وقال المعتق اكتسبتها وانا معتق فالقول قوله لانه قائمة في يده
قوله لا يصدق في الغلة القائمة اي السيد فيكون العاقل ان الخروج من الاصل بسبب كون القول للسيد محله ما اذا كانت
 الغلة هالكة والا كان على الاصل فهو تقييد للاطلاق السابق **قوله** وكذا في كل شيء اخذ منها اليك يحتاج الى الفرق بين
 غلة العبد القائمة فانه لا يقبل قول المولى بخلاف غلة الجارية فان ظاهر قوله وكذا في كل شيء اخذ منها انه لا يقبل
 قوله لانه الغلة القائمة ولا في غيرها والفرق ذكره المصنف رحمه الله قال فاجاب بالفرق اي صاحب النهاية من حيث ان
 المولى اقر باخذ مالها ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراءه ولا يصدق في دعواه التملك له **قوله** عند الامام
 واني يوجب روح مع انه منكر للضمان باسناد العمل الى حالة منافية للضمان **قوله** وتحتاج هذه المسائل الى
 نظر دقيق قبيل صرح المصنف رحمه الله في الشرح بما يجاب به من ذلك حيث قال اعلم ان المقر اذا اقر اقره الى
 حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه شيع مما ذكرناه انتهى ورد بان العبد يقال في ذلك ايضا بان يقال
 كونه عبد لا ينبغي عنه الضمان من عمل رحمه لانه يضمن قيمته فيما اذا كان ما ذكرنا وبضمن لو تلف العبد

خبر بعلمه او مسلم بما لى حرجى في دار الحرب او بقطع يد معتقه قبل ان يمتنع بوجهه في الاستبداد فيعلم ان الفتنة في الكل انتهى وقال بعضهم ومما فرغ عليه لو اشترى عبد اثم ذهرا له كان مريضا ومكنا غنيا **قوله** فانه لا يرجع بالثمن لان الموهن يتزاول فيحصل الموهن بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بينهما العيب كما ذكره الزيلعي وليس من قواعدها ما لو اذ تزوج امة ثم اشتراها ثم ولدت ولد المحتمل ان يكون حاديا ثم اشتراها ثم ولده فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لا من جهة انه حادث غيب الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ما عطفنا له خبر ام ولد وقد ناقضه اصل في الاشياء الاباحه حتى يدل الدليل على عدم الاباحه وهو من ذهب القائلين بوجوب التحريم حتى يدل الدليل على الاباه ونسبه الشافعية الى البيهقي في رد المحتار في البدع المختار ان الحكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان اذ ليا فالمراد به هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتهى التعلق لعدم فائدته انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحه عند بعض الحنفية ومنهم المذهب في وقال بعضهم ان اصل في المصنف انهم قال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا يلزم لها من حكم لكنها لم تقف عليه بالعقل انتهى في الهداية من فصول القاضي الجوركان ضامنا كما صرحوا به وما يدل على ان المص لم يرتض مما ذكره في الجوركان **قوله** وهذا يحتاج الى المسائل التي نظردقيق ونصيف هذا الكتاب متاخر عن البحر **قوله** لانها لو ولدت قبل الشراء ثم منعها يعني كالا وبعضا كما صرح به المص في البحر حيث قال في المحيط واذا ولدت الامة المسكوة من الزوج ثم اشتراها هو و آخر تصير ام ولد للزوج لما قلنا ويلزمه قبة نصيب شرعية لانها بالشراء صارت ام ولد له وانتقل نصيب الشريك بالضمن **قوله** تصير ام ولد عندنا لان السبب فيه هو الجزئية والجزئية انما تثبت بينهما بنسبة الولد منهما كلا وقد ثبت النسب منه فثبت الجزئية بهذا الواسطه وقد كان المانع حين الولادة ملك الغير فزال **قوله** الاصل في الاشياء الاباحه المذکور الغلامه قاسم بن قطلوبغا في بعض تعاليقه ان المختار ان الاصل الاباحه عند جميع اصحابنا وقيل في غير الاملاء ثم تميز الفترة فقال ان الناصر لن يترك وسدي في شيع من الازمان وانما هذا بناء على زمن الفترة لاختلاف الشرائع ووقوع التعريفات فلم يبق الاعتقاد والوقوف على شيع من الشرائع فظهرت الاباحه بمعنى عدم العقاب بما لم يوح له محرم ولا مبني انتهى ودليل هذا القول قوله تعالى **خَلَقَ لَكُمْ مَائِي الارض جميعا** لبحر بانه خلقه لنا على وجه المنه علينا وابلغ وحوه المنه واطلاق الانتفاع فثبتت الاباحه **قوله** والحكم عندنا وان كان اذ ليا حواصا لمطوي فقد يره ان يقال اذا كان الحكم عندكم اذ ليا ثابتا قبل الشرع كيف يصح قولكم بانه لا حكم قبل الشرع وتقرير الجواب بان نفس الحكم وان كان اذ ليا عندنا لكن تعلقه بالتنجيزي بافعالي المكلفين ليس باذلي والمراد هنا عدم تعلق الحكم بالتنجيزي بالذلل لا عدم تعلقه العلمى فانه اذ ليا عندنا وانما كان تعلق التنجيزي منفيا قبل الشرع لعدم الفائد لانه لو تعلق فتعلقه امالا اذ لا الاداء وهو غير ممكن قبل الشرع لانه عبارة عن الاقيان بعين ما امر به في وقته وذلك موقوف على العلم به وبكيفية ولا علم بشيع من ذلك قبل الشرع لقوله تعالى **وَمَا كُنَّا مَعَكُمْ دِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا** واما الفائد فترتب الى طاب على الترك وهو منتف ابدا قبل الشرع لعدم العائد **قوله** وقال بعض اهل الحديث الاصل فيها الحظر ودليله ان المصنف في ملك الغير بغير اذنه لا يجوز **قوله** وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف ودليل هذا القول ان طرق ثبوت الاحكام حمعي وعقلي والى غير

كثير من اهل القرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من ارضعها وارادوا احد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم
الصغير اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد احد له بذلك يجوز نكاحه وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح فلو اختلفت
الرخصة بنساء يعضون لم ارع لان ثم رأيت في الكافي للحاكم الشهيد في رجل ولفظها ولو ان قوما كان لكل منهم
جارية فاعتق احد منهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلعقل واحد منهم ان يطأ جارية حتى يعلم انها المعتقة بعينها
وان كان اكبر راي احد هم انه هو الذي اعتق فاعتق فاعتق الي انه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك محرما ولو
اشترى من رجل واحد بقره لم يملكه لم يملك بقره واحد ممن حتى يعرف المعتقة ولو اشترى من الاو احدى حل له
وطهره فان فعل ثم اشترى النيا قية لم يملك له وطهره حتى يعرفه ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه
القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة بغير كل في الحرمة فاعلم يعتبر ذلك قالوا لو ادخلت المرأة
حالة تدبها في فم رضية ووقع الشبه في وصول البس الى حوضها لم تحرم لان في المانع شك كائن الولي الجدة في القنية امرأة
كانت تعطي تدبها صبيحة واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يضمن في تدبها لمن حين القية تدبها لم يعلم ذلك الا من
جهتها جاز لا بدنها ان يتزوج بهذه الصبيبة المنتهى وفي الظان في صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا ولا يعلم ذلك حقيقة
لاباس بالنكاح بينهما هذه اذا لم يخبر بذلك احد فان لم يخبر بذلك ثقة يزوج بغير ثقة يزوج بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر
بعد النكاح جوهرا كبير ان ما لا حوط ان يفارقها ثم اعلم ان الاصح ونكاح الاصل فيه الخطر يقبل في حله خبر الواحد لو
لو اشترى امه زيد وقال بغير وكنتي زيد ببيعهما محل وعليهما كل الحوائج مات امه قالت لرجل ان مولاي بعثنى اليك هدي
وظن صدقها جلي وطيبا ولم ار حكما ما اذا وكل شخص في شراء حماري وصفها فاشترى الوكيل حارية بالصنة ومات قبل
ان يسلمها للموكل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان
يشترى لنفسه وان كان بشره الوكيل التجارية بالطبقات المعينة ظاهرا في الحل واخص الاصل التحريم وينبغي الرجوع
الى قول الوارث انه لا يخلو في قوله نطائفي في الفقه ولا كان الاولي الاحتياط في الفروج قال في المصنوعات اذا عقد على امته
متمزها عن وطيبا جريا على محيل الاحتمال فهو جدين لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او ما لو فاعلموا بعقدها وقد
حدث العالف وكثير ما يقع لاحيها اذا تدب اولتها الايدي انتهى مما وقع لبعض الشافعية من ان وطى السراوي للاتي يعلمين
اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان ينتصب في الحجة الامام من يحسن قسمتها فيقسمه من غير
قوله ولم يعرفوا المعتقة قيل انظر اذ قرهن المسئلة ان لكل منهم جارية ومن المعلوم معرفتهم كل جارية فهاهنا عني قوله ولم يعرفوا
المعتقة انتهى وفيه كامل **قوله** فان اخبر عدل ثقة قيل يشكل على قولهم لا يثبت الرضا الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين لكنه بلازم بقولهم يقبل خبر واحد عدل في النكاح لانها لا يثبت الرضا الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
قيل عليه ان الهدية ما اباحه او تملكه ولا اباحه في الايضاح والتعليك يفتقر الى الجواب وقبول ولم يوجد فكيف يحل
الوطي **قوله** قال في المصنوعات الملح في البزازية في متفرقات كتاب البيوع اشترى جارية يتزوجها احتياطا ان اراد وطئها
لانه ان كانت حرة ارتفعت الحرمة وان امه لا يضره النكاح وخاصة الجوازي المجلود من الاتراك في بلاد الان ما اذا اتراك
بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا اكفرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذمي لا يملك ببيع ولده في دار الاسلام
فاذا باع في دار الحرب ان اخرجه منه كرها يملكه وان خرج المشتري باختياره فلا احتياط النكاح وسيأتي في النظر

هيفو كظم او تحصل قسمة من محكم او يتزوج بعد العتق باذن القاضي او الميثاق والاحتياط اجتنابا من مملوكاته وعرائر
 انتهى وروى لاحكم لازم فان الجارية المملوكة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرباها ان كانت
 كبيرة وان علم حالها فلا اشكال تنبيه في معراج الدراية من كتاب الخطر والاباحة ان اصحابنا روي احاطوا في امر المردج
 الا في مسئلة لو كانت جارية بين شرعيين وادعى كل منهما انه لخاص عليها من شريعتهم وطلب ان توضع على يد عدل
 لا يحاب الي ذلك وانما تكون عند كل واحد هو ما حشمة للملك انتهى قاعدة ٢ الاصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك
 مروج كثيرة منها النكاح للوطي وعلية حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فيحرم من مزنية الاب
 لعلية وكذا الوتقى شافعي يحلها لم ينفذ لمخالفة الكتاب بخلاف القضاء بحمل مفسو من الفرق مذكور في ظهار شرحنا
 ومبرمة العقود عليها بلاوطي بالاجتماع ولو قال لامته ومنكح حته بين فكسكك فعلى الوطي فلو عقده على الامة بعد اعتاقها
 او على الزوجة بعد ابلانها لم يحسنه كافي كسب الامرار وحلها ولو قال لامته او على ولد زنا لا يدخل ولد ولد
 ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد المبتنت فظاهر المراد اية عدم الدخول
 وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اهم الولد حقيقة في ولد الصاحب وهذا في المفرد اما اذا وقف على
 تفاصيل المسئلة انتهى **قوله** والى اقراره فان كانت كبيرة قال بعض الفضلاء ينبغي عدم التعويل على قولها لغلبة
 الحمل وعدم المعرفة لان الفروج يستأطفيها انتهى ونبه قائل **قوله** منها النكاح للوطي وعالجه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح آباؤكم اقول وهذا محذور صاحب المنكر تبعا لغرض الاسلام وان كان عامة المشايخ وجهه وروا المفسرين على ان النكاح
 المذكور في الآية هو العقد **قوله** وجوز ان يلحقه ان يكون ذلك مفهوما من الآية على القول بجواز الجمع بين الحقيقة
 والمجاز في سياق النفي اقول ليس في الآية نفي بل نهى **قوله** لم ينفذ لمخالفة الكتاب اقول فيه ان هذه المخالفة مبنية على
 ما ذهبوا اليه من كونه حقيقة في الوطي وهو غير متعين فليس مخالفة الكتاب على كل واحد وحوايه انه محال فله بالنسبة
 الى العتق بخصوص **قوله** والفرق مذكور في ظهار شرحنا وهو ان حرمة الوطي منصوص عليها فلم تنفذ قضاء
 الشافعي بحل اصول المزنية وفروعا بخلافه لتقبل انتهى وفيه ان الفرق المطلوب هنا بين الوطي واللمس
 لا بين الوطي والتقبيل الا ان يقال يلزم من وجود التقبيل وجود اللمس **قوله** واختلف في ولد المبتنت الم قيل
 عليه ظاهرا اطلاقه انه لا فرق بين ان يذكرة بلفظ الجمع او الامراد مقتصر على الطبقة الاولى او غير مقتصر فهذه اربع
 صور والصورة الرابعة هي وقتت على اولادي واراد اولادي لاحلاف فيها في دخول ولد المبتنت كافي في الثانية انتهى ويرد
 عليه بانه ليس في كلامه اطلاق في محل التقيد لان اللمس انما يذكرة بصورة واحدة وهي صورة لفظ الافراد بالجمع والاختصار
 على الطبقة الاولى ثم قال واختلف في ولد المبتنت اي في هذه الصورة لان كلامه في ذلك **قوله** فظاهر الرواية الى تولد
 وصحح ما خوذ من الاسعاف ولم يعزه صاحب الاسعاف لغيره رايته عزرة في الذخيرة **قوله** وهذا المفرد الم قيل
 يجوز ان يكون دخول الولد في صورة الذكرة بلفظ الجمع مبنيا على ما ذهب اليه البعض من جواز الجمع بين الحقيقة
 والمجاز اذا كان اللفظ مجموعا كما اشار اليه ابن الهمام في اصوله حيث قال والحق ان هذا من مواضع جواز الجمع عندنا
 بين الابناء والآباء جمع **قوله** اما اذ لم ينفذ او لانه دخل النسب كله الم قيل عليه لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية
 ما ينفذ له ظاهرا وفي الاختيار فيه تفصيل ولعله قد حل البدلون كلها عموم اهم الاولاد لكن يقدم الاول فاذا انقرض

اولاده واهله بالنسب كله كن نحر الطبقات الثلث بلفظ الولد كما في فتح القلوب ولا يمتنع له فيه والا فالولد مفرد لا يمتنع
 حقيقة في اليمين واليمين لا يبيع ولا يشتري ولا يزوج ولا يستاجر ولا يمسك من مال ولا يبايع ولا يبيع
 ولا يمسك بطله ولم يمتنع الا بالمباشرة ولا يمتنع بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يبايع ذلك الفعل
 كالقاضي والامير فحينئذ يمتنع بهما وان كان يبايعه مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر الا بغيره قال في المحن بعلمه
 وما يمتنع بهما الكاح والطلاق والخلع والعق والكتابة والصالح من دم وماله واليهبة والصدقة والقروض والاستقراض
 وضرب العبد والذبح والتمزيق والحيطة والايديع والاحتيلاع والامارة والامانة وقضاء الدين وقبضه والعسوة
 والحمل انتهى والافعال والغفود في الايمان هل تقتضى بالصحيح او تتناول للتبايع فقالوا لا اذن في النكاح والبيع
 والتوكيل بالتوكيل يتناول الفاعل والتوكيل به لا يتناول ولا يمتنع من النكاح ان كانت على الماضي فتناولوه وان
 كانت على المستقبل لا واليمين على الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على البيع وللصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع
 كافي المحيط ومنها لو حلف لا يصلح اليوم لا يتقبل بالصحيح قياسا بغيره احتسبا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط
 ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرا لزيد بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي البزاة قوله فلان ما كن
 هذه الدار اقرارا منه بكونها له بخلاف ادع فلان او غرض اقراره عليه انه فعل ذلك بالا جرفه للمقرر ومنها لو
 قالاني ثم من بعد هم تشترك فيه جميع البطون على السواء قريبهم وبعيدهم **قوله** ومنها لو حلف لا يبيع الخ
 في مجمع الفتاوى حلف لا يكتب فامور غير مكتوبة والحال انه سلطان لا يكتب بغيره لا يمتنع انتهى وهو متكامل لانه
 من المسائل التي يمتنع فيها بفعل المأمور الا انه يحصل على انه يوصى بالمباشرة بنفسه فلهذا يمتنع بفعله لا بفعل
 المأمور وفيما لا يمتنع شيئا من احد هما ان كل فعل ترجع الحقوق فيه للمباشرة فالحالف لا يمتنع بمباشرة المأمور
قوله الا ان يكون مثله لا يبايع ذلك الخ قوله فانه حينئذ يكون قرينة صارفة للكلام الى المجاز **قوله** وان كان يبايعه
 مرة الخ هذا الذي يعتمد والقاضيان وقيل يمتنع في العين المبيعة ان كانت مما يشتريها بنفسه لشرفها لا يمتنع بفعل
 وكيله الا ان يمتنع ان لا يفعل ذلك بنفسه ولا يوكيل فانه يمتنع ولان كانت العين مما لا يشتريها بنفسه لخصتها
 او لغرض ذلك يمتنع بشراء الوكيل كافي الكافي **قوله** الاذن في الكاح الخ وهذا عند الامام واما عندهما
 لا يتناول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف والتحسين وذلك بالاجازة ان اللفظ مطلق
 فيجب ههنا اطلاقه ببعض المقاصد من النكاح حاصل في القامد كالنسب وفائدة الخلاف في حق لزوم المهر وفي
 حق انعفاف الاذن بالعقد فينتهي به عند واما عندهما لا ينتهي واما الموقوف فلا ينتهي به اتفاقا والفرق بين الاذن للعبد
 بالنكاح وبين التوكيل بالنكاح فان التوكيل لا يتناول للمفوض ولا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى لان المطلوب فيه ثبوت
 الحمل والاعفاف وهو الصحيح واما اذا حلف انه ما تزوج فانه يتناول الصحيح والعاسد واما التوكيل بالبيع فيتناول لهما لان
 العامل في البيع يغيب الملك بالقبض والطلاق في الاذن فشمول ما اذا كان اذن له في نكاح حرة او امه او اما اذا كانت معينة فالتعاقب
قوله حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل لا يقال اللام فيها للاختصاص وهو يعم الملك والسكنى لاننا نقول هو كذا لك غير ان
 المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وهو اختصاص الملك فلا تسمع دعوى الخيمه ولا يعمل الماه بناء على ان اللام للمالك
 حقيقة كما يفيد جعل المسئلة من جزئيات تاهة ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** اقرارا بكونها لاهفاء في ان الاضافة

وما اذا كانت معية اقرارا وموعدا للمك والى وقع في الجهلية من التمسك بالامه المبيعة فانه في

حلف لا يأكل من هذه العاة حنك بالحما لا هذه الحقيقة دون لهنها ونجاها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة
حنك بشمرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالثبس فان لم يكن لها ثمر حنك بما كاله مما اشعر لها بفننها ومنها
حلف لا يأكل من هذه النخلة فانه يحنك باكل ميتها لا مكان فلا يحنك باكل خبزها وثمرتها حلف لا يشرب من دجلة
حنك بالشمر ولا به الحقيقة ولا يحنك بالشرب بيد او رباة بخلاف من ماء دجلة ومنها اوجى هو اليد وله منقاة
ولهم حنك اختص بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالتسبب ومنها اوجى لا بدنا من ولد صليون
وحفلة فالوصية للصليين ونقص علينا الاصل المذكور بالمستامن على اننا ثمة لك حول الحنك وحنك حلف لا يضع
قدمه في دار زيد يحنك بالذ حول مطلقا ومن اضاف العنق الى يوم قد دم زيد فقد لم ليلا حنك ومن حلف لا يسكن دار
زيد عمت النسبة للملك وغيره وبان ابا حنيفة ومحمد بن ارح قالوا فيمن قال الله علي حرم وجب ثوبا لليدين ان ينفذ
يميني وارجيب بان الا مان يحقن الدم المحتاط فيه فانتفض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضح القدر مجاز
عن الذ حول به نعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كاني لطلق الوقت لقوله تعالى ومن يؤمنهم يومئذ دبره ولها واذا امتد
لحواله معيارا والقدرم غير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واصله الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنز وحفلة من
الصيغة واليمين من الموجب فان الجواب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا يجمع كل افي البذلح ومن هذا الاصل
لو حلف لا يصلي صلوة فانه لا يحنك الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنك حتى يقيد ما بسجد لانه يكون
آتيا بجميع الاركان وهل يحنك بوضع الجهة او بالرفع قولان هنا من غير ترجيح ومنعني تجميع الثاني كارجعوه في الصلوة
فيه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وكان افادة الملك بطريق ان الفرد الكامل معني الملك فالصوف المطلق اليه
قوله بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة الخ انما حنك باكل ثمرها وطلعها تحنك والحقيقة فيصير الى المجاز
بالاجماع والحقيقة المتعلدة هي ما لا يصا واليه الا بسفقه او ما هجر وهي ما يمكن الوصول اليه الا ان الناس هجروه
وتركوه مثال المتعلدة لو حلف لا يأكل هذه النخلة والمجاز ان يأكل ثمرها وان لم يكن لها ثمرة فليمتها ولو تكلف
واكل من ميتها لا يحنك في الصحيح ومثال المجزوءة ولو حلف لا يضع قدمه في دار فلان فان حقيقة وهو وضع القدم
حافيا ولكن الناس هجروه للمجاز فيه الذ حول واعلم انه اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعاضدا فالصيغة اولي
عند الامام واما عند المجاز المتعارف اولي بل لالة العرف وتمام الكلام على هذا يطلب من كتب الاصول
قوله لا بما اتصل به صنعة حادثة المراد بالثمر الذي اتصل به صنعة حادثة فصا حقيقة اخرى فيكون قوله كالدبس
بيان للحقيقة الاخرى الجاصلة باتصال الصنعة الحادثة بالثمرة فيصير المعنى انه لا يحنك بسبب اتصال صنعة حادثة
بالثمر **قوله** حنك بالشمر الكرع تناول الماء بفيه من موضعه من غير ان يشرب بكنه او باناء وبا به خضع وفيه
لغة اخرى من باب فهم هذا في متعارف الصحاح **قوله** وله صليون وحفلة قال الميضاوي في سورة النحل الحنفلة البنات
وقبل اولاد الاولاد **قوله** فالوصية للصليين ونقص عاينا الاصل المذكور وهو ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** وبان
ابا حنيفة ومحمد بن ارح قالوا الخ عطف على قوله بالمستامن **قوله** واليمين من الموجب وذلك لان النذر واجب المباح
فيستدل في تحريم ضده وانه يمين فكان نذر ابطه غشته يميننا بموجبه كشره القريب تملك بصيغته تحريم بموجبه
قوله بالنص متعلق بقوله لانه يمين لا بتحريم **قوله** ومع الاختلاف لا يجمع اي لا يجمع بين الحقيقة والمجاز لان النذر من

ولو حلف لإبصار المصوم بحدوث الأثر الرابع ولو حلف لإبصاره جماعة لم يحنك ثا دراك ركعة واختلف فيها ٢ ذنبي
بالأكثر بخلافه فيها فوائده في تلك القاعد ١٤ غنى اللذين لا يزل بالشك القاعد ١٥ ولا ولي تستثنى أمنها مشاغل الأثر في
المستقبل في المصوم بلزومها لا يقتصر على كل صلوة وهو الصحيح الثانية إذا وجد بللا ولا يدري أنه مني أو مني قد مثا
الجهل فليس مع وجود الشك الثالث وجد فارة ميتة ولم يدري متى مات ميتة كان قد توفى عنها قد مثا وجوب الأثر عليه
مفصلا مع العلم الرابع قد هذا أنه لو حلف على كبري الأفتاح أو لا أو لم يدري أو لا أو مسج راسه أو لا أو كذا أو ما هو حق له
مستقبل الخامسة أصابت ثوبه بجامة ولا يدري أي موضع أصابته فسل الكل على ما قد مسلم من الطهيرة مع ما فيه من
الاستئثار السادسة حر من حيد أخرج له ثم تقيى من بصره ولم يجد ميتا ولا يدري بسبب موته يحترق مع وجود الشك
لحسن شرط الكنز لحرمة أن يقضي عن طلبه وعرضه فافهم أن يتوارى من بصره واليه يدور ما في الهداية والمعمود
الأول للثالثة لو أكلت الهرة فارة قالوا إن شربها على فورها الماء يتنحس كشفاً رب الضمير إذا شرب من الماء على فورها
ولو مضغها ساعة ثم شرب لا يتنحس عند الاستغفار وح لا حتمال غسائها فمها بأها بها وعند محمد روح يتنحس بقاء
على أصله من أنها لا تزول إلا بالطلق كالسحمية وهما مسائل تحتاج إلى المراجعة ولم أرها إلا من هناك مسافر أو جمل
لله أو لا ومنها شك مسافر هل فروعها لا قامه ولا ينبغي أن لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التاثير خالية ولو شك
في الصلوة أقيم أو مسافر صلى أو بعدا يقصد على الغاية احتمالا فكل لك إذا شك في ثبوت الأقامة ومنها صاحب العذر
إذا شك في انقضاء الصلوة صلى بطها رقه ينبغي أن لا يصح ومنها جاء من قدام الإمام وحك امتنع من عليه أم لا ومنها
شك هل سبق الإمام بالتكبير أو لا ثم رأيت في التاثير أن إذا لم يعلم المأموم هل سبق أم لا بالتكبير أو لا فإن كان
أكبر رائد أنه كبر بعد اجزأه وان كان كبر رائد أنه كبر قبله لم يجزه وإن اشترك الطنان اجزأه لأن امره محمول على
السداد حتى يظهر الضميمة انتهى وينبغي أن يكون كذلككم المسلمة التي قبها وهي الشك في التقدم والتأخر ومنها
من عليه فائتة وشك في قهائها فهي مستوفى التاثيرا خانية رحل لا يدري هل في ذمته قضاء الفرائض لا يكوره له أن ينوي
الفوائت ثم قال وإذا لم يدرك الرجل أنه بقي عليه شيء من الفوائت أو لا الأفضل أن يقرء في سنة الطهر والعصر والعشاء
الصغيرة واليمين من المرحوب والجمع بينهما ما يفسر جائز عندنا **قوله** شك مسافرا أن نوى الإقامة لم يقتضي
قولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان وقولهم الأصل العدم أن يستمر حكم السفر مع الشك في الوصول إلى بلد وهل نوى
الإقامة أو لا قيل والاحتياط إلى الظاهر من عبارة الترخا ليته مما لم يكن مندر محقق ما بقي على شك في الإقامة والسفر مان
الأصل من مدله من ما تقدم عكزه عدم جواز الترخصة بالشك كما ذكره المصريح **قوله** لو شك في الصلوة أقيم أو مسافر
وقيل كيف يتصور عكزه في ذلك جيب بأنه ممكن كأحد الجند إذا لم يدرك هل نوى أميرة الإقامة ولا لأنه تابع **قوله**
وان اشترك الطنان كان المصاد استواء الاحتمالين **قوله** لا دخل أن يقرء في سنة الطهر الع يعني لاحتمال أن لا يكون بقي
عليه شيء من الفوائت فيطلع من الحسن الروايات فتدخل فيها الفاتحة والسورة وبهذا التقرير محقق ما قبل له أنه يقرء في
الطهر وما بعده وهذا في الغلظة ثلاث السنة ذات الأربع يجب أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة بقي أن يقال ظاهر
كلام المصنف رحمه الله أن يقرء في كل ركعة الفاتحة فكل لك مع كونه ينوي السنة ولا يظهر له فائدة إذا لم يرضه لا تزد على
بنية السنة فلعل المراد أنه ينوي بها العزيمة مع التواتر في الكل

في الموضع الفاتحة والسورة المثبتة لقائده الثانية العقلية او الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب والوهم وجهان بجهة الخطأ واما اكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو انه تبرر عند الفقهاء كما ذكره الامام في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا نعم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه بخلاف ما احتجوا به او ترجح احد مما ذكرنا قالوا في كتاب الاقوال والظن ان الظن على الف درهم في غايه لا يلزمه شي ولا نه للعقل المثبت والظن عند الظن عند هم ملحق باليقين وهو الذي يمتنع عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوهم بان الغائب كالمحقق وصرحوا في المطلق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا اغلب على ظنه وقع المفارقة الثالثة في الاستصحاب هو كما في التحرير الحكم ببقاء امر محقق لم يمان عد منه واختلف في حجته فقيل حجة مطلقة ونفا وكثيره مطلقا واختار الفحول الثلاثة ابو زيد وهمس الائمة ونفرا الاحلام انه حجة الدفع لا للاحتجاج وهو المشهور عند الفقهاء والوجه انه ليس بحجة اصلا لان الدفع اتمم امره من الاصل لا موجب الوجود وليس موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير ومما فرغ عليه الشك ان ابيع من الدار وطالب الشريك الشقة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شقة له الا بينة ومنها المفقود لا يبرئ من فلوله لا يورث وقدما فروعها مبينة عليه في قاعدة ان الساعات يضاف الى اقربها وقا نه في اقراز البزازية

قوله والظن الطرف الرابع الخ قيل كانه اراد بجهة الصواب مطابقة القواعد وبجهة الخطأ يجب مهاذن الظن حينئذ الطرف الرابع المطابق كما ان الوهم الطرف الرابع الغير المطابق وحسب من الطرف المرجوح المطابق مطلقا وغير المطابق والمعروف ان الوهم الطرف المرجوح مطلق **قوله** فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب قيل ان اراد باحد القلب الجزم فهو يناه في كونه راجعا والغرض انه عند ذلك وان اراد قصيرا ان الظن بحيث يقرب من مرتبة الجزم فلا باس به **قوله** وحاصله اي ما ذكره الامام في اصوله وفيه نظرا ولا يفهم ذلك مما ذكره الامام في **قوله** ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك قيل عليه انما ينبغي ان يقال ان الظن قد يطلق عند الفقهاء على احد عني التردد وذلك لانه قد يترجم بوجه ما لم يزول الترجيح بمعارض له فسموه قلنا باعتبار ذلك لعل السائل وبنوا عليه الحكم في المال فيحصل بذلك التوفيق بين كلامهم في الاصول وكلامهم في الفروع ولا ينبغي الجزم بانه منسب الفقهاء مطلقا من قبيل الشك لثلاثتهم تركهم استعماله به حتى في الطرف الرابع اصلنا **قوله** من قبيل الشك الخ وعليه الشك فيهم وبهم ان ما قدمه من ان الظن تساوي الطرفين عند غير الفقهاء كالمقوليين **قوله** وهو كما في التحرير الخ وقيل فيهم هو الحكم بثبوت امر في وقت آخر وهذا يشمل نوعيه وهذا جعل الحكم الغائبة في الماضي مصاحبا للحال او جعل الحال مصاحبا لذلك الحكم **قوله** حجة الدفع لا الاحتجاج اي للدفع الزام الغير لا لزوم الغير **قوله** لان الدفع اتمم امره من الاصل تعليلا لعدم كون الاستصحاب ليس بحجة مطلقا لا في الدفع ولا في الاثبات فقوله لان الدفع اتمم امره من الاصل تعليلا لعدم حجته في الدفع وقوله لان موجب الوجود ليس موجب بقاءه تعليلا لعدم حجته في الاثبات **قوله** لان موجب الوجود الخ اي المثبت الحكم في الشروع لا يوجب بقاءه لان حكمه الاثبات والبقاء غير الثبوت فلا يثبت به البقاء كالايجاد لا يوجب البقاء لان حكمه الوجود لا يغير في ما كان الايجاد على الوجود لا للبقاء لا يثبت به البقاء حتى مع الافناء بعد الايجاد ولو كان الايجاد موجبا للبقاء كما كان موجبا للوجود لما قصور الافناء بعد الايجاد لا احتجالة الافناء مع البقاء ولما صح الافناء

صب دهنًا لثلاثين عند الفهود فدأبى ما لكه الضمان فقال كأنه نجسة لوقوع فارة فيها فالقول للصاب لا نكارة الضمان
والفهود يشهدون على الصب لا مدم النجاسة وعلى الوائل لم تصاب فطولب بالضمان فقال لا نجسيتها فالتفتها
لا يظن ذلك للفهود أن يشهدوا أنه لم يصب ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فامترى عليه بمسئلة كتابه لا يضمن
وهي أن رجلاً لو قتل رجلاً فلما طلب منه القصاص قال كان ارتداداً وقتل أبي فقتلته قصاصاً أو للرد لا يسمح
فاجاب وقال لا له لو قبل لأدى إلى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل عند الفهود أمر الدم عظيم فلا يصل
اختلاف المال فانه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس حتى يقر أو يخلص ويكف عن
بيمين واحدة في المال ويضمن بيمين في الدم انتهى

القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير

والاصل فيها قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
وفي الحديث أحب الدين إلى الله تعالى الحنفية لعمدة قائلها لعلماء يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص
الشرع وتخفيفاً تدواهم أن أصاب التخفيف في العبادات وغيرها صبعة الأول السفر وهو نومان منه ما يختص بالطويل
علم أن الإجماع لا يوجب السقاء قولهم صب دهنًا لثلاثين لأن البعير ظاهراً أنه لا يضمن الدهن وهو مفكّل لأن الدهن المتنجس
حال بدليل جواز بيعه فهو مال قابل للتبليغ العمل به فيكون مالا معصوماً ونقل في البرازية في موضع آخر الضمان حيث
قال إمامنا في بعض مسائله أو حمله وقد وقع فيه فارة يضمن قيمتها ثم يتبين وهو تناقض بحسب الظاهر والجواب بحمل الضمان
المتبقي على ضمان المثل لا نه غير واجب في الصورة المذكورة إذ هو المتبادر عند الإطلاق في المثليات وحمل الضمان المأميت
على ضمان القيمة ويؤخذ من هنا تقييد حسن لقولهم المثل ما حصره كيل أو وزن أي وكان على صفته الأصلية من الطهارة
فإن جرح عنها بالانتجس حار قيماً كما هو صريح كلام البرازية ثانياً في مصداق العلامة وإن تلفت زيت غيره في السوق
أو حمله أو خله أو نحو ذلك فقال انقلته لكونه نجساً لأنه ما تنفيه فارة فالقول قوله لأن الزيت النجس ونحوه قد يباع
في السوق وإن تلف لم تصاب على السوق وقالوا تلفته لكونه ميتة ضمن لأن الميتة لا تباع في السوق فجاز للفهود
أن يشهدوا على الصب لا نكارة الضمان الظاهر أن المسئلة من أنواع العدول بالاحتساب لأن الأصل عدم
الزمان فيدفع به دعوى المثل **قوله** والفهود يشهدون على الصب كأنه جواب عن سؤال يتوهم وروده وهو أن الظاهر أن
الضمان يكون ممتنعاً إلى شهادة الفهود فدفع بذلك لأن الشهادة بعد م النجاسة عليها **قوله** وفي
الدم بحبس مطوف على قوله في الحال حينئذ فالصواب أن يقال وفي الدم بالحبس أي لا بالنكول قابض الدبري
في تكملته لشرح الهداية وظاهره ما رأته أنهم أنه في حبسه لا يطعم ولا يسقى لياتي بما وجب عليه من الأقوار واليمين
وفي البيانية مغللة وأصرح كذا في الرمز للعلامة القدسي **قوله** في الحديث أحب الدين إلى الله حيث هذا
الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله ومن حديث أبي أمامة **قوله** الأول السعر
قال بعض الفضلاء وقعت حادثاً في عهدنا وهي أن شخصاً حلف ليسافر فنهى يعتبر في ذلك مسير ثلاثة أيام
أزهر وحده بالنية أو يراد به مطلق الخروج من مصر فاجاب بأنه متى خرج من السفر وجاز وزعم أن مصر وصدق
عابه أنه مسافر حتى حاز له قصر الصلوة كما أفاده في شرح الهداية فلا يوجب ولو عاد بعد ذلك **قوله** منه ما يختص

بالطول الظاهر ان يقول الاول منه حتى يحسن مقابلته لغيره والثاني مالا يختص بقوله وحقوق الاضحية على ما في غاية
 البيان مثله في السراج والنهاية وهو ظاهر كلام الزيلعي قال بعض الفضلاء ولكن قد حمل بعض اصحابنا قوله على ان
 على الفقير والمساكين الضحية على الخروج من بلدة او قرية حتى تسقط الاضحية لذلك القليل **قوله** الثاني للمريض المرض
 حالة للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة وانه لا ينافي اهلية الجاهل اهلية وجوب السكك هو ان كان من حقوق الله تعالى
 او من حقوق العباد لان المريض لا يتدخل بالعقل ولا يمنعه من امتصاصه ذلك اصح نكاح المريض والمرضى من ايمان المحرمين فان
 الحق الوارث هو الثلثان وحق الغريم وهو قد والدين اذا اتصل المرض بالموت مستند الى اوله فلا يصح قوته ولو كان له
 ولا وصية فيما زاد على الثلثان يقدم الدين الصحة على دين اقربه فيموت **قوله** والقعود في صلوة الفرض الذي في السر تاهي لقل
 عن الايضاح ليوضح في الصحة فعل كما يفعله الاصحاء وفي الاستحباب في لزوم تاهي في المرض غاية في الصحة بالتحريم او
 بالاماء جاز **قوله** الرابع التسميان وهو عدم احتضار الشيوخ وقضا السجدة في مثل السجود عند السجدة فان الغفلة تفرق
 بينها ما هو لا ينافي الوجوب الكمال العقلي وليس عذرا في حقوق العباد حتى لو اخطأ انسان انسانا في سجدة واحدة في
 حقوقه تعالى منبر في سقوط الاثم اما السكك فان كان مع كل كرو لا اذا هي للمجرك اكلها لمصلحة فلا يسقط السكك لتقصيره
 بخلاف جلا معني القعدة الاولى لانه محله اول ما ذكر مع ذاع ككل الصائم فيسقط السكك وكما لعسكية في التي سجدة فان ذبح
 الحيوان بوجوب هبته وخوفه والنفو والطبع فتكثر الغفلة عن التسمية في تلك الحالة لا يفتتال قلبه بالخوف وقد اتفقوا
 على ان التسميان غير عفو في مسائل منها لو نسي المحدث غسل بعض الاعضاء او لم يخلع الوضوء على قاعه اجتنبها عجز عن القيام
 فاهيا قد رتد على القيام ومنها اذا حكم الحاكم بالتحريم ناسيا للنبس ومنها لو نسي الرقعة في الكفارة فصام ومنها لو
 قوض بقاء نجس فاهيا ومنها لو فعل محظورات الاحرام ناهيا **قوله** وقدر الدرهم من الغفلة المراد بالدرهم المثقال
 وعن هيبس الاثمة انه يعتد في كل زمان درهم والاول هو الصحيح كما في السراج وقيل قدر الدرهم كعروض الكف
 وسقط في الصلاة اي ان المعتد بسط الدرهم من حيث المبدأ وهو قدر عرض الكف وقيل يعتبر من حيث

ودم البراءة وهو الذي في القوس ثوان كقول بول قرعش على التوب قد ورد في الابن وطين القوس والبراءة نجاسة شتى والبراءة
منور في غير اواني الماء وما يده القوس ومنهم من اطلق في البراءة والقارة بخره حمام ومطغور ووان كثر وطوق الطيور
البراءة في غير اواني الماء من له حائلة وريق النائم مطلقا على المفتي به وبراءة العتيان وبراءة السرقين وقليل من اهل الطان
البراءة في غير اواني الماء من الريح والفساء اذا اصاب السراويل المبتلة والمفتحة على الملقح قد كان السراويل التي لا يملأ
فيها سراويل لا تقاويل لمفعلة لا لا التجوز من الضلالت ومن ذلك قولنا بان النار مظهر للزينة والبراءة فقلنا كماله
وما دام تيسير ازالة الجسامة في الغالب الامهار ومن ذلك كماله بول الخناس وخرقه والبراءة اذا وقع في المقلب
الوزن في المقلب واني بينهما بان رواية النسابة في الرقيق كالبول ورواية الوزن في الثخين واختار هذا التوفيق
كثير من المعاني وهو الصحيح كافي وغيره لان افعال الروايتين اذا امكن اولي خصوصاً مع مناجاة هذا التوزيع
والمعتز في ذلك وقت الاصابة فلو كان وهما نجسا قد وردهم وقت الاصابة فان لم يكن كذا في بعض النسخ اختار
المرثيتاني وفيه ومعتز غيرهم للنع والوسلى قبل البساطة نجاسة وبعد الاصابة كذا الا كثرون كما في السراج **قوله** ودم
البراءة عيب والبق فيه ان هذا لا شيء ليس نجاسة معونها وانما هي طاهرة وقد يجاب به انه لما يقع الاتاق على طهارتها
كما يعرفه من اطلاق على كلامهم في التكتيب المبسوط ذكرها بالطريق الا متطراد قبا لما هو نجس مفعول عنه كذا قيل وفيه نظر
قوله وطين الشوارع اطلقه والصحيح انه ان كان فيه عين النجاسة فهو نجس والا فلا كما في السراج وفي البراءة معنى في
الطين فاصابه لا يجب في الحكم غسله ما لم يثبت اثر النجاسة والاحتياط في المصلاة غسله **قوله** وبول منور في القاموس
البقرة السنور وفي مختصر حياض الحيوان السنور واحد والجمع المنانير حيوان خلقه الله تعالى لدفع الفار **قوله** ومنهم
من اطلق في البقرة والفار الخ اي بولهم يقيد العفوس بولها بالاولي وفيه انه لم يذكر العفوس بول الفارة اصلا حتى يسوغ نقل
الاطلاق فيه **قوله** وريق النائم مطلقا هذا الاطلاق ليس في مقابلة تفصيل سابق ولا لاحق حتى قال في شرح المنية للبرهان
ابراهيم الحلبي الماء الذي يسيل من غم النائم طاهر وذعر في المحيط انه ان جف وبقي له اثر اري ريح اولون بان كان
منتنا او اصغر فهو نجس ووجه الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا منه ما خلا لا يبي هو بغير وجه الثاني
ان ما كان متغيرا فالطاهر كونه من المعلقة ما خرج منها نجس واستثناهما البلغم للزوجه وهذا ليس يقيد للعمل انه
يجوز ان يكون من غير حرق ونحوها لا يقال في الملتقط هو طاهر الا اذا علم انه من الجنون وهو غير مخالف لما في المحيط فان
تغير اللون والرائحة دليل على انه من الجنون ولو لما اذا علم انه من قرحه او نحوها فلا خفاء في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم
ذلك **قوله** وقليل من الخناس النجس هذا بناء على ان دخان النجاسة نجس والمعتدل خلافه **قوله** والعفوس الريح والقياس مطفئ
على الريح مطلق تفسيره وما ذكر من العلقو المقتضي للنجاسة بناء على غير الصحيح والصحيح طهارة ميتها قال بعض العلماء
ويمكن ان يقال مراده بقوله ففيه كذا وكذا ان الفار لم يجعل له حكم النجاسة مع ان مطنة النجاسة لا تنفذ عنها **قوله**
ومن ذلك طهارة بول الخناس هو كرمات الوطوط هي بولها عينية وضعف بصره كما في القاموس ويقال له الخطاف لانه
يخطف البعوض وهو طاهر منه كما قال الجاهلاني كتاب البيهقي وفي منية المفتي وبول الخفاقيش وخرها لا يفسد ان الماء وبي
مجمع الفتاوى بول الخناس يعتبر فيه قدر الدرهم قال ولا بول لغيرها من الطيور وبول ما نثر الطيور البتة التي تكون
مع خمرها انتهى قال بعض الفضلاء على ما في مجمع الفتاوى لما اذا اعتبر لخره فامل **قوله** والبراءة اذا وقع في المقلب

وروي قبل التفتت قوله قبل التفتت **قوله** وكذا لو كان في الاصطبل كوز في شرج المنيا
لا ينجس من الحيض كوز معلق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجس
لأن البول في أسفل الكوز صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا ينجس لأن الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فترشح منه يكون نجسا ظاهر **قوله** والقول بطهارة المسك عطفت على قوله قولنا بأن النار مطهرة قال في الفتح وعن المسألة قالوا يجوز
أكله والانتفاع به مع ما اشتهر من قولهم انعدم ولم ار لهم تعليلا انتهى وتيل عليه ان المسئلة معللة فقف قال في الخاتمة والمسألة
حلال على كل حال يوكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسئلة ذم لانها وان كان دافعا فترشح فيصير طاهرا كروما
العدو الملتصق والبرق بالتغير الاحتمال الى طيب وهو من المطهرات عندنا وانما قيل حلاله ون طاهر لانه لا يات بممر
الطهارة الحل كما في التراب لغيره العكس وبما قاله قاضيان علم ان المسئلة معللة **قوله** ولزيادة مطهر في المسئلة
وانما كان طاهرا لاحتمااله الى الطيب **قوله** وما تروى على الغاسل الخ في السراج المبيت ان كان على يده نجاسة نجسة
والانهي طاهر على الاصح **قوله** ولانه لا يحكم على الماء بالاحتتمال مفهومة انه اذا انفصل صار مستعملا وان لم يستعمل في مكان
هو المذهب **قوله** في الهداية وكثير من الكتب يؤول المستعمل ما زال البدن واحتقر في مكان من ارض او ماء ورجع
بعضهم ومشى عليه في العنز **قوله** والطالب بهم الطاء واللام مفتوحة ومضمومة لا يجيز الذي يعلو على الماء كذا في
مختار الصحاح **قوله** واباحة النافلة على الدابة لفظ النافلة يتناول السنن الرواتب فانها نجاسة على الدابة اطلاق اباحة
النافلة على الدابة فعمل ما اذا كان مسافرا او مقيما خراجا الى بعض النواحي لاجابة وصحة في النهاية ويشمل ما اذا
قدن على النزول او لا واختلفوا في حد خارج المصرو والاصح انها يجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في المصبر
ولم تشترط طهارة الدابة لانها ليست بشرط على قول الاصح وهو الاصح كافي الكافي وظاهر المذهب من غير تفصيل كافي
الحلافة اي بين ان يكون على السراج او لو كان بين الدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها وقيل بالنافلة لان الغرض

[illegible]

وبما أنه في هرح الهن من ديبغيار بالمرط ومن ذلك التي المتأخرون بالرد بخيار الغيبين الفاضل على مطلقا إما فذلك
فيه غرور وحيلة على المشتري بمرتبته الرد بالعيب والتجالب والالتزام بالرد والالتزام بالرد والالتزام بالرد
والصلح والجمهور والوكالة والاجارة والمزاولة والمساكنة على قوله التي هي الحاجة والمساكنة والمزاولة والرد بالصلح
الخطية في ان كل واحد لا ينتفع بالامر هو مباح ولا يستوفي الامر بملكه ولا يأخذ الا بملكه ولا يتعامل به من ذلك
بنفسه سهل الامر باباحة الا انتفاع به الغير بطريق الاجارة والادارة والقرض والا استعماله بالغير وكاله والصلح
ومضار به ومساكنة وبالصحة من غير الديون حواله والتواضع على الدين برهني وكفيل ولو بالفسخ وبالحفاظ بعض
الدين صلحا او كله اياه والحاجة افتداء بيمينه جوزنا الصلح من الكار والفق ما عرفت الاجارة لتو جعلها المنافع اجرة
عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا تجوز للاحتفاظ بها بالعار بملك
علم في اجارة التبرئة ومن التخصيص جواز العقود الجائزة لان لزوما شاق تصون بها لعدم تعاطيه في الاجارة
والالم يستقر ببيع ولا غيره ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعا للخرج منه وكذا عزل القاضي وسأجب رقيقه منه اباحة النظر
للغيب والشاهد وعند الخطية والنسب ومنه حواله النكاح من غير نظر ان في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من
العمادة **قوله** ومن ذلك التي المتأخرون بالرد بخيار الغيبين الفاضل في التتوير لا رد بغيب فاحش على ظاهر
الرواية ويفتح بالردان غرور وفي الزيلعي قال البائع للمشتري قيمة هكذا فاشترى فظهر اقل فله الرد لحكم انه غرور
وان لم يقل ذلك فلا رده انتفى البعد والشهيد واعلم انه اذا ثبت خيار الرد بالغيبين الفاضل مع التعرير للبائع والمشتري
كما هو المعتمد عند كثير من مات من له ذلك هل ينتقل للوارث ويملك الرد به بوجه الشرعي كافي خيار العيب قال
بعض الفضلاء لم اره مثل من ذلك الشيخ محمد الغزي تلميذ المص فاجاب بقوله ظاهر المذهب في رد الود بالغيب وانما
اختار بعض المتأخرين الرد للمشتري في اذ حصل التعرير من البائع وعكسه وغايته نبوت الخيار في الرد وما كونه كخيار
العيب فلا يليكن خيار الردية والشرط فهو ما كما هو مقرر وموجب انه ليس الامشية رارة فلا يتصور انتقاله الى الوارث
الي آخر كلامهم وقد اتفق لك شيخ الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي واعلم ان الشيخ ابن مابن تقي
قويم المقرمين فيسير وما لا بفاحش كافي منح الفقار كما يكون المشتري مغبوا فيكون البائع كذلك كافي تناوي
الهداية بقي ان يقال ان قول الشيخ محمد الغزي ان ظاهر المذهب في الغيبين الفاضل عدم الرد يعارض ما ذهب
في البحر من خزانة الفتاوى ان المذهب الرد الا ان يفرق بين المذهب وظاهر المذهب **قوله** نسهل الامر باباحة
الا انتفاع بملك الغير الى قوله والقرض قال بعض الفضلاء في قوله والقرض نظرا لانه لا ينتفع بالقرض وهو على ملكه
وهو المقرض بل يملكه المستقرض وينتفع به وهو على ملكه فقد صرحوا بان القرض وضع لتمليك الغيبين فان اراد
المسرح انه ملك الغير ابيع تملكه فلا خصوصية للقرض بالبيع والهبة كذلك فما وجه تخصيص القرض بالذبح
قوله وقلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا تجوز وذلك كما اذا استاجر ثيابا بالبسطها في بيته ولا يجلس
عليها او دابة ليوطها في فناءه ليطن الناس انها له وليجعلها جنبية بين يديه لا تجوز لانه منفعة غير مقصودة من
العين **قوله** ولزوم اللازمة اي ومن التخصيص لزوم اللازمة **قوله** وللسيد اي اباحة النظر للسيد قيل الظاهر ان
الجملة نظرا للسيد لعدم كون وجه القنة من العورة واما يحرم النظر اليه فبما ان قول لا خصوصية للقنة فان

فإن من لم يأتهم واخوانهم من نظر كل خاطب لنا صب اليسير فلم يحسن فيه خيار زوية بخلاف البيع فإنه يصح قبل الروبة والله اعلم لعدم المتعة ومن ثم قلنا ان الامر انجاب في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وضع فيه ابو حنيفة ربح فجوز به بلاولى ومن غير اشتراط عدالة اليهود ولم يفسد بالعروطة المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقصد بما يفيد مظهر العين للحال ومنعده من العاقبة من ثا حصين ومكاري يذكرونه بعد الصور وبعبارة النساء وجوزوها دهن فيك الطبق بعد بغيره رجل وامرأتين كل ذلك دلالة على المتعة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجبنا لحنفي يزني ومنه الحاجة اربع فهو فلم يقتصر على واحد ايسر على الرجل وعلى النساء ايضا لعنقتهن ولم يزد على اربعة لما فيه من المتعة على الرجل في القسم وغيره ومنه معرفة الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المتعة عند التنازل وكذا حكمه روية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل التلث ولم يشرع دائما

ووجه الثاني ان يفسد بغيره ولا خصوصية للسبب ايضا اللهم الا ان يراد بالسيد مريد شراء الامه فانه يباح له النظر اليها وان لم يامن الشهوة واطلق عليه السيد باعتبار مجاز الاول **قوله** ومن ثم قلنا اي من ههنا اي من اجل انهم قومعو في النكاح دون البيع قلنا الامر انجاب في النكاح بخلاف البيع كما في الخاتمة والفرق بينهما ان قوله زوحي توحييل وقوله زوحتك قائم مقام الطرفين بخلافه في البيع لما عرف ان الواحد في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع ولم يطلع صاحب الدرر والغرو على ما في الخاتمة فاعترض على الكنتز بانه خالف القوم واعلم ان ههنا ثمانية مواطن يكون الامر انجابا في بعض دون بعض منها البيع والاقالة لا يكون الامر فيها انجابا والنكاح والخلع هو فيهما انجاب هذه اربعة والخامس لو قال لعبد اشتري نفسك مني بكذا فقال فعلت عتق والسادس لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت منك ثم والسابع قال لصاحب دين ابرائي فقال ابراءك يتم الثامن قال اكفل نفس فلان لفلان فقال كفلت يتم فان كان غائبا غدا غدا غدا **قوله** ينقصد بما يفيد ملك العين للحال فينقصد بلفظ الهبة والعطية والصدقة والتعليك والجعل والبيع والشراء على الاصح ما بلفظ السلم فان جعل المرأة راس مال السلم فانه ينقصد اجماعا وان جعلها مسلما فيها ففيه اختلاف يعني الكلام في لفظ التجريز هل بينه وبين ملك المتعة اتصال حتى تصح استعارته كما استعير لفظ الهبة والبيع له ام لا والذي يظهر انه لا اتصال بينهما لان التجريز مصدر وجوز الفقيه كذا اذا قال بعله او بمعني المرور وليس في واحد من هذين المعنيين ما يصلح علاقة للاستعارة وللعلامة الشيخ محمد الغزي تلميذ المصنف شرح وماله في ذلك وحاصلها عدم صحة العقد بهذا اللفظ الواقع من كثير من الفلاحين **قوله** مشروعية الخلع والافتداء مطلق الافتداء على الخلع مطلق تفسير قال في المسمى هذا من المراءاة بما يخلعها عليه ففعل وقع طلاقا باثنته ولزوما للمال **قوله** ولم يشرع دائما بل عند الحاجة اليه وهذا مني على انه محظور ولا حاجة قال في الفتح وهو الاصح ونحمل لفظ المباح على ما ابيح في بعض الاوقات اعني اوقات تحقق الحاجة ككبر ورغبة لهن في العناية بعباللد واية ذهب بعض الناس الي انه غير مباح الا للضرورة والقوله صلعم لعن الله كل ذواق مطلق والعامة على ابا حنيفة بالنهوض المطلقة وهذا خلاف ما رجحه في الفتح وهو الحق اذ خلاف لاحد في عدم كراهة المسنون منه يعني المباح ولا ينافي فيه قولهم الاصل فيه الحظر وانما ابيح للحاجة لان معناه ان الغارح ترك هذا الاصل فانما حده كقولهم الاصل في النكاح الحظر والاباحة للحاجة وبهذا النقر يعرف ان ما في الفتح من ان بين حكمهم بالاباحة وتصريحهم بانه محظور وانما ابيح للحاجة ما ذكرنا في بيان حبيبه قد افهامنا منوع بل الحاجة

لما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على الولي يعني ائمة الهدى فقالوا للفقهاء ومنه مفسر ومفسر ومفسر ومفسر
 الظاهر والتميز تيسيرا على المكلفين وهذه التخيير في كفارة اليمين لتكثيرها واختلاف بقية الكفار اختلفوا في كونها
 ومفسر وعينه التخيير في ذلك ومعلق بشرط لا يراى انه يمين كفارة اليمين والوفاء باليمين ومعلق ما عليه الفتوى الى به
 يرجع الامام قبل موته بسبعة ايام ومنه مفسر وعينه الكتاب ليتخلص المبد من دوام الرق باليمين من العسر واليسر وبطلانها
 بالشرط الفاسدة توصية زوجه مشروعية الوصية عند الموت ليتل اذ لا بد ان ما مات منه في حال الحيوة وصح له في ذلك
 دون ما زاد عليه دفعا للضرر والورثة حتى اجزأها بالجميع عند عدم الوارث او قفناها على احازة بقية الورثة اذا قلنا
 لوارث وبقينا التوكلة على ملك الميت حكما حتى تقضى هوثة منها رحمة عليه ووجعنا الامور في الوصية فجوزناها
 بالمعدوم ولم نبطلها بالشرط لفائدة ومنه احكام الاثم من المجتهدين في الخطأ والتيسير عليهم بالاكتفاء بالطريق ولو
 كفوا الاخذ باليمين لهق وعسر الوصول اليه ووجع ابو حنيفة روح في باب القضاء والقضاء واجب فيه عسر الوصول اليه
 القاضي وقال ان نسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يتوجب تركية

اعلم من ذلك عند ان النهر قوله لما فيه من المشقة على الزوجة بالمفارقة بعد كمال الازدواج والايلاف قوله بهتم
 لا يراى كونه الخ في مخرج الرقاية لصدر العربية ان كان الشرط لمواحراما كان زينا مثالا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير
 تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف قوله على ما عليه الفتوى مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله في البحر من ان الفتوى
 على التخيير مطلقا قوله وجوزناها بالمعدوم قيل اطلاقه في المعدوم غير صحيح بل هو في معدوم خاص وهو النمرة
 ونحوها مما يقبل التملك بعقد من العقود اما لو اوصى بما تملك اغنامه لا يجوز استحسانا ويمكن الجواب عنه بان
 اللام في المعدوم للحد والمعدوم ما ذكرنا قوله وقال ان نسقه لا يعزله هذا هو الصحيح وهو ظاهر الخب واطلق العسق
 فعمل الفسق باخذ الرشوة وبه صرح في البحر ثم اعلم انه لو اخذ القضاء بالرشوة وقضى فيما يرتضى نقل في الخافيه
 الاجماع على انه لا ينفذ قضاءه فيما ارتضى ونقل في العمادية خلافا فيه وينفذ فيما موه وهو اختيار شمس الائمة
 وقيل ينفذ فيها ووجه في الفتح بان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق الجباها فسقه وقد بين ان الفسق لا يوجب
 العزل فولا يثبت وقضاءه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير موثر غاية ما وجه به انه اذا ارتضى عدل نفسه
 يعني والقضاء عمل لله تعالى انتهى وبحث فيه في البحر بان ليس هذا مرادهم بل مرادهم انه قضى لنفسه في
 والقضاء لنفسه بطا انتهى وقيل عليه كيف يجعل قضاء القاضي للمدعي على المدعي عليه قضاء لنفسه وهو لما قضى
 ليكر مثلا على عسر وغاية الامر انه اخذ على قضاءه بالحق مالا قصار ماملا لنفسه والقضاء عمل لله تعالى في نفسه صاحب الفتوى
 متجه لخص في كثير من الكتب المعتمدة انه لو ارتضى وقضى لا ينفذ قضاءه فيما ارتضى وفي السراج قال الامام ابو حنيفة
 روح لو قضى القاضي زما نابي الناس ثم علم انه مرتضى ينبغي للقاضي الذي يحتصمون اليه ان يبطل كل قضايه انتهى وفي
 مع النصار اخذ القضاء برشوة اذ ارتضى وحكم لا ينفذ حكمه لانه في الاولى لم يصرفا في الثاني صار عاجلا بنفقه
 والقضاء يجب ان يكون خالصا لله تعالى وفي جامع الفصولين ومن اخذ القضاء برشوة بالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى
 لا ينفذ حكمه وبه يفتى قوله ولم يوجب تركية اليهود اي لم يوجب الامام ابو حنيفة روح تركية اليهود بل يقتصر
 علىكم بظاهر جلاله المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم وقال ابو يوسف مفسر روح لا يسأل عنهم

الدين الاول

الدين الاول في الصلاة على الصلح ولم يقبل المخرج المجرى في الشاهد ووجه ابو يوسف راجع الى القضاء
 والوقوف في الفتوى على قوله فيما يتعلق بها فهو للقاتل في تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سقوط
 لم يثبت فيه ههنا ما هو عليه الامام وصحح الوقف على النفس وعلى جهة انقطاعه وقبض المشاع ولم يثبت التسليم الى المتولي
 في ما هو المتولي في السر والعلافة ولم يثبت التسليم لان بناء القاضي على الحجة وهي شهادة العدل فان طعن الخصم يسأل
 عنهما فيا قرا الاصل في الحدود والقياس وفي غيرها لا اختلاف فقلل صلوا لشهد في الحصر على الفتوى اليوم على
 قولهم في الحقائق ومثل السؤال على ما عندنا من القاسي كاذب الملتصق وفيه يفتي في التزكية قول المزكي وهو محل
 في الامم وفي المسئلة في السر والعلانية في التزكية في العلانية في ما نأكل لا يبعد في المزكي
 او يوجب ان يفتي في الامم والقاضي بالعدالة وطعن فيهم الخصم لم اوه والظاهر انه لا يفتي بمهر فته الامم **قوله**
ولم يقبل المخرج المجرى على الشاهد في المجرى من حقوق المتعاقب او حقوق العباد مما لا يدخل تحت القضاء **قوله**
 وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر اطلقه فحمل ما اذا كان يفتي في ما لا يمكن الرجوع الى القاضي لا يمكن الرجوع الى
 منزله في يومه ذلك ولا المفتي به انه لا بد ان يكون بحيث لا يمكن الرجوع في يومه كافي السواجية وانها جوزه
 الامام ابو حنيفة راجع بشر وطه ولم يذكرها المصريح لان غرضه مرد تيسيرات المصريح ومراعاة كتاب القاضي المعهود
 بشر وطه المذكورة في بابها وهي ان لا يكون في حد وقود وان لا يكون من قاضي ومحتاج الى قاضي مصر كافي السراج
 ومنها انه لا بد من كتابه عنوانه في باطنه وهي ان يكتب فيها اسمه واهم القاضي المعهود اليه وبيده وحده حتى لو دخل
 يفتي منها لا يقبل المعتل وان تكون كتابة العنوان من دخل الكتاب غلوا كان على ظاهره لم يقبل قيل هذا في عرفهم واما
 في عرفنا العنوان يكتب على الظاهر فينعمل به كذا في منح الفخار وفي البرازية وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في
 المنقولات باسرها ومن الثاني تجوز في العبد لغلبة الاباق لا في الامنة وهذه الجواز في الكل وعمل الفقهاء اليوم مله
 قال الا ههنا في عليه الفتوى **قوله** وصحح الوقف على النفس والعتوى عليه كافي الذخيرة والصلابة والحنانية **قوله**
 على جهة انقطاع لم يبين بعد انقطاعها من يكون الوقف للفقراء او يعود الى ملكه او اقله لا خلاف في ذلك وفي
 الاخصاص من ابي يوسف مخرج اذ وقف على رجل يعينه جاز اذا ماتت رجعت الى ورثته وعليه الفتوى قال وفي جامع البرامكة
 قال ابو يوسف مخرج اذ انقرض الوقف عليهم يصرف الى المساكين فحصل منه روايتان **قوله** وقف المشاع اي وجوز
 ابو يوسف وقف المشاع قال في المصبرات وعليه الفتوى وقال محمد راجع لا يجوز واكثرهم على قوله وفيه يفتي كافي
 البرازية والصلابة في مشاع يحتمل القسمة لظني لوقفه بجوازه جمع اجماعا وفي الكنز ومشاع قضى بجوازه اي صح
 بالاعتاق والطلاق في القضاء فحمل القضاء من الحنفية وغيره كافي المحرر والمراد بالشيوع هنا المقارن قال بعض الفضلاء
 هذه المشكل اذ قضت ما قالوه من ان الاوصاف الراجعة الى الحال يستوي فيها الابتداء والبقاء ان يكون الشيوع الطاري
 كالمقارن وفي منع الصحة كما قالوه في ابو هرون من ان الشيوع الطاري مفصل للرجوع على الصحيح فينبغي ان يكون ما كبله
 انتهى واقول من الاجل ليس كليا اذ قلنا خرج منه بالنسبة بقاء الصلوة منذ سبق الحدث حتى حازا لبناء فيصول ما هنا
 على انه خرج من الاصل بنسب تو فبقا بين كلامهم قال في الفتح الاصل ان كل منه منافية لحكم يستوي فيها الابتداء
 والبقاء الا ان يخرج شي من وقد يقال الضابط المالك وخاص بالامانات فان لبقا ثما الحكم ابتداءها ما الوقف ونحوه

ولاحكم القاضي وجوز أن يمتد إلى المصلحة العامة بلا شرط وحيز مع الشوط فلهما في الوقت كغيرهما من
فقد بان بطلان ابن عمه القاضي على ما يرجع إليها قال السبب الواسع الفقه السبب السابع النقض فانه نوع من المشقة فتسبب المشقة
فمن ذلك ما يوجب تكليف الصبي والمجنون نفوس امرأتهما إلى الزنا أو البغاء وحضانة التي النساء وحمة عليه ولم يجر من
على المشقة في تيسيرها عليهم وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والصلوة والجهاد
وتحمل العقل على قول الصحيح خلافاً لما حل على الحرير وحليها لعدم تكليف الأرقاء بكثير مما وجب على
الأحرار كحضوره على النصف من الحر في الحدود والعدالة مما سيأتي من أحكام العميد وهذه فوا كدعوى نضم بها الكلام
على هذه القاعدة والمائدة الأولى المشاق على قسمين مشقة لا تتعلق بها العبادات غالباً كمسقة البرد في الوضوء والغسل
ومسقة الصوم في هذه الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انعكاس للصح والجهاد منها ومشقة المأكل والملبس ووجوب
الزنا وقيل بالجماعة وقيل بالجماعة فلا أثر لها في إيقاظ العبادات في كل الأوقات وأما ما احتجوا به من أن التكليف لا يمتد
للجنابة فالمراد من الخوف المصروف من الاعتساف على نفسه أو على غيره من أعضائه من غير أن يكون له أثر في
البدن لغيره من الجنابة أن لا يجل مكنائهما ويدولا أو بايتل فؤاد ولا ماء مستخفاً ولا حماماً والصحيح أنه لا يجوز للحدوث
فلا لأنه ليس من الأمانات والرهن بهذه أمانة بدليل وهو سبب من سبب الرهن على الزنا والمضمون إنما هو المأنة **قوله**
السبب السابع النقض بالمصادفة فانه نوع من المشقة إذا نفوس مجبولة على حسب الكمال فتذهب التحفيف في التكليفات
قوله مما وجب على الرجال كالجماعة صريح في أن الجماعة واجبة على الرجال والصحيح أنها مشقة مؤكدة نقيض أن يقال نفي
تكليفهم بما وجب على الرجال لا ينفي الاستصحاب مع أن الجماعة في حقهم مكرهة **قوله** والصحاح يمدى إذا لم يكن
النفير عاماً أدلوا كان عاماً وجب على المرأة أن تخرج بغير إذن زوجها **قوله** وتحمل العقل على قول الصحيح خلافاً لعلم
أنه ليس على النساء والنفية ممن له حظ في الدين أو عقل بخلاف الرجل لأن وجوب جزء من الدين على القاتل باعتباره
أنه أحد المقاتلين لا لأنه يتصرف بنفسه وهذا لا يوجد منهما والغرض منهما من الإعطاء للمعونة لا للنصرة كغرض الزواج
النبوي صلعم وهذا الصحيح فيما إذا قتل غيرهما وأما إذا باشر القتل بأنفسهما فالصحيح أنها يشاركون العاقلة كذا
إذا قتل فالصحيح أنه يكون هو أحد من العاقلة كذا في الزيلعي ومنه يعلم ما في كلام المصنف من أن القاتل إذا
ألها دي إلى الصواب **قوله** لعدم تكليف الأرقاء الحج فمن ذلك عدم وجوب السجدة على العبد ولو أدرك له سبيل
يجب عليه كذا قالوا وقيل عليه أن منافع العبد لا تصبر مملوكة بالأذن فينبغي أن يكون حاله بعد الأذن كما له قبله
لا توفى أنه لو حج بأذن المولى لا يسقط عنه حجة الإسلام لهذا المعنى **قوله** وأما جواز اليتيم للزنا والجمعة والجهاد
وإذا كان حارج المصروف في حدود من الإمام وعندهما لا يجوز في المصروف حوازه منه ومشروط بأن لا يتدخل على شخصين أو ثلاثة
ولا على أجرة الحمام في المصروف ولا يجل أو بايتل فؤاد ولا مكاناً يارديه كما ذكره المصنف من البدن والاحتلاف بينهم
قبل اختلاف زمان بناء على أن أحرة الحمام في زمانها كانت تؤخذ بعد الد حول كافي زماننا فاذا عجز من الأجرة دخل
ثم يعال بالعمرة وفي زمانه قبله فية بعد وقيل اختلاف برهان بناء على الاختلاف في حوازه التيحيم لغير الواجد قبل
الطلب من رفيه إذا كان له رفيق فعلى قولهما يقيى بأن يترك طلب الماء الحار من جميع أهل المصروف إذا ان طلبه فمنع
هانه يجوز من هذا كما في البحر **قوله** والصحيح أنه لا يجوز للمعروف بالحدوث إلا صغر يعني بالاجتماع كافي للمعنى وهو

مجرد عدم اعتبار ذلك الضرف في إحصاء الصوم و إنما المسئلة التي تنفك عنها العبادات غالباً على مرتبة
 الأولى سائلة فائدة كصفة الضرف على التفرغ والأمراف ومذايق الأعضاء فهي مزجبة للتخفيف وكذلك لم يمكن
 التفرغ من الأضرف وهو وكان الغالب عدم الاستسلام لهم بحسب الثانية مصفة خفيفة كادني وجع في صبح أو ادني صداع في
 الظهر أو سوء مزاج خفيف هذا لا أثر له ولا العتبات اليد لان تصميل مصالح العبادات والي من دفع مثل هذه المفصلة
 التي لا أثر لها من هنا وعلى من قال من هذا ان المرض اذ انوشه الصوم في رمضان من واجبه بخلافه يقع ما
 نرى ان كان مريضاً لا يضر معه الصوم والافيقه من رمضان بان ما لا يضر ليس يضر خص للفطر في رمضان وكلا منافي
 مرضه وخص له الفطر تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحتخلو به أيضاً من فيها الثالثة متوسطة
 بين ما بين كمرض في رمضان يضاف من الصوم زيادة المرض وبطوره البرء فيجوز له الفطر ويحصل في المرض المبيح
 للتيمم **قوله** في الشيخ الزاد والراحلة المناهيين للشخص حتى قال في فتح القل يدعى في حق كل انسان ما يصح معه بل نه
 وقالوا لا يكتفى بالعقبه في الرحلة بل لابد في الحج من شق محمل او راس زملق ومن المشكل التيمم فانهم اقتصروا في
 المرض المبيح له ان يضاف من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً او منفعة واحد وشمرض او بطوره بوه ولم يبيحوا بمطلق المرض مع
 ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا اليسيرة القائلة الثانية تنقيحات
 الشرع انواع الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود اعداها الثاني تخفيف تنقيص كالقصر في السفر
 على القول بان الاتمام اصل وامام على قول من قال القصر اصل والاقتمام فرض بعد طلال الاصول والثالث تخفيف ابدال كابدال
 بعض المشايخ **قوله** لعدم اعتبار ذلك الضرف الخ يعني بناء على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك في القصر كافي **النتج**
 مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج الخ هذا هو الصحيح كافي للمحرلان مرضه لا يضر به من غفوره وتكسر عادة
قوله واعتبروا في الحج الزاد والراحلة الى قوله ومن المشكل ليس هذا كما الكلام فيه **قوله** ومن المشكل التيمم الخ الجواب
 هذه ان المرض مشاهد محسوس يمكن الاطلاع على مواعيد وقته وبقائه والاهو الدشة او ضعفاً قلوه كثرة اختلاف المشقة في السفر
 فاقسم مطلق السفر مقام المشقة على ما عرفت تحقيقه في اصول الفقه **قوله** ان يضاف من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً
 لصب على التيمم **قوله** او منفعة اي ويضاف على عضوه او يقد منفعة بعد فبالضرب واما من يضاف اليه المقامه وهذا
 التقدير سقط ما قيل المنعطف على يقدر تقدر به ذهاباً لكل منهما او منفعة فتمس به **قوله** لا اليسيرة المراد انه ارجوه بزيادة
 يسيرة وفيه ان لا انها يعطى بها لا يثبت فكان الظاهر بل اليسيرة **قوله** واما على قول من قاله ان القصر الخ الجواب ان
 يقال على قول من قاله ان اصل في لغوه سلاقر كتمين وزيد وكعتان في السفر **قوله** فلا الا في سورة اي فلا تخفيف
 تنقيص الا في سورة **قوله** كابدال الرضوء والغسل بالتيمم اعلم ان التيمم يدل على ابقاها لكن اجتلفوا في كيفية
 البدل ليدفي موضعين احدهما الخلاف لاصحابنا مع الشافعي فقال مشا تخلصوا بدل مطلقاً من عدم الماء وليس بضروري
 ويرفع به الحد الى وقت وسوء الماء لا يثبت فيه مبيح للملوضع الحديث وقال الشافعي هو بدل ضروري مبيح مع قيام العيب
 حقيقة فلا يجوز قبل الوقت ولا يصح به اكر من قربة الثانية الثاني الخلاف بين اصحابنا عند ابي يوسف والامام البيهقي
 بين الماء والتراب عند محمد بن يونس الغليلين ويختار عليهما في اقله المتوضي بالتيمم فاجازاه ومنعوا علم ان ظاهر قول
 للشافعي ان التراب مظهر بغير عدم الماء فاذا وجد الماء فقد بشرط فينعقد المشروط وهو طهورية التراب لان الشرط يأنزم

الرخصة والمصلحة العظمى والقيام في الصلاة بالمعقود والآية في الركوع والشجوة بالإمام والعقبات بالاعتماد والرفع
 لتعريف تعديهم بالجمع نظر فاعيد تقديم الزكوة على السجود في الركوع والخطبة في الركوع وقوله على الصحيح بعد صلاة الجمعة
 في الركوع وهو قوله تعالى والواحد نصف المائدة والاولاهة في الثاني الناحية في الأخير في الصحيح لا يميز بينهما ولا يفرق بينهما
 المصنف والمصنفين والآخر في الأخير الصلاة في حق معتقل في ذلك الطريق ونظرة السادسة في تعريف تركه في الصلاة
 المستمرة مع بقائه في الصلاة في تعريف تغييره في غير نظم الصلاة للوقوف في الثانية والثالثة في الصلاة
 والآخر في الصلاة في موضع لأن في الصلاة أمامه النفس فضلا عن ذلك قال أبو حنيفة ومحمد بن حنبل في حرمته في حرمين
 الحرام وقطعه إلا في غير وجوزا بنو مضر حرمه عليه السلام ذكرناه ذكره الزبلي في جناباته الاحرام
 وقال في الانها من ان الإمام يقول بتعليقها على الارواح لقوله عليه السلام انها ركس اي نفس ولا امة ما وجد عليه السلام
 في موضع النفس كافي في قول الادمي فان البلوى فيه اعم انتهى وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في الصلاة
 على قول الصحيح في وجوبه ولا يخرج في اجتنابه كافي الاختيار وفي الفيلطة على قولها ولا يلزم في اجتنابه في الاختيار أيضا
 وفي المصنف وفي زيادة خمسة عشر لها بعض فروع الباب والمراد بقوله ولا يخرج في اجتنابه ولا يلزم في اجتنابه على
 اختلاف الجوارقين انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على ما في القضية المشهورة وهي ان ما عبت
 بليعة خفيته تعينه انتهى القائل في الرابعة ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم
 بقوله كذا ما وجد من حل ولا يعكس التي صدره ونظيره ما تبين القاعدتين في التعاكس قولهم يقتضي الدوام ما لا
 يقتضي في الاصل اعم قولهم يقتضي في الاصل ما لا يقتضي في البقاء ومياتي ان شاء الله تعالى في ذكر فروعها

من هذا العلم المفسر والمذكور في الأصول ان الشرط لا يلزم من عدم العلم والامن وجوده وجود ولا عدمه والجواب ان
الشرط لا يمكن اشتراطه في الشرط وطاعته وحقه فان كل واحد من عدم الماء وجواز التيمم مما لا خلاف له فيها
ان يستلزمه كذا في العناية لا يقال لا نسلم مساواةهما لجواز جمع وجود حال مرضه لانا نقول ليس بموجود حال مرضه
حكمه لان الموضع هو جوب القدر وهو ليس بقادر حال المرض **قوله** ورد عليه بما ذكرنا يعني من ان الشرط لا يمكن
يعتبر في موضع النص فيه ولما ان الرد لما يتم ان لو كان ابو يوسف يقول بذلك والظاهر انه لا يقول الا ترى
جواز الكيل فيما يوزن فيهما كماله لا يعرف وان ورد النص فيه بخلافه **قوله** كافي بول الاذي اي كافي لا يعتبر
معلوم الا ترى فيه **قوله** انما هو بالنسبة الى جنس جميع المكلفين اي ما ذكر من علم الصريح في الاجتناب وعدم
الظهور في الاصابة بل لاضافة الى جنس المكلفين الصادق بالقليل والكثير منهم لا بالنسبة الى الجنس **قوله** لا
الاتفاق على قوله والمراد بقوله ولا يخرج الع والمرواد بالاتفاق الاتفاق بين الامام وطاحيه **قوله** ذكر بعضهم
ان لا يخرج عن الاتفاق اتساع المراد بالجهش الها فعي كافي فتم انما هو هذه القاعدة بمعنى قاعدة المشقة فحلب التيسر والانية
 والمراد بالاتفاق الترخص من الاقيسة وطرد القواعد والمراد بالضييق المشقة **قوله** وجمع بينهما بعضهم اي وفق بين
هاتين القاعدتين والمراد ببعض الامام الغزالي في الاحياء **قوله** بقوله كل ما تجاوز من جهه العكس الى ضد الواقع في
عبارة الكثيرين ما دل على ضد وقد فسد الغزالي هذا الجمع بقوله الا ترى ان قليل العدد في الصلوة لما اضطر اليه مؤمجة فيه
وكثيره لما لم يكن به حاجة لم تسامح به **قوله** ومياتي انما الله تعالى ذكره وعيها يعني في القاعدة الثالثة من القاعدة

اصحاب من يده عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا فساد ولا خوف ولا غم ولا مال في الموطأ من ايده من املا ولم يخرج
 الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من هذه نسخة ابي عبد الله النضر وعبد الله بن ماجه من حديث ابي
 عيال ومحمد بن ابي ساعد بن عبد الله بن مبرور في الموطأ انه لا يضر الزميل لثقله الا ان لا يثقله القوي وذكره اصحابنا
 رحمهم في كتاب القصب والعقود وغيره ما لا يحصى على هذا القاعد فثبت من احواله انه لا يضر بالعيوب
 وجميع انواع الخمارات والسجود بسائر انواعه في المفتي بدو الطهارة فلا يضر للكرامة التي يقع ضرر القسمة وللجار
 لدفع ضرر الجار السوء بغير انفسا قتلوا كذا وتوخى في القصاص والحد وهو البغض والافساد من الخلفاء والجمهور
 في الحكمة بشرطه ونصب الائمة والقضاء ودفع المائل وقتل الشركيين والبيعة وفي الخبر ان من كتب الكتاب الكراهية باح
 اغتفر من غير الله والحق في هذا ان يلقى لقطعهما يطلع على عورات الحيوان جو من لان يضرهم وقتل الارقاء ليستر ولمرة
 او من ثياب في فعله والارفع أي الحاكم ليعمنعه من الارقاء فثبت من هذه القاعد جميع التي قبلها متصل او متقطع اخله
 وتعلق بها قوله الاول في الضرر وان تميم بالسلوات ومن ثم جاز اكل الميتة عند المنعصة

الرابعة من النوع الثاني من القواعد **قوله** وفسره في المغرب بان لا يضر الرجل لخاصه الخ في هو اهي العظمي على الجامع الصغير يختلف في الفرق بين الضرر والضرر ارفقيل الضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين وقيل الضرر ان يضره من غير ان يمتنع والضرر ان يضره ابتداء وقيل هما بمعنى واحد انتهى **قوله** لك دفع ضرر القصة قيل عليه المصروح به في المختون والشروح ان الشفعة شرع في دفع الجائر السوء لا لدفع اجرة القسام ولهذا تجب في العقل وان كان لا يستعمل القسم كرحى وحمام وبيوت صغير ولان اجرة القسام مشروعة فلا يلحق الضرر بالمشترى لدفع حكم مشروع ولو كان لدفع اجرة القسام لوجب في المنقول وانما للعلامة لوحدة هذا لا عام دفع ضرر يفسده بسوء العشرة على الدوام **قوله** والجبر على القسم بشرطه هو اتحاد الجسد في العروص ما لو اختلف فلا يلزم من التراضي لا لعدم الاختلاف بينهما فلا تقع القسم تمييزا في العروص بل تقع معاوضة فيكون بالتراضي لا بالجبر كافي شرح المجمع المكي **قوله** فان فعل اي فيها ولعمري الجواب سجد **قوله** وهذه القاعدة مع يلتزم قبلها متحدة الصواب متحد ثان اي تصديق كل واحد احدى منهما على ما تصدق عليه الاخرى وحيث لا نلزمه لذكر **قوله** او متداخلة الصواب متداخلة اي داخلة كل واحدة منهما في الاخرى وفيه فتمام **قوله** ومن ثم جاز ان كل الميتة عند المضممة وكذلك التلذذ ويقل ان الجبر قلبي في شوح المجمع الصغير نقلا عن الشهيد بسبب يجوز للعليل كل الميتة وهرب الدم والهول اذا اخبره طبيبهم مسلم ان شفاؤه فيه لم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال للطبيب يتعجل شفاؤه كي يفي به وجهاه وهل يجوز للعليل شوما ليجوز للتداوى اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيعرج ان انتهى في التداوى لا يكتب طبعا ثمة بالدم على الوجهة يجوز ولو اكتفى بالبول ان عرف ان فيه شفاء فلا بأس لكن لم ينقل وهذا لان الصرامة لثبته عند الاستشهاد الا قرى ان العطشان يرضع من شرب السموم والجائع الميتة انتهى وفي الآتي التداوى يلزم للادان اذا اهلوا اليه لا بأس بمقتل صدر الشهيد وفيه نظر لان لبيها حرام والاحتشاف بالسرور حرام انتهى قلنا هذا ليعلم ان الجبر في التداوى بالدم والموت لا ينبغي وجب حملته على ما اذا وجد ما يقوم مقامه في سلامة الآتي اختلف في الاحتشاف بالقرآن يجوز ان يقرء على المريض والمملوك او يكتب على روق

وإما غلة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الخمر للأكراهة وكذلك آلاف المال واغنى ماله للممتنع الأداء من الدين بغيره فإنه
 ودفع العيائل ولو أدى إلى قتله وزادها فبعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج ما لو كان الميت في
 فإنه لا يحمل الكلمة منظر لأن حرمة العلم في نظر المخرج من معجزة المضطر انتهى ولكن ذكره أصحابنا في ما يفعله فأنهم
 قالوا لو أكره على قتل غيره بقتل لا يرقص له فإن قتله ثم لأن مفسدة قتل نفسه أخف من مفسدة قتل غيره وقالوا لا
 لا تكفيين لا ينمى منه لأن مفسدة هتك حرمة الله من عدم تكفيره الذي قام المستر بالتزامه معه وكذلك قالوا لو كان
 بلا غسل وأهيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما ابيح له ضرورة يتقدر بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية
 أن اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وإنما يباح التعريض انتهى يعني لأن دفعها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا ياكل
 من الميتة الاقل وحل الرمي والطعام في دار الحرب يوجب على سبيل الحاجة لأنه إنما ابيح للضرورة قال في التكنيز وينبغي
 فيها بخل وطعام وخطب وسلاح ودمن بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل رد إلى الغنيمة وانفتح بابها في يوم
 السنو وفي الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاراني لجريان العادة بتخمينها وقرق كثير من المسائخ في الدهريين
 آبار الغلوات فيعفى من قليله للضرورة لأنه ليس لها رخص حاضرة والابل يبيع حولها وبين آبار الا مضار لعدم الضرورة
 بخلاف الكثير ولكن المعتدل عدم الفرق بين آبار الغلوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى
 من ثياب المتوضي اذا صابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى مما يصيب ثوب غيره لعدم
 ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نحس في حق غيره لعدم الضرورة والجيرة يجب ان لا تستتر من الصحيح الا بقدر
 ما لا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة ونزع الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز تزويجه اكثر من
 واحد لان دفع الحاجة بها انتهى ولم اره لمشاغنة روح تدنيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل
 التيمم اذا قل على استعمال الماء فان كان لغسل الماء بطل بالقدر عليه وان كان لوض بطل بغيره وان كان لبرد بطل
 بزواله وينبغي ان تخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصيل مريضاً فصح بعد الاشهاد ومسافراً
 ويعلى او يهتنب في طشت ويغسل ويسقي المريض فاباحه عطاء ومباها وابطوا بقرابة وكرهه النخعي والحسن البصري
 وابن مير بن قول ما غلة اللقمة بالخمر يعني اذا غص بها قوله وكذلك آلاف المال كما اذا خافوا غرق السفينة لعثرة
 حملها فإنه يباح آلاف المال بشرط عدم نقصانها اي الضرورة في نظر المخرج عن ذلك المحذور الذي
 اقتضت باحتها قوله الثانية ما ابيح للضرورة اليه في الفتح المدبره من خمسة مراتب ضرورة وجاجة ومنفعة وزينة
 وغفول فالضرورة بلوغه حد ان لم يتناول الممنوع هلك اذا قرب وهذا ابيح من تناول المحرم والحاجة كإيجاب
 الذي لو لم يجد ما ياكله لم يهلك غير انه يكون في جهد ومشقة وهذا لا يبيح الحرام ويبيح الفطر في الصوم والمنفعة
 كالمذي يشتبه خبز البر ولحم الغنم والطعام الدسم والزينة كالمشتبه بعلوى والسكر والفضول التوسع باكل
 الحرام والشبهة قوله على رواية النجاسة روى الحسن عن الامام ان الماء المستعمل نجس نجاسة مغلظة وقال ابو يوسف
 مخففة وهو رواية عن ابن حنيفة روح ايض وجه التنجس انه ماء ازيل به مانع الصلوة فصارت كالوازيل به النجاسة
 الحقيقية وكل من الروايتين في غيرهما فهو صحيح انه طاهر غير طهور وعليه الفتوى قوله تدنيب الفرق بين التدنيب
 والتذليل ان التدنيب الحاق ما قل بما قبله والتذليل الحاق ما كبر بما قبله

الفن الأول

فقد مذهب ي بطل الاشهاد على القول بانها لا يجوز الاموت الاصيل او مرضه او غيره الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وهي
 السبل بقولهم الضرر يزال اي لا يضرر ومن غرقها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريد ما انفق واحبس
 القول في احتيافاً قيمة البناء او ما انفقته فالاول ان كان يغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد ويحتسب
 في اخراج الكثر في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشر يك يجبر عليها في ثلث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج
قوله على القول بان لا يجوز الاموت الاصيل المع مشعر في الحصر فيما ذكر وان في الحصر خلا فليس كذلك اما الاول فلما
 الفتية ان الاصيل ا. كان مخدرة يجوز اشهاد حامل شهادتها وهي التي لا تخالط الرجال ولو خرجت للقضاء حاجتها وللحماة
 انتهى وكذا اذا حبس الاصيل في حبس الوالي واما في حبس القاضي فغيره خلاف كافي المحيط واما الثاني فلم نعر ما به والبرهان
 يقول ان يبطل الاشهاد في صورة ما اذا كان الاصيل مريضاً او مسافراً ودل كلامه على ان السلطان والامير لا يجوز اشهادهم
 على شهادتهم فيما في البلد **قوله** ومن غرقها عدم وجوب العمارة على الشريك المع المناصب للسياق ان يقول عدم اجبار
 الشريك على العمارة **قوله** وكتبنا في شرح العنبر الى قوله ان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل وعبارته اختلفوا
 في منع هدم صاحب السفلى الجدار الحامل للعلو كما قد مناه فان هدمه اضر على بنائه لانه تعدى على صاحب العلو الذي
 هو قرار العلو كالراهن اذا قتل المرهون والمولى اذا قتل عبده المديون فرق بين التعليق وحق التسييل حيث لو هدم في
 الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر على البناء وفي الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلو اخر فسقف السفلى
 وجز وهدم وادوار به وطينه لصاحب السفلى غير ان صاحب العلو مسكنه في ذلك انتهى ثم قال وهي المسئلة الثانية
 وفي الحائط بين اثنين او كان لهما خشب فبنا احد هماً للباقي ان يمنع الاخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة
 البناء مبنياً وفي الاقضية حائط مشترك اراد احد هماً نقضه رابى الشريك ان كان بحال لا يخاف سقوطه لا يجبر وان كان
 في حيث يخاف سقوطه من الامام ابي بكر محمد ابن الفضل يجبر وان هدمه اراد احد هماً البناء رابى الاخر ان كان
 حائط مشتركاً عريضاً يمكنه ان يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا عن الامام
 ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجمر انه ان لم يوافق الشريك انفق على العمارة ورجع على الشريك
 بنصف ما انفق وفي الشهادات الفضلي لو هدم ما وامتنع احد هماً يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به
 ما لم يستوف نصف ما انفق فيه ان فعل ذلك بقضاء القاضي وان كان بلا قضاء بنصف قيمة البناء كذا في الفتحة المسئلة
 الثالثة في جامع الفصولين لو هدم ذو السفلى مقله وذو العلو علوه اخل ذو السفلى بناء مقله اذ فوت عليه حقا الحق بالملك
 فيضمن كالوفوت عليه ملكاً انتهى بظاهره انه لا يجبر على ذي العلو وظاهره ما في الفتحة خلافاً انتهى والظاهر الثاني ويحمل
 الاول على ما اذا بنى صاحب السفلى مقله وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انهدم السفلى بغير منع من صاحبه
 لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولصاحب العلو ان يبني بيتاً ويبنى عليه علوه ثم يرجع ويمنعه من السكنى حتى يدفع
 اليد لغيره مضطراً كمستعير الرهن اذا قضى الدين بغير اذن الراهن لا يجوز متبرعاً ولو انهدم العلو والسفلى
 فكل لك ثم الرجوع بقيمة البناء او بما انفق قيل ان كان صاحب العلو مضطراً يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنياً
 لا بما انفق وقيل ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق والارجع بقيمة البناء كذا في قسمة الولو الجية واذن الشريك
 كاذن القاضي فيرجع بما انفق كاحرره العلامة ابن الشحنة في شرح المنظومة واذ اقلنا يرجع بقيمة البناء هدمه عدم الاذن

- حررهم عن اثمهم في غيره وعسا حفي هو من منظر ما بين وجهان من الذي هو في تنبيه آخر تعقيب القامعة
 حاتمها لو كان اخذ منها اعظم فخر من الاخرين لان الذي يزال بالاخف فمضى ذلك الاجابة على قضاء الدين والنقبات
 لاجلها ومنها حبس الاب او امتنع من الاطلاق على ذلك وجلب الدين ومنها لو فحسب حاجة اي خشية وادخلها
 من بناءه على ان كانت قيمة البناء واكثر من قيمته ما حله بالقيمة وان كان من قيمته اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك منها
 ومنها لو فحسب ان رها فبني فيها او هرس فلان كانت قيمة الارض اعثر قلعها وردت والاسمن له قيمتها ومنها لو ابتليت
 دحالة لوه لوه فبطلت الاكثر قيمة الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فصيل في بيت داره فكبير رها
 ولم يمكن اخراجه الا بهدم البيت او تركه لو ادخل البقر في بيت في قدر من النحاس فتعذر اخراجه فكل اذ كرا جسا يذبح
 كما ذكره الزيلعي في كتاب الفصبة ومصل الشامية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مغرط بعوضك السعوطان كانت
 فخرها كولة كسر خط القدر وجلبه رهن النقص او ما كولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن معها فان غرط صاحب القدر كسرت
 ولا اره والافله الارض يربو ينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة مالم يقطع ديناره في محبرة غيره ولم يخرج الا بكسر رها ومنها
 هو اذ دخول بيت محبر واذا سقط ما معه فيه وخلفها صاحبها فدل عليه منه لا غناه ومنها مسئلة الظفر بجنس دينه ومنها حوازي
 ما شيد ذلك لان عند الامام وان قصر صاحب العلو ومثلهما الحكم معلوم بعله الضرر قيل يحتاج الى قول الامام للفرق
 بين تصرفه في حاحة السفل وليس تصرفه في السفل او العلو حيث يجوز تصرفه في حاحة السفل وان تصرف في ضرر صاحب
 العلو بل لا يجوز تصرف صاحب السفل اذا ضرر به صاحب العلو ومكسبه مع من الكلي قصير في الاما ان في ملكه وفي غنية
 المتغني فهو اقرب حل ومثل لاخر ليس لصاحب العلو ان يبني بناءا ويتركه عند الامام الا برضي صاحب السفل وعندهما
 له ذلك وقيل قولهما تفسير لقوله والمختار ان الخلاف فيما اذا اضل فعنده ليس له ذلك وعندهما له ذلك **قوله** ان خلاف
 الدين يعني لا يحبس الاب للدين والدين وكل اكل اصل الدين فخره قيل الا اذا ظهر للقاضي تمرد ففانه يحبس لما في
 حواضر التنازع وفي الباب الخامس من كتاب القضاء قال رجل له على ابيد حبر الاما ودين آخر غلقوا او قام البينة
 فانه لا يحبس مالم يتمرد على الحكم وعند الخلاف نفقة الولد الصغير فانه يحبس له يعني وان لم يتمرد فان فيه ميانة
قوله فان كانت قيمة البناء اكثر من القيمة الحانية وان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان
 اصلها على شئ حازوا انما زعموا بيع البناء عليه ما يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما **قوله** فلما وردت اليه قيل وهل
 لصاحب الارض تملكها بالقيمة خبرا على الغاصب والظاهر ان الارض ان انقضت بالقلع فله ذلك والافله **قوله** والافله
 قيمتها لا يخفى انه يملك صورة المساكن فظهر **قوله** وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة اليه ايها حذو في الجو هو وكذا في المحيط
قوله ومنها حوازي دخول بيت غيره المخرج قال في البرازية بعد نقل هذه المسئلة وينبغي له ان يعلم ذلك اهل الصلاح
 انه انما دخل هذا وان لم يكن يحضرها اهل الصلاح وامكنه ان يدخل ويأخذ ماله في السر فلا بأس به
قوله ومنها مسئلة الظفر بجنس دينه المخرج في الاستحسان الدراهم والدنانير جنس واحد في هذا الحكم والصحيح خلافه قال
 في الغانية رجل له على رجل دراهم فظهر بدل دراهم مد يونه كان له ان يملك دراهم ان لم يكن دراهم احوذ ولم يكن موجلا وان
 ظهر بدل نانير مد يونه في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذ الدنانير وكذا في كتاب الدين ان له ان يأخذ والصحيح هو الاول انتهى
 وفي الغنية وعن ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا العكس احتسبا لا لقيامها انتهى وفي التاتار حانية نقلا

عن بطن الميتة لا يخرج اليه لولا ان كان له كرم حي حيوته وقد امر الله بوجوبه في كل وقت في المثلث قالوا
ما اذا بلغ لولا ان كان له لايحق بطنه لان حرمة الادمي اعظم من حرمة المال وموت في حصة بينهما في جواز الفسخ
وفي المثلث لا تسحب من المثلث والاباحة وتبطل المذرة في تركه وان لم يترك شيئا من سببها انتهى ومنها طلب
سببها في كل قسمه وهو تركه بتدويره في كل قسمه على احد الاقوال لان المذرة في عدم القسمه اعظم
من تركه وتركه بهما فاشأت من هذه القاعده ان يكون ما اذا تعارض مفسد ثان وحي اعظم ما يفسد رابع
اعظم ما قال الرضا في باب عروطة الصلوة ثم انما في جنس هذه المقادير ان من ابتلي بليتين وهما متساويتان باحد
في شيء ما شاء وان اختلفا اختارا هونهما لان مباشرة الحرام لا يجوز والصلوة رقة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
عليه اجر لوجه مال جزعه وان لم يسجد لم يسجد فانه يصلي قال هذا يوم في بالركوع والسجود لان ترك السجود هون
من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حال الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز اتصال وكن
شئ لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حاله الاختيار في النفل ولا يجوز ترك القراءة
بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة لم يجوز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر
الدرهم يتخير ما لم يبلغ احدهما قبل وضع الثوب لامتوا في المنع ولو كان دم احداهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي
في اقلهما دما ولا يجوز تركه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احد هما اكثر لكن لا يبلغ
عن الجماعة الصغرى للمعالي رجلي لرجلي ورجلي دراهم وظفرك دراهم مديونه كان له ان ياخذ دراهم المديون موجلا كان او لا
واذا ظفرك بالير من يوله في ظاهر البرايد ليس له ان ياخذ الدنانير وهو الصحيح القضي وهو مخالف لما في الثانية **قوله** بخلاف
ما اذا اطلع لولا ان قيل ظاهره ان ما ذكره هو مال سب وهو رواية من محمد بن روح ومقتضى ما قبل به انه لو اتلع ذنير غيره ونشق
بطنه والمنقول بخلافه ففي البزازية انه شق بطنه في اللؤلؤ والدنانير وان مدم الشق في الدرهم الماهور راية من محمد بن
انتهى قال بعض الفضلاء قد طالع البزازية في رايته في مولى ذكر ما هو موافق لمقتضى ما قبل به الماص رج وقضى موضع آخر ما هو
مراتب لما قيل ثم قال ولعل الذي اقتضاه تعليل المص هو الصحيح لانه ذكره البزازي في اخر الكتاب وصاحب القليل لم يبلغ
الا على الاول انتهى اقول ذكره في اخر الكتاب غير مستلزم للصحة **قوله** فانه لا شق بطنه الخ قيد في الوجود وهو ايضا اد
ما بعد ان بلغ ومقتضاه انه لو مات قبل البلوغ ان يشق بطنه **قوله** ومنها طلب صاحب الاكثر القسمه الخ هذا القول
هو الصحيح والوجه ان صاحب الاكثر طلب من القاضي ان يخرجه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه وهذا امر
طلب الحق والانصاف فانه له ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه فوجب على القاضي ان يخرجه لانه نصيبه لا نه نصيب اربابها هي لا يهاب
الحقوق الى اهلها ودفع المطامير لا يعتبر ضرر الاخر لانه يريد ان ينتفع بملكه غير فلاممكن من ذلك وهذا القول هو الصحيح
كافي التبيين والهداية ولم يذكر المص رج حكم ما لو طلب صاحب القليل لوجود الاختلاف فيه فويل لا يقسم بطلبه وفيل
يقسم قال الصغرى واليهيد وعليه الفتوى كافي البزازية وقد صح الاول ايضا في الكافي وغيره قال الشيخ قاسم وعليه معنى
الاثمة البرهاني والنسفي وحد الشريعة وغيرهم **قوله** اذا تعارض مفسد ثان الخ فيه ان هذا امين السابقة في الحقيقة
واختلف العنوان لا غير فتأمل **قوله** ومع الحدث لا يجوز بحال لا يقال تجوز الصلوة معه لصاحب العذر لانه قول المراد عدم
جوازها معه لغير صاحب العذر **قوله** ولا يجوز ترك القراءة بحال بعينه لغير الاخر من والامه **قوله** لا يبلغ المثلث

ربح سائر ما كان في أيهما شاء لم يحتوا لهما في الحكم والافضل ان يصلي في اقلهما نجاسة ولو كان
 أحدهما طاهرا والاخر اقل من الربع يصلي في الذي هو رتبة طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لو صلت قائمة
 بكنة فمس مودنها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قائمة لا ينكشف منها شيء فانها تغطي قاعدتها كذا ان ترك
 القمام أهون ولو كان الثوب يغطي جسد ما ورتد راحها وترك تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع
 لا يضر كغيره لان للربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والسرا فصل قليلا لئلا يكشف انتصا ومن هذا
 القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي
 قاعدا هو الصحيح ونقل في شرح منية المصلي تحجيها آخر انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر
 ومكث في بيته ومال الغير فانه يأكل الميتة ومن بعض اصحابنا راح من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب
 اذن من الميتة يده اكل الطعاري وغيره وخيرة العرخي كذا في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد اكلها
 ودونه على الاحتياط وفي البرازية لو كان الصيد مذبوها فالصيد اولى وقا قاولوا اضطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى
 وكذا الصيد اولى من لحم الانسان وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير وانتهى وذكر الزيلعي في آخر كتاب الاكراه لو قال
 لعلقن نفسي في النار او من الجبل او لا تقتلك وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل
 ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند ابي حنيفة يخرج لانه ابتلى ببليةتين فيختار ما هو الا هو في زعمه وعندهما يصبر و
 لا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل هي في اهلاك نفسه فهو صيرت كما يما عنه واصله ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر
 فيه يسخن ولو رقيق في الماء يهرق فعليه يختار ما يشاء وعندهما يصبر ثم اذا القى نفسه في النار فاحترق على المعصرة
 لرباعه مفعومه انه اذا بلغ لم يكن الحكم كذلك ولا يخفى ان كون الربع يقوم مقام الكل يقتضي التساوي وان بلغ ثلثه
 ارباعه وقضيته انه يختار حينئذ ايضا لا يكون للتقييد فائده **قوله** ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة اليه قال بعض
 الفقهاء قلن تتعبد بخلاصة الفتاوى فلم ارمها بحيرة بل رايته في خلاصة الفتاوى صحيح انه يصلي في بيته قائما ولو اريد
 الخلاصة العنبري وقتل نقل من خلاصة الفتاوى في البحر مثل ما ذكرنا **قوله** ويصلي قاعدا لكن يكبر قائما ثم يقعد عند
 الركوع كما قاله شمس الائمة الا وزجندري **قوله** فانه يأكل الميتة الطاهر انه مقيد بما اذا لم يعلم رضى المالك كما هو مقتضى
 القواعد **قوله** ومن بعض اصحابنا راح من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة يعني ويباح له طعام الغير قال في مير العتم ان
 المالك ميسر عند نافي المضطر انه لا يجب عليه اكل مال الغير مع الضمان فلم يكن فرضا فهو كالمباح بتقبل برشرط السلامة
 كالمورد في الميريق **قوله** ولو اضطر المحرم اليه يقاس عليه الجلال بالنسبة الى صيد الحرم **قوله** ومن محمد الصيد اولى من لحم
 الخنزير وانتهى في صحيح الفتاوى ومن محمد مضر وجد صيد او كلبا فالكلب اولى من الصيد لان الصيد ارتكاب
 محظون يرد ولو وجد صيد او مال الغير يذبح الصيد ولا يأكل مال الغير عند الكل قال بعض الفضلاء فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الحكم في الصيد والخنزير كالحكم في الصيد والكلب لان في اكل الخنزير ارتكاب محظور واحد كالكلب
 والكلب كالخنزير في نجاسة عينه عند محمد ويمكن ان يقال ان اكل الخنزير اشنع لانه محرم الاكل بنص القرآن
 نجس العين بالا اتفاقا فترقا **قوله** معناه يختار ايها شاء وعندهما يصبر جعل في الحادي القدسي ابا يوسف مع الامام
 غير التخيير وكذا في الولو الجية وفي منية المفتي لم يذكر غير من هب الامام **قوله** فعلى المعصرة الاصاص لان القتل بالنار

القصاص بخلاف ما إذا قال لا تلتزمي نفسك من راس السبل أو لا تلتزمي نفسك بالصيف فالله
رحمه الله تجنب الدية وهي محمولة القتل بالمتقيل انتهى وتطير الطرقة الرابعة فاحذر من الغفلة وهي درء المفاصل أو رخص
من جلب المصالح فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة تقدم دفع المفسدة غالباً إلا في اعتناء المصالح بالمنهيات أهل من احتياط
بالحموزات ولذا قال عليه السلام إذا امرت بشيء فافعل ما أمرك به وإذا نهيتك عن شيء فاجتنبه وإذا أمرت
في الكشف حل يتأخر ترك ذرة مما نهى الله عنه الفضل من مباداة الثقيلين ومن لم يترك ترك الواجب دفع المفسدة
ولم يسأله في الاقدام على المنهيات خصوصاً في ذلك ما ذكره البزاز في فتاواه ومن لم يجد حنورة ترك
الاحتناء ولو على شط نهر لأن النهي راجع على الأمر حتى تنو قتب النهي إلا ما لم يفتش الأمر لتكراره أو التمس
والمرأة إذا وجب عليها الغسل ولم تجد حنورة من الرجال فوجره والرجل إذا لم يجد حنورة من الرجال لا يوجره ويفتح
وفي الاحتناء إذا لم يجد حنورة يتركه والفرق أن النجاسة الشرعية بين النساء كالرجل بين الرجال كل شيء
كالقيل بالمجد وبناء على أنها تفرق الأجزاء **قوله** فعند الإمام تجنب الدية أي على ما قلناه ثم هو كقولهم وذكر الزيلعي أن
أبي يوسف تجنب الدية عليه في ماله وعند محمد تجنب عليه القصاص **قوله** خصوصاً الكبار أعلم أن الكبار تختلف الروايات
فيه هاروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنها تسعة الشرك بالله تع وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسم
وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والإلحاد في الحرم وزاد أبو هريرة عن أكل الزنا والفرار من الزحف والسم
والخمر وقيل كلما أوعى عليه الفاعل بخصيصه وقيل كل معصية أصرو عليه العبد فهي كبيرة وكل ما استغفرو منه فهي صغيرة
كأن أبي هريرة العاقل للمحقق في الفتاوى وأما ما عارض على قوله أن كل معصية أصرو عليها العبد فهي كبيرة فإنه مخالفت
لقوله تع إن تجتنبوا الكبائر ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاً فكم لا بد بالظر إلى كون الكل كبائر يقال في الذي يكفر وبالنظر
إلى كون الكل صفات يقال في الكبائر التي تجتنب فإن قيل المراد بالكبائر في الآية جزئيات التكفير فإذا احتسب كبر
ما عداهما قلنا تكفير ما عداهما متعلق بالمشيئة كما هيأتي وألا لزم أن يكفر القتل والزنا والسرقه بحجز الكبائر بالكل
التكفير ولا تأمل بله لك أحد أنه في وفي السراج في كتاب الشهادة الكبيرة ما كان حراماً محضاً شرع عليها عقوبة فمصلحة
بنسبة طاع ما في الدنيا وما في الآخرة وكذا الأمانة على المأمون والنجور والصدق على ذلك من جملة الكبائر كل في التلخيص
انتهى وفي السراج أيضاً أن حب الصحابة كبيرة وفطر فيه بعض الفضلاء بأنه يشعر بأنه ليس بكفر أصلاً فكفر انتهى
وفيه أن الصحابة لا تنافي بالكفر بل تمامه كما في الأهرار ك بالله فمن ابن جابر الأشعر غاية الأمر أنه ما كره من ذلك
على أنه ذكر في الاختيار في فصل الخوارج والبدعات أن حب أحد من الصحابة وبغضه لا يكون كفر العبد فخليل فان علينا
لم يكفر شائمه حتى لم يقتله **قوله** بخلاف الرجل إذا لم يجد حنورة الخ قبل ينبغي أن يرجع النهي هنا على الاتصال
بالقاعد الخ كورة فلا يرتكب المنهي عنه وفوكشف العورة لا حل لما مورده وهو الغسل كما في فعله في الاستنجاء
والأحوال أن القاعدة العشرية لا كلية كما هو دأب قواعد الفقه يعني ما لو كان الرجل بين النساء وقيامه من يوحى كالمرة بين
الرجال فإن نظر الجنس أخف من نظر الجنس إلى غير الجنس كما في المبسوط **قوله** والفرق أن النجاسة حكمية أقوى
والدليل على ذلك أن الصلوة لا تجوز مع وجود الحدث لبعال وتحو مع وجود النجاسة الحقيقية إذا كانت مقدرة الدرهم
في المغلظة ومقدار ربع الثوب في المخففة وذلك لأن قليل النجس معفو عنه دون قليل الحدث كذا قالوا وفيه أن النجاسة

كتب الحمد بعد الصلاة لا يستقبله بغير تسليم طويل الصوت وكثرة الكسوف والسؤال وإنما هو قول من ان الله عز وجل
 في الله عز وجل موثوقا عليه اخرج احمد في مسند ورواه ابن ابي عمير في العرف ترجع اليه في مسائل كثيرة
 جعلوا ذلك أصلاً فقالوا في الأصول في باب ما يترك به الحقيقة تترك الحقيقة بالاعتمال والعادة جعلوا
 ذكره في الأصل ما يختلف في عطف العادة على الاعتمال فقل هما مترادفان وكذا في الاعتمال نقل
 من موضوعه الأصلي إلى معناه المجازي بشرط أن لا يتعمد فيه ومن العادة نقله إلى معناه المجازي فيكونا تمامه في
 الكبير وذكر الهندي في شرح المغني العادة على ما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة
 وهي أنواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعربية الخاصة كالصلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للنساء والغرف
 والجمع والنقص للنظر والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والجمع تروى معانيها للغوية بمعانيها الشرعية انتهى
 فرع على هذه القاعدة حد الماء الجاري الأصح أنه ما يعد والناس جاري بآثار متفرقة البعر الكثير في البحر الأصح أن الكثير
 ما يستكثره الناظر ومنها حد الماء الكثير الملحق بالجاري الأصح تفويضه إلى رأي المبتلي به لا التقيد برشيق من العشر
 والعشر ونحوه ومنها الحيف والنفاس قالوا الوز إذا دم على أكثر الحيف والنفاس يرد إلى أيام ما د تها من ذلك العمل
 المسند للصلوة مفوض إلى العرف لو كان بحيث لو آه وآه يظن أنه خارج الصلوة ومنها تناول الثمار الساقطة

تكرار الشيء وعوده تكراراً كثيرة يخرج عن كونه واقعاً بطريق الاتفاق ولذلك كان خرق العوائد عندهم لا يجوز إلا
 في معجزة النبي أو كرامة الولي **قوله** أخرجه احمد في مسند وقال السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما رآه المسلمون
 حسناً فهو عند الله حسن ورواه احمد في كتاب السنة ورواه من عزا للمسندين من حديث أبي واثل عن ابن مسعود قال
 ان الله نظر في قلوب العباد فاختر له محمد صلعم فبعثه برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختر له اصحابه فجعلهم انصاراً
 دينهم ورزاء نبيه فمارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ومارآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح وهو وقوف حسن
 انتهى فكان العلائي تبع من روى في نسبه إلى المسند **قوله** الأصح أن الكثير ما يستكثر الناظر اليه في معناه للرواية
 هو المختار وفي الهداية عليه الاعتماد قال الأكميل لأننا باختياره لا يقدر شيئاً بل رأي في مثل هذا معناه يخرج إلى
 التقدير فكان هذا مرافقاً له **قوله** تنازل الثمار الساقطة في الحانية وغيرهما من المعتمرات أن ذلك ان كان في المسند
 لا يسعه ان يتناول شيئاً منها إلا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك انصا اود لا لان في الامور لا يكون ذلك مباحاً ما
 وان كان في الحائط يعني البستان فان كان الثمار مباحة بقي ولا تفسد كالجوز واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان
 الثمار مما لا يمتنع قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباح ذلك وقال بعضهم لا كما من به اذا لم يعلم انتهى
 صريحاً اودلالة عليه الاعتماد وان كان ذلك في الرماثيق التي يقال لها مراً بعد فان كانت من الثمار التي تبقى لا يسعها
 الاخذ إلا ان يعلم بالاذن وان كانت من الثمار التي لا تبقى اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم انتهى هذا في
 الثمار الساقطة من الاشجار وان كان على الاشجار فالأفضل ان لا يأخذ من موضع لم يؤذن له إلا ان يكون ذلك
 في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بمثله فيسعد ان يأكل ولا يسعه ان يحمل لحيث في منظومة ابن وهبار
 ما يفيد ان المسئلة خاصة بالأكل في الساقط تحت الاشجار ومقتضى ما في الحانية انه اهم من ذلك حيث قال له ان يأخذ
 والا فليعلم الاكل والحمل واما مسئلة ما على الاشجار فقد قيدها فاضيق بالاكل دون الحمل ولو كان المعتمد في الاخذ

الفن الاول

وفي الاثر وفيما لا نص له من الاموال الربوذة يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا واما المنصوص على كيله او وزله فلا يعتبر بالعرف فيه عند ابي حنيفة ومحمد وروح خلافا لابي يوسف وروح وقواه في فتح القدير من باب الربوذة لا خصوصية للربوذة واليهما العرف غير مكتوف في المنصوص عليه قال في الظهيرية من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة التي موضع نبات البطم من العانة ليست بجمرة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاقترار وفي النزاع عند العادة الظاهرة نوع جوع وهل اضيق من الجوع لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي يوم يوم الشك فلا يصح له عادة وكذا صوم يومين قبله والمذنب عدم صحاحية صومه بنية النفل مطلقا ومنها قبول الهدية للفاضي ممن له عادة بالاهداء له فهل توليته بشرطان لا يزيد على العادة فان زاد على اربعة الزائد والا كل من الطعام المقدم له ضيافة بلا صريح الاذن ومنها الفاظ الواقفين ثبتني على مذهبهم كما في فتح القدير وكذا لفظ الناذر والموصي والمخالف وكذا الاقارب ثبتني عليه الا فيما نذكره وسياقي في مسائل الايمان وتعلق بهذه القاعدة مباحث الاول بماذا تثبت العادة وفي ذلك فروع الاول العادة في باب الحيف اختلف فيها فعند ابي حنيفة ومحمد وروح لا تثبت الا بمرتين وعند ابي يوسف وروح تثبت بمرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الاصلية او في الجعلية او فيهما مستوف في الخلاصة وغيرها الثاني تعليم الكلب الصائد بترك اكله للصيد بان يصير الترك عادة له وذلك بتركه الاكل لثلاث مرات الثالث لم اربما اذا تثبت العادة بالاهداء للفاضي المقتضية للقبول المبحث الثاني انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم او دنانير او كانا في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح باجلاول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع ياخذ كل جمعة قدرا معلوما انصرف البيع لا ببيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فمنهم من اثبتوا الجمهور على انه يبيعه مرابحة بلا بيان لكونه حالا بلا مقلد ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب قالوا الجبر عليه والاقلام والخياط قالوا الخياط والابرة عليه صلا بالمعرك وينبغي ان يكون الكحل على كحال للعرف ومن هذا القبيل

النية فابن وهبان قيد المطلق حيث قال ولو مر بالا شجار صيفا او ما في الغاية من انهم اتفقوا على جواز الاخذ فيما اذا كانت الثمار في الرستاق وهي حافظة وهي مما لا تبقى يخالفه ما في الولو الجية حيث حكى خلافا لذلك **قوله** وفي اجارة الطير يعني يعتبر العرف وحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل بخلاف العكس وقواه في الفتح القدير **قوله** وفي النزاع عند العادة كذا في النسخ والذي في نسخ الظهيرية وفي النزاع عن العادة وهو الصواب **قوله** وكذا صوم يومين قبله كذا في النسخ والصواب وكذا الوصام يومين قبله كما هو ظاهر **قوله** الا فيما نذكره ظاهره وجوع الاستثناء الى جميع ما قبله وليس كذلك بل هو راجع الى الاقارب ولفظ المخالف **قوله** وسياقي في مسائل الايمان يعني في فصل تعارض العرف مع الشرع والضمير في سياقي راجع الى الاستثناء المفهوم من قوله الا فيما نذكره واما الاستثناء من الاقارب فذكره في المبحث الرابع من المباحث المتعلقة بالقاعدة **قوله** الثاني تعلم الكلب الصائد الحي تعليم الكلب الصائد يتحقق بترك اكله للصيد ثلاث مرات واما الباقي فبالرجوع اذا دعته والنهش بالرجوع وترك الاكل كاف لا اختيار **قوله** الثالث لم اربما اذا تثبت العادة بالاهداء المح اقول ذكر العلامة مجمل السمل يسي في كنهانه

طعام العبد فانه على المستاجر اختلاف فكل ان اية فانه على الموزع معنى لو شرط على المستاجر ان يكون كافي الميزان
 احتج به زكاري بن عطاءشاه وكثير من اهل الزمان كان يجهلوا المعروف والفقير على ان يملك ان يملك ما لا يملكه دون المستاجر
 ان المستاجر لو تركها بلا غلف حتى ماتت جوطا لم يضمن كافي البرازية ومنها ما في وقتنا هذا من المستاجر من يتركها
 التي تحتلها في احتوائها وفي منه بلغة اردو له ليكن الامام ولا للموذن ان يخلد في غير اذن الذي لو كان المعروف في
 الموضع ان الامام والموذن يخلد في غير حريم الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس لا يعلم الا في يوم
 عاشوراء ونهض ومكان في درس الفقه لم اراه من بعد في المدارس المستقلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم
 والافينبغي ان يلحق ببطالة القاضي وكل اختلاف في أخذ القاضي ما قبله من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط
 يخلد في يوم البطالة لانه يستريح اليوم التالي وقيل لا يخلد انتهى وفي النية القاضي يستحق العفاية من بيت المال في يوم
 البطالة في الاصح واختاره في منظومة بن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة
 لا متراحة في الحقيقة يكون للمطالعة والتعزير عند ذي القصة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلا اذ
 الى ان صار الغالب البطالة في ايام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره مستجابان المان وحين
 من الشعائر مستند لا بما في الحادي القدي مع ان ما في الحادي في القدي انما هو في المدرس للمندوحة لا في كل مدرس
 فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان القدي راحة تعطى اذا غاب المدرس بحيث تعطى اصلا بغير اختلاف بالمسجد
 فانه لا تعطى لغيبة المدرس فائدة نقل في القنية ان الامام للمسجد يصاح في كل شهر اربعين يوما لا متواصلة او لزيارة اهله
 وعياريته في باب الامامة امام يخرج في الامامة لزيارة اقربائه في الروما تيق اربعين يوما ونحوه او لمصيبتة او لا متراحته
 لا باس به ومثله مغفوة في النكاح والخروج انتهى ومنها المدارس الموقوفة على مدرستين لا يعلم مراد الواقف فيها
 هل يدرس فيها علم الفقه ايضا لان في معرفة المصطلح كمختصرا بن الصلاح او يقرأ متن الحديث كالبخاري والمسلم
 ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه او مربية او لغة او مشكل او اختلاف كما هو معروف الناس الان قال الجليل
 الاميوطي وهو شرط المدرس الشيعونية كرايته في شرط واقفها قال وقد مال شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر عسيرة
 الحافظ ابا الفضل العراقي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح
 كل بلد فان اهل الشام يلقون دروس الحديث بالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصوميين فان العادة خربت
 بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث فحصل في تعارف المعروف مع الشرع

الذي الفقه في القواعد انما تثبت بجملة واحدة قوله وطعام العبد على المستاجر يشمل باطلاقه الاجارة مائة قوله
 بـتـحـالـف استيجار الطائر بطنا مائة اي بشرط طعامها وكسوتها على المستاجر فانه لا يفصل عقد الاجارة للعرف هذا هو المراد
 وبه يظهر الخلف قوله ومنها البطالة في المدارس الخ في ذلك خيرة قال ابو الليث من يخلد الاجرة من الطلبة في يوم
 لا درس عليه او خزان يكون ناجزا انتهى قيل وهذا النقل من المشايخ يكفي لنا نحن ليس هذا على اطلاقه بل مقيد بما
 اذا كان معسلا بنوع تخصيصه من العلم على مانع عليه الامام العنابي في متاواه ولعل اطلاق الفقيه ابي الليث بناء على ان طالب
 العلم لا يخلو عن نوع تخصيصه بل هو في باب الامامة الخ ليس في عبارة القنية ذكر الا بوجوه في كل شهر ونسبه قوله ومثله
 مغفوة لظاهر انه لا يحرم المرحوم المعين وقد نقل في المحرم من الخصاص الى المستحق شيئا منه جملة كلام الخصاص فراجع

الفصل الاول

فاذا عارض ما قدم عرف الاحتكام بخصوصيات الایمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش او على البساط الا يستنصیح بالسراج
لم يحنت اكله على الارض ولا بالاحتفاء بالغمس وان مماها الله تعالى فراشا وبساطا وهي الغمس من ارجاء الوحلف
لا ياكل لحما لم يحنت باكل لحم السمك وان حباه الله تعالى لحما في القرآن ولوحلف لا يركب دابة غير كاسر لم يحنت
ولحمها الله تعالى دابة ولوحلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحنت وان مماها الله تعالى حقا الا في
مسائل فيقدم الشرع على العرف الاول لو حلف لا يصلي لم يحنت بمسألة الجنازة كما في مسألة الكتب الثانية لو حلف
لا يصوم لم يحنت بمطلق الامساك وانما يحنت بصوم مائة بعد طلوع الفجر بنيتة من اهل الثالثة لو حلف لا ينكح فلا
يحنت بالعقد لانه انكاح الشائع شرعا بالوطي كما في كشف الاصرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي الرابة لو قال
لها ان وايت الهلال فانت طالق فعلمت به من غير روية ينفي ان يقع لتكون الشرع احتمل الرواية فيه بمعنى العلم
في قوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرويته واظروا لرويته فلو كان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي
العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا لو اوصى لا قارب لا يدخل الوارث اعتبارا لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان
والولد للعرف وهنا فرعان مخرجان لم ارضهما الان سر بجا احد هما حلف لا ياكل لحما لم يحنت باكل الميتة لثاني حلف
لا يطأ لم يحنت بالوطي في الدبر واما لو حلف لا يعرب مائة فشراب ماء تغير بغيره فالعبرة للغالب كالمصروا به في الرضا
فصل في تعارض العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليه
فروع منها لو حلف لا ياكل الخبز حنت بما يعتاده اهل تلكه ففي القاهرة لا يحنت الا بخبز البر وفي طبرستان ينصرف الى
خبز الارز وفي زيل الى خبز الدرة والدخن ولو اكل الحالف خلاف ما عند هم من الخبز لم يحنت ولا يحنت ناكل
قوله لو حلف لا يصوم اليه الظاهر ان هذا ما قدم فيه عرف الشرع على عرف اللغة الا ان يقال عرف الاستعمال في هذا موافق
عرف اللغة **قوله** لو قال ان وايت الهلال الخ قال بعض المحققين من مشائخنا هذه المسئلة قرأيتها في المسائل المختصرة في القواعد
الطهراني للشيخ بن عبد السلام وقال طلقت عند الشافعي جملة للرواية بل العرفان وهذا خلاف الوضع وعرف الاستعمال
وخالف ابو حنيفة وح في ذلك واستدل الشافعي بحصة قول الناس راينا الهلال وان لم يركلهم وجوابه ان قول
الناس راينا الهلال مجاز نسبة فعل البعض الى الكل كقول امرء القيس فان تقتلوا فانتلکم معناه فان تقتلوا بعضنا فقتلکم
وليس ما استدلل به الشافعي بحصة قول الناس بل مجاز محل النزاع فان مجاز محل النزاع لا يشهد بما ذكره فانه ملق على نفسه وديها
وهي واحدة لا ينسب اليها ما وجد في غيرها واستدل نوع آخر من المجاز لاينا سيه ولا يوا فله فليتا بل فقد كفا
امامهم في الرد على امامهم وعلى من تبعه من غير تحقيق ولا تبصروا قال الحصري في التحري حلف لا يرى هلال هذا
بالحقيقة وكان يهازم يرى الهلال حنت لانه عبارة من الكينونة في ذلك الوقت في الكوفة ثم قال ولو نوى حقيقة الرواية
صدق لانه حقيقة وليس بمحورة انتهى **قوله** قالوا لو اوصى لا قارب له قيل هذا فيما لو اوصى لا قارب نفسه اما لو اوصى
لا قارب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث فليتا مل **قوله** ولا يدخل الوالدان والولد للعرف في الثانية وقف على ذوي
قربة لم يدخل فيه والدة وحده وحل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على قاربي اذ وي تراني قال هلال يصح
الوقف والد كورا لا في مواء ولا يدخل فيه والدا لو اوقف ولا وحده ولا ولده **قوله** لم يحنت باكل الميتة قيل ولا يحنت
ياكل لحم الغنم وهو الا نسا على القول المعنى به

القطعة لا بالنية ومنها العواء والطبيع على اللحم فلا يحنث بالباد لجان والخزرا المقوي والحنث بالخرق في الطبع
ولا بالأثر المطبوع بالسمين بخلاف المطبوع بالدهن ولا بقلية يابس منها الرأس ما يبا ~~الحنث~~ ولا يحنث إلا بغير
الغنم ومنها حلف لا يدخل نيتا قد خل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث تنبيه ~~عن بناء~~ إلا بغير
العرف مسائل الأولى حلف لا يأكل لحم الحنظل ~~على ما في الحنظل~~ ولا يحنث على ما في الحنظل ولا يحنث على ما في الحنظل
وجواب الزيلعي بانه عرف فعلي فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدر بقرائهم في الأصول
الحقيقة فتعرب بدلالة المادة التي هي العادة إلا عرفا عمليا انتهى الثانية حلف لا يركب حيوانا يحنث بالرحوم
على الإنسان لتناول اللقطة والعرف العملي وهو أنه لا يركب مادة لا يصلح مقيد إذا كره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة
قديمناه وقد استمر على ما مهده وقد علمت رده لكن لم يحجب ابن الهمام من هذا الفرع الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا
حنث بهدم بيت المنكوبات بخلاف لا يندخل بيتا وافرقت الزيلعي بينهما ما دام كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول
ولو صح هذا المسألة لم يصح بناء الأيمان على العرف إلا من غير العمل بحقيقته اللغوية الرابعة حلف لا يأكل لحم الحنث
بأكل الكبد والكبرش على ما في الحنث مع أنه لا يسمى لحمهما فلو اختلف في المحيط أنه أكل يحنث على مادة أهل الكوفة وأما
في عرفنا فلا يحنث لأنه لا يعد لحمًا انتهى وهو حسن جدا ومن هذا وأمثاله عليهم أن العجسي يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا
قال الزيلعي في قول صاحب الكنز والواقعة على السطح داخل أن المختار لا يحنث في العجم لأنه لا يسمى دخلاً عند
انتهى البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط قال في أجاره الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط عرفاً
انتهى وقالوا في الأجزاء لو دفع ثوباً إلى خياط ليخيطه له أو إلى صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجزأ ثم اختلف في الاجرة له
وقد جرت العادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قال الإمام الأعظم لا اجرة له وقال أبو حنيفة
رحم إن كان الصانع حريفاً له في معاملته فله الاجرة والا وقال محمد رحم إن كان الصانع معروفاً بهذه الصنعة بالاجرة
وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتوى على قول محمد رحمه انتهى ولا
خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالاجرة فإن السكوت كالاشرط ومن هذا القبيل نزول الخبز في
الحمام والدلال كافي البزازية ومن هذا القبيل المعدل للاستغلال كافي الماتقط ولد قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به
صارت عاداته كالمشروط صريحاً وهما مسلمتان لم أرهما الآن إلا أن يمكن تحزبهما على بن المعروف كالمشروط وفي
البزازية المعروف عرفاً كالمشروط عرفاً منها لوجرت مادة المقترض برداً زيد منها اقترض عليه يحرم اقراضه تنزيلاً
لعادته بمنزلة الشرط ومنها لوبارز كافر مسلماً أو طردت العادة بالأمان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الأمان له
قوله فلا يحنث بالباد لجان والجزز المشوي الخ هذا قولهما وهو المفتي به كافي الخلاصة **قوله** بخلاف لا يركب
دابة يعني فلا يحنث لو ركب انساناً كافراً كان أو مسلماً **قوله** كما قد مناه الذي قد مدني فصل تعارض العرف
مع الفرع لو حلف لا يركب دابة فركب كافراً لم يحنث فخصه بالكافر ومقتضى ما هنا عدم التخصيص **قوله**
منها لو حرث مادة المقترض الصواب أن يقال الأولى أي من المستملتين اللتين لم يرهما هل يحرم اقراضه قيل
الذي يورث إليه نظراً لفقده أنه لا يحرم لأنه يحمل على المكافاة على المعروف وهو من دابة له شرعاً حيث دفعه
المقترض قرضاً محضاً فإزاء عليه ولم يشترط دفعه المستقرض لا على وجه البربر ويظهر في الثانية بوجهها إلا ما إذا

فبكرهم على المسلمين اعانته وسلم عليه وحسن تأليف هذا المجلد ودعاهي هو اليمين آخوه طبخا لطبخ السكر وفيه فخابر
اذن للمستاجر في احتكامها لغيره ذلك وقد جرى العرف في المطابع بضمها على المستاجر فاجبت بان العيوب كالمشروط
فصار كانه صرح بضمها على العارضة اذا اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في ردوا. يذكروا الزيلعي
في الجارية وجزم في الجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعد وخرج البزازية عن الينابيع ثم قال اما الوديعه والعين
الموجرة فلا يضمنان بحال انتهى ولكن في البزازية قال امرني هذا على انه ان ضاع فانا ضامن له فعارضة فضاء لم يضمن
انتهى ونمنا نقرع على ان المهر وف كالمشروط لوجهه الاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا بينة فغلبه
الاعتلاف والفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف
يسقط كما فالقول للاب كذا في شرح منظومة بن وهبان وقال قاضي خان ومنذ يان الاب ان كان من كرام الناس واشرافهم
لم يقبل قوله وان كان من اذماط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبري للنجاشي ان القول للزوج بعد موتها
وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى قصار ليقصره ولم يذكرا الا حرفة على الاحارة
بمعاهدة الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمشروط اليه العرف فالقول المفتي به نظر الى عرف بلد همدان فاضينا نظر الى
حال الاب في العرف وما في الكبري نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجبر ملكا وفي الملتقط من البيوع ومن ابي
القاسم الصفار الاشياء على ظاهر ما حوت به العادة فان كان الغالب الحال في الاموال لا يجب السؤال وان كان الغالب
للعادة المطردة تامل ومنها الصواب بان يقول والثانية **قوله** فاجبت بان المشروط كالمشروط لا ينبغي دل
لا يجوز ان يفتي بهذا اصلا لان رواية الضمان على نقد ير التصريح بالشروط كما ذكرنا على تبديل ارضاء العنان مع
الشاعري القائل بالضمان في الحديث والامال صاحب الجوهرة في شرح النظم الهاملي نقلنا عن الكبري ان العارية
والاجارة لا يضمنان ان افقوله ان اتفيد العموم وشمول حال الشرط ومع ذلك صرح بدوا قوله وقال ولو شرط فيهما
الضمان وانما الضمان بالتعدي ونقل عن الينابيع ما ذكره عن البزازية ايضا وفيه الشرط لغو ولا يضمن ففي كل ذلك
فاكيد للحكم ونحذر من ان يعمل بتلك الرواية المخالفة للدراية على تقدير التجهيل بالشرط واما عند عدمه فجميع
المقرون والشرط انادي بانه قول مقبول لا مجروح قال الامام المهر وف بقاضي خان في فتاواه وحل اثار شيعة وشرط ان
يكون المستعبر ضامنا لما هلك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا ومثله في الخلاصة وغيرها انتهى هذا
وما ذكره المص وخرج من الجواب مخالف لما ذكره نفسه في العوائد الزينية انه لا يحل الافتاء من القواعد والضوابط
وانما على المفتي حكاية النقل الصحيح كما صرحوا به **قوله** مضمونة عندنا في رواية فيه اشعار بان الصحيح المفتي به خلافها
وحيث قلنا فلا حاجة الى ما طال به بعض ارباب العواشي **قوله** واما الوديعه والعين الموحرة التي هذا يخالف ما سياتي نقله عن
الزيلعي من ان العين المودعة اذا استوجرت على حفظها وهلكتها يضمنها المودع وذكر ذلك الزيلعي في بحث الاجير
المشترک وظاهر كلامه ان المسئلة المذكورة محل اتفاق وكذا ذكر المسئلة في الهداية من الاحارث والى النهاية فليتأمل
هذا عند الفتوى **قوله** ثم ادعى انها عارية قيل هذا مقيد بما اذا كان الاب يدفع الكل عارية ام الوحرة العادة بدفع البعض
ملاوه هذا انقيب لطيف نص عليه في جامع المضمرة **قوله** لان الظاهر شاهد للزوج وذلك ان الاصل ان يكون الاملاك في
يد المالك يكون ما في يد الزوجة ملكا لها ظاهرا **قوله** فانه يحمل على الاجارة هو قول محمد وتقدم ان الفتوى عليه

العراق في وقت أو كان الرجل يأخذ المال من حيث وحده ولا يتأمل في العلل والحرام فأن السؤال منه حسن انتهى
ايضاً ان دخول البرذعة والإكاف في بيع العمار مبنى على العرف وفيه ايضاً ان حمل الأمانة إلى داخل الباحة
مبنى على التعارف ذكره في الأجازات وفي الأجازات منية المفتي وجل ذفع فلامه إلى حائل من مملوكة ليتعلم
ولم يشترط الأجر على أحد فلما علم العمل طلب الأستاذ الأجر من المولى والمولى من الأستاذ يشترط الأجر على المولى
في ذلك العمل فإن كان العرف يشهد للأستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى وإن كان يشهد للمولى
مثل ذلك الغلام على الأستاذ وكذلك لو ذفع ابنه انتهى ومما ينوّه على العرف ان أكثر أهل السوق إذا استأجروا حراً
وكره الباقون فإن الحرية تؤخذ من الكل وكذلك في منافع القريّة وقامه في منية المفتي وفيها لود ذفع غزلاً إلى حائل
لمينسجة بالنصف حوزة مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف انتهى المبحث الرابع العرف الذي يعمل عليه الأئمة
انما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتد به في التعليق
فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر الميسر إذا أراد الرجل أن يغيب فحلفته امرأة فقال كل حارية اهتريتها
فهي حرة وهو يعني كل سفينة حارية عمل بنيته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنَفَّاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ
والمراد السفن فإذا نوى ذلك عملت نيته لا نهاطمة في هذا الاختلاف ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة وإن حلفته
بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليكن كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة تزوجها على
رقتك فيعمل بنيته لأنه نوى حقيقة كلامه انتهى وإما الأقوال في أخبار عن حرم سابق وربما قدّم الوجوب على
العرف الغالب وكذلك الواقع من أنهم ثم فسرها أنها زوفاء لله مكرمة يصدق أن وصل وإن أقرد الف من امر متاع أو قرص
قوله ومما ينوّه على العرف قيل عليه كون عمل مبني على العرف غير معروف انتهى وقيل لا يقال لا وجه للمناء لأن الكلام فيما
إذا لم يقع عقد الأحارة كما يفتي في التمثيل بالأسئلة السابقة لا نقول القاعدة العامة وعم وتصح بناء المسئلة المذكورة عليها
إذا حصل أن أكثر أهل السوق إذا استأجروا حراً أو جرت العادة أن الآخر يكون على الكل فهو عليهم لأن كونه على
الكل هو المعروف فهو كما لم يشترط **قوله** أن أكثر أهل السوق لو استأجروا حراً أو جرت العادة أن الآخر يكون على الكل فهو عليهم لأن كونه على
بذلك المصروح **قوله** وفيها لود ذفع إلى حائل الخ استغنى منه تقييد مسئلة قيس الطحان بما إذا لم يجر فيها عرف أهل
بخاري وبجاءت عندهم **قوله** انما هو المقارن السابق أي السابق لوقت اللفظ واستقر حتى صار في وقت الملقوظ به وإما المقارن
الطاري فلا أثر له ولا ينزل عليه اللفظ السابق وهذا التقرير يدل على دفع ما عساه يقال كيف يكون العرف مقارناً ما بقاؤه على
ما قيل الظاهر السابق وسقطت **قوله** وهو **قوله** ذلك قالوا لا عبرة بالعرف الطاري قال الذركشي في قواعد وأغريب
من حكى في حواشي التخصيص به قولين وبني بعضهم على ذلك مسئلة أحدهما ما يتعلق بالبطالة في المداوم فقد اشتهر
في هذه الأعصار ترك الدروس في الأشهر الثلاثة الثانية كسرة الكعبة فإن ابن عبد الله منحه من بيعها وأوجب رد من
حمل منها هيئاً **قوله** فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق أعلم إن العادة الغالبة إنما تقيّد لفظ المطلق
إذا تعلق بإنشاء امر في الحال دون ما يقع أخباراً عن متقدم فلا يقيّد العرف المتأخر وتقال بعضهم العادة الغالبة إنما
تكون في المعاملات لعمدة وتوهمها أو رغبة الناس فيما يروج في البقعة غالباً ولا تؤثر في التعليق والقرار والدعوى بل
يبقى اللفظ على عمومته فيها إما في التعليق فلعله وقدره وإما في الأقرار والدعوى فلا نه أخبار عن حرم سابق وربما

و يتفرع على ذلك لو انطلق من الفأوض واستأجر المقرض لغيره و لم يملكه و كان مقرضه و قيمته لا يجوز بيعه
 الاجر فليس له ان يبيع الا حرة فلا كراهة اعتبارا بالعرف جواز بيع المقرض مع المقرض و لا خلاف
 والقسمان لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يثبت ان قد انقضى الا كما هو بفسادها و قد انقضى باب استئجار المستقرض
 المقرض المتعارف الذي ثبتت به الاحكام لا يشترط فيه تعاونه و قد انقضى و قد انقضى و قد انقضى و قد انقضى
 احد ثمة بعض اهل بخارى نلم ينهين متعارفا مطلقا كيفه و انما انقضى المشي لم يعرفه عامتهم بل انما عرفه خوارجهم
 فلا يثبت التعارف بهذا العقد وقال ومن هو الصواب انتهى و ذكر فيهما من حكاه في الكراهية قبل التجري لو توسع اهل
 بلدة على زينا داني منجبا لهم التي توزن بها المد و اعم والابن ومن على مخالفة ما ذكره البلد ان ليس لهم ذلك انتهى و في اجارة
 البرازية في اجارة الاصل احتاجوا ليعمل طعامه بغيره منه فالاجارة فائدة و يجب اجزاء المثل لا ينجب وزنه المبيع و كل اذا
 دفع الى خا الكعز لا على ان يمشيه بالثلاث و لم يثبت بلع و حوازم افتوا بجواز اجارة العائل للمعرف و قد انقضى ابو طلي النسخ
 ايضا الفتوى على جواز ان يكتسب لا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى و فيها من البيع القاسم في الكلام
 على بيع الوفاء في القول السادس من منه صحيح قالوا الحاجه الناس اليه فرا من الزجر و اهل بلع اجتادوا الذين والاجارة
 وهي لا تصح في الحرم و اهل بخارى اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاستئجار فاصطروا على بيعه اذلاء و ما عاتق
 على الناس امر الا اتسع حكمه انتهى و لم يحصل ان المذموم عليهم اعتبار الخوف الخاص ولكن انقضى كميل من المباح
 بل اعتباره فاقول على اعتباره و ينبغي ان يغني بان ما يقع في بعض امواق القاهرة من خلوا الحوا فثبت لا زعم و يضير
 اضطلاح كل بلد **قوله** و يتفرع على ذلك لو انطلق من الفأوض واستأجر المقرض الخ يعني لاجل حل المراجعة في القرض **قوله** و قيمته
 لا تزيد على الاجز يقفهم منه انه لو كانت قيمته ما مقد ان اجز الحفظ و زيادة انه تخرج الاجارة ان لم تكن مشروطة في القرض و قد
 صرح في القنية **قوله** والصحة مع الكراهة الخ يعني صيانة للفاخرة في الوقوع في الزجر المحقر **قوله** ان كان يثبت كذا في
 النسخ بلا راد والاولى الواو كما في نسخ القنية **قوله** وهو الصواب لان الاجارة بيع المعدوم و يجوزت على منافية الدليل
 للحاجة فاذا وردت على ما لا يحتاج المستاجر على استيفاء منافع لا تجوز الاجارة والمستقرض اذا استأجر المقرض ليحفظ مرآة
 او ملحقه فيحتاج الى هذا العقد لحفظ العين و انما استأجره ليقوم به المقرض الى المراجعة كان على منافات الدليل
 و انزل من الحاجة المجوزة لم يجز بخلاف جواز بيع المقرض من المستقرض مما يساوي طسوجا بعشرة دنانير فانه على
 وفاق الدليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي **قوله** والفتوى على جواب الكتاب وهو عدم الجواز **قوله** لانه
 منصوص عليه اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي من قفيز الطمان وهو في معناه **قوله** فاقول على اعتباره ينبغي
 ان يغني بان ما يقع في بعض امواق القاهرة من خلوا الحوا نيت لازما و يصير الخلاف في الحانوت حقا له قيل عليه كيف ينبغي
 ان يغني به مع كونه مخالفا للقواعد المقررة الشريفة انتهى و قال شيخنا في رحالة المسماة بمفيدة الحسنى لدفع ظن
 الخلوا لسكنى بعد ان نقل كلام المصريح **قوله** ينبغي انه مما لا ينبغي فانه لا مماثلة بين ما اعتبر من المسائل المبنية على
 عرف الخاص وبين الخلوا لان اعتبار العرف الخاص على ما قيل به في جميع تلك المسائل ضررها التزام به فاعلمها مختارا
 لنفسه او مقتصرا في استيفاء شرط يمنع منه المقر و اما الوقف فتأخره لا يملكه اطلاقه ولا تعطيله اقول ولا الوقف
 بل هو الفرق الجلي وقد ثبت ان المذهب على اعتبار العرف الخاص فكيف يقول لا يمكن صاحبها ان يخرجه

صاحب الخلو منها ولا يملكه اجار لها الفيزه ولو كانتا وقفا ليس هذا حجرا على المهر المكلف مما يملكه شرعا بما لم يقل
 به صاحب الفقه من المهور وان حفظ المال من الكليات الخمس المجمع عليها في مائر الايمان ويمنع المالك من اعادة
 ملكه فزوم اقلات ماله ولو كان في الشارع مثل حال ورضي بالربو منع غيره وكرفضا بققيز الطعان وبعض ماله اجرة
 من ممنوع منه شرعا ومن المقرر ان صاحب الخلو لا يعطى اجرة الاشياء يمسيرا وبأخذ هو في نظير خلو قدر اكنيزا
 بخلاف ذلك انتهى في الوقف وقد نص على ان من سكن في الوقف يلزم احرارها لغاما بلغت ويمنع الناظر من اجرة
 لها فوات الوقف لغير صاحب الخلو يغوث نفع الوقف وينعقد معلقة ويتمطل ما جعله الوقف من نحو اقامة شعائر
 المسجد ونفع اجرة الدكان مثلا للفقهاء بها فان صاحب الخلو اذا لم يستاجر باجرة المثل للوقوف قد لا يستاجر ولا يسكن
 به غيره ويضيع نفع الوقف بما لم يهل به امام المذهب ولا احد من اهل مذهبه ثم قال هذا اما ظاهر لي في رد حوازي الخلو
 بالجهة المعرف الخاصة عند التمتنا الاعلام واما ظن مشروعية بلال السكنى فلا انتفاة اليه بوجه لا خلاص ولا عام
 انتهى قوله واما ظن مشروعية بلال السكنى اشارة الى الرد على محمد بن بلال الحنفى حيث منعه من حلقه حوازي
 الخلو اخذ مما نص عليه في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر وغيره نقلا عن الفخيرة والفقهاء والكبيرين
 والخلاصة وفتاوى تاصيفان وفتاوى الضربى اشترى سكنى وقف فقال المتولي ما اذنت له بالسكنى فلم يرفع
 فلو اشتراه بشرط القرار فله الرجوع على بائعه والاملا يرجع عليه بثمانه ولا ينقصا نه انتهى قيل وفي الاجازة من الفخيرة
 في ذلك نظر فليتأمل واعلم انه ذكر في فصل العيوب بعض الفتاوى الخالية وجعل باع سكنى له في حالوت لغيره فاحر المشتري
 الخانات بكل انظر في اجرة الخانات اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في
 الخانات انتهى قال تقي الدين بن معروف الزاهد هذا نقل من ربيع في حوازي بيع الخلو المتعارف في زماننا ولزومه فليتأمل
 قال بعض الفضلاء وقد وقع من بعض الفضلاء نزاع في ذلك فاستفتيت المولى الاعظم مفتي دار السلطنة السليمانية مولانا
 ابو المعمود نعمه الله بغفرانه ما يد كلام محرره بقوله نقل صريح في حوازي بيع الخلو المتعارف لهذا لم نعمل به انتهى
 ورده بعض الفضلاء قائلا لا يخفى على من له الممارسة في الكتب الفقهية ان المراد من السكنى ليس ما توهبه بل المراد
 بها العمارة فلا دلالة فيه على حوازي بيع الخلو فعلا عن كونه نقلا عن ربيع اذا كان كسبا في ريب من ذلك فعليك بالرجوع
 الى الكتب الفقهية فلعلك تجد فيها ما يرفع دغدغة قلبك ثم ان المرحوم الامتياز ابو نور الله تعالى مرقده واينا
 كثير من فتاواه على خلاف ما نقله هذا القائل انتهى اقول هو ان السكنى العجالة ممنوع بل المراد بسكنى الدكان
 ما يكون من الحطب مركبا فيها يدل على ذلك ما ذكره العمادي في الفصل الحادي عشر في شهادات الجامع اذا دعي
 حكمة في حوازي بيع الخلو وبين حوازي بيع الخلو لا يصح لان السكنى نقلي فلا يحد دوز كروم هذا الدين في فتاواه وان كان السكنى
 نقلي لكن لما اتصل بالارض اتصال ثابت كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في حوازي التعليلات لا يكون تعريفه بالحدود
 لان النقل ممكن فوقع الاسغناء بالاشارة اليه من ذكر الحدود واما السكنى فلا يمكن لانه مركب في البناء فوكيف
 قراد فالنقل بما لا يمكن نقله اصلا انتهى فظهر لك بهل ان السكنى هو ما يكون مركبا في الخانات متمصلا به فيها اسم
 عين لا اسم معنى كانه من البعض وليس في كلامهم ما يفيد ما توهمه هذا البعض وهل يجوز الاحتلال ببعض كلام لا يعلم
 منه مراد المتكلم الا ترى تمام العبادة الذي ليس فيه امل حقيقة السكنى انه عيب مركب يرفع فهل يستفاد من هذا المعنى

[illegible]

الخلو في الحانوت فقال له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارته لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائيت
العملون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اصنعها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قد راخذ منهم وكتب
ذلك بمكتوب الوقف وكذا الخول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال

ان الوقف لما يريد ان يبنى محلا للوقف نياتي له اناس يدفعون له دراهم على ان يكون لكل شخص محل من تلك المواضع
التي يريد الوقف بناها فاذا قبل منهم تلك الدراهم فكانه باعهم تلك الحصة بمادفعوه له وكأنه لم يقف جزء من تلك
الحصة التي لكل وغايته انه وظيف عليهم كل شهر كذا فليس للواقف فيه بعد ذلك تصرف الا بقبض الحصة الموظفة
فقط وليس له ان يوجهه لغيره وكان رب الخلو صار شرى كاللواقف في تلك الحصة وشروط صحة الخلوان يكون
ما بذل من الدراهم ما يد على جهة الوقف بان ينتفع بها فيه فما يفعل الان من اخذ الناظر الدراهم ممن
يدخل الخلو ويصرفها في مصالح نفسه هو بحيث لا تغود على الوقف منها شيئا ويجعل له انفعها خلوا في الوقف فهذا الخلو
غير صحيح ويرجع الدافع يد راحمه على الناظر وان لا يكون للوقف ربع يعمر منه فان كان يقف بعمارة ومصاريفه
كارتاق الملوكة الكثيرة الربع صرفته على مصالحه ومنافعه ولا يصح فيه حينئذ خلوا ولو وقع ذلك كان باطلا والمستاجر
الرجوع على الناظر بمادفعه من الدراهم لانه ينزع منه على شرط ولم يتم لظهور عدم صحة خلوه وان ثبت ذلك الصرف
على منافع الوقف بالوجه الشرعي فلرصدته الناظر على الصرف من غير ثبوت ولا ظهور عمارة ان كانت هي المنفعة فلا
عبرة بهذا التصديق لان الناظر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كان لذلك الوقف شاهد وفائدة الغلسوانه
كالملك فتجسري عليه احكامه من بيع واجارة وهبة ورهن ووفاء دين وارث ووقف على الخلاف في الاخير وهذه
الامور تؤخذ من فتوى الناصر اللقاني حيث جعله كالملك ومنه يعلم انه لا مانع من تعدد الخلوات اذ الملك يتعدد
قد مثل عن هذا كله العلامة شهاب الدين احمد الشهوري المالكي فاجاب بما لفظ الخلوات الشرعية يصح وقفها
ويكون لازما منبر ماع شروط اللزوم كالجواز وانتفاء المانع كالدين كوقف صحيح الاملاك ويجب العمل بذلك ورهنه
 واجارته وعاريته والمعاوضة عليه كل ذلك صحيح ولو اوقفه ان يجعله موقفا على معين فقط او عليه وعلى ذريته
 او على جهة من جهات الخير كوفود مصباح وتفریق خبز وتسييل ماء ونحو ذلك مما ينص عليه الواقف ويراه
ويعتبر ط فيه مما يجوز له اشتراطه من الامور الجائزة كل ذلك عملا بما انتى به خاتمة المحققين اعلم علماء
المسلمين الشيخ ناصر الدين اللقاني في جواب ما سئل عنه انتهى وخالف علامة الاجهوري في صحة وقف الخلو وقال
بطلانه واما اجارته فصحيح وقفها لكن الذي شاع وذاع وملا الارض والبقاع واكسب الناس على مقتضاه والعمل بمضونه
وفتحوا ما انتى به العلامة الشيخ احمد الشهوري من صحة وقف الخلو وجرى به العمل كثيرا في سائر الاماكن سيما
في الديار المصرية فينبغي اعتما د صحة ارتكابه لاخفاف الضررين لما يلزم على الحكم ببطلانه من ضياع اموال الناس
وتفاسد الامر بينهم وكثرة الخصام المودى للتقاطع والتدابر المفايين لاحوة الاملا م فهذا مما عمت به البلوى فينبغي ان
لا يفتى بالبطلان لما علمته سيما ان كان موقفا على خيبرات كتفرقة خبز وتسييل ماء ووفاء دين واعانة على جمع ونحو ذلك
من انواع البر والقرباذ ببطلانه يبطل ما ذكره الله تعالى من اهل هذه الاخلاصة ما حرره بعض فضلاء المالكية في تاليف مستقل في
ذلك والله الهادي الى اقوم المسالك وانما اطبنا الكلام في هذا الموضع لكثرة دوران الخلويين الانام واحتياج كثير من

يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا يحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعتبروا امرت القاهرة في مسائل منها ما في فتح القلبي من دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة دون غيرها لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد تمت القواعد التي هي ست الاولى لا يوجب الا بالنية الثانية الامور بمقاصدها الثالثة اليقين لا يزول بالعكس الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر يرفع السادسة العادة محكمة والان تشرع في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يستلزم من الصور الجزئية

القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد

ودليلها الاحكام وقيل حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقص حكمه القضاة اليها ابتداء كثير من الاحكام عليها خصوصاً قضاء الارحام الذين ليس لهم شعور ولا الهام **قوله** فينبغي العوازل وأنه الخ قيل عليه كيف ينبغي الجواز فانه ليس له الارشوة والعرف انما يعبر اذا لم يكن بخلافه نص والالزام تحليل ما تعارفه العوام وبعض الخواص من المنكرات انتهى وفيه تأمل وقيل عليه ايضا العجب ان لا يرحم قال فيما عايتي ان الحقوق بالمجردة لا يجوز الاحتياض عنها وخرج على ذلك عدم صحة الاعتياض عن الوظائف في الاوقات التي ينبغي ان تكون كثير من الموالى مجمعين على جواز النزول عن الوظائف بقول المص في هذا المقام وانت خبير بان المص في امثال هذه الاشياء جمع غير مثبت فلا معتبر بقوله انتهى وقال بعض الفضلاء قد قال في النزول ينبغي الا براء بعد ذلك واما ذكر ذلك مانع الرجوع ثم قال فالحاصل ان في اصل صحة النزول نظراً لغيره اذ اصول المذهب تقتضي عدم صحة هذا وقد انتهى الشيخ قاسم الحنفي بجواز كاحكامه المص في رسالة له وذكر الشيخ العيني في شرح نظم در البحار في باب القهم بين الزوجات انه جمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن ان يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياها على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلا منها مجردا منقاط انتهى فلت لم يتعرض الشيخ العيني لبيان صحة الاعتياض عن الاسقاط وقد احتج شيخنا ثغنا نور الدين علي المقدسي صحة ذلك في كتاب المسمى بالرمز شرح نظم الكنز من فروع ذكره السرخسي في مبسوطه وهو ان العبد الموصى بربقته لشخص وبخدمته لا يخرى لقطع طرفه او شج موضع فادى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة يرى به عبد اخر يخدمه او يضم الى ثمن العبد بعبه فيشترى به عبد يقوم مقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يبع وان اختلفا على تسمية الارش بينهما نصفين فلهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بل الخدمة لانه لا يملك اعتياض عنها ولكنه امقاط لحقه كالوصال موصى له بالخدمة على مال ليسلم العبد له انتهى قال فرما يشهد هذا النزول عن الوظائف بما لا انتهى فليحفظ فانه نفيس جد او ذكر الشمس الرملي في شرح المنهاج عن والده انه انتهى بعمل النزول عن الوظائف بالمال لانه من اقسام الجعالة فيستحقه النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزل له لانه بالخيار بينه وبين غيره انتهى ذكره في باب الجعالة **قوله** وقد اعتبروا عرف القاهرة الخ قيل ليس النظر فيما ذكر بمجرد العرب لانه لا اعتبار له حيث كان حاصلا على الاصح وانما النظر الى كون السلم كالمشروط في جملة المبيع كانه قال له بعثك البيت بسلامه تأمل **قوله** وقد حكم ابو بكر في مسائل الخ وقد صح ان عمر رضي الله عنهما اشتغاله قلد القصاء بالدرء واختصم اليه رحلان فقضى لاحدهما ثم اتى المقتضي عليه عدل من فساله عن حاله فقال قضى علي فقال له لو كنت انا مكانه لقضيت ذلك فقال له ما يمنك من القضاء فقال له ليس هناك نص والراي

الحق الاول

وملله بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة على يد هذا
 اولي من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كالا جتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا ينقص بما هوودنه
 انتهى لانه يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السابق مع ما اورد في العناية على قوله ان
 الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجيح للاصل بفرعه لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء
 وان اجاب عنه بان الفرع يرجح اصله من حيث بقائه لا من حيث داله منه فالشيئان اذا تساوى في القوة وكان لاحد
 فروع فانه يترجح على ما لا فرع له الى آخره ومن نزع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى
 اربع ركعات الى اربع جهات بالا جتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى اخرى
 ثم عاد الى الاولى وقد بينا في الشرح وذكر فيه اختلافا في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل
 انتهى ومنها لو حكم القاضي ببرد شهادة الفاعق ثم تاب فاعادها لم تقبل وعلمه بعضهم بان قبول شهادة تبه بعد التوبة
 يتضمن نقص الاجتهاد بالا جتهاد اصله كافي الخلاصة من ردت شهادة تلعلة ثم زالت ثم اعادها في تلك الحاد فلم تقبل
 الا في اربعة الصبي والمبل والكفر انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتحرى باحد هما وصلى ثم
 وقع تحريره على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا معئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النحر بمكة وطائفة
 بموته يومه بالكوفة لغتان قضى باحد دهما قبل حضور والاخر لم تعتبر الثانية لا اتصال القضاء بهما مقتضى الاول
 انه لو تحرى وظن طهارة احد الا نائين فاستعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتييم ولكن هذا مبني
 على جواز التحري في الا نائين وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كان انا نائين يريقهما ويتيمم اتفاقا انتهى

م مشترك يعني ولا مزية لاحد الرائين على الاخر **قوله** وانه يودي الى ان يستقر حكم لانه لو نقص به لنقص النقض ايضا لانه
 ما من اجتهاد الا ويجوز ان يتغير ويتسلسل وذلك يودي الى عدم الاستقرار ومن ثم اتفق العلماء على انه لا ينقص حكم
 الحاكم في المسائل المجتهد فيها وان قلنا ان المصيب واجد لانه غير متغير **قوله** وهذا اولي من قوله في الهداية الخ قيل عليه
 كيف يكون اولي مما في الهداية مع ان في الهداية ما زعمت انه يكفي وزيادة ترجيح وهو اتصال القضاء به اذا اقدام عليه ربا
 يكون مع شي كان في قتله وعيب عن الفاعل بعده وان كان المجتهد الثاني هو الاول واما ان كان غيره فالامر اظهر على ان مجرد السابق
 لا يظهر كونه مرجحا الا ترى ان في الاجتهاد في القبلة يعمل بالثاني ولا ينظر الى سبق الاول بل ولا الى العمل به انتهى وقيل
 ان كلام صاحب الهداية راجع اليه بنوع عناية كما لا يخفى على ذوي الدراية **قوله** لانه يكفي بان الثاني كالاول لتعليل لقوله
 وهذا اولي وحاصله ان ترجيح الاول باتصال القضاء به مستدرك والترجيح حاصل بالسبق **قوله** ولا حاجة الى ترجيح
 الاول الخ نعم ولكن لا ضرر به **قوله** ومن فروع ذلك اسم الاشارة واجع للفاصل وذكره بتاويلها بالاصل المذكور **قوله**
 عمل بالثاني يعني ولا يكون سبق الاجتهاد الاول مرجح له كما يستفاد من قوله حتى لو صلى اربع ركعات الخ وهو مناف لقوله
 قريبا ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السابق فلا مل **قوله** وعلمه بعضهم يمكن التعليل بان قبولها في الحادثة بعد
 ردها فيها محل تهمة بالنسبة الى الحاكم فالرد لسباب التهمة وحسم مادة اعماء الظن به فتأمل **قوله** من ردت
 شهادة تلعلة الخ جعل ابن الهمام من ذلك الزوج اذا شهد لزوجته فرددت شهادته ثم زالت الزوجية فانه تقبل شهادته
 لهما قال المصريح في البحر والظاهر انه قد سبق قلم لما في الخائبة ولو كان ردت شهادته الاولى لامرءه ثم اعادها بعد

ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض الأول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانياً ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذ رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجتهاد وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح البكتز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم اصل ان بعضهم احتج من هذه القاعدة انهني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مستلثمين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب فاحش فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثلها والجواب ان نقضها لنوات شرطها في الابتداء وهو الكفاءة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كالظاهر خطأ القاضي بفوت شرطه فانه ينقض قضاؤه والثانية اذ اولى الامام شيئا ثم مات او عزل فلثاني تغييره حيث كان من الامور العامة والجواب ان هذا حكم يدوم مع الصلح فاذا رآها الثاني وجب اتباعها تنبيهات الاول اكثر في زماننا وقبله ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع ولكاح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجبه فهل يمنع النقض لورفع الى آخر فاحسب مرارا بانها لا تكون في حادثة خاصة بل ودعوى صحيحة من خصم على خصم بمنعه والادلا يكون حكما صحيحا تهسكا بما ذكره العماد في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والعردري في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ الاجتهاد ان يكون في حادثة دعوى صحيحة فان فات هذا الشرط كان فتوى لا حكما وزاد العلامة قاسم ان الاجتهاد لا ينافي في حال لو قضى ما يعي بموجب بيع العقار ولا يكون قضاء باذنه لا شفعة للحار ولو كان القاضي حذيا لا يكون قضاء بان الشفعة للحار البينونة لا تقبل شهادة تان شهادة ردت في هذه الحالة فلا تقبل بعد ذلك ابد **قوله** ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده الخ روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قضى في حادثة بقضية ثم قضى فيها بخلاف ذلك فقبل له في ذلك فقال تلك كانت بينا وهذه كانت نقضي انتهى وقد جرت هذه الكلمة العمرية مجرى المثل **قوله** احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب الخ قيل محل سماع دعوى الغيب مالم يقرر بالامنياء ثم اذا ظهر غيب فاحش في التهمة فان كانت بقضاء القاضي بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوحده ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصح وتسمع دعواه ذلك والفاحش هو الذي لا بد حل تحت تقويم المتقويمين **قوله** والجواب ان نقضها حاصله ان المراد بالقاعدة ان الاجتهاد المستوفي شروطه لا ينقض بالاجتهاد **قوله** فلثاني تغييره الخ قال بعض الفضلاء ربما ينكر عليه ما ذكره المصنف رحمه الله عن الجلال السيوطي من حكاية الاحماع ان الامام اذا هدم العميسة لا تعاد وتسامل **قوله** والجواب ان هذا حكم الخ حاصله تقييد القاعدة بعدم المصلحة بمعنى ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اذا اشتمل النقض على مصلحة عامة **قوله** فاجبت مرارا انه ان كان في حادثة الخ فيل عليه لاشبهة في ان الحكم انما يعتبر ويجعل ممتنع النقض اذا صدر من الحاكم عن دعوى على خصم وهذا لازم فيما صرح الحاكم به مثل ان يقول حكمت ببطلان هذا البيع وصحته ولكن الكلام في قوله حكمت بموجب هذا العقد من غير ان يبين ذلك الموجب حتى اذا كان موجه الفساد كان حكما بالفساد وان كان موجه الصحة لان حكما بالصحة ولم يبين المص ذلك ولا حرو ولا يفيد التمسك بما في العمادية وغيرها لانه ذكر بعد انه لا يكون حكما الا بعد بيان كيفية الحكم الا ان يكره مراده اذا لم يجز الحكم المعين اعني البطلان او الصحة مثلا فلا تقدم دعوى صحيحة وجواب بانكاره وهو الذي دل عليه كلام العمادي فعند ثم الجواز فيما اذا كان ما حكم به غير معين كافي بمبحثنا وهو الحكم بموجب العقد اولى واظهر فليتدبر **قوله** وزاد العلامة

الى احرار من البرية من اليهود و معي عليه ابن العرس واربعه بامثلة الثاني لوقال الموثق وحكم بموجب حكمهما صحيحا مستوفيا شرائط البرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك السداد لوقال موثوقا وكيفية الحكم كما في الملحق من كليب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت مندي بما ثبتت به العواد في الحكمية انه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وجهي انه لما احتقضي قاضي منجسة بخاري كان يكتب الامام الحلواني في كتابه لا فافردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت بتلك النسخة بعينها بنعم فقالوا انهم لا يقيمون الشهادة وقبلت القاضي على السجل وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يحض على ما فاما انت واما مثلك لا تنق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا يكون التفسير وعن السيد الامام آبي شجاع قال معنا في ساهل في ذلك كما شأنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق مندي ان الصواب هو الا بتفسير انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبلغ في الذكرو البيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر بان يكتب حضر فلان واخصر معه فلا نادى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتفى في قوله فشهد كل واحد منهم بعد الا مشاهد ما لم يذكر عقيب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويصح في السجل حكم القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت مندي على الوجه الذي ثبتت به العواد في الحكمية الى آخره وحكي فيها واقعة الحلواني مع قاضي غنيسة الى ان قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر الى آخر فلا يكون في التدارك خروج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما نزاع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي وقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط قاهم الخ وعبارته الاجماع على وجوب تقدم دعوى لصحة الحكم عليه **قوله** فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به قيل عليه المعروف عن كثير من مشائخنا انه يكتفى به لتصريح علمائنا في مواضع شتى ان حكم الحاكم يحمل على السبل اذ قد يمكن وان قول الموثق حكم حكما صحيحا مستوفيا شرائطه ينتظم ما لا بد منه من صدور دعوى صحيحة من مدعى على مدعى عليه وكتب المدعى ناطقة بذلك فراجع منها ما شئت فجده مطابقا لما ذكرنا انتهى ويؤيده ما في الفوائد البدرية ان قضاء القاضي العدل لا يتعقب ويحمل حاله على السداد بخلاف غيره انتهى **قوله** ولو كتب في السجل هو الذي يسمى في زماننا الحجة التي يكون في يد المدعى وقال في منح الغفار السجل الحجة التي فيها حكم القاضي لكن هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير يضبط فيه وقائع النام وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه وما يدل على انه الحجة قولهم لان السجل يرد من مصر الى مصر ولا يرد من مصر الى مصر الا الحجة **قوله** يكتفى به في السجلات دون المحاضر بخلافه ما في الظهريه من انه لا يكتفى من تفسير الشهادة وفيها ما كان نقله المصحح في البحر قبيل باب الشهادة على الشهادة **قوله** انه لا فرق بين الحكم بالصحة وبين الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق اي من صدور دعوى صحيحة من مدعى على مدعى عليه وعدم الاكتفاء بالاجمال ويفهم من قوله باعتبار الاستواء في الشرط السابق ان بينهما مرقا من جهة اخره وقد بان الحكم بالصحة منصب الى نماذ العقل الصادر من بيع او قب بموجب ما صدر منه

هو غير او الاملا فاذا اقر هو وقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا وثبتت صالحة بما وقفه وصاحبه الى باطونهم
 تنازعاً عند قاض حنفى وحكم بصحة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكماً بالشرط ولو وقع التنازع في جميع من
 الشرط وعند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشريعة
 بل بما حكمه بالصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط وليس للشامعي الحكم بابطاله باقتضار شرط الغلة له او
 النظر او الاستيفاء الرابع ينافي الشرع حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برؤية مرجوح عنها وما اذا
 خالف مذهبه عامدا او ناسيا الخامس مما لا ينقض القضاء به ما اذا قضى بشيخ مخالف للاجماع وهو ما خالف
 الاثمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع معتد على عدم اليقين
 به من وجب مخالف للاربعة لانهما من اهلهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الوقف كالقضاء
 بخلاف النص لا ينقض لقول العلماء شرط الوقف كمنع الشارع صرح به في هرعى اجمع للمنفذ وان المالك
 وصريح السبكي في فتاواه ان ما خالف شرط الوقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دلالة له عليه سواء كان نصه في الوقف
 نصا وظاهرا انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لادله لا يثبت له عبارته او يكون قولا
 لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدوري الى آخره ويدل عليه ايضا ما في المتن خيرة والوقوف في غيرهما من ان
 القاضي اذا قرع مراحا للمسجد بغير شرط الوقف لم يحل له ولا يحل للعرش تناول المعلوم انتهى وبهذا اعظم حرمة
 احد اثار الوظائف واحدا من المرتبات بالاولى

الاجماع العقل على عدم العمل بمخالفة

لا يستدل على ثبوت انه مال الى حين البيع او الوقف **قوله** الرابع دنيا في الشرع حكم ما اذا حكم بقول ضعيف الح وهو ان
 لقضاء لا يثبت كما في الفتح وما اذا خالف مذهبه عامدا او ناسيا يعقد عند الامام في النسيان رواية واحدة وفي العمل
 روايتان عنده وعند همالا يعقد في الوجهين واختلعت العشوى فقبل على قولهما وقبل على قوله انتهى وكذا اذا قضى بخلاف
 المفتى به كما ذكره المنصوح في رسالة طلب اليمين بعد حكم المالك والبراد من البعاد للصحة ومن عدده من همالا للصحة
 مع التوقف **قوله** لقول العلماء شرط الوقف كنص الشارع قيل اراد به في لزوم العمل وذلك ايضا بامر الله تعالى وحكمه
 فلا يلزم عليه انكار بعض المحصلين في زماننا حيث قال هذه كلمة شنيعة غير صحيحة انتهى **قوله** وهو مخالف للنص
 اي كالمخالف للنص **قوله** سواء كان نصه نصا الى المراد بالنص او الالعبارة وثانيا النص بالمعنى الاصولي **قوله** ويدل عليه
 ايضا ما في الدخيرة والولوالجبة الخ فانه لا يلزم من عدم الحل عدم النعاذ والكلام فيه **قوله** وبهذا علم حرمة
 احد اثار الوظائف واحدا من المرتبات المراد بالوظائف اعطاء المعالي لم للاشخاص في مقابلة الخدمة والمرتبات اعطاء
 للمال في مقابلة خدمة بل لصالح المعطى او علمه او فقره ويسمى في عرب الروم الزرادند هذا وقد كتب بعض معاصري المير
 على قوله وبهذا علم حرمة احد اثار الوظائف قد حرم بمقاله ما فعله بقلبه وقبله لانه لما كان مد رعا في صرغتمش زاد
 خيها مدة وظائف ولا يعلم له سند في حله انتهى اقول المعاصرة حجاب كثيف عند المنص في حله ان وقع المحروم
 صرفتمش وغيره من الوزراء والامراء والملوك من بيت مال المسلمين فهو وقف صوري لا حقيقي وقد اتى علامة
 الوحد المزلي ابو السعود مفتي السلطنة السليمانية بان اوقاف الملوك والامراء لا تراعى شروطها لانها من بيت المال
 او ترجع اليه واد كان محل ذلك يجوز الاحداث اذا كان المقرر في الوظيفة او المرتب من مصارف بيت المال والله تعالى

وإن فعل الناصبي أي وبقى بسرع فغلز والارد عليه والله سبحانه تعالى اعلم

القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

وهي مناهما اجتماع محرم ومبيح الا غلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اردده جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضعفه البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن مسعود رضي وذكروه الزيلعي شارح الكنف في كتاب الصيد موقوفاً فمن فروعهما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قديم التحريم وملكه الا صوليون بتقليل النسخ لانه لو قدم المبيح للزم تكراه والنسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيح متأخراً كان المحرم ناخلاً للاحالة الاصلية ثم يصير منسوخاً بالمبيح ولو جعل المحرم متأخراً كان ناخلاً للمبيح وهو لم ينسخ شيئاً الظاهر على وفق الاصل وفي التحريم يقدم المحرم تقليلاً للنسخ واحتياطاً وقبلاً وضحنا وفي شرح المنار في باب التعارض ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين اختين املاك اليمين احلتهما آية وحرمتها آية فالتحريم احب اليينا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الحائض ما في الا زاد وحديثه اعلم بحقائق الاحوال **قوله** وإن فعلى الناصبي الخ عطف الضمير المحرور في قوله ويدل عليه ولم يعد الجار **قوله** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام يعني هو ان كان الحلال مبأخراً واجبا وخص الشافعية الحلال بالحلال المباح وقالوا لو اختلفا الواجب بالمحرم وروى مصلحة الواجب وله امثله احد انها احتلاط موتى المسلمين بالحداد يجب غسل الجميع والصلوة عليهم ويميز بالنية واحتج له البيهقي بان النبي صلعم مر بمجلس فيه اختلاط من المشركين والمسلمين فسلم عليهم الثانيه اذا اختلفا الشهاداء بغيرهم يجب غسل الجميع والصلوة عليهم وان الغسل والصلوة على الكفار والشهداء محرام الثالث المرأة تجب عايتها كشف وجهها في الاحرام ولا يمكن الا بكشف شيع من الراس وستر الراس واجب في الصلوة فاذا صلت راعت مصلحة الواجب الرابعة المضطر يجب عليه اكل لمايته وان كانت حراما الخامسة الهجرة الى المراءة من بلاد الكفار واجبة وان كان سفرها وحدها حراما انتهى وخرج ائمة منافذة المسائل على قاعدة ما اذا تعارض المانع والمقتضى كما ميأتي احوال القاعدة **قوله** قال العراقي لا اصل له اي لا سند له قال السيوطي في شرح التقريب قول المحققين هذا الحديث لا اصل له اي لا سند له **قوله** قدّم التحريم قيل صوابه قدّم المبيح كما يرد الى ذلك قوله وادخل المحرم متأخراً بوضوح ذلك ما قاله العلامة ابن عبد الملك نبيما اذا تعارض الحظر والمبيح فالحظر جعل متأخراً ناخلاً للمبيح تقليلاً للنسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فلو جعل المبيح متأخراً يلزم تكراه والنسخ لان الحظر يكون ناخلاً للمبيح ثم المبيح يكون ناخلاً للحظر فيلزم التكرار ولو جعل الحظر متأخراً الا يلزم الانسخ واحد انتهى فجعل الحظر متأخراً انتهى قولهم قدّم المبيح في شرح المحققين ان الاباحة الاصلية ليست حكمة شرعية فلا يكون رفعها نسخاً اذا النسخ عبارة عن انتفاء حكم شرعي وليست فليس وحينئذ لم يتصور والنسخ **قوله** لان الاصل في الاشياء الاباحة فيه نظره من وجهين الاول ان ظاهرة يقتضي ان الاصل في الاشياء الاباحة اتفاقاً وقد تقدم انه قول بعض الحنفية والثاني ان الاباحة الاصلية ليست حكمة شرعية فلا يكون رفعها نسخاً اذا النسخ عبارة عن انتفاء حكم شرعي الا اذا اريد بالنسخ تغيير الامر الاصل في تغييره من وجهين فيتركرون والنسخ بهذا المعنى كافي شرح المنار **قوله** وفي التحريم تقليلاً للنسخ فيه ان تقليل النسخ في تقديم المبيح لا ينافي تقليل المحرم اذ في تقديم التحريم تكراه ومع كايستفاد من كلام ابن الملك فليحذر **قوله** فالتحريم احب اليينا انها كان التحريم

أما موكل شيخ الاسلام فان الاول يقتضي تحريم ما يمين السيرة والركبة والثاني يقتضي تحريم ما عدا ذلك من غير
حيطا وهو قول الشيخية وافي يوسف ومالك والميا نعي روح وخض محمد روح شعار الدم وبه قال احمد بن حنبل والثاني
ومنها لو اشتهت شجرة باجنبيات محصورا لم يحل كما قلدها في قامدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احد الثمن
ما يكون والاخر غير ما يحول لا يحل اكله على الاصح فاذا انزى كلب ملي شاة مولد لا يؤكل الولد وكذلك اذا انزى صغار
على فرس مولد بغلا لم يؤكل والا هلى اذا انزى على الوحشي فنتج لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد الناجية ومنها
لو شاركت الكلب المعلم فيك الملعون او كلب مجوهي او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عهد احرم كافي الهديا وفيها
ما في صيد الضالفة مجوهي اخذ بيد مسلم فدبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع الجاهل والمبيع فيحرم كما
لو عجز مسلم عن مد قوته بنفسه فاعانته على مد وجوهي لا يحل اكله انتهى ومنها عهد الزوطي التجارية المشتركة
ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحلال والبعض في الحرم والمنقول في
الثانية كاذكرة الاسبيجا بي ان الاعتبار لقوائمه لا لراسه حتى لو كان قائما في الحرم فلا شيء بقتله
ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في غيره جاز بقتله لتغليب
الحظر على الاباحة انتهى راما المنقول في الاولى ففي الاخصاص لا غنى عن تتبع اصنافها ولا صلواتها في ثمانية اقسام احدها
ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني ان يكون اصلها في الحل واغصانها في
الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها والثالث ان يكون بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان
هو ان كان الغصن من جانب الحل او من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مساليح الذكاة بمساليح الميتة ولا علامة
تميز وكانت الغلبة للميتة استؤنفنا لم يجز تناول شيء منها ولا بالحري الا عند المخمصة واما اذا كانت الغلبة للذكاة
فانه يجوز التحريم ومنها لو اختلط ودس الميتة بالزيب ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلة ان في صلوة الخلاصة

احب لان فيه ترك مباح واجتناب محرم وذلك اولى من عكسه **قوله** ومنها من احد ابويه ما كحل الخ الاول ما احد
ابويه كالا يخفى وعبارة الهداية في الاضحية والمواو ديس الاهلي والوحشي يتبع الام لان الاصل في التبعية الام حتى
ان انزى الذئب على الشاة يصح بالولد انتهى ومثله في الزييلعي وفي خلاصة الفتاوى ولو انزى كلب على شاة فولدت
قل عامة المشائخ لا يجوز وقال الامام الخيز اخيري ان كان يشبه الام يجوز ولو انزى شاة على الطهي قال الامام الخيز اخيري
ان كان يشبه الام يجوز ولو انزى طهي على شاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الخيز اخيري العبرة للمشابهة
قوله وكذا اذا انزى الحمام على العمارة فولدت الخ هذا مشكل لانهم اعتبروا الام **قوله** حتى لو كان قائما في الحل الخ قال
في شرح الجمع الملحق نقلنا عن المواد ولو كان طهي قائم في الحل وراعه في الحرم فقتله انسان فلا شيء عليه الا انه
لان المعتبر في الصيد قوائمه ولو كان قائما في الحل وراعه في الحرم ضمن قيمته لانه غير مستقر بقوائمه وفي مناقشة
الطرايمسي وفي النوادر عن محمد تايي قائم في الحل وراعه في الحرم فقتله انسان لا شيء عليه لان في الصيد القائم
يعبر قوائمه ولو كان قائما في الحل وراعه في الحرم ضمن لانه غير مستقر بقوائمه بل هو ملقى على الارض فاجتمع المحرم
والمبيع في المناصك المذكورة ولو قتل وبعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه الجزاء ترجيحاً للحظر **قوله** وبعضها
في الحرم قيل لا يخفى ان البعض يصلح بالاتق وبالاكثرة ولو اعتبر الاكثر لكان له وجه

من فصل العتداء القبلية ومقتضى الثانية انه لو اختلط النكاح بقولتين اثنتين او ماء وبنول عدم جواز التناول ولا بالتحرير ومنها
 لو اختلعا في زوجته بطريقها فليس له الوطئ ولا بالتحرير سواء كن حصة وراثة او لا كما ذكره صاحب مروج في الطلاق المذهب
 وكذا لو طلق احد بنز وجعته بمهما سمي الوطئ قبل التعيين ولهذا كان وطي احد مها تعيين الطلاق الاخرى ومن صورها
 ما لو اهلهم على اكثر من اربع فانه يلزم طلاق الوطئ قبل الاختيار وعلى قول من خيره وهو مذهبنا والشافعي روح واما
 الفحصان لقالا بطلان النكاح قال في المجمع من فصل نكاح الكافر لو اسلم ولحقته خمس او اثنان او ازام وبنت بطل
 النكاح وان رقبته فالخير وخيره في اختيار اربع مطلقا واحدا في الاختيين والتمتت او الام التمي ومقتضى لزوم صيد وقوع
 في ماء او على سطح الجبل ثم تودع منه الى الارض حرم للاحتمال والاحتياط الحزمة بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء
 فانه يعمل لانه لا يمتنع التحريم عنه فسقط اعتباره وخرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى من احدا بوجه كتابي
 والاخر مجوسي فانه يعمل بكماله وذبحته ويجعل كتابا وهي يقتضي ان يجعل مجوسيا وبه قال المصنف رحمه الله لو كان
 الكتابي الا بفي الاظهر عند قائلها لجانب التحريم لكن اصحابا تركوا ذلك نظرا للصغير فان المجوسي حر من
 الكتابي فلا يجعل الولد قابلا للتمتع الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهر او بعضها نجسا او قتل نجس فالتحرير
 جائز ويرى في بعض المصنفين انه نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتيمم كما اذا كان الاقل طاهرا عملا بالاعلى
 فيهما القالة الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا ولا فرق بين
 الثياب والاواني انه لا خلف لها في صتر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله في حالة الاختيار
 واما في حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كما في شرح المجمع قبيل التيمم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني الثوب
قوله ومقتضى الثانية انه لو اختلط الى قوله ولا بالتحرير قول كيف يتأتى التحريم مع الاختلاف حتى يصح تفيد **قوله** حرم
 الوطئ قبل التعيين الم قيل لا يقال بين قوله يحرم الوطئ قبل التعيين وقوله كان الوطئ تعيينا قد افغ لاننا نقول المراد حرم
 وطي واحدة منهما قبل التعيين المطلقة فيما بينه وبين الله تعالى فلذا تعين احد بهما لطلاق حل له وطي الاخرى ثم اذا وطي واحدة
 منهما معهما بان المطلقة هي الاخرى ولا يذهب فايك قوله ما قبل قول المعلق ولهذا كان كذا لم يبعد وما بعده
 ان على ما قيل بان قيل الطلاق واقع على احد بهما منه في نفس الا امر فكيف يعتبر تعيينه باختياره جيب بانه اذا
 نوى واحدة بعينه منهما عند قوله احد بهما طالق فلا اشكال لانه يجب ان يعين الثوب بقائه المطلقة وان لم ينو واحدة منهما
 الطلاق فالشارع جعل له تعيين المطلقة باختياره ولا بعد فيه **قوله** على قول من حرم وهو محمد بن ابي اسحق والنسفي والمصواب
 خير كافي بعض النسفي في حله عليه قوله بعد وخيره يعني محمد في اختيار اربع **قوله** والمصنف لا يطعن ان يكون معطوفا
 على الاختيين كما هو الظاهر بل هو معطوف على قوله اربع والتقدير وخيره في اختياره والمصنف لا يطعن في قوله حرم
 للاحتمال اي لاحتمال موته اي بالتردد لا بالالصيد والفرق فيما لو وقع في ما **قوله** مدقق في الاختيار فيهما قبل
 عليه لو قال الاحوط مطلقا الاغلب لكان ان نسب **قوله** والفرق بين الثياب والاواني ان في الثياب انما هو ان العاري
 اذا لم يجد ثوبا يغطي جسده او يستعوز به بحشيش او بماء ان كان كلبا او لا شئ ان الشرب بما ذكره المصنف من الثياب
 فتا على **قوله** واما في حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا قيل عليه ليس الكلام في الثوب بل في كونه من ثوبه بل في
 التحريم للوضوء هل يتحرر فيها او لا **قوله** وينبغي ان يلحق بمسئلة الاواني الثوب للنسج لعمته من الثوب او غيره

شروع الحنة من حر حر فيه فيصل ان كان الحرير اقل وزنا او اقل مخالفا ما اذا زاد وزنا ولم او لا يكون
 في الصلاة من التحريم في كل باب الصلوة لو اختلفت اوانيها في الصفوف وهم فيهم او اختلفت في باب الصلاة
 بهر قال بعضهم يتحررون في قول بعضهم لا يتحررون ويترتب حتى يصح اصحابه في حالة الاختيار واما في حالة الاختيار
 جاز التحريم مطلقا انتهى وقيل يجوز اصحابنا من كتب التفسير للمفسر ان يفسر او يقرأ
 ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسنا الرابعة لو حقت هاهنا فيهم لم يثبت ذنبها من هاهنا فانها فعل بلا كراهة كذا في
 البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علقها بغيرها لم يثبت ذنبها من هاهنا فانها فعل بلا كراهة كذا في
 ثم قال في البرازية بطله ولو بعد ما علم الى يوم نحل مع الكراهة انتهى التامسة ان يكون المستعمل كافلا او اكل
 المحرم شيئا قبل اشتهائه فيه الطيب فلا فدية وتلد ارضعناه في شرح الكنز في جنائيات الا حرم السادسة اذا اختلف
 ما نفع طاهر بماء مطلق في العمرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا وبيننا في هذا اربعة من شرح الكنز بما اذا
 تميز العلمية بالماء لو اختلفت لم يمس المرأة بماء او بدوا او بلبس شاة فاعتبروا للغالب من حرمه اذا استويا احتياطا
 كافي الغاية واختلف فيما اذا اختلفت بين امرأة بلبس اخرى والصحيح ثبوت العلم بلبس المرأة بلبسها كافي بيننا
 في الرضاخ التامة اذا كان غلبها مال المهدي حلالا فلا يابس بقبول هديته وانما لم يتبين له شيء وان كان
 غالب مال الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ووثقه واحتقره قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم ياحذ
 جواز السلطان والعتيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقده من اي مال شاء كذا رواه الثاني من الامام ومن الامام
 ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرر فان وقع في قلبه حله قبل اكله والا لقر له عليه الصلوة والسلام استغنى قلبه
 الحديث وجواب الامام فيمن فيه ورع وصعاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا في البرازية من الكراهة
 التامة اذا اختلفت حكمة المجلوكة بغير المملوكة فظاهر كلامهم انه لا تحرم وانما تكره قال في البرازية من اللقطة
 نحل بروج حمام في قرية فينبغي ان يحفظها ويؤلفها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اختلفت حمام غير
 صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالمضالة الى آخر ما فيها العاشرة قال في البرازية من الكراهة
 غلب على ظنه ان اكثر نبيات اهل السوق لا تحل من العساذ فان كان الغالب هو الحرام تنزه عن شره وبعده به مع هذا
 اقول مقتضى الاحتياط ليس الحلال اذا كان الحرير اقل بل جواز التحريم ولا معنى للتحريم هنا فتأمل **قوله** واما في حالة
 الاضطرار جاز التحريم مطلقا يعني هو ان كان اصحابها حضورا او غيبا وفيه انه لا وجه للتحريم اذا كان اصحابها حضورا **قوله**
 لو عجز بها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالمضالة الى آخر ما فيها العاشرة قال في البرازية من الكراهة
 القائمة **قوله** ولكن بعد صلاة الى يوم نحل مع الكراهة الحصول النمود بالمقي **قوله** التامة ان يكون المستعمل
 اقول ليس هذا مما يفرج عن القاعدة بل هو مقيد لها فتأمل **قوله** فان غلب الماء جازت الطهارة به اشكل بمافي البدائع
 من انه لو استعمل في الاضطرار وطل ماء ورد او مستعمل برطل ماء مطلق لم يجز الوضوء به احتياطا **قوله** كافي بيننا في الرضاخ
 اي رضاخ شرجه في اليمين وبارقه واذا اختلفت لبس امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عندهما وقال مصنف تعليق بهما لا بقاء
 ما كان لان الحسن لا يغلب الجنس وهو رواية من الامام قال في الغاية وهو الاظهر والاحوط وفي شرح المجمع قيل انما لا يصح
 وفي الجوهرة اذا تساوى او تعلق بهما جميعا مع العدم الاولوية **قوله** ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب له ذنبه كذا في

الذين الاول

لواشترائه بطيبه انتهى وقد دنا من المنتقط في المبحث الثالث من قاضية اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز
الدلال الذي يعد الجوز فيلحق من كل ألف عشرة وشرائه لحم للمسكين إذا كان المال له راضيا بذلك عادة ولا يجوز
شراؤه من المقامر من المحسرة وجوز أنهم إذا عرفوا أنه اخذها قمارا انتهى أما مسألة الخلط فمذكورة باقسامها في
المبازاة من الودعة ولما مسئلة ما إذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على
انه من الحرام هكذا في الاصل تنبيه على خل في هذه القاعدة ما اذا اجتمع بين حلال وحرام في عقد اذنية ويدخل
ذلك في ابوابها الكاح قالوا بالجمع بين من يحل ومن لا يحل كحرمته ومجوسية ووثنية وخليقة ومنكوحة ومعتدة
ومحرمة صح نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعده وهي في الهداية
وليس منه ما اذا جمع بين من هو واختين في عقد واحد فانه يبطل في الكل لان المحرم الجمع لا احد من واحد وهما
فقط وكذا الزوج امة وحرم معا في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما يحرم كان تزويجا على عشرة
دراهم ودون من خمرة فلها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع كالمهر ففيهما غلب الحلال الحرام لما ان اشتراطه
الغالب في السوق الحرام لا يبيح الحرام كقولهم اشتري حراما لحواز كونه من الحلال المغلوب والاصل الحل **قوله** وأما مسألة
ما اذا اختلط الحلال بالحرام في التمر قاشي في باب مسائل المتفرقة من كتاب الكراهة ما نصه لرجل مال حلال اختلطه
مال من الربا او الرشاء او الغلول او السحت او من مال الغصب او السرقة او الخيانة او من مال يتيم فصار ماله كله شبهة
ليس لاحد ان يشاركه او يبايعه او يستقرض منه او يقبل هديته او يأكل في بيته وهذا اذا منع صدقائه وزكاته
وعمره صار ماله شبهة لما فيه احده من مال الفقير وينبغي ان ترى الاشياء حلالا في ايدي الناس في ظاهرها الحكم ما
لم يتبين له شيء مما وصفنا **قوله** تنبيه بفتح التاء كافي الصحاح **قوله** يدخل في هذه القاعدة قيل عليه المتبادر منه ان
المشار اليه بهذه القاعدة اغلبية الحرام على الحلال مع ان الغلبة فيما ذكر من المسائل للحلال على الحرام كما ترى ولا يمكن
جعل المشار اليه قاعدة الاستثناء لانهم يذكروا بعنوان القاعدة الا ان يقال يلزم من الاستثناء حصول قاعدة اخرى فتكون
الاشارة اليها نظرا الى جانب المعنى **قوله** في عقد اذنية لم يذكر مثالا لما اذا جمع بين حلال وحرام في النية **قوله** لو جمع بين
من يحل ومن لا يحل الخ انما صح نكاح الحلال المضمومة الى المحرمة لانه في احد منهما فيقيد بقدر وهو الفرق بين هذا وبين
البيع فانه اذا جمع بين حر وعبد وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما ان البيع يبطل بشرط الفاعلة وقبول العقد فيما لا يجوز
شرط لصحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يبطل بالشرط العامة **قوله** كحرمته ومجوسية الخ كذا في النسخ والصواب كحلال
ومجوسية والروا في المعطوفات بمعنى او قوله وخليقة اي غير زوجة ومنكوحة اي منكوحة الغير وقوله معتدة اي معتدة الغير
سومحرمه اي من حرم نكاحها عليه على التأييد كاخته **قوله** وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى فقا لا يقسم
على مهر مثلها فما اصاب بالتي صح نكاحها لزمه وما اصاب الاخرى لا يلزمه وقال ابو حنيفة لا يقسم والمسمى كله للتي صح
نكاحها والدليل لهما له مستوف في محله **قوله** وكذا الزوج امة حررة معا في عقد بطل فيهما اقول فيه نظرا فقد صرح
الزيلعي في باب خيار الشرط بنفاذ نكاح الحر لانه اقوى لوروده على نكاح الامه ودون الامه وفي الثانية الجمع بين الحر
والامه في النكاح ان نكحها جملة صح نكاح الحر وبطل نكاح الامه وكذا في الخلاصة وغيرها من كتب الملل ذهب فتعين ان
ما قاله المصنف حقيق قلم منه او من الناهي **قوله** لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاعل وهو لا يبطلان بدقضيته ان كل ما

بمنزلة الشرط الفاعل وهذا لا يبطال به واما اذا زوج الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان ابا او جدا صح عليه
والا فسد النكاح وقيل يصح بمهر المثل ومنها البيع فاذا جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس
بغال كالجمع بين الزكية والميتة والحر والعبد فانه يسري البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وهذا اذا اشترط
بين الحلال والحرام ان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الصفقة كما اذا جمع بين المدبر والعن وبين العن والمكاتب
فولم يتولد اوصيل غيره فانه لا يسري الفساد الى العن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك والاصح انه
لا يسري الفساد الى الملك لان الوقف مثل نعم اذا كان مسجد الحرام فهو كالحر بخلافه الفاسد بالمعجمة اي الضيق
فكالمدبر ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الصفقة ويبطل فيما زاد من الحلال في الكل لكن
اذا اشترط الزائد قبل دخوله انقلب لبيع صحيح منها ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم فهو البيع فان كان المجهول
لا تنفي جهالة الى المنازعة لا ضرر ولا فساد في الكل كما علم في البيع ومنها الاجارة كالبيع لا اشتراكهما في اليمين
يبطلان بالشرط الفاسد وصريحوا بان له لوا من شهرين او اقل في كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم ار الان
حكم ما اذا استلزم نساجا لينسج له ثوبا طوله كذا او عرضه كذا فخالف بزيادة الثوب في الشهرين بقدره او لا يستحق
اصلا ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائز وقالوا لو اراد ان يهاضمت له ثوبه في شهر فانه يصح
في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجائز ومنها الاهداء قالوا لو اراد ان يهدي الى
القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد يرد القاضي الزائد لا الملك كافي فتح القدير فلم يتعد الى الجائز
وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر

يبطل بالشرط الفاعل لا يغلب فيه الحلال والحرام وينتقض ذلك بالاحارة فانها تبطل بالشرط الفاسد مع انه يغلب
فيها الحلال والحرام كما سيأتي قريبا **قول** فانه يسري البطلان الى الحلال هذا عند الامام وقالوا يصح في العبد والزكية
ويبطل في الضرر والميتة لان الصفقة متعدية فلا يسري منها الى الاخر **قول** لو جعل غيره اي لوجع يمين
قمة وعبد غيره **قول** اختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك قد كتبنا في هذه المسئلة رسالتنا **قول** ومن
هذا القبيل اي ما جمع فيه بين حلال وحرام وغلب الحلال على الحرام **قول** ومنها ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم
البحر وهو قوله كذا كان له على رجل عشرة دراهم فقال له يعني هذا الثوب بمائة عشرة وبعني الاخر بما بقي
فباعه وقبله لم يتري صح لعدم انشاء الجهالة الى الغنازع ولو قال هذا الثوب بمائة عشرة لا يجوز **قول** لا اشتراكهما
هي انهما يبطلان بالشرط الفاسد اقول لا موقع لهذا التعامل كما هو ظاهر **قول** ولم ار الان حكم مالوا حتاج الى
قيل عليه قد ذكر في خزائن الاكمل انه اذا سلم غزلا اليه لينسجه سبعة في اربع فعاكه اكبر منه او اصغر فهو بالتمام
انشاء فسمته مثل قوله الثوب وحلم واتشاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في النقصان فانه يعطيه من الاجر بحسبه ولا يجاوز به
ما سمى وكذا لو شرط ثوبا فباع به رقيقا وعلى ضد فله اجر مثله لا يجاوز ما سمى انتهى وقيل في الهداية ومسئلة
الحياط توخى هذه منها انتهى وفيه ان قول المصريح لم ار الان حكمه اي صريح **قول** ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى الجائز اقول اما في الكفالة فظاهر واما في الابراء فلا لانه مما يبطل بالشرط الفاسد فينبغي ان يتعدى الى
الجائز **قول** ومنها الهبة لا تبطل بالشرط الفاعل الا ان يقال لانها لا تبطل بالشرط الفاعل لان المقام مقام التعديل

واما اذا زاد في المعنى كما اذا كانت عاقبة الهداء ثوب بكتك باهلي في ثوب جريرا لم اره الان لا صاحبنا روح وينبغي وجوب رد الكل لا يقدر ما زاد في قيمته لعدم تميزها من الجائز ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي وورثه فللاجنبي نصفها ومثلها لوارثه كما في الهند وكذا الواو من الباقين ومنها الاقوال التي قال الزيلعي فيها لو اقر بعين اودين لوارثه ولاجنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر لوارث مع اجنبي فتكادها الشركة صحيحة في الاجنبي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا لم يصح فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز ففي الظهيرية منهار جل مائة وواو من فقهاء جيرانه بشيخ وانجرت التوراة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد مساويين قال محمد روح لا تقبل شهادتهما لا لهما شهد الاولاد هما فيما يخص الاولاد هما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت شهادتهما في حق الاولاد بطلت اصلان الشهادة واحدة كالشاهد اعلى رجل انه قد فامهما فلانة لا تقبل شهادتهما وذكر محمد روح في وقف الاصل اذا وقف علي فقراء جيرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث روح ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف روح اما على قياس قول محمد روح فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف روح يجوز ان تبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد روح لا تقبل اصلا ويحتمل ان ما ذكره في الوقف موقوف على ما اذا كانوا قليلا يحصون انتهى وفي القنية اخ واخت ادعيا ارضا وشهد زوجها ورجل آخر ترد شهادتهما في حق الاخت والاخ فان الشهادة متى رد بعضها ترد كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة ولغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاعتاق واحتلف في حق الاخر فقييل تبطل وقيل لا تبطل انتهى كتبنا في شرح العزم ان شهادة العد لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على مدوه او غيره بناء على انها فسق وهو لا يتجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما لان احدهما مطابق الدعوى والاخر خالفها وكتبنا في الفرائد المستثنى من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقيين كما في شهادات البزازية ومنها باب العبادات فلو نوى صوم

قوله واما اذا زاد في المعنى كان كانت عاقبة الهداء ثوب بكتك باهلي في ثوب جريرا لم اره الان لا صاحبنا قيل لا يبعد ان يقال يساوي درهمين وتعباد والى الفهم انها كالثوب انككتان مع الحرير فامل **قوله** لم اره الان لا صاحبنا قيل لا يبعد ان يقال ينظر الى قيمة الثوبين فاذا زاد قيمة الحرير الى الكنان وحب رد القدر والزائد **قوله** لعدم تميزها من الجائز قيل فيه نظرا اذا تظاهر الزيادة بان يقوم الثوب الكنان المعتاد ويقوم الثوب الحرير فبرد الفضل بين القسمتين **قوله** قال الزيلعي فيما لو اقر بعين الخ غير مناصب لما مر الكلام فيه من فروع اغلبية الحلال الى الحرام **قوله** ويحتمل ان ما ذكره في الوقف حاصله ان صحة الشهادة في مسئلة الوقف ليس مبنيا على التجزي عند ابي يوسف روح بل على قلة الجيران الموقوف عليهم **قوله** سواء كانت على مدوه او غيره قيل عليه مقاداة ان عد الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له اذا شهدا عد وزيد على مدوه ومقبولة فلعل في العبارة سقطا انتهى اقول حيث كان عدم قبول شهادة العد على مدوه مبنيا على انه يفسق بالعداوة والفسق مما لا يتجزى فله معنى وليس في العبارة سقطا وحيث لا يفرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبنيا على التهمة فتامل **قوله** ومن هذا القبيل المتبادر منه ان المشار اليه بهن اما ذكر من اغلبية الحلال الحرام مع ان القرع المذكور ليس منه **قوله** ومنها القضاء فان امتنع القضاء من البعض كما اذا قضى لابنه وغيره وحيث امتنع القضاء لهما فلا وجه لجعله من فروع اغلبية الحلال الحرام **قوله** فلو نوى صوم

القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام (٦٥٤)

[illegible]

جميع الشهران قيل كيف يكون هذا من جزئيات القاعدة ولا حرام هنا اجيب بان ما لا يصح يشبه الحرام فحيث جمع بين ما يصح وما لا يصح فكانه جمع بين حلال وحرام وهو كاف في جعل المسئلة من جزئياتها ومن هذا الجواب يخرج الجواب عن كثير مما تقدم **قوله** وليس منه ما نوى التيمم لغرضين الخ نعم هو منه على قول محمد بن علي في محله **قوله** ومنها اذا صلى على حي وميت الخ ذكر السيوطي في الاشباه في النية في عد دالر كعات ان نظير ذلك من صلى على موتى لا يجب تعيين عددهم فلو اعتقد هم عشرة فبانوا اكثر اعدا على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير متعين قاله في البحر وان كانوا اقل فالظاهر الصحة ويحتمل خلافه **قوله** ومنها ما اذا استنحى بحجر الخ الاول ان يقال وهذا ابناء على ما قدمه من ان الحجر مخفف والصحيح انه قالع كما ذكره في البحر فلا ترد هذه المسئلة قوله ولذا قال الخ فيه انه مما اجمع فيها بين ما يصح وما لا يصح لا بين حلال وحرام وغلب الحلال الحرام ويجب عنه بما تقدم **قوله** ومنها باب الطلاق والعنق ويحتمل خلافه **قوله** لكونه خلافا الخ اهتفيد من التعليل انه التقيد بكون المعين اكثر من القيمة اتفاقي فاذا عين له قد راقل من القيمة فله في اقل منه لم يضمن لانه خلاف الى خير **قوله** لا فيما زاد على الشروط اقول صرح بعضهم بالفساد فيما زاد على الثلاثه كما في اذرع الوسائل **قوله** لانه كالباع لا تقبل تغريق الصفقة فيه انه ليس على علاقه لانه لو جمع بين عبد مدبر او ملك ووقف صح في العبد والملك ويطل فيما عداهما **قوله** وليس من القاعدة ما اذا اجتمع بين العباداة الخ قال في العناية ومن ابتداء المسح وهو معقيم او لم يجتمع الاقامة والسفر في وقت واحد فكان الاعتبار للموجود وهو السفر انتهت وذكر المصنف في بحر الخ شريح قوله

فيهما تفرق بينهما **قوله** وبه قال الشافعي راجع عنده **قوله** لو مسح احد الخفين حضرا والاخر صفرا ففعل ذلك على الاصح
 طرد البقايا **قوله** ولما فعلنا فلا خفاء في ان جعلته حلة للمساقر واما لو احرى قاصرا فبلغت هفينة دارا قامت فان يتم
 ولو خرج في السفر ففي دار الاقامة فسارت سفينة فليس له القصر ولم ارهما الان وعذنا فائتة السفر اذا قضاهما في الحضر
 يقتضيها كعتين ويحسد يقتضيها اربعان لان القضاء يحكي الاداء واما ما بدأ بالصوم فاذا صار مقيما فساقر في اناء
 النهار او عكسه حرم الفطر فصل ثلث خل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع فلو ضاق
 الوقت والماء من سنين الطهارة حرم فعلها ولو جرحه جرحين عمد وخطا ومضه وناوهدر او مات بهما فلا قصاص
 وجرحيت منهن مسائل الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل كقولها الثانية لو اختلط
 موتي المسلمين بموتي الكفار فمقتضاها عدم التفصيل للكل والشافعية قالوا بتفصيل الكل ولم يفصلوا فاصحابنا راح يصلوا
 فقالوا لكم في الكافي من كتاب التحريم اذا اختلط موتي المسلمين وموتي الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين
 صلي عليهم ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسامون اكثر غسلوا وكفنوا وصلي عليهم
 وينوون بالصلوة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان سواء اكانت الكفار
 اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفنون ويدفنون في مقابر المشركين انتهى وقد رجحوا المانع على المقتضي في مسألة
 سفل لرجل وعلولا اخر فان كلا منها ممنوع عن التصرف في ملكه لحق الاخر فملكه مطابق له وتعلق حق الاخر به مانع
 وكذا تصرف الراهن والموجر في المرهون والعين الموجرة منع لحق المرتهن والمستاجر وانما قدم الحق هنا على الملك
 لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم الملك تفويت عين على الاخر وتامد في العمادية من مسائل الشيطان

من فصل العوارض وصومها حب مانعه في المحيط لو اراد المسافر ان يقيم في مصر ويدخل في مصره كره له ان يفطر لانه
 اجتماع في اليوم المبيح وهو السفر والمحرم وهو الاقامة فرجحنا المحرم احتياطا انتهى **قوله** واما لو احرى قاصرا الخ
 يستفاد من ظاهر كلامه انها من جزئيات القاعد لان الحضر محرم للقصر والسفر مبيح له وقد غلب جانب الحضر
 بل ليل انه اذا احرى مقيما فسارت السفينة ليس له ان يقصر وهو تغليب لجانب المحرم **قوله** ولم ارهما الان اقول
 قد ذكرهما الزيلعي في باب مسح الخفين في شرح قوله ولو مسح مقيم فسافر قبل يوم وليلة اذ فراجع ان شئت **قوله**
 الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل وكذا الحائض والنفساء على المعتد كما في السراج فظاهره انه لا فرق فيه بعد الطهارة
 او قبل الانقطاع وعلى هذا الخلاف المجنون كما في البحر قيل ينبغي تخصيصه بجنون بلغ مجنون امام بلغ عاقل انهم
 جن فهو محتاج الى ما يظاهرة اذ ذنوبه الماضية لم تسقط عنه بجنونه الا ان يقال ان المجنون اذا استمر على جنونه حتى مات
 لم يواخل بسامضه لانه لا قدرة له على التوبة وله نقل في هذا الحكم **قوله** الثانية لو اختلط موتي المسلمين بموتي الكفار
 الخ قيل يعارضه كون الصلوة على المسلمين فرض كفاية فالاحتياط بالصلوة عايهم بنية المسلمين دون الكفار **قوله**
 والشافعية قالوا بتفصيل الكل ولم يفصلوا اقول قد قدمنا ان الشافعية خصصوا القاعدة بالحلال المباح دون الحلال الواجب
 فمن ثم قالوا يغسل الكل مراعاة لمصلحة الواجب وقد رجحوا المانع على المقتضي في مسألة العلوانه ان كان يضرب ضررا
 بينا يمنع وكذا ان اشكل وان كان لا يضرب لا يمنع كما في البزاية والعمادية **قوله** تفويت عين على الاخر قيل فيه نظر
 اذ لا يفوت على المرتهن الا حق حبس العين وغايته بقاء دينه بالارهن والعائنت على المستاجر المنفعة المعقود عليها وله حق

القاعدة الثالثة لم ارها الا لصاحبنا روح وارحو من كرم الفتح بها او بشي من مسائلها وهي الاية ارفي القرب
وقال الشافعية الايثار في القرب مكروه وفي غير ما محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
خصاصة وقال الشيخ عز الدين لا ايثار في القربات فلا ايثار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان الفرس
بالعبادات التعظيم والا حلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الموضع ومعه ماء
يتوضأ به فوضعه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا اعرف فيه خلا فالان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق
بالقرب والعبادات وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره
فان انتقل الى احد من الامام كره قال صاحبنا روح لانه آثر بالقرينة وقال الشيخ ابو محمد في الفرق من دخل عليه
وقعت الصلوة ومنعه ماء يكفيه بطهارته وهناك من يحتاحه للطهارة لم يجز له الايثار وله ان اراد المضطر ايثار بغيره بالطعام
لا متبقاه معتبه كان له ذلك وان خاف فوات معتبه والعرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار والحق في
حال المحنة لنفسه ذكره ايثار الطالب بغيره بنوبته في القراءة لان قراءة العلم والمسار بما له قرينة والايثار بالقرب مكروه
قال الامير طي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف الاول فرجته فانه يجز شخضا بعد الاحرام ويندب
للمجور وان يساعده فهذا يغتفر على نفسه قرينة وهو اخر الصف الاول انتهى ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقبر محتاج
احتداد الاجرة او بعضها لوعجل مما وجه فوات العير عليه اللهم الا ان يقال يتحقق الفوات في الحملة كالومات الراهن
مفلسا وكذا الموجه مع تعجيل الاجرة فتأمل **قوله** لم ارها الا لصاحبنا الخ اقول في المضمومات نقلا عن النصاب ان سبق
احد بالدخول الى المسجد واخذ مكانه في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه منا واهل علم ينبغي له ان يتاخر ويقدمه تعظيما
له انتهى قيل فهذا مفيد لجواز الايثار في القرب عملا بعموم قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
الاذا قام دليل تخصيص ومما يدل على حواز الايثار في القرب ما قالوا ان من الادب ان يبدء بغسل ايدي الشبان قبل
الطعام ويأيد في الشيوخ بعد فالشيوخ يؤثرون الشبان قبله ويقدمونهم والشبان يؤثرون الشيوخ بعد ومع ان غسل الايدي
قبل الطعام وبعد حنة فهذا الايثار في القرب انتهى وفيه فامل **قوله** وهي الايثار في القرب الايثار ان يؤثر غيره بالشئ مع
حاجة اليه وعكسه الاثرة وهي امتيثاره من اخيه بما هو محتاج اليه ومنه قوله هم متعلقون بعدى الاثرة والايتار ضرر بان الاول
ان يكون فيما للنفس فيه حفظ فهو مطلوب كما مضى يؤثر بطعامه غيره ان كان ذلك الغير مسلما لقوله تع ويؤثرون على
انفسهم ولو كان بهم خصاصة والثاني في القرب كمن يؤثر بالصف الاول غيره ويتأخر او يؤثره بقربه من الامام في
الصلوة ونحوه وهو لا يجوز كذا في قواعد الزركشي **قوله** قال الشافعية الايثار في القرب مكروه اقول قد قد مناع قواعد
الزركشي قريبا ان الايثار في القرب لا يجوز فان كان عندهم يقال للمكروه غير جائز فلا مخالفة حينئذ بين العبارتين
قوله ذكره ايثار الطالب بغيره بنوبته قيل عليه هذا فيمن فات نوبته بايثاره واما ايثار مجرد تقديم نوبته فليس
بمكروه **قوله** قال السيوطي ومن المشكل على هذه القاعدة قيل قد يقال لا اشكال فيه لانه من باب دفع المكروه عن
المعرد وتأخره معدل فعد وهو اولي من الايثار بالفضيلة فلا ايثار اذن وامام في المنية فهو في حق نفسه وصرفه لنفسه اهم
لقوله عم ابدء بنفسك انتهى وقيل بانه يمكن ان يقال ان ثبت انه يغتفر لكن تحصل له قرينة اخرى وهي ان لا يكون ذلك
الرجل منفردا في الصف وهذا مما يساوي القرينة الاولى بخلاف فوات القراءة فان اثاره لا يوازي به فتأمل **قوله** فقير محتاج

معه دراهم فاذا ان فوثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالإيثار افضل والا فالانفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة الرابعة** التابع تابع تدخل فيها توامد الأولي انه لا يتردد بالحكم ومن فروعها العمل بدخل في بيع الام تبعاً ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يفردان بالبيع على الاظهر ومنها لا كفارة في قتل العمل ومنها اللعان بنفيه وخرجت عنهما مسائل منها يصح اعتناق الحمل دون امه بشرط ان تلده لا قبل من ستة اشهر ومنها يصح افرادها بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الايضاء له ولو بحمل دابة ومنها يصح الاقرار له ان بين المقر وبين المأخوذ ولد لا قبل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حياً ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الحنين اذا ضربت بطنها فالقته ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سبباً اذا جاءت به لا قبل المدة في الادمي وفي مدة يتصور عند اهل الخبرة في البهائم ومنها صحة تدبيره ومنها ثبوت نسبه فقول صاحب الهدايات في باب اللعان ان الاحكام لا تتربص على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او ابطلته وجعلت المال حالاً فانه يبطل الاجل كما في الخائفة وغيره انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما خرج عنها لو اسقط الجودا فانه يصح لانها حقه كما في الاصل ومما خرج عنها لو اسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي في الفصول ومنها الكفيل لو ابرأه الطالب صح

الح لا يخفى انه ليس من الايثار في القرب لما قد مر وان كان المتبادر من قوله ثم رايت في منية المفتي انه منه **قوله** التابع تابع اي غير منة لك عن مبتوعه وبهذا التقرير سقط ما قيل هذا الحمل غير مفيد اذ لا يقال القائم قائم فتأمل **قوله** ومنها الشرب والطريق مراده بيع حق المرور واما بيع رقبته الطريق سواء كانت محدودة او لا فهو صحيح اما اذا كانت محدودة فظاهر واما اذا كانت غير محدودة فيقدر بعرض باب الدار كما في النهاية واما بيع حق المرور فيصح تبعاً بالاجماع ووحده في رواية ابن سماعة وفي رواية الزبادات لا يجوز وصحة لفقيه ابواليث لانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالا نفرد لا يجوز والشرب كحق المرور فيصح بيعه تبعاً للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشائخ بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجز في الاخرى وهو اختيار اهل بخارا للجهالة **قوله** يصح افرادها بالوصية في الفتح واما توريشة والوصية به وله فلا تثبت له الا بعد الا نفعه فثبت للولد لا للحمل واما العتق فانه يقبل التعليق بالشرط فعتقه معلق معنى انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصريح قال بعض الفضلاء وظاهر الهداية ان الوصي لا يملك التصرف في مال الحمل ولم ار من صرح به وهي واقعة الفتوى وقد وقع الاستفتاء عمالو نصب القاضي وصيا على الحمل هل يصح ام لا وظاهر كلامهم يفيد عدم الصحة **قوله** يصح الاقرار له الخ في شرح القلوبي نقلنا عن الينابيع المصحح لهذا الاقرار انما هو الوصية بالحمل بشرط ان يولد لا قبل من ستة اشهر انتهى وفيه ان لازم الاقرار ملك المقر له المقربه حين الاقرار **قوله** وفي مدة يتصور عند اهل الخبرة في البهائم قال الخجند في الاقرار بالحمل جائز اذا لم يكن من المولى وكذا بما في بطن دابته اذا علم وجوده في البطن واقل مدة حمل الدواب هو الشاة ستة اشهر واقل مدة الحمل في الشاة اربعة اشهر كذا في الجوهرية ومنه يعلم ما في قول صاحب الينابيع المصحح لهذا الاقرار الوصية بالحمل **قوله** فقول صاحب الهداية الخ قيل لا مانع من ان المراد بقوله الاحكام اي احكام اللعان لانه لا يخفى عليه مثل ذلك **قوله** فالمراد بعضها يعني فيكون عموم الجمع المحلى

مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا الها نعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل والجودة فارقين بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصلانما يترد بها العقد فان اترد كالرهن والكفيل اترد بالحكم الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع منهما من فاته صلوة في ايام الجنون وقلنا بعدم القضاء لا يقضي مننها الرواوي ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا ياتي بالرهن والمبيت لانها تابعان للوقوف وقد سقط منهن الروايات الفارص سقط منهم الفرس لا عكسه وخرج عنهما من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمنتهين والفقهاء يفرض لا اولادهم تبعوا لا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اوضحناه في شرح الكنز ومما خرج منها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول المفتي به اما بالقرأة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلظ ومنها اجراء الموصى على راس الاقرع فانه واحب على المختار تنبيه يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروعه قولهم اذا برأ الاصيل برأ الكفيل بخلاف العكس وقد يثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمر والف وانما من به فانكره ويرد لزم الكفيل اذا ادعاهما زيد دون الاصيل كما في الخا نية ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانت لم يثبت المالم الذي هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعثت عبدي من زيد فاعتقه فانكوز يد عبدي لم يثبت المالم ومنها لو قال بعته من نفسه فانكر العبد عتيق العبد بلا عوض الثالثة لتابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه فاضيقان في فتاواه ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرباعية الرابعة باللام من قبيل الكلبي لا الكلية **قوله** مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين قيل في عطف الكفيل على الرهن شيعي فتأمل انتهى اقول لعل مراده بالشيء ان الكفيل ليس تابع للدين بل للاصيل بخلاف الرهن والعطف يقتضي المشاركة في التبعية ووجه التامل الذي امر به ان الكفيل لما كان يمكن وفاء الدين منه كما يمكن من الرهن جعل تابعا للدين **قوله** ومنها الروايات الفارص سقط منهم الفرس لا عكسه ظاهرا طلاقه انه لا فرق بين ان يموت قبل دخول دار الحرب او لا وليس كذلك بل هو مقيد بما اذا مات قبل دخول دار الحرب قال في النقاية ويعتبر اي في الاستحقاق مجاورة الدين **قوله** ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا اليه قال المص رح في البحر اعلم ان ظاهر المتون ان الذي ارى يعطون بعد موت ابا لهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المشائخ بان الالباء عملة المسلمين ونفقة الذي ارى على الالباء فلم يعطوا كفاتهم لا حتا جوا الى الاكتساب يدل على انه مخصوص بحال حيوة ابا لهم قال ولم ار نقلا صريحا في الاعطاء بعد موت ابا لهم حال الصغر انتهى يعني ولا نقلا صريحا في عدم الاعطاء بقي ان يقال اذا وقع التعارض بين ظاهر المتون وتعليل المشائخ ايهاا يترجح فيكون مقدما على الاخر فليحذر **قوله** الاخرس يلزمه تحريك اللسان اليه الصحيح انه لا يجب عليه تحريك اللسان قال في المحيط الاخرس والامي افتتاحا بالنية اجزا هما لانها اتيا باقصى ما في ومعهما وفي شرح منية المصلي ولا يجب عليهما تحريك اللسان عند ناره هو الصحيح **قوله** وفرع عليه فاضيقان في فتاواه ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود اليه بان سبقه بالركوع والسجود في الركعة الاولى واتي بهما في الركعة الثانية معه فانهما ينتقلان الى الاولى وفي الثانية واتي بهما في الثالثة فانهما ينتقلان الى الثانية وفي الثالثة واتي بهما في الرابعة ينتقلان الى الثالثة وبقيت الرابعة بالركوع وجوب لانها قبل الامام لا يقعان فيهما فبقيت

يفتقر في العوابع مالا يفتقر في غيرها وقريب منها يفتقر في الشيء ضمننا مالا يفتقر قصد ادى الفصل التاسع والثلاثين
من جامع الفصول ليكي فيما يثبت ضمننا وحكما ولا يثبت قصد امنه من لهما اعتقه احد هما وهو موثر ولو شري المعتق
نصيب الساكت لم يجز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه الى احد لكن لو اذى المعتق الضمان الى الساكت ملك
نصيبه ومنه غصب قنا فابق من يده ومنه المالك يملكه الغاصب ولو شراه قاصدا لم يجز ومنه فضولي زوجة امرأة
برضاها ثم الزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينتقض ولو لم ينقضه قولا ولكن زوجة اياها
بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه لو شري كبر عينا زامر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرامة
وامره ان يكيه فيها صح اذا البائع لا يصلح وكيله عن المشتري في القبض قصد ادى يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرامة ومنه
شراه ما لم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد احققت الخيار اعني خيار الروية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه
الوكيل وهو يراه سقط خيار روية موكله عند ابي حنيفة وح خلافهما وقرين من هذا الجنس من لا تجوز اذ ابتداء
وتجوز انتهاء ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يوله الا اختلاف لم يجز ومعهذا لو حكم خليفته وهو يصلح
ان يكون قاضيا وجاز القاضي احكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بائعه
فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز يحيط علمه بما اتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن
بصورة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين
من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى
فاثمة ظفرت بمسئلتين يفتقر في الابتداء مالا يفتقر في البقاء عكس القامدة المشهورة الاولى يصح تقليد الفاسق
القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق انعزل عند بعض المشائخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه الثانية لو ابقى
المأذون انحجر ولو اذن للابن في قضاء المعراج

الرابعة بلار كوع وجود فيصلي ركعة بلا قراءة وتتم صلواته والظاهر ان قول المص رحمه في الرباعية اتفاقي **قوله** منه
قن لهما اي مما يثبت ضمنا ولا يثبت قصد الكس لو ادى المعتق الضمان الى الساكت ملك منه نصيبه وفائدة صيرورة
الولاية جميعا **قوله** فقال نقضت ذلك النكاح لم ينتقض اعلم ان الفضولي في النكاح لا يملك الفسخ وفي باب البيع يملك
والفرق كما في شرح الطحاوي ان البيع يلحقه العهدة فيثبت له الرجوع كيلا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى
المعقود له كذا في الفصول **قوله** وامره ان يكيه فيها صح اي التوكيل بالقبض الذي في ضمن الامر بالكيل في الغرامة **قوله**
ويملك اجازة بيع بائعه فضولي الجملة صفة بيع ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركائز والاولى ان يقول ويملك
اجازة بيع ما وكل ببيعه لو باعه فضولي **قوله** والمعنى فيه اي فيما ذكر من جواز اجازة القاضي والوكيل **قوله** ووكيل
الوكيل كذلك قيل له ليس كذلك انتهى وفيه تأمل **قوله** ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع الخ قيل نظير ما
ذكر لو شرط واقف حضور يوم معين من الجمعة فصار من عليه يحضر بعده ويجعله قضاء عنه كما في حواشي بكلمش فيجوز
هذه انشاء الله تعالى مع ان العذر بوجود انتهى وقول في كون هذا نظيرا لنظر الظاهر انه لا يجوز لمخالفة بشرط الواقف
هذا وفي كونه ما ذكره المص رحمه من فروع القامدة نظرا ايضا **قوله** فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته الصواب
فاجاز ما قضى جازت اجازته لان مجموع الشرط والجزاء اذا وقع جزاء الشرط قبله وجب اقتضائه بالفاء والضمير

وقيد به قاضيان بما في يده القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام من الطلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف رح في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يصح عفو من قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وهو الملم في الايضاح بانه نصب ناظر وليس من النظر للمتسحق العفو واصلها ما اخرجته مفيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى اليتيم ان احتجت اخذت منه فاذا ايسرت ردته فان امتنعني استعفت وذكرا الامام ابو يوسف رح في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رض عمار بن يامر على الصلوة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في (بيت المال) عطرها و بطنها لعمار و ربعها لعبد الله ابن مسعود و ربعها لآخر لعثمان بن حنيف قال اني انزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة والى اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما اوى ارضا تؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع خرابها انتهى يعني هذا لا يجوز له التفضيل واكن قال في المحيط من كتاب الزكوة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما يعفيهم ويكفي اموالهم بالمعروف وان فضل من المال شيع بعد ايصال الحقوق الى اربابها قسمه بين المسلمين وان تصرفي ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكمه يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتقي الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة وان قصر في ذلك كان الله عليه

في اجاز يرجع الى الامام المعلوم من المقام **قوله** وقيد به قاضيان بما في يده اقول ليس في عبارة قاضيان ما ذكره ونص عبارته وان اذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه انتهى يعني تبعاملن هوى يده ويفتقر في الضمينيات ما لم يفتقر في القصل بات **قوله** وقد صرحوا به في مواضع اي بالقاعدة وذكر الضمير بتا وبلها بالاصل **قوله** ان السلطان لا يصح عفو الخ لان الحق للعامة والامام نائب عنهم فيما هو نظر لهم وليس من النظر امقاط حقهم مجانا **قوله** وانما له القصاص والصلح اي الدية والوارد بمعني اركا هو ظاهر قال شيخنا في حواشي الدرر والغرر وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي **قوله** وعلمه في الايضاح بانه نصب ناظر اي نصب ناظر في امور العامة في الصلحة ولهذا اقالوا لا يصح وقف اراضي بيت المال الا مصلحة عامة كافي منظومه ابن وهبان **قوله** والله ما اوى ارضا تؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع خرابها الخ في كتاب المسامرات والمحاضرات للشيخ محي الدين بن عربي ان بالعدل يكثر الخراج وينمو المال وروينا من حديث المالك عن ابراهيم الخزازي عن هليمان بن ابي شيبه عن صالح ابن هليمان قال قال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل اممة بغاهقها وجئنا بالحجاج لغلبناهم وما كان يصلح لذي النيا ولا اخرة لقد ولي العراق وهي اوفر ما تكون من العمارة فاخر بها حتى صار خراجها اربعين الف الف وقد ادى الى عالمي هذا ثمانين الف الف ان بقيت الى قاتل رحوت ان يؤدوا الي ما دوا الى عمر بن الخطاب مائة الف الف وفي مقدمة تاريخ ابن جلدون مثل **قوله** والله ما اوى ارضا لا يجوز له التفضيل في تفريقه على ما ذكره ابو يوسف نظر ظاهر **قوله** واكن قال في المحيط استند راك على التفسير لوصح

حسبها انتهى وفي كتاب الخراج لابي يوسف روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى منة قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
بنا من فقالوا له يا خليفة رسول الله عليه الصلوة والسلام انك قسمت هذا المال فسويته به بين الناس ومن الناس اناس
لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلنا اهل السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال امامنا ما ذكرتم من السوابق والقدم
والفضل فما اعرفني بذلك وانما ذلك ما شئنا ان يكون على الله تعالى وهذا معاش فالا سوية فيه خير من الاثرة فلما كان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الفتوح غنم وقال لا اجعل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كمن قاتل معه ففرض لا اهل
السوابق والقدم من المهاجرين والانصار ممن شهد بدرا ولم يشهد بدرا اربعة آلاف (درهم) وفرض لمن كان
اسلامه كالسلام اهل بدر وذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يجعل للمدرس
والمعلم كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على
قدر الحاجة والعقد والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي
البزازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازغنيا كان اوفقر العكس ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على
السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الهدية انتهى بتبنيه اذا كان
فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال
الامام ابو يوسف رضي الله عنه في كتاب الخراج من باب احياء المواضع وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق
ثابت معروف انتهى وقال قاضيخان في فتاواه من كتاب الوقف ولوان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي
البلدة حوانيت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيروا في مسجد هم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك
لا يضر بالامر والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان
فيها انتهى وفي صلح البزازية (رحل) له عطاء في الديوان مات من ابني فاصطلحا على ان يكتب في الديوان امر
احدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد
قوله في البزازية السلطان اذا ترك العشر الخ في الظهيرية ولو جعل العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم وفي
الحادي القدسي اذا ترك الامام خراج ارض وحل او كرمه وبستانه ولم يكن اهلا لصرف الخراج اليه عند ابي يوسف
رحل يجعل وعليه الفتوى وعند محمد رحل لا يجعل وعليه رده وهذا يدل على ان الجاهل اذا اخذ من الخواني (اي الخراج)
شتميا عليه رده لقول محمد رحل لا يجعل وعليه رده الى بيت المال اولى من اهل لذلك كالمفتي والقاضي والجندي وان لم يفعل
اثم كذا في البحر وفي الحائية مثل الرازي من بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب فاجاب لا الا ان يكون عالما وقاضيا
وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الفقه او القرآن انتهى وليس مراد الرازي الا اقتصاصا على العامل
والقاضي بل كل من فرغ نفسه لعمل من اعمال المسلمين فيدخل الجندي والمفتي فيستحقان الكفاية مع الغناء ويجوز
صرف الخراج الى نفقة المعجبة كما في بعض المعبرات **قوله** فان خالفه لم ينفذ قال المصنف رحل في شرح الكنز ناقلا عن
التمتينا طاعة الامام في غير المقضية واجبة فلولا امام امر بصوم يوم وجب **قوله** ولهذا قال الامام ابو يوسف
في كتاب الخراج الخ قيل عليه انما قال في مسئلة من استولى على ارض واحياها لاهلها على العموم ولكن ذكر في مواضع ما نص
في ان عمر رضي الله عنه اخذ في ذلك بالسنة لان من اقطعه الولاية المهديون فليس لاحد ان يرد ذلك او مفهوم ذلك ان غير

بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بالثبات الامام لا دخل له لوصاء الغير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم من تيم في قضية اخرى ان المستحق والاثبات غير المتحقق مقامه انتهى تنبيه آخر تصرف القاضي فيما له فعله في اموال اليتامى والتركا والارواق مقيّد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح له اقل في شرح تلخيص المجامع من كتاب الوصايا اوصى ابن يشتري بالثلث قس ويعتق فبان بعد الايمان (والايضا) دين يحيط بالثلثين فشرأ القاضي عن الموصي كميلا يصير خصما بالعهد واعتاقه لغولته في الوصية وهي الثلث بعد ان ين قال الفارسي شارحه اما اعتاقه فهو لغولته وتنفيد باعتباره والولاية العامة لان ولاية القاضي مقبلة بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو انتهى وفي قضاء الولول الجير رجل اوصى الى رجل وامراه ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الموصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه الدرهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة كميلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدرهم الى الفقراء فالد من باق عليه وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة انتهى وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق المهرج وصرح في الدخيرة وفي الولول الجيرة وغير هذان القاضي اذا قرر فورا على المسجد بغير شروط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للعراش تناول المعلوم انتهى وبه علم حرمة لحداث الوظائف بالارواق بالطريق الاولى لان المصلح مع احتياجه للعراش لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة احداث المرتبات بالا والى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالارواق فاجبت نانه ان كان من وقف المهد بين لا يكون الحكم بينهم كذلك **قوله** لتعد وتنفيذ باعتباره والولاية العامة فان قيل اذا كان الدين محيطا بالثلثين لا غير فلم لا يصح العتق ويسعى العبد فيما يبقى عليه ان بقي اجيب بان الغاء العتق انما نشأ من كون المتصرف هو القاضي لكون تصرفه مشروطا بالنظر والمصلحة كما يشير اليه قوله انفا كيلا يصير خصما بالعهد حتى لو وقع شراء العبد واعتاقه من وصي فالظاهر نفوذ العتق واستسعاء العول **قوله** وصرح في الدخيرة والولول الجيرة لم عبارة الوالول الجيرة فيما يجوز لقيم الواقف ولو نصب خادما للمسجد وباقي المسئلة بحالها ان كان الواقف شرط ذلك في وقعه حل له الاخذ وان لم يشترط في وقعه لا يحل له الاخذ لانه ليس للناظر فعل ذلك وليس للقاضي ان يقضي بذلك **قوله** وبه علم حرمة احداث الوظائف الخ شمل باطلا قما اذا كان في الوقف فائض ويصير به بعد قال بعض الفضلاء وهل يصرف من الموقوف على المسجد وقما مطلقا او على عمارته كموزن وامام لم يشترط الواقف لهما شيئا الظاهر ممل هنا لا يصرف الا اذا شرط ولو كان الوقف على مصالح المسجد صرف لهما لا نهما من مصالحه ثم قال وقد رايت الشافعية قد نصت على ذلك وقوا بعد نالاقا بما قال شيخ الاسلام ذكره في شرح الررض وما ذكره اي صاحب الررض من انه لا يصرف للموزن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما قاله في الاصل عن البغوي لكنه نقل بعد من فتاوى الغزالي انه يصرف لهما وهو الاوجه كما في الوقف على مصالحه وكافي نظيره من الوصية للمسجد انتهى وقرا على نالاقا واما ايضا وقال الرمي في شرح المنهاج ويتجه الحاق الحصيد والد من بهما في ذلك **قوله** وبه علم ايضا احداث المرتبات الخ قال بعض الفضلاء بلية احداث المرتبات حد ثمانية اثنين وتسعين وتسعمائة جام قاضي احمد عبد الله من قبل السجستان ومحمد بن واطلق عنان تلمه ولم يبق وقفا الا وقر فيه الا ماشاء وجاء قاض بعده وفعل كذلك الا انه دونه ثم جاء آخر به من الارواق

تصرف القاضي في الوقف

شروط الفقراء بالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم ولنا ظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فح يلزم وهي في اوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح لهم حمل ذلك ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصا بانهم مثلت لوقر من فائض وقف مكنت الواقف من مصرف فائضه فهل يصح نابعه بان لا يصح ايضا لما في التاتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولي مستغلا وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بان لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اوجبوا تفهما واختلف انتهى وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفته كمخالفة النص وفي المتقط القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفوف لم يجز انتهى فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان الحائظ اذا مال الى الطريق فانه واحد على ما حكمنا ثم ابراه القاضي لم يصح كما في التمهيد وبهذا لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين

قوله فالتقرير صحيح يعني اذا كان المقرر فقيرا كما يفيد ما بعده **قوله** وهي في اوقاف الخصاص وغيره اي في باب الرجل يقف لارض في ابواب البرار في الحج ارقى ابن السبيل فهذا اجاز اذا كان قد حكم به واعلم ان المصريح قد ذكر فرعا عن القنية في كتاب الوقف قبل احكام المسجد وهو انه لو طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فابى فامر القاضي فاقرضه ثم مات الا امام مقلسا لا يضمن انتهى مع ان القيم ليس له اقراض مال المسجد ولكن سيما في كتاب القضاء من هذا الكتاب ان ما في القنية لا ينافي ما هنا من الوالو الحية لان لنا ظر لا يضمن ما اقرضه باذن القاضي فليراجع **قوله** وكذا ان كان من وقف الفقراء قيل عليه الذي ذكره في كتاب الوقف من هذا الكتاب انه يكره لمن يملك نصا بانة طومنتضي ما ذكره هنا الحرمة **قوله** لما في التاتارخانية الخ قال بعضهم الذي وفقت عليه في تصرف القيم هكذا لقياس اذا اجتمعت الغلة واشترى بها يوقا للغلة جاز وهل تعبر وثقا باختلاف المشايخ والمختار انه يجوز بيعها ان احتاج اليها قال الفقيه ينبغي ان يكون ذلك بامر الحاكم وبمعنى ذلك في البرازية في اخر الثاني في نصب المتولي انتهى وهو غير مطابق لما ذكره المص وقال بعضهم الذي فيها لا يصرف القاضي الفاضل من وقف المسجد ثم قال والظاهر ان ذلك لجواز احتياج المسجد الى عمارة كثيرة فينبغي ان يعيد لها ما صرف اليها بهرا مستغلا وينبغي ان يكون اوقاف المدارس والرباط في حكمه بخلاف ما ليس من هذا القليل من الاوقاف انتهى وهو مطابق لما ذكره المص وفعلى هذا يكون صاحب التاتارخانية ذكره في موضع اخر قبل وبعد ما في فتاوى الامام قاضيه في ان الناظر له صرف فائض الوقف الى جهات بر بحسب ما يراه **قوله** وتبعه في الدرر والغرر بان لا يصرف فائض وقف الخ قال بعض الفضلاء المغموم من الدرر والغرر انه اذا تعدلوا اوقاف ونوح الصرف بان بنى رجل مسجدين ووقف لهما اوقافا مستقلة او مدرستين يجوز صرف زائد احد هما الى الاخر واما اذا اختلفت اوقاف بان يقف رجل مسجدا ويقف رجل اخر مسجدا اخر او يختلفت اوقاف بان بنى رجل مسجدا ومنه فلا ثم قال وعبارة الدرر والغرر هكذا اذا تعدلوا اوقاف وجهه بان بنى رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل مرسوم بعض الموقوف عليه بان انتقص مرسوم امام احد المسجدين او مودنه بسبب كون وقفه خرابا جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر عليه لانها كشيء واحد وان اختلفت احد هما بان بنى رجلان مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقف لهما اوقافا فلا

القاعدة السادسة الحدود تدور بالشبهات

[illegible]

الفن الاول

المشترى والمجمولة مهرًا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشاركة بين الواطي وغيره والمرهونة اذا
 وطئها المرتهن في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحذر وان قال علمت
 انها علي حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطئ جاريه عبده الماذون والمديون
 ومكاتبه ووطئ البائع التجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي اخته
 من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة او بالمطالبة لايته او بجماعه لاحقا انتهى ما في فتا
 القن يروها شبهة ثالثة عند ابي حنيفة رح وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما
 بالمحرمة فلا حد على من وطئ امرأة تزوجها بلا شهود وبغير اذن مولاه او مولاه و قال لا حد في وطئ محرمة المعقود عليها
 اذا قال علمت انها حرام والفتوى على قوليهما كما في الخلاصة ومن شبهة وطئ امرأة اختلف في صحة نكاحها
 ومنها شرب الخمر للتدوير وان كان المعتمد تحريره ومنها انها لا يجوز التوكيل باهتفاء الحد ود اختلف في
 التوكيل باثباتها ومما بنى على انها تدور بها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة
 على الشهادة ولا تقبل الشهادة بعد متقادم حوى حد القذف الا اذا كان لبعدهم من الامام ولا يصح اقرار السكران
 بالحد ود النجاسة الا انه يضمن المال ولا يستحلف فيها لانه لرحاء النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك
 من غير يمين ولا تصح الكفالة بالحد ود والقصاص ولو برهن القاذف برحليين او رجلا وامرأتين على اقرار المقتدوف
 بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد واو لا قطع بسرقة مال امله وان علا وفرعه وان سفل واحد
 الزوحيين وسبله وعبد ومن بيت ما ذور

لم اراه والظاهر انه كذلك لقولهم ان ما فيها من الملك يكفي لصحة الاهتلاء وفيما لو كانت مشتركة بين الواطي وغيره
 فليكن ما فيها من حق التملك او ثلث الحد لان للاب حق تملك مال ابنه عند الحاجة **قوله** وعلمت انها ليست بالمختارة
 اقول علم ذلك من تكبير الرواية فيما تقدم في قوله والمرتهن في حق المرهونة في رواية **قوله** ومن الشبهة وطئ امرأة
 اختلف في صحة نكاحها كالمكحولة بلا ولي حتى اذا كان الزوج شاهدا فوطئها لا حد عليه اقول لا خفاء في ان الشبهة
 في هذه الصورة شبهة عقلي فلو قال ومن شبهة العقد وطئ امرأة **قوله** وان كان المعتمد تحريره اي الشرب
 للتدوير وفيه تام **قوله** واختلف في التوكيل باثباتها ظاهرا مالا قد ان حد الزنا والشرب مختلف في صحة التوكيل
 باثباتهما وليس كذلك لانه لا يصح التوكيل باثباتهما اتفاقا لانه لا حد لاحد فيهما وانما تقام البينة على وجه الحسبة
 فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله كافي الزيلعي ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحد القذف والسرقه باقامة
 البينة فاذا قامت وثبت الحق فليتم وكل اهتفاء وقال ابو يوسف رح لا يجوز التوكيل باثباتها كالا يجوز باهتفاءها
 وقول محمد رح مضطرب والظاهر انه مع الامام رح الا انه لا يجوز من غير عذر ولا رضاه الخصم وعند الامام لا يجوز
 باحدهما وقيل هذا الخلاف في حالة غيبة الموكل واما في حال حضرته فهو جائز لاجتماع **قوله** الا انه يضمن المال يعني
 فيها لو اقر بالسرقه فانه لا يحد ويضمن المال المسروق **قوله** فلا حد عليه اي على المقتدوف واما القاذف فمقتدوف **قوله**
 فاحد الزوجين اي ولا قطع بسرقة احد الزوجين الا غير **قوله** وشيده اي ولا قطع بسرقة السيد من عبده الماذون
 المديون **قوله** وعبد اي ولا قطع بسرقة العبد من عبده **قوله** ومن بيت ما ذور اي لا قطع بسرقة مال من بيته

بدخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت فغاريه في كتاب البيهقي لا يسقط القطع بدعواه كون المهرزوق ملكه وان لم يثبت وهو الحسن الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم فالله تعالى يثبت دعواه في قول المهرزوق ملكه في الحد وذلك بغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لانه عيانا المترجم بدل عن عيان العجبي والحد ولا يثبتها بالا بدال الا تورى الله لا يثبت بالشهادة قطي البهادة وكتاب القاضي الى القاضي انجب بامتناع كلام المترجم لم يبدل عن كلام الا عجمي لكن انما في لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه فيقف عليه فكانت دعواه كعبارته ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لا لا يهتدي الى الترجمة من العجز عن معرفة كلامه كالمشاهدة يصار اليها عند عدم الاقوال وكذا في شروح الادلة للحد والشهيد من الغائبين والنفيس تبيينه القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما ثبت به الحد وتوهم ما فرغ عليه انه لو ذبح فلثما فذل ذبحته وهو ميبه فلا قصاص ووجبنا ان لا يكفى العمل ومنها لوجن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قال يقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال يقتل عدي واخي او ابني او ابني لكن لا شيء في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خزائن المفتين ما اذا قال يقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه في البرازية وينبغي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التابيد او لا وفي الثانية ثلثة قتلوا رجلا عمل اثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادة تهم الا ان يقول اثنان منهم

ما ذور في دخوله **قوله** ولا فيما كان اصله مباحا كافي النسخ بالنصب والصواب بالرفع اي ولا قطع في سرقة مال اصله مباح كالكلالة المحرز وفي كلام المصنف حذف اسم لانه لا يجوز **قوله** ويسقط القطع بدعواه كون المهرزوق ملكه اي وان لم يثبت كون المهرزوق ملكه بعد ما ثبت السرقة عليه بالبينه او بالاقرار لان الشبهة دلالة للحد ودفع تحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار كافي البحر في باب ما يقطع وما لا يقطع وقال الامام عبيد بن الاصل انه متى ادعى شبهة واقام البينة عليها سقط الحد وبمجرد الدعوى يسقط الحد الا في الاكراه خاصة لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كافي البحر في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب **قوله** ولم يعلم ذلك اي والحال انه لم يعلم كونه زوجة لانه لو لم يعلم كونه زوجة لم تحتج الى دعواه لتكون شبهة دارثة للحد **قوله** الا تورى الله لا يثبت بالشهادة ضميرا انه راجع للحد ودل اعتبار واحد **قوله** لكن القاضي لا يعرف لسانه الخ الصواب لان القاضي لا يعرف انه لان المقام مقام التعليل لا مقام الاثبات وكونه راجع الى ما يوجب عبارة الصدر الشهيد فوجهها بضعفة التعليل كما صوبت **قوله** ومنها لوجن القاتل الخ ضمير منها يرجع للزورع المفهومة من المقام ثم ينظر وجه كون المجنون غير مكلف والحد ولا تقام على غير مكلف ثم في معين المفتي ولو جن بعد القتل قبل الحكم ان كان هذا المجنون الحداد مطلقا سقط القصاص والا فلا **قوله** واجتنب في وجوب الدية والاصح عدمه في شرح البيهقي لا يثبت الشبهة لكلام على هذه المسئلة مستوفى فراجع ان شئت **قوله** ولا قصاص اذا قال يقتل عدي الخ والظاهر انه يارثم اذا يلزم من نفى القصاص نفى الاثم **قوله** لكن لا شيء في العبد اي لا قصاص ولا ضمان لان العبد ماله وعبده ماله يثبت بحاله فجاز ان تسقط باذنه كافي مائت اموال **قوله** وقال الحسن لا يقبل في حق الكل لا يخفى ما فيه من المجالفة لقوله في حد العبد وقاتل الحسن لا تقبل شهادة تهم الا ان يقول الاثنان منهم ففي عناوين هذا الواحد ففيه هذا الوجه الاول فانه لا يثبت

عقاصنا **بمن** هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف راجع تقبل في حق الواحد وقال الجسسي اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا مسئلة العفو في شرح الكنز من الذي هو منسود قوله وقيل لخصمه اعطى كفيلا فليبرأ جمع وكتبنا في الفرائد ان القصاص كالحد ود الامي جميع مسائل الأولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الجلب وكافي الخلاصة الثانية الجلب ود لا تورث والقصاص يورث الثالثة لا يصح العفو في الحد ود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التفاد م الا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحد ود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرى بخلاف الحد ود كافي الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ود وتجاوز في القصاص السابعة الحد ود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم تنبيه التعزير يثبت مع الشبهة ولذا اقولوا يثبت بما يثبت به المال ويجري فيه الجلب ويقضى فيه بالعكول والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطأ وبما فساد صوم مختلف في صحته كالمسلم في محله واما القلبية فهل تسقطها لم ارها لان ومن العجب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا لراي ابي حنيفة وح ومن شرب النبيذ يحد ولا يرامى بخلاف ابي حنيفة راجع انتهى

القائمة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صبها

تقبل شهادتهم في حق الواحد فانه ظاهر في موافقة الحسن لابي يوسف راجع وقد راجعت الثانية فلم ارامسئلة **قوله** وكنينا مسئلة العفو في شرح الكنز الخ هي لوقال لي بينة حاضرة على العفو اجل ثلاثة ايام فان مضت ولم يات بالبينة او قال لي بينة خائبة يقضى بالقصاص قياسا كالا موال وفي الاستحسان يوجب استعظام الامر الدم **قوله** الأولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الجلب ود اطلاقه في الحد ود غير واقع موقعه لدخول حد القذف تحتها والحكم فيه بخلاف ذلك الا ان يقال المطلق ينصرف للفراد الكامل وهي الحدود الخالصة لله تع فلا يرد حد القذف لان فيه حق العبد ثم ان القضاء بعلمه في القصاص مبني على ان القاضي يقضي بعلمه في غير الحد ود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء بعلمه مطلقا لفساد قضاء الزمان **قوله** والقصاص يورث ظاهره انه لا خلاف وحياتي في كتاب الفرائض ان فيه خلافا **قوله** السادسة لا تجوز الشفاعة في الحد ود الخ الشفاعة ضراعة عند المشفوع عنده سميت به لانه يشفع الكلام الاول وهي سنة مؤكدة وقد صح اشفعوا توجروا واليقض الله على لسان بينه ما شاء ولما فيه من اعانة المسلم ودفع انظلم عنه ولا يكون في حد ولا حق لازم وانما هي للذنب الذي يمكن العفو عنه وقد شفع الله عز وجل وفي مسطح لما حلف الصديق ان لا ينفق عليه فقال تعالى وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْأَرْحَامِ الْإِيَةَ قَالَ النوروي في شرح مسلم واجمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود اذا بلغ الامام وانه يحرم التشفيع فيه فاما قبل بلوغ الامام فاجازه اكثر العلماء اذا لم يمكن المشفوع فيه صاحب الشرع اذى للمسلمين فان كان لم يشفع فيه واما المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها والتشفيع هو ما بلغت الامام او لا لانها اهلون ثم الشفاعة فيها مستحبة اذا لم يمكن المشفوع فيه صاحب اذى قال الزركشي في قواعد واطلاق الشفاعة في التعزير فيه نظرا لان المستحق اذا عطف حقه كان للامام التعزير لانه شرح للاصلاح وقد ثبت ذلك في اقامة وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استحبابها **قوله** ومن العجب ان الشافعية الخ اقول

القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد (١٦٨)

فلو غصب صبيا فبليت في يده فجأة او بحمي لم يضمن ولا يرد ما لو ماتت بصا مقلة او بنهضة حية او بنفلة التي ارض مسبقا
او الى مكان الضواحي او الى مكان يغلب فيه الحمى والامراض فان ديمته على عاقلة الغاصب لانه ضمان ائلاف لاضمان غصب
والحر يضمن بالائلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتمامه في شرح الزيلعي فيبيل
باب القسامة وام الولد كالبدر لم ار الا ان حكم ما اذا وطى حرة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها
بخلاف ما اذا كانت امه ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخائكة ولو كان الواطي صبيا فلا
حد ولا مهر وهذا مما يقال لما روى حلا عن الحد والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امه لكون المهر حق السيد وخارج
عن هذه القاعدة قول اصحابنا راح اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احد هما او دخل بها احد هما فهو
الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجه في يد الزوج لما قد مناه ولقولهم في باب التحالف
ان القول قوله فيما يصلح لهما معتلين بانها في يد الزوج هي وما في يد ما في يده فيقال في اصل القاعدة الحر لا يدخل
تحت يد احد الا الزوجه فانها في يد زوجها والله سبحانه اعلم ثم رأيت في جامع العنولين من التاسع عشر ما نصه
امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يد عيها وهي تصدقه بالقول لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت
على الحرية بحفظ الدار كما في المتاع انتهى

القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما من خل احدهما في الاخر فالبا
قمن فروعهما اذا اجتمع حدث وحنانة او حنانة وحيض كقبي الغسل الواحد ولو باشر المحرم بمما دون الفرج ولزمنه
لا عجب في المسائل الاجتهادية المبنية على الادلة الصحيحة الشرعية بل ذلك سوء ادب **قوله** والمكاتب كالحر لا يضمن
بالغصب اقول لا يخفى ان القياس ضمانه به لانه قس ما بقي عليه درهم والحواب ان له يد على نفسه لكونه حرا يد انا
حكم الحر وطردا لحكم في الصغير **قوله** ولم ار الا ان حكم ما اذا وطى حرة بشبهة الخ قيل عليه هذا من كور في الاختار من
كتاب الغصب قال ولو زنا بملجارية المغصوبة فبليت وماتت في نفاسها ضمن الغاصب قبمتها يوم العلوق ولا يضمن
الحره وقال لا يضمن الامة ايغى انتهى وهو صريح في عدم ضمان الحره وهو شهير في كتب المذهب انتهى وفي روافد
ان ما ذكره المصريح بوجوب حكمه من عبارة المختار لانه عينه اذا ما ذكره المصريح ما اذا وطى حرة بشبهة وما ذكره
في المختار ما اذا غصب حرة وزنا بها **قوله** ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها اقول في جعل
هذا من فروع القاعدة نظر لان عدم المهر في هذه المسئلة لكون الزنا بالحره بوجوب الحد دون المهر لكون الحره
لا تدخل تحت اليد **قوله** لكون المهر حق السيد اقول المناسب في التعليل ان يقال لان الامة قد دخل تحت اليد بخلاف
الحره **قوله** والاولى ان يقال ان الزوجه في يد الزوج يعني لبطهر بل لك مناماة المسئلة للقاعدة والظاهر انه لا مناماة اصلا
لان المتبادر ومن كون الحر لا يدخل تحت اليد كونه لا يستولي عليه اهيتلاء الغصب والملكو كون الزوجه في يد
الزوج ليس من هذا القبيل ومن ادعى ان الدخول تحت اليد المذكور في القاعدة اعم من الغصب والملكو فعليه البيان
قوله الا الزوجه فانها في يد زوجها قيل هذا مبني على ان الدخول تحت اليد اعم من الغصب والملكو الا قصوره على
الغصب والملكو لا يحتاج معه الى الاستثناء **قوله** اذا اجتمع امران المطع اذا مور وقد يقال المراد بالمشي بها فوق الواحد
فيصدق بالاثمين والثلاث **قوله** كقبي الغسل الواحد هذا ظاهر الحواب وقيل معنى قوله الجورجا في كونه من الاول

شاة ثم جامع ثم اقتضاها الاكتفاء بموجب الجماع ولم اراه الا ان صريحا ومنها لوقص المحرم اظفار يد يده ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اتفاقا وان كان في مجاليس فكل لك عند محمد روح وعلى قولهما يجب لكل يد دم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد او رجل فجعلناها جنابة واحدة معنى لا تعداد المقصود وهو الارْتِقال فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر جنابات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشا تخنارح قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه يد لا وفي المرة الثانية عليه شاة كل في الميسوط وفي الخانية فان جامع امرأة اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة لم يقصد به رفض حجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة واهي يرفض روح ولو نوى بالجماع الثاني ورفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيئا انتهى ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراكبة دخلت فيه التحية ولو طاف القاد من فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلا منهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد الحرام فصلى فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يحق فيه من ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد ولو تلا آية سجدة فسجد سجدة صلى قبل ان يقرأ تلك آيات كفت عن التلاوة لحصول المقصود وهو الامن الثاني وكذا لك الرجل اذا عرف ثم بال فان الوضوء يكون من الاول لامن الثاني على قول محمد وقال الشافعية وجعفر الهندواني ان كانا من جنسين متحدين يكون من الاول لامن الثاني كما اذا بال ثم بال وروي عن خلف بن ايوب انه كتب الى محمد بن الحسن ليسا له ممن رعى ثم بال هل الوضوء يكون من الاول او الثاني فكتب اليه ان الوضوء يكون منهما جميعا ثم قال وثمرة الخلاف انما تظهر في مسئلة وهي ان الرجل اذا قال ان توفات من الرعاف فامراتي طالق فرعى ثم بال ثم توفأ فانه يقع الطلاق عليه في الروايات كلها اما على قول ابي عبد الله الجرجاني فلا نه وحد الرعاف او لا ويقع ايض على قول ابي جعفر وغيره لان الطهارة تكون منهما جميعا واما اذا بال ثم رعى ثم توفأ قال ابو عبد الله الجرجاني لا يقع الطلاق لان وقوع الطلاق بالوضوء من الرعاف والوضوء ههنا وقع من البول عنده لانه هو الاول وعند غيره يقع الطلاق لان عند غيره يكون الوضوء منهما جميعا كذا في الذخيرة في الفصل الخامس عشر من متفرقات كتاب الطهارة **قوله** وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى اي ويجري على هذا الاختلاف الذي مر في قص المحرم يد يده ورجليه ما لو جامع مرة بعد اخرى امرأة او نسوة فان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجاليس فكل لك عند محمد روح وعلى قولهما يجب لكل جماع دم **قوله** وفي المرة الثانية عليه شاة ظاهر الاطلاق انه كذلك لو قبل الحلق **قوله** ومقصودهما مختلف اذا المقصود بطواف الافاضة تغريغ الذمة وبطواف الوداع توديع البيت وقد يقال هذا جار في المسئلة الاولى اذا المقصود بالفرض والمنذور تغريغ الذمة وبطواف القدوم تحية البيت في اول اللقاء وهما مختلفان فتأمل **قوله** لا تنوب عن تحية البيت وهي الطواف والعللة المذكورة تقتضي ان التقييد بالجماعة لغو لان اختلاف الجنس متحقق مع الصلوة منفردا **قوله** ولو تلى أية سجدة قبل ان يقرء ثلاث آيات فسجد حق العبارة ان يقال ولو تلى آية سجدة فسجد لها قبل ان يقرء ثلاث آيات وانما قيد بذلك لانها واجبة على الغافل ولو سجد بعد ما قرءها لم تجز كما يدل على ذلك قوله وكذا الركوع لها فورا **قوله** وهذه من المواضع

التعظيم وكذا الورع لها فورا اجزأت قياسا وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في **قوله** النار وكذا لو تلا آية وكورها في مجلس واحد اكتفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلوة لم يتعد الجابر بخلاف الجاهل في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسها لان المقصود بسجود السهو رغم ان الشيطان وقدره يصل باللسجدتين آخر الصلوة المقصود في الثاني جبره تلك الحرمة فكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى او ضرب او سرق او اكل كفى حد واحد سواء كان ثوبا او سرجا او جبهه الثاني او لا فلوزنى بكرا ثم اثبا كفى الحد كذا في موارد الجاهل او جماعة في مجلس او مجالس كفى حد واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحل ثانيا ولو زنى **قوله** وسرق اقيم الكل لا اختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شيع ولو في يومين فان كانا من رمضان تعددت والا فان كفر للاول تعددت والا تعددت ولو قتل المحرم صيد افي الحرم فعليه جزاء واحد للا حرام لكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال الزبيدي في قول الكنتز (او خضب راسه بخضاء) هذا اذا كان مائعا وما اذا كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرما باحراميين عندنا وقولهم الا ان يتجاوز الميقات فيحرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطي بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنته ومكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة مكاتبه مشتركة لو وطئ مرارا تعدد في نصيبه لها وتعددت في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زنى بامة فقتلها لم يحد والقيمة لا تحتلها فها ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطوعة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيع في الافضاء ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ولا شيع في الافضاء وحب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها التي يعمل فيها بالقياس **قوله** ولو في يومين فان كانا من رمضان تعددت الخ يعني في ظاهر الرواية وهو الصحيح قال في الامرار وعليه لا اعتماد وقال محمد رحمه عليه واحدة وقولهم الا ان يجاوز الميقات فيحرم استثناء منقطع اقول قد ذكرنا في عامستثنى من القاعدة والاستثناء فيه متصل وهو ما اذا افاض القارن قبل الامام من عرفة وحاوز الحد ودها فان عليه دمارا احدا مع كونه قارنا **قوله** ولو تكررا الوطي بشبهة واحدة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اقل في نصفه الخ اي عليه في نصفه مهر وعليه في نصف شريكه بكل وطئ نصف مهر **قوله** ولا يتعدد في الجارية المستحقة اقول لان وطئه كان على ظن الملك كالوطئ منكوحته مرارا ثم بان انه حلف بطلاقها يلزمه مهر واحد كذا هذا وهذا مما خرج عن القاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ **قوله** ومن زنى بامة فقتلها الخ اي بفعل الزنا لزمه الحد والقيمة لانه جنس جنائيتين فيوفر على كل واحد منهما حكمها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولا يتدخل اخلان لانهما حقان مختلفان وجبا بجنائيتين مختلفتين احدهما بالزنا والاخر بالتلاب النفس وعن ابي يوسف انه لا يحد **قوله** ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية يعني قتلها بفعل الزنا وجوب الحد مع الدية لا تملك بضمه **قوله** ولا شيع في الافضاء يعني لرضاها به

عليه دية كاملة والاخذ وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه فان كان البول يستمسك فعليه ثلث
لكمية ويجب المهور في ظاهر الرواية وان لم يستمسك البول فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافاً للاحمد ورح
ان كانت صغيرة تجامع مثلها فهي كالعبيرة الا في حق سقوط الارض وان كانت لا تجامع مثلها فان كان يستمسك
ولها عليه ثلث الدية وكال مهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزيلعي من الحد واما الجناية اذا تعدت
قطع وضربه ثم قتله فانها لا تعد اخل فيها الا اذا كان خطأين على واحد ولم يتخللها برء وصور هاتمة عشر لانه اذا قطع
ثم قتل فاما ان يكونا عملين او خطأين او احدهما عمداً والاخر خطأ وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل
من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح المتارفي بحث الاداء والقضاء والمعتدة اذا
بطيت بشبهة وجبت اخرى وتداخلتا والمرئي منهما سواء كان الواطي صاحب العدة الاولى او غيره لحصول
لمقصود وقد علمت ما احتوزنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودهما وبقولنا غلبا والله للموفق

القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى من اهماله متى امكن فان لم يمكن اهمل

والدقيق اصحابنا راح في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متممة فانه يصار الى المجاز فلو حلف لا ياكل من هذه
النخلة او هذا الدقيق حنث في الاول باكل ما يخرج منها وبثمنها ان باعها واشترى به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه
الخبز ولو اكل عين الشجرة والدقيق لم يحنث على الصحيح والمهجور شرعاً وعرفاً كالمعتذر وان تعدت الحقيقة والمجاز
وكان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اهمل لعدم الامكان فالاول كقوله لا مراثة المعروفة لابيها هذه بنتي

قوله والاحد وضمن ثلث الدية لمان جنايته مجاثفة **قوله** ثم قتله عطف على قطع وهو مصدر مضاف لمفعوله وهو الضمير العائد
الى المقطوع المذكور لول عليه بالمعذر **قوله** وصورها اي الجناية المتعددة والضمير راجع للمقيد مع قيد **قوله** ستة عشر
ماصلة من ضرب اثنين في ثمانية **قوله** فاما ان يكونا عملين الخ اعلم ان العملين اذا لم يتخلل بينهما برء وهما في
جنس واحد لا يتدل اخلان عند الامام وعندهما يتدل اخلان فيقتل جزاء ولا تقطع يد **قوله** وتداخلتا والمرئي منهما فلو كان
لوطي بشبهة بعد انقضاء حيضة مثلاً فحاضت حيضتين بعدهما تمت العدة الاولى وجب عليها ان تتم العدة الثانية
حيضة ثالثة **قوله** فلو حلف لا ياكل من هذه النخلة الخ فيه المحلوف عليه في المثالين عدم الاكل وهو غير متعذر بل المعتذر والاكل
والجواب ان اليمين اذا دخلت في النفي كانت للمنع فموجب اليمين ان يصير ممنوعاً باليمين وما لا يكون ما كولا لا يكون
ممنوعاً باليمين **قوله** وبثمنها ان باعها واشترى به ما كولا لا يخفى ما في عبارة المص من الركائز وكان حقه ان يقول
رياً كلاً ما اشتراه بثمنها وظاهر كلام المص انه يحنث بذلك وان كان لها ثمرة وليس كذلك قال العلامة ابن الملك وان
يمكن لها ثمرة حنث بثمنها ان باعها واشترى به ما كولا واكله **قوله** والمهجور شرعاً وعرفاً كالمعتذر والفرق بينهما
ان المعتذر ما لا يتصل اليه الا بمشقة ومثاله ما ذكره المص ورح والمهجور ما تيسر الوصول اليه ولكن الناس توكوه كوضع
القدم ومثال المهجور شرعاً ما لو وكله بالخصومة فانه ينصرف الى الجواب مجازاً نيتنا ولانكار والاقرار باطلا فباعتبار
عموم المجاز لان الحقيقة مهجورة شرعاً اذا الخصومة منازعة وهي حرام فانصرف الى الجواب لانه اسببه **قوله** اهمل لعدم
الامكان كذا في النسخ والصواب اهمل لعدم الامكان اي امكان اعمال الكلام **قوله** فالاول كقوله لا مراثة المعروفة
الخ اي المعروفة بالتسجيل واجه تعدد الحقيقة فلان اشتها ثبوت النسب من الغير يمنع ثبوته منه في حق الغير لعدم

لم تحرم بذلك ابد والثاني لو ادعى مواليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسر
 موال اعتقهم ولهم موال اعتقوهم انصرفت الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيعي لموالي مواليه لانهم المحاز ولا يجمع
 ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الثانية رجل له امرأتان فقال لاحد بهما انت طالق اربعاً فقالت الثلث يكفر فقال
 الزوج او قتل الزيادة على الثلاثة لا يقع على الاخرى شيعي وكذا لو قال الزوج الثلث لك والباقي لصا حبثك لا تطلق الاخرى
 انتهى لعدم امكان العمل بها لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقامه على ما ذهب منه حكاه في الفتاوى
 الطحاوي حكاه في يتيمة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احد تكلم الطالح في يتيمة
 ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال احد كاطلق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف روى
 انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلقت احد بكما طلقت امرأته ولو قال احد تكما طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق
 امرأته وعن ابي يوسف ومحمد روى انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين مالهيس بمحل للطلاق كالبيمة والحجر وقال
 احد تكما طالق طلقت امرأته في قول ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف روى وقال محمد روى لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية
 والميت وقال احد تكما طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احد بهما صحيحة النكاح والاخرى
 فاسدة النكاح وقال احد تكما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالمجمع بين منكوحته واجنبية وقال احد تكما طالق
 انتهى وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال احد تكما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما
 وبين حد او بهيمة لان الجدا لم يكن اهلاً للطلاق اعلم اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المضموم آدمياً فانه
 اعتبار الاقرار على الغير ولا يثبت في حق نفسه لكنه يجب القاضي اياه في هذا الاقرار لكونه اقراراً بالحرمة على
 الغير وهي المرأة لانها تحرم عليه به مقام تكذب به مقام الرجوع اذ تكذب به لهرج ليس بادنى من تكذب بنفسه
 والرجوع عن الاقرار بالنسب صحيح فلم يثبت واما امتناع حكم المحاز وهو الطلاق المحرم فالمانعات بسبب الحرمة
 الثابتة بالطلاق وبين الحرمة الثابتة بالبنية لان الحرمة الثابتة بها تنافي النكاح والمحلبة والحرمة الثابتة بالطلاق
 تثبت النكاح والمحلية لانها حق من حقوق النكاح فلم يحزان يستعارقوله هذه بنتي للطلاق المحرم **قوله** لم تحرم
 بذلك ابد الا قول لكنه ان اصر على هذا القول يفرق القاضي بينهما لان الحرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار صار ظاهراً
 لها يمنع حقها في الجماع فيجب التفريق كما في الحب والخدمة كما صرح به الطحاوي قال في الفتح والاصرار ان يقول
 ماقلته حق **قوله** بطلت اي الوصية قد يقال ان الوصية الى الا على محازاة الانعام وشكر المنعم واجب والى الا هزل
 زيادة انعام وهو مندوب والصرف الى الواجب ادلى والحواب انه لا يمكن الترحيح لهذا لان مقاصد الناس مختلفة
 منهم من يقصد الاحسان الى الاهل تنميماً للاحسان فوجب التوقف الى البيان فاذا انقطع رجاء تعيين البطلان
قوله ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الثانية الخ **قوله** ذكر في القنية خلافاً فقال ولو قال لها انت طالق خمس
 طلقة فقالت ثلاث تكفيني فقال الباقي لصاحبائك تطلق كل واحدة من البواقي ثلاثاً ثلاثاً وقال الطحاوي ومحمد بن هجاج
 وابو علي الرازي والشافعي لا يقع على صاحباتها شيعي لان من وراء الثلاث غير عامل اصلاً انتهى **قوله** لم يظهر لي وحده
 القول بوقوع ما زاد على الثلاث وكانه لضعف هذا القول لم يتعرض له قاضي خان **قوله** ومنها حكايه سناخ الطحاوي **قوله**
 ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلقت احد بكما طلعت قيل لم يبين الفرق بين هذه الصيغة وبين احد بكما طالق مع

ما لم يجرى عليه الا انه يترك بالرجل فإنه لا يوجب بالطلاق عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق لغا وتريه ان يطلق
 كذا ليقال بطلانها وهي مشكوك كذا بينهما وما في وجهه على المقام في قول الامام الاعظم فيما اذا قال لعبد الا كبر سنانه فاق
 بشي كأنه عمله طعنا مجازا عن هذا اجبر واما اهله او قال في المنار من اجب الحروف من ان قال لا اذا قال لعبد
 رد عليه من الحروف انه باطل لانه ليس لاحد منهما غير معين وذلك في وجهه من العمل بالحق وممنوع وهو كذلك لعن على
 حاله من التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة العبد من العمل بالحق في المنار فاجعل ما وضع له حقيقة
 مجازا واما احتمال ان يستعمل في حقه وهو لا يملكه لا يمتنع عند اشتراطه في الحكم المتعدي قيد بالانه لو قال
 عبد وادبته احد كما هو مقتضى بالا جملة كلف له اعيانها الفرق في شرح المنار ووجهه لو وقف على اولاده وليس له
 الا اولاد او لا دحل عليهم صوتا للفظ عن الالهة بالاجاز واكتفى بالو وتعد على مواله وليس له موال وانما له
 موالى موالا استحقوا كافي التحوير وليس منها ما لو اتى بالشرط والجواب بلا فانه لا نقول بالتعليق لعدم امكانه
 سيس الساحة اليه **قوله** الا انه يترك بالرجل الخ هو نقص اجمالي حاصله ان العلة وجدته وتخلع الحكم لان
 عدم محلية الرجل للطلاق يقتضي وقوع الطلاق على الزوجة وقد تجلج فيمكن الجواب بالانه ليس المراد بالمحلية
 لطلاق محلية المضموم باعتبار شخصه بل باعتبار نوعه ونوع الرجل محل له **قوله** لا ما فوهته على القابلة المذكرة
 قول الامام الاعظم الخ قيل يحتاج هذا العرع مع فرع المرأة المعروفة لانيها اذا قلل لعلها في جنتي لم تقو من ابدا
 الى العرق لاني حنيعة الفرق بينهما ان الحرمة الثابتة بقوله هذا التي لا ينافي المعلنان بعمله في الحقيقة من حين
 ملكه لا انتفاء الملك من الاصل وعمله في المجاز عتقه من حين ملكه اي وصلح مجازا بخلاف قوله للمرأة المحرورة
 النسب هذه بتي فان الحرمة الثابتة به تنافي النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق تثبت النكاح والمحلية فلم تعز
 استعارته للطلاق المحرم كما قلنا هو **قوله** لانه اسم لاحد هما غير معين يعني ان احدا حليا يقتضي اسم من كل منهما
 على التعيين والاعم يجب صدقه على الاخص والواحد الا اعم الذي يصدق عليه العبد والذابة ضرر من الخلفي ولما
 يصلح له الواحد المعين الذي هو العبد وغيره بخلاف لان الجواب الحق انما هو على ما يصدق عليه انه احد الشيئين لا على
 المفهوم العام اذا الاحكام تتعلق بالذات لا بالافهومات هكذا ذكره صاحب التلويح ويمكن ان يجاب عنه بان لما
 لم يكن ما صدق عليه احد الشيئين غير عين صالحا للايجاب وبدون صلاحية المحل لم يصح الايجاب اصلا وعند الامام
 هو كذلك اي هو اسم لاحد هما غير معين وانه ليس بمحل لعن يستعمل احدهما على التعيين مجازا حتى لزمه التعيين
 في مسألة العبد من كافي الاقرار ولو لم يكن احتمل كلامه لم يجبر عليه اذ المرأة لا تجبر على بيان شيع لم يكن من محتملات
 كلامه ولما تعدى العمل بالحقيقة اعني الواحد القوي للمعين فالعمل بمجوز اعني الواحد المعين اولى من الغاء
 الكلام وابطاله وهذا الخلاف مبني على اصل مختلف فيه وهو ان المجاز خلفه من الحقيقة في التكلم عنده فيصار الى
 المجاز عند عدم صحة التكلم وان احتمل حكم الحقيقة وعندهما المجاز خلفه من الحقيقة في الحكم فلا يصار الى المجاز
 صد احتماله حكم الحقيقة فيلغو ثم ظاهرا هو هذا الكلام يهوي الى انه لو نوى عبده بهذا الايجاب لا يمتنع عندهما ايض
 لان اللغو لا حكم له وذكر في المبسوط انه يعتق عبده اذ انوى **قوله** وبينما الفرق في شرح المنار وهو ان قوله وهذا
 تغيير وقوله احد كذا يقع على من يقبل العتق فاما التغيير فيصمم من من يقبل العتق ومن لا يقبله

الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه بمشيع مقام ولد له مقامه وهذا أقوى لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده اذ من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد وقع عليها في الشام قبل التمسعين وستمائة وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يستلثون طنها ولا يدرى ما اجابوهم لكنني رأيت بعد ذلك في كلام الاصحاب نبيهم اوقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه الى الباقين من اهل الوقف فمات واحد عن ولد له انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف بهذا التعليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابنه عبد القادر المتوفى في حيوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال ومما ينتبه ان بين اهل الوقف والموقوف عليه مومنا وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم على غيره ثم على اولاده فعبر وموقوف عليه في حيوة زيد لانه معين قصده الواجب ان يخصصه وبما وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوحد شرط استحقاقه وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جملة الاولاد كالمقراة قال فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حيوة ابيه يستحق بانه لو مات ابره جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا احد كنهات في وقت البحث ثم رجعت منه فان قلنا قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه بشيخ فقد سماه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلب اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف نيل خلد محمد والد عبد الرحمن وملسعة في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الارواق الى ما دل عليه لفظ واقفها وهو الحق فالكلام فيه بطورين **قوله** انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده قيل حاصل خرقه ان اهل الوقف من رجع اليه الوقف بالفعل والموقوف عليه من له الوقف بالقوة **قوله** فاذا وقف مثلا على زيد ثم على غيره والى لا يقتضي ان زيد ايضا موقوف عليه لانه معين قصده الواقف بخصوصه وبما وعينه كعمرو فقد م عليه فهو موقوف عليه كما هو انه من اهل الوقف فبين اللغطين عموم وخصوص مطلق والموقوف عليه اعم مطلقا وهذا ظاهر جدا بعد تدبرهم ان عمرو والبس من اهل الوقف بل موقوف عليه فقط **قوله** ونحن انما نرجع في الارواق الى ما دل عليه لفظ واقفها قال في التيسير الوقوف على غوامض الوقوف خاتمة منع السبكي وتبعه جمع منهم الزركشي العمل بالمقاهيم في كلام الواقفين لغلبة الذهول عليهم وانما كانت حجة في كلامه تعالى ويرسله المبلغ منه لانه تعالى لا يغيب عنه شي من هذا الاغلاط العموم فانه حجة في الارواق بخلاف ذكره اليلقيني في الدلالات انتهى والدليل عليه ما ذكره في الخصاف في باب الرجل يجعل ارضه وقعا على رجل بعينه وعلى ولد وولد ولد ثم على المساكين ثم قال الا ترى ان رجلا لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على فلان ابن فلان وبن فلان بن فلان ثم من بعدهما على المساكين فتمت بها من منها ولم يتحرك ذلك اكان نصيبه من ذلك للباقي منها فمات احد هما وترك ولد اقال يرجع نصيبه للمساكين ولا يكون ذلك للباقي منها من قبل ان الواقف انما اشترط ان يرجع نصيب الذي يدوت منها الى الباقي اذا لم يتحرك الميت وارثا فهذا اقل ترك وارثا هو والد واقف فلم لا يجعل نصيب الميت منها لولد قال من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك لولد

هو اء وادى ذلك بحسب الفقه اه ام لا قلنا لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه اما اولاً فلا نه لم يقل قل استحقاقه والله قال
 قبل استحقاقه لم يبق لمجوز ان يكون قد استحق شيئاً صلته من اهل الوقف وبترتيب استحقاقه آخره يموت فله
 من الوقف ما في اليد ويقوم مقامه في ذلك المهر الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فله
 ان يقال ان الموقوف عليه هو البطل الذي بعد و ان وصل اليه الا استحقاق اجني انه صار من اهل الوقف فله
 الاستحقاق اه لا لا تدمر ما لا يرد كقوله في كل سنة كذا لفي موت في اناؤها او ما اشبه ذلك فيصح ان يقال ان
 من اهل الوقف والى الامم ما استحق من الفلّة شيئاً اما لعدم شرط الا استحقاق به من اهل الوقف او غيرهما
 حكم الوقف بعد موت عبد القادر ولما توفي مملوكه من غير غسل انتقل نصيبه الى المملوك عملاً بشرط الواقف ان
 درخته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما فلا تعلق علي الثلثين بل لطيفة الثلثين ويستمر حرمان عبد الرحمن
 وملحقة فليما لت لطيفة انتقل نصيبها وهو الفلّة الى ابنتها فليما لم ينتقل الى عبد الرحمن وملحقة شيء لوجود
 اولاد عبد القادر وهم يحبونهم لا لهم الا لا مرق قد مهم على اولاد الاولاد الذين هم ولما توفي علي
 بن عبد القادر وخلف بنته زينب انتقل نصيبها الى بناتها نصيباً لبقا دولها عملاً بقول الواقف
 من مات منهم من ولد انتقل نصيبه لولده وبقية هي وبنتا صمتها مسترمتين فنصيبهما لزينب لتمامها ولا طمة
 ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر وكلمة يقسم الان علي اولاد عبد القادر بقول الواقف ثم علي اولادهم
 علي اولاد اولادهم فقد اثبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقاً بعد الاولاد وما حببنا عبد الرحمن وملحقة هما
 من اولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد الاولاد
 اولادهم فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابنتها فينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر اقتضاه العزل والحدوث
 فانقرض طلبة الاولاد واستعدا من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم فلا شغل في مخالفة لظاهر قوله ان من
 مات فنصيبه لولده فلان ظاهره يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فالحال ان هذا
 العمل فيهما جميعاً ولو لم يخالف ذلك لزمنا ما لم يقل الواقف ان بعد الاولاد يكون لا اولاد الاولاد فظاهره
 يشمل الجميع فهذا ان الظاهر ان تعارضاً هو تعارض قواي صعب لين في هذا الوقف محل اصعب منه وليس التعرض
 فيه بالهين بل هو محل نظر العقيدة وخطري فيه طوق منه ان الشروط المقتضي لانتعاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم
 على كلام الواقف والشروط المقتضي لآخر اهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمتقدم اولي لان هذا
 ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اولي ومنها ان ترتيب الطواقب اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى
 ولده فرع وتقصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولي ومنها ان من صيغته عامة بقوله من مات دوله وان صالح لكل
 مرد من عياله ولجميعهم واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط
 فكان اعم من وجه ممال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاول من كل وجه وهو مرهوح ومنها اذا تعارض

المستأقما قل فمن مات ولم يترك وارثاً كان ذلك للمباقي منهما فله العلة لم يكن للمباقي ولا لولد المبيع من ذلك شيء **قوله**
 انتقل نصيبه الى اخوته كل الى النسخ بالتاء والصواب ادوية تغليب الاخ على الاخت **قوله** وخطري فيه طرق جمع
 طريق ويصح على طرق كافي القاموس والدي في الاصل طرق بلا حوزة **قوله** ان من صيغته عامة الميراث في النسخ والصواب اسقاط

الامر بغيره ^{بعض} الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء اولي لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لقل الامر بين وهو الذي يخصها اذا هتكت بينها وبين بقية اولاد الاولاد محقق ^{وقد} فاطمة والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين بقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب وفاطمة وهل يكسبهم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الزامل خمسة ولكل واحد من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم او ينظر الى اصلهم فينزلونهم لغيرهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزینب خمسة ولعبد الرحمن وملكة خمسة ^{فهم} ^{والتا} الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المخذ اربع ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون من اهل الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن وملكة ولدا عمها وكلهم في درجتها ولعبد قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكة ربعه ولزینب ربعه ولا نقول هنا ينظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان باعديا وهم بانفسهم اولي فاجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان حصلا لهما بموت علي ونصف وربع الخمس الذي لهما طمة بينهما بالقرضة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلث خمس وملكة ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزینب الخمسان بموت والد هار ربع خمس فاطمة فاحتجنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو متون فقسمتنا نصيب عبد القادر عليه لزینب خمسة وربع خمسة وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلث خمس وملكة احدى عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ساظهر لي ولا اشتبه احد من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رح بحمد الله قلت قائله الاسيوطي الذي يظهر اختياره اولاد دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر حصلا بقوله ومن مات من اهل الوقف الى آخرة وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه حلاب الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد ان يصير اليه وقوله لشيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فيعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيد ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لويقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذا الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لا تغني عنه بقوله ولا على ان من مات عن ولد عاد ما كان جارا وما عليه على ولد فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام يخصه هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى آخرة وايضا فاذا

من ويمكن ان يقال ان صيغته بدل من من والباء في قوله بقوله بمعنى في قوله والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ووقوع الشك فيه باعتبار تعارض شرطي الواقف المذكورين ^{قوله} فاحتجنا الى عدد يكون له خمس الخ لانا نضرب مخرج الخمس وهو خمسة في مخرج الثلث وهو ثلثة يحصل خمسة عشر تضرب في مخرج الربع وهو اربعة يحصل متون فخمسة اثنى عشر وثلثة اربعة وربعه ثلثة ^{قوله} قلت قائله الاسيوطي الذي يظهر اختياره لا المص رح قائله الاسيوطي ^{قوله} فانه نكرة في سياق الشرط والشرط في معنى النفي كما ذكره الرضي وحينئذ فقوله في سياق كلام معناه النفي في موقع التفسير

عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزوم هذه الغاء هل الكلام بالكلية وان لا يحصل في صورة لا انه على هذا التقدير
انما يستحق عبد الرحمن وملكة لما استرجا في الدرجة احد من قوله ما جعل من قوله في قوله ما جعل من قوله ما جعل
استحقاقه الى آخيه مهمل لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا عملنا وخصصنا بهم بعموم الترتيب فان فيها مهلا
للثلاثين وجمعهم في هذا الامر ينبغي ان يقطع به فنقول لما مات عبد القادر وقسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولد في
ولد و آتيا لعبد الرحمن وملكة السيمان اثلا ثا فلما مات عمرو عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولد في
اخيه فيصير نصيب عبد القا وكل بينهما علي خمسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن وملكة خمس وثلاثا
وطا قوت لطيفة انتقل نصيبها بكمالها لبيتها فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكمالها لبيتها فاطمة ولما توفي عبد
فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة قسم نصيبها بينهم للثلاثين كمثل هذا الاثني عشر
اعتبارا بهم لا بما مولاهم كما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصفه ولكل بنتا جميعا فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو
خمس وثلاث وبنات فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمرو اثنا عشر وخمس وبنات فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب
عبد القادر بين حصة لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس وولد عبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس
ونصف وثلاث وملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع وفتح ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق
عبد الرحمن وملكة والعزم بحصة هذه القسمة والسبكي قد رد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه
ونحن لا نتردد في ذلك ومثل السبكي ايضا من رجل وقت واقعا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات
من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشئ من منافع الوقف وله ولد استحق ولد
ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين وهما عماد الدين وخديجة وولد ولد مات الوء في
حيوة والده وهو نعم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبه ما ولد الولد نصيب الذي لو كان
حيا ابوه لاخذه ثم ماتت فاختل بجهل يختص اخوها بالباقي او بشارك مع ولد اخيه نعم الدين فاجاب بان تعارض فيه اللعظان
فيحتمل المشاركة ولكن الاصح اختصاص الاخ ويرجح ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالاخص وقوله
ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذا آخر ما ورد في الاسيوطي رح في هذه المسئلة وانا
اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك وانا اطلت
فيها لكثرة وقوعها وقد افتيت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقع وقف على ذريته مرتبا بين البطون بينهم
للد كرمثل حظ الاثني عشر وشرط انتقال نصيب المتوفى عن والده وعن غير ولد الى من هو في درجته وان من مات قبل
استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فمات الواقع عن ولد بن ثم مات احد هاتين الثلثة وولد في ابن لم يستحق
ثم مات اثنان من الثلثة عن ولد بن ثم مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولد بن عن غير نسل وحاصل جواب
قوله فاجاب بان تعارض فيه اللعظان يعني في استحقاق ولد اخيه معه فان قوله مات قبل استحقاقه لشئ من منافع الوقف
وله ولد استحق ولد ما كان يستحقه المتوفى ويصدق على نعم الدين ان والده مؤيد الدين مات قبل ان يستحق
ما كانت حصة تستحقه فينبغي ان يستحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا في حصتها اذ لو كان موحد للشارك
احاهما دالدين واخذ هو اي مؤيد الدين النصف وعماد الدين النصف فمقتضى ذلك ان يستحق مؤيد الدين وقوله من

السبكي أن ما خص بالمتوطين وهو النصف بمسوم بين الاولاد الثلاثة ولا شيء لولدها بنه المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات من ولد فنصيبه له ما دام اهل طبقة ابيه ثم من مات بعد هم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيوة ابيه فتنتقض القسمه بموت الطبقة الشاغية ويزول العجب من ولد المتوفى في حيوة ابيه عملا بقوله ثم على الاولاد والاولاد وانما يعمل بقوله من مات من ولد انتقل نصيبه الى ولد ما دام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولد ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول تنقض القسمه كونه من بينهم بالسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمه ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة السيوطي له في شيين واحد وهو ان اولاد المتوفى في حيوة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمه قلنا اما مخالفته في اولاد المتوفى في حيوة ابيه فواحدة لما ذكره السيوطي وام ما قوله تنتقض القسمه بعد انقراض كل بطن فقد افتى به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى الخصاص ولم يتنبهوا لما صوره الخصاص وما صوره السبكي فاننا ذكرنا حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصاص ورايين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صورا الاولى وقف على ذريته بلا قربت بين البطون استحق الجميع بالسوية الا على الاسفل فتنتقض القسمه في كل سنة بحسب قلتهم وكثرتهم اثباتية وقف عليهم شارطا نقلهم البطن الاعلى ثم

مات من اولاد انتقل نصيبه للباقيين من اخوته يقتضي ان يختص عماد الدين به لانه اخوه **قوله** ورافقه على انتقاض القسمه فيه نظرا لان كلام السيوطي لا يطرأ منه نقض القسمه نعم على كلام السبكي انتهى وقد يقال ان عدم تعرضه لنقض القسمه بالرد دليل على الموافقة **قوله** وام ما قوله تنتقض القسمه بعد انقراض كل بطن الخ المتبادر منه رجوع الضمير للسيوطي وليس كذلك فان السيوطي لم يتعرض لنقض القسمه لاثبات ولا بنفي بل الضمير راجع للسبكي وعليه ففي العبارة تعكيك للضمير وهو معيب عند المصنفين **قوله** فقد افتى به بعض علماء العصر قيل عليه كانه يزعم انهم مخطئون وهو على الصواب والا مر بالعكس بل اثار تياب فامفتي بذلك بعض مشائخه الذين هم بالاصلاح واتباع المنقول معروفون وقد ائتمنى في نظيره هذه الواقعة افاضل الحديثية والشافعية والترتيب فيها بافظا ثم وهم مشائخنا ومشائخهم منهم شيخ الاسلام سري الدين عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه المحقق نور الدين المحلي الشافعي والشيخ برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي والشيخ العمدة المحلي الشافعي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي ومنهم قاضي القضاة برهان الدين ابن ابي شريف وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمي وغيرهم **قوله** ولم يتنبهوا لما صوره الخصاص الخ قبل عليه هل يتوهم ما قل فضلا عن فاضل ان هؤلاء وغيرهم جميعا لم يتنبهوا للفرق الذي خصه الله به واطلعه عليه مع علو مقامهم وارتفاع شأنهم بل هو المحتاج الى الانتباه وازالة الاهتباء عاونا الله تعالى واياءه بل يجب ان نتبعه لما قاله الزيني قاسم في العصمة ونقله من اكاثر الشافعية من متابعتهم للامام الخصاص في نقض القسمه وما نقله من عبارته فلو مات العشرة وترك كل ولد اء اي واحد بعد واحد وكلها مات واحد انتقل نصيبه الى واحد وليس مع اء ان جملة العشرة ما تواجد ليل قوله بعد فان بقي واحد فتأمل

وتم ولم يزد فلا شيء لأهل البطن الثاني مادام واحد من الأعلى ومن مات من ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات
أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني لا مع الأول لكونه منهم الثالثة وقف على ولد وأولادهم ونسلهم لا يدخل
ولد من كان أبوه مات قبل الوقف لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على أولاده
وأولاد أولاده وذريته على أن يبذل بأهل البطن الأعلى ثم وثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الأعلى فلور
مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الأعلى ثم انقرض الأعلى فلا مشا ركة له مع البطن الثاني لأنه من
الثالث فإذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشراطين
من مات من ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون
لهذا الولد سهمان سهمه المفعول له معهم بالسوية وما انتقل إليه من والده السادسة وقف على ولد له لصلبه ذكره
أو أنثى وعلى أولاد ال ذكر ومن ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولد ذكره وأنثى وأولاد
الذكر كور ذكره وأنثى بالسوية فيحل أولاد بنات البنين فلو قال بعد ويقدم الأعلى ثم وثم احتص ولد لصلبه ذكره
وأنثى فإذا انقرضوا صار لولد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولد هو لاء أهل السابعة وقف على بنته وأولادهم
وأولاد أولادهم وحكمه أن الغلة لبناتها ونسلهم فلو قال يقدم البطن الأعلى أتبع فان شرط بعد انقراضهم
ونسلهم لولد ولد كور ونسلهم أتبع فان مات بعض ولد ولد كور عن أولاد وبقي البعض ولهم أولاد وحكمه
عند عدم الترتيب أن الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقيين من ولد فإذا انقرضوا كانت لولد المتوفى الثامنة
وقف على ولد وولد ولد ونسلهم مرتبا شارطا أن من مات من ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجع إلى الوقف
وحكمه أن الغلة للأعلى ثم وثم فان قسمت منين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد أولاد الواقف
الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده الحادئين له بعد فما أصاب الأحياء أخذ وهو ما أصاب الميت كان لولد وإنما
جعل لولد من مات حصه أبيه مع وجود البطن الأعلى مع كون الواقف شرط تقديم الأعلى لكونه قال بعده أن
من مات من ولد فنصيبه له وحكمه لو مات الأعلى أو أحد فليجعل سهم الميت لابنه وإن كان من البطن الثالث
مع وجود الأعلى ولو كان عدد البطن الأعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم
مات آخران عن غير ولد وحكمه أن تقسم الغلة على ستة على هو لاء الأربعة وعلى الميتين الذين تركوا أولاد
فما أصاب الأربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولو مات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية
عن غير نسل تقسم على سبعة سهم للحي وسهم للميت يكون لأولاده فلو قسمناهما هنيئين بين الأعلى وهم عشرة
ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد واحد عن أولاد ثم مات من الأربعة واحد وترك ولد أو مات آخر عن
غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الأحياء أخذ وهو ما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم ينظر إلى ما أصاب
قوله الثالثة وقف على ولد وأولادهم الخ قيل عليه لا يظهر آخره من مات أبوه قبل الوقف فان الظاهر من
حال الواقفين التعميم بمثله وكونه يحرم بسبب موت أبيه بعين جدي بل نظير ذلك لو قال على أولادي الفقراء أو
يقول الفقراء من أولادي فكان له أولاد أعنياء ولهم أولاد فقراء يحرمون لغناء آبائهم والجواب أن هو لاء الأولاد
أنما حرموا لأنها أضافهم إلى الضمير العائد على الموقوف عليهم وليس ذلك إلا للموجودين.

الأربعة ينقسم الأبوا ما فيرددهم من مات عن غير ولد إلى أصل الوقف فتعطا القسمة على ثمانية فما أصاب والد لهم
قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه المات الذي مات عن ولد أو ثمانية فما أصاب الميت كان لولد وفلو لم يمت أحد
من البطن الأعلى ومات واحد من الثاني من ولد أو مات بعض الأعلى ثم من الثاني رجل أو رجلان من ولد وحكمه أنه
لا شيء لولد من مات قبل أبيه ولا لولد من مات من الثاني لعدم استحقاق الأب ثم إعاد الامام الخصاف روح
الصورة الثامنة من غير زيادة ولا نقص وفزع أن البطن الأعلى لو كانوا عشرة وكان له ابنان ما قبل الوقف وترك
بل ولد لولا حق لها ما دام واحد من الأعلى لأنه ما من البطن الثاني فلا حق لها حتى ينقرض الأول فلو مات العشرة
وترك كل ولد أخذ كل نصيب أبيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وإن استوروا في الطبقة فإن بقي منهم واحد
قسمت على عشرة فما أصاب الحي أخذ وما أصاب الموتي كان لولا دهم فإن مات العاشر من ولد انتقلت القسمة
لأنقرض البطن الأعلى ورجعت إلى البطن الثاني فينظر إلى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرد نصيب من مات إلى ولد إلا قبل أنقرض البطن الأعلى فيقسم على عدد البطن الأعلى فما أصاب
الميت كان لولد فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وحملنا ما على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط
انتقال نصيب الميت إلى ولد وهذا لكون الواقف قال على ولد وولد ولد فلزم دخول أولاد من مات قبل
الوقف فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولد إلا العشرة فما تواروا واحد بعد واحد وكلما مات واحد ترك أولاد
حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم
من ترك واحد أليس قلت فمن مات كان نصيبه لولد فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة قال انقض القسمة الأولى
وأرد ذلك إلى عدد البطن الثاني فأنظر جماعتهم فاقسمها على عددهم ويطلق قوله من مات عن ولد انتقل
نصيبه لولد لأن الأموي قال على ولد وولد ولد وولد ولد وولد ولد وولد ولد وولد ولد ولم يبق منهم أحد
فنظرنا إلى البطن الثالث فوجدنا ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فأنما تقسم على عددهم ويطلق ما كان
قبل ذلك انتهى فأخذ بعض العصريين من الصورة الثانية وبيان حكمها أن الخصاف تأمل بنقض القسمة في مثل
مسئلة السبكي ولم يتأمل العرق بين الصورتين فإن في مسئلة السبكي وقف على أولاد ثم أولادهم بكلمة ثم
بين الطبقتين وفي مسئلة الخصاف وقف على ولد وولد ولد وبالرأى بالثم فصل مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك
البطن الأعلى مع السفلي وفصل مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على

قوله فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا الخ قيل عليه قلنا ليس كذلك بناء الامام الخصاف على
ما ذكره بقوله في جواب قول السائل فلم كان هذا القول هو المعمول به وتركنا قوله فان حدث الموت على أحد
منهم كان نصيبه مردودا إلى ولد وإلى ولد ولد أو قال من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه
لأبائه فحملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم وثو غيبة أن الواقف على الصفة المشروحة قد رتب في وقته تريبا
يقتضي استحقاق البطن الأعلى مقصد ما على غيره مع صلة البعض الأسفل مع وجود البطن الأعلى يجعل نصيب
الميت من البطن الأعلى مردودا لولد وإن سفل فصله لعدم حرمانه من الوصول إلى شيء من صدقته ووقفه بعد موت
أبيه الذي هو صلة أبيه كما لا ركان كلامه مشتملا على ترتيبين أفراد وهو ترتيب الفرع على أصله وعدم حرمان

هذه اذ لا دليل عليه ان الخصاص يعد ما تور نقض القسمة كما ذكرناه قلبا فان قلت فليكن كان هذا القول عند من
المصنوع به وقولك قوله كلما حدثت على احد منهم الموت كان نصيبه موزعاً بين الولد والولد والولد هو نسبه اهلها
تدريجاً فلابد ان يكون قبل انا وحين لا بعضهم يدخل في القسمة ونسب حقه فيها بنفسه لا بابيه فلهذا قلنا في ذلك وتقسيمنا القسمة
على ولد من انتهى فليكن اذ ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد يصلح والكلام فاذا كان من صدق ولا يتناول ولد
الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت عندك عند قلت ان الخصاص موزعاً بالولد والولد
بعد ما قيل معنى ثم وهو فقد لم يطلح الا على فاعلموا قلنا نعم لكن هو اخراج بعد الذي هو في الاخرى
التعبير بشم من اولنا الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يستلزم الكلام الخصاص عليه مسئلة
السبكي رحمه الله ان السبكي في القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا ذكر شروطاً معينين يعمل ما قال وليس
احد من البطن بشرع غير ترتيب جملة وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن
الاول وهو ترتيب جملي ويكون الوقف منحصراً في البطن الذي يليه ويعطى حكم ما انتقل من الميت الى الابن الى
ولد من الابن ولا يستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني فيضرب معهم بسهمه الذي يستحقه بقول الواقف وذلك
والذي يعطى بعد بطن كما يضرب ولد من مات قبل الوقف من البطن الا على بسهمه لا نه من البطن الثاني يستحق لعموم
قولنا وعلى ولد الولد ولم يبق احد ممن يحتاج فيها الى انتقال نصيب احد الى ولد ولا استواء اهل البطن
في الاستحقاق لا يقال الاستواء في الاستحقاق مخصوص بما اذا مات اهل الطبقة ولم يكن هناك ولد اول وولد
لا ينافي وحصرهم كلام الخصاص ينادي بخلافه قال يقسم على ولد الاول والاولاد الاحياء والاموات فيأخذ الاحياء منها سهم
وسهام الاموات تعطى لاولادهم قلنا وجهنا في الاستواء قسمنا حقيقي وهو الظاهر المتبادر وحكمي وهو ما اذا كان
ثمة اولاد اولاد وحمل وذلك لان الطواقف جعل الجوابين من بعد مدقاً ثماً مقسامة فقد جعله من تلك الطبقة
حكما وهذا يقع كثير في ابتداء الوقف بان كان للواقف ولد مات قبل وقفه وله ولد فيجاءه مقام ابيه مع
اعمامه وتترقب البطن والطبقات بعد ذلك على هذا النسق وقد ذكر الزبيدي فيهم صورتين اختلفت فيهما العلامة
السبكي والعلامة ابلقيني بنقض القسمة وترد بها ذكرنا وقال بعض المحققين بعد نقل كلامه وهذا التعليل
من الخصاص يقتضي ان الطمس ان يقال يقتضي ان الشرطين في كلام التواقف بين الامساك ورجح
الثاني لاستحقاقهم بانفسهم واحتحقاقهم في الاول بائتهم والا مستحقا بالبنفس مقدم على الاستحقاق بالاب
لان ذلك لا واسطة وقد ترجح ايضا بان قوله لولد ولد مطلق وتقييد دون تخصيص العموم اهل البطن
الثاني عموم فتخصيصه ضعيف واحتمل تقييد المطلق لانه قلبه على انه في حيوة اعمامه ولم يستلخص تخصيص اعمام
لما فيه من هو ما رى بعض الافراد بالكلية ثم قال وصنف في الكلام المنفصل ومن وافقه توجيه بحث اصولي
وهو ان فيه استنباط معنى من النص فتخصيصه فان فهم ان المعنى في جعل الواقف نصيب من له ولد ولد ان لا يحرم
ولد مع وجود الطبقة التي هي اعلى منه عند ذلك من له ولد لولد ان لا يحرم ولد مع وجود الطبقة التي هي
اعلى منه ما عدا ذلك نصيب والد فاذ لم يحرم فلا يعطى نصيب والد ولا يعطى ما بقية القسمة على طبقته فعمل
على ما اذا وجد من اهل الطبقة الاولى احد فانه لو لم يعط في هذه الصورة نصيبا لغيره لم يبق له شيء من القسمة

ثم بشرط اشتراط انتقال نصيب من مات لولد وان كل اصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا ينفك لاهل البطن
ثاني من البطن الاول موجودا وان اشتراط الانتقال الى الولد فالمراد ان اصل يحجب فرعه
نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا
السفلى ولا يشهد انه من باب التاكيد وان حجب العليا للسفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطنا بعد بطن ونسلك
بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيد لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما
افاده الطرطوسي في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشحنة نقل في شرح المخطومة عن فتاوى
السبكي واقعتين غير ما نقله الا سيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكي منه انه كتب خطه
تحت جواب ابن القماح بشيخ ثم تبين له خطاؤه مرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة ايضا فمضى راجع زيادة
الاطلاع فليراجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الامصار مختلفين في فهم شروط الراغبين الا من رحمه الله
والله الموفق والميسر لكل عسير تنبيه يخل في هذه القاعدة قولهم التاميم خير من التاكيد فاذا دار اللفظ
بينهما تعين الحمل على التاميم ولذا قال اصحابنا راجح لو قال لزوجته انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق
قال اردت به التاكيد صدق ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكنايات وفي العداة اذا حلف على امر ان لا يفعله
ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان لا يفعله ابد ثم فعله ان نوى يمينا مبتدأ او التشنيد او
لم ينو شيئا فعليه كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التجريد عن ابي حنيفة راجح
اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول لم يستقم
ذلك في اليمن بالله تعالى ولو حلف بحجة او عمرة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي وهو نصراني
ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان وفي النوازل
في الفهم لافي وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصي والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في
خطابه ولفظ التي يتكلم بها وافقت لغة العرب اذ لغة الشارع اذ لا ولا خلاف ان من وقف على صلاة ارضيها او قرءة
ارضها وغيرهما لم يصح انتهى فكيف يشبه بنص الشارع **قوله** ار بشروط انتقال نصيب من مات
لولد وهذا ايضا مبني على ما توهمه من ان الاصل يحجب فرع غيره لو شرط ذلك كما في قوله من مات قبل الوقف
فانه يحجب الولد لهونه على من طبقته نعم اذا انفردت الطبقة استحق ولد المذكور مع من في طبقته فالاطلاق
خطا **قوله** يدل في هذه القاعدة قولهم التاميم خير من التاكيد اقول في دخوله في القاعدة نظر فانه ليس
في الحمل على التاكيد اهمال الكلام والا لما وقع في كلامه تعالى وكلام نبية ويمكن ان يقال لما كان اصل وضع اللفظ
ان يكون مقيد اغير ما افاده غيره كان في الحمل على التاكيد اهمال اللفظ كما هو اصل الوضع فيه في الجملة والاهمال
بهذا الاعتبار لا ضرر في وقوعه في كلام الله تعالى وكلام رسوله وحينئذ يتم دخوله في القاعدة فتأمل **قوله** تعين الحمل
على التاميم الصواب ان يقول الا ولي الحمل على التاميم فان قوله التاميم خير من التاكيد لا يقتضي تعيين الحمل
على التاميم بل يقتضي ارجحية الحمل عليه كما هو الظاهر **قوله** لو قال لزوجته انت طالق يعني قال لزوجته المذهر
هذا **قوله** ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان يعني لتعلل ذلك بانهما يمينان

رجل قال لا خير وانك لم تدروا والله لا اذ كلمة فهو اوله لا اذ كلمة منه ان كلمة بعد ما مفعليه ثلثة ايمان وان كلمة
بعد الفعل فعليه يفيان وان كلمة بعد فهو فعليه يعني واحده وان كلمة بعد منه فلا عيب عليه انتهى ما في الخلاصة

القاعدة العاشرة الخراج بالضمان

هو رجل يشترى حبة من البزور أو ذرة أو لترغدي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من هذا ما يشترى
 رضي الله عنهما وفي بعض طرق ذكر السبب وهو ان رجلا ابتاع عبد افاد قدام عدله ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به
 شيئا فباعه الى النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم فردوه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي
 فقال الخراج بالضمين قال ابو عبيد الخراج في هذا الحد فيك غلة العبد يشتريه الرجل فيستعمله زمانا ثم
 يفتقر منه على عيبه دلسته البائع فيردوه بزيادة من جميع الثمن ويغوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه ولو ملكه ملك من
 ماله انتهى وفي الفائق كل ما خرج من شيء فهو خراجا فخر اج الشجرة ثمراها وخراج الحيوان ذره ونسله
 انتهى وذكر فخر الاسلام في اصوله ان هذا الحد يشترى من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا راج
 في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة الغير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالعيب في الغلة
 وتسلم للمشتري ولا يضر حصولها له مجانا لانها لم تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمين
 وبمثلها يطيب الربح للحد يك وهما سواء لان لم ارضا لاصحابنا راج احد هما لو كان الخراج في مقابلة الضمان
 لكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد وانفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل به واحيب بان الخراج
 يعلل قبل القبض بالملك ودعه له وبالضمين معا واقتصر في الحد يست على التعليل بالضمين لانه اظهر عند
 البائع واقطع لطالبه واهم بعدا في ان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الغلة بالضمين لزم ان تكون الزوائد
 للعاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة رح في قوله ان العاصب لا يضمن منافع الغصب

قوله هو حديث صحيح رواه احمد بن محمد قال الخطابي لفظ الحد يث مبهم يحتمل ان يكون معناه ان ملك الخراج بضمان الاصل واقتضاء المعلم من المبلغ ليس بالمعلمين الجواز والحد يث في نفسه ليس بالقوي الا ان اكثر العلماء قد استعملوه في البيوع والا حوطان يتوقف عنه فيما سواه قال البخاري هذا حد يث منكرو ولا اعرف لمجلد بن خفاف غيروه عن الحسن بن علي بن فضال وقال الزركشي في القواعد هو حد يث صحيح يعني * الترمذي وابن حبان والحاكم وابن القطان والمنذري والمذهي والبخاري وان ضعفه الا ان ابن عدي قال كنا نظن ان هذا الحد يث لم يرد من مغلدة عن ابن ابي ذئب فيما ذكره البخاري حتى وجدناه من رواية يزيد بن عياض عن مغلدة هذا ملخص ما في مرقاة الصعود شرح سنن ابي داود للجلال السيوطي **قوله** ان هذا الحد يث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى اذ يعجز غيره عن الاتيان به لانه مخصوص بمصلحة فلا قدرة لاحد عليه فاذا نقل وبدل خرج عن جوامع الكلم اذ هو مخصوص به ومثل ما كان من جوامع الكلم مات بعد بالفاظه كالاذان والتشهد فانه لا يجوز نقله بالمعنى والخلاف في نقل الحد يث بالمعنى في غير هذا **قوله** واقصر في الحد يث على التعليل بالضمان فيه انه ليس في الحد يث اداة تعليل اللهم الا ان يقال الباء في الحد يث للسببية والسبب يصلح ان يكون علما مجازا **قوله** واستبعاد ان اليمين على طلبية والضمير للبائع والاضافة فيه من اضافة المصدر الى فاعله وقوله ان الخراج للمشتري مفعول الاستبعاد

روي في نسخة أخرى أن الله عليه وسلم قال: هذا الذي في ضمان الملك وجعل الخراج من ماله لا من ماله على
 ملكه وهو المشتري لا يملك المصوب وبأن الخراج هو المصلحة جعلها على ماله لا من ماله ولا خلاف أن
 الغاصب لا يملك المصوب بل إذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فبلا يتناول موضع الخلاف ذكره الأصمطي
 وقال أبو الوفاء محمد بن يحيى فيما إذا دفع الأصل للدين إلى العفيل قيل لا دأمة فربح الكفيل فيه وكان
 مما يتعين أن الربح يطيب له واستدل لهما في فتح القلبي بالحديث وقال الأمام يروى في الأصل في رواية
 ويتصدق به في رواية وقالوا في البيع العاقل إذا أفسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري ولا ما جمل أن
 الخبث إن كان لعدم الملك فان الربح لا يطيب كما إذا ربح في المصوب والأمانة ولا فرق بين المتعين وغيره وإن
 كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في باب البيع العاقل قال الأصمطي خرجت
 من هذا الأصل مسئلة وهي ما لو اعتقت المرأة عبداً وأمره لا يؤه يجهون لا يبيها ولو حنني جماعة خطأ فالعقل على
 عصبتها دونه وقد يحكي مثله في بعض العصابات تعقل ولا تترك انتهي وإجماع قول مشأ أغنا فيها

القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب

قال البزازي في فتاواه من آخرها لو كالتة ومن ثلثا نبي قال امرأة يزيد طالق وعبد حر وعليه المهر المهر بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد حائفا بكله لان الجواب يتضمن امادة ما في السؤال ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجزت ذلك على ان دخلت الدار **قوله** قضى بذلك في ضمان الملك وحاصله ان المراد بالضمان ضمان خاص فاللام فيه للعلم ويد عليه ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر **قوله** وبان الخراج هو المنافع حرواب اخر والظاهر انه يراد بالاول لكن التصرف في الاول في جانب الضمان بان المراد منه ضمان خاص والتصرف في الثاني في جانب الخارج يجعله عين المنافع لكن مع تقرير التصرف في جانب الضمان بان المراد منه ضمان الملك كما دل عليه **قوله** صب فتدبر **قوله** والحاصل ان الحنفية الى اخره قيل عليه يشكلى الى هذا الحاصل مسئلة لو كالتة قد مة فانه لا ملك فيها اصلا مع انه ذكر انه يطيب **قوله** واما منقول مشائخنا كذا الخط للمصروح ويضرب به **قوله** امقط ما قيل لعله وكذا منقول اثمتنا **قوله** السؤال معاد في الجواب اقول لم يستثن المصروح من هذه القاعدة شيء يستثنى منها ما في الحانية من باب التعليق مرة فتاوت لزرجها طلقني فلا تاخا قال الزوج انت طالق فهي واحدة لان ينوي فلا تا ولو قال قد فعلت طلقك فلا تا وكذا لو قال قد طلقتك **قوله** قال البزازي الى قوله لان الجواب يتضمن امادة ما في السؤال اقول في الحانية في اول كتاب الايمان في فصل من قبل اليمين على فعل الغير ولو قال والله اتفعلن كذا وكذا فقال الاخر نعم فهو حسمه وجه فليراجع **قوله** فقال زيد نعم كان زيد حائفا قد ذكر المصروح تصحيحا بخالف هذا ما في فن الحيل حيث قال عرض عليه يمين فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالنا وهو الصحيح كذا في التا تاريخانية ونقل في الفوائد التساجية عن حيل المحيط تصحيحا يورق ما ذكره المصروح فما نقص احصاء الصحيح وينبغي اعتماد تصحيح الناجية لما وافقته **قوله** ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء غل لا يشكلى ذلك على قولهم الاجازة اللاحقة به منزلة الوكالة السابقة لا بد منها تصحيح

اولاً لم يمتد نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الا جازة لا يقع شيء الى آخره وفيها من كتاب الله تعالى
 له انا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قيل له الست طلقتم امراً فقال بلى طلقته
 لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما اطلقه من نفسي ومن
 كتاب الايمان قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال السائل واقه لقد فعلتها فقال نعم فهو حالها انتهى وفي
 قرار القنية قال لاخري عليك كذا اذا دفعها الي فقال اهتزا نعم احسنت فيهم اقرار عليه ويواخذ به انتهى
 ثم قد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة القاسية في شرح قوله والعام
 اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره فمن رام الاطلاع فليراجع اليه وفي يتيمة الدهر في فتاوى اهل العصر
 قالت لزوجها ائلف علي فقل انت طالق الثمان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق الثمان لم يزد هل يتضمن
 الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً او يكون تنجيذاً فقال بلى يكون تنجيذاً انتهى

القاعدة الثانية عشر لا ينسب الي ما كنت قول

الشرعية الجارية في المعاملات **قوله** قالت له انا طالق فقال نعم الخ الفرق بين المسئلتين ان معنى نعم بعد
 قولها انا طالق نعم انت طالق ومعناها بعد قولها طلقني نعم اطلقك فيكون وعد بالطلاق لانها لتقرير ما قبلها
قوله ولو قالت طلقني فقال نعم الخ سياتي قبيل اخر الكتاب بنحو سبع ورقات ما يخالف ذلك ونقلنا هناك
 ممن عزا اليه المصنف خلافاً فليراجع **قوله** فهو اقرار عليه ويواخذ به لا يقال قوله نعم تقرير لقوله ما دفعها
 الي فيكون وعداً بالدفن وهو غير لازم لاننا نقول قوله اذ دفعها اليك تقرير لقوله لي عليك كذا فيكون اقراراً
 بكل حال **قوله** وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار نص عبارته في الشرح وذكر
 في التحقيق ان موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي او مثبت استفهاماً كان او خبراً كما اذا قيل لك قام زيد
 او انما زيد ولم يقرم زيد هل كنت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي
 استفهاماً كان او خبراً فاذا قيل لم يقرم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا ان المعتبر في احكام الشرع المعروف حني
 يقام كل واحد منهما مقام الاخر **قوله** بلى يكون تنجيذاً اقول فعلى هذا تكون المسئلة مستثناة من القاعدة
 وينبغي ان يستثنى منها ما اذا قالت المرأة لزوجها طلقني ولك الف درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل على الالف
 التي ذكرت فانه يقع المطلق مجاناً ولا شيء عليها عند الامام لان الطلاق متيقن والالف مشكوك فيها والاصل عنده
 انه متيقن عرف ثبوت الشيء احاطة وبقينا لا ي معنى كان فهو كذلك ما لم يتيقن بخلافه وعندنا يلزمها الالف لان
 قولها ولك الالف درهم سوال وقول لزوج خرج مخرج الجواب فيجب عليها الالف كما في تأسيس النظائر
 لابي الليث فيستثنى هذه من القاعدة على قول ابي حنيفة **رح** **قوله** لا ينسب الي ما كنت قول الخ من فروع هذه القاعدة
 ما في القنية افتراقاً وفي بيته جارية نقلتها مع نفسها ولا تتخذ متهماً سنة والزوج عالم به ما كنت ثم ادعاها بالقول له لان
 يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل من فروعها ما في بعض المعتمرات اذا حلفت لا تاذن في تزويجها فزوجهها وليها
 وسكنت لا يحسن وكذا لو حلفت لا ياذن لعبه في تجارة فراءه يبيع ويشتري يصير ما ذونا ولا يحسن وكذا الشفيع اذا
 حلف لا يهمل المشعة فسكت لا يحسن ومن فروعها ما في جواهر الفتاوى قال ثم في نكاح الفضولي لو كان الحالف

أما قوله فمحصها ولم ينهه لم يكن وعيلا نسكوته وتورأى القاضي القاسمي الصبي أو البتة أو عبد لها
 بيع أو يبيعه يكون اذ نافي التجارة وتورأى المرتضى الراهن ببيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن
 ولا يورأى رواية قوله وأي غيره يتلف ماله فسكت لا يمحون اذ نافي قلافة وتورأى عبد ببيع عيلا أو يبيعه
 لمالك فسكت لم يكن اذ ذكره الزيلعي في الماذون ولو سككت عن وطى امتسه لم يسقط المهر وكذا عن قطع
 مضوء أخذ من سكوته عند اتلاف ماله وتورأى المالك رجلا ببيع متاعه وهو حاضر ما كنه لا يصحون وضاعته
 خلا فلا بين أبي ليلى روح وتورأى قسه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذ نافي النكاح ولو تزوجت غير كفوف
 نسكوت الولي من مطالبة التفريق لیس برضادان طال ذلك وكذا سكوت امرأة الغنيين ليس برضا ولو أقامت معه
 سمين وهي في جامع الحصول من وفي عارضة الخانية الامارة لا تثبت بالسكوت وحرحت عن هذه القامدة مسائل
 كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الا ولحق سكوت البكر عند استيمار وليها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند
 بعض مهرها الثالثة سكوتها اذ بلغت ذكر الرابعة حلفت ان لا تنزوج فزوجها ابوها فسكت حلفت الخامسة سكوت
 له صدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له او المتصدق عليه اذن السابعة سكوت
 لو كيل قبول ويرتد بردة الثامنة سكوت المقول بقبول ويرتد بردة التاسعة سكوت المقول بقبول لا يعمى بقبول بده
 لعاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بردة وقيل لا للحادية عشر سكوت احد المسبائعين في بيع السلعية حسن قال
 صاحبها قبل ان ائله بيعا صحيحا الثانية عشر سكوت المالك القديم بقبول خمسة ماله ببن الغانمين رها الثالثة عشر

حاضرا ها هكتا قال جمال الدين البزدي لا يكون حضوره كالمباشرة بنفسه بخلاف الوكيل فان من وكل وحلا
 ان يزوجه امرأة فباشر الوكيل العقد بحضوره يكون شاهدا والموكل ما شرا حتى لو لم يكن هناك الا شاهدا
 ينعقد العقد بحضرته والعرق ان الوكيل يحكم الوكالة ينقل كلامه وعقده الى الموكل وليس هو من حملة من يكون
 سكوته رضى منه بكذا لك قوله لا يبطل الرهن ويكون رضى في رواية يعني ان الرهن لا يبطل الرهن عن اصحابنا
 انهم رضى وبطل الرهن ذكره الزيلعي قوله وتورأى غيره يتلف ماله الم قيل علمه رها خمس عليه ما ياتي في التاسع والعشرين
 قوله ولو سككت عن وطى امته اي امته الموطوءة وشبهة او يعتد ماله قوله وكذا عن قطع ماله ببيع عيلا أو يبيعه
 ماله يعني لان الاطراف يسلكها مسلك الاموال قوله ليس برضى وان طال ذلك يعني ما لم يند قوله عند استيمار
 ولها اي وليها الا قرب او رسوله فلو استامرها الحد مع وجود الاب لا يكون رضى قوله وبطل ماله على قوله عند
 احتيمارها لا على قوله قبله كما هو ظاهر لمن تدبر قوله سكوتها اذ بلغت بكرة يعني يكون رضى ويسقط حيا وداها
 لا لو بلغت ثيبا وهذا اذا كان المزوج لها غير الاب والحد قوله الرابعة حلفت ان لا تنزوج الخ نقل المصروح في شرحه
 عن العالنية لو حلفت لا تاذن في الزواج فزوجها وكيلاها وسكتت لم تحنث وقرق بينهما بان ذاملى الزواج وقد وجد
 شرعا وعرفا وما في الخانية على الاذن ولم يوحدهما الايمان مبنية عليه انتهى وامتشك بمسئلة الفضولي المشهورة
 فانه لا يقع عليه الطلاق مع اجازته بفعل فكيف يقع الطلاق مع السكوت الذي هو ترك قوله سكوت احد المنبائعين
 في بيع الثلثة قال في العمدية في فصل السامع تعسير الثلثة ان يتواخعا ان يظهر لهما انهما ليس بكن لا يكون
 قصدا من ذلك البيع حقيقة قوله سكوت المالك القديم الم كالواهرقن لمسلم بوقع في الغيبة وقسمه في الزنا ما ضر

مكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقطا لخياره الرابعة عشر مكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن يقبضه جميعا كان البيع ام فاهدا الخامسة عشر مكوت الشفيع حين علم بالببيع مسقطا للشفعة السا دمة عشر مكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذنى في التجارة السا بركة عشر لو حلف المولى لا ياذن له فسكت حنت في ظاهر الرواية الثامنة عشر مكوت القن وانقياده عند بيعه او زهده او دفعه بجناية اقرا او بركة ان كان يعقل بخلاف مكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه الثامنة عشر لو حلف لا ينزل ملائنا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت البعرون مكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنهيته اقرا ربه فلا يملك نفقه السابعة والعشرون مكوت المولى عند ولادة ام ولد اقرا ربه الثمانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب وضا بالعيب ان كان المهر ملي لا لا لو كان فاهقا عنده وعند هاهو رضا ولو فاسقا الثالثة والعشرون مكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف الرابعة والعشرون مكوته عند بيع زوجته

قوله مكوة المشتري بالخيار قيد بخيار المشتري لانه لو كان الخيار للبائع لا يبطل كافي معين الحكم **قوله** مكوت البائع الذي له حق حبس المبيع الخ وفي كتاب الاكراه لا يكون اذنا حتى ان له ان ياخله كذا في الخلاصة لكن الظاهر ان الذي في الخلاصة من الخلاف في البيع الصحيح يدل على ذكره حكم الفاسد بعده من غير نقل خلاف **قوله** مكوت المولى حين رأى عبده الى اخره محله في غير مال مولاه اما في ما له لبو باع منه لا يجوز حتى يا ذن بالنطق ذكره في البزازية من كتاب الماذون ومجمله ما اذا لم يكن المولى قاضيا ذكره فيها منه وقد ذكر المصريح في الفوائد عن الظهيرية فا رجال المصريح هنا غير واقع موقعه **قوله** لو حلف المولى لا ياذن له الخ في الظهيرية لو حلف لا ياذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى مسكت بصير العبد ما ذرناله في التجارة ولا يصح وكذا لك البكر اذا خلعت ان لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاهتيماء ولا تحنت انتهى وهو خلاف ظاهر الرواية كما اذا داه المصريح وجه ظاهر الرواية ان الشرح جعل كذا في البكر لحياتها فيحصل الضرر بتكليفها التصريح واما العبد فلانه اذا لم يجعل اذنا يحصل الضرر بمعامليه فتضيق موال معامليه فيتعدي الحكم الذي في مسئلة البكر اليه لاستوائهما في الضرر فان قيل مسئلة الحلف لا يبرئ قبيح الا على الحالف قلنا لا كلام في قبول نيته وان يصدق فيه لدفع الحنت ديانة في ظاهر الرواية ويوفق بذلك بين ما هنا وما في الظهيرية فالحنث في القضاء وعدمه في الدلالة **قوله** بخلافه مكوته عند اجارته الفرق بين الرهن والاجارة ان الرهن مخبوس بالدين بحيث يمكن الا هتيفاء منه عند الهلاك فيستلزم السكوت عند الاعتراف بالرق وليست الاجارة كذلك اذ الحر يوجب بطريق الفضولي **قوله** لا لو قال له اخرج منها فاني ان يخرج طيبه صحت يعني لا يحنث **قوله** مكوت المولى عند ولادة ام ولد اقرا ربه قيد في العمادية بما اذا حكمت يوما او يومين وفي قوله ام ولد اشارة الى انها لو لم تكن ام ولد ومكت عند ولادتها لا يكون اقرا بالولد **قوله** مكوت البكر عند احباها قيل قد يتراءى ان المسئلة قد تقدمت وليس كذلك لان المتقدمة مقيدة بالاهتيماء بعد التزويج بطريق الفضولي ولا أمنيمار هنا بل مجرد اخبار انتهى وفيه قائل **قوله** مكوته عند بيع زوجته الخ قيد بالبيع لانه لو كان ميكره عانها ادا حارة او رهن لا يكون اقرا اجماعا لانه لم يستثن فيكون داخلا في القاعدة ولانه

[illegible]

القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل من النفل الا في مسائل (١٩٢) القاعدة الرابعة عشر

القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل من النفل الا في مسائل

الاولى من الثانية ومن المظاهر الواجب الثانية الابتداء بالسلام سنة افضل من هذه الواجب الثالثة

الوقت قبل الوقت منه ولها افضل من الوجوه بعد الوقت وهو الفرض

القاعدة الرابعة عشر حرم اخذه حرم اعطائه

كالبرء ومهر البهي وحلوان الكاهن وبغيره واجرة النافعة والزاد من مسائل الرخصة ليؤوف على ما له او نفسه لو لم يرضى له مرة عند حلوان او امير الا للقاضي فانه يحرم الاخف والاعطاء كايضا في مخرج النفل من

القضاء وفاته الامير واعطاء غيره لمن اخاف هجره ولو خاف الوحي من يستولي غاصب على المال فله اداءه وهو ليخلصه كما في الخلاصة وقيل يحل دفع الصدقة لمن سأل معه وقوت يوحده قرده الاكمل في مخرج المصارف فيبذل في

مبطل لا يعني للزمن في الحد والروايتين ذكر الزبلي وقاضيهان وهي تعلم من كلام المصنف وللقاعدة تزياد ان يضامنا لواءه من لرجل المستجيب في حرمه فاعلم ان الاحتجاج الوصي بعض التركة او تقاضي دينه وهو قبول الموالية كما في معين الحكم والله الهادي الى صريح المودم وهذا الجمع والاختلاف من مخرجات هذا الكتاب قول الفرض افضل من النفل وهو ما ذهب اليه الله تعالى من كونه اكثر

احرا وهذا اصل مطلوب لاصيل الى نفسه بهيچ من الصور لاننا اذا قلنا ان ما هيته بالهاخير من ما هيته بخير في حق قولنا الرجل خير من المرأة وليس كذلك لاننا لم ننته عن ان تعطيها الاخرى بهيچ من قلعة الحيثية لانها لو مضت منها من قلعة الحيثية لكان ذلك خلافا فان الرجل اذا مضى المرأة من حيث انه رجل لم يمكن من قضاها المرأة من حيث انها غير رجل والالتكاذب

القضيتان وهذا هو الذي نعم قد تفصل الجزء ١ وحلا من جهة غير ان هذه صورة والا نوثق وهذا التقرير يعلم صحة الاحتناء الآتي في كلام المصنف من هذه القاعدة قول الثانية الابتداء بالسلام سنة الحج في كراهية العلائي قيل اجر السلام اكثر لقوله صلى الله عليه وسلم للبايع من الثوب عشرة والبراد واحد وقيل اجر الراد اكثر لانه فرض انتهى قلت على هذا انما

احتناء وانما على المصنف ان ينبه على الخلاف في ذلك قول الثالث الوضوء قبل الوقت قول التيمم لغير واجبي الماء ككف فليظهر قول وهو الفرض فان الزيادة لا يفترض بعد دخول الوقت مادام في الوقت معه فليتامل قول وحلوان الكاهن المأذون ما يعطى للمعتمدين اذ لا كراهية انقطعت بمولده صلعم قول الرخصة لغير واجبي الماء ككف اما في حائض المدفوع له فحرام لم ينه عليه كذا قيل اقول انما لم ينه عليه لظاهره اذ لا ضرورة في المدفوع له وينبغي

ان يستثنى الاخذ بالبراءة لاجل حاجه فانه لا يحرم كما صرح به المصنف وصرح في المصنف ونحرم على المدفع الاعطاء بالبراءة قول الا للقاضي فانه يحرم الاخف والاعطاء اقول وحده الاستثناء ان الحقية على نفسه من القاضي كالحقية لان وصفه ان يحكم بالفسخ بخلاف الامير ونحوه قول واعطاء شيعة لمن خاف هجره روي لما ورد في احكام الدين والدنيا

منه من المظالم من اراد ان يبرأ ويؤديه فليكرم الشعراء قال الشاعر (ع) ويداوة الشعراء بئس المقتني ولها قال الشاعر (شعر) ويداوة الشعراء داء معضل * ولقد يبرون على اللبيب ملاحم قول لبخاضه فيه انه لا يلزم قوله ولو خاف الوصي انه يسر له اذ لا يلزم من خوف الاخذ بالبراءة حتى يتم قوله لبعضه وخبره ان كان حق الجساره ان يقال ولو

احتوى فاجيب على الملل فلو وصي ان يعطى شيئا لبعضه قول وقيل يحل دفع هذا المخرج في الكلام فيما لو دفع لمن اظهر الفقر واحتق الغناء فاعطاه هل يملكه ذكر الزركشي في قواعد انه لا يملك ولا يجاد وجواب لا يملك

اصلها على الجحمة الا ان يقال ان الصلة بينا هي كالتصديق عليها يعني تنبيهه وتوبيخه من هذا اقامة ما جرم فعله جرم طلبه الذي هو مقتضى الاول ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم عليه تعليفه الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه يمتنع من ازالة الكفر بالايمان فاعطاه اياها انما هو لا استمراره عليه

المكفر وهو حر ام هو الاولي من قوله عندنا والم الثانية

القاعدة الخامسة عشر من استعجال الشهي قبل اوانه موقب بحرمانه

فان قيل فلو قتل من القاتل مورثه من الارث ومنهما ذكره الطحاوي في مسلك الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فاخذه ليدوم له النظر الى دينه لم يجز له ذلك لانه منع واجبا عليه ليمضي ما يحرم عليه اذا اذاه لقله من السبكي ربح في عروح المنهاج وقال انه تعريض حسي لا يبعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع من ها هو ان من اخرا العيق بعد اوانه فليتامل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعسا قبل بحرمانه

انما اعطاه بناء على فقره انتهى قلت وقولنا لا تباؤه **قوله** الاول ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم الخ اقول انما كان له طلب تعليفه لا نالو لم يجوز ذلك لخاصة فائدة التحليف وهو زجاء النكول **قوله** الثانية الجزية او قيل عليه هذا مبني على القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة واما على ما هو الصحيح من المذهب فلا يتأتى انتهى اقول لقاتل ان يقول محل له لغل في غير الايمان واما الايمان فمخاطبون به وما هنا من هذا القليل وذلك لان اعطاء الجزية للاستمرار على الكفر وهم مخاطبون بازالته بالايمان فحرمه اعطاء الجزية لعدم الايمان وهم مخاطبون به فتأمل **قوله** ومن مروى ما حرمان القاتل مورثه الخ بنصب مورثه على المفعولية لاسم الفاعل وقوله من الارث متعلق بحرمان والمعنى اتصافه من قتل مورثه بالحرمان من ارثه من فروع هذا القاعدة اطلب الحرمان وهو مقيد بان لا يكون القتل بحق في نفس الامر كما لو قتل العادل مورثه الباطل فانه لا يقر له قتل بحق اذ في زعم القاتل يحل له قتل ما حرم الله عليه المنة كما لو قتل الباطل مورثه العادل فانه يقر له لانه لا يقر في زعم الباطل فان الباطل يرون ابا حرم كل من ارتكب معصية صغيرة كانت او كبيرة على ما بين في باب البغاة ومن ثم قال الزيلعي في باب البغاة القاتل عمد بغير حق لا يرث الا في مسئلة وهي ما لو قتل الباطل العادل وقال انا على الحق **قوله** لا يكره ما حرّم عليه انما اداء معاده انه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الخ سيدته وهو من قبل الشافعي لان من هبنا ان عبد المردة كالاجنبي كما في كراهية الكنز ومن ثم قال بعض الفضلاء ان هذا الفروع انه يتأتى على مذهب الشافعي واما عندنا فلا لان عبد ما كالاجنبي وبينا انه حين قدر على الاداء له ان يخرج من ذل الرق وتعلق الحرمة المتعلقة بحقوق السيد الواجبة عليه فاخذه بعد اوانه لفرض فعوقب بحرمان ذلك الغريم فثبتا ملوكا لم يكره ان لا يجهلون من فروع واحدة من القاعدتين **قوله** لم يظهر لي كونها من فروعها لانها ليست من الاستعمال في شيء اقول وانما هي من فروع ضد ما قيل لو كانت من فروع ضد ما لم يثبت الكتابية ولم يقل احد بسطلا نه في منهاج النووي وشرحه للمحلى الكتابة لازمة من جهة السبل ليس له تفسيرها الا ان يعجز المالك من الاداء عند المحل بنهم او بعضه للسيد المسع في ذلك وفيما اذا منع من الاداء مع القيد عليه كافي الروضة انتهى فان حمل كلام الطحاوي والسبكي على الاخير منهما فلا شك والافضل **قوله** لم يعاتب

اقول ولاية الولي خاصة ولم يملك القصاص ولا ية القاضي عامة وقد تقدمت في باب الموالاتية في المجلد الاول
من الموالاتية العامة وقد خرجت هذه من القاعد وعلمته ان القواعد من باب الموالاتية هي النفس بغير ملكة الولي
كالمتزوج وقد قال في شرح الكنز عند قوله (والوصي يملك فقط) ثم اطلاق مقتضى العمل الصالح عن النفس والحياء
القصاص في الطوف وقد ذكر في كتاب الصالح ان الوصي لا يملك الصالح عن النفس لا يملك الصالح فيه جندلنا لا يملكه
والجندل هو هذا هو المذكور في الجامع الصغير لان المقصود من الصالح المالك والوصي يتولى فيه التصرف كما يتولى الاب في خلاف
القصاص لان المقصود منه التثقي وهو من نال به قالوا القياس ان لا يملك الوصي التصرف في الطوف كما لا يملكه
النفس وعلى الاحتجاج ان يملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك الا موال والوصي كما لمحتوه في المصنف المذكور
قوله الفانية السفلى الخ انها يحسن ان تصيب بالسفلى لو وصفت الاولى بالعلياء **قوله** فلم تجز له ان يعزل نفسه
لم يجز للوصي المذبول عليه المصير وذا هذا طلاقه انه لا فرق بين ان يعزل الوصي وصيا يختار للولاية **قوله** الرابعة
ناظر الوقف اي ولاية ناظر الوقف لان الكلام في مراتب الولاية **قوله** وعلى من يملك القاضي التصرف في الوقف
الخ كان الشيخ لم يطلع على صريح منقول فيها لكن رايت الامام طهيري اليه من ابي فتاواه في المصنف
من اخر كتاب الوقف حيث قال قاضي البلد اذا نصب رجلا متوليا للوقف فليحضره قبله والساكنون له
فليس للساكن على الوقف سبيل حتى لا يملك الا جارة ولا غيرها انتهى وفي نسخة في الحكم لقاضي القضا
ابن الشحنة قال في باب الوقف ومنها واقعة الفتوى في وظيفة ابن العطار ونظير فيها بعض المقامات بمرحوم
من السلطان وبعض الطلبة بتقرير الناظر اجاب في ذلك بعض المفتين بان الامام الناظر العام واجاب المحللة الشيخ
قاسم بلنه خاص بما لا ناظر له فقد قال في فتاوى الوصي لا يخل ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف انتهى
قال بعض الفضلاء يوحى من كلام النص ما اذا اجر القاضي حانوت الوقف من زيد وآجره المتولي من بكر فانما
اجار المتولي هي للمعتبة وقد صارت واقعة الفتوى انتهى اقول في التا تاريخا بية في الفصل السابع من اجوبة القيم
في الاوقاف من هنا في المرقند في ما يقتضي ان القاضي يملك الا جارة مع وجود المتولي بهي قال وقد
بكرهم ودين نواحيهم وقد استاجر رجل من حاكمهم درهمين معاومة وزرعها فلما حصلها الغلة طلب

المقالة السابعة عشر لا عبارة بالظن البين خطأ

شرح هذه السابعة عشر في قولنا معناه في باب قضاء الغواث قالوا الوطن ان وقت الفجر صلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت مع جليل الفجر ١٩٦ بطل منظر لان كان في الوقت مع يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه معة يعيد الفجر فخطأ وقبيل مع في هرح التزملي ومنها الوطن الماء نجس فتودأ به ثم تبين انه طاهر جاز وعمره كذا في الصلاة ومنها ان ظن المذبح اليد غير مصرف للزخوة فدفع له ثم تبين انه مصرف اجزاء اتفاقا وخروجك عن محل القاعة مسا ليل الوطن لو ظنه مصرفا للزخوة فدفع له ثم تبين انه غني وابنه اجزاء عند هما خلافا لابي يوسف ومحمد ولو تبين انهما اذ منطلقا لابي يوسف لم يجز اتفاقا الثانية لو صلى في ثوب وعند انه نجس فظهر انه طاهر اذ اذ اتى لثوبه لو صلى وعند انه نجس ثم ظهر انه متروك الرابعة صلى الغرض وعند ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدر من الصلوة والثانية تقتضي ان تحمل مسألة الخلاصة ما بقا على ما اذا لم يصل اما اذا ظن فانه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا الى نفس الامر

المتولي للصحة من الغلة كما جرى العرف بالزراعة بدوهم النصف او على الثلث فقال علي كان للمتولي الصحة **قوله** لا عبارة بالظن البين خطأ أقول من فروع هذه القاعدة لز سلم على راس الركعتين على ظن انه اثم ثم بان بخلافه بى ملازم في المسجد فلو سلم على ظن انه فجر او قروحة او جمعة او مسافر ثم بان بخلافه لم يبين لانه سلم وهو متيقن انه لم يصل الا ركعتين وفي رواية الناطقي يعني في قول الامام ولو اختلف على ظن انه احد ثم بان بخلافه اعتقل لان الاختلاف فيه محتمل كثيرا فلا يتحمل الا بعد ريمني والظن البين خطأ ليس عند والعدم اعتباره كذا في شرح الباب مع الصغير للمصنف **قوله** مناهي باب قضاء الغواث قالوا الوطن الخ أقول ومنها ما في الملتقط اقتل ي زيد فظهر انه مسرور لا يجوز ومنها في ايضا لظن انه وصف فاختلف غيره ثم ظهر انه كان ماء وهو في المسجد فسجدت صلواته وطلبت القوام انتهى والفروع الثاني يترى انه مما خرج من القاعدة ولز سلم لما يظهر بالتاحل الصادق **قوله** وخرجت من هذه القاعدة مسائل الخ أقول يزداد على تلك المسائل ما في الملتقط لواقته على امام يظنه زهدا فاذا هو مسرور يجوز **قوله** لم تبين انه غني لوابنه اجزاء عند هما لما رواه البخاري في صحيحه عن ابن يزداد انه قال كان ابي يزداد اخرج ذكاته يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فاحلها فقلت تبتة فقال والله ما اياي اردت بل انها صحتة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت بها يزداد ولك ما احل لك يا معني **قوله** خلافا لابي يوسف فارجح فلا يصح منه لان خطأ وقد ظهر بيقين فصا ركا اذا جاء بقاء او صلى في ثوب ثم تبين انه كان نجسا او قضى القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص بخلافه او كان له عليه دين فله دمه الى غير مستحق **قوله** او حربي لم يجزه اتفاقا مجرد من مخالفتها في مضافاتهم بالكافر فشمس الذي والعربي وفي شرح بهما في المبتغي بالعين المجيدة **قوله** الثانية لو صلى في ثوب وعند انه نجس الخ قال بعض الفضلاء يظهر من المسئلة الماء المتقد منه فانه لا فرق بينهما كاتى المراج ومجاوته ولوان رجلا في ظنه ان على ثوبه نجاسة اكثر من غيره ففصلى ثم ظهر انه اقل اذ لم تكن فان صلاته جائزة لفتيمى اقول وهذا اولى مما ذكره للصريح لما قلنا في كونه لكن الشان في صلواته مع ظنه النجاسة هل جائز او حرام **قوله** ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا الى نفس الامر

بطل محسبه الاعتبار ولما في نفس الامر فلو سلمى وخلتة ابن الغويها طاهرا وان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان
خلاته اعاد في ينبغي ان لو تزوج امرأة وهذه الها غير منحل فتبين انها محل او محسبه ان يكون الاعتبار ولما في
نفس الامر وقالوا في المحل ود لو طلي امرأه وجن على فراشه طاهرا انها امرأته فانه محل ولو كان اعمى
لا اذا كانا ناجا بته ولما قرى بطلاق زوجته طاهرا الوقوع بالافتاء المفتي فتبين منه لم يقع كافي القنية ولو اكل ظنه
بلا فبان انه بعد الطلوع قضى بلا تكفير ولو ظن العروب فاكل ثم تبين بقاء النكاح قضى وقالوا لو ارادوا قطنوه
ان وافصلوا اصوله الخوف فبان خلافه لم تصح لان شرطها حضور العبد وقالوا لو استثنى المهر في حج القرض طاهرا
لا يبيح ثم مع اداة بنفسه ولو ظن ان عليه دين فبان خلافه يرجع بما ادى ولو خا طيب امرأته لطلاق طاهرا انها
اجنبية فبان انها زوجته طلقت وكحل الاعتاق

عنا لو آجر دارا على ظني انها وقف عليه وكان ناظرا فظهر بعد مدة بطلان الوقف لكون الوقت شرط فيه البيع
بلفظه لا انها صار ملكا له بالوراثة من الوقف حيث لم يصح الوقف هل العبرة لما في ظن المكلف او لما في نفس
الامر فاجبت بان مقتضى القاعدة اعتبار ما في نفس الامر فتبقى الاجارة ولا تقسح حيث لم يكن ثم وأرث غيره
على ان اعتبار ما في ظن المكلف غير منافي لبقاء الاجارة وعدم نسخها كما يظهر ذلك بالتأمل الصادق هذا وفي الفلك
المشهور للجلال السيوطي مانعه لو آجر ارضا يظنها ملكه فبان انها وقف عليه وانه الناظر فينبغي القطع بالجواز
لان اختلاف الجهة في هذه لا يضر ولم يضر من تعرف لثلك انتهى وهو مؤيد لما اجبتاه **قوله** وعلى محسبه الاعتبار
لما في نفس الامر يعني لا لما ظنه المكلف وظهر خطأه اقول هذا مستغن عنه بما قد مر من انه لا عبرة بالظن البين
خطأه وكان حقه ان يترك هذه الفرع هناك لان الكلام هنا مفروض فيما خرج من تلك القاعدة **قوله** ولو كان
أعمى الا اذا ناداها فاجابته بالقول بان قالت انا زوجتك كما في الهداية قال في البناء لا لئلا لم تغل واجابته بالفعل حين دعي
الا عني امرؤه فقال يا خلانة فاجابته بغير ما وقع عليها بعد اما اذا قالت انا فلانة عند اجابته فلا جد كذا في الايضاح
قوله ولو اقر بطلاق زوجته طاهرا الوقوع الى قوله لم يقع اي ديانة اما قضاء فيقع كافي القنية لا قراره به فان قيل كيف يتبين
خلاله اجيب بانه يحتمل ان يكون المفتي افتى غير ما هو في المذهب فافتى من هو اعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل ان
المفتي افتى اولا بالوقوع من غير تثبت ثم انك بعد التثبت بعد من فروع هذه المسئلة ما في جامع الفصولين تكلمت
فقال هذا كبر وحموت على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بصغير فغن النسفي انها لا تهرم وفي مجمع الفتوى ادعى
انسان على اخرا ما لا وحقا في شئ فصال على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك المال عليه ولذلك الحق لم يكن ثابتا كان
للدعي عليه حق احتداد ذلك المال **قوله** ولو ظن ان عليه دين فبان خلافه قيل مما يصلح ان يكون من فروع هذه
القاعدة ما في الصلاة ابو الصغير التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليه
ففر من الزوج لها النفقة لا تجب وان كان باطلا في شرح الوهبانية لان شحنة من دفع شيئا ليس واجبا عليه وله استرداد
الا اذا دفعه على وجه الهبة او هبة القادر قيل يرد عليه ما في الفتح من كتاب الحفالة حيث قال بعد كلام
حتى لو ظهر ان لازمة عليه لا يسترد من الفقير ما لم يستهلك ذلك او لا انتهى اقول في الورود ونظروني يكون
المرد فوع مدعو على الجهة الهبة تامل فتدبره وفي الخانية رجل قال لرجل اي عليك الفد رهم فقال له لك عني عليه ان

القائمة الثامنة عشر من بعض ما لا يتجزئ كذكر كراهة

فإن أطلق نصف تطليقة وقسم واحد أو أطلق نصف المهر أو طلق من الغفر من القصاص إذا قضى من بعض
 القاتل كان جنوا من كراهة وإذا قضى بعض الأولياء سقط كله وإن أنقلب لصيب الباقيين ما لا ومنها النسك
 إذا قتل باجراما بتصف نصف كان محرما ولم اره إلا من صرحا وخرج من القاعدة العتق عند أبي حنيفة روح
 بانه إذا عتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لأنه مما يتجزئ عند ور الكلام فيما لا يتجزئ مما يوجب
 حلفه إذا قال علي أو يمينها إليك فسلط فاداه إلى يد من له أن يعتزدها منه بعد ذلك ذكر في المنتهى إذا كان
 الجرم على العتق الذي هو طلاق كان له أن يستوفى ما منه **قوله** ذكر بعض ما لا يتجزئ عند كراهة أقول من ذلك
 أقل المهر الذي هو عشرة دراهم وكذا إسقاط الشفعة ذكره البريقي في باب المهر عند قول الكنز (فإن سماها
 أو ددنها فلها العبرة) خلافا لفرقيما دونها فإنه يوجب مهر المثل لفساد التسمية وأعلم أن كون ذكر بعض ما
 يتجزئ كذكر كراهة في جانب الإيقاع وإما في جانب الاستثناء فلا طي للمعتد كالقوله قال الله تعالى إلا نأنا نصف
 واحد لا يصح الاستثناء ورقع الثلاث من أبي يوسف أنه يقع لثنتان لأن التطليقة لا تجزئ في الاستثناء
 فيصير كأنه قال إلا واحد وكلام المصريح ظاهر في أنه لا فرق بينهما وهو ما عن أبي يوسف والفرق بينهما قول
 محمد وهو المعتمد **قوله** ومنها العفو عن القصاص الخ مقيد بما إذا كان القاتل غير عبد للمقتول وقال المصريح
 في كتاب النكاح لو قتل الغنم مولا وله ابنتان يعني أحدهما سقط القصاص ولم يجب شيخ غير العا في **قوله** ومنها
 النسك الخ ومنها إذا نذر أن يصل ركعة تلزمه ركعتان خلافا لفرقيما في المجمع قال في المنبع وطى هذا الخلاف
 ما إذا نذر أن يصوم نصف يوم فعندنا يلزمه يوم وميله لا يلزمه شيئا انتهى ولو قال نصف رخصة
 يلزمه ركعتان عند أبي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو المختار وكذا في الخلاصة قيل قول أبي يوسف هو
 المعتمد ولو أنقذه للقاعدة انتهى وفيه كامل وفي الخلاصة ولو قال ثلاث ركعات بشرط أن يصوم ومنها الاعتكاف فلو
 أوجب على نفسه اعتكاف شهر وهو صحيح فعاش عشرة أيام ثم مات أطمع منه الشهر كله لأن الاعتكاف مما
 لا يتجزئ وأعلم أن المصريح لم يستثن من هذه القاعدة شيئا ويستثنى منها ما لو قال تزوجت منك فالأصح عدم
 العدة كما في الخاتبة وفي التنوير ولا ينعقد في الأصح ووجه الخروج كما في الخاتبة أن الفروج احتياط فيها
 فلا يكفي ذكرها لبعض لا يحتاج ما يوجب السحل والعروة في ذات واحد **قوله** جرت العروة لكن صح في الصيرفة
 أنه ينعقد عليه الفتوى فتشرون المسئلة من فروع القاعدة ومما يستثنى ما قالوا لو أنساب الطلاق إلى ظهرها أو
 بطنها لا يقع وكذلك العتق ومما يستثنى ما لو قال لا مرة قد أنت طالق واحدة **قوله** إن شئت فقل نصف واحد
 لا يطلق كافي قاضيان ومقتضى القاعدة أن يطلق لأن ذكر نصف الطلاق غير كافيهي مما يخرج من القاعدة
 ومما يستثنى ما لو قال لها أنت طالق نصف واحد أو طلق واحد على الصحيح **قوله** ولكن لم يدخل
 حيث لم يدخل فلا وجه لقوله وخرج من القاعدة إذا أخرج لا يهون إلا بعد القول والجواب بان المراد
 بالخروج عدم الدخول لكونه مما يتجزئ حقيقة عند الإمام ومبرم جرت الامتثال **قوله** لا يخرج من ذلك دخول
 ولا دخول هنا حقيقة فهو كلف لا يخرج من القصاص

لا يزيل البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال انما علي كظهر امي فاذا مني مني ولو قال كما في كان كما به

القاعدة التاسعة مشروذاً اجتمع المباشرون والمتسبب اضيق الحكم الى المباشرون

فلا ضمان على هاترا لغيره على ما قلنا بالقاء غيره ولا يضمن من دله ما يرقطه مال الانسان مسرفه ولا مهم
لن ذل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امه ولا ضمان على
من دفع الى صبي حرة او سلا حاليه مسكبه فقتل به نفسه وخرعت بينهما مشابهي منها الولد المودع السارق على الوديعة

قوله لا يزيل البعض على الكل الا في مسئلة الخ قد زيد على ذلك ثلاث مسائل يزيل البعض فيها على الكل فذكر المحرجين

ختن صبيها باذن ابيه فقطع جوفه فلان مات الصبي وجب على الخاتن نصف الدية وان ما هي فعلى الخاتن الدية كلها

كذا في المحيط ومثله في الجهرية ناله اذا مات حصل موته بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والثاني

غير ما ذون فيه وهو قطع الشفة واذا جرى جعل قطع الجلد كان لم يكن وقطع الشفة غير ما ذون فيه فوجب

ضمان الشفة كما ملأ وهو الدية كذا في شاهان التالفة صبي خرج راحه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم

يمسك وطاع وجب عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع راحه والمسئلة بها وجب عليه المغرة وهي

جارية او غلام يساوي خمسين ديناراً لثلاثة اذ وقعت العارة الميتة غير المنتفخة والمتفخصة في البقرة وجب نزع عشرين

دلو او لودع ذنبها نزع جميع ماؤها انتهى وقد زدت على ذلك رابعة وهي ان قطع الاصبعين ميبان وقطع الاصابع

مع الكف ميب واحد كذا في فتح القدير في خيار العيب وهذه المسئلة احق بالا متشابه مما يذكره المصريح فتدبر

قال بعض الفضلاء ويقرب من هذه القاعدة ان يقال لا يورث البعض تائيداً لا يورث الكل الا في مسائل منها انسان صلي

وفي حكمه قارورة مملوءة بالدم لا تفسد صلواته ولو كانت غير مملوءة تفسد على قول والصحيح المفتى بعدم الفرق بخلاف

مالو صلي وفي كفه بيضة قد ردت لا تسفل صلواته لان النجس في مكانه معد نه كافي المضمرات ومنها ان الانسان اذا

صب في دن الحبل كوز خمر حار ان يشرب منه في الحال اذا لم يظهر له طعم اولون اذ ريم ولو صب قطرة خمر في دن

حل لا يهل الشراب منه في الحال كما في الذخائر الا شرفية وهو يحتاج الى التوجيه قليلاً ومنه على القول المرحوح

ان بعرة الابل الصحيحة اذا وقعت وهي صحيحة في الماء القليل لا تورث فيه واذا وقع فيه نصعها نجست لكن الصحيح

انه لا فرق بين الصحيح والمنكسر ومنها ان الرجل اذا قتل مكاتبه لا شيع عليه ولو قطع يده او عضواً من الاعضاء

فعليه الضمان كذا في الذخائر الا شرفية نفى هذه الفروع اثر البعض تائيداً لا يورث الكل **قوله** اذا اجتمع المباشرون

والتسبب الخ حد المباشرون يحصل التلف بفعله من غير ان يتخلل بين فعله والتلف فعل مشترك كذا في الولوالجة

من كتاب القسمة ويفهم منه ان هذا التسبب هو الذي حصل التلف بفعله وتخلل بين فعله والتلف فعل مشترك

قوله اضيق الحكم الى المباشرون قال في النهاية هذا اذا كان السبب سبباً لا يعمل في الا تلاف متين انفراداً عن المباشرة كما

في الحفر فان الحفر بانفراداً لا يوجب التلف بحال ما لم يوجد الدفع الذي هو المباشرة وان كان لولا الحفر لا يتلف

بالدفع ايضاً لكن الدفع هو المباشرون الاخير فيضاب الحكم اليه كما قالوا في السفينة المملوءة اذا جاء رجل وطرح فيها

منافراً كان الضمان عليه **قوله** ولا يضمن من دل سارقاً الخ في خزنة الاكمل لو منع رجلاً من دخول داره حتى

تلف ما في الدار لم يضمن عينا **قوله** ولا يضمن لمن دل على حصن في دار الحرب اليه في مد هذا من فروع القاعدة نظراً

القاعد التابعة معهما إذا اجتمع المباحر والمتسبب اه (٢٠٠)
 فانه يضمن لقول القاعد المباحرة لو قال ولي المرأة تزوجها فانا نأخذ الثالثة قال وعيها ذلها فولدت ثم ظهر انها
 امة الغير رجح الفتوى وزاد في قوله الرابعة دل على عدم حملها لا على شيء فقتله وجب الجزاء على الذل ال بشرطه في
 محله لا في الزمان فمن اختلف الدلالة على صيد الحرم فانه لا يوجب شيئاً البقاء امه بالمعنان بعد ما انقضت الافتاء بتضمين
 التامهي وهو قول المتأخرين لغلبة السعاية السادسة لو وقع الى صبي معينا لم يسكه له فوقع عليه مجرته كان
 على الذ افع غائبة في حفر البيرة قال الولي مخطوط قال السافرا مخطوط نفسه فالقول للسا فركذ اني التوضيح تكفي
 يضاف الحكم الى حفر البيرة وشق الزق وقطع حبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد رح وعندهما لا ضمان
 كمثل قيد العبد وتباعدني هرحنا على المنار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا آخر ما كتبنا زعمرونا من النوع الاول من
 الاقوال والنظائر من القواعد الكلية وهو الفقه المسمى بها والتي هنا صارت خمسا ومشرين قاعدة كلية ويتلوه الفقه
 الثاني من الفرائد انشاء الله تع والسند لله وحده

قوله بخلاف الدلالة على صيد الحرم هذا اذا كان بغير اذنه كما في التاثيرا خانية **قوله** لبقاء امه بالمكان قيل لك
 ان تقول انما يغتصب الا من بالقتل اذ لو لم يتصل بالقتل بالدلالة لم يغتصب الا من ولا يفرق بينهما في ذلك انتهى **قوله** الافتاء
 بتضمين الساعي قيد وقاري الهداية بما اذا كان عادة ذلك الظالم ان من رفع اليه ويقول فيه عند وان ياخذ
 منه ما لا يضره اذ لا يضمن الساعي في هذه الصورة ما اخذ الظالم هذا هو المقتضى به انتهى به المتأخرون من علماءنا
 انتهى وزاد في السواجية ان تكون السعاية بغير حق من كل وجه وعليه الفتوى وفي الخلاصة من معنى باحل الى
 السلطان وغرمه لا يخلو من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية بحق نحو ان كان يورثه ولا يملكه ذلك الا
 بالرفع الى السلطان او كان قاصدا لا يمتنع من الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول
 ان فلانا وجد كثر اظهرا انه كاذب الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بهذه السعاية او قد يغرم وقال لا يغرم فلا يضمن الساعي
 الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يجرى الى امره او جاريته فغرمه الى السلطان وغرمه السلطان ثم ظهر كذبه لا يضمن عندهما
 وعند محمد يضمن والفتوى على قول محمد رجح لغلبة السعاية في زماننا انتهى واعلم انه لو مات الساعي فلبمسعي به
 ان ياخذ قد والنسرات من تركته في الصحيح كافي جواهر الفتاوى قال في منح القمار شرح تنوير الابصار وهل
 يعز الساعي مع تعريضه للمسعي به ما غرمه بسعايته الكاذبة كانت واقعة في السر ولم تقف على نقل اليه لا في السر ولا في يميني
 علم التوقف في القول بتميزه لارتكابه معصية لا حل فيها ولا قصاص وهذا لا ينافي لجواب التعزيز كما افاده بعض
 المحققين **قوله** كود فع الى صبي معينا الخ اقول في جعل هذا ما خرج عن القصد فانه اذا لم يخل في القصد حتى
 يصح اعتناءه كما هو ظاهر **قوله** قال الولي مخطوط وقال السافرا مخطوط نفسه الخ **قوله** يقول محمد وهو الا حسن كما في
 السورة **قوله** يضاف الحكم الى حفر البيرة الخ قيل عليه ما نقله المص رح من الخلاف في هذه المسئلة لم اراه لغيره
 فما علمت بل صرح بالاتفاق فيما علمنا ففتح باب القفص في الخلاصة والعلامة **قوله** يقول محمد رح راجع لسئلة
 فتح باب القفص فقط لا لما قبلها من المسائل وقولهم القيد اذ تعقب جملا يرجع الى الاخير محله حيث صح
 الرجوع وهنا لا يصح لعدم وجدان الخلاف فيما قبلها وفي البرازية الفتوى على محمد وبهذا التقرير
 مخطوط القيل المتقدم.

وَحَفَافُ الْأَرْضِ بِالشَّمْسِ

[illegible]

وقيل يهتدى في الماء قبل شق جوفها فتارة لا يغيب ولو ملوحت شمسها فلهذا طريق لا كلها الا ان فصل المرأة اليها فتا كلها
 منسوبة الى ابيها من غير ان يكون له ولد من قبلها

الذخيرة في حلوة وقطوف قبل ان يحالها فانه يغيب في الغرض والسنين فلا قضاء فيها وانما يود بها وحين اذا
 لا يحرم قال ابن عجلون الا في التريخات في غير ذلك كره الجاني في غاية التخيير وما ذكره في الاخرى على نفس التغير
 وقال الطبرسي في مسائل الامتار اللحم اذا اغنى يحرم اكله والتمس والتمس والتمس والمذبح اذا اثن لا يحرم وقال
 الطبرسي في هذه الجواهر اذا وقع في اللحم وحدثت فصرطه من التهي وفي النهاية ثم لا يصلح الى قتال لا توجب الجماعة
 لا مصلحة قلل للمرج في البحر بعد نقل مباراة النهاية وانهما علم معصيا في الغرض لا في راحة الغليظ في الماء الخ حلق
 العبارة ان يقال ثوبه في الماء لا يغسل في الماء قال في الشفيع لو التفتت الى جماعة حاله الغليظ في الماء قبل ان يغسل
 بطنه التفتت ريعها او كوى قبل الغسل لا تهرابك يعني تهرابها كنياسة التفتت بواسطة الغليظ لكن على قول ابي يوسف
 يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم انتهى قال بعض الفضلاء وفي القول الاول لا يصح ان اللحم المصنوع بمصر
 نجس لا يطهر لكن الملة لك كروية لا تمت حتى يصل الماء الى حد الغليظ ويمكن فيه اللحم بعد ذلك في ما يقع في
 مثله التعريب والدخول في باطن اللحم وكل من الامرين غير متيقن في السميطة الواقع بمصر في هذا لا يغسل الماء الى
 حد الغليظ ولا يتحرك فيه الا بعد ان يصل الحرارة الى سطح الجلد **قوله** الا ان فصل المرأة اليها فتا كلها نظير ذلك
 كافي الملتصقا لا تحمل الضمير الى الضل للتحليل ولكن يحمل الضل الى الضمير ولا يقود ابواب النصواني الى فبعة ويقوده
 الى بيته المؤذن يحمل السراج من بيته الى المسجد ولا يصح من المسجل الى بيته **قوله** فلا قضاء فيها ما هي لا قضاء عليه
 من حيث الوجوب بالشروع والانسداد قبل الاكال اما في الغرض فانه واجب قبل الشروع وقد انفسد في وقته قبل
 الاكال فيؤد به واما في السنة فلا فيها وان وجبت بالشروع الا انه انفسد هافي الوقف فيؤد بها هذا التقرير كذا هو تحقيق
 حرامه وفيه انه ذكر في القنية انه لو شرع في سنة من السنين او التراويح لا يلزمه المضي ولا قضاءها اذا فصل انتهى
 وبخالفه ما في النية وشرحها للبرهان المصلي من انه اذا شرع في الاربع التي قبل الطير او قبل الجمعة او بعد هائم قطع
 في الشفع الاول والثاني يلزمه بالاربع اي قضاء ما انتهى فلهذا لا وجوب المضي بالزوم القضاء **قوله** وكذا اذا شرع طائفا
 ان عليه فرضا يعني وقطعه قبل اتمامه في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي وكذا اصله المظنون يعني كالصوم لا قضاء فيها
 الا ان يمضي فيها بعد ما علم بخلاف احرام المظنون حيث يكون مظلونا لا في الظن ترد في البحر فيكون الواجب الزكاة
 ثم ظهر انه لا زكاة عليه لم يسترد هالانها وقعت صدقة انتهى وفي الزيلعي من باب الاحصار لو شرع في الحج بنية الفرض
 ثم تبين انه كان ادنى الغرض لزوم المضي فيه وان انفسد وجب عليه قضاءه انتهى وفي النهاية من باب السهو لو تصدق
 على فقير على ظن ان عليه الزكاة ثم تبين انه لم يكن عليه تبقى لازمة ولا يتمكن من استردادها فيطلب انتهى واعلم
 ان في معنى المظنون هو مفهوم الشك طوعا فانه غير مظنون بالانسداد كما هو وجهه للمرجع في الصرح في قوله (ولا يصح)
 يوم العلة لا تطوعا ثم اعلم ان التقييد بالفرض اتفاقي لانه لو شرع في الغسل على ظن انه عليه ثم علم انه لا عليه عليه كان
 متطوعا والا حسي ان يتمه فان انظر لا قضاء عليه كذا في الجملة قلت والصلوة كالصوم في هذا فثبت وجوبها في المصنف ايده
 في التخيير بل ان لا يمضي عليه ساعة من حين ظهوره لا يبين عليه فان مضى ساعة ثم انظر فثبت المصنف لانه لا يمضي

لعل وجوبه في الوقت فان خرج لا تعداد اذا رفع ركعته قبل اما مدافاة يعود الى السليبي ومن جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان كمن دخل المسجد في الفجر فوجد الا امام يصلي فانه ياتي بالسنة بعيل امن الصغوف

المغرب في يوم مرفة في وقتها في الطريق او بعرفات تجب عليه الاعادة عند هما خلافا لابي يوسف رح كما في التلغيع للمعصوبي مع انه لم يترك واجبا ولم يفعل مكروها تحريرا والجواب انه اذا صلاها في وقتها المعهود فقد صلاها قبل الوقت في هذه الليلة لخصوصية تلك الليلة بدليل ان النبي صلعم قال للمستعمل الضلوة اما ملك على ان القضايا الشرعية يشترط فيها الاطراد دون الاتعاس ثم فرق بين راجب و راجب فيما في الدور والغرو من انه يومر بالاعادة في ترك الفائقة لافي ترك هم السورة الى الفائقة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قلها واد آية طريفة ضعيف كما في البحر ولم يذ كر ما اذا ديت مع ترك سنة او مستحب والحكم انها تعاد احتجابا واذا ديت مع فعل مكروه تنزيها لالاولي اعادتها كما في بعض العواهي وفي القنية صبية صلت مكشوفة الراس لا تومر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تومر بالاعادة وكذا بغير وضوء وان لم يتم ركوعه ولا سجوده يومر بالاعادة في الوقت لابعده رابعا لقضاء في العاليين اولي **قوله** اذا رفع راحه قبل امامه الى ظاهر كلامه او لا يشمل رفع الراس من الركوع والسجود وقوله بعد ذلك فانه يعود الى السجود يقتضي التخصيص بالرفع من السجود فلا وجه له قال في القنية رفع راحه من الركوع او السجود قبل امامه يجب عليه العود متابعة للامام والمعتبر هو الاول انتهى وحينئذ كان الاول ان يحذف لفظ الى السجود ويزيد لفظ الركوع **قوله** من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة يعني التي تكبرون في المسجد لزيادة فضيلة وتكثير جماعة و اظهار شعائر الاسلام واما اصل الفضيلة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة فحاصلة بالصلوة جماعة في بيته على هيئة الجماعة الكائنة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه من شرف المكان و اظهار الشعائر وتكثير مواد المسلمين وابتلاف قلوبهم وينبغي ان يقيد هذا بما اذا تسارعت الجماعة في استحصال السنن والاداب واما ان كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يدخل ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله المستعان الجماعة في البيت افضل كذا في شرح البرهان السليبي على منية المصلي وانه ينسقط ما قبل ما ذكره المص رح مخالف لما ذكر في البحر حيث قال ولا فرق في ذلك اي في الصلوة بالجماعة بين ان يكون في المسجد او في بيته حتى لو صلى بزوجته او جاريته او ولده فقد اتى بفضيلة الجماعة انتهى وما يدل على ان مراد المص رح هنا بقوله لا ينال ثواب الجماعة عدم ثواب الجماعة الواقعة في المسجد لا مطلق ثواب الجماعة لما في البرازية من الثالث في التراخي وان صلاها الجماعة في بيته فالصحيح انه ينال احد الفضيلتين فان الاداء بالجماعة في المسجد له فضيلة ليست للاداء في البيت وكذا الحكم في المكتوبة انتهى هذا وقد ذكر في الخزائن ان طلوع الامام في الموضع الذي يصلي فيه الفراش مكروه انتهى بظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون صلوة الامام في مسجد او البيت **قوله** دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي الخ الاصل ان سنة الفجر لها فضيلة وكذا للجماعة اذا تعارضا فاحمل بهما بقدر الامكان وان لم يمكن بان خشي فوت الركعتين امرز احقهما وهو الجماعة لو ورد الوعيد والوعيد في الجماعة والسنة وان ورد الوعيد فيهما لم يرد الوعيد بتركها ولان ثواب الجماعة اعظم لانها مكسبة ذاتية والجمعة مكسبة خارجية والذاتية اقوى ثم ان كلام المص رح لبس على اطلاقه بل مقيد بما اذا كان يرحل راس الامام الى الصلاة الخارجية فانه ياتي بالسنة عند هما خلافا لمحمد رح لان اد راس القعدة كاد راس ركعة في الجمعة خلافا له كما في

الا اذا احاطت بسلام الامام **مسجد المحلة** من الجامع الا اذا كان امام **مسجد المحلة** في حق السورتي
 صدحانوته وليلا ما كان عند منزه **يقوله** ان لا يرتب بين السور الا في النافلة
 المحلة ثم لا يثبت بالسنة مفيد بان يجد مكابا عند باب المسجد يصلي السنة مفيد بان لم يجد مكابا يصلي السنة
 ترك **المكروه** مقيد على فعل السنة كافي **الفتح** ثم ان السنة في السنن ان ياتى بها في بيته او عند باب المسجد
 وان **المسجد** في الخارج وان كان المسجد واحدا اختلف الاصوات او لا هو ذلك وفي اخر المسجد بعيدا
 من العترة وفي ناحية منه ويكره في موضعين الاول ان يصليها مخالفا للصلاة الثانية للجماعة والثاني ان يكون
 خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف الاول اشد جوارحه من الثاني **ثم** ما السنن التي جعلت الفرائض
 فالافضل فعلها في المنزل الا اذا خاف الا هتغال عنها لودعه الى البيعة فيأتي بها على المسجد في اي مكان فيه
 ولو في مكان حلي فيه فوضعه في الاول ان يتجنب خطوة واحدا امامه فيكره له ان يصلي في مكان صلى فيه القرع كما تقدم
قوله الا اذا خاف من سلام الامام يعتنى فيترك السنة لما تقدم من ان احراز فضيلة الجماعة احق من احراز فضيلة
 السنة **قوله** مسجد المحلة افضل اليه قيل لعل الافضية بالنسبة الى اهل المحلة دون غيرهم لئلا يودي الى تعطيل مسجد
 المحلة هذا وما ذكره المصنف من هنا مخالفا لما ذكره في احكام المسجد من ان الجوامع افضل من مساجد المحال
 والجواب بان في ذلك خلافا لما ذكره هنا قول وما ذكره في احكام المسجد قول آخر لكن كان عليه ان ينبذ على الخلاف
 قال الثوري في شرح الجامع الصغير ترك الجماعة في جماعة مسجد حيد ولو صلى جماعة صلوا او بعضهم في جماعة
 جامع مصلوا بهما افضل قيل جماعة مسجد حيد افضل وقبل جماعة المسجد الجامع افضل ولو كان منعها جماعة مسجد
 اعتاده افضل لاجل درسه ولا يستباح الاحباب والسماع مجلس العامة افضل بالاعتاق والخلق الجلاء ان
 صلوا في مسجد مصلوا افضل وفي الاولى بقربه مسجد ان يصلي في احد مهما بما دلل له زيادة حومة فان اهتموا
 يصلي في اقربهما من منزله فان اهتموا في القرب يتخير لانه لا ترجيح لاحد منهما فان كانا قد قوما احد هما اكثر
 فان كان هو فقيها ينسب الى الذي قوما اقل من غير الناس بد ما به وان لم يكن يدعيب حيث احب ان يهدي في
 معتاق السعادة بعد ان نقل مغل ما في شرح الجامع فان وينبغي ان يكون الجواب على التعصبل ان كان هو ممن
 يوم الناس وانظر هل بين مسجد المحلة والحق فرق **قوله** مسجد المحلة في حق السورتي **قوله** في حق السورتي
 في صلاة الجنازة ينبغي ان ينظر الى افضلهما ثم اوردتهما ثم استهما انتهى قال بعض الفضلاء والذي يظهر لي ان
 امام محلته فيها الاولى لانه اختار الصلاة خلفه فيها را انتهى وفيه تأمل **قوله** يكره ان لا يرتب بين السورتي
 في شرح الجامع الصغير للثوري هي ثم اذا قرء في كل ركعة الحمد والسورة فاخذه بغير سورة اخرى في الركعة
 الثانية متصلة بالسورة الاولى وان اراد ان يفصل بينهما ينبغي ان لا يصلي بسورة او **قوله** ومن وانما يفصل بسور
 مكدروي في السورتي الاولى ترك الولاية في القراءة جائز ولا يكره وفي مجمع النسخ **قوله** ترتيب السور
 في القراءة من واجبات نظم القراء لا من واجبات الصلوة وفي صلاة قاضي حكيم قرأ سورة ثم قرأ سورة قبلها بها
 قبله عليه الصلاة لان ترتيب السور واجب والصحيح انه لا يجب لان ترتيب السور غير واجب وفي **قوله**
 لا يكره ان يقرأ آية في ركعة وقرء في اخرى آيات قبلها او فعل ذلك في ركعة يكره لان القراءة على هذا الوجه

تقليل القراءة في سنة العجر افضل من طولها **قوله** في سنة العجر افضل وقيل لا التكلم بين السنة والغرض لا يستعملها
ولكن ينقص الثواب بغيره ان يخصص لغيره كما في التمسيد وان فعل فسبقه غيره لا يزعمه يكون شارحا
بالتعجيل الا اذا اراد به التعجب دون التعظيم اذا تفكر المصلي في غير صلواته كتبها رته ودرجه لم تبطل وان شغلته
هجومه عن شيعه لم يسقط اجره ان لم يكن من نقصه ولا تستحب اعادتها لترك الخشوع

في الصلوة الغرض مهجورة ولا يعمد في النفل وتام الكلام فيه فليراجع **قوله** تقليل القراءة في سنة العجر افضل
من طولها في شرح النية للبرهان الحلي والمستحب في سنة العجر التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة قل
يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص اما الاول فلقول ما يشهده من كان رسول الله يصلي ركعتي العجر فيخفف حتى يقول
هل قرء بهما بام الكتاب متفق عليه واما الثاني فلما روي ابو هريرة عن ان رسول الله صلح قرأ في ركعتي العجر
قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد رواه مسلم واختلفوا هل الافضل تأخيرهما او تقلب بينهما قيل التأخير افضل
للتقرب من الغرض وقيل التقديم وهو الذي يدل عليه الاحاديث انتهى وفي القنية في باب الستين القصر في ركعتي
العجر في القراءة افضل من التطويل وقيل الافضل ان تطال وقيل لو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الغرض انتهى
قوله نذر النافلة افضل وقيل لا اله الا الله في القنية وعبارتها اداء النفل بعد النذر افضل ثم قال لو اراد ان يصلي
نوافل قيل ينذرهما وقيل يصليهما كما هي انتهى قال المص في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النهي من النذر
وهو سرخ لقول من قال لا ينذرهما يمكن حمل بعضهم النهي على النذر المعلق على شرطه لانه يصير حصول الشرط كالغرض
للعباد فتم يمكن مخلصا ووجه من قال ينذرهما وان كانت تصير واجبة بالشرع ان الشرع في النذر
يكون واجبا فيحصل له ثواب الواجب بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف ان لا ينذر بها خروجا من عهدة
النهي بيقين انتهى وفيه تامل **قوله** التكلم بين السنة والغرض لا يبعثها ليج مثله في القنية وزاد ان كل عمل بنا في
التحرية كذلك وهو المص في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النهي فليراجع وكتب اخو
المص بطرة نسخة المنقولة انه يعيد ها وعلى ما هنا انه لا يعيد ها ولكن لم نجد النقل اذ ذاك فتأمل **قوله** يحكره ان
يخصص لصلاته مكانا لانه ان فعل ذلك بقيت الصلوة في ذلك المكان طبعاً والعبادة متى صارت طبعاً سبيلها
الترك ولهذا يكراه صوم الدهر كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناشي **قوله** اذا تفكر المصلي في غير صلواته الخ
مثله في القنية ثم قال بقدر ذلك وفي صلوة قاضي القضاة المصلي لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعله
في كل حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود ونحوها فان حقق الفعل والذكر اي القراءة معا ونوى بهما
التعب كفاً وان افر ذلك واحد منهما بنية فهو افضل ولا يواخذ بالنية حال السهو لان ما يفعله من الصلوة فيما
يسهو مغفوع عنه وصلواته حيزية وان لم يستحق بها ثوابا وان تعمد ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلوة
لا يستحق الثواب ثم ان كان لا يفعل الا تتم الصلوة بدونه فسدت صلواته والافلا وقد اساء **قوله** ولا تستحب اعادتها لترك
الخشوع والاشارة في عدم بطلانها مع عدم الخشوع الا ان العلامة ابني الضياء نقل في شرح مجمع البحري ان الخشوع
في جرد من الصلوة فرض وهو في غاية الاشكال ولم يحفظ في غير كلامه وفي الملتقط قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه
حتى الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلاته ليس بشيء لان الامر بمعناه يتناول هذه الافعال الظاهرة وكذا لك قولهم اذا كان

لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون شريرا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو ما مته ولا يصح اقتداءه
 لا اذ نوى امامتها الا في الجمعة والعيدين وتصح لبدا امامتهم في غيرتيم حرج الخطيب بعد شروعه في الخطبة قطع على ركن
 الركعتين الا اذا كان في حنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الا ثوب حرير يصلي فيه في خلاف الثوب النجس
 حيث يتغير فلو لم يجد الا هما صلى في الحرير فناء المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء به ان لم تنصل الصفوف المانع من
 الاقتداء طريق تمر فيه العجلة او نهر يجري فيه السفن او خلا في الصحراء بين المسلمين والخلاء في المسجد لا يمنع
 وان وضع صوفه فالان له حكم بقعة واحدة واختلافوا في الحائل بينهما والاصح الجمعة اذا كان لا يشتبه عليه حال امامه
 المصلي يعلم من عن يمينه وعن شماله فلا صلاة له لان نيينا عليه السلام علم ابن عباس رح انه كان على يساره فاقامه على يمينه
قوله لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون شريرا قيل بالانتظار لانه لو طول المؤذن الاقامة ليدرك الانسان
 في الصلوة ينبغي ان يجوز في قولهم كما في التمرقاضي معزيا الى ابي الليث وقيل بانتظار المؤذن لان الامام لو احس
 في ركوعه بد اخل في المسجد يحركه انتظاره فيه قال ابو يوسف رح هالت الامام فقال اخشى ان يدخل في صلوته ما ليس
 منها واخشى ان يكون انتظاره عظيمة لانه هرگ في صلاته غير الله وقال ابو يوسف ان عرف الداخل كركه
 انتظاره والا لم يحركه وعن الصغار ان كان غنيا كره والا فلا والصحيح كراهة الانتظار على كل حال كما في التمرقاضي
قوله يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته اتول يستثنى من ذلك الامام اذا كانت امامته بطريق الاجتهاد فانه
 لا يصير اماما لم ينو الامامة بائفاق الروايات كافي معراج الدراية **قوله** ولا يصح اقتداء المرأة الاذ نوى امامتها يعني خلافا
 لفرقان عنده يصح كما يصح اقتداء الرجل وان لم ينو الامام لنا ان اقتداءها ان صح بلا نية يلزم نسا وصلوته اذا ذه
 فيكون الزامها عليه بلا التزام منه بخلاف الرجل لانه لا يلزم الامام باقتدائه شي **قوله** الا في الجمعة والعيدين فان
 اقتداءها بلا نية الا امام فيهما وفي الجمعة صحيح لانها لا تمكس من الوقوف بجنب الامام للازدحام ولا تقدر ان توديه
 دخلها **قوله** حرج الخطيب بعد شروعه متنفلا اليه في الوال الجيه اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم انتح الخطيب
 اذ الاربع قبل الطهر ثم اقبست هل يقطع على الركعتين تكلموا فيه والصحيح انه يتمها ولا يقطعها لانها بمنزلة صلوة
 واحدة واجبة **قوله** فلو لم يجد غيرهما صلى في الحرير اي يفترض عليه الصلاة عليه قال في القنية عريان معه ثوب ديباع
 وثوب كرباس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم يفترض عليه ان يصلي في ثوب اند يجاج انتهى يعني لان الصلوة في الحرير
 مكروهه للرخا ل بخلاف الصلوة في ثوب النجس فانها غير صحيحة لكن الظاهر ان الكراهة هنا ترتفع لكونه مضطرا
 الى الصلوة فيه **قوله** فناء المسجد كالمسجد اليه فناء كل شيء ما عدلها له قال في المنتقى فناء المسجد حكم المسجد
 يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا تصح في دار العيافة الا اذا اتصلت الصفوف انتهى وفي
 القنية قيل المسافة التي تمنع الاقتداء في الصحراء تمنعه في البيت والاصح انه يجوز في البيت كالمسجد وفيها قبل هذا
 صلوا بجماعة في خان القاضي والخان المسيل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يكن الصفوف وهو جواد
 القاضي حكم بخار **قوله** واختلفوا في الحائل بينهما اليه قال في مجمع الفتاوى ان كان بين الامام والمقتدى حائل في
 الوصول اليه لا يمنع الاقتداء لانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي في حجرة عائشة رضي والناس يصلون بصلوته ونحن تعلمون
 ما كان من الوصول اليه عليه الصلوة والسلام وان كان الحائل كبيرا وعاليه باب مفتوح او نقب لوارى الوصول اليه

[illegible]

[illegible]

في الزكاة والصدقة والفقير والفقير لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
 او بالفقير في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
 كما هو في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
 اجزاء من الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
 قالوا في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
قوله نوى الزكاة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة
 ان يدعى بالفقير او بالفقير في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة الا ان يدعى بالفقير او بالفقير
 المدفوع اليه **قوله** عند الصدقة في التجارة النية في الصدقة لا تجب صدقة الفطر على مولاه
 وهو للتجارة ثم يرقم تجب صدقة الفطر من ماله المذون المذون **قوله** من الناذر مسكينا فله اعطاء غيره قال
 في الجمع والمصدقين الناذر والميوم والفقير قال شارحه ابن الملك يعني اذا قال الناذر لله علي ان تصدق
 اليوم بهذا المذونهم على هذا الفقير فتصدق في هذا المذونهم اخر على غيره تجزيه مائة ولا تجزيه مائة
 بغيره ما التزم بقرينة فلا يعتبر فيه ولنا ان ما هو قرينة وهو اصل التصديق دخل تحت النذر وقد اعطاه والتعين
 بقرينة فيبطل في العبادية ولو امر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مساكين اهل الكوفة بكذا فتصدق على مساكين
 اهل البصرة بخلافه ابي يوسف وقال محمد بن يوسف انتهى قلت ولو وقف على فقراء الحكومة فصرف المتولي
 ذلك على فقراء البصرة قياس الوقف على الوصية ان يكون على الخلاف وفي الظاهرية من السامس من كتاب الزكاة
 ولو نفذ وان تصدق على الزمان وعلى مساكين مكة حازلغيرهم وبه مارق الوجبة انتهى قلت وهو مخالف لما في العمادية
 من المتفق **قوله** الا ان يدعى بالفقير او بالفقير في الزكاة والصدقة لا يكون له في الزكاة والصدقة
 حق العبارة في المستثنى منها ان يقول من الناذر مسكينا وعين المنذر وفليتا مل **قوله** تجب الممتنع من اداء
 الزكاة الحج في المحيط لو امتنع من اداها فالسامي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا تقطع عن الزكاة لكونها بلا اختيار
 ولكن يجبره بالحبس ليتادى بنفسه لان الاكراه لا يسلب الاختيار بل الطواغية فيتحقق الاداء من احكامها
 وفي مختصر الطحاوي ومن امتنع من اداء زكاة ماله فاحلها الا امام كرها منه فوضعها في اهلها اجزاء لان الامام
 ولاية اخذ الصدقات مقام احد مقام دفع المالك انتهى وفي القنية فيه اشكال لان النية فيها شرط ولم توجد منه
 انتهى واجاب عنه هيب لا اسلام عبد البر بن شحنة بان الصورة مفروضة فيمن اخذ منه زكاة مال اللهم ان يريد
 التلطف بها وليس بشرط عند لا انتهى وفي المجمع ولا يأخذها من مائة ممتنع رباها من اداها بغير رضاء بل
 نامره ليوذعها اختيارا انتهى قال المصنف في البحر والمفتي به التفصيل ان كان في الاموال الطاهرة فانه يسقط الغرض
 عن اربابها باخذ السلطان او نائبه لان ولاية الاخذ له فبعد ذلك ان لم يضع السلطان موضعها لا يبطل اخذ منه
 وان كان في الاموال الباطنة فانه لا يحق الغرض لانه ليس السلطان ولاية اخذ زكاة الاموال الباطنة
 فلم يصح اخذها في التحجيج والواقعات والولو الجبة انتهى قلت ان لا يبقى اشكال صاحب الزكاة
 التفصيل المفتي به وقد علمت جوانه

على ما فيه ادعى الزكاة لا لله تعالى بل لغيره من جهة ما لا يدري به من قبله **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من
 اعراب دية. بالمعنى ما منع من وجوبها الا للزكاة المبرورة بالدين لا لغيره **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 ما يمنع من وجوبها **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية. بالمعنى ما يمنع من وجوبها **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 هذا هو الوجه في اداء الزكاة في الصلاة بعد الوضوء لا في غيرها من الاعمال **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 المقصود من اداء الزكاة في الصلاة بعد الوضوء لا في غيرها من الاعمال **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 بعد القول يجب عليه الا اذا جازى في اداء الصلاة بعد الوضوء لا في غيرها من الاعمال **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 فالظاهر لا زكاة الا اذا جازى في اداء الصلاة بعد الوضوء لا في غيرها من الاعمال **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 والناسي من اجبها بنا خلاف الصلاة لا في غيرها من الاعمال **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 ثم يخرج من اجبها من الزكاة ان كان يرد في متفرقا ولا يضبطه هل تليز مداهمتها ومقتضى ما ذكرنا لزوم الاعادة
 حيث لم يغلب على ظنه دفعه في يومين لا في ثمانية في فمقه يهوى فلا يخرج من العبد بل لا شك **قوله** الا اذا كان المودع من اعراب دية
 يعني انذاره بوجوبها في نفسه قالوا ان كان المودع من الاجانب فهو ضار وان كان من اعرابه وجبت الزكاة لتفريطه بالنسيان
 في غيره عليه **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية. بالمعنى ما يمنع من وجوبها **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 كله من الزكاة لا يمنع لانه لا يحبس به في الدنيا اغان قيل ان دين الزكاة في الاموال الباطنة لا يمنع وجوب الزكاة
 ولا مطالبه لمقتضى ما منع الاخذ فيها للامام كافي السوائم الا ان الملاك لو ابدى كفى اني المستصفي شرح النافع ومضى فجرد
 الاضاح النفع لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يقص بها فاذا قصصها منعت واماديين الزكاة فيمنع وجوب الزكاة عند الامام
 وعند مصلحي في الاموال الباطنة والظاهرة وصورتها اذا كانت له نصاب من الائمان او السوائم فحال الحول ووجبت الزكاة ثم
 جازى ابو بصير في الزكاة للجهل الثاني هو ان كان ذلك في العينين بان كانت العين قائمتا وفي الفم باستهلاك
 النصاب **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية. بالمعنى ما يمنع من وجوبها **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 في الفم لا تمنع فانتفى وفي شرح الجامع الصغير للتمرنا شي دين الزكاة فيمنع وجوب الزكاة هو ان كان ديننا الحق
 باختياره في النصاب ودين الحق وجوب الزكاة وقال ابو بصير وجوب الزكاة في النصاب بمنع لانه احتسب به
 من النصاب فيكون فاقصا ودين الزكاة بان استهلك مال الزكاة ثم ملك ما لا آخذ لا يمنع لان الزكاة عبادة فلا يمنع
 وجوب الزكاة كالمسحوق وقال في الجامع دين زكاة السائمة يمنع فقط لان له مطالب وهو السامي وفي المنتقى من محمد
 دين الكفالة يمنع مطلقا وفي النوادر ان كانت باسرا لا تمنع وبلا مرتفعة انتهى وما قررناه كلام المصنف فقط ما عساه ان
 يقال كل منع دين العباد يمنع دين الله تعالى ان كان له مطالب من العباد قال في البرازية بعد كلام والاصل ان كل دين له
 مطالبه من العباد ومنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج او للعباد كالثلث والاجرة ونفقة المعسر وما لا مطالب
 له كالنفق والكفالة والصح لا يمنع انتهى **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية. بالمعنى ما يمنع من وجوبها **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 الا المبرور هو حل في شرح الجامع الصغير للتمرنا شي ذكر الزكاة في ديني الجامع من البعض ديني لا يمنع اذا لم يصح
 الزوج على مزمل الاداء لانه لا يملك ديننا في الاستيعاب في يمنح مؤجلا عليه او لم يصح في طريقة الصلاة **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية
 قالوا حل له يمنح لا رواية فيه ان قلنا لافله وجد وان قلنا بمنع فله وجد **قوله** لا زكاة الا اذا كان المودع من اعراب دية. بالمعنى ما يمنع من وجوبها

وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وماله من غيره عليه وعليها كبر له الا جازا بغيره الداسع ولو له في سنة يساري نصا باو كسوة فتشركه لا يحتاج اليها في الصيف بالصحيح حل الا على محلها من نصا به منبذ وفتح القول في اقليم من النصاب ان دفعها الي الفقير لا يسترد ما مطلقا الي الساعي يسترد ما ان كان له قائمة وان قسمها الي اقليم من ماله الزكوة حلالا لمجرد دفعه اليه من قبل زكوة حبل السواثم بعد وجوه دعيها في لا قبله في الملتقط من الاحارة المعلم اذا اعطى حليفه شيئا نازلا في الزكوة وان كان بحيث يعول له لو لم يعلم بعينه من ماله

كتاب الصوم

في الصوم الا بد فاكل لعنوا ويعد في ما اكل في يوم من اليوم الذي يفتن فيه ملائكة

واما الطعام فيما يدفعه اليه يجوز بطريق القيمة اي ما قلناه وما ياكله معه بطريق الحاجة والتمكين فعلى قول الثوري يجوز بطريق القيمة اي يدفعه اليه قول محمد لا يجوز ويجب تقديم من الملتقط ان الفتوى ثمة قوله مبطل وحسن عدم الاجتزاء في الطعام دون العسيرة فكان هو المعتمد لموافقته للثوري **قوله** وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وماله من غيره في الزاوية له غلة دار لا يمكن له ان يجرها ولا ان يسكن بعضها وفضل الباقي من السكنى وهو يبلغ نصا لما يتعلق بهد النصاب لزوم صدقة الفطر والافسحة نعمة الا قارب وجرمة احلنا ان يكون **قوله** وعليها من نصا به عند البيع في قول اشاعه عن ابي يعين وتم العول عنده تسعة وثلاثون ان يدفعها للعقراء لا يسترد ما مطلقا يعني سواء كان ما دفعه قائما في يدها لعقرا او غير قائم وانما لا يسترد ما لا يفي بوقت نكاح ان دفعها الي الساعي استرد ما ان كان ما دفعه قائما وان كان ما دفعه غير قائم فان قسمها الساعي بين العقراء صحتها من مال الزكوة عند الامام وابي هو صف حلالا لمحمد قال الميمني في البحر اخر فصل زكوة البغيم ان الافضل لصاحب المال عدم التعجيل للاحتلاف في التعجيل عند العلماء قال ولم اره انتهى اقول قد نصوا على ان الخروج من الخلاف مبطل في هذه المسئلة من افراد هذا الاصل ويكفي في دعوى الافضلية دحوا لهما جميعا هذا الاصل وان لم ينصوا عليها بخصوصها وجعل ملاذع عليه لقوله لم اره **قوله** ولو عجل زكوة حمل السواثم بعد وجوده حاز لا يملكه في الثانية ولو كان له خمس من الاموال العوا مل بمثلها ثنتين عنها وما في بطونها ثم نتجت خمسا قبل الحول اجزأه عما عجل وان عجل عما لم يعمل في السنة الثانية لا يجوز انتهى لانه لما تعجل عما عمله في الثانية لم يوجد المعجل عنه في سنة التعجيل وهو شرع في ذلك لانه لم يطلع عما تجسبه في الثانية وهو المبراد من نفى العوازل ليس المراد نفي الجواز مطلقا لظهور انه يقع بها في ملجأه وقت التعجيل في الجواز الثاني فهو تعجيل زكوة بما في ملكه لستين لان التعيين في الجنس الواحد لغو لهد الو كايول الى ربهم يعني في الله وهو موجود فتعجل خمسة ومشور من البيض فملكك البيض قبل تمام الحول ثم تم الحول لا زكوة عليه في السود ويكون المخرج عنها كذا مكسبه وكذا لو عجل من اليه فانيزوله دبراهم ثم ملكك الدنانير كان ما عجل من اليه داهم باعتبار القيمة في عجل مكسبه قبلنا بالملك لا يندلج عجل عن احد المالكين ثم استحق المال الذي عجل منه قبل الحول لم يكن المعجل من اليه في ذلك الواسع بعد الحول لان في الاستحقاق عجل مما لم يملكه يبطل تعجيله كذا في البحر للمصريح **قوله** وفي الملتقط من الاحارة البيع عبارة ان الملتقط خبطة المكتوب اذا اعطاه المعلم شيئا نذية الزكوة يجوز ان كان بحيث لو لم يعطه ذلك لم يعلم بعينه له في مكتبه لا يجوز ان يسهل **قوله** في الصوم الا بد فاكل لعنوا في المنتقى قد راس بصوم اهل افصح من الصوم لا شغلا له بالمعصية له

الفن الثاني

[illegible]

او كان مسافرا لا يصوم الا جبر تطوعا الا باذنه استأجر اذا انصرف بالصوم لا يلزم منه النذر ~~والا~~ كان طاهرا وليس
واجب وكان من جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي

تطوعا الا باذن المولى الا اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك وفيها لو احرمت المرأة تطوعا بغير اذنه كان له ان يحللها
وكتب الا جبر اذا كان يضرب بالحد مة وكل لك في الصلوة قال المصروح في البحر واطلاق الظهيرية في العبد والمروة
اظهر لان الصوم يضرب بدن المرأة ويهزلها وان لم يكن له ان يطاها ومنافع العبد مملوكة للمولى ولو كان غائبا قال
في النهر وعندى ان احالة المنع على الضرر وعلم به على حد مة والى للقطع بان صوم يوم لا يهزلها فلم يبق الا منعه
وطيها وذلك اضرا به فاذا انتفى بان كان مريضا او مسافرا اجاز انتهى اقول فعلى هذا يجب ان يفصل فيقال ان صامت
يوم واحد الا يكره وليس له منعها وان صامت يومين فاكثر يكره وله منعها **قوله** او كان مسافرا عطف على ما بقه
باعتبار المعنى والتقدير الا اذا اذن لها او كان مسافرا **قوله** لا يلزم منه النذر الا اذا كان طاعة المنع امقط بعضهم الثاني
وعليه جرى في الفتح كانه استغنى بالتالي اذ قولهم فمن جنسه واجب يفيد ان المنذر وغير الواجب وزاد بعضهم
ان يكون مقصودا لا وسيلة فلا يصح بالوضوء ومجدة التلاوة قال في الزايعات ومنه تكفين الميت وزاد بعضهم
ان لا يكون مستحيل الصكون فلونذر صوم امس او اعتكافا ثم منضم لا يصح قلده قال في النهاية بعد ذكره وطا النذر
الا اذا قام الدليل على خلافه وانما قال ذلك لئلا يرد النذر بالحج ما شيا والاعتكاف واعتاق الرقبة فان النذر بها صحيح
مخ ان الحج بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتكاف وكذا نفس الاعتاق من غير مباحرة سبب موجب له وفيه نظري
انما يصح النذر بها لان من جنسها واجب اما الحج فلما صرح الشارح به من ان اهل مكة ومن حولها لا تشتروا في
حقهم الرحلة بل يجب المشي الى القادري منهم واما الاعتكاف فلذلك القعدة الاخيرة في الصلوة فرض وهي امث كالا اعتكاف
واما الاعتاق فلان من جنسه واجب وهو الاعتاق في الكفارة واعا كونه من غير سبب فليس بمراد كذا في البحر وجعل
بعض المتأخرين جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة لان الحبس واللبث وقوف كذا في النهر بقي ان يقال نذر
الوقوف يصح وليس من جنسه واجب وما قبل من جنسه واجب وهو ان يجب على الامام ان يقف بمسجد امن بيت مال
المسلمين فان لم يكن في بيت مال المسلمين شيء فعلى المسلمين كما في التمتع وقية نظرا بالنسبة الى الامام فانه لا يملك ما
في بيت مال المسلمين حتى يصح وقفه بل ذلك لهما صادوا لاز صانعيه الوقوف **قوله** وكان من جنسه واجب على التعيين اقول
او كان مشتملا على واجب كما في معراج الدراية وحلته لا حاجة الى ان يقال ينبغي ان لا يجنب الاعتكاف بالنذر لانه
انما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب الله تعالى اذ لم يكن فلا يصح كالا اعتكاف لانه ليس من جنسه واجب الله تعالى
ولا حاجته الى ما تكلف من الجواب بان من جنسه واجب وهو اللبث بعرفة يوم عرفة وهو الوقوف باللبث في القعدة الاخيرة لانه
وان لم يكن من جنسه واجب لكنه يشتمل على الواجب وهو الصوم لانه شرط طهنته اذا كان منذر ووقوفه على التمس ينظر
ما المراد به بل المراد به ان يكون واجبا مينا لا كفاية او المراد به ان يكون واجبا غير مغير فيه ويحذر ذلك **قوله** فلا يصح
النذر بالمعاصي هذه ابطاها مضاف لقولهم بصحة نذر صوم ايام البحر فيجب ان يراى كونه المعصية باعتبار نفسه كالنذر
بالزنا وهراب البحر فلا يلزمه الوفاء به لكنه ينعتق موحبا للكفارة بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون مميذا الا بالنية على
ما عليه الفتوى فلو فعل المعصية المجلوف هاها انحلت واثم واما نذر صوم يوم النحر فصحيح غير انه يفطر ويقضي وذلك لانه

ولا بالوجوب على كل شخص الا حلال لم تلزمه الا ولحقه ولو نذر صلوة سنة فمضى الفرائض لا هيئ عليه وان منى
مثلا لزمته ويكمل المهر بولونذ ومياداة المهر ليس لم تلزمه في المهر بولونذ والتسبيحات ذبر الصلوة لم تلزمه الزوج
إذا اذن لزوجته بالامتناع ليس له الرجوع وهو اني الا ثمة يصح رجوعه في نفسه اذا دعاها واخذها من اخوانه
فمنه يصوم مبشروع والنهي لغيره وهو بولونذ اجابة ادعوا التمتع فيصح في ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم الصحة
وبه قال زفر راجح كذا في النهر **قوله** ولو نذر مياداة المهر لم تلزمه في المهر بولونذ وهو ظاهر الرواية قال في المبسوط ثم النذر
انما يصح بها كان قرينة مقصودة ولا يصح بما ليس بقرينة وما فيه معنى القرينة وليس بمبدأ مقصودة بنفسها كتشجيع الجنائز
وعيادة المريض لا يصح التزامه بالنذر الا في رواية عن الامام قال ان نذر ان يعرض نفسه اليوم يصح نذره وان نذر ان يعرض
فلان لا يلزمه شيء لان عيادة المريض قرينة شرعية عيادة فلان بعينة لا يظنون فيه معنى القرينة مقصودة للنذر بل مراعاة حق
فلان يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية قال عيادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حتى الله تعالى فاما مقصود حتى
المريض والميت والناذر ونذره انما يلتزم ما كان حقا لله تعالى مقصودا انتهى وفي المشكوة عن زيد بن ارقم عدا في المنبي
صلى الله عليه وسلم من وجع كان يعينني رواه احمد واوردنا في كتابنا صاحب الاظها وفيه احتجاجا لعيادة وان لم يكن
المرض مخوفا كالصداع ووجع الضرس وفيه بيان ان ذلك عبادة حتى يجوز بل لك اجرها ويحدث به في اليقين ويبر خلافا
للشيعة كذا في مجموعة العلوم لشيخ الاسلام الهروي حفيد المولى سعد الدين التفتازاني **قوله** ولو نذر التسبيحات
ذبر الصلوة لم تلزمه تعريض على قوله من حنسه واحب **قوله** الزوج اذا اذن لزوجته بالامتناع كالف في الفتاوى الظهيرية
ولا باس للمملوك ان يعتكف باذن سيده والمرءة باذن زوجها لان الامتناع لهما وكان للمولى ان يمنعه وليس
للزوج ان يمنعه فان منعها لا يصح منعه اياها ولكن المولى يكون مسيما بالمنع بعد الاذن لجواز المتع والنهي في العبد بعد
الاذن ولم يجز في حق المرأة وجه الفرق بينهما هي انه لما اذن لها فقد ملكها منفعة نفسها فتملكت فلا يصح منعها بعد
ذلك بخلاف المملوك لانه ليس من اهل التملك فصحه نهيه وللمكاتب ان يعتكف بدون اذن المولى لانه صار حرا يدا
بالكتابة ولهذا لا يملك المولى منعه من الخروج ولورده راد من هذه السفر لا يستحق الجعل ولو غصبه غاصب لا يضمن
ولو كان المكاتب صغيرا **قوله** بكرة اذا دعاها واحد من اخوانه لم يملكها التزوير ولا يفتقر في صوم النفل بلا عذر وفي رواية
والضيافة عذر ان كان صاحبها لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه الانتظار انتهى وظاهر الرواية انه ليس له
العترة لامن هذا وصحة في المحيط لهن رواية الفطر بغير عذر ارحم من جهة الدليل ولهذا اختارنا المحقق في الفتح
وقال ان الادلة تطاخرت عليها ثم اختلف المشايخ على ظاهر الرواية هل الضيافة عذر او لا قيل نعم وقيل لا وقبل عذر
قبل الزوال لا بعد الا اذا كان في عدم الفطر بعده مقوق لاحل الوالد ين لا غيرهما حتى لو خلف عليه وجب بالطلاق
الثلاث ليפטزن لا يفطر وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بمجرد حضوره وان لم ياكل لا يباح له الفطر وان كان
يتأذى بذلك يفطر كذا في الفتح ولم يصح شيئا كما ترى وفي الفتاوى الظهيرية قالوا الصحيح من المذهب انه ينظر في ذلك
ان كان صاحب الدار ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى بتركه الا فطار لا يفطر وقال شمس الاثمة المحلواني
رحمته ما قيل في هذا الباب ان كان يثق من نفسه القضاء يفطر دفعا للذى عن اخيه المسلم وان كان لا يثق لا يفطر
وان كان في ترك الانتظار اذى اخيه المسلم وفي مسألة اليمين يجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل انتهى

وهو جائز لا يكره له الفطر إلا إذا كان مملوفاً من كل شيء رمضان من بني ومطابق ثم وجع على الكلف لطلوع نسيبها من
 عند ثم فعله القضاء والمجاورة التي صارت لكل ناسياً بخبره إلا إذا كان يضعف عنه أحياناً فيعطى صدقة فطره من
 نفسه حيث هو ويكتب إليه بمطويع من أنفسهم جوعهم وإن أعطى منهم في موضعها جاز قال الإمام الأعظم روح
 وفيه البزاية لو حلف بطلا في أمره أنه لم يفطر أن يفطر وإن قضاه لا والاعتماد على أنه يفطر فيها ولا يصنع
 وإذا قلنا بان الضيافة مذ في التطوع تكون بعد ربه بحق الغيب والمضيق كافي خرج الوقاية في العلامة القهستاني
 لحيث لم توجد رواية المذهب والأحوال جميعاً وليس المراد من هذه الرواية بل ما هو أهم ليحصل أخوة الصداقة
 وهذا التبرير يعلم ما في كلام الحصون من الخلط حيث لم يقول المصوم بالنفل ولم يقيد الفطر بما قبل الزوال
قوله إذا كان صائماً من قضاء رمضان أي فيجبره له الفطر لأن له حكم رمضان كافي الفتاوى الظهيرية ولهذا لا يفطر لو
 حلف رجل عليه بالطلاق ليفطر كافي المحيما وظاهره أنه على استثناء قضاء رمضان أنه لا يكره الفطر في صوم الكفارة
 والذي يدل على الضيافة وهو رواية من أبي يوسف روح وقال العلامة القهستاني في شرح النقاية عند قوله ويعطى النفل بعد
 ضيافة وفي الكلام إشارة إلى أن في غير النفل لا يفطر كافي المحيط ومن أبي يوسف أن في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر
 انتهى وحيث هي المصون على هذه الرواية كان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان لأن فيه يفطر على هذه الرواية
 كما تقدم **قوله** ما فرغ في رمضان الحج في الثانية المسافر إذا قد كرس شيئاً قد نسيه في منزله من خلفه طرأ ثم خرج فان عليه
 الكفارة قيلها لأنه مقيم عند الأكل حيث رفق سفره فالعودة إلى منزله وبالقيا من ناخذ انتهى أقول فتزاد هذه على
 المسافر التي قد تم فيها القيا من على الاحتسار وفي المحيط لو أراد المسافر أن يقيم في مصر أو يدخل مصره كره له
 أن يفطر لأنه اجتمع في اليوم المبيح وهو السفر والمحرّم وهو الإقامة فرجعنا المحرم احتياطاً **قوله** رأى صائماً يأكل ناسياً
 بخبره الحج في الثانية قيل فصل الرابع هل عليه أن يخبره بذلك قالوا إن كان شاكراً لا يقدر على الإتمام بخبره يعني وحوا
 وإن كان شيئاً ضعيفاً لا يخبره لأن الشيخ لا يقدر على الإتمام فيتركه حتى يأكل ثم يخبره انتهى وفيه ما لنا ثم إذا شرب
 فسبب مودع ليس هو كالناسي لأن النائم ذاهب العقل إذا ذبح لم توكل ذبيحته وتوكل ذبيحته من نسي التسمية انتهى أقول
 هذه التعليل غير موثوقة في الفرق **قوله** إذا نسي من كل منهما لا من قصد والحق أن يقال إن حكم الناسي
 ثبت على خلاف القياس بالأثر فلا يقاس عليه بخبره ثم إن ظاهر كلام قاضي خان أن شرب النائم مفسد اتفاقاً وليس
 كذلك بل خالف في ذلك زفر وقال لا يفسد صوم مدقياً على الناسي كافي شرح المدرج الملكي قيد بالناسي لأنه لو كان مخطئاً
 أو مخطئاً ما فعله القضاء خلافاً للشافعي روح وحقيقة الخطأ أن يقصد بالفعل شيئاً من الخطأ الذي يقصد به الحناية
 كما مضى تسري إلى الحلق والفرق بين صورة الخطأ والنسيان هنا أن المخطئ إذا كرر للصوم فيرقص للغريب والناسي
 مكسبه على أن البيانية وقد يكون فيبذل كوالصوم وغير قاصد للشرب لكنه في حكم الناسي هذا كافي النهاية والمواحدة
 بالخطأ جازة عندنا خلافاً للتمعزلة **قوله** المسافر يعطى صدقة فطره من نفسه الحج قد اختلف الترجيح في هذه المسئلة
 فقيل المعتبر مكان الراس المفترج عنه في الصحيح مراعاة لا يجاب التحكيم في محل وجوده منه كذا في التمهيد وصح في المحيط
 أنه يراد به حيث هو ولا يمتد مكان الراس لأن الواجب في ذمة المولى حتى لو ملك العبد لم تسقط عنه وفيه البسوط بما يوافق
 صحيح المحيط كان هو المدعى قال في المضمرات وعليه الفتوى وإما في زكوة المال فالمعتبر مكانه الذي هو فيه في الراس كمالها

إذا شهد واحد بالهلال فصاموا الثلثين يومًا لم يفطروا حتى يصوموا يومًا آخر ثم مضى يقطع التتابع في حق المقيم لا يفرق
قوله إذا شهد واحد بالهلال الخ في الذي خيرة الخواحد إذا شهد على هلال رمضان عند القاضي وقيل شهادته
 وإبراهيم بالناس بالصوم فلما اتبعوا ثلاثين يومًا لم يفطروا ثلاثين يومًا قال أبو حنيفة وأبو جعفر وصف يومين من الغد وان كان
 يوم الحادي والثلاثين يعني لم يكن غروجا من عبادة فحفظ فيه وقال محمد يفترون وقال الحلواني هذا الاختلاف فيما
 يروى من هلال هلال والسماة مصيبة فاما إذا كان متغيبا فاتهم يفترون بلا خلاف ولما إذا شهد على هلال رمضان فامد ان
 والسماة متغيبا وقيل القاضي شهادتهما وصاموا ثلاثين يوما فلم يروا الهلال ان كانا متغيبين يفترون من الغد
 بالا اتفاق وان كانت مصيبة فكذلك يفترون اليه اشار في القدروي والمنتقى وقيل في فوائد السغدي انهم لا يفترون
 والاول اصح انتهى وفي النهري مثل هذه معناه فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا يقول الواحد وفي البيهانية قول محمد
 اصح قال الشارح والا شبه ان يقال ان كانت السماة مصيبة لا يفترون لظهور الغلط وان كانت متغيبا يفترون
 لعدم ظهوره ولو ثبت برحليين افطروا ومن السغدي لا قال في المفتح ولو قيل ان تيمهما في الصوم لا يفترون وفي
 الغيم انطروا لا بعد **قوله** رمضان يقطع التتابع في حق المقيم يعني اذا كان عليه كفارة فظها رمضان شهر اقل من رمضان
 فانه يقطع التتابع في حق المقيم امانى حتى المسافر فلا يعدم تعيين صومه عليه وفي كلام المصنف في الشهر من رمضان
 وقد قيل بغيره شرعا واما حكم ذلك لغة فقال الصلاح الصغدي في مقدمة كتابه وفي الرافيات وايضا بعض الفاضلاء
 قد كتبوا بعض الشهور بشهر كذا وبعضهم لم يكتبوا فيه شهر او طلبت الخاصة في ذلك فلم يجدوا اتوا بشهر الامع شهر اوله
 يكون حرفا وهو شهر ربيع وشهر رجب وشهر رمضان ولم يدركوا في ذلك ما هي ولا وجه المناهضة لانه كان
 يعني ان حذف لفظ شهر من هذا ولا نه يجتمع في ذلك رآه انتهى اقول قد تعرض للمسئلة من المتقدمين ابن
 درستويه فقال المقيم الكتاب المتمم المعروف كلها مذكرة الاجمالي وليس شيعي منها يضاف اليه شهر الاشهر اربع وشهر رمضان
 قال الله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وقال الرازي (ع) شهر ربيع ما بين يومين من اصحابها لهما
 شهر او صفة قامت مقام الاسم فهو الذي لم يجز ان يضاف الشهر اليه ولا يذكركم كالمحرم انما معناه الشهر المحرم وهو
 من الاشهر الحرم وكسره وهو اسم معرفة كزيد من قولهم صفوا الاناء اذا خلوا وحده في معرفة وليست بصفة وهي من
 حروف الملاء ورجب وهو اسم معرفة مثل صفر من قولهم رجبت الشيعة عظمت انما من الاشهر الحرم وشعبان صفة بمنزلة
 مظنان من التبعيب والتفرق وشوال صفة جرت مجرى الاسم وصارت معرفة وفيه شوال الابل وذوالقعدة صفة قامت
 مقام الشهر من القعود عن المصروف كقولهم هذا الرجل ذوالجلسة فاذا حدثت الرجل قلت ذوالجلسة وذوالحجة
 مأخوذة من الحج واما الربيعان ورمضان فليست باسماء للشهور ولا صفات لها فلا بد من اضافة شهر كقولك شهر ربيع
 وشهر رمضان انتهى ومنه يظهر ذلك اذ ذكر الشهر مع رمضان والربيعين وان ذكر الشهر لا بد منه معها وان ذكر الشهر
 مع رجب خطأ وان الصغدي قد وهم في رجب فيما يضاف اليه الشهر وان ابن هشام قد وهم في جعل ذكر الشهر
 معها جائزا لا لازما كما نرى ذلك من قال (عمر) ان حادي وعشرين شهر جمادي * في كلام الشهود لحن قبيح *
 ذكر الشهر وهو رمضان * والربيعين غير ذا لم يبعثوا * وتعدوا في حذف اراء ثبات * ثون والعكس حكم صحيح *
 قال ذاكر الحق بن هشام * جاد مراه صوب غيث فسيح **قوله** لا ترق بين المحنونة والعاقلة في وجوب الكتابة اي على

بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة اجما فهما الجماع في الدبر حبس الكفارة او التكاليف الاصح النجاسة
نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل مملا يصل به الى السجدة فيجوز لصحة النهار ويستريح الباقي وتولية لا يحسن
كتاب وهو يطل بانصر من ايام الشتاء ظن طلوع العجرفا كل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة

كتاب الحج

عملان الفعل يتعد دبتعد دالفا مل وضمان المحل لا ملوا مشترك المحرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو خلا لا
في قتل صيد الحرم لا كفيهما حقن العباد حاصع مرارا وعليه لكل مرة دم

العاقلة بالغ الغيرة المحقرة واما المكروه فكان الامام يقول قلزمه الكفارة لان انتشار آله اماره الاختيار ثم رجع عنه
وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان انتشار آله غير مفسد وانما مفسد صومع بالايلاج وهو كان مكرها فيه كذا في هـ
المجمع المصني واما ما كان بالغ عاقلة غير مكرهه فعليه الكفارة وان كانت مكرهه او مجنونة فلا كفارة عليها
قوله الجماع في الدبر حبس الكفارة اتفاقا على الاصح مقابل الاصح ما روى الحسن عن الامام انه لا كفارة في الدبر لاعتبارها
له بالحد عنده فانه لم يجعل هذا الفعل جناية كاملة في ايجاب العقوبة التي تندر بالشبهات ووجه القول الاصح وهو رواية
ابي يوسف عن الامام ان الحناية متكاملة لقضاء الشهوة وانما يدل عي ابو حنيفة روح النقصان في معنى الزنا من حيث
لا يحصل به انسداد الفرائض ولا معتبره في ايجاب الكفارة كذا في المراجع وفي الولوالجية الصائم اذا عمل عمل قوم
لوط في شهر رمضان وحسب عليه القضاء والاتفاق والاحتار انه يجب عليه الكفارة بالاتفاق ايضا لان الكفارة بالزنا انما
تجب لانه قضاء للشهوة على الكمال وهذا المعنى هو حود في الطراطة فتجب الكفارة اما الحد انما وجب
بالزنا وهذا المعنى مفقود هنا وهذا انما ينأتي على قول الامام اما عند ما يجب الحد والكفارة انتهى **قوله**
ظن طلوع العجرفا كل الحج هذه المسئلة في القنية وما رتها ظن ان العجرفا كل فاعلم وكان كما ظن في قتل لا كفارة
عليه وهو الاصح انتهى وما ذكره المص رح هنا مخانف لما ذكره في البحر من انه لو ظن طلوع الحج فاعلم في قتل لا كفارة
تبين صحة ظنه فعليه القضاء كما يراه لانه نفي الامر على الاصل فلم تكمل الجناية انتهى وفي لغة المص رح اشار الى
تجوز التسحر والاطار والتحكيم وقيل لا يتحرر **قوله** العجرفا كل لم يفسد صومه لكن تركه
مستحب اما الوشك في الغروب ففي السرة خلاف كذا في المحيط والى انه يتسحر بقول عدل واحد وكل احد الى
واختلاف في الدبر واما الاطار فلا يجوز بقول واحد بل بالثنين وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان على الاصل قلة كما
في الزاهدي والى انه لو اطر اهل الرهتاق بصوت الطبل يوم الثلثين غائبين انه يوم تغيب وهو غيرهم لم يكفروا كما في
المنية كذا في شرح النقاية للقيس **قوله** فلو مشترك المحرمين في قتل صيد الحرم الحج تبرع على ما قبله من الاصل
فكان حقه ان يذكره بالقاء ووجه التبرع ان الضمان في حق المحرم جزاء القتل وهو متعدد وفي صيد الحرم جزاء
المحل وهو ليس بمتعدد كراهين تتلا رجلا يحب عليهما دية واحد لانهما بدل المحل وفي كل واحد منهما كفارة لانهما
جزاء الفعل **قوله** كفيهما حقن العباد تنظير لحق الله تعالى بحق عباده وهذا كذا في قتل رجلان رجلا وقد
بيننا قريبا **قوله** حاصع مرارا فعليه لكل مرة دم الحج اي ذبح شاة اطلق في الجماع تشمل ما اذا كان في الفعل او الدبر وفي
اصح الروايتين عن الامام كذا لهما لكمال الجنابة كما في الفتح وما اذا انزل اولم ينزل اولج ذكره كذا في الفتح

١٧١٠ في يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يأكل من الهدي الا ثلثه في النكاح والقران والتطوع الحج تطوعا
افضل من الصدقة النافلة

وفي المعراج ولو استلخات ذبح الحمار او ذكر امقطوما بفلس حجها بالاجماع وما اذا كان عامدا او ناسيا جازلا
وما لا يضار او مكروها رجلا او امرأة ولا وجوع له على المكروه كما ذكره الاصمعياني وحكي في الفتح خلافا لغيره
ابي حجاج والقاضي ابي حازم في رجوع المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج على الجماع قال الاول لا والثاني نعم قال المعر
وح في السر ولم ارقولا في رجوعها بمثونة جهاز شمل الحر والعبد لكن في العبد يلزمه الهدي وقضى الحج بعد العتق
صوي حجة الاحلام وكل ما يجب فيه المال يواخذ به بعد متقنه بخلاف ما فيه الصوم فانه يواخذ به في الحال ولا يجوز
اطعام المولى عنه الا في الاحصار فان المولى يبعث منه ويحمل عنه فاذا عتق فعليه حجة وعمرة وشمل الوطي الحلال
والعوام ووطي المكلف وغيره كما صرح به في المحيط وصرح في الولو الجية بان الصبي والمعتوه يفلس حجها بالاجماع
لكن لادم عليهما في متاهك ابن الضياء واذا جاع مع الصبي حتى نفس حجه لا يلزمه شيء انتهى وهذا يظهر ضعف
ما في الفتح من قوله لو كان الزوج صبيا يجمع مثله نفس حجها دونه ولو كانت هي صبية او مجنونة انعكس الحكم
انتهى فان هذا حكم تعلق بعين الجماع وبالعقل ولا ينعدم الجماع فلا ينعدم الحكم المتعلق به وانما يلزمها
حكم الفساد لما فيه من الضرر ويؤيده ان المفسد لصلوة والصوم لا يرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج **قوله** الا
ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم يعني سواء كان الجماع لامرأة او نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رفض
الحجة الفاحشة لزمه دم آخر عند الامام وابي يوسف فخرج بالجماع الثاني رفض الحج الفاحشة لا يلزمه
بالثاني شيء كما في الخانية مع ان نية الرفض باطله لانه لا يخرج عنه الا بالاهمال لكن ما كانت المحظورات مستندة
الى قصد حرمان وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد وهذا نص في ظاهر الرواية ان المحرم اذا
تأخر عن نسائه رفض احرامه واقام يصنع ما يصنعه الحلال من الجماع والطيب وامتلاء الصبي عليه ان يعود كما كان
حراما ويلزمه دم واحد كما ذكره في المبسوط **قوله** لا يأكل من الهدي الا ثلثه الحج يعني يجوز الاكل منها بل
يستحب الاتباع الفعلي الثابت في حجة الوداع **قوله** مستثناه انه صلح فحرم الثلاثا ريتين بل ثمة يبدو وحده لي رفض
تأخره ثم امر من كل بدنة يرفع يجعل في قدر فطبخت مائلا من لحدتها وشربا من مرقها ولا نه دم نسك فيسوق
منه الاكل كالاضحية وشارب كلمة من لى انه يوكل البعض منه والمستحب ان يفصل كافي الاضحية وهو ان يتصدق
بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل ويدخر الثلث وافاد بقوله هدي التطوع انه بلغ الحرم اما اذا ذبحه قبل
بلوغه فطبخه هدي فلم يخل فحقت قوله هدي ليجتاز الى استثناءه **قوله** يوكل منه والترك بينهما انه اذا بلغ
الحرم فبالقربة فيه بالاراقة وقبل حصلت واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل بنافيه اما دما لا استثناء انه لا يجوز
الاكل من بقية الهدي ايا كدام الكفايات كلها والنذر وهو في الاحصار وكذا ما ليس بهدي كالتطوع اذا لم يبلغ
الحرم وكذا الايجور والاغنياء لا يبيح دم النذر ودم صدقة وكذا دم الكفارات لانه وجب نكته بالليل وكذا
دم الاضحية ولو دلت على النذر والخرج من الاحرام قال او انه كذا في البحر **قوله** الحج تطوعا افضل من الصدقة
النافلة قلنا هذا الفصل اطلق المباركة بل المراد ان الهدى من الصدقة بقدر الدارهم التي تنفق في

فرفهوا لا يخرج الفريسيين من طاعة الوثائق بل يختلف النفق إذا لم يكن الاب مستغنيا لم يزل الخروج ويمن ابن المسينا
 كان إذا دخل المهر لا يقلم اغفاره ولا ياخذ يمين شعرة واحدة وقال ابن المبارك الجنة لا تؤخر خروجك عنها العقبة معه الف
 درهم وهو يغاف العزوبة فعليه الحج ولا يجوز إذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله تجازله المزوج الحاج عن
 الميت إذا خلط ما دفع اليه بماله جاز فان اخذ المأمورا لمال وانحر به ورجع وحج من الميت قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 البحر يمنع الوحوب وقال الكروماني ابن كان الغالب في البحر السلامة من موضع حرث العادة بركوبه ليجب واللا
 خلا وهو الأصح وحيون وحيون والغرات والنمل انهار لا يخار كما في الحديث صحيحان وحيان والغرايتا والذيل كل
 من انها الجنة كذا في البحر قال عيسى الارباعي (شعر) يرى ببلا دارم ميعان ما يحيا * وما العاش يلقي حاريا نهر
 ميعون * ويلقي نار في المسيس ميعان حاريا * وفي ارض بلخ قد جرى نهر ميعون * وفي الصحاح ميعان نهر بالبحرين
 وميعون نهر بالهند وزاد في الصحاح وما حبن نهر بالبصرة انتهى وقد استفيد مما ذكرنا ان ميعان وحيان المذكورين
 في الحديث غير ميعون وحيون الذي ذكرهما المصروح في بحره وان كان كل منهما نهر لا بحر **قوله** اذا لم يكن
 الاب مستغنيا الخ مسئلة مبتدأة لبست قيد في المسئلة التي قبلها بل يستعاضها تقيد بها لما اذا كان الاب مستغنيا
 من خذ مخط قال في البزازية اراد الخروج الى الحج وكراهه أحد ابويه ان استغنيا من خذ منه لا يكره الخروج وان احتاج
 واحد منهما كره انتهى وحده يعلم ان المراد بعدم الحل في كلام المصروح كراهه النحر يمين لا الجرام المطلق وان الام كالأب وفي
 البزازية واذا كان الابن لمرء صبيح الوجه للأب ان يمنعه من الخروج حتى يلتصق واذا كان الطريق مغفرا له ان يمنعه وان
 انتهى **قوله** وعن ابن المسيب كان إذا دخل العشر الخ أي كان سعيد ابن المسيب إذا دخل العشر الاخير من ذي الحجة لا يقلم
 اغفاره ولا ياخذ من شعرة واحدة تشبهها بالحاج واليه ذهب الامام المجمل لمحمد بن حنبل لكن بشرط ان يضحي لو يضحي عنه
قوله قال ابن المبارك السنة ان لا تؤخر المقص من هذا الرد على ابن المسيب بان قلم الاظافين والاخذ من شعر الراش
 سنة ولا يخلطه لا تؤخر **قوله** وبه اخذ الفقيه أي بقول عبد الله ابن المبارك اخذ العقبة ابو الليث اقول تخصيصه
 بالكرية هم ان غير الفقيه ابي الليث لم ياخذ به وهو محل نظري في ترتيب الملتقط ورد الحديث انه لا يخلق
 ولا يقلم اغفاره ولا ياخذ من شعرة واحدة اذا اراد الحج يعني الاولى ذلك لكن لا يجب تأخير وقال ابن المبارك
 السنة لا تؤخر به اخذ الفقيه قال المصروح في البحر قال صاحب الملتقط وان عمل فهو افضل تعظيما للخبر ولا
 يجب ترك الكس **قوله** اذا كان وقت خروج أهل بلده قيد في قوله فعليه الحج **قوله** قال أبو حنيفة وأبو يوسف روح
 لا يجوز الحج خلافة المسئل قال بعض الفضلاء لعله مبني على اشتراط كون النفقة او اكثريها من المال المدفوع اليه
 كما يفيد كلام السخافي في مباحكه اقول ليس بلام الاجزاء مبني على هذا المأني البهر ان اشتراطهم كون النفقة او اكثريها
 من مال الأمر للاختراز من القهر لا منطلقا فانهم لو انفقوا الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفاء بحجه رجع
 به فيه اذ قد يتلى بالانفاق من مال نفسه ليعتد الحاجة ولا يكون المال حاضرا فنجوز ذلك كالرعي والوحييل يشترى
 لليتيم والموكل يعطى الثمن من مال نفسه مائة يرجع به في مال اليتيم والموكل انتهى لكن ما ذكره المصنف هنا من عدم
 الاجزاء مخالفا لما ذكره في البحر في باب الحج من الغنيو حيث قال ولو اجر في المال ثم حج بمثله فالاصح انها هي الميت
 ويتصل بالربح كالموخلطها بل وانما كتبت صار ما نائم حج بمثلها انه يخلط الدراهم بالنفقة مع الرقعة المعروف كذا

لا يجوز له الحج فانه لا يجوز له ان يتركها فانه لا يجوز له ان يتركها
بالحج له ان يتركها فانه لا يجوز له ان يتركها فانه لا يجوز له ان يتركها
للا متعجل لا للتقيد كالمخافة والصحيح وقوعه من الامر والمضل من النفقة للامور ولو اراد ان كان ميتا لا
ان يقول ولا يتركها فانه لا يجوز له ان يتركها فانه لا يجوز له ان يتركها
بالحج او كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازته ولما مور الانفاق من مال الامر الا اذا قام ببطلان خمسة عشر
معا اذا كان لا يقد على الخروج قبل القاملة واقامته بمكة بعد الحج اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة
تا دمبطل لنفخته الا اذا عزم على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا

قوله المحرم من لا يجوز له نكاحها الحج في النهر المحرم هنا يعني في كتاب الحج الزوج ومن لا يجوز له نكاحها
من ينسب او رضاع او صهرية لان المقصود من المحرم الحفاظ الزوج وحفظها وحسين فيحتاج الى ذكر الزوج
قوله الصبي فيه ان الصبي يشمل المراهق وقد صرح في السراج بان الصبي المراهق كالبالغ فالمصطلق في محل
التقيد وهو غير محرم له **قوله** والعاقق والمجوسي يمتنع منه ان الصبي يكون محرما لمبنته المسلمة وقال الامام احمد لا يكون
محرما لانه لا يؤمن ان يفتنها اذا خلى بها كما في فتح الباري اقول اذا لم يكن العاقق محرما للخشية عليها من فسقه فاحرم
ان لا يكون الكتابي محرما لها خشية ان يفتنها من دين الاسلام اذا خلا بها فليتا مل **قوله** المأمور بالحج له ان يؤخر عن السنة
الاولى الى قوله كافي الخائفة ومبارتها اذا دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاحق ولا يخفى الحج وحج
من قابل جاز من الميت ولا يكون ضامنا للميت لان ذكر السنه يكون للاستعجال دون التقيد كالوكل رجلا بان يهتق
عبد وعمل اذ يبيع هل انعتق ارباع بعد من اجاز والصحيح وقوعه من الامر وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا كما في الهداية وظاهر
المذهب كما في المسبوط وهو الصحيح كافي كثير من الكتب وذهب عامة المتأخرين كافي الكشف الى ان النكاح صحيح في غير
وللامرئ ان ينفق قالوا لا يجوز اية عن محمد رج وهو اختلاف لا ثمر له لانهم اتفقوا ان المفق من غير اية لا ينفق
الاتفاق مقام الافعال في حق الله لا يسلط ولا يسقط عن المأمور ولا يملك ان ينويه عن الامر وهو دليل المذهب في غير
الذائب لصحة الافعال حتى لو اموه المأمور **قوله** ان القول بالعتق على ما في المصنف في غير المأمور من الحج بالثبوت
وقد يقال انها تظهر فيمن حلف ان لا يحج فعلى المذهب اذ حج عن غيره لا يحنف على القول الضعيف بحسب الخلاف
ان العرف انه حج وان وقع من غير فيعتك اتفاقا فتشبه وهذا اي وقوع الحج من الامر في حجه الله تعالى
فيقع عن المأمور ويصير الثواب للامور كما في هراخ الوهابية وفيه تأمل **قوله** والوصي تسأل الاطلاق الحج في فتح القدير
ولو ادعى ان يحج عنه ولم يز على ذلك كان للوصي ان يحج بنفسه انتهى وهذا الاختلاف ما لو ادعى الميت بالحج فتبرع الوارث
او الوصي فانه لا يجوز كما سيأتي **قوله** الا اذا قال ادفع المال الى من يحج عني فانه لا يجوز له ان يحج بنفسه **قوله** او كان الوصي
وارث في آخر الا ان يكون وارثا ودفعه الى المال لو اراد فانه لا يجوز الا ان تجهز الزينة وهم كبار لان هذا كالتبرع
بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباتين انتهى **قوله** فيتوقف على اجازتهم حق العبارة ان يقول فلا يجوز الا باجازة
الورثة **قوله** الا اذا اتخذ مكة دارا اي فانها تسقط والطاهر انه اذا هاجر بعد فيه اتخاها دارا تعود كغيره في الصواب
ان يقال بانها لا تعود بعزمه على الخروج فان المستثنى منه يعود بعد السقوط لا اعدم السقوط قال المصنف رحمه الله

[illegible]

والأمر هو أن لا يملك المدين قسماً بالقيمة كما زعموا في بعض ما يفتن

قول المصنف ما لا يصح لقوله بل قد لا يجوز مثله لأنه لو صح الاستيفاء لكان له المسمى قال المصنف في حاشي السحر
 ذكرنا مسجاني أنه لا يجوز الاستيفاء على البيع ولا على شئ من الباطن فلو احتار جرح على البيع وجب عليه الجرح
 من الميسر غلظه لجور من الميسر يعني لا يجوز الاستيفاء ولو من الأجر فقد ارتفع الطريق في الدعاوى والميسر
 يرد الفضل على الورثة لأنه لا يجوز الاستيفاء عليه ولا يعمل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا تبرع الورثة ولم
 ينه إلى التبرع أو أوصى الميسر بأن الفضل للحاج على ما هو أصح انتهى وفي الخاتمة في الاستيفاء المحصور وجلا لبيع
 نهجه الإلام فصح جازت الحجة من المحصور إذا جازت في الحبس وللأجير أجر مثله في ظاهر الرواية انتهى في هذا
 من على أنه لا صحة لقول المصنف في حاشي الاستيفاء في البيع فإني لم يقل في الخاتمة يصح استيفاءه من الغير وإنما قال
 في حاشي الحجة ١٠ وقد أشار قاضيان إلى عدم صحة الإجارة بقوله وللأجير أجر مثله لأنه المستحق في الإجارة الفالدية
 بخلاف الإجارة الصريحة فإن المستحق هو الأجير المسمى في العقد فلو صححت الإجارة للبيع لحكم له بالمسمى قيل قول
 المصنف وللأجير أجر مثله في كل لأن هذا في النفقة ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الكفاية لأنه قورغ نفسه
 مما لا ينتفع المستاجر به هذا والما جاز البيع منه لأنه لم يطل الإجارة بقي الأمر بالبيع فيكون له نفقة مثله وبه صبر
 لحكم المجهل في الكافي انتهى وأجيبه من قاضيان بأنه إذا ما قاله الحاكم الشهيد فيروا أنه صبر من نفقة المثل باجر
 لئلا يملكه صيغة العبارة المسماة للفظ الإجارة به يزول الأشكال انتهى وفيه ان المشاكلة إنما تحسن في القامات السطابية
 في أمارة الأحكام الشرعية وتكلم بما تقدم من الاستنباط للصح من غير الاستيفاء عليه والفرق بينهما أنه لا يملك
 لنفقة المد فوجه اليه بالاستنباط والاحتياط لملك الأجرة المحلة لوصية الأجير وأنه لا صحة للإجارة على البيع لعدم
 نفعها في حال من الأجرة على البيع يرد الغافل منها كما تقدم وعلم أنه لا يلزم من عدم صحة الإجارة على البيع عدم وقوع
 البيع من المستأجر قبل يقع منه لما أنه لما لم يصب بقي الأذن بالبيع منه فيصح منه ويستحقه بنائب نفقة مثله من تلكه
 الأجرة بحسب الشبهة كأن مثل قول التمسنا الصعالة بهرط التبراءة بحواله والحواله بهرط عدم البراءة كعالة اعتبارا
 للمسمى في الإجارة لا حارة للصح أقام على الجوار المعنى لصحة البيع من المستأجر ثم أعلم أن الأعمال ثلاثة أنواع ما يجوز فيه
 الارتفاق والإجارة كبناء المساجد ونحوها وما يمنع فيها الإجارة دون الارتفاق كالقضاء والافتاء وما اختلف في
 جواز الإجارة فيه دون الارتفاق كالامامة والأذان والبيع ومنع الشافعي الاستيفاء بالنفقة للجهالة وحوزه مالك قيسا
 على استيفاء المظنر بطاعته من وجوب عليه البيع وأخرى ما يتصل من غير وصية يائس بالاختلاف وإن وجبه عليه ولم يوجبه
 فخرج مع الناس ما هو حوزة المظنر في الطريق فليس عليه أن يوصى به إلا أن يتطوع لأنه لم يوجبه بعد الوجوب فاعتنت هذه
 المسئلة كل أفي المنبع ثم قال وتبس هذا كمن صام إلى نصف النهار فمات بحسب عليه الأيهاء بعد يومه صوم هذا اليوم كما انتهى
 قيل ينظر الفرق بينهما فإنه لم يوجبه فهو كالبيع فلا فرق بينهما ما في نفق لزوم الأيهاء فيها انتهى لقول الفرق بينهما أن
 في الصوم هرج وفي البيع لم يشرع في شئ من أعماله وإنما وجب فدية اليوم كما لا لان الصوم لا يتجزئ فكذلك قوله
 والمأمور بالبيع في أمارة التمسك وحج بالقيمة جاز في البيع قال في السحر بعد كلامه فالحاصل أن المأمور لا يكون مالكا لما أخذه النفقة
 بل يصر فيه على ما لا يجوز منه حيا كان أو ميتا معينا كان المقدار وغير معين ولا يعمل له الفضل إلا بالعرض المتقدم

لغير الثاني

المقبوض على سوم المهر مضمون لان اتي حاش مع الفصولين المحتالين معاً بفار في الفروج والاحتال مسألة ما اذا كانت الجارية بين من يكتسب ما كان على كل الحروف على من هو المهر وقلت الوضع عند هذا لا يحاسب في ذلك المهر المقترون بين كل نمو ما حصة للمالك كذا في كراهية المهر واج ما نسبت الجماعة فهو بينهم وعلى حبل الاختيار في هذا كذا في الاختيار ولا يجزأ لانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء وعلى حبل التكميل لكل

الاحتال عند ما عليه **قول** لا المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع المهر ليس عبارة مقبولة في الثاني
ياحظر ما قبل على سوم النكاح قسمين يعني لقبض امة فيجب وليتزوجها باذن مولاهما فلهذا في ثلثة فصول في المهر
الثاني قلت يقتل مباركة جامع الفصولين ظهر خطأ من صور المسئلة بما ذكره الحل في في مخرج القدر في من بينه
اذا دفع الى امرءة شيئا على انها تزوجه ثم امتنعت رجع بما كان قائما دون ما هلك منه وظهر ان الحبل المص في نقله في
جامع الفصولين حيث سقطت اظهر غير المسلم من عبارة قال بعض الفضلاء ظاهره انه لا فرق بين ان يكون المهر مسمى
اولا والثاني ان يقول هذا اذا كان المهر مسمى قيا على المقبوض على سوم الشراء ما نال لا يكون مضموفا لا يثبت في المهر
الثمن على ما عليه الفتوى فيكون المقبوض على سوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا ولم ازل في المسئلة
نقلا غير ان اطلاق العبارة يقتضي الضمان مطلقا الا ان يوجد نقل صريح بخلافه وعليه فيحتاج الى الفرق بينهما ما
لا يضمن في الشراء الا بعد تسمية النعم وكذا المقبوض على سوم الرهن فانه لا يكون مضمونا الا اذا سمى ما يورث به في الاصل
فيحتاج الى الفرق بينهما ايضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم الرهن وبين
المقبوض على سوم النكاح وهو ان المهر مقدر شرعا من حيث هو والمثل وشرعا مسمى شرعا والمسمى شرعا معتبر مطلقا لا ترى انه
لوتزوج على ان لا مهر صريح وبحسب مهر المثل ولو اشترى على ان لا ثمن كان باطلا باعتبار التسمية الشرعية في المهر ولهذا كان
المقبوض على سوم النكاح مضمونا سواء سمى المهر او لا لانه مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان بحال الثمن
وما يورث من المهر مقدر شرعا فلا بد من التسمية لوجوب الضمان بهما انتهى ورد بعض الفضلاء قائلا
ثم يظهر لي هذا الفرق لان المقبوض على سوم الشراء انما وجبت القيمة فيه اذا سمى الثمن في المقبوض لان كلا من الثمن
والقيمة هو بدل الثمن فلما سمى احد هما وجب الاخر وما المهر وان كان مسمى شرعا فليس من خمس القيمة لان
المهر بدل المتعة كما هو مقرر والقيمة بدل العين فلا منافاة بين المهر والقيمة فلا وجب تسمية احدهما الاخر لانه
ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التامل قال والذي ظهر لي في الفرق وهو انه
لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفع للمشتري ما وجد الا لسانه والمستاجر انما
قبضه كماله واما اذا سمى ثمنه فهو مضمون بالقيمة لانه متى بين ثمنه يكون الاستيلاء احد المعقدين فيكون وسيلة
للعقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك لانه ما رغب في قبضه الا يعرف صار القابض ملتزما
للعرض ومولاه الا صلي هو القيمة ما لم يصطلح او يتعاقلى المسمى وصرح في الدور والغرر من كتاب المصارف بان المقبوض
على سوم الشراء مقبوض على وجهه لما دللتم على ان ثمننا لم يكن اخذ للعقد فلا يمكن الاحتال به **قوله**
ما نسبت الجماعة فهو بينهم على حبل الاختيار الا في مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة في عليهما
فالاحتال في وتقييد الولاية بولاية النكاح انما في لاني ولاية الاعتراض تثبت لكل من الاولياء فيما لو

فانما يمتنع قول على بن ابي طالب ان لا يمتنع ان يكون له زوجة من جنس آدم علم الى الان
 نعم فتعذر في الجنة ان لا يمتنع ان يكون له زوجة من جنس آدم علم الى الان
 عليه باطلا لانه تعالى حديد و لو قيل ان له زوجة من جنس آدم علم الى الان
 اذ متيا طبع كان او غير اذ لما كان او صبيبا للكني **قوله** لا يمتنع ان يكون له زوجة من جنس آدم علم الى الان
 كما في شرح النفاية للعلامة القاسمي **قوله** لا يمتنع ان يكون له زوجة من جنس آدم علم الى الان
 على النكاح وهذا تفريع على المفهوم من قوله في السرايا اذ كان في السرايا من جنس آدم علم الى الان
 هذه آدم من قال ابن الخطيب في تفسير سورة السجدة والعلم ان الزوجات في يوم القيامة وان ارتفعت لكن الله عز وجل
 والمكر لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة اكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا يرتفع صار حاله كحال الملائكة الذين
 قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون (عن عباد الله) بلغة ما فيها العباد ان العباد ليسوا على علم
 بتكاليف بل هي مقتضى الطبع من جملة الاماني الموجبة لوام نعيم الجنة هذا وكيف لا يرتفع صار حاله كحال الملائكة الذين
 فلا تترك وان ترميه بل تزداد فنها **قوله** الا الايمان والنكاح الطاهر ان المراد بالنكاح هنا الوطى لا العقد وان كان
 حقيقة في العقد عندنا قال البغوي في تفسير قوله عز وجل وزوجناهم بحور عدن طاهيات لولبناهم بهم ليس من عقد
 التزويج لانه لا يقال زوجته بامرأة وقال ابو عبيد جعلناهم ازواجا كما يزوج البهائم بالبهائم اي جعلناهم اثنين اثنين
 بقي ان يقال ان النكاح بمعنى الوطى انما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التنازل المطلوب هو عان ذلك في مقهور في الآخرة
 فليحذر وقد سئل الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يتمنى الولي ولا يتمنى في الجنة
 فقال تمنى الناس اولاد في الدنيا ليعلم فيها حتى اذا انقرضت تمنى انهم ليعلمهم ببقاء الولد وقد امنوا الانقراض في الجنة كذا
 في الطبقات الساجية هذا وقد رفع سوال للعلامة محمد بن ابي شريف الشافعي صورته هل في الجنة تزويج وولادة كحال الدنيا
 اليه حال الآخرة بخلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف من السلف في الولد فقال بعضهم يكون الوضع والحمل والسن في
 ساعة واحدة وامتنعوا في ذلك اي ما رواه الترمذي من حديث ابي سعيد الخدري ان ابا شهاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حمله ووضعه وسنه في ساعة واحدة انتهى قال الترمذي في حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد و
 امتنعوا في ذلك اي ما رواه الترمذي من حديث ابي ذر بن العنبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها
 ولد والنكاح الاولى لتحسين الترمذي في له واما التزويج فلم ارجح هذه الكتابة حديثا مصرحا بعقد النكاح في الجنة
 كهيئة الدنيا نعم روى الطبري في الكبيرو والاربعين ام سلمة ونظرة قلت يا رسول الله المرأة تتزوج الزوجهين والثلاثة
 والاربع في الدنيا ثم تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها منهم قال سلمة يا ام سلمة انها تحير فتختار
 احسنهم خلقا فتقول يا رب ان هذا كان احسنهم معي خلقا فزوجني يا ام سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة فقي قول
 المرأة المخير بين ازواجها في خطاها الربها فزوجني اي اجعله لي زوجا وليس مصرحا بالعقد **قوله** فلا يمتنع ان يكون له زوجة من
 امته هذا هو الصحيح كافي الفتاوى الصيرفية وقيل يجب المهر ثم يسقط وثمره الخلاف يمكن ان تظهر فيما تزوج
 الاب امه ابنة الصغير من عبده فعلى من قال يجب ثم يسقط قال بالصحة هو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب اصلا
 قال بعدمها وهو قولهما وقد جزم بمها في الولو الجية من الماذون **قوله** ولم يجب شيئا لغير العارفي لانه لو وجب لا احتوجب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من يلقوا بالنبى عليهم حوله كان لها شليا اولا **قول** اذ استعبدت الزنا انما هو وجعلها يفرقها من اهلها الخ اقول لم يبين المص و
 ما لذا برهننا انها كانت رد قد قبل الزنا فقبل هو وانما لا يرد في الاختلاف واختلافه فمصحح ثقيل يقبل برهانها والمصحح
 اذ لا يقبل لاني التمكن من الوطى كالاتحاد كافي في الوالوجية وفي منية المني انه المختار وفي البرازية الانا اذ زوج البالغة
 وجعلها الزوج ودخل بها الزوج ثم برهننا على انها كانت رد في النكاح قبل ايجازها فالك كوفي الكتب انها تقبل
 قال صاحبها الوالوجية المصحح عدم القبول لانهما متناقطة في الدوى والبيئة فتربط على الدوى الصحيحة والمصحح
 القبول كما ذكر في المجتبى وان بطلت الدوى فالبيئة لا تبطل لانها قاطبة على تعريم الفرج والبوهات عليه مقبول
 بلا دوى غاية الامران اليهود شهدوا على زوجها العقد كما هو مقتضى تصديق الزوج والمرءة على الاجازة فانه يحكم
 بانفساخ العقد لتضمنه حرمة الفرج والمفسوخ لا للحقة الاجازة انتهى وقد الف جميعها تحت العلامة لورالدين على المقتضى
 في هذه المسئلة وما ليه اهتمت فيها تصحيح القبول والمختاران الزنا لا يكره اذ لم يهتم على مضيقه كافي الفتح قلنا وهو
 حرام في زماننا فضلا عن العكرلة لا يجوز لا تقضي عليها مثلها لاختلاف النساء بالزوجان وفي الذخيرة ضرب الدخ في العرس
 مختلف فيه ومسله ما لاجلاجل له واحدا له جلاجل فمكروه وقد اختلفوا في الفناء في العرس والولية فمنهم من
 قال فعل من العكرلة كضرب الدخ انتهى **قول** وثورنا بعد ائنته وسلم الى الاب الى الزوج مغلما اذا غصب صبياحا الغائب
 من يده كافي البرازية **قول** اختلفا في الصحة والنسب فالقول الذي في الصحة قيل عليه ظاهره ولو كان في المدنية وليس
 كذلك وقد خرج في الضمانية اختلاف بعد ما ذكر ما نقله المص وخرج منه ومنه في قاعة اليقين لا يزول كالمثلث الصالحا فمقتضى
 العدل في الرجعة فيها كان القول لها او فتأمل انتهى وانما كان القول لمن في الصحة لها اذ الظاهر له كثر قالت لزوجهما تزوجتني
 بغير مهر ود قال بل لا يجوز هذا القول له واذا اذنا فمكروه واسم النكاح ما نقله المص وخرج منه ومنه في قاعة اليقين لا يزول كالمثلث الصالحا فمقتضى
 وبذلك كان القول السديد والحق في انا صبيحة قال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول لها ان في القنية وانما كان القول لها لانها ان يكون
 الملك عليها كافي الوالوجية **قول** الا في صغيرة الخ اي فانه لا يجوز وهل المراد بعدم الجواز حرمة او عدم نفوذه الظاهر
 الثاني وفيه نظر بالنسبة الى مسئلة الموكلة بالغة فان الظاهر فيها النقص ذم لزوج مهر المثل والتميم اليه **قول** في زوجها
 بغير الاب والجد مادام هو كليلها قال في القنية ولا يجوز لو كليل الاب يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها انتهى قال في
 معون المفتي وهو معك على قولهم يجوز للوكيل ان يفعل كل ما يفعله الموكل انتهى **قول** في حجرة دسوكه قنية معطوفان

والرد في الاصل لا يكون لهادة نفسه كذا في خلق الخائفة للنداء بالسلام ولا يثبت به حكم الا في الطلاق والطلاق وفي
العتق يا حر وفي العبد وديانة في المقتضى بوجاهة جارية فتخرج على الاول لوقول ليوحيته يا حرة فافرية باسمونة
وخلعها فاجاب الله قري يقول النابت لا يرد هلافة الا سلام لا للتحقيق ولو قال الزوج جته يا كافرة لم يفرق بينهما
كذا في الجامع ولد باللامنة لا ينفي النسبة في جميع الامكنة من العهدة والذكر والذكاة والعتق بملك القريب
الا في حكمهم الارث والنفقة كذا في المائل والحق المجنون لا يقع طلاقه الا قدمه على اذ اطلق عاقلان من فوجدا الشرط
وفيما اذا كان مجنونا فانه يفرق بينهما بطلانها فان لم يصل فرق بينهما
بحضور وليه وفيما اذا اعلنت وهو كافر وابي ابواه الا سلام فانه يفرق بينهما وهي الملاقاة الصبي لا يقع طلاقه الا اذا
اعلنت فعرض عليه ميمز اباي ويقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجنونا

فلا يكون كالمصاحي لزيادة احتمال الكذب في اقراءه فيمحل الرد العبد لانه خالص حق الله تعالى وبالفهم من قبيح العبد ود
بالخالصة في اقراءه بعد القذف يكون كالمصاحي وفيه صرح في العمادة فقال واذا اقرب به من العبد ود لم يعد الا في
حد القذف يعني لان فيه حق العبد والسكران في حق العبد كالمصاحي وذكر الصدر الشهيد في الجامع الصغير السكران
يلحق بالمصاحي في حائز الحقوق سوى حق الله تعالى عقوبة له لفتني وذكر فيها واذا اقراءه سكر من اشرطه عالم بعد حتى
يصح فيقرا وتقوم عليه البيعة **قوله** والردة في ردة السكران قياس وفي الاستحسان لا يصح لان الكفر من باب الاعتقاد
فلا يتحقق مع السكر لان الكفر واجب النفي والامد ام وروي ان رجلا من اصحاب رسول صلعم قرء في الصلوة
قل يا ايها الكافرون فخذل منها ثلاث فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقرروا الصلوة وانتم سكارى كما رى صماء مومنا
وفي القياس تصح ومن ابي يوسف رح انه كان يباخذ بالقياس وفي تهذيب القلائسي ارتد اذا السكران والمنكره ومن ذهب
عقله بالبرهان ونحوه لا يصح حتى لم تبين امره ثم وليس على المرتد قضاء الصلوة والصوم في حال الردة ولو حج ثم ارتد
ثم اسلم فعليه حجة الاسلام ثانيا وكذا الوصل ثم ارتد ثم اسلم في الوقت عليه الامادة **قوله** كذا في خلق الخائفة اقول
ليس في خلق الخائفة تقييد العبد وبالخالصة **قوله** فتخرج على الاول المراد بالقلعة المستثنى منها وهي النداء بالقلد
للاسلام فلا يثبت به حكم ولا حاجة للتقييد بقوله على الاول اذا لم يقابل بشان وان كان الاول لا يستدعي ثانيا بخلاف
العكس قال الفاعل (شعر) لاني للمعاطف كنت اول ما يقع في جبهه ولكل ثان اول **قوله** ولو قال ليوحيته يا حرة فافرية يلزامية الخ
اقول فرع العتابي في شرح الجامع الكبير هذا على ان القذف بصفة فيجوز ان يكون اقراءا بوجود تلك الصفة لا على
كون النداء بالقلد للاسلام **قوله** ولو قال الزوج جته يا كافرة لم يفرق بينهما لانه لم يتحقق حجة الكفر فيها لان
النداء للاسلام لا للتحقيق قال الطرموحي في منظره (شعر) من قال للمسلم يا كافر لا يكفر حقا فكذلك نقله
وقال في شرحها لكنه يعزى **قوله** الا في حكمهم الارث والنفقة فينتفي النسب لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف
الاصلي بناء على زمنه وقلته مع كونه مولودا على فراجه وقد قال صلعم الولد للفراش فلا يظهر في حق حائز الاحكام
قوله المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل الخ اقول بمعنى قولهم المجنون لا يقع طلاقه اي لا يصح ايقامه الطلاق وحينئذ
لا صحة لاستثناء ما ذكره من المسائل لانه ليس فيها ايقاع طلاق **قوله** الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اعلنت اي لا يصح
بما عدا الطلاق وحينئذ لا صحة للاستثناء المذكور اذ لا ايقاع من الصبي والمجنون **قوله** فابى وقع الطلاق اقول الضواب

المسئلة ملقي ايمان الجامع

ان يقال وقع التعريض وهذا اطلاق على الصحيح وقيل فسخ **قوله** المعلق بالشروط لا ينعقد سببا للحال الخ اي في الطلاق والعتاق والنذر وحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل قال المص رح في البحر فرق بعض المشائخ بين المضاف والمعلق بان الشرط على خطر الوحد بخلاف المضاف قال وهو مردود لانه يقتضي تسوية المضاف والمعلق في نحو يوم يقدم زيد وان قدم في يوم كذا لان كلاهما على خطر الوحد واذا احتويا في عدم انعقاد السبب للخطر استويا في الاحكام فيلزم منه عدم جواز التجهيل فيما لو قال ملتي صدقة يوم يقدم فلان لعدم جواز التقدم على السبب وان كان بصورة الاضافة مع ان الحكم في المضاف جواز التجهيل قبل الوقت بخلافه في المعلق ويقتضي ايضا كون اذا جاء عد ا فانت كذا اذ امت كذا لانه لا خطر فيهما فيكون الاول مضافا فيمتنع بيعه قبل الغد كما قبل الموت لان انعقاد سببها للحال كما عرف وفي الفتح لكنهم يجيزون بيعه قبل الغد ويثرون من ان انت حر غدا فلا يجيزون بيعه قبل الغد وبين اذا جاء عد غدا فانت حر فيجوز له مع انه لا خطر فيهما وتل يقال في الفرق بينهما ان الاضافة ليست بشرط حقيقة لعدم كلمة الشرط لكنه في معنى الشرط من جهة ان الحكم يتوقف عليه فمن حيث انه ليس بشرط لا يتاخر عنه ولا يمنع السبب ومن حيث انه في معنى الشرط لا ينزل في الحال قلنا انه ينعقد سببا في الحال ويقع مقارنا ويتاخر الحكم عملا بالشبهين انتهى وقد ذكر الخصاف في اوقافه انه لو قال لعبد انت حر رأس الشهر له ان يسعه وان يخرج من ملكه وهو مخالف للصحيح في المسئلة انت حر اذ قال بعض الفضلاء ويمكن ان يقال لا يشغل هذا على قياس القاعدة لجواز ان يكون الخصاف لم يقل بالقاعدة بل كونه كونه لانه كثيرا ما يخالف المشائخ وينفرد باقوال انتهى **قوله** ماذا قال انت حر غدا الخ تفريع على قوله المعلق بالشروط لا ينعقد وعلى قوله المضاف ينعقد **قوله** نقد مو وايضا بان جعلوا حكم المعلق بالشروط كالمضاف **قوله** وقا في اذا جاء غد فقد ابطلت خياري قيل ذكر امثاله ان لم اعمل كذا فقد ابطلت خياري كان باطلا فاقول الفرق بين الصورتين ان الاول تعليق بشيخ على خطر الوحد فلم يصح التعليق في الخيار وفي الثاني لما كان جميع الغد وهو كائن ضمن التعليق لكونه اضافة في المعنى ولو كان بصورة التعليق انتهى وهو ما نفوكم الغاية من باب خيار الشرط **قوله** منع ان الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها قول فيه نظر فان التعليق هنا صوري لا حقيقي فان جميع الغد كائن لا محالة وكان اضافته في المعنى والتعليق الذي يوجب عدم صحة الاجارة وهو التعليق الحقيقي وهو ما يكون بشرط منتظر على خطر الوحد وهيئة لا يتم ما ذكره المص من المسؤولية الا ترى انه لا تصح الاجارة لو قال ان جاء زيد اجرتك **قوله** ومن لروغ اصل المسئلة

لو حلف لا يفعل ثم قال لها اذا جاء قد فانس طالق حينئذ بخلاف ان دخلت وفي الخانية نصح اما قد نصح الاجارة
 المضافة ولا يصح تعليقها بطلب المرأة الخلع حرام الا اذا ملق طلاقها البائن بشرط فشهد وبوجوده فلم يقص بها فعليها
 ان تحتاط في طلب الغداء للمفارقة القول لعان اختلافنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل لو لم يلقه بعد
 اي مسئلة لمن المعلق بالشرط لا ينعقد حيبا للسال بخلاف المضاف **قوله** ولو حلف لا يفعل ثم قال لها اذا جاء
 غدا فانت طالق حثت اقول فيه انهم اذا جاء في حكم الاضافة في ابطال خيار الشرط وفيما اذا قال اذا جاء غدا فغدا
 اجر ذلك ولم يجعلوه هنا في حكم الاضافة وذلك قاضيان بان مجيبها الغي كائن لا محالة ومقتضي هذا عدم الحث
 هنا لان التعليق بكائن تنجز لا حلف لان تعليق الجزاء على الشرط منتظر على بطلان الوجود يقصد لفيه اوانها ته
 فليتا مل **قوله** بخلاف ان دخلت كذا في النسخ والصواب كافي لتخصيص الجملع للصدر سليمان بخلاف الاضافة **قوله**
 وفي الخانية يصح اضافة نصح الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها اقوال الصواب تعليقها بتلك كبر التمييز اي الاجارة لان
 الكلام في تعليق النسخ لا تعليق الاجارة لا يقال لما اضيفت الي الموثقا زاهمتا به التانيث منه لان شرط
 صحته حذف المضاف ونسبة الحكم الى المضاف اليه ولا شبهة في عدم صحة ذلك هنا كما هو ظاهر ثم اعلم ان في عدم صحة
 تعليق النسخ خلافا ذكره قاضيان ولم يذكره المصنف قد اخل في النقل عنه **قوله** طلب المرأة الخلع حرام الا اذا
 ملق طلاقها اليه قيل عليه الحصر في هذه الصورة غير صحيح بل اذا انعكس طلاقها به في تطبيقه اياها وليس لها شهود
 فلها الانتداء للخلاص لان اصحابنا ذكروا ان لها ان تقبله بالسم تحرزا عن الزنا فحوا ز طلب خلعها بالطريق
 الاولى انتهى ولا يخفى حسن تقييد المصنف بالطلاق بالبائن وان اطلقه قاضيان **قوله** فشهد وبوجوده فلم يقص
 لها كما لو حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرب في غير مجلس الشراب وراوه سكران وهو يحسد شرب المسكر
 وشهد واعند القاضي فلم يقص قال ابو القاسم الصغار للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يباين الشرب **قوله**
 القول له ان احتملا في وجود الشرط اليه كثيرا ما يقع ان المديون يعلق طلاق زوجته على عدم دفع الدين كله
 او بعضه في يوم متعين فيمضي ذلك اليوم فيدعي المديون دفع دينك وبذلك رب الدين فتمضي مسئلة ما ذكره المصنف
 روح وغبره من هذا الاصل ان يكون القول قوله بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق بالنسبة الى براءته من الدين
 ومما تضمن مسئلة النفقة التي ذكرها ان لا يقبل قول المديون في السداد المذكورة ويحوي القول قول رب الدين
 في حق المال والطلاق هو قول المصنف بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت
 طالق للسنة ثم قال حاصرتك وانت طاهرة لا يقبل قوله بخلاف ما اذا كانت حاصرتها لا يمكنه انهاء الجماع فيه
 وان لم يكن حاصرتها اما اذا كانت طاهرة فلهكونه اعترف بالنسبة لما قد مناه ان المضاف ينعقد مجيبا للحال بخلاف
 المعلق **قوله** لو ملقه بعد وصول نفقتها الى قوله فالقول لها اقول في القضية ما خالفه فانه قال لو قال ان لم تصل نفقتي
 اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلعا بعد العشرة فادعي الزوج فأنكرته هي فالقول له انتهى لكن صحيح
 في خلاصة الفتاوى والبراءة من قبول قوله في كل موضع من هي ايفاء حق مالي وهي تنكره فلهذا يقتضي تخصيص
 المنون فاعتسم هذا وقد ذكر المصنف في البحر عند قول الكنز في باب التعليق وزوال الملك به اليمين يبطلها
 منسبة لمتين كنز وقوله ما الاولي حلف ليودين له اليوم كذا فنعجز عن الاداء بان لم يكن معه شئ ولا وجد من يقرضه

وصول نهضة شهر الحادى والعشرين فالتفول لها في الباب والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة من راجع الى الملقها ~~الطلاق~~
 راد على عما سبق في الميعين ونكوت ونعيا اذا ادهى المولى قربانها بعد الملق فيها وانكوت ونعيا اذا اعلق متلقه
 بطلاقه لم يغيرها وادعى انها مختار بعد المجلس وهي فيه كفى الكافي اذا اعلقه بغيرها القلبي اعلق باخبارها ولو كاذبة
 الا اذا قال انها يورثك فامس طالق فغيرها فقالت صرحتم بفتح كافي الخانية من الطلاق اذا اعلقه بما لا يعلم الا منها
 كغيرها قال قول لها في حقها واذا اعلق متلقه بما لا يعلم الا منه فالتفول له على الاصح كقوله لهذا ان احتملت فالتفول
 الثانية ما يكتبه في التاليف انه متى نقلها او تزوج عليها واجر قد من كل احسا لها عليه مدفع لها جميع ما لها عليه
 قبل الشرط فهل يجهل الميعين فالجواب ان قوله انه متى مجهز من المخلوف عليه واليمين موقعة فانها تبطل ببطلانها
 في العقد الا لا ولي الا ان يوصل نقل مرفوع فصلته واسما الثانية فقد يقال ان الابراء بعد الاداء ممكن فانه لو دفع
 الدين الى صاحبه لم قال ان اثن للدينون قد ابراء فله براءة اسقاط قال في الف خيرة صح الابراء ورجع المد يومه
 بما دفعه الا ان يوصل نقل بطلانه انتهى وقد نقل صاحب التنوير عن المد يومه اذا حلف على ادائه ان يفي مدة
 معينة وهو فقير لا يملك الدين ولا يصح له ولا يصح لعدم تصدق البر وكون اليمين موقعة هل يصح ان يخرج على
 ما ذكره صاحب القنية من انه متى هبوا لسا لف عن الفعل المخلوف عليه واليمين موقعة وعلى مسئلة الصوز المشهورة
 فاحاب بقوله لم تكن مسئلة الدين داخله نصها الاصل المد كور لان شرطه ان لا يمكن البرا صلا بان كان مستحيلا حقيقة
 كمسئلة الكوز فان هرب الما الذي في الصوز ولا ما فيه غير ممكن حتى لو كان ممكنا حقيقة غير ممكن عادة كان
 اليمين منعقدة وباقية في الموقعة كمسئلة الحلف ليصعدن الى السماء فانه لما كان ممكنا حقيقة انعقدت
 اليمين ولما كان مستحيلا عادة حثت للحال كما حققه المحقق ابن الهمام وفي مسائلنا البر ممكن حقيقة وعادة مع
 الاعتبار ولا مكان بن يوهب له شئ او يتصدق عليه او يترك شيئا او يجرته صاحب الدين قبل مضي الوقت من
 هيراد وسواء كان قد راى حصر او به افتى هيضنا صاحب البحر لكانه ذكر في عرحه للكنز خلافه اعتمادا على ما ذكره
 صاحب القنية من القاضى المالك كورة انتهى قيل ما ذكره صاحب البحر عن القنية يعكس عليه ما ذكره ابن الشحنة في شرح
 المنظومة من ان شرط الحنث اذا كان على ميا وعجز عن مباشرته فالحنث والحنث وان كان وجوديا او عجزا فاختار
 عدم الحنث انتهى وقد بان لا يعكس عليه ذلك لان شرط الحنث في ليشود بين له اليوم على مي وهو عدم الاداء
 لكن لم يعجز منه انما عجز عن مباشرة شرط البر وهو الاداء ولم يعجز عن عدم الاداء الذي هو شرط الحنث وان
 الشحنة انما قال ان كان شرط الحنث على ميا وعجز عن مباشرته فالحنث والحنث وهنا انما عجز عن مباشرة شرط البر
 وهو الاداء لا من شرط الحنث وهو عدم الاداء بخلاف قوله ان لم يخرج اليوم فمنع لان شرط الحنث على مي وهو
 عدم السكنى والمكث في الداخل وقد عجز عنه بمنعه من الخروج فحصل منه السكنى والمكث وعجز عن عدم
 ذلك فيحتمل فبما قل كافي الخانية من الطلاق اقول الله في الخانية بتيقن كذا بها ثم قال وفيه هكال وهوان
 السرور ومما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقتل قولها في فلها وان كنا نتيقن بذلكها كالموقال ان
 كنت تحبين ان يعد بك الله بنا وجهه فانك طالق فقالت احبه يقع الطلاق عليها ولو اخطاها الف درهم بقالت
 لم يسرني كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الغنى فلا يسرها الا لف

الفن الثاني

فقال احتلتها وتجمع ما خبره كما في المحيط وفرق بينهما في الثانية بما كان النظر إلى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كرر الشرط ثلاثا والجزاء واحد فوجد الشرط مرة طلقت واحدة ولو تعدل للجزاء تعدل الزقوع كما في الثانية ولو طلقتا ثم عطفها مع أخرى بالواو أو ثم أو الفاء طلقت الأولى ثم الثانية والآخرى واحدة ولو طلقتا ثم أصري به وانبت لها لا يتعدل إلا بالنية ولو جمع الأولى مع الأخرى في الأضراب تعدل على الأولى وإذا أدخل كلمة أو في الإيقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فإن التبيين له بعد وجود الشرط إذا طلق ثم أتى بواو فإن كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا لا كبر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد أو تعدل الشرط للجزاء ولو ذكر للجزاء بين شرطين تعدل الشرط

قوله وفرق بينهما في الثانية الخ نص عبارة الثانية رجل له امرأة بنت عشرة سنة وغلام ابن أربعة عشر سنة فقال للمرأة إذا حضت فانت طالق وقال للغلام إذا احتلمت فانت حرة فقالت الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت قال تصدق المرأة ولا يصدق الغلام قال لأن الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني أما خروج الدم من الفرج لا يعلم أنه حيض فلا يقف غيرها انتهى أقول على ما ذكره المص رحمه الله من التصحيح لا يحتاج إلى ذكر الفرق الذي ذكره قاضي خان وإنما ذكره قاضي خان لأنه لم يتعرض للقول بقبول قوله فضلا عن تصحيحه **قوله** كرر الشرط ثلاثا والجزاء واحد أي وذكر للجزاء حالة كونه واحد إلى حد قوله علفتها تبنا وماه باراد ولو قال والجزاء واحد بالرفع على أن تكون الجملة حالية لكان أولى وصورة المسئلة كما في الثانية رجل قال لا مرة ته أن دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة قد خلت الدار مرة طلقت واحدة احتسنا **قوله** فوجد الشرط مرة قيل الظاهر انحلال اليمين بذلك هنا على أن اتحاد اليمين بالجزاء وان تكرر الشرط والالم يكن فرق بين صورة اتحاد الجزاء وصورة تعدده وإن كان مفهوم قوله فوجد الشرط مرة أنه لو حدث مرتين أو ثلاثا تعدد الطلاق ولا يخفى أن انحلالها بالدخول مرة مبني على إرادة التأكيد بالتكرار وقضيته إذا لم يوجد التأكيد وإرادات التعليق على كل واحد من المدخولات يقع بكل دخول طلقة ويساري حينئذ صورة تعدد الجزاء **قوله** ولو طلقتا ثم عطفها مع أخرى الخ توضيحه أنه قال لها أنت طالق ثم قال للأخرى أنت طالق وفلانته يعني بالمعطوف الأولى **قوله** ولو طلقتا ثم أصري به الخ ولو قال لها أنت طالق لا بل أنت طالق فهي طالق واحدة بالكلام الأول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاق آخر إلا أن ينوي ولو قال أنت طالق لا بل أنت طالق الأولى تطليقتان والأخرى واحدة انتهى وبه يسقط ما قيل لم يبين صورة المسئلة ولا يحلو تصويرها عن أشكال ولعل صورة قوله أنت طالق بل فلانته بل أنت وهل يقع على فلانته بمجرد قوله بل فلانته بناء على أن الخبر محذوف وتقدم قوله أنت طالق لا بل فلانته طالق لا يفهم حكمه من عبارته فتأمل انتهى **قوله** ولو جمع الأولى مع الأخرى في الأضراب صورته كما تقدم لو قال لها أنت طالق لا بل أنت طالق **قوله** وإذا أدخل كلمة أو في الإيقاع الخ صورته كما في الثانية رجل قال لا مرة ته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق لأنه رجل وهو كاذب في كلامه وأو قال أنت طالق وأنا رجل كان صادقا ولم تنطلق امرأة **قوله** كرر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد أقول فيه أن هذه المسئلة قد تقلد متانفاذ كرها تكرر محض وما قيل أن المتقدم أعم من ذلك كلام ساطع لا يجدي على الأمر بالعكس فإن المتقدم مقيده بما إذا كبر الشرط ثلاثا وهذه غير مقيدة بالثلاث وإن كان الثلاث ليس قيد **قوله** ولو ذكر للجزاء بين الشرطين تعدد الشرط صورته كما في الثانية لو قال إن دخلت الدار فانت طالق إن دخلت الدار فانت طالق

كل امرأة تزوجها حنت بالمائة عندهما خلافا للثاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث شرح يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت
 ممكن كلما تعدد كذا عندك ممكن ففعل مائة طلقت ثلثا كلما ضربت بك فمضربها بيد به طلقت اثنتين وان بكف واحدة
 فواحدة كلما طلقته فطلقة واحدة ثم طلقا وتعد عليك طلاقا فطلقة واحدة طلقت ثلثا ووسط الشرط بين طلاقين فجزء الثاني
 وتعلق الاول ذكرنا دى بين شرط وجزاء ثم نادى اخرى فعلق طلاق الاول وبنوي في الاخرى ولو بعد ا باليد
 الواحد ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى اخرى فاذا وحل الشرط طلقا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد
 منصرفة الى ثلاثة لقولهم لو قال لها ان لم اقل عندك لا خبك بكل قبيح في الدنيا فانت كذا يبر ثلثة انواع من القبيح
 يقع به طلقة ثم اذا وجد الثاني لا يقع به شيى وكانه قال في هذه الصورة المفروضة ان قدم زيد فانت طالق تلك الطلقة الاولى
 الواقعة بالاول هذا حاصل كلامه **قوله** كل امرأة تزوجها حنت بالمائة في الثانية قال لامرأة تزوجها فهي طالق
 ثم اياها ثم تزوجها طلقت عندهما العموم اللفظ ولا تطلق عند ابي يوسف وبه اخذ فقه ابو الليث لان الظاهر انه لا يبرها
 بهذا اليمين **قوله** بتكرار الجزاء بتكرار الشرط الخ الطاهر ان قوله كلما دخلت اه تمثيل لتكرار الجزاء بتكرار الشرط وحذف اذا
 التمثيل للظهور كونه تمثيلا وانما تكرار الجزاء في قوله كلما دخلت فكذلك الان الدخول يتكرر لادخال كلمة كلما عليه والمعلق
 بشرط مكرر يتكرر **قوله** كلما تعددت عندك فكذلك النج وجه ذلك ان الدوام على القعود وعلى كلما يستلزم بمنزلة الانشاء
قوله فمضربها بيد به طلقت اثنتين الخ وجه ذلك ان في اليدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضرورة على حدة بخلاف
 الضرب بكف واحد لان الضرب لم يتكرر لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تجمع لها فام يتعد الضرب قيل لم يذكر
 المص رح الجزاء ليظهر كون الحكم ما ذكر مع احتمال كون الواقع ضرورة واحدة باليدين او ضررتين متعاقبتين وكل
 ذلك يحتاج الى البيان **قوله** كلما طلقته فطلقة واحدة وتعد عليك طلاقا وتعد عليك طلاقا وتعد عليك طلاقا
 طلاقا الخ الفرق بين هذه المسئلة والتى قبلها حيث طلقت ثلاثا في هذه وثنتان في التى قبلها وهو ان المعلق عليه
 في هذه وقوع الطلاق وفي تلك المتطليق والاتصاف بالوقوع وجد بعد الايقاع مرتين بخلاف التعليق بالتطليق فتأمل
قوله وسط الشرط بين طلاقين الخ كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق **قوله** ذكرنا دى بين شرط وجزاء
 الخ حاصله تعليق طلاق الاولى ثم ان علم افرادها بالطلاق فلا ينوي في الثانية والا نوى فيها بقي ان يقال اذا اعتبر
 الجزاء جزاء للمشرط المدكور فما وجه طلاق الاخرى عند نيته باي لفظ وقع اذ مجرد نداءها بها لا يكفى في وقوع
 طلاقها عند نيته توضيحه انه لو قال ان قدم زيد يازينب فانت طالق يا فاطمة مثلا كان قوله فانت طالق جزاء قوله ان
 قدم زيد فنتعلق طلاقا وزينب بقدمه وح فباي لفظ يقع طلاق فاطمة عند النية لان قوله يا فاطمة لا يصح الايقاع به كذا قيل
 اقول لو وقع بقوله انت طالق حيث نواها به كما نوى زينب وقد فعل المرحوم قاضيخان في فتاواه هذه المسئلة تفصيلا حسنا
 فليراجع **قوله** ولو بد بالنداء الخ بان قال ناعمة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب قد خلت عمره طلقة ولو قال
 لم انا طلاق زينب لم يقبل ولو قال انت يا عمة طالق ويا زينب لم تطلق الا ان ينويها كما في الثانية **قوله** عند عدم
 امكان الاحاطة طرف قوله منصرفة الى ثلاثة **قوله** يبر ثلثة انواع من القبيح كان يصفها بما هو من اخلاق الليام واللصوص
 والمخادعين والغائلين وما ثم بذل ليعتد الفقيه ابو الليث ينبغي للمخالف ان يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت
 ذلك لاجل اليمين وهي بريئة من ذلك فيكون هذا الكلام ثروة منه عما قال فيها كذا في الثانية وقوله يكون هذا الكلام

اذ لعلقه هو صفتها تم بها كان ظن وجوده في المستقبل كقوله لحياتك ان حضت وللريضة ان مرضت الا اذا قال لصحيحة ان صححت والضابط ان ما يمتد فله واما حكم الابتداء والا لا ايم على التراخي الا بقريضة الفور ومنه طلب جماعها فثبت فقال ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد مكنون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علقه على زناه توب اي رجوعا عما قاله لانه توبة حقيقة **قوله** كقوله للحائض ان حضت كان على وجوده في المستقبل الخ اقول محل ذلك الكلام ما اذا لم يقبل بالغد فلو قال لا مرة ته اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام الى ان يطلع الفجر من الغد طلقت لان الحيضة الثانية لا يتصور حد وثما في الغد فيحمل على الدوام اذا علم وكذلك لو قال لا مرة ته المريضة اذا مرضت غدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا كذا في الخائية **قوله** الا اذا قال للصحيحة ان صححت يعني فانت طالق يقع الطلاق كالوسكت عن اليمين لان الصحة امر يمتد وفي مثله بلل دوا حكم الابتداء فيحذف للحال كالوقال للقائم اذا قامت وللقاعد اذا قعدت وللبصير اذا ابصرت وللملوك اذا املكته فانت حر بحث كاسكت عن اليمين لان للدوام حكم الابتداء **قوله** والضابط ان ما يمتد فله واما حكم الابتداء والا لا قيل عليه مفاده امتداد الصحة دون المرض والحيض وفيه نظر اذ هما مما يمتد انتهى اقول هما وان كانا مما يمتد ايضا الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل جزء من اجزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا **قوله** ان على التراخي الا بقريضة الفور لم يجد هذه العبارة في كلام غيره والذي في كلامهم ان اليمين على قسمين موبدة وهو ان يحلف مطلقا وموقته وهو ان يحلف ان لا يفعل كذا اليوم وهذا الشهر فاخرج الا ما م ابو حنيفة رحمه اليمين الفور قال في المحيط بسبقه احد في تسميتها ولا في حكمها ولا خالفه احد بعد ذلك فالناس كلهم عيال الا امام ابي حنيفة في هذا انتهى بل الناس عيال الا امام ابي حنيفة في الفقه كله وهو يمين موبدة لفظا موقته معني تقيد بالحال وتكون بناء على امر حالي فمن الثاني امرأة تهيمت للخروج فحلف لا تخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لان قصده ان يمنعها من الخروج الذي تهيمت له فانه قال ان خرجت اي الساعة ومنه من اراد ان يضرب عبدا فحلف ببلبه لا يضربه فتركه ساعة فحنث يذهب تور ذلك ثم ضربه لا يحنث لذلك بعينه ومن الاول اجلس تغد عندي فيقول ان تغديت فعندي حر تقيد بالحال فاذا تغديت في يومه في منزله لا يحنث لانه يمين وقع جوابا تضمن اعادة ما في السؤال والسؤال التغدي الحالي فينصرف الحلف الى الغد الحالي لتقع المطابقة وهذا كله من عدم نية الحالف ثم ان التقييد تارة يثبت صراحة وتارة يثبت دلالة والدلالة نوعان دلالة لفظية ودلالة حاوية فالدلالة اللفظية نحو ما اذا حلف لا يدخل على فلان تقول بحال حياة المحلوف عليه والدلالة الحاوية مثل ما تقدم من قوله اجلس تغد عندي فيقول ان تغديت فعندي حر **قوله** ومنه اي مما حمل على الفور بقريضة **قوله** طلب جماعها فانت طالق في التجنيس والمزيد وجل اراد ان يجماع امرته فلم تطاوعه فقال له ان لم تدخلي معي البيت فانت طالق فلم تدخلي في ذلك الوقت ودخلت في وقت اخران دخلت بعد ما سكنت شهوته وقع عليها الطلاق لان شرط الخذف عدم الدخول لقضاء تلك الشهوة منها وقد تحقق عدم الدخول لقضاء تلك الشهوة **قوله** ومنه طلقني الخ اي مما حمل على الفور بقريضة تولها زوجها طلقني فقال لها ان لم اطلقك اي فورا فانت طالق فاذا لم يطلقها فورا حنث لان شرط الحنث عدم طلاقها فورا وان طلقها فورا لم يحنث وكان طلاقا منعزا معن العجب ان يفهم هذا المحل **قوله** علقه على زناه الخ اي الطلاق وقع ولا يحد كما في الخائية قيل

مشهد ا على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كالمشهد اربعة به فعند منهن اثنا ن قال للاربعة المدخولات كل امرأة
 لم اجامعها منكن الليلة فالآخرى طالق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها لثا و غيرها اثنتين اصافه
 وعلقه فان قدم الجزاء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط او لا
 ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكره: **ا** آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا **ا** تعلق
 بالثاني جزاء للاول فلا ينعى لو وجد **ا** **ا** بل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفتين مع ايضا عها من **ا** كل
 مبرمة علم صفة لم يقع دون وجودها **ا** **ا** انت طالق امس فانها تطلق للحال ولم ار الان ما اذا علقه برويتها الهلال
 ظاهره ولو اقر مرة واحدة مع انه لا يثبت باقراره في حق الحد الا بالاقرار اربع مرات في اربع مجالس يعني وقياصة في
 حق الطلاق ان لا يؤخذ به الا بالاقرار اربع مرات ويجاب بان توقف الثبوت بالاقرار على تكرره في حق الحد ثبت على
 خلاف القياس فلا يقاس عليه موافقته بالطلاق لكن يرد حينئذ عدم وقوع الطلاق بشهادة اثنتين بالمعاينة لان التوقف
 على عهادة الاربعة في حق الحد على خلاف القياس فلا ينعى الى الثبوت في حق الطلاق ولكنه توقف في حقه ايضا كما ترى
قوله قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها الخ قيل وجهه انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جامع كل
 واحدة منهن والجامعة واحدة ففي حقها لما لم يجامع واحدة من الثلاث وقع عليها واحدة بعد دهن وفي حق كل واحدة ممن
 لم يجامعها لما لم يجامع اثنتين غيرها وقع عليها بعد دهن فتأمل اقول فيه ان صريح العبارة انه علق طلاق البواقي على عدم
 جامع الواحدة لا انه علق طلاق كل واحدة منهن بعدم جامع كل واحدة منهن وانه صرح قاضيهان حيث قال في
 توجيه العرع المذكور انه جعل ترك جامع الواحدة شرطا لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة توجب عموم النساء
 يعني عموم ما بدل باوهى كلمة كل فان عمومها بدلى لاشمولى وفي التي جامعها واحد شرط طلاقها ثلاث مرات فتطلق هي ثلاثا
 اما في غيرها واحد في حق كل واحدة شرط الصلح مرتين بترك جامع غيرها انتهى والجواب ان الواحد لما لم تكن معينة كان في
 المعنى طلاق كل واحدة منهن معلقا بعدم جامع كل واحدة منهن ثم قيل مقتضا هذا انه لو لم يجامعهم يقع على كل واحد
 ثلاثا بعد دهن بحبائنها الثلاث ولو جامع ثنتين يقع على كل واحدة منهما طلقان بعد دهن لم يجامعها وعلى كل واحدة ممن
 لم يجامعها طلق ولو جامع ثلاثا منهن لا يقف شيى لعدم الشرط **قوله** اضافة وعلقه دار قال انت طالق غدا اذا دخلت الدار لغو
 ذكر الغد ويتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان تطلق **قوله** ولو قدم الشرط بان قال ان دخلت الدار
 فانت طالق غدا فعلق طلاق الغد بالدخول لانه جعل طلاق الغد جزاء للدخول **قوله** ولو ذكر شرط او لا ثم جزاء الخ بان قال
 لا مرة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق
 الثالث يتعلق بالشرط الثاني حتى لو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كافي الخانية **قوله**
 ولو كان الجزاء واحد الخ يعني وكان الشرط متعدد ا بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق
 المعلق بالكلام جزاء للدخول حتى لو كلمت قبل دخول الدار ثم دخلت لا يقع شيى كافي الخانية **قوله** وهذه المسائل
 في الصفتين مع ايضا عها من الخانية اي من نسخة المولى فانها في نصف الورق الثاني **قوله** الا اذا قال انت طالق امس
 اقول فيه نظرا لانه ليس بتعليق والمستثنى منه التعليق **قوله** ما اذا علقه برويتها الهلال الخ اي علق طلاقها قد
 تقدمت هذه المسئلة في في القواعد وقد منا ما يرد عليها فيها

القسم الثاني

فراخيها وينبغي الوقوع لان المراء دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفزع عليه في النهاية من مساثل شتى من القطع انه لو اقر ببعض عشرة نواهم خياد وقال متصلا الا ان يزوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاماي حران ما لم يدر بخ لا يزيف اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما جملة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال عالم حر ويزيف حر الا يزيف لانه اذا كلامهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتهى

كتاب العناق وتوابعه

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال مشرة من ممالكي احرار الا واحد اعتق الخمس لان لقديرة تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا ولو قال من ممالكي العشرة احرار الا واحد اعتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف ذكر العشرة الى ممالكيه اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كان عليه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يودي الاعلى كما في كتاب الظهيرية احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان موصرا فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحريم يقتصر على الحال والاولى والى وبيان في الجامع معتق البعض كما كتب الافى ثلث الاولى اذا عجز لا يرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب **قوله** وفزع عليه في النهاية الخ اقول في التفريع كامل **قوله** لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي مائة الخ اقول في جعل هذا الظاهر لذلك نظر **قوله** لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير يوخذ منه ان العشرة عطف بيان من ممالكيه **قوله** وذلك غلط اي الذي لا التفسير اذ كونه تفسير اذ في كونه غلطا **قوله** الا اذا كان عليه على قيمة نفسه يعني ولم يتصادق على ان ما ادى قيمته ورجعا الى تقويم المتقويمين ولم يتفق اثنان منهم على شيع بان قوم احد هما بالف والاخر بالفين لا يعتق حتى يودي الاعلى ثبت ذلك بالاثر من علي رضوان اتفاقا على شيع يجعل ذلك قيمة قيد بالقيمة لانه لو كان عليه حيوان ولم يترك النوع والوصف فانه ينصرف الى الوسط ويجبر المولى على قبول القيمة كما في شرح المجمع للمع **قوله** الا اذا اعتق في مرضه الخ يعني اذا عتق في مرضه ومات وقوله فلا ضمان عليه اي في ماله حتى لا يجب شيع على ورثته وقوله عند الامام خلافا لهما لما ذكره المصريح فانه قال وان كان في مرضه فذلك مما لا يجب شيع على ورثته وعند محمد يستوفى من ماله انتهى **قوله** دعوة الاحتياط تستند والتحريم يقتصر صورته جارية بين رجلين ولدت ولد الستة اشهر منذ ملكا فادعي احد هما ان الام بنته وادعي الاخران ولدها ولده وكل منهما يولد مثله لمثل مدعيه فل دعوة مدعي الولد المولى لانها دعوة احتياط اذا العلوق في ملكه دعوة الاستيلاء سابق من حيث المعنى لاستنادها الى وقت العلوق وبطل دعوة صاحبه نسب الام لانها دعوة تحريم وجدت بعد زوال ملكه حكما فيقتصر على وقت الدعوة كذا في شرح الجامع **قوله** الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء يعني اذا قتل معتق لا يترك وفاء لم يترك وفاء عليه من السعاية لم يجب القصاص بقتله لان العتق في البعض لا يمسح بموته عاجزا لان الاختلاف في انه يتق بعضه او كله

القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي روح في الجنائيات والثانية في السراخ
الرواج والاولى في المتروك الترومان كالولد الواحد فالثاني يتبع الاول في احكامهما اذا اعتق ما في بطنها فهو لذات
توأمين الاول لاقل من هتة اهروا لثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا اولدت الاول لتمامها
فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسئلتين الاولى من جنائيات الميسرط لوضرب بطن امرأه قالقت جنينها يخرج
احد هما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتين ففي الاول غرة فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول وما رواه عنه
الثاني لامن ملك ولد من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لايده من الزنا لم يعتق ولو كانت اخته لامه من الزنا
عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلث لا يصح
الرجوع عنه ويصح عنها وقد يبرأ المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهيرية
التاقيت الى مدة لا يعيش الانسان غالبا تاويل معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة فتفسد

فاشبه المستحق كالمكاتب اذا قتل عن وفاء **قوله** بخلاف المكاتب يعني يجب القصاص بقتله وهذا قولهما وعند
محمد روح لا يجب القصاص لان سبب الاستحقاق هنا قد اختلف لان المولى يستحقه بالولاء ان مات حرار بالملك ان مات
عبد فاشبه الحال فلا يستحق لاختلاف السبب **قوله** الا في مسئلتين استثناء من قوله فالثاني تبع الاول في احكامه
قوله ذمى الاول غرة فقط يعني ولا شيء في الثاني ولو تبع الاول في احكامه لكان فيه غرة **قوله** الثانية نفاس التوأمين من
الاول يعني لامن الثاني عند همالان بالولد الاول فلهما نفاسا من الرحم فكان المرقى عقيقه نفاسا وقال محمد روح
وزفر روح من الثاني لانها حامل به فلا يكون دمها من الرحم قال العلامة قاسم في تصحيح القدوري الصحيح الاول واعتمده
اصحاب المتون ثم ان في استثناء المص هذه المسئلة من الاصل المتقدم نظر **قوله** وما رآه عقب الثاني لا اي لا يكون
نفسا اقول فيه تفصيل ذكره المص روح في البحر فقال وانما يعني صاحب العنزان ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين
فهو نفاس الاول لتمامها واما متحاضة بعد تمامها عند الامام وابي يوهف فتفسل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح
كافي النهاية **قوله** والفرق في غاية البيان من الاستيلاء وعبارته اذا اشترى اخاء من الزنا لا يعتق عليه لان الاخ ينسب
الى اخيه بواحدة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا هذا اذا كان اخاء من ابية اما اذا كان من امه فيعتق
عليه اذا ملكه لان نسبة الولد الى الام لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيعتق بالملك انتهى قال بعض الفضلاء يتحقق
الاخوة من الام عهد لنا ولد من ام دون العكس انتهى اي ولد من ابدون ام **قوله** لا يصح الرجوع عنها انما لا يصح الرجوع
عنه ويصح الرجوع عنها لانه محتمل معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالرجوع بخلاف الوصية كذا استفاد من جامع الفصولين
قوله ولا تبطله الجنون وتبطل الوصية يعني لان في التدبير معنى التعليق وهو لا يبطل بالجنون كما لا يبطل بالرجوع
بخلاف الوصية ولم يبين المص روح حل الجنون المبطل للوصية وفيه خلاف قيل شهر بن وهب عن ابي يوسف روح وروي
عن محمد روح انه قد روى بتسعة اشهر وروي رواية بسنة كذا في الولوالحية ولم يذكر ترجيح قول الفضلاء ينسب
اعتماد القول الاول قياسا على بطلان الوكالة به وهو مقدر فيها به مهر على المختار به كما في المصوبات انتهى اقول قد
صرح المص روح في زحائله بان القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد ان يقيس مسئلة على مسئلة كغير
والفتوى على التفويض الى راي القاضي في الوصية **قوله** وفي الاجارة فتفسد اي وتاويل ثم تفسد الغاء فصحة

الحق الثاني

الى نحو ما يعني هذه الاية من وجوبها فيفسد المتكلم بما لم يعلم معناه يلزم منه حذو في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير
 في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزم منها المال والاجارة والهبة والابراء من الدين كما في نكاح الخانية المعتق
 لا يصح المراء بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب فاقربا لرق لرجل وصداقه المعتق فانه يبطل اعتاقه
 كما في اقرار التلخيص الولاء لا يحتمل الا بطلان قلت الا في مسئلتين وهي المذكورة فانه يبطل الولاء باقراره والثانية
 لو اقرت المعتقة وسببت فاعتقها الساببي كان الولاء له وبطل الولاء من الاول كما في اقرار التلخيص لو اختلف المولى مع
 عبده في وجود العرق فالقول للمولى الا في مسائل كل امة لي حرية الامة خبازة الامة اشتريتها من زيد الامة نكحتها
 البارحة الامة ثيبا ففي هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف وادعاء فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بغيرها
 او لم اشتريها من فلان او لم اطأها البارحة والاخراسا نية القول له وتماه في ايمان الكافي المذکور اذا اخرج من الثالث
 فانه لا معاية عليه الا اذا كان السيد هنيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبرا كما في الخانية من العجور وفيما اذا
 قتل سده كما في شرحنا المأثور في زمن معايتة كالمكاتب عند الامام فلا تقبل شهادته كافي البرازية

قوله الى نحو ما انتهى سنة الجار ليس متعلقا بفسد بل بحذف والتقلير فتعبد الاجارة بالتأقيت الى نحو ما نتي هذه
قوله الا في مسائل البيع الخ هذا الاحتثناء غير صحيح كالتدبير قبله كما هو
 ظاهر والصواب لان البيع والخلع **قوله** والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال فيه اشعار بوقوع الطلاق في الخلع المذکور
 وان لم يلزمها المال وهو قول والمفتي انه لا يصح الخلع **قوله** والابراء من الدين هو صادق بالمهر وهو كذا على المعنى وما
 ذكره المصريح في الشرح من ان الادراء من المهر كالطلاق وعزاة للتمتع فخلاف المعتمد في المذهب كذا في الخلاصة **قوله** كما
 في نكاح الخانية اقول ليس في الخانية هذا الاستثناء الذي ذكره **قوله** فانه يبطل اعتاقه يعني لصحة الاقرار بالرق
 المستند الى نص يقي المعتق ويرد عليه ان المعتق بهذا التصديق صاح في نقض ما تم من جهته فكان ينبغي ان لا يعتبر تصديقه
قوله وهي المذكورة بمواهبه الاولى وهي المذكورة قيل حيث قال لو كان المعتق مجهول النسب او لانه اذا بطل الاعتاق بطل
 الولاء اذ هو مترتب عليه **قوله** والثانية لو اقرت المعتقة الخ قال بعض الفضلاء يزداد اخرى كالمكاتب امة اعتقت ولحققت
 دار الحرب ازاخرها واسترقاها بالرق **قوله** ولو اختلف المولى مع عبده اقول الصواب مع مملوكه لصداقه بالتدبير
 والانثى لحد الاب المبدأ ما يليه من مسائل الاحتثناء **قوله** في وجود الشرط كذا في النسخ والصواب في وجود الوصف
 ايدل عليه قوله الا في ففي هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف **قوله** الا في مسائل كل امة الخ فيه ان هذه المسائل لم يقع الاختلاف
 فيها في الشرط بل في الوصف ومنعني لا يصح احتثناءها **قوله** فالقول له اما في الثلاثة الاول فلان الاصل يشهد له اذا الاصل
 البكارة وعدم الشراء من فلان وعدم الوطى لان العدم ما بقى على الوجود في الخارج اذا العالم بعدات بعد سبق عدمه
 واما في الرابعة فواضح قوله وكذا في الرابعة فانه يسعى في قيمته مدبرا **قوله** المذکور في زمن معايتة كالمكاتب عند الامام
 قال المص في البحراء لم ان المذکور في زمن معايتة كالمكاتب عند الامام وعندهما حرمد يون فتفرع الاحكام فلا تقبل
 معها دته ولا يزوج نفسه كما في المجمع من الجنائيات ولو ترك مدبرا فقتل خطاه وهو يسعى للوارث فعليه قيمته لوليه
 وقال ديته على عاقبة انتهى وعمله بما ذكرناه وهذه المنجز متقه في مرض الموت اذا لم يخرج من الثالث فانه
 في مرضه قيمته كالمكاتب عندهم فلا تقبل شهادته كافي شهادات البرازية وحكم جنائياته كجنائيات المكاتب كما في شرح

کتاب الایمان

الحسن في ما قد دخل تحت النكر والإلحاد في ما قد ذكر في الجرائد أكد أفي إيمان الظهيرية

يعني عليه بالمنواجد والله ذرا لقليل من الذين ما للعصميت يقول في خطبة كتابه التسهيل واذا كانت العلوم منها الهبة
وكما ذهب اختصاصية بغير مستحسن ان يظهر لكثير من المتأخرين ما خفي على كثير من المتقدمين **قوله** وفروغ
عليه لا يجوز بكاحه مادام يسعى اليه **قوله** لا يجوز بكاحه مادام يسعى اليه **قوله** لا يجوز بكاحه مادام يسعى اليه
الاصل المخرج عليه الى الامام والله تعالى اعلم **قوله** المعرفة لا تدخل تحت النكرة يعني اذ قال ان كل
غلامي هذا احد او قال ان البست هذه القميص لبعده او قال ان دخل دارك هذا احد فابتدأ بالحق او قال
لعبده اعتق اي عبدي في شئت لا تدخل الحالف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كلم الحالف غلام نفسه وليس
ذلك القميص او دخل دار نفسها ذلك لم تطلق ولو اعتق العبد نفسه لم يعتق لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة
لانها عند ان لا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد بالياء المتكلم وبتأنيده في قوله البست وبكاف
الخطاب في قوله دارك وبالمضمرة المستكن في قوله اعتق المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله احد في الصور الثلاث
الاول وكذا لو قال زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا وما المسئلة الرابعة وكذلك ايا وان كانت معرفة لحد
النكاح للاضافة الا انها بمنزلة النكرة لانها تصحبها لفظا او معنى ما لفظا ففي قوله لعمري رجل فعل كذا او ا ما معنى
وفي نحو قوله تعالى اياكم يا بنيي ^{لعمري} يعني والله تعالى اعلم اياي واحد لان المراد مبهم كذا في شرح الجامع
الكبير وفي الذخيرة ولو قال ان مس هذا الراعي واحد واشار الى راعيه لم يدخل الحالف فيه وان لم يصفه الحالف
الى نفسه بياء الاضافة لان راعيه متصل به خلقه مكان اقوى من اضافته الى نفسه بياء الاضافة وفي جواهره يتأوى في الباء
الاول من كتاب النكاح امرءة قالت زوجني فمن شئت فزوجها من نفسه صح انتهى وفي اوقاف هلال انه لا يصح
لكن قال حلال الدين البز دوي حسن يمثل من صحة هذه الاقاويل الاصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل معرفا
فلا تدخل تحت النكرة والمما وكلته ان يزوجها من رجل منكرو هذا عند الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالنية
فتدخل كما في الخلاصة والجامع الكبير **قوله** الا المعرفة في الجزاء يعني فانها تدخل تحت النكرة كما اذا قال ان كل
غلامي هذا احد فانما طالق فانها وان كانت معرفة نتاء الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمتنع دخولها
تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة اخرى فانه حينئذ لا يمتنع ان تدخل تحت المعرفة
تحت النكرة لان الجملتين كالكلامين المختلفين كذا في شرح الجامع الكبير واعلم ان المعرفة في الجزاء كما تدخل
تحت النكرة في الشرط كذلك تدخل في المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نعم ان فعلت كذا فينبغي ان يطابق
فانها معرفة في الشرط بناء على ان الجزاء لا يدخل تحت الجزاء وتكون مكررة في الجزاء باعتبار كونها واحدة
غير معينة من جملة مطلوبة ذكرت في الجزاء لما تقدم من ان النكرة اذا كانت في جملة والمعرفة في جملة اخرى فانه لا يمتنع
ان تدخل المعنى تحت النكرة لان الجملتين كالكلاميين الجملتين من ان يكون يرد عليه ان المعرفة بالعلمية فيها لعمري
قد دخلت تحت النكرة في الشرط مع انها في جملة واحدة كما لو قال ان كل غلام عبد الله ابن محمد احد فعبد في

الفصل الثاني

يختلف لا يكلم أخوة فلان وليس له إمام حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه إلا واحد كافي الوافعات
 حلفت لا يكلم الفقراء والمساكين والرجال حلفت بواحد يختلف رجلا حلفت لا يركب دواب فلا يلبس ثيابه لا يكلم صبيبه
 . من يكون هذا غير معتمد لما تقدم لا حل المشهور ويعني أن أقل الجمع ثلاثة ولما صرح به في الثانية لوقال وقبضه
 على الأولاد فيه ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة والنصف للفقراء ويدخل ولد الثاني كغير الأول من
 أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا لأنه بمنزلة ولد انتهى وقيل عليه أيضا ظاهره أن الواحد يستحق الوقف بانفراد
 فيها إذا وقف على أولاده وليس له الأولاد خلاف وقفه على بنيه وفي الثانية خلافا حيث قال فيها من كتاب
 الوقف لوقال وقت على أولاد ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة والنصف للفقراء ويدخل فيه الذي ذكر
 والأول من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا ثم حيث وقيل لوقال أرضي صدقة على بني وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وإن
 لم يكن له إلا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف الآخر للفقراء انتهى وقد مر في بيها وهو خلاف ما ذكره
 ويمكن أن يحمل ما في الثانية على ما إذا وقف على أولاده وله ولد إن ثم على الفقراء فمات أحدهما وقت وجود الغلة كان نصفه له
 والنصف الآخر للفقراء لأنه قال وله ولد واحد وقت وجود الغلة بقي أن يقال إن الذي يستفاد من كلامهم أن ولد الابن لا يكون
 بمنزلة ولد إلا إذا ذكر الأولاد بصيغة الجمع كافي الصورة التي في الثانية وأما إذا ذكره بصيغة المفرد فقال على ولد في فلا يصرف إلى
 ولد ولد بل يصرف إلى الفقراء كافي الخلاصة والبزازية ولا يدخل البطن الثالث إلا إذا نص عليه بان قال على ولد ولدي
 وولد ولد ولدي فانه يدخل ولد البطن الرابع والخامس إلى غير النهاية لا يصرف إلى الفقراء وفي الخلاصة فإن ما نأى
 البطن الأول والثاني لم يبق واحد وجد البطن الثالث فانه تصرف الغلة إلى الفقراء ولا يصرف إلى البطن الثالث فإن قال
 على ولد ولدي وولد ولد ولدي أمانا سلا ولا تصرف الغلة إلى الفقراء ما بقي واحد من أولاده وان مغل انتهى ومثله في الولوالجية
 هذا خلاصة ما في الكتاب المعتمد بعد التتبع فاعتمدنا انتهى وقد زاد بعض الفضلاء مسألة على ما احتجنا به من روح وهي وقف
 على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده أن كانوا فقهاء ثم مات واحد منهم من ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه يعني
 بل يصرف إلى أولاده الفقهاء ولا تستحق قبل حصول تلك الصفة وإنما يستحقه الفقيه وإن كان واحد انتهى والمسئلة
 من كورة في القنية في باب شروط الوقف **قوله** حلف لا يكلم أخوة فلان إلى قيل مجله ما أعلم أنه ليس له الأخ واحد
 أما إذا لم يعلم فلا يجزئ وكذلك في مسألة الأرغفة كافي البزازية **قوله** حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة إلى يقال ثلاث ليس
 جميعا اصطلاحا لأنهم كمية مخصوصة لأننا نقول لفظ أرغفة جمع اصطلاح وهو أن وقع مضافا إليه فهو المراد بالحكم
 إذ ينحل الترغيب في قوله لا يأكل أرغفة ثلاثة وفي حنثه بأكل رغيف نظر **قوله** كافي الوافعات مبرتها لوقال
 والله لا أكلم أخوة فلان وله أخ واحد فإن كان يعلم بحنث إذا أكلم ذلك الواحد لأنه ذكر الجمع وأراد
 الواحد وإن كان لا يعلم لا يحنث لأنه لم يرد إلى واحد فبقية اليمين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من
 هذا الحب وليس فيه إلا أرغفة واحدة لا يحنث انتهى ومنه يعلم ما في نقل النص من الخلل ومنه يعلم أن
 الجمع المضاف كالمندرج في القنية إن أحسنت إلى أقربائك فانت طالق واحسنت إلى واحد منهم لا يحنث ولا يرد
 الجمع في من فبالله فاحتاج إلى الفرق إلا أن يدعى أن في العرف مرقا **قوله** لخلاف رجلا يعني لأنه جمع ليس
 فيه إلا واحد واللام في الأول من الجمع فقد علم أن الجمع المعروف باللام كالمفرد وغيره على حقيقته ولا تأثير للإضافة وعلمها

كافي لا اكلم اخوة فلان **قوله** ففعل بثلاثة حنث يعني اذا فعل **قوله** الثلاث ثلاثا يحنث مثلاً اذا ركب ثلاثاً
من دراب فلان حنث هذا تقرير كلامه وبيان مراده وهو مخالف لما في البؤازية وعبارتها حلف لا يركب دراب
فلان ولا يلبس ثياباً يحنث بها واحد ثم قال كل شيء سوى بني آدم فهو حنث واحد وفي بني آدم على الثلاث تعامل وراجع
فصل في العبيد ان كان له منهم ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنث حتى يكلمهم وان كانوا ممن لا يسلم على مثلهم عادة مرة
بان كانوا مائة او اكثر حنث بالواحد **قوله** لا يكلم زوجات فلان الخ في منية المفتي حلف لا يكلم صدق فلان او زوجته
او ابنه وكل من كان منسوباً إلى فلان لا بالملك يراعى وجود تلك النسبة وقت اليمين حتى لو حدثت الولد والزوجة
بعد اليمين فكلم لا يحنث قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة ان كالم اثنين لا يحنث وكل شيء من هذا اصحاب يضاف اليه
اضافة ملك او غيره فهو على ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصلاء
والاخوة لا يحنث حتى يكلم جميع من كان منسوباً اليه بل لك الوصيف وقت يمينه وفيما يضاف اضافة ملك يشترط
قيام الملك يوم الحنث لا غير وفيما يضاف اليه اضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق تعتبر النسبة وقت
الحلف وان لم يكن يوم الحنث بعد لانها كالا حواء والكنى والالقب وان قال ابنه او اخاه ونحوه يقع على الحادث بعد
اليمين ايضا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصريح **قوله** والاطعمة والنساء والثياب مما يحنث به الحالف
سيأتي ايضاحه قريباً لا مزيد عليه عند قول المصريح ان تزوجت النساء واشتريت العبيد **قوله** لا يحنث الحالف
بفعل بعض المحلوف عليه قيل عليه صريحه انه لا فرق بين ان يعين المحلوف عليه بالاشارة كما في مسئلة الطعائم
او لا كالحلف لا ينم على فراشين ولم يعين لم يحنث الا بالجمع وفي البزازية ما يفيد تقييد الضابط المذكور بما
اذا لم يعين اما اذا عين فحنث بالجمع والتفريق وينبغي ان يكون المعتمد الاطلاق لما قاله شيخنا العلامة علي بن
خاتم المقدسي في بعض مولفاته انه اذا وجد حكم في مسئلة في الكتب المتبعة والمتون المتداوله ووجد في غيرها
ما يخالفها لا يلتفت اليه ولا يعتمد عليه ولا يؤول كلامه الاجله ولا يترك محمله لفصله **قوله** حلف لا يكلم فلاناً ولا فلاناً ولا
احدهما قيل عليه ان اراد به استعمال اللفظ الموضوع لهما في احدهما جازا كما لو قال لا اكلم زيداً وعمر امرئ باللفظ زيد
وحد مثلاً كان المحلوف عليه كلام زيد وحد فلا يكون بتكليم زيد فاحل لبعض المحلوف عليه كاترى وان اراد به
انه قال لا اكلم زيداً وعمر مثلاً وبالا اكلم احدهما الضاد في استعمال اللفظ مجازاً فحنث
يكون المحلوف عليه كلام اجد هما الصادق بكل منهما فلا يكون بتكليم زيد وحد فاحل لبعض المحلوف عليه
فتأمل فان مراده غير تشخيص **قوله** الصغيرة امرء فحنث بها الخ والفرق بين المراءى الصغيرة
الا ان في المراءى اعتبار ذكر المراءى لان المراءى قد يكون للرجل وقد يكون للمراءى

الفن الثالث

الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض **قوله** من يلو حلف ليفل منه اليوم بالف فاشترى رغبة بالف و قد اياه بر ولو حلف ليعتقن مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يسار بها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشترى به عشرة حنت بل هو ولو حلف البائع لم يحنت به لان مراد المشتري المطلقة و مراد البائع المفردة ولو اشترى ارباع بتسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزيد لكن لا حنت بالعرض بلا مسمى وتامه في الجامع من بانها المساومة حلف لا يحلف حنت بالتعليق

لان النكاح لا يكون الا للمرأة فلغى ذكره كذا في المعترات قال بعض الفضلاء وقضية قول المعص رح الصغيرة امرأة الا في الشراء انه لو حلف لا يكلم امرأة مكلم صغيرة يحنت **قوله** الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض يعني اذا لم يكن له نية فان كانت واللفظ يحتمله انعقدت اليمين باعتبارها كما في الفتح وفي البحر نقلا من الحارثي الحصري المعتمد في الايمان الاغراض دون الالفاظ انتهى قال بعض مشائخنا ولعل ما في الفتح قضاء وما في الحارثي ديانة فتامل وقوله الايمان مبنية على الالفاظ اي باعتبار عرف الحالف لانه المراد ظاهرا والمقصود غالبا فان كان من اهل اللغة اعتبر فيه عرف اهلها ولم يكن اعتبر عرف غيرهم وفي المشتركة تعتبر اللغة على انها العرف كما في النهر **قوله** فلو حلف ليفل منه اليوم بالف الخ تعريض على ان الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض ووجه التفريع ان العرض من يمين الغداء هو المبالغة في الاكرام ومن يمين الاتاق التقرب بالنفيس فاذا اغداء برغيف او اعتق عبد اقليل القيمة فقد فات الغرض المطلوب ولكن البر حصل بالنظر الى لفظه فلم يلتفت الى فوات الغرض **قوله** حلف لا يشترى به عشرة حنت باحد عشرة ووجه ان قصده عدم شراءه بعشرة فاكثر فلذا يحنت بالشراء باحد عشر فكان المعتبرة الغرض لا اللفظ **قوله** لان مراد المشتري المطلقة اي اعم من ان يكون معها غيرها من الاحاد لم يكن على حد الماهية لا بشره شيع وقوله زاد البائع المفردة اي العشرة المفردة عن ضم شيع من الاحاد اليها على حد الماهية بشرط **قوله** ولو اشترى ارباع بتسعة لا يحنت الخ لان البيع بتسعة غير البيع بعشرة واهم العد لا يحتمل مددا اخر ولو باعه بعشرة ودينارا باحد عشر لا يحنت ايضا لوجود شرط البر لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد فان قيل وجب ان يحنت في هاتين الصورتين لان شرط الحنت البيع بعشرة وقد وجد لان البيع بعشرة ودينارا و باحد عشر بيع بعشرة قلنا لا يبيع بعشرة نوعان احدهما بيع بعشرة مفردة والثاني بيع بعشرة مقرونة بالزيادة وشرط الحنت هو البيع بالعشرة المفردة دون المقرونة لانه تعين مراد ابل لالة الحال وهي ان غرض البائع ان يزيد المشتري على العشرة فاذا باعه بعشرة ودينارا و باحد عشر لا يوجد شرط الحنت وهو البيع بالعشرة المفردة لكن حيث اعتبر غرضه وجعل البيع بعشرة مفردة شرط الحنت ولم يوقف مع لفظه وجب ان يحنت في الصورة الاولى وهي ما اذا باع بتسعة لفوات غرضه وهو الزيادة على العشرة اجيب باننا جعلناه با را بحصول الغرض كما جعلناه في البيع بالعشرة المقرونة بالزيادة ولا نجعله هائلا بفوات الغرض كما فعلنا في البيع بتسعة لان البيع بثلثة لا يثبت الحنت لا عداه كذا في شرح القاضي فخر الدين عثمان المارديني على تلخيص الجا مع الكبير للصمد ر سليمان **قوله** لكن لا حنت بالغرض بلا مسمى اي بلا مسمى لفظ العشرة وحاصله انه لا يحنت لانه يصدق انه ما باعه بعشرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة على العشرة لمعرد الغرض بلا مسمى لان اللفظ لا يصلح للاعتبار **قوله** حلف لا يحلف حنت بالتعليق الا في مسائل الخ انه احنت بالتعليق لان

الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلم بجميع الشهر في ذوات الا شهر او ثلثه او يقول ان اذ يت الي كذا فان
 حر دان مجزئ فلانك رقيق اوان حضرت حيضة او مشرين حيضة او بطول الشمس **قوله** الجامع الحالف على عقد لا يفسد الا
 اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وحزاء صالح ولهذا لم يكن المضاف يميناً لانعدام ضرورة الشرط وهو ذكوه مقزور لا يحرف
 الشرط واذا لم يكن التعليق بالمهية يميناً لانعدام معنى الشرط باعتبار ان التعليق بالمهية تمليكاً بمعنى ذلك
 يقتصر على المجلس فلا يتمحض للشرطية اذ الشرط المحض ما يكون اماراً وعلامة على نزول الجزاء فمتى تضمنه
 معنى آخر تقاصر معنى الشرطية فيختل ركن اليمين **قوله** الا في مسائل قيل عليه لم يظهر حينئذ عدم الحنث في
 هذه المسائل مع اطلاق كون التعليق يميناً انتهى اقول الا طلاق مقيد بغير ما استثنى **قوله** ان يعلق بافعال
 القلوب كما لو قال انت طالق ان اردت انا اراحبت لا يكون تعليقاً فلا يكون يميناً هو اعلق بمشيئة نفسه او غيره
 لانه اخبار عن مالكية نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان اردت انا والا فلا يكون وهو كالتعليق بالمهية
 والتعليق بالمهية لا يكون يميناً الا ترى انه لو قال بعثت منك هذا العبد ان شئت صبح ولو كان هذا تعليقاً محضاً
 لما صح اذ البيع لا يقبله **قوله** اريعلق بجميع الشهر في ذوات الا شهر بان يقول اذا اهل الهلال فانك طالق لا يكون
 يميناً وهذا مبني على اصل وهو ان كلامه متى خرج تفسير الطلاق السنني كان تنجيزاً لا تعليقاً ناذ قال لذات الشهر
 اذا جاء من الشهر فانك طالق كان تفسير الطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات الا شهر لانها لو كانت من ذوات
 الاقراء يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً قال ابو المؤيد النسفي في نظم الجامع الكبير (شعر) ولو قال يا اصما
 انت كذا اذا اهل الهلال المشتق من البعد ففي حق ذات القرء كانت انيسة وفي حق ارباب الشهر وعلى الضد
قوله اربا التلطيح مطلق على قوله بافعال القلوب وذلك كان يقول ان طلقك فعبد في حره افا ذلكا مد وفي كونه
 ليس يميناً نظر كالذي بعد ه وقد واجعت ايمان الجامع فلم ارفاه فيه **قوله** اوان حضرت حيضة **قوله** اذا قال
 لامرء ته انت طالق اذا حضرت حيضة فلا يحنث به في اليمين الاولى لانه تفسير لطلاق السنة وهو تنجيز لا تعليق
 كانه قال انت طالق للسنة وكذا لو قال طلقك اذا حضرت وحاضت وطهرت والحيضة اهم للكمال منها ولا يتحقق
 الكمال الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فيه بر كانه قال اذا حضرت وطهرت ولو قال اذا حضرت ثلاث حبص
 قال ابو الحسن الكرخي ينبغي ان لا يحنث لانه يصلح تفسير الطلاق السنني باعتبار ان ما بعد الحيض الثلاث
 وقت للطلاق السنني فامكن جعله مفسراً ولو زاد على ثلث حيض حكى الخصاص من الكرخي انه قال يجوز ان يقال
 يحنث في اليمين الاولى لان هذا لا يصلح تفسير السنني لان ما بعد مضي اربع حيض ليس بوقت للطلاق السنني
 في هذا النكاح اذ لا مزيد لاقوات السنة على الثلاث الا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فيه انت طالق ثلاثا للسنة
 لا يقع بعد الحيضة الرابعة شيع وقال ابو بكر الرازي ينبغي ان لا يحنث لانه يصلح تفسير السنة لان ما بعد مضي اربع
 حيض ليس بوقت للطلاق وما بعد عشرين حيضة في هذا النكاح قد بذكره في السنة قد تاتى الى الحيضة
 الرابعة واكثر منها بان يجمعها بعد اليمين في الحيضة الاولى والثانية او الثالثة ثم لم يجمعها حتى طهرت من الرابعة فانها
 تعلق في هذا الطهر كذا في شرح تلخيص الجامع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** الحالف على مقيد لا يحنث الا بالاجاب
 والقبول اعلم ان العقد متى كان عقداً مبادلة من الطرفين كالبيع والصرف والسلم والامارة او الكفاية فانه لا يوجب

الجنس الثامن

بالإيجاب والقبول إلا في تسع مسائل فانه يحث بالايجاب واحد الهبة والوصية والاقرار والايواء والاباحة والصكوك والامارة والقرض ارض الكفالة ان تزوجت النساء واشتريت العبيد وكلمت الناس او بني آدم او اكلت الطعام او شربت الشراب او هربا في حث بواحد للجنس ولو قال نساء او عبيد اثلاثة للجمع وحده بل لا بد فيه من القبول ومتى كان عقد تمليك بغير بدل كالهبة والصكوك والعارية والنكاح والعمري والعطية والوصية فانه لا يحتاج الى القبول بل يكفي الايجاب وحده والفرق ان عقد المعاوضة لا يتم الا بهما فمالم يوجد القبول لا يثبت الا هم اما عقد التمليك بغير بدل فانه يتم بالملك وحده لانه يلاقي ملكه لا غير وهو امر يقوم به وحده فيتحقق الاسم بدون القبول وانما يحتاج الى القبول لثبوت الحكم وهو الملك كي لا يلزم حكم تصرف غيره بغير رضاه فيتضرر به من حيث يحتمل المنة بغير اختياره او يعتق عليه قريبه ويلزمه ولاءه اذا وهبه له او يغسل عليه نكاح زوجته اذا وهبها له وثبوت الا هم في القسمين يكفي في كونه شرط العتق ولا يفتقر الى الحكم الا ترى انه لو نفى يمينه البيع والشراء ارجعه له بشرط حثه فانه يحث بالفاصل وبشرط الخيار وان لم يفد الحكم نعلم ان ذلك ان الا هم متى تحقق فقد وجد السبب بيد انه اذا افاد الحكم كان هيبا كاملا وان لم يفد كان هيبا قاصرا وهو كافي في صيرورته شرط العتق لان تراخي الحكم عن السبب لا يمنع تمام السبب فاتحل النوعان في تحقق السببية بمجرد حصول الاسم واختلف في وقت حصوله ففي الهبة واخواتها قبل حصول القبول وفي البيع ونحوه بعد القبول ولهذا لا يقال بعته فلم يقبل فوضح الفرق صورة ومعنى

قوله الهبة بان قال رجل لغيره ان وهبت لك هبة فعبدني حر فوهب ولم يقبل حث لكن يشترط للعتق حضور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحث بدون القبول لانه عقد تملك فلا يتم بدون كالمبيع ولهذا يشترط حضور الموهوب له وفي القبض عنه روايتان وهما في الفاصل وشرط الخياران لا يحث في البيع الفاسد قبل القبض وفي البيع بشرط الخيار لا يحث قبل امقاط الخيار لان الملك لا يثبت قبله وفي رواية يحث لتمام العقد قبله فيهما **قوله** والاقرار في كونه من العقود نظر **قوله** والايواء فان حلف لا يبرح فلا نائم ابراه فلم يقبل في رواية يحث كالهبة وفي اخرى لا يحث كالمبيع لانه يشبه البيع من حيث انه يقبل الملك بنفسه من غير قبض ويشبه الهبة من حيث انه تمليك من غير عوض وجزم شمس الاثمة الحلواج بالحث **قوله** والقرض بان حلف لا يقرض فلا ناسيتا ثم قال خذ هذا اقرضا عليك فلم يقبل يحث في رواية كالهبة لان القرض يشبههما من وجهين احدهما انه لا يشترط في صحته ذكر العوض والثاني انه اذا حلف لا يقرض فلا ناسيتا فامر غيره يحث كالهبة ولا يحث في اخرى كالمبيع لان القرض معاوضة معنى باعتبار ان المستقرض يلزمه مثل ما استقرض في ذمته ولهذا قال اقرضني فلان الف درهم فلم اقبله لا يصدق بخلاف الهبة فانه لو قال وهبته الف فلان لم يقبل يصدق وجزمه شمس الاثمة الحلواج بالحث كذا في شرح تلخيص الجامع للفخر مارديني **قوله** في حث بواحد للجنس النجس انما يحث بالواحد من الناس واللحمة من الطعام والقطرة من الماء لانه اهم جنس فيصرف الى الادنى اما على قول من يصرفه عند الاطلاق الى الواحد فظاهر واما على قول من يصرفه الى الكل فلانه لما تعدر الكل انصرف الى الادنى وبيان التعذر انه لا يقدر على تزوج جميع النساء وشرء جميع العبيد وكلام جميع الناس واكل جميع الطعام وشرب جميع الماء والحال انما يمنع نفسه مما في رصده وهذا في النساء والعبيد والناس ظاهر لانها باللام صارت للجنس فاما قوله ان كلمة بني آدم فهو بمنزلة قوله ان كلمت الناس فان العدد لما لم يحضرهم اقتصر فيه على الواحد واضافتهم الى آدم مما لتعريف الجنس اذ هو مضاف

ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتأخر والمضاف يقارن قال لا جنسية لك طالق قبل ان تزوجك
شهر او اطلق لا ينعقد

الى المعرفة بظاهر كالتعريف باللام فيصير للجنس لان جنسهم لا يذكر الا هكذا ولا فرق في غير الجمع بين المنكر
والمعرف فلهذا لو قال ان اكلت الطعام او طعما لانه للجنس بوضعه قبل دخول اللام فاحتوى وجودها فيه وعدمها بخلاف
الجمع فانه انما صار للجنس باللام فلذلك وقع الوفاق بين المعروف والمنكر فيه حتى لو قال ان تزوجت نساء او اشتريت
عبدا او كلمت رجالا لا يثبت الا بثلاثة لانه اقل الجمع ولا يثبت بالاثنيين كما يروى عن ابي يوسف رح لان اهل اللغة
فصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين الواحد والجمع ونعتوا الجمع بالثلاثة فقالوا رجال ثلاثة ولم ينعتوه بالاثنيين
فلم يقولوا جاءني رجال الاثنان ولو نوى الجنس صدق ويثبت بالواحد لانه شدد على نفسه ولو نوى ما زاد على الثلاثة
صدق ايضا **قوله** ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة الصواب كما في تلخيص الجامع ولو نوى في الجنس الكل يعني
لو نوى في الجنس جميع النساء او جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يثبت ابد او دل اطلاقه على انه يصدق ديانة وقضاء
لانه نوى حقيقة كلامه وانما صرفنا للدني تصحيحا لكلامه لعزوه عن الاثنيان بجميعه ومن نوى حقيقة كلامه يصدق
ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف على نفسه ومن مشائخنا من قال لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة مهجورة والحقيقة
المهجورة كالمحذور ولهذا ينتقل الى النية كالموقوف قال انت طالق ونوى الطلاق من الوفاق فانه يصدق ديانة وقضاء لانه نوى
حقيقة مهجورة ونظيره وقوعه او اللواحد وانصرافه الى الكل بالنية لو قال لامرته انت طالق يوم اكلم فلا فانه ينصرف
او لا الى مطلق الوقت حتى لو كلمه ليلا يثبت لان الكلام مما لا يمتد ولو نوى النهار صدق لانه نوى الحقيقة ولو نوى في الجنس
على دامت لا يصدق لعدم دلالة على الجنس لان الجنس فرد فالفردية مراعاة في الجملة اعني الواحد من الواحد والتعدد والكل
متعدد على ما الاول فظاهر وكن الثاني لانه فرد بالنسبة الى باقي الاحناس وفي اعتبار العدد واسقاط معنى التوحيد انتهى
اذا نوى فيه الكل او العدد صدق فيه ما لانه مشتمل على العدد والفردية ليست بمعبرة فيه كذا في شرح تلخيص الجامع
للفخر المارديني وفي شرح الجامع العتابي ولو قال نساء او عبيدا فثلاث للجمع لانها اقل الجمع الكامل وان نوى اكثر
من ذلك او الجميع فهو على اختلاف المشايخ وان نوى الواحد يصدق لانه يحتتمل قال الله تعالى **وَإِن لَّهٗ لَحَافِظُونَ** وفيه تعليل
قوله المعلق يتأخر والمضاف يقارن معناه ان المعلق بشرط يتزول بعد وجود الشرط والمضاف ينزل مقامه للوقت
الموصوف بتلك الصفة وهذا الفرق مبني على اصل وهو ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقيب المضاف بسبب في الحال
لانه لم يوجد معه ما يمنع من كونه سببا فيقع الطلاق مقامه للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد يقدم اما المعلق
بالشرط فانه بسبب منه وجود الشرط لان اعتراض الشرط على السبب يمنع اتصاله بمحله وبذلك الاتصال بالمحل لا يسمى
سببا وهذا معنى قول اصحابنا المعلق بالشرط كالمرحل عند وجوده فينزل الطلاق عقيب الشرط ليقع الحكم عقيب سبب
لكن المضاف ان فارق المعلق من هذا الوجه فقد وانقه من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت الذي اضاف
اليه موصوفا بتلك الصفة لان الخالف ما التزم الطلاق الا عند وجود تلك الصفة كالشرط لانه لو كان غرضه التنجيز لكان
قوله انت طالق اخصر من قوله انت طالق يوم الجمعة فلما لم يقتصر على الاخصر دل على مراده التأخير **قوله** لا جنسية
انت طالق قبل ان تزوجك بشهر الخ المقام مقام التزويج على الاصل الذي قبله فان الاول ان يقول فلو قال لا جنسية

الذي انما في

وبما ان اذ تزوجك فانت طالق قبل ذلك بشهرته وتجهها قبل شهر لا تطلق ودمه تطلق النية انما تعمل في المفظوظ
وهي مسكينة ان اكلت ونوى واجاماً دون بقاعها

التي طالق قبل ان تزوجك به من ثم تزوجها قبل شهر لا ينعى شهره ولا يقع شيء اما قبله فلا نعد ام البرقة المضاف
اليه وهو شهر قبل الشرح واملا بعدة فلان لا تزوج لينس به شرط يقع بعدة لان الالاق مضاف الى الوقت قبل التزوج
فكان التزوج موجه للشرط والموحد للشرط ليس بشرط **قول** ولو كان اذا تزوجت العج يعني فتزوجها قبل شهر لا تطلق
لا نعد ام البرقة المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر ذكر في رواية ابي سليمان الها تطلق ولم ينعى خلافه ذكر في رواية
ابي حفص انها طلقت في قول ابي يوسف سارح خلافا له لانها لا يقع وقت التزوج لانه من كونه بكلمة اذا وهي للوقت فيتعلق
بوقت التزوج ويقع عقبه لكنه قصد ان يكون الواقع وقت التزوج واقعا قبله بقوله قبل ان تزوجك وهو مستحيل
فيلغو كالمصرح وقال اذا تزوجت فانت طالق في تلك الساعة قبل ان تزوجك انه يقع في تلك ويلغو قوله ان تزوجك
ومنهم من جعل الخلاف في المطلق دون العقد بشهر والصحيح ان الخلاف في المطلق والمقيد لا يبي يوسف تقديم الجزء في قوله
انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجت كحيث يقع بالاجماع ولهما ان الجمع بين الاضافة والتعليق غير ممكن لما بينهما
من التضاد من المقارنة والتاخر والوقوع وعدمه فيجعل آخرهما ناسخا للاول وبنائه في مسئلته ان اضافة الطلاق الى
ما قبل التزوج يقتضي وقوعه قبله وتعليقه بالتزوج بمنع وقوعه قبله فيحقق التنافي فيجعل آخرهما ناسخا للاول
ومن هنا تبين ان الفرق بين تقديم الجزء وتأخيرها منقول اذا قدم الجزء واخر التعليق انتسخت الاضافة وبطلت
القبلية فيبقى مجرد قوله انت طالق اذا تزوجت واذا قدم التعليق انتسخته الاضافة فيبقى مجرد قوله انت طالق قبل
ان تزوجك فلا يقع وشاهد اعتبار ترجيح المناخر ان ثبت طالق عند ان دخلت الدار يبطل ذكر الغد ويعلق الطلاق
بالدخول على لو دخلت اليوم وقع فقد اجتمع الاضافة والتعليق وبطلت الاضافة للتقدم كما ترى **قول** ولو بعده تطلق
قبله عليه ان لفظ ذلك من قوله انت طالق قبل ذلك اشارة الى التزوج ظاهرا وقضيته عدم وقوع الطلاق في الفصلين
لانها قبل التزوج اجنبية مما رده التفصيل المذکور وانتهى اقول وجه التفصيل علم مما قد منادوه انه لو تزوجها قبل
شهر لا تطلق لانعدام الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر تطلق لانه يقع وقت التزوج لانه من كونه بكلمة اذا
وفي للوقت فيتعلق بوقت التزوج ويقع عقبه ويأغو قوله قبل ان تزوجك لانه مستحيل **قول** النية انما تعمل في المفظوظ
اي لا في غيره وذلك لان النية يقصد بها التمييز وانما يتقيد في لفظ محتمل كعام يحتمل التخصيص او مجمل يحتاج الى
البيان او مشتوك يمين بعض افرادها اما اذا لم يكن اللفظ محتملا يبقئ مجرد النية لا تاثير لها في احكام الدنيا ولهذا
لا يقع الطلاق والعاقب مجرد النية ثم اللفظ الذي يحتمل شيئين او اشياء ان احتملها على السواء فنوى احدهما فانه يصدق
ديانته وقضاءه لان الظاهر لا يكتفئ بانوان احتمل احدهما احتمالا مراحوا فتنوى ذلك المرحوع ينظر ان كان فيه تغليظ
على نفسه يصدق ايضا ديانته وقضاءه لانه غير متهم في ذلك لكنه لا يصدق في الصرف من الظاهر حتى يعتك
فيهما وجد وان كان فيه تخفيف على نفسه لا يصدق قضاءه لان القضاء مبني على الظاهر وهو مخالف لما نوى ولو نوى
مالا يستمله لفظه لا يصدق ديانته ولا قضاءه لانه محلو عن اللفظ وقد تقدم ان النية لاحكامها على الافراد **قول** وهي
مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون عام يعني اذا ذكر فعلا ولم يذكره المعول ونوى شيئا دون شيئا ونوى طعاما معينا

الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا اختلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية المعرف لا يدل خل نصها المنكر
لا يصدق ديانته ولا قضاء لان نية التخصيص انما تصح في العام وهي تعمل في الموقوف والمالك كور والفعل وهو لا عموم لدوم
اي يوسف روح انه يصدق ديانته وهو قول الشافعي وهو راية النوادر وعليها لا يمتنع الخصاف لانه نوى مفعول فعله
وهو وان لم يكن موقوف فهو في حكم الموقوف لان الفعل يستلزم به ولا يستغني عنه بما اعتبر كونه محلا فصحت نية التخصيص
لكنه خلاف الظاهر لا يصدق قضاء وجه الظاهر ان المالك كور هو الفعل ولا عموم له كذا نقل عن مذهبنا والمعنى فيه
ان الفعل وجوده بالما هو وانما يوجد بعد زمانا مرة والمفعول ليس بثابت لفظا وانما هو ثابت اقتضاء والمقتضى
لا عموم له لكونه ثابتا بطريق الضرورة فان قيل الفعل فيما لو قال اذا اغتسلت وان كان واحد لكنه يتنوع الى فرض
رواجب ومسنون ومستحب فوجب ان يجوز نية التخصيص نظر الى اوجاهة قلنا هذا المتنوع شرعي والا فلا ضرورة بازاء
معاني الحقيقة دون الحكمية لتقدم وضعها والتخصيص انما يجري في اللفظ باعتبار وضعه الا صلي لا المارضي و
ان ذكر مع كل فعل مفعولا بان قال ان تزوجت امرأة وان اكلت طعاما وان اغتسلت احد فانه يصدق ديانته لا قضاء لان
كلا من المعاني المذكورة نكرة من كورة في موضع الشرط وقد علم ان الشرط في معنى الذنبي فبعم فيجوز نية التخصيص
ويحوز من باب ذكر الجميع واراد بعضه كقوله تعالى ثم اجعل على كل حبل منهن جزءا ثم ادعهن الاية وكذا ثاربعة
اجعل لكنه لا يصدق قضاء لان التخصيص خلاف الظاهر **قوله** الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المعرف يعني انه
يصدق ديانته وان لم يذكر المفعول مع الفعل وقوله ونوى السفر المتنوع صوابه (ونوى السفر المتنوع كما في تخصيص الجامع
اي لتنوع الخروج وهو يرد نقض ما تقدم من الجواب من فعل الاغتسال مع تنوعه الى فرض وغيره ديان النقص انه
فعل ذكر واحد واعتبرت نية التخصيص فيه لتنوعه ولم تعتبر في فعل الاغتسال مع تنوعه حتى قال القاضي ابو طاهر الى باس
ينبغي ان لا يخرج الجواب اليه مال القاضي ابو حازم وذكر القاضي ابو نصر الصغار عن القضاة انهم قالوا لا يقال
ان خرجت خروجا قالوا ومن في بعض النسخ القديمة على هذا والفرق على الظاهر هو ان الخروج متنوع في نفسه لانه عبادة
عن الانفصال من مكانه الذي هو فيه الى مكان تصدق ذلك المكان تارة يكون قريبا وتارة يكون بعيدا ولهذا يقال سافر فلان
من غير ذكر الخروج فيجعلون الخروج عيين السفر فاذا نوى احد نوى الخروج فقد نوى محتملا كلامه فيصدق ديانته بخلاف
فعل الاغتسال فانه متنوع شرعا للغة لانه في نفسه غير مختلف اذ هو واقع في الاحوال كلها على شيع واحد وهو اسالة الماء على
اليدن والنما المغتسل منه هو المتنوع وهو ليس بمذكور لفظا فادانوى نوعا من انواع المغتسل منه لم يكن ذلك المنوي ههنا
الفعل فلا يصير نوعا له فلا تصح نيته فيه فوضح الفرق قيل قيل بنية السفر لانه لو نوى مكانا بعينه في قوله ان خرجت لا تصح
نيته فيه لانه غير مذكور ولا هو نوع من انواع الخروج **قوله** وفيما اذا اختلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية روي عن محمد
في رجل قال ان تزوجت ونوى حبشية او عربية فانه يدل ونوى كوفية او بصرية لا يصدق ديانته ولا قضاء والعرف
ان اليمينين ههنا للمبلغ ومنع الانسان نفسه من نوع من انواع النساء معهودة فصحت نية التخصيص في الحبشية
والعربية ام المنسوبة الى المدينة فمنع الانسان نفسه منها باليمين لا يليق ما دة لان المدينة جامعة لساكني الانواع
عالميا والانسان لا يمنع نفسه من سائر الانواع في العادة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للنظر عثمان الارديني
قوله المعرف لا يدل خل نص المنكر اطلق في موضع التقييد وفيه ما فيه وبيان ان المعرف الذي لا يدل خل نص المنكر

بأنه قد دخل داره هذه احدى كلم فلا يفي هذا او يعني هذا او احاط بالغيره لا يدخل المالك لتعريفه بغيره
النسبة ولو لم يصف يدخل لتكثيره

هو المعروف بالتعريف الكامل لما بين المعلوم والمجهول من التشابه او المعرف تعريفاً فانما يفيدها في تحت المنكر لبقاء التنكير
من وجهه فانها نس المنكر من ذلك الوجه ومقتضى كلام المص وح دخول المعرف مطلقاً وليس كذلك فيحتاج الى الفصل بين
التعريف الكامل والناقص. فالكمال هو الذي ينقطع به الاشتراك بين المعرف وغيره وايه ذلك ان يقع معه ذلك
الاستثناء عند الاضافة الى بقاء المتكلم والاشارة وكاب الخطاب والضمائر والنقص ما لا ينقطع معه الاشتراك ويحسن فيه
الاستثناء كالتعريف باسم العلم والنسبة فان غير المعرف يشارك في اسمه ونسبة بغيره من وجه دون وجه
فلا يكون في حكم المعرف من كل وجه ولذلك اصل في اللغة والعربية فان المعرفتين اللتين احدهما امر بغيره
الامر بغيره الا ترى ان تقول النوانت تمنا فتغلب ضمير المتكلم لكونه امر بغيره وكذا انت وهو متمنا فتغلب ضمير
المخاطب لكونه امر بغيره ويجوز ان يعترض على هذا التقدير فيقال يلزم منه ان يكون اهم الاشارة امر بغيره من الاسم
العلم واكثر النحاة على عكسه ولهذا اجاز نعت العلم باهم الاشارة دون العكس فلا يقال جاء هذا زيد ويمكن بحاجب عنه
فيقال لمن العلم وان كان امر بغيره من حيث ان تعريف العلمية لا يشارك المعرف بما هو كان او غايبا حيا كان او ميتا
بغلاف اهم الاشارة لكونه في قطع الاشتراك دون اهم الاشارة ولهذا جعله ابو بكر بن السراج امر بغيره من العلم لان
لتعريفه حظاً من العين والقلب والعلم حظ من القلب خاصة وينتقص بما لو قال لامر بغيره ان دخل داري هذه احد
فانت طالق قد دخلت هي طلقت فقد دخل المعرف تحت النكرة والجواب ان هذا المعرف الذي يدخل تحت المنكر وهو
المعرف الواقع في حيز الشرط كقوله ان دخل داري هذه احد فامر به طالق قد دخل الحالف لا يحدث لان التشديد بين
المعرف والمنكر انما يظهر اذا كانا في جهة واحدة على الاذنه ان المعرف في حيز اجزاء حين دخل تحت المنكر ~~فلا~~ قد لم يكن
معرف حينئذ بل لما تناولته النكرة بعمومها كان نكرة اذ ذاك فلا يخرجها التعريف اللاحق من ذلك التنكير الذي
دخل تحت النكرة **قوله** لا يدخل المالك لتعريفه اراد بالمالك المتكلم لان التمييز الذي اضيفت اليه الدار وما عطف عليها
واحد اليه وهو معرفة فلا يندرج تحت اللفظ احد الذي هو نكرة وبه يظهر كون هذه المسائل من جزئيات القاعدة المذكورة
قوله بخلاف النسبة اي بخلاف التعريف بالنسبة كما لو قال ان دخل دار محمد بن عبد الله احد فمبدي حر والحالف
هو محمد بن عبد الله قد دخل يحدث لدخوله تحت النكرة لان التعريف بالنسبة قاصر فلا يزول التنكير من كل وجه
وقال القاضي ابو حازم يتبعني ان لا يحدث لان التعريف بالنسبة معتبر كالاضافة ولهذا يصح اقراره لغائب صام
ونصبه قلنا ان التعريف بالنسبة لا تنقطع معه الشركة ولهذا كان للسامع ان يقول من محمد بن عبد الله وانما اكتبني به
في الغائب ضرورة تغلر التعريف بغيره ولم يتغلر في حالة الحضور فانه كان يمكنه تعريف نفسه بالاضافة فحيث
امر من عندها مع كونها ابلغ واخصر كان ذلك دليل ارادة دخوله تحت النكرة بيد دخل على انا تمنع صحة الاقرار
للفائب بحجر النسبة ونقول لا بد من قرينة تنهض اليها قاطعة للاشتراك **قوله** ولو لم يصف اي الى نفسه ولا الى
غيره وان قال ان دخل هذه الدار احد او كلم هذا العبد احد والدار والعبد له او لغيره قد دخل الحالف الدار او كلم العبد
يحدث لان المانع من الدخول تحت عموم النكرة هو التعريف ولم يوجد فيدخل الحالف تحت عموم النكرة

الاف الاجزاء مكاليه والواحد من الهمزة لا اتصال للفعل يتم بقامه حرة ومجمل اخر ان قال ابن شبنه في المسجل ان
 اليه فشرط حثه كون الفاعل فيه وان ضربته او حر حثه او قناته او ميتته كون المحل فيه قوله ان
 لانه تنكره قوله انما الاجزاء كالجزء اليه اي في الاجزاء المتصلة موه اضاف الى نفسه ان قال ابن قطع يد في هذه احبا
 او لم يصف بان قال ابن قطع هذا اليد احد و اشار الى يد ا و راسه فانه لا يدخل تحت التكرار فلا يحنث بفعله فحده ما في
 الاضافة لظاهر والنافي الاشارة منع قطع الاضافة لظاهر التجزاء لخاصا ومجرى بالاشارة وكان من ضرورية ان يكون كلامه جردا
 من المستحيل ان يكون الشخص الواحد بعضه معرنا بالاشارة وبعضه منكرا فلذلك لا يقطع الاستهزام عن الاشارة لليد قوله
 ومن لم يصف للاقبال اي لا يمتنع له بالاحكام الفصل كاليد و يحويها حيث لا يتعين المالك لالاشارة اليه لانه لا يلزم
 ان تعزفها تعزيف مال كمال لا لفصل قوله الفعل يتم بقامه حرة ومجمل اخر في العلم ان الشرط متى كان مقيدا بزمان او مكان
 وهو بمقتضى معتمدا لا في فعله بل في ان يكون ذلك الشرط قولا وفعل فلذلك قولا فالمعتبر بوجود الفاعل في ذلك المكان والزمان
 ولا يفتقر الى وجود المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام المصريح لان القول يتم بالفاعل وحده وان كان فعلا بل لا يحتاج ان يتم
 بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل او لا يتم بان يكون له اثر في المحل فغني الابدول فيكتفي بوجود الفاعل وحده في
 ذلك المكان والزمان كما تقدم ثم في القول وفي الثاني يعتبر وجود المحل وهو المفعول خاصة وتحقيق ذلك لظن الفاعل بالمفعول
 لا بد بينهما من علاقة به يسمى الفاعل بالفاعل والمفعول مفعولا وهو الفعل المصاد ومن الفاعل الواقع على المفعول ثم يطرقت
 سمي مفعولا بمجرد ذلك الفعل من غير تأخير فيه فاعلاقة بنفس الفعل فيكتفي بوجود الفاعل وان لم يسم مفعولا لا باثارة ذلك
 فاعلاقة بنفس الفعل مع اثره فلا بد من وجود من قام به ذلك الاثر فان قيل فهل لا اعتبار بوجوده ما حثه بالاعتبار ان الفعل
 المؤثر ان لم يتم بالفاعل وحده كذا لا يتم بالمفعول وحده فوجب ان يشترط وجودهما قلنا سلمنا التعارض ورجحنا
 المفعول الذي هو قوله القائل بالاثار لان الاثر هو المقصود الذاتي وذلك لان الذي ينهي باليمين هو اثر الفعل لا اثره
 فسادا ونحوه باعتبار اثره لا باعتبار ذاته ولهذا يسمى الفعل ناعته لاثاره فانه لو رمى بحجر فاضاب قارورة سمي كسرا ولو اصاب
 انسانا ومات سمي قتل ولا يلزم سمي جرحا او شجا او ضربا فلهذا رجحنا من قام بالمقصود وكذا في شرح تلخيص الجاهل
 الكبير للمفسر ما رددته قوله ان شتمته في المسجد او رميت اليه الحج يعني اذا قال بل دخل ان شتمته في المسجد فعربي
 حر شتمته وهو في المسجد والمشتوم خارجة يحنث وبالعكس لا الوجهين احد هما ان الشتم يتم بالهاتم وحده اذ هو من
 قبيل الاقوال ولهذا يشتم الغائب والميت والثاني ان الغرض من اليه من هذا اليمين تنزيه المسجد عن التعشيش
 وذلك يتحقق بكونه فيه فكان من تمام شرط الحنث وكذا لو قال ان رميت اليه في المسجد لان الرمي المقرون بالي لا يشترط
 فيه الاصابة فكان بمنزلة الشتم والجماع عدم الاثر بالمحل وبهذا التقرير يظهر ما في قول المصريح فشرط حثه كون الفاعل
 فيه من التساهل بان شرط الحنث الشتم والرمي وكون الفاعل فيه تمام للشرط قوله وان ضربته او اجر حنه وقتله او
 رميته كون المحل فيه اي شرط حثه كون المحل عليه في المسجد والحالف خارجة ولو كان بالاكس لا يحنث لوجهين احدهما
 ان هذه الامايل لا يتم الا بالمفعول واثاره هو القائل بالاثار الذي هو المقصود والثاني ان المقصود من اليمين تنزيه المسجد
 من التلويح وهذا يتحقق بالمفعول ولهذا يقال من ذبح شاة في المسجد وهو خارج عنه لا تقبح في المسجد وجعل الطحطاوي
 قوله رميته بمنزلة ان شتمته وقال لان الرمي ينم به ولا اثر له في المحل الا ترى انه يصح ان يقال رماه فاحطأ ولا يصح ان يقال

الشرط متى اعتبر على الشرط يقدم الموقوف على المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما ويأخذ هما عند الأول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا

مؤخره فإخطاء والصحيح أنه نظير القتل والضرب لأنه جعل معمول فعله بذ كرميجه ولا يتحقق ذلك إلا بإصابته وإما بما ذكره فإنه يستقيم في رميته إليه إما رميته فلم أصبه خطأ وهذا التقرير الناشر من كمال التجرير سقط ما قيل قد يقال قوله في المسجل ظرف للمفعول في الفاعلين معار الفعل متعل إلى مفعول فيهما معاً وجه اشتراط كون الفاعل في المسجل في الأول واشتراط كون المعلق فيه في الثاني وهل هذا إلا تحسم نعم إذا اعتبر قصد المتكلم وجعل الحكم باعتبار قصده لكان له وجه وجيه ولعله مراد المصريح واطلق في محل التقييد **قوله** الشرط متى اعتبر على الشرط يقدم المؤخر يعني الشرط متى اعتبر في غير حرف العطف والجزاء يقدم المؤخر لأنه تعدى وجعلها شرطاً لعدم حرف العطف وتعدى وجعل الثاني مع الجزاء جزء الأول لا تعدى أم حرف الجزاء فتعين أن يكون المذكور أو لا هو الجزاء لأن الجزاء متى قدم على الشرط لا يحتاج إلى الرابطة يقدم المؤخر لذلك كالموقال كل امرأة تزوجها إن كلمت فلان فبي طالق فيقدم المؤخر لما قلنا في تقرير الأصل أنه لم يمكن جعل الشرطين واحد لعدم العطف ولا جعل الأول مع الجزاء جزء الأول لعدم الفاء فيقدم المؤخر ضرورة فيصير الكلام شرطاً لا انعقاداً يمين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام لا قبله ولو نوى تعدى الفاء لصبو يمين التزوج شرطاً لا انعقاداً ولا يصدق في القضاء على الأظهر لأنه نوى خلاف الظاهر أصله قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم الآية معناه والله أعلم أن الله يريد أن يغويكم لا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم لأن النصيحة إنما لم ينفع لتقدم إرادة الأقراء ومثله قوله تعالى وأمر مومنة إن وهبت نفسها للنبي الآية معناه والله أعلم أن إرادة النبي أن يستنكحها إن وهبت نفسها لأن إرادة النكاح سابقة على الهبة لذلك جعل الأول هو الجزاء واليمين التام وهو الشرط والجزاء يصلح جزاءً كما يصلح الجزاء المجرد لأن العمل والمنع يحصل بخوف لزوم اليمين التام كما يحصل بخوف الجزاء **قوله** المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما مثال المعلق بشرطين لو قال أنت طالق إذا جاء زيد ومرو ويوقع الذلاق عند آخره ما **قوله** ويأخذ هما عند الأول أي ينزل عند الأول كما لو قال أنت طالق إذا جاء زيد ومرو ويوقع عند الأول لأنه لو نزل عند آخرهما لكان معلقاً بهما **قوله** والمضاف بالعكس أي والمضاف إلى وقتين ينزل عند أولهما كالموقال أنت طالق غداً وبعد لأنه جعلهما ظرفاً للواقع ولا يتحقق ذلك إلا بالواقع عند أولهما فإنه يصير ظرفاً ثم يلزم منه كون الثاني ظرفاً أيضاً لذلك الواقع ولو نزل عند آخرهما لكان الطرف الآخر يخرج الأول عن الطرفية وهو جعلهما ظرفاً ليكون موصوفة بتلك الصفة في الوقتين وإذا انفاد إلى أحدهما ينزل عند الآخر كما لو قال أنت طالق غداً أو بعد لأنه لو نزل عند أولهما لكان كلاهما ظرفاً وهو لم يقصد هذا بل قصد أن تكون موصوفة بتلك الصفة في آخر الوقتين وهذا معنى قول المصريح والمضاف بالعكس وهذا التقرير سقط ما قيل ظاهر الإطلاق أنه بالعكس في المسئلتين وهو ممكن في الثانية كالموقال أنت طالق يوم يقدم زيد أو بعده مع مرور لأن قضية العكس نزول الجزاء عند آخرهما تحقيقاً وليس بظاهراً لأن المعلق عليه أحد هما وهو صادق على السابق تحقيقاً مع ذلك بالتأمل **قوله** مفاداً للجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا يعني متى قابل جملة الأفعال بجملة الأشخاص أنصرف كل فعل إلى شخص من أولئك الأشخاص ولا تصرف الأفعال كلها إلى كل شخص وهذا معنى قول المصريح تنقسم ذلك كما في قوله تعالى

وجوب الخبر كالمعنى في الخبرين بل هو في الخبرين لا ان يصله بالباء في الخبرين

وادخلوا من اهل البيت متغيرا في كل منكم من باب على حدة وهذا هو المقصود من قولهم ركب القوم دارا بهم
ولبسوا اثيابهم ونقض هذا القول لهم قتل المسلمون الكافرين فانه لا يقتضي الا انقسام بالفرد بل إثبات الجمع
لكل فرد من افراد الحكماء على ما يجب بان وضع اللغات في مقابلة الجمع بالجمع ووثوق فعل الجمع على الجمع من غير انقسام
لا يمكن الا في المثال المنقوش به وكلامنا في موضع لا يتحقق مقابلة الجمع بالجمع الا بطريق الانقسام فانه ينقسم خبري
فان قيل اذا انقسم على الفرد لا يبقى للجمع الذي هو صريح اللفظ اعتبارا قلنا مرعا للجمع موحدة لان الفرد اذا انقسم
بالفرد ينقسم اليه افراد اخر على نحوه فيتحقق معنى الجمع ومتى قابل الجمع بالفرد اقتضى وجود الفعل من الجمع
في ذلك المفرد كقولهم دخل القوم دارا وضربوا رجلا وهذا المعنى وقد اقتضى تعميم المفرد كما في قوله تعالى
وعلى الذين يطيقونه من يسكنون مكة طعام مسكينين على كل واحد لكل يوم طعام مسكينين ولم يذكر المصريح بمقابلة المعنى
بالمعنى مع انهم جعلوا من افراد القاء ما اذا قال لا مراً اذ ولد وما ولد من فانتما طالق فولدت كلواحدة منهما
ولد اطلقا ولا يعتد ولا دة كلواحدة منهما ولد ين وبه يظهر انهم ارادوا بالجمع ههنا ما قابل الواحد قوله
وضبط الشرط كالشرط يعني ان وصف الشرط يراعى كما يراعى اصله ولهذا القول ان دخلت الدار اركبة فانبت طالق
قد خلت الدار فيركبة لا تطلق قوله الخبر للصدق وغيره الخبر بمعنى العلم لغة في الصحاح يقال من اين اخبرت
هذا الا مراي من اين علمته والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشيء فمقتضى معناه اللغوي ان يقع على الصدق خاصة
ليحصل به معناه وهو العلم الا انه كثيرا استعماله في العرف للكلام الدال على وجود الخبر به صادقا كان او كاذبا
ولهذا يقال اخبرني فلان كاذبا والحقيقة العرفية قاضية على اللغوية وقايد هذا بقوله تعالى ان جاءكم فامق بدمع
متمينوا الآية فلو لم يقع على الكذب كما يقع على الصدق لما امر بالتبيين اذ لو كان للصدق خاصة لم يكن للتبيين
والثبأ والخبر واحد قوله الا ان يصله بالباء اي الخبر كان يقول ان اخبرني بقدرم فلان فعبد في حرفة خبره
يعتد للحدث صدقه علم الخبر ام لا بخلاف ما لو قال عبيد حرا ان اخبرني ان فلا تقدم فاخبره بذلك عتيق
العبد صادقا كان الخبر اذ كانا بالانه ملق العتيق بالاخبار وقد وجد والفرق من وجهين احدهما انه ملق العتيق
هناك خبر موصوف بصفة وهو ان يكون ملصقا بقدر ومه فاقصى ذلك وجود القدر لا محالة لية تحقق الاصاق
وهنا شرط الحدث الخبر من قد ومه مطلقا وقد وجد والثاني ان يكون الخبر يقع من الصدق والكذب باعة ار
انه بمعنى القول بل ليل انه يصح ان يقال ان قلت لي ان فلا تقدم فعبد في حرفة خبره بذلك عتيق
اليمين فكذا الخبر الذي هو بمعنى الموصول بالباء فلا يصح ان يكون في معنى القول فلا يصح ان تقول ان قلت بقدرم
فلان فلم يكن كالاخبار السا ذق قوله وكذا الكتابة اي الكتابة كالخبر يقع على الصدق والكذب لان الاخبار قارة يكون
باللسان وتا ويكون بالقلم فكما ان الخبر وهو الكلام الدال على وجود الخبر به لا يتوقف على الصدق فكذلك الكتابة ذهبي
عبارة عن شيء يعرف الى بعضنا اذ كتب اليه فعد حصلت الحقيقة المحلوف عليها وحصول العلم من ثمرة العلم
وبان فعل الامر لا يندم الاصل بالخبر فلو قال ان كتبت الي ان فلا تقدم فعبد في حرفة لا يشترط الصدق فكتبت اليه
انه قدم فلم يصل الكتاب اليه حتى قدم او وصل قبل قد ومه عتيق العبد لانه ملق عتيق بالكتابة وقد وجد ولو قال ان

ان يصح ما يشاهد في الصدق في بصرية و يجعل شرط للصدق

كذلك انما اقول ان صدق ما لا يشاهد في الصدق في بصرية و يجعل شرط للصدق
متى انما يصح ما يشاهد في الصدق في بصرية و يجعل شرط للصدق
قوله والصدق والبصيرة على الصدق كانه حقيقة ان يقول والصدق البصيرة في الصدق البصيرة
لا خلاف في البصيرة والبصيرة على الصدق كانه حقيقة ان يقول والصدق البصيرة في الصدق البصيرة
او اما العلم والمراد به الاعلام فهو عبارة عن تحصيل العلم واحدا من تلك الخصال التي هي من صفات
وذلك لا يحصل الا بالصدق فلذلك شرط ان يكون بالحاطب حاشا بالعلم به لتتحقق في العلم وحينئذ هو وجه العلم به واما البصيرة
فلانها العلم بالخبر صادق ما رتبته بالبصيرة وليس عند المبرهن علم بالبصيرة وهي وان كانت في الاصل اسما لخبر يميز
ببصرة الوجه ما راكنا واضار الكثرة كثر استعماله في التغيير من الفرح حتى صار ذلك حقيقة لا يفهم عند الاطلاق
غير هاتين قيل وجب ان لا يشترط بها الصدق كالخبر لان تغيير البصيرة كما يحصل بالصدق يحصل بالكذب قلنا الخبر
ان لم يصح ما دقا لا يكون تبشيرا في الحقيقة لان تبشيرا بالبصيرة ناش من السرور والاصل في القلب اولا وذلك
نتيجة الصدق اذ هو لا يتحقق من وجه حتى قيل ان الخبر السار لا يطلق عليه في الحال اسم البصيرة حقيقة لتوهم الكذب
وان كانت البصيرة تتغير به ما لم يقف المبرهن على حقيقة الا مرويطلع على كونه صادقا حينئذ يطلق عليه اسم البصيرة
حقيقه **قوله** في الظرفية وتعمل شرط للصدق وكلمه في الظرفية لغة كريد في الدار والثوب فيها الجواب فان ادخلها في ظرف
المكان بان قال انت طالق في الدار او في الكوفة يقع في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فاذا
وقع في مكان فهو واقع في الامكنة كلها وكان تحيز الان يقول عني اذ ادخلت الدار فيصدق ديانة اذ هو محتمل كلامه
لانه كثر في المكان عن الفعل الموحود فيه او ضمير الفعل في كلامه وكلاهما من طرق المحاذاة الاولى من باب المحاوراة كالفائض
في الثاني من باب جعل المحذوف كالمنطوق كقوله تعالى **وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الْآيَةَ** وان ادخلها في ظرف الزمان وهو ما من
كقوله انت طالق امس او في العام الماضي وقع عليها في الحال لانه لا يمدح الايقاع في زمن الماضي وقيل وصفها في الحال
بطلاق وقع عليها في الماضي فيقع في الحال وكذا ان كان الزمان حاضرا مثل قوله انت طالق في هذه الساعة او في هذه الوقت
لانه وصفها بصفة موجودة وان كان الزمان مستقبلا لا يقع قبل ذلك الوقت كقوله انت طالق في غد لان الطلاق
يختص بزمان دون زمان وذلك ان الطلاق بينه وبين الزمان ماسة التجدد والحدوث فاختص بساللي له وليس بينه وبين
المكان تلك المناهضة لان المكان لا يتحد فلم يختص به لذلك واذا اختص بالزمان لما ذكرنا وجهه بزمان لم يقع
قبله كما ذكرنا في شرطه اذ قلنا جعلها للظرفية بان تدخلت على الفعل اعني المصدر وكقوله انت طالق في غد وهو الذي اراد
على التعليق وهذا معنى قول المصنف ووجه جعله شرط للصدق اذ ذلك لما بين في الظروف والشروط من المناهضة للمجاورة وهي
ان الظروف يقارن المظروف بمقارنة لا يتصل بينهما معماز ملا وكان له الشرط مع المشرط الكس في كبره والمناهضة بين الشرط
والظرفية تسامح لانه انما يستقيم في غير ما لو حملت كلمة على هذا تعذرا للظرفية على التعليق كذا كرو لم يفعل كذا
فل جعلت عند تعذر الظرفية بمحتوى منع لانهما قاتني لا يتعارف مثل منع كافي قوله تعالى **فَاَدْخِلْنِيْ فِيْ عِبَادِكَ** فكذلك
دخل الامر في جميعه اي محتم وكلمه مع تفيد التعليق كقوله انت طالق مع دخولك الدار فانه يتعلق بالصدق في العلم

صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا

بل لك انها انما حرم على التخليق لقيامه امقام مع قد المناسب اذن ذكر المناهضة بين في ومع ثم بين مع وبين الشرط لكن
اللفظ اذا استعمل في غيره يكون العمل للمستعارد ومن المستعار له عندنا والمستعار هنا كلمة في لا كلمة مع فل لك ذكره
المناهضة بين الظرف والشرط كذا في هرح للخصيص الجامع بالكبير المتضمنان المارد يني قيل وفي كلام المصريح مسافلة
ظاهرة اذ يقتضي ان يقع المشروط مقبدا كما هو حكم الشرط مع المشروط وليس الا مركزا للقبل يقع معه كما هو حكم
المصاحب فلو قال ويجعل بمنزلة الشرط كان اولي واظهر كالا ينفى **قول** صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا كذا
في النسخ والصواب هو كونه مشتركا كما في تلخيص الجامع اصل هذه ان صفة كون الانسان مالا لا تبقى بعد زوال
ملكه في العرف وان صفة كون نفسه مشتركا تبقى بعد زوال المشتري اذ ليس من شرط الشراء الملك كالوكيل ولهذا العرف
لا يعتري بعد اخذ الشراء لغيره ختم والعرق ان المشتري انما استغاد صفة كونه مشتركا بفعله اذ الشراء يستلزم
الفعل ولا يمكن ان يقع فعله بعد زوال المشتري اما الملك فانه لا يستلزم الفعل لانه قد يملك قهرا بالميراث
فعلم انه استغاد صفة كونه مالا لحصول الملك لا بفعله فاذا زال الملك زال ما به تثبت الصفة ومائدة التقييد بالعرف
ان الفروع الذي يتفرع على هذا الاصل فيه قياس واستحسان ومقتضى القياس التسوية بين الشراء والملك ومقتضى
الاستحسان التفرقة ومستند العرف وهو رجل قال ان ملكك عبد افهو حر وان ملكك مائتي درهم هي صدقة
وشرط نزول العتق ووجوب الصدقة حصول العبد كاملا في ملكه ودصول الدراهم كاملا في ملكه فيتمك فيملك فلو ملك
نصف صبة ثم باعه ثم ملك النصف الاخر لا يعتق هذا النصف وكذا لو ملك مائة درهم ما نفقها ثم ملك مائة اخرى
لا يلزم له التصديق بهذه المائة احتسانا والقياس ان يعتق فيعتق النصف الذي اشتراه ثانيا ويصدق بالمائة التي
ملكها ثانيا لان شرط العتق ملك العبد والمائتين مطلقا عن قيد الكمال اي الاجتماع فاذا ملك عبد اربعمائة
ولو صدقة الافتراق فقد حصل شرط العتق كافي المعين والمشتري وجه الاستحسان ان المطلق يتقيد عند وجود دليل
التقييد والدليل ليل قارة يكون لفظيا وقارة عرفيا والمقيد هنا عرفي وهو ان المراد في العرف بالملك ثبوت الغناء ولهذا
يقول الناصر في قضايتهم فلان يملك كذا وكذا امر ادهم اثبات غناه ولا يثبت ذلك بملك متفرق ومنه يقول الرجل
لنفي الغناء ما ملكك في صبري مائتي درهم يريد ما اجتمعت في ملكي لانه ربط ملك متفرقا باصعاب ذلك ولا صرف
في المعين والمشتري كالواحد الى عبد معين او الى درهم معينة فقال ان ملكك هذا العبد فهو حر وان ملكك هذه الدراهم
فهي صدقة فملكها متفرقا على اوجه المتقدم فانه يثبت والفرق من وجهين احدهما ما تقدم ان المعين لا صرف فيه
فان الانسان اذا ملكه صيدا او مائتي درهم على صفة التفرق لا يستعس قوله في العرف ما ملكك هذا العبد او مائتي
المائتين فاذا اتفق في المعين التقييد العرفي بقي اللفظ على اطلاقه فلا يفترق الحال في العتق بين الاجتماع والافتراق
والله اعلم ان المعين حاضر والاجتماع وصف والوصف في الحاضر لغو بخلاف المنكوفان الوصف فيه معتبر ولو قال ان
اشترى صيدا او اشترى هذا العبد فهو حر فاشترى نصفه وبعاه ثم اشترى النصف الاخر متق لان المطلق
في الملك انما يتقيد بصفة الاجتماع كان العرف وليس في العرف مقيد بل العرف فنية على وفاق الاطلاق وان الرجل
يستجير ان يقول اشترى صيدا مائة جارية وان كان اشتراه هي متفرقا وكذا لو قال اذ اشترى صيدا مائتي درهم فبعه جارية

الاول اسم لفرد سابق والاو مطير دبين على ذنوب مختلوفين والاخر فرد لا ينفق

فانكشيتهم بلزهم ثم بدوهم حتى اشتهروا بما شئوا من ثم مقتضى التعبد لانه يقال في العرف المختص بالمتنبي درهم وان كان معنونه
 فهو صواب من غير ان يكون له على اطلاقه فصار المعنى هو غيره والمجتمع والمختص في العنصر هو ما قلنا من ان الملك الشرعي هو
 ما يملكه من حق لا ربه الشرع اعماله الملك ولا يخفى في الاتصال بين العلة والحكم لا فتقاً وكل منهما الى الاخر ما يستحق
 والعلة فلان العدل لم تشرع له ولا تعاقبها واحداً افتقار الحكم فلان لا يفتقار الى بعلة فلان له جازاً مستجراً احد هما
 لاخر بخلاف السبب المحض مع الحكم على ما عرف في الاصول لكنه اذا دعي بالملك الشرعي يصدر في ديانة وقضاء
 لانه قد دلى نفسه وفي مكسبه يهتدق في ديانة لا تعاقبها لما فيه من التحقيق **قول** الاول اشتمل الفرد سابق اي لم يتبعه غيره
 اما كونه فرداً فلا اشكال فيه لغة وله في المعنى وبمعنى واحد كونه سابقاً هيرو ولا تعاقبها السابق لا ينفق في الاصل ثم هذا الفرد
 اذا وصف بصفة لم تقف غير ما افاده الفرد الموصوف لا تعبر تلك الصفة ولا يتغير به صفة الكلام ولان انما لا يغير ما افاده الفرد
 الموصوف اشتد في وقته بها صد والكلام كما اذا قال رايست اسد ايزار ويفتخر لا يتغير به صد والكلام ولو قال يرمي بغيره
 صدر الكلام اذا تقرر هذا فمن مروع هذا الاصل لو قال اول عبد املكه فهو حر فملكه عبد او نصفه عبد فملكه عبد
 ولو قال اول عبد املكه فهو عبد فملكه عبد او نصفه عبد فملكه عبد او نصفه عبد فملكه عبد او نصفه عبد فملكه عبد
 لا يخرج العبد من العودية والا لعله فلم يكن من احواله متحقق شرط الحنث وذلك لان النصف لا يقبل الانضمام
 الى العبد باعتبار ان العبد مما لا ينبغي فانك اذا حدث هذا النصف فسميته الى اي نصف شئ من نصفي العبد
 لا يسمى به عبد اكاملاً فصلاً انضمام النصف اليه كانه انضمام ثوب او دابة اما النصف الزائد على الحر فانه مزاحم له
 فخرجه من الاولوية والفردية وذلك لان الكوا هم لاربعين قفيزاً فيصير كانه قال اول اربعين قفيزاً ملكها فهو صدقة
 فبما انهم قفيزاً فلهذا لا يلزمه التصديق لعدم الشرط وزانه اول اربعين عبد املكهم فهم احرار فملكه معين
 فملكه لا يعتق منهم احد فعلم بذلك ان النصف في الحر يقبل الانضمام اليه لغيره يتبعه وتتحقق انك اذا اخذت
 اي نصف شئ من نصفي الكرو وسميته الى النصف الزائد يصير كرا كما ملأ فوضع الفرق وكل ما لا يتبعه فهو من
 قبيل العبد وكل ما يتبعه فهو من قبيل الحر ولو ملك عبد من معاتم عبد او المسئلة بها لا يعتق احد منهم لانه اضافات
 العتق الى اول عبد وهو فرد سابق على ما مر بيانه ولم يوجد اما المملوك كان معاملته الفردية واما الثالث فلهذا لم ينفق
 ولعل اجاز تسميته احراراً لم يملك به عبد ولو قال اول عبد املكه واحد او المسئلة بها لا يعتق الثالث ولو قال
 واحد يعتق والفرق ان واحد لا يقتضي الانفراد في الذات لانه عبارة عن ابتداء العهد فلم ينفق غير ما قلنا وقوله فملكه اول
 لان اول ا ما د شئ من الفردية والصديق فكان قوله زاحوا من قرا لاخذ موحية وهو الفرد ومكرهه فلم ينفق لغير التأكيد
 ولا تزيد ولا تنقص على دلالة اللوم كذا فلا يتعلق به حكمه فبقي قوله اول عبد ولا يعتق الثالث لعدم الاولوية بها فلهذا وحده فانه
 يقتضي الفردية في الصفة انما هو مقتضى ما على السائل على انما هي المصنوع وقتئذ انما هو المملوك الواقع على العبد الثالث انما هو
 يقتضي الانفراد في فعله انما هو المملوك المقرون به فيصير كانه قال اول عبد املكه بتملكه اياه منفرداً وهو حر والثالث به
 لصفة فيعتق في معنى باحد هما الاخر صدق لما بينهما من المعنى الجامع وهو الوحدة لكنه لو عني بقوله واحد واحد
 ملحقاً بكونه واحداً لا ينفق من التغليب وفي مكسبه يهتدق في ديانة لا تعاقبها لما فيه من التحقيق **قول** والاو مطير دبين

وفي النفي نعم وفي الاثبات قصص الوصف المتتام ومعتبر في الغائب لا في الحاضر

[illegible]

أما ما يمتد إلى زمن لا متغير فقد عطفنا فيه الوقت الموصوف المعروف لا شرط

كتابنا الجدد والتعزير

أما ما يمتد إلى زمن لا متغير فقد عطفنا فيه الوقت الموصوف المعروف لا شرط
من اذ غيروه يقول ان فعل يعزرك لقي التاثير الثانية

في انما الى اليمين والاشارة اما اذا كان اعيان او شرطاً فانه يعتبر في العاشر ايضا لانه انما يسقط اعتبارا مع الاشارة من
جهة التعريف فاذا كان اعياناً الى اليمين افاد شيئا اخر زيادة عن التعريف وقيود اليمين به كالروابط لا ياتل هذا الربط
فانه بعد ما صار قمر اليمين لا يمتد الى اليمين فانه وما يضره ان الربط دون التمر وكذا اذا كان الوصف
شرطاً كقولهم دخلت الدار واكبت فان قلت ان شرط لا يوتي به للتعريف بل لتعليق الشرط به **قوله** اضافة
ما يمتد الى زمن لا متغير اذ غيروه يعني ان الفعل اذا اضيف الى الوقت والفعل مما يمتد صار الوقت معياراً لغو معناه
انه لا يمتد حتى لا يمتد وضرب ذلك الوقت كالصوم والركوب واللبس والامر باليد لان هذه الافعال لها دوام تحدث امثالها
ولها ان يضر بها مثله يقال صمت يوماً وركبت يوماً ولبست يوماً وان كان الفعل مما لا يمتد صار الوقت ظرفاً له ومعناه انه
يحدث في وجوده فيه ولا يمتد استيعاباً كالمساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدر والمخرج والضرب **قوله**
الوقت الموصوف معروف لا شرط يعني متى جعل الوقت الموصوف ظرفاً للحدث ثم وجد ذلك الوقت الموصوف
فانه يصير معرّفاً للشرط ومعناه ان شرط الحدث اذا وجد لا يعلم حال وجوده هل هو شرط ام لا فاذا وجد ذلك
الوقت الموصوف علم ان الشرط حين وجوده كان شرطاً للحدث كما لو قال والله لا كلمك في اليوم الذي يقدر فيه
فلان شرط الحدث هو الكلام والمعرف للشرط هو القدر الذي وصف الظرف به فاذا كلمته اول النهار ثم قدّم فلان
بقية اليوم فانه لحدث لا يمتد فليس بالقدر ان الكلام الواقع في هذا اليوم كان شرطاً لزم من كونه معرّفاً ان لا يكون شرطاً لان
الظرف للحدث غيره ثم ان هذا الموصوف ان لم يكن كائناً لا محالة بل كان معدوماً على خطر الوجود كالقدر فانه في معنى الشرط
اولاً لا يستلزم لحدث الموصوف عند القدر الى وقت وجود الشرط المتقدم وان كان كائناً لا محالة كما لموت فانه يصير
معرفاً محضاً وتأمّل التفريع والتفصيل في الجا مع الكبير وشرح **قوله** اذ صار الشافعي حنفياً الى عبارة البرازية
فصاحبها شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن شافعي صار حنفياً ثم اراد العود الى مذهب الاول فقال الشبان على مذهب
الامام الاعظم خير واولى وهذه الكلمة اقرب وارلى الى اللغة مما قاله البعض من انه يعزّر واشد التعزير لا انتقاله الى المذهب
الابدون انتهى اقول وجه كونه اذ دون انه خطأ يحتمل الصواب وما انتقل عنه صواب يحتمل الخطأ وكان ينبغي
للمصنف ان ينقل عبارة البرازية بمرتبها او يقتصر على ما نبتدئ اللغة من عبارتها وفي العتم قالوا المنتقل من مذهب
الى مذهب باجتهاد وذهابهم يستوجب التعزير فبلا اجتهاد وذهابهم اولى انتهى وفي منح الغفار شرح تنوير
الابصار انتقل الى مذهب الشافعي لكثرة براءته في مذهب من البلد انتهى وفيه ما لا يخفى وقد علق في
الغنية بالانتقال من مذهب الى آخر **قوله** من أغنى غيره بقول او نقل اليه لا يخفى ان المقر في باب
التعزير في عامة المتون التفصيل بين ما يوجب التعزير وبين ما لا يوجب من الالفاظ مع حصول الاذي بالقسمين معا
قطعا حتى صرحوا بانه لو قال لغيره يا خنزير لا يعزّر وانت خنزير بما يحصل بها من التاثير التام **قوله** كل في التاثير الثانية

ولو بغمز العين ولو قال القمعي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابطه التعزير لكل معصية ليس فيها حد مقلد
التعزير وظاهر اقتضاهم انه يعزروا على ما فيه الكفاية ولم اذكر مسلم دخل دار العرب او تركب ما يوجب الحد والعقوبة
ثم رجع اليها لم يزل يقول اني القتل فتجب الذينة في مثله هذا او خطأ يعزروا على الورع البارود كنعيرهم فنعزروا لكل في
التأثر خافية قال له يا فاسق ثم اراد البات فسقه بالبينه لم يقبل الا انه لا بد من فعل تحت الحكم كالمعصية

اقول قد اخل بنقل عبارتها فان نصها من اخرى مسلما يقول او فعل او لم يفعل ولو بغمز عين عزز **قوله** ولو بغمز العين
بعض الفضلاء القول بوجوب التعزير بمظاهير موافق للقواعد لانه غيبة وهي حرام فاذا ارتكبه يعزروا لانه ارتكبه
معصية ليس فيها حد مقرر وهو الضابط في التعزير وقد صرح في شرح الشريعة بان الغمز غيبة حيث قال الغيبة لا تقدر
على اللسان بل التعريض في هذا الباب كالتصريح وكذا الفعل كقول وكذا الايماء والتعزير والبرم وكل ما يفهم منه
المقصود فهو داخل في الغيبة وهي حرام قالت عائشة رضي دخلت علينا امرأة فلما ولت ارمات بيدي اي قصيرة
فقال صلعم قد اغتبيتها ومن ذلك المحاكات كان يمشي متعازجا او كما يمضي فهو غيبة بل اشد من الغيبة لانه انظم
في التصوير والتفهم وتماه في الشريعة اقول قوله بل التعريض في هذا الباب كالتصريح معارض بما في منية المقعي من
انه التعريض بالشتم وغيره لا يوجب التعزير انتهى بخلاف ما اذا قلنا بالتعريض وجوب التعزير كافي الحادي الكندي
قوله ولو قال الله يا كافر يا ثم ان شق عليه قال في البحر ومقتضاه انه يعزروا لانه ارتكبه موجب الا ثم انتهى اقول فيه نظير
بل لا يعزروا في شرح الطحاوي والاصل في وجوب التعزير ان من ارتكب منكرا او اذى مسلما بغير حق بقوله او فعله
وجوب عليه التعزير انتهى قلت وعلى هذا فليس كل اثم موجب للتعزير فلا يعزروا **قوله** وضابطه التعزير اي ضابطه موجب التعزير
قوله كل معصية ليس فيها حد مقرر وفيه التعزير في شرح الطحاوي كالتقدم والاصل في وجوب التعزير ان من ارتكب
منكرا او اذى مسلما بقوله او فعله وجب عليه التعزير الا اذا كان ظاهرا الكذب كيا كلب انتهى قال بعض الفضلاء
ان يقال بوجوب التعزير في كل كذب لا ارتكاب الكذب انتهى وقال بعض الفضلاء لو قال لغيره انت ابله انت ابله انت ابله انت ابله
ينبغي ان يعزروا اذا لم اروه لا تمتنا انتهى اقول مقتضى ما مر من الطحاوي انه لا يعزروا **قوله** ظاهر اقتضاهم اقول ان
الصواب وظاهر اطلاقهم اي المعصية **قوله** انه يعزروا على ما فيه الكفاية يعني لانه ارتكب معصية **قوله** ولم اذكر انما
لم يكتب بهدول الضابط لما فيه الكفاية وقال لم اروه لان الضابط ليست كنية **قوله** الا في القتل الامتداد متصل لان القتل
منها بوجوب العقوبة **قوله** يعزروا على الورع البارود الخ اصله كما في التاثر خافية ما روي ابن جلد وجل تمر ملقاة في سوق
المدينة في زمن عمرو بن الخطاب رضي فاحقه ما وقال من فقد هذه التمرة وهو يكره كلامه ونحوه من هذا الظاهر هبة
ووديانته على الناس فسمعهم من كلامه وعرف مراد وقال كل يابا رد الورع فانه ورع يفضله الله وخبر به بالدوق
قوله قال له يا فاسق ثم اراد البات فسقه بالبينه لم يقبل اليه اصله ان الشهادة على الجرح المجرد لا يقبل الا اذا تضمن
ايجاب حق من حقوق الشروع او من حقوق العباد لان الفسق المجرد لا يدخل تحت الحكم لان الفاسق يرتفع فبقية
بالتوبة ولعله قد قام في مجلسه او قبله فلا يتحقق الالتزام وان فيه هتلك السر واجاعة الفاحشة من غير ضرورة داخل
كان في البات ما يوجب التعزير من فجة عامة لم يمكن جرحا مجرد او دخل التعزير تحت قولهم في تفسير الجرح
المقبول في كتاب الشهادة ما تضمن حقا لله ثع او حقا للعبد والجرح المجرد الفاسق لا يقبل ولا تضمن البينة عليه

[illegible]

2

100

جميعية بحيث ظال وان كان صديقا معا جاز ان يكون فيها والصحيح انها لا تكون لان الله تعالى احتجب بها عن خلقه فقال تعالى ما سبقكم بها من احد من العالمين وما هيئته فقال تعالى كانت تعمل الشيايب والجنة ميزانها ونعيمها لا يلزم من كون الشيعي خبيثة في الدنيا ان لا يكون له وجود في الجنة الا ترى ان الميزان لا يميز في الدنيا بل في الآخرة فتدبره او قد ذكر في الفتوحات المكية في صفة اهل الجنة انهم لا ادبار لهم لان الله يرى انما خلقه في الدنيا لخروج الغائط النجس فليست الجنة محلا للقاذ ورايتهم قلصا فعلى هذا الا وجود لها في الجنة على كل حال والله الله الكبير المتعال **قوله** مع كونه لا يدل له لا يقال اذا سقط الحد الذي هو الا على فلم لا يسقط التعزير الذي هو الا في نفسه لا في نفسه بل في نفسه بالمشبهة ولا يلزم من سقوط الا على سقوط الا لاني **قوله** واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوي الهيات الى قوله ولم اره ولا صاحبنا اقول قد ظهرت بذ لك في اجناس الناطقي حيث قال وان كان الله في عليه رحلا له مبروة وجطر استحسن ان لا يعزرا اذا كان اول فعل وفي نوادر روين وستم ويعطى حتى لا يعود اليه فانه ما به الى ذلك تكرار منه ضرب التعزير وقد روي عنه صلعم انه قال تعزير من عقوبة ذوي المردة الا في الحد والله اعلم بالصواب **قوله** ولو سلم على الذي في جيل لا كفر قال بعض الفضلاء يجب تقييده بان يكون الله عليهما كفره والا فقد يصحون لاحسانه المسلمين او للمعظم انتهى اقول الشيخ بالهيميد كرو حمل النظم على النظم لا يستنكر ذكر في هذا ما في غيا وي هيح الاسلام اني الحسن السفل في حكمي ان واحدا من المجوس كان كثير المال حسن التعهد لغفراء المسلمين يطعمهم جائعهم ويكسيهم عريانهم وينفق على مساجدهم ويعطي ادهان مرجها ويقرب من سجادهم المسلمين فدعى الناس مودة الى دمهوا اخذها لمجزاة صية ولله فشهدها كثير من اهل الاسلام واهدى اليه بعضهم هدايا فاعتل ذلك على مفتيهم فكتب الى امتاذه جميع الاسلام ان ادرك اهل بلدك فقد اربق وادبرهم فل كرمهم الاسلام ان اجابة دمهوا اهل الذمة مطلقة في الشريعة ومجازاة الحسن فاجابته من باب الكرم والمودة وحلق الراس ليس من همار اهل الضلال والحكم بردة اهل الاسلام بهذا القدر وغير ممكن كذا في الفتاوى الطاهيرية من النور الساطع من كتب السير **قوله** ولو قال للمجوسي يا امثا ذي الع اقول له من المجوسي قيل ان ذلك لا يقال للذي في لفظ الاجابة اذ فارسيته هي بالذال المعجمة على مفتيهم في اعذ لغة الفرس **قوله** الكفر شيء عظيم الخ قال في الجليل بعد كلام ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة رجوة توجب التكفير ووجه لا يوجب على المفتي ان يميل الى الوجه الذي يوجب تسمية بالظن المسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانها يتو الوجه ذلك فهو كافر لا ينبغي حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويومر بالتوبة والرجوع وتجنب هذا الكلام من الاسلام ثم ان اتى بكلمة في الشهاد لم ينفذ ما لم يرجع مما قال لا به بالاثبات بكلمة

[illegible][illegible]

بعد هذا من ادعاء الجاهل بالعلم والبيان بالجهل في قوله فاذا شهدوا على مسلم بالرد فهو شكوك لا يعرفون له لا اعتكاف
 الشهود والعلماء على ان لا يثبتوا قولا من جوع كل ابي فتح القدر فان قلنا قد قال قبله وقيل بالهبة دة من هذا ليس
 فائد قد قلنا في الرد في هذا القول ما توهمه من اختصاص الاطعام التي للمو قد لو تائب من ذنبها للاصطحاب وبطلان الرد
 وهو قوله الزوجية وهو لا يعرف على انه هو في قوله شكوك توهمه في الدية ما لم يكن لا عقيل توهمه فالتوهم كالمرد
 يمين النبي صلعم والشيخين كما قد منا واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يمين المولى ولا يكفر بقوله
 لا اصلي الا بجمود الا يصر على صحة الايمان بمحمد صلعم مع قوله لم يكفر به معرفته ايمده صلعم وصف الله تعالى بعبودية
 زوجته فقال كذب ظنيت ان الله تعالى في السماء كفرت ولا تكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قل اعتقادي كاعتقاد
قوله وعشود منا جاء اصبح مع التلبية مبني على القولين الضعيف ففي النجاة لو صام ارجع ادا في الزكاة لا يحكم بما حله
 في هذا هو الرد في قوله من هذا الاموال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة ايمان للاحكام **قوله** كالدرة بسبب
 النبي صلعم الاولين تنهيه للنبي كما يبريه فيما سبق **قوله** والضعيفين كما قد منا في كالدرة بسبب الضعيفين اقول قد تقدم
 ما فيه فلا تغفل فيها التهمة **قوله** واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يمين المولى وبطلان الرد
 التوهم في صلوة من لا يقرأهم اهل ادم انهم رادوا بالعبودية يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة يجوز ذلها جاب
 ان يمينهم من هذا القول لا يوجب الى انه يكفر من يعتقد هذا الجواز على غير الانبياء عليهم الصلوة والسلام فان هذا
 ليس من بطلان العبادة من هذا هو من العجز انما قال اما انما اجتنبه ولا اطلق عليه الكفر انتهى قال في جامع النورين
 في الثاني والثالث من هذا نقل ما ذكرنا قول يميني ان لا يكفر ولا يستعمل الا ندم من الكرامة امانات لامن العجز انما
 بالعبادة لا بد فيها من التحصيل ولا نجد في هذا فلا محذور فاعتدل قلب الرتبة يجوز الكرامة والله تعالى اعلم انتهى اقول
 لعنن قوله انما يجوز من العجز انما اي مما لا يقع الا بمعية فلا يجوز وقوعه على عيب العكرامة اذ ليس كل ما يجوز وقوعه
 بمعية فمجرد وقوعه كرامة و فلهذا كرمه في ذلك لا يوجب قلب جماد يمينه واجبا ميب فانه بمعية ولا يجوز وقوعه
 كرامة كاقيل يعني لا يجتمع فيه العجز في بالانبياء والتعقيب وقوعه ما ذكره كرامة وان كل ما جاز وقوعه بمعية
 جاز وقوعه كرامة من غير استثناء هذا ويؤيد قول محض بن مقاريل ما صرحوا به في باب ثبوت النسب من يجوز
 قطع المسافة البعيدة في الجاهل ابي المهرقة بالعبودية فلهذا لا يوجب عيب في الرد التوهم من هذا على من يميل
 الغرض لا الوقوع احتمالا في امور من الانسب صيانة المولد من الانسب في الكلام في اعتقاد جواز الوقوع **قوله**
 ولا يكفر بقوله لا اصلي في الطهارة من قال لا يكفر به لا اصليها ان لا يرد الله رد ابي الله تعالى كفر وان اراد حكاية
 لا يكفر انما اقول لا يكتفى به لعل ان يكتفى به لكن القول اذا قيل على الام كان بمعنى الخطاب والمكتوبة لا خطاب
 وانما خطاب **قوله** لا يصر على صحة الايمان بمحمد صلعم مع قوله لم يكفر به معرفته ايمده صلعم وصف الله تعالى بعبودية
قوله وقال كذب ظنيت ان الله تعالى في السماء كفرت ولا تكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قل اعتقادي كاعتقاد
 التحليل على من يدينه كقولنا في الرد في هذا هو في قوله شكوك توهمه في الدية ما لم يكن لا عقيل توهمه فالتوهم كالمرد
 عليه اذ بطلان العبادة من هذا هو من العجز انما قال اما انما اجتنبه ولا اطلق عليه الكفر انتهى قال في جامع النورين
 في الثاني والثالث من هذا نقل ما ذكرنا قول يميني ان لا يكفر ولا يستعمل الا ندم من الكرامة امانات لامن العجز انما

الفن الثاني

فمن يورثوا مختلفوا في كفر من قال عند المبتدأ أو كتمت كافرا فاسلم عليه لم يلها البتة كافرا فقالت انا كافرة بحفوت استحلالات
اللوطة بزوجه كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله على المصحف مستغفابه والا فلا الاحتجاز بالعلم والعلماء يكفرون
ويكفرون بالانكار اصل الوتر والاضحية ويترك العبادة بها او مستغفرا بها اذا تركها متكافلا او لا فلا وهي في المجتبى
ويكفر بادعاء علم الغيب وتكفر بقولها لا اعرف الله تعالى الاحتجاز بالاذان كفر بلا علم ذن

قوله واختلفوا في كفر من قال عند الاحتجاز رهنس كافرا فاسلمت في اليتيمة ضلل والى من يعتد والى غيره
فيقول كنت كافرا فاسلمت في ضمن الاعتذار اجاب لا يكفر لان هذا العمل للمبا لفة لا للتحقيق قال وايت جواب
الو بر في هذه انه يكفر انتهى اقول ينبغي اعتماد العقول لا ينبغي **قوله** قيل لها انت كافرة فقالت انا كافرة بكفر
يعني ان اراد ان اعتقادي اعتقاد الكافرة **قوله** استحلالات اللواط بزوجه يكفر الخ في النوادر عن محمد راج لا يكفر
وهو الصحيح كافي الخلاصة وفي المختار يكفر مستحل غيبا لها في البحر **قوله** يكفر بوضع رجله على المصحف مستغفرا
والا فلا في القنية قال لها ضعي رجلك على الكرامة ان لم تكوني فعلت ذلك فوضعت عليها رجلك لا يكفر الرجل لان
مواده التخريف وتكفر المراء قال رضي الله تعالى عنه فعلى هذا لو لم يكن مراده التخريف لو وضع رجله على المصنف
بها الظهور وفي غير الخالف احتجنا فاكفر اقول قد وقع الاعتناء من رجل مقطوع اليدين يحتمل ان يكون با صابغ
رجليه هل يحرم عليه ويكفر ومقتضى هذا الفرع انه لا يكفر حيث لم يكن مستغفرا **قوله** الاحتجاز بالعلم والعلماء
كفر لما تقرر من ان تعليق الحكم بالمشق هو ذن بعلمية مبدء الاشتقاق قال في البرازية الاحتجاف بالعلماء كفر لجهوده
احتجافا بالعلم والعلم صفة الله تعالى منحه فضلا خيا وبهاده ليدلوا خلقه على هرمه فبانه من رجوله فاستغفانه بهنفا
يعلم الى من يعود قال بعض الفضلاء يقييد هذا ابن الاحتجاف بالعلماء لا الكوفهم علماء بل لكونهم ارتكبوها
لا يجوز ان من حيث الاعمية ليس يكفر وهو يقول ايض انه لو احتجف بالمرؤ ذن من حيث الاذان يكفر انتهى اقول
لعل هذا يقييد الخلاق للناس **قوله** ويكفر بالانكار اصل الوتر اي مشروعيته لانها ثابتة بالاجماع لا بانكار وجهه
في القنية انكر اصل الوتر والاضحية كفر وفي نظم الزند وسي خلاف هذا فقال انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا
مثل الصلوة والصوم والزكاة والحج والفصل من الجنابة او من الحيض او من الوضوء بعد الحدث يكفر فيقتل ولو
انكر الاضحية فرضا او صدقة الفطر لا تقتل لا خلاف الناس فيه وكذا اذا انكر المسح على الخفين واذا لم يرا التيمم حقا
عند الموضع او الشكر يقتل فلا تنافي بين قول العلواني في انكار اصل الاضحية وقول الزند وسي في انكار فرضيته لان اصلها
مجمع عليه وفرضيتها وجوبها مختلف **قوله** ويترك العبادة بها وانا مستغفرا عنها في النسخ باور فيه ان للتهادون
هو الاحتجاف كافي الغنا والاعطية ومطاب احد المتواد فيمن على الاخر من حصر جيات الوارد **قوله** وتكفر بقولها
لا اعرف الله تعالى لا ينبغي انه ان اراد معرفته وجوده فلا يكفر ظاهرا وان اراد بها انه لا تعرفه حق معرفته نفى التكفر
لظركه وقد قال المصنف العجز عن ذكر الادراك والاحتجاف كذا ذلت الله تعالى اشراك ولله دور
الرئيس على بين حينه حيث قال (شعر) اعتصام الروايف فتلصص من الراسخون عن منكك * الطلح بها خافقا
بغير حيلة يفتكك حق معرفتك * اقول وهكذا على هذا انقل بين ابي حنيفة رح بانه قال وهو في جواب الهمية
مما كان من لا كس في عبادة كوكبي هو لنا كحق معرفتك ولحجاجة الى الجواب عنه اقول الجواب عن ذلك

قال التاجران الكفار ودار الحبر خير من دار الاسلام والمسلمين لا يحضر الا اذن من الله لا يحضر بغير اذنهم عليه ان رديت السلام او تكلمت بكلمة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فهلك واستغفر فان فسرهما يهون كفرا كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يحضر ان قال امراني احب الي من الله تعالى ان اراد منية الشهوة وان اراد محبة الطاعة فسر عباد الصنم كفروا واعتبارهما في قلبه وكذا الزمخشر بقوله صلى الله عليه وسلم اركضوا في هذه عورة وكذا الوصو وعيسى عليه السلام ليسجد له وكذا اتخاذ الصنم لذلك وكذا الاستغفار بالقران او المسجد ونحو مما يخطأ به لو استعمل نجاسة بقصد الاستغفار لم ينجس لك وكذا الوتر بزنا اليهود والنصارى دخل كنيسة منهم او لم يدخل ولو قال كنت اشتهر بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر اذ اهلك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نقضه او صغره وفي قوله مسيجل خلاف والاصح لا كتمنيه ان لا يصح ان لا يصح ان لا يصح

من نفى حق المعرفة معرفته بكنهه ذاته ومراد الامام ابو حنيفة رح معرفته بصفاته الدالة عليه **قوله** قال التاجران الكفار ودار الحبر الخ اتفق مشائخنا ان من رآى امر الكفار حسنا نقل كفر حتى قالوا في رجل قال ترك الكلام هذا اكل الطعام حسن من المجوس او ترك المضاجعة عند هم حال الحيف حسن فهو كما مر **قوله** ولا يكفر بقول المسلم عليه الخ يتامل في وجه ملام الحبر وقوله رديت اصله رددت **قوله** لا تعجب بضم التاء من الاعجاب مصد واعجب والعجب بضم العيم اسم المصد ومعناه الزهو والحبر كما في القاموس **قوله** ويستغفر فان فسره بما يكون كفرا كفر اقول قد تقدم ان العجب الزهو والحبر وهو كبير وليس مجمولا في معناه حتى يستغفر بل محكم **قوله** قيل له قل لا اله الا الله الخ في الفتاوى الظهيرية ولو قال كر جل قل لا اله الا الله فقال لا اقول قال بعض المشائخ يكفر وقال بعضهم ان عني بقوله لا اقول انا لا يقول بامره لا يكفر وقال بعضهم لا يكفر مطلقا الفرض ذكر كلمة الاحلام مرة **قوله** قال امراني احب الي الخ قال بعفر الفضلاء فلا يكفر اذن النبوة في قوله (ع) الله اكبر ليس الحسن في العرب * اذا كان اللام للعهد مراد به الحسن المحرك للظهور الذي يستميل عشاق الصور انتهى اقول انما يتوهم الكفر في قول ابن النبوة اذا كانت اللام في كل من الحسن والعرب للاستغراق لاقتضاء ذلك سلب جميع الحسن عنه صلعم واما اذا كان اللام في الحسن للاستغراق وفي العرب للجنس فلا والله الهادي الى الصواب لكنه غير ملائم لسياق الكلام اذ هي اقوله لا فضلية الترك على العرب من حيث الحسن وليس في ذلك حسن اذا قرر هذا اظهر ان ما ذكره من البعض اشبه بشي بالهذيان وطنين الاذان **قوله** عباد الصنم كذا الخ في النجاسة رجل كفر بلسانه وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مومنا انتهى وفيه تامل **قوله** وكذا الوحد بقوله اي احد يثقه **قوله** اركضوا في هذه عورة اي عند ذكر قوله **قوله** ولو استعمل نجاسة بقصد الاستغفار اي بقصد استغفاره فسرهم استعمالها **قوله** وكذا الوتر بزنا اليهود اي بقصد الاستغفار بالاحلام يكفر ولو فعل ذلك خذ يعة في الحرم وطليمع للمسلمين لا يكفر كما في البحر **قوله** او صغره اي اسم النبي صلعم او عضو من اعضائه صلعم كفر من ساعته كما في الفتاوى وفي الفتاوى الظهيرية ولو قال لشعر النبي صلعم شعيرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا يكفر ان اراد به التعظيم لان التعظيم قد يكون للتعظيم كما قال النبي صلعم لابن مسعود كنيتم ملاء ملما ولو قال ذلك الرجل قال كذا يعني النبي صلعم يكفر **قوله** وفي قوله مسيجل بتضغير المسجل خلاف في مسند الامام عن ابي هريرة ان رسول الله صلعم قال لا تقولوا مسيجل ولا مصيغا **قوله** والاصح لا اي لا يكفر وفي القنية لو قال رسول الله في النبي صلعم فيه خلاف والاصح انه لا يكفر

الفرع الثاني

بعضهم لم يهتدوا ولو ظن الفاجر ليلما هو كما لا ينبغي ويكفر بدسيسة الانبياء الى الفراعشة كعزم على الزنا
 لآدم في يوسف عليه السلام لانه استغفل بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها كثر لانه رد النصوص
 اذا لم يعرف ان محمد صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانهم الضروريون

كتاب الملقط واللقطة والابق والمفقود

يجعل الجعل لراد الا ببق الا اذ ارد من في عيال السيد

قوله وقيل لا اي لا يكفر بنظر وجه عدم الكفر **قوله** ولو قال لم يعصوا حال النبوة الخ اقول هذا مشكل لما ذهب اليه القاضي
 مما مضى وغيره من انهم معصومون عن الصفات والكبائر قبل النبوة وبعد ما حملوا هذه النصوص الدالة على ذلك من كونه
 على علم الكلام واجيب بحمل القول بكفره على ما اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الا ظواهر النصوص واما
 اذا كان ممن يعلم انها مؤولة وليست بظواهرها بمرادة فلا يكفر انتهى اقول فيه نظر لان الفتوى على انه يعذر في الجهل
 في باب المكفرات والله الهادي الى سبيل الحيرات واجاب بعضهم بما يؤيد من الى من الجواب مع فصول فقال مراده
 بقولهم يكفر من قال لم يعصوا المعصية الثابتة بقوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى لانه تكذيب للنص ويكفر من اراد بالمعصية
 الكبيرة انتهى اقول انما يكون تكذيبا للنص اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الا ظواهر النصوص وقد قبل منا
 ان الجهل عذر في باب المكفرات على ما عليه الفتوى والله تعالى يعلم السر والنجوى فلم يتم الجواب والله الهادي الى
 الصواب والذي قام في نفسي وادي اليه حسني ان هذا الفرع دخیل على اهل المذهب اذ لا يظن ان احدا منهم اليه هل
 وقد يقال ان الميم سقطت من ثانيا الا كلام فوجب فسما الكلام وان الاصل كان ولو قال الانبياء لم يعصوا حال
 النبوة وقبلها كثر لانه رد النصوص والمراد بالنصوص حينئذ الدالة على عصمتهم المذكورة في علم الكلام
 والله الهادي الى بلوغ المراد وقد افنا في تحريره هذه المسئلة رحالة سميناها التحاف الا ذكيا بتحرير مسئلة
 عصمة الانبياء فليراجعها من اراد والله الهادي للسداد **قوله** اذا لم يعرف ان محمد آخر الانبياء فليس بمسلم لانه
 من الضروريين يعني والجهل بالضروريين باب المكفرات لا يكون عذرا بخلاف غيرها فانه يكون عذرا على المفتي به
 كما تقدم والله اعلم **قوله** كتاب اللقيط الخ قال بعض الفضلاء العجب من المصريح قد ترجم لهذه الاربعة ولم يذكر
 هيئتها من احكام اللقيط والمفقود ولعله لم يبيض الكتاب ولم يتيسر له الانتخاب **قوله** يجعل الجعل لراد الا ببق يعني
 اذ ارد الا ببق من مسيرة السفر فصاعدا وكان عند الاخذ قد اشهد عليه انه انما اخذ ليورده على صاحبه لانفسه فقد
 وجب الجعل اربعون درهما والجعل ما يجعل للعامل على عمله وان رد ولا قل من مدة السفر فله من الجعل
 بحسب ذلك شرط ذلك على مولا او لم يشترط وقال الشافعي رح لا يجب الجعل للرا من غير شرط على المولى وهو لقياس
 والا شهاد عند الاخذ قولهما خلا فالابي يوسف رح وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجعل اذا لم يشهد وفي وجوب
 الضمان اذا شهد ويكفيه في الاشهاد ان يقول من سمعتموه ينشأ لقطة قد لوه علي وفي الغانية هذا الخلاف في الاشهاد
 فيما اذا مكنته اما اذا لم يمكنه عند الدفع او خاف انه لو اشهد باخذ منه الظالم نترك الاشهاد لا يضمن بالاجمعيين
 لما المنبع شرح اجمع **قوله** الا اذ ارد من في عيال السيد اعلم ان شرط احتشاق الراد الجعل ان لا يكون الراد في عيال
 للمالك بل لو كان الراد في عياله لا جعل له وارثا كان اراجنيبه الا بالبول واحد

الزوجان فانه لا يستحق البطل برء الابن وان لم يكن في خيلة الابن الرمد من الولد المجري مجرى الخدم لا يبدى والوليد
 لا يستحق الا حرة بالخدمه لا لها مستحقه عليه ولها الواجب من ولده ليخلد منه لا يستحق الاجرة بخلاف الاب
 وكذا البطل الزوجين اذ رذ الابن فقد رد هبات نفسه لغيره لان لا تتقاع بينهما عادة ولهذا لا تقبل شهادة كل واحد
 منهما لصاحبه فلا يستحق البطل ولها الاب اذ كان في خيال الولد فلا يستحق البطل وان لم يكن في خيال له يستحقه
 ولها ولو منع الابن بالاجارة وعقب الابن فلا يمكن حملته على الخدمه فيحصل على طلب الا حرة على مثل ما هو
 ذوقه الا رحام من الاخ والصوم والجمال وغيرهم ان كان الراد في عياله المالك لا جعل له وان لم يكن في خيال له عليه
 البطل وعلى هذا الموصي اذا ودع البطل المقيم لان حفظ المال يستحق عليه فلا يستحق البطل وكذا كل من يعول غيره
 وكذا البطل للسلطان اذ يورثه آتية البطل من المحيط والذخيرة والبائع والحقائق **قوله** اذ يورثه احد الا هو من ماله
 اي يورثه من ماله في خيال الابن والا لا يقول فيه نظر فان الابن اذ لم يكن في خيال الابن يستحق البطل كما تقدم في قوله
 من ماله يورثه فلا يورثه هذا الاطلاق **قوله** او الابن الى احد هما يعتق حواء كان في خيال له ولا كما تقدم من شرح
 البطل **قوله** اذ يورثه الزوجين للاضرر ولهذا لا تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه لان رد احدهما على الاخر رد على
 نفسه لغيره بل انشاخ بينهما عادية كما تقدم من شرح المجمع **قوله** اذ الشحنة في القاموس الشحنة بالكسر من فيه
 الكفاية لضبط البلد من جهة السلطان انتهى وفي ذيل درة الغواص لابن الجواليقي الشحنة بكسر الشين ولا تفتح احسن
 للتواضع من الضيل في البلد لضبطه اعلم من اولياء السلطان وليهم باسم الامير كما تدب اليه العامة والنسبة منه شخني
 وهذه الكلمة منجية محيطة واكتفاها من شخنت البلد بالخيل اي املاً قد انتهى اقول استعمال العامة محمول على
 المعاد والاعاد وضرب من المجاز وانما ضيق بان المجاز لا يشترط في صفة السماع نافع النباح نزل بر **قوله** اذ الضيق
 في القاموس من الضيق المعاد والمجير من خفره احاد والمراد به هنا الضار وقدر له في القاموس المجاز والمجير يشير به الى ان فعلاً
 مشترك بين الناعل والمفعول فيتميز احد هما عن الآخر بالقرينة **قوله** ما مستحق في عشرة الخ اقول يورثه امير القاداة اذا
 رذ الابن كما في شرح النفاة في قوله **قوله** لو اراد المتقاضي الانتفاع به فاعل التعريف تعريف اللفظة هو المنادات في الامواق
 والمصطلح والشرارح من سماع له شبيح مليطه عند في الا المقصود من التعريف وصوله الى المالك والتعريف في هذه
 الموضع ابلغ ثم اختلفت الروايات في مدة التعريف ففي ظاهر الرواية تعريفها هو الا من غير فصل بين قليل وكثير
 وقيل اذ يورثه يورث ما يورث فيهم فما فوقها يعرفها حراً وان كانتا قل من مائتين فوق العشرة يعرفها شعراً
 وان كانتا عشرة يعرفها جمعة وان كانت ثلاثة دراهم يعرفها ثلثة ايام وان كان درهما يعرفها يوم وان كانت
 نمرة تعرفها حراً وان كان محتاجاً كلها مكانها كنف في المحيط وفي البدائع وغيره وانما يستعمل مدة التعريف
 كانت اللفظة مما لا يستأجر اليها القدام وان كانت مما يشترع البها الفساد لم تكن والصحاح التي يورثها من هذا القاموس
 بالروم ويغوص الى رعي المتقاضي يعرفها الى ان يطلب على ظنه ان صاحب اللفظة يعرف ذلك من صاحب اللفظة

لا يصل لمواري كان فقيرا فكذلك لا يجوز للقاضي كافي النية الصبي في الا لعتا كالبالغ والعبد كالحرة ودين رد العبد الابن
لا يجعل لمولاه ان يشهد واد الا بق انه اخذ وليود على مولاه ان يرضى الضمان عنه واستحق الجعل والا فلا فيهما

كتاب الشركة

الفتوى على جوازها بالفلوس لا يتبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود للمنفعة ومن المصدق مع من

قوله لم يجعل له يعني وان اذن له القاضي بذلك بل يتصدق بها على اجنبي او نويه او ولد لا اوزرجته اذا كانوا فقراء لا من
لصدقة بها ان كانت نفلا فدفعت صدقة النفل الى مولاه جائزا وان كانت واجبة فهو جائزة ايضا لان الملتقط نائب في الدفع
مرفعه وليس بل افق من نفسه وقال الشافعي رح يجوز للفقير صرفها على نفسه **قوله** وان كان فقيرا كذلك الا باذن
للقاضي يعني وان كان الملتقط فقيرا ان اذن القاضي له ان ينفقها على نفسه جعل له ان ينفق ولا يجعل بغير امر القاضي عند
بامه العلماء وقال بشر جعل وفي الظهيرية لو باها الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثله على
الغنى روي في الظهيرية ايضا من اخذ برج حمام فمأيا خذ منه من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا او الى
بيره غنيا وحل شرائه من الفقير كذا في شرح المنقاية للمهستاني **قوله** الصبي في الالتقاط كالبالغ أي في صحة
الحلالة القهستاني البالغ والصبي سواء في الضمان بترك الاشهاد فان اشهد ابوه او وصيه مخطئ تصدق
في المنية انتهى وفي القنية صبي وجد لقطه فاشهد ابوه او وصيه وعرفها ماله تعرفها فله ان يتصدق بها وبها وحل
الصبي لقطه ولم يشهد بغيره كالبالغ **قوله** والعبد كالحرة أي في صحة الالتقاط قال في الزينة لو التقط العبد
فهما بغير اذن مولاه يجوز عندنا قال المصنف في البحر وينبغي ان يكون التمريض الى مولاه كالصبي بها مع البحر
ليهما اما المأذون والمكاتب فالنعم وباليهما **قوله** وان رد العبد الابن فالجعل لمولاه يعني وان رد العبد المحصور والعبد الابن
بالجعل لسببه لان العبد لا يملك وان ملك قلت فلو كان مالا وادامكا تابا الطاهر ان العبد له **قوله** ان اشهد واد الا بق الم
مسئلة مبتدأ مكان الاول ان ياتي بواو الاستيناف كما هو ظاهر **قوله** والا فلا فيهما أي وان لم يشهد لم ينتف الضمان عندنا
ولم يستحق الجعل وقوله فيهما أي في انتفاء الضمان وفي استحقاق الجعل **قوله** الفتوى على جوازها بالفلوس يعني النافقة وهم
قول محمد والمشهور من الشيخين انها لا تصح كافي المغني والفتوى على قول محمد رح كافي المصنوع وقال الا صبي جاني رح
في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت امانة باصطلاح الناس كذا في شرح المنقاية للمهستاني والغصير في قوله على
جوازها يرجع للشركة المذكورة في الترجمة بمعنى الشركة في اموال لا بمعنى مطلق الشركة على طريق الاحتكام **قوله**
التمبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى النقود أي لا يصلح ان يكون من النقود في الشركة بالاموال الا باصطلاح المتأخر
والتبرجوه هو الذهب والفضة قبل الضرب وقد يطلق على غيرها من المعدنات كالنحاس والحديد واعتبر اختصاصها
بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيره مجازا كما قال ابن الأثير ومعنى جريانه مجرى النقود ان الامور
موكول الى تعامل الناس فان كانوا يتعاملونه فحكمهم الاثمان المطلقة فتجوزا لشركة به والا حكمه حكم المبرور
فلا تجوز فيه الشركة وذكر في النفاية بقرعة فكان والتمبر والنقرة ان تعامل الناس بهما والنقرة القطعة المذابة من الذهب
والفضة كافي للفرقة وظاهر المذهب كافي المسوافة لا تصح بهما لكن المزايا بالنقرة غير المبرورة فهي مستلزمة بالذهب
والتمبر كغيره من الناس رجح تعامله احب الكافي **قوله** فلما جاء من العقد مع من لا تقبل شهادته لمكان في الزينة لغة من العقد

لا تقبل عهاد قد له لا تجوز غير ذلك والسؤال والرد لا يبين والشرايين والعقود في المفاكم وان شرط
 للربح للعامل اكثر من واحد فيكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع اكثر
 من واحد لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل على مضاربة لكل واحد منهما راس ماله كافي السراجية اذا عمل احد
 القريكين دون الآخر بغير او بغيره فالربح بينهما بالتساوي ما اذا تقبل ثلاثة مما لا من غير عقد شركة فعمل احد من
 القالتين مع المفاوض من لا تقبل عهاد قد له ينقل على المفاوض اما الاقرار بالدين فلا ينفذ عند الانتهاء والظاهر ان البيع ليس
 قيد في كلام البرازية بقي الكلام في ان المفاوض هل يوقف في كلام المصريح والبرازية **قوله** لا تجوز شركة القراء اي فيما
 ذكر من القراء وما عطف عليها الا لا امتناع في شركة المفاوضة والعنان منهم وقد صرح بعدم حواز شركة القراء في الترخاوية
 قال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون ذلك على قول المتقدمين القائلين بعدم جواز الاستيحاء على قراءة القرآن واما
 على قول المتأخرين المفتي به فلا أقول انما تصح شركة القراء لان الشركة تتضمن الوكالة والوكالة لا للقراء لا تصح
 واذا كان كذلك فالشركة في القراء غير صحيحة عند المتقدمين والمتأخرين وفي القنية لا تجوز شركة القراء في القراء
 بالزمزمة في المجالس والتمازي لانها غير مستحقة عليهم انتهى وفيه نظار ظاهر لا تتضاه انما بغير الزمزمة قصه وليس
 كذلك **قوله** والدالين اقول في شركة الدالين خلاف فتى الكافي اشارة الى انها تصح وقال المرغيناني انها غير صحيحة
 وفي الكافي اشارة ايضا الى ان شركة السعاليين صحيحة كذا في شرح النقاية للقهستاني اقول على قياس اشارة الكافي
 في السعاليين ينبغي ان تجوز شركة الكياليين في الفتاوى الظهيرية وروى ابن جماعة عن محمد في ثلاثة نفر من
 الكياليين اشتركوا على ان يتقبلوا الطعام ويكيلوا فاما اصابر من شيعي كان بينهم اثلاثة فبلاوا طعاما باحر معلوم فمروا
 فرجل منهم وجعل الاخران قال الا جري بينهم اثلا ثاروا نقضوا الشركة ثم قال لا كله فلهما اثلا الا حرولا اجر لهما في
 ذلك الباقي وهما متطوعان في كيله لا يشركهما الثالث فيما احدث من الاجرة **قوله** والشعاذين قالوا المعجمة جمع
 شعاذ السائل قال في الفتاوى الظهيرية ولا تجوز شركة السؤال لان التوكيل في السؤال لا تصح يعني لان شرط جواز الشركة
 ان يكون مائة مائة مائة للشركة قابلا للوكالة حتى ان ما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة **قوله** والحققت بهم اليهود في
 المحاكم اقول في مفيد النعم وعبد النعم للتاج السكي في امثال الثاني والاربعين بعد كلام وقسمه اليهود ما يتحصل لهم
 في الحانوت شركة ابدان وهي غير جائزة **قوله** وان شرط الربح للعامل اكثر من واحد لم يقبل عليه هذا مخالف
 لما في شرح الهداية والكنز ونص عبارة الكنز وشرحه وتصح اي الشركة مع التساوي في المال دون الربح ومكسده وهو ان
 يتساويا في الربح كون المال ومعناه ان شرط الاكثر للعامل منهما او لاكثرهما عملا جاز وان شرطه للقائد او لاقلهما
 عملا فلا تجوز وهذا في شركة العنان واما شركة المفاوضة فيشترط التساوي في الربح لا يفضل احد هما الا خروا في
 الخافية **قوله** ولكل واحد منهما راس ماله اقول الصواب ربح ماله كافي المضمرات **قوله** اذا عمل احد الشرطيين
 دون الاخر بغيره والحق انما كان الربح بينهما لان احتياقي الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل كافي
 البرازية في آخر فصل ما يكون للشريك وقوله بعد ولا يصح تعلقه بالفعل المذكور كما هو ظاهر وليس ثم غيره يصح
 تعلقه به وجب عند الصواب ان يقول كافي البرازية ويستوي ان يمتنع الاخر بغيره وان العطف لا يرفع
 بغيره ابقنا **قوله** بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عملا في المتأخر الظهيرية ثلاثة نفر تقبلوا من رجل مائة مائة

من به نسيه لا يجوز ولا يحل فيه شيء من ما اعتز به في اليوم من انواع التجارة فهو بيعي وليس له ان يبيع ما لم يملكه
 انما كني فيه فقال قد اشتركتك فيه جاز الان يكون قبلي قبضه يعني احد هما شريكه من الخروج ومن بيع النسبة جاز ليس
 لاحد هما السفر بغير اذن الاخران ما فرقه ان لم يضمن فيما لا حمل له ولا موهنة والربح بينهما اشركوا الشركة مع الله
 وليسوا شركاء ثم عمل احد هم ذلك العمل بانفراذه فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلاثين من قبل ان صاحب العمل
 ليس له ان يخل احد هم بجميع ذلك العمل انتهى وبه يتضح كلام المصنف وقول المصنف بخلافه متعلق بقوله ما اعتز به في اليوم من
 هي التي في النجاسة وكذا لو قال كل واحد منكما له اربعة ذلك جاز ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحد ههنا ان يبيع حصته
 صاحبه ممن اشترى الا باذن صاحبه يعني لانهما اشتركا في الشراء لا بالبيع ولو قال احد هما للاخر ان اشترى بعتك فهو بيعي
 اينك كان ناهل الان الاولى شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح الا ان يسمى نواحيه يقول بعتك اخراها نيا وما اشبه
 ذلك انتهى وفي نسخة الغفران رجل اشترى شيئا فقال الاخر اشترى فيه فله منزلة البيع والشراء بمثل ما اشترى في النصف
 والتولية ان يجعل كله بمثل ما اشترى فان كان قبل قبضه لم يجز له بيع المنقول قبل القبض وان كان بعد جاز ويلزمه
 نصف الثمن ان علم مقداره وان لم يعلم فهو بالخيار يعني اذا لم يعلم حال العقد وماله بعد ذلك انتهى ومنه يعلم ما في
 الامم للمصنف من القصور وقوله انتهى احد هما شريكه من الخروج ومن بيع النسبة جاز اي صح النهي من بيع النسبة ومن
 الخروج من المصنف الذي فيه احد الشريكين فلو باع نسبة او خرج عن المصروف باع ضمن وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل
 الثاني ولو قال احد ههنا في العقد بيع بالتقيد ولا تبع بالنسيئة اختلف فيه المتأخرون بعضهم حوزوا ذلك وانه ضمه لم يحرزوا ذلك
 انتهى وعلى الثاني معنى المصنف ولم يند على الخلاف في ذلك قوله ليس لاحد هما السفر بغير اذن الاخر الخ في المتن اجمع
 رجل لاحد ههنا ان يسافر بالمال بغير اذن شريكه ذكرنا لك في غير هذا الموضع من قول ابي يوسف
 ومحمد رحم الله ذلك وروى عن الامام روح انه ليس للشريك والمغارب ان يسافروا وهو قول ابي يوسف وروى عن
 ابي يوسف ان له ان يسافر الى موضع لا يبيت عن منزله وروى عنه ايضا ان له ان يسافر بما لا حمل له ولا موهنة ولا يسافر
 بماله حمل وجه الظاهر قول ابي يوسف ان السفر خطر فلا يجوز في ملك الغير الا باذنه ووجه الرواية التي فرق فيها
 بين المقر ببيع البعيل انه اذا كان قريبا بحيث لا يبيت عن منزله كان في حكم المصروف وجه الرواية التي فرق فيها بين ماله
 حمل وموهنة وما لا حمل له ان ماله حمل اذا احتاج شريكه الى رده يلزمه موهنة الرد فيتضرر به ولا موهنة للزومه فيما لا حمل
 له ووجه قول الامام ومحمد رحم الله ذلك ان الاذن بالتصرف يثبت مقتضى الشركة وانها مصدر مطلقة من المكان والمطابق يجري
 على العلاقات لا بدليل انتهى وفي الميزانية من الفصل الثالث ذكرنا على الرواية الثالثة من ابي يوسف روح فان ما نرى
 وذلك في يد فلا ضمان عليه فيما لا حمل له ولا موهنة ويضمن ماله حمل وموهنة وان لم يكن له حمل وموهنة واشترى بعد
 السفر ورجع او وضع فالقياس ان يكون الربح له قال لكني اترك القياس فان ملك ضمن وان ربح فيكون الربح بينهما
 وان كانت الشركة في الاموال كلها الا في المال متاوضة او عنانا فله ان يسافر انتهى والمراد بما لا حمل له ما يحمل الى مجلس
 القاضي لا اجرة وقيل ما يمكن رفعة بيت واحدة كافي جامع الفتاوى قوله تكره الشركة مع الذي اي شركة المسلم مع
 الذي قاله في البدائع ويكره للمسلم ان يشرك الذي ولو شاركه شركة عنان جاز كالورد كله انتهى وقوله جاز اي
 مع الكفرة ونفهم من قوله ولو عنانا جاز ان شركة المفاوضة لا تجوز معه انتهى لا اشتراط المساواة فيها ويتاوه في اعتد

يختلف رب المال مع المصارف في التقييد والإطلاق ، القول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ، والقول لغيره المولى مع مخرجه .

العبد قال قول لهم

كتاب الوقف

الوقف على المصالح للامام والخطيب والقيم وحرره الله من الحصيد

البحر بن وقال ابو يوسف في زبينة بينهما كما تجوز بين المسلمين وتكره كذا في مختصر الاصل لابي سليمان الجورجاني قلت فعلى هذا يكون اطلاق المص رح جاريا على قول ابي يوسف وهو خلاف الصحيح من انه ميب ونص مباركة ابي سليمان ولو تفاوض في ذمي ومسلم فهي فاحدة لانه يلزم الذمي ما لا يلزم المسلم الا ترى ان الذمي لو اشترى خمرا او خنزيرا لم يلزم المسلم ولو باعه بعد ما اشتراه لم يكن للمسلم في ثمنه شركة ولو اشترى الذمي شيئا من الذمي فحضر مسماة مؤجلة جاز عليه ولا يجوز على شريكه المسلم وتكون شركة صان وكذا لو كان احد هما امرأة وهذا عند الجورجيين وقال ابو يوسف تجوز بينهما كما تجوز بين المسلمين وتكره انتهت به يتضح ما في كلام المص رح من الخلل والله الهادي للسبيل اذ في القول والعمل **قول** اختلف رب المال مع المضارب في الإطلاق والتقييد فالقول للمضارب قول بصواب فالقول قول مدعي الإطلاق قال في البدائع فان اختلفا في العموم والخصوص فالقول قول من يدعي العموم فان ادعى احد هما المضاربة في جميع التجارة لافى عموم الامكنة او مع عموم الاشخاص لان قول من يدعي العموم يوافق المقصود بالعقد اذ المقصود وهو الربح وهذا المقصود في العموم اذ في ذلك الواختلفا في الإطلاق والتقييد فالقول قول من يدعي الإطلاق حتى لو قال رب المال اذنت لك ان تجتر في الحنطة دون ما حواها وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فالقول قول المضارب مع يمينه لان الإطلاق اقرب الى المقصود بالعقد على ما بينا وقال الحسن بن زياد اقول قول رب المال في الفصلين فان قامت لهما بينة فالبينة بينة من يدعي الخصوص في دعوى العموم ، والخصوص وفي دعوى الإطلاق والتقييد البينة بنية من يدعي التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبنية الإطلاق ما كتبه ولو اتفقا على الخصوص لهنهما اختلاف في ذلك الخاص بان قال رب المال ه فعت المال اليك مضاربة في البر وقال لها رب في الطعم فالقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترحيم ههنا بالمقصود من العقد لا يتواءما في ذلك . ترجع بالاذن وانه استفاد من رب المال فان اقاما بينة فالبينة بينة المضارب لان بينة مثبتة وبينة رب المال نافية لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له لدفع الخصمان من نفسه فالبينة بالبينة للزيادة او لى انتهى هذا ولا يخفى ان هذه المسئلة لا محل لدكرها هنا لان الكلام في المعركة لا في المضاربة ان كانت المضاربة متضمنة للمعركة في الربح **قول** وفي الوكالة القول للموكل اقول الصواب بل مدعي التقييد موكلا كان او وكيله لانه الاصل في الوكالة وهذا الربح الوكيل نسبة فقال الموكل موكلك بنقد وقال الوكيل اطلقت صدق الموكل **قول** ولو اختلف المولى مع حرماه العبد قال قول لهم اقول في العبارة بعام لانه لم يبين ما وقع فيه الاختلاف والظاهر انه في الإطلاق والتقييد فلو قال المولى اذنت لك في بيع البر فقط قال الحرماه في البيع مطلقا صدق الحرماه لان الاصل في الاذن الاطلاق وهذا التقييد **قول** ولو وقف على المصالح فهي الامام والامام وما عطف عليه فيجعل الخطيب ما يقابل الربا حتى يصح لا خيارا ثم لما قلنا في هذا الموضع في المصالح في كلام ابن وهبان فانه قال (هيو او يدخل في ذمة المصالح قيمه امام خطيب ولو ذن بغيره قال الخطيب في المصالح

القول الثاني

والقول الثاني ان من مملوكة ابن دهبان كل بين بنى منى ارضه بغير دياره وخاله من مالها لوليتى لنفسه بلا امره فهو له وله ووليتى
لان بغير دياره واما البناء في ارض الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله
زمالة للوقف او اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له واولادهم متوليا وان كان باذن المتولي ليرجع به فهو وقف وان كان
فان بنى للوقف فهو وقف وان بنى لنفسه او اطلق لغيره لم يضر وان اضر فهو المضره لماله

في شرحه المشقة من خزانة الاكمل وهي من الغرائب التي انفرد بها هذا الكتاب ولم ارم مصرحها في غير واحد تطلب كثير
جد الهن لم يذكروا الخطيب فيهم ولا شك انه في الجامع نظير من ذكر في المسجل وبق عليه غير هذا من المصالح **قوله** والمراد
ولم يذكروا بهي دهبان الباروخ بل كلامه في شرحه صريح في خلافه على ان المصريح في شرحه على الكثرة صريح بعدم كونه من
المصالح فما ذكره هنا خطأ والصواب من البراءة قال في الحاوي الصغير والذيت من المصالح دون المراءى **قوله** كل من بنى في ارض
غيره بامر وهو لما تكلم قيل هذا اذا اطلق او عينه للمالك فلو عينه لنفسه فهو له ويكون مستعير الارض فيكلفه قلعه متى
ها مملوكا ان البناء في المبتدئ فهو مشترك بينهما ويرجع بما انفق اذا اطلق او عينه للشركة وان عينه للباني فهو له ويجعل
مستعير الحصة شريكه في الارض ومتى شاء قلعه ابلغ الا اذا اطلب القسمة او طلبها احد هما ما نه يقسمه فان وقع البناء في حصته
الباني فيها والابن وقع في حظ شريكه يرفع وان وقع بعضه في حظا وبعضه في حظا الاخر فما وقع في حظه لا كلام فيه وما وقع في حظه
غيره يرفع وهي اتي في كتاب القسمة بنى احد هما بغير اذن الاخر فطلب رفع بناءه وقسم فان وقع في نصيب الباني فيها والابن
بعدم وان بنى لغيره ولغير المالك فحكمه حكم ما اذا بنى لنفسه من وجوب الرفع اذا اطلبه المالك وقد استنبط هذا الاحكام
من كلامهم ولم ازل الاستقصاء لاهل من علمائنا وان علم من كلامهم فاعتنمه **قوله** في البناء لما عساهي الارض حكمت من
الرجوع على الاخر وينبغي ان يرجع قيا على ما اذا بنى في الوقف باذن المتولي **قوله** وان كان مال الوقف اي المتولي بنى من
مال الوقف **قوله** فهو وقف قيل ظاهره انه مطلق سواء بناه للوقف او اطلق او عينه لنفسه اذ لا يملك ان يبني لنفسه في ارض
الوقف بمال الوقف فيقع للوقف وان عينه لنفسه انتهى وفي البحر للمصنف قوله ولا يملكه ما نصه لو بنى المتولي في حصة
الوقف عن مال الوقف ومن ماله للوقف او لم يدكر شيئا كان وقفا بخلاف الاجنبي بان اشهد انه بناه لنفسه كان ملكا له وان
متوليا كذا في التيزازية وغيرها وبه يعلم ان قول الناس العمارة في الوقف وقف ليس على اطلاقه **قوله** وان النفس اي واشهد
انه فعله لنفسه كما صرح به في المجتبى **قوله** وان لم يكن متوليا الي قيل هذا صريح في انه بمال الباني بقي ما اذا كان بمال
الوقف وقد ذكرناه قبل واذا بنى المستاجر ثم مضت المدة يبقى باجر المثل ولا يقلع كذا ذكره المصنف في شرح الكنز في قوله
ان مضت المدة يبقى باجر المثل من القنية قال وعن الخصاف في الارض المحتركة وبما ذكرك من شرح قول المصنف في
التميز فان ابني او عجز عمره الحاكم انتهى **قوله** فان كان باذن المتولي ليرجع اليه قيل ظاهر قوله ليرجع اليه المتولي والرجوع وفيه
تفصيل قال المصريح في البحر وتبعه في شرح تنوير الابصار نقلنا من القنية قول القيم او المالك المستاجر ما اذا بنى في حصة
فصاحبها باذنه يرجع على القيم او المالك وهما اذا كان ترجع معظم منفعته على المالك اما اذا رجع اليه المستاجر وفيه ضرر بالمتولي
كالبنوثة او شغل بعضها كالتنو ولا مالم يضره الرجوع ذكره في البقرة انتهى فعلم به انه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع
الا في كل شيء يرجع معظم منفعته على المستاجر ولا ينبغي ان ينم الاجنبي باذن الناظر كرهنا الناظر ونفسوا في كل من
مال الوقف فهو وقف وان كان على ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له ان اهدى اليه فله لنفسه

فيكون من الية واحدة وفي بعض الكتب المذكورة تمليكها بالقيمة للموقوف من وصاؤه ومنزوع بماله الوقف الناظر إذا أجاز
ثم ما صار له الاجارة لا تنفسح الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها قد قطع بموته كاحرره ابن وهبان مقرر بالنية
على كسبه ولهم في اطلاق المتون بمخالفة الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتميم روبرا بن
لا لوقف وفي هذا الاخير نظير سواء اطلق الناظر ام قيل بان قال له منى الوقف وعينه لنفسه فمات منى ولم يبق الا استعانة لا احد
من مملكتنا ما تنتميه **قوله** فليشترى الى خلاصه قبل واذا تريض عليه اجرة مثله على اختيار الملتاخرين **قوله** فاما على
تملكه على ذلك يكون جبراً ام برضا المباني قال المصوح في البحر لخص لا يملكها المورث جبراً على المستاجر الا
اذا كانت الارض تنفس بالقطع واما اذا كانت لا تنفس فلا بد من رضا ثم انتهى فصرحه الجبر عند النقص لكن في
جامع العصور ليس من مخالفة ظاهر اقاله قال ولو اوسط لمحا على ان يجعل ذلك للوقف بهمن لا يجاوز اثل القيمتين منزهة او مبنية
فيمتصح انتهى فان ظاهراً يفهم اشتراط الرضاء اذ الصالح لا يكون الا من رضى فاما ان يفرق بين الوقف والمملك ولا وجه له
في هذه المسئلة واما يحصل على الوقوع الاتفاق وهو الظاهر في البحر من القنية بنى في الدار المسئلة بغير اذن القيم
وتزوج للبناء منها بغير اذن لا يشترط القيم على دفع قيمته للباني **قوله** فانها تنفس بموته كاحرره ابن وهبان قيل عليه
فلما خالف لما انتهى به قاري الهداية ونص هو انه لا تنفس بموت الناظر المورث وان كان هو المستحق بانفراد لكن في
اليقينة ومثله في القنية في كتاب الاجارة وحمل بعضهم من رجل في يده ارض وقف عليه ما عاشر وبعد على زيد فاجرها
عشر سنين وقبض الاجرة فعاشر خمس سنين ثم مات هل للموقوف عليه ان يغيرها من يده ومن غير ان يضمن
له ما دى قتال انتقضت الاجارة ويسترد الدار من يد المستاجر ويرجع المستاجر لما بقي له من الاجرة في تركه الاخر
فان لم يكن له تركه فهو خسران لحقه لو شاء الله لا يتلاها اكثر من هذا انتهى قال بعض الفضلاء يمكن هذا على
كون اجارة الوقف عشر سنين لا يجوز فتنتقض بالموت لكونها وقعت من اصلها غير صحيح **قوله** ولكن اطلاق المتون
مخالفة لذلحنا ان قاري اهل اية ايتى بما وافق اطلاق المتون قال بعض الفضلاء فكان هو المذهب المعتبر **قوله** الاستدانة
على الوقف لا يجوز وفي الخانية تفسير الاستدانة ان يشتري للوقف شيئاً وليس في يده من غلات الوقف شي لم يرجع به
فيما يحدث من غلاته فان كان في يد شييع من غلات الوقف ما اشتري للوقف شيئاً ونقل الثمن من مال نفسه فينبغي ان يرجع
به للوقف غلة الوقف فلو لم يضمن ذلك بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقل الثمن من ماله نفسه كان له ان يرجع في ذلك على
الموكل انتهى ولو طلب من القيم خراج الوقف بمسؤولية الجارية ولبس في يد شييع من غلته قال الفقيه ابو القاسم ان كان الوقف
مورثاً لا استدانة جاز والا كان ذلك على ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقيه ابو الليث ربح اذا احتجبه امر ولم يجد بل امن
الا احتل انه ينبغي له ان يستند بين بلمر الحاكم ثم يرجع في غلة الوقف لابن القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر
الناظر ان القيم لو استدانة شيئاً ليجعله في امن البقر وللزراعة في ارض الوقف ان كان يذن القاضي جاز عند كل
وتفسير الاستدانة بما ذكرنا هو فيما اذا لم يكن في يد شييع من الغلة واما اذا كان في يد شييع منها انتهى شيء للوقف ونقل
الغلة من ماله جاز له ان يرجع به للوقف فاعده وان لم تكن بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقل الثمن من ماله فانه يجوز
له الرجوع به على الموكل انتهى وفي الخلاصة الفصل الرابع من كتاب الوقف عقيم الوقف اذا دخل حر في دار الوقف لم يرجع
من غلته له ذلك لان الرضى لو وافق لمن ماله على الشيء لم يرجع في ماله اليه عقيم خاز له ذلك في هذه القية والاحتياط ان

البنين

بهم وبشرطين الأول اذن القاسي الثاني ان لا يشترط عا واللعين والصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان وليس
من الضرورة النظر على المستحقين كافي القيمة والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يفتوي
مطاعا بما كنس من قيمته او يبيعه ويصرفه على العسرة ويصنع الربح على الوقف الجوانب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط
لصحة الوقف على شئ من وجود ذلك الشيء وقت غلو وقف على اولاد ذرية ولا ولد له صح و تصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد
فذلك واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد او هيا مكانا لبنائه قبل ان يبيعه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كما
في فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزا لا في مسئلتين الاولى ان كان العاقد نظر الوقف قبله كما فهم من قوله

فهم الجرح من اخر ثم يشترط لاجل الوقف ثم يدخله دار الوقف **قوله** فتجوز بشرطين الخ في الولو الجية قيم الوقف
طلب منه الخراج والحيات وليس في يد من مال الوقف شيئا فان ادان يستد من هذا على وجهين ان امر المراقف اليه
بجاز وان لم يامر بالاستدانة تكلموا فيه والمختار ما قاله الامام ابو الليث زح انه اذا لم يكن من الاستدانة بد يرفع الامرائي
لقاسي حتى يامره بالاستدانة ثم يرفع من الغلة لان للقاسي هذه الرولا يفتي في الخلاصة ان الاصح قول النبي الليث
الخروج وفي الذخير والاحوط فيما اذا ادعت الضرورة للاستدانة ان تكون بامر الحاكم لان ولاية الحاكم اعم في
مهاج المسلمين من ولايته الا ان يكون بعين من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بد ان يستد من نفسه وهذا اذا
لم تكن في تلك السنة غلة فلما اذا كانت وفرتها القيمة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج
كافي النفع الوسائل **قوله** وهل يجوز للمتولي الخ اقول قال في القنية وقال ابو سرور للقيم ان لم يهدم المسجد العلم يكون
ضروري في المقابل اعظم فله مدوان خالفه بعض اهل المصلحة وليس له التأخير اذا امكنه الصيانة فلو لم تكن
فيه غلة للامارة في الحال فاستقرض بمشقة بثلاث عشرة في سنة واشتري من المقرض شيئا يسير بالمخالف فان لم يرجع
في غلة بالعسرة وعليه الزيادة انتهى قيل فيهما يشبه المخالفة لما حرره ابن وهبان الا ان يقال ما حرره ابن وهبان داخل
في صورة الشراء بالنسيئة وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس للزوم الاجل فيه واما الجمع بين القرض والشراء فيمنع
بعض كثير ففيه ضرورة على الرقعة لعدم لزوم الاعل في القرض وهو المقصود الذي لا اجل عقد الشراء في ذلك لا يفسد
فتجوز ضرورة على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء يسير بشئ كثير تا مل ثم رايت بعض المتأخرين جعل
الكلامين متغايرين ولم يجب بما اجبت به وقال فليتأمل عند الفتوى **قوله** لا يشترط لصحة الوقف على شئ من وجود ذلك
الشيء الخ قال بعض الفضلاء اصل المسئلة في العمادية وفيه وجعل آخره للفقراء ولا بد من هذا القول لا يعمد الى الصحة
حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فان الوقف على المعدوم لا يجوز كافي شرح السداد في ذلك لا يجوز الوقف لو
قال صدقة موقوفة كافي فغادره قاضيهان وكثير من الكتب وذكر انه يكون كما قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء
الا ان حدثت اي ولد فقلت له ما بقي انتهى ففي المسئلة لا يكون الوقف على المعدوم المحض كافي مسئلة السداد في
فتوى **قوله** اخذ من السابقة اقول فيهم منه انه ليس في المسئلة نقل صريح وقوله قبل واختلفوا فيما لو اراد ان يفيل ابن
الى المسئلة نقل صريح **قوله** اقالة الناظر عقد الاجارة اي عقد الاجارة الصادر منه وحينئذ فلا موقع لاقتضاءها اذا
ان السداد ناظر اقبله **قوله** الا في مسئلتين بقي ثالث ذكرها في البيع وهي لو اجر الوقف ثم اقال ولا يمسك في البيع
لوق **قوله** لا ولي اذا كان العاقد ناظر اقبله كما فهم من تعليمهم اقول في القنية باعمال القصة اذا اشتد اها حال القصة

الثانية إذا كان الناظر يجهل بالاجرة كفى القنية وحش عليه ابن وهبان التمسد بالوقف فلهذا لا يجوز الا في حال
 الاول لو شرطه الواقف الثمانية ان يخصصه غاصب وان جرى اياها عليه حتى صار يجرى الا يصح للزور ان يخصصه القنية
 القيمة ويشتري بها ان يخصصه غاصب ولا يبيعه وهي في الثانية الواحدة ان يورثها انسان فيه بديل
 اكثر غلة واخس وصفا فيقول علي قول ابي يوسف روح وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية اجرة الوقف باقل من اجرة
 المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في احارتها الا بالاكل ونسبا اذا كان المأمن يبيع شرط الواقف يجب اقباه
 لقولهم شرط الواقف كنس الشارع اي في حبوب العمل به وغو الفهم والبدل لانه كما بينا في شرح الكنز الا في مسائل
 الا بولي شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غيره الا هل

فله ان يعزل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل من نصب غيره فله ان يعزل
 خلاف انتهى وينبغي ان تكون الاجارة كذا لك لانها بيع المنفعة او يفرق بين الاجارة والبيع ما يحرر **قوله** الثانية اذا كان
 الناظر يجهل بالاجرة كفى القنية نص مبارك للقيم ان يفسخ الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجرة ويغسل نفسه على
 الوقف ويعل القنية الاول والثاني القيم المستاجر من الاجرة بعد تمام المدّة تصح البوالة عند الامام ومحمد ويضمن **قوله**
 الثانية اذا غصب غاصب واخرى الما عليه قيل عليه ان الوقف حينئذ يكون عاموا بالعين بالمعجزة لا مامرا فلا يضمن
 نظمه في ملكه انتهى فيه **قوله** الثالثة ان يخصص الغاصب قال بعض الفضلاء كيلا يقع الاحتفال مع جمود الغاصب
 والحوادث انه يمكن التحمل على ان يصالح الغاصب الناظر على مال صالحا على انكار فيجوز له اخذ المال الصالح عليه
 والاستبدال بدع الوقف **قوله** احارة الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز اي لا يصح فلو آجر الناظر بدون اجرة المثل
 يلزم المستأجر قدام احول المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى كما في تلخيص الفتاوى الكبرى **قوله** وبما اذا كان النقصان
 يسيرا **اقول** المراد بالنقصان اليسير ما يتفاسد فيه كافي الامعاء **قوله** شرط الواقف يجب اتباعه الى قوله الا في مسائل **اقول**
 يزاد عليه مسئلة وهي اذا نص الواقف على ان احد الاشارك الناظر في الكلام في هذا الوقف وراي القاضي ان يضم اليه مشاؤفا
 يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح كذا في انفع الرعايل **قوله** وفي المفهوم والدلالة قال بعض الفضلاء
 بمعنى ان من يعتبر المفهوم في نص الشارع يعتبره في عبارة الواقف ومن لا فلا انتهى **اقول** فيه تأمل وانا لا نعتبر المفهوم
 في نص الشارع ونعتبره في نص الواقف فاني يصح ما قاله والذي يظهر لي ان التردد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا المفهوم
 بلقابل للمنطوق **قوله** كما بينا في شرح الكنز حاصل ما بينه في الشرح انهم اناذ انه ليس كل شرط يجب اتباه وفقا لوالين
 المختصات الواقف ان لا يعزل القاضي الناظر شرط باطل مخالف للشرع وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كنس الشارع
 ليس على صوحه قال الشيخ قاسم في فتاواه معزيا الى شيخ الاسلام يعني ان تسمية قول الفقهاء نص الواقف كنس
 الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في الغو والحب العمل ثم قال الشيخ قاسم واذ كان المعنى ما ذكره فما كان عبارة الواقف
 مسكنا لا يستعمل نصيبا ولا تاويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذا لك وما كان مشتركا لا يعمل به وكذا اما كان مجعلا
 وقدمات الواقف فن كان حيل فرجع الى فيما له هذا يحصل ما ذكره في الشرح فانظر ما بين كلامه في الشرح وكلامه من المخالفة
قوله الاول في شرط ان القاضي لا يعزل الناظر اطلاقه يشمل ما اذا كان هو الناظر وان هو طه لنفسه وكتب له
 كما في الزيلعي عند قول الكنتز او جعل الولاية له يصح وينزله لكان خائفا وهو مثبت على ان المتكلم يدخل في حيزه

ثلاثة عشر من الأجر وقوله أكثر من سنة والاس لا يرعون في احتيجاره سنة إذا كان في الزيادة نفع للفقر أو للمقاضي المحتاجة
 آهون النائم الثالث لو شرط أن يقرأ على قبره فلتعين باطل الربا بشرط أن يتصدق بفاهل القبر على من يسأل في مسجد
 كل اكل يوم لم يراع شرطه فلتعين التصدق على ما قلنا فبذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل الخامسة
 يجوز شرطه شريطة أن يجوز له ما عينا كل يوم فلتعين أن يرفع القيمة من النقل وفي موصى آخر لهم طلب العين واحد القيمة
 السادسة يجوز الزيادة من القضي على معلوم الامام إذا كان لا يكفيه وكان عالما تقبلا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال
 فلا قاضي الاصل بل ان ادا كان اصلح لا يجوز للقاضي عزل الناظر للمشروط بل لا خلافه وأو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا
 كذا في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بالخيانة ان كان منصوب القاضي إذا عزل القاضي الناظر له عزل القاضي
 فتنقدم المحروح الى الثاني واخره ان الاول عزله لا سب لا يمين ولا كذب بل ان ثبت عند الله اعمل للولاية فاذا ائتمت اعاده
 ليس للقاضي عزل الناظر به مجرد شكابة ستة عشر حتى يثبت واعلم به خيانه وكذا الوصى الواقف اذا عزل الناظر فان شرطه
 والعزل حال الوقف صح فقاوا لا عند محمد روح ويصح عزل النبي محمد روح وشائج داخ احتاروا القول الثاني والصدور
 قيل لا كما بين في الاصول **قوله** الثالث لو شرط ان يقرأ على قبره في الغنمة وهو كامي البحر مبنى على قول
 الذي حنبه روح من كراهية القراءة على التمرود فلان ادخل التعيين والصحيح المحتار الفتوى قول محمد انتهى وفي صحيح
 الفتوى الوصية بالقراءة انما بطلت لعدم حوازا لا حارة على القراءة وينبغي ان تكون صحيحة على المقتضى به من
 حوازا لا حارة على الطاعة كما عرفت من عامة علماء المناهدين انتهى وفي شرح المنظومة لابن الشحنة نقلا عن مال
 الفتاوى فبين ان من ادعى ان يقرأ على قبره او يقرأ عليه او يقرأ على قبره قالوا الوصية باطلا انتهى
 قال في السرد والى ان المكان لا يتعين وقد تمسكوا به من الحنفية من اهل العصر وبه ان صاحب الاحتياط
 عليه ان اهل سبع القراءة لا يجوز لانه كالأجرة نا اذ انه مبنى على غير المقتضى به فان المقتضى به حوازا لا حارة
 فتدبر من المكان قال بعض النحلاء والذي ظهر لي انه مسمى لى قول الامام ابن حنبله روح نكرامة القراءة عند القبر
 فلهذا ادلل الله بسنن والفتوى على قول محمد روح من عدم كراهية القراءة وعند كافي الخلاصة لم يلزم التعيين انتهى فنعلم من
 هذا ان قول المس عن ائمة النعمان باطل ضعيف ثم ان **قوله** لا يجوز له بالتعيين باطل ان الوقف صحيح وفي البتة ما يخالف **قوله**
 الرابعة شرط ان يتصدق بغاضل الغلة الزك في القنبة لكن قال دمل والاولى عندي ان يراعى في هذا شرط الواقف قال
 بعض الفضلاء وينبغي ان يلحق به ان لو شرط ان يقرأ في ايام التعريف مع كل اكبر وتغمره وكذا تفرقة خبر كما هو
 في كثير من كتب اوقاف مصر ولم ار ذلك على ان **قوله** اسم الباعث والحق كذا في النسخ والصواب والقيمة الا ان
 يقال الواو ومعنا والى للتعديد كافي معنى **قوله** السادسة يجوز الزيادة في القياس لعله قد كرم المصريح في شرح الكنز
 في المسائل التي لا ينبغي فيها قضاء القاضي انه لو قضى الزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد لا يجوز ولا ينقل
 اللهم الا ان يعمل على ما اذا لم توه هذه الشروط **قوله** ليس للقاضي عزل الناظر الخ قيل عليه هذا يتناول منصوب
 القاضي قد تقدم جواز عزله بالخيانة ويجب حمله على ما اراد من قبل الواقف انتهى بقى لوه عزله بمجرد شكابة
 بالسبب في عزل ويانم الا لا ينزول الظاهر الا **قوله** الواقف اذا عزل الناظر الخ فلهذا المسئلة مبنية على

اختار قول محمد بن روح وعلى في الاختلاف (وهذا على الاختلاف) لم يملك الوقف بالولاية لنا على كونه وكي لا منه في ملكه
عزله بلا شرط ولا قيد ولا يقيم بموته ومحمد بن حبيب بن كليل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته واختلاف في مدة المدة
له الولاية في حياته وبمعهما قيم واما بالشرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا فان حصل ما في الخلاف والبرز في الفتوى على قول
ابي يوسف بن روح كافي القول الجيدة في العتابة لم يجعل الوقف له قيدا من نصب القاضي له قيدا وقضى بقوامته لم يملك الوقف
اخر اجابته في راء ارحكم مزل الوقف للمدين والامام الذي بين ولاهما ولا يمكن الحاقه بالنظر لتعليمهم صحة عزله
عند الثاني بكونه وكيلا عنه وليس صاحب الوظيفة وكيلا عن الوقف ولا يمكن منعه من العزل مطلقا لعدم الاشتراط
في اصل الايقاع لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط كافي البرز في الثاني اولى بنصب الامام والمؤذن
ورول الباني وعشيرة اولى من غيرهم في مسجد ابي معلة فنزعه بعض اهل المحلة في العمارة بالباني اولى مطلقا
قناز عوافي نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فما اختاره
اهل المحلة اولى وان كانا سواء فمنصب الباني اولى انتهى بحوثي وملنا اجابة ارض الوقف مقبلا ومراعاة قصد
ان المنولي وكيل الوقف او الفقراء فله ابو يوسف الاول ومحمد الثاني وذلك مبني على ان التسليم لامتولي شرط صحة
الوقف او لا قال بالاول محمد وبالثاني الثاني وصح قول الثاني حمالة قبل في الفتح وهو الاوجه عند المحققين والاكبر
محمود قول محمد وعليه الفتوى في شرح المجموع اكثر فقهاء الامصار على قول محمد بن روح وعليه الفتوى **قوله** يملكه
عزله بلا شرط قيل عليه هذا يقيد ان صواب صدر العبارة وهذا على الاختلاف لا على هذا الاختلاف كما هو موجود في
النسخ والحاصل ان الاختلاف في عزله بلا شرط مرتب على الخلاف في ان عزله بموته فمن يرى ان عزله بموته يرى
جواز عزله كما في يوسف بن روح ومن لا فلا كمحمد بن روح **قوله** لم تبطل بموته اتفاقا يعني لانه يصير وصية بعد موته ولا تبطل
هناك محمد بن بناء على اصله كذا في الاصناف **قوله** وفي العتابة الخ قال العلامة عمر بن نجيم في اجابة السائل بعد ان
نقل كلام العتابة وهذا ان خرج على قول الثاني اشكل اولى قول محمد فكذلك بل لا يتصور ذلك وصحة الوقف مشروط
بالتسليم اليه عنده **قوله** وقضى بقوامته فيه ان نصب القاضي للقيم لا يتوقف على القضاء بل على المراد به تقريره في
لقوامته فتدبر **قوله** لا يمكن الحاقه بالنظر يعني حتى يجري فيه الخلاف بين ابي يوسف ومحمد كما جرى في
نظر **قوله** لعدم الاشتراط الخ اي اشتراط العزل يعني لا يمكن منعه من العزل لعدم اشتراطه كما لا يمكن منعه من
لنصب لعدم اشتراطه لان من ملك النصب لملك العزل في تقرير كلامه وتحقيق مراده ثم لا مقابل لقيد الاطلاق
في كلامه لا سابقا ولا لاحقان في اجابة السائل بعد ان نقل كلام المصنف رحمه الله انه لا يملك العزل بلا حجة ولا
الان لم يبين حوازل التولية والعزل **قوله** منازعه بعض اهل المحلة في العمارة يعني لولدي مسجد في محلة فانهم مكله
بعضه فتنازع اهل المحلة مع الباني للمسجد في عمارة ذلك المنهدم فالباني لوالدي مسجد واما العلامة عمر بن
نجيم فخو المؤلف في كتابه اجابة السائل ولا خلاف يعلم في ان الباني اولى بعمارة من غيره **قوله** فالباني اولى مطلقا
بل يجوز ان يكون قبل الاطلاق كونه باذنهم او دونه **قوله** هدر في زماننا اجازة لا زعم مقبلا ومراعاة الى قوله
لا شك في صحة الاجارة بقوله وصحة هذه الاجارة وان لم تزوالا رضى بماء السيل افتى الشيخ مشهاب الدين الهلبلي فقال
زعمه الاجارة جميعا والعمال ما ذكر وهو انه استاجر هامقلا ثم مواها للزراعة وغيرها انتهى ووقف بعض الغضب

في هذه النظم الاجرة ان لم ترد بها بليل ولا نهار في صحة الاجارة لانها وان لم تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان
 محصورتان كان في اجارة الهل اذ لا ومن يستأجر للزراعة وغيرها قال في النهاية اي لغير الزراعة نحو البناء وغيره
 الا شجار ونصب الفسطاط ونحوها وفي المراج وفي فتح القلح بر من البيع الفاخر ولا يجوز اجارة الحرم اي الكلا
 والعيلة في ذلك ان تستأجر الارض ليعرب فيها فسطاطا وليجعلها حظيرة لهنه ثم يستبيعها للمري وذكر الزيلعي
 العيلة ان يستأجرها لا يبقا فيه البهي ومنفعة اخرى انتهى والحاصل ان المقييل مكان القيلولة وهي يوم نصف النهار
 وقال الامام الرازي في تفسير الغر قائل المقييل زمان القيلولة او مكانها وهو الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ
 بصحة هذه الاجارة فقال ان كان معنى ذلك سواء انتفع او لم ينتفع فهي حينئذ فائدة لا تدخل الى انها مسلوقة بالمنفعة
 وتوهم بذلك كانت فائدة قلنا لك اذ قال مقيلا ومراجا وان كان معناه ينتفع بها ساكنا لا انتفاعا فهو ايضا سهل توقف
 ونظره ويرونه انهم قالوا لو استأجر ارض للزراعة ولم يبين ما يزورح فيها فهي فائدة فيكون كذلك اذ اطلق في الانتفاع بالارض
 وفي مواهب الرحمن بعد ان ذكر ان الاجارة تغسل بالشرط الفايدة كالبيع قال وكاستيجار رحي ما على انه انقطع
 علماء فالاجرة عليه لان هذا شرط مخالف لمقتضى العقل اذ موحده ان لا يحب الاجر الا بالتمكن من استيفاء المعقود عليه
 وكل شرط مخالف موجب العقل يغسل انتهى اقول اقوى دليل على فساد هذه الاجارة انك لا ترى احد ممن يستأجر
 الارض مقيلا ومراجا يتخذها مقيلا ومراجا قط بل انما يستأجرها للزراعة في نفس الامر ويجعل تولده مقيلا ومراجا في معنى
 رويست الارض بماء النيل او لم تروى ان لا معنى لاستيجار الارض للمقييل والمراجح وهي معدة للزراعة تروى بماء النيل في
 كل عام غايةما في الباب انه قد لا تروى في بعض السنين ومعلوم ان صحة العقل تعتمد الفائدة ولا فائدة حينئذ في هذه الاجارة
 قال بعض الفضلاء لعل هذه العبارة انما حدثت في القرن العاشر بمصر لما قل به الرزق فتنازع الناس في ارض الخراج
 بين الاوقاف فاستعمل الموثقون هذه العبارة حرصا على عدم ضياع مال الوقف واحتموا على ما تروى وتعمروفت بينهم
 ولم تمكن في شيع من كتب علماءنا سوى هذا التاليف انتهى وقد توفي للمصريح لثمان مضمين ومن وجب منه مبعين
 وتسعائة انتهى اقول قد وجدت في ذكر كورة العاقل الدماميني مانعه مسئلة كثيرا ما يكتب اهل القاهرة في اجارة ارض
 النيل ان المستأجر استأجر تلك الارض مقيلا ومراجا اي ينتفع بها في مقييل الدواب ورواها الظاهر انهم انما يفعلون ذلك
 هيلة على لزوم الاجرة عند عدم الري وقد وقع في المذهب ما يوجب منه حكم هذه المسئلة قال ابن فتوح في وثائق المجموعة
 قال بن حبيب ما حدث اهل الاندلس في كراء الرحي ان يقول المكري انما اكريتك البيت وقناة الرحي لاساقبه ولا مطاحن
 لا آلة لها ما هو احتيال لما لا يجوز شرطه احتوا به ان لا يكون على المكري شيع من تعطيل الرحي باعتلال ما يعتل من
 الماء وقد عرف ان الرحي يوم عقل الكراء طاحنة بجميع آلاتها فان وقع كذا فسخ وكان فيما مضى كراء المثل عليه حال
 المخذ طاحنة في تامه آالة وانما يجوز على هذا الوجه لو كانت يومئذ عطلا من جميع ذلك زاد المنيطي عن فضل ان
 ما زيد على الرحي من ابراهيم صاحب الثمانية كان يجري ارحية بقرطبة على اوحه الذي ذكره ابن حبيب انه
 يجوز انظر تصنيف شيخنا العلامة بن عرفة في كتاب الاجارة بالمر كلامه على كراء الحمامات انتهى ومن خطه الشريف
 لمسا وايته فيل منه ان هذه العبارة متعارفة بالقاهرة قبل القرن العاشر بنحو القرنين واستفيل منه ان الاجارة
 لكويرة فاجبة كما بحثه ذلك الفاضل وايد نابعه فيما تقدم قريبا **قول** والعبارة في ذلك ان تستأجره الخ اقول المطابق

غير مستغراؤه من مائة الأولى من القائمة نصف لغيره ثلثه وتحتل لوليه وثلثه الأربعة لغيره والثلث المبرور
في القاموس الروح الأولى ردها إلى المراح بها لهم أي المأوى في المساء وفي الصباح راح أبوه ردها إلى المراح وفي المصنف
الروح روح العشي وهو من الزوال إلى الليل والمراح بهم المقيم حيث تاروا المأوى بالليل والمناخ والمأوى مثله ونتم
هذه المعنى خطأ لأنه اسم مكان واسم المكان والزمان والمصدر ومن أعدل بالالف عمل بهم المقيم على صيغة اسم المفعول
وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من رحمت بغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي
يروح القوم منه أو يروحون إليه انتهى فرجع معنى المقييل في الإجارة إلى مكان القبول ويدل على صحته ما له قولهم
لو استاجرنا لنبه القسطاط جاز لأنه للقبول ورجع معنى المراح إلى مكان مأوى الأبل ويدل على صحته ما له قولهم
لو استاجرنا لنبه الدواب أو لي جعلها حظيرة لغنمه حاز لثأب البعيد باطله ولو استاجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخليتها
على الأصح كائني الثانية والظهيرية في البيع والإجارة بيع وهي كثير الوقوع في إجارة الأوقاف فينبغي للمتولي أن
يذهب إلى القرية مع المستاجر فيقبل بيته ودخها ويرحل وكيله أو رسوله احتيا لمال الوقف أو قرا الموقوف عليه بأن
فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقررون وغيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب
الوقف مخالفا له مما لا على أن الوقف رجع عما شرطه وشرطه الأثرية المرد ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره
ما شرطه الوقف لاثنين ليس لأحد هما إلا نفرا إذا شرط الوقف الاستبدال لنفسه وللآخر

لقوله ولا تجوز إجارة المرمى أن يقول يدل قوله يستاجر يوحى كما هو ظاهر قوله تخليته البعيد باطله قال بعض
الفضلاء أطلقه فحمل ما إذا مضت مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها أولا وقد صرح مراج الدين في فتاواه
أنه إذا مضت المدة المذكورة كان قائمه وصورة الجواب به بعد أن مثل عن شخص اشترى من آخر دارا ببلد واما ببلد آخر
وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى المائع بين المشتري والمبيع التخليه الشرعية فهل تصح ذلك وتكون
التخليه كالتسليم أم لا أجاب إذا لم تكن الدار بحضرته أو قال السائح سلمتها له وقال المشتري تسلمت لا تكون قبضا
مالم تكن الدار قريبة منها بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والإغلاق فتح يصير قابضا وفي مسألتنا لم تقضى
مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها لا يكون قابضا انتهى وحينئذ ما خلا فإما في واقع موقعه انتهى وقال
بعض الفضلاء ما ذكره المصريح من أن تخليته البعيد باطله مخالف لما في المحيط كما هو في شرح المكنز وفي ابن الصمام
قبيل باب خيار الشرط وقد اطمأن فيه قوله ولو استاجر قرية الخ قال بعض الفضلاء يقع في زمانا كثيرا كغيره من المستاجر
بالتخليه والتمكن ثم ينكر ويدعي أنه كان كاذبا في إقراره فهل يحلف بعني المقر له انتهى أقول لا شبهة في أنه
يحلف على قول أبي يوسف وهو المفتي به قوله حملا على أن الوقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به أقول في أمثلي
فإن الوقف يلزم بمجرد قوله وقبضها على قول أبي يوسف وهو الصحيح المفتي به وإذا لزم الوقف لزم ما في ضمنه من
الشرط بلزومه اللهم إلا أن يخرج على قول الإمام من اشتراط التحكيم لازم الوقف ويكون كلام الخصاص مقروفا
في وقف لم يحكم به أو على قول محمد من اشتراط التسليم للمتولي قوله ذكره الخصاص في باب مستقل أقول قد
راجعت عبارة الخصاص فلم أرفيها التصريح بقوله ولو كان مكتوب مخالفا له وإن فهم من كلامه وفي
بعض النسخ ما ذكره الخصاص وقيل والنسخة قاذبة للصحيح بالتأويل قوله إذا شرط الوقف الاستبدال إلى الغير أقول إنما

فان قيل لو اقيمت الاغراض لفلان كافي دعاؤه فاشيخان ومقتضاها لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحد منهما ذلك ولو بعلم موتهما الاخر لم يطل ذلك لشرط بموتهما على هذا الوشرط النظر لهما فمات احدهما اقام القاضي غيره مقامه وليس للشيء الاغراض الا اذا اقامه القاضي كما في الاصعاف الناظر وكيل الواقف عند ابي يوسف راجع ووكيل الفقهاء عند محمد بن عيسى فمات الواقف عند ابي يوسف راجع وله عزله وبطل ما شرط له بموته خلافا لمحمد بن روح في الملك في الدور والحواليت المستتمة في يد المستأجر ومسكها بفمن فاحش بنصف اجرة المثل او نحوه لا يعذر اهل المحلة بالسكوت منه اذا امكنهم رفعه ويجب على الساكن ان يأمره بالاحتياج باجر المثل ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم حاكما مع قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بما لساكن فله اخل النقضان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية منزل القاضي فادهي القيم انه قد احرى له كذا مشاهرة او مسانعة وصلته المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله اردونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى يصح تعليق التقرير في الوظائف اخل امن جواز تعليق القضاء والا مارة تجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان او شعرت وظيفه كذا فقل قرر ذلك فيها صح وقد ذكره في النفع الوسائل تفقها وهو فقه حسن وفي موائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدور والغرر وجزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وفي الينبوع للاسيوطي فروع تذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاقاق اوقاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجبوز لمن كان بصلة الاحتفاق من عالم للعلوم الشرعية او طالب العلم كك وصوفي على طريقة الصوفية من اهل السنة ان يأكل مما وقفوه غير متعبد بقول انما يتم الاستثناء بناء على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه واما على القول بانه لا يدخل فلا قول فان لواقف الافراد لا له فلان الخ انما كان له الافراد دون لانه هو الذي شرط له وما شرط فهو مشروط له بخلاف فلان لانه اشترط مع غيره فلا ينقرد قوله ومقتضاه اي ما ذكر من قوله ما شرطه الواقف لاثنين لا مقضي كلام فاشيخان كاتوه به العبارة قوله كافي الاصعاف اقول ليس في الاصعاف ما ذكره وعبارته ولو جعل ولايته الى رحلين فقبل احد هما ورد الاخر فمضى القاضي الى من قبل رجلا اخر ليقوم مقامه وان كان الذي قبل موضوعا لذلك فهو من القاضي اليه امر الوقف بمفرده جاز قوله في الدور والحواليت الخ انتداء كلام لا يتعلق له بما قبله والصار والمجور ومتعلق بقوله الاتي لا يعذر الظاهر ان التقبيد بالدور والحواليت اتفقت اذ كك اراضي الزراعة الموقوفة قوله وعليه تسليم اجرة السنين الماضية اي تسليم ما نقص من اجرة سنين الماضية قوله واذا ظفر الناظر بما لساكن يعني وكان من جنس حقه قوله لا يقبل الا ببينة وذلك لاحتمال اوطافه على ما تصادقا عليه لغرض من الاعراض قوله يعطيه الثاني الخ الضمير للمعزول بمعنى ان الثاني يعطي المعزول الذي عينه القيم وادعى دفعه لكونه لا حيف فيه قوله وقد ذكره في النفع الوائل تفقها اي نهض من كلامهم وان لم يصرحوا به قوله اوقاف الامراء الخ مبتدأ خبره الجملة الشرطية وجوابها وان كان له قوله او ترجع اليه عطف على قوله اصل بعد التاويل بالمصدر ومن خبرها بانه على حد تسمع بالمعدي وان كان فاذا التقدير او كان امار جوع الى بيت المال وذلك نحو ان ينصب الامير او السلطان مال شخص في حيوته من يده ثم يموت المغصوب منه مقيما لا وارث له الا بيت المال فهذه الاموال المغصوب وان لم يكن مال اجده

بمشرطه ويجوز في هذه الحالة الامتناع بغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا امتناعا (ولم يستنب) واشتراك
 لاثنيين فاكثري الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يصل له الاكل من بيت
 الوقف ولو قرر الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول من حكمه الشرعي بجعل اكل وما يتوجه
 كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما اوقاف عروس ملكوها واقفوها
 فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك اذا عجز الواقف من الصرف الى جميع المستحقين فان كان اصله من بيت المال
 وروي فيه صفة للاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك
 فقد م الاولون على فيهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرحول صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منهم
 قدم الاحوج فالاحوج فان احتجوا في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم الملك ومن ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان
 الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقدم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم
 بجميع اهل الوقف بالسوية اهل المعاش وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلف لك كثير من الفقهاء في زماننا فاحتجوا بتناول
 معا ليم الوظائف بغير مبا شرة ومع مخالفة الشروط والحال ان ما نقله الا هي وطي من فقها فهم انما هو فيما بقي
 لبيت المال ولم يثبت له نازل واما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من
 مراعاة شرائطه فان قلت هل في هذا من هبنا لك اصل قلت نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي المصرية

بيت مال لكنه يرجع اليه فتأمل **قوله** ولا امتناع الصواب ولم يستنب **قوله** واشتراك الاثنيين عطوف على قوله ان ياكل بعد
 قاوله بالمصدر **قوله** والواحد عشرة ظاهرة ان الواحد معطوف على اثنين وهو غير صحيح الا ان يجعل من نام علمتها
 قينا وما باردا يكون التقدير وجمع الواحد عشرة وظائف **قوله** من يقول الحق لعل العبارة ممن يقول ولي تقدير انها
 كذلك فهو بدل من كثير **قوله** اما اوقاف ملكها راقفوها الحق قال بعض الفضلاء يحتمل ان يراد ما ملكوا اصله اي ملكوه
 قبل ان يصير وقفهم اوقافه كسائر الاوقاف وتسميته حينئذ وقفما يجاز باعتبار ما يؤول اليه وان يراد ما هي اوقاف قبل الملاء
 ثم ملكوها بطريق الاستبدال مثلا وتسميتها اوقافا حقيقة **قوله** وهي قابلة بالنسبة الى اخره قال بعض الفضلاء لعل المراد انها
 قابلة لاحكام الاوقاف ومراعات شروط واقفها **قوله** كما بينته في التحفة المرضية في اراضي المصرية حيث قال فيها المسئلة الثانية
 في صحة وقف اراضي مصر اعلم ان الواقف لها لا يخلو اما ان يكون مالكا لها في الاصل بان يكون من اهلها حين من الامام على
 اهلها او تلقى الملك من مالها بوجه من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه بخلافه ان كان
 وغيره وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو اما ان يكون وصلت الى يد باقطاع السلطان اياها له او بشراء من بيت المال
 بعد ما صارت لبيت المال لموت مالكا وعدم وارثا ويكون الواقف لها السلطان من بيت المال من غير ان يكون
 ملكه فان كان الاول ففيه تفصيل فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح كذا
 في الامعاء والجمع بين وقف هلال والخصاص للقاضي الناصبي وصرح الشيخ قاهم في فتاواه بان من اقطع السلطان ارضا
 من بيت المال ملكا لمنفعة المدة لها العين وله احرارها وتبطل بموته او باخراجها من الاقطاع لان السلطان له ان يخرجها
 منها انتهى وان وصلت الارض الى الوقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان وقعه صحيح لانه مال ملك
 لها وتراعى شروط وقفه سواء كان هلالا او اميرا او غيرهما ذكره السيوطي في البيوع من انه لا يرعى شروطه

لغوي الثاني

وقد يفتل من ذلك المصنف ابن القيم فاجابه بان المال عام الميراث اذا كان له بالسلطان حاجة والعياد فانه تعالى لم يوجعنا في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة من ذلك لم يصر له حاجة كمنع عقار التيميم ففتي قول المتأخرين بالفتن فيه فان قلنا هذا في اوقاف الامراء في اوقاف السلطان فيلزم ان لا يفرق بينهما قلنا قلنا السلطان الشراء من وكيل يبيع من ربه وهي جواب الواثق التي اجاب عنها المصنف ابن القيم في فتح القلعة فقلنا من الاشراف يبيع من ربه اذا اشترى من وكيل بيت المال ان يماثلهم وقلنا فاجاب بما ذكرناه اما اذا وقع السلطان من بيعنا المال ارضا للمصلحة العامة ودكر قاضيخان في فتاواه جواز هزل من اهل طاعة شرطه دائما واما متوهمه فيستحق من ذلك ما في من هبنا لما في الجاهلي القدر الذي يربأ به من ارتفاع الوقف عمارته شروط الواقف ان لا يماثلهم حاله قرب الى العمارة واما للمصلحة كالا مام للمسجد والمدرسة للقطر ارضه يصرف اليهم قد وكفا يتهم ثم السراج والبساط كذلك انتهى وظاهره ان

ابن كان سلطانا واميرا وانه يستحق ربه من يستحق من بيت المال من غير مباشرة للوظائف فمحمول على ما اذا وصلت للواقف يقطع السلطان اياه من بيت المال كالا يفتي الا ان يكون بناء على اصل في من عبه فلا كلام لتأنيده وان كان الواقف لها السلطان فافتى شيخ قاهم بانه الواقف صحيح اجاب به من يفتل عن وقف السلطان حقيق فانه ارضا رعا من بيت المال على مصالح مساجد وفتي بان السلطان آخر لا يملك اقطاعه وذلك بعد ان كان برقوق قبله ارضا هاهنا رجل واولاده ثم بعد هم على مصالح ذلك المسجد وقال ان الارصاد من السلطان يروق المتقنم ليس صريحا في الوقفية فتد من كلامه فيه نهكم وقف السلطان من به المال وارصاده وذلك وذكروا في الفتح انه يجب على السلطان وقف مسجد من بيت المال انتهى قوله هزل عن الاشراف برسبنا في كلمة عن هنا تحكلمة من في مثله تغيد ان ما بعد ها مصدر لما قبلها وجب له على طريق قوله تعالى وما فعلت من امر في ط وقول ابن الحاجب في باب التمييز فالاول عن معد كلمة كره نجم الاثمة التي هي في شرح الكافية وللعنى هزل سوالا لاشيا عن الاشراف فلو سبنا في هو هببه وليست عن صلة لقوله هزل كما هو ظاهر وقوله اذا اشترى آية بيان للسؤال وفيه ما فيه فتد قوله ولا يراعى ما شرطه دائما كما في نسخة عمر بن ا ولحائي وفي اكثر النسخ قوله يراعى ما شرطه دائما وعلى النسخة الاولى قال بعض الفضلاء ان قوله دائما ظرف للمنفى لا للنفي فيكون المراد رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي وجعله ظرفا للنفي يستعمل حتى السلب الكلي انتهى اقوال حيث كان وقفا فاما المانع من مراعاته ما شرطه دائما كغيره من الاوقاف قوله الذي يربأ به من ارتفاع الوقف عمارته قال بعض الفضلاء الظاهر ان محل ذلك اذا كان في تأخير التعمير خرا به عين الوقف لما في الخاتمة اذا اجتمع من غلة الوقف في يد التميم شيى فظهر له وحده من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح والعمارة ايضا ونحوها القيم انه لو صرف الغلة في المرمية بفوت ذلك البر ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الوقف وليم رمت الى الغلة لثاوية ضرورين يحتمل منه خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتوقف المزاينة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرورين فانه يصرف الغلة الى المرمية فان بقي شيى يصرف الى ذلك البر قال المصنف في البحر بعد نقل كلام الخاتمة وظاهره انه يجوز الصرف الى المسحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين ونفى العتق ولا تؤثر العمارة في الاختصاص بها وتقطع الجهات الموقوفة عليها الا ان لم يخف ضررين ودين فان فيه خاتمة قوله البساط كذلك انتهى قال بعض الفضلاء لم ينته كلام الجاهلي بهذا القدر فانه قال بعد قوله والبساط كذلك ما نصه وهذا اذا لم يكن معيننا على شيى يصرف اليه بعد

ليكون في الصرف الامام والمد رس والموقاد والفراش وما كان بمعنىهم فمعهم ومنها لبا فيها كان بمعنىهم الناظر
وينبغي ان يحاق الشاؤ من العمارة والكتب بهم لاني كل زمان وينبغي ان يحاق الجامعي الثبا هو للجمالية بهم والسواق
مستحق بهم ايضا والخطيب المستحق بالامام لانها هو امام الجماعة ولكن قيل له المد رس من مقتضى المد رس المد رس وظاهره اخراج
مد رس الجامع ولا يخفى ما بينهما من البصر فاحتمل مد رس المد رس اذا ما تطلعت المد رسه فهو اقرب الى العمارة
كمد رس وهي الوجع اما مد رس الجامع كما كثر المد رسين بمصر فلا ولا يكون مد رس المد رسه من الشاؤ الا اذا كان
لازم المد رس على حكم شرط الواقف امام مد رسه ما نفعه فلا كالا يخفى وظاهر ما قيل للخطيب بقوله الامام والمد رس
على نية الشاؤ لتعبيره يتم فاذا علمنا ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاؤ في غير زمن العماره والمزملاتي
والشحنة والكتب الغيبة وخالفنا الكتاب في حقيقة ارباب الوظائف ليعوا منهم وينبغي ان يحاق المؤذين بالامام وعند
الميثاقين لكثرة الاحتياج اليه للمسيح وظاهر ما في الساري قد يم من ذكرنا ولو شرط الواقف الاجتهاد عند الضيق
لانهم جعلهم كالعمارة ولو شرط اجتهاد العماره بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم فكذلك اهم العلم كية في الاوقاف
عمارة البناء انتهى والنسخة التي نقلت منها كانت مدركا للمد رس مما ادرى في باب سبب اقتصر على ما اقتصر عليه وقد
شاعت مسئلة نقلهم الشاؤ مطلقا في الدار البصرية واتفق بعضهم واشتهر مزاره الى الساري القد مي والى هذا الكتاب
وقد اطلعت على ما في الساري بتمامه فكن على بصيرة انتهى هذا وقد رايت بخط بعض الفضلاء ان المسجل اذا خربها وحربت
القرية ولم يكن اقامة الشعائر يستحق ارباب الشعائر والوظائف معلومهم المقرر لهم اذ لا تعطيل من جهةهم على
قول ابي يوسف يعني مع بقاء المسجلية وعدم عوده الى ملك الواقف قوله مما كان بمعنىهم الناظر اقول يجب تقييده
بزمن العمارة والعمل اذ الناظر في ذلك لا يكون بمعنىهم لعدم الاحتياج اليه حينئذ كما اذا كان اهل الوقف يقضون الغلة
بانفسهم ولا تعمير في الوقف لا عمل فيه كالمسئلة التي نص عليها القاضي خاين وغيره وهي طاحونة وقفها على مولاه
مع حملة ارض فجعل القاضي للوقف قسيما وجعل له عشرة غلة الوقف وهي في يد رجل بالمقاطعة ولا يحتاج فيها الى المقيم
لا يستحق القيم عشرة غلها لان ما ياحده بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل انتهى لكن هذا في ناظر لم يشترط
له الواقف اما اذا شرط كان من حملة الموقوف عليهم فيستحقه بالشرع لا بالعمل ومع ذلك ينبغي ان يكون متاحرا عنهم
الا اذا كان في زمن العمارة والعمل الذي يحتاج اليه الوقف فيكون في معنى المدرس والامام انتهى وقد مثل المص رح
عن مدرس لم يد رس لعدم وجود ظله تهور للوقف فهل يستحق المعلوم اجاب بانه ان فرغ نفسه للتدريس بان
حضر المد رسه المعينة لتدريسه استحق المعلوم لامكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة
ان المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بحلاف الطالبان المقصود لا يقوم بغيره انتهى فعلم ان المدرس
اذا درس بغير الطلبة المشروطة استحق المعلوم قوله وظاهر ما في الساري قد يم ما ذكرنا قال بعض الفضلاء
مثل المباشري والفاهد والشاؤ الناظر كما تقدم قوله تكذاهم اي الامام والمدرس ومن الحق بهما قوله الجماعة
في الاوقاف لها شبهة بالاجرة الخ قد يعارض هذا بما في التعليقة في المسائل الدقيقة لا بن الصانع ونهه ما ياحده
العهاء من مد رس ليس اجرة لعدم شرط الا حارة ولا صدقة لان الغنى ياخذ هابل امانه لهم على انفسهم
للاشتغال بالعلم حتى لو لم يحضر المد رس بحسب اشتغال او تطيق جاز اخذه والجماعية انتهى ولم يعزه قال لا يشرع

الفن الثاني

الاجرة وشبه المصلحة وشبه الصدقة فيعطى كل شبهة ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار رز من المباشرة وما يقابلها من المعلوم والحل للأغنياء وشبه المصلحة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصحيح اصل الوقف فانه لا يصح على الأغنياء ابتداء قاذامات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باهر مدته ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والتي مباشرة من جاء من بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس والمفصل والمتصل فيعطى بحسب ما قد ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان جميع الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهما وبين المدرس والفقهاء وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في انفع الروايات ثم اعلم ان اعتبار رز من جميع الغلة في حق الاولاد في غير الارواق الموجهة الى الاتساق الثلاثة كل اربعة اشهر قسماً فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق مستحق للقسط ومن لا ذلكا في فتح القدر لا تنفسح الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسئلتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم في شرح المنظومة بعد نقله لكن فيما تقدم قريباً عن قاضيخان ما يشهد له حيث ملل بان الكتابة من جملة التعليم واجاب المصريح في البحر بحمله على الارواق على الفقهاء من غير حضور مدرس ايا ما معينة ولذا قال في القنية الارواق ببخا ويأى على العلماء لا يعرف من وافيها شيع غير ذلك فللقائم ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يحصون ذلك الوقف على الذين يختلفون الى هذه المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض وان لم يبين الواقف قدر ما يعطي كل واحد ثم رقب الارواق المطلقة على الفقهاء قيل الترجيح بالحاجة وقيل بالفضل انتهى قال العلامة عمر بن نجيم في كتابه اجابة السائل لاشك ان الجبل وان كان صرف اللفظ على خلاف ظاهره ولكن لابد من صلاحية الكلام لقبوله وهي هنا في الوقف على الفقهاء مطلقاً لما صحت الغاية في قوله جتنى لو لم يحضر المدرس حينئذ بل الظاهر اجراء الكلام على ظاهره كما فهمه شيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة اذ نظمه فقال (شعر) وليس بانجر قط معلوم طالب فمن درسه لوفاب للعلم يعذر * نعم لك ان تقول ان قوله ليس اجرة اي محضة ولا صدقة كذلك وليس للمدعي انتهى **قوله** باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم الخ قيل عليه لايجزى على اطلاقه بل يجب ان تكون للشبهة دليل ما تأمل **قوله** ثم مات في اثناء السنة قبل مجيء الغلة اقول ليس المراد به وقت نقلها من اليد بل المراد به وقت انعقاد الزرع او وقت صيرورة الزرع متقوم ما قد اشارة المصريح الى ذلك بعطف قوله وادراكها عليه عطف تفسير **قوله** بل يفترق الحكم الخ مبني على الافتراق في الحكم ان الوقف على الاولاد صلة محضة والوقف على المدرس ومن بمعناه وليس بصلة محضة بل له شبه بالاجرة **قوله** كذا حرره الطرسوسي ما قاله الطرسوسي قول المتأخرين واما قول المتقدمين فالمتقدم وقت الحصاد فمن كان مباشر الوظيفة وقت الحصاد مستحق من الارواق ومن لا ذلكا في جامع الفصولين اهام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي لاسترد منه غلة السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤرم في المسجد يستحق فصار كجزية وموت قاض في خلال السنة انتهى وقد كتب المولى ابو السعد مفتي السلطنة السلما نية رسالة في هذا وحاصلها ان المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتمدون مباشرة الادعاء زيع **قوله** لا تنفسح الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مسئلتين الى قوله

مات لبطان الوقف بودته فافتقلت التي ورثته وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم ما يتنعسح ذمه
ابن وهبان في آخر شرحه لنا فلما اذا آجر انسانا فهرب ومال الوقف عليه لا يضمن كذا في التاثير خاتمة بخلاف ما اذا انقطع
في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقربا رضى في يد غيره بانها وقف وكذا به ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مواظبا
له بزمه وقد كتبنا نظرا لثروها في الاقرار وقعت حادثة وقف الامير على فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم
على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور
صرف الى كذا فهل قوله من الذكور خاصة قيد للاباء والابناء حتى لا تستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في
الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ولو من اولاد الاناث ام هو قيد للاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور
ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في
باب المحرمات في قوله تعالى من نساكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وامهات نساكم وربا تبكم ولان
الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا كانوا او اناثا وتخصيص اولاد الابناء
ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليهم ويقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابناء الذكور ولا ابناء
الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيد لاقى الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرأيت
الامام الاستوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية
ذكره ابن وهبان في آخر شرحه يعني في كتاب مهاييه وهو آخر كتاب من الكتب التي اشتملت عليها منظومته المشهورة
وقد ذكر احد المسئلتين في النظم والاخرى في الشرح حيث قال (شعر) ارض على غير المعين وقفها * اجارته فاسخ اذا
مات موحر * قال في شرحه سوال البيت من الوقف اي اي ارض موقوفة على غير معين اجراها من له ايجارها وانفسخت
بموته مع قولنا بعدم انفساخها في الوقف اذا كان على غير معين بموت احد المتعاقدين كما اذا عقد بطريق الوكالة او
الوصية والجواب ان هذا الجار واقف ارتد والعياذ بالله ومات على رده بعد ان آجر لانها تصير ميراثا لورثته ويمكن
ان تصور فيمن آجر ارضه ثم وقفها على غير معين فان الوقف يصح عند من يقول به فاذا مات الاجر انفسخت
الاجارة انتهى قال العلامة ابن الشحنة في شرحه اقول هذا الجواب لا يطابق سوال البيت لانه متصور في وقف او جر
وهذا موجر ملك لا وقف والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى قلت تعالى هذا ليكون المستثنى مسئلة واحدة للمسئلتين
قوله بخلاف ما اذا انقطع في خشب الوقف الخ لم يعز المسئلة المخالفة وقد ذكرها في الخلاصة وفي الصيرفية مثل عن
قيم مسجد وموذه لم ينقض البسط المسجد حتى اكتمت الارضة هل يضمن قال ان كان له اجرة نعم والا فلا انتهى
قلت وعلى قيا مخازن كتب الوقف لو لم ينقضها حتى اكتمت الارضة يضمن ان كان له اجرة والا فلا **قوله** فاجبت هو قيد
في الاباء دون الابناء الخ قيل هذا خلاف المذهب بل بعيد عن الفهم والجواب انه صفة للموقوف عليهم يعني لانه لو
كان صفة للاخير لكان قيد في عقبهم لانه الاجير **قوله** والى الاخير عند الحنفية قيل يفهم منه ان الحنفية يقولون
برجوع الوصف الى الاخير مطلقا مع ان المنقول خلافه نقل في وقف هلال فان قال لولدي وولد ولدي الذي كورفهي
للذكور من ولده وولد ولده من البنين والبنات وفي اوقاف الناصبي بعد ذكر ذلك قال الا ترى انه لو قال على ولدي وولد
ولدي الفقراء اني اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات انتهى ورده اخو المؤلف في كتابه اجابة السائل بان هذا خطأ

الفن الثاني

وإن محل كلام الشافعية فيما إذا كان العطف بالواو أو ما يسم فيعود إلى الأخير اتفاقاً الأسيد إلى على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة لا تجوز إلا بأذن القاضي وإن كان المتولي يبعد عنه يستدل به بنفسه كذا في خزائن المفاتيح الناظر في الأفوض النظر لغيره فإن كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقاً وإلا فإن فوض في صحته لم يصح وإن فوض في مرض موته صحيح كذا في القنية واليتيمة وخزانة المفتين وغيرها وإذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله إلا إذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حُرِّره الطوطوسي في انفع الوماثل ولم يذكر ما إذا فوض في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة وينبغي أن يكون له العزل والتفويض أنى غيره كالأصاء وسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته للحاكم المسلمين فهل إذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم أو لا فاجبت بأنه إن فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل له مادام المفوض إليه باقياً للقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتباً بالرحل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل إلى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي أن يقروله وظيفه في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقروله الأخذ إلا بالنظر إلى الوقف ذكر الحسامي في واقعاته إن للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستندت منهما ما ذكرته يكره إعطاء فقير من وقف الفقراء ما تتي درهم لأنه صدقة فاشبهت الزكاة إلا إذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره كالأوصية كذا في الاختيار ومن هذا يعلم حكم

تشاء من عدم التدبر في الكلام وذلك أن قوله أن الوصف يرجع للأخير يريد المضاف إليه في قوله ثم على الأولاد هم ولا شك أنه أخيراً باعتبار المضاف وأما كونه خلاف المنقول فممنوع لأن ما قاله هلال مبني على دخول أولاد البنات في الأولاد الأولاد وقد علمت أن ظاهر الرواية عدم دخولهم والخلاف بينهم في دخول أولاد البنات في أولاد الأولاد ليس مما نحن فيه بل عدم الدخول هنا متفق عليه لما قد علمته من اشتراط كون الوجود ذكر أعني ذكر انتهى أقول فيه نظر فإن قوله أن المراد بالأخير المضاف إليه في قوله ثم على الأولاد هم ولا شك أنه أخيراً باعتبار المضاف والمضاف كلام لا يصلح عن عاقل فضلاً عن فاضل فإن القاعدة المخرج عليها هذه الجزئية مفروضة فيما إذا تعقب الوصف متعاطفين فأكثر كما هو بمراي ومسمع منه وظاهره أن لا عطف بين المضاف والمضاف إليه على أن المضاف إليه وإن كان أخيراً في اللفظ فهو أولى بحسب المرجع **قوله** وإن محل كلام الشافعية فيما إذا كان العطف بالواو أو الخ قلل العراقي في فتاواه وقد أطلق أصحابنا في الأصول والفروع العطف ولم يقيده بأداة ومن حكى الإطلاق إمام الحرمين والغزالي والشيخان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو والمتولي حكاه عنه الرافعي ومثل إمام الحرمين المسئلة بهم ثم قيل لها بطريق البحث بها إذا كان ذلك بالواو وتماه فيه لكن بقي الكلام فيما إذا كان العطف في البعض بهم وفي البعض بالواو كما هنا **قوله** الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف الخ قيل يدخل المال وغصب أرض الوقف غاصب وتعذر خلاصهما منه إلا بمال وهي واقعة العتوى ولم أر من صرح بها **قوله** وإن كان المتولي يبعد عنه الخ أقول يقيده بهذا إطلاق ما قدمه أوائل كتاب الوقف **قوله** وينبغي أن يكون له العزل والتفويض قيل المراد التفويض من غير عزل ولا يلزم من أحدهما الآخر **قوله** فاجبت بأنه إن فوض في صحته ينتقل للحاكم الخ قيل عليه بل يجب أن ينتقل إلى الحاكم ولو فوض يعني في مرضه لأن في التفويض تعويذ العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف لأنك تخير لمن فوض له أن يغوض في مرضه مثلاً وهكذا الثاني والثالث فلا يعمل بالشرط أصلاً انتهى **قوله** إلا إذا وقف على فقراء قرابته الخ في التا تاريخانية نقلنا عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى

المرتبة الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف علي فقراء قرابته لم يستحق منه ميهما الا بينة على القرابة والفقراء اذا لم يبين جهة القرابة ولا بد من بيان انه فقير معلوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كذا في الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار اذا جعل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف الا الحق لهم في الغلة من التعمير بل من الاحتياج اليه هم ولا في الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفضل شيع بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل من المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيع بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه اولام اراد صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا نفق الرديعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذ ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المودع ملكه لا هتنا ملكه الي وقف التعدي كما في الهداية وغيرهما وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الضامن مستند الى وقت التعدي حتى لو غصب الغاصب العين المغصوبة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقف الغصب فنقل بيعة السابق ولو عتق العبد المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرمه عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالفه ما في القنية من باب الشروط في الوقف اولادهما ابد اما تناهوا ما اراد السكنى ليس لهما حق السكنى انتهى وهو صريح في ان الواقف اذا اطلق الوقف في الداركان للغلة لا للسكنى وهي كثيرة الوقوع فليحفظوا بالعيون **قلنا قوله** ولا بد من بيان انه فقير اي لا بد من اقامة النبذة على فقره لانه يدعي الاستحقاق والدعوى لا تثبت بقول المدعي قال في تمة الفتاوى اذا وقف على فقراء قرابته فجاء رجل يدعي الغلة ويدعي انه قريب الواقف وانه من قرابته كلف اقامة البينة على قرابته وانه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له احد تلزمه نفقته والقياس ان لا تكلف اقامة البينة على الفقر لان الانسان الاصل فيه الفقر لانه خلق وهو عدوهم المال ولكن قلنا يكلف اقامة البينة على ذلك لان الاستحقاق بالفقر الاصلي استحقاق بالظاهر واهتصاص الحال وانه لا يصلح حجة للاستحقاق كذا في الشرح الفوائد للطرموحي **قوله** اذ لا حق لهم في الغلة قيل يستثنى من ذلك مسألة فان فيها المستحق يقدم على العبارة وهي ما لو قال واقف الارض تكون غلة هذه الارض لغلان سنة ثم بعد ذلك لغلان آخر ابد ما بقي ثم بعده للمساكين فاحتاجت الارض الى العمارة في السنة الاولى وان عمرت في السنة الاولى لم يفضل من فلتهاشي استحسن تاخير عمارتها حتى تمضي هذه السنة وياخذ صاحب هذه السنة غلاتها لتلك السنة فاذا صارت الى الاخر عمرت من غلتها لان تاخير العمارة سنة ليس يضرجهما عن حال الوقف وهذا الذي يصير اليه الوقف ما عاش ان فاته غلة كانت له غلة ذلك في المستقبل ذكر ذلك الخصاص في اوقافه انتهى وقيل عليه لا محل لهذا الاستثناء لان محل قولهم الذي يبده من غلة الوقف تعميره ما اذا كان في ترك العمارة ضررين ومحل مسألة الخصاص ما اذا لم يكن في ترك تعمير الوقف هلاك الوقف يشعر بذلك قول الخصاص لان تاخير العمارة سنة ليس مما يخرج الوقف من حاله ثم اعلم ان التعيين انما يكون من غلة الوقف ان لم يكن الحراب يصنع احد ولهذا قال في الولوالجية به جل آجودارا

لو شرط الواقف قضاء دينه لم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصروف
 تلك كور لم يظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدقوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمتعد في هذه الصورة لعدم
 ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداد بخلاف مسئلتنا لانه متعد لكونه اصرف عليهم
 مع علمه بالساجة الى التعمير وكذا الا برضا اذا اذنه القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جحد النكاح وحلف فانه
 قال في العتابة ان شاء ضمن للزوجة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متعد وقت الدفع وانما
 ظهر الخطأ في الاذن فانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضمن فليس
 بمتبوع وفي النوازل مثل ابو بكر بن رجل وقف دارا على مسجد على ان مافضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت
 الغلبة والمسجد لا يحتاج الى العماره هل تصرف الى الفقراء قال لا تصرف الى الفقراء وان اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز
 ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه مثل ابو جعفر من هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاختيار
 مندي انه اذا علم الله قد اجتمع من الغلة مقدار مالو احتاج المسجد والدار الى العماره امكن العماره منها صرف الزيادة
 على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه وقد استدلنا منه ان الواقف اذا شرط نقل هم العماره ثم الفاضل منها
 للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قد وما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان
 الآن لا يحتاج الموقوف الى العماره على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيغرق بين اشتراط تقديم العماره في كل سنة
 والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم
 عند الحاجة ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل منها للفقراء نعم اذا اشترط الواقف
 تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدر العماره ولا يقال انه لا حاجة
 اليه لانا نقول قد علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جاز خراب المسجد او
 بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف الى الفقراء من غير ادخار شيعة للتعمير الى خراب العين المشروط تعميرها
 او لا وصي الواقف ناظر على اوقانه كما هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا
 لاناظر اكما في العتابة من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوا في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل
 الاول فبعضه فان ناظرين فليتأمل وليراجع غيره

موقوفة فجعل المستاجر واقفا مرتبطا فيه الدواب وخربها يضمنه لانه فعله بغير الاذن **قوله** فصرف الفاضل الى المصروف
 المذكور ثم ظهر دين على الواقف الخ قال بعض الفضلاء مثله لو صرف لغير المستحق ظانا انه مستحق فظهر انه محبوب بغيره
قوله فقد احتندنا منه ان الواقف اه قال بعض الفضلاء ما اختاره فقيه ابوالليث رح هو القول المعتمد المختار للفتوى
 في المذهب كافي جامع المضمرات **قوله** فانه يجب على الناظر امساك قد وما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وقد يقال قد وما
 يحتاج اليه في المستقبل غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يدري القدر الذي يوصل للعماره وهذا امر جلي لا مترة
 فيه وغاية ما يقال ان الامر مغوض لناظر فقير صد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه **قوله** ولم يظهر لي وجهه ربما
 يوجه بان الاول لما تعين للنظر رعاية لمصلحة الوقف لم تكن الحاجة داعية الي كون الثاني مشاركا له **قوله** فليتأمل وليراجع
 غيره قال بعض الفضلاء قد راجعنا فوجدنا الخصاص صرح في كتاب الاوقاف بانها يكونان ناظرين

كتاب البيوع

احكام الحمل ذكرناها هنا لما حجة انه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في احكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد كالحق في الظهيرة
والاستيلاء والعتابة والحرية الاصلية والرق والملك بسائر اعبائه وحق المالك القدر يسري اليه وحق الاسترداد
في البيع الفاسد وفي الرهن في بيع مع امه للدين وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشر مسألة وما زاد على ثمانية المترون من
جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولد له المهرونة كان رهنا معها بخلاف المستاجرة والكفيلة والمغصوبة والموصى
بخطبتها فإنه لا يتبعها كافي الرهن من الزيلعي ولم أر الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها ارفع حملها او حملها او دابة
كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحملها بكونه مجهولا استثناء من معلوم فصا والكل مجهولا
فقولنا هنا بفساد البيع بكونه جمعا بين معلوم ومجهول لكن لم اره صريحا وفي تتم القدر بعد ما عتق الحمل لا يجوز

قوله احكام الحمل قيل رخصه ما دله وهي ان ما يوقف للحمل من الارث هل للولي بيعه ام لا انتهى اقول ينبغي ان يقال ان
كان شيئا يخفى عليه التلف للولي بيعه وان كان لا يخفى عليه التلف فان كان حيوا ناله بيعه لان موته ربما يستغرق
ماله وان كان عقارا اهل اما يظهر لي تفقها والقواعد تقتضيه **قوله** وهو تابع لأمه في احكام اقول ومنها ما ذكره في الظهيرة
لو تزوجها على جارية حملي على ان طأني بطنها له تكون الجارية وما في بطنها له انتهى ولعل وجهه ان الحمل كجزء منه فلم يصح
استثناءه **قوله** بخلاف المستاجرة الى قوله كافي الرهن من الزيلعي ونص عبارته ولما ذكره الرهن كالولد والشمسة واللبس والصوف
للراهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل لانه تبع له والرهن حق متأكد لازم يسري على الولد الا ترى ان الراهن
لا يملك ابطاله بخلاف الجارية الجانية حيث لا يسري حكم الجنائية الى الولد فلا يتبع امه فيه لان الحق فيها غير متأكد حتى
ينفرد المالك بابطاله بالفداء وبخلاف ولد المستاجرة والكفيلة والمغصوبة وولد الموصى بغير متأكد لان المستاجر حقه
في المنفعة دون الميراث في الكفالة الحق ثبت في الذمة والولد لا يتولد من الذمة وفي الغصب السبب اثبات اليد
العادية بازالة اليد المخفية وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبعا لانه فعل حسي والتسعية تجري في الارصاف
الشريعة وفي الجارية الموصى بغير متأكد المستحق له الخدمة وهي منفعة والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون
نفعها **قوله** ولم أر الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها اليه قال بعض الفضلاء يستفاد ذلك من حكم تعليمهم عدم صحة بيع الامه
الاحملها ان ما لا يصح انراؤه بالعقد لا يصح اعتناؤه من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الجيران لانها لا تصح بيعها وبيع
الاصل يتناولها فلا استثناء يكون على خلاف موجب العقد فلم يصح فيصير هو طافا فسد او البيع فيسبب به بخلاف ما لو باع امه
وحملها او مع حملها لا يفسد البيع كما يظهر ذلك عند التامل انتهى اقول فيه نظر لان هذا التعليل وان اقتضى عدم الفساد
فيما لو باع امه وحملها او مع حملها لكنه معارض بما يقتضي الفساد وهو الجمع بين معلوم ومجهول بقي ان يقال قد تقدم
قريبا انه يباع مع امه لذلك **قوله** فان علمنا قولهم بفساد البيع اليه اقول علل الفساد في هرح المجمع المملوكي بانه جزء
منها متصل بها خلقة وتعليم المبيعة بدونه غير ممكن انتهى وعليه لا يظهر الفساد في الصورة المذكورة لا سيما
نسليمها معه فتأمل **قوله** اعني الحمل لا يجوز بيع الام وتجو زهبتها والفرق ان استثناء ما في بطنها من
بيعه لا يجوز قصد انفصال الحكم بخلاف الهبة كذا في الفتح وقرئ بعض الفضلاء بان البيع يفسد بالشرط لا بغيره
والهبة لا تفسد به واما امتناع الهبة بعد التدبير فلا اتصال ملك الوهاب بالموهب فان ملك هو باق على ملكه المالك

الفصل الثاني

يصح الام والتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير العمل على الاصح لانه في المبسوط لم ار حكم ما اذا حملت امه
 كافر أو كافرة من كافر أو مسلم هل يومها مالها ببيعها لصيرورة العمل مسلماً بما سلام ايده الحال ان سيد وكافر
 ولم ار الا ان حكم الاجازة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للمعدوم فالعمل اولي وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية
 بل اولي ولا فرق بين كون الجنين قبل الامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها الصاحب الاثنى لالصاحب الذي كركنا
 في كراهية البرازية ولا يتبع امه في الجنابة فلا بد من معها التي وليها ذلك الا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها ولا يقتل ولا تعد الا بعد وضعها ولا يتذكر
 الجنين بكافة امه فلا يتبعها في حقة مسائل ولا يفرد بعضهم ما دام متصلاً بها فلا يباح ولا يوجب الا في احد
 عشرة مسألة يفرد بها في الامتياز والتدبير والوصية به ولد والاقترار به ولد بالعمدة المذكور في المتن في الوصية

بخلاف ما اذا كان الحمل معتقاً انه لا ملك فيه فلم يتصل به ما يمنع الجواز فتأمل **قوله** ولا تجوز هبتها بعد تدبير العمل قال
 الزيلعي لو عتق ماني بطنها ثم وهبها جازت الهبة في الام لان الجنين غير مملوك واشتغال بطنها لا يوجب الفساد
 كما اذا وهب ارعها وفيها ابنية بخلاف ما اذا دبر العمل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله
 في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا تصح الهبة في الام بدونه لانهما مفقولة به فصارت نظير هبة النخل
 بدون الثمر والجوالق بدونه الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يمنع القبض **قوله** ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر
 أو كافرة من كافر ما علم الخ قيل مقتضى القياس انه لا يومر ببيعها الا انه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق للمالك ولذا قال في
 الخاتمة لو ادعى ماني بطن جاريته لعل ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان جاءت به لا قبل من حقة اشهر جازت الوصية
 وان لست اشهر فاكثرت الوصية باطله **قوله** ولم ار الا ان حكم الاجازة له اقوله هي بالزاي اي واية الحد يث وبه سقط ما قيل
 في الاجازة للمعدوم في موصورة لانها تملك المنافع وهو لا يتأتى في المعدوم اما الوقف والوصية فمن باب الاستحقاق
 لا التملك ولان الاجازة تحتاج الى متعاقد بين ادمي يقوم مقامهما ولم يكن للعمل من يقوم مقامه **قوله** وينبغي
 ان يصح الوقف عليه كالوصية يعني عليه كالتوقف على من يحصل له الله تعالى لمن الاولاد **قوله** بل اولي لان الوصية
 تصح بالمعدوم كما تقدم **قوله** ولا يتبع امه في الجنابة الخ كذا في المحيط وهي مسئلة الجامع الصغير وذكر الحاكم الشهيد
 في المختصر ان حكم الجنابة يسري من الام الى الولد والضابط في مراية الحق الثابت في الام الى الولد والارض ان الحق
 في العين اذا كان مستقراً يسري الى الولد والارض كافي البيع العاقل واذا كان الحق في العين غير مستقر لا يسري
 الى الولد والارض كافي الهبة واذا كان مستقراً من وجه دون وجه فانه يسري الى الولد دون الارض كما في مسئلة
 المالك القديم وقد عيل الاحكام وبيان وجهها في المادة **قوله** وكذلك لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة قيل عليه كيف
 يتخلف الجنين عن امه مع كونه جزءاً منها او في حكمه وهذا خلاف المشاهد **قوله** ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة
 لكن اذا كانت الامهات دون النصاب كامل النصاب يضم الفصولان اليها ولعل لا ينافي ما ذكره القاص وهو ان تكون التكميل
 لا يستلزم التبعه **قوله** ولا يتذكر الجنين بل كراهية امه يعني عند الامام **قوله** فلا يتبعها في حقة مسائل الخ اقوله
 لانه كونه منسلاً مستحباً لا يصلح ان لا يتبعها في المقتضاة والاجازة والا يضاء والوصية بخل متناهية تسع **قوله** والوصية
 به ولد واما الوصية عليه فقد ذكره فقهاء في تولد وبنه يعني ان يصح الوقف عليه كالوصية **قوله** بالعمدة المذكور في المتن

والاقرار ويثبت نسبه وتجب نفقة لأمه ولولده وبورده فان ما يجب فيه من المهر المهرين مورو تامين ذرئته ويصح
الخلع على ما في بطن جاريته ولو كان الولد له اذا ولدت لا قل من متة اشهر ولا يتمتع امه في جميع الاحكام بعد
الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استحصت الام بيمينه فانه يتبعها ولدها باقراره لا كافي العنز ويمكن ان يقال ثانيا
ولك البهيمه ببيع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول المفتي به رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في متبعض
لحد لهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد البيع بعيب بقضاء من
غير المشتري وكان منقولا لم يجوز لو كان فسخا لجاز قال الفقيه ابو جعفر كنانة ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري
ومن غيره ليعونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد بن علي بن محمد بن جواز قبضه من المشتري
مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة
وهي بشرط عدم براءة كفالة ولو قال بعتك ان شئت ارضاء ابي اوزيد ان ذكر ثلاثة ايام ادا قل كان بيعا بخيار للمعنى
والا بطل للتعلق وهو لا يحتمله ولو وهب الدين لمن عليه كان اداء للمعنى فلا يتوقف على الصحيح ولو قال اعتق
مبدك مني بالف كان بيعا للمعنى لكنه سمي اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضي فلا بد

في الوصية والاقرار وهو ان يد كبر سببا ما لم **قوله** وتجب نفقة لأمه يعني اذا طلقتها وهي حامل فتجب عليه نفقة الحمل
وقد دفع لأمه فالنفقة له لأمه والاصح عند الشافعية انها للام لا للحمل **قوله** ولا يتبع امه في شئ من الاحكام الخ اقول يزداد على
ما ذكره ما في المجمع من المكاتب ولو زوج مبدك من امته كان لها فولدت يتبع امه في كذا ابنتها وقبضه ايضا من انكحة الكفار ويتبع
الولد غير الابوين ديننا ويتبع الكتابي منهما الا المجوسي **قوله** رد المبيع بعيب بقضاء الخ قال المصنف في شرحه على الكنز
هذا قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب الخ وادرد على كونه فسخا بمسائل الاولى لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل في حق
الشفيع في الشفعة يعني ولو كان فسخا لبطل الثانية لو باع امته العبدى وسلمت ثم ردت بعيب بقضاء ثم ولدت فادها
ابا البائع لم تصح دعوته ولو كان فسخا لصحت كالم لم يبعها الثالثة مسئلة الحوالة التي ذكرت ههنا ثم قال لو اجاب في
المعراج بانه نسخ فيما يستقبل لافي احكام الماضية ثم قال بعد امطر كثيرة والدليل على الفسخ انما هو في المستقبل ان زاول
المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل وكفه الوهب اذا وصله هاهنا بيعت لجنبها دار فاخذها الموهوب له بالشفعة ورجع الوهب
فهو لم يضمن له الاخذ بالشفعة كذا في المفتح قال بعض الفضلاء في مسئلة الحوالة اذا لم تبطل بما ذا يرجع المشتري على
البائع بجميع الثمن ام لا **قوله** على عدم جوازه قبل القبض مطلقا اي سواء كان البيع من المشتري او غير وصدق ببيع
المنقول قبل قبضه عليه **قوله** الاعتبار للمعنى لا للالفاظ يعني في العقود وبه سقط ما قيل ههنا في غير الايمان كافي الحانية
فاطلاق المصنف ليس في محله على انهم قالوا ايضا الايمان مبنية على الاغراض وقد تقدم التوفيق واعلم ان المعتبر في اوامر
الله تعالى المعنى وفي اوامر العباد الاصل في اللفظ وذلك كمن قال لاخر كاتب مبدك ان علمت فيه خيرا فكتبه ولم يعلم فيه
خيرا لم يحرم في امر الله تعالى بالكتابة في هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز ومن ذلك لو اوصى باللفظ
للامانة السبعة فصرف الى واحد يجوز قيل يصرف الى السبعة بخلاف الزكوة لان المعتبر في امر الله تعالى المعنى وفي
اوامر العباد الاصل كذا في هرج الجامع الصغير للتمرتا شي **قوله** ولو قال اعتق مبدك مني بالف الخ اقتضاء هو جمل
غير المنطوق منظورا لتصحیح المنطوق وههنا ما قلنا الامر اعتق مبدك مني بالف اقتضى الامر الملك ولم يذكره فان الاحتياط

الفن الثاني

ان يكون الامر اهلا لا متاق ولا يفسد بالف وورثان من خمر او راجعها بلفظ النكاح صحته للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صح بها ولو قال لعبد ان ادبست الي الفان انت حر كان اذ ناله بالتجارة وتعاقي معتقه بالاداء نظرا للمعنى لا كتابة فاحذر ولو
 وقف على ما لا يصح معني تميم صح نظرا للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء لا افاض ليكون تمليكاً مجهولاً وينعقد البيع بقوله
 خذ هذا بكذا **قوله** اخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل واداء الاعطاء والاشتراك والادخال والرد والاقالة على قول
 وقد بيناه مفصلاً معزواً في شرح الكنز وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك كما في الخانية ولفظ الصلح عن المنافع
 ولفظ العارية وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للعالم كالبيع والشراء والهبة والتمليك وينعقد السلم بلفظ
 البيع كعقده ولو قال لعبد بعث نفسه لك بالف كان اعتاقاً على مال نظراً للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب على الربح
 بالالف لا يصح الا بالبيع والبيع مقتضى والمقتضى قول غير مذكور حقيقة جعل كالمذكور شرط ما ثبتت البيع متقدماً
 على الاعتاق لانه بمنزلة الشرط لصحته ولما كان شرطاً كان تبعاً للعتق اذ الشروط اتباع فيثبت البيع بشروط المقتضى لا
 بشرط نفسه اظهاراً للتبعية حتى سقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يشترط كونه مقدوراً التسليم حتى صح الامر
 باعتاق الباقي ويعتبر في الامر الاهلية للاعتاق ومن شروط الاقتضاء ان لا يصرح بالثابت بل يذكر المقتضى فقط لانه
 لو صرح به بان قال المامور بعته منك بالف واعتقه عنى لم يجز عن الامر بل كان مبتدأً ورجع العتق عن نفسه ومعنى قوله اعتق
 عبدك عنى اعتق عبدك الذي كان ملكك ثم صار ملكي بالعنى **قوله** بالف ورطل من خمر او رطل من غنم او رطل من غنم
 على قوله فلا بد ان يكون الامر اهلاً وذكره بقاء التفريع كما هو ظاهر **قوله** لا للمنظر ليكون تمليكاً مجهولاً قيل عليه
 لا يظهر اقتضاء اللفظ فيه التمليك لان وقفت صريحاً في معناه وان اراد لفظ بني تميم فكذلك **قوله** وينعقد البيع بقوله
 خذ هذا بكذا فان قلت كيف ينعقد بقوله خذ وقد اشترطوا فيما ينعقد به البيع الماضي ولعطف حذف موضوع الاستقبال
 قلت هو وان كان موضوعاً فلا يحتق بالانائه كالماضي معنى من حيث انه يستلزم ما بقية البيع الا ان استلزمه الماضي صبق البيع
 تجسب الوضع واستلزمه خذ بطريق الاقتضاء كما لو قال بعثك عبدك هذا بالف فقال هو حر متق وتبعتا مقتضى اقتضاء
 والحاصل ان العبرة في العقود للمعاني لا للالفاظ **قوله** وينعقد بلفظ الهبة الخ يعني نظراً للمعنى لان الهبة بشروط العوض
 هيته لفظاً بيع معنى وذلك كما اذا قال وهبت لك هذه الدار بالف وهذا العبد بشرطك هذا فخرعي كان بيعاً جماعاً **قوله** ولفظ
 الاعطاء قال في المحيط ينعقد بلفظ بذلته بكذا **قوله** والاشتراك والادخال اي ينعقد البيع بهما بان قال اشركتك في كذا
 ادخلتك في كذا **قوله** والرد كالمواخذ ثوباً من رجل فقال البائع هو بعشرين وقول المشتري لا ازيدك على فخره فاحذر
 وذهب به وضاع عنده قال ابو يوسف هو بعشرين كذا في الخانية انتهى وفيه تأمل **قوله** والاقالة اي تنعقد بلفظ الاقالة
 كما لو قال اتلثك بكذا فقال قبلت على قول ابي بصير الاسكاف وعلى قول ابي جعفر لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الوليد وهو
 المختار كافي منية المئتي **قوله** وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك الخ قالوا لا تنعقد بلفظ البيع لانه وضع لتمليك الاعيان
 والاجارة لتمليك المنافع المعلومه كذا في شرح المختار فيحتاج الى الفرق بين لفظ البيع حيث لا تنعقد الا حارة به وبين
 لفظ الهبة حيث تنعقد به الاحارة قال بعض الفضلاء ويمكن ان يفرق بان الهبة لما كانت شبهة بالاجارة من البيع لان المالك كان
 في كل منهما من جانب واحد صح اعتباره لفظاً للهبة لها بخلاف البيع فان المال فيه من الجانبين انتهى وقد ذكر في الدرر والغرر
 خلافاً في العقد ما بلفظ البيع ومن عبارة شرح المختار فيهم ان عدم اتمقادها بلفظه متفق عليه **قوله** وينعقد السلم بلفظ

كان المال قرضاً ولو جرد لوجه المال كان بشاعة ويقع الطلاق بالفاظ المعنى ولو صالحه من الف على نفسه قالوا
 أنه إسقاط للباقي فمقتضاه عدم اشتراط القبول كالأبراء وكونه مقدّم على مقتضى القبول لأن الصالح وكذا الإيجاب والقبول
 ولو وهب المشتري المبيع من المائع قبل قبضه فقبول كاتبه أقاله وخرجت من هذا الأصل مسائل منها لا نعتقد الهبة
 بالمبيع بلائس ولا العارية بالأجرة بلائس ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع المعنى بالفاظ ~~التي هي~~ ^{التي هي} ~~التي هي~~
 والطلاق والعناق تراعى فيهما الالفاظ للمعنى فقط فلو قال لبعده إن أدبت الي كذا في كيس ~~التي هي~~ فانت حر فاد بها في
 كيس أحمر لم يعق ولو وكله بطلاق زوجته منجزاً فعلقه على كائن لم تطلق وفي الهبة بغير طهر من نظروا إلى جانب
 اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء وإلى جانب المعنى فكانت بيعاً انتهت فتثبت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة بيع
 الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم أنه عنده ولولده الصغير كفي الخاتبة ^{الشراء} إذا وجد نفاذ إلى المباشرة فلا يتوقف شراء
 الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا إجارة المتولي أجير اللوقف بدراًهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصي كالمتولي
 البيع على الأصح اعتبار الجانب المعنى كما ذكره المصريح في البحر **قوله** قالوا أنه إسقاط للباقي فمقتضاه عدم اشتراط القبول
 الم يعني أنه إسقاط للباقي من حيث المعنى وحيث كان الاعتبار في العقود المعنى لا اللفظ كان الحصل عليه متعيناً اللهم إلا
 أن يستثنى ذلك من القاعدة فالبحر **قوله** بيع الأبق لا يجوز اختالف في بيع الأبق قليل فاحد وقيل باطل ورجح في
 الفتح الفساد **قوله** ولولده الصغير بخالفه ما في الزيلعي والفتح حيث قالوا وتجاوز هبته لابنه الصغير وليتيم في حجرة
 بخلاف ما إذا باعه منه لأن ما بقي له من اليد يكفي في الهبة دون البيع لأنه قبض بأزاء مال مقبوض من مال الأيمن وهذا
 قبض ليس بأزائه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر للصغير فاته لو عاد ما أدى ملكه الصغير وفي الخاتبة
 لو وهب عبده الأبق ولولده الصغير لا يجوز أن يباعه جاز فقل محسب الحكم على ما نقله الشارحون قال في البحر ولم أر
 أحد ممنهم نبه على هذا وأعلم أن جواز هبة العبد الأبق لابنه الصغير مقيد بما إذا لم يبق إلى دار الحرب كما في منية المفتي
 وقد أفاض الزيلعي أنه يجوز تزويج العبد الأبق **قوله** ^{الشراء} إذا وجد نفاذ إلى الأصل فيه كما في القنية في باب البيع
 الموقوف أن من اشترى شيئاً لغيره بغير أمره كان للمعاقد أن اجازة فلان إذا أضافه إليه بأن قال اشترى بته فلان وقبلته
 له أو قال البايع بعته من فلان وقال الفضولي اشترى بته أو قبلته فم يتوقف ولا ينفذ على العاقد انتهى وفي جامع
 الفصولين ^{الشراء} لا يتوقف إذا وجد نفاذ إلى المشتري حتى لو شري حر بالغ لرجل بالأمره فهو لنفسه اجازة لرجل
 أولاً ولو لم يجل نفاذاً عليه يتوقف على شرائه له كسبي وقين محجور ومن شرياً لغيرهما يتوقف فإن اجازة جاز ومهد ته
 على المميز لا العاقد وهذا الواصف العقد إلى نفسه وما لو أضافه إلى من غيره له بأن قال بعه من فلان وقبلته فانه يتوقف
 على فلان ولو قال هو بته فلان فبالباقع بعته أو قال بعته من فلان فبالباقع المشتري قبلته نفذ على نفسه ولا يتوقف وهذا لو
 لم يسبق من فلان التوكيل ولا الأمر فلو سبق أحد هما فخر الوكيل نفذ على موكله وإن أضاف ^{الشراء} إلى نفسه وعليه العهد
 وتام الكلام في فضيل **قوله** ^{المتولي} ^{أجير} ^{الصواب} ^{ولا احتيج} ^{المتولي} ^{أجير} ^{كما هو ظاهر} **قوله** بدراًهم ودانق قيل
 لعل المراد الغبن في هذا الاحتيجان ^{بدراًهم} ودانق فلا ينفذ على الوقف بل على المتولي **قوله** والوصي كالمتولي الم يعني
 لو امتاح الوصي لعمل اليتيم ^{أجير} ^{المتولي} ^{من أجور المثل} ^{قد وما لا يتفانى} ^{فيها يصير الوصي مستأجر لنفسه وأجره من ماله}
 وقيل الإجارة لصغير ونرد الأجير الفضول على الصغير والجواب في الأب كالجواب في الوصي كذا في القنية وليس فيها

المن الثاني

وتعمل كقبح الاجارة للمجسم وتعمل الريادة ككافي القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا احتاجوا اجيرا اباهم من احرة
 المتقاضي الزيادة باطله ولا تقع الاجارة له ككافي جبر الخانية المبرج وصف في المذروع الا في الدعوى والشهادة ككافي
 في الدعوى البزازية المقبوض على يوم الشراء مضمون لا المقبوض على يوم النظر ككافي في الدخيرة تكرر الاجابة على
 ما مر في المحاول الامير والقاضي الى قوله كافي مير الخانية ومبارتها ولوان امير العسكرة احتاج للعسكرة جيرا اكثر
 من اجرا المثل قدر ما لا يتغاضي الناس فيه لعمل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة على اجرا المثل باطله ولو احتاج القاضي
 لليتيم اجيرا بما لا يتغاضي بن فيعمل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة باطله ولو ان القاضي او امير العسكرة قال احتاج رته
 وانا اعلم انه ما ينبغي لي ان افعل كان جميع الاجور في ماله كالقاضي اذا اخطأ في قبضه كان خطأ على المقضي له وان تعمد
 السجور كان ذلك عليه **قوله** المذروع وصف في المذروع الخ يعني فيلحق في الحاضر بخلاف الكيل فانه اصل لان العبرة بعمل في
 الكيل فيصير كل قفيز منها اصلا لنفسه كانه بيع بمفرده بخلاف المذروع لان الزراع هو الذي يعمل المذروع ويدين قدره
 فلا يكون كل ذراع اصلا بنفسه وانما هو وصف للثوب مثلا **قوله** الا في الدعوى والشهادة فانه اذا شهد ابن نصف فظهر خلافه
 لا يقبل ولو ادعى احد يد اشارة اليه وذكر انه عشرة امناء فاذا هو عشرون او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة ككافي
 البزازية فليراجع **قوله** المقبوض على يوم الشراء الخ اطلق الضمان وهو مقيد بما اذا صحت الثمن كاسياني واخر
 هذا الكتاب على ما عليه الفتوى لكن قال الطر موسى انه لا بد من ذكر الثمن من جانب المقرري لامن جانب البائع وحده
 وقد فرق المصنف في شرح الكنز من المقبوض على يوم الشراء والمقبوض على وجه النظر وقال ان ما نقله الطر موسى من
 القنية انما هو حكم الاحد على وجه النظر وما اخذ على وجه النظر امانة وان المقبوض على يوم الشراء بعد بيان الثمن
 مضمون ولو كان ذلك من جانب البائع وحده انتهى وتعقبه بعض معاصريه من مها تخنابان ما ذكره الطر موسى ليس
 بخطأ بل لم يد مراده فعمله على الخطأ وذلك انه اراد انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما
 الاول مظاهر واما الثاني فبان يسمى احدهما ويهدر من الاخر ما يدل على الرضاء به كما هو في قوله هانه فان رضى به
 اخذته بعقود فان تسلمه بعد قوله دليل الرضاء بخلاف قوله حتى انظر فانه لم يوافق على ما سمى بل جعله متنيا
 بالنظر واعرض عما سمى وجميع ما ذكره وفيه تسمية احدهما وحكموا بالضمان فهو من ذلك القسم الثاني عند التامل ومن
 نظر عبارة المرسوسي وحدها تادي بما ذكرناه انتهى وقد تعقبه اخوه ايضا في شرحه على الكنز المسمى بالنهر هذا واعلم
 ان المقبوض على يوم القرض مضمون كالمقبوض على يوم الشراء وكن الرهن ان بين ما يره من به في الاصح غير ان المقبوض على
 يوم الشراء مضمون بالقيمة بالتمام بلغت والمقبوض على يوم الرهن يجب ما صيلا بالقيمة والفرق ان ضمان
 الرهن ضمان احتياقي الدين وليس بضمان مبدئي فيقتد وبالدين ضرورة وضمان البيع ضمان مبتدئ يجب
 بالاعتد اذ ليس على البائع والمشتري شي قبل البيع فيجب مضمونا بالقيمة عند تسليم الاجاب المسمى بضمان
 الغصب والمقبوض على يوم الرهن على وجه قرض فاسد يكون مضمونا ايضا وصورته ان العبد المتاجر اذا اخذ رهنا من
 ليقرضه فملك الرهن عنده فالعبد ضامن لقيمة الرهن وان كان قرضه فاحد الان العهد لا يملك الاقرض كذا ذكره
 الامام المصنوعي **قوله** تكرر الاجابة على الاول الخ في المسئلة قبل الاجابة فكل الاجاب بالمال انصرف قبوله الى
 الاجاب الثاني ويكون بهما بالثمن الاول وفي الامتنان والطلاق الى مال اذا قبل بهما الزمده المالا ولا يقبل الثاني لال

للأول الألفى الحق على مال كذا في بيع الذخيرة المتقودة تعتمد صحتها الفائدة عما لم يقدّم بهم فلا يصح بيع درهم بد درهم استويا وزنا وصفة كافي الذخيرة ولا تصح إجازة ما لا يحتاج إليه عسكناً دار يسكنى دار إذا قبح المقتري المبيع بغير فاسد لملكه الألفى مسائل الأول لا يملكه في بيع الهازل كما في الأصول الثانية لا يشتري الهازل من ماله لا يملكه الصغير أو باعه له كذا لك فاسد إلا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذا في المحیط الثانية لو كان صغيراً مضافاً إلى المشتري أمانة لا يملكه به الرابعة المشتري إذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ثبتت أحكام الملك كلها الألفى مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه

قوله وإذا قبض المشتري المبيع بغير فاسد يملكه يعني إذا قبضه باذن البائع ملكه حينئذ لا له مبادلة مال به مال ينفيد الملك بهذا الاعتبار وقيل أنه يفيد ملك التصرف في المبيع لا ملك العين بدليل أن من اشترى أمه غراء فاسداً لا يملكها وطعاماً لا يحل أكله أو داراً لا تجوز الشفعة فيها والأصح أنه يفيد ملك العين بدليل جواز اعتبارها ونجوت الشفعة بها كافي الزاهد في وإنما لم تجر التصرفات المذكورة لأن في الاعتغال بها أمراً خاصاً من الرد كذا في شرح المجمع الملكي **قوله** الأول لا يملكه في بيع الهازل إنما لا يملكه في بيع الهازل بالقبض لأن الهزل بمنزلة خيار المتبائع لا يثبت بالبيع هازل لا الملك للمشتري وإن اتصل به القبض كما لا يثبت بالبيع الذي اشترط فيه خيار المتبائع إنما وإن اتصل به القبض والجامع بينهما عدم اختيارهما الحكم بالهزل والشرط فيتوقف الملك على اختيارهما له برفع الهزل والشرط بخلاف ما لو كان البيع فاسداً من وجه آخر حيث يثبت الملك به بالقبض لو حود الرضاء بالحكم فيهدون الهزل وفي الخانية والغنية أنه باطل وهو مشكل لما لفته لما تقرّر في كتاب البيوع من التفرقة بين الباطل والفاسد من أن الباطل هو الذي لم يكن منعقد أبداً ولا بوصفه والفاسد ما كان منعقد أبداً ولا بوصفه وبيع الهازل منعقد بحسب أصله لأن أصله مال بهال غير منعقد بوصفه لأن الهزل بمنزلة خيار المتبائع لا يثبت به شرط فيه منفعة لهما فيكون فاسداً فكيف يكون باطلاً وإجاب بعض الفضلاء مما في الغنية والخانية بأن مرادهما بباطل الفساد وقد اعتدل على ذلك بأنهما لو أجازا هازلاً لو كان باطلاً حقيقة لما حاز إذا كان البيع الباطل لا قلحقة إجازة ومما يدل على ذلك قول الخانية لأنه بمنزلة البيع بشرط الخيار وإجاب بعض الفضلاء أيضاً بأن المراد بكونه باطلاً أنه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم إفادة الملك لكن يلزم من هذا كون الفاسد على نوعين نوع يفيد الملك بالقبض ونوع لا يفيد ومن صرح بفساد بيع الهازل ابن الملك في شرح المنار وغيره من أهل الأصول بقى أنه يشك على كونه فاسداً أن القول قول مدعي الهزل لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه ومقتضى كونه فاسداً أن يكون القول قول مدعي البطلان لكونه يدعي الصحة وذلك يدعي الفساد والقول قول مدعي الصحة ولو أقام بينة فيبينة مدعي الفساد أولى كافي الخلاصة وفي بعض كتب الأصول لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه القول لمن يدعي الصحة عند الإمام رح ولمن يدعي البطلان عندهما **قوله** الثانية لو اشتراه الأب من ماله لا يملكه الصغير الخ قيل عليه القبض يحصل بالامتثال لا قبله انتهى أقول يلزم من الاستعمال القبض ولا يلزم من القبض الاستعمال وإذا كان كذلك فالقبض يكون قبل الاستعمال والمقصود من العبارة أن القبض يحصل قبل الاستعمال **قوله** الثالثة لو كان مقبوضاً في يد المشتري الخ أقول فيه أن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض البيع فينبذ لم يحصل القبض المعتبر شرعاً وإذا كان كذلك فلا صحة للاستثناء المذكور.

المبيع

بمع المعلوم بالخطبة لا يبيعه بغيره الا انما من قبل المالك لا من غيره استعمله كما انما يبيعه بغيره من قبل المالك
 في القنية من باع او اشترى او اقرض ملكا لا يملكه الا بالقبول من المالك لا من غيره استعمله كما انما يبيعه بغيره من قبل المالك
 في بيع الاقالة اشترى المازون غلا حيا لا يملكه الا بالقبول من المالك لا من غيره استعمله كما انما يبيعه بغيره من قبل المالك
 والمبتولي من الموقوف من اجر الوقف ثم لا يملكه الا بالقبول من المالك لا من غيره استعمله كما انما يبيعه بغيره من قبل المالك
 نصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلاف اطلاق قوله في الوقف والوكيل بالقبول لا نصح اقالته بطلانه بالبيع
 بغيره الا اجازة بعد هلاك العين الا في المصلحة وفي اجازة للمعمر ما يبيع ما لا يملكه من بعد هلاك الثمن الموقوف
 يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كقوله في القسمة لا يجوز تقسيم المصلحة على
 البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الوارث الموقوف عليه القسمة اذا اجازة نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة على
 قسمة الوارث المصلحة اذا اجازة الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض منها كبيع المصلحة

الثانية بيع الفضولي مال المجنون وهما في الحاربي القدي **قوله** ابيع المعدوم باطل الا فيما يستجره قيل عليه هذا
 ابيع معدوم صورة وفي الحقيقة تضمين ما اتاه بغير عقد شرعي القيد وقال بعض الفضلاء ليس هذا ابيع معدوم وانما هو من
 باب ضمان المتلفات باذن مالكة عرفنا تسهيلات الامر ودفعنا للمعرج كما هو العادة انتهى وفيه ان الضمان بالاذن مما لا يجرى
 في كلام الفقهاء وفي التصريح عليه من قبيل المبيع بالقبول **قوله** من باع او اشترى اي لنفسه **قوله** ملك الاقالة الا في من ماله
 زاد عاينها مسئلة في ذكرهما المصروح في كتاب الوقف الاولين اذا كان العاقد غافلا قبله الثانية اذا كان الناظر تعجل الاجرة
قوله والمتولي على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال البيع في الفوائك المصلحة اذ لم يصح القيمة الاجارة مع المستاجر هل يصح واذا صح
 هل ينقل عليه لو على الوقف قال بعض الفضلاء ينبغي ان يعول على حصول المصلحة في ذلك وعد ما كما ذكره المصروح في
 وصرح به في المصروح نقل من القنية **قوله** والوكيل بالشراء لا تصح اقالته في القنية في باب الاقالة من كتاب البيوع واقالة الوكيل
 بالسلم جائز عن الامم ومحمد رح كالابراء وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجنبا ما اراد باقالة
 الوكيل بالسلم الوكيل بالشراء خلاف الوكيل بشراء العين **قوله** بخلافه في البيع في المصروح نقل من الظهيرية والوكيل
 بالبيع انما يضمن اذا كان اقال بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول محمد رح وفي جامع الفصولين الوكيل لو قبض
 لنفسه لا يملك الاقالة لجماعا فامل ما بين كلام الظهيرية وبين كلام جامع الفصولين وتخصيص قول محمد في كلام الظهيرية
 غير ظاهر وفي المصروح في الوكيل بالبيع بطلان الاقالة قبل القبض وضع من يبيع او غير يبيع ومثله في جامع الفقهاء
قوله ولو عوف يبطل بموت الموقوف على اجازته **قوله** في خلاف هذا امر **قوله** ولها صورتان في شفعة الوارث المصلحة
 نص عبارتهما من قول قاضي عيسى بن علي بن ابي طالب في حاشية قوله ببعض الجرائد وفي بعض النسخ كان له ان ياخذه التي تلاقى
 اربعة دون الاضرب بالشفعة اذا كان المصنف في حاشية ما كان له ان يوقى هو وهو يطلب يقال للطالب اما ان يفتد الكل
 وتقع اذا لم يوقى المصنف في المصنف ما يمكن عاينها والشفيع وعمله بل للمصروف نقل من بعض النسخ
 نصار المصنفين من بعد موته او شفعة واحدة من المصنفين في حاشية الدار بالشفعة دون الشفعة لا قلنا كذا هذا انتهى نقل من بعض
 لبقعة في الاربعين وفي بعض النسخ ان **قوله** ولا رجوع للارث في مسئلة الوارث المصلحة نص عبارتهما **قوله**
 تنق المصلحة المصلحة من دعوى له ما لا يجوز وجوبه اقل من المصنفين من الامر لان الاصل انه متى توفقهما

تصرفه الى الغير والامتناع والاستيلاء **قوله** ابطال الكتاب به كما في البزازية سواء الام لا يثبتها المفسر بالاستصحاب
عليه غير نافذ عليه الا اذا اشتدت من ابيه او منه ومن اجنبي كما في التولوية اقالة الاقالة طعينة الا في السلم تكون
المسلم فيه ديناً سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب التحالف للمستامن ببيع من ثمره ومكاته وورق المولى
ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتجاج كذا في نفقات البزازية المقبوض على يوم الفهرام مضمون بيان الثمن
وهو وجه النظر ليس بمضمون مطلقاً كما بينا في شرح الكنز الحية في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند
احتجاج المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع عليه لرجوع ثمنه كذا في البزازية خيار الشرط
في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبعه الا في بيع العضوي اذا اشترط للمالك فله بطلان كذا في شرح الكرايسي
في دعوى البزازية المرافقة عند الامام الثاني المنافع والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافقة هي الحقوق انتهي
البيع لا يبطل بصوت البائع الا في الاستصناع

فيل لم يحبس به بل ون ابطال البيع احيب بانه متميز لانه يصير حاسماً ملك المشتري الثاني بغير اذنه والوجه له فكان
مضطر الى الابطال **قوله** وله ابطال الكسامة لا يقال يمكن الحبس مع ابقاء هذا لاننا نقول يلزم ابطال حق العبد الذي
هو ملك التصرف لكونه حراً اذ كان مضطراً الى ابطالها ليمكن من الحبس **قوله** او منه ومن اجنبي بان اشتد
للمصغر شيئاً مشتركاً بين الاب والاحني **قوله** ومن باع مال العائث بطل بيعه يعني اذا ابطال ما لكه وبمقتضا ما قيل
فيه ان الظاهر انعقاد موقوفه على الاحا زة لانه بيع فضولي وقوله الا بالاحتجاج هو مفيد بغير العقار كما في مائة الكتب
قال في البزازية ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتجاج وفي العقار لا يجوز المبيع الا اذا كان الابن صغير او ذهر
في الاقضية ان الام ايضا تملك البيع وفي ظاهر الرواية لا بخلاف الاب انتهى والمفهوم من عبارة ان البيع لما يبطل اذا كان
اجل النفقة بل ليل ذكره في باب النفقات نذكر المصريح له في هذا الباب وهو ان بيع مال الغائب باطل مطلقاً مع انه اذا لم يكن
لاجل النفقة فهو موقوف لانه فضولي في ذلك تأمل ويدل عليه عبارة صاحب الخلاصة وهي وثيقة الانسواء اجماعاً مطلقاً الا بقاء
ما لم يزوجه ان اذ لم يكن له مال وعلى رواية الخصاص تجب على الاب والام الاثنا ولو امتنع الاب من الاتفاق على الصفار يحبس
اذا كان موهراً ومن باع من هو لاء متاع الغائب لاجل النفقة بطل بيعه ما خلا بيع الاب المحتاج وفي العقار لا يجوز بيع الاب
ايضا فنقوله لاجل النفقة صريح فيما قلنا **قوله** عند بيان الثمن قيل وهل هو مفيد وفي القيمة وبالجملة للسمي الظاهر الاول
له الحيلة في علمه وهو المشتري على نائعه بالثمن الخ اقول فيه ان المشتري لا يوافق على الاتية وما ذكره في المصنوع عليه
لعمري ان يكون هذا الحيلة في ان المشتري لا يرجع على البائع عند احتجاج المبيع **قوله** فلورجع عليه لرجوع ثمنه كذا في شرح
المشتري على البائع بالثمن لرجوع البائع على المشتري بالثمن في البيع الذي يقر به بقي ان حاصل الحيلة عدم تحقق رجوع
المشتري على البائع وهو منتهى اعتبار رجوع كل منهما على الآخر والرجوع من المردود الحيلة عدم تصوره المانع بالرجوع عليه
بالثمن وعند تحقق الرجوع من لا ضرر عليه وربما كان الثمن الثاني اكثر من الاول فليحيط الا في ثمن الرجوع المتعاقب
بمفعله **قوله** كافد رن الكرايسي اقول صوابه كافي فروكي المحمدي وخيار المولود في خيار الرجوع الفضولي لم يرد في البيع
له بطل العقد فلا يتوقف لان الخيار له يدون الشرط فيكون الشرط له مبطلاً يعني لا ينعين على كفاية فلا يلزم ابطال البيع
يبطل بالشرط بخلافه ما اذا كان خيار الشرط في بيع غير الفضولي فانه يكون دخلاً على الحكم في ابطال البيع بالشرط

وبما فيها من الامور والاشياء التي هي في ملكه او في حوزته او في تصرفه او في حوزة غيره من الناس
 احضره كغيره من الناس في جميع هذه الامور والاشياء التي هي في ملكه او في حوزته او في تصرفه او في حوزة غيره من الناس
 الدين من غير ان يكون له في القنية الراية من الاب مخرج من الزوجه او من الزوج انه دخل في الوكالة
 احضره كغيره من الناس في جميع هذه الامور والاشياء التي هي في ملكه او في حوزته او في تصرفه او في حوزة غيره من الناس
 من غير ان يكون له في القنية الراية من الاب مخرج من الزوجه او من الزوج انه دخل في الوكالة
 والقضاء دينه الا في مسائل امروية بتعويض من هبته او بالاطعام من ماله او بزيادة زوجه ماله او بغير ذلك مما لا ينافي
 في وكالته في الزوجه في كل موضع يملكه في المالك المدفوع اليه مقابل ما له بان المأمور يرجع بلا هبة ولا انكسار
 وفي كونه اذ في المراجعات والوكالات في كل موضع يملكه في المالك المدفوع اليه مقابل ما له بان المأمور يرجع بلا هبة ولا انكسار
 الزوج احضره كغيره من الناس في جميع هذه الامور والاشياء التي هي في ملكه او في حوزته او في تصرفه او في حوزة غيره من الناس
 لا يمنعها من الخروج كافي الوكالة الجيدة في الفصل الاول من كتاب الوكالة **قوله** الكفيل بالنفس مثل القدره قيد
 ذلك لانه اذا قلنا احضار احضار والكفيل منه بنفسه لا يلزمه شيء كذا في البحر للمص اذ في كتاب السير **قوله** كافي جامع
 الفصولين في الثالث والثلاثين **قوله** كافي القنية في باب الحبس والانكسار **قوله** فادعى الزوج انه دخل بها لعل في
 العبارة سقطا وصوابها فادعى الزوج انه دخل بها ودفع المهر اليها وطلب احضارها ليشهد له فادعى الزوج انه دخل بها لعل في
 اليه قوله الاتي وكذا الرواية عليها شيئا آخر **قوله** ذكره الولو الجي من القضاء قيل عليه لم يوجد في الولو الجي بل
 في ادب القاضي في كتاب الانكسار والمحسوس **قوله** بتعويض من هبته اي المشروط فيها العوض حتى يصح الاحتشاء
 لانه اذا لم يكن مشروطا لا يجب العوض فلا يكون داخل تحت قوله من قام من غيره بواجب **قوله** اذ بان يصب فلا
 ومثله لو امره ان يتصل في منه كافي البحر اقول في نظم هذا في ملك المستثنيات **قوله** واضله في وكالة المزاوية
 فانه بين الوجه فيه والاشياء هنا كغيره من الناس في جميع هذه الامور والاشياء التي هي في ملكه او في حوزته او في تصرفه او في حوزة غيره من الناس
 وما في غير المال فلا الا في مسائل متاني في الغصب **قوله** في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
 قيل عليه لا يخفى ان ملكه المال المدفوع ظاهر في مسئلة الامر بقضاء الدين منه بخلاف مسئلة الامر بالانفاق
 عليه اذ لا يملك الامر بالمدفوع اليه في مقابلة ماله لانه لا يبيع له على المنفق كما ترى اللهم الا ان يقال لما لزمه مثل ما
 وصل اليه وصار دينه عليه كان ما وصل اليه في مقابلة ذلك المترتب في ذمته وهو ماله وحاصله ان يعتبر المال المقابل
 به اعم من ان يكون ما بقا اولا حقا انتهى ولا يخفى ان صواب العبارة انه لا يبيع للمنفق عليه كما يروى اليه قوله اللهم الا
 ان يقال لما لزمه مثل ما وصل اليه **قوله** وذكره اصلا في السراج وفي الفتاوى الظهيرية الاصل في جنس هذه
 المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بادائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان
 وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا يكون الامر بادائه مثبتا للرجوع الا بشرط الضمان انتهى
 قال المعن روح في البحر لكن يخرج منه الامر بالانفاق على البناء والامر بهواء الاخير فليتأمل انتهى **قوله** الا اذا كفل
 بنفسه فلا ان الى شهر الى قوله لم يصر كفيلا في ظاهر الرواية لانه انما يطالب الكفيل به في ظاهر الرواية من
 اصحابنا بعد مضي الشهر ولا يطالب به في الحال وهو الصحيح المنتهى به كافي التترخاوية وبعد مضي الشهر قد عرفت

الغنى الثاني

منه من فلان الى قهره على ان يبرأ بطله لم يضركم كفيلا بطله في ظاهر الرواية وفي المسئلة في كفاية لا تلزم كما في جامع
المصنفين ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل لان كل من النفس كانى جامع المصنفين كذا بنفسه فاقربا اليه لا حق له
على ان يبرأ بطله بطل كفيله بنفسه انتهى وهذا في الميزان لا اذا قل لاحق لي قبله ولا لموكلتي ولا لليتيم انا وصيه ولا لورث
ايستحق ليهم ببراء الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة البدائع ضمان الغرور وفي الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى للكفيل
منع الاصيل من السفر ان كان كفايته كفاية ليه لخصه منها ما بالاداء او الابراء وفي الكفيل بالنفس يرد اليه كافي الصغرى
وينبغي ان يقول بما اذا كان تحت الامر لا تصح الكفاية الا بدعي صحيح ومنه لا يسقط الا بالاداء او الابراء فلا تصح بقوله
كيدل العتابة فانه يسقط بالعميى قلت الا في مسئلة لم ار من اوضحها قالوا

المراء من الكفاية ومن ابي يوسف رح انه يطالب به في الاجل واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول ابي الحسن
بن زياد وكان ابو علي النسفي يقول قول ابي يوسف رح اعني بمرفنا ولموكلنا انا كفلت بنفس فلان شهر يصير
كفيلا ابدا قبل الصغر وبعد وفي الثانية من جمع التماريق لو قال انا كفيل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا
انه لو سلم نفسه براء عن الكفاية لانه سلم بعد السبب **قوله** ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل لان الدين اذا سقط
سقطت مطالبة ويبرأ الكفيل ايضا باستيفاء الطالب من الاصيل ووضع المسئلة في ابراء الاصيل لان ابراء الكفيل
لا يوجب ابراء الاصيل لان الكفيل ليس بموكل وانما عليه المطالبة بسقوطها لا يسقط الدين **قوله** عفل
بنفسه فاقربا اليه الى قوله فله اخذ كفيله بنفسه فان قيل اي فائدة في اخذ الكفيل اذا كان المكفول له اصلا في الطلب لعدم
توجه الطلب بسبب اقراره لانه لاحق له على المطلوب قلت بل لفائدة لانه يستعمل ان يكون الحق لليتيم اولوقفسه
متولى كما يشير اليه قوله الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لموكلتي **قوله** في آخر وكالة البدائع ان ضمان الغرور والخ
اي حمل كور في آخر وكالة البدائع ان ضمان الغرور وكضمان الكفاية لا كضمان الاتلاف هذا هو المراد والله الهادي
الى السداد **قوله** يخلصه منها ما بالاداء او الابراء اقول فيه ان الاصيل ليس في وضعه تخلص الكفيل بابراء الطالب **قوله**
وفي الكفيل بالنفس الح معطوف على محذوف والتقدير ليخلصه بالاداء او الابراء في الكفاية بالمال وفي الكفاية
بالنفس يرد الاصيل نفسه الى الطالب **قوله** وينبغي ان يقيد بما اذا كانت بأمرة صريح في ان صاحب الصغرى
لم يقيد بما اذا كانت الكفاية بمال وليس كذلك ونص عبارة الصغرى ومن ضمن من رجل ما لا بأمرة او نفسه
فان ادا الخصم ان يضره ومنعه الكفيل قال محمد رح ان كان ضمانه الى احل فلا سبيل له عليه وان لم يكن
الى اجل فله ان ياخذ حتى يخلصه اما بالاداء او بابراء منه وفي كفاية النفس يرد النفس انتهى ومنه يعلم
ما في نقل المصنف من الخلل والله الهادي للسداد في القول والعمل **قوله** وهو ما لا يسقط الا بالاداء او الابراء قال العلامة
ابن الكمال والمراد بالابراء ما يعيى العصى وهو ان يفعل فعلا يلزمه سقوط الدين فلا يرد النقص بدعي المهر لان سقوطه
بمطامعتهم لا بد من تبيل الابراء بالمعنى العصى **قوله** الا في مسئلة لم ار من اوضحها اقول يزاد عليها مسئلة
اخرى وهي مالوكا تب عليه كتابة واحدة على ان كل منهما ضامن عن الاخر متقابا اداء احدهما كل البدل لان كلاهما
اصيل في حق نفسه وكفيل في حق صاحبه فانهما ادى متقابا لوجود الشرط ورجع على صاحبه بنصيبه لانه قضى دينه عليه
بأمرة وكان القياس ان لا يرجع لان كفايته غير صحيحة لانها انما تصح بدعي صحيح وبدل العتابة غير صحيح يعني لانه

لو كفل بالنفقة المقررة بالمفني فمقتضى ما في الكفالة من وجوب النفقة على الكافل ولو كان المدعي في الكفالة
في كل شيء كذا اليوم ملكي وقيل غير ذلك في كل يوم كذا وهو وجوب النفقة على الكافل ولو كان المدعي في الكفالة
إذا برهن المدعي ولم يبرهن غيره بوجوب نفقة المدعي أو قال نفقة المدعي فهو في حضوره كفايل كذا في الكفالة
على الكافل كقيل بالمال ولا يحتسب من طلب كقيل بنفسه إذا كان المدعي عليه وليا أو كفايلا ولم يثبت المدعي الرواية
ولو كاله ولو كاله في الدائم القاضي للخصم وما إذا ادعى بدل الكفالة على مكانه

بمقتضى ما في الكفالة من وجوب النفقة على الكافل ولو كان المدعي في الكفالة
وشرح لابن الملك **قوله** لو كفل بالنفقة المقررة بالمفني فمقتضى ما في الكفالة من وجوب النفقة على الكافل ولو كان المدعي في الكفالة
للحاجة إليه لا بالتفليس ولا بالتفليس على نفقة تخرج بالدين المصحح قدم جواز الكفالة بدين السعاية عند خلافهما كما
في السراج مع أنه دين صحيح لا يسقط إلا بالاداء أو الأبراء وهو لا يقبل التخصيص وإنما فشكل مسئلة النفقة غير المستلقة
بأمر قاض وأما المستلقة فلا أشكال فيها لأنها لا تنقطع إلا بالاداء أو الأبراء كما هو معروف **قوله** تسقط بن ونهية أي الاداء
والأبراء وهو الموت وحينئذ نقوله بموت أحدهما بدين من قوله به ونهية ذلك أمّا إذا جاز لأن البدل على فية تكرار العامل
وأعلم أن مثل الموت الطلاق ولو رجعا **قوله** وكذا الوكفل بنفقة مهر مستقبل فية أن النفقة تجب يوما فيوما وأما نصير
دينا بالمضي فكيف نصير النفقة المستقبل دينا حتى تصح الكفالة به **قوله** أراد من وقال فهو في حضور في الصغير أي
على آخر فقال لي بيته حاضرة في المصر وطلب من القاضي أن يأخذ من المدعي عليه كفايلا يأخذ إلى ثلاثة أيام أو إلى المجلس
الثاني وهذا إذا كان المدعي عليه غير معروف فإن كان معروفا فنكذ في ظاهر الرواية وروي عن محمد بن أحمد أنه لا يأخذ وكذا
في ظاهر الرواية يؤخذ الكفيل وإن كان المال حقيقا وعن محمد إذا كان المال حقيقا لا يأخذ الكفيل وهذا إذا كان المدعي
عليه من المصر أما إذا كان غريبا فلا يؤخذ منه كقيل انتهى وقيل بقوله حضور لأنه لو قال فهو في غيب أو قال لا بيته لي
لا يحفل لأنه لا فائدة في الكفيل فان حقه في اليمين كذا في حواشي العلامة تأم على شرح النجم لابن مالك **قوله** وبأخذ
كفيل بأعذار المدعي أي المدعي به إذا كان منقولا قال في الترخائية في الفصل الرابع من كتاب الكفالة بعد كلام ثم المدعي به
لا يخلو ما إن يكون مينا أو دينا أو منقولا أو مقارافان كان منقولا كان للمدعي أن يطلب منه كفايلا بق ذلك الصحيح فان ابني
أن يعطيه كفايلا بذلك الصحيح أو كفايلا بالخصومة فله أن لا يقبل ما لم يعطه كفايلا بنفس ذلك الشيء **قوله** ولا يجبر على إعطاء
الكفيل بالمال في الترخائية فان كان للمدعي به دينا أو قال المدعي عليه أن يعطيه كفايلا بنفسه ولا يعطيه كفايلا بالمال
فله أن يقبل منه وإن قال أنا أعطيه كفايلا بالمال ولا أعطيه كفايلا بنفسه فله أن لا يقبل **قوله** ويحتسب من طلب كفايلا
بنفسه أي أقول يزاد على ما ذكره بالوقوف رجل إلى القاضي فادعى وصية من رجل واحد من عدة وجلا أدعى عليه ما لا
للميت ولم تميم وصية الوصي عند القاضي فقال الوصي للقاضي خذ لي من هذا الرجل كفايلا حتى أجت وصيتي والبيت الحق
عليه للميت فإن القاضي لا يأخذ منه كفايلا لأن الشك في الشكيل المشايك يكون إلى المدعي وهو بعد لم ينصب خصما له لم ينصب خصما له
إذا انتصب خصما ولم ينصب وكذا لو كاله على هذا القيل كذا في شرح إشباق القاضي للحسام الكفيل **قوله** إذا كان المدعي
عليه وصيا له أي ما إذا كان المدعي عليه وصيا أو كفايلا له يعني طالب منه كفايلا حتى يثبت الحق على الميت والموكل لم يأخذ
له منه كفايلا لأنه لم يثبت الوصاية والوكالة لم يصر خصما فلا يجبر على إعطاء الكفيل ولو كانت وصا له لم يثبت الوصية عند القاضي

بطلان كل من قبل المال كاشي في الدعوى الثانية التي يجرى فيها الدعوى الأولى حال وقوعها في وقت ما قبل وقت وقوع الدعوى الأولى
 مسجل عند الإبراء لانه علامة لا تبني إلا حكم عليه ما انتهى وعلى من الاعتناء به وقب على كتاب في موضع القضاة
 قلت لا في مسئلتين الأولى كتاب أهل الحرب يطلب الأمان إلى الإمام فانه يعمل به ويثبت الأمان له كما في كتاب القضاة
 وفيه من أبحاث البراءة السلطانية ما لو كان في وقت ما كان كالتعلة انه لا يزدروا ان كانت بطلان الاحتياط في وقت ما كان
 لتعين الذم فلا الثانية يعمل بدفع التمسار والصواب والبيان كاشي في الدعوى الثانية وتعليق الطرطوسي بان كتاب القضاة
 زود على ما ذكر في قوله كالخطا لغير الخطا فيجب مسطوره هنا ورد ما بين وهما من عليه بانه لا يثبت في
 خطا الإمام عليه ولما ثبت فيه من الشهادات وفي اقتزار البزاز في الدعوى الثانية من ما لا يقال المذهب عليه كلما يوجد في تذكره انك هي
 صواب قال العهد وأما في قولك بأن كتب بين يديهم ولم يقرؤا عليهم ولعن قال العهد وأما في دعوى
 كان اترازا وحل لهم ان يذهبوا وأما في قولك بأن لم يملوا إلا لعل لهم ان يذهبوا إلى ما فيه النقص وفيه أيضا في موضع آخر
 ٣١ اطلب المدعي يمين المدعى عليه في شئ فقال في آخر ج كونه منسحباً لا لغيره يقال للمدعي عليه لا يخرج
 فطلب المدعي عليه من القاضي ان يحلفه قالوا في مرة القاضي ان يصرح فهو حسي ولا يجبره كالوطلب
 المدعي عليه من القاضي ان يسأل المدعي من أي وجه يدعي الحق هذا الجواب من القاضي من ذلك فاستدل
 وان لم يمين وان لا يجبره القاضي على ذلك فذلك من هذا انتهى فالتقراء في هذا الموضع لم يند كرم ما ذكره المص ر ج
 وفي فتاوى قاضي الهنداية ما يخالف ما ذكره ومبارته انه اذا كتب على رسم المكوك نحو ان يقول فلان بن فلان
 ان في ذمتك فلان بن الفلاني كذا وكذا وحصل ان في خطه بخطه على انه ليس بخطه لانه انكر ان يكتبه بقا يستعصم القاضي
 فاذا قال أهل الحرب هما واحد الزم الطق وأن استوف جاته فخطه فخطه فيه حلف المقر له من المقر له فخطه فخطه
 له ولم لم يخطف لا يقضي له قوله وعلى هذا الاعتبار الخ كذا في النسخ بالقرآن أو بالصواب بالعلم لان المقام مقام الخطوط
 وقوله بجهته وقب يجوز وان يقر به بصفة المصدرو بصفة الفعل المعصية قوله كاشي في مسئلتين آخرتين في قوله
 لا يعتمد على الخطا لامن قوله لا اعتبار بكتفه وقب على كتاب أو صحف قوله كتاب أهل الحرب يطلب الأمان إلى الإمام
 كتاب أهل الحرب أي الإمام يطلب الأمان منه هذا هو المراد من العبارة قوله كاشي في مسئلتين في قوله بجهته وقب
 العبارة والدي فيه وان تخرج الحزبي كتاباً يشبه كتاب المصنف في قوله بالقرآن أو بالصواب بالعلم كاشي في
 ظاهر العبارة وصلة الإلحاق محل دفعه وقد يرد أي بكتاب أهل الحرب وقوله وان كانت البعثة التي لا يزدروا ان كتاب أهل الحرب
 يطلب الأمان من الإمام ثم عن الحزبي الوطلب المبتغية على البراءة السلطانية بكتاب أهل الحرب لغيره ان التزويد قد
 ظهر فيها وقطعت بجهة الامتحان وقد ذكر في الغياوت الطهيرية ان العلة في عدم العمل بجهته كونه مما يزدروا ويقتل
 أي من شأنه ذلك وكونه من جهة قضاة قضاة من عدم العمل به وعدم الاعتناء عليه وان لم يكن حزباً في نفس الامر كما هو ظاهر
 قال بعض الفضلاء الذي يظهر ان العلة فيهما واحدة وهي عدم الاعتناء في الحصول الشهادة وليس
 يظهرون على حضرة السلطان استحياء ان أهل الاسلام وممن يأتي به هداة الامم الا ان من جهة أهل الحرب قوله ورد
 ان وهما من فانه لا يثبت في دعوى الإمام عليه قيل فيه نظر ومن ابن لنا ذلك فخطه بجهته ليس كذلك قوله ونماجه
 فيه من القضاة ذات حاصل ما ذكره الفرق بين هذه المسئلة والشهادة على الخطا لامن كاشي في الدعوى الثانية

بقائه على شخصه لاحتمال وجوده ولا به الوجود لا يصح وضعها، وتتمثل ما حثي لوقال هو خطي ولا يصح به لا يلزم
 من كلامه الصراحة لانه لو اعترف بالخط وانكر لا يقبل منه سيما والعادة وضع التجار اموالهم عند الصرافين بلا ايجاد
 من يخطه والخط والدراهم عند الصراف مستغنى عليهما فيو من من للثمن ويرولانه بعد ان يصنع الانسان خطه
 فيدراهم مثلها لغيره والامور بخلافه انتهى وتلقبه المرحوم قلبي القضاة جميل البر من الشحنة في عزه بان
 حق الفرق في ما يقبل ونية ما يرد لانه لو انكر الصراف كونه مشقوق الذمة ازال من مائة خطه لم لا يقبل منه سيما وقد جرت
 العادة بالاعتناء به قبل الدفع ثم قال وقد انتهت في مسئلة الشهادة على الخط عبرا من مهمه يجب الاعتناء بها تهتميل
 في تحرير المذهب في المسئلة انتهى وجامد ما اشتملت عليه تلك الصرامة انه رفع اليه موال من مستند بطريق
 القهارة على الخط عند حاكم مالكي المذهب وحكم به مستوفيا الشرائط الشرعية ونفذ حاكم حنبلي يرى حوازه
 ونصرح في تنفيذ ما به قضى به وامضا، وانه طلب من الحنفى تنفيذ حكم الحنبلي فامتنع من ذلك مستند الى انه
 لا ينفذ وان ذلك منقول منده وطلبه منه الصواب من اعتناؤه هل له وجه ام لا وهل ينفذ هذا الحكم عند الحنفية
 ام لا فلا جواب بعد، فيلزم مقدمه وهي ان علما ثنا قسموا الحكم بثلاثة اقسام قسم يرد لكل حال وهو ما خالف قطعي
 الكتاب كالحكم بحل زوجة الاب وموطر قد يملك يمين لانه مخالف لقوله تعالى ولا تذكروا ما كنتم اباؤكم من النساء
 والسنن المشهورة والا لجماع وقسم يمضي بكل حال وهو الحكم في جعل الاجتهاد وامثله كثيرة وقسم ثالث اختلفوا
 فيه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقال بعضهم ينفذ وقال بعضهم يتوقف على
 امضاء قاض اخر وذكر ان جده عبيد الاسلام وكان خنام الاثمة الحنفية قضى به بيا لالتزيمه لنفوذ دون توقف
 ثم قال اذا قهر هذا الحكم المسقول عنه ليس من القسم الاول قطعاً بل هو ذا ثريين الثاني والثالث واقص
 لا يمكن ان ينفذ على فيه نعمني الثالث وقد قضى به حنبلي واجاد حيث صرح في التنفيذ بان قضى به وامضا فكان حكم
 الحنبلي واقطاعى على مجتهد فيه فينفذ بالاتفاق فلا وجه لتوقف الحنفى حينئذ على ان يملك عي ان يدعي انهم القسم
 الثاني لان الاختلاف انما هو في كون الخط حجة للقضاء كما قالوا في القضاء بشهادة السيد وفي القضاة على الغائب
 ابن البيهنة بدون خصم هل يكون حجة للقضاء وذكر ابن الغيصل في هذه المسئلة ما روى محمد بن الحسن ان كل من اختلف
 فيه القضاء نقض به القاضي ثم جاء قاض آخر يرد غير ذلك اياه فاجاب قال ابو الليث روح وبه فحل الى هنا ما الجواب به ثم ذكر
 انه طلب من القاضي الحنفى ما استثنى اليه من المنقل قل بكر انه ما في اداب القضاء للخصلاف من مسئلة القضاء بشهادة
 رجل يشهد على خطا بيه ومن قد اولها بعد ثمان المصنفين واكثر من الاحتجاج بقول الزياتي ولو ثبتت البتة قاض ورده
 بان هذا المسئلة ليست المسئلة المسعولة منها وتيسر حكمها باطل ووجه ذلك بالنقل والجزء على القواعد
 والاستظهار بالمعروف المنقولة في المذهب وذلك لان الفوارق المنقولة من محمد ليس فيها ليس صريح على ان هذه القضية
 لا تنفذ بعد تنفيذ قاض آخر بل هي قاصرة على ان من لم يرها اذ اوفعت اليه نفذ ما كسبه من حالها بعد ان ينفذ بها
 من يرد ما هي حجة جائزة وهذا الى غاية الظهور وعلى من ينقل التناول والتسليم فليست في مسئلة القهارة على الخط المذكورة
 مثل المسئلة الاولى والخاتمة ويستند في ذلك الى حوا الاول ابن الفهري في كلام الاصحاب حجة ردهم في التنفيذ
 خطا بيه مظهره انما اذا لم يكن خطا بيه لما في ذلك من حجة الى ان يفسد بغيره خطا بيه وارجو ان يكون في العمل به

مع قدرته كما صرحوا الله في ما هو والى الله الخليفة ان الحق يفرضه التأخير فيها لان القضاة القضاة وكن الله في القضاة
 لمضي الزمان وحققها في الجماع يفوت بالتأخير لا خلاف لا يخلف القاضي على الجمهور في قولوا دعوى على ما هو
 فيما قد مضى لم يخطأ الا في بعضا قل كافي في موضوع التأخير الاول في دعوى القضاة وصي التقييم الثانية في دعوى القضاة
 في التأخير فيها نظرا للتقييم والرقابة الثالثة في التأخير في المودع في حالة مطلقه فانه يحلفه كافي في القضاة
 في التأخير في دعوى القضاة

ذلك العلامة الملقبة في الرمز مخرج نظم المحضر نقلا عن البداية في قول في دعوى النفقة القريب تسقط بمضي الزمان
 اقول ببيان هل العجز دعويا كاسنان في النفقة وجدة تسقط ايضا بمضي الزمان ونيس الحكم فيها كذا للمراد نفقة
 القريب ذي الرحم المحرم لا يطلق القريب ومنه القريب الاولاد الصغار قال ما عتروني في جامع احكام الصغار
 رجل له اولاد ولا ولد الصغار رايتها هل يفرض النفقة على الابن ان كان الابن قادرا على الكسب يفرض عليه النفقة فيجب
 وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالمعصرة فان ادعى ان يستحب وينفق عليهم فيجب على ذلك
 ويحسب اخلافا ما ذكره يروق فان الاصول وان علوا لا يحسبون بل يكون الاولاد والفرق في الذخيرة وتامه في الحساب
 المذكور من النفقات **قوله** بحققها في الجماع يفوت بالتأخير الخ اقول قد صرحوا بان حققها في الجماع يعني قضاء انما هو مورا
 واحد في العمر لاني في زمان كافي في الدعوى وبمعنى يظهر ما في قول للمصروح وحققها في الجماع يفوت بالتأخير لا يخلف **قوله**
 لا يخلف القاضي على حق جمهور اقول الصواب لا يخلف على جمهور جمهور كما هو ظاهر **قوله** في دعوى على عريكة حياته قل
 بعض الغفلة في الحلف اما في قاضي القضاة حيث اجاب عما اذا ادعى احد الشريكين على الآخر او رب المال على العامل
 في مال المصارفة خيانه وطلب من الحاكم يمينه انه ما خانته في شئ ولا نه اداه مال الامانة هل يلزم ام الاجاب اذا ادعى عليه
 خيانه في قدر معلوم وانكر حلفه عليه فان حلف بقرى وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يبين مقدار امض ذلك الحكم لعني
 انتمى وانما خيرون ان قاضي القضاة لم يمتثل فيما اتى به الى نقل وحينئذ لا يعارض ما نقله المص من الخاينة **قوله** كافي
 دعوى الخاينة وعبارتها ولوان رجل ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يعلمه ولكن الرقابي
 كان هذا الشريكي وقد خان في الرمي ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذلك قال بلغني ان فلان ابن فلان ادعى لي ولا ادري قدره
 وادان بحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك عموك لك المديون اذا قال تصيت بعني ديري ولا ادري كم قضيت او قل نسيت
 قدره واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال الشمس الاثمة السلواني الجاهل كما تمنع قبول البيعة تمنع الاحتلاف
 ايضا لا اذا اتهم القاضي وصي التقييم لا يقيم الوقف ولا يدين عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر التقييم والوقف **قوله** كافي
 القنية يعني في باب الاحتلاف وعبارتها ادعى خيانه مطلقا على مودعه قدا لا يستحلف حتى يقدر هيثما فيستحلف عليه
 وقيل يستحلف باثمة ما خان فيما او تمن ذلك حلف بقرى وان نكل عجز على بيان قل وما نكل عنه ومنه يعلم ما في كلام المصروح
 من الخلل **قوله** الرابعة الرهن المصحول اي لو ادعى الراهن في دعوى الرهن في دعوى الرهن المصحول قال في جامع الفصولين
 من السادس لو ادعى المرهون عليه لو ادعى بغيره بغيره في دعوى الرهن المصحول في دعوى الرهن المصحول قال في المصنف
 في الغرر ولو قال خصمه مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا تسبح قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال خصمه مني

مرحوم اذ ان مقتضاها في الجماع قضاء انما هو مورا واحد في العمر

السلطان كماله في ذلك السرقة وهي الثلاث التي تمنع فيها الملك مولى مجهول ذمما وبصحة القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا يتعلق بالغير ولا في خمسة عشر اربعة يتعلق بالتي كانت الناصر فلا تسمع دعوى احد غيره بعده في السرقة الاصلية والخصم وجلا في العقابة والنكاح كل في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعلق بالتي الكافة فتسمع الدعوى في الملك في الوقف المصهور به كل في الخالية وجامع الفصولين وفي واحد يتعلق بالتي من تلقى المقضي عليه الملك منه فلوا متعلق المبيع من المعتبري بالهينة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلوير من الباقي بعده على الملك لم يقتلوا منه تسعين من يدوارت قضاء بهينة ذكرت انها وراثتها كان قضاء على مائر الوثة والميت فلا تسبب فية وارثه آخر كافي لسرازية في شرح الدرر والفرو والملاخسروس باب

كيفية الاداري انه هالكا وقائم ولا ادري كم كانت قبته في كرفي عامة العتق انه تسمع الد مولى لان الانسان ربه لا يعرف قيمة المذخور كلف بيان القيمة شرط التضرر به انتهى وفائدة صحة الد مولى مع هذه الجهالة الفا حشة توجد اليهم على الخصم ان يضر والجنير على البيان اذا اقر ونكل من اليمين فليتامل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا بهذا **قول** السلطان في دعوى السرقة **اقول** فيه نظر لما ذكره قاضيهم ان من انه يشترط ذكر القيمة في الد مولى اذا كانت سرقة ليعلم انها تصاب او لا فاما فيما مولى ذلك فلا حاجة الى بيانها انتهى وفي جامع الفصولين ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل على حد احتلف فيه المعانيق قبل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال وهو الصحيح اذ المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة فلوا دعى ان الاعيان قائمة في يد يومر باجسادها فاشتمل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة وهي قيمة الكل تسمع دعواه وفي ج لو ادعى انه غصب امتهم ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه وبه رد الامة ولو ما لكه فالحق في قدر القيمة للفا صبه فلما صبح دعوى الغصب بلا بيان القيمة بطلان دعوى اذ ادين بقيمة الكل جملة او لا وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الد مولى سرقة كانت لصا بار في دعواه لا يشترط **قول** وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى مجهول ذمما اربعة دعوى الردية ودعوى الزهر من دعوى الغصب ودعوى السرقة **قول** وما رت متداعي المسائل التي تسمع فيها على حق مجهول **قول** ففي اربعة يتعلق بالتي كافي الناس اقول في اذ عليها كافي معين الاحكام ولو احضر رجلا وادعى عليه حقا لمركه واقام البينة على انه ركبه في جتيها حقا والخصومة في ذلك قبلت ويقضى بالوكالة ويكون القضاء عليه قضاء على كافي الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو احضر آخر وادعى عليه حقا لا يمكن اعادة البينة على الوكالة انتهى وفي الاختصار من الفضل المسادس من كتاب الوكالة ان الرجوع في الهبة تسمع من كل وجه في حق الناس كانه حواء كان في قضاء او بغير قضاء عند ابي يوسف باتفاق الروايات عنه وجذب محمد على رواه هذا لجامع وكتاب الهبة برواية ابي حنبل وهو الصحيح **قول** لا تسمع دعوى احد فيه ذكر ضمير الاربعة لها وبها ما لم يرد **قول** والقضاء بالوقف يقتصر على اقول لا يحمل لذكره عن ان الكلام فيما يتعلق بالوقف صرح على انه لا يصح ان القضاء بالوقف قضاء على الكافة كافي فواكه البدينية **قول** في واحد يتعلق بالتي ان ذلك ان القضاء على ذي الابد قضاء بدم ملكه فيتميم مظهره لا ينعقد ماله غير ولا ليس بين مروزه عدم طاعة في اليد عدم طاعة غيره اذا جوز ان يكون المالك ماله في حق شخص دون شخص لعل في التوقي اذا انعدم في حق شخص بدم في حق البلى اذ لا يمكن ان يكون الشخص وتيقاني حق

الاختصاص والحكم بالحري الأصلية بحكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى للملك من غيره وكذا المتق وفروجه وأما
الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من الخارج لإقباله يعني إذا قل زيد لبعك الملك يدي ملكة فممنوع من جهة المورخ
نقال بكوني كنت مبدعاً بملكتي منذ مدة أعوام يا فتني و... من عليه الدفع دعوى زيد ثم إذا كان المورخ
ذلك مبدعاً بملكته منذ مدة أعوام زالت ملكي الآن و... به قبل ويفسخ الحكم بحريته فيجعل
يدل عليه أن قاضيهم قال في أول السور في غير الزيادة في مسائل الباب على قسمة أحد هاتين في ملكه
مطلق وهو بمنزلة حرية الآله والتهمة به تهاهمل كالماتة من والثاني القدر في الحق في الملك المورخ وهو قضاء على
كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون تهاهمل فليكن له أعلى ذكر منك فإن شكتب المشهوره خالصة من هذه
الفائدة وانتهى وهذا مائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بينه وبين بقوله إذا حرأذا لم يسبق
منه إقرار بالرق كما صرح به في المحيط السرائر اختلاف الشاهد من ماله من قبولها ولا إله من المطابق فقط ومعنى
الأي مسائل: أي في الوقت يتغير ما أقامه كافي شهادت فتح القدر معزيا إلى الحساب الذي يبدى الأمر إذا اختلفا
في مقداره يتغير بالمثل كافي إلى زيادة الأربعة شهود أحدهما بالهبة والآخر بالبيعة تذل إلى... عهد أحد هما
بالكاح والامور والتزويج ومما في شرح القدر على المدعى خمسة شهود إن له عليه الف والآخر أنه أقراه بالثبوت كافي العهد
والسادسة شهود أحدهما أنه تهاهمل والعروة والآخر بالعارضة تذل إلى خلاف الدلائل والأي مع القول فصدا هي السابعة
زيد حر في حق مرد قوله واليك بالحري المومنة حسن وإنما كان الحكم بالمنزلة الإلهية وما في حكمها حكم على
الكافة من العروة ثبتت حكم ما يتعلق من الولاية والعقوبات وغيرها والتهمة به قضاء بتمام الأحكام فتعدي إلى
الكل وينتصب البعض خصامه البعد وحقيقة الفة من القضاء بالحري تهاهمل بعدم الرق والرق إذا انعدم في حق ههنا
فتعدي في حق الكل كما تقدم قوله ذلك المتق وفروجه قبل الماراد التهة بالمتق يد موت مالك المتق حتى إذا وهى ههنا
بين هذا العهد ملكه بعد القضاء المذكور لا تسمع دعواه لأن البيعة الشاهدة بملك المتق ترحمت بإبطال الحكم بها على
بيعة المدعى المعارضة لها والافاقلة شاهدهم المتق من موت مالك للمعنى لا يسمع من دعوى آخر قد يعتق الشخص من
للملكة انتهي قوله: أي من الفاقلة أو من المعنى بحيث يدل على عظمته بالوضع على معنى واحد بالمعاصرة لا لا خصم
هذا الأمام روح ولما عند ههنا عبودية لثقة عليه فتد الشهادته التي خفية روح من الف في الف وما في الأخرى الغير
وما تفتين لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غير معتبرة عند وتقبل مثل هذا على الألف والمائة عند دعوى الأكثر لأنها لا تفي
والأقل فتد عند دعوى الأقل لأن المذهب يكره شاهد الأكثر والصحيح قواهما كافي المضمون لأنه إذا لم يثبت الأقل لم يثبت
حاشي القسم من الألف ونصف مد العروة قوله قال العلامة القهستاني ودأ منه هو أدب كالأخضر قوله في الوقت الم
بالفي الإجماع والروشد أحد هما بالثالث والآخر النصف قصي بالثالث المتق وأيهما وكذا الحكم... كافي لهما بالكل والآخر
بالنصف فانه يقتضي بالنصف المصدق لما: قوله الثالث هو أحد هما بالهبة والآخر بالبيعة أقبل أقول قد ذكرنا في
البحر أنه لا يشترط في الموافقة لفظان يكره بعين ذلك للفظ بل أما في جهة أو مرادف حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالبيعة
لعمل انتهى وحينئذ لا وجه للاستنباط لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج من ظاهر قول الأمام مسائل ومن أمكن وجوبه
اليد في الحقيقة وحينئذ فالاستنباط مني على ظاهر قول الأمام لا على ما هو التحقيق في المقام قوله الرأيه عند أحد

بمجموعتيهما لا تقبل في القذف كذا في المصبرية وذكر في المهرج منه مشر آخرى فاستثنى ثلثة وعشرون
ثم راجع إلى الخصاف في باب الشهادة بالو كالة مما قبل فزاد عليها فلتراجع وقد ذكرت في المهرج ان المستثنى اثنان
واربعون مسألة وبينهما مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل في البزازية والولو الجية
والفصول واليهما يرجع الامم مسألة في الوالو الجية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسألة الزوجة التي معها ولد
فانه يقبل بينهما بتاريخ مناقض لمقتضى القاضي به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الد عوى ذكر مسألة
الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان مقتضى وذكر مسائل في خزائن الاكمل في الد عوى
بالكاح والاخر بالتزويج اقول فيه ما تقنم في الذي قبله **قوله** وراجعوا الى انما لا تقبل في القذف يعني اذا شهد احد هذه
بانه قد فعله بالعارية الاخر بالعربية وانما لا تقبل احتياالا لدوره الحد **قوله** وقد ذكرت في المهرج ان المستثنى اثنان واربعون
مسألة الخ قيل سبق الغاية ذكر في شرح هتة مشردا انها با لسبعة المذكور هنا ثلاثة وعشرون ولا تنافي فكانه ذكر ستة عشر
مفصلة ثم ذكر في موضع آخر منه ان مجموع المستثنى اثنان واربعون وبينهما مفصلة ايضا وعلى كل حال فعليه مواصلة لانه
حيث انها في الشرح الى اثنين واربعين كان اللائق ان يذكر هنا انها في الشرح اثنان واربعون ولا حاجة الى ذكر ستة
عشر ولا ثم بيان ان المجموع اثنان واربعون **قوله** يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البزازية والولو
الجية والفصول والسرفى ذلك ان القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع
بالبينة بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كالا يخفى كذا في الدرر والغرر وقيل انما لم يدخل يوم الموت تحت
لقضاء ويوم القتل يدخل لان الميراث ليس يستحق بالقتل بل بسبب ما بقى على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء
معل وهو ذلك التاريخ وعدمه بمنزلة واحدة بخلاف يوم القتل لانه يتعلق بالقتل القصاص او الهدية واعتبر تاريخ القتل الا
تري ان امرءة لو اقامت البينة انه تزوجها يوم النحر بمكة فقضى بينتها ثم اقامت امرءة اخرى البينة انه تزوجها يوم النحر
بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرءة اخرى بعد ذلك بتاريخ
يخالفه لا تقبل **قوله** وعليها فروع اثنتان الضمير الراجع الى قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بتا ويل القاعدة
ومن فروعها ما في البزازية من كتاب ادب القاضي لو برهن ان من شهد وادعى اقراره في وقت كذا كان ميتا في ذلك الوقت
لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء حتى اذا برهن ان فلانا مات يوم كذا ادعت امرءة نكاحا بعد ذلك اليوم
وبرهنك يقبل بخلاف زمان القتل والنكاح حيث يدخلان تحت القضاء ومنها لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وقضى ثم
ادعت امرءة النكاح بعد يوم يقتل وهذا الذي قبله ومما فرعه على الاول ومما فرعه على الثاني لو برهن الوارث على
انه قتل يوم كذا وبرهنه امرءة ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات **قوله**
وفي القنية من باب الدفع في الد عوى لم نص عبارتها ادعى عليه هي انه اشتراه من ابيه منذ مشروحين والابا ميت للحال
فا قام ذواليل البينة انه مات متلف مشروحين هتة تجمع وقال جمهور الحافظ لا تسمع قال امتا ذنا رضي الله تعالى والصواب جواب
الحافظ فينبغي ان يحفظ لانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء على قواء البعض انتهى قال بعض الفضلاء وقد
لغزت بمسألة في البزازية فيها القول بدخول يوم الموت تحت القضاء ذكرنا في كتاب الد عوى وهي لو ادعى الميراث وكل واحد
منهما يقول هذا الي ورثة من ابي ان في يد ثالث ولم يورثها تا ويخا واحد اثنان تصادقا ان احدهما ابقى فهو له عند

في ترجمة الموت فلتراجع وقد اقمنا الكلام عليها في المرح في باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا اخرجوا من
 لغيره ولا يقبل لنفسه كما في القنية **قوله** اي احدى الشريكتين العمار مع شريكه فلا يجبر عليه الا في جد او يتيمين لهذا
 وصيان ونضاف موقوفه وعلم ان في تركه ضرر اثنان الا في من الراضيين يجبر كافي الخافية وينبغي ان يكون لغيره
 كفي الشهادة بالمجهول غير صحيحه الا في ذلك اذ شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا يعرفونه واذا شهدوا بغيره
 او بغيره صحيح مجهول كما في قضاء الخانية الشهادة بغيره من مجهول صحيحه الا اذا لم يعرفوا قد ما رهن عليه من الدين
 كافي القنية للقاضي ان يسأل من سبب الدين احتياطاً لئلا يبي القسّم لا يجبر كافي اطلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب
 يا موه باخر اجمد ولا يجبر كذا في الخانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف

الا مامين ولا يضمن ان فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقديم الملك قصد ادنى جامع الغصولين
 مسئلة فيها دخول يوم الموت تحت القضاء قال الوكيل بقبض المال لو برهن على وكالته وحكم بهائم المطلوب ادعى ان
 الطالب مات قبل دمه او ليس له حق القبض يصح الدفع **قوله** شاهد الحسبة اذا اخرجها دقه هل المعبر خمسة ايام
 اربعة اشهر فيه خلاف ذكره في القنية ولم يذكره المصريح قال بعض الفضلاء الذي يظهر ان ذكر خمسة ايام في كلام
 القنية ليس بقيد بل المدار على التمهين من الشهادة عند القاضي ويدل عليه ما في الصيرفية ههنا انهما كانا يعيشان
 عيش الا زواج وكانا طلقها منذ كذا لا تقبل قال لانهما صارا فامضين بتاخيرهما الشهادة انتهى وهذا كله يفيد
 ان التاخير بلا عذر انما يضر في قبول الشهادة في حرمة الفروج خاصة وهل يضر مطلقاً ام لا قال في البرازية اذا
 طلب المدعي شاهد الاداء الشهادة فاخر من غير عذر ظاهر ثم ادعى لا تقبل انتهى فاطلاقه يفيد عدم القبول مطلقاً
 وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وقد حكى شيخنا في الفتوح عن شيخ الاسلام في صورة ما اذا تاخر لغير عذر ثم شهد
 لا تقبل لتمكن التهمة اذ قد يكون لاستجلاب الاجرة ولا يضمن ان هذا التعليل يفيد عدم التقييد بالفروج وقد تعقبه شيخنا
 دان الوحدان يقبل ويحمل على العذر الشرعي وعندني ان الوجه ما قاله الشيخ الاسلام سيما وقد فصل الزمان وعلم من حال
 الشهود والتوقف لقبض النقود وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرمة لا يبرهن فيها تاويل انتهى
قوله لغير عذر الخ وكذا في القنية **قوله** الا في جد او يتيمين الخ اقول في استثناء ما ذكره نظر لانه لم يجبر فيما استثنى
 احد الشريكتين بل احد الوصيين ووجه الجبر ظاهر لان الوصي يجبر على اصلاح ملك من هو وصي عليه بخلاف احد الشريكتين
 فانه لا يجبر على اصلاح ملكه وحينئذ لا صحة للاستثناء المذكور كما هو ظاهر غاية الظهور ولقد ظفر به بمسئلتين بسبب استثناءهما
 مما ذكره واحد بهما ما لو كان بينهما رضى ذهب بعض بناها يجبر الشريك على ان يعمر مع الاخر ولو مصر او قيل له ريكه انفق انما
 لو شئت فيكون نصفه ديناً على شريكه الثانية لو كان بينهما عمام وتلف في مته يجبر الا في على عمارته اما لو صار كل منهما
 معمر اتم يجبر الا في على العماره ويقسمان الارض كذا في السادس والثلاثين من جامع الغصولين وفي النخبة انقلاص اجارة
 فتاوى المتصلي من محمد في طاحونة بين شريكتين انفق احد هما في مرمعها بغير اذن شريكه لا يكون متطوعاً لانه لا يتوصل
 الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بهذا **قوله** وينبغي ان يكون الوقف كذا اي يجبر الا في من لبنا ظرو من جد او معتزك
 بين وقعين **قوله** الا اذا لم يعرفوا نذرهم عليه من الدين الخ قيل عليه انما ادانهم اذا علموا قد والدين قبلت الشهادة بالبرهر
 المجهول ولا يظهر من خلية العلم فقد والدين في صحة الشهادة مع الجهالة انتهى **قوله** للقاضي ان يسأل من سبب الدين

ومحل الأولي فيما إذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس فيه وإنما هو حادث كذا في التاتارخانية ومنهم من فرق بينهما بأن الأول دليل لادون الثاني كل من قبل قوله فعليه اليمين الأولى مسائل عشرة مذكورة في القنية الوصي في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وإذا ادعى اشتراط البراءة من كل عيب وإذا ادعى على القاضي اجارة مال وماله أو يقيم وفيما إذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض

فيه أنه ذكر في الفتاوى الطبرية أن في دعوى الدين لابد من بيان السبب فليراجع **قوله** ومحل الأولي فيما إذا كان فيه اختلاف السلف المراد بالسلف الصنفية فمن بعدهم كافي جامع الفصولين من الفصل الثاني فلا يعتبر خلاف الشافعي رح كافي البحر وهو مردود كما قد مر من شيخ الأعلام المحقق بن الهمام **قوله** الأولى مسائل عشرة الخ كذا في النسخ بتأنيث عشرة والصواب التذكير كافي قوله عز وجل وليل عشر وقد ظفرت بمسائل أخرى زاد عليها ما في الملتقط من كتاب التعليل والحدود إذا استهلك يسارق السرقة قيل القطع أو بعده لا يضمن لو اختلفو في الاستهلاك فالقول قول السارق بلا يمين انتهى ويزاد عليها ما في الموازية من الفصل الخامس من كتاب البيوع اشتري جارية على أنها بكر فاذا هي زائلة العذرة وقال البائع زالت بالوطي والمشتري بالولبة قيل وعليه ألاكثر لا ترد وقيل القول للمعتري وبعد الحلف له الرد والتوى على أنه له الرد بلا حلف انتهى ويزاد عليها ما في مختصر الجامع للحدود سليمان بن مينا **قوله** الرجل يقضي بوق بعضه من كتاب الدعوى أنه من أنه عيب وإن ذكرنا القول قوله ولا يستخلف انتهى ويزاد ما في المجمع إذا قال ادعى الزكوة إلى مباشر آخر وكان في تلك السنة ما شراخرفان القول قوله بلا يمين عند أبي يونس انتهى ويزاد أيضا ما في الجوهرة إذا قال الزوج بلغك الخبر فقبلت فقال ترددت فالقول قولها ولا يمين فليها عند الإمام أبي حنيفة رح ويزاد عليها ما في رجز المقدسي لو مات ذمي فقال له ماله سلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صل قول بلا يمين عليهم إلا إذا ادعت علمهم بخبرها بعد موته فيحلفون على نفي العلم ويزاد أيضا ما في المحيط وحيل الشراء بشرط الخيار لمؤكله بأموره أو بغير أموره إذا ادعى البائع رضي الأمر وانهر الوكيل فالقول للوكيل بلا يمين لأن البائع يدعي سقوط خياره وجوب الثمن وهو ينكر ولا يمين عليه لأنه دعوى على الأمر دون العاقد والأمر لو أنكر لا يستخلف وكيله لأنه نائب عن الأمر في الحقوق وليس بأصيل ويزاد أيضا أمين القاضي لو قال بعثت ثمن وقضيت الثمن صدق بلا يمين وهذه الحقا بالقاضي كافي شرح تلخيص الفارسي **قوله** الوصي في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه بأن قال الوصي لليتيم أنفقته عليك كذا من مالك وذلك نفقة مثله أو قال ترك أبوكم رقيقا فانفقته عليه من مالك كذا ثم مات أو أبق وقال النصفير ما ترك أبوكم رقيقا أو قال الوصي اشتريتك لك رقيقا أو ادعت الثمن من مالك وانفقته عليك كذا فهو مصل في ذلك كله مع اليمين قال برهان الدين صاحب المحيط إلا أن معنا تخنا كانوا يقولون لا يستخلف من أن يحلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانه **قوله** وفي بيع القاضي مال اليتيم وإذا ادعى الموهوب له من كل عيب يعني فرد المشتري عليه بعيب فقال القاضي إن شاء نفي منه فالقول قوله بلا يمين **قوله** وإذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف أو يقيم عبارة القنية لو ادعى رجل قبله اجارة أن يقيم لليتيم وأراد تحليفه لا يحلف لأن قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعيه عليه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف فإن صاحب القنية لم يصرح بالوقف فكان المصنف على أرض اليتيم ولم يعتبر صاحب القنية بالمال وإنما يبيع بالأرض والمال أم منها **قوله** وفيما إذا ادعى الموهوب له هلاك العين يعني إرادة الواهب الرجوع **قوله** أو اختلفا في اشتراط

وفي قول العبد البائع للبايع فزون وللاية في مقل ار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا اشترى
 ثرا لنفسه وادعاه لا يملك الصغير وفيما يدعيه المتولي من الصرف المقضي عليه في حادثة لا تسفع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى
 لعوض اي اختلف الوهاب والموهوب له والواهب وان لم يتقدم له ذكر فهو مفهوم من الموهوب له اذا لا يكون الموهوب
 له الا وهناك واهب فاذا اختلفا بان قال الواهب شروطا لي فهو شرط وقال الموهوب له ثم اشترط فالقول قوله بدون اليقين
قوله وفي قول العبد البائع انا ما دون يعني اذا اشترى العبد شيئا فقال البائع انت معجور وقال العبد انا ما دون فالقول
 له بدون اليمين و ذكر في القنبه من المسائل العشرة ما اذا اشترى مملوك من عبلم شيئا فقال له انا معجور وقال
 الآخر انا رنت ما دون لنا فالقول له بدون اليمين انتهى وقد اختلفنا من بعد ثم نقل هذه المسألة **قوله** والابن في مقدار
 الثمن الخ يعني اذا اشترى لابنه الصغير واثم اختلف مع الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين **قوله** وفيما
 اذا انكر الاب الخ يعني اذا اشترى دار افجاء الشفيع وانكر المشتري الشراء وقال انها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يملك
 المشتري **قوله** وفيما يدعيه المتولي من الصرف وكذا الوصي في مال الصبي والوقف في يده ونحو ذلك من الامتاء
 اذا ادعى بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنغير النام عن الوصاية فان اتهم
 قيل يستحلف بلهما كنت خنت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا ميسر حلف عليه هذا نص عبارة
 القنية قيل عليه هذا مخالف لما في الاصحاف فانه جعل اليمين عليه كما ذكره في باب اجارة الوقف ومبارته ولو قال قبضت
 الاجرة ودفعتها الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكر واذا كان القول قوله مع يمينه ولا شيع عليه كما لو ادعى رد
 الوديعة وانكر المودع لمكونه منكر امعنى وان كان مدعيا صورة والعبرة للمعنى ويجوز المستاجر من الاجر ولذلك
 لو قال قبضت الاجرة وضاعت مني او صرقت مني كان القول قوله مع يمينه لكونه امينا انتهى وصاحب القنية ذكر هذه
 المسئلة في باب الامتخلاف من كتاب ادب القاضي ولا بد لمن اراد الوقوف على مراده في هذه المسائل من النظر فيه فان
 المص او جزا مجازا والظاهر من كلامه ان عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعي عليه بشيء معين وفيما
 ليس هناك منكر معين والمفهوم من كلام المص رح عدم تحليفه مطلقا فيما يدعيه من الصرف وهو خلاف المنقول انتهى
 اقول ما ذكره المص رح هنا مخالف ايضا لما ذكره في البحر حيث قال وفي اوقاف الناصبي اذا اجر الواقف اقيم له في
 الواقف او امينه ثم قال قبضت الغلة فصامت او فرقتها على الموقوف عليهم وانكر واذا القول له مع يمينه **قوله** المقضي
 عليه في حادثة لا تسفع دعواه ولا بينته الخ اي لا يقبل فالسمع يستعمل للقبول مجازا اصوليا من ذكر السبب وارادة المسبب
 او كناية على طريق البيان كذا في حواشي السيراج على شرح المجمع الملكي واعلم ان المراد بالقضاء هنا قضاء الالتزام
 لا قضاء ترك فان المقضي عليه قضاء ترك تسفع دعواه وبينته ويصير مقضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة بيان
 ذلك ان من كان له نهر في ارض غيره فليس له حریم عند الامام ابي حنيفة رح الا ان يقيم بينة على ذلك وقال له مسنة
 النهر يمهي عليها ويلقي طيته عليها واصل هذه المسئلة ان من حفر نهرا في ارض موات باذن الامام في موضع لا حق
 لاحد فيه لا يستحق له حریم عند وعند هما معصقي له حریم من الجانبين واذا ثبت من اصلهما ان صاحب النهر
 يستحق الحریم فعند المنازعة لظاهر شاهد له ومنده لما لم يستحق للنهر حریم فالظاهر شاهد لصاحب الارض والقضاء في
 موضع النزاع يعني في هذه المسئلة قضاء ترك بمعنى انه اذا قضى لا يخلو اما ان يقضى بتركه في يد صاحب الارض كما هو

الذي التلوي

تلك التي المصلحة المدعي او النتاج اذ ابرهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادي والدفع بعد القضاء هو احد مما ذكره جميع
وينقض القضاء فكما يسمع الدافع قبله يسمع بعد ولكن بعد الثلاث وتسمع المدعي بعد القضاء بالنكول كما
في التلوية التناقض غير مقبول الا فيما كان محل القضاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الخاتمة

من كسب الامام او تركه في يد صاحب النهر كما هو منه مذهبهما لا قضاء الزام اذ الفرق بين قضاء الترك وبين قضاء الزام
ان في قضاء الزام من صار مقضيا عليه في حادثة لا يصير مقضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة ابد اذ في قضاء الترك
يجوز لاهل الواقام صاحب النهر بينة بعد هذا ان المسئلة ملحقة تقبل بينته ولو كان قضاء ملك اي الزام لما قبلت
بينته والا في قضاء الزام لو ادعى ثالث لا قبل بينته الا بالتلقي من جهة صاحب المدعي في قضاء الترك تقبل كذا
في المنيع شرح المجمع **قوله** او النتاج مطلق على تلقي الملك والنتاج ولادة الحيوان ووضعه عند من نتجت بالبناء
للخمول ولدت ووضعت كما في المغرب والمراد ولادة في ملكه او في ملك بائعه او مورثه ولا يترجح فتاج في ملكه
على نتاج في ملك بائعه كما هو الظاهر من كلامهم ولا يشترط ان يعهد وان امة في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون اخرى
قدمت عليها كذا في البحر **قوله** ابرهن على ابطال القضاء الخ بان اقام البينة على اقرار المقضي له ان ما قضي له حرام وامر
رجلا ان يشتري له ذلك الشيء من المقضي عليه فانه يبطل حكم القاضي كما في الخلاصة من الفصل الرابع من كتاب
القضاء **قوله** فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده اقول حياقي بعد ورتين جواز الدفع بعد الحكم الا في المسئلة الخمسة
قوله لكن بهذه الثلاث اقول التقييد بالثلاث ليس في كلامهم بل في كلامهم ما يفيل عدم صحة التقييد بها قال في القنية كل
دفع يسمع قبل القضاء يسمع بعده انتهى وفي البزازية في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى وكما يصح الدفع بعد
البرهان يصح قبل اقامته وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعد وفقد اطلق ولم يقيده بالثلاث التي ذكرها **قوله** وتسمع الدعوى
بعد القضاء بالنكول في الخاتمة في باب ما يبطل دعوى المدعي ما خالف ما ذكره المصنف وعبارة المدعي بعد في يد رجل انه
له فجدد المدعي عليه فاستحلفه فذكر وقضي عليه بالنكول ثم ان المقضي عليه اقام البينة انه كان اشترى هذا العبد
من المدعي قبل دعوته لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعي عليه
لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البينة قبل بينته ويقضي له **قوله** التناقض غير مقبول الا فيما كان
محل الخفاء الخ في الفواكه الهدية للعلامة بدر الدين محمد الشهير بابن العبر من مائة قد اغتفر والتناقض في
كثير من المسائل التي يظهر فيها مدعي والمدعي ولا باس بذلك كما حصر من ذلك فمنها مسئلة الاقرار بالرضاخ فلو قال
هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطأ يصدق في دعواه الخطأ وله ان يبتز رجلا بعد ذلك وهذا امر ووط بما اذا لم يثبت على
اقراره بان قال مودق او كالت او شهد عليه بذلك شهود او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات
النفسي وافقت في ذلك مباحث طويلة الذي يول لا تحتمل هذه الا في احوالها والعنف والمقروفي رجوعه من ذلك
انه ما مضى ما به فقد يظهر بعد اقراره على خطأ البنا قل ومنها تصديق الوارثة الزوجة على الزوجة ودفع الميراث لها ان
دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث يسمع دعوتهم لقيام العنف وفي ذلك لهم حيث استصحبوا المحل في
الزوجية وخفيت عليهم البينة ومنها ما اذا ادعى النكاح بالكتاب والكتاب في المدعي العتق قبل الكتابة لا في المدعي عليه العتق
يعلم به بعد الكتابة ومنها ما اذا ادعى بالبرهان ثم ادعى عليه بالعتق كل للمدعي ومنها ما اذا ادعى ارائم ادعى عليه الميراث فلو جردوا

بمن مطلقا على عدم شيوع فشهد بالعدل وفيما اذا شهد انما حليم ولم يستثن وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذا شهد ابتداء عند ولم يقل على ملكه وفيما اذا شهد انخلع او طلاق ولم يستثن وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهد ان هو لا علم به هو نوابها وقت الامان وفيما اذا شهد ان الاجل لم يزل كرفى بجلد السلام وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهد انها ارضعت الطائر بلبن النعانة لا بلبن نفسها كافي جامع الفصول ليس وقيل بينة النفي المتواتر كافي الظهيرية والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد الا في عن تم القبول تيسيرا ذكره في قوله عبد هوران لم يحج العام فشهد انحره بالعوف فلم يعتق بناء على انه نفي بمعنى بمعنى انه لم يحج

البينة على الاخبار وتسامح لافي الصغرى خبر الواحد العدل الثقة يكفي في الافلاس والاثان احوط انتهى **قوله** فيما اذا علق مطلقا على عدم شيوع الخ **اقول** هذه المسئلة فرد من افرا وقاعدة كلية وهي ان الشرط يجوز اثباته ببينة ولو نها ومن افرادها لو قال ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فبرهن القن انه لم يدخل يعتق قيل فعلى هذا الرجل امرها بيلها ان ضررها بغير حناية ودرهنت انه ضررها بغير جنابة ينبغي ان تقبل بينتها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط **قوله** وفيما اذا شهد انه اعلم الخ انما قبلت بينة الاحلام وان كان نية نفي لان غرضها اثبات احلامه كافي معين الحكم **قوله** وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله الخ يعني اذا ادعت انه قال المسيح ابن الله وكفروا حرمت ولم يقل قول النصارى وقال قلت قولهم فشهد انهم لم يقل قول النصارى تقبل ويقضي بالفرقة وكذا في البزازية وقوله وقال قلت قولهم يعني موصولا بقوله المسيح ان اتهم قال في جامع الفصولين ولو قال لا سمعنا يقول المسيح ابن الله ولم نسمع عنه فغيره ترد الشهادة قال بعض النحلاء والفرق بينهما هو ترتيب الحكم على الاول من بينونة امراته دون الثاني لجواز انه قال قول النصارى ولم يسمعوا والتمسح ثابت بيقين فلا يزول انتهى قال المصنف في البحر في توجيه قبول الشهادة على النفي في هذه الصورة انها في المعنى شهادة على امر وجودي وهو السكوت لانه عبارة عن انضمام الشفتين عقب التكلم بالموجب **قوله** ولم يزل على ملكه لا يقتل هذه الشهادة على اثبات لان نفي النفي اثبات لان الاتهام لازم عن نفي النفي والاميد لوله المطابق النفي ويصدق انها شهادة بالنفي وقولهم نفي النفي اثبات لا تخلو عن تسامح وفي معين الحكم لعلاء الدين اليهود الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان يقول هذا علامة نتج عنه وهذه دابته نتجت عنه ولم يزل ماله وله اختلج المعاني فيه والاصح قواها **قوله** وفيما اذا شهد انخلع او طلاق ولم يستثن لانه في المعنى شهادة على امر وجودي لان عدم الاحتذاء امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التكلم بالموجب **قوله** وفيما اذا امن الامام الخ علل في الولو الجية قبول الشهادة في هذه المسئلة بانهما هذه الشهادة قررا حكم الاصل فيهم للامام وهو الخيار انتهى وقيل في البزازية ما اذا كان الشاهد من غيرهم ومثله في الواقعات **قوله** وفيما اذا شهد انها ارضعت الطائر الخ كذا في النسخ والروايات فيها اذا شهد ابن الطائر ارضعت الصبي الخ ولو كثفوا قولهما ما ارضعته بلبن نفعها لا تقبل شهادتهما لقيامهما على النفي مقصودا بجلد الاول لان النفي داخل في ضمن الاثبات لولو برهنا فيمنعنا للثبوت والى كافي جامع الفصولين **قوله** وتقبل البينة على النفي المتواتر كافي الظهيرية اي في كفاية الوقف وقد ائتمن البزازية في معنى نوع في النهج ادعى النفي **قوله** وفي ايمان ان الهداية لا فرق بين ان يحيط علم الشاهد به ولا يقول لا محل له ذكره هنا انما نعلمه بعد قوله فيما

مجموع الرواية

المعصاة محمول على الصحة ما يمكن ولا ينتقص بالشك كل أمي شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم الناس على ما كان
كما في جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف رح فيما يتعلق بالقضاء كافي التقنية والمزاوية لا يجوز الاحتجاج
بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة وما ذكره محمد رح لى السيوا الكبير من جواز الاحتجاج به في
خلاف ظاهر المذهب كما في الدوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كافي غاية البيان من الحجج التي لا يسقط
بتقادم الزمان قد فالوقاصا اولعانا وحقا لعبد كذا فى لعان الجوهرة اذا سئل المختص من شيعى فله يفتي بالصحة جلا

تقدم شهادة النفي غير مقبولة كما هو ظاهر **قوله** القضاء محمول على الصحة ولا ينقص بالشك يعني لان القضاء
حق الشرع يجب صيانتة ومن صيانتة ان يلزم ولا يعترض عليه كذا فى الدرر والغرر من كتاب القضاء **قوله**
كذا فى الشهادة الظهيرية الخ أقول لعل المراد الفوائد الظهيرية حاشية الهداية واما الفتاوى الظهيرية فليس فيها ما ذكره
والذي فيها في فصل المقطعات البيئات من جميع الشرع فيجب اعمالها بقدر الامكان ولا يجوز افعالها مع امكان العمل بها
قوله الفتوى على قول أبي يوسف الخ فيما يتعلق بالقضاء يعني لانه حصل له زيادة علم بالتجربة قال مجد الاثمة
الترحماني والذي يؤيد ما ذكره في فتاوى الزكاة ان ابا حنيفة رح كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف
مسايقه رجع وقال الحج افضل **قوله** لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس أقول ينبغي ان يستثنى من ذلك عبارة
الواقفين فانه يحتج بمفهومه **قوله** كالأدلة الخ أقول نظير ذلك تخصيص الشيعى بالذكر لا يدل على نفي الحكم صاعدا
في خطاب الشرع واما في الروايات فيدل ذكره ابن الكمال في فضل الجنائيات على الصيد في شرح الهداية من كتاب
الحج **قوله** وأما مفهوم الروايات فحجة الخ أقول وكذلك مفهوم التصنيف حجة ذكره في انفع طو مائل هذا ولا يقال في
مفهوم الروايات ينبغي بل هو مفهوم عبارة الاصحاب ذكره المص رح في الشرح في كتاب الوقف وانما كان المفهوم
حجة عندنا في الرواية دون النصوص لان المفهوم فيها ليس بمقصود بخلاف كلام الاصحاب فانه فيه مقصود فيكون
حجة وفيها وهذا هو الفرق بينهما وان قد خفي على كثيرين فاحفظه واحتفظ به كذا فى الزهر البادي على فصول
العمادي معزيا الى مولانا عبد المؤمن المشنة وظاهر قول المص رح مفهوم الرواية حجة انه حجة ولو كان مفهوم مخالفة قال
العلامة القسستاني في شرح النقاية في كتاب الطهارة ان مفهوم المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة معتبر بلا خلاف
كأذكره المص رح يعني صدق الغرض في كتاب النكاح ثم قال لعن في اجارة الزاهد في انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه
اكثرى لا كافي كافي حد والنهاية **قوله** الحق لا يسقط بتقادم الزمان قال المص رح في كتاب الدوى في اخر باب التمسك فقال
ابن العربى مانصه في المبسوط رجل ترك الدوى قلا ثا وثلثين سنة بلا مانع لا تسمع ثم قل وقد اقيمت بعدم صانع
الدوى بعد خمس عشرة سنة لنهي السلطان انتهى قيل وهل يبقى حكم الزهري بعد موته اذ خلع ثم قال لعن قد علم
ان من عادتهم اذا تولي السلطان مرض عليه قانون من قبله واخذ امره باقائه انتهى أقول قد اخبرني احتاذي شيع
الاسلام يعني افندي الشهير بالمنقاري زاده ان السلاطين الآن يأمرون قطاعاتهم في جميع ولاياتهم ان لا يسموا دوى
بعد مضي خمس عشرة سنة دوى الوقف والارث **قوله** قد فالوقاصا اولعانا وحقا لعبد الخ فيه ان القصاص حق للعبد فمطعم عليه
من مطط العام على الخاص وهو مختص بالوارث **قوله** اذا سئل المختص من شيعى الخ في البزاة في اخر السادم من
كتاب الصالح ماصورقه في الخزانة ان التخارج باطل اذا كان في التركة دين ولو لم يكن في الترخا جارية يملك

اقيمت بعد صانع الدوى بعد خمس عشرة سنة

بطلان الصلح وهو وجود الغرائب كلها إلى صلح السادة المفتي بما يقع عنده من المصلحة كأنه مهر البزازية ويقتصر
 على إقامته في الوقت بالانفع له كما في عرج السيرة والباري القدر في بطلان قول الواحد العدل في أحد عشر موضعاً كما
 في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الترجمة بل والترجم وفي جود المسلم فيه ورواياته وفي الأخبار
 والفلس بمعنى المدد وفي رد المحتار القاضى إلى المزكى وفي اثبات العيب وبردية رمضان عند الاعتلال وفي أخبار
 جينا والأصل في صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولعن مثل من صحة التخرج يفتي بالصحة ويحمل على وجود
 هو الثابت كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله يفتي بالصحة وإن احتمل أنه غير ما قل والأصل فيه ما ذكره الأستاذ ابن المطبق
 محمول على الكمال الخالي من العوارض المانعة من الجواز والصحة بالجلو عن الدين هو الأصل فلا يثبت بلا تعرض
 على وجود العارض **قوله** المفتي الخ إنما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذلك في مهر البزازية لعل المراد بالمفتي هنا
 المجتهد أما المقلد فلا يفتي إلا بالصحيح هو كان فيه مصلحة للمستفتي أولاً ويجوز أن يراد به المقلد إذا كان في المسئلة
 قولان مصححان بأنه مشهور في الفتوى لكل واحد منهما فيختار ما فيه المصلحة منهما فكذلك أظهر لي ثم واجعت عبارة
 البزازية فوجدته ذكره في النوع الخامس من البهرمانصه وبعده إيفاء المهر المعلن إذا أراد أن يخرجها إلى بلد الغربة
 حدث السفر إلا إذا منع من ذلك لأن الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان (شعر) ما ذل الغريب ما أشقا
 عمل يوم يمينه من يراه * كذا احتاره الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى **أَكْفَنُوا مِنْ مِّنْ حَيْثُ مَكَتُمْ**
مِّنْ رَّجِدِكُمْ أذل من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لا باق دلمنا من مادة زماننا
 مضارة قطعية في الاعتراض بها واختار في الفصولين قوله فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدل مهالان المفتي إنما يفتي
 بمصعب ما يقع عنده من المصلحة **قوله** يقبل قول الواحد يعني العدل **قوله** العدل في أحد عشر موضعاً كما في منظومة ابن
 وهبان حيث قال (ع) ويقبل عدل واحد في تقويم **قوله** في تقويم المتلف يعني لو تلف شخص لشخص شيئاً وادعى أن قيمته كذا
 ونكر المالك عليه أن يكون ذلك القدر قيمته يقبل قول الواحد العدل في قيمته ونقل المصريح في البحر من باب خيار العيب
 من البزازية أنه يحتاج إلى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج إلى العرق ثم احتجني من التقويم تقويم نصاب السرقة ولا بد
 من اثنين **قوله** في الجرح والتعديل من إلى تزكية السرور وقال محمد لا بد من اثنين **قوله** المترجم معطوف على تقويم و
 هو فاعل من حيث المعنى إذ يصير الثقل يقبل قول الواحد في المترجم وأنصواب أن يقال في الترجمة أي يقبل قول الواحد
 العدل في الترجمة ممن لا يعرف القاضي لفتن من الاختصاص وقال محمد لا يكتفى بالواحد ويجوز أن يقر بصيغة أهم المفعول
 أي الكلام المترجم وعليه فلا عكس **قوله** في جود المسلم فيه الخ يعني إذا ادعى جود المسلم فيه وانكر المسلم أو عكسه يكفي فيه
 قول الواحد العدل **قوله** وفي الأخبار بالفلس بعد مضي المدد يعني إذا أخبر القاضي بالامس المحبوس بعد مضي مدة الحبس
 أطلقه **قوله** بعد مضي المدد أي مدة الحبس **قوله** وفي رد المحتار القاضى فيده تقدم في قوله والمترجم إلا أن يجعل رد المحتار
 بمعنى الرماله كما قال المزخري وأبعد (شعر) لقد كذب الواهون ما نصحت عندهم * بسر ولا رسلتهم برحول * ومنه عنده
 آثار رسول رب العالمين **قوله** وفي اثبات العيب يعني يقبل قول الواحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري **قوله**
 وبردية رمضان الخ أي في أخباره بردية هلال رمضان إذا كان بالسما علة وهاذا ظاهر المذهب وعند الحسن يقبل بلائله **قوله**
 وفي أخبار المعاهد بالموت هو الله تبارك وتعالى كما في الفتح وفي الخلاصة أن في النكاح والنسب لا بد أن أخبر به من لا بد أن يطلع به الموت وطاهر

الشاهد بالموت وفي نقله يرار من المتكلم وقد ثبت ان يقبل قول أمي القاضي اذا أخبر به ما داه من الموت
حضورها كما في دعوى الغنية بخلاف ما اذا كان التحليف المخذول فإلّا حلفتها لم تقبل إلا بشاهد معه كما في الصحيح
الناس احرار بلا بيان الا في العهدة والقصاص والحدود والدية اذا اخطأ للقاضي كان خطأؤه على القاضي له وان تعطل
كان عليه كذا في حيز الخانية وتماه في قضاء الخلاصة

كلام المزيدي أنه لا بد من خبر عدلين في الأصل الا في الموت والفسخ في الظهيرة ان الموت كثير ووقته في بعض العهود
في اخبار الشاهد بالوقف قال بعض الفضلاء الظاهر ان معناه في الخبر واحد الشاهد بان مكانة كذا وقف فانه يجوز للشاهد
ان يشهد بالوقف وعلى هذا فيكون المصلح ومضانا لمفعوله والفعل مطلق وقد فهم بعضهم ان معناه ان الشاهد الواحد
اذا شهد بالوقف كفى وليس كذلك بل لا بد لثبوت الوقف من شاهد من ذكرين او ذكر وانثيين كما عرف في مباحث
الشهادة **قوله** الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة الخ يعني فلا يحتج بظاهر الحرية فيها بل يسأل وهذا اذا طعن الخصم
بالمروق اما اذا لم يطعن فلا يسأل كما في التبيين وتفسيره في الشهادة اذا شهد شاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال
المشهود عليه هما عبدان والى لا قبل شهادتهما حتى اعلم انهما حران وتفسيره في الحد اذا قتل انسان لم يضمن القاذف ان
المقتول فيه فانه لا يحد القاذف حتى يثبت مقتول حر ريته بالحجة وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان
المقطوع يد عبد فانه لا يقضى بالقصاص حتى يثبت حر ريته وفي الدية اذا قتل انسان خطأ وزعمت العاقلة انه عبد فانه
لا يقضى عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حر ريته وهذا لان ثبوت الحرية لكل احد باعتبار الظاهر اما لان الدار دار الحرية
اولا لان الأصل في الناس الحرية لانهم اولاد آدم وحواء عليهم السلام وقد كانوا حريين الا ان الظاهر يدفع به الاحتجاج
والجواب لا يثبت به الاحتجاج لان الاحتجاج لا يثبت الا بالليل موجب له اذا عرفت هذا فنقول في العهدة ان ثبوت
الاحتجاج على المشهود عليه بقول الشاهد الظاهر الحرية لا يكفي لذلك وكذلك في النقل الزام الحد على القاذف وفي
القصاص الجواب العقوبة على القاطع وفي الدية ايجاب الدية على العاقلة وذلك لا يكون الا باعتبار الحرية فمالم تثبت الحرية
بالحجة لا يجوز القصاص بشيء من ذلك فان قال المشهود نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قوله ما حتى ياتي بالبينة على ذلك وانما
اولاده ان لا قبل شهادتهما فاما في قولهما انا احرار فمطلتان في قولهما بطريق الظاهر ذلك لكن لا يقضى بشهادتهما حتى
يقعما البينة على حر ريتهما وانما القاضي عنهما ما خبر انهما حران فقبل ذلك ولا يجوز لهما انهما كانا حريين
من الاحباب التي لا تعمل شهادتهما الا بها بمنزلة العدل المكمما ان العدل انما يصير معلومة عند القاضي بهذا الطريق فكذلك
الحرية كذلك انى شرح ادب القاضي للصرحسي وقد مثل شبع مشا نخنا الشيخ عبد القهي العبادي محل الأصل في الناس انهم
اوهقه وعمل الأصل في الناس الفقر والغناء وعمل الأصل في الناس الامانة والنجاة وهل الأصل في الناس الحر والعتق بل
الغائب الأصل في الناس الرشد والفقو والامانة والعتق والنجاة الى القاضي ان يسأل عن الشهود صراة ولنا لان القصاص مبني على
الحجة وهي شهادة العدل فيتعرف من العدل وفيه ممنون فمماثة من البطالان والله تعالى اعلم انتهى وفي قوله فيه ممنون قصدا
البطالان نظرا الى بر **قوله** وان تعذر كان عليه الخ فيه ان السطحا لا تعمل فيه والدي في الثانية وان تصد الجور **قوله** وتماه في
تجها الخلاصة اي في الفصل الرابع وعبارتها القاضي اذا داه لان يرجع من القضاء ان كان الذي قضا خطأ لا خلاف فيه
انه يرد وان كان مختلفا فيه امهارة في المستقبل ويقضي بالذي يرى انه افضل فان ظهر في بعض اختلاف قضاة يهدى

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حق الميراث الوارث الوصي ابراء ما سواه اقرت في حق تركته وطلبه فلم يبق له حق منها الا استناده ثم ادعى في يد الوصي
 حصة من تركته لبيته و بوهن يقبل وكن ١٤ اقر الوارث وبعاله قبض جميع ما تولى الميراث من تركته ابيه ثم ادعى على رجل
 بهذا جميع كذا في الغانية وبحث فيه الطر موصى بعتارده ابن و هبان

فلما كان في حقوق العباد كالعصا والطلاق والنكاح والعقود ان ظاهر من الشهود فيبطل ومحل رد ونفي قذف ان قال
 القاضي نعمت يضمن في ماله ويعزل للمخيل ان كان خطأ اي جهلاً يضمن المقتضي له الدية وفي الطلاق ترد المزا
 التي ووجهها في العتق يرد العبد الى مولاه وفي حقوق الله تعالى كمثل الزنا والعرب والسرقه اذا ظهر ان الشهود ضعيف
 وقال نعمت ففرض من الله يوان كان خطأ فمما نه في بيته المال ومن اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار القاضي له
 لما اذا اقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء كالشهود اذا ابرءوا قول لا تسمع الله يبرء من الابراء العام اليه قد فرق
 المصنف في الشرح بين ابراء العام بلفظ الاضمار وغيره فكان كان بلفظ الاضمار ارتد عن الاعيان والاضمار لا يسمع قول القاضي
 الذي كنه في الاستثناء بل ان كور نظر لان ضمان الدرك حادثة بطل ابراء لان الاستحقاق كان من قبل ما وقت ابراء وانما حادثة
 بعد ابراء بها ثباتها مستحق المبيع بعد ما فلم تحصل ابراء بطل يستثنى وقد قال القاضي ان اتفقت البرايات على ان الميراث
 لو قال لا دعوى لي فبطل فلا يصح حتى لا تسمع دعواه عليه الا في حق عاقد قوله ولما اذا ابراء الوارث الوصي ابراء ما سواه
 الى قوله كذا في الغانية قول عليه هذا اقرار محدد لم يستلزم ابراءه لغيره قيد ابراءه المعلوم من معلوم ولا مجهول وصحة
 دعواه به لعدم ما يمتنعها لان اشهاد انه قبض جميع تركته والله اليه ابراء المعلوم من معلوم ولا مجهول
 قوله ثم ادعى في يد الوصي عينا اليه قيل هذا اقرار بما اذا ادعى عينة واما اذا ادعى عليه دينا كما اذا ادعى عليه واحتمل
 بالظاهر انه لا تقبل ومما يدل على ذلك ما في البرازية في الرابع عشر في دعوى ابراءه بالصلح ابراءه من الدعوى ثم
 ادعى عليه ان قاضي عينة ان كان مات ابوه مثلاً قبل ابراءه لا تصح الدعوى وان كان لا يعلم موقته وقت ابراءه يصح الا
 ان يعلق هذا القول انه ادعى من الدعوى لاهن المال فقال قوله وكذا اذا اقر الوارث في حق هذا اقرار بغير معنى ابراءه
 للمعين وهو لا يقتضي منع الدعوى لانه اقرار بالمجهول بحيث لم يحاط به بعينه ولا اقرار بالمجهول باطل فلا يمنع التناقص
 به الدعوى وقد استبعد على الماس وح فقلنه من قبيل ابراء العامة ومصلحتها غير عائدة للوارث من يد الدعوى على الرضى
 جعل مدوراً العامة وحيث مسائل آخر ظنهما مستثناة من ابراء العامة وقد صرحوا بالحكم وبيتهما انها ليست عامة
 كظنه وانه لا يستثنى من ابراء العامة شيء فهي ما عمن الدعوى مما تعلق به عليها مطلقاً وادعت برعالة صحتها
 ختمها الاحكام في حكم الاقرار والابراء العام وصورة ابراء العام ان يقول الحق لي قبل فلان او فلا يبري من حقي
 او لا دعوى لي فلان او لا خصومة لي عليه او لا خصومة لي قبله او لا تعلق لي عليه اولاد هو لي قبله او ليس اي معه
 امر موصى او لا استحق عليه شيئاً او ابراء تلك من حقي او ابراء ما لي عليك انتهى اقول فيه انه وان لم يكن ما ذكره
 المعين روح الميراث بما ماله اقرار عام بمنع صحة الدعوى بعد ذلك المنة بغيره بحسب بان الاقرار فيساذ كر المجهول بحيث
 لم يحاط به معناه بالاقراء والاقراء بالمجهول باطل والعناية انما يمنع اذا تضمن ابطال الحق على احد قوله ويبحث فيه الطر موصى
 بعتارده ابن و هبان اي بحث فيه ما يبرأ الوارث الوصي ابراء ما سواه اقرت في حق تركته وطلبه فلم يبق له حق منها الا استناده ثم ادعى في يد الوصي
 حصة من تركته لبيته و بوهن يقبل وكن ١٤ اقر الوارث وبعاله قبض جميع ما تولى الميراث من تركته ابيه ثم ادعى على رجل
 بهذا جميع كذا في الغانية وبحث فيه الطر موصى بعتارده ابن و هبان

الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأهما لم يظهر بينهما في التركة لم يكن تركتهما الصالح إلا منع جواز دعواه في التركة
 صلح البرزازية الخامسة الإبراء العام في ضمن عيشة التركة لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرزازية وقد ذكرنا بعد هذا الإبراء
 من البرزازية الصلح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي التهمة لو قال لا حق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ابن البذل وله تسمع
 ثم قال لو قال لا حق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ابنها وتقبل عليه وعلى أولاده فقيه اختلاف المتأخرين وفي التهمة إذا
 كانت عن ورثة فاقسموا التركة بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحب من جميع الدعاوى غير أن أحد الورثة لا يبرأ
 منها على الميت وعلى تركته الميت تسمع انتهى وفي التهمة القنية قسمها بوضعا مشتركة وأقر كل واحد منهما في دعوى
 على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما العسخ والغبن فله ذلك إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ انتهى وفي أحالة
 البرزازية أن الإبراء العام إنما يمتنع إذا لم يقر بأن العين للمدعى فإن أقول بعد أن العين للمدعى ما أمهل ولا يمنع الإبراء
 ذلك باعتبار أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور والنسبة التي بعثه الطرموحي هو أن تولهم أن السكر في سياق النفي
 نعم التقص لأن توله لم يبق لي حق تركة في سياق النفي فعلى مقتضى القناعة لا تصح دعواه ولا بينته وأجاب ابن وهب
 بأنه لا تناقض فإن اعتبرنا أنه لم يبق له حق يمكن حمله على ما قنضه يعني لم يبق لي حق مما قبضته لا ترى أن صورة
 المسئلة فيما لو رأى شيئاً من تركة والده في يد وصيه وتحقق سماع له طلبه وله مخرج مما أقرب به بأن يؤول على ما مر انتهى
 قال القاضي القضاة عبد البر بن الشحنة في شرحه أن العماد في نقل المسئلة من المتهنى وقال وأشهد إلا أن على نفسه أنه
 قبض منه فعين المبرأ من الحقوق إذا لا بد من التعيين حتى يمتنع عليه الطلب ثم قال يظهر لي في الوجه للمسئلة
 الأولى أنه إنما تسمع دعواه احتساباً لا قياساً لقوت شبهة عدم معرفته بما يستدق من قبل والده لقيام الجهل بمعرفة
 ما لو والده على جهة التفصيل والتحرير بحلاف ما إذا كان مثل هذه الأَشهاد مصدر أصح ما بقية الجهل المذكور واستحسنوا
 صامد دعواه هنا فتأمل **قوله** الرابعة المسئلة الرابعة مما احتتناه بقوله الأضمان المذكور أنه لم يعنون ما تقدم
 من المستثنيات بالأولى والثانية والثالثة **قوله** صالح أحد الورثة الخ قيل علمه فيه أنه أبرأ المجهول والبراء المجهول
 باطل فلا يصح الاستثناء انتهى وفيه نظر إذا اعتقد في صالح أحد الورثة الآخر أو أبرأه ما غاية ما في السابغ
 صاحب البرزازية أو جزئي العسارة كما هو عادته فليس ما ذكره أبرأ المجهول **قوله** الخامسة الإبراء العام في ضمن
 فقد فاسد الخ قيل عليه إنما ما غلب الدعوى بعد الفساد الإبراء العام بفساد الصلح ما فعل من أصله فلا يقال يمتنع
 مع بقاء ذلك وهذا بحلاف الإبراء الحاصل بعد الصلح ولو كان الصلح فاسداً لا في ضمن العاقل **قوله** كافي دعوى
 البرزازية في التاسع في دعوى الصلح وكذا الصلح من دعوى واحد كما ذكر في البرزازية أيضاً في الصلح يعني لا يمنع الدعوى
 وفي القنية يعني أن الإقرار وإن لم يكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على أن الصلح لا يمنع الدعوى بعد ذلك **قوله**
 فاقسموا التركة في الساندية ما يحال له حيث قال إذا اقتسم القوم أرضاً وتركها فاصاب بكل طائفة قسمها ثم ادعى
 أحدهم في قسم الآخر شيئاً من الأرض أو شيئاً من التركة وزعم أنه له وأقام بيعة على ذلك لا تقبل لأن القسمة السابقة أقروا
 عندهم جميع ذلك ميراث لهم من أبيهم **قوله** فله ذلك إذا كان الغبن فاحشاً الخ قيل ظاهر الرواية ليس له التسع لم يبرأ
 المكتب وفي السامع الفتاوى في القسمة ولو كانت القسمة بقضاء القاضي فظهر غبن فاحش في نصيب أحدهما فيفسخ لأن
 قسره مقيد بالعدل ولو كانت القسمة بخير قضاء لم يلتفت إلى دعوى الغبن **قوله** وفي إقرار البرزازية الخ قيل لا حاجة إلى هذا

وقد تقرر في القنية ان الاكراه العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي المالك مقرر من دعوى البراءة البراءة من الدعوى ثم
 في دعوى الوكالة او دعوى القنية اذا اقر انه لم يدعي دعوى الوكالة فلا يرجع بمقتضى اختلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع
 حتى يثبت من انه قد اقر بعد البراءة والفرق في حاشية الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام الا باحق
 بعد ذلك بعد ان يغيب لبراءة ما قد اقر ان في كتمته لعل في ذلك اقرارا عاما ثم ادعى بعد هما انه اقر بعد هما ان لا شيء له في ذمته فانه
 لا تسمع دعوى الوكالة وتقبل بينته ولا يمنعها الاكراه العام لانه انما ادعى بما يبطل بعد ولا قبله وقول قاضيخان في الصالح انه لو برهن
 بغيره على اقراره قبله بانه لا باحق له لم يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد انه لا باحق له وانما يبطل فيما ادعى يقبل انتهي
 يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراءة العام مبطل ولكن في حاشية الفصولين من التناقض كعل عنه بالالف لرجل
 بالف يد فيه فبرهن المكفيل على اقراره المكفول له وهو يثبت انها قمارا وليس خيرا لا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي
 ببراءة وانما لا يقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هذه هنا للتناقض لان كماله اقرارا بصحتها
 انتهى وانظر ما كتبناه في المدائن من مسئلة دعوى الربو بعد البراءة واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من
 الاصل معقوف منه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فتصمى انتهى تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف
 التقييد لانه اذا اقر ان العين له يوم لم يمسلمها اليه قلت قد ينكر بعد هذا الاقرار ويفيد عي عليه ويقيم البينة عليه فتسمع
قوله وفي دعوى القنية ان الاكراه العام لا يمنع من دعوى الوكالة اي الدعوى بطريق الوكالة قال في القنية اقراره
 لا دعوى له قبل فلا يبرهن من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره تسمع وما حكمي انه لا تسمع لغيره وهو
قوله والفرق في حاشية الفصولين وهو ان قوله لاحق لي لمعوم الاكراه فلا يكون له حق بسبب الخراب ولا بغيره الا اذا ابرأه
 ملكه بعد اقراره وفيه نظرا في ما تاتي فيه ما من امكان التوفيق وان البينة على التلبس تفيد الملصق ويضم الجواب بالتمتاع
 للمطابق انتهى وقد تقرر ان الاكراه العام يمنع الدعوى الا باحق حادث لان كل فرد من افراده منصوص عليه فاذا ادعى
 البراءة مطلقا بعد اقراره المستلزم الاربعة نص على انه لاحق له قبله فيما مضى وقيل نفاه بقوله لاحق له فيه فلا مبيل لقبوله
قوله ولا يمنعها الاكراه العام في الصيرمية من احتساق المبيع اشرى ملكا ووقع بينهما براءة عن المضمرات
 كلها ثم احتساق المبيع هل يرجع على البائع بالعين انتهى هذا يدل على ان الدعوى تسمع باحق حادث بعد
 البراءة العامة **قوله** ما يبطل بعد وقيل عليه انه ادعى اقرارا من ابراءه والفرق ان الاقرار صحيح فكيف
 يوصف بالبطلان انتهى ودان في القائل اقرارا لفظه يبطل مضارح بطل والظاهر انه يبطل مضارح ابطال وعلى هذا
 لا يرد ما اوردنا اذ يصير المعنى ان قوله لا يمنعها الاكراه العام في ما ادعى بما يبطل اقراره بعد ولا قبله حيث قال انه اقر بعد
قوله وانظر ما كتبناه في المدائن من ما ياتي في هذه المصنوع انما من مدائن القنية لانه ذكره في كتاب المدائن فانه
 ثم ذكر فيه مسئلة دعوى الربو بعد البراءة **قوله** يدل على ان التناقض من الاصل معقوف منه الخ بان كان المكفيل ادعى المال
 الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول منه الطالب فثبت فقال المكفول ههنا كان المال قمارا او ثمن ميتة او ما اشته
 ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته فيومر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك فتصمى انتهى
 فبطل له المخاصمة مع تقدم التزامه بالدين **قوله** تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص احتراز بمن حد الخلف
 فلا تسمع الشهادة فيه بل يدعي الدعوى **قوله** والوقف اقول المختار ما في الفصول انه ان كان الوقف على قوم بما يعم

وهو حق الامة وحريتها الاسلامية وفيما لم يحض لله تعالى رمضان وفي الظل والليل والظلمة وما كان من غير ذلك
 دفع الد موى صريح وكما دفع المدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما دفع المدفع قسما اقامة البيعة يصح
 قبل الحكم يصح بعد الا في المسئلة الخمسة كنبأه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح من غير ذلك وكما يصح
 الاعهاد يصح بعد هو المختار الا في ثلث مسائل الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثاني لو بينه لكن
 قال بينتي به فاثمة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفع فاحد اولو كان الد دفع صحيحا وقال بينتي جاصرة فلو لم
 يسهله الى المجلس الثاني كنه في جامع الفصوليين والامهال هو المفتي به كافي البزازية وعليه التواتر بين ادمي

لا تقبل فيه البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء وعلى المسجد عند ابي يوسف ومحمد تقبل وعند الامام
 لا تقبل وهذا لتفضيل هو المختار وهو فتوى ابي الفضل كذا في تصولي العلامة قاهم على عرح المجمع الملكي **قوله** وهو حق
 الامة وحريتها اصلية اقول بالصواب الصريحة الاصلية اذا الامة لاحوية لها اصلية الا ان يراد بالامتنع اهتبه الحال فيها
قوله وفيما تحض لله تعالى عطف على قوله وفي المختار الخاضع من عطف العام على الخاص الا ان يراد ما تحض حقاقة
 لم يكن حد فيكون من عطف البيان وهو التعميم عند الأصوليين في مثله كافي مروس الافراح **قوله** دفع الد موى
 صحيح موارته ان يقول المدعى عليه هذا الهيق لودعنيه او آجرنيه فلان الغائب يبرهن عليه دفعت خصومة المدعي لانه
 اثبت بيعة ان يله ليست يد خصومة **قوله** وكذا دفع المدفع الخ قال المصروح في الشرح ضرورة دفع الدفع ان يدعي ملكا
 مطلقا فقال اشتريته منك من دفع قائل بالافانك دفع قائل بالاذك اتروك انك اغتر بعمني تسمح **قوله** وكما يصح الدفع قبل
 اقامة البيعة يصح بعد هاهل امل ما ذكره في البزازية في النوع الخامس من الد موى وقد ذكر في النوع الاول خلافه وكذا
 في الفصول وتتمه الاكمل فتمه لذلك **قوله** وكما يصح قبل الحكم يصح بعده كما لو برهن على مال وحكم به ثم برهن
 بخصمه ان المدعي اقر قبل الحكم ان ليس له عليه شئ يبطل الحكم ويصح في جامع الفصوليين انه ينبغي ان لا يبطل
 الحكم لزاما يمكن التوفيق بعد وثه بعد الاقرار **قوله** الا في مسئلة الخمسة كما كنبأه في الشرح نص موارته في الشرح اعلم ان
 قولهم ان الد دفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قد مناه من ان القاضي لو قضا للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالايدي ونحوه
 فانه لا يقبل الا ان يضمن من الكلي فافهم اقول يرد عليه ما في الدور والغر من ان يدعي النسبة برهن انه ابن عمه لا يبرهانه
 وان هن الدافع انه ابن عمه لا مذهب ولا على اقرار الميت به كان دفع قبل القضاء لا بعد لتأكده بالقضاء بخلاف الثاني انتهى فينبغي
 ان يخص هذه المسئلة من الكلية وحينئذ لا وجه لقوله الا في المسئلة **قوله** وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره بان
 حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمح ويبطل الحكم الاول وفيه لو اتى بالدفع
 بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل ليجوز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الد موى انه لا حق له في الد ارفاقه لا يبطل
 الحكم ليجوز للتوفيق بان اعترافه بضمه فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضت مدة الغياب وقت الحكم فملكه فليما لا يحتمل هل
 لم يبطل الحكم الجائز بهما ولو لم يبرهن قبل الحكم تقبل ولا يحكم اذا لم يملك يمنع الحكم ولا يدفعه كذا في الامام
 الفصوليين من الفصل العاشر **قوله** وكما يصح قبل الاعهاد يصح بعده هو المختار قال بعض المفسر انه لا يصح لم يطالع
 عليه ولم يبرهن له المص فعد حوجه مع انه يجب بان هذا خلاف ما نقاه في الفصول وتتمه الاكمل ولم يبد هذا التصحيح
 لغير تفع الاعمال **قوله** والامهال هو المفتي به قال في منية المفتي ادعي عليه الجور فادعي من المدعي وقال لي بيني وبينه حجة

انما هو الذي قال في المنتهى في المصير لا يقضى عليه بالدفع والالتصاف عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخامسة
بما ذكر في الفتح اقترنا ذلك بين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء ولم يقبل للتناقص الا اذا ادعى ايفاء وبعد الاقرار به والتفريق
من المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع لمن غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا ينتصب احد خصما
من احد الخصم البهيرو كالدنيا به وولاية الا في مستثنين الاولى احد الورثة لا ينتصب خصما من الباقي الثانية
الاولى الموقوف عليهم ينتصب خصما من الباقي كذا امره والن وهما عن القنية لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود
هواطه الا في كذا الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اقل كان غنبد وريسة المقاء اهل

للمدة ايام او الى المجلس الثاني ولا يستوفى منه للحال وانفق يومين لثلاثة ايام لان القضاة في ذلك الزمان كانوا يجلسون
له كل ثلاثة ايام **قوله** لا يقضى عليه بالدفع يعني ويهدل **قوله** اقترنا ذلك بين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء الخ في البحر
لمبعض راجع في مسائل هت من كتاب القضاء لو ادعى ايفاء بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل
للتناقض وان تفرقا من المجلس ثم ادعى ايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى ايفاء قبل
الاقرار لا تقبل كذا في خزائن المتقين انتهى قيل بل دعوى ايفاء بعد الاقرار ادعى ايفاء بعد الاقرار قبل لامكان التوفيق
لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه **قوله** الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة بان يبرهن الوارث
الاخر ان المدعي قال انا مبطل تسمع لكن قال في جامع الفصولين يرد عليه ان الدفع يسمع من الدافع وان لم تكن
الدعوى عليه فان احبب بان البائع مدعى عليه معني يرد الوارث والاخر كذلك فلا وجه للاستثناء **قوله** احد الورثة
ينتصب خصما من الباقي الخ اي يقوم مقام جميعهم فيدفعه تحقق للميت وعليه لان كل واحد خلف عنه الا انه قد لا يظهر
ذلك عند المذازمة كذا في الرحيض شرح السامع الكهيز في باب النفاذ في البيوت واعلم انه يشترط فيما اذا كان المدعى
ههنا ان يكون في يد احد هما ما في جامع الفصولين من الفصل الرابع ادعى عليه من الدار التي بيد كامل ملكي فبرهن
على احد هما ولو كانت الدار بيد احد هما باره يكون الحكم عليه حكما على الغائب اذا دل الورثة ينتصب خصما من البقية
ولو لم يكن كل الدار بيد ولا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الصاحب على الحاضر ولو كان بيد هما
او بيد احد هما شراء لا يكون الحكم على احد هما الحكم على الاخر انتهى وفيه افرار الابع ونسب في مرض موته جليل ما له
او ادعى به فمات ثم ادعى رجل دينا على الميت قيل تسمع بنته على من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما معه ويستمع
عليه بينته فظهر ان في اثبات الدين على من بيد مال الميت اختلافا المشايخ انتهى وفي النهاية من كتاب الدعوى على
نحو ورقتين تقر بها نقلا من المنتقى ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارثه والوصي يتكون خصما لمن يدعي
د يناط الميت انتهى وفي القنية من كتاب ادب القاضي في باب من يشترط حضوره وغيابه عند ليا به العاين فاب من
الميت فلا صاحب الثياب ان يطلبوها من زوجته قلاء الارز حذري ان كان عين ثيابهم عند صاحبها طلب والاخذ
للعن في زاد ما ذكر على ما استثناه المصريح من المستثنين **قوله** لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود دعواه لظلم انه
يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام التبين على سبيل التوفيق فلو اخرجوا ائمة لمتركة الوارثه وهو
قضاء بها ويعزل ويعزل كما في جامع الفصولين وفي حيل الغشاة على البقاء يجب على القاضي الحكم بمقتضى
الدعوى عند قيام البينة عليها فورا حتى لو اخرج الحكم ولا فخر عند اقالوا انه يكره قال بعض الفضلاء يجب اجماله على

بما ذكر في الفتح اقترنا ذلك بين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء ولم يقبل للتناقص الا اذا ادعى ايفاء وبعد الاقرار به والتفريق

من الابتداء الا في مستعملين الاول اذا فسخ القاضي فانه يعزل او اذا فسخ القاضي فانه يعزل وهو قول القاضي في قوله
 النهاية والمعراج الثانية الا في مستعملين صحيح وانما الثاني الماذون ما ذكره المعراج في قوله القاضي في القضاء
 اقراره قبله بينته ومن لا ملا الا اذا اذني او اذنته او حضنة فلوا على انه اخوة او جد او ابن او ابن ابنته
 ما اذا لم يره واجبا وبه قيل ابن الملك في شرح المجمع وهو الظاهر اذ لا وجه للاكفار بدون هذا النقيض التلويح قوله
 ما ذكره من الاكفار الا اذا اريد بالواجب الفرع اذ منكر الواجب لا يكفر قوله اذا فسخ القاضي فانه يعزل في قوله
 ان القاضي اذا كان عدلا فسخ قيل يعزل لان عدل الله في معنى المشروطة في ولايته لانه حين ولاه عدلا لا يحتمل هذا الله
 فكانت ولايته مقيدة بعد الله فتزول بزوالها وقيل لا يعزل قوله وجوابه في النهاية والمعراج المراد بالجواب قوله
 قول ذلك البعض قوله الاذن لا يبق صحيح الخ قيل لا يخفى ان التلزم من صحة الاذن لا يبق وحجج الماذون بطرقها كونه
 البقاء اهل من الابتداء كاتري فما وجد صحة الاستثناء فتلزم وجوبه بان بناء الاستثناء على اعتبار ان البقاء والابتداء صفتان
 للاذن لا للاباق وان اشتمل ايضا على بقاء وابتداء بحيث كان الاذن ماذونا بالاذن الطاري والماذون محجور بالاباق الطاري
 لزم كون البقاء شرعا من الابتداء الا اهل منه خصص الاستثناء وحاصله ان ابتداء الاذن جامع للاباق ولم يفارقه وان بقاء
 الاذن نافاه ولم يجامعه وقد تعارض بهلته فيقال يجب ان الاذن الطاري وصار الاذن ماذونا وزال الاذن الباقي بطروا والاباق
 كان بقاء الاذن اسهل من ابتداء الاذن الذي زال اثره بزواله اسهل من الطاري الذي ثبت اثره بطروا قوله من عمل
 اقراره قبله بينته ومن لا فلا اصل فيها ان البيئة لا تثبت الا من خصم على خصم وان كون المدعي خصما ان يكون المدعي به
 مما يجوز اقراره به ويلزمه ويثبت بقتلها قبل بينته فيه كاتر الرجل وبالوالدين والزوج والمولى وكل المروءة
 الا في الولد وان كان مما لا يجوز اقراره به لا تقبل بينته كالاتر بالعم والاخ والجد وابن ابن لانه ليس بخصم وهذا التفصيل
 بعينه في المدعي عليه لانه اذا كان مما يلزمه باقراره ويثبت بقتلها قبل بينته فيه كاتر الرجل وبالوالدين والزوج والمولى وكل المروءة
 والبيئة على الخصم مقبولة واذا كان مما لا يلزمه باقراره دل على انه اجنبي عنه فلا ينتصب خصما قوله اذا ادعى او ثاوة
 او حضنة استثناء من قوله من عمل اقراره يعني في هذه الصور لا يعمل الاقرار وتقبل البيئة وصورة الاقرار ان يقول
 الرجل انت اخي وهاهنا بوك وبرك ما لا في يدك وهو ميراث بيني وبينك تقبل بينته وان لم يعمل اقراره وصورة
 البيئة ان يدعي انه اخوة ويطلب من القاضي فرض النفقة عليه بسبب اخوة وصورة الحضنة رجل التلويح صغيرا
 لا يعبر عن نفسه فقامت امرأة بينته اخوها يلزمها اليها ويحكم بالاخوة لانها ادعت حقا على العاقر وهو الانتزاع من
 يد بسبب الحضنة لكونها احدى بها منه ولا يتوصل الى ذلك الحق الا بانبات الابوة فانتصب الملتقط خصما من الغائب
 قوله فلوا دعي الاخوة الخ تفريع على قوله من عمل اقراره قبلت بينته اء وانما لم تقبل بينته فيما ذكر لانها قامت على
 فائت ليس منه خصم لا فصل لولا حكما اما فصل اعلان المدعي عليه ليس بوكيل ولا وصي واما حكما لانه لا حق يقضي
 فيه على المدعي عليه ليصير ثبوت النسب من الغائب تابعا لذلك الحق لان الوارث انما يصير خصما من الميت فيما يقبل
 الانتقال اليه وهو مدعي المال والحقوق المتصلة بالمال اما ما لا يتعلق بالمال فانه ليس خصما فيه لا تقبل الانتقال
 اليه حتى لو ادعى حقا من الحقوق المذكورة انفا واقام البيئة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب يجب لما يدعيه
 على العاقر فالتصيب خصما ان ذلك

لا تقبل قياها لانها عهدة على المسلم قصدا وتقبل احتسنا للضرورة وبيناها ان النسب لا يثبت الا بالنكاح والولادة
والمسلمون لا يحضرونهم فيه مما مست الحاجة الى قبولها صيانة لحقوقهم **قول** الا في الوصية او كان القاضي حريصا على
معني رجل له على القاضي دين او على بعض اقاومه ومن لا تقبل عهدة القاضي له نبات رب الدين فادفع
رجل انه وصي الميت واقام بينة على ذلك عند هذا القاضي المديون بقضي بوصايته جازا احتسنا لانه صاحب شاهد في نفسه
الحالة فيه لم يأتيا على ان الغريمين اللذين للميت عليهما دين لو عهدا بالوصية لرجل والموت ظاهر حازم عهدهما
ظود فعليه ان يدعي للميت بعد القضاء بوصايته جميع المدفع ويرى من الدين لدفعه الى وصي الميت ولو كان
هذه القضي دفع الدين او الى رجل يزعم انه وصي الميت ثم شهد الشهود عند بوصاية المدفع اليه بنقض تلك البينة
لا ينفذ قضاءه وادام ينفذ قضاءه ولا يبرء من الدين لانه عد قضاء الدين لا يصلح شاهد هذا الرجل لانه ينفذ لنفسه باختيار
الله يثبت براءته من الدين وعهدة المرة لنفسه لا تقبل فكذلك قضاءه وحتى لو عزل هذا القاضي او مات فان القاضي الثاني
يطلب القضاء الاول ولا يجعل ذلك ان دفع اليه وصيا ولا يبرء القاضي ولا ترى من الدين وبهذا التقرب بر حقا ما قبل
لعل صورة المسئلة ان رجلا مات له دين على القاضي ردين على رجل غائب عن البلد فا ردت ورثة الوكيل كالة شخص عم
العائب المذكور ليدعوا عليهم بحال مورثهم على الموكل عند القاضي المذكور فلان القاضي المذكور ليس له البينة في
الوكالة هو ادفع ما عليه الى الورثة ثم لا لقيام التهمة **قول** وخلاف الوكالة عن غائب الخ يعني لو غاب رب الدين فيها
رجل وادعى انه وكالة في قبضه يوفيه واقام البينة على ذلك عند القاضي المديون فنقض بوكالته ثم قضاء الدين لا ينفذ
قضاءه ولا يبرء من الدين لانه لو عهد بالوكالة لم تقبل شهادته فكذلك قضاءه والفرق بينه وبين الوصي ان القاضي يملك
نصيبه دون البينة لانقطاع الرجاء من النظر لنفسه فلم يكن متصفا في هذه القضاء ولا يملك نصب الوكيل من الغائب
لعدم الضرورة اليه لوجود وجاء حضوره ولو قضى بوكالته وقضى بالدين ثم دفع ذلك الى قاض آخر يراه جائزا ونفذ
جاز تنفيذه وحتى لو دفعه الى قاض آخر يرى القضاء الاول باطلا فانه يجيز تنفيذه الثاني لانه قضى في محل يسوغ
الاجتهاد اذ التوكيل بمنزلة الایضاء بجامع الاقامة فيوان الوكالة اقامة قبل الموت والوصية بعده **قول** وقد اختلفوا
في حرج المكنز في عرح قوله ولو ادع القاضى او امينه عبد الغرما **قول** ونصح البوازي من الوكالة انه تلحقه العهدة
يعني في مسئلة بيع هذا العبد لاني مسئلة جعلتكم مبنيا على بيع هذا العبد فانهم قالوا نحن نلحقه لانه الذي انشئ
اليه لا تلحقه وذكر بعده ما هو به **قول** اذا كان على الميت دين لم يقبل له عهدة الا اذا كان على الميت دين كان عليه دين

في القسمة الثانية بعد وفاتها إذا كان للحيات والفقير وفيما إذا اشترى من موزة شيئا وأراد رده يعيب بطل موزة وفيما إذا كان
بالبصير مسر فأميل رائد نصبه للحفظ وذكر في قسمة الولو المجية موصعا آخر ينصب فيه فليراجع

هذه المسألة الميعة لا احتمال ان يكتسب الورثة العركة ولا هو فواد يند واما إذا كان له فلا يظهر له فائد إلا ان يقال فائد ته
كفيل وصاياه منه لجواز ان لا ينفذوا **قوله** أو لتنفيك وصيته مطلق على الميت والعقل ير نصب القاضي وصيا
لذا كان النصيب لتنفيل وصيته **قوله** وفيما إذا كان اب البصير مسر فاعني ومات للبصير موزة كما أنه مثلا **قوله** وذكر في
قسمة الولو المجية موصعا آخر وهو خمسة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى
ويحل نصيب احد الحاضرين فطلب شريك الحاضر القسمة عند القاضي واخبراه بالقضية فيا من القاضي شريكه بالقسمة
ويحل وكلا من الغائب والصغير لأن المشتري قام مقام البائع وكان للمائع ان يطالب شريكه لان اصل الشركة كان ميراثا
والعبارة للاصل لما قلنا ان كون يزاد على ما ذكرنا إذا اشترى الاب شيئا من ابنه الصغير فوجول به فيما ينصب القاضي وصيا
حتى يرد عليه كذا اجاب القاضي الامام ويزاد ايضا اذا كان للبصير اب غائب واحتيج الى اثبات حق للبصير ان كانت
البصيرة منقطعة والافلا وهما في مجمع الفتاوى ويزاد ايضا اذا ادعى شخص ديناً في تركة وكل الورثة كبار غيب ان كان المثل
الذي فيه الورثة منقطعة من ذلك المتوفى لا ياتي ولا تلحق القسمة اليه نصب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعة لا ينصب
كله في البزازية في التامع من ادب القاضي ويزاد ايضا مال الوارث ان لا اقضي الدين ولا ابيع التركة بل اصل التركة في
الدائم نصب القاضي من يبيع التركة كذا في البزازية ايضا في التامع ويزاد ايضا مالومات من عروس ومقار وعليه دين
وامتنع الورثة الصغار من البيع وقضاء الدين وقالوا الرب الدين هلمنا التركة اليك قيل ينصب الحاكم وصيا وقيل لا بل يامر
الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعدل المسلط على بيع الرهن واذا حبسه لم يبيع الا ان ينصب وصيا او يبيع الحاكم بنفسه
لما في البزازية في آخر كتاب الوصايا ويزاد ايضا ما في جامع الفصولين من السادس عشر لو استحق المبيع فاراد المستحق
انه يرجع بشكركه ونحوه لا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وظهر المبيع حرا وقد مات بائعه
ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غيبون بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصي للميت
يرجع عليه بائع الميت انتهى ويزاد ايضا ما في القنية في اخر باب فيما يتعلق بجواب المدعي عليه وان كان المدعي عليه مع كونه
اخرى او اوصى بالقاضي ينصب عنه وصيا ويامر المكي بالخصوص معه اذا لم يكن له اب او رجل او وصيهما انتهى ويزاد
ايضا ما في الفصولين من الفصل الاول شري وكيله شيئا فمات ظلمو كله رده يعيب وقيل حتى الرد لو اوفيه او وصيه فلزم يمكن
ظلمه كله على رواية ابي الليث وح وفي رواية اخرى القاضي ينصب وصيا فيرده انتهى ويزاد ايضا ما في الفصولين من
الفصل المذكور مالومات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصي او وصيه فلزم يمكن نصب القاضي
وصيا ويزاد ايضا ما في الفصولين من التامع عشر كالموتى بالمال مستقر فيه فاختفى مقرر له بالقاضي لو نصب فيما من
المقرر يطلب المستقر في بقية المال ويغسخ الاجارة ينفل لكونه مجهول فيه ويزاد ايضا ما في الفصولين من الفصل
ثانيه كور كفل بنفسه على انه لم يواف به غدا فله منه على الكفيل فتعيب الطالب في الغد فالكفيل دفع الامر الى القاضي
ينصب وكيله من الطالب ويحكم اليه المكحول منه به وانه انتهى ويزاد ايضا ما في الولو المجية رجل مات وقد اوصى لرجل غيب
رجل غيب على ما على الميت والمعد فالحاكم ينصب القاضي خصما من الميت حتى يخاصم الذي يبيع ليعمل اليه منه ليعتق

فقال قور و الجهاد القاضى ليس له ذلك بل هو تعالى ان فصل احد من القضاة كور اخذ نظام الاخرى فسكت الحاكم شاهدا
 الزبور الخاتين قور و ان كان من لا حجب للناس لم فصل كذا الى الملتقط قضاء الامير جاز مع وجود قاضي البلد الا
 ان جهنم القاضي مولد من العايضة كفا في الملتقط اليكم كالفاضي الا في اربعة عشر ملتقة كونا في شرح الكنز وفيه
 من حكمه في بعض الاقضية و كذا الخصاص في باب العهدة بالوكالة مسئلة في اختلاف الشاهد بين خالف الحكم فيها
 ان قور و القضاة استعجب له التفريق بينهم وكلامها رضى صريح في احتشاء النساء للمنزح الذي ذكره ولا باس به انتهى
 قور و في الملتقط من التكايد التي تكون في المذهب من فاهم في التفريق في شهادة النساء اذا
 ارتاب القاضي **قوله** الا اذا كان عدلنا لم تقبل الخ اي توبته يعني في حق الشهادة لما بالاسباط من ان لا يجوز ان
 يحكم بسلام قور و ان الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وحياتي قريما عن العائدية ان عاقل القور و اذا تاب قبل
 الشهادة فهو كمن كان لا وهو الفتى به كافي شرح المص على ما لو قرأه شهد زور او المستور مثل العدل في
 فلا يقبل قضاء الامير جاز مع وجود قاضي البلد يعني الذي لم يكن منصوبا من قبل الخليفة بل من قبل الامير بان كان
 من قور و في قبل الخليفة نصب القضاة **قوله** الا ان يكون القاضي مولد من الخليفة المراد من الخليفة الوالي الذي لا والي
 قور و قد استفيد من كلام المص راجح ان قضاء امير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيها لمولى من قبل السلطان في غير مائة
 واما القور و في الوظائف فيجوز مع وجود قاضيها كما انتهى بذلك الشمس الغزي الملقب بهيبي الشيوخ فليحفظ في الولو الجية
 من الجاد في عشر فيما ينفذ القضاء وفيما لا ينفذ السلطان اذا حكم بين خصمين ذكر في بعض الموضع وقال ليس لمن ولي
 الحرب والجلب من القاضي شوق وانما ذلك للقضاة و اراد بالجلب الرهوه و ذكر في ادب القاضي انه يجوز ان قضاء
 غيره انما تنفذ لانه تقلد منه فلا تنفذ قضاءه كان اولي وفيها من الفصل الاول من كتاب ادب القاضي ان الامير اذا
 تولى القضاء **قوله** ان كان جازرا لم يجر حكمه ويجوز حكم قضاة لان الظاهر ان القاضي لا يقضي الا بالحق وان كان الذي
 تولى منه جازرا **قوله** في معيكم الحكم في الباب الثالث في ولاية القضاة من قضاة الولايات التي يقبل اهلية القضاة
 ما يجره النور الثالث الامارة وهي على اربعة اقسام الاول كالمالوك مع اختلاف في الامارة على بعض الاقاليم و قوله صراحة
 في افادة اهلية القضاء اذا صادفت الولاية املها ومحلها من العلم وتعمل اهلية النيابة وقد يبر الجيوش وقيل من القضاء
 واموال بيت المال والثاني ان يكون الامير مؤمرا لعمته لم يغرض اليه الحكومة مع الا ما رة وان غرضه الميول الحكومية
 من حكمه وحكم مقدمه الثالث الامارة الشخصية على تدبير الجيوش ومصلحة الزعماء وولاية بالقضاة خفيه خلاف
 بين العلماء والرابع الولاية التعريفية والظاهر ما للقضاة وهو اوسع مما لا يزال بشرط العلم **قوله** انكم كالفاضي
 في الاربع عشر مسئلة الخ اقول بل في خمس عشرة كافي من جهة على الكنز والخاصة من القور و لا يتحقق حكمه في ذلك التحكيم
 بولاهكم في البلاد كلها انتهى ويزاد عليها ما في الفتية من باب التحكيم لا يجوز اختلاف الحكم في حكاية القضاة انتهى
قوله وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسئلة وهي كافي في تلخيص شرحه في خطه اطلق القور و يكتفي بالزعماء والرجال فيحكم
 بينهما والزعماء في المالك المعترس بحد حكيم على القور و لا تعد في المالك ثلثة لان حكمه يستلزم الطعن في
 حق الشرع والمذهب والصلح من صنيع التجار فكان كل واحد من القور و كين واعيا بالصلح و ما في منشاء **قوله** في حذر
 الخصاص في باب العهدة بالوكالة مسئلة الخ راجح ان القاضي لا يحكم في نفسه و كذا في السخوة في تلخيص القضاة و شهد

قاضي كل موضع يجوز فيه الوكالة فلن الرئي ينتصب شخصاً من الصغير فيه وما لا فلا نأخذ فيها فدية في القسمة
 يجب وتجار البلوغ ومهم المظلمة ولا ينتصب عنه في الترقيد بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في ١٠ لا يمنع البيعة
 على حق الا في الواجب غير قد ين على الميت فتقام البيعة للتعدي في وفي مدعى عليه اقربا لوصية في حق من عليه
 اقربا لو كاله في عتقها الوكيل دفعا للضرر وقال في جامع القصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقربا بها في كل
 موضع يتوقع الضرر من غير المقرولا ما فيكون هذا اصلا انتهى ثم رابعا كتبه في الشروع من القسمة وهو
 الا حتم فان قبل البيعة به مع اقربا المستحق عليه ليمكن من الرجوع على ما يشاء ولا يسمع على ما كتبت الا في مسودة ذكرناه
 في دعوى الشرح ثم رابعا مسا في التقنية معزى الى جامع الجوز في الوصية الاب يحق من الصبي فاقول لا يخرج من
 الخصومة مقرول من قدام البيعة عليه مع اقربا بخلاف الوصي واليمين القاهني لا يخرج من الخصومة انتهى ثم رابعا ما
 في التقنية لو اقر الموصي للموصى له فانها تسمع البيعة له مع اقربا ثم رابعا ما يعاقب الجارية منية المتي آخرا في القسمة
 من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيعة فان كان الاخر جازما قبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدين في هذه المدة من ركن كاله
 عاقبا لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كغيره بحرم التأخير بعلم الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذم فاب وفيما
 اقام المصطفى يعطيه الا ان يعطيه لمعجونه لا وان يكون الحاكم جائرا وان يخبره على ان بما يستحق

الاخر انه وكذا في فلان الفقهاء جل آخرا انه لا يجوز بخلاف ما لو شهد احد فماله وكله بالخصومة في هذه الدار الى
 قاضي المصونة وعنده الاخر انه وكله في الخصومة فيها الى قاضي البصرة فالشهادة جائرة لان المقصود نفس القضاء وقضية
 القضاء لا تختلف باختلاف قضية الحكمين فلن حكم الحكم قوسما والمتوسطون في ذلك يختلفون باختلاف الفكا والى ما
 فالرضاء باحدهما لا يكون وعاء بالآخر فكان التقييد مفيد الخلاف التقييد في القاضيين لان القاضي انما يقضي حكم الشرح
 لان البيعة على المدين واليمين على من انكر وهذا لا يختلف فلا يفي التقييد فلم يصح وس في الحكمين وانما يصح فقد نفوه
 كل واحد من الشاهدين بما شهد به والقضاء لا يقع بشهادة الواحد **قول** في خيار البلوغ فانه من المصطفى في القسمة
 حلف على الايام لا على الايام **قول** لا تسمع البيعة على مقرالح قال بعض الفقهاء يقوب من قولهم لا تسمع البيعة
 بقوله ما قالوا ان البيعة تسمع ممن يقبل قوله لا مقاطع اليمين في مواضع منها انهم قالوا القول قول القاضى فيما يقضيه
 وقابل قبل بيئته على ما ادعاه مع قبول قوله ومنها الموضع اذا دعى الرد او الفلاس واقام البيعة فقبل مع ان القول قوله
 والبيعة لا سقط اليمين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرفة ذكره المص في كتاب الدعوى في باب التعالف وذكر لقبولها
 في كذا في آخره فليراجع **قول** فتقام البيعة للتعدي يعني لان الاقربا رخصة قاصرة لا تمتد الى المقر بخلاف البيعة فانها حيا
 متعدي **قول** دفعا للضرر وهو النكاح والطالب الوكالة **قول** ولا تسمع على ما كتبت الى اخره لا محل لذكر هذه المصلحة للضرر
 المستثنى من قوله لا تسمع البيعة على مقر وكان ينبغي تأخير ما **قول** ثم رابعا ما بها المص اقول فترادفها لكونها واحدا
 مما في اليد ارجح في كتاب القسمة في الفصل الذي يفتقد في الدوائف الراجعة للقوم له الثاني في قوله اذا كانوا مقرين
 رابعا لا يرد من اقامة البيعة على بعضهم على قوله في حقيقة وحده الله تعالى في جامع الاب او الوصي اذا اقر على الصبر
 لا يلزم من بيعة تقام عليه مع كونه مقررا انتهى وزاد من الفصل ما هو او هو ادعى في آخر عقارانه في هذا وهو مستحق
 في القسمة لا يسمع منية له في المص مع **قول** في ان يكون الحاكم جائرا او مقرا على قوله في هذا

ان يكون مستحق القاسي بخلاف معتقل العاهد وان يعلم ان القاسي لا يقبله القاضي اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في
 نقد المحدث بالتكليف وهو عاهد الزور اذا كان عدلا على ما في المخطوطة وفي الغاية القبول لا تقبل شهادة الفرع لاصله الا اذا
 شهد الجدل لابن ابنه على ابيه شهادة الفرع على ابيه جازر الا اذا شهد على ابيه لانه ارشيد على ابيه بطلاق صرة امه والام
 ن كما حده اذا عارضت بينة الطوح مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه اولي في البيع والاجارة والصلح والاقترار وعند
 بان البيان فالقول لك هي الطوح كما اذا اختلفا

للفساد وتضيته حينئذ عدم حرمة التأخير اذا كان جائزا وان لم يقسم التعاصب الابن ولا يخفى ما فيه **قول** وان يحرم
 معتقل القاسي الخ كما لو كان القاسي حنفيا لا يرى هبة المشاع فيما ينقسم وكان الشاهد هافيا يرى صحته وهو شهد ان
 يهدا وهب مورو وبعض ارض اودا وفانه لا يحرم عليه التأخير بعد الطلب لانه عالم بان القاسي لا يعمل بشهادته ولا يحكم
 هبة فكانت هبة في التأخير ولو ذلك **قول** القاضي اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث ود في القذف في القنية في
 سائر كل مقتوفة من كتاب العدل ود نصرا في قذف مسلمة فمضرب سوطا من اهل اثم اعلم فمضرب تسعة و سبعين سوطا
 جازر شهادته انه انتهى فلتحفظ انه مما يلغز به فيقال اي عدل ود في القذف تقبل شهادته في غير النكاح **قول** الا اذا شهد
 الجدل لابن ابنه على ابيه لا يخفى ان صورة المستثناة ليست من جزئيات القاعدة اي شهادة الفرع لاصله سواء اعيد
 محموله على ابيه الى الجد والابن الابن وانما هي على التقديرين من جزئيات شهادته الاصل لفرعه الذي هو ابني
 ابنه كما ترى ثم على ما هو الصواب من انها من جزئيات شهادته الاصل لفرعه الذي هو ابني ابنه ما وجد صحة الشهادته
 في هذه الجزئية حتى يصح استثناء ما وجد ذلك بوجوه من تعليل صاحب السيطا حيث قال شهد لابن ابنه على ابنه تقبل
 لانه حين شهد لم يصرح بالولد ولده بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بهما ته فحينئذ يصير جدا بموجب الشهادة
 والبيع لا ينفي موجب نفسه انتهى والتعليل يفيد انه شهد بابنية ابن ابنه لاني مال وهد التوجيه متعين وقد اجري
 العلامة ابن العنينة العباد في ظاهرها في شرح المخطوطة حيث غير بيتا مخطوطة فقال (شعر) ولابن ابنه جازر لا يقبل
 على ابنه كافي لغيره من عدل تصور **قول** الا اذا شهد على ابيه لانه قيل عليه لا يخفى ان صورة المستثناة محتملة على شهادة
 الفرع على ابيه وهي بهذه الجزئية من جزئيات القاعدة ومحتملة ايضا على شهادة الاصل لفرعه وهذه الجهة من اطلال المستثناء
 لان جهة الثانية هي مله عدم الصحة وان كان ظاهرا لا مستثناة يعمر بان العلة لجهة الاولى **قول** او شهد على ابيه
 بطلاق صرة امه الخ هل هو غير محتملة على شهادة الفرع لا صلح محتمل لها على ابيه لانه على ابيه كالصورة المخطوطة
 عليها وكان على عدم الصحة فيها كون الشهادة غير نفع لاصله الذي هو الام **قول** فيبينة الاكراه اولي في البيع
 والاجارة اقوله فلان ما لفت في الاجارة لما صرح المعتصم رحمه الله في الفرج وعزاء الى القنية ونصه
 على الفرج السابعة عارضه بينة الاكراه والطوح في الاجارة فيبينة الطوح عية اولي **قول** والاولى قول
 مخالف هذا الاطلاق ما ذكره في الزاوية من الملتصقات هي عليه الاقترار طائعا وبر من على ذلك وهر من القين عليه
 في ذلك الاقترار كان بالهر فيبينة المدعي عليه ولي وان لم يورخا وارخا على التعاقب فيبينة المدعي الاول التعصم
 ونفي التعر خاتمة من المدعي في الفصل الثالث والعشرين معزيا لذا صرح ولو اضمن الاقترار طائعا فلهذا قام المدعي
 عليه البينة انه كان طائعا لا قرار بهمة الاقرار من كسر الاقترار فيبينة المدعي عليه وان لم يورخا فلهذا قام المدعي

في صحة بيع وشراء بالقبول لا يعني الصيغة إذا اختلف الرأيان كما في مبدئنا إذا كان البيع مطلقاً لا يفسد
على من لا يملكه فلا تصالح ولا ينسخ ويلزم البيع ولا يعتق العبد واليمين على المشتري كافي الواقعية للقضاء وهو تخصيص
وتقييد بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومة كافي الخلاصة وعلى هذا الوجه السلطان بعدم ما جاز الدعوى بعد
خصبة عفو عنه لا تسمع ويجب عليه عدم ما فيها من الرأي إلى القاضي في مسائل

فالبينة للمدعي **قوله** إذا اختلف المتبايعان فيما لفا يعني إذا اختلفا في قدر الثمن أو المبيع أو فيهما أو في وصف الثمن أو
جنسه ولم يبرهن واحد منهما على ما ادعاه ولم يبرهن ذلك من غير ما جاز لفا هل أبو لا يفسد التصالح في البيع
في الاختلاف في الثمن أو المبيع بل يجزي في كل موضع يطعن كل منهما مدعياً ومنكراً كالحققة المصوح في البصر **قوله**
الأي مسئلة ما إذا كان المبيع عبداً في الخلاصة مفرجاً إلى الفتوى وجعل المشتري عبداً ثم اختلف البائع والمشتري
في الثمن فقال البائع ان كنت بعدد لا بالمعدوم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته الا بخصمها فذودره فهو حر فالبيع
لازم ولا يعتق العبد ويلزم من الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع اقر ان العبد قد عتق **قوله** لا ينسخ
اي لا يسمع القاضي الداعوى التي مضى عليها هذه المدة المذكورة فقال في معين المفتي ولا يسمعها من حيث كونه قابلاً للمالو
حكمة الخصمان في ذلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها قال بعض الفضلاء ويجب ان يستثنى
من ذلك صغير لاولي له ومساخر ونحوهما **قوله** ويجب عليه عدم ما جازها لان امر السلطان بصير المباح واجبا ولكن
يجب على السلطان ان يسمعها كذا في معين المفتي ووقع في بعض النسخ ويجب عليه ما جازها اي على السلطان وبهذا التقرير
حفظ ما قيل قضية عطية بعتت بعض الخصومات على لفظ تخصيصه عدم ما جاز الدعوى بعد خمس عشر سنة وهو
هذا فصح قوله ويجب ما جازها اللهم الا ان يكون لفظا لا مطلقا من التسليم ومما به لا يجب ما جازها **قوله** الرأي إلى القاضي
في مسائل أقول يزاد على ذلك ما إذا ادعى الوارث ان اياه اقر بقبض المبيع او الثمن او بدين او بغير ذلك الزيد ثم قال
هو لي ثم ادعى انه كان كاذبا وكذا في كل اقرار زعم الكذب او الهزل فيه قال منكر **قوله** الاختلاف للقاضي
ونفسه في الفتح باله يجتهد في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين اقر بقبضه لا يفسد الا فلا وهذا
انما هو في التفرص انتهى وما اذا اراد الوارث او الفروخاء اخل اطلاق لا يفسد اليهم حتى يغلب على ظن القاضي على
مستحق وقد رمدت مفرغ اليد وقدره الطهارة في أصول والمراد بالظن تأخير القضاء اليد وفي الاشياء السنة على
ما اختاره المتأخرون من مشائخنا ان القاضي ينتظر في حاله اطلاق عن ابيه فان رآه متعنتا بخله اخذ بقوله الجاوان
راه مطلقا لا يجب اخذ بقوله الامام وفي ان ما يحصل في الوقف فهو له لا يفسد عليه المفتوي كما في الاصحاب وفي
قد رمدت ظهور ثوبة الفاسق على الصحيح كافي الخانية وفي التوكيل بالخصومة بالارضاء الخصم لا يجوز عند ما
والرأي إلى القاضي كافي فيهما إذا تزوج امرأه في مصر فارقها المعجل فارقها ليل بينهما مسافة قصر فيه اختلاف
المعتمد على الرأي إلى القاضي كافي الفتح الوصائل وفيما اذا باع عقار بفسخه بعض اقراره فسخت حاله البيع ثم ادعى بعض
اقراره للغير بغير ملكية لا تسمع وهو قول معانج صرقت وقال معانج بل يسمع والرأي إلى القاضي ذكره في الخالية في
موضعين وفي ان الضرر وان يبيع به إلى التحليف بالعتاق والطلاق الرأي فيه للقاضي كافي منية المفتي وخزانة المفتين
وفي التجاوز على السبب او الحاصل على زاهد فخر الا حلالا لم يرد في ان يفسد الامر الجواز إلى القاضي ان يفسد

(۵)

[illegible]

الفصل الثاني

في بيان السبب في الفتاوى المعتبرة في الفصل الاول من كتاب الدعوى في المظنة وان في حاشية الدعوى في الدين فلا بد
 من بيان السبب لانه لا يجب في الدية بالاستهلاك وكذلك بالقرض لان قرضه لا يجوز وانما يجب بسبب السلم او
 بجعل ثمن في البيع وحينئذ يحتاج فيه الى بيان النوع والصفة على وجه يخرج عن حد الجهالة ثم قال بطلب كلام ابن دموحي
 التوكيد لا يصح الا بعد بيان السبب انتهى وفي جامع القصولين في دعوى الغطارفة والعدالي والغلو في بيان
 السبب بخلاف ما ذكره ماوي من دعوى الاملاك والاعيان والكيلي والتوزني والذوق والفسخ فانه لا يحتاج الى
 ذكر السبب ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف الغطارفة والعدالي والغلو لانه فهو ذوق يتحقق بسبب البيع ولم يقهر
 بالبطا فلهذا كلف في فصل البيع وفيه من السادس ايضا ولو ادعى حائله على غصبا وهي منقطعة عن الدين النافذ وقت
 الدعوى ينبغي ان يدل على قيمتها اذ حكم المظنة في ذلك وفي اعتبار القيمة اختلاف معروض ذكر في انواع الضمانات ولا بد
 من بيان السبب في هذه الصورت لانها لو كانت ثمننا لانقطاع قبل القبض يفسد البيع عند الامام ورجح وجب على المشتري
 رد القيمة لو قائما والا يرد مثله لو مثليا والافقيمته ولو بسبب قرض او فسخ لو غصب ثمنها القيمة فلا بد من بيان السبب
 ليعلم هل له ولاية الدعوى انتهى وفيه من الفصل المذكور لا بد في دعوى عهدي البز من بيان السبب فانه لو سلم فله مطالبة
 في مكان حينئذ ولو غصب ارضه من ارضي جميع يتعين مكان الغصب والقرض والبيع لا يقع في الميزان في النامي
 من الدعوى ان دعوى الكفالة لا تقع بلا بيان السبب لعدم جوازها بالدية والى الكتاب انتهى وصح كرامين وح بعد منه
 اوراق الدية لا يلزم المدعي بيان السبب وتصح بدونه الا في المظنة ودعوى المارة الى دين على تركه وجهه **قول** الا في دعوى العيون
 الى الموازنة التي في الميزان في نوع في التناقض من الاول من كتاب الدعوى ما نصه وامام ان مفاتيح فخرنا في ذكر اوان الشرطي
 دعوى العقار في بلادهم بناء على بيان السبب ولا تسلم فيه دعوى المالك المطلق لو جره الاول من دعوى المالك المطلق دعوى المالك
 من الاصل بسبب الخط ومما يلزم ان صاحب الخط في مثل تلك البلاد لا يغير موجود فيكون كذا بالامالة فكيف يقضي به والثاني
 لا تعرف والعشاء بالملكي فلا بد من ان يقضي للمالك بسبب جبره وذلك ما سبب مجهول او معلوم فالجهول لا يمكن القضاء به
 للجهول والمعلوم انما في الدعوى التي هي في بلاد المظنة ان لا يتحقق في دعوى سبب فانه لا يكون في دعوى سبب غير

الا اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهد وانفردت ثم زال المانع فشهد واقبل كذا في
شهد عند من رده او غيره وهو اذ كان بعد منين او لا كما في القنية للخصم ان يطعن في ا لعاهد بين بثلاثة ا
او محمل ودين او شرى كان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا ا
على خصم بحق وذكر اسم واهم ابيه وجده وقضي بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنيا وان لم يكن في حلد النسب
وقد ذكر العبادي في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكرا ان احدهما يقاس على الاخر وفرق بينهما في جامع العبادي
فليتنظر ههنا من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا الوجه فلان زوجة فلان وكلت زوجة فلان كذا في
خصم منكرو قضي بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الغتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم
بثبوت الرضائية ان يعلق رجل وكاله فلان بد خول رمضان ويحكم على آخر ردية قوله في قوله فتقام
في قاعة الاجتهاد لا ينقض بمثله وتكلمنا عليها فليراجع قوله للخصم ان يطعن في ا لعاهد بين بثلاثة الخ في السراجية
اذ اطعن المدعى عليه في الشهود وانهم عييل فعلى المدعى اقامة البينة على جريتهم قوله في قوله فتقام
اقامة البينة قوله كان قضاء بنسبه ضمنيا وان لم يكن في حادثة النسب قيل عليه المنقول في هذه انه لا يثبت النسب وما ذكره
المصرح بحث لصاحب العبادي قد رده في جامع الفصولين انتهى ورده بعض الفضلاء بمغائرة ما في العبادي لكلام المصرح
فان كلام العبادي مفروض فيما اذا كان هناك اشارة وحينة ثبوت المال بغير اثبات النسب لوجود اشارة فانه يغني
عن ثبوت النسب اذ الحق يثبت عليه بالاشارة كما قال في جامع الفصولين وكلام المصرح محمول على صورة ليس فيها اشارة
وليس في كلام المصرح ما يدل على ان مراده صورة الاشارة وما يدل على ذلك انه قال بعد ذلك وذكر العبادي ا
فهذا يدل على ان كلامه مفروض في صورة الاشارة ولا دليل على ان ما قاله بحث ومن القضاء الضمني ما في القنية شهدوا
بالخلع بين الزوجين وهما ينكران الخلع وقضى القاضي يثبت المال ضمنيا لثبوت الخلع وان شرط فيهما اثبات
قوله وفرق بينهما في جامع الفصولين الخ غبار له ادعى علي ان لي على احمد بن محمد ابن احمد كذا وهما هو هذا
فشهد شهوده ان هذا احمد بن محمد ابن احمد وله عليه كذا ايثبت المال لا النسب اذ المدعى وشهوده ليسوا اخصم
في اثبات النسب فلا يثبت مال لوجود الاشارة اليه ثم وعلى قياس مسألة اخرى وهو انه لو ادعى ان لي فلان
ديناره مات وانت وارثه وارثه واهم ابيه كذا ايثبت المال والنسب ينبغي ان يكون هناك كذا لك
اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تغني عن ثبوت نسبه اذ الحق يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت نسبه وامامه فلا يمكن
ثبوت نسبه عليه الا بثبوت نسبه اذ المال على الميت فلا ينتقل الى المولى عليه الا بكوفه وارثا فانقرنا انتهى قوله ونظيره ما في
الخلاصة ومثله في البرازي وقوله له نوما قوله ان يعلق رجل وكاله فلان الخ قيل ومثل الوكالة الكفالة قوله ويدعى بحق على
آخرا الخ عليه قيل هياتي بعد ورقة انه تقبل الشهادة بدون الدعوى في هلال رمضان وعلى هذا فلا حاجة الى ما هنا الا ان يقال
ان المراد بقبول الشهادة بدون الدعوى مجرد الثبوت لا الحكم ثم رايت في الخلاصة ما يفيد ذلك حيث قال جنس آخر في
اثبات الرضائية وهلال العيد قد ذكرناه في كتاب الصوم والذي يختص بهذا الكتاب في اثبات الرضائية والعيد
والرحمة فيه ان يدعى عند القاضي بوكالة معقولة بد خول رمضان فيقر الخصم بالوكالة فينكر دخول رمضان فيشهد
الشهود بذلك فيقضي عليه القاضي بالمال فيثبت بمجرده رمضان لان اثبات مجرى رمضان لا بد من

التي هي على وجهها فيمنعها رمضان في ضمن ثبوت التوكيل وأصل القضاء الظمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى
كفالة على رجل بماله باذنه فاقربها وانكر الدعي فهو من على الكفيل بالدين وقضي عليه بما كان قضاء عليه قصد
على الأصل الغائب ضمناً وله فروع وتفاصيل ذكرناها في المخرج قال في خزائن الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه
ولو مات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا تنعزل ولائته وقضاؤه انتهى وفي الخلاصة وفي هذا الباب الثاني
لو مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذلك أموات إجماع الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب
بخلاف موت القاضي وفي المحيط إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف ما إذا مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا
قيل وينبغي أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو نائب العامة لا ترى أنه لا ينعزل بموت القاضي
وعليه كثير من المشائخ روح انتهى وفي البزاية مات الخليفة وله أمراء وممال فالكمل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انعزل
خلفاؤه وكذلك أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة وإذا عزل القاضي ينعزل نائبه وإذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل
القاضي لأنه نائب السلطان أو العامة ويعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي انتهى وفي العمادية رجا مع الغصولين كما
في الخلاصة وفي فتاوى قاضيخان وإذا مات الخليفة لا ينعزل قضاؤه وعمله وكذلك لو كان القاضي ماذونا بالاستخلاف
فاستخلف غيره ومات القاضي أو عزل لا ينعزل خليفته انتهى فتحرر من ذلك اختلاف المشائخ في انعزال النائب
بعزل القاضي وموته وقول البزاية الفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل بموته بالاولى
لكن علله بأنه نائب السلطان فدل على أن النواب الآن ينعزلون بعزل القاضي وموته

نحت الحكم حتى لو اخر عدل القاضي بمعنى رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم العيد ولا يشترط لفظ
الشهادة وشرايط القضاء أما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو من خل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد انتهى **قوله**
لو ادعى كفالة على رجل بماله باذنه الخ قيل عليه الطاهر أنه لا دخل له في الحكم المذكور وإنما دخله في
ثبوت رجوم الكفيل الأصل انتهى وفي البحر من كتاب الكفالة ومن الحيل في اثبات الدين على الغائبان يتواضع
مع رجل فيدعي عليه أنه كفيل بماله على فلان الغائب فيقول الرجل بالكفالة وينكر الدعي فيقوم المدعي بالبينة على
الدين فيقتضي به على الكفيل والأصيل ثم يبرء الكفيل **قوله** وله فروع وتفاصيل وذكرناها في المخرج يعني في كتاب الكفالة
والقضاء عند قوله ولا يقضي على غائب **قوله** وفي المحيط إذا عزل السلطان القاضي انعزل الخ قال بعض الفضلاء لم أر من ذكر
وجه الفرق بين عزله وموته والذي ظهري أنه بالعزل أراد السلطان قطع شافته بالمرّة فينعزل نوابه كذلك بخلاف ما
إذا مات ونقول العرف في زمن من قال به قاض بل لك انتهى **قوله** وينبغي أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي أي بعزل
السلطان القاضي فالمصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف **قوله** وعليه كثير من المشائخ انتهى أي على أنه لا ينعزل بعزل
القاضي وحينئذ نقوله ينبغي للوجوب لا المستحب **قوله** مات الخليفة وله أمراء وممال فالكمل على ولايته يقول يوحى منه
أن وكيل بيت المال لا ينعزل بموت الإمام الأعظم قال الناج السبكي في مفيد النعم ومبيد النقم هل ينعزل وكيل بيت المال
بعزل الإمام الأعظم أو موته ترد في ذلك فقهاء العصر وكان الشيخ الإمام يرى أنه لا ينعزل بذلك انتهى **قوله** فيمنع
على أن النواب الآن ينعزلون بعزل القاضي وموته قيل مبنى هذه الدلالة على قول صاحب الجزاية في العمادية
لأنه نائب السلطان على أن المراد كون المستناب للنائب الذي كونه السلطان بان اعتدابه لا على أنه مستقل بل على اعتدائه

لا نهم نواب القاضي من كل وجه ~~في كل وجه~~ مع الموكل ولا يفهم احد الا بانه نائب السلطان و ~~احد وجه~~ ابن العرس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله و بموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل ~~في كل وجه~~ في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة مذ هب الشافعي واحمد رجع و عندنا هو نائب السلطان وفي التواريخ ~~القاضي~~ القاضي النما هو رسول من السلطان في نصب النواب المتطهر وفي وفاة القنينة لو مات القاضي او عزل بقى نائبه على القاضي بدل لعل قوله بانه نواب القاضي من كل وجه والذي يقتضيه النظر ان المراد كون النائب الذي استلزمه القاضي نائبا عن السلطان في الحقيقة وان كان في الظاهر نائبا عن القاضي يرشدك اليه قوله انما لا ينفك السلطان او العامة وحينئذ يمنع كونه نائب القاضي من كل وجه وان نقله المصنف من ابن الجوزي اذ لو كان السلطان نائب احتنا به السلطان لصرح به صاحب البزازية وغيره بذلك ومما يدل على ما ذكره ناس من المراد ان النائب نائب عن السلطان حقيقة مع استنابة القاضي اياه ما حكاه عن التاتاريخانية ~~التي~~ قوله من قوله ان القاضي النما هو رسول من السلطان في نصب النواب **قوله** لانهم نواب القاضي من كل وجه قيل عليه في مستدرج كيف يقال انهم نواب القاضي من كل وجه مع ان القاضي ليس له ان يستخلف الا ابن يعرض اليه ذلك ولو كان له كما ذكره قاض القضاة كما يأتي في محله وح قال لولاية منسوبة للمولي لا الى القاضي فكيف انه نائب القاضي من كل وجه **قوله** فهو كالوكيل مع الموكل قيل عليه هذا يشهد عليه لانه لان الموكل ليس له ان يوكل غيره الا اذن و بعد الاذن تكون الولاية منسوبة للموكل حتى ان الموكل ليس له عزله كما ذكر في محله **قوله** ولقد اقال العلامة ابن العرس الخ ظاهره انه لو قضى كلام ابن العرس وهو مخالف افتى به حيث سئل عما صورته ما افيد مولانا في ما ذكر العلامة بد الدين ابن العرس في كتابه المسمى بالقوانين البدريّة في اطراف القضاة الحكمية من ان نائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله و بموته فانه نائبه من كل وجه والقضاء من المصاب الدينية التي يصح العزل بها بسبب وبغيره انتهى ~~في~~ المعتمد في ذلك هو تحرير هذه القضية اجاب رحمه الله تعالى لا يعتمد على ما ذكره ابن العرس لمحالته للمذاهب فقل نقل الثقات ان النائب لا ينعزل بعزله لان الاميل ولا بموته قال الزيلعي في شرح الكنز من كتاب الوكالة لا يملك القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينعزل بعزل القاضي الاول ولا بموته وينعزلان بعزل العامة لهما ولا ينعزلان بموته وهو المعتمد في المذهب ولم نر خلافا في المسئلة والله اعلم **قوله** لكن جعل في المعراج الخ قبله هذا منه رد لما قاله ابن العرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في نفع الوسائل فقلنا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كما لو وكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الموكل لا عن الوكيل الاول وقد علموا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين فاني فتجه قول ابن العرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث اذن له في الاستخلاف ومع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذ هب الشافعي واحمد وعندنا انه نائب السلطان ولا اعتبار بقوله هذا ولا يفهم احد الا ان نائب مع قصره وجه هذه العلماء بها انه اذا كان القاضي ما ذكرنا له في الاستخلاف فهو في الحقيقة نائب عن السلطان اللهم الا ان يصرح

ما لم يرد في بقية قيمته وفي التمهيد وبإحدى زماننا لما ترون في التزكية بغلبة العسق احتار والقضاة احتلوا
 بالحق كما اختاروا من أبي ليلى لحدصول غلبة الطن انتم من رقي مناقب العرد ربي في باب أبي يوسف رحا علم ان
 تحليل المذموم والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في ثمة ابي القاعلي وخزانة المعتنين ان السلطان
 في امر قضائه بتحليل الشهود يجب على العلماء ان ينصروا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاة تلك امر ان اطاعوك يلزم منه
 محال والحق وان عصوكم يلزم منه مخطئ الى آخر ما فيه الا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت في قضائي
 وقعت في قلبه ثم اظهر ما بطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الخانية وقد في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط
 لصحة وهي الكثرة بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مهائل الاولى اذا كان القضاء بحكمه فله الرجوع
 منه كما ذكره ابن وهب واستنباطا من تقييد الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له خطأ وحسب عليه نقضه بحلاف ما اذا تبين
 في المحتمل الثالثة اذا قضى في مجتبه فيه محالف لمذمة فله نقضه دون غيره كافي شرح المنظومة امر القاضي حكم
 لسلطان يعزل النواب بموعدة او يعزله بان يقول اذا مات او عزل منهم معزولون بعزله وبموته ما ان ذلك مما يقبل
 لتعليق ويقبل التخصيص بالزمان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم الا السلطان او من اذن
 به السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستغادر ان الامنه **قوله** وفي مناقب العرد ربي الخ في الفتاوى الخانية
 في فصل الدعوى بالمال اذا شهد الشهود على الرجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم المشهود عليه ادعى ان الشهود
 ان رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا تسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو اقام البينة
 على ذلك لم تقبل وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم تسمع دعواه ايض وان ادعى
 منهم رجعوا عند القاضي وقضى رجوعهم تسمع دعواه ولو قامت البينة على ذلك قبلت وان لم تكن له بينة كان له
 ان يتخلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كالرجوع عند القاضي الذي قضى بشهادتهم
 انتهى فقد جوز تحليل الشهود ثم ظاهره انهم رجعوا عند محكم لا يكون الحكم كذلك فيكون هذا محال
 محكم القاضي **قوله** لا يصح رجوع القاضي الخ قيد بالرجوع لانه اذا انكر كان القول قوله بما في الفوائد البدرية لابن العرس
 ونص عبارتها والمفتي به ان القاضي اذا قال لم اقض وقال الشهود قضى كان القول قول القاضي **قوله** اذا ظهر خطأ اي من
 حيث الحكم الشرعي كخفي قضى بصحة شبه المشاع المحتمل للقسمة ثم ظاهره انه اخطأ **قوله** اذا قضى في مجتبه فيه مخالف
 ان عبه قيل لعل العارة لمخالف ما عبه او مخالف ما عبه انتهى **قوله** ويجوز ان يقره بالجور صفة لمجتبه فيه لكن
 الظاهر النصب على الحالة **قوله** فله نقضه دون غيره اطلاق الغير يتناول من يرى صحة ما حكم به الاول ومن يرى عدلها
 فالاول كخفي حكم بعدم صحة شععة الحار الملاصق فرفع حكمه الى شافعي يرى صحة حكم المدبور والى حنفي يرى صحتها
 كالاول الحاكم بخلاف مذموم **قوله** امر القاضي حكم **قوله** قد جزم في العمادية وجامع الفصولين بانه لا يكون حكما وحل
 ما ذكرهنا بصيغة قيل ولما راجع وقال المصريح في البحر مانصة في البزاية قوله لا ادري لك حقا في هذه الدار بهذه الدعوى
 لا يكون قضاء ما لم يقل امضيت او انقلد عليك القضاء بكن او كن ا قوله للمدعي عليه سلم هذه الدار اليه بعد اقامة البرهان
 قال ومفانص على ان امره لا يكون بمنزلة القضاء وذكر خمس الائمة انه يكون حكما لان امره الزام وحكم قيل لكن
 هذا في الامر بخصوص التسليم واما مطلق الامر في غير ذلك فحكمه مذكور في الوالوجيته قبيل الفصل الرابع

يعمل له مالم يجد ودلى المدعي والأمر بفتح الد بين والأمر بحسبه الأ في مسئلة في العما دية والبراز في قوله
 الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأم القاضي بأن يصرف شيى من الوقف إليه كان بمنزلة الموقوفين حتى
 لو أراد أن يصرفه إلى فقير آخر صح فعل القاضي معهم منه فليس له أن يزوجه لليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا
 من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له وأما إذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه فمفسد
 في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ما له من ماله
 وبكسب أو ما ما شراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصاه من غيره انتهى
 ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر للميت لم يبطل البيع بشرط
 بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث إذا باع الثلثين عند عدم الإجازة فانه لا يشتري بقيمة الثلثين أو ما توقف
 لأن فعل القاضي حكم بخلاف غيره كافي الظهيرية من الوقف الأ في مسئلة ما إذا فعل بذا من وقف الفقراء فانه ليس
 بحكم حتى كان له أن يعطي غيره كافي جامع الفصولين وفيما إذا اذن الولي للقاضي في بيع المبيع فزوجها القاضي
 كان وكلا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقله إلى مخالف كان له نفسه كذا في القاسمية فالمستثنى مسئلتان وقولهم
 أن فعله حكم يدل على أن الدعوى إنما هي شرط للحكم القولي دون الفعلي فلينتبه له وقد ذكرناه في العرح إذا قال
 المقر ليس بمائع أقراره لا تشهد علي وجهه أن يشهد عليه كافي الخلاصة إلا إذا قال له المقر له لا تشهد عليه بما أقر فح لا يسمعه
 كافي حيل التا وخالبة من حيل المداينات ثم قال واختلفوا فيما إذا رجع المقر له وقال إنما هي لك لعنك وطلب منه الشهادة
 قيل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم الميت بلن الدين واجب للميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المريض

وغيرها **قوله** كقوله سلم المحدث ودلى المدعي هذا ممنوع في الأمر بالكفيل كما في العما دية الأ على قول ومسلم في غيره
قوله والأمر بفتح الدين مطف على مدخول الكاف **قوله** فأم القاضي بأن يصرف شيى من الوقف بذا من وقف
 الخفاف وقال محله مالم يحكم وهذا مسلم في غير الأمر بالتسليم وقولهما لم يحكم أي يجعل حكما **قوله** كان بمنزلة
 الفتوى لم يبين المص وجه عدم كونه حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر **قوله** فعل القاضي حكم منه في الفواكه
 البدر يقر على من قال فعل القاضي يحكم حكما وقال أن فعل القاضي لا يكون حكما وقد أجاد في تحقيق ذلك كما لا مزيد
 عليه فارجع اليد **قوله** فليس له أن يزوجه لليتيمة الخ رد في الفتح فانه ليس بحكم لانقضاء شرطه وهو الأوجه ثم قال
 والألحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوجه من ابنه فكذا القاضي بمنزلة الوكيل لا من حيث أنه
 حكم ممن لا تقبل شهادته له **قوله** بخلاف الوارث إذا باع الثلثين قبل فيه أن بيع الوارث مساو لبيع القاضي في عدم
 النقص والشراء بثمن المبيع محلا يجعل وقفا فماده قوله بخلاف الوارث ولعل المراد مخالفة بيع الوارث بيع القاضي
 في كونه حكما ليس غير **قوله** فأم القاضي أن فعله حكم يدل على أن الدعوى إنما هي شرط في الحكم القولي أقول
 بهذا إسقاطا قدامنا من شرطه لفتح ما تقدم من أنه ليس للقاضي أن يزوجه لليتيمة التي لا ولي لها من
 نفسه لأنه ليس بحكم لانقضاء شرطه وهو الدعوى **قوله** وجهه أن يشهد عليه يعني لتعلق حق المقر له بهما دته
 فلا يعمل به **قوله** إلا أن قالوا لا يشهد عليه لانقضاء شرطه وجهه أن يشهد عليه وإنما جعل
 فيه لرضا بعد مهادنة التي تعلق بها **قوله** فعلى القاضي غريم المقر له أن يشهد عليه في العرح

في موطنه كذا في التاتار خانية من كتاب الحيل انها تجوز إقامة البينة على المشتكر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان
علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم جائز ان كان القاضي يعرف الموكل باخيه ونسبه لا ينزعزل القاضي بالردة
والفتوى ولا ينزعزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني

بكنز ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدهي حقاني التركة والبتة بالبينة وعزاه الى الولو الجمعة كايين ذلك عند
نولهم الا اجل بطلبه بقي الكلام في ان هذه التحليف هل هو واجب او مندوب قال العلامة المقدسي في **قول** **انما**
يجوز إقامة البينة على المسخر **اقول** وكذا الحكم عليه وتفسير المسخر انه ينصب القاضي وكيله من ان لا تسمح
الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بخصم فانه لا تسمح الخصومة عليه وانما يجوز نصب الموكل من
اختفى في بيته بطلبه فادعى امين القاضي على نائبه كذا في العمدية **قوله** اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم
جائز **اقول** مما تاتي بعد **ورقة** **قوله** **انما** **لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر ولو قضى بها جاز لا نه**
قضاء في المختلف انتهى **قوله** **وخالف لما هنا** ووفق بعض الفضلاء بعمل ما هنا على ما اذا لم يعرف القاضي الموكل
بأخيه ونسبه انتهى وفيه انه يؤول الى القضاء بعمله وقد علمت ان الصحيح المفتى به ان لا يقضى فعله بحال
قال المصريح في البحر وطريق اثبات الوكالة بالخصومة ان يشهدوا بها على غريم الموكل هو ان كان منكرا للوكالة
او مقرا بها ليتعدى الى غيره كما في الخزائن ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القضية لا تقبل من
الوكيل بالخصومة بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانها قضاء في المختلف **قوله** **ان كان القاضي**
عرف الموكل بأخيه ونسبه لان الموكل وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يصير معلوما بالأخيه والنسب
فاذا كان القاضي يعرف ذلك امكنه القضاء بالوكالة لانه يقضى لمعلوم على معلوم واذا لم يعرف ذلك لو قضى
بالوكالة قضى لمعلوم على مجهول **قوله** **لا ينزعزل القاضي بالردة** **اقول** في الواقعة بالحسامة الفتوى على انه لا ينزعزل بالردة
هان الصفر لا ينافي ابتداء القضاء في احد الروايتين حتى لو قلد الكافر اقيم اعلم على محتاج الى تقليد اخر فيدر وابتان
انتهى ومنه يعلم ان تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاء حال كفره ومثله في الولو الجمعة ومثله في امر قد امره
موقوف وبان الارث افسق وبفسق الفسق لا ينزعزل الا ان ما قضى حال الا وتداد يكون باطلا لم قاله ولو حكم بالجلد لوقد
ثم اعلم لم يحز حكمه بالتحكيم بل على قياس القاضي لا ينزعزل ويحتمل ان يفرق بينهما بان القاضي هو الذي انما يصير
قاضيا بتقليد الامام فلو قلنا بانه ينزعزل بالردة احتج الى تقليد من يد وفيه جرح واشاعة للشبهة وهذا لا يجوز لانه
لوقاب صلح اما الحكم انما صار قاضيا بتقليد هما ولا حوج في التقليد ثانيا فينزعزل انتهى **قوله** **ان ما ذكره المصريح** **خلاف**
ما في جامع الفصولين من الفصل الاول من انه ينزعزل بالردة والجواب ان ما في جامع الفصولين مبني على خلاف المفتى به
فيل ما ذكره المصريح لا يخلو من اشكال اذ لا زمة احصاء ولا يتبع حال كفره فيلزم ثبوت ولاية الكافر على المسلم والجواب
بان احكامه حينئذ غير نافذة على المسلم فان اتمرت ولايته لا يدفع الاشكال اذ المتبادر من قوله تعالى **وَلَنْ يَجْعَلَ**
اللَّهُ لِلْكَاذِبِينَ فِي شَيْءٍ حَقًّا **قوله** **انما** **لا يجوز اثبات البينة على المسخر** **اقول** **انما** **لا يجوز اثبات البينة على المسخر**
قوله **انما** **لا يجوز اثبات البينة على المسخر** **قوله** **انما** **لا يجوز اثبات البينة على المسخر** **قوله** **انما** **لا يجوز اثبات البينة على المسخر**

واختلف المعانيخ روح في القاضي الا ان يكون في المهور اذا كان كتابي بل من لعنف فلا ينعزل الابن منسب من اليهود
كتابا حجة الابرأ في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف روح خلافا لمحمد روح واجمعوا على انه يكتب له حجة
الاستيعاف ولها حجة الطلاق وقال القاضي قضيت بكك اعليك بينة او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدموي واليهود
لا يهين على الصبي في الاعاوي ولو كان معذورا لا يحضره

الى تحديد التولية اذا سلم فليتأمل **قوله** واحتلف المشايخ في القاضي يعني منهم من قال لا ينعزل ما لم يقدم من
اخر ومنهم من فرق بينهما بان الجمعة موقته فلو لم يجمع الناس بعد العلم فتوهم الجمعية ولما في حجة القاضي له
هنا جميع موقت بوقت يفوت نفوات الوقت اذا علم بكتاب وخبر ينعزل **قوله** ملايد ان الالة لان العزل معاني بالشرط
فما لم يوحد الشرط لا يثبت له العزل **قوله** يطلب من القاضي كتابا حجة الابرأ الخ موزة ادبنا الوقت ان الطالب
قد ادرألى عن كل قبل وكثير وقال قضيت الدين الذي له علي واقام البينة على ذلك قال للقاضي اني اريد ان اقدم
البلدة التي هو فيها راحا فان واحدني للمال وجمع الابرأ او الاستيعاف وشهودي هي ثلثة عشر شهودي واكتب
الى قاضي ذلك البلد فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول من يوجب لجمعوا انه لو قال جحدني الاستيعاف
مرة وخاصة من مرة فانا احاب ان نخاصمني مرة اخرى فاسمع من شهودي واكتب لي الى قاضي ذلك البلد انه يكتب كذا في شرح
الجبيل **قوله** قال القاضي قضيت نكد اعليك الخ وحده ذلك ان قول القاضي فيما يخبر بمنزلة شهادة شاهد بين كالمو قال
ثبت عند زنا فلان واحصاه بارحموه وثبت عندى قتله فاقتلوه ثبت ذلك بمجرد قوله وهو قول الامام واني يوسف روح
وقال محمد لا يصدق القاضي فيما احبر حتى يعرف الحجة التي بها يقضي قالوا هذا احلاف عصر وزمان لان
انا حنيغة روح في القرن الثالث الذي شهد له رسول الله صلعم بالخيرية فكان العالب منهم الصلاح ومحمد روح في القرن
الرابع وقبل ظهور الفساد في القضاة فلا يقبل قوله ما لم يضم اليه شاهد احرا احتياط الحقور العباد ومنهم من احتلف
حجة وبرهان محمد روح يقول هذا قول واحد غير معصوم عن الكذب فلا يكون حجة كالشهادة ومعه ؟ لان القاضي نائب
عن رسول الله صلعم والنائب قائم مقام المنوب منه وقول المنوب عنه هو حجة على الانفراد فكيف اكد اني الولو الجمعة من فصل
الاربعين كتاب القاضي **قوله** وانما يتم قوله ان احنفة كان في القرن الثالث ومحمد في القرن الرابع على القول بان القرن
دون المائة قال الحافظين يجرى في فتح الباري بعد كلام ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلعرافى تحديد هام من عشرة اعوام
الى مائة وعشرين لكن لم ابر من شرح بالتسعين ولا مائة وعشرة وما عدا ذلك قال به قائل وذكر الجوهري الثلثين والمائتين
وتجوز في حد يثبت عبد الله بن بشر عند مسلم ما يدل على ان القرن مائة وهو مشهور انتهى وفي شرح البخاري للعيني ان
الاكثرين على ان القرن ثلثون سنة هذا وقد اطلق المس في الاقرار بمحتمل الاقرار بشي يصح الرجوع عنه كالحدود وغيرها
مع انه لا يقبل فيما يصح الرجوع عنه بالاحماع كما نقله هو في البحر في كلامه اطلاق في محل التقييد **قوله** ارسال القاضي
الى المخدرة للدموي واليهود اي ارسال القاضي امينا للمخدرة للدموي واليهود اذ لم تثبت الوكالة منها جائز وقد
تقرر بهذا القول غير المتكف وهو ارسال مخدوب وهو لا يجوز الا اذا قامت قرينة تدل على ما في الخبر من ان المخدرة
لا يسمع على اليهودي التي لا تكون بوزة بكرة كانت اذنيها والابرأ من اليهودي الذي لا يسمع من اليهودي
في بلادهم او ان يسمع من اليهودي في بلادهم كما هو مادة بعض البلاد لا تكون من بلادهم في بلادهم

القاضي يستأجرها ويختلف العبد ولو محجوراً وقاضي ينكح له وهو أخذ به أهل المشرق الأصح أنه لا يفسخ على الدين
لأنه قبل حلول الأجل

في جامع أحكام الصغار للأستاذ علي الصبي التاجرو العبدان التاجر يستأجر ويقتضي عليه بالنكاح وذكر العقيقه
ابو الليث صرح أن الصبي المأذون له يستأجر من علمه المذكور به فأخذ وفي الفتاوى أنه لا يمين على الصبي المأذون له حتى يدرك
وذكر في التبرود أن الصبي المأذون له ويقتضي أنكر له في الغنية الصبي العاقل المأذون له يستأجر من علمه ما
ويقتضي بنكح له وفي الرزق الغنية صبي ما ذون باع شيئاً فوجد المشتري عيباً فأردّ نصيبه فلا يمين عليه حتى يدرك
ومن صمد روح لو حلف وهو صبي ثم أدرك لا يمين عليه كالنصراني إذا حلف ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على
أنه لو حلف لم يكون معتبراً وطعن محمد روح إذا ادعى على الصبي ديناً وانكراً للعلم فالقاضي يحلفه وإن نكل يقتضي
بالدين ولو لم يفي ذلك بمنزلة الكفيل وفي الصبي المحجور إذا لم يكن للمدعي بينة لا يكون له احضاره إلى باب القاضي
لأنه لو حلف ونكل لا يقتضي عليه بنكح له ولو كان له بينة وهو يدعي عليه الاغتصاب كان له احضاره لأنه
ماخوذ بما فعله من لم يقتضي ماخوذاً بقوله والشهود محتاجون إلى الإشارة إليه فيحضر لكن يحضر وحده أو من هو في
معناه لأن الصبي بنفسه لا يلي شيئاً فيحضر إلا بهتة إذا ألزمه يومر الأب بالأداء عنه من ماله **قوله** القاضي المخ في الفصول
العادية ولو ادعى على صبي محجور عليه شيئاً وله وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي كذا في كتاب القسمة ولم يفصل
بين ما إذا كان المدعي مينا أو دينا واجب بمباشرة هذا الوصي أو واجب لا بمباشرة كضمان الاغتصاب ونحوه فتشترط حضرة
الصبي ذكر الخصاف في أدب القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالاغتصاب أو بالغصب أن قال المدعي لي بينة
حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير لأن الصبي يواخذ بانفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة لكن يحضر مع
أبيه أو وصيه حتى إذا ألزم الصغير شيء يودي عنه أبوه من ماله يعني من مال الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة
الصغير عند الدعوى شرط سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضعية عند
الدعوى فهذا ذكر في المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعوى انتهى
وفي جامع أحكام الصغار للأستاذ رشدي ولو ادعى رجل على صبي محجور شيئاً وله وصي حاضر لا تشترط حضرة الصبي فكذا
ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعي دينا أو عيناً واجب الدين بمباشرة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في اجناسه
إذا كان الدين واجباً بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاف إذا وقعت الدعوى على الصبي
المحجور عليه أن لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي شيء يودي عنه أبوه
من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشائخ زماننا من شرط ذلك سواء كان
الصغير مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أبى ذلك وإن لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصياً
أجاب به القاضي إلى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضعية عند الدعوى وتقتصر
حضرة الصبي عند نصب الوصي للإشارة إليه معناه في الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن مشائخ زماننا من أبى ذلك وقال
لو كان الصبي في المهد يشترط احضار المهد مجلس الحكم ولا شك أن اشتراطه بعيد والأول أقرب إلى الصواب وبوابه
بإلفقه **قوله** الأصح أنه لا يفسخ على الدين التوحيّل قبل حلول الأجل يعني لو أنكر الدين قال في التبرود ادعى على آخر دينا

لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخدرة الا بشا من بين القضاة يتخصص بالزمان والمكان فلو لم يأت قاضيا بمكان كان لا يقبل
 قاصبا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلاف ما اذا كان العقار لافي ولايته فاختار في الملتقط
 عدم صحة قضاة فيه ويصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضي خان عليه والخلاف المناهض في العقار لافي العيين والدین كلفي المزاوية
 في القنية قضى في ولايته ثم اشهد على قضاة في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امور من انا
 لا للشك في الايمان وكذا الامامة كذا في شهادات الولو الجية تقبل الشهادة حسبة بالادعى في طلاق المرأة ومعتق الامة والوفد
 مؤجلا فانكروا بحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل في اظهر القولين انتهى اقوله كان في جهنم قبل حلول
 الاجل لا تسوغ له المطالبة به حتى يترتب على انكاره التحليف هكذا اظهر لي ثم رايته في الولو لا يقبل بانه كونه **قوله**
 لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخدرة الخ الظاهر انه لا بد من شاهد من غير المحلف الا بيمين وتقدم انه يقبل قول
 شاهد معه فاقسم هناك الامين مقام شاهد واحد وهذا لم يقد مقامه قال بعض الفضلاء من اجل ذلك لا اختلاف الروايتين **قوله**
 القضاء يتخصص بالزمان والمكان الخ قد نقلت هذه المسئلة قريبا واعلم انه ذكر في الامانة وقضى القاضي في حادثة
 بحق ثم امره السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلماء لا يجب على القاضي ذلك انتهى **قوله** وقضاء القاضي
 في غير مكان ولايته الخ قيل بالقضاء لان تفريره قبل وصوله الى محل ولايته صحيح لانه كالفتوى كما انتهى به بعض مشائنا
 بعد الوقوف على صريح النقل قال المص في البحر ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في
 الدين والمنزل واما اذا كانت في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبزاية والياك ان تفهم خلاف ذلك
 فانه غلط انتهى **قوله** وفي القنية قضى في ولايته ثم اشهد على قضاة الخ قلت وهذا بخلاف ما لو خرج الحاكم من المحكمة ثم
 اشهد على حكمه حيث يصح اشهاد كافي القنية من كتاب الشهادة **قوله** ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امور من انا او الى
 قوله كذا في شهادته الولو الجية نص عبارتها رجل قال لا ادري امور من انا ام غير مو من لا تقبل شهادته ولا تقبل شهادته
 لانه يه في ايمانه ومن شكه في ايمانه فهو غير مو من انتهى اقول يوحى من تعليقه ان المراد بعدم القبول عدم الصحة
 لان غير المؤمن من لا تصح شهادته ولا تصح الصلاة خلفه بل ولا صلواته وحده وعلى هذا كان الصواب ان يقول لا تصح شهادته ولا
 الصلاة خلفه اذ لا يلزم من عدم القبول عدم الصحة فتأمل **قوله** تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى يعني ويقضى بها **قوله**
 في طلاق المرأة يعني سواء كانت حرة او امة في النهاية تقبل القبول بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا قال الشيخ
 عبد البر بن شحنة في الشرح المنظومة وكذا حضور المولى في صورة الامة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة على
 المشهور وفي العمادية من هجرات شروط الحلواني انه يشترط حضور المرأة ليشير اليها الشهود انتهى اقول لا وجه لتخصيص
 المرأة اذا الامة كذلك يحتاج الى حضورها ليشير اليها الا ان يراد من المرأة ما تعم الحرة والامة وان كان العرف خصص
 لعط المرأة بالحرة **قوله** ومعتق الامة الفرق بينهما وبين مسئلة العبد الآتية ان هذه شهادة بحرمة الفرج وهو حق الله
 تعالى بخلاف العبد وفي العمادية هل يحلف حسبة في معتق الامة وطلاق المرأة اشار محمد رح في باب التحريم انه يحلف
 كذا في شرح القدر و ذكر السرخسي في مقلدة باب السلسلة انه لا يحلف فتأمل عند الفتوى كذا في شرح المنظومة للشيخ
 عبد البر بن شحنة **قوله** والوقف قال قاضي خان رحل ناع ارضائهم ادعى انه كان وقفه ما قبل البيع وارا دتحليف المدعى عليه
 ليس له ذلك عند الكل لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواؤه لم تصح لمكان التناقض وان اقام البينة على ما ادعاه واختلفوا فيه

ومحمد بن محمد بن عيسى والاعوان المعطرون والاصحاب واليهود واللاحل القبل والسرقه واختلفوا في قبولها بلاد هوى في النسب
 كما في الظهيرية من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان

قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بينته لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه ابي جعفر
 الدعوى لا تشتط في الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق
 وعتيق الامة الا انه اذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا وتصرف جميع الغلة الى الفقراء لان
 الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تظهر الا في حق الفقراء قال يعني قاضيخان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل بانه ان
 كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقراء او على المسجد على
 قول ابي يوسف ومحمد تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول الامام ابي حنيفة رح لا تقبل بانه انتهى قال العلامة بن وهبان
 وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم واخره فلا بد ان يكون لجهة بر لا تنقطع كالفقراء
 وغيرهم فالشهادة تقبل لسقمهم طمعا لا اياما لا انتهى ورده الشيخ عبد البر من الشحنة بانه لا بد من هذا التفصيل لان
 البينة اذا قامت بان هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت احتقاقهم وتناولهم وان كان اخره ما
 ذكر بخلاف ما اذا قامت على انه وقف على الفقراء والمسجد ونحو ذلك ونقل في العمادية عن فتاوى رشيد الدين هذا التفصيل
 قال وكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى ابي الفضل العمرماني وقد رايت عن صاحب الذخيرة وفتاوى
 النسفي قد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح
 ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تصح بدون الدعوى
 ونقل في التترغائية عن فتاوى التجنيس في مسئلة البيع انه تسمع الدعوى وينقص البيع به اخل الصل والشهيد
 وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولكن لا نأجل به وفي العمادية عن الفقيه ابي الليث انه يخل بسماع البينة ونقص
 البيع وقيل لا تقبل والاول اصح **قوله** وهلال رمضان وغيره الخ اي والشهادة على روية هلال رمضان وغيره مما فيه حق
 لله تعالى خالصا قال قاضيخان الذي ينبغي ان لا يشترط كالا يشترط في عتيق الامة وطلاق العرة عند الكل ومتى العبد في
 قول ابي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول ابي جعفر وعلى قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال
 الفطر وهلال رمضان كافي عتيق العبد عنده والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان وغيرهما اذا قصد
 باثباته امر ديني خالص لله تعالى كان يغرم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات اول شعبان فلو غما يحتاج الى اثبات هلال
 رجب هلم وجرا في العمادية عن فتاوى وعيد الدين ان الشهادة بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاصحى
 اختلاف المشايخ فبعضهم قاسوا على هلال رمضان وبعضهم قاسوا على هلال الفطر وفي العدة ينبغي ان يشترط الدعوى
 ولفظ الشهادة في هلال الشوال اما رمضان فقال السرخسي رح لا يشترط لفظ الشهادة فيه وقال خواهرزاده يشترط وكان
 في الاصحى وتال في الظهيرية وهل يشترط الحكم لثبوت ذلك قال محمد لانص بهذا في الكتاب وينبغي ان لا يشترط بل
 يكفي الامر بالصوم والخروج الى المصلى **قوله** والحد ودليس معطوف على هلال الفطر كما يوهبه ظاهر العبارة بل على
 الطلاق لان حد الزنا والسكر خالص حق الله تعالى كالطلاق وما عطف عليه **قوله** واختلفوا في قبولها بلاد هوى في
 النسب حكى عن صاحب المعيط القبول من غير دعوى لانه يتضمن حرمانا كلها لله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة

وفى تدبير الامة وحرمة المصاهرة والدماع والايلاء والظهار ولا يميل فى معنى العبد الى من دعواه عند اختلاف المصداقين بقوله
على قوله فى الحرية الاصليه والمعتمد لا والنكاح يثبت بدون الدموى كالطلاق لان على الفرج والجمعة على حق الله تعالى
والابوة فتقبل كما فى معنى الامة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل عن القنية الشهادة على دعوى التولى جنس
عبد تقبل من غير دعوى قال ابن وهبان والظاهر ان السجوا يخرج على قولهما وعلى ما على قياس قول الامام روح
قوله وفى تدبير الامة فى القنية تامها على معنى العبد لانه قال تقبل على قول ابن حنيفة روح بدون الدموى كالمصداق
على العتق وقيل جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كافي بمقتضاها فتقبل فى الامة عند
الكل وفى العبد يجزى الخلاف قال الشيخ عبد البر بن الشحنة عنده فى هذا التضييع نظر فان الموجب للقبول بدون
الدموى عند الامام كون ذلك ممحوقا عن الله تعالى كفى معنى الامة لانها شهادة بحرمة الفرج وهما حق الله تعالى وذلك لا توجد
فى تدبير الامة اعني حرمة الفرج على المولى فيكون من الحقوق المشتركة فيشترط له الدموى عنده ولا يشترط عندهما
فتأمل الهم الان يقال انه يتضمن حرمة الفرج عند موت السيد انتهى وظاهر صحيح ان روح ابن تدبير الامة على الخلاف
فانه معطوف على قوله فى النسب وهو مختلف فيه لكن بشكل مطلق الخلع عليه فانه لا خلاف فيه كما سيذكر **قوله** والخلع
قال فى القنية الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كفى الطلاق ومعنى الامة ومقتضاها المهر عن ذمة الزوج ويدخل
المهر فى هذه الشهادة تبعا انتهى قال العلامة ابن الشحنة وهذا اتفاق **قوله** والايلاء والظهار وذكر العلامة ابن الشحنة ان
فى الشهادة بحرمة المصاهرة والايلاء والظهار يشترط ان يكون المشهود عليه حاضرا نقل ذلك فى العمادية نقل وعصمهم قال
لا تقبل بدون الدموى والايلاء والظهار ومثل كوران فى فتاوى رشيد الدين **قوله** ولا تقبل فى معنى العبد الخ فان دعواه
شروط عنده كما اذا شهد شاهدان على رجل بعثى مائة والعبد والمولى ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام وقال
تقبل وفى الحقائق قد تحقق الدموى حكما بان يقطع العبد يد حر فقال الحر امتقك مولاك قبل الجنازة **قوله** بل
القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بينته ويقضى بعتقه لان دعوى المجنى عليه العتق قائم مقام دعوى العبد حكما
ثم اعلم ان الشهادة بلا دعوى مقبولة فى حقوق الله تعالى لان القاضي يكون ثاقبا من الله تعالى فتكون الشهادة على خصم
فتقبل وغير مقبولة فى حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن الغالب عند هؤلاء فى حقوق العبد حق الله تعالى لان
سبب المالكية وهى الحرية يتعلق بهما حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعنى كالعبد والحر
والحد ودول لم يجز امتراق الحرير ضاه لما فيه من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدموى والغالب عند هؤلاء
العبد لان نفع الحرية عائد اليه من مال كنيته وخلاصه من كونه ممتلا كالمال فلا يقبل بدون الدموى كذا فى هرج
بالجماع لا بن الملك **قوله** واختلفوا على قوله فى الحرية والمعتمد لا اقول للقل صاحب العمادية عن فتوى رشيد الدين ان
الخلاف انما هو فى الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى اما لا خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل انها تقبل بدون
الدموى لانها شهادة بحرية الامة وهى شهادة بحرمة الفرج فتقبل ثم نقل عن صاحب العمادية انه حكى فى شرحه للجامع
الصغير ان الصحيح اشتراط الدموى فى ذلك عند الامام كفى العتق العاقلين والذين التناقض لا يمتنع صحة الدموى ولا صحة
الشهادة فيها ونقل من متفرقات شهادات المحيط وقال انه لا يخلف على معنى العتق حسبة بدون الدموى بالاتفاق
قوله لان حل النرج والحرمة فيه حق الله تعالى ومن صورهما اذا اراد ابن المشهود بنكاحه نزوح من نكحها ابو جهم

لو كانت الوكالة في الخصم حاضرة لقبل شهادة الممثل وقيل انما هو

كأنه لو لم يسمع بهذا من غيره ما كان له ان يقر بها الا في اولى تنازعا في ولا رجل بعد موته وحي
كل ما امكنه وهو يملكه بالميراث بينهما كلواكرا من على نسب ولد كان بينهما واي بيعة مبيعة وقضي بها لم تقبل
لانهم في حق اليهود بالبيع من النفس فكلواكرا لا يقبل وبالنكاح من الميراث قالوا لا تعلم قبل كما في الصيرفة الاصح
فلا يضمن اجور في تحمل الشهادة على المتدعية واجمعوا على ان لا يتحملها من رواه جلد وكذا في المجتبى وفي البرزلية
وهذا المطلق او متنا في كمال الاقوال كان في صحة امره في حق الميراث ولو قال الموارث كان هذا في حق من حتى يشهدوا
انه كان صحيح العقل وفي العرافة قالوا هو زوج العبد فكيف لا قد روي الكبير في نكاحه اقامة البيعة ان الكبير في هذا شهدا
انها زوجت نفسها ولا تعلم هل هي في الحال امرأ تلام لاله هـ ١٠ نه باع منه هذا العبد ولا ندرى انه مثل هو في حله
في الحال ام لا يضمن بالنكاح والملك في الحال بالاخصاص والعاهد في العقد شاهد في الحال اختي وفي البرزلية

الحج وذلك بان ادعى انسان من آخر والغاضي يعلم انه مسعر لا شيء عليه لا تسمع الخصومة وفي الجاهع الكبير
الحالة الى ما يدل على ان اقامة البيعة على المسعر جائزة حيث كان وكيل اراد ان يشهد الوكالة بالبيعة وليس معه
خصم يدهي عليه لم تسمع منه لان هذه البيعة قامت على الغائب وليس عند خصم حاضر فان احضر خصما وادعى ان الموكل
وكله بطل حتى هو له بالعكس وبالاخصومة فيه واقام بيعة على ما ادعى من الوكالة فجاز وجعله القاضي وكذا في المسعر يدهي له
المهود لان البيعة قامت على الغائب للقضاء بها ومنه خصم حاضر لان بين الحاضر الذي يسمي بالوكالة وبين الغائب
انما لا يسبب المدعى التي جرت بينهما في هذا المتعصب الحاضر خصما من الغائب فيقوم انكار الحاضر مقام انكار
الغائب من حيث الحكم فكان من الغائب خصم حاضر فقبل البيعة قال معاينة هذه المسئلة تدل على ان اقامة البيعة على
المسعر جائزة فان محمد ربح قال في الاحمل واجضر الوكيل وجلا يدعي ان للموكل قبله حق ولم يقبل احضر رجلا للموكل
عليه حقا فهل يدل على انه اذا احضر مسعر يدعي حقه للموكل وهو منكر واقام البيعة على الوكالة قبل بهتد لكن قال
معاينة انما يجوز ذلك اذا لم يعلم القاضي انه مسعر اما اذا علم لاكت في الولوالجية **قول** الميراث بينهما قبل ينفي
تقييده بما اذا لم يورثا والاول التارخين سابقا لظاهر ترجيح السابق **قول** مثل اليهود بالبيع من النفس الى قوله كافي
الاخير فية اقول كان الفرق بينهما ان النكاح له تحقق بدون المهر بخلاف البيع لا يستحق له بدون النفس فكيف اظهر لي
قول الاصح انه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المتدعية لحيث لا كان عند التعريف والاول في الميراث من التجرى تحت عند
بعض المعانيخ وقالوا التعريف الواحد كافي والاثان احوط والية ذهبوا الى زيادة وبعضهم قال لا تصح التحمل عليها
بدون ودية وجهها وانه كان يفتى الارز جندي وغيره كذا في الطهري **قول** وبجميع ما قلنا لا يصح له من ذواته لو
يبيع الا اذا علم يقينا ان ليس وراءه الميراث وغيره ما كافي الولوالجية **قول** في قوله وفيه عهد المطلق او متنا في الحق
البرزلية في الفصل الثالث من كتاب الشهادات وكذا في نوح من الفصل الرابع في دعوى اللاتيل هو من طين امتا في قوله
لنظر من هذا من الروايات على انه المتيقن كان يفتى في صحة الاعتقاد ان لم يقولوا لورثته بالعتق قالوا لا لان الوارث
على انه كان يفتى في صحة الاعتقاد ان لم يقولوا لورثته بالعتق قالوا لا لان الوارث
من اصح **قول** يفتى بالنكاح والملك في الحال بالاخصاص لان الاصل في كل ثابت هو عدم الاختصاص في كل ثابت

فمن الثاني

بمخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلي عليه
 بقول وليه في الحائض وفيما اذا شهد اهل نصراني ميت يدعيه وهو مدعيون مسلم فيما اذا شهد اهل يدعيين
 في الوفاي بما اذا شهد لا تقبل في الزمي بخلافها وهذا يعبر عليه عدم قبولها وهو ميت وايضا لا يلزم من القبول القتل
 ولا تقبل للجبر على الاسلام ولا تقبل على الذمية كما هو قول البعض فقد صرح في البرازية نقلا عن نوادر بن رستم انه تقبل
 في ذمة ما ولا تقبل فلا يتضح الفرق ولا انه فرق بالحكم وفي الحائض لم ينص على الشهادة على المرأة انه تقبل شهادة المرأة ووضح
 ان المسئلة في الذمي وعلمه بما ذكر في المحيط وفي مشتمل الاحكام نقل في كل من المسئلة اي مسئلة الذمي ومسئلة الذمية وفي
 شهادة المسلم والمسلمين وشهادة الذميين خلافا فراجعهم اللهم الا ان يقال ان من قال بغير القبول وهو ابو حنيفة يقول يلزم
 من القبول القتل لان البينة حجة متعدية ولذا ردا ايضا شهادة للمسلم والمسلمين وقال لا نألو قبالا هذه الشهادة لزم القتل
 ولم يقل احد بقبول شهادة للتساة في القتل فينتج الفرق لكن ينتقض بالجبر يحصل انه على قول الامام لا تقبل
 في ذلك شهادة الذميين ولا شهادة المسلمين والمسلمين لانه لو قبلت لزم قتله بخلاف الشهادة عليه بعدم القتل وامام من
 علل بكونه مرتد اني زعمهما ينبغي ان يعد في الحكم اليها كان من علمه بوجوب القتل ينبغي ان يقتصر على الحيوة
 امل قول بخلاف ما اذا كانت نصرانية قال بعض الفضلاء رحمه الفرق بين قبول الشهادة على المرأة دون الرجل هو ان الحكم
 باسلام الرجل بشهادة الذميين لربما حصل له ردة فكان يقتل مع ان الاسلام حينئذ انما هو بشهادة اهل المدينة
 بخلاف ما اذا شهد باسلام المرأة فانها وان اردت لا تقتل انتهى وفيه كلام يعلم مما قد مناو بالبيان وقمنا قول كافي الخلاصة
 اي في كتاب الفاظ الكفر ونس عجايرها شهد نصرانيا على نصراني انه قد اسلم وهو يجهل بجهلها وتها وكذا الوعد
 رجل وامرء من المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكفر في ذلك هو ولو شهد نصراني ان على نصرانية انها
 قد اسلمت اجبرتها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول الامام ابو حنيفة رحمه النوادر بن رستم تقبل شهادة رجل
 وامرء تين في اسلام رجل نصراني وجبر على الاسلام ولا تقبل في قول ابي يوسف وعمر ح وكذا شهادة النصرانيين على نصراني
 انه اسلم وقال محمد لا تقبل شهادة تهما ولا جبر على الاسلام كقول ابو حنيفة رحمه قول الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم
 يدعيه الخ لان هذه الشهادة تامة على الورثة وعادة الكفار على الكفار مقبولة فيستحق اوثق ثم بعده يصلي عليه بقول
 الولي بالشهادة لانه مسلم شهد على اسلامه ولو لم يشهد عليه الكفار وادعى الولي ذلك يصلي عليه ولا ميراث له لما ذكرنا
 وتماه في الولو الحية وفي جامع المتاوى عن النوادر تقبل شهادة نصرانيين على اسلام نصراني انتهى وهي في الفاظ الكفر
 منه فلا فرق بين الذمي والذمية على هذه الرواية قال بعض الفضلاء والذي اتضح لي في تحرير هذه المسئلة هو النظر
 في كلامهم ان العلة هي انها في زعمهم مرتد ولا تقبل شهادة اهل الذمة على اهل الارثاد وهو يقتضي ان الحكم في
 المرتد كذلك ويظهر من كلامهم ان في المسئلة ثلاث روايات القبول فيهما وهي رواية النوادر وعده فيهما
 وهو الظاهر من كلام المحيط والخائفة والولو الجية وكثير والثالثة تقبل فيهادونه والذي ظهر لي من الفرق بينهما
 على هذه الرواية الاحتياط في النرج للزوم حرمة نرج المرتد على كل ناكح لما ذكره الوافي من لزوم قتله ونها لعدم
 الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه بذلك فتأمل قول وفيما اذا شهد اهل يدعيين اشتراها من
 مسلم يعني لما فيه من الشهادة على المسلم وفيما اذا شهد اربعة نصارى انه زنا بمسلمة يعني لانها شهادة على المسلمة

اعتبر بها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة اشكرها على نصرائي منه زنى بمسئلة الا اذا قالوا استكروها فبطل الرجل وحده كفا في
 الخانية وفيما اذا ادعى مسلم شهد في يد كافر فشهد كافران انه عبد ونصني به فلان القاضي للمسلم لم كفا في اليد والرجل
 لا تقبل شهادته الا انسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول ومو رقه في شهادته الخانية فثلاثة قتلوا
 وجلاهم اثم شهدوا بعمل التوبة ابن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنه
 هذا الواحد نفى هذا الوجه قال ابو يوسف وعكرم تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق القتل انتهى كتبت في
 اليقين لا يزول بها لعك ان من اتلف لحم انسان وادعى انه ميتة فله شهود ذين يشهدوا انه ذكية بحكم الحال كما في البراءة
 وعلى هذا فمرسلا لو راوا شخص ليس عليه ثا مرض اقردهم في لهم ان يشهدوا انه اقردهم وصحيح وكذا عكسه لو راوه في مرض
 او به مرض ظاهر فله ان يشهدوا انه كان مريضا معلما بالحال لكن لو قال لهم المصحيح هل يشهدون بصحته او يسكروا قوله
 فمن ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكوا قوله ويتبعني ان يسألهم القاضي هل ظهر عاينه ما يدل على مرضه فان
 اخبروا به لم يعمل باخباره انه صحيح والاعمل به وهي حادثة الفتوى في جنايات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه
 ولم يزل صاحب فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا تغتروني
 بالما لما نزل ان يقولوا مات من سقر طهوان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لا الى سبب يتوهم الا ترى انه لا تجب
 القسامة في ميتة محطلة طين وقته ميتة ملتوية انتهى تقبل شهادة الائمة باهتة الا في مسئلة ما اذا شهد ادا لثمن مثل

قول الا اذا قالوا استكروها فبطل الرجل وحده كفا في الخانية قال في الخانية ولو شهد على نصرائي اربعة من النصرائي انه
 زنى بامة مسلمة فان شهدوا انه استكروها بطل الرجل وان قالوا طارعه دري بالحد عنهما ويعفوا والشهود لحق الامة المسلمة لان
 في الوجه الاول لم يشهدوا واعليها بالحد فبقيت شهادتهم شهادة على الذمي فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالحد
 فبطلت شهادتهم في حقها واذا بطلت في جانب المرأة بطلت في حق الرجل وانما يعذر اليهود لانهم توفوا الامة فلهذا
 احصان المخذول لم يجب الحد على اليهود فيجب التعزير انتهى ومنه يعلم ما نقل المص من الاجاز البالغ حد الغار واسلم
 ان مما لا تقبل فيه شهادة الذمي على مثله شهادتهم على كتاب القاضي الى القاضي ولو كان الذمي على ذمي لانهم يشهدون
 على فعل المسلم كما في البحر **قول** وفيما اذا ادعى مسلم عبد الرجح الى قوله نصني به فلان القاضي للمسلم اي لانها شهادة على القاضي
 المسلم **قول** لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل الرجح قيل ما به لا يصح اعتناء هذه المسئلة من الضابط بان كور
 لانه ليس فيها قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما قبلت على قوله في الوجه المذكور ولا نه شهادة
 الاثنين بل واحد منهما على قول الولي من الثالث وام اشهادة كل لنفسه فلا قائل بها والوجه في ذلك ان شهادة الاخر لا تامة
 فيها لعدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهما كما لا فليميز منفعة فهي كشهادة غريمين لغريمين ثم شهادة
 الغريمين لغريمين فتأمل **قول** وكتبنا في قاعة اليقين لا يزول بالشك من قوله وكتبنا الى كتاب الوكالة لا يوجد في
 بعض النسخ وهو في نسخة اخي المولف من كوردها وفي البعض ساقط من هنا من كور وفي آخر كتاب الاقرار مع انه لا مناسبة له به
 ولعل الحلل من الناقلين من خط المص من المسودة متبذلة لك هذا ك الله اهني المسالك **قول** وعلى هذا اي على الشهادة بحكم
 الحال **قول** تقبل شهادة العتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهد الرجح قيل كذا في النسخ بضمير التثنية والصواب شهد بالانفراد
 قيل ولعل المراد بالثمن ثمن العتيق نفسه بان لشتر او فاعتقه ثم اختلف المعتبري والبائع في قدر الثمن فشهد العتيق

لأنه لا يطلب المدعي إلا في أربع على قول أبي يوسف كونه في الخلاصة تقبل الشهادتين بخلافه لا دعوى في
 ثمانية مواضع من كونه في منظومة ابن وهبان في التوقف وطلاق الزوجة وتعليق مالا قها وحركة الإامة وقد بيروها
 وأخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا أحد الزنا وحل الشرب والاملاء والطهار وحركة المصاهرة
 والميراث بالتوقف الشهادة باصلا وأما ما يذكر فلا على هذا إلا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها قال عمر بن الخطاب
 لا تسمع في الشهادتين بخلافه لا دعوى حائزة في هذه المواضع ثلث عشرة أم زدت مائة من الغنية فصارت ثمانية عشر مواضع
 وأهم ما علموا أنه ترك له النقطة ولا حالها على أحد وعلى جميع المسقط والمبطل وضابطه هذا الباب أن كل بينة شهد بها
 فإنه يستظهر بيمين الطالب على باطن الأمر وما تارة المستلثان في كتاب معين الأحكام ويؤيد أيضا ما لو خصم الأب بحق على
 الصبي فاقول لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراءه بخلاف الوصي وأمين القاضي كما في الغنية من باب
 التوكيل بالخصومة ويؤيد أيضا ما اقروا به على وارثه بيمين فإنه تسمع البينة عليه ويلزم الدين بيمينه الوارثة وكذلك المديون
 إذا اقر بوكالة إنسان يتبض الدين بيمين القاضي البينة بالوكالة مع اقراره لكيلا ينكر الطالب الوكالة وما تارة المستلثان
 في الفخائر الاشرقية للشيخ عبد البر بن الشحنة مؤيد أيضا ما نوقال الشهود أن له عليه دراهم لا نعرف من دعاه في ثلاثة وكذا الو
 شهد وأن له عليه دراهم جعلت ثلاثة ثم حلف على شهادتهم لأن الشهود قد بينوا بشهادتهم شيئا معلوما وهي الدراهم وحلف
 مع شهادتهم لجواز أن يكون أكثر من ذلك كذا في معين الأحكام في الباب المكمل عشر نوقال لأن حلف المدعي
 إلى قوله مذكورة في الخلاصة يعني في الفصل السابع من كتاب القضاء وعبارتها بعد أن ذكر أن مثاقضا أخذوا يقول
 أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء قال أبو يوسف لا يستخاف من روح طلب الخصم في أربعة مواضع الأول في الرد بالعيب يحلف
 المشقري بالله ما رضيت الثاني يحلف الشفيع بالله ما أبطلت شفعتك الثالث للزوجة إذا طلبت النفقة حافت بالله عز وجل
 ما أطلقها زوجها ولا حلف عندكم ما لا ولا أعطاك النفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما وهنت ولا بهنت
 وهذا هو الأصل يحلف باليمين طلب الخصم وهذا إناء على مسئلة تلقين الشاهد وهو على هذا الخلاف وأجمعوا أن من ادعى ديناً على
 الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من أحد أداه إليك عنه ولا تبض
 لك قابض بامرئ ولا أبرأت ولا شئما منه ولا أحلت إن لك ولا شئما منه على أهل ولا عندك له ولا شئما منه رهن فكذا
 في شرح أدب القاضي للخصم والشهيد عبد ذي يد رجل ادعاه رجل وقال ملكي اشتريته من فلان
 منه مائة درهم وقال ذو اليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل من عشرة أيام وقال المدعي السبع الذي حري بكنكما
 فليجدة له أن يحلف أنه انتهى قوله وتعليق طلاقها لم يذكر ابن وهبان تعليقه الطلاق قوله والسبب صرح المصنف في الجرح في
 طلب الوكالة بالخصومة والقبض أن شرط إسماع البينة على النسب الخصومة ليعض العضلة وحاصل ما يفتقنها أن الشهود
 إذا هملوا وينسب فإن القاضي لا يقبلهم ولا يحكم إلا بعد دعوى مال الأنبي بالاب والابن وقيل في المحيط معزياً إلى الإمام محمد
 بن الحسن في المبسوط قبولها في النسب بيمين حسن فليرفع من نسخة نسخة قوله والمراد بالتوقف الشهادة باصلا أقول
 المراد باصل الوقف كل ما يتعلق به صحة الوقف وبنيوقف عليه وما لا يتوقف عليه الصحة من الشرائط والمراد من الشرائط
 أن يقولوا أن قد راع الغلة لكنهم يصرف الفاصل إلى كذا بعد بيان الصحة فلو ذكر هذا لا تقبل قوله وأما ما يريه الخياي
 وأما الشهادة به يصرف ريعه فلا تقبل لأنها شهادة بالشرط قوله وعلى هذا إلا تسمع من دعوى الخياي المشار إليه كونه شهادة

وقصص بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زولها والثانية في جامع الفصولين والاولى في الدعوى من الدعوى
الشهادة بحرية العبد بدونه دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بحريته الاصلية وامه حية تقبل لا
موتها والثانية شهدوا بانها اوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد ومما في آخر الامامية والاولى مفرقة على الضعيف بان
الضعيف يثبت بالشرط دعواه على العارضة والاصلية كالمثلث لا تقسم دعوى الاعناق من غير العبد الا في مسئلة من باب
التصالح من الجميع باع مبداء ادمى على المشتري الثمن والامانة وكان في يد البائع تسمع فيه ما وان كان في يد المشتري
تسمع في الثمن ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكرهم امة ولا امة اب امة ليجوز ان يكون حر الاصل امة
ورقيقة صرح به في آخر الامامية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كافي دعوى القنية القضاء بعد بدو
موتها لا يقبل باطل احدا الا اذا التزم القاضي له ببطلانه فانه يبطل الا في المقضي بحريته وفيما اذا ظهر الشهود عبيدا
ومجهولون في قنف لا يبينه فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح يختلف لمنكر الا في احاديث وثلاثين مسئلة
بينها ما في شرح المحنز اذا ادعى رجلا ان كل منهما على ذي اليد احتقاق ما في يده فاقولا احدهما وانكر للاخر
المستثنى هناك **قوله** وتصح بدونه اي تصح الدعوى بدونه ببيان السبب حال دعواه **قوله** الا في المثليات كما اذا ادعى مكيلا
فقيه لاهل من ذكر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاما بحتي ان من اهل من احتاج الى بيان مكان الايقاع
تحرز ارض النزاع ولم يجز الاحتياط به قبل قبضه كافي الخزانة واذا ادعى عليه عشرة اقترعة حنطة دينار لم يذ كر باي
سبب لا تسمع ولا بد من بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم فانهما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان
كان بسبب القرض او بسبب كونها ثمن المبيع فيكون مكان القرض والبيع مكان الايقاع وان كان نسبت الغصب
والاحتلاك فيكون له حق المطالبة بتسليم الحنطة في مكان الغصب والاحتلاك **قوله** ودعوى المرأة الدين الخ يعني لو
ادعى امرؤ ما لا ملو دة الزوج لم يصح ما لم يبين السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة **قوله** الاولى اذا
شهدوا بحريته الاصلية فيه ان الكلام في الحرية لا ينافي الاصلية فكيف يصح الامتناء الا ان يكون الامتناء منقطعا قال في
جامع الفصولين في الشهادة على متق القن بلا دعواه خلاف ابي حنيفة روح اما الشهادة على حرية الاصل في القن تقبل بلا دعواه
ولو كانت امة فحمة لانها شهادة على تحرير الفروج وهو حق الله تعالى فتقبل بحسبة بلا دعوى من غير هذا التفصيل اي التفصيل بين
الامة والعبد **قوله** الثانية شهدوا بانها اوصى له باعتاقه تقبل الخ لانه شهادة على انبات حق الموصي فيصير كان الموصي يدعي ويقولوا
نقل واوصيتني فوجب على ورثته تحريره ولو امتنعوا فالقاضي يحركه الى جامع الفصولين في التاسع والثلاثين **قوله** والاولى
مفرقة على الضعيف الخ اقول وعلى كل حال لا يضح ان يكون الامتناء متصلا وان اؤهم كلامه صحته على ظاهر القول الضعيف
قوله باع مبداء ادمى على المشتري الثمن والامانة الخ اقول هذا ما خرج من قاعدة من معنى من نقص ما تم من حمة
لا يقبل منه **قوله** لجواز ان يكون حر الاصل وامة ورقيقة وذلك كالمثلث لا تولد جارية لنفسه فالولد حر الاصل والام رقيقة
وكما يجوز ان يكون حر الاصل وامة ورقيقة لجواز ان يكون حر الاصل وابوه رقيق كما كانت امة حرة اصلية وابوه عبيدا فانه
حر الاصل تبع لامة وحينئذ فيحتاج الى ذكرهم الام لا بالام **قوله** وكذا في الشهادة بحرية الاصل كافي دعوى القنية الى قوله
الا في المقضي بحريته فانه لو اقر ببطلان الشهادة لا يبطل لان الحرية لا تقبل النقص كافي التاسع والثلاثين من جامع
الفصولين **قوله** وفيما اذا ظهر الشهود عبيدا الخ مطلق على المستغنى الاول ويرد عليه ان الكلام في القضاء الصحيح هو كذا

لم يستللف للمتكبر منها الا في تلك تقوى الغضب والايدي مع ولاطوره فانه يستللف للمتكبر بعد اقراره لاحد هما
كما في الخالية مفعلا في الخلاصة في كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكره يستللف الا في ذلك ذكرها والصواب الا في
اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الصرح يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة وكذلك الكتاب الى القاضي الا ان يكون
القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كفي الى الملتقط وقد افشيت بان تولية باغا مصر قاضيا ليسكم في ارضه
بما مر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلا لانه لم يفوض اليه ذلك ذكر الصلح العهيد في صرح ادب القضاء ان المولى
لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فمقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول بطلان عدم جواز اقامته بتة
بارمال نائب له في محل قضاة وعمل القضاة الآن على ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن
السلطان وح لا كلام فيه حادثة ادعى انه غرض اثنان في ارض محلة ودية فكيف امن مدعي ثمانية عشر مئة على ان الارض ان
يظهر لها مالك فاعجزها وان المدعي عليه يتعرض بغير حق وطالبه بذل له فليجابه المدعي عليه بان الاصل المذكور
غرضه مستاجر الوقت له فاحضر المدعي شاهد بين شهد ابانه غرضه من المدعي المذكور و زاد احد هما بانه واضع اليد
عليه فحكم القاضي بالملك للمدعي ولم يطلب البينة من المدعي عليه فثبتت من الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان
المدعي لم يبين فيها انه خارج ارضه وعلى كل لا موافقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف
الدعوى فان ذكر المدعي ان المدعي عليه واضع اليد وانه خارج وصلى قه المدعي عليه على وضع اليد ابرهن عليه ثم
برهن على الغرض وشهدا على طبق الدعوى طلب من الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قليم برهان الخارج لان
الغرض مما يتكرر فليس كالنتاج وان ذكر المدعي انه واضع اليد وان الناظر المدعي عليه يعارضه وبرهن برهن
الناظر على غرض المستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرض بحق
والاولى تتجته فصبها قلت لا ترجيح في ذلك ثم مثلت لو اخرج في الغرض فاجبت بتقديره اية الخارج الا اذا سبق تاريخ
غير صحيح وجواب بان قوله لكن لكونه غير صحيح اناداه منقطع **قوله** يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة يعني يفوض
سلطان له ذلك هو ولي قاضيا او لا الا اذا فوض السلطان اليه تولية القضاة فقل ان قوله بالقضاء فيجوز قضاءه ولو فوض وجود
قاضي ولا **قوله** الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة اقول الصواب تكبير القاضي وجعل يكون فعلا تاما والتقدير يجوز قضاء
الامير الذي يولي القضاة في كل حال الاحوال وجود قاض من جهة الخليفة وبهذه التقدير هو قطع ما قيل قوله الا ان يكون
القاضي اشتتاه منقطع بمعنى لكن فتدبر **قوله** كذا في الملتقط تقدم من الملتقط ان قضاء الامير جائز مع وجود
قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة وهو مطلق وما ههنا مقيد بالذي يولي القضاة وما ههنا مطلق فتجب
تقديمه بهما **قوله** لانه لم يفوض اليه قبل مقتضاه بطلانها مع وجود قاضيه العدم التبرير من وجواز ما مطلقا مع التفويض
فتامل **قوله** فمقتضاه جواز قبول الهدية الخ قيل هذه الاقتضاء بالنظر الى ظاهر اللفظ والا فالاهداء للقاضي قبل وصوله
من اهل محل ولايته في معنى الاهداء له في محل ولايته في كونه لاجل قضاة **قوله** والظاهر انه باذن السلطان الخ
قال بعض الفضلاء فسينفذ ارمال القضاة نوابا من قسطنطينية الى محل قضاءهم يجوز لان الظاهر انهم ما ذنون
بذلها فيجوز تقريرهم **قوله** حادثة قيل والاصل نوع من الطرفاء والطرفاء بالتركيب ايلفون فاجبي بغيره اليوم
في نواحي القاهرة لاجل الاجتهاد به سقى **قوله** وصل فذلك في عليه اقول فيه ان اليد لا تثبت بالمعقار المصادقة بل بالبينة

بالمعنى الثاني

عني جامع المصنفين إذا ذهب جميع ماله لا جنبي وجلسه لئلا لها تسبغ عليه لكونه ذليلاً كما في حزانة المقتنين
الملك من ماله إذا دفع دعوته المذمومة للملك من فلان بن فلان أو دعه لئلا يذهب الدعوى فلا يثبت إلا في مسئلتين الأولى
إذا دعى الورث عنه فأنها لا تندفع بخلاف دعوى المهرأة منه الثانية إذا دعى الشراء وقال امرئي بالقبض
فكأنه لم يندفع في الفرق في فروق الكرايمسي ودعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح إلا في
مسئلتين الأولى الشهادة بالوقوف أي بانه قاضياً من قضاء المسلمين قضى بصحته صحت الثانية الشهادة بالارثاء
بأنه قاضياً من القضاء قضى بأن الارث له صحت وهذا في الجزئية ودعوى المفعول من غير بيان الفاعل لا تسمع إلا في
اربع مسئلتين القاضي والثالثة الشهادة بان اعتراه من وصيه في صفه صحيحة وإن لم يسموه الرأب الشهادة بان
تكميله بانه من غير بيان الكل في هاتين المسئلتين الخامسة نسبة فعل المتولي وقف من غير بيان من نسبته على التعبير
إلى سادسة نسبة فعل المتولي وصي جسيم كلف لك ويمكن وجوع الأخيرتين إلى الأولى القضاء بالحرية قضاء على الكافة
إذا قضى بعتق من ملك مورخ فأنه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاربع فلا تسمع فيه دعوى ملكه بعد ذلك وتسمع
قبله كما ذكره ملاحسرد في شرح الدرر والغرر القولين يكونان أحل

المراة بالغريم مد يون الميت قوله إذا ذهب جميع المال من احتبني قيل لا خفاء في ان الموهوب بانه ليس من غرماء الميت
ليكون استثناء من الغريم متصلاً فهو منقطع وإنما استثناء لانه لما حصر من تصح فيه الدعوى في الثلاثة وكان هو مغائر
لهم شبه الغريم فاحتشاء منه لذلك انتهى قال بعض الفضلاء قوله لا إذا ذهب الخ صادق بمال وذهب جميع ماله في
صحته ثم ما عرّف هذا لا يكون خصماً لمن له دين نعم ان كان فيهما وذهب عشرين معصوبة ونحوها كان خصماً لمن عليه
والذي في البزازية ان الموصى له بجميع المال او بما زاد على الثلث خصماً إذا صح لعلم الوارث لان لا احتفاظ
الوارث على الثلث من حصا ثمن الوارث فيلحق بالوارث فليراجع قوله إذا دعى الارث عنه المستعتر في ادعى ضمه
المدعي لا المدعى عليه قيل وجد الفرق ان في دعوى الارث هو مضطرب إلى اقتراح ملكه نعم يد مدعى عليه لانه بموجب
المودع خرج من كونه مودعاً بخلاف دعوى المهرأة لانه على نقد يرتبوت المهرأة لا يخرج من كونه مودعاً ما حال
قوله والفرق في فروق الكرايمسي لم نجد هاتين فروق الكرايمسي وانما هي في فروق المعصوبي والمعتصوبين
كانه اهتم عليه احد الكتائبين بالاحر وعبارة المعصوبي والفرق ان الوارث خلف عن المورث فكان المورث طلبه وتكبر وهو
ينتصب خصماً بخلاف المشتري لا يكون قائماً وخلفا عن البائع قوله لا وثى الشهادة بالوقوف أي بدعوى الوقف قيد
بالشهادة بالوقوف لما قال الدرر خسي انهم لو كتبوا قرار الوقف ان قاضياً من قضاء المسلمين قضى بلزومه فذلك ليس
بشريع لان اقراره لا يكون حجة على انقاضي الذي يريد ابطاله كذا في الظهيرية قوله الاثني اثنان قول هو اياه الا في صد
قوله ويمكن زوج الاخيريين إلى الأولى قيل لعلم المراه الاثني مع الاربع وفي زوجها اليها نوع خفاء قوله القضاء
بالعربية القضاء على الكافة أقول بخلاف الوقف على الصحيح قال العلامة بن والدين بن العرم في كتاب الوأكه البدرية في
ما لقضايها السككية يتد واحتملوا في القضاء بالوقف هل يكون جزياً وكلياً والصحيح المهني انه لا يكون قضاء على التام
كأنه فتسمع فيه دعوى المملوك دعوى وقف آخر قوله كما ذكره ملاحسرد وأقول صوابه محمد مولا خسرو قوله في شرح
الدرر والغرر أقول صوابه على الدرر وشرح العرن قوله القول لمنع الا جمل اذا اصل عدله لان الأصل في الجب

To: www.al-mostafa.com

بجملته ما إذا كان الخارج قد بره أو كاتبه فانه لا يقدم الثانية لوقال الخارج ولد في ملكي من امتي هذه وهو انبي قدم على
 ذي اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدّم ذواليد الا في مستثنين في الخزانة الاولى لوبرهن الخارج على
 انه ابنه من امه هذه وهما حران وقام ذواليد اليه ابنته ولم ينسبه اليه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد نكحاً والخارج
 مسلماً فبرهن القضي به ومن الكفار وبزمن الخارج قدّم الخارج حواء برهن بمسلمين او بكافرين ولو برهن الكافر
 بمسلمين قدّم على المسلم مطلقاً لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كاني
 دعوى خزانة الاكمل اذا شهد ربه بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل الا اذا شهد ولان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانها
 تقبل كاني خزانة الاكمل في آخر الدعوى اذا شهد ربه بقرابة بانه اخوه او عمه او ابن عمه لا بد ان يبينوا انه لابيه وامه والابيه
 الابن والبنات وابن الابن والاب والام كاني الخزانة الحجة بينة عادلة او اقرار او نكول من يمين او يمين او قسامة
 اذ علم القاضي بعد توليته او قرينة قاطعة وقد اوضحنا في المبرح من الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد بن الخرج
 اليه ان لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه ما تفتي به كاني البرازية من المسائل الخمسة
 من الدعوى القول قول الاب انه انفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء او بفرض الاب ولو
 كنه بته الام كاني نفقات الخانية بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدعيون اذا ادعى
 الايقاف لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكر العمداني انها على حقة وثلاثين وجهاً رقلت في الشرح
 انها على خمس مائة واثنى عشرة التصليق اقرار الا في الحد وكاني المبرح من دعوى الرجلين لا يقضى
 الا بالتلفي من جهته وكذا ان كان الدعوى بين خارجين فبينه النتائج اولي لما ذكرنا وكاني شرح الكنز للمصنف خارج
قوله بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته او كاتبه فانه لا يقدم اي بينة ذي اليد على بينة الخارج لان بينته اثبتت متقابلةا وبينه
 في اليد اثبتت متقابلةا قال المصنف في البحر نقلاً عن المحيط لو ادعى ذواليد التدبير والا هتيلاد مع النتائج ايضا
 والخارج ادعى متقابلةا مع النتائج بالخارج **اولي قوله** ولو قاله الخارج ولد في ملكي من امتي هذه وهو انبي يعني وقال ذواليد
 ولد في ملكي ولم يزد على ذلك **قوله** قدّم على ذي اليد يعني لان بينته اكثر اثباتاً **قوله** فهو للخارج يعني لان بينته اكثر
 اثباتاً من بينة ذي اليد **قوله** قدّم على المسلم مطلقاً يعني حواء كلن ذائد الخارج **قوله** الا في دعوى النسب اي فيجوز
 تعدد الميسلم بشرطه على التفصيل السابق وليس المراد تعدد الميسلم فيه مطلقاً **قوله** الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي النج
 الاحتشاه منقطع لان مضمون المستثنى منه الشبهة بكونه وارثاً ومضمون المستثنى الشهادة بالقضاء بكونه وارثاً
قوله الا في الابن والبنات وابن الابن والاب والام اي لا يلزمه البيان بل لك لعدم تصوره فيمن ذكر **قوله** وفي
 جامع الفصولين نص مما رتبه في الفصل العاشر ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد وادعاه ذواليد اخذه من
 يده ودفعه الى زيد وهذا رواية الاصول وروى بن جماعة ان القاضي لا يقضي بعلمه ثم قال اقول ينبغي ان يفتى به
 في غير كتاب القاضي الى القاضي لمعنى ظاهر في اكثر قضايا الزمات اطلع الله شانهم انتهى وفيه من الفصل الاول القاضي
 هل يكتب بعلمه الى القاضي فهو قضاء به بعلمه غير ان القاضي هنا يكتب بعلمه حصل قبل القضاء بالاجماع
قوله بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على زوجته تقدم هذا الغرض بالسطح من هذا في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك
قوله الا في مسئلة هي مسئلة دعوى الاب الاتفاق على ولده الصغير **قوله** التصليق اقرب الا في الحدود والفرق بين

بالقرينة الا في مسائل ذكرناها في الشرح من باب التمسك بالقاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجته اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجته النسب والحكم بشهادة القابلة ونسب النكاح بالعتة ونسب البيع بالاباق وتقسيم الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

التصديق والاقرار ان التصديق ليس باقرار قصد اومن ثم لم يعتبر في وجوب السج كذا اذا صدقت في ما وماها من الزنا فلا يجب ويعتبر في دونه فيندفع به للعان وقد ذكرنا في باب خد الغف انه لو قال لو جلي با زاني فقال له غير صدقت بعد المبتد في دونه بالمصدق ولو قال صدقت هو كالتفت فهو قاذف ايضا انتهى وانما وجب في الثانية للعموم في كاف التشبيه لا بالتصديق ولو قال لي علي الف فقال صدقت هل يكون اقرار املزما للمال نعم لانه للتصديق موافا كافى لتخصيص الجامع كذا في الرمز شرح نظم الكنز **قوله** القاضي اذا حكم في شيء وكتب السجل هو بكمهر السنين والجيوم وتعد يد اللام والضمستان والفتح مع حكوم النجيم وقصيف اللام والكسر لغات غنية وهولغة اصلية وقيل معروف كافي المفردات وهو في الاصل الصلح كافي التصاخر وهو باب الاتراود وهو وذكر في كفاية الشرط ان احد اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضروا اذا اجابوا لا خور اقام البيينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل كذا في شرح المقامة للعامة لقهستاني **قوله** وكتب السجل اي وكتب الحكم في السجل وفيه ان السجل اهتم ما كتب فيه الحكم فلا بد من التجريد والتجوز **قوله** يجعل كل ذي حجة على حجته الخ اي يكتب في السجل قوله جعلت كل ذي حجة على حجته **قوله** وخمس من السجلات لا يكتب فيها ذلك لعدم الفائدة في كتابته في هذه السجلات الخمس لانه لا يتصور فيها بعد الحكم بها مقامة حجة تدفع الحكم بها بخلاف غير ما قال في جامع الفصولين بعد بيان ان الدفع كما يكون قبل الحكم يكون بعده ودليل صحة هذا ان القضاة يختبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجته ودفعه لو اتى به يوما من الدهر فان لم يجز الدفع بعد الحكم لغت كتابته هذا انتهى فقد كشفت هذه العبارة اللبس وازالت كل تضمين وحسن وعبارة الخلاصة التي نقل عنها المصنف مفيدة لما ذكرنا من ان معنى قوله ويجعل كل ذي حجة على حجته ان يكتب ذلك في السجل فانه قال بعد كلام وفي نظم الزند وسي يحتاج اي كاتب السجل الى تاريخ اليوم والشهر في المحاضر والسجلات وكذا المجلس وذكر الشاهد بين بالعدالة والضيطة وبذكر اهلها ونسبها وجعل كل ذي حجة على حجته اي وفيه كرو جعل كل ذي حجة على حجته اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل كل ذي حجة على حجته اي لا يذكروا فيها وجعل كل ذي حجة على حجته النسب والحكم بشهادة القابلة ونسب البيع بالاباق وتقسيم الشاهد انتهى ووجه عدم كتابته ذلك فيها اما النسب فلان القضاء به قضاء في حق الكافة فلا نسمع دعوى احد فيه بعد نبوته ولا يفيد كتابة ذلك فيه واما البواقي فلعدم تصور الدفع والنقص فيها فلا يفيد كتابة ذلك فيها وهذه التحريم مقطوعة قيل في بيان قول المصرح وجعل كل ذي حجة على حجته اي فلا ينقص او فلا يستأنف قاض آخر اقامة البيينة انتهى هذا وقد ملأ المصنف رح في نقل عبارة الخلاصة في غاية الايجاز حتى التحقت في الغضا بالالغاز فمن ثم عسر على الغضلا فهمه فكثير منهم السؤال وانتشار القيل والقال حتى كشف الله لنا من حقيقة الحال بعد نحو خمسة عشر سنة من حين السؤال

بِکتاب الوجالة

قوله والاصل ان الموكل اذا قيل له قال لي السعيان الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطاً منوطاً كان نافعا مفيداً من كل وجه واجب على الوكيل مراعاة شرطه اكد بالنفي او لا وجاذا كان شرطاً لا يفيد ولا ينفعه بل يضره لا تجب عليه مراعاته وان اكد بالنفي وان كان شرطاً مفيداً نافعا من وجه ضاراً من وجه اكد بالنفي تجب مراعاته وان لم يكد بالنفي لا تجب مراعاته لانه متى اكد بالنفي دل على ارادة وجوده لان ادخال شرط التاكيد والتأجيل في الكلام يدل على زيادة اللامعة في ارادة ايجادها مثال الاول بعد اختيار فباع بغير خيار لا يجوز على شرط الخيار نافع مفيد من كل وجه لا يدل على ملكه للبائع فوجب على الوكيل وصاحبه ومثال الثاني لو قال له هذا العبد بنسبية او قل لا تبع الا بالنسبة فباع بالنقل جاز لان هذا شرط غير مفيد لان البيع بالنسبة يضره وبالنقد ينفعه فلم تجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود او بغير حصة فلان يضمن كاف الوكيل بالبيع لم يضمن وان قال لا تدفع الا بشهود او بغير شهود او بغير حصة فلان يضمن كاف الوكيل بالبيع قالوا هذا اذا كان رجلاً رفيع القدر فاحتشم الناس مخالفته وان كان وضيع القدر لا يهتم بمخالفة لانه شرط شرطاً لا يفيد فلا تجب على المأمور مراعاته وان اكد بالنفي كالموكل لا تبع الا بالخيار ولا تبع الا بالنسبة فباع بالغير او بالنقد جاز لانه غير مفيد اصلاً انتهى وقد حصل زيادة ابصار لما ذكره المص رحمه الله فلان كان مفيداً اي من كل وجه **قوله** امتبر مطلقاً يعني موافقاً اكد بالنفي او لا **قوله** وان كان نافعا من وجه ضاراً من وجه كالموكل بعد في مرق كفا فباع في غير ذلك السوق جاز لان هذا شرط قد ينفعه وقد لا ينفعه **قوله** فان اكد بالنفي امتبر الشرط وجزاؤه جزاء للشرط الاول ولها اقترنت بالفاء وجوبا واراد بالنفي النهي **قوله** بعد اختيار فباعه بغيره لم ينفع لا نه مفيد من كل وجه ووجهه الا عادة تمكنه من الفسخ بالخيار **قوله** بعه من فلان فباعه من غيره كذا لك اي لم يتخذ بخلاف ما لو قال بعه وبعه من فلان كان له ان يبيعه من غيره والعرق كالحيثانية ان قوله بعه من فلان يبقى مشورة بخلاف قوله بعه من فلان فانه قيد فيه فينبغي ان لا يجوز بيعه من غيره كالموكل لا تبع الا من فلان فباعه من غيره ولا يجوز في المبسوط الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن والمنازعة في دمه من سماءه لان الناس يتفاوتون في حلاله الذمم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازية بعه من فلان فباعه من غيره حاز في الكافي لا يجوز قلل العلامة على السربين المضممة في هرج الوهبانية واما ما قلت فيما ذكره من الاصل روي ان من قال بالجواز في بطله من فلان فباع بغيره روى ان هذا مفيد من وجه فقط ولم يرد التاكيد

ومن هذا النوع بعد بيعه بغيره من رهن ببيعة نسبية فباعه نقدا بخلاف بيعه نسبية له ببيعة نقد أو لا تبع إلا نسبية له ببيعة نقد؟
بعد في حرق كذا فباعه في غيره فذل لا تبعه إلا في حرق كذا إلا ونظير بعد بغيره لا تبعه إلا بغيره فلا مخالفة
مع النهي إلا في قوله لا تبع إلا بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى قبض الثمن كما في المصدرين بله المخالفة بخلاف لا تبع حتى
تقبض لأن التسليم من الحقوق وهي راحة إلى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل بملك الموقوف كالمنازل

بالنهي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره وآه مفيد من كل وجه **قوله** بغيره من رهن ببيعة نسبية الخ قيل الظاهر في قوله واحد
قيل فيها البيع بقيد من كونه نسبية وكونه برهن وإنما لم ينفذ إذا باعه نقدا لأن ما امر به نفع من كل وجه لأن بالرهن يكتسب
التحويل وبالنسبة يزيد الثمن فإذا باعه نقدا فانت زيادة الثمن بخلاف ما إذا اقتصر على قيد النسبة فإن القيد يرفع من
وجه وهو زيادة الثمن دون وجه وهو احتمال التحويل ولم يوكده بالنهي وما كان كذلك لا يلزم فيه القيد كما قرر انتهى
مقطعا قيل الظاهر أن صواب العبارة بعد نقل فباعه نسبية بدليل قوله بخلاف ببيعة نقد؟ **قوله** بخلاف بعد
نسبية له ببيعة نقد أقيل ظاهره أنه لا فرق بين أن يبيع بالنقد بمثل ما يبيع بالنسبة ولا وهو كذا على ما رجحه في المضمومات
بان عليه الفتوى وفي الخلاصة وجامع البرازيل لوقال بعد إلى أجل فباعه نقدا قال الإمام السرخسي الأصح أنه لا يجوز بالاجماع
كأن التحويل **قوله** بعد في حرق كذا فباعه في غيره فذل قيل عليه هو ظاهر فيما إذا احتوى السوقان لعدم إفادته التقييد حينئذ
أما عند التفاوت فالظاهر عدم النفوذ لظاهر إفادته التقييد إذ تفاوتت الأحوال بغيره الرغبة وقتلها معا هل مع لوم انتهى **قوله**
وفي قوله لا تسلم حتى قبض الثمن قال في الوجيز شرح الجاه الحبيب ولود فح إليه عبد الوارء بالبيع ولها وعن التسليم
بملك البيع حتى قبض الثمن قال محمد النهي باطل وقيل أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف يصح حتى لو سلم بضمن الثمن
أن هلمه والاله أن يسترد وكذا لو باع ثم نهاه عن التسليم انتهى فكان على المصريح أن ينهه على الخلاف **قوله** بخلاف لا تبع
حتى قبض الثمن فإنه لا يجوز المخالفة قال في الحانية ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى قبض الثمن فباع
قبل قبض الثمن وهلم بالمبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع **قوله** لأن التسليم من
الحقوق الخ ملأ لجواز المخالفة في قوله لا تسلم حتى قبض الثمن لا ملأ لقوله لا تبع حتى قبض الثمن كما هو ظاهر **قوله**
الوكيل بملك الموقوف كالمنازل الخ يعني لأنه بعض ما وكل به فيملكه كالمالك كله لكنه لا يخرج به من الوكالة وهذا معنى قوله
ولا ينهيها أي ولا ينهي العقل الموقوف الوكالة لأنها لا تبطل إلا بإبطالها أو بانتهاؤها وإبطالها بالعزل وانتهاءها
بتحصيل ما وكل به ولم يوجد واحد منهما أما العزل فظاهر وأما الامتثال فلأن المقصود من العقود أحكامها لا ذواتها
والموقوف لا يعيد حكمه فلم يحصل الامتثال فإذا لم يحصل الامتثال بقي على وكالة ولهذا يملك فسخه قبل الاجازة
لأن الوكالة ما دامت فائدة فالوكيل قائم مقام الموكل وذلك كما لو وكل رجلا أن يزوجه امرأة غائبة وقبل عنها
فضولي ثم نقض العقد قبل اجازتها صح نقضه لقيامه مقام الموكل ثم لا يشترط لصحة نقض الوكيل حضور موكله
ولا حضور المرأة الغائبة بخلاف المشروط له الخيار لا يمكنه نقض البيع في مدة الخيار إلا بحضور صاحبه والفرق
أن العقد الموقوف في النكاح لا يظهر في حق الغائب أصلا فكان امتناعا من الامتناع في حقه ولا ضرر عليه فلا يشترط
حضرته ففي البيع نقضه تصرف في حق العين وهو رفع العقد لأنه نافذ في حق من لا خيار له فلا بد من حضرة
كلما يلحقه الضرر بغيره على ما هو في موضعه كذا في شرح تلخيص الجاه مع للقاضي فخر الدین عثمان الباق

عن يمينها ومما جسي مع الحرج مع اليمين في براءته دون رجوعه فلورفع اليه الفداء امرا ان يشتري بها
ميد او يزيل من يده الي خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذب الامر قالوا يقسم القسما الا لا للتعذر بخلاف شراء

قول الوكيل يصدق في براءته دون رجوعه قيل وهل اذا امر المستاجر بالتمارة يقبل قوله انه مزار ولا ذكر المعلن
في البحر في الوكيل عند قولنا وبشراء هذا البدين له عليه انه لا يقبل قوله بدون بينة وهي في النزازية في الاجارة قبيل
الاعا هركي الصغار وبين مقبها ما لا يخفى في القدر ومن ذلك ما ذكره في اول قوله الثالث في المضركات من الاجارة
واحد لم يجل ان يفتي بلي امله عشرة من عنده ليرجع عليه فقال انفقنا وكذب الامر وارادنا موران احلفه اذا
ما حلف ما انفق له ذلك وفي الطهيرية اذا قال الرجل لا خواستك على امره تي وانفق عليها كل شهر عشرة دراهم و
وقال انفقنا وقال المرأة صدق لم يصدق في ذلك الا ان يكون القاضي غرض لها النفقة فيثبت يصدق لانها اخذت
باذن القاضي وكذا هذا في الاولاد الصغار انتهى وقد نقل المصريح فرع الطهيرية في البحر في باب النفقة في
قوله ولا تبس نفقة مدة مفسد **قول** تعالفا ويقسم الثمنين الا لا يعني تعالفا ان لم يقم واحد منهما بينة فان اقام احدهما
بينة قبلت بينته لان كلا منهما يدين لنفسه حقا اما الامرانة يدعي اخذ العبد واما الوكيل فانه يدعي حسم الرجوع
بالزيادة وان اقاما البينة فالبينة بينة الوكيل لانها اكثر اثباتا لانها تثبت حق الرجوع بالزيادة وحق حبس العبد
للازيادة وان لم يكن لهما بينة يتعالفا لان الوكيل بالشراء مع الموكل بنزلة البائع والمشتري في حق الحقوق ومما اذا
اختلفا في الثمن والسلعة قائمة في يد البائع يتعالفا فكذلك الوكيل والموكل وهذا المتعالف على وفاق للقياس فانهما قبل
العقد رايهما ان كل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا قسم العبد بينهما الا لا تعالفا للموكل وثلاثة للموكل لانه ادعى على الموكل
خمس مائة وقد مر ان دعواه بيمينته والموكل ادعى على الوكيل ثلث العبد بغير حسم وقد مر ان الوكيل من ذلك بيمينته
والعبد قد ظهر في ثلثي العبد بالف يقول الوكيل والثلث لم يثبت فيه دعوى كل واحد منهما في حق صاحبه فاذا تعالفا اقراد
فيعود الثلث الى الوكيل لتعذر الزام الموكل به لا تفاسخ البيع بالتعالف فيه ويبدأ بيمين الوكيل فيحلف على البقاء
بأنه عز وجل ما اشتراه بالف كما يقول الامر قيل هذا قول ابى يوسف ولا وفي قوله الا خرو هو قوله ما يبدأ بيمين
الامر والاصح البداية بيمين الوكيل على قول الكل كذا في التحرير مخرج الجامع الكبير **قول** بخلاف شراء المعينة اي التجارية
المعينة جواب حوال مقدور نقله ان يقال لم يكن قول الوكيل مع يمينته ويلزم الموكل العبد بالف وخمس مائة لان الوكيل
مسلط على شرائه بالف وخمس مائة من جهة الامر فيقبل قوله كالأمر به شراء جارية ولم يسم له ثمن ولا دفع اليه شيئا فقال
الوكيل اشتريتها بالف وانكر الامر العراء فالقول قول الوكيل مع يمينته اذا كانت التجارية قائمة فاجاب عن ذلك
بقوله بخلاف شراء المعينة فان الفرق بينهما ظاهر وهو ان الوكيل متهم في مسئلته فلم يقبل قوله وفي ذلك المسئلة غير متهم
فيقبل قوله وهل اميني على الحمل وهو ان كل مكان يقدر الوكيل على انشاء ما اخبر به فلا تهمه في اخباره وكل مكان لا يقدر
فيه على انشاء ما اخبر به تمنعت التهمة في خبره وفي مسئلته لا يقدر الوكيل على انشاء ما اخبر به وهو الشراء بالف
وخمس مائة فلم يكن للوكيل بعد ذلك عراض بالف وخمس مائة فاذا تعذر الانشاء تمنعت التهمة وفي تلك المسئلة ان كان
الوكيل صاحبها فلا اشكال في عدم التهمة وان كان كاذبا فبتمسك في البائع اياد يصير كانه انشاء العقد الابن وهو يقدر على
انشاء العقد في الحال لان التجارية قائمة فاذا ثبت التهمة جتي لو كانت مالحة كالت وزيان مسئلتنا اجاب مع العجز عن

العينة حال قيامها وإنما لا يقع البيع لا يفسد مزل الوكيل نفسه إلا يعلم الموكل إلا الوكيل بفرضه من غير مينة أو بيع
عالمه ذكره في وصايا الهدى فيقول: وكل الموكل بالنكاح والطلاق والعتاق في الخصومة الوكيل بفرضه من غير مينة
لا يفسد الوكيل إذا امتنع من فعل ما وكل به من غير ما لا يفسد الموكل إذا وكله في دفعه من غير مينة لا يفسد الموكل
الخصومة بالطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروج الأصل لا يفسد الوكيل بالامتناع والتدبير والهدى والهدى
من فله والبيع منه وطلاق نكاحه وقضاء دينه فلا يغاب الموكل

أنه المعلن فيما **قول** لا يفسد مزل الوكيل نفسه إلا يعلم الموكل كالكالة بالخصومة إذا ابتعت من المطلوب بطلب المدعي فلا
يفسد الموكل ما فيه من إبطال حق الغير قال في الفصول لو علم الموكل بالوكالة دون لم يعلم بها فله مزل على كل حال
يقيد بما بالطلب لأنه لو وكله بطلب بطلب مزل مواء كان الخصم حاضرا أو غائبا وقيل لا يفسد الموكل من المطلوب
لأنه لو وكله الطالب فله مزل نفسه عند غيبة المأطوب كالكالة التي يتضمنها عقد الرهن وما قاله بعض الفقهاء من أن الزوج
إذا وكله بطلاق زوجته بالتعاضد غاب لا يفسد مزل له لتعلق حقه بها بضعيف بل له مزل لأن المزل لا يفسد لها
في الطلاق كما في شرح الجمع لابن الملك وقال العلامة قاسم في حواشيه زياد في الغيبة لأن الزوج في غير مينة وفي
الطلاق وفي التوكيل به وإنما جعله كيلا يختار غيبته مزل له كما في مائر الوكالات **قول** فالتعريض في التوكيل بفرضه من غير مينة وفي
الوكيل المعلن بالخصومة مزل مزل مزل الوكيل نفسه إلا يعلم مزل له في الوكيل بفرضه من غير مينة وفي الوكيل بالخصومة
قول في مائة كذا إذا وكله في دفعه من غير مينة قال بعض الفضلاء قد مر من هذا في حرجه على الكثرة في أول الوكالة بقوله ومن
الحكام أنه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به إلا في جرد ود يعتد به قال ادفع فل الثوب إلى فلان له ومزاء إلى المعيط وهذا هو
الظاهر لأن ما هنا صادق بما إذا دفع له في مائة كذا ما سبق ذكره بعد ما سطر بقوله وقضاء دين فلان **قول**
أذ لو وكله في دفعه من غير مينة وغاب المدعي عليه دفع المأنة إلى المعيط وهو قادر فيجبر عليه **قول** وفيما إذا وكله ببيع الرهن
الضمير البارز للمرتبه والمنسبتين للرهن وهو وجه الجبر خشية أن يتورع حق المرتبه وهل قيد الغيبة المعتبر في المعطوف
عليه معتبر في المعلوم أم ليس معتبرا قيل الظاهر الأول لأن الموكل بغيته صار محتملا على الوكيل فيتعرض بما امتنع الوكيل
من الفعل لو لم يجبر عليه **قول** بطلب المدعي متعلق بالخصومة والوكيل من جانب المدعي عليه ووجه جبر الوكيل فيها
تعلق حق الغير وهو المدعي بالوكالة إذ لو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعي غلبة التضرر مع تعلق حقه بالوكالة
قول لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والهدى في الغيبة وحل قال لغيره إذا دفع هذا الثوب إلى فلان واعتق
صبي هذا أو تدبر هذا أو كاتبت هذا هذا الفعل في الوكيل ذلك وغاب الموكل وجله هو لا يفسد مائة ذلك لا يجبر على
شيء منه إلا في دفع الثوب فإن الثوب محتمل أن يكون بطلب فلان فيعثر من بالمدعي عليه والمتعلق بالمهاج في التوكيل
بالطلاق بطلب المراء أو اختار خمس الأثنية السرخسي أنه لا حق للمراء في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الامتناع
والتدبير مراء **قول** وقضاء دين فلان مخالف لما اتفق به قاري الهداية فإنه محقق في مائة كذا في دينه ويجب
على موكله إذا كان للموكل مال تحت يده وكذا امتنع الوكيل من إعطائه مواء كان الموكل حاضرا أو غائبا لا يفسد مائة
يجبر على دفعه إلى موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أموال الوكيل يدفع الدين إركان كفيلا به ولا فلا يفسد مائة

لا يبي مستحله ما اذا قيل للمدينون بابراء نفسه فلا يصح ذلك لا يتقبل بالدين ويصح فزله وان كان عليه انفسه بخلاف
 اذا اراد بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كافي البرازية الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بما ان نفسه عليه يكون
 غلو امسك دينه را الموكل وباع دينه لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على نفسه وهي
 من المدين الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع ونقد من
 ال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين من نفسه كافي الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف
 للشراء ال نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسكه وقصد بماله ناولا الروحوم انما كافي القيمة السادسة
 لا تصح كفايته انتهى وفي البرازية ما يخالعه حيث قال وان باعه وكل بقبض ثمنه وضمن له الوكيل صح **قوله** الا في مسألة لما اذا
 وكل المديون انفسه يعني من قال لعزيمه ان افسد من الدين او هب نفسك الدين او حالها منته ففعل بريق لان هذا
 التفويض لا يودي الى التصادق باعتبار انه لا يحتاج الى القبول لان الابراء اسقاط رهبة الدين ممن عليه الدين ابراء والتحويل من
 العاقل الابراء وكذا الوكيل المديون ابرئني مما لك علي من الدين او هب او حالني منه فقال ذلك اليك ففعل ما ماله لانه حال
 منه ابراء بغير عوض حيث اضاف الىه ورب الدين انما يستقل بالابراء اذا كان بغير عوض وقال بعض مشائخنا هذا في عرفهم
 لما في عرفنا يجب ان لا يبرأ هو ابرأ رب الدين بالتفويض او فرض عقيب هو ابرأ المديون لان قوله ابرئ نفسك اي بالاداء
 وكذا قوله اذا ك اليك اي باداء المال لان الابراء تارة يكون بالاسقاط وتارة بالاستيفان فلا يسقط الدين بالملك كذا في شرح
 تلخيص الجامع الفخر عثمان المارديني **قوله** ولذا لا يتقبل بالمجاس على لصحة التوكيل بابراء نفسه ويصح قوله عطف
 على النفي لا المنفي فهو مله ثانيه **قوله** وان كان عاملا لنفسه واصل بقوله فانه صحيح والوارد التي قبل ان الواسلة للحال **قوله**
 بخلاف ما اذا اراد بقبض الدين من نفسه او من عبده في الخاتمة رجل له على رجل دين فوكل المديون بقبض الدين من نفسه
 او محله لا يصح توكيله ولو وكل المديون بابراء نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس **قوله** كافي الخلاصة عبارتها
 وفي الاصل لو اشترى بدين نائير غيرهما ثم نقد لنا ينتر الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل د نائيره لتعدي ثم قال
 بعد كلام والوكيل يبيع الدين نائيرا اذا امسك الدين نائيرا وباع د نائيره لا يصح انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف
 وفي الخاتمة لو دفع الى رجل دينه را او امره ان يبيعه فباع المأمور دينه را من عند نفسه را امسك دينه را الامر
 لنفسه قال ابو يوسف راح لا يجوز ولو دفع الى رجل دينه را ليشترى له به ثوبا فاشترى بدينه را من عند نفسه جاز
 شراءه للامور ويكون ان ينار له وكل الود دفع الى رجل دينه را ليشترى به ثوبا فاشترى به ثوبا فاشترى به ثوبا فاشترى به ثوبا
قوله وهما في الخلاصة ايضا عبارتهما لو اشترى ما امر به ثم اشترى الدين را هم بعد ما اشترى للآخر ثم نقول انما اشترى
 غيرها جاز ولو امره ان يقضي دينه بهل الدين ينار نفسه را امسك الدين ينار جاز **قوله** وتبين ثلثاته فيها
 بما اذا كان المال قائما قيل بغير مفهومه انه لو اشترى بدينه را من عند نفسه ثم اشترى بدينه را من عند نفسه المأمور بشراؤه
 للموكل لا يجوز ولا ينفذ على الموكل وقصده كقوله على نفسه يكون ضمانا مال الموكل لكن انتهى ما لو كان المدفوع
 من المدينين مثلا او قسيما فاشترى به لنفسه وكان المدفوع اقساما في يد من اشترى منه هل للموكل المطالبة بهين
 ام يضمنه الوكيل المثل والقيمة مع التأمل والنظر الاول نزل **قوله** السادسة بعد قوله السادسة فيها من نفسه
 روح والله اعلم ما ذكره قاضي خراساني وهو رجل دفع الى رجل عشرة دنانير واشترى بها ثوبا فاشترى بها ثوبا

وقد تبين فيها ان المأمور بالدفع الى فلان اذا اداه وعنه به فلان فالقول له في براءة زعمه الا ان كان غاصبا او ماله مولا
كالمعظومة التي هيان يثبت المدعيون المال على يد رسول فملكه

فان كان المأمور بالدفع الى الوكيل فالى الوكيل يرجع بالثمن على ماله وهو المأمور له لما هو رطب الا ان
ولا يرجع الوكيل الى المأمور انتهي ومنه يظهر ماله عبارة المصنف ورجوع من المثل قوله وقد كتبت في ماله ما صل
تلك الرسالة ان لو قال انت وكيل في كل شيء جلت امرك بصير وكيل في جميع التجر في الماله كما يصح والشراء والهبة
والصل قد اختلفوا في الاحتياقي والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التجر في الماله كما يصح والشراء والهبة
الا ان ذلك دليل سابق الكلام وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا قال انت وكيل في كل شيء جلت امرك بصير وكيل في جميع
حصل ان الوكيل في المعوضات والاجارات والهبات والاعتاق وعليه الفتوى لم قال وفي البرزخية البتة وكما في كل شيء
جائز امرك يملكها المصنف والبيع والشراء وملك الهبة والصل قد اختلفوا في الاحتياقي والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التجر في الماله كما يصح
من قصد الموكل وصرف الامام تخصيصه بالمعوضات ولا يلي العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال بملكه اموالك او بعت
ارضك الاصح انه لا يجوز وفي الذخير انه لو وكيل بالمعوضات والاعتاق والهبات وبه يفتي انتهى وفي الخلاصة كما في البرزخية
والصالح الى الوكيل وكذا لا حاجة بملكه كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصل قد اختلفوا في الاحتياقي والطلاق والوقف
ان لا يملك الوكيل وكما لقامه الابراء والخط من المديون لانها من قبيل التبرع قد شك في صحة قول البرزخية لانه لا يملك التبرع
وهل له الاقراض والهبة بغير العوض فان القس في عارية ابتداء معاوضة انتهت وينبغي ان لا يملكها الوكيل بالتوكيل
لعلم لانه لا يملكها الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بغير العوض وان كان
معاوضة في الانتفاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاءه وايفاءه والدعوى بحق الموكل وبما عدا الدعوى
بحق الموكل والا فابر على الموكل بالديون ولا يختص بعجل القاسم لان ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام
قوله المأمور بالدفع الى فلان الى قوله كما في منظومة ابن وهبان اقول ليس في منظومة ابن وهبان هذا الاستثناء
الذي ذكره المصنف ونص مائة (شعر) وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم * وكذا اقول رب الدين او الخصم بصير قال ما رحما
العلامة ابن الشحنة مسئلة البيت من البدائع دفع الى آخر الف درهم وقال اتق بهاديني فلان فقال المأمور قضيت بها
دينك له وقال صاحب الحق لم تقضني شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وهذا معنى قوله (ع) وفي الدفع
قل قول الوكيل مقدم * يعني على قول الموكل انه ما دفع وعلى قول رب الدين انه ما قبض في حق البراءة فقط لا في حق حقوق
المطالبة حتى كان المقول قول رب الدين يعني انه ما قبض ولا يسقط دينه من الموكل وهذا معنى قوله وكذا اقول رب الدين
يعني مقدم ما على قول الموكل والوكيل في عدم حقوقه والخصم يعني الموكل بصير على الدفع اليه ثم الموكل ان كتب
المطالبة ضد ق الوكيل حلفه ان حلف لم يظهر قضاة من نكل فاهر ومقطا حقه وان عكس جلت الوكيل وكذا الواز د رجل
حولا حاله وامره ان يدعه الى فلان فقال المودع دفعته وكذا فلان فهو على هذا التفصيل ولو كان المال مضمونا على
رجل كالمصنف في يد الغاصب والدين على الغريم فقال الطالب او المضمون منه ادفعه الى فلان فقال المأمور وقد
دفعته اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان انه لم تقض فلا يصلح الوكيل على الدفع الا بمينة او بيمين
الموكل من صدقه الموكل ما لا يبرأ عن الضمان ولكنه ما لا يصلح قان على القابض ويكون القابض قوله انه لم يقض مع يمينه

الفصل الثاني

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فالب لا يقبل قوله الا بالبينه كافي ولو البينة من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات

قبوله قوله لو قال الموكل ببيع عبد مثل لو كيله قد اخبر جئتك من الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه قد حكى عقدا لا يملكه انضمامه للبحال نظيره ما لو قال المالك قد بعته انقضاه العدة كنت واجعتك فيها لا يصدق وما يقبل القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال مورثه لم تبعه وقال الوكيل بعته من فلان بالف درهم وقبضت الشئ وهناك وصلة المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا قالوا لانه بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضا فة البيع الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول بالمنكر واما العزل الحكمي والحقيقي فمعلوم الفرق بينهما بان الحقيقي يتم قسطن على علم الوكيل بخلاف الحكمي واما ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء بان احد المحلين في الوديعة والاخر في الدين وقد استشكله صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين الوديعة والدين كافي لولوية البينة **قوله** الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس لهذا الاحتثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة النص بعض المفتين فافتى بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور الا بالبينه وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة والادغام ان الوكيل اما ان يكون وكيل بقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره او دين استقرضه الموكل بنفسه ووكله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون دموه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما ما يقبل قول الوكيل بيمينه لبراءة ذمته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الا يصال مقبول لبراءة ذمته بكل حال واما مراية قوله على موكله ليبر اغريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت به براءة الغريم الا بيمينه في قبضها او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو انكروا ايصال الموكله واما الوكيل بقبض ما احتد انه الموكل فلا يسري قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على المفتين به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولويجي تفيد ما قد مناه قال ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان ديننا لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكى امر الامل ملك استينافه اي احتيناف حبيبه على طريق مجاز الحذف لكن من حكى امر الامل ملك استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان قبل المقروض فلا يصدق انتهى **قوله** وقد ذكرناه في الامانات اقول وكذا في المداينات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن الولوية في ثلاثة مواضع مختصرة لا على الوجود الاكمل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات حيث قال كل احسين ادى ايصال الامانة الى مستحقة ما قبل قوله كالمودع الى قوله الا الوكيل بقبض الدين وهي في كتاب المداينات حيث قال تفرع على ان الدينون تقضى با مثاله مسائل منها الوكيل بقبض المدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بالبينه لانه يريد ايجاب الضمان على المدين بخلاف الوكيل بقبض العين انتهى فقد حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الا بالبينه هل النفي عام في حقه وحق موكله في النفي في ثبوت الدين على الامر فقط لبراءة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته وقد علمت ما هو الصواب

وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد ماله بعتة امس وكل به الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم وقبضتها وملكها وكفى بته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الوكالية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفيما مع المضمون كما ذكرنا في الاول لى قال فلو قال كنت وقبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق الا اذا اخبره عمالا بملك انشاءه وكان متهمًا وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه بما فرق به الوكالية بينهما بان الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا لادىون تقضى بامثالها بخلاف الوكيل بقبض العين

قوله لم يصدق اي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسبة الى المديون لا بالنسبة الى نفسه واذا لم يصدق ترحم الورثة على المديون فان صدق المديون الوكيل في الدفع فلا يمين عليه ولا يرجع المديون عليه لانه اقرباته وصل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق الظلم والمظلوم لا يظلم غيره وان كذب في الدفع يحلف اذا ضابطا ان كل من اقربتيه كرمه يحلف اذا هو انكره ولو اقربان امثال موجود عنده لم يدفعه اخذه منه فاذا حلف ببري لانه بالنسبة اليه مودع والقول قوله في براءة نفسه وانما كان مودعا لانه لا مصدق لدفع الوكالية والقبض بطريق الوكالية وبذلك صار المال في يده امانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبه في الدفع فالحقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده وديعة فتصل بقبضهم له فيه اقرار بان مودع وان المديون قد برئت ذمته بذلك فان حلف ببري وان نكل عن اليمين لزوم المال المدعى وان اقام البيعة على الدفع جاز وان دفعت عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حين ارادوا الرجوع على المديون اقام المديون بيعة انه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل ان دفعته هو اهم عليه ثم اذا ارادوا تحليف الوكيل على الدفع لهم ذلك لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا فكان قبضه معاثنا وان دفعه فان حلف ببري وان نكل لزمه وعواهم ولو لم يقم المديون بيعة على دفع الوكيل واراد تحليف الورثة على نفى العلم بالدفع للوكيل يحلفون فان حلفوا ثبت عليه المدعى وان نكلوا لزمهم دعواه وهو الدفع ثم اذا ثبت الدفع من الوكيل بنكولهم وكذبه في الدفع للموكل لهم تحليفه على دفعه فان حلف ببري وان نكل لزمه دعواه فالحاصل انه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المديون بوجه من الوجوه كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار بعد مودعا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا انه ينتصب خصما للورثة حتى اذا اقام عليهم بيعة بالدفع للميت جاز وان دفعت خصومتهم من المديون فاذا صدقوه في القبض منه والدفع او نكلوا عن اليمين على نفى العلم كما شرحنا ثبت عليهم بالدفع للميت وان دفعوا عن الوكيل والمديون وانما قلت بان لعل يحلف الوكيل على الدفع لانه مصدق له في القبض لا في الدفع ولما دفع المال للورثة ثانيا صار احد المالين له فانتصب الوكيل خصما له فيما قبضه وتحليفه فائدة وهو انه ربما ينكل عن اليمين ويقر بعدم الدفع فيرد المدفوع لربه وهذا يعلم من مسائل ذكرت في دعوى المديون الايفاء للدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل وانهم العلة يظهر لك الحكم والله تعالى اعلم كذا حرره بعض الفضلاء **قوله** يريد ايجاب الضمان على الميت الخ اي فلا يقبل قوله في هذا الا بوجوبه في براءة ذمته ونفي الضمان عن نفسه **قوله** بخلاف الوكيل بقبض العين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه يعني بمقتضى قوله واما المودع فذمته جارية عن الضمان فلا يتأتى فيه القول بايجاب الضمان فلهذا اذ قد لم يقبل في الدفع الى المودع وان

فإنه يريد أني الضمان من نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض أنه قبض وفي الواقيات الحسامة الوكيل بقبض القرض إذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذلك الموكل بالقول للموكل إذا مات الموكل بطلت الوكالة إلا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيوع البزازية إذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استعسانا إلى الصرف كما في منية المفتي الوكيل إذا أجاز فعل الفضولي أو وكل بلا إذن وتعميم ونحضره فإنه ينفذ على الموكل لأن المقصود حضور رأيه إلا في التوكيل بالطلاق والعتاق لأن المقصود عبارته والصلح والكتابة كالبيع كما في منية المفتي الشيء المفوض إلى اثنين لا يملكه أحد هما كالوكيلين

وكيله في قبضهما منه وإما المذيون فلا يقبل قوله في الدفع فظهر الفرق وبطل ما في جامع الفصولين وما بحثه شيخ شيخنا بقوله أقول بعكس ما نقل صاحب جامع الفصولين وهو أنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الدين كالوكيل بقبض الودعة في حق براءة نفسه **قوله** وفي الواقيات الحسامة الخ قيل إنما لم يقبل قوله لعدم صحة التوكيل بالقرض **قوله** إذا مات الموكل بطلت الوكالة الخ إنما تبطل الوكالة بموت الموكل إذا كان يملك الموكل عزل الوكيل فيها فاما في الرهن إذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل بالامر باليد لا ينعزل وإن مات الموكل أو هن والوكيل بالخصومة بالتماس من الخصم لا ينعزل بجنون الموكل وبموته كذا في البزازية وفي الخانية وكل رجلا ببيع مال ولده الصغير ثم مات الصغير ورثه الأب بطلت الوكالة منه فاخلأ فالزفرك والزممت الابن ومات الأب انتهى فليحفظ **قوله** إلا في التوكيل بالبيع وفاء يعني إذا تركه بالبيع وفاء وباع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وفاء وبهذه المسئلة ما قيل لا زمه أنه يملك البيع وفاء بالوكالة السا بقعة مع انتقال الملك إلى الورثة ولا يخفى اشكاله **قوله** كما في بيوع البزازية ومثله في جامع الفصولين وعبارته باع جائزا بالوكالة ثم مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل قال المصنف في البحر والينح الجائز هو بيع الوفاء وقد زدت على ما استثناه المصنف ما إذا وكل الراهن العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد كما في التنوير وفي البحر نقلنا من البزازية أن الوكيل بالطلاق لا ينعزل بموت الموكل انتهى وفيه كامل **قوله** إلا في الصرف صريح في أن الموكل لو حضر مجلس العقد وقبض البدل والوكيل حاضر لا يصح العلة اشتراط قبض العاقلين والموكل خارج منهما قيل ولها ثلث أن يقول المستفاد من الدليل اشتراط قبض البدلين في المجلس أهم من قبض العاقلين يعني أو من يقوم مقامهما وذلك حاصل بقبض الموكل انتهى وفيه كامل **قوله** أو وكل بلا إذن وتعميم وحضره فإنه ينفذ على الموكل يفيد صحة التوكيل بلا إذن وتعميم وهو مخالف لقوله آنفا ولا يوكل بلا إذن وتعميم إذ مفاد عدم صحة التوكيل بلا إذن وتعميم فتأمل **قوله** كالوكيلين محله إذا وكلهما معا وكان يمكن اجتماعهما وكان يحتاج إلى الرأي أما إذا وكلهما على التعاقب فينفرد أحدهما بالتصرف وأما إذا كان لا يمكن اجتماعهما فينفردا أيضا بالتصرف كالخصومة وأما ما لا يحتاج إلى الرأي كالطلاق والعتاق بغير مال فينفرد أحدهما بالتصرف نص على ذلك الزيلعي وشمل طلاقه ما إذا وكل أحدهما من قبله هما الأحكام أو أحدهما صبي أو عبد محجور وهو كذا لك لأن الموكل رضي برأييهما لا برأي أحدهما فلو مات أحدهما أو ذهب عقله ليس للآخر أن يتصرف وقال في المجمع وشرحه لابن الملك وإذا وكل اثنين لم ينفرد أحد منهما بالتصرف في كل تملك بلا بدل كما إذا قال أمر امرأتين ببيع كذا ما نه تملكك الطلاق ولأن مقتضى المجلس

والوصيين

وكذا لو قال طلقاها ان شئتما او عقد فيه بدل كالبيع والطلاق بعوض وغيرهما لانه يحتاج فيه الى الرأي والموكل المتولى
 رضي برأييها فلا ينفذ برأيي احدهما وفيما عدا هذين الموضعين ينفرد احدهما كالطلاق بلا عوض وفيما عدا هذين
 هل اذا بواكلاهما بكلام واحد وان وكلهما بكلامين حاز نفردا احدهما لانه رضي برأيي كل منهما على الانفرد وقت توكيله بخلاف
 الوصيين حيث لا يجوز تصرف احدهما وان جعلوا وصيين بكلام في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت
 ما ووصيين جملة واحدة ثم قال واجزأه اي نفرد احد الوكيلين في الخصومة وقال زفر لا يجوز انتهى ومنه يعلم ان قول
 المصنف رح كالوكيلين ليس على إطلاقه ويرد على قول شارح المجمع وفيما عدا هذين الموضعين ينفرد احدهما ما في
 البدائع الوكيلان بقبض الدين لا يملك احدهما ان يقبض دون صاحبه لان الدين مما يحتاج الى الرأي والامانة وقد
 فوض الرأي اليهما جميعا لا الى احدهما ورضي بامانتها جميعا لا بامانة احدهما وان قبض احدهما لا يبرأ الغريم حتى يص
 ما قبضه الى صاحبه فيقع في ايديهما او يصل الى الموكل لانه لما وصل المقبوض الى صاحبه والى الموكل نقل حصل المقصود بالقبض
 فصار كأنهما قبضا ابتداء انتهى قيل ويرد عليه رد الودعة والعارية والغصب تضاد الدين فان لاحد الوكيلين فيها ان ينفرد
 ويمكن ان يجاب من الوكيل بقضاء الدين بان يقال قوله وفي كل تمليك يدخل فيه التوكيل بقضاء الدين اذ هو تمليك
 الدين ممن عليه الدين تامل وكان ايراد عليه ما في المبسوط لو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبضها احدهما لم يجوز لانه
 رضي بامانتها فلا يكون راضيا بامانة احدهما وكذا لو وكل الواهب رجلين في الرجوع لم يكن لاحدهما ان ينفرد دون
 صاحبه لانهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة لا يتم الا باثباته على الموهوب وقد بينا ان الوكيلين بالقبض لا ينفرد
 احدهما دون صاحبه كما في المبسوط في باب الوكالة بالهبة **قول** والوصيين ظاهرا لطلاقه انه لا يفرق بين ان يكون وصي لهما معا
 اومتعاقبا وهو كذلك على ما صححه في الخلاصة والبرازية واعلم انه يستثنى من ذلك مسائل ينفرد فيها بالتصرف احد
 الوصيين الاولى تجهيز الميت الثانية شراء ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة الثالثة بيع ما يخشى عليه التلف الرابعة تنفيذ
 الوصية المعينة الخامسة قضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه السادسة الخصومة السابعة رد المغصوب الثامنة رد
 الودائع التاسع قبول الهبة العاشر جميع الاموال الضائعة الحادية عشر رد المشتري فاحد الثانية عشر قسمة ما يكال
 او يوزن الثالثة عشر اجارة اليتيم الرابعة عشر اوصى ان يتصدق على فقير بكذا او عينه الخامسة عشر اعتاق النسمة
 المعينة السادسة عشر حفظ الاموال وظاهرا لطلاقه انه لا فرق بين ان يكون نصيبهما الميت او نصيبهما القاضي
 او نصيبهما قاضيان ببلدتين وليس كذلك فانه في مسألة ما لو نصب كل واحد منهما قاضي ببلد فجاز ان ينفرد
 كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من القاضيين لو تصرف جاز فكذلك ان اثنه فلواراد احد القاضيين
 عزل المتولي الذي نصبه القاضي الاخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك كذا في الملتقطات فهذا تنفيذ لكلام المصنف
 قال بعض الفضلاء وفي قول الملتقطات فهذا انما ثبت به نظرا لما تقرران وصي القاضي نائب عن الميت لا عن
 القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف امين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى كونه رضي **قوله**
 نائب عنه ان لا يكون القاضي معجورا عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه معجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصيه ولو منهوبه بخلاف مع امينه ومقتضاها ايضا ان لا يملك القاضي **قوله** ما لا يملك اليتيم

الفن الثاني

والناظرين في القاضيين والحكميين والمودعين والمودعين والاحتدال والادخال والاخراج الا في مسألة
 ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبدال مع فلان فان للواقف ان يفرض ان لا يفرض في فلان كافي الثانية من الوقف
 الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم بالوكيل البائع فكونه وكيل
 كافي البرازية وفي مسألة ما اذا امر المودع بدفعها الى فلان قد دفعها له ولم يعلم بكونه وكيل وهي في الثانية
 بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة قد دفعها له فان المالك لا يغير في تعيينيهما شاء
 اذا اهلكت وهي في الثانية ايضا

من وصي نصبه كالوكالان امينه والحكم بخلافه كافي غالب كتب الملك هب والمراد من عدم الملك في كلام المصنف
 عدم نفاذ التصرف وحده لا عدم صحته كما في الاصلاح فلو باع احد هما بضمرة صاحبه فان اجازة جاز والافلا
قوله والناظرين اقول محله ما اذا كان الناصب لهما قاضيا واحدا او كانا منصوبين الواقف اما لو كان كل واحد منهما
 منصوب قاضي بلد فينفرد احد هما بالتصرف كافي الوصيين ولو ان واحد من هذين القاضيين اراد ان يعزل
 القيم الذي اقامه القاضي الاخر فان ركي المصلحة في ذلك كان له ذلك والافلا عند نقله المصنف في الشرح من
 الثانية **قوله** والقاضيين قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلد شخصين قضاء بلد ليس لاحد هما الا نفوذ بالقضاء
 في غيبة الاخر كما يتوهم وانما المراد اذا افوض امر الى قاضيين متولين قبل تفويض الا من ليس لاحد هما الا نفوذ
 بالتصرف في ذلك الامر بدون رأي الثاني انتهى اقول ما بقي ان يكون مرادها هو المصروح به كافي غنية المفتي
 ومبارتها السلطان او الامام الا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فقصي احد هما لم يجوز احد وكيلي بيع **قوله** الا في
 مسألة ما اذا شرط الواقف للنظر له او الاستبدال مع فلان يستفاد منه ان الناظرين اعم من ان يكون المفوض
 اذ غيره وعلى هذا لا يستثناء متصل لا منقطع **قوله** كافي البرازية نص مبارتها في الجامع الصغير بالوكيل قبل
 علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرفه وعن الثاني خلافه واما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع
 الوكيل كونه وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكالة عنني منك
 فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه فالمد كور في الوكالة انه يجوز جعل معرفة المشتري بالتوكيل كمعرفة البائع
 وفي الماذون ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبيدي فباعوه ولم يعلم به العبد صح وفي الزيادات انه لا يجوز
 وليست الوكالة كالوصاية فان الموصي له اذا باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت يصح لانها حلافة كالوراثة
 وتصرف الوارث قبل علمه بالوراثة والموت يصح وفائدة كونه وصاية عدم تمكنه من اخراج نفسه من الوصاية لعدم
 ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الوكالة فانها امر ونهي فتعتبر باوامر الشارع وانما لا يلزم بلا علم واللزوم بلا علم في
 دار السلام لحصول العلم تقدير الشيوخ الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم الشيوع فيه لعدم كونه دار الاحكام انتهى
قوله وفي مسألة ما اذا امر المودع بدفعها الى فلان قد دفعها له ولم يعلم بكونه وكيل اي فلان فالدفع جائز ولا ضمان على
 واحد منهما لان المستودع يلي الكف بالاذن كافي البرازية **قوله** فان المالك يغير في تعيينيهما شاء اذا
 هلكت يعني لعدم الاذن بالدفع

كتاب الاقراء

بقره ١٥١. وهذا القول بطلان الاقراء بالحريه والنسب ولام المعاقه كما في شرح المجمع معكلا بانها لا تشمل
 النقض في قوله ولو تظلم فلينظر له الذي وادعاه ثم جعله شلح كما في الامهات والطلاق والنسب والرق كما في البرازيه الاقراء
 لا سيما مع البيهقي لانها لا تنبأ الا على ملكه ولا في تاريخ في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين هي الميت وفي اهل حلق العيين
قوله المقر له اذا كتب القرض بطلان اقراره اقول غلو غاه المعنى في الاقراء ثانيا فصله المقر له صح ويكوفان قل لو انفا على
 الثاني قال في الترخاوية ثم في كل موضع بطل الاقراء بقره المقر له ليراد المقر الى ذلك الاقراء وصده المقر له كان للمقر له
 ان ياختاره باقراره وهذا احتسبان والقياس ان لا يكون له ذلك وفي الذخير او صدقه المقر له بان قال لك علي الف درهم
 فكان المقر له اجل لي فله ان يقر ويحل بالبيع ويجعل المشتري وادفعه المقر في الجفوذايضالم ان المقر له ادعى الشراء
 لا يثبت الشراء ومن اقام المشتري بینه على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء ثبت الشراء انتهى اقول وجه القياس ان الاقراء
 الثاني بين المقر له لو لا فالتكذيب في الاول فكذلك في الثاني وجه الاحتسبان انه يحتمل انه كذبه بغير حق
 لعرض من الاقراء الفاضل فانقطع عنه ذلك لغيره فخرج الى تصديقه فبما الحق وذهب الباطل **قوله** كما في الاسعاف مبارته
 ولو اقول لرجل من نارض في يده انه او فظلمه ما ولى اولادهما ونسلهما ابد انهم من بعد هم على المساكين فصدقه اهلهم او كذبه
 لاخر ولا اولادهما ولا نسلهما يكون نصها وتقام المصدق منه او النصف الاخر للمساكين ولو وضع المنكر الى التصديق
 رجعت الغلة اليه وفي الخلاف ما لو اقر لرجل بارض فكنى به المقر له ثم صدقه فانها لا تصير له عالم يقوله ثانيا والفرق ان
 الارض المقر له قضيتها لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقر له فاذا رجع يرجع اليه والارض المقر له كملها ملكا ترجع الى ملك
 المقر له لتكذيب **قوله** والطلاق والنسب والرق اقول فيه ان النسب قد تقدم في المستثنيات ولا وجه لذكركه قيل ويزاد
 ما اذا قال المدعيون ابرأني فابراؤه فانه لا يبرئ بالرد كافي البرازيه وهذا البراء الصغير فانه لا يبرئ بالرد كما في البصر انتهى
 اقول لا وجه لزيادته لان كلام المصنف مقرر وفيما استثنى من قولهم المقر له اذا كتب المقر بطل اقراره لا فيما
 استثنى مما يبرئ بالرد **قوله** كافي البرازيه عبارة في الفصل الثاني من كتاب الاقراء قال لا خرافا عبدك
 فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبد ولا يبطل الاقراء بالرق بالرد كما لا يبطل بغيره المولى بخلاف الاقراء
 بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعقاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده في يد عبد فقال
 لرجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بلى هو عبدي وقال المقر هو عبدي فهو ولي اليل المقر ولو قال ذواليد
 لاخر هو عبدك فقال لا بل هو عبدك ثم قال الاخر بل هو عبدي وجرهن لا تقبل للتناقض باح المقر بالرق ثم ادعى
 الحرية لا تصح ولو برهن تقبل لان العتق لا يستعمل الرد والحرية لا تشمل النقض فتقبل بلا دعوى وان كان الدعوى
 شرطا في حرية العبد منذ الامام واما من قال بان التناقض هنا عقول لبقاء العلوق وفرد المولى بالاعتناق يقتضي ان تقبل
 الدعوى ايضا كما مر في كتاب الدعوى رجل وامرأته مجهولان اقرار بالرق ولهما اولاد لا يعبرون عن انفسهم فافترقا
 على اولادهما ايضا وان عبروا وادعوا الحرية جاز ولو له امهات اولاد ومولودون فاقراره بالرق لا يعمل في نفسه ما **قوله**
 الاقراء لا يباحم البيهقي الا في اربع اقول كانه نسي ما ذكره في كتاب القضاء من ان المستثنيات سبع مسائل منها الاربعه
 المذكوره فما ذكره هنا في مورد تكرار ولو اخر ما قدمه لسلم من ذلك وقد زدت على ما ذكره في البيهقي في باب التبرك

من المشتري في وكالة الخالية الاقرار للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن المبلّغ على
 فيقول انه باعه من رجل ولم يعينه قبل ومنقطع حتى يرد ذلك في بيع الذخيرة الاستيعاب واقرار بعد م الملك له على
 احسن القولين الا اذا احتاج المولى قبل من نفسه لم يكن اقراره بغيره كافي القدية الا ان يقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل
 بالخصوصة لتوضيح الأب تنقضي على الصحيح فاقول لا يخرج عن الخصومة ولكن تقوم البينة عليه مع اقراره بخلاف الرضي
 وأمين القاضي قوله الاقرار للمجهول باطل اقوال هذا اذا كانت البينة قاطعة وان لم تكن فاصفة كالمواثيق لا حد هذين
 الرجلين صحيح الاقرار في المصنف كافي الذخيرة ومثل شراح الهداية وغيرها لا فاشنة بان قال لو احدث من الناس ولغير
 الفاضل بان قال لا احدث كما وقع كرد و بصرى شيخ مشائخنا يرون اهل الدوس الموقال لا احدث كم وهم ثلثة ذوا اكثر محصورون
 اهل هومن الظلي او الاول فمال بعضهم الى انه من قبيل غير الفاضلة وانتصر له بطلان الخالية لو قال من بايعك بشئ قانا
 كقيل بيمينه لم يجز ولو قال من بايعك من هو لا و اشار الى قوم ميمينه معرودين فلانما تعييل بيمينه جاز ثم لم يظهر خلافه
 ومن ادعى ذلك فعليه بيانه **قوله** الا في مسئلة ما اذا رد المشتري قيل عليه لا يحتاج الى استثناء هذه لان صحة الاقرار فيها
 انما هو بالنسبة الى المشتري وهو منعه من الرد لوجود البيع منه باعتزافه وذاك كاف بالانسبة الى المقر له انتهى ورد
 بان الاستثناء صحيح لانه لما برهن على اقراره ببيعه لواحد مجهول فلا رد وهو لو لم يصح اقراره هنا ولم يعتبره الشارع
 اقرارا صحيحا شرعيا لما امتنع رد المبيع نعمنا ان الشارع صحح اقراره للمجهول حتى منع رد المبيع بالعيب **قوله**
 الاستيعاب اقرار بعد م الملك له قيل عليه يجب تفيد بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهرا فانهم صرحوا بان الراهن اذا احتاج
 الرهن او البائع وغاها اذا احتاج المبيع لا يصح وهو كالصريح في عدم كون الاستيعاب اقرارا بعد م الملك انتهى وقيل
 عليه الاستيعاب اقرار بعد م الملك له اتفاقا وانما الخلاف في كونه اقرارا الذي اليد بالملك فقد اشتبه على المصنف الاول
 بالثاني فاجرى الخلاف في الاول كافي الثاني وهو وهو عظيم انتهى ورويان الضمير في المراجع للسجود القرينة عليه
 قوله على احد القولين انتهى وهو بعيد جدا وقد صحح العمادي كلا القولين في نصوله في الفصل السادس **قوله** لا اذا استاجر
 المولى قبله الخ احتثنا ومنقطع وقد استثنى بعضهم ما في احكام الصغار للاهتروهي اشترى دارا لابنه الصغير من
 نفسه فكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمت اليه ثم ان الابن احتاج الدار من
 المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه لي في صفري
 وانها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيعابك
 الدار مني اقرار منك ان الدار ليست لك هل يكون دفعا صحيحا انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لا نفقناقص فيه
 خفاء لان الاب يستبد بالشراء للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ فلا يعرف الابن كون الدار ملكا له فيقضي صحة البيع
 فيقدم على الاستيعاب وفي الحقيقة ان الدار ملكه كذا ذكره في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار من الابن انما
 تصح ان لو وقع بيع الاب بغبن فاش امالو وقع بيع الاب بمثل القيمة ينبغي ان لا تصح دعوى الابن لان الاب يملك بيع
 بغير الصغير ومثل القيمة اذا كان مصلحة انتهى وفي العمود قد م بلدوا اشترى او استاجر دارا ثم ادعاهما قائلا بالملك دار
 غنيمات وتوكت ميراثا له وكان لم يعرفه وقت الاستيعاب لا تقبل قال والقبول اصح نقله المؤلف في المصنف باب الاستحقاق
 عند قول الكثر **قوله** ادعى على احد القولين ثم ادعى الخطأ الخ في جامع الفصول **قوله** ادعى دينا فاقترن قال ادعيت

كافي الثانية الا اذا اقر بالمطلاق بنيا على ما انتهى به المعتبر ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الغرض
والقنية اقرار المكروه باطل الا بالظن السارق فذكرها فقد انتهى بعض المتأخرين بصحته كافي ورقة الظهيرية والقرار
اخبار لا انشاء فلا يطيب لوليها ان كان كاذبا الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستصلحة
ولو اقر ثم انكر يحلف على انه ما اقر به انما انشاء ملك للصحيح تعليفه على اصل المال من ملك الا بقاء
ملك الاخبار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتاريخه في ايمان الجاهل في الفرح
الا في مسئلة امتدانة الرمي على اليتيم فانه يملك انشاء هادون الاخبار بها

لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو تفرقا من هذا الم قال اوفيته وبرهن على الايلاء بعد ما اقر قبل لعدم
التناقض ولو ادعى الايلاء قبل اقراره لا تقبل انتهى وفي الصحيح من قول الكنز (ومن ادعى على اخو ما لا نقلا من خزنة المفتين
لو اقر بالدين ثم ادعى الايلاء لا يقبل الا اذا تفرقا من المجلس وقد تقدمت في القضاء من هذا الكتاب **قوله** كافي الثانية تقبل
عليه لم تر هذا في الاقرار من الثانية مكن على بصيرة **قوله** فانه لا يقع اي ديانة ايا قضاء فيقع وبه صرح في القنية **قوله** اقرار
المكروه باطل الا اذا اقر السارق مكرها في مجمع الفتاوى نقلا من ورقة المحيط اذا اقر بالسرقه مكرها فاقاراه باطل
ومن المتأخرين من انتهى بصحته انتهى قال في منح الغفار شرح تنوير الابصار ولا يفتي بعقوبة السارق لانه جور ولا يفتي
بالجور وفي مجمع الفتاوى مثل الحسن ابن زياد يصل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم
قوله الاقرار اخبار لا انشاء اختلف مشائخنا في الاقرار هل هو اخبار او انشاء والصحيح الاول والاحتدلال لكل من القولين
مبسوطا في المطولات واعلم انه يبتني على الاختلاف المذكور فماد عوى الا موال والاعيان بناء على الاقرار وعد منها من
قال بانه اخبار قال لا تسمع وهو الصحيح المعنى به كاذكراه ابن العزم ومن قال بانه انشاء قال تسمع وماد عوى المذكور
بناء على الاقرار في جانب الدفع فمسموعة على المعنى به كما حرة في البرازية ثم اعلم انه لو كان الاقرار اخبارا كما قال
المصنف كان ينبغي انه لو اقر بشيخ واعتاده الى حال الصحة انه يكون من كل المال وحياتي في الورقة الآتية خلافه **قوله**
فلا يطيب له لو كان كاذبا قد جزم بذلك في الكافي وان كان في القنية جعل ذلك قول بعض المشائخ وعبارته الاقرار كاذبا
لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشائخنا وعند بعضهم يكون ناقلا **قوله** الا في مسائل فانشاء يرتد بالرد قيل عليه انما
يرتد بالرد فيما ذكر من المسائل لو هو بمعنى الا انشاء فيه لانه انشاء محض كما ذكره المصنف ومقتضى قوله انشاء في مسائل
ان المقر لو قال اردت باقرارى التملك ان يصح ذلك ويكون تملكه لانه اراد معنى الاقرار في الجملة وليس كذلك بل
لا يصح فيما لا يملك المقر كافي الملتقطات **قوله** ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكه يغيب بظاهره انه يظهر في حق الزوائد
الغير المستهلكه وهو مخالف لما في الثانية حيث قال رجل في يده جارية وولدها اقران الجارية لفلان لا يد حل
فيه الولد ولو اقام البينة على حاربه انها له يستحق اولادها وكذلك قال هذا العبد ابن امته او هذا العبد من شائك لا يكون
اقرارا بالعبد وكله بالحد يلى حر **قوله** من ملك الا انشاء ملك الاخبار كالوصي قيل عليه لو اقر بالاعتداء من مديون
المستصح كاصح به في التترجائية وسياتي في كتاب الوصية ان وصي القاضي لا يملك القبض الا بهذين مبتدأين
القاضي وقد صرحوا ايضا بان ولي الصغيرة لا ينفذ اقراره بالنكاح عليها وكذلك الوكيل بالنكاح ومولى العبد به مع انهم يملكون
الانشاء عليهم انتهى اقوالها من الاول بان ما هناني وصي الميت وما حياتي في وصي القاضي **قوله** قلت في الفرح

المقرره اذا واد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاصناف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف
 الثاني مسئله استدلال الوصي الخ بغير تدفيع المشرح من كتاب النكاح الولي لو اقر بالنكاح على الصغير لم يجوز الا بشهود
 او تصديقها بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق وكذلك لو اقر المولى على عبد والوكيل على موكله ثم الولي على من يقيم
 بيعة الاقرار عند ابي حنيفة رح قالوا القاضي ينصب خصما عن الصغير حتى ينكر فتقام البيعة على المنكر كما اذا
 اقر الاب باستيفاء بدل الكتابة من عبد ابنة الصغير لا يصدق الا ببيعة فالقاضي ينصب خصما عن الصغير فتقام
 عليه البيعة كذا في المحيط فلهذه المسئلة على قول الامام مخرجة من قوله ان من ملك الانشاء ملك الاقرار به
 قال الوصي والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذا في التامع الصغير للصدر الشهيد مع ان صاحب المبسوط قال واصل
 كلامهم في شكل الاقرار الوصي بالاستدانة على التيمم فانه لا يكون صحيحا وان كان يملك انشاء الاستدانة انتهى وقيل
 عليه لقائل ان يمنع ملك الوصي الاستدانة بل لابد من اذن القاضي كالمثولي فلا يستثنى قال بعض الفضلاء وتستثنى
 مسائل اخرا الاولى لو اقر ابو الصغير بتزويجه النية لو اقر ابو الصغير بتزويجه لا يصح فيهما وهو يملك انشاء الثالثة
 لو اقر وكيل المرأة بالتزويج لا يصح وهو يملك انشاء الرابعة وكل الرجل به كذلك الخامسة لو اقر مولى العبد بتزويجه
 لا يصح وهو يملك انشاءه كذا في منظومة العلامة النسفي وتامم الكلام على ذلك في شروحها السادسة وكله بعقود عبد
 بعينه فقال لو كبل اعتقه امس وقد وكله قبل الامس لا يصدق من غير بيعة ولو كان في بيع او ذكاح او عقد من العقود فانه
 يصدق قال رحمه الله والفرق مشكل ان عني كذا في القنية والفرق في الظاهر ينو نصوصها ان مال محمد الوكيل اذا قل اعتقته
 امس وكذلك الموكل فانه لا يجوز العتق وفي البيع القول قول الوكيل لان الوكيل بالبيع اذا اجاز بيع غيره يجوز والوكيل
 بالعق اذا اجاز عتاق غيره لا يجوز **قوله** المقره اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق النسخ واما عكسه وهو ما اذا صدق المقر المقره
 ثم رد الاقرار لا يصح الرد كما ذكره العماد في الفصل السادس بعد درة تين وشيخ قال بعض الفضلاء ومحل ما ذكره
 المصنف فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصلقة وما اذا كان لهما مثل الشراء والنكاح فلا رد واطلاق في محل
 التقييل انتهى بقول ان يقال يجب تقييل كلام المصنف ايضا ما اذا لم يكن المتر مبرا على اقراره لماحياتي من انه لا شيء له الا
 ان يعود الى تصديقه وهو مصرود بسقط ما قبل ان ماسياتي من ان لما تقدم **قوله** الا في الوقف كما في الاصناف اتول الاولى
 حذف هذه المسئلة ههنا لما مر في اول الكتاب من استثناء الوقف والطلاق والنسب وغير ذلك وحق الاقرار بالنكاح
 هل يرتد اولاه **قوله** الاحتلاف في المتر به يمنع الصحة اي اختلاف في نفس المتر به يمنع صحة الاقرار كالأقرار بالدين
 والمقر له ينعي العين او على العكس لان المقر له لما ادعى غير ما اقر به المقر كان رد الاقرار وهو يرتد بالرد لما عرف وما ادعاه
 المقر له لا يثبت لان المتر ينكره ومتى وقع الاختلاف في السبب يثبت المقر به وبطل السبب لانه هو الذي فيه الاختلاف
 فاذا بطل وصار كان لم يكن بقي اقرارا رد مال مطلق غير متييل بالسبب وهو مقبول لان صحته غير مفتقرة الى ذكر
 السبب ومتى وقع الاختلاف في بعض المقر به فان ذلك القدر يبطل وبصح الاقرار فيما بقي بخلاف المشهود له اذا كان
 شاهدا في بعض ما شهد له به حيث تبدل شاهدته في الجميع لان الشك يوجب تفسير والتفسير مانع من قبول الشهادته
 دون الاقرار كذا في شرح التبيين الجوامع للقاضي فخر الدين بن عثمان المارديني وبه سقط ما قيل قوله الاختلاف في المقر به
 يمنع الصحة لا يخلو عن شيء اذ لو ادعى المتر له الاقرار له بمائة مثلا والمقر الاقرار بسبعين كان الظاهر لزوم السبعين

في المقر له يمنع بالهبة وفي صلبه لا اقر له بعين ودية او معاودة او امانة فقال ليس لي ودية لكن لي عليك الهبة
من ثمن مبيع او قرض فلا يسمي له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه ولو قال اقرضتك مائة اخذها لانه قرضها ما في ملكه
الا اذا صلح خلافا لابي يوسف راجح ولو اقرانها فصب فله مثلها للرد في حقه العين كذلك في الجامع الصغير **المقرر** اذا
صار مكره بغير ما يبطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالثمن والمائع بالعين واقام البيعة فان المبيع كان له
بالعين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكان اذا اقر المشتري من المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبيعة
بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان اقرانه لما نفع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الحامد ادعى عليه كفالة
التي اعترف بها كالا يخفى اللهم الا ان يقال قصد بق المقر له المقر شرط الصحة ومائة السبعين غير مائة المائة فلم يوجد
النص يقر على السبعين وهذا لا يلزم قول الامام في مسئلة الدلاق **قوله** وفي سببه لا يعني لان الامام لم يطلب به لاحكامها
للايمانها فلا يعتبر التكاثر في السبب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال بخلاف التكاثر في المقر **قوله** او امانة من
مطلب العام على الخاص وفيه ان عطف العام على الخاص من خصوصيات الواو وحتى كما في مغني الميب **قوله** فلا يسمي له
لكن الدين مع العين مختلفان لان العين مال منتفع به حقيقة للحال والدين مال باعتبار العرضية في المال والاختلاف
في المقر به يبطل الاقرار **قوله** الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر عليه بان قال الامر كما قلته والالف ودية لي عندك
صح وله اخذ الالف لان الاقرار بمنزلة انشائه فيصاف التصديق اقرارا مبتدأ لم يبطله الرد وان لم يكن
مصرا على اقراره لا يقيد عود المقر له الى تصديقه لان الاقرار الذي صلح فيه قد ارتد بالرد ولم يتجدد اقراره الاخر
يصادفه التصديق فبطل **قوله** ولو قال اقرضتك الف عطف على قوله فقال ليس لي ودية اي لو قل المقر له ليست هي
بودية ولكن اقرضتك عين هذه الالف وجعل المقر القرض فله اخذها بعينها لانها اتفقا على ان الالف المعينة ملك
المقر له اتصت ما في الباب ان المقر له اقرانها ملكه مال المقر والا قراض وهو ينكره فلا يثبت القرض وكان له اخذها لان هذا
اختلاف في السبب لان نفس المقر به وذلك لا يمنع صحة الاقرار على ما مر فان ملكك بلا ضمان عليه **قوله** الا اذا صلح
اي المقر بالقرض فله لا يأخذها بعينها لانها تصادقا على كونها مضمونة على التقابض خلافا لابي يوسف فان له اخذها
بعينها وهو مبني على اصل مختلف فيه وهو ان المستقرض بملك العرض لنفس القرض عندهما حتى لو اراد ان يدفع الى
المقرض مثله مع قيامه في يده كان له ذلك وعنده لا يملكه الا بالاستهلاك وهو قباله على ملك المقرض فليس له ان
يعطيه غيره عند قيامه وبیان البناء هو انه لما صلح في الاقراض لم يصرم مقراله بملك العين عند ما بل في ذمته بالالف
فلم يكن للمقر اخذها وعند ابو يوسف راجح صار بالتصديق مقراله بالعين لبقاء ملكه قبل الاستهلاك وكان له اخذها
بعينها **قوله** ولو اقرانها فصب الخ بان قال المقر له الالف بعينها غصبته منك وقال المقر له لم تغصب مني شيئا لكن لي
عليك الفادهم من ثمن مبيع فجعل المقر الدين والغصب جميعا فليس للمقر له اخذها بعينها وله ان يأخذ من المقر مثلها
لانها اتفقا على ثبوت الفادهم في ذمتهم امام جهة المقر له فلا اشكال وامام جهة المقر فله وان المقر نال الفادهم اليها
لكنه عجز عن ردها لتكذيب المقر له اياه في الغصب والغاصب متى عجز عن رد العين بسبب من الاسباب وجب عليه
الضمان في ذمته فتقرر اتفاقهما على الالف في الذمة لكنهما اختلفا في السبب فبقضى لما اتفقا عليه وبطل ما اختلفا فيه وهذا
مغني قر له للرد في حق العين اي لو خرب رد العين بالاقرار والغصب والعجز بالنكذب وفي العبارة من الاحكام ما لا يخفى

الفصل الثاني

معهم فاعترفوا من المدعي وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المدعيون اذا كان دامره وخرجت عن هذا الاصل
مستلثان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضي اذا قضى باسحاب الحال لا يكون تكفي الياله الاولى لواقع المشتري
ان المالك اعترف العبد قبل البيع وكف به البائع فله ان يضمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عاينه
الثانية اذا ادعى المدعيون الايفاء او الابطال على رب الدين فبطل اقراره بالعق حتى يعتق عاينه
لو وجدت بينة تقبل وزدت مسائل الاولى اقرار المشتري بالملك للبائع من يحاكم استحق بينة ورجع بالثمن لم يبطل
اقراره فلو عاد اليه يوم من الدهر فانه يورث التسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وظم بعد المدة وفرض
القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لاهن وقطع النسب ولها اختان في الثلثين الجامع من الشهادة وعلى
هذا الواو بحرية بعد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوفيقه دار ثم اشتراها كالا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الاصحاف قال لواقع بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها ما رثت وقفا مواخذة له بزعمه انتهى
وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرنا من مسائل المقر اذا صار مكن با شرعا وذكر في خزائن الاكمل مسئلة في
الرؤية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلثة امه وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم فانكر
الابن واقرانه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعي قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببزيغ فلو اشتراه الوارث
فبزيغ صح وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد ها مسئلة فقال لها فلتراجع قبل قوله ولد الاقرار حجة قاصرة على المقر
ولا يتعدى الى غيره فلو اقر المورث بالدار لغيره لا تنفسح الاجارة الا في مسائل لواقع الزوجة يدين فللدائن
حبسها وان تضر الزوج ولو اقر المورث بدين لا رفا له الامن ثمن العين فله بيعها للقضاء وان تضر المستأجر

قوله كان له الرجوع على المدعيون قبل عليه قد يقال الظاهر عدم الرجوع لان تكفي به شرعا يظهر في حق المدعي لاني حق
لنعمه بحيث يكون له الرجوع ولم يورث اخذ باقراره في حق نفسه ويأتي مثله في الفرعين السابقين **قوله** الثانية اذا ادعى المدعيون
الايفاء او الابطال عليه في كونها من حزميات القاطنة نظرا اذا ظاهر السوق ان المدعيون هو المقر والصاد ومنه انما هو
دعوى الايفاء والابطال وليس ذلك اقرارا كاتري ليصير مكن بان فيه بخلاف رب الدين فني على ما من الحزميات تسامح **قوله**
وزوجها غائب فان قيل معالها من المستثنيات يقتضي تكذيب المقر له في حق الغير ومو اذن تدعى حق نفسه فما وجه هذه
المسئلة ومن المقر فيها اجيب بان الزوجة مقرة بالولادة من زوجها الغائب فلما قدم دلائل صارت بالامعان مكنية
في الولادة منه لقطع النسب عنه مع انها مو اخله باقرارها بالولادة في حق نفسها حتى يلتحق الولد بها بحيف
لو ادعت بعد ذلك ان الولد لغيره لا يقبل منها لا عتوانها ولا بولادته هذا ما ظهر في وجه كون المسئلة من المستثنيات
من القاعدة **قوله** وعلى هذا الواو بحرية عبد المشار اليه ما تضمنه الاستفتاء وهو كونه يوافق باقراره في حق نفسه
وليس المشار اليه اصل القاعدة كما قد يتوهم **قوله** وذكر في خزائن الاكمل مسئلة في الوصية التي هي من المستثنيات فيورثه
باقراره في حق نفسه وله اغرم قيمة بزيغ للموصى له **قوله** اقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان
لونه حجة يبتنى على زعمه وزعمه ليس حجة على غيره ولهذا لا يظهر في حق الولد والتمرة بخلاف البينة فانها حجة
على الكل لان كونها حجة تثبت بالقضاء وهو عام ولعل ايقضى بالولد والتمرة لمقبحها وازالا قرار من غير خصم والبينة
اتجوز **قوله** اقر المدعيون قال بعض النضلاء يورث من هذا جواب عاين لم اجل فيها نقلها وهو ان رب الدين اذا ادعى

ولو اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصل قها الاب انفسه النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو اقرت
 اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبته وتعدى الى خرمات الاخ من ابواه
 لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حرة اخيه بنت وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع **باب**
 المبيع ثم اقران المبيع كان على السليبية وصل قه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشيئ محال
 باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها خمسين مائة درهم وهذا لا يحتج بان يلزمه شيئ كما في التاقا وخانية من كتاب
 الحيل وعلني هذا الفتية ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو ازيد من العريضة الشرعية لكونه محالا
 شرعا مثلاً لرمات عن ابن ونبت فاقول الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالاقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من
 كونه محالا من كل وجه والافضل ذكر في التاقا وخانية من كتاب الحيل انه لو اقران لهذا الصغير على الف درهم قرض
 اقرضه ارض من امن مبيع باعنه وصح الاقرار ومع ان العبي ليس من اهل المبيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما
 يصح باعتباره من محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة انتهى وانظر الى قولهم ان الاقرار للعمل صحيح

حبس المـ دون وهو في اعادة الغبر محل حبس وان بطل حق المستاجر فهل يشير الى انه يحبس وان بطل حق المستاجر
قوله ولو اقرت مجهولة النسب ان غرة ماتت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصه اقرني مرض موته بان فلانا اخي شقيقي ولهذا
 المقرات شقيقة والمقر له ابو فمرات المقر وكل منهما اصل من الاب والام وصدقت على اقرار اخيهما حتى لا يشاركها
 بيت المال وهي شائعة المال حسب اقرارين يدي قاض حنفي وحكم بصحته قاض شافعي فنازع صاحب بيت المال المقر له
 ودارس العم بين العامة فمنهم من احاب بصحة الاقرار وهم الاكثر ومنهم من احاب ببطلانه ومنهم ملامة الروي الشمس
 الرمال مع علمه لانه محال شرعا اذا استحيل ان يكون اوعدا ان قال بعض الفضلاء من الحنفية ومقتضى مذهبا بطلان الاقرار
 اقول يعني في خصوص هذه المسئلة والاولا يستحيل شرعا ان يكون للواحد اثنان وثلاثة الى خمسة كافي الجارية المشتركة
 اذا داءه الشركاء بل قد ثبتت نسب الواحد الحد الاصل من الطرفين كفى اللقيط اذا ادعاء رجلان حوران كل واحد منهما من
 امرأة حرة كافي التتر خانما **قوله** الاقرار بشيئ محال بالمل هل منه ما اذا اقرت عقب العقد ان مهرها لزيد مثلا وهي اتي
 في كتاب المل اينات انه اذا اقرت وقالت المهر الذي لي على زوجي فلان ار لوالدي فانه لا يصح كافي شرح المنظومة والفتية
قوله خمسائة بالجر بدل من ارش **قوله** وعلى هذا انتم ببطلان اقرار انسان الخ يورخ من هذا ان الرجل اذا اقر
 لزوجة بنفقة مدقة ما ضيعة هي نفسها شقة او من غير صديق تضاع ارضاء وهي معترفة بذلك فاقوله باطل لكونه محالا شرعا
 وهي واقعة الفتوى قال بعض الفضلاء وقد افتيت آخذ من ذلك ان اقرار ام الولد لمولاها بد من ارضها بطريق شرعي
 باطل شرعا ان كذب به وقيقة لعدم تصور دين لأمولى على ام ولده اذ المالك له فيها كما مل داء الميراث لا يكون عليه دين
 لما **قوله** فاقول الابن ان التركة بينهما نصفان الخ قيل ينبغي صحة الاقرار والحالة هذه وما لم يزد في اقراره بالارث اذ
 يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاجازة او غيرها مع وجود التمايل كما هو ظاهر **قوله** باعتبار
 ان هذا المقر محل الخ يعني بان المبيع والقرض صدر من بعض اوليائه فاضاقه الى الصغير مجازا **قوله** وانظر الى
 قولهم ان الاقرار للعمل صحيح الخ قال بعض الفضلاء الفرق بين الصغير والحمل حيث جاز الاقرار للابن وان كان
 قرض او امن مبيع ولم يجر للثاني انه لا يتصور المبيع من البنين ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير لثبوت المولا به اياه

لأن من شبهها بالمال كما أمراء والوصية وإن بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالاً له ملك الاقرار من لا يملك
 إلا أنشأ له إذا أراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يجز ولو أقر أنه حين وجب وجب مؤجلاً
 لو أقره ولا يملك المتخوف العفو عن القاذف ولو قال المقتول كنه متبطلاً في دعوى مقتولاً كذا في حيل التنازعانية من حيل
 الملكيات ومما عرفت على ذلك الاقرار المشروط له الرجوع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له
 الظن وعلى هذا لو قال المريض في مرض الموت لأحق لي مولى فلان الوارث لم تسمح الدعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة
 في إبراء المريض وإبرائه كمي مرضه موته بخلاف ما إذا قال أبرأته فإنه يتوقف كافي حيل الحادي الذي سئل على هذا لو أقر المريض
 فيضاً فاليه عقد الولي مجازاً فكذلك أفهمت من كلامهم انتهى أقول وجه في المحيط صحة الاقرار للغير وإن بين سبباً
 فير صالح بانه أقر بوجوب الدين بسبب وإن لم يثبت إلا أنه لا يتصور ومن الصبي فتى الاقرار بالدين كالموكل به المقر له
 في السبب بأن قال لك عني الف فصباً فقال المقر له بل قد يلزمه المال وإن لم يثبت السبب كذا في هذا قول كالميراث بأن
 قال ورث العمل من أبيه الف درهم فاستهلكها **قوله** والوصية بأن قال أوصي له فلان ومات ثم إن ولد العمل حياً
 في مدة يعلم أنه كان قائماً وقت الاقرار يكون المال له وإن ولد ميتاً يرد المال على ورثة الموصي أو المورث وإن جاءه
 بولد ينفي الوصية يقسم بينهما على السوية كذا في شرح المجمع الملكي نقلاً عن المحقق **قوله** وأن بين ما لا يصح كالبيع
 والقرض بطل لكونه محالاً كما إذا قال باعني إذا قرضني حمل فلان كذا فإنه لا يصح فإن قلت كان ينبغي أن يصح إقراره فيما
 ذكر لأن هذا البيان رجوع من إقراره قلت ليس هذا برجوع بل بيان سبب محتمل لاحتمال أن أحداً من أولياء
 بلاءه أو قرضه عنه فظن أنه صحيح فاضافه إلى العمل مجازاً كذا في شرح المجمع لابن الملك أقول لم يذكر المصنف حكم ما لو أقر
 وذكر ذلك في المجمع حيث قال وإن أبهم ببطل عند أبي يوسف إقراره لأن لجوازه وحصل الوصية والارث ولفساده
 وجوهاً وإجازة محتمل لأنه يحتمل الجواز والفساد فيحمل على السبب الصالح فصحبنا الكلام **قوله** فأراد أحد الدائنين
 تأجيل حصته من الدين المشترك الخ أقول فيه خلاف مذكور في السابع والعشرين من جامع الفصولين ووجه تفريع
 ما ذكر على القاعدة المذكورة أن المراد أن أحد الدائنين لو أقره الدين المشترك مؤجلاً صح إقراره فيحق نفسه مع
 قطع النظر عن نفوذ على شريكه أما لو كان الدين حالاً في نفس الأمر باتفاق الشريكين والمدينون فأراد أحدهما
 تأجيل نصيبه منه لم يملك ذلك لأنه إنشاء للتأجيل ووجه عدم ملك إنشاء التأجيل أن كل جزء مشترك فالحكم بصحة
 الإنشاء يستلزم تأجيل دين الشريك بغير رضاه وفيه اضطراب **قوله** وفرضنا على هذا الواقر المشروط الخ هيأتي في الفنى الثالث
 قال بعض الفضلاء الاقرار باحتقاق فلان الرجوع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الوقف عليه كما يتوهم ويصح الاقرار مع
 كون المقر هو الموقوف عليه لا ترى أن الوقف لو كان مستأنفاً وقد أقر الموقوف عليه بأن زيد هو المستحق لهذه الثمرة
 صح الاقرار بطريق أنه باع تلك الثمرة أما لو جعلها له بطريق التملك لم يملك ذلك لكونه تملك الثمرة بين من الشجر
 إذا فصل الثمر بملك الواهب مغل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك انتهى وفيه قائل **قوله** كافي حيل الحادي
 القدر هي عبارته وإذا أراد المريض مرض الموت أن يصح إبراءه للغير لم يملكه فإنه يقول ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته من
 الدين لا يصح ويرتفع به المطالبة إلى نيل المطالبة الأخيرة انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصنف من النحل **قوله** وعلى
 هذا الواقر المريض بالدين لا يجزي قيل عليه هذا تيمس مع الفارق وقد صرحوا بأنه إذا أقر بدينه فدينه لم يصح

في ذلك لا جنبي لم تسمع المدعى عليه بشيخ من الوارث بكن اذا اقر لمعنى ورثه كما في البراءة وفي هذا يقع كثير ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك ابيها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسبح دعوى زوجها قيهما مستند لما في التاثيرا خانية من باب اقرار المريض معزى الى العيون ادعى على رجل مالا والابنة وابرا لا تجوز براءته ان كان عليه دين وكذا الوارث الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي علي هذا المطلوب شيخ ثم مات جاز اقراره في القضاء انتهى وفي البراءة معزى الى حيل الخصاف قالت فيه ليس لي علي زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي علي فلان شيخ يبرأ عندنا خلافا للشافعي رح انتهى وفيها قبله وابرا الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي علي شيخ ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء على الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له علي والوالد شيخ من تركه امه صح بخلاف مال الوارث او دهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في المزانية معزى الى الذخيرة قواها فولا مهر لي عليه او لا شيخ لي عليه او لم يكن لي عليه مهر وفي الاحكامي صح **قوله** بكن اذا اقر لمعنى ورثته يقول في مجمع الرواية شرح القدوري نقلا من حاشية الهداية ان

قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصل قه نقبة الورثة اشرا الى ان اقرار المريض لو ارثه اذا كان هناك وارث اخر فيورثه المقر له انما لا يصح لالعدم المحلية بل لحق بقيمة الورثة ما لم يكن له وارث اخر غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكره في الدالت اذا ماتت المرأة وترك زوجا وعبد بن لامال له ما غيرهما فاقترت ان في العبد بعينه ودبعة لزوجها هذا ما تم مانت في ذلك جائز بكون العبد الزوج والاقرار بالودبعة والعبد الآخر نصه للزوج ونصفه لبيت المال انتهى فما نقله في الديات صريح في انه اذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال لا يصح اقرارها للزوج بالعبد **قوله** وعلى من ايقع كسر الخاقول كل ما اتى به من الشواهد لا تشهد له مع تصريحهم بان اقراره بعين في يد الوارث لا يصح ولا شك ان الاتعة التي بدل السنت وملكها ابيها ظاهر فاليد اذا قالت هي ملك ابي لاحق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه او ليس لي عليه شيخ او لا حتى ان عليه شيخ ونحوه من صور النفي لتمسك النافي فيه بالاصل فكيف يستدل به على ما ادعاه ويجعله صريحا به **قوله** وقد اجبت فيها مرارا بالصحة قال بعض الفضلاء ان كانت الامتعة في يد هاهنا واقرار بالعين للوارث بلا شك والفرق بينه وبين ما استدل به واضح وان لم تكن في يد هاهنا فذكره صحيح لكن المنجادر من كلامه اطلاق الصحة انتهى وقال اخواننا لف متعقبا له فيما اجاب به بما نصه لا يخفى ما اقرارها لابيها من التهمة حصوصا ان كان ابنها ودين زوجها حصومة كتنزوحه عليها والحواب مطوق **قوله** والارث الوارث الوارث الوارث الوارث وكان هناك وارث آخر وح فالصواب ان يقول لا ينفذ فانه موقوف على احازة الوارث الآخر لا انه غير جائز **قوله** لم يكن لي عليه شيخ ظاهر السياق انه في حق الوارث اذا اقرار لا جنبي صحيح لا محالة **قوله** وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار اي اذا كان بخلاف الواقع في نفس الامر بان كان له في الواقع عليه شيخ لاستلزامه اية اقرار بعض الورثة وهو ان البعض اذا لو طابق الواقع بان لم يكن عليه شيخ يصح قضاء ودبانه كالا ينفذ **قوله** وذكر الوارث بعض ماله منه عطف على ابراه لا على ما قلناه **قوله** ولا ينافيه الخاقول جميع ما نقله شاهد عليه انه يعلم عدم الصحة فيما انتهى به والاولى ان في مسألة المهر فلا نه مع كونها متمسكة بالاصل وهو العدم لم يصح على الصحيح فكيف يصح في عين يد هاهنا مشاهدة فيها وذلك اقصى ما يستدل به على الملك وامافي مسألة دعوى الاموال والديون فكل لك اذا سماح البيضة من بكوة الورد فمع قوله

ر قیل یصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالباً وحلاً منا في غير المهر
 ولا يلزم فيه ما ذكره في البرازية ايضاً بعد ادعى عليه ما لا بد من اودودة فصلة مع الطالب على شيع يسير مراداً قوله
 الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شيع وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا
 على المدعى عليه وان برهنوا انه كان باورثاً عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه
 وورث المدعى وحري ما ذكرنا فبرهن بقية الورث على ان اباناً قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال
 فصح انتهى لكونه كمتهم في هذا الاقرار لمقدم الدعوى عليه والصالح معاً على يسير والكلام عند عدم قرينة
 على التهمة ولا ينافيه ايضاً ما في البرازية اقر فيه بعبد لامرأته ثم اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعتق باطل وان كذب به
 فالعتق من التلث انتهى لان كلامنا في ما اذ فناه من اصله بقوله لم يكن لي او لاحق لي اما مجرد الاقرار للوارث فموقوف على
 الاجازة وان كان بعين اودين ارقبض دين منه اذ ابراء الابي ثلث لواقربا تلاف ودعة المبرونة اقرار بقبض ما كان عنده
 ودعة ارقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مد يونه كافي قلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بامانات كله
 وحوال الشركة او المارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض فاعتنم هذا التحري فانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن

لم يكن لي على المدعى عليه شيع الذي هو محض نفي فكيف بالاقرار بعين يده لوارثه واما مسئلة العبد فهي في الحقيقة
 مسئلة الفتوى وقد بطل فيها العتق المتشور اليه الشارع بتصليق الورثة وقوله لان كلامنا فيما اذ انفاذ وكيف
 دعوى النفي مع قوله تقر بان الامتعة الذلاينة ملك ايها وقوله قد ظن كثير ممن لا خبرة له وكيف هذا مع نقله عن
 البرازية في دعوى الورثة تولاهم بهذا الاقرار قصد حرماننا اشارة الى قول المريسي لم يكن على المدعى عليه شيع فسماه اقراراً
 مع كونه نفيًا وهذا الفرع نقله غالب علمنا ثنائياً شروحيهم وقتا وديهم وما نقله من جنائيات البرازية شاهد عايد فتأمل
 وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وقطوا على عدم الصحة منهم شيخه الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد رد
 على المراءى كلامه شيع مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي والشيخ محمد الغزي تلميذه بقدر ظهر الحق وتفسر
 والله الحمد والامم قوله لان هذا في خصوص المهر قيل عليه هذا على تقدير تسليحه بمطل الاستدلال بما سبق مما عزي الى
 حيل الخصاف فتأمل قوله لكونه متهم في هذا الاقرار قيل عليه والسابق ايضاً فيه تهمة لو حود المدعى والصالح فينبغي
 ان تسمع دعوى غير هذا المدعى انه خصه بمال كثير يمكن وفارها منه وحيمان كان هذا دين صحة قوله ولا ينافيه ايضاً
 الخ وجه تومم المناقاة في المسئلة ان حكمها توقف الاقرار على اجازة الوارث ومقتضى ذلك الاقرار صحته بغير توقف فيكون
 هنا في القولهم يملك الاقرار من لا يملك الانشاء وقوله لان كلامنا الخ تعليل لعدم المناقاة فيتحصل ان المراد بملك الاقرار
 مع عدم ملك الانشاء ملك اقرارهم والنفي بنحو لاحق لي قوله واما مجرد الاقرار للوارث قال بعض المتفلاء هذا اذا كان
 على غير صورة النفي قوله وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات هذا البحث منقول في المحبط في اقرار المريسي بقبض
 المودعة من وارثه يصدق وكذلك في جميع الامانات ديانة فراجع ان شئت قوله وقد ظن كثير ممن لا خبرة له بنقل
 كلامهم الخ اقول في جامع الأصول بنافلاً عن العمادية لوقال ذوالبد ليس هذا الى اولس ملكي ولاحق لي فيه او ما كان
 ارنحو ولا منازع ثم ادعاه احد فقال ذوالبد هو لي فالقول قوله والنفق لم يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقاً لاجل الاقرار
 للمجهول باطل والبتناقض انما يمنع اذ تضمن ابطال حق على احد ولو كان لذي اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك في

كثير ممن لا خبرة له بقول كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للموارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان
 ههنا بان الشيخ الغلاني ملك ابني اوامي وانه عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار
 بالعين للموارث لانه فيما اذا قال هذا فلان لم يثبت ما مل ويلزم مع المنقول في جماعات الموازنة ذكر بغير اشهاد المخرج
 ان فلانا لم يخرج موات المجر ورج منه ان كان مخرج معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد وان لم يكن معروفا عند
 الحاكم والناس يصح اشهاد لاحتمال الصدق فان مر عن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان مخرج موات منه لا يقبل
 لان القصص من حق الميت الى آخرة ثم قال ونظيره ما اذا قال المقدوف لم يقذفني فلان ان لم يكن قد قذف فلان معروفا فيسمع
 اقراره والا لا انتهى الفعل في المرض احطرتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اسناد الناظر النذر لغيره بلا شرط فانه
 في مرض الموت صحيح لا الصحة كافي اليتيمة وغيره او في كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب ببيع الفل
 درهم في المال ثم قال غلطت انها خمس مائة لم يصدق وهو مما من لما اقرده انتهى احتله في كون الاقرار للموارث في الصحة
 او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض او في كفه في الصغير والبلوغ فالقول لمن ادعى الصغير كذا في اقرار الموازنة وكذا
 رواية لافي رواية انتهى ثم قال ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في التمسح ان قوله ليس لي او ما كان لي يمنع من الدعوى لعل
 التعارض ثم ذكر فيه القول الاخر والغلب في الكلام عليه فهذا صريح كما قرأ في ان النفي من قبيل الاقرار والمضارب على ذلك
 كثير قوله وقد ظهر لي الخ قال بعض الفضلاء ان كان الشيخ الغلاني في يده فلا شك انه لا فرق وان لم يكن في يده فهو
 كبقوله لاحق لي على فلان فيصح والمفهوم من كلامه صحة اقرار ههنا بان الشيخ الغلاني ملك ابني اوامي والشيخ بيده وهو باطل
 فانه من الاقرار بالعين للموارث ولا شك في عدم صحته انتهى وقال بعض قوله بمنزلة قوله لاحق لي مع قوله وليس من قبيل
 الاقرار بالعين فيه نظر ظاهر لا يخفى على ذي بصيرة ذلك لول المطالب بقوله لاحق لي نفي حق له بذلك ومدلول قوله الشيخ
 الغلاني ملك ابني اوامي المطالب بقول كون ذلك ملك ابني اوامي فلا ريب في انه اقرار للموارث بالعين وقوله لانه فيما اذا قال هذا
 فلان فيه ان قول المقر هذا فلان هو قوله ملك ابني لا تجد بينهما فرق في الما مني والمما اختلافي التعيين وغير في احد هما
 بلفظ الملك وفي الآخر بلفظ انه فلان فليسمع ذوالانصاف النظر في هذا المقام ليمسح من وجه الحق المذموم قوله وليتأمل
 وليراجع قيل عليه قد واجعنا المنقول فوجدناهم صرحوا بانه لاحق لي يَحْتَمِلُ الابراء ذكر في مسئلة الدين ثم
 الرد بعة ثم الدين فقال مل قوله ونظيره ما اذا قال المقدوف الخ اقول لا يخفى ان كون مسئلة القذف نظير مسئلة الجرح
 انما يتم به كعدم قبول البرهان في مسئلة القذف بعد الاقرار بعد مدو لم يتعرض لذلك لا يقال مسئلة الجرح التي جعلت
 هذه المسئلة نظيرها الاقرار فيها لانا نقول الا انه اذ يتضمن الاقرار قوله الا في مسئلة اسناد الناظر للنظر قد ذكر المخرج
 هذه المسئلة في كتاب الوقف في صورة السؤال والجواب قوله لو اقر المضارب ببيع الف درهم في المال ثم قال غلطت
 الخ اقول قد نقلت هذه المسئلة اول كتاب الاقرار بعنوان كلي وهو اذ اقر بشيخ وادعى الخطأ لم يقبل قوله احتلفا في
 كون الاقرار للموارث في الصحة او في المرض الخ قد مررت المسئلة مفصلة في الفن الاول في قاعدة الحاد يضاف الى اقرب اوقاته
 قوله فالقول لمن ادعى انه في المرض اقول هذا مخالف لما في مسائل شتى من الكنز ونصه ومبتم بهما الزوجه انما تفتل به
 ورثتها مهرها قالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج دل في الصحة فالقول له ومثله في الموازنة والتتريخا قية ومثله فان
 الزوج ينكر استغنى ورثها المرأة لئلا يلى الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا ايضا غلط

كل الموطى او معنى ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلا مات المقر له
فمن كان وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر وكذا به تقبل كما في القنبه اقربى مرض موته بهيى وقال
كنت فقلت في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى من الصحة قال في الخلاصة لو اقربى المرض الذي
مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهي وتماه
في شرح ابن وهبان جمهور النسب اذا اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تاك حرية
بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بعد كمال او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
بالرق فاحكامه بعد في الجنايات والحد وداكم العبد وتماه في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق الا في خمسة
زوجته ومكاتبه وولد وبه وام وولد ومولى معتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البزازية وظاهر
كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه
كافي البزازية بخلاف مالهو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا يبرهانه كافي البزازية لما قلنا
ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا الواقر عبد لمجهول انه ابنه وصدقه ومثله يولد لمثله وحكم به بطريقه
ثم صح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التعقيب تصديق المولى
وفي البتيمه من الدعوى سئل علي ابن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى
ان هذا الميراث كان ابني وان ثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اباه اقرانه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب
فيقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت نسبه
ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لك علي احلها
الف درهم وجمع بين نفسه وعبد

رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط
فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في العودات ان تصادف الى اقرب الارقات ونقله
في جامع الفصولين في احكام المرضي في كتاب الهبة فقال قيل يصدق الزوج وقيل تصدق ورثتها وامتل عليه لا ضافة
الحادث الى اقرب الاوقات ولانه دين اختلف في سقوطه **قوله** كان بمنزلة الاقرار في المرض الم قال العلامة ابن الملك
الاقرار في المرض يعتبر من الغلث انتهى وقد صرح بذلك في الوقف وغيره في المزاوية في اقرار المريض وقوله بمنزلة
الاقرار في المرض اي لاحقيقة لان الاقرار اخبار لا انشاء كاتقدم فلوا اعتبرناه حقيقة للزم ان يكون من كل المال **قوله** جهالة
المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال الخ يستناد منه ان للمقر له مطالبة كل منهما ما يستفاد منه ان اقرار السيد
بدى على عبده حجة عليه وقيل عليه ان هذه الصورة تمنع الجهالة فيها صحة الاقرار كما نقله الاتقاني عن شرح الطحاوي
لكنه تعبير غريب فلعله اشتبه بعكسه وهي مالو اقر بزيادة لاحت هل بين الرجلين جاز ويختلف لكل منهما اذا ادعاه
قوله وجمع بين نفسه وعبد الجملة حاله قال بعض الفضلاء هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه في المعنى
لعمد لما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا جمعه مع نفسه كان قوله لك علي

الا في مسئلتين فلا يصح ان يكون العبد مد يونا او مكاتباً في الملتقط الا اقرار بالمجهول صحيح الا ان قال على العبد
 اودار فانه غير صحيح كلفى البزازية ثم قال علي من شاة الى بقرة فلا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر بالمجهول
 لزمه يها فنه الا اذا قال لا ادري علي له مدس ام ربح فله يلزمه الاقل كافي البزازية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه
 الشيعان الا في الاقرار بها لقتل لو قال فقتلت ابن فلان ثم قال فقتلت ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا
 في التزويج وكذا الاقرار بالجوادة فهي ثلث كافي اقرار بمعية المفتي اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كافي
 التاتلر خانية الا اذا اقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والا شبه
 خلافه لعدم قصد ما كافي مهر البزازية واذا اقر بان في ذمتها كسوة ما ضية ففي فتاوى قاري الهداية انها تلزمه
 ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر ما اذا ادعت فان ادعتا بلا قضاء ولا رضاء

او على زيد فهو مجهول لا يصح انتهى **قوله** الا في مسئلتين فلا يصح اي الاقرار **قوله** ان يكون العبد مد يونا اي احدهما
 ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين نفسه مد يونا **قوله** او مكاتباً اي وثانيهما ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين
 نفسه مكاتباً **قوله** كافي الملتقط ما رتته اذا كان المقر والمقر له والمقر به معلوم ما يصح الاقرار وان كان المقر مجهولاً لا يصح كما اذا
 قال رجلان لك على احد فالغد وهم ولو جمع بين نفسه وعبد فقال لك على احد فالغد درهم يصح الا اذا كان العبد
 مد يونا او مكاتباً فلا يصح وحالة المقر له تمنه صحة الاقرار كما اذا قال لرحلين لاحد كما على الف درهم وجه المقرة
 لا تمنع صحة الاقرار ويرجع في البيان الى المقر **قوله** الا اذا قال علي عبد اودار فانه غير صحيح اقول ذكر في ترتيب الملتقط
 ما يخالفه حيث قال اذا قال علي شاة اودار قال ابو يوسف يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر نجب الشاة
 ولا تجب الدار انتهى **قوله** على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء قبل عليه ان مقتضى الظاهر لزوم الشاة لانها المتيقن قياساً على
 النظائر كافي له علي مدس او ربح **قوله** كافي اقرار منية المفتي عبارتها قال فقتلت ابن فلان ثم قال بعد ذلك فقتلت ابن فلان
 او كان مكان الابنين عبد فقال المقر له فقتلت ابنيين او عبد من فالقول للمقر وهو اقرار بابن واحد الا ان يكون المقر
 صمى اسمين مختلفين وكذا تزويج الامة والاقرار بالجراحة ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في الموضعين انتهى ومنه يتضح
 كلام المصنف ويظهر مانع من الخلل **قوله** اذا اقر بالدين بعد الابراء منه الم في جامع الفصولين برهن انه ابراء ني من
 هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانياً انه اقولي بالمال بعد ابرائي فلو قال المدعي عليه ابرائي وقبلت الابراء وقال صدقته
 فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء برتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف
 قبوله اذ لا يرتد بالرد بعد ان انتهى قال بعض الفضلاء وهذا الاولى بالاستثناء مما ذكره وميل كره المصنف في بيان الساقط
 لا يعود انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا اولوية ولا مساواة عند التامل لان هذا انما صححت دعواه لاحتمال الرد كما
 لو احتزف به وما ما استثناء المصنف فالمقصود بالهبة الهبة المعتبرة شرعاً المشتملة على الايجاب والقبول وشروط الصحة وللزوم
 لانها عند الاطلاق تصرف الى الكاملة هذا عند في كون هذا الفرع داخلاً تحت الاصل المذكور في الترخائية نظو به
 بالتامل من كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر وزيادة في المهر جائز عندنا واما ما وقع الابراء منه ومقطوع
 فلا يعود لان الساقط لا يعود وعبارة البزازية تفيد ما قلته بعينه قال وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال شهدوا لي بها علي
 مهر كذا فاختار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والا شبه ان لا يصح ولا يجعل

مرانتهى يعني فيما اذا اقربا لها في ذمته حمل على انها قضاء او رضاء فتلزمه

اللهم الا اذا اصدقت له اذ انها بغير قضاء ورضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا تلزمه

كتاب الصلح

الصلح من اقرار ببيع الام في مسئلتين كما في المستصفي الاول ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مراوحة
بلا بيان الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا تنتهي ويزاد ما في المجمع لو صالحه عن شاة
على صوفها بحزبه يسوزه ابو يوسف روح ومنعه محمد روح

زيادة بغير قصد الزيادة فاستثنوا وفي غير محله كما لا يخفى **قوله** يعني فيما اذا اقربا لها في ذمته الخ قال بعض الفضلاء
لقائل ان يقول ليس هذا هو المبتدأ من عبارة قاري الهداية وليس معناها بل المتبادر ومنها انه اذا اقربا لها بكسوة يستفسر ما
قبلي الزامه بالدفع فتأمل **قوله** الصلح من اقرار ببيع يعني اذا وقع الصلح بمال من اقرار له ببيع ما يعتبر بالبيع لو حود المعنى
فيه وهو مبادلة المال بالمال بتراضي المصالحين فيترتب على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفعة في العقار وغيرهما
حتى لو وقع الصلح عن دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع عن عيّن فحكمه حكم المبيع فما صلح ثمن في البيع او مبيعا
صلح ان يكون بدل لا في الصلح ويجوز الصلح عليه وما لا بدلا فيه فسد جهالة البدل دون جهالة المصالح منه وتشتط القدر
على تسليم البدل وهذا اذا وقع الصلح على خلاف حنس المدعى وان وقع على حنسه فان كان باقيل من المدعى فهو حوط وبراء
وان كان اكثر منه فهو رنا كذا في شرح المجمع لادن الملك وهو شبه للعلامة قاسم قال بعض الفضلاء ومقتضى
ما ذكره المصنف انه يجري التحالف فيه وقد صرح في التتبعات نية بالتحالف في بعض مسائل الصلح وهو ما يشهد
لهذا المقتضى **قوله** الا في مسئلتين كما في المستصفي عبارته بعد كلام قلنا قد ذكر في مبسوط خواهر زاده ان الصلح على
خلاف جنس الحق شراء في عامة الاحكام استيفاء لعين الحق في بعض الاحكام واما المعارضة المحضة فليست باستيفاء لعين
الحق بوجه ما يظهره في مسائل منها انه اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر الدين وقبض العبد ليس له ان يبيعه
مراوحة بلا بيان ولو كان مكانه شراء له ان يبيعه مراوحة من فيروبيان ولو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كالمواستوفى عيّن
بغيره لا تصادقا على ان لا دين بطل الاستيفاء ولو تصادقا على ان لا دين لا يبطل الشراء انتهي ومنه يعلم ما في عبارة المصنف
من الغلط واته الها دي الى السداد في القول والعمل **قوله** الاول ما اذا صالح من الدين على عبد قال في البحر وصاحبه مقر
بالدين قيل عليه هذه الاستثنى لان لنا يوعا كثيرة لا يراعى فيها فليس نفى المراوحة مقتضيا لمفني كونه بيعا انتهي
اقول ليس نفى المراوحة مقتضيا لذلك اقتضاء كليا بل جزئيا وحيلا يتم مادعا وظاهر قول المصنف ليس له ان يبيعه
مراوحة انه له ان يبيعه تولي وليس كذلك لاجريان العلة فيهما وهو كونه متهما عند عدم البيان فتأمل **قوله** الثانية
لو تصادقا على ان لا دين الخ اي لو تصادقا في الصلح من الدين على عبد وصاحبه مقر على ان لا دين بطل الصلح
ويروى العبد **قوله** وفي الشراء بالدين لا اي لو تصادقا في شراء عبد بالدين الذي عليه على ان لا دين لا يبطل الشراء ويلزمه
نهن العبد هكذا يجب ان يفهم هذا المحل **قوله** ويزاد ما في المجمع الخ ما في المجمع مقيد وعبارته او شاة فصولا على
صوفها بحزبه بل حال هذه في الحال انتهي **قوله** بحيزه ابو يوسف روح ذكر في الحقائق ان حوازه مشروط بان شرط ان يحزبه
من ملحته لان ما جاز يبيعه جاز الصلح عليه وانما يجوز ببيع الصوف لي ظهر انهم اذا شرط ان يحزبه من ما عته **قوله** ومنعه

والممنوع رواية علي، صوف غيرها لا يجوز اتقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا كان له صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث مسائل في غنمة الولد الحية اجل الشفيع المشتري بعد الطلبين للاجل
وله الرجوع اجلت امرأة العنين زوجها بعد الصلح صح وله الرجوع استمهل المدعى عليه فامهله المدعي صح
وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك ما ذل النزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه
وقال للنزاع باقامة البينة ولو دهر من المدعى بعد ما على اصل الدعوى لم يقبل الا ان يصلح الوصي من مال اليتيم .

محمد وجه قوله ان الذي وقع عليه الصلح مجهول لان موضع الجز غير معاوم ولهذا ايد بالغ فيه ويستثنى قارة وقارة لا هذه
ما نعت من جهة البيع فيمنع صحة الصلح لان منهها انما كان تحرزا من الخصام والوقوع في المنازعة ومثله
موجود في الصلح فمنع الصحة وقال القدر وري اصله اختلا فهم في بيعه **قوله** والممنوع رواية اي عن الامام رضي الله
فنه **قوله** وعلى صوف غيرها لا يجوز اتقا كما في المستصفي الى الشرحين وعلمه بانه ليس بعرض انتهى لكن ذكر
في الامار لو صالحه على صوف على ظهر شاة اخرى ينبغي ان يجوز عند ابي يوسف ولا رواية فيه من **قوله** مع ان
بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز ظاهره ان عدم جواز البيع متعلق عليه وقد قد مناع من القدر وري ان فيه
اختلا فاهل ذكر الخلاف في متن المجمع في فصل اذا كان احد العرضين غير مال فقال ويجوز بيع الصوف على
ظهر الغنم قال الشيخ اي ابو يوسف فلورا جعه ما احتل رك فمضى هذا صاحب المجمع على ما مشى عليه ما بقا لا يشك ان
قوله الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم اقول وما مال الدين اذا اجله صاحبه فانه يلزم وليس له الرجوع الا دين القرض
فانه لو اجله لا يلزم تاحيله كما سبأ في **قوله** صح وله الرجوع لان التأجيل انما يلزمه فيما صار مستحقا في الذمة دينا
وليس هنا دين ليلزمه التأجيل فكان هذا اخير الحق بمنزلة التوقيت في العارية فلا يكون لازما **قوله** اجلت
امرأة العنين زوجها الخ يعني اذا اجل القاضي العنين منه فلم يصل اليها فسال القاضي ان يثوجه منه اخرى فانه
لا ينبغي للقاضي ان يفعل ذلك الا ان ترضى المرأة لان الاجل مقدرها فلا تجوز الزيادة عليه فان قالت
المرأة رضيت ان توجله منه اخرى بعد التأجيل الاول فعل القاضي ذلك لان صاحب الحق رضي به فان ارادت بعد
ذلك الرجوع في الاجل ورجعت فيه فلها ذلك وبطل وتخيرها القاضي لما قلنا **قوله** استمهل المدعى عليه وامهله يعني
المدعى عليه اذا طلب المهلة من المدعى وهو لينظر فيه فامهله صح ذلك ولو رجع فيه صح الرجوع **قوله** فلا يصح مع المودع
بعد دعوى الهلاك يعني لو ادعى المودع الاستهلاك وادعى المودع الرد والهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى كصلحه
بعد حلفه كذا في الحائية ونم تفصيل كثير فيها وفي المزاينة **قوله** ويصح بعد حلف المدعى عليه الخ قال في منح الفقار به حزم
المصنف في الفوائد الزينية ولم يعزه الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراحيه ولم يعلق فيه خلافا انتهى اقول
ذكر في القنية الخلاف فقال ادعى عليه مالا فانكر وحلف ثم ادعى عند قاض اخر فأنكر فصول لا يصح وقيل يصح وري من
الامام ووجه القول بعدم الصحة ان اليمين بدل المدعى فاذا حلفه قد استوفى البذل فلا يصح انتهى وقد مشى
المصنف في البحر على القول بعدم صحة الصلح بعد الحلف وجعله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك وما مشى
عليه هنا رواية محمد عن ابي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله ما هو الصحيح كافي معين المعني **قوله** الا ان يصلح الوصي
عن مال اليتيم الخ يعني اذا ادعى وصي ادعى على رجل الغالي اليتيم ولا يبيته له وصالح يضم سمائة عن الفاهن انكاره ثم وجد بينه

بِالْإِسْلَامِ عَلَى انْكَارِ كُفْرٍ دَعْوَى فَاسِدَةٍ فَاجِدِ

(قی)

كما في الغيبة ولكن في الصلاة التي يستأجله من الصلاة ان الصلح على الكافة الى ان يدعوه مجهولة فليست في الصلاة
فسادها بسبب غيبته فلهذا لم يترك حرطه موى كما ذكره في الغيبة وهو يوفى في وجوبه في قلبه الا في الصلاة
حيثما لم يعلم الصلح الموقوف على الملو من لدن الغيبة صحيح لا يبعد واصلح الوارث مع المولى له يفتي في الامامة صحيح وان
لا يجوز وليه في الغيبة حيل النجاسة في الصلاة والصلح والافراء من المولى لا يكون اقربا وطالب الصلح والافراء من المولى

العود إلى دعواه قيل لا يصح الإبراء السابق والمختار أنه يصح الدعي والبراءة **قوله** ولكن في الصلح الإجماعي وفي المبدأ
ولتقصاها على أن يأخذ المبدأ في الدار المتخذاة ويعطى المبدأ عليه إبراهيم الخوري فأن كان الصلح في النكاح وجب
فيهما المصلحة بقيمة على منهما لأن هذا في معنى الجمع ولو من إقرار ولا يصح إقرار البازن بملك المالك من ويستحيل
أن يكون ملكه بعد أن ملكه فلا تجب المصلحة على المالك لأن المصلحة ليست بمعنى مال فلا يجوز إقراره
المصلحة **قوله** والعمل على فسادهما بسبب مناقضة الدعي قبل علمه لا يظهر له العمل فائدة لأن صاحب المصلحة
صريح بوجوب الصلح فيها ماله كان فيها وبها بسبب المناقضة ولترك شروط الدعوى فإنما هو الصلح مع فسادهما بأي سبب
كان خالفه في الغنية **قوله** ما ملأ قلبه وهو توفيق واجب الحق في شرح الوقاية لمصدر الخبر معه من المسائل المصنوعة أنه لو
يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا بعض الناس يقولون يشترط لكن هذا لغو وصحيح لأنه إذا ادعى شيئا مباحا لم
في دار الفصل على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى
مجهولة وفي الذخير ما سئل توفيق ما قلنا انتهى قال الشيخ الأمام محمد بن عبد الله الغزي في كتابه معين
المفتي يعني أن نقل كلامه من الشرعية إذا علمت هذه المسئلة أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة
الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق انتهى أقول إنما صح الصلح في المسئلة التي استند إليها من الشرعية لأن
الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح على أن دعوى إقرار الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى
مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أو لا ممنوع لما في الفتاوى المزانية في الفصل الثاني من كتاب الصلح بعد كلام
والذي استقر عليه دعوى الأئمة خوارجهم أن الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذي يمكن تصحيحها
كما إذا ترك ذكر السند أو طعن أحد السند أو دعي انتهى وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الإسلام أبو الحسن من الصلح
على الإنكار بعد دعوى فاسدة أهل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن يكون صحيحا انتهى وقد ظهر بما ذكرنا أن قوله ملا يحتاج
إلى التوفيق من عدم التوفيق **قوله** صلح الوارث مع الوصي له بالمصلحة صحيح لا يبعه لأن بيع المنافع باطل والصلح
حتى تعذر اعتباره تمليكاً يعتبر إسقاطاً من كل وجه لا ترى أن الصلح من النقصان جائز وإنما يجوز إسقاطاً من كل
وجه فلهذا يعتبر الصلح من المنافع إسقاطاً للحق وإسقاط الحق من منافع يستحقها الإنسان جائز كإسقاط الشرب ومسيل
الماء وإذا جاز بطريق الإسقاط صار جائز للموصي له قال إسقاطه مقبول **قوله** وصلح الوارث مع الموصي له بجنين الأئمة صحيح ومن
كان لا يجوز بيعه يعني إذا صلح الوارث الموصي له بجنين على شيء مسمى يجوز ذلك وطريق الجواز أن الموصي له
ترك حقه في الجنين بالصلح بما يسمي له من الأجر مهم وملك الورثة الجنين كملكهم الطرف وهي الإئمة فيجوز كفاً
حد مة العبد وسكنى الدار وإنما لم يجز بيع الجنين لأنه لا ثمن له ولا جالبية **قوله** وطلب الصلح والبراء الخ مكفر في
البرزانية في بحث الإعتناء من كتاب الإقرار والوارث بمعنى الوارث في الموضوع وفي الخلاصة لو قيل أخوها مني أو صاحبني

بأنه لا يقر بالصلح على أنكار على جميع أنحاء من النزاع في الدنيا لا في العقب لا إذا قال بصلحتك على كذا أو أبرأك
من البرأ في الصلح إذا كان من مال بمنفعة كان إجاره ولو كان على خذ يخذ العبد المدعى به إلا إذا صلح على غلته أو غلة الدار
فإنه فهو كغيره من الخيل كافي بالخلاصة إذا استحق المصالح عليه رجع إلى الدعوى

فأقر ولو قال لغيري عن هذه الدعوى بصلحتي من هذه الدعوى لا يكون أقرا وأكفي دعوى الدار انتهى وفي
البرأية إذا صلح من حقه فقد أقر بالصق والقول في بيان الحق له لأنه المجهول وإن صالح من دعوى الحق لم يكن أقرا
قوله الصلح إذا كان عن مال بمنفعة كان إجاره وكذا إذا وقع من الخففة بمثل فعله تهر بالإجارة لأن العبد في العقود للمعاني
في حيز علقه العلم بالمدقة كنفه مع العبد ويمكن المدبر والمساواة كركوب الدابة بخلاف صبغ العيوب وحمل الطعام فلا يشترط
عمله فلهذا المنفعة ويبطل الصلح بموت أحد المتدعيين لأن مقتضى العقد أن يكون العمل قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء
العمل بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان الصلح على خففة عبيد فقتل إن كان القتال المولى
بطل والآخرين في بيته واشترى لها عمل البضاعة انشاء كالموصي بعد مته بخلاف المهرود حيث يرضى المولى بالانكاف والعق
والاختصاص بالإجارة أقول محمد قل في شرح المختلف وهو لا يظهر واشتد المحبوبي والنسفي وكذا بطلان الصلح بموت أحد المتدعيين
فصل المدة قول محمد وقال أبو يوسف إن مات المالك من عليه لا يبطل الصلح والمدة في أن يستوفي جميع المنفعة من العين
فمقتضى موته كالموكل حي وإن مات المدعي لا يبطل الصلح أيضا في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الأرض وتقوم ورثة المدعي
فمقتضى موته استيفاء المنفعة ويبطل الصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لأنه يتعين فيه العاقبة ثم انما يعتبر إجارة عند محمد
إذا وقع على خلاف جنس المدعى به فادعى دارا فصالحه على سكنها شهر فهو استيفاء بعض حقه لإجارة فتصح إجارته
للمدعى عليه كافي المحرر وصورة الصلح عن مال بمنفعة وحل ادعى على رجل مالا ما عترف به فصالحه على سكنى داره أو
ركوب دابته مدقة معلومة وصورة الصلح عن منفعة بمال رجل ادعى سكنى داره وصية من مالها فاقرب به وارقه
فصلحه على مال **قوله** إذا صلح على غلته أو غلة الدار الخ قبل عليه هذا مختالف لما في الملية أو حتى بغلة عبيد فصالحه على
ذوهم أقل من غلته جاز وفي جميع الفصولين في الفصل المكمل ثلاثين وصية بغلة أو غلة فصالحه على ذراهم جاز احتساجا
قوله إذا استحق المصالح عليه رجع إلى الدعوى يعني إذا كان الصلح على أنكار ولان البطل في الصلح على أنكار هو الدعوى
فإذا استحق البطل وهو المصالح عليه رجع بالمطل وهو الدعوى كافي الكافي وفي البحر إذا استحق المصالح عليه كله أو بعضه
رجع إلى الدعوى في كله أو بعضه إلا إذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فخرج يجمع بمثل ما استحق ولا يبطل
الصلح كذا إذا ادعى العا فصلحه على مائة وقبضها منه يرجع عليه بمائة هذا احتساجا سواء كان الصلح بعد الإقرار أو قبله كالقوله
رجل هاتوثة أو نهر جنة بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالدابة أو غيرها إذا استحققت بعد الافتراق فإن الصلح يبطل وإن كان
قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كما استحقاقه في فصل الإقرار والآنكار والسكوت
وإن ادعى حقه في دار مجهول مصالح على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد منه ما من العوض وإذا ادعى دارا فصالحه على قطعة منها
لم يصح حتى يرد ذراهما في بدل الصلح أو يلحق به ذكر البرأة عن دعوى الباقي هذا إذا استحق المصالح عليه ولو استحق
الآنكار رجع عليه رجع المدعي بالخصومة مع المستحق ويرد البطل ولو قبضه فبقدره انتهى وقوله لم يصح حتى يرد ذراهما في بدل
المصالح أو يلحق به ذكر البرأة عن دعوى الباقي فيه إجماع جلا في ظاهر الرواية ومثله في لهل إيه وظاهر الرواية إيه يجوز من غير

الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعتيق والنكاح والخلع كافي الجامع الكبير **الصلح الجار**
 دعوى المنازع الادعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح من العبد ولا يسقط به

ان يذ كر براءته من دعوى الباقي او يزيد د رهما اليه اشير في المحيط والف خيرة ومشى عليه في الاختيار **قوله**
 مما لا يقبل النقص الباي الا اذا كان المصلح منه المفهوم من المقام والضمير في قوله بقيمته يرجع للمصالح عليه نفى العبد
 تفكيك **قوله** كالفصا اقول فيه نظرافه ذكر في الجامع الكبير انها لو كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدعى عليه من غير اقرار
 على جارية فاستولد ما المدعي ثم استحققت فلفظ المستحق لا ضمنه العقر وقيمة الولد فان المدعي يرجع الى دعواه خلوا اقا
 البينة او لكل المدعي عليه رجع بقيمة الولد وقيمة الجارية ايضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى مدعي
 رجل الف الف فجدد او سكت فصالحه على جارية وقبضها واستولدها ثم استحقها مستحق فابخذها فانه لا يرجع بقيمة
 الجارية و يرجع بما ادعاه وهو الف والفرق ان الصلح ثمة وقع عن دعوى المال وانه يحتمل الفسخ بالاتالة والرد بالعينة
 والخيار فكذا ينفسخ بالامتناع واذا انفسخ ما دت الدعوى كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو الف اما الصلح عز
 القصاص فلا يحتمل الفسخ لانه بعد سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح عفو فلا يحتمل النقص كالعتيق والنكاح والخلع
 فاذا لم ينفسخ بالامتناع با متحقق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب لتسليم الجارية وقد عجز عن تسليمها
 فتجب قيمتها كذا في شرح القحيص الجامع الكبير للعنبر المارد يني ثم قال وفيه اشكال وهو ان يقابل اذا انور ثم
 ان الصلح من الدم لا ينتقص باستحقاق الجارية وجب ان لا يرجع الى دعواه يعني هو ان كان الصلح عن انكار او بينة
 او نكول لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاص الصلح كما تقدم آتعا ولم ينقض **قوله** والعتيق والنكاح والخلع كافي جامع
 الكبير اقول لم يعمل في الجامع الكبير العتيق وما عطف عليه مثالا لما اذا كان المصالح منه لا يقبل النقص بل نظير
 القصاص في عدم قبول النقص ومن قال بعض الفضلاء تصوير المسئلة فيها يحتاج الى امعان النظر والتامل
قوله الصلح جائز عن دعوى المنازع الادعوى اجارة اقول في البحر ما يخالعه فانه قال الصلح جائز عن دعوى المال
 مطلقا والمنفعة كصلح المستاجر مع المورع من انكار الاجارة او مقدار المدعى بها او الا حرة انتهى وفي المجمع
 وشرحه لابن الملك ويجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لان الصلح من المال بالمال او بالمنفعة في معنى
 البيع والاجارة لكن الصلح من المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة
 العبد واما اذا اقبل جنسهما فلا يجوز كما لا يجوز استيجار المنفعة بجنسها من المنفعة انتهى ومثله في التبيين وفي المبسوط
 ما يخالعه كما في شرح الوهبانية لميراجع **قوله** كافي المستصفي شرح النافع عبارة صورة دعوى المنازع ان يدعي على الورثة
 ان الميت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استيجار ممين والمالك ينكر
 ثم تصالحا لم يجوز **قوله** لا يصح الصلح من العبد في المجمع وشرحه لابن الملك لا يجوز الصلح من دعوى حد اي حد كان
 لان الحد ودفع الله تعالى والاعتياض عن حق الغير لا يجوز وفي حد القذف حق الشرع غالب انتهى ونور ذلك
 بعضهم بقوله الا ترى ان الاعتياض عن دعوى المرأة نسب ولد لا يجوز لانه حق الولد لاحقها **قوله** لا يجوز الصلح
 مما اشرع الى طريق العامة من ظلة او كفيف لانه حقهم فلا يصح افراد واحد بالصلح عنه لامتياز ما الاعتياض من
 حق الفرد كره ابو البقاء في شرح الوقاية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام خواتم زاده والذ خيرة ان الامام لم يصالح ما حله

الفصل الثاني

الأصل الثاني من كتاب المرافعة كما في الخاتمة صالحي المصوحين ثم ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في حبس
والوالي ان الغالب عليه فلما كان في البزازية الصلح يقبل الا قاله والنقص الا اذا صالح من العشرة على خمسة كما في القنية
ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعد ان لا شيع عليه بطل الصلح كما في العما دية من العما عر

كتاب المضاربة

لذا فعلت كان للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة فائدة فلا شيع له اذا عمل كن في
الصغار اذا ادعى المضارب فسادا هذا القول لرب المال او مكره فللمضارب في القول لدعي الصحة

على دراهم على ان يترك الظلة جازا الصلح وان كان في طريق العامة اذا كان في ذلك اصلاح المسلمين ويضع ذلك
في بيت المال لان الاعتياض من المشترك العام جائز للامام فانه لو ادعى المضارب بيت المال يجوز ولو كان الصنيعة والظلة
على طريق غير نافذ فصالحه وحل فالصلح جائز لان الطريق مملوك لا هلهما والصلح معه مفيد لانه يسقط به حقه
فيتوصل الى تحصيل رضى الباقيين **قوله** الاحد القذاف استثناء من قوله لا يسقط به لامن قوله لا يصح الصلح كما هو صريح
عبارة الخاتمة ولصهارجل قذاف محصنا او محصنة فاراد المقلد وحل القاذف فصالحه القاذف على دراهم مسماة
او على شين اخر على ان يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجب المال وهل يسقط الجحد ان كان ذلك قبل المرافعة الى
القاضي بطل ذلك وان كان ذلك بعد المرافعة الى القاضي لا يبطل الجحد انتهى وفي جميع الفتاوى وحل السرقة لا يقبض
من غير خصومة ويصح عنه الصلح انتهى مكان على المص ان يستثنيه **قوله** الا اذا كان في حبس الوالي اقول قال في المحيط
اوصاحب الشرطة **قوله** كافي القنية عبارة لها صالح من العشرة بالخمسة ثم نقضها الصلح لا ينتقض لان الصلح بجنس
حقه احقاط والساقط لا يهود قال استاذنا وهو الا شبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما
وجواب الباقيين محمول على هذا اذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما انتهى ومنه يتضح لك
ما في نقل المصنف من الخاتمة فان صاحب القنية لم يجزم بما ذكره المص بل فصل الكلام وذكرا ان التفصيل هو الصواب
فتنبه **قوله** ادعى فانكر فصالحه قبل عليه هذا انقيض ما تقدم في الصفحة المقابلة انه اذا برهن انه اقترانه مبطل في دعواه
يبطل الصلح ان كان بعد وتامل **قوله** كافي العما دية قال بعض الفضلاء ثم اراه صريحا في العمادية بعد التفحص اليابغ
وانما هو في جامع الفصولين في العاشر وليس فيه لفظ فانكر انتهى والله اعلم **قوله** كافي في احكام الصغار عبارة والوصي
بملك اخذ مال اليتيم مضاربة فان اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فهذه دراهم مضاربة فاسدة ولا اجر له وهذا مشكل لان
المضاربة متى فسدت تنعقد اجارة فاسدة وفيها يجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا الرجوع الى ابن الوصي يؤجر
نفسه لليتيم وانه لا يجوز انتهى ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب المأذ كوروا انه اسقط من
عبارة ما به يتضح الحكم المزبور وفي البزازية بعد ان ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع احكام الصغار قال والجواب انه قد
برهن على ان المنافع غير متقوم وانه الاصل فيها فلو اوجب الاجر لزمها بواجب المتقوم في غير المتقوم نظرا الى الاصل والله
لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم بالعقد الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح
لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير **قوله** فالقول لدعي الصحة يعني لادن في الفساد اقول ليس هذا على اطلاقه بل هو
مقتضى بما اذا لم يدفع من مكي العمادية موى الفساد احتقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فسادا العقد بان قال لرب المال

الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث و زيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من المصارف
للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالذم كما في البزازية وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع
التجار ويملكه المبيع الفاسد لا الباطل لا يتجاءر بالمضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد
بالبلد والا اذا قيد بالبلد كما هل الكوفة فلا تقتيد بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالبلد فتقبل
بمضربه تصرف او لا كما في الهداية يصح نهي رب المال مضاربة الا اذا صار المال مروضاً

شرطت لي الربح الا عشرة و رب المال يدعي جهل المصارف فيقول شرطت لك نصف الربح فالقول قول رب المال
لان المضارب يدعي موى الفساد لا يدفع استحقاقاً عن نفسه لان المستحق على المضارب منافع لرب المال والمستحق له على
رب المال حزمه من الربح وانه عين مال والمال خير من المغنة والاستحقاق بعوض هو خير فلا استحقاق ولم يكن للمضارب
يدعي موى الفساد وادعاء من نفسه استحقاقاً لا يقبل قوله و رب المال اذا ادعى فساداً مضاربة بان قال للمضارب شرطت لك
نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى حوازي المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه يدعي
الفساد يدفع عن نفسه استحقاق مال لان ما يستحق لرب المال منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عمن مال وهو خير من
الربح والعين خير من المنفعة واذا كان كذلك كان رب المال يدعي الفساد ادعاء من نفسه استحقاق زيادة مال فكان القول قوله
كذا في الذخيرة قوله الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث الخ قيل عليه لا يظهر استثناء هذا الفرع من القاعدة لان رب المال
يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول لمدعيها هو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى اقول لبست القاعدة على اطلاقها بل
هي مقيدة بما اذا لم يدفع مدعي الفساد دعواه الفساد استحقاق مال من نفسه كما هنا فيكون القول قوله كما قدمنا من
الف خيرة وحينئذ لا صحة لقول المص فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه ادعى الفساد لا يدفع دعواه
الفساد استحقاق مال من نفسه كما هو حينئذ يتم الاستثناء ولا رجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة
حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه قوله للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفعة الخ اتوا صواب العبارة الا الاخذ بالشفعة لان
استثناء الشفعة من الشراء غير صحيح لان الاخذ بالشفعة عبارة عن التملك حبراً والشراء عبارة عن التملك اختياراً
وليس في عبارة البزازية ما ذكره المص ربح من نفس استثناء الاخذ بالشفعة وعبارته او لا يقرض يعني المصارف ولا ياخذ
بالشفعة الا اذا فسخ على ذلك انتهى يعني لان ذلك ليس من عادة التجار وفي البلد ائتم ما يخالف ما نقله المص من
البزازية حيث قال ولو ان اجنبياً اشترى داراً الى جنب دار المضاربة فالتكان في يد المضارب وفاء بالثمن فله ان ياخذها
بالشفعة للمضاربة وان علم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان ياخذها لنفسه لان الشفعة وحبت للمضاربة وملكه
التصرف في المضاربة للمضاربة ربها اذا سلم حاز تسليمه على نفسه وعلى رب المال وان لم يكن في يده وماء فان كان في الدار
ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعاً فان سلم احدهما للاحوان ياخذها جميعاً لنفسه بالشفعة كدارين الشريكين
وحبت الشفعة لهما وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة لانه لا نصيب للمضارب فيه قوله ويملك المبيع
الفاسد لا الباطل انما يملك المبيع الفاسد لان المبيع فيه يملك بالقبض فيحصل الربح بخلاف الباطل قوله الا اذا قيد
الخ عطف على المستثنى السابق قوله يصح نهي رب المال مضاربة الخ في حقه الفقهاء المضاربة اذا خصها رب المال بقوله
فان كان راس المال له او اشترى به متاعاً ثم باعه ربحاً فله ان يخصصه جائز كما لو خصه بالمضاربة

إذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهييه إلا إذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه عن السفر عمل
نهييه إلا إذا كان بعد المراء

كتاب الهبة

هبة المشغول تجوز إلا في مسئلة ما إذا ذهب الأب لولد الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح
في الابتداء فإنه لم يملك التحصيل إذا كان فيه فائدة ما إذا كان الحال مرضاً فلا يصح نهي رب المال حتى يصير نقداً **قوله**
فإن قال اعمل برأيك كذا في البزازية **قوله** ثم قال الخ ولو قال لا تجزى من ماله ولا تشتري منه صح لوقبل العمل ولواشتري بما لا
يتقارب الناس فيه لا يلزم المالك وإن قال اعمل برأيك لأنه تبرع ولو باع بما لا يتقارب جاز عنده خلافاً لهما إذا قيل له
لعمل برأيك قال أبو الحسن يملكه كله خلافاً لقراض والاستدانة والسفارة والشراء بما لا يتقارب **قوله** إلا إذا كان بعد
الشراء قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتراه من البضاعة يروج كالرأج في بلد كذا إذا ظهر له ذلك فالمصلحة في
السفر إلى تلك البلد لكون الروح أو فرائضه قال شمس الأئمة الأصح أن نهيه من السفر شامل على الإطلاق كافي الفتاوى
الظهيرية والله اعلم **قوله** هبة المشغول لا تجوز وذلك كالمالك لرحل دار وفيها أمتعة فوهها من رحل لا يجوز لأن الموهوب
يشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما إذا ذهب المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ولها أمتعة
نهيها والزواج ساكن معها حيث يصح والفرق أنها ما في يد هاني الدار في يده فكانت الدار مشغولة بعماله وهذا لا يمنع
صحة قبضه كذا في الولو الحية وقيل بهبة المشغول لأن هبة الشاغل للملك الواجب صحيحة لأنه لا يمنع التسليم كما أذهب متاعاً
في داره وطعاماً في حرابه إذا سلمها بما فيها وهذا لأن المظروف يشغل الظروف أما الطرف فلا يشغل المظروف كافي الدور
والغروظ ظاهر إطلاق المصروح أنه لا فرق بين أن يكون الشاغل ملك الواهب أو ملك غيره كافي جامع الفصولير وفي العمادية
عن المحيط أنه لا يمنع نقي إن يقال كلام المصريح يعطي أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنها غير تامة فيحتمل أن في المسئلة
رداً يبين كواقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للتقسمة هل هي فاسدة أو غير تامة وفي البنائة الأصح أنها غير تامة مكن ذلك
هنا وأعلم أنه يجب أن يقيد كلام المصروح بما إذا لم يرد منه من الموهوب له أما لو رده الشاغل منه ثم سلمه ما وهبه صححت الهبة
وهذه حيلة في حواز هبة المشغول كافي الحويزة **قوله** إلا في مسئلة ما إذا ذهب الأب لولد الصغير كافي الذخيرة في الولو الجنية
وجل تصدق على ابنه الصغير بدار والأب ساكنها قال الإمام رح لا تجوز وقال أبو يوسف تجوز وعائيه الفتوى انتهى
لأن الشرط قبض الواهب هبتها وكون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي الميزانية وهب لابنه
الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الأب أو الأب ما كان فيها تجوز وعليه
الفتوى أو يسكنها غيره بلا أجر والام كالأب لو ميتاً والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يعوله والصدقة في هذه أكلة
كالهبة كافي التبيين ويغهم من قوله بلا أحران الغير لو كان يسكنها بلا أجر لم تجز الصدقة وبه صرح البزازي
ووجهه في الذخيرة بأنه إذا كان يسكنها بلا أجر فبطل الموهوب ثابته نصفاً للزوم فيمنع قبض غيره تمام الهبة
بخلاف ما إذا كان بغير أجر **قوله** قبول الصبي العاقل الهبة صحيح أقول وكذا رده كافي الولو الجنية ومبارتها
إذا ذهب أنسان لصغير يعبر عن نفسه شيئاً يصح رده كما يصح قبوله لأنه ليس بإبطال حق ثابت للصغير فيملكه انتهى
فقط وكذلك قبول العبد المحجور صحيح كافي ومن المقلد في ومبارته وهب لعبد محجور ونحوه فالقبول والقبض له لأن ذلك نافع

إذا ذهب له مالا نفع له وقبضه من نعمته فقبوله باطل ويرد إلى الواهب كافي الصغير **تمليك الد** من من
 عليه الدين باطل إلا إذا أسقطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ماله أبيه لما اعتمد الصحة للتسليط ويتبرع على
 لو قضى دين غيره على أن يكون الدين له لم يجز ولو كان وكيلًا بالبيع كافي جامع الفصولين وليس **تمليك الد** إذا
الدائن أن الدين لغلان وأن اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه أخبارًا **التمليك** ويكون للمقر له ولاية قبضه كافي الموزنة
 الهبة تكون مجازًا من الأمانة في البيع والاحارة كافي **اجارة** ولو الوكيل لا جبر على الصلوات إلا في مسائل منها نفقة
 للمولى والعبد مالك بمثل كالاحتطاب **تمليك الد** لا يملكه المولى انتهى قلبت ولم يذ كر الرد
 والطاعن ان له الرد وأطلق صحة القبول منه فيجب له ما إذا كان الأب حيا أو ميتا كافي الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير عينا
التمليك ان يرجع فيه وليس للأب التفويض **تمليك الد** وفي الخانية وبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبة
 انتهى وهو مخالف لما تقدم من المبسوط وقيل بالهبة لأن المديون لو دفع ما عليه للجسمي ومستاجر له لو دفع الاجرة إليه لا يصح
 وإعادته لا تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ولا تتم بقبضه وأشار باطلاقه إلى أن الموهوب لو كان مد يوال للصغير تصح الهبة
 ويسقط الدين كافي الخانية **قول** إذا ذهب له مالا نفع له آه كالو وهب لصبي عبداً أمي أو قرأ باني داره لا يصح
 وقيل ان كان يشعري ذلك منه بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه ويلزمه موصوفة لنقل ونفقة
 العبد فانه يرد كافي جامع احكام الصغار والاستروعي ويجوز ما في قوله ما لا نفع له ان تكون معرفة موصولة وان كان
 تذكره موصوفة وعلى كل حال فالرابط محذوف والتقدير ما لا نفع له فيه **قول** تمليك الدين من غير من عليه الدين
 باطل أي تمليك الدائن الدين من غير الذي عليه الدين فالمصدر مضاف للمفعول والقائم محذوف وقوله من غير
 طرف لغو متعلق بالمصدر وقوله باطل خبر من تمليك ويجوز في من ان تكون موصولة كما عرفت إليه وان تكون تكرة
 موصوفة وهذا أولى وإعادته يصح تمليك الد من ممن عليه الدين مراد كان عليه حقيقة أو حكما كالو وهب غريم الميت
 الدين من دار له ولو رد الوارث الهبة قرت بالرد خلافاً لمحمد رح وقيل لأحلاف ومناو الخلاف فيما لو وهبه للميت فرده
 الوارث ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأه الوارث صح ايضا كافي البزاية **قول** إذا أسقطه على قبضه يعني
 لأنه يصير ح وكيلًا من الدائن في القبض من المديون ثم يقبض لنفسه **قول** ومنه أي مما استثنى من بطلان تمليك
 الدين من غير من عليه الدين **قول** للتسليط أي على القبض والصواب ان يقال ان سلطه على قبضه كافي الحادي القدسي
 وفي البزاية المرء وهبت مهرها الذي على زوجها لا ينها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض وصحت والا فلا لأنه
 هبة الدين من غير من عليه الدين **قول** لو قضى دين غيره على أن يكون الدين له لم يجز في القنية لو قضى دين غيره
 ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز وفي طه وحك بخلافه انتهى ومنه يعلم ان التفريع على أحد القولين **قول** ولو كان
 وكيلًا بالبيع إلى آخره في القنية ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن
 له كان القضاء على هذا أحد ارجح البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله **تمليك الد** من من ماله
 اقرأه أي ليس من تمليك الدين من غير من عليه الدين قال في الحادي القدسي بعد كلام فان قال قائل من الذي لي على
 زيد لمعرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولم يقل هذا لا يصح **تمليك الد** اجارة
 الوالو الهبة او اخر الفصل الثالث قبل الرابع بنحو ورقة وعبارتها ولو استأجر دارا على عينة لم

الزوج الثاني العين للموصي بها يجب على الوارث دفعها إلى الزوجين له بعد موت الموصي مع أنها مئة للعائلة الشفعة
 يجب على الزوجين تسليم العقار إلى الشفع مع أنه أصله هريمية وكل الوارثات الشفع بطلت الشفعة بحق الزوج
 أو الزوجين للصد والشهد من النفقات قلت الزامية مال الوقت يجب على الزوجين تسليمه للموت قومه عليه مع أنه
 مئة مئة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فبها ثبتها

كتاب المداينات

وقية مسائل الابرأ من الدين أقال الطالب لا تعلق له عليك كان ابراء ما كقول لا حق لي قبله
 لا إذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنية

من المستاجر قبل القبض فاذا قال المستاجر قبلت كان هذا اقاله كالمعنى في الحال للمباح وهبت منك العبد قبل القبض
 النقص البيع كذا احتال نعمي وليس في كلامه تصريح بالمجازية التي ذكرها المص ر ج وكان حقه ان ينهي العبارة ثم يبين ان
 ذلك يكون مجازا **قوله** يجب على الوارث دفعها المأقول حق العبارة يجبر الوارث على دفعها للموصي له اذا يلزم من
 الوجوب الجبر **قوله** وكل الوارثات الشفع اليه ركن تسقط النفقة بالموت لانها صلة والصلات تسقط به كالعبد والد يقر الجرمية
 وضمان العتق مروح به المص ر ج في البحر زاد بعضهم الكفالة وقد نظمها بعض الفضلاء فقال (عصر) كفالة دية خراج
 ورابع ضمان لعتق هكذا نفقات كذا هذه حكم الجميع سقوطها بموت لما ان الجميع صلوات والمراد من النفقة
 التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي فقد جزم في القهيرية بعد سقوطها وصحبه في القهيرية ونسبه الى كافي
 الحاكم وعمله بان للقاضي ولاية عامة فكانت استدانها بامره بمنزلة احتال انه لزوج بنفسه ولو احتل ان بنفسه
 لا يسقط ذلك الدائن بموت احد هما كذا **قوله** كذا في مروح ادب القاضي للصد والشهد مبارته وان مات الزوج بطل
 ما كان وجب لها عليه من النفقة ولم تأخذ ذلك من ميراثه لان اصل ذلك لم يكن مالا اذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق
 وصف المالية صلة والصلات لا تتم الا بالتسليم واذا مات قبل التسليم تسقط فان قيل لو كان حمله كيف يجبر الزوج على التسليم
 قلنا يجوز ان يجبر الا ترى ان من اوصى ان يوصي عيلا ومن فلان بعد موته فمات الموصي فان الوارثه يجبر ووصي على
 تنفيذ الوصية في العبد وان كانت صلة ولو مات العبد بطلت الوصية وكذا الشفع يستحق على المتهري تسليم الدائن
 اليه بالشفعة والشفعة صلة هريمية ولو مات الشفع بطلت الشفعة انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الضلل في الدقل حيث
 مبر بالوجوب المالك كوراثته والواقع في مروح ادب الفضلاء التعيين بالشهد وقيل قد مضى انه لا يلزم الوجوب الجبر فتعبد لذلك
قوله قلت الرابع حال الوقت ١٢ اقول يزاد خامسة وهي نفقة الاقارب وقد مر **قوله** الا ان الطالب الدائن الكفيل آه قيل
 وجه الاستثناء ان جعله ابراء للاصيل مع طلبه الكفيل يستلزم ان لا يكون الاصيل تزوج الكفيل وتضرر بالمأقول
 نصان من التناقض منها يمكن فانه قال لا تعلق له على المص (جرحه من جهة) وله ولا يعلق فيه تمكينا من جهة
 الاصيل ايضا لان القضية مفروطة حاصلة في وقت مضى لا تعلق له عليه **قوله** كافي القنية مبارتها طاعة
 الدائن الكفيل فقال اصبر حتى يجمع الاصله فقال ان لا تعلق له على الاصيل انما تعلق عليك فالجواب انه لا تعلق
 للدائن ان يطلبه بعد ذلك ولكن قيل لا يستلزم ان لا تعلق له على الاصيل لان المص لا يكون يفتي التعلق اسلا وانما يفتي
 في التعلق الشخصي وان لا تعلق به تعلق الماطلة المص ومنه يعلم ان المص ر ج لم يفتل عبارة القنية وانما يقبل لانها

الابراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا ابرأ المحتال المحتال عليه فردة لم يرتد كما ذكرناه في هرج الكتاب
اذا قال المدينون ابوا في ما هو افردة لا يرتد كما في البزازية الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فردة لم يرتد كما ذكرناه
في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم ورد لم يرتد كما ذكره الزياهي في مسائل شتى من القضاء الابراء لا يرتد
على القبول الا في الابراء في بدل الصرف والسلم كما في المدافع الابراء بعد قضاء الدين صحيح

فلا يلزم من عدم سقوط حقه في المطالبة عدم البراءة **قوله** الاولى اذا ابرأ المحتال المحتال عليه قيل عليه لا يخفى عدم ظهور
وجهه فعم صورة الحوالة من غير دين للمدينين **قوله** الثاني اقرب الى القبول في الجملة لان الذمة اذا كانت فارغة
في نفس الاسر كان تأثير الابراء فيها اقوى قتيلا كد فراغها بادنى شيء ويؤيد مسئلة ابراء الكفيل الآية **قوله** الثانية
اذا ابرأ المدينون ابوا في ما هو افردة لا يرتد كما ذكرناه في كتاب الصلح في صلح الورثة احد هم واحد ارجح الورثة احد هم
ما يفيد ان الميثا يصح ابراءه حيث قال اريضة من اجنبي بشرط براءة الميت **قوله** كما ذكره الزياهي الخ مما رتبه ولو قبل
الاقرار والابراء عن الدين اذهبت له ثم رده لا يرتد لانه بالقبول قد تم **قوله** الاثراء لا يتوقف على القبول في الملتقط
خمس مسائل لا يحتاج فيها الى القبول الاثراء اذا سككت حاز وان قال للقر له لا قبل ا وليس لي مليك شيع بطل
الثانية الابراء اذا قال لا قبل بطل وان سككت حاز الثالثة اذا ار كله ببيع عبده فسكت الوكيل وباع جاز ولو قال لا قبل
بطل الرابعة اذا ار هب دينا ممن له عليه دين فسكت حاز وان قال لا قبل بطل الخامسة اذا اقل جعلت زبي
رحمة على فلان فسكت فلان جاز وان قال لا قبل بطل عند هلال وفي وقف الانصاري لا يبطل انتهى من كتاب الاقرار
وفي هرج الوهبانية لابن الشحنة نقله عن ابي زيد الدبوسي الصدقة بالواحب في الذمة اسقاط كصدقة الدين على
المغريم وهذه الدين له فيتم بغير قبول وكذا ما ذكرنا الاسقاطات تتم بغير القبول الا اذا كان فيه تمليك مال
من وجهه فيقبل الا رد بالرد وما ليس فيه تمليك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ايضا بخير
عليه حفظ انتهى **قوله** الا في الابراء في بدل الصرف والسلم والفرق بينهما وبين ابراء المدينون هو ان الابراء عنهما
يوجب انقضاء عقدهما لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدهما لان قبض بدل الصرف وراس مال السلم مستحق
فالهبة والابراء يسقطان فيهما ويقولان القبض المستحق وفواته يوجب بطلان العقد واذا ثبت ان هبة بدل الصرف
والسلم والابراء عنهما ينقض عقدهما لم ينفر داحل المتعاقدين به فيعترف على قبول الاخر لا كى بطلان الابراء من
حائز المدينون لانه ليس فيه معنى الفسخ لعقب ثابت وانما فيه معنى التمليك من وجهه ومعنى الاسقاط من وجهه
وبلى هذا اذا ابرأ رب السلم المسلم اليه عن السلم فيه يتوقف على قبوله لانه به يفوت القبض المستحق بعقد
السلم كيف افي الخيرة **قوله** هذا على ما استثنى مسئلة اخرى يعرف فيها الابراء على القبول حقيقة وحكما
وهي **قوله** هو الطالب الاصيل فانه يتوقف على قبوله او يموت قبل القبول فيموت قبوله لا حكما ذكره في السراج وغيره
غان رد الاصيل هذه الابراء يرتد بالرد وفي لا موى الكفالة بهر واجتاز على الجهره **قوله** كما في المدافع ما رتها
الابراء من راس المال يتوقف على قبول رب السلم فان قبل انفسح العقد بخلاف الابراء من المسم فبطلان
قبول المسلم اليه لا نه ليس فيه اسقاط بخلاف الابراء من المسم فبطلان قبول المشتري في السلم يرتد
بالرد ولا يجوز الابراء من المبيع لانه غير اسقاط العيين لا يصح انتهى قال المصنف وظاهره يخالف ما في التجنيص

بأن الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بها إذا أبراء براءة اسقاط وإذا أبراء براءة لاستيفاء فلا رجوع
 في استيفاء البائع إذا أطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وهو جرح به ابن وهبان في شرح المنظومة من الهبة وعلى هذا القول
 فلا يبرأ بها من المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليل فاقا ببراءته براءة اسقاط وقع يرجع عليها وحكى في المجمع خلافاً
 في صحة إبراء بالاحتال المحيل بعد السوالة فابطله أبو يوسف رجع بناء على أنها نقل الدين وصححه محمد رجع بناء على
 أنها نقل المطالبة فقط وفي من أينما تفرغ بقضاء دين من انسان ثم إبرأ الطالب للطلب على وجه الاسقاط
 فلم يبرع ان يرجع عليه بما تبرع به انتهى وتفرغ على المدينون تقضي با مثاليها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
 الابراء من الدين فانه يكون مضموناً بخلاف هلاكه بعد الايقاع ذكره الزيلعي ومنها الركنيل بقبض الدين اذا ادعى
 بعد موت الموكل انه كان قبضه في حوته ودفعه له فانه لا يقبل قوله **قوله** لا يبرأ منه لان يبرأ من الضمان على البينة

قال رجل اسلم الى رجل كروضة فقال رب السلم للقبسليم اليد ابراءتني عن نصف المملوك فيه وقل المسلم اليه وحب
 عليه ونصف المال اليد لان السلم نوع بيع ومن البيوع من يشتري شيئاً ثم قال المشتري للبائع قبل القبض وهبت منك
 نصفه فقبل البائع كانت اقاله في النصف بنصف الثمن مكن هذا الاسقاط بمنزلة الهبة فانه في ذكرو في الذخيرة في مسئلة
 الابراء من نصف المسلم فيه هو اقاله فيرد ما قبله او حطه فلا يرد وبه اذنع الاشكال وذكر قولين ايضا في ابراءه عن الكل
قوله ان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين الخ وذلك لان الدين امر اعتباري في الذمة ولك فروع من والدين غير
 العين وهو المراد بقولهم المدينون تقضي با مثاليها لا باعيانها ثم تقرأ الذمة بالمقاصة ومراد المص ابراء رب الدين المدينون
 قبل المقاصة ولا ريب حينئذ في ان البراءة لم تسقط أصل الدين فان اراد بها براءة اسقاط تعين رجوع المدين بما دفعه اليه
 وان كانت براءة استيعاء كانت مبنية على المقاصد وكانه قال لا مطالبة لي عليه لا نفي قابضتها لهما بقضته مما في ذمتك واستوفيت
 مالي عليك ولا رجوع حينئذ للمدينون **قوله** واحتملوا في ما اذا أطلقها الخ يعني البراءة ولم يقيد بها اسقاط ولا استيفاء بمباراة
 الذخيرة بعد كلام فاذا أطلق البراءة اطلاقاً انصرف الى البراءة من حيث القبض لانه اقل واذا انصرف اليه صار كأنه قال ابراءك
 براءة قبض واستيفاء ولو نص على هذا الاسقاط لوجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع رد ما قبض كذا هو منائم قال بعد
 كلام وذكر شمس الأئمة السرخسي ان الابراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من
 المشتري وهو عين بن الابراء والهبة والسقط عليه عند الفتوى **قوله** يرجع به ابن وهبان الخ اي بفسخ الابراء بعد القضاء **قوله**
 فاذا ابراءته براءة اسقاط الخ حكى المص من الشق الثاني وهو براءة الاستيفاء وحل يقع المطلق بهام لا الظاهر الثاني لان جنس
 المعلوم ان مراد الزوج براءة الاسقاط لانه لم يرخص في خروجها من مصلحته الا بشرط فراغ ذمتهم من المهر فينبغي ان تكون البراءة
 للمعلق ملية براءة اسقاط **قوله** من هلك رهن من بعد الابراء من الدين فانه يكون مضموناً قيل عليه صوابه لا يكون
 مضموناً انتهى أقول ويلول عليه ما في السراج ولو ابراء المرتهن الراهن من الدين اودعه له ولم يرد الرهن حتى هلك في
 يد المرتهن من غير ان يمنعه اياه هلك مائة استجماعاً وقال زفر رجع به لك مضموناً وهو القياس انتهى وقد أطلق المص في
 هلاك الرهن من قبل الابراء فحمل ما اذا منعه المرتهن لو لم يمنعه وهو مقيد بما اذا لم يمنعه كإفادته كلام السراج **قوله** بخلاف
 هلاكه بعد الاستيفاء ذكره الزيلعي عبارته والفرق بين الابراء يسقطه الدين أصلاً والاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب للدين
قوله ومنها الركنيل بقبض الدين من قيل عليه لم يظهر وجه تفريع هذه المسألة على القاصد **قوله** فانه لا يقبل قوله الا ببينة يعني

بضلا من الوكيل بقبض العين كذا في وكالة الوكيل هبة الدين كالأبراء منه إلا في مقابلته للقول وبهذا المحتال
 من المحتال عليه يرجع به على المدين ولو أبرأه لم يرجع ومنها في الحفالة كذا لك ومنها توقفها على القبول على قول
 الأبراء ومنها لو هبها لغيره لغيرها بالأبراء والآخر بالهبة فعليه قولان قيل لا تقبل وبما نه في العشرين من جامع الفصولين
 الأبراء من الذي بين فيه معنى التمايز ومعنى الاحتياط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الأول نحو أن يثبت المدين على
 كذا فانت بري من الباقي وإذا امتنع كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط الثاني نحو قوله أنت بري من كذا على أن تؤدي إلى غدا
 كذا أو تمام تقريره في كتاب الصلح من باب الصلح من الدين والمدين يرد بالرد والثاني لا يتوقف على القبول ويصح الأبراء
 من المجهول للثاني ولو قال الدائن لمدينه أبرأت أحد كالم يصح للثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو أبرأ
 المورث مديون موثقه غير ما لم يموت ثم تابعتا فبالنظر إلى أنه احتياط يصح وكذا بالنظر إلى كونه تمليكاً لأن المورث
 لو باع مينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موثقه صح كما صرحوا به فهنا بالطريق الأولى ولو وكل المديون بأبراء نفسه
 قالوا صح التوكيل نظرا إلى جانب الاحتياط ولو نظرنا إلى جانب التملك لم يصح كالوكله بأن يبيع من نفسه واحتشك
 بانه عامل منه لنفسه وهو براء لنفسه والوكيل من يعمل لغيره وأحبنا عنه في شرح الكنز من باب تفويض
 الطلاق كل قرص جرت فاعا حرام

في حق الموكل ما في حق نفسه فيصلق بلا بينة وفي الوكيل هبة الدين بعد هذا الفرع المنقول منها ما يدل على ما ذكرنا
 في القنية وقد قلنا من الكلام على هذا مستوفى في كتاب الوكالة **قوله** بخلاف الوكيل بقبض العين قيل عليه وقد يقال
 أن الوكيل انعزل بموت الموكل وخرج من كونه امينا فواجهه تصد يقه بغير بينة **قوله** رجع به إلى المحال عليه لا إلى
 المحتال قيل يشك الرجوع إلى المدين لأن ذمته برئت بالسحالة فواجهه الرجوع **قوله** ومنها توقفها على القبول
 على قول أقول ذكره السرخسي والفقهاء أبو الليث وعليه اقتصر في شرح الوهبانية من الهبة **قوله** وبما نه في العشرين
 من جامع الفصولين عبارته ادعى الزوج أنها ذهبتني المهر وبرهن فشهد أحدهما أنها أبرأتها والآخرة ذهبتته تقبل
 للموافقة لأن حكم هبة الدين مقوطه وكذا حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المذهب وبهذا الأبراء احتياط والهبة
 تمليك فان الدائن لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهبه يرجع وكذا المدين لو قضى ثم أبرأه الدائن لا يرجع
 ولو وهبه يرجع بما ذمعه **قوله** فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الأول بخلاف الأبراء من الحفالة فإنه يصح كما ذكره الزيلعي
 وقال قاضي خان وجل قال المديون إذا جاء غدا فمهر لك وانت بري منه أو قال إذا ديت إلى النصف فمهر لك والنصف
 الباقي مهر باطل والد بين على حاله لما ذكرنا أن هبة الدين احتياط فيه معنى التملك لغيره فبالنظر إلى خلافه فلا يصح
 تعليقه بالشرط ولا الإضافة كالعفو عن الغيب من خلاف ما لو قال أنت بري من النصف فمهر لك والنصف الباقي مهر
 لك ذلك ليس بتعليق بل هو تعليل لا ترده لأنه لو قال لعبد إذا ديت إلى النصف فمهر لك والنصف الباقي مهر لك
قوله في فتح القدير ما يستفاد منه الجواب عبارته ولما المدين غركيل وتوقف في الأبراء لو سأل المدين ما عتار
 امره وثبتها التوقف لنفسه في ضمنه وهو فروع ذمته **قوله** وأحبنا منه على شرح الكنز من باب الصلح من الدين
 من الدين لما كان مفعولاً وما عند ربا لله كان يقصد الموكل فعل ذلك له ليس لغيره فبالنظر إلى أنه
 ربه عا حرام أقول قد ذكر المصنف في فروع الكنز قوله ويصح تعليل كل من يبيع من نفسه أو غيره

التمن الثاني

فذكر المهرتين مكنى الموهونة باذن الراهن كافي الظهيرية وما روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جد اذ
 يمر منه فلهذا لم يثبت كذا في كراهتها القول للمملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع
 شيئاً فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحداً فادعى شيئاً وقال
 هذا من نصلي فان كان التعيين مفيد ابان كان احدهما حلاً او به رهن او كفيل والاخر لا يصح والاولى ادعى
 المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر
 وقالت هدية فالقول له الا في المهيأ للاكل كذا في جامع الفصولين من حين اجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في مبيعة
 الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية

بعد يمتنع من عليه القرض والافضل ان يتورع وهو مخالف لما في قاضيخان **قوله** فذكر للمرتعن الخ اقول في التفرع نظر من
 وجهين فتدبرهما **قوله** وما روي عن الامام قال بعض الفضلاء والمحققون من اصحابنا على ان هذه الحكاية لا اصل لها رواية
 ولا دراية انتهى اقول ذكر في الفتح من كتاب الكفالة ان هذه الحكاية نقلها الثقات **قوله** القول للمملك في جهة التملك
 قال في الفصل العشرين من العماد يذ ان القول قول الدافع واما بعد موته لا بد من اقامة الروثة البينة انتهى قال
 بعض الفضلاء يعكروا على ما ذكره في الخلاصة من الظهيرية ان المرأة اذا دفعت بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة اخرى
 القول قول الزوج وقيل قول المرأة لانها هي المملكة ذكره في آخر فضل الخلع **قوله** فالقول للمشتري اي مع يمينه كانه نص
 عليه غيره **قوله** كذا في جامع الفصولين هذا العزم مسلم في الكفالة واما في الحال والموجمل فالمدعى كوفي جامع الفصولين
 في الرابع والثلاثين غيره وكذا في الثالث والثلاثين من العماد يذ فليتامل عند الفتوى **قوله** الاولى القرض يعني لا يلزم
 تأجيله وخالف مالك وقال يلزم تأجيله فالخلاف بيننا وبينه في اللزوم لا في الصحة قلت وعلى هذا انقول الكنز وصح
 تأجيل كل دين الا قرض الصحة فيه بمعنى اللزوم والقرض كافي المدا رك مال يقضى ببدل مثله من بعد صبي به لان
 المقرض يقطع من ماله فيلزمه اليه انتهى وانما لم يلزم تأجيل القرض لانه اشارة ولهذا لا يجوز الاقتراض الا من اهل
 التبرع ولو جازي لزم تأجيله لزم ان يمنح المقرض من مطالبته قبل الاجل ولا جبر على المتبرع بخلاف مالوا دعى
 ان يقرض من ماله فلا نال الفالى حنة حيث يلزم ان يقرضه من ثلث ماله ولا يطالبه قبل المدة لانه وصية بالتبرع كالوصية
 بالخدمة فيصح تأجيله نظر الموصي له كافي شرح المجمع لابن الملك **قوله** الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد
 الاقالة الخ قال بعض الفضلاء يشكل على هذا ما صرح به في الجوهرة في باب السلم حيث قال ويجوز تأجيل راس مال
 السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كساير الديون انتهى فان قضيته ان يصح تأجيل الثمن عند الاقالة
 وبعد ما بل اولى ومقتضى كلام القنية عدم صحة التأجيل كما في مسئلة السلم المذكورة في الجوهرة الا ان يقال
 في المسائل الثلاث اختلاف الرواية والا فالفرق في ذلك عسير بل متعذر انتهى وقال بعض الفضلاء الثالثة ذكرها
 صاحب القنية بلفظ ينبغي ان لا تصح عند الامام فان الشرط بعد العقد عند يلتحق باصل العقد وهذا البحث ينبغي
 ان لا يعمل عليه فان عموم قولهم المشهور ان كل دين اجله صاحبه صح الا القرض بغير عمل هذه الصورة ولو بعد العقد فاما
 القرض فوجه عدم صحته تأجيله ظاهر وهو انه عارية والتأجيل فيها غير لازم لئلا يمتلأ من انتهى قال بعض الفضلاء قد قلت
 هذا البحث فوجدته رايها ورايت الشيخ فيه ما هي الا ان اصحاب المتون عدوا الاقالة بما لا تبطل بالهرط الغالطة واطلقوا

100

فعمل ما اذا كان في صلب العقد او خا رجه وقد مثل لذلك الفاضل مسكين في شرح الكنز بقوله لو اشترى وجعل من آخر
عبد بالغ و تقاضا ثم قال البائع اقلني حتى اوخر عنك الثمن ههنا فقال اقلت جازت الا قاله دون التأخير انتهى فليتامل
قوله الرابعه اذا مات المثل قال بعض الفضلاء هذه الرابعه هي الاولى **قوله** السادسة بدل الصرف السابعة راس مال السلم
قال بعض الفضلاء لا خفاء ان قبضها شرط والتأجيل ينال فيه ولعل المراد التأجيل بعد القبض بان قبضه ثم دفعه اليه
فاجله فليتامل **قوله** اخر الدنين قضاء للارل اي بالمقاصة لان القضاء يتلوا لوجوب **قوله** عليه الف قرض المثل
يعني اذا كان عليه الف قرض لرجل ثم وجب له على المقرض الف درهم ثمن متاع الى ههنا ثم مرض المستقرض فعلى
الاجل نصار قصاصا ثم مات وعليه ديون الصحة صار المستقرض قاضيا دين المقرض بالثمن الذي وجب له على المقرض
موت الرل على سائر الغرماء فللغرماء ان يأخذوا حصصهم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان ثمن المتاع ما يقا على القرض
والمسئلة بها فلا سبيل لغرماء المستقرض على المقرض لان المستقرض صار مستوفيا ثمن المتاع والمقرض صار قاضيا وحق
الغرماء لا يمنع الاستيفاء كذا في شرح الجامع العتابي ومنه يعلم ما في عبارة المص ربح من الخلل **قوله** ثم حلت
في مرضه انما قيد بالحلول لانها لو لم تحل لم تقع المقاصة لا ختلا ف الوصف كالجيد مع الردي **قوله**
والمقرض اموال للغرماء اي لانه كان اوفاه في مرضه ما استقرضه في صحته وفي ذلك ابطال للحق الباقي من الغرماء بخلاف
ما اذا استقرض في مرضه وقضى في مرضه فانه يصح وقد صرحوا بان له ليس للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون
بعض سواء في ذلك دين المرض او دين الصحة اذ حق الكل في التعلق بما له على اعتبار الموت سواء فكان اياها وبعض
الغرماء ابطال للحق الباقي فلم يجز الا اذا استقرض في مرضه او اشترى شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قضى القرض او
ادى الثمن جازا وليس بابطال للحق لحصول بدل له وحقهم يتعلق بالمال لا بالصورة كذا في جامع الفصولين **قوله** وفيما
اذا حكم مالكي بلزومه الم عبارة القنية قضى القاضي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عند تأجيل القرض معتمدا
على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل انتهى ومنه يظهر ما في نقل المص ربح من الخلل **قوله** وفيما اذا حال المقرض
به الم قيل عليه الظاهر ان المراد ان المقرض احوال بالقرض انسا فاعلى المستقرض ثم اجل المحتمل المستقرض به غير ان مبارته
لاتقيل ما ذكره فان صواب العبارة احوال المقرض انسا فاعلى المستقرض والموجود في النسخ احوال المقرض به على انسان انتهى اقول
حيث عزي المص العبارة للقنية كان الواجب مراجعتها قبل الجزم بان الصواب احوال المقرض **قوله** في القنية
ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى ههنا او ههنا فيصح ويكون المال على المحتمل عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل
للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتمل عليه يحل ويؤخذ من تركته انتهى ومنه يظهر ان الصواب خلاف ما ذهب اليه

الوكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في خزائن الفتاوى الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ديانة كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كما في شفعة الولو الجنية تكن في خزائن الفتاوى الدعوى على أنه يبرأ قضاء و ديانة وان لم يعلم به وفي مدائنات القنية احاطت انسا ناطى الزوج على ان يؤدي من المهر ثم هبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قال ابي حنيفة ذواله ثلث حيل احدها شراء شقيق ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها من مهر بشيخ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الاخيرة نظرت كره في احكام الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل اذا قضاها قبل حلول الاجل يجبر الطالب على تسليمه لان الابطال حق المدعي فلان يسقطه مكنه اذكر الزيلعي في الحفالة وهي اضافي الخالية والنهاية وقد وقعت حادثة علمه بـ

الصراب **قوله** الوكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يصف الى موكله اي ولو وكل رجل رجلا يبرئ خصمه من الد عاري والخصومات فابراه ولم يصف الابراء الى الموكل قال بعض الفضلاء ينبغي ان تزداد هذه المثلثة على المسائل التي لا بد من اصاصها الى الموكل وهي النكاح والخلع والصلح من دم عمد وانكار حتى قال لو لم يصفك للنكاح الى الموكل واضافه الى نفسه وقع النكاح له وما عداه اذا لم يصفه الى الموكل هل يقع لنفسه محل كامل انتهى يقول ماصلا بها اذا لم يصفه الى الموكل لا يصح ولا يتصور وقوعه كما هو ظاهر فلا معنى للتوقف في ذلك **قوله** الابراء العام يمنع الدعوى الحق اقول ما ذكره في الولو الجنية قول محمد ورح وما ذكره في الخزائن قول ابي يوسف ورح وعبارة الخزائن في كتاب الكراهية في فصل الدين والمظالم والابراء ورحل قال لاحمر حلتني من كل حق لك علي ان كان صاحب الحق عالما عليه بري المدعيون حكما وديانة وان لم يكن عالما بما عليه يبرأ حكما ولا يبرأ ديانة في قول محمد ورح وقال ابو يوسف ورح يبرأ حكما وديانة وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء واذا لم تسمع الدعوى لا يحلف لان اليمين فرع الدعوى الا ان يدعي مدعى صحة اقراره بان قال كنت مكرها في اقراره او كنت بتفية فانه يحلف المقر له فقولهم بعدم صحة الدعوى وعدم التحليف بعد الابراء العام انما هو فيما اذا لم يقع النزاع في نفس الاقرار الذي يمتني على عدم الدعوى واليمين كامل ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث بعضهم معني في ذلك انتهى وانما قيد المص ورح الابراء بالعام لما في القنية في باب ما يبطل الدعوى انه لو ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقران الادعى اليه عليه ثم ادعى دعوى اخرى تسمع وينصرت الاقرار الى ما ادعى او لا لا غير الا اذا صمم فقال اي دعوى عليه انتهى واما ابراء الواو صحت كره في البزازية في السادة فليراجع **قوله** لم يبرأ قال بعض الفضلاء الظاهر ان الصواب لم يبرأ على انه من باب الانعزال وحذف الياء للجواز هو لعل الالف من الكاتب **قوله** ثم هبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح اي الهبة ويستفاد منه خروج الحال به من ملك المحيل بمجرد الحوالة والاصح الهبة ويبقى الكلام في دحواله في ملك المحال قبل القبض وعدم صحة الهبة بغيره الخ خول لا يخفى انه لا يخلو عن اشكال لان الدين امر اعتباري في الذمة فكيف يتصور دخوله في ملك المحال مع كونه في الذمة فتأمل **قوله** وله ثلث حيل قيل عليه ان كان ضمير له لصحة الهبة بعد الحوالة وذكره باعتبار ما فيه تصريف او تمليك لم يظهر الفرق بين هبة المهر من الزوج وبين شراء شقيق به منه او تمليكه من الصغير فما وجه صحة الشراء بالمهر او تمليكه من الصغير بعد الحوالة دون الهبة بعد ها حيث لا يصح قلبتامل حق التعامل فان المراد منه حفي **قوله** الدين المؤجل اذا قضاها قبل حلول الاجل الخ قيل ينبغي ان يقبل بان لا يكون على الطالب في اخذه ضرر فانه لو لم يأمن مثلا بان كان بمكفرا عطا دينه وهو لا يحل الا بمهر مثلا وان لا يجب

مشر وط تسليمه في بولاق فلقيه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مستطاعته مؤمنة بالحمل الى بولاق فمقتضى حسمته الدين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح بأنه لا جبراً للصروية بان يقيم المديون تلك البلدة وقد افتيت به في الحادثة المذكورة لانه وان استطاعته مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له بر بالصعيد اذ اقربان دينه لفلاق صح وحمل على انه كان وكيلاً عنه ولهذا كان حق القبض للمقر وبينوا المديون بالدفع الى ايهما كما في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلاق اولوالد في فانه لا يصح كما في شرح المعلوم مقر القنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كالاخصى والعيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابوابه منه بعد اقراره مذكورة في فن الحيل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالارضاء الزوج بخلاف ما تراءى لان دين النفقة اضعف فصار كاحتلال الجنس نشأ به ما اذا كان احد الحقيين حيد او الآخر ديا لا يقع التقاض بلا تراض من رجل ودية للمودع عليه دين من جنس الوديعه لم تصرفها ما بالد ين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يد يكفي الاجتماع بلا قبل يد قبض وتقع المقاصة

على احد فيه الا ترى انهم قالوا في قرض يستغيل به امن الطريق يكره وهذا منه فليتامل **قوله** فمقتضى مسألة الدين الح قيل عليه في كونها مقتضاها تظروا فيها المطلوب اسقط حق نفسه وفي هذه المطالب اسقط حق نفسه **قوله** في بولاق مكان مراده المقايضة عليها **قوله** وقد افتيت به اي بعدم الجبر قيل عليه انه ذكر الصداق للشهيد في واقعاته من كتاب الغصب ولو غصب حنطة او شعير اثم ان المالك وجد الغاصب في بلد اخرى والشعير المغموص في تلك البلد اقل واكثر قيمة فهو بالخيار ان شاء احد مثله للحال لانه مضمون وان شاء اخذ قيمته في بلد غصب فيها وان شاء صبر حتى يرجع الى تلك البلد فيأخذ منه مثله انتهى فلعل المصريح لم يقف على هذا **قوله** فقد لا يتيسر له بر بالصعيد فلر تيسر ما د الى الاصل على ما قرره **قوله** اذا اقربان دينه لفلاق صح قيل عليه تقدم هذا في الورقة التي قبل هذه هي ارائل الصنف في قوله تمليك الدائن من غير من عليه الد ين **قوله** لعدم امكان حمله على انها وكيله الخ قيل عليه ان اذا التعليل ان المراد بالد ين خصوص المهر وهو متجه واستفيد منه انه لو كان دين آخر لم يمتنع وهي من حوزيات المسئلة الا ولى لان تخصيص الدليل يستلزم تخصيص المدعى **قوله** لا تقع المقاصة بين النفقة بالارضاء الزوج بخلاف ما تراءى لان دين النفقة اضعف قيل عليه ان دين الصحة اقوى من دين المرض ولهذا الواجتماع الديان يقدم دين الصحة واذا كان كذلك فمقتضى هذا التعليل المنكور ان لا تقع المقاصة في دين الصحة ودين المرض في صورة ما اذا كان لزيد دين على بكر ثبت بالبينة او الاقرار في صحة بكر فهل ادين الصحة ثم مرض زيد مرض الموت فاقتر في حال مرضه بدين بكر فهذا دين المرض وذلك لان دين المرض اضعف ومباراة المسرح تقتضي وقوع المقاصة في ذلك لانه لم يخرج الا في مسألة النفقة ثم قال بخلاف ما تراءى لان يقال لا يظهر اضعف من المرض من دين الصحة الا فيما اذا جتمعا على شخص واحد فيقدم دين الصحة واما اذا كانا على غير واحد فلا ضعف وانما يظهر من المعاوضة **قوله** ما لم يحدث فيها بصافي المودع بفتح الدال ولا يضر قوله وان في يده باعتباره ان الوديعه في يد المودع لان المراد كونها في يد حقيقة وهو قابض لها في حال الاء وحاصل انها ان لم تكن في يد حقيقة بل في منزله من احد ات قبضها وان كانت في يد حقيقة كفي ذلك في القبض

الفن الثاني

وحكم المصوب من قديمة في يد رب الدين كالودعة انتهى اذا عارضت بينة المدين وبينه البراءة ولم يعلم التاريخ
قد مضت بينة البراءة واذا عارضت بينة البيع وبينة البراءة قد مضت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين

كتاب الاجارات

في افتح العرماني من باب الاغتصاب والايضا راجع عندنا فتوقف على الاجارة فان اجازها المالك قبل احتياجه
المعقود عليه فالاجرة له وان كان يملكه فلا وان كان بعد قبض البعض فالكل للمالكين حتى في حصة راج وقال محمد راج
المعني للغاصب والمستقبل للمالكين الغصب يسقط الاجرة من المستاجر الا اذا امكن انتزاع الغاصب جزءا من المصوبة كما
في التاخرانية والغنية التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تجب الا حقيقة
الا انتفاع كافي فصول العمادي وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقت فتجب اجرة في الفاجدة بالتمسك الثانية اذا
استأجر دابة للركوب خارج المصرف فبعضها عند ولم يركبها فلا اجرة له كافي الثانية بخلاف ما اذا استأجره بالركوب ففي المصرف

قوله وحكم المصوب من قيامه اليه اما عند هلاكه فيكون قيمته ديناه عليه فيكون بقيمة المدين تقع فيه الخاصة **قوله** واذا عارضت
بينة البيع وبينة البراءة الخ في المحيط اذا جتمعت بينة الصالح وبينة البراءة من الدعوى وبينة البيع وبينة البراءة من الدعوى
فبينة الصالح وبينة البيع اولى لان البراءة قد تكون بينة الصالح وبينة البيع اولى بين مدعى بينة البراءة وبينة البراءة اولى انتهى
حال بعض الفضلاء فيدل على ان التعديل يفيده فليس المذهب انتهى واما علم **قوله** والاجارة عندنا فتوقف على الاجارة يعني فيما
لو عصب انسان دابة فلا اجرة لها كايدي عليه قوله آخر وقال محمد المعني للغاصب والمستقبل للمالكين **قوله** فان اجازها
المالك لم يبين البص رح المعقول في المسئلة والمعتل فيها قوله محمد راج كافي الجائز في الفضول الخ **قوله** ان كان بعد
فلا اقول ويكون للعائد كما صرح به في منية المفتي **قوله** الغصب يسقط الاجرة الخ اقول بحمله في الغصب في جميع المدة وان
غصبه في بعضها يسقط بطمأنينة كافي الزيلعي **قوله** الا اذا امكن اخراج الغاصب فانها لا تسقط وان لم يخرج لانها بقصر
بعدم الاخراج مع امكانه **قوله** التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الخ في الميزانية انما يجب الاجر في طاعة المستحق لا في انتفاعه
اذا وحل التسليم من جهة الاجارة كذا كان في التمسك اليد لا من جهة الاجارة لا تجب الا اجرة وان لم يمتدح قوله في الانتفاع
واما ان التمكن من انتفاعه ينتفع بها هو المالك لا غيره فليس له ان يتمكن في المكان الذي يغصبه المالك اليه الغني
ان تكون في المدة المضاة اليها الخ فمذكورة المص راجع من الضورة الثانية مستور في القيل الاول في المص راجع
الاجر ولم يبين هل المراد المسمى او اجر المثل الخ اذا كان اجرا للمثلين يجب بالها ما بلغ لولا يتجاوز المسمى فاقول في الاجرة
بجهالة المسمى او معلوم المتسمية يجب لغير المثل بالها ما بلغ وان لم تغسل بهما بل بالشرط او بالقيوم الا صلى
او بجهالة الوقت والمسمى معلوم لم يزد اجرا للمثل **قوله** وقطاعه ما في الاسعاف الخ حينئذ قال ولو استأجر
الرضا ودار وقف اجارة فاسدة فزوجه **قوله** وسكنها تلتزم اجرة مثلها لا يتجاوز المسمى ولو لم يزرها ولم يسكنها
لا تلتزم اجرة وهذا في قول المتقدمين انتهى وبهم من قوله على قول المتقدمين ان على قول المتأخرين يلزمه الاجر
قوله فلا تجزئه كافي الخ لنية عياره وطلوع اجرة فميسر ليلجه وينبغي ان يذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله
ولم يذهب الى ذلك المكان اغتلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البلخي لا اجرة له لانه مخالف عما من وقال الفقيه ابو الليث
عند ي عليه الامم ولا يكون مخالفا لان الاجر مقادير بالليس لا بالنسب ما في ذلك الموضع وانما ذكره في باب الى

ولا بد من البرهان عليه وان لم يتقبلها اجزها المتولي والكانت ارها فان كانت على رغبة من الزرع فكذا ارد ان معقول لم يجمع
احار بها لغير صاحب الزرع لكن انقسم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المدة اجر بعد ما بنى او غرس فان كان
استاجر هاهنا ههنا فانه اكثر جر لغيره اذا فرغ المهران لم يتقبلها والبناء يتملكه الناظر بقية معه مستحق القلع للوقت فانه يصح
جعله يتخلص بناؤه فان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره ولما انقسم عليه الزيادة كالزيادة وهو مال زرع وانما اذا زاد اجر المثل
في نفسه من غير ان يزيد احد فلمحتولي فسقطها وعليه الفتوى وما لم يفسح كان على المستاجر المسمى كالمثل الصغير في هذه
حوزة في هذه المسئلة من كلام مشائخنا روح اذا فسح العقد بعد تعجيل البدل صحيحا كان العقد او فاسدا فلا يعمل

بعد رها وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب بجر مثلها **قول** فلا بد من البرهان عليه اي لا بد له من الزيادة من برهان يشهد
على المنكر الذي هو المستاجر المذموم زيادة اجر المثل لان القول قول المنكر والبينة على المدعي والا صلح ابقاء ما كان على
ما كان **قول** فانها تؤجر لغيره الخ قيد به اذ لو كانت العمارة لورفعت لاستاجرها احد تركت في يده قال في المحيط وهو
هنا نوت وقت عمارته ملك لرجل وصاحب العمارة يستاجر به باجر مثله ينظر ان كانت الضمارة لورفعت يستاجر بها كغير
هذا يستاجر صاحب الضمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان على غير المثل لا يجوز من غير ضرر وقد كان
لا يستاجر بها كغيره فيستاجر به لا يتكلف ويترك في يده بل ذلك الاجر لان فيه ضرر ولا يفتقر ومفله في الضمارة والتاخر في الضمارة
وغيرهما **قول** والبناء يتملكه الناظر بيمينه الخ اي ان رضي مالك البناء لان يتملكه بغير ضلوع ولا يهوى كافيها مع الفصوليين
وقال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعتها وملكها فانها لا ان يعزى له المجرى قيمة فله يفتقر ما ويتملكه يعني بان
تقوم الارض بدون البناء والعمران تقوم وبها بناء وشحن لصاحب الارض ان يبيعها بقلعة كغيره من فضل ما بينهما كذا في
الاختيار وهذا الاستثناء راجع الى لزوم القلع على المستاجر فاذا اذرعني المؤجر بفتح الحقيقة لا يلزم المستاجر القلع وهذا
صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلع ام لا فلا حاجة الى جعل كلام المصروح على ما اذا كانت الارض تنقص بالقلع
كأن عمل الشارع تبعا لغيره لكن لا يتملكها المؤجر بجرها على المستاجر الا اذا كانت الارض قد نقص بالقلع واما اذا كانت لا تنقص
فلا بد من رخصته **قول** واما اذا زاد اجر المثل الخ في التاخر في الضمارة واذا زاد اجر المثل قالوا ليس للمحتولي ان يفتقر الاجارة بنقصان
اجر المثل لان اجر المثل يعتبر وقت العقد فاذا كانت المدة زمت العقد لجر المثل فلا يفتقر التعديل بعد ذلك للثمن قيل لكنه
خلاف المفتي **قول** وما لم يفسح الخ كان على المستاجر المسمى في البحر فلا من البتة خيرة وانما اجزا القيم دارا باقل من اجر المثل
قد رما لا يتفادى الناس فيه حتى لم تجز الاجارة لوصفها المستاجر كان عليه اجر المثل بانها ما بلغ على ما اختاره المتأخرون
من المصالح انتهى في النهاية المتولي اذا آجر حمام الوقت من رجل ثم جاء آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين آجر
الحمام من الاول آجرة بمقدار اجر مثله او نقصان يعبر بهما بين الناس في مظنة فليس للمتولي ان يخرج الاول قبل القضاء مدة
الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتفادى الناس فيه تكون فائده فله ان يؤجرها اجارة صحيحة اجلسي الاول ومن غيره
باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستاجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازاد اجر المثل كان للمتولي ان يفسح
الاجارة وما لم يفسح كان على المستاجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي وذكر في النفع الواسع بعد مسئلة بل لم يرد قول اولاد
البنات في لفظ الاولاد خلافا في مسئلة الزيادة في اجر المأجور فراجع ان شئت **قول** اذا فسح العقد بعد تعجيل البدل الخ اي
عقد الاجارة وكما يكون للمسيما جره من العين يكون للمشتري وللوقت من حبسها وكما يكون اولي بهما من جاهر الغير به

همس المجلد حتى يستوفي البذل ذكره الزيلعي في البيع الفاضل مصرحاً بان للمتأجر حبس الدين حتى يستوفي ما عجله ولا يتخالفه ما في آخر اجارات الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المجر وما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاضلة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا تنفسح بغيره ولا اذا وقعت على استهلاك عين كالا متكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر واصله في المزارعة لرب البذل والفسخ دون العامل ومن اعادها المجوزة لفسخها الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها

لومات الاجارة والبائع او الراهن وعليهم هيون كثيرة لكن بين فاضل هذه العقود وصحيتها اذا فسح كل منهما فرق في مسئلة واحدة وهي ما اذا ارتفعت الاجارة او البيع بد ين كان للمستأجر والمشتري على الاجر والبائع ثم فسح العقد الاجارة او البيع وكان ذلك فاضل الا يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكونان اولي بها من مائثر الغرماء اذا مات الاجر والبائع واذا كان عقد الاجارة او البيع صحيحاً وكان كل منهما دين للمستأجر والمشتري على الاجر والبائع ثم فسح العقد بينهما يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان احق بهما من مائثر الغرماء كالمات الاجر والبائع وعليهما ديون كثيرة كافي العمادية واما الراهن اذا مات من ديون كثيرة فالمرتضى الحق بالرهن كافي الحيوة والرهن الفاضل كالصحيح حال الحيوة والمائة حتى اذا تقاضا فاضل المرتضى حبس الرهن الفاضل حتى يودي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتضى بالمرهون الفاضل اولي من مائثر الغرماء هذا اذا سبق الدين الرهن الفاضل اما اذا سبق الدين ثم رهن فاضل ان ذلك ثم تقاضا بعد قبضه ليس للمرتضى حبس لاستيفاء الدين السابق وليس المرتضى اولي من الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكماً لفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهذا القبض ما بقى فعبت المقابلة الحقيقية لئلا وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين او تاخر لصحة السبب وبه المقابلة الحقيقية كذا في البرازية والعمادية **قوله**

وقد صرح به في الاجارة الفاضلة في جامع الفصولين وعبارته لو استأجر فاضل او عجل الاجارة ولم يقبضه حتى مات المجر او مضت المدة فاراد المستأجر ان يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائزة نفى الفاضل اولي وادع مقبوضاً صحيحاً او فاضل حبس لاجر عجله وهو احق بثمنه لومات المجر انتهى ومثله في الخافية وعنية المفتي **قوله** الا حاره عقد لازم البيع المسئلة في الغنية في اول باب العذر في الاجارة قال بعض الفضلاء وبقي الكلام في انه يحتاج الى نسخ القاضي ام لان الذي رايه انما هو في الذي يفسخ بعد واما الذي يفسخ مطلقاً كهذه المسئلة فلم يجد صريحاً **قوله** الا اذا وقعت على استهلاك عين البيع في القيمة في باب العذر في الاجارة ما نصه الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير موه كالا متكتاب تقع على استهلاك الكاف والحجر وكرب الارض في المزارعة اذا كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر وفيه خرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ **قوله** الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها البيع قال في الولوالجية وان كان عليه دين وحبس فيه فله عذر وبيعه جائز اذا كان الدين بحال لا يقلر على قضاائه الا ببيع المستأجر لانه لا يمكنه ايفاء المعقود عليه الا بضرر يلحق نفسه وهو الحبس قال العقبة ابوالميثر رحمه الله اذا كان الدين ظاهراً يعني قابلاً بالبينه او علم القاضي فان لم يكن ولكنه اقر بالدين وكفه المستأجر جاز اقراره ويكون عنده الامام خلافاً لما لم يفسح انما يكون بقضاء القاضي على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر

ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعيين عليه الفعل كسطل الميعة وحملته
وهو منه والاجاز صح استئجار قلم بيهان الاجر والمدة آجر الفاصب ثم ما عطف على استئجار لرضا الوضوح شبهة الصيد جاز
وكذا استئجار طريق للمرور وان بين للملك حيازة مشغولا ونا رعاصح في الفارغ فلهما آجرها المستاجر من المؤجر لم يصح

وكاله قبل القضاء لا يجوز على رواية الاصل يكون بدونه فيجوز بيعه واسمها الاول لان الفسخ مختلف فيه فيقول
على القضاء كالجوع في الهبة قال في التلويحية وهذا في بائع الدين خاصة اما في هذا آخر يتفرد من له العذر
بالفسخ من غير قاض هو الصحيح من الرواية من المشايخ ومن فرق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يصح الى القضاء
وان كان غير ظاهر كالدائن الثابت باقراره يحتاج الى القضاء ليصير العذر بالقضاء ظاهرا كذا في التجريد ذكر ذلك

في شرح المجمع لابن الملك وقال قاضي خان والمجيبون القول بالتوفيق هو الاصح وقوا بعض الفضلاء بان فيه امثال
الروايتين مع مناسبة في التوزيع فينبغي اعتماده انتهى اقول في تصحيح القدر والعلامة قاهم ان ما يصححه قاضي خان

من الاقوال يكون مقدما على ما يصححه غيره لانه كان ففيه النفس وهذا القول يصححه قاضي خان بخ فينبغي اعتماده
قوله اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها قال بعض الفضلاء من معاصري المصنفين اقيد حسن في فسخ الاجارة

بالدين وهو غريب لم اقف عليه **قوله** لا يصح الاستئجار لمن تعيين عليه الفعل الخ في الخالية ولو استأجر رجلا لفعل الميعة
لا يجوز وان استأجر لغير القبر وبين الطول والعمق والعرض جاز قايما واستحسانا وان لم يبين ما ذكر القياس
لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على وسط ما يعمل الناس وان استأجر لحمل الجنابة ان لم يكن هناك من يحملها

لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز انتهى وفي التلويحية مثله مع زيادة فليراجع **قوله** استأجر ارضا للوضع
شبكة الصيد جاز لانه استئجار لعمل معلوم وللناس فيه تعامل كذا في التلويحية **قوله** وكذا استئجار طريق للمرور ان بين

المدة اقول والا جركا في التلويحية ثم ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون محمد وداودا وهو قول ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله وهو المختار كافي العميون وقال ابو حنيفة رحمه الله ان لم يبين الحدود فهي فائدة وهذا الخلاف مبني على

الخلاف في اجارة المشاع كافي شرح المجمع **قوله** استأجر مشغولا وفارغا الخ في الخلاصة في الاصل رجل استأجر ارضا فيها زرع
ونصب او غيرهما يمنعه من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بشمن معلوم ويتقاضاهم

ثم جاز الارض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا دون الحيلة ثم هلم بعمل ما فرغ وحصد ينقلب جائزا
قال خواهر زاده هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا درك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر بالقلع انتهى وفي الخالية

ولو آجر ارضا فيها زرع لا يجوز الاجارة ثم نقل كلام خواهر زاده المتقدم ثم قال هذا في الارض وما اذا آجر بيتا مشغولا فيجوز
ويؤمر بالغربخ والتسليم وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي حمل ما ذكره المص على ما ذكره قاضي خان وهو لو

استأجر ضياعا بعضها فارغ وبعضها مشغول قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيها كان فارغا ولا تجوز فيها كان
مشغولا انتهى لانه لو استأجر بيتا مشغولا فانه تجوز ويؤمر كما مر فتعين حمل كلامه على الضياع فقط فانهم **قوله** آجرها

المستاجر من المؤجر لم يصح وكذا لا تصح ان تغلل بينهما قالت على الراجح وهي رواية عن محمد رحمه الله وعليها الفتوى
كافي البزاية ولا فرق بين ان يؤجرها منه قبل القبض او بعده كافي الجوهرية ولا تنقض الاجارة كاسياني في الصفحة الآتية وكذا

لو آجر التوكيل وعلم ثم استأجرها منه لا يجوز وقيل يجوز كافي القنية وفي التلويحية ولو استأجر دارا اجارة طويلة ثم آجرها من

قوله اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها قال بعض الفضلاء من معاصري المصنفين اقيد حسن في فسخ الاجارة

استأجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز ولغيرها جاز كالا متيجا واجتماعه لغناء اولبناء بيعة او كنيسة استأجره ليصيد له
اوليحتطب جازان وقت استأجر زوجته لغمر رجلها لم يجز استأجرها لارضاع ولده ارجل به لم يجز استأجر
الى مائث سنة لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جازة دفع دارة الى آخر ليرمها ولا احر عليه

المجر جاز ذلك فالتالي فانه لانه آجره ممن له ملك الرقبة فينتفع هو بملك الرقبة لا بعقد الاجارة فتفسد الاجارة وما اخذه
من الاجارة بحسب عليه من راس المال الا ان مع فساد ما يعتد في الشهر الاول فينقص من العقد الاول بقدره واذا دخل الثاني
في العقد لعقد في الشهر الثاني من الاول شهر فشهروان كان الثاني وقع فاحل الكس اشترى شيئا ثم وهبه قبل القبض من
البائع نقص البيع وان كان بيع الثاني وقع فاحل انتهى **قول** استأجر نصراني مسلما ليج اقول حق العبارة ان يقول آجر
مسلم نفسه من نصراني للخدمة لم يجز كما هو ظاهر قال في الحاقية آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة
جاز وان آجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكر القدر وري انه يجوز ان ينتهي
وفي الذخيرة في الفصل السابع من الاجارة في الخدمة المسلم اذا آجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه
وان كان يستغل منه قهره بعقد الاجارة الا انه يستوجب عليه عوضا من كل وجه على حيل القهر فينتفي الذي انتهى وينبغي
اعتماد هذا كما لا يخفى وقد افهم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسئلة وظاهر كلام المصنف رح ايضا انه لا خلاف فيما ذكره
لجزمه به وفي البرازية آجر نفسه لكافر للخدمة يجوز ويكره وقال الفضلي تجوز فيما لا ذل فيه كزراعة لامانيه ذل كخدمة
انتهى **قول** استأجره ليصيد له اولىحتطب جازان وقت بان قال هذا اليوم ارضه الشهر ويجب المسمى لان هذا الجير
وحد وشرط صحت بيان الوقت وقد وجد وان لم يوقت ولكن عيين الصيد والحطب فالاجارة فاصلة لجهالة الوقت
فيجب اجر المثل وما حصل يكون للمستأجر كذا في الولوالجية **قول** استأجر زوجته لغمر رجلها لم يجز لان هذا ليس
من اجارة الناس ولان هذا الجير وحد وشرط صحت بيان الوقت كذا في الولوالجية قلت فلو غمر رجلاها كان له اجر مثله
لا المسمى **قول** استأجره لارضاع ولده لم يجز لانها وقعت على ائلاف العيين وفي الولوالجية ولو استأجر امرأة لترضع ولده
ان كان منها لا يجوز لان ذلك مستحق عليها كخدمة البيت مثل الكنس والخبز وغير ذلك وان كان من غير ما يجوز
كذا ذكر مطلقا في بعض المواضع وقال الخصاف انما يجوز اذا استأجرها من مال الصبي لانه يقع الاستئجار للصبي والصبي
اجنبي منها وان استأجره لترضع ولده وهي معتدة ان كان مد طلاق رجعي لا يجوز كافي حالة النكاح وان كان العدة
من طلاق بائن يجوز ذكر في المجر د عن الامام انه لا يجوز ولو استأجرها بعد ما انقضت مدتها يجوز بالاجماع لان
تنقذ الصبي على الصبي لا على الام **قول** استأجر الى مائتي سنة لم يجز يعني لا نعلمها انه لا يعيش الى تلك المدة فيقع بعضه
في مالته الحياة وبعضه بعد الوفاة كذا في الولوالجية وهو قول وقيل يجوز وهو الصحيح **قول** اضافة الاجارة الى منافع الدار
جازة في الفتاوى الخانية لو قال آجر تلك المنفعة هذه الدار شهر ابكته اذكر في بعض الروايات انه لا تجوز وانما تجوز الاجارة
الى اضاف الى الدار لا الى المنفعة وذكر الامام خواهر زاده انه اذا اصاب الاجارة الى المنفعة يجوز ايضا انتهى وفي الفتاوى الولوالجية
الاجارة اذا اصبحت الى منافع الدار تصح فانه نص في هبة الامام خواهر زاده اذ قال وهبته لهما افع ذله الدار وكل يوم بدرهم
يكون اجارة نهى الاولى انتهى وقال الامام الزيلعي ان المنافع معدومة حقيقة والمنفعة لا يتصور وجودها في لطف فلا يمكن
جعلها موحودة حكما لان الشرع لم يرد بتقلير المستحيل ولهذا لو اضاف العقل الى المنفعة لا يجوز ولو اضافه الى العيين

فهي مارية المستاجر فاحل اذا آجر صميحاً جازت وتبيل لا استاجر د راهم ليعمل فيها كل شهر بمكذافهم **قوله** ولا آجر
ويضمنها ولو لميزين بها جازت ان وقت ولا تجوز اجارة الشجرة لكرم بالجر على ان يكون الثمر له وكذا البان
الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواجه زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى الثبات عليها
او الذابة وبعد مد لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غز لا الى حائله لينسجه له بالنصف فسدت **قوله** احتيجار الكتاب
للقرءة مطلقا يفسد ها الشرط كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطيين الدار ومزجها في الباب وادخال
جذع في سقفها على المستاجر لا تجوز الا بمتيعة ولا ببقاء الحبل ود القصاص

جاز بالاجماع انتهى فظهر به ان في المسئلة خلافا وان المصنف مشى على ما قاله الامام خواجه زاده **قوله** فهي مارية قيل
هل يلزمه ترميمها الظاهر لا لان المستعير لا يلزمه شيء انتهى يعني لان نفقة المستعار على المستعير **قوله** المستاجر فاحل
اذا آجر صميحاً جازت وقيل لا يعني اذا قبضها ثم آجرها اجارة صميحة والذي قدمه المصنف هو الراجح قال في المضمرة
احتاجر دار الاجارة قاسداً وقبضها ثم آجرها من غير اجارة صميحة جازة والصحيح وللادول ان ينقض الاجارة الثانية وبأخف
الدار لانه لو باع بيعاً ماحداً ثم اشتري آجره فله ان ينقض الاجارة فكذلك هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالاعمال
والبيع لا انتهى ومثله في البرازية والعمادية والخلاصة **قوله** ويضمنها قليل يشكل على تصرفهم بان العين في يد المستاجر
امانة وان كانت الاجارة فاحلة انتهى يعني لان فساد العقود ملحق بصحيتها اذا اتصل به القبض اقول المراد بالفساد في
كلام المصنف البطالان لان الاجارة هنا وقعت على امتهلاك العين وانما وجب الضمان لان الاجارة لما لم تصادف محلها
لان محلها المنفعة لا العين بقي مجرد الاذن بالانتفاع من حيث التصرف ليرد عليه مثله وهذا تفسير القرض فيصير قرضاً
كما في الرابحية وح لا يرد ما تبيل **قوله** ولو لميزين بها جازت ان وقت اقول وبين الاجارة كافي الولو الرابحية **قوله** ولا تجوز اجارة
الشجر والكرم الخ لانها عقدت على احتساق العين كافي الولو الرابحية **قوله** وكذا البان الغنم وصوفها يعني لو استاجر غنماً
على ان يكون له البانها وصوفها **قوله** دفع غز لا الى حائله الخ في الولو الرابحية دفع كرابها الى حائله لينسجه بالثلث والربع
فالاجارة جائزه والقياس ان لا تجوز لانه في معنى قفيز الطحان الا ان لم يجز كالزراعة والمضاربة للتعامل انتهى وهو مخالف
لما ذكره المصنف **قوله** كما احتيجار الكتاب للقراءة مطلقا اي سواء بين المدّة او لا كما يستفاد من الولو الرابحية اقول ولو قال كمسئلة
قفيز الطحان لكان اولي لاشتراكهما في علة الفساد بخلاف احتيجار الكتاب للقراءة فان علة الفساد فيه كافي الولو الرابحية
ان الاجارة على القراءة لا تنعقد لان القراءة ان كانت على كذا كذا لا تنعقد لان القراءة ان كانت على كذا كذا لا تنعقد لان القراءة
ذكرنا قبل هذا وان كانت القراءة مباحة كقراءة القرآن فهو مباح له بغير الاجارة وانما لا يباح له الحمل وتقليب
الاوراق فتكون الاجارة على ما يملكه قبل الاجارة وهو القراءة فلا يجوز ولو انعقد ينعقد على الحمل وتقليب الاوراق
والاجارة على ذلك لا تنعقد لانه لا فائدة فيه للمستاجر ولهذا الوصف عليه لا تنعقد انتهى **قوله** يفسد ها الشرط
كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة في الظهيرية قال الفقيه ابو الليث في الدابة فاخل بقول المتقدمين ا ما في زماننا فالتحليل
يأكل من مال المستاجر مادة انتهى ومثله في الخالية **قوله** لا تجوز الا بمتيعة ولا ببقاء الحبل ود القصاص ذكره
المؤلف اخذ من القنية ومثله في منية المفتي وعبارتها استاجر القاضي وجلا لامتية القصاص والحبل لم يجز ذكره
او لم يذكره فان فعل الاجير ذلك فله اجر المثل وان استاجر من له القصاص لم يجز عندهما فلا حرج له وان فعل الاجير ذلعه

العين الثاني

استعماله في السوق لينبيع متاعه فطلب منه اجر اقل العبرة لعادتهم وكل الوادخل وحلا في حاله لو لم يعمل له
استعماله لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان ثوبه واجب الاجر وان كان دابة لا تستجرد دابة
فما قبله عليه الاجر الا لعلها الاجير الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء
فعل واعطاه اجرا وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بمصابه من المسمى استعمله
بعد جعله واجب الاجر وقيمته لو هلك حمل احد الاجيرين فقط فان كانا غير يجهين ويجب لهما كله والا

في الخاتمة ما يخالفه وعبارتها استاجر رجلا لاستيفاء الحكم ودوا القصاص ولقطع اليد وليقوم في مجلس القضاء شهرا
باجر معلوم جازت الاجارة فان لم يقم كرمه تهفسد العقد فعليه اجر المثل ان حمل لان المعقود عليه عند بيان المدة
منفعة في تلك المدة فان امتنع في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل من اقامة العتق وغير ذلك اما اذا
لم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا فلا بد ان يرى متى وقع وماذا يقع فاذا فسد الاستيجار وفعل شيئا من ذلك كان له اجر
المثل لانه امتنع في المنافع بعقل ما حل انتهى وينبغي اعتماده في الخاتمة لظهور وجهه **قوله** استعان برحل في السوق
ليبيع متاعه يعني ولم يعين له احرا **قوله** فالعبرة لعادتهم اي لعادة اهل السوق فان كانوا يعملون بالاجر يجب اجر
المثل وان كانوا يعملون بغير اجر فلا يجب احرة وكن الوادخل وحلا في حاله لو لم يعمل له كذا في الولو الحية
قوله فان كان ثوبه واجب الاجر وان كان دابة لا ذكر في الولو الحية وجل استاجر قميصا ليلبسه ويلبس الى مكان كذا
فلم يذهب الى ذلك الموضع ولبسه في موضعه فانه يجب عليه الاجر لانه وان خالف لكنه خلاف الى خير بخلاف ما اذا كان
استاجر دابة ليذهب الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجهم فهو مخالف الى شريان الاجارة في الدابة لا تجوز ما لم يبين
المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان ذلك الوقت ودون المكان انتهى وبه اتضح كلام المصنف **قوله** الاجير الكاتب اذا اخطأ
في البعض الح في الولو الحية استاجر وراقا ليكتب له القرء ان وينقطه ويعجمه ويعشره واعطاه الكاغذ والحبر ليعطيه
كذا درهما فاصاب الورق البعض واخطأ البعض فالمسئلة على وجهين ان فعل ذلك في كل ورقة فله الخيار ان شاء اخذه
واعطاه اجر مثله لا يتجاوز ما سمى وان شاء تركه عليه واخذ منه قيمة ما اعطاه لانه ما رجه على ما شرطه وان فعل ذلك في
بعض المصحف دون البعض يعطيه حصه ما اصاب من المسمى ويعطى لما اخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض
قوله استعمله بعد جعله في الولو الحية استاجر عبد اسنة فلما مضت السنة جعل الاجارة ومضت السنة على ذلك
وقيمة العبد يوم العقد ألفان ويوم الجحود ألف فلهلك العبد **قوله** بعد ما مضت السنة فالاجارة لازمة ويجب كل الاحر
لان الجحود لا تنسخ الاجارة ويجب عليه قيمة العبد ألف درهم كانه لم يرد بعد سنة الى مالكه فصاوة اصحابها وينبغي ان يكون
هذا على قول محمد اما على قول ابو يوسف لما جعل فقلد اسقط الاجر لانه بعد هذا كرهه المسئلة في الدابة رد كرهها
الاختلاف ولا تغارق بينهما انتهى ومثله في الخاتمة مع زيادة **قوله** حمل احد الاجيرين الح في الولو الحية استاجر رجلا
بجملان خشبة له الى منزله فحمل احد هما دون الآخر فهذا على وجهين ان كانا شر يجهين في العمل يجب الاجر
كاملا لان العادة بين الشريكين كذلك يتقبلان العمل ويعمل احد هما او كلاهما وان لم يكونا شر يجهين يجب له نصف
الاجر لانه استاجرهما انتهى وبه يتضح كلام المصنف **قوله** فان كانا شر يجهين اي شركة الصنائع **قوله** ويجب لهما كله والا

(قير)

ان المزارع اجاره المنادي والسمسار والحمامي وقبولا في الحاجة السكوت في الاجارة وقبول قال الراعي
ارضى بالمسمى وانما ارضى بكف افسكت للملك فريضة لم يمتد وكذا لو قال لساكن اسكن بكف او الا فانتقل فمكس
في ماله ارضي الاجارة للارض كالخراج على المعتمل فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وحب منه لما قبل الاصطلام
مقطما بعد ولا يلزم المكاري ان يهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يلزم الاجر بتخليتها استأجره لحفر
بوين عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة في خمسة كان له ربع الا جران العشرة في العشرة مائة
خمس في الخمسة خمسة

عليه معنى كلام البزاز انه يتعين هذا الشخص والعقد بحضور الشخص وقبوله خطاب الامير بما ذكر فوجب المسمى
تحقق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم واما اذا لم يتعين قد له شخص من غير قبول فلا يجب شيئا اصلا صرح
في خزائن الاكمل فليتأمل معلوم ان ما ذكره من اجرام المثل لا يوافق المعقول والمنقول والعجب ان المصنف يجرى به مثل هذا
بشرحه على الكنز في كتاب اللقطة انتهى ورده الشارح الجليل بان هذا ليس بشيء لان وجوب اجر المثل معلل بان
لك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقرر بقدر فيجب اجر المثل فان دله من غير مشي فهو باطل
لمسئلة الاولى لما لعله ما ذكر لا مجرد حضور الشخص وقبوله خطاب الامير وعبارة الخزائن رحل اضل شيئا فقال
ان دلي عليه انه كان له انسان لا يستحق شيئا اما لو قال لانسان بعينه ان دلتني عليه فلك كذا صح وله اجر المثل
مالو دله بالكلام ولا شيء له ههنا روي عن ابي يوسف وهذه النقل يؤيد لما قلنا فليتأمل **قوله** بين الموضع قيل
ليه اذا ان علم الصحة في مسئلة الدلالة على العموم لمعد م تعيين الموضع وانت تعلم ان قوله من دلي على
لناهم الموضع وغيره اذ كذا كناية عن شيء معين في نفسه موضعا كان او غيره ولعل الاولى تعاميل الصحة في مسئلة
مير السرية بخصوصها بالحجة الى اعانة الدلالة على هذه المصلحة العامة استحسانا وان كان القياس خلا فله
جارة المادي والسمسار والحمامي الخ في الولوالجية اجرة السمسار والمنادي والحمامي وما شبه ذلك مما لا تنقير فيه
للوقت ولا مقدرا لما يستحق بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة وان كان في الاصل ناسد الحاجة بالناس الى ذلك انتهى
اقول ظاهرة وجوب المسمى والمصرح به في البزازية اجرة المثل فليراجع **قوله** قال الراعي لا ارضى بالمسمى الخ الظاهر
انه تفريع على ما قبله من كون السكوت في الاجارة وقبولا وح كان الظاهر ان يقال فلوقال الراعي **قوله** الاجرة
للارض كالخراج على المعتمل اقول هذا مخالف لما في الولوالجية حيث قال المصنف وارضى للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع آفة قبل
مضي السنة وما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما لم يستوفى القسط العقد في حقه فسقط الا حفر فرق بين هذا وبين
شيئا فشيئا فما استوفى من المنفعة وحب عليه الاجر وما لم يستوفى القسط العقد في حقه فسقط الا حفر فرق بين هذا وبين
الخراج فانه اذا زرع ارضا خراجية فاصلب الزرع آفة فلله هب لم يوجب بالخراج لانه لم يسلم له الماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان
الفوات ما كان من جهته حتى يهبر سالما اعتبارا وان كان يجب وجوب الخراج ملك ارض نامية هو لا كما ملا اما حقيقة
او اعتبارا فاذا فوات النماء في مدة الحول ظهر ان الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف هذا والا اعتماد على
هذه الرواية **قوله** وجب منه لما قبل الاصطلام ومقطما بعد يعني الان يمكن من اعادة زرع مثله اودونه في الضرر
بالارض كانه منعه او منعه غاصب كافي المحيط **قوله** والخمسة في الخمسة خمسة ومثرون الخ اقول الضرب معتبر

وعشرون فكان له زرع العمل استأجره فحفره فلم ين فيه غير ميت المستأجر للاجر له بعد ذلك
كذا انباع فله اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوضمانه اكثرها جعل ما يشاء من ان متفاد تام تصدق
داري لك مئة اجارة او اجارة مئة فهي اجارة آخرتك بغير شيء فاعلة لا فارية اجير القصارا من لا يبيع في المثل
والقصار على الاختلاف في المشترك

في الاجسام وهو الفرق بين الاجارة والطلاق حيث قالوا لو طلقها فثبتت في ثنتين يقع ثنتان **قوله** فمن فيه غير ميت
المستأجر الخ في الفتاوى ولو لولجية استأجره ليحفر قبراً فحفره لم ينف فيه انسان آخر قبل **قوله** المستأجر
لم يكن على المستأجر اجارة لانه لم يسلم المعقود عليه لانعدام المصلحة والوقوع في ملكه **قوله** بعد لي بكذا ذلك كذا انباع له
اجر المثل اي ولا يتجاوز به ما هو وكذا لو قال اشتر لي كافي البرزاقه على قياص هذه الساعرة والد لالين الواجب اجر المثل
كافي ولو لولجية **قوله** متى وجب اجر المثل وجب الوضمانه يعني اذا كان لاجر المثل متفاد فافمنهم من يستقصي ومنهم من
يتساهل الاجر حتى لو كان يستأجر مثل هذه الدابة بعضهم باثنا عشر وبعضهم بعشرة وبعضهم باحد عشر يجب احدى عشر
كذا في القنية في باب مسائل متفرقة من كتاب الاجارة وفيها ان اجر المثل يطيب وان كان السبب حراماً ولم يفرجه
مليناً وفيها ايضا ان اجر المثل في الاجارة والمزارعة من جنس الدراهم والد نانير لا من جنس المسمى **قوله** داري لك
مئة اجارة او اجارة مئة فهي اجارة في ولو اتفقت لوقال داري لك مئة اجارة كل شهر يد رهم او اجارة مئة
فهي اجارة اما الاول فلا نه ذكر في آخر كلامه ما يغير اذله وارله يحتمل التغيير في مكر الاجارة واما الثاني فلا نه نفي
على الاجارة فلا يتغير بذكر المدة آخر الان المذكور او لا معاً ومدة والمطابقة لا تحتمل التغيير الى التبرع ولهذا
لا تنعقد العارية بلفظ الاجارة ولو قال آجرتك بغير شيء لا تكون عارية فلا يتغير به اول الكلام انتهى وبه يتضح كلام المص
ويظهر مانيد من الخلل بقي ان يغال ظاهر هذه الاجارة لازمة لا تقسم الامن عتق رده الان الاصل في الاجارة لزوم الامن
عن رد الامر ليس كذلك بل هذه اجارة غير لازمة وبه فترقت غير هامن الاجارات كافي البنائة وفي البحر نقلاً عن المحيط
ان هذه الاجارة غير لازمة فيمليك كل فسخها بعد القبض ولو ممكن وجب الاجر **قوله** آجرتك بغير شيء فاعلة لا مارية قيل
عليه قد يقال ليجعله عارية وحده وبه بان يكون لفظ الاجارة مجازاً عن العارية بقريته قوله بلا مارية انتهى اقول لا وجه
له فضلاً عن ان يكون وجبها لما تقدم قريبا عن ولو لولجية من ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة لكن ظاهر ما تقدم من
ولو لولجية ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة من قال **قوله** هذه الدار شهر بغير موضع وفي البحر نقلاً عن الخانيد
لو قال لغيره آجرتك هذه الدار شهر بغير موضع **قوله** هذه الدار شهر بغير موضع وفي البحر نقلاً عن الخانيد
امين لا يضمن الا بالتعدي يعني اذا سلم الرجل ثوبا الى القصار باجر مسمى قد فعه الى اجيره فخرق فالضمان على
القصار دون الاجير لان اجير القصار اجير واحد لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة واجير الواحد لا يضمن ما جنت يده
الا ان يخالف وانما كان الضمان على القصار لان عمل الاجير منقول اليه لانه عمل باذنه كذا في ولو لولجية **قوله** والقصار على
الاختلاف في المشترك اي على الاختلاف الواقع بين الامام وساحبيه في زمان الاجير المشترك وعدمه فعند الامام
لا يضمن العين اذا هلك في يده وقالوا يضمن الا بشيء غالب كالخريق الغالب والعد والمكا برلان الحفظ مستحق عليه اذ
لا يمكن العمل له ونه فاذا هلك بما يمكن التحرز عنه كالغصب والسرقه كان التقصير من جهته فيضمن كالدابة اذا كانت

ومستقيم من عدم اشتراط الضمان عليه بما معه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا ابتنى فيها بلا اذن فان بطنه فله ورفع وان
 بعرايا فلا ضمان على الحما مي والثيا بي الا بما يضمن به المودع تقسدا اجارة السحال لطعام معين ببيان المدة وكيفية
 بشرط الورق على الكاتب شرط الحما مي ان اجر من التعطيل مسطوط عنه صحيح لا ان يحاط كذا وتسد بشرط كون موثقة
 باجر بخلاف ما لا يمكن التحرز منه كالسريع الغالب وللإمام ان العين في يده امانة لان القبض حصل بالاذن والحفظ
 مستحق عليه تبعاً لآله قصوداً لهذا الا يقابل به شي من الاجر بخلاف الرديعة بالاجر لان الحفظ مستحق فيها مقصوداً بالاجر
 كحفظه اليه من راعه علم المستأجر عليه الضمان فيما تلف بفعله عند ملما ثلثاً لثلاثة كما اذا تفرق الثوب من حق القصار **قوله**
 ومثله عند عدم اشتراط الضمان عليه اقول هذا قول والراجح المفتي به انه لا اثر لا اشتراط الضمان فلا ضمان على الاجير
 المشترك فيما تلف الا بهنعه في قول الامام شرط عليه الضمان اولا وعليه الفتوى كافي الخلاصة **قوله** يضمن اتفاقا
 قال المقر ما ذكره المص قول مرحوح والراجح المفتي به عدم الضمان مراده بالاتفاق الاتفاق بين الامام وصاحبيه
 والانفي فصول العمادية وغيره في الثاني والثلاثين بعد نقل هذا الكلام وقال الفقيه ابو جعفر الشرط وغير الشرط هو ان
 اشترى ام الضمان على الامين باطل وبه نأخذ **قوله** المستأجر اذا ابتنى فيها بلا اذن الخ في الولو الحية استأجر دارا وبنى فيها بناء
 من التراب النقي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج عنها فما كان من لبن يرفع ويدفع اليه قيمة التراب لان
 اللبن بالصنعة دخل في ضمانه ويدفع اليه قيمة التراب لانه ملك صاحب الدار وما كان رهنا يقال له بالفارسية
 باخير ديوار بلا شئ عليه لانه متى نقص يصير ترابا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف **قوله** لا ضمان على الحما مي
 الخ قد صرح المصنف فيما ياتي في بحث الوديعه ان الوديعة اذا كانت باجرة مضمونة ومزاة الى الزيلعي وعليه
 فيجب القول بضمن الثيا بي لانه انما يحفظ بالاجر قليل لكن يحتاج الى الفرق بين الاجير المشترك وبين المودع
 بالاجر فان الاول لا يضمن عند الامام **قوله** تقسدا اجارة السحال لطعام المعين ببيان المدة وجه الفسادان المعقود
 عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود عليه هي المنفعة وذكر العمل وهو العمل يوجب كون العمل
 هو المعقود عليه ولا ترجيح لاحد مما على الآخر فنقع المستأجر وقوعها على العمل لانه لا يستحق الا جراً لا بالعمل
 لكونه اجيراً مشتركاً ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل او لم يعمل فتفصل
 وهذا قول الامام وقال لا تقسد ويكون العقد على العمل دون المدة حتى لو فرغ منه نصف النهار فيما لو استأجره وهو ما
 لعمل فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في العقد لان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود وذكر اليوم
 للتعجيل فكانه استأجره للعمل على ان يفرغ منه في اول اوقات الامكان فيعمل عليه تصحيحاً للعقد عند نفع والجمع
 بينهما ويرجح بكون العمل مقصوداً دون الوقت وتقدر المدة على العمل لان الاجارة اذا وقعت على المنفعة لا تقدر
 بالعمل وانما تقدر بالوقت **قوله** وكذا بشرط الورق على الكاتب اي تقسد الاجارة بشرط الورق على الكاتب اما بشرط
 التوبة فلا قال في الولو الحية استأجر داراً واشترط البياس والسحر عليه فاشترط السحر جائز واشترط البياس باطل على هذا
 تعامل الناس **قوله** شرط الحما مي ان اجر من التعطيل مسطوط عنه الخ في الولو الحية رجل استأجر حماماً منه يستمائه
 درهم على ان يعطيه اجراً شهرين اعطلته فسلت الاجارة لانه اشترط ما لا يقتضيه العقد ولو قال على ان مقلد او ما
 كان معطلاً فلا اجر عليه جائز ذلك وهذا كما ذكرنا في الجامع الصغير اذا اشترى زيتاً على ان يعطيه لاجل الزق خمسين

المراد على المستاجر ونحوها على المستاجر وبدمها مكر وبه اجرة حامل حنطة المقرض على من اجتاحه
 الا اذا استاجر المقرض باذن المستقرض امتنع الاجير من العمل في اليوم الثاني اجبر اجرا نزع بدمه الحنطة لا يجبر على
 التجرؤ ونحوه على المقرض ما كان للبيوت وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطح ونحوهما
 وظل فهو قائل على ان يحط منه وقرن الزق فهو جائز وانما كان كذلك لاجل التعامل **قول** لو ورد ما مكر وبه
 في نفس الاجرة الارض بشرط ردها على المؤجر مكر وبه كذلك اني الكافي من غير تفصيل وفصل في السلام خواهر في
 في شهره فقال اما ان اشتراط الكراب في مدة الاجارة وجعل المصلحة في الاجارة ففي الوجه الاول الاجارة في
 الاجارة مجبولة لان مدة الكراب مجهولة تقبل وتكثر وتقل فيكون يومها وقد يكون يومين وتلك المدة مستثناة من مدة
 الاجارة لانه عامل في هذا الكراب لرب الارض فتكون مدة المستثنى منه ايضا مجهولة فكذلك اذكر وهذا خلاف ما قال محمد في
 الجامع الصغير اذا شرط الكراب على المستاجر صححت الاجارة لان المستاجر في اصل الكراب عامل لنفسه فلا تكون تلك المدة
 مستثناة من مدة الاجارة لكن الصحيح انه اذا شرط ان يرد ما عليه مكر وبه بكرا ب في مدة الاجارة تفسد الاجارة لانه ح
 تكون تلك المدة مستثناة من مدة الاجارة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان يقول آجر هذه الارض بكذا
 على ان تكرمها بعد انقضاء مدة الاجارة فتردها علي مكر وبه او قال آجرها بكذا على ان تكرمها بعد انقضاء
 نصف الاجارة فتردها علي مكر وبه ففي القسم الاول جازت الاجارة لان جهالة وقت الكراب بعد انقضاء مدة
 الاجارة لا تجب جهالة في مدة الاجارة والكرا ب في نفسه معلوم يصلح احرا الا ترى انه لو استاجر رجلا للكرا ب
 بكذا في الاجارة جازة وفي القسم الثاني لم تصح الاحارة لانها صفة شرطت في صفة فلو اطلق بان قال وبان ترددها
 علي مكر وبه يجب ان تصح ويصرف الى الكرا ب بعد انقضاء مدة الاحارة كذا في الولو الجية ومنه يعلم ما في كلام
 المنصور والخلل والله الهادي للسداد في القول والعمل **قول** الا اذا استاجر المقرض باذن المستقرض فانه على المستقرض
قول امتنع الاخير عن العمل في اليوم الثاني اجبره قال في الخاتمة اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذ كر العمل
 لم تصح الاجارة فان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له عملا
 معلوما جازت الاجارة ويجبر على العمل وان فسح الاجارة فعليه اجر مثل ما مضى وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل
 لانتهاء الاجارة انتهى ويعلم منه انه اذا صححت الاجارة يجبر على العمل في اليوم الثاني وهو ما ذكره المص **قول** اجبر
 نزع بيت الحنطة لا يجبر على المؤجر ان لا يجبر عليه بدنه **قيل** لا نكل ما اخل بالسكنى فهو على صاحب الدار كافي
 تقاضي بخان وغيره قال في الظهير ولو اما مسيل ماء الحمام ظاهر او مسقفا فعلى المستاجر كونه اذا امتلا هو المتعارف بين
 الناس انتهى وفي الولو الجية ولو امتنع رب الدار عن تزيين بيوتها لم يجبر لكن للساكن ان يفسح الاجارة
 لان الاجارة لم تقع على الباطن لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهر الارض
 من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه الاجر كاملا واذا لم تقع الاجارة على باطن الارض لم يجبر على تسليم
 الباطن وانما كان للمستاجر ولاية المفسح لانه تعيب المعقود عليه فكان له الخيار وكفه لك لا يجبر الاجر على اصلاح
 الميزاب وتطيين السطح ونحوهما لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واما اذا خرج المحتاجر من الدار وفيها ثواب او
 ثمة من كفاة فعلى المستاجر اجره وكذلك لكما اشبه ذلك مما هو على وجه الارض لان على المستاجر تسليم الدار الى

الفن الثاني

باب المالك المستأجر على إصلاح ملكه وإخراج ثوب المستأجر عليه وكذلك ورما دة لا تفريغ البالوعة رد المستأجر على المأجر
 والعيب في مكان الإجارة الصحيح أن الإجارة الأولى إذا انقضت انقضت الثانية إلا حارة من المستأجر أو مستأجره أو جرح
 لا تصح ولا تنقضي الأولى العقد من أجره ما قبل في الوقف إذا كان يسيرا بما تزا أجره ما من غيره فالعقبة
 هو قولة على لجارة الأولى فإن ردها بطلت وإن أجازها فلا جرة له استأجره لعصل حنة فمضى نصفها بلا عمل
 المستأجر بعد انقضاء العقد وكوفها مشغولة بكناسة مانع من التسليم وأما البالوعة ونحوها فليس على المستأجر تقريرها احتساباً
 وكذا قياساً على العقد لأن العقد حصل من ههنا وحده الاحتساب للمشغول به في الأشياء ما طين الأرض وشغل باطن الأرض
 لا يمنع تسليم المستأجر بعد انقضاء العقد كما لا يمنع تسليمه بعد العقد ولهذا إذا سلمه بمشغول لا يمكنه ذلك يجب
 لأجره كاملاً ولو شرط الدار على المستأجر حين آخرها تفريغ البالوعة في القياس يجوز في الاحتساب أن لا يجوز ويفسد
 العقد لأنه شرط لا يتضيء العقد ولا أحد للمعتادين فيه منهقة فيفسد العقد **قوله** لأن المالك لا يجوز على إصلاح ملكه أو رد
 عليه أنه ذكر في الفن السادس أنه يجب على المالك أن يوصي عبده لأنه ملكه فيجب عليه إصلاحه أو رد دلالة لا يلزم من
 نفي الجبر نفي الوجوب كاهر ظاهر بقي أن يقال بفهم من هذا التعليل من الدار لو كانت وقفاً يجب الناظر على ذلك **قوله**
 الصحيح أن الإجارة الأولى إذا انقضت ألغى المستأجر في الثانية وعبارتها المستأجر إجارة طويلة إذا آخر من ههنا إجارة طويلة
 ثم إن المستأجر مع أجره تعا صف الإجارة الأولى هل تبطل الإجارة الثانية اختصاراً فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء أتمت إتمام
 النسخ في العقد أو اختلف بان كانت أيام الخيار في الإجارة الأولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية والف و أليم والخيار في
 الإجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك انتهى وفي الولي نصية المستأجر الأول إذا فسح هل قنفسح الإجارة الثانية قالوا
 يجب أن لا تنفسخ أتمت المدة أو اختلفت وهذا القائل خالف الإجارة الأولى أيضاً لا تنفسخ بناء على مسئلة وهو من اشترى
 على أنه بالخيار ثم باعه من غيره يبطل خياره الأول فكذلك هذا آخر من الثاني يبطل خياره ولا يملك فسح الإجارة الأولى
 فكيف ينفسخ الثاني وبعضهم قالوا ينفسخ الأول والثاني أتمت المدة أو اختلفت هذا هو الصحيح لأن فسح الأول دلالة
 فسح الثاني إما إذا أتمت مدة الخيار فلا خلاف وأما إذا اختلفت المدة فلا لأنه لما فسح الإجارة الأولى تبين أن المستأجر الأول
 فضولي في الإجارة الثانية في هذه المدة وهي مدة بعد فسح الأولى والعوض في المعارضات المالية يملك الفسخ قبل الإجارة
 بخلاف السكاح انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من الاحتصار بالخالف عند الالفاظ **قوله** الأجرة من المستأجر أو مستأجره
 للمؤجر لا تصح قال بعض الفضلاء ظاهراً لا إطلاقاً أنه لا فرق بين إرضاء الوقف والمالك ولم ير من صرح بذلك انتهى **قوله**
 يجوز من تعليمهم عدم الصحة بأنه أجر ممن له ملك الرقبة فيمنع هو بملك الرقبة لا بعقد الإجارة ما يقتضي
 تخصيص عدم الصحة بالملك إذ يجوز أن يؤخذ من تعليل النص ما يخصه أو يعمله وقد تعدت هذه المسئلة وكان
 أعادها لزيادة ما بحث على ما تقدم لصدورها من مستأجر المستأجر مع زيادة عدم نقض الأولى **قوله** ولا تنقص
 الأولى أي بمجرد العقد أما لو قبض العين الأولى بطلت الأولى كما في الولي لصحة **قوله** الثانية موقوف على إحالة الأول هذا في
 حق المستأجر أما في حق الآخر فلا يجوز ولا تعتقد حتى لو انقضت الإجارة الأولى وحقق المستأجر الأول لا يلزم
 أن يسلم إلى الثاني بخلاف مالو باع المستأجره فإنه لو انقضت الإجارة بعقد البيع هو المختار كذا في الخلاصة **قوله**
 استأجره لعمل سنة الخ في الولي الجية رجل استأجره ليعمل له هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة و

فيه الفسخ تنفس الاجارة بموت المورج العاقل لنفسه الا لضرورة كموت في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتتبع
الى مكة فيرفع الامرا الى القاضي ليفعل الاصلح للميت والورثة فيؤجرها له ان كان امينا ويبيعها بالقيمة فان برهني
المستأجر على قبض الاجرة للاياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من نعمي
ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدة بخير فان فسخها فللمولي اجر ما مضى وان اجازها فالاجر كله للمولي
ولو بلغ اليتيم في اثناءها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر اليتيم فله فسخها آجر العبد نفسه بلا اذن ثم انه
نفذت وماعمل في رقه فلمولاه وفي عتقه له ولو مات في خد مته قبل عتقه ضمنه مرض العبد والملك وحقوقه من غير المسئلة

لم يحصل له شيء للمستأجر ولا ية الفسخ وبه كان يقتي الصدر والشهيد لانه عجز عن تسليم المعقود عليه ظاهرا انتهى وفي المنية
احتاجه ليعلم الغلام العلم هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعلمه شيئا فلم يستأجر الفسخ انتهى وفي الخالية استأجر
معلما منه ليعلم ولد القراء فمضت ستة اشهر ولم يعلمه شيئا كان له ان يفسخ الاجارة **قوله** فله الفسخ اي الاجارة قيل عليه
ينبغي حمله على ان عدم العمل من الاجير اذ لو كان عدم العمل بسبب من المستأجر مع انه سلم نفسه لم يحسن له
الفسخ بلا عذر فتأمل اقول انما يتم ما ذكرنا لو كان الاجير في المسئلة المذكورة اجير واحد وليس كذلك بل هو اجير مشترك
وقع العقد على عمله كالمشترى الى ذلك تعليل المولى الجي الفسخ بقوله لانه عجز عن تسليم المعقود عليه ظاهرا وكذا اشار بالتأمل
الى هذا **قوله** تنفس الاجارة بموت المورج العاقل لنفسه اذا دانه لو عقد هالغيره بنحو وكالة لا تنفس بموته وبه صرح في
المعتمرات وهذا بخلاف الوكيل بالاشتجار اذا مات فانها تبطل كما في البرازية وفي الخلاصة بموت المتولي لا تنفس الاجارة
وان كان المتولي هو الذي آجره وكذا الوأجر القاضي ومات وفي التحريم الاب والوصي اذا آجر دار ابنه ومات لا تنفس الاجارة وفي
الفخيرة الواقف اذا آجر الوقت بنفسه ثم مات القيام ان تبطل الاجارة لانه في معنى المالك ليس لاحد حجرة وفي الاستحسان
لا تبطل لانه آجر لغيره كالوكيل بالاجارة والاب والوصي والوكيل بالاشتجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاشتجار
توكيل بشراء المنافع فصارت بمنزلة التوكيل بشراء الايمان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجرا من الموكل فهو معتق
قولنا ان الوكيل بالاشتجار بمنزلة المالك **قوله** فيؤجره ان كان امينا الخ لان القاضي يفعل ما كان انفع للوارث وهذا انفع
لان للذات رغبة في الايمان **قوله** تقبل البينة هنا بلا خصم الخ قال في الولو الجية وطريق قبول البينة احد شيئين اما ان ينصب
القاضي وصيا واما ان يقبل من غير نصب الوصي لان الخصم انما يشترط لقبول البينة اذا اراد المدعي ان يأخذ شيئا من يده واما
اذا اراد ان يأخذ من ثمن مال كان في يده وهو يد القيم المقيم للبينة لا يشترط الخصم لقبول البينة **قوله** وان اجازها فالاجر
كله للمولي المنقول في الخالية ان العبد بعد العتق اذا اجاز اجارة المالك فاجرو ما مضى للمالك الذي اعتق واجر المستقبل
للعبد كما لو آجر الغاصب فاجاز المالك ومن ثم قال بعض الفضلاء لم اظفر بما نقله المصنف بعد التتبع ولكن يحصل على
صورة ما اذا اعتقل المولى الاجر كله بعد الاجارة او شرط التعجيل وصورة الاستعمال مذكورة في قاضي خان والسراج
وقد اورد مع الكلام على هذه المسئلة في الفتاوى الولو الجية بما لا مزيد عليه فليراجع **قوله** الا اذا اجر اليتيم الخ بنصب اليتيم على
انه مفعول آجر والمستتر فيه ضمير الوصي وانما كان لليتيم ان يفسخ الاجارة الواقعة عليه من الوصي لان اجارته تكون
للحفظ لا للتجارة وبالبلوغ استغنى عن حفظ غيره بخلاف اجارة ماله فانها للتجارة رقة بدليل انه لا يملكها الا من يملك
التجارة وبالبلوغ لم يستغن عن التجارة عند في الولو الجية **قوله** ولو مات في خد مته قبل عتقه ضمنه لا يجر

في فسها ركذا اذا كان عمله فاسدا لا مد م حذره ادعى نازل الخان ود اخل الحمام وما كن المعد للاحتلال
 الغصب لم يصدق والاجر واجب احتلف صاحب الطعام والملاح في مقدار فاقول لصا حيدرياً خذ الا اجر بحسابه
 الا ان يكون الاجر مسلماً له اختلفا في كونها مشغولة او فارغة يحكم الحال اذا احتلفا في صحتها وفسادها فاقول
 لدعي الصحة قال الفضلي رح الا اذا ادعى الموجد بانها كانت مشغولة بالزروع وادعى المستاجر انها كانت فارغة فاقول
 للموجد جر كما في آخر اجارة البزازية آخرها المستاجر باكثر مما احتاج لاطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسئلتين
 ان يجرها بخلاف جنس ما استاجر وان يعمل بها عملاً مبنياً كما في البزازية احتلفا في الجنب والاجر

استعمله بغير اذن سيده فكان غاصبا **قوله** لا مد م حذره لان الحداقة بمنزلة الجودة فلا تستحق الا بالشرط **قوله**
 فاقول لصاحبه وعلى الملاح ان يكيله **قوله** ياخذ الا اجر بحسابه لانه في الحاصل يد هي الملاح عليه الا جر وهو ينكر
قوله الا ان يكون الاجر مسلماً له يعني ما لقول حنيئف قوله لانه منكر والاجر بحساب ذلك **قوله** احتلفا في كونها
 مشغولة او فارغة الى قوله كما في آخر اجارات البزازية نص بهما رتها ادعى المستاجر انه احتاج لارض فارغة وادعى الاجر
 انه آجرها مشغولة بزروع يحكم الحال وقال الفضلي القول قول الموجد مطلقا بخلاف المتبايعين لو ادعى احدهما الصحة
 والاخر الفساد فالقول للمدعي الصحة وهنا القول للموجد لانه ينكر العقد اصله مسئلة الطاحونة انتهى ومنه يظهر لك
 ما في نقل المصنف عن البزازية من الخلل وقوله اصله مسئلة الطاحونة يعني اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في الطاحونة يحكم الحال ان كان منقطعاً فالقول قول المستاجر وان كان جارياً فالقول قول الاجر كما في الخلاصة **قوله** آجرها
 المستاجر باكثر مما استاجر في الخلاصة آخرها باكثر مما استاجر تصدق بالفضل الا اذا اصلح فيها شيئا وفي المحيطان لم يزد
 في الدار شيئا ولا آجر معها شيئا آخر من ماله يجوز عقد الاجارة عليه لا يطيب له وان جصصها او آجر مع ما استاجر شيئا
 من ماله يجوز ان تعقد عليه الاجارة تطيب له الزيادة وان كنس الدار ثم آجر لاطيب له وان قال علي ان كنس الدار
 يطيب له وان كان ارضا فعل لها مسنة تطيب له وكذلك عمل قائم يعني لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده
 عملاً لا مره على الاصلاح كما في المسروط وان كرى الانهار قال الخصاف تطيب وقال القاضي الامام ابو علي النفسي اصحابنا
 مترددون ويرفع التراب لا تطيب له وان تيسرت الزراعة ولو استاجر شئيين صفقة وزاد في احدهما يواجرهما
 باكثر وان كانت الصفقة متفرقة لا يواجرهما باكثر ولو اجرهما بخلاف جنس ما استاجر به انتهى وفي الحاوي الزاهد في
 احتاج عبد اللخلخلة له ان يواجره من غيره كالدوا ولان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة خذمة غيره مستحقة ولو
 استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجره من غيره انتهى وبما ذكرنا يعلم ما في عبارة المصنف من القصور **قوله** احتلفا في
 الخشب والاجر الى الفتاوى والولو البنية ولو اختلفا في باب او خشبة ادخلها في السقف فالقول قول رب الدار لانه
 تبع للدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك فيكون لرب الدار وكف ذلك الاجر المفروش والغلق والميزاب لما ذكرنا انه
 تبع للارض ولا عرف فيه وما كان في الدار من لبن موضوع وآجر ارجس ارجع ارباب موضوع فهو للمستاجر اذا لم يضره القلع
 لحياتي لانها في يد بمنزلة متاع البيت وان اقاما البيعة ففي كل شئ جعنا القول فيه قول المستاجر فالبيعة بينة رب الدار
 به الدار يد هي خلاف الظاهر والبيعة بينة من يدعي خلاف الظاهر والجص والسترة والدرج والخشب المبنى
 في البيعة والتبوت والقول فيه قول رب الدار قال الامام خواهر زاده في التنويز بناء على مذهب اهل الكوفة اعني مذهب بلادنا

والعلق وايمز ان القول لصاحب الدار والافى اللبن الموضوع والباب والاجر والجسم والجوع فائدة للمستاجر والله اعلم بالصواب

كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرهما

الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ذلك الناظر اذ امانات مجهلات الوقف والقاضي اذ امانات مجهلات
اموال اليتامى عند من اودعها والسلطان اذا اودع بعض الغنيمة عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها
هكذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي وذكر من الثلاثة احد المتفاوضين
اذا امانات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصار للمستثنى بالتفريق اربعة وزدت عليها مسائل
الاولى الوصي اذ امانات مجهلا لما وضعه مالكه علا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ امانات مجهلا مال
فالمستاجر هو الذي يحدث التنور ولو كان في الدار كوارات نجل او حمات كان للمستاجر لا نهما في يده ولو لم ير
رب الدار المستاجر ان يخصصها او يفرشها بالاجر او غير ذلك كان للمستاجر ان يقلع كل شئ من اهل ثمنها مما
لا يضر بالقلع في الدار لانه عين ما له وليس في قلعه ضرر بصاحب الدار وما كل شئ يضر قلعه فليس له ان يقلعه لانه
لو غصب ساجدة وادخلها في بناء لا تقلع وان كان جانيا متعديا فيما صنع فلا ان يقلع ههنا وانما غير جان اولي
ومتى لم يقلع يجنب على رب الدار قيمته يوم الخصومة لانه يمكنه يومها انتهى **قوله** الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن
تجهيل قال بعض الفضلاء وهل من ذلك الزائد في الرهن على قد الرهن انتهى **قوله** الظاهر انه منه بدليل انهم قالوا ان
ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فعلى هذا اذ امانات مجهلا يضمن ما زاد فليحفظ وقد افتى بذلك بعض من ماصرناه من
اهل التحرير والفتوى **قوله** الناظر اذ امانات مجهلات الوقف هذا الحكم منقول في غالب كتب المذهب المعتمد
لكن بحث فيه في انفع الماثل فقال انه ينبغي ان يفضل فيه فيقال ان حصل طلب المستحقين منه واخر حتى
مات مجهلا ضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ايضا ان يقال ان كان محمود ابن الناس معروفا
بالديانة والامانة لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى الزمان والمال في يده ولم يفرقه ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي
يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وهو حسن انتهى وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يقال ان مات فجاءة لا يضمن بعدم
تمكنه من بيانها فلم يكن حاسبا لها ظاهرا وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين
فكان مانعا ظاهرا فيضمن انتهى **قوله** والقاضي اذ امانات مجهلا اموال اليتامى الخ وكذا الغاصب آه كما ذكره الكمال في
فصل الشهادة على الارث وكذا المستاجر كما في البرازية في مسائل موت احد المتعاقدين ومثله في منية المعتي في مسائل
موت احد المتعاقدين ايضا واعلم ان ما ذكره المصنف من ان القاضي اذ امانات مجهلا اموال اليتامى يضمن مخالف لما
في جامع الفصولين **قوله** والسلطان اذا اودع بعض الغنيمة الخ وكذا اذ امانات مجهلا اموال اليتامى عند كما في العمادية
قوله وذكر من الثلاثة احد المتفاوضين قال المصنف في كتاب الشركة من البحر واما احد المتفاوضين اذا كان المال منه
ولم يبين حال المال الذي كان عند فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك لغلط بل
الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الخانية من الوقف وبه يتبين ان ما في فتح القدير وبعض الفتاوى ضعيف وان
الشريعي يكون ضمانا بالموت عن تجهيل عنا ان مفاضة ومال المضارب بمثل مال الشركة اذ امانات المضارب مجهلا لا بد

ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذ مات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه الرابعة اذ مات مجهلا لما اقلته الربيع في بيته الخامسة اذ مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه السادسة اذ مات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا وادخله الثلث في تلخيص الجامع الكبير للجلال في هذا المستثنى عشرة وقيل وابتجھيل الغلة لان الناظر اذ مات مجهلا كمال البذل غلته يضمنه كافي الحانية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمه ان يبينها وقال في حيوته رددها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه ان يبين انه مات مجهلا لئال المضاربة او للمشتري بما لها قال في البزازية بعد نحو ورتين من نوع من الخامس عشرة في انواع الدعاوي ما نصه في دعوى مال الشراكة بسبب الموت مجهلا لا بد ان يبين انه مات مجهلا لئال الشراكة اما المشتري بما لها لا مال الشراكة مضمون بالمثل والمشتري بها مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة اذ مات المضارب مجهلا لئال المضاربة او للمشتري بما لها وهذا صريح في الضمان فاذا اقر في مرضه انه ربح العائنه مات من غير بيان لاسمان الا اذا اقر بوصولها اليه كافي قاضي خان من كتاب المضاربة **قوله** ذكره فيها ايضا اي في جامع الفصولين لكن بصيغة قيل وكان الصواب تكبير الضمير **قوله** اذ مات المورث مجهلا ما اودع عند مورثه اتول لم يعز المصنف هذا الى كتاب لانه هزى الاول والثانية بما عزا الي جامع الفصولين والثالث الاخيرة الى تلخيص الجامع فبقيت هذه بلا عزوف **قوله** اذا مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه كذا في نسج هذا الكتاب والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلمه **قوله** اذا مات الصبي مجهلا الخ قال في تلخيص الجامع اودع صبيا محجورا يعقل ابن اثني عشر سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان انتهى وعلم في الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بانه لم يلتزم الحفظ ثم قال وان بلغ ثم مات كذلك الا ان يشهد وانها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبا والمعتوه كالصبي في ذلك فان كانا ماذ ونالهما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا انتهى وبما نقلناه عن تلخيص الجامع يظهر مما في عبارة المصنف من الخلل **قوله** اذا مات مجهلا لئال البذل الخ بالذال المهملة ثمن ارض الوقف اذا باعها بمسبوح الامتثال كما صرح به في الخانية قيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر نقلا عن المحيط لوضاع الثمن من المستبدل لاسمان عليه وفي الاخيرة ان المال في يد المستبدل امانة لا يضمن لضياعه انتهى وانما ضمن بالموت من تجهيل لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت فيها عن تجهيل فافهم ويستفاد من قولهم اذا مات مجهلا لئال البذل يضمنه جواب واقعة الفتوى وهي ان المتولي اذا مات مجهلا لعين الوقف كما اذا كان الوقف د راهم اود نائير على القول بجوازه وعليه عمل الروم ان يكون ضامنا له لانه اذا كان يضمن بتجهيل مال البذل فبتجهيل عين الوقف والى كذا في منقح الغفار مع زيادة ايضاح **قوله** ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة الخ مثل اخو المؤلف العلامة ميرزا نجيب عمالو قال المريض عندي ورقة بالحنوت لئال ان ضمنها د راهم لا عرف قدرها فمات ولم توجد فاجاب بان هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها انتهى وفيه تأمل **قوله** فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته قال في جامع الفتاوى في الوديعه ولو قال وارثه رددها في حياته او قافت في احيائه لم يصدق بلا بينة لكونه مات مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا على احد هما تقبل للاضمان عليهم لان الثابت بالبينة كالتأبيل ما لمعانيه كذا في جامع الفصولين وفي جامع الفتاوى وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعمت الوديعه وان كان هذا

يعلمها فلا تجهيل ولو اقال في البزازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الودعة اما اذا صرف الوارث الودعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها ونسرها الطالب ان نسرها وقال هي كذا وكذا او هلكت صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينا في تركته وكذا الوادع الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البزازية تلزم العارية فيسقط الاستعارة رجل او غيره لوضع جذعه ووضعها ثم باع المعيرة لمجد ارفاق المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى الامين ثم ازاله يزول الضمان بالمستعير والمستاجر الا في

الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا انتهى **قوله** والمودع انما يضمن بالتجهيل قال في مجمع الفتوى لمودع المضارب والمستبضع والمستعير وكل من كان المال امانة في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينا عليه في تركته لانه صار مستهلكا للودعة بالتجهيل ولا تصرف ورثته على الهلاك او التسليم لرب المال ولو عين المال حال حياته اذ علم ان وارثه يعلم بذلك يكون امانة في يد وصيه او في يد وارثه كما لو كان في يده ويصدقون على الهلاك او التسليم الى صاحبه كما يصدق ايت حال حياته انتهى **قوله** وكذا الوادع الطالب التجهيل الخ اقول فيه ان قوله وكذا يغيد اتحاد الحكم وهو كون القول للوارث وقد اختلف الحكم وقد يجاب بان المشار اليه هو الوارث فانه قال وكالوارث في كون القول قوله لو ادعى الطالب فان القول له بقي ان يقال لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق لو قال انا علمتها ونسرها وهلكت فلم يضمن والجواب بحمل هذا على انها كانت معروفة فلما نسرها وكان مطلقا للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انها لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق واعلم انه ذكر في القنية في باب ما يسمع من الدعي لو قال في دعوى تجهيل الودعة لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا او مات من غير بيان يصح انتهى اقول انما لم يصح في الاول ويصح في الثاني لان نفي البيان وقت الموت لا ينفي البيان قبله **قوله** فالقول للطالب في الصحيح كذا في البزازية علل فيها وقال لان الودعة صارت دينا في التركة ظاهرا فلا يقبل قول الورثة قال بعض الفضلاء يفهم منه ان من لا يضمن بالموت عن تجهيل كالناظر انه يقبل قول الوارث في الهلاك والتسليم لانها لم تصرد دينا فيها لعدم الضمان وهي واقعة الفتوى فالحق انه اذا كان ضامنا صار دينا فلا يقبل قول وارثه فيها واذا لم يكن دينا فهي امانة في يد الوارث فيقبل قوله فيها **قوله** تلزم العارية فيما اذا استعار رجل او غيره الخ اقول هذا مخالف لما في الفصول في الفصل الخامس والثلاثين نقلا عن قاضي خان ونصه رجل وضع الجذوع علىها ثمارا جل باذنه او حفر هرد بها قحت بيته باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب قحت الدار فح لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول بعدم لزومها في الصورة المذكورة والمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط البائع قراها وقحت البيع لقولهم ان العارية غير لازمة كافي الغلاصة والبزازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الغلاصة في الفروع المذكور **قوله** والمستعير والمستاجر انما لم يبرء من الضمان اذا تعدى في العين المستعارة والمستأجرة ثم ازالا التعدى لان قبضهما كان لا نفسيهما لا هتيافهما منفعتهما فبازالة التعدى من العين لم يوجد الرد الى صاحبه بخلافه

الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالأجارة أو بالأسمجار والمضارب والمستلجح والشريك منا أنا أو مفاضة المودع ومستعين
الرهن وهي في الفصول إلا الأخير فهي في المبسوط الودعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمسا جرد مؤجر
ويعار ولا ترهن والعمارة تعار ولا تؤجر قبل يودع المستاجر والعار لا تصح إعارتهما وهي أقوى من الإيداع
وقيل لأن الأمين لا يسلمها إلى غير عياله وإنما جازت الأمانة لأذن الميعور والمؤجر للطلاق في الانتفاع وهو
معدوم في الإيداع فإن قيل إذا عارها فقد أودع قلنا ضمنى لا قصد في الرهن كالودعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر بما
الرهن فيملك الأيداع والأجارة دون الإجارة كافي وصايا الخلاصة بذكر المتولي في الوقف الوكيل بقصد المودع يودع

ما استثنى فإن يده ليس بالمالك **قوله** والمودع يعني تبرأ لعود إلى الوفاق وذلك لأنه مأمور بالحفظ في كل الأوقات فإذا
خالف في البعض ثم رجع إلى عاد الحفظ فصار كالواستاجر والحفظ شهراً فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي احتجى الاجر
بقدره وإطلاق المصنف مقيده بأن لا يعزم على الرد إلى التعدي حتى لو نزع ثوب الودعة ليلاً ومن يزمه أن يلبسه
فهاراً ثم سرق ليلاً لا يبرأ من الضمان كافي البحر من الظهيرية ولم يذكر المصنف حرمه من الرد هل يكتفي بمجرد
رد ماله الرد وان لم يصدقه صاحب الودعة وهو من كور في العمادية وعبارتها ولو أقر المودع أنها استعملها ثم ردها
إلى مكانها هل يكتفى لا يصدق إلا ببينة فالحاصل أن المردع إذا خالف في الودعة ثم عاد إلى الوفاق إنما يبرأ من الضمان
إذا صدقه المالك في الرد فإن كذب لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على الرد إلى الوفاق ورايت في مواضع آخر المودع إذا خالف
ثم عاد إلى الوفاق كذب المودع فالقول قال المودع كافي الرهن بحال ما إذا جحد الودعة أو منعها ثم اعتزل فإنه لا يبرأ إلا
بالرد إلى المالك **قوله** ومستعين الرهن أقول كما إذا استعارة رهن إلى رهنه أوداية ليركبها فاستخدم العبد وركب الدابة
قبل أن يرد رهنها ثم رهنها بمال بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى ملكته عند المرتهاين لا ضمان على الراهن لأنه
قد درج عن الضمان حين رهنها فإذا كان أميناً خالف فقد عاد إلى الوفاق وإن كان مستعين الرهن كالمودع لأن
تسليمها إلى المرتهاين يروح إلى تحقيق مقصود الميعور حتى لو هلك به ذلك يصير دينه مقضياً فيستوجب الميعور
الرجوع إلى الراهن بحاله مكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكماً بل هذا البرزخ عن الضمان كذا في البحر معزها إلى المبسوط
قوله والمستاجر يروح ويعار الخ أطلقه وهو مقيده بما لا يختلف بالناس في الانتفاع به قال البرزخ في إجارة المستاجر فهو زائل
شيء من استعارة البركة وإن نفسه ليس له أن يغير ولا يبدل ولا يسجل ولا يمسح ولا يمسح له الأمانة ولا الأجارة
لغيره لأنهما يختلفان باختلاف المستعملين حتى لو استأجره أنه لو ركب مطلقاً وقع على لول ما يوجب فإن ركب ولو ركب
تعيين ولو ركب له غيره بعد انتهت في الحاشية وقوله يروح المستاجر ويعمر ويودع فيما لا يختلف بالناس في الانتفاع به
قوله والعارية تعار يعني إذا كان ما استعاره مما لا يختلف بالناس بالاستعمال به كالسكين والصل والزراعتين شرط
أن يئتم به هو بنفسه لأن التقيين فيما لا يختلف صغير مقيده كذا في المجمع شرحه لأن **قوله** قيل يروح المستاجر والعارية إلى
قوله وقيل لا يروح بالاول أخذ مشائخ العراق وهو المختار لا فتوى كافي شرح المصنف على المحرم وبعض القول الثاني
والاول أدلى لتأيد بان المقوى عليه في الاختلاف نيم من يملك الأمانة مأمراً لا يملك الأمانة لا يملك الأمانة كافي الحاشية
قوله والوكيل يقيم الدين بعد مودع أو يخذل منه أن الوكيل بالبيع والشراء ليس له أن يودع وبه صرح في الذخيرة
في شرح الصنف عند قوله والعقود فيما يضيفه الوكيل ما يفيد من البرازية قال بعض الفضلاء إذا كان

وفي جامع الفصولين الوكيل قبض الوديعة اذ اسمى له اجرا لثباتي بها جاز بخلاف الوكيل قبض الدمن لا يصح
 بصحتها الا اذا اوقت له وقتا وفي الموزان يلو جعل للتكفيل احرام لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة ناجرة مضمونة وفي
 الفصولية من احكام الوديعة اذا كان الخطر المودع مباح صح خلاف الرافعي اذا استأجر المرقن كل امين ادعى ايصال
 الامانة الى مستحقها قبل قوله كما لا يخفى اذ ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء
 كان في حيوة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل قبض الدمن اذا ادعى بعد موته لم يلزمه قبضه ودفعه في حيوة
قول الوكيل قبض الدمن لا يصح استصحابا لاذوات له وقتا في اله انية من فصل التوكيل بالخصوص ومرة رجل وكل ولا يقبض
 بوديعة عند انسان ويجعل لها اجرا لمسمى حتى ان قبضها رباتي بها جاز ولو نكله بتقاضي ديمنه وجعل له على ذلك اجرا مسمى
 لم يجز الا ان يوقت له المالك وقتا من الايام ولو حو ما لا يقبض الوديعة والا تبان بها عمل لا يطول بخلاف الخصوصومة
 والتقاضي لان ذلك يقتصر ويطول فان وقت لذلك وقتا جاز ولا فلا **قول** لو جعل للتكفيل اجرا لم يصح اقول لعل
 منحه ملام الصحة ان الكفالة ليست عملا حتى يصح ان يجعل لها اجرا **قول** وذكر الزيلعي ان الوديعة الم اقول ذكر ذلك
 في الاجازة من قوله والمتاع في بلد غير مضمون وفرق بينه وبين الاضرار المشتركة في قول الامام فراحمة ومثله في النهاية
قول كما لو ادعى الرد قبيل وكذا الوصي اذا ادعى دفعها الى ربا ولو انكر لا يمين **قول** والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف
 بعض الفضلاء ينبغي ان يقبل ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بالمجتهدين كما كثر فطار زماننا بل يجب ان لا يغشوا هذه المسائل
 بتأليم الله تعالى ما لم يسمه انتهى وقال بعض الفضلاء التقييد بالموقوف عليهم وبما يفيده انه اذا ادعى دفع ماله الى احد
 معلوم الفواش والمؤذن والبواب وغيرهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله الا بيمينه وانه اغتني شيخ الاسلام ابو السعود وضرورة
 السؤال اذ ادعى لتولي دفع هذه الوقف الى من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا الجواب ان ادعى الدفع الى
 من عينة الواقف في الوقف كازلاجه والاداء لا يقبل له وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب واحدهما لا يقبل قوله
 كما لو استأجر شخصاً للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة فانه لا يقبل قوله انه انتهى قال بعض الفضلاء
 وهو تفصيل حسن مخصوصا في زمانه **قول** الا في الوكيل قبض الدمن اذا ادعى الدفع الى التسخير والصواب الا الوكيل
 باسقاط اذ الظرفية قبل على ما تحرر انه يقبل قول الوكيل المالك كور في حق نفي الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان
 على غيره فلا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الا ان يقال احتشادها بالاعتبار الثاني وقد وهم في هذه المسئلة
 كثير من وزلها فيها ام وانعكست فيها افهام وكثر فيما بينهم الخصام فاقول تحرير هذه المسئلة ان الوكيل اذا
 ادعى القبض والتفريط لا يخلو ما ان تصدقه الورثة فيهما وتكفل به فيهما او تصدقه في القبض وتكفل به في التفريط
 واعلم ان الوكيل قبض الدمن يصير مؤدفا بعد قبضه فيجري ما يجرى احكام المودع وان من اخبر بطريق يملك
 احتشاداً يقبل قوله وما لا فلا ولو ان الوكيل منعزل بموت الموكل وان من يملك امره لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا واذا علمت ذلك فاعلم انه متى قبض الوكيل من الدمن بيمينه او تصدق الورثة له فيه فالقول
 قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض ولو كلف به الورثة في الدفع لانهم يتصل بيمينهم له في القبض صاروا مقرين
 بان المال في يده وديعة واذا لم يثبت القبض بان انكر والقبض والادفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على المورث
 لانه لا يملك الا القبض لانه بموت الموكل منعزل من الوكالة فقد حكى امره لا يملك استينافه وفيه ايجاب الضمان

لم يقبل الا ببيئة بخلاف الوكيل بقبض العين وإن رقي في الولو الحية يقول للامين لا اذ لك به فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت البطون وكان المتولي الامن اذا خلط بعض اموال الناس ببعض امواله فانه ضامن فالودع اذا خلطها باماله فجميعها لا يميز ضمنها واذا نفق من خلطها ببعضها والعامل اذا استل على الغرض وهو المورث اذا لم يكون تقضي باماله ولا يقبل قوله فيه بخلاف ما في القبض والدفع للموكل حال حياته وانكر الموكل لانه يملكها فمنعه فكل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان فلا يقبل قوله ايضا في نفى الضمان فان قيل لا يجوز حمل الغرض عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت فبما نفق عنه وكذلك في الدفع اذ هو بالنسبة اليه ولاح والقول قول المودع في الدفع بيمينه وذلك لانه مصدق له بعد الوكالة وقد حو في كتاب الوكالة ان المدعي اذا صدق وكيله الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصل يده عليها ما انتهى رحوه عليه فاقام المدعي بينة على الدفع للوكيل تسل وان دعت الورثة وان صدقت الورثة الوكيل في القبض والدفع فالامر ظاهر في علمه جواز مطالبة الغريم وقد برئت ذمته بتصل يدهم فقد تعرضت المسئلة بعنايته ان الله تعالى فانهم واعلم ان دعوى الهلاكه في يد دعي القبض مثل دعوى الدفع وكالوكيل الوصي بعد مزله اذا قال قبضت ودفعته وهذا ملك مني وكيف به من لم يملكه الطلب شرها في القبض لم يقبل قوله لا بينة لانه بعد العزل لا يملك انشاء القبض وفيه ابطال الشبهة على الغير اذا لم يكون تقضي بامالها من حكى امرا يملكه انشاء وفيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله لخولم يكون معزولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي الميت مطلقا بالقاضي واذن له في القبض قبل قوله في ذلك يقدر صرح في الترحا فيه بان الوصي اذا اقر باستيفاء الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض كاحرره بعض المضلاء وقال لم اطلع على من حررها فيرى قوله قول للامين مع اليمين ان قال بعض المضلاء ظاهره ان الوصي والمتولي لاية في توليها بمجرد ذلك لا بد من اليمين وقد تقدم للمصنف انه يقبل قوله للامين وفي تنا وفي قاري الهك اية وفي تحليفه خلاف لكن واعتدل المصنف عدم التحليف فيما تقدم ثم قال ذلك البعض ولم يتعرض المصنف ليحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده ام لا ولم اره صريحا لكن ظاهرا كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذ اقامة الظاهر لتصريحهم بان القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه انه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت اليتيم انه انفق عليه كذا يقبل قوله وعلموه بانده اسند الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولي كالوكيل في موضع وقوع خلاف في ان المتولي وكيل الواقف اذ وكيل الفقراء فقال ابو يوسف بالاول وقال محمد الثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل خروج في التقنية قال وكله وكالة عامة الى ان يقوم بامرره ويصدق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاندق بل اطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرقه وان كان عدلا يصدق مما قال ولين اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الاذنة وان اراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة انتهى فهذا صريح في قبول قول الوكيل في دعوى الانفاق ولو بعد العزل وتحقيقه ان العزل لا يخرج من كونه امينا فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه دفع لموكلة في حياته في حق براءة نفسه كما انتهى به بعض العلماء كما تقدم قوله ولو انفق فيهما فردة وحلطة بها ضمنها الحق يعني لوجود اطلاق الكل البعض بالانفاق والباقي بالخلط لكون الخلط تلبسا واستهلاكا لان الامتلاك

الفقراء شيئا واخلط الأموال ثم نزعها ضمنها لا ربا بها ولا تجزئهم من الزلوة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخف والمتولي إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضي والسما إذا خلط أموال الناس وأما ما بآمره ضمن إلا في موضع جرت العادة به لا ذن بالخلط والوصي إذا خلط مال اليتيم ضمنه إلا في مسائل لا يضمن إلا أمين بالخلط القاضي إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولي إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو تلف المتولي مال الوقف ثم وضع كحلته لم يبرأ وحيلة براءته أنفاقه في التعمير وإن يرفع الأمر إلى القاضي فينبغي للقاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه الأمين إذا هلك الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيئا عليها فهلك كذا في الرلو الجية وفي البرازية الرقيق إذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأردعه وهلك عند المودع تضمنه لكونه مال المولى مع أن للعبد يد معتبرة حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه الماذون له في شيء كاذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرجت عنه مسئلتان المودع إذا أذن انسانا في دفع الوديعة إلى المودع قبل فماله ثم استحققت بيمينه بعل الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمرا لا رجوع الذي يتصور من العباد هذا وهو أن لا يبقى منتفعا به بالتغيب وبغيره لأن أصله المجل ليس إلى العباد وقد وجب لأنه لا يمكن أن يشار إلى كل جزء بأن حقه بيمين فصار حقه مغيبا في دراهم فيكون أثلا فانيضمنه ولا هبيل للمودع عليها كذا في المستصفى **قوله** إلا أن يأمره الفقراء الخ قيل عليه لأخفاء أن الأمر للعامل هو الإمام لا الفقراء وما ذكره يفيد أن الأمر له هو الفقراء وفيه نظر **قوله** والمتولي إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن قال بعض الفضلاء هل اختلافها باختلاف واقفيها أو باختلاف جهاتها أو مستحقها انتهى أقول الظاهر أن اختلافها باختلاف واقفيها أو باختلاف الموقوف عليه وإن اتحد الواقف كمسجد وتكية **قوله** والوصي إذا خلط مال اليتيم ضمنه أقول في جامع الفصولين في السابح والعشرين ما يخالفه فإنه قال لا يضمن الوصي بخلط ماله بماله وقال أيضا للوصي إن بخلط ماله بماله وبما كل بالمعروف **قوله** الأمين إذا هلك الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيئا عليها أقول في القنية وقع من رب البيت شيئا على وديعة عنده فانسدها أو مشرق سقط عليها فانسدها ضمن وان كان بساطا أو مائة استعاره ليبسطه لم يضمن هو ولا أخيره بخلاف الحال لأن فعله بعرض فيتقبل بشرط السلامة بخلاف هذا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف فان عموم الأمين في كلامه يشمل المستعير والحكم فيها مختلف بقي إن يقال قد فرق صاحب القنية بين الحال والمستعير ولم يفرق بين المودع والمستعير حيث ضمن المودع بالهلاك في هذه ولم يضمن المستعير مع أن كلامهما أمانة تضمن بالتعدي لا بالهلاك فليز نظر الفرق **قوله** حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه أقول هذا إذا لم يعلم أنه كسب عبده أو ماله أما إذا علم ذلك فله حق الأخذ ولا حضور العبد كما نقله في البرازية عن الذخيرة **قوله** الماذون له في شيء كاذنه الخ قد كتبنا في الوكالة بياناً لذلك تبين قوله وبشرائه **قوله** فلا ضمان على المودع يعني لأنه ورد الوديعة على من أخذه منه على يد ما ذونه **قوله** والمستحق تضمين الدافع الخ يعني لأنه لم يرد على من أخذه منه فلم يبرأ وهو الأجنبى بموافقه بل وهل له تضمين المودع بالكسر مقتضى القياس على كثير من النطائر أنه يتخير لأن الدافع تعالى بدفع ملكه إلى الغير والمودع تعالى بقبض ملكه بغير إذنه ولا يخفى أن عبارة المصنف لا تنفي الخيار غاية أنه مكت من تضمين المودع

للمستعير على العريكة الساكنة ولو عموماً أحد الشرعيين الحمام بلا إذن شريكه فإنه يرجع على شريكه بصحة كفاً في اجازة
الولو الجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت حقيقاً فطلبه ليضرب به ظلماً او كانت كتابية فيه اقرا وجماع
لغيره وقهش كافي الخاتمة المودع اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان المودع موقفاً فعلى يمينه ثم ازاله لم يزر
الضمان كافي جامع الفصولين المودع اذا جعله في ضمانها الا اذا هلك قبل النقل كافي الاجماع المودعة امانة الا اذا كانت
في ضمانه مونة ذكره في يمينه وتقدم على المودع ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو اهتمت رامة لا رجماع وليا
ومما لا يخفى ان الرجوع لا الود فله اجراء المثل الى القطام ولو رجع في ذمه الغار في مكان لا يقدر
على الرجوع والكراء فله اجراء المثل وهما في الخاتمة وفيما اذا استعار ارضاً للزراعة وعقد وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصل ولو
لم يوقت وتترك ناجراً لمثل مونة رد العارية على المستعير

قوله فإنه يرجع على شريكه بصحة لا يقال ينبغي ان يكون متبرعاً كافي عبارة الدابر المترك بغير اذن لا نأقول وضع المسئلة
في الحمام لبيان الفرق بينه وبين الدابر لكونه لا يقبل القسمة بخلافها فلا يلزم من تبرعه فيها تبرعه في الحمام **قوله**
كفاً في اجازة الويلو الجية وفي الضمان قد ذكر وجهه مشتملاً على تفصيل ولم يجزم بالحكم وامال الويلو الجية فذكره لكن مع
الجزم بالحكم **قوله** لو كانت حقيقاً فطلبه الى قوله كافي الخاتمة نص ببارتها امرأه همت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها
واموتته ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فبرأت وراوت اهتراد كتاب الوصية قال الفقيه ابو نكر البليخي ان كان
في الكتاب اقرا ومنها للزوج بمال او قبض مهرها من الزوج فللمودع ان لا يدفع الكتاب وان كانت المرأة تسترد ملك
نفسها بان كان القرطاس ملكاً للمرأة لما في رد الكتاب من اذها بحق الزوج وفيه امانة لها على الظلم قال روح الاتري
ان الوديعه لو كان حقيقاً نارادت المرأة ان تاحذ من المودع لتضرب به رجلاً ظلماً فإنه لا يدفع اليها ما قلنا انتهى **قوله** اذا
جعلها ضمانها الا اذا هلك قبل النقل الخ في الخاتمة عن اجناس الناطقي اذا جحد المودع الوديعه بحضرة صاحبها يكون ذلك
فسخاً للوديعه حتى لو نقلها من الموضع الذي كان فيه حاله الجحود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود نهلك
لا يضمن انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصنف من الغلل **قوله** له الرجوع لا الرد الخ كذا في النسخ وهو خطأ والذي في الخاتمة
وجل استعار من رجل امة لترضع ابناً له فارضته فلما صار الصبي لا يخذ الا لذيها قال المعيرار دد علي خادمي قال
ابو يوسف رح ليس له ذلك اي طلب الرد وله اجر مثل خادمه الى ان يظلم الصبي ومنه يظهر ما في نقل المصنف من
الغلل **قوله** ولو رجع في ذمه الغار الى قوله اجراء المثل الذي في قاضي خان كان للمستعير ان لا يدفع اليه لانه ضرر
ليس على المستعير اجراء المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى ان يرد الموضع الذي يجحد فيه كرا او شراء انتهى ومنه يعلم
ما في عبارة المصنف من الاجازة للغل **قوله** وفيما اذا استعار ارضاً للزراعة الى قوله وتترك المسئلة في الخاتمة وبارتها ولو
لن رجلاً عامداً في الميزر عمارت لك وقتاً او لم يوقت فلما تقارب الجهاد ارا ان يرجع المستعير كان له ذلك وفي
الاستعسان لا يكون له ذلك حتى يحصل الزرع لان المستعير لم يكن مبطلاً في الزراعة فتترك الارض في يده الى الجهاد
بالاجارة وتصير الاجارة اجارة انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجازة بالغ حد الغل **قوله** مونة رد العارية
على المستعير لانه قبضها بالمنفعة نفسه فيجب عليه ودها وكذا مونة رد المغصوب على الغاصب لانه عامل لنفسه في القبض
ومنفعة الرد حاصلة له لبرأته بذلك من الضمان ولا ولاية له على المالك في الجواب ذلك عليه وكذا مونة رد الوديعه

الفصل الثاني

ألا في عارية الرهن كافي الميسر تحليف الامين عند رد الوارث والهلاك قيل لنفى التهمة وقيل لا نكاه الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الكوفي كذا في ربيعة الميسر لو رد الوديعة اليه قبل ردها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى بيت مالكمها او الى من في بيته او الى غيره من مواليه او لا هو الصحيح واختلف في ضمان ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا مالا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مالا يورث الميت بدفع الدين الى الوارث على الميت دين ادعى المودع دفعها اليه ما ذكركم ماله كما وكذا به في القول له في براءة الوارث الا في وجوب الضمان عليه لما ذكرنا له بال دفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قارى الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادي

على الراهن لان عينه امانة في يد المرتهن ولهذا كان نفقته وكفنه على الراهن والمضمون عليه انما هي المالية والرد تصرف في العين لا في المالية ومنفعة القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوثقة لكن ترجح جانب الراهن بحكم الملك هكذا ذكر في التحرير وذكر في الوحيات على المرتهن وبمحتاج الى التوفيق بين الموضعين وهذا بخلاف المودع والمستأجر حيث تكون مؤنة الرد على المالك اما المودع فلان منفعة قبضه وهي المنفعة حاصله لا المالك ولما المستأجر فلان منفعة قبضه وان كانت حاصلة له صورة فهي حاصلة للمؤجر معنى حيث يتأكد حقه وهو الاجر بذلك فعند التعارض ينرجح جانب الآجر بوجهين ان حقه في العين وهي الاجرة وحق المستأجر في المنفعة واعتبار العين اولي لما صرف والثاني الترجيح بحكم الملك كما اذا ماتت دابة رجل فهدا رفيقه فان مؤنة اخراجها على المالك مع ان المنفعة تحصل لصاحب الدار بتنازله دارة فاذا اعتبرنا الملك مع عدم حصول المنفعة لهما فلان تعتبر مع حصول المنفعة وهي الاجرة اولي ومؤنة رد العبد الموصى بخدمته بعد مضي مدة الخدمة لا رواية فيه ويجب ان يكون على الموصى له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية كذا في شرح قلخيص الحام مع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** الا في عارية الرهن قيل عليه لا يظهر الفرق بين عارية الرهن وغيرها **قوله** لو رد الوديعة الى عبد ربه اقول وكذا لو رد الوديعة الى اصطلح المالك لم يبرأ لانه لو رضي بكونه في يد من في عياله اذ دارة لما ادع **قوله** ولو دفع المودع الى الوارث الخ اطلق المسئلة في جامع الفصولين ولم يقيد بما ذكره المصنف من استغراق الدين وعدم كون الوارث مؤتمنا **قوله** والا فلا قيل عليه ينال وجه فتحه ثلاث صور احدها انتفاء الامرين معا الثانية انتفاء الاستغراق وحده الثالثة مكسبه وعدم الضمان في الثانية غير ظاهر لان الظاهر الضمان بالدفع الى غير الامين فتأمل **قوله** الا اذا دفع لبعضهم اي بعض ارباب الدين المفهوم من مساق الكلام **قوله** ولو قضى المودع بها دين المودع يعني والدين من جنس الوديعة كافي جامع الفصولين **قوله** ولا يبرأ مالا يورث الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين اقول ظاهرا سواء كان الدين مستغرقا لما دفعه او لا هو اذ كان الوارث مؤتمنا او لا والظاهر ان يقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقا لما دفعه الوارث غير مؤتمن كما قيل بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث **قوله** فالقول له في براءة بيمينه في حق براءة نفسه **قوله** الا في وجوب الضمان عليه اي على الماذون **قوله** ومن الثاني وهو ما كان مضمونا لكونه ديننا **قوله** فلا بد من البيان وجهه انه يدل على براءة الدين الذي عليه فلا بد لك فلا يقبل منه ذلك

استأجر بغير الى مكة فهو على الذهاب الى مكة فلهما المفتي به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والامتناع والتدبير
 المزاوية المستبصر لا يملك الا بضاع والايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرولة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال
 اشتري به ثوبا صح كما اذا قال اشتري به ثوبا صح وكذا لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة
 كالضاربة الا ان المضاربة يملكها الباع والمستبصر لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاحتراخ او نص على ذلك انتهى
 وكذا لا جارة تنفس بموت احد هما كما في المنية القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتني بدفعها
 اليك ففعلتها اليه وكل به ربحا في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند اصحابنا ربح خلا فالابن ابني ليلى كذا
 في آخر الرواية من الاصل لمحمد ربح المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعى هارجلان وابني ان يحلف
 اهل هما ولا بينة يعطيها لهما نصين ويضمن مثلها بينهما لانه اتلف ما استودع بجهله مات رجل وعليه دين وعنده
 رديعة بغير بينة فجميع ما تركه بين الغرماء وصاحب الرد يعة بالحصص كذا في الاصل ايضا

كتاب الحجر والمآذون

المحجور عليه بالسفه على قولهما المفتي به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والامتناع والتدبير
قوله استأجر بغير الى مكة فهو على الذهاب الى مكة فلهما المفتي به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والامتناع والتدبير
 تملك المنفعة بلا عوض وفي التبرع تجري المساومة فاما الاجارة فتملك بعوض ومبنى ذلك على المغايرة كافي فروق المحبوبي
قوله والابضاع المطلقة اقول الظاهر ان يقال والبضاعة المطلقة **قوله** الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاحتراخ اقول الصواب
 ان يقال الا اذا كان في عبارته وعليه فلا فائدة لقوله بعد ونص على ذلك ولو قال الا اذا علم انه قصد الاحتراخ
 لكان وافي بالمراد مع الاختصار **قوله** تنفس بموت احد هما اي موت احد المتعاقدين **قوله** القول للمودع في دعوى الرد
 والهلاك يعني مع يمينه كما في الحادي القدسي اقول في منية المفتي قال رد دت بعض المودع ومات فالقول لرب
 الرديعة فيما اخذ مع يمينه **قوله** والمودع ضامن به اي بالد مع **قوله** والمودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني الخ اقول
 حق العبارة ان يقال المودع يعة اذا ادعاها رجلان وقال المودع لا ادري ايكما استودعني **قوله** وعنده رديعة بغير
 بينة اقول كالوكالة ان دراهم فانفعها ثم رد مثلها فانه بانفاقها صار ضامنا لهما جها ويكون ذلك دينا في ذمتها وصاحبها
 اذوة للغرماء **قوله** الحجر لغة المنع وشرعا هو منعه التصرف في حق شخص وهو الصغير والرقيق والمجنون بالاتفاق والحق
 الامام المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المجلس وهذه ايضا بالاتفاق على ما حكى واما حجر المديون والسفيه بعد ما بلغ
 فعلى قولهما كذا في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة **قوله** المحجور عليه بالسفه قال في الخلاصة هو على نوعين
 محجور خفة في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات والثاني ان يكون مسرفا مضيعا لماله **قوله** على قولهما
 المفتي به قال بعض الفضلاء اعتمد قول الامام ربح اصحاب المتون والمحبوبي وهو تصحيح العرشي لكن التصحيح الصريح بان
 الفتوى على قولهما اقوى **قوله** كالمصغر اقول وكالمعتوه لما في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة **قوله** والمحجور
 عليه بالسفه يخالف الصغير والمعتوه في عشرة معني ويؤا نقهما فيما عدا ذلك ورح كان على المصنف ان يقول كالمصغر
 والمعتوه الا ان المعتوه لما كان ملحقا بالمصغر لم يذكر **قوله** الا في النكاح والطلاق فيصح نكاحه وطلاقه ونلز منه المثل
 لا المسمى الزائن عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى كذا في شرح الوهبانية لابن الشحنة

الغن

وجوب الزكوة والصدقة والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالغريب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وجوبه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو امتنع عن كفارة ظاهرا
مع ولا تجزئ عنها و يصوم لها وتسامح في هرجا من هرجا واما اقراره ففي التا تاريخا انه صحيح عند
اي خفيفة روح لا عند هما انتهى يعني بنامل الحجة بالسفة الصبي المجبور وعمله مو اخذ بافعاله فيضمن ما تلفد
من المال اذا قتل فالدية على ما قلته لا في جسد بل لو ابلغ ما اقتضه وما اودع عند ولا اذن وليه وما
المجور وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي مجبور ومثله وهي ملك غيرهما فللها ذلك
تضمن الدافع اذا اخذ قال في جامع الفصولين وهي من معصيات ايداع الصبي قلت لا اشكال لا نه

قوله وجوب الزكوة ويدفعها القاضي اليه فيؤديه بنفسه ليكون عابدة لا بد لها من النية لكنه نهى عنه
امينا كيلا يصرفها في غير وجهها **قوله** والعبادات اقول المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلوة الا ما هو اعم من البدني
والمتكبر منها روح لا يكون عطف العبادات على ما قبلها من عطف العام على الخاص بل من عطف البيان
بل ادعى السبكي في عروس الافراح شرح تلخيص المفتاح في الكلام على الدية باحة ان كل موضع يدعى فيه انه
من عطف العام على الخاص يراد به العام ما عد اذ ذلك الخاص فيكون من عطف البيان قال وهذا هو التحقيق عند
الاصوليين **قوله** وزوال ولاية ابيه وجده يعني وعدم ولاية ابيه وجده عليه بخلاف الصغير هذا هو المراد ولو
غيره لكان اولى **قوله** وفي صحة اقراره بالعقوبات يعني على نفسه كالمو اقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس او فيما
ذونها **قوله** فهو كالبالغ اليه في توجه الخطاب اليه والا فهو بالغ حقيقة **قوله** ولو اعتق عبده في ظهاره يسعى اي العبد
في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجور عن صومه انتهى ومنه يظهر ما في عبارة المصنف من الخل **قوله** صح ولا يجزئ
منها في شرح الوهبانية نقل من خزائن الاكمل لوند رصدة او هذا او ظهارا وحلف لا يدعه القاضي ان يكفر بالمال
بل يصوم بكل يمين ثلثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار **قوله** واما اقراره اليه يعني بغير العقوبات كالمو اقر بمال
واجارة وما شبه ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقص فيجوز عند الامام لانه لا يرى العجز بالسفة واساعد
هما فلا يجوز كالا يجوز في غير البالغ والمعتوه لانهما يريان العجز بالسفة **قوله** ففي التا تاريخا انه من باب خطاب
الوضع وهي اتي حقيقة في احكام الصبيان **قوله** ويستثنى من ايداعه قيل مصدر مبني للمفعول اي كونه مودعا انتهى
اقول ذكر الشمس الغناري في تفسير الفاتحة ان اهل العربية يتسامحون في قولهم ان المصدر المتعد في قد يكون مصدرا
للمعلوم وقد يكون مصدر والمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر وذلك لانه يحصل من
المصدر المتعدي هيئة للفاعل كالعالمية وهيئة للمفعول كالمعلومية والالكان كل مصدر متعد مشترك لا قائل به انتهى
فليحفظ **قوله** ما اذا اودع صبي مجبور ومثله اليه قيل في المجتبى من كتاب الوديعه ولو اودع الصبي عبد اذ قتل ضمن
احما او هو مشكل ايضا لانه قال لانه لم يكن مادقا للصبيان انتهى فهي مستثناة ايضا اقول في احكام الصفة وللا مترو شي
مما قاله في صبي مجبور اودع عبد اذ قتل كان على عاقلة القيمة وان كان اودع طعاما ما كلة لا يضمن وقال ابو يوسف
في المشايخ يضمن **قوله** قلت لا اشكال لانه انما يضمنه الصبي اليه يعني في المسئلة السابقة على الامتناء وهذا لم يوجب في
في المسئلة المستثناة التسليط من مال كذا وقيل عليه بل وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول فالأشكال باق انتهى

نمو لم يضمهما العبد للعتق من مالهما وهذا لم يوجد كما لا يخفى إلا أن في الاجارة اذن في التجارة ومكسبه كل اذن
 السراحيه لا يصح الاذن للعتق والمقصود بالمحجور ولا يبيته ولا يصح محجوراً عنها على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم
 لا يهون اذا قال المولى بايعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذ
 قال له اتجروا فبايعوه لم يقل من فلان اذ بيع ثوبه ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذا وهب حادثة الفتوى فليس فعله الاذن بالتجارة
 كما في الولو البية فلو قال اشتر لي ثوباً ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذا وهب حادثة الفتوى فليس فعله الاذن بالتجارة
 لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضارباً في نوع واحد فاذا كان لعبد المضاربة فانه يهون ما ذونا في ذلك النوع خاصة
 وقال السرخسي رحمه الله من اذنت له في البيع فله ان يشتري فسكت كان ما ذونا
 فليتأمل **قوله** الاذن في الاجارة الخ اي في اجارة نفسه اذا لم يكن مقيداً بالاجارة من شخص معين كما يفيلده كلام المصنف
 الا في قريب **قوله** بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني فلا يكون ما ذونا الا اذا لم يلم بالاذن اقول لم يظهر لي وجه الفرق فليتأمل
قوله فاذا لعبد المضاربة فانه يهون ما ذونا في ذلك النوع خاصة يعني لانه لا يمتنع الاذن من المضارب **قوله**
 وقال السرخسي رحمه الله من اذنت له في البيع فله ان يشتري لان السبب في حقه فله العجز فلو لا يقبل التخصيص اقول فعلى هذا
 الاستثناء من الاصل المذكور روح لا موقع للاستثناء المزبور ولا يتنازع على الصعيف **قوله** اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى
 فسكت كان ما ذونا قيل عليه اطلاقه يشمل ما اذا رأى يبيع ملك المولى او ملك الاجنبي وليس كذلك
 فانه لو رأى يبيع ملك المولى فسكت لا يكون اذناً في التجارة كما في الدرد والغرر نقلاً عن الخانية
 اقول كلام الخانية مضطرب فانه قال في اول باب الماذون واذا رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن
 اذناً وقال بعد اسطر ولو رأى عبده في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعاً كثيراً من ذلك كان اذناً ولا ينفذ على المولى
 بيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو ان رجلاً دفع الى عبد رجل متاعاً ليبيعه فباع بغير اذن المولى فراء المولى ولم يمه
 كان اذناً في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلموا في العهدة قال بعضهم ترجع الى المرد عند
 البعض ترجع الى العبد ثم قال ولو رأى المولى عبده يشتري ديراً لهم المولى اودنا نيره فلم ينهه يصير ما ذونا
 فاحذ صاحب الدرد والغرر من قول قاضي خان ولو ان رجلاً دفع الى عبد رجل متاعاً ليبيعه فباع بغير اذن المولى
 فراء المولى ولم ينهه كان اذناً في التجارة ومن قوله اول الباب واذا رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت
 لم يكن اذناً ما ذكره وغفل عما يناقضه بعد اسطر في كلام قاضي خان حيث قال ولو رأى عبده في حانوته يبيع متاعه
 فسكت حتى باع متاعاً كثيراً من ذلك كان اذناً وغفل عن قوله ايضاً ولو رأى عبده يشتري شيئاً بدينهم المولى اودنا نيره
 فلم ينهه يصير ما ذونا وعبر خاف على اولي الاباب ان ما ذكره صاحب الدرر ومع هذا التناقض غير صواب والحق
 ما ذكره المحفوف بالاعتناء العلامة صاحب الهداية حيث قال بعد كلام ثم الاذن كما ثبتت بالصريح يثبت بالدلالة كما
 اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير ما ذونا عندنا خلافاً لغيره والشافعي ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى
 او الاجنبي باذنه او بغير اذنه بيعاً صحيحاً او فاحشاً لان كل من يراه يظنه ما ذونا فيها فيعاقده فيتضرر به لو لم يكن له ما ذونا
 ولو لم يكن المولى راضياً به لم يضره بالضرر عنهم انتهى بقي ان يقال هو دخل من اطلاق صاحب الهداية انه لا فرق بين
 ان يكون المولى قاضياً ام لا وغير حاب ان مافي المترون والهرج ولو كان بطريق المعلوم مقدم على مافي فتوى وان لم يكن

إذا كان المولى قاضيا كافي الظهيرية السفهية إذا زوجت نفسها من كفوء صح فان تصرفت من مهر مثلها كان للمولى
الاختيار ولو اختلعت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصي
المال الى اليتيم بعد بلوغه ففيها ضمنية ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاضي على سفهة فاطلة آخر جاز اطلاقه لان
الحجر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تحقيق الحجز الاول خلافا للخصاف وردت في المحجور عليه بالسفه باطل

في عبارتها اضطراب فكيف مع ما ذكرنا من الاضطراب **قوله** الا اذا كان المولى قاضيا قول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه
المسئلة على طريق الاستثناء وذكرها قاضي خان في فتاواه على طريق الاستثناء فيقال القاضي اذا ارأى عبدا يبيع ويشترى
فستكت لم يكن اذا انتهى وقد قلنا قريبا ان اطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا
او لا وان مالى المتون والشروح يقدم على ما في الفتاوى **قوله** السفهية اذا زوجت نفسها من كفوء الخ في الفتاوى
الظهيرية سفهة تزوجت باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه ولم يدخل بها قبل تزوجها ان شئت فانهم
لهم مهر مثلها فان شاء رضي لغير التزيم وان شاء ابى فيفرق بينهما وان كان قد دخل بها فعليه لها مهر مثلها ولا يفرق
بينهما لان التفريق كان للنقصان عن صدق المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول انتهى ومنه يظهر ما في
عبارة المص من القصور **قوله** ولو اختلعت من زوجها على مال الخ المسئلة في المبسوط والواذ بلغت المرأة معسلة فاختلعت من
زوجها بمال حاز الخ لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود القبول وقد تحقق القبول منها ما كان الزوج علق طلاقها بقبولها
الجعل فاذا قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا يلزمها المال وان صارت مصلحة لاتها التزمت المال لا بعوض هو مال والمنفعة
ظاهرة لها في ذلك كان النظران تجعل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالمريضة فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك فهو يملك
رحمتها لان وقوع الطلاق باللفظ الصريح لا يوجب البينونة الا عند وجوب البذل ولا يجب البذل هنا بخلاف ما اذا كان يلفظ
الخلع فانه مقتضى لفظ الخلع انتهى قال بعض الفضلاء ظاهر الاطلاق ان المراد بالسفهية بالاحجور ويشكل على صحة تصرفات السفهية
عند الامام عدم لزوم المال للمختلعة فان حمل على ان المراد المحجورة على قولهما كان ظاهرا لان النكاح والطلاق والخلع
نافذ عندهما وعدم لزوم المال في الخلع لكون السفهية المحجورة كالصبي في الاحكام الا ما امتثني **قوله** ولا يصح اقرار
السفهية اقول يعني بالمال وظاهرة انه لا فرق بين ان يكون ححر عليه القاضي بالسفهية ولا وهو انما يتم على قول محمد الذي
يحرى الحجر على السفهية وان لم يحجر عليه القاضي اما على قول الامام فلا لانه لا يبرئ الحجر على السفهية واما على قول
ابي يوسف رح فلانه لا يصير السفهية محجورا عليه بالسفهية عند ما لم يحجر عليه القاضي وفي مقطعات الفتاوى الظهيرية من
كتاب الحجر ولو اقر المحجور عليه انه اخذ مال الرجل بغير امره واستهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح مثل مما كان اقرب
فان اقرانه كان حقا اخذ به وان انكر ان يكون حقا لا يوخذه به **قوله** ولا الاشهاد عليه اي على اقراره بالمال **قوله** ضمنية
ولو لم يحجر عليه قال في الولو الجية ولو دفع الموصي المال الى اليتيم بعد ما ادرك ولم يوفى منه رشدا ثم ضاع بعد
ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه انتهى وفي الحانية يتيم ادرك مفسد او هو في حجر وصيه وحجر
عليه القاضي ارم الحجر فامر وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه
بأنه يضيع فبيع فيضمن وان صبيا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله واذن له في التجارة فضاع المال في يده
لا يضمن الوصي **قوله** لان الحجر ليس بقضاء قال في الفتاوى الظهيرية في تعليل ذلك لان قضاء الاول كان في فصل مختلفا

واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصحة البلغي وابطاله ابو القاسم ولا يصح التسفيه معجور عليه بالسفاهة فقول الثاني
 بطلان من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لمحمد رح فيهما ولا تشترط
 حضرة لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضي على صفيه ثم ادعى الرشيد وادعى خصمه
 بقاءه على السفه وبرهنا فلم ارفها فقلنا صريحا وبمعنى تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر
 زوال السفه لان عقله يمنع من ذكره في دليل ابي يوسف روح على ان السفه لا يتجرأ الا بحجر القاضي وقال الزيلعي
 وغيره في باب التحالف اذا خلع الزوجان في المهر قضي لمن برهن فان برهنا فمن شهد له مهر المثل لم تقبل بينتهما
 لانها للآباء تكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهنا بينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل لما ذون اذا
 ذين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتي العبد لما ذون
 المديون اذا وصى به حيله لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا لموصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه
 كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو ربه في حيوته فللغريم ابطالها ويبيعه القاضي فما فضل من ثمنه فآلوا به
 كذا في خزنة المفتين من الوصايا لما ذون لا يكون ما ذون ناقبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لاهل السوق
 يا يعوا صدي ولم يعلم العبد
 كتاب الشفعة

في بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرر للجبر

فيه وهذا اختلاف في نفس القضاء ولان الحجر الاول ليس بقضاء لعدم المقضي له والمقضي عليه فينفذ قضاء الثاني
قوله واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي الخ في الفتاوى الظهيرية وعن ابي بكر البلخي انه مثل من معجور عليه وقف
 ضيعته فقال وقفه باطل الا ان باذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز وقفه فهما افتيا على قولهما انتهى يعني وعلى قول
 الامام يجوز وقفه لانه لا يرى الحجر بالسفاهة **قوله** ويتبني تقديم بينة البقاء على السفه الخ قال بعض الفضلاء الصبي اذا بلغ
 حكم الشرع يتوجه الخطاب اليه فالظاهر زوال ما يقضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجره لانه مع وجود البلوغ
 صار الظاهر بقاء الحجر ولم يوجب بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاءه انتهى وقال بعض الفضلاء لقائل
 ان يقول ينبغي تقديم بينة الرد لانه ثابت خلاف الاصل وخلاف الظاهر اذا الظاهر بقاء ما كان على ما كان فكانت اكثر اثباتا
 وما كانت اكثر اثباتا اولى بالقبول **قوله** عند ذكره الخ متعلق بمسألة قوله في المحيط اي لما ذكر في المحيط عند ذكره في دليل
 ابي يوسف وقوله على ان السفه متعلق بقوله دليل **قوله** وبين زوال السفه شهد لها الظاهر الخ وهو كون العقل يمنع
 من السفه **قوله** الا اذا كان اجيرا قال بعض الفضلاء مفهومه انه لا يتعلق بكسبه ورقبته ولم يبين المصنف بماذا يتعلق
 ولعل المراد تعلقه بكسبه دون رقبته **قوله** كافي اجارة منية المفتي عبا رتها استاجر عبد البيع ويشتري حازه فلو سقه
 دين اخذ به المستاجر دون العبد انتهى قال بعض الفضلاء فلا يحتاج الى استثنائه اذ ليس بما ذون بل كوكيل غير
 المستاجر ولا بد من بيان تقييد بما يصح الاجارة كالمدة فانهم والله اعلم **قوله** في جميع الاحكام الا في ضمان
 الغرر للجبر يعني ان الاخذ بالشفعة لما كان تملكا بطل كان شراء حكما فتثبت به احكام الشراء بينه وبين المالك
 ما كان او مشتريا كرجوع العدة وخيار العيب والرؤية فلا ضمان الغرر فان الشفيع لا يرجع به على المأخوذ منها

فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما لو هوب له والمالك القديم وامتيلا د الاب بخلاب
البائع فريضة المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالا لجل ويردها على البائع لا تسلم للمشتري

لانه ليس بغار له لكونه ياخذها منه جبر الكس هذا الذي ذكره انما يتأتى في الاخذ بالقضاء اما اذا اخذها بغير قضاء
فلا يستقيم التعليل بما ذكره وسيا تي الجواب من ذلك **قوله** فاذا استحق المبيع بعد البناء اقول صواب العبارة فاذا
استحق المأخوذ بالشفعة بعد البناء **قوله** فلا رجوع للمشتري على الشفيع اقول صواب العبارة فلا رجوع للشفيع
على المأخوذ منه بائعا كان او مشتريا يعني بقيمة ما نقضه البناء بعد القلع بل بالثمن فقط في ظاهر رواية لان
المأخوذ منه ليس بغار له هو ا اخذها بقضاء وبغيره اما اذا اخذها بقضاء فلانه مجبر على الدفع واما اذا اخذها بغير
قضاء فلانه استوفى عين حقه لانه ياخذها بحق متقدم على البيع لكونه متقدم ما على الد خيل فالجبر وان لم يوجد
حقيقة فهو موجود حكما واعتبارا او يفاء عين الحق بقضاء او غيره سواء من حيث الحكم كافي شرح تلخيص الجامع
للمقاضي فخر الدين المارديني **قوله** كما لو هوب له والمالك القديم وامتيلا د الاب اقول صواب العبارة ان يقال
كما لو هوب له وكا ستيلاد الاب والمالك القديم كافي تلخيص الجامع يعني الشفيع لا يرجع على المأخوذ منه كالا يرجع الموهوب له
على واهبه لو تلفت العين الموهوبة فاستحقها مستحق فضمن الموهوب له فانه لا يرجع على الواهب بشيء والجا مع عدم
ضمان السلامة في الصورتين وقوله وكا ستيلاد الاب نظيران لعدم رجوع الشفيع على المأخوذ منه يعني اذا استولد
الاب جارية ابنه ثم استحققت لا يرجع الابن بشيء لعدم الغرور من جهته وقوله والمالك القديم مطلق على الاب فهو
نظير ثالث للشفيع يعني لو امر الكفار جارية واحرزوها بدارهم فاشتروها مسلم واخرجها او وقعت في يد احد من
الغانمين فاخذها المالك القديم من المشتري بالثمن او من الغانم بالقيمة واستولدها فاقام رجل بينة انها مدبرته
او ام ولد فانه ياخذها لانه لا تحتمل النقل باهرو ولا بغيره ويرجع بما اداه من الثمن او القيمة لا بما ضمنه من العقر
وقيمة الولد لان المأخوذ منه لم يغيره سواء اخذها بقضاء او غيره كما مر تقريره **قوله** بخلاف البائع يعني حيث يرجع المشتري
عليه بضمان الغرور لانه لما ملكه مختارا نقل ضمن له سلامة المبيع كانه قال ان للمالك هذا ليس لاحد فيه حق فكان غارا
حقيقة فانفرد **قوله** فريضة المشتري ورضاه بالعيب الخ قيل الصواب اسقاط البناء لعدم صحة التفريع على ما قبله انتهى لا يقال
الفاء كما تكون للتفريع تكون للاستيفاء وان كان قتيلا فما المانع من الحمل عليه ويكون كلام المص صوابا لاننا نقول لما كان
المتبادر في امثال هذا المقام هو التفريع للاستيفاء مع عدم صحة التفريع حكم بان الصواب سقوط الفاء على ان الفاء ما قطعه
في عبارة الصدر سليمان في تلخيص الجامع التي هي اصل عبارة المص وقوله لا يظهر في حق المشتري يعني لو اشترى رجل
دار اقد رآها قبل الشراء فاخذها الشفيع منه او من البائع ولم يكن رآها فانه ردها بخيار الرؤية وكذا لو اشترى دارا وبها عيب
وهو يعلم بالعيب او اطلع عليه بعد الشراء واجراء البائع منه ثم اخذها الشفيع فانه يردها بالعيب لانه صار مشتريا بحكم ما من
البائع او من المشتري ان قبضها منه ولو اشترى دارا حقيقة ثبت له خيار الرؤية والرد بالعيب فكذلك احكاما لان لزوم العقد
في حق المشتري الاول لمعنى يخصه لا يظهر في حق المشتري الثاني وهو الشفيع كما لا يظهر الاجل الثابت للمشتري في
حق الشفيع **قوله** ويردها على البائع الخ اي يرد الشفيع الدار المفهومة من المقام على البائع بخيار الرؤية او عيب **قوله** لا تسلم
للمشتري حتى لو اراد ان ياخذها بالبيع الذي كان بينه وبين البائع ليس له ذلك كالأول ابق العيل المبيع قبل القبض

ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال لا هيجابي والتحول اصح والا بطلت به المعلوم لا يؤخر للموهوم فلو قطع
 ميني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللآخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكليهما كذا في جنايا فخرج
 المجمع باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت الاجارة ان زدها كذا في الولو
 وفسخ القاضي العقد ثم ما من الا باق فارد المشتري اخذ ولا هيجاب له عليه **قوله** ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول
 في هذه المسئلة وهي ان زرد المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع على ان البيع الذي جرى بين البائع
 والمشتري ينفسخ باخذ الشفيع لان حكم عقد المشتري يتحول الى الشفيع وذلك انه اذا اخذها من البائع فانتقض
 المستحق للمشتري بالعقد فينفسخ كهلاك المبيع ولهذا لا يثبت له الاجل ويثبت له خيار الرؤية ولو انتقل ~~الى~~ ^{على} ~~سكن~~
 كالوكيل مع الموكل ولا يمكن جعل يده الشفيع نائبة عن المشتري في القبض لان حق الشفيع مقدم وهو يقبضه لنفسه من
 غير تسليط من المشتري بخلاف ما لو باعها المشتري قبل القبض حيث يكون قبض المشتري قبضا له لان الثاني يقبض بتسليطه
 فلا يفوت قبض الاول وان اخذها من المشتري لا يتحقق الفسخ لانه لا يفوت بالاخذ منه القبض المستحق لان المشتري
 لا يتيين به ان البائع لم يكن مالكا **قوله** قال لا هيجابي الاصح هو التحول لان البيع لو انفسخ لبطلت الشفعة لانها تبتني على
 وجوده واجيب بان الشفعة انما لم تبطل مع كونه فسخا لان سبب وجوبها قد وجد وهو زوال ملك البائع فلا يبطل بانتقاض
 البيع والتحقيق انه اذا قضى بالشفعة انتقض البيع بين البائع والمشتري والمراد بهذا الانتقاض الانتقاض في حق الاضافة
 الى المشتري وتقرير هذا ان قول البائع بعث منك يتضمن شيئين احدهما ايجاب البيع وهو بقوله بعث والثاني
 اضافة البيع الى المشتري بقوله منك فاذا اخذ الشفيع المبيع بحق الشفعة صار مقل ما على المشتري فكان تلك الاضافة
 الى المشتري انقطعت وتحولت الى الشفيع فكان ذلك البيع اضيف الى الشفيع بعد ان كان مضافا الى المشتري فينتقض
 في حق الاضافة على مثال ما اذا رمى انسانا بسهم فتقدم اخر عليه فاصا به فان ارمي في نفسه لم يتبدل لكن الارمال
 الى الاول انقطع بتخلل الثاني وسبب هذا الفسخ تعدد قبض المشتري وانما كان في حق الاضافة لتعذرا لانفساخ البيع
 في نفسه لان الشفعة بناء عليه فلا بد من وجود اصله لصحة الحكم بها فلهذا التحول الصفة اليه ويصير كانه هو المشتري
 فتكون العهدة على البائع كذا حققه العلامة بن الساعاتي في شرحه على المجمع وهو قول بالفسخ والتحول وهو تحقيق
 بالمقبول تحقيق **قوله** المعلوم لا يؤخر للموهوم هو معنى قولهم الموهوم لا يعارض المتحقق يعني ان الحق متى ثبت
 بيقين لا يؤخر لحق يتوهم ثبوته لان التأخير ابطال من وجه والثابت بيقين لا يجوز ابطاله بالشك **قوله** فلو قطع ميني
 وجليس الخ كذا في النسخ والصواب فقا **قوله** ولو حضر احد الشفيعين الخ يعني لو حضر احد شفيعي دار غاب الاخر قضى
 للحاضر بكليهما لان حقه ثابت وحق الغائب موهوم عساه لا يطلبه **قوله** والابطالت الاجارة اي وان لم يجز بان ردها اقول فيه نظر
 لان عدم اجازة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي في الولو الجية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة
 لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة ونص عبارة الولو الجية رجل آجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل ^{في المدة}
 والمستاجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق المستاجر لقيام الاجارة فان اجازته المستاجر نفذ في
 حقه وقد زال البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستاجر الشفعة لوجود هيبها ولو لم يجز البيع ولكن طلب ^{المستاجر}
 بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة انتهى وفي القنية ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة

الاب اذا اشترى دار الابنة الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصي كالاب اذا كانت دار الشفيع ملا زقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا زقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على جواز بيع دوزمكة وجوب الشفعة فيها يصح الطلب

المستاجر شفيعها نفذ في حق المتبائعين دون المستاجر وان اجاز له المستاجر نقل في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة انتهى ومنه يتضح ما نظرونا به في كلام المصنف وان الصواب ان طلبها يعنى الشفعة وقد سبقني الى هذا التصويب بعض الاكابر وما قيل يعني اذا لم يجوز البيع وطلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة لطلبها الا بعد بطلان الاجارة فمعنى ان رد ما ي طلب الشفعة حكما اذ طلب الشفعة فيها بطلان الاجارة انتهى كلام ما **قوله** الاب اذا اشترى دار الابنة الصغير الخ في الولو الجية زجل اشترى دار الابنة الصغير والاب شفيعها فاراد ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه بجور فكذلك هنا ومتى اخذ يقول اشترى فاخذه بالشفعة ولو كان مكان الاب وصي يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يقول يملك الشراء فهو كالاب وعلى قول من يقول لا يملك له الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلبت بالشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب تيمما عن الصغير فيما ياخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من اليجاز البالغ حد الغا ز مع ما فيه من تمليك الصغير ولا ينبغي ان يقال ما ذكره المصنف في الاب والوصي تبع للولو الجية مخالف لما في شرح المجمع لابن الملك حيث قال فيه معنى صاحب المجمع بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه ومثل القيمة وحيث قال قيل بقوله لابنه لانه لو اشترى الاب لنفسه والصبي شفيعها فليس له الاخذ بالشفعة اتفاقا انتهى لكن في شرح الكنز للزيلعي ما يوافق ما ذكره المصنف تبع للولو الجي حيث قال ولو كان المشتري هو الاب لنفسه كان له ان ياخذ بالشفعة لابنه الصغير حالم يكن فيه ضرر ظاهر على الصغير انتهى قول ما في الولو الجية والزيلعي رواية نوادر ابني يوسف وهو لا يعارض ما في المجمع وفي الظهيرة لو اشترى الاب لنفسه دار اولاد الصغير شفيعها فليس للصبي اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب دار اولاد الصغير شفيعها كان للصغير اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة **قوله** اذا كانت دار الشفيع ملا زقة لبعض المبيع الخ كالو باع رجل ارضين ورجل اخر ارض ملا زقة بهذه الارضين للشفيع ان ياخذ الارض التي تلازق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى كذا في المزاوية وانما كان له الشفعة فيما لا يصح فقط لان السبب بخصه وان كان فيه تفريق الصفقة على المشتري وهل بخلاف ما لو اشترى بالشفعة دار من اهل هما بالاشام والاخرى بالعراق وشفيهما واحد ياخذ هما ويتركهما لان فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب لهما كذا في شرح الوهبانية لاسن الشحنة والتجار الملازق هو الذي لكل واحد منهما حائط على حدة وليس بين الحائطين من ارضي المكان ولا التصاق الحائطين **قوله** الفتوى على جواز بيع دوزمكة الخ كذا في التجنيس والمزيد والقنية وجامع المصنوعات وفي الملتقطات لا شفعة في دوزمكة وبديفتي فقد اختلفت الفتوى واعلم ان ما ذكر من وجوب الشفعة فيها مبني على القول بان ارضها مملوكة لان محرد البناء فيها يوجب الشفعة كما توهمه عبارة الوهبانية وقد نبه ابن الشحنة في شرحها على ذلك **قوله** يصح الطلب من الوكيل بالشراء الخ يعني الوكيل بشراء الدار اذا اشترى وقبض فحاز الشفيع واراد ان يطلب بالشفعة من الوكيل فهذا اعلى وجهين ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم الدار الى الموكل لا يصح الطلب من الوكيل وتبطل

من الوكيل بالشراء ان لم يسلم الى موكله فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا صحيح بالبيع في طريق مكة يطلب طلب المواصلة ثم يشهد ان قد رد الا وكل او كتب كتابا وارسله والا بطلت تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار والابراء العام شفيعه هو المختار والجواب في الوكيل مع الموكل كالجواب في البائع مع المشتري صح الطلب من البائع في الوجه الاول صحيح في الثاني هو المختار هذا الكلام في الطلب اما الكلام في التسليم فتسليم الشفعة من الوكيل صحيح سواء كانت الدار في يده لم تكن والفرق ان الطلب للتملك والوكيل بعد التسليم ليس بخصم في التملك والتسليم اسقاط حق بحق الشراء والشراء قائم بالوكيل كذا في الولو الجية ومنه يتضح كلام المصنف **قوله** صحيح بالبيع في طريق مكة الخ المسئلة في الولو الجية وعبارتها رجل علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب المواصلة وعجز عن طلب الا شهدا بنفسه يوكل وكيله بالطلب ليطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفيعته لانه قد رملى الطلب الثاني بوكيله فان لم يجد من يملكه ووجد فيجا يكتب كتابا على يديه فيوكل وكيله بالطلب بالكتاب فان لم يفعل ومضى بطلت شفيعته لانه غير معذور فان لم يجد وكيله ولا فيجا لم تبطل شفيعته لانه معذور وانتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجاز المخل والفيج بالجميع فارسي معرب والجمع فيوج كافي الصحاح **قوله** تسليم الجار مع الشريك صحيح الخ اقول انما كان تسليم الجار مع وجود الشريك صحيحا لصحة طلب الشفعة مع وجوده وان لم يكن له حق الاخذ في الحال قال المولى علاء الدين الاهود في شروح الوقاية ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين صمغ بالبيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا طلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له انتهى وقوله حتى لو سلم الشريك اذ تفريع على صحة تسليم الجار مع وجود الشريك وجه التفريع انه لما كان تسليمه مع وجود الشريك صحيحا لم يبق له حق الشفعة عند تسليم الشريك لسقوط حقه بالتسليم فلم يكن له الاخذ بالشفعة بعد ذلك وفي القنية في باب ما يبطل بدحق الشفعة ولو كان للمبيع شريك وجا ونسبعا لبيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار وتركه طلب المواصلة انتهى وفيها في باب طلب المشفوع للجار طلب الشفعة مع غيبة الخليط فاذا حضر الخليط فهو احق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليط وسلم بطلت الشفعة انتهى والخليط اعم من الشريك فكل شريك خليط ولا عكس والخليط في حق المبيع شريك خاص كذا بخط الفاضل القرماني ومن خطه نقلت انتهى وفي المستصفى شرح النافع الخليط والشريك ينهتان عن معنى واحد ولا فرق بينهما من حيث اللغة وفي الثامن عشر من المحيطان الطلب واجب على الكل يعني الشريك والخليط والجار وان لم يتمكنوا من اخذه الا ترى ان الجار اذا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفيعته انتهى وذكر البرازي نقلا عن المحبوبي في ترتيب الشفعة الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجار والملازق وهو الذي لكل منهما حائطي حدة وليس بين الحائطين ممر لضيق المكان ولا لتصاق الحائطين حتى لو كان بينهما ممر طريق نافذ فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار المقابل اذا كانت المحلة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع في الطريق من الجار قال من لم يرد به طريقا عما لانه غير مملوك لاحد وانما اراد به ما يكون في سكة غير نافذة انتهى وتام الكلام فيها **قوله** تسليم الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار كافي الخلاصة لقوله عليه الصلاة والسلام من كلم قبل السلام فلا تقبوه وفيه

الغنم الثاني

هو الغنم الذي يطلب القضاء مطلقا ولا يملكها ويأتمنه أن لم يملكها لئلا يصح المشتري البقاء فيها ما لم يبيع فهو
محمول على ما في الشفعة من أن لا يصح بيعه من غير أن يكون له فيها نصيب ولو لم يكن له نصيب فيه نظر آخر الشفع الجار الطلب له من القاضي
لا يبرأ ما هو معذور ورجع الوطلب من القاضي احضاره فامتنع فآخر

والاولوية رجل اشترى عقارا فلقبها بالشفيع وانما مع الاب فسلم الشفع قبل ان يطلب الشفعة ان علم على الاب
تطلب الشفعة وان علم على الابن لا لا يصح بيعه الى التسليم على الابن لانه هو المشتري لان مفتاح الكلام السلام
هو من جاء الى السلام على الاب التصديق والظهير ان الكلام قبل السلام مكروه **قول** من الشفع يملكها البيع
للمحكمة في الولو السيد وما وتها في اربعين فخال للشفيع ليرث من كل خصومة لك قبالا فعمل وهو لا يعلم انه
يجوز له قبلها شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان يحال لوعلم في ذلك لم يبرأهما
اما الاول فلا يملك ابطل واملا الثاني فلا يملك لغيره من هذا الا بطلان نظير هذا لما قال رجل لا خراجا جعلني في حل ولم يبين ماله
تيمنا فعمله في حل يصير في حل ولا يبقى له قبله شيء في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان يحال لوعلم في ذلك
الحق لم يبرأ منه انعمي اقول يشك عليه ما في الظهير وما اذا قال ان لم يجرى بالغنم الى ثلاثة ايام فانا بريم من الشفعة فلم يجرى
بالغنم الى الوقت الذي وقت ذكر من رحمت من محمد انه تبطل شفيعته وقال عامة المشايخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح
لان الشفعة متى ثبتت بطلب الموائمة وتقررت بالاعهاد لا تبطل ما لم يسلم بلحانه انتهى وهو صريح في انها لا تبطل بالابراء
الخاص على ما هو الصحيح فبالابراء العام اخرى ان لا تبطل **قول** كذا في الولو الجبة وفيه نظرا قول ظاهره ان قوله وفيه نظر
من كلامه لاسم كلام الولو الجبي وليس كذلك هل هو من كلامه وبين وجد النظر بان المشتري اذا بنى في الدار المشفوعة
بناء كان للشفيع ان ينقض البناء ويأخذ الدار ولا يعطيه ما زاد فيها انتهى **قول** هو الشفع الجار والطلب الخ اقول يفهم منه
انه لو لم يخف واخر انه تبطل شفيعته وليس كذلك لما تقررت الشفعة لا تبطل بتأخير طلب التملك عند الامام مطلقا وهو ظاهر
الرواية وعليه الفتوى كافي الهداية والمجتبي لان الحق متى ثبت وامتنع يعني بطلب الموائمة والتقدير لا يسقط الا باسقاطه
وهو التصريح بلسانه كسائر الحقوق وعند ابي يوسف تسقط بترك المحاكمة والمرافعة الى القاضي مع اللد وقيل ذلك
لانه دليل الاعراض والتسليم كافي تاخير الطلبين الاولين وعند محمد ان كان التأخير دون شهر لا تبطل لان الشفع
ادنى الآجال ومادونها عاجل لكن في الترخا خانية نقلها من جامع الفتاوى الشفع اذا ترك المخاصمة الى القاضي في زمن يقدر
على المخاصمة بطلت ولم يوقت وقتا انتهى الا انه خلاف ظاهر المذهب وخلاف ما عليه الفتوى واعلم انه ذكر في البرازية
ان لم يترك في الكتب ان من لا يبرئ الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلبها قبل لا يقضي له لانه يزعم بطلان دعواه
وقيل يقضي لان الحاكم يرى وهو باقيل يقال له تعتقد وجوبها ان قال نعم حكيم له بها وان قال لا لا يصحى الى كلامه قال
علواني وهذا صحيح الا قويل ثم ذكر بعد كلام لوقتي محقق لشفيعي بالجوار هل يحل باطرافه وجهان ذكرهما في الوسيط المنتقى
في المتناهي الظهير يشفعان جار ان احبهما احبنا لخاصة الحاضر والمشتري الى القاضي لا يبرئ الشفعة باليد او قال القاضي له
لا شفعة له اقول ابطلت شفيعته ثم قل م الشفع الاخر وخلص المشتري الى قائل فلا يبرئ الشفعة بالجوار فانه يقضي له بصريح
الروايات طلب الاول القضاء من هذا القاضي فالقاضي لا يقضي له به **قول** وكذا للطلب من القاضي احضاره فامتنع
آخر المسئلة في الولو الجبة وهو ان يملك له شفعة من الشفعة التي يملك به الى السلطان الذي يولي القضاء وان كان في شفيعته

اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن ملزما تعليق ابطالها بالشرع لا بما هو في نفسه من طيب
الشفيع حين علم بالقول له مع يمينه على نفي العلم اذ في الشفيع على المشتري ان يمينه لا يملكها بطلان فكل هذه النسخة
وفي منظومة ابن وهبان خلافة

منه السلطان فامتنع القاضي من احضاره فنهى على شفيعه لان هذا عذر **قوله** اليهودي اذا سمع بالبيع اليه قال بعض الفضلاء
يوسف من هذا ان اليهودي اذا طلب الى مجلس الشرع للشرع عليه لا يكون عليه عذر العكس احضاره بل يقتصر عليه
ويحضر الى الشرع وهي تقع كثير انتهى اقول تقيل المص باليهودي الظاهر انه اتفاقي وعليه فليس الاصل عذرا في حق التمسك
وان كان النصارى يدعون ترك الاعمال يوم الاحد فاذا سمع بنوم الاحد بالشفعة فلم يطلب تبطل شفيعته ونكته فخطيئ
اليهودي دال ذلك ان اليهودي واخذ الاعمال يوم السبت ولم تده النصارى من الاعمال يوم الاحد لكن هذا الذي نسمع
في شرحنا **قوله** تعليق ابطالها بالشرع جاء في منية المفتي حتى لو قال مسلم اليك الشفعة ان كنت اعتبرته لنفسك
فاذا اشتراه لغيره وله الشفعة لانه انقطاع محض انتهى وفي الخاتمة قال الشفيع ان لم يبيع بالثمن الى ثلاثة ايام فاما برئ
من الشفعة ولم يبيع بالثمن الى ثلاثة ايام ذكر بن رستم من محمد انها تبطل شفيعته لان تسليم الشفعة احاطة ببعض
يصح تعليقه بالشرط وقال بعض المشائخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب الموائمة والاشهاد فاكملت
ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه انتهى وهو معارض لما في منية المفتي قال بعض الفضلاء ويمكن ان يقال لامعارضة بين ما في
منية المفتي والخاتمة لحوار حمل ما في الخاتمة على ابطالها بعد ثبوتها وتقريرها بطلب الموائمة والاشهاد وحمل ما في الخاتمة
على ابطالها قبل ثبوتها وتقريرها بالطلبين كما يفيد قول الخاتمة لان الشفعة متى ثبتت اذ نقول بعض الفضلاء والمعتمد
عدم صحة تعليق تسليم الشفعة بالشرط مطلقا اى سواء كان قبل طلب الموائمة والاشهاد او بعد مما يستدل بكلام الخاتمة
فيه نظرفان مفهوم كلام الخاتمة يعين انه قبل طلب الموائمة والاشهاد يصح تعليق ابطالها والمفهوم معتبر في عبارة
الكتب كافي انفع الرهائل في بحث الاستبدال حيث قال ان مفهوم التصانيف حجة بقي ان يقال يرد على كون تسليم
الشفعة احاطة بمحض مسئلة وهي ما ذكره السرخسي في باب الصلح من الجنائيات في كتاب الصلح من المبسوط ان
القصاص لا يصح تعليق ابطاله بالشرط فلا يستعمل الاضافة الى الوقت وان كان احاطة بمحض وله ان لا يرد من عليه
القصاص ولو اكره على احاطة بالشفعة فاحاطة بالحق في الشفعة وبهذا تجيب ان تسليم الشفعة ليس باحاطة
محض لانه لو كان احاطة بمحض يصح مع الاكره اعتبار اجماع الاسقاطات والمثله في اكره المبسوط انتهى
واعلم انه ذكر في الهداية ان احاطة بالشفعة لا يتعلق بالحائز من الشرط فبالفاسد الاولى ونظر فيه الاتقائي
فليراجع **قوله** انكر المشتري طلب الشفيع الى قوله فاقول له اقول في الدروا غرور حياضه فانه ذكر ان القول قول
الشفيع يمينه انه طلب حين علم بالبيع واليمين بينة المشتري وكذا في الخاتمة فليحذر ما هو ملك **قوله** على نفي
العلم اذ انكر طلب الموائمة اذ انكر طلب التقرير فيصالح على البتات لاحاطة العلم به كافي هرج النقاية للفتاوى **قوله**
وفي منظومة ابن وهبان خلافة حيث قال ما معناه لو اراد الشفيع ان يحلف المشتري بآفته ما اراه ابطال شفيعته بل لا بد
لم يكن له ذلك قال بعض الفضلاء ما في الوهباية اولى من حجة الفقه لانهم قالوا كل موضوع لو اقر به لا يلزمه حلف ولو اقر
لا يحلف وهذا لو اقر باليمين لعمد ثم اقر بها ابتداء لا يلزمه شين فلا يحلف وفي التبيين والمزيد لو اراد الشفيع ان يحلف

المشتري بالثمن لا يثبت له الشفعة مع اختلاف مع الشفعة في عقد الوفاق فالقول قول الاب بلا يمين في بعض الثمن يظهر في حق الشفعة لا إذا كانت بعد القبض كما لو قيل بالجميع لا يثبت حق

المشتري بالله ان البيع الاول ما كان تلجيه كان له ذلك لانه اذ من عليه معني الواقعة بدونه وهو خصم قال وهو قاييل ما ذكر في كتاب الشفعة انه اذا اراد الاستعلاف انه لم يرد له ابطال الشفعة كان له ذلك اذ يصح ان البيع تلجيه وفي الخاتمة بعد مرد جملة من التليل المبطله لها واذا اراد الشفعة ان يحلف المشتري بالبائع بالله ما اريدت ابطال الشفعة لم يمكن له ذلك لانه يدعي عيبا بالواقعة لا يلزمه عيب ومثله في الولو الجية والخطية لعدم ثبوتها ابتداء لا تكره عند أبي يوسف وعلى قوله الفتوى كافي الدور والغور من ان يثبت في الفتوى الظهيرية برجل اشترى مقار ابا ابراهيم جزافا وقد اتفق البائعان انهما لا يعلمان مقدار ما كان في يد البائع بعد التقاضي في الشفعة كيف يفصل قال القاضي الامام ميرداماد في بكر بلخ الدار بالشفعة ثم يعطي الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري ان يلد عليه الثمن وهو مخالف لما في المصنوعات فانه ذكر على جملة الجليل المستقلة للشفعة ان يشتري الدار ثمن مجهول او يشتري بعضها بثمن معلوم وبعضها بثمن مجهول ثم يستهلكه من ما حقه انتهى وفي الدور والغور من جملة السيل ان يضع الثمن مجهولا عند الشفعة وقال ان خيانة الثمن عند اخذ الشفعة يمنع من الاخف انتهى فيلتامل عند الفتوى والقضاء لكن ما في المصنوعات والبيوت والغور والى ولا يعارضهما في الظهيرية لان ما في الشروع مقدم على ما في الفتوى ولا يعارضها خصوصاً لما في بعض قضاة على الفتوى كافي انفع الوصائل قال بعض الفضلاء به يعلم ان ما تفعله القضاة في نزاعنا من ابن المشعري في يمينه الى الثمن خاتماً مجهول الوزن والقيمة ويطلبون به للشفعة الشفعة منهم معتبر لا كما زعم بعض الفضلاء من انه غير صحيح متمسك بما في الفتوى الظهيرية واعلم انه ذكر في المزانية انه لا حيلة لاسقاط الجيلة وطلبنا ما كثيرا فلم نجد ما **قول** اشترى الاب لابنه الصغير الى قوله فالقول قول الاب بلا يمين المسئلة في الخاتمة وعبارته رجل اشترى دار لابنه الصغير فاراد الشفعة ان ياخذها بالشفعة واختلف الاب مع الشفعة في الثمن كان القول قول الاب لانه ينكسح حق التملك بما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان فائدة الا حلت الا قول ولو اقر الاب بما ادعى الشفعة لا يصح اقراره على الصغير **قول** هبة بعض الثمن الخ المسئلة في الخاتمة وعبارته رجل اشترى ارضاً بمائة درهم وقبضها البائع وحضر الشفعة وطلب الشفعة وحلها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقد الثمن للبائع وذهب له البائع منها خمسة بعد ما اخذ المائة فعلم الشفعة بالهبة ليس له ان يسترد عينا من المشتري من الثمن ولو كان البائع وذهب من الثمن خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسئلة بحالها كان للشفعة ان يسترد من الثمن ما ونحوه البائع لان هبة عيني من الثمن قبل القبض حط والخطا يلحق باصل العقد فكان للشفعة ان يسترد من الثمن قدر ما حط منه البائع اما بعد قبض الثمن هبة البعض ليس بحال هو تملك مبتدأ فكانه ذهب له ما لا آخر انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الايجار البالغ حد الغايه يعني ان يقال يفهم من التقييد بهبة البعض ان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفعة مطلقاً اذ لم تظهر في حق الشفعة فهل ياخذ الشفعة بالثمن التام قبل الهبة او بالقيمة لم ار في ذلك عنقلاً صريحاً وفي الظهيرية نقلاً من الجامع الا صغراً اذا اشترى بالفساد وهم يقرانهم تصديق بها على المشتري ياخذها الشفعة بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق عليه انتهى فعلى قياس هذا يقال بان هبة كل الثمن قبل القبض ياخذ الشفعة بالقيمة ولا ياخذ بالثمن **قول** حط الوكيل بالبيع لا يصدق اليه

[illegible]

والشفعة وأجرة القسام والامتناع في الاختلافات التي انتهى

بمن قبل لا في ملكه مملوك فمستحق القيمة أو الدية لمن غلبه الملاك دون قدر الاملاك اذ له طاعة ترجيح بالقوة لا بالكمرة
في الشفعة فيكون على ما قلنا كل واحد تسعة ثلثة مائة من يوم الحكم ثم الشفعة التي بالنسبة حال كون الا نسب
حاصلا فاذا وجد قبيل في مصلحة او مصلحة قسمه الدية على من نسبها اليه المصلحة او لمصلحة ثلاث قبائل بان كانت
احد في القبائل مثلا بطون وبن وائل وهم مشهورون وجلا والقبيلة لا غير فيس وحم ثلاثون رجلا والقبيلة الاخرى تسعين
وهم اربعون رجلا فوجد في مشبههم وارسلتهم قبيل كانت الدية عليهم الثلاث لابلد القبائل على كل قبيلة ثلث الدية
دون عدد الروس عكس الاول فانه ثلثه تقسم على عدد الروس دون الطبائل والماضي منها بعدد القبائل دون
الروس وفاء بمكة التمدد يعني ان هذه الضمان يستحب لروس الفتوح والشفعة كما ذكرنا والشفعة يكون بحكم العديدين
او القيام بمصالح الموضع وكل واحد يرازي الاخر في ذلك اذا كان في الاحتفاظ هو من غير اعتبار قتلهم او كثرتهم
ولذلك لو كان من احد في القبائل واحد ليس معه غيره وانه احتفظ معهم بالمصلحة او لمصلحة كانت ثلث الدية على ما قلناه
والثلاثان على ما قلنا القبيلتين انتهى ومنه يستفاد تعيين ما اطلقه المصنف من ان كانا وجوب الدية باعتبار ملكة الملك
عليه فافان اكثر لكتبة مخالفة منه قلت وعلى كون العقل بمعنى الدية استحسن الفاضل الد ما بيني في شرح المغني قول
الشيخ جمال الدين بن نباته (عمر) واصبوا الى السر الذي في جفونه وان كنت ادري المصالح بقتلي ولو في بان امضى
قبيل كما مضى بلا قود مجنون ليلى ولا عقل **قول** الشفعة يعني الشفعة تنبى عند فاعلى حد دروس الشفعة وعند الشافعي
على قدر سهمهم مثلا اذا كان دار بين ثلاث فباع صاحب النصف نصيبه قضي بالشفعة بين الاخرين اثلاثا عند على قدر
ملكهما ونصف عند فاعلى قدر و سهمهما وبن باع صاحب الثلث نصيبه يكون الشفعة بينهما ارباعا عند وبن باع
صاحب السدس نصيبه يكون الشفعة بينهما اخما مال صاحب الثلث خمسا مال صاحب النصف ثلاثة اقسام كذا
في المصنف لانه الشفعة من مرائق الملك فتشبه بقدره ولنا ان سببه اتصال وقليل الملك ككثيره واهذا لو افرد صاحب
القليل فله كل الشفعة بخلاف الربح والكسب لا نهما من نتائج الملك فيكونان بقدره ثم اعلم ان كلام الشفعة قبل
القضاء بالشفعة لهم مستحق لجميع الدار المشفوعة والقسمه بينهم للمزاومة فينبغي ان يطلب كفا ذلك حتى لو طلب
واحد منهم فبطلت شفعة عند محمد كما يجب في حرج المصحح الملكي **قول** وأجرة القسام يعني تكون على عدد
الروس وهذه عند الامام رضى وعندهما على عدد الانصاء لهما ان هذه مؤنة لسقطهم بسبب الملك فيقدر بقدر الملك
وله ان عمل القسام لصاحب القليل والكثير واقع بصفة واحدة وهي تمييز الانصاء وصاحب القليل والكثير في
ذلك هو اذا احتوا كان الاجر عليهما على السواء كذا في المولود الجية من كتاب القصة وفي خزائن الاكمل لو احتارا
على قسمة طعام بينهما مكيلة فالاجر بالكيل والنقل على قدر والانصاء انتهى ومنه يستفاد تعيين كلام المصنف بقيمة
النقل وفيها عمل بلدة استاجر وارجلاليد هب الى السلطان فيرفع امرهم وقتوا وقتا فالاجرة على اهل البلدة على
قدر منافعتهم في ذلك **قول** والطريق اذا اختلفوا فيه اتوا لم يردوا الطريق هنا طريقه اما لانه غير مملوك لاحد والمارا به
مستحقون في سكة غير نافذة والطريق مما يرد كروية نث كافي منطومة المونثات السماعية لابن الحاجب واعلم ان مثل
الطريق صاحبة الى ارادوا اختلفوا فيها تكون بينهم على الروس فان فاديتا من ذلك في جهوت عنها لا ستواهم في اجتماعها

الغرامات إذا كانت لخصم لا ملاك فالقسمة على قدر الملك وإن كانت لخصم لا نفس فهي على قدر الرأس
 وفرع عليها الولوي الجي في القسمة ما إذا غرم أهل قرية فالقسمة على قدر رأسه في كفاية التاثير خالية وفي
 فتاوى قلوب الهداية إذا خيف الفرق فالتقوا على القاموس الامتعة منها فالقوا فالغرم بعد الرأس لا لها
 وهو المورد فيها والتوازي وكسر السطوب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلاف الشرب إذا تنازل
 فيه فانه يقسم بينهما بقدر رازييهما لأن الشرب محتاج اليه لأجل سقي الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة
 كذا في رد الغرر وهذا قد بقي مسائل تكون القسمة فيها على عدد الرؤس زيادة على ما ذكرناه في نظمنا المتقدم
 منها ما في فتاوى شيخ مشائخنا الشمس الحانوتي وهي ان الضيافة التي جرت العادة بها في الارقاف تقسم على عدد
 الرؤس لا على قدر الوظائف انتهى ومنها ما انتهى به شيخنا تاج المصنف في السواحل التي جرت به العادة في الارقاف يقسم
 على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر كما هو واقع الآن بل هو كواحد من المستحقين ومنها ما ذكره
 العلامة القهستاني في شرح النقاية بحثا حقيق قال لو قتل صيد الحرم حلالا لان فعلى كل نصف قيمته وينبغي ان يقسم
 على عدد الرؤس اذا قتله جماعة انتهى وقد بقي منها عديد لا يحضرني الآن **قول** وفرع عليها الولوي الجي اقول عبارة
 الولوي الجي السلطان اذا غرم أهل قرية فارقوا القسمة قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على
 قدر الرؤس وقال بعضهم ينظر فان كانت لتحصين الاملاك قسمت على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فصارت كمؤنة
 خفر النهر وان كانت لتحصين الابل ان قسمت على قدر الرؤس التي يتعريض لهم لانها مؤنة الراعي ولا شئ على النساء
 والصبيان لانه لا يتعريض لهم انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا اخذ العوارض
 من النساء على دورهن والذي يظهر ان في دخولهن عند اطلاق الطلب قائل انتهى يعني لأن المطلق يجري على اطلاقه حتى
 يرد ما يخصه اما لو خص السلطان اخذ العوارض بالرجال فلا يدخل **قول** فالتقوا على القاء الحج اقول يفهم منه انه اذا
 لم يتفقوا على القاء لا يكون كذا في ذلك وبد سرح الزاهد في حوايه حيث قال اشركت السفينة على الفرق فالتقى بعضهم حنطة
 غيره في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال انتهى قال بعض الفضلاء فيه كلام فان القى ماله فلا شئ عليه
 وان القى مال غيره ضمنه ويفهم منه انه لا شئ على الغائب الذي له مال فيها ولم ياذن باللقاء فلو اذنت له بان قال اذ
 ربحته هذه الحالة فالقوا اعتبر اذنه وبسبب ان يقيده كلام قاري الهداية بما اذا قصد حفظ الانفس خاصة كما يفهم من
 قوله اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على النفس وخشي على الامتعة بان كان الموضع لا يفرق فيه الانفس وتختلف فيه
 الامتعة فهي على قدر الاموال لا على الانفس ولذا خشي على النفس والاموال فالقوا بعد الاتفاق لخصمها فهي على قدر
 الاموال دون النفس فمن كان غائبا واذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله لانفسه ومن كان حاضرا بما له اعتبر ماله
 ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم يبر هذا التحريم لغيري ولكن اخذت من التعليق فتأمل ربي كتب
 الشامية يجوز وعند شيخنا البحر وحرف الفرق القاء بعض متاع السفينة في البحر لسلامة الاله في المعتر من ان تقع لدفع
 العرق ويحرم القاء العيب للحرار والدواب للمأر وحله واذا قصر من له اللقاء حتى حصل الفرق عصي ولم يضمن له
 اللقاء المال بلا خوف فان القى ماله او مال غيره باذنه لم يضمن وبلاذنه يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وقوا على الاذنه

تحفظ إلا نفي القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام إن كان واسعاً لا يضرك إلا هل المسألة إن بدخلوا شيئاً من الطريق في مسلتهم وفي دورهم إن لم يضروه بناء ظلة في هواء طريق إن لم يضروه إن خوصم قبل البناء منع إحداهم وهدم الممشرك إذا نهدهم فاحتمل أحدهما العماره فإن احتمل القسمة لا يجبر وقسم والاثنين لم أجبره ليرجع

قوله القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض بقول الذي في القنية والبرازية المها تفيد الملك بالقبض ولم أقف على ما ذكره المصنف فحصل أنه ظفر بذلك وهو ثقل في النقل ويحصل على اختلاف الرواية في المسئلة لكن ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الله ابن العربي صاحب كتاب تنوير الأبصار أنه لم يطلع عليها فيحصل أن لا وقتية في الدية وهو من قلم الناصح الأول رحمه الله القائل حيث قال (شعر) * لكن نجاشي اليراع مري سرى * وهو ما نقل السهوي وهو القسمة في * هذا وقد ذكر في الذخيرة أن القسمة تفيد الملك بأحد الأشياء أربعة القبض وقضاء القاضي والقرعة وتوكيل رجل يأمر كل من المقتسمين بينهما **قوله** وهي تبطل بالشروط الفاسدة أقول في القنية في باب ما يجوز من القسمة اقتسام دار إلى أن يكون لأحدهما حق وضع الجذوع على حائطا وقع في نصيب صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على أن يكون لأحدهما قرارا غصان الشجر على نصيب صاحبه لا يجوز يعني لعدم التعامل ثم قال كل قسمة على شرطية إرصادة أو بيع من المقسمين وغيره فاسدة يعني لأن في القسمة معنى المبادلة والبيع فتكون صفقة في صفقة كنه البيع شراء على شرط قسمة فهو باطل يعني لأن فيه صفقة في صفقة والقسمة على أن يزيد شيئاً معروفاً جائز كالزيادة في المبيع واليمن انتهى ومنه يعلم أنه ليس كل شرط فاسد فاسداً فليحفظ **قوله** يجوز بناء المسجد في الطريق العام إلى قوله الممشرك إذا نهدهم أقول لا محل لذلك هذه المسئلة هنا كما هو ظاهر **قوله** الممشرك إذا نهدهم إلى قوله بعض الفضلاء يستثنى من ذلك مسئلة وهي جدارين يتيمين خيف سقوطه وعلم أن في تركه ضرر على صاحبهما ولهما وصيل فابى أحدهما العماره فإنه يجبر الأباي أن يمني مع صاحبه وليس هذا كإبائه لأحد المالكين لأن الله الأبى رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا إذا لم يصح إحمال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرم مع صاحبه كما في الثانية أقول غير خلاف أن كلام المصنف في المالكين لا فيما يعم المالكين وغيرهما حتى يتم الاستثناء المذكور قال بعض الفضلاء ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم فإذا كانت المداير مشتركة بين وقفين واحتاجت إلى المرمه فإراد أحد الناظرين العماره وأبى الآخر يجبر على التعجيل من مال الوقف بوقد صار بحدادة الفتوى **قوله** فإن احتمل القسمة لا يجبر وقسم إلى أي يطلب أحدهما إلا أن امتنع أطبق المصنف في عدم الجبر فيما لا احتمل القسمة فشمع ما إذا نهدهم كله وصار صحراء أو بقي منه شيء وصرح في الخلاصة بأنه إذا بقي منه شيء يجبر وأما إذا لم يبق منه شيء وصار صحراء لا يجبر وعبارته طاهره أنهما حصام مشترك نهدهم وأبى الشرع العماره يجبر هذا إذا بقي منه شيء أما إذا نهدهم الكل فصار صحراء لا يجبر وإن كان الشرع معسرا يقال له انفق حتى يكون لك ديناً على الشريك انتهى ولم يذكر المصنف حكم الحرث لئلا كان بين شره يكون فابى أحدهما أن يسقيه هل يجبر أم لا قال في الخلاصة والحرث إذا كان بين شره يكون فابى أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له سبقه وانفق لهم إن صح في حصته بنصف ما انفقت انتهى قال بعض الفضلاء وهذه العبارة تفيد أن الجبر لا يكون بالرجوع بنصف ما انفق بل بشيء آخر كالضرب والعبس مثلاً وقد فسّر صاحب الخلاصة تفسير الجبر في موضع آخر بأنه أمراً تافهياً

بنى أهل حمّا بنصر إذا ن الأخر فطلب رفع بنائه لئلا يقع في الخيب الباني فيها والأهل له التصرف فيها ملكه وإن تأذى جاره في ظاهره أو في باطنه لم يضره ما لا يضره ما لا يضره ما لا يضره

بان ينفق ثم يرجع بنصف ما أتى فتأمل قول بنى أهل حمّا بنصر إذا ن الأخر فطلب رفع بنائه لئلا يقع في الخيب الباني فيها والأهل له التصرف فيها ملكه إن تأذى جاره في ظاهره أو في باطنه لم يضره ما لا يضره ما لا يضره ما لا يضره

تعالى قول بنصر إذا ن الأخر قال بعض الفضلاء هو قيد اتفاق لا احترازي إذ هو بالبناء باذنه لنفسه مستعمل لغيره ولغيره من يرجع فتنى شاء ما إذا بنا العتوق في المستور كما في الشركة يرجع حصته عليه بلا شبهة قول فيها أقول هذا من قبيل وقوح الجار والمجرور وجوبا للشرط وهو وقوع في الفسخ من الكلام ونقله الثقات يقال بن الأهل يعني ان نعلت فيها فتمت وفي شرح التسهيل لا ابن عليل ووقع في الحديث ولا شبهة فيها ان بها جواب الشرط ومتعلقه فعل مقدر واخر من هذا الله يقع جوابه حذف حرف الفاء ذكره ابن مالك في التوضيح لالفاظ الجامع الصحيح في حديث من كان من عند طعام اثنين فليل هب بقالى او اربعة فبخامس او سادس فقال قلت هذا الحديث قد تضمن حذف فعلى وما على جربا في عملهما بعد بن وبعد البناء وهو مثل ما حكى من يونس من قول العرب مررت بمالك ان لا صالح فطالم والعقد يران لا مرو صالح فقد مررت بطالم فحذف امرور والباء وبقي عملهما وحذف بعد الفاء فقد مررت بطالم فحذف امرور وبقي عملهما هو الالحديث المذكور حذف فيه بعد بن والفاء فعلا ن وحرف جربا في عملهما والتقدير من كان من عند طعام اثنين فليل هب بقالى او اربعة فليل هب بخامس او سادس انتهى ومنه يعلم ان الجار والمجرور اذا وقع جوابا بالابدان يكون بعد الفاء لانه وان كان عاملا فعلا ما ماله لكونه محذورا وجوبا كالعدم والجار والمجرور لا يصلح لباثرة الشرط فلو علم فساد التقدير فاما ما هو لعدم الفاء كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح وقد نقل الزجاج في الجمل وقوح الجار والمجرور وجوبا بالشرط من سيبويه حيث قال سيبويه فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالم بالمجرور الى آخر ما تقدم وقد جوزه الزجاج فيرمقرون بالفاء فاحفظه فانه مما خفي على كثير من وقد جوزوا في قوله تعالى فمن ابصر فليفرجه ومن عمي فليصمها الموصولة والشرطية وقدرة الزمخشري فلتفسد بصر وعليها عمي كذا انا في استاذي الشهاب الخفاجي فليحفظ فانه قلما يباح كثرة الانتفاع قول له التصرف في ملكه وان تأذى جاره الخ في هذه المسئلة لاختلاف الامام الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة كان يفتي بانه ان كان ضررا بينا يمنع والافلا وبه يفتي كما في شرح الوهبانية للعامل من بين المصنفين نقل من كتاب الحيثان للحسام الشهيد والظاهر ان برهان الاثمة هو والله فقد نقل هذه ذلك البرازي وابن والده كان يفتي به وعليه الفتوى ثم قال هذا جواب لما تهم وجواب الرواية عدم المنع ثم قال اصاب ما جنى القسمة فاراد ان يبني عليها ويرفع المئام ومنعه الاخر فقال يستعلي الرمي والهمس له الوقع كما شاء وله ان يتخذ حماما وتوزا وان كف مما يرذيه جاره وهو احسن نقل جاء في الحديث من اذى جاره اذ الله داره وجرب فوجد كذا لك وقال نهيو والصغار له المنع ولو فتح صاحب البناء في ملو بانه باا او كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له ان يبني حتى يسترجعته قال بعض الفضلاء وقد وقعت حادثة الفتوى وهي رجل له ملو ونحت العلو حانة لرجل وفتح صاحب العلو في ملو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له ان يبني حتى يسترجعته قال بعض الفضلاء وقد وقعت حادثة الفتوى وهي رجل له ملو ونحت العلو حانة لرجل وفتح صاحب العلو في ملو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له ان يبني حتى يسترجعته قال بعض الفضلاء وقد وقعت حادثة الفتوى وهي رجل له ملو ونحت العلو حانة لرجل وفتح صاحب العلو في ملو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له ان يبني حتى يسترجعته

الفصل الثاني

أكره المهر على قتل صيد فأنه حتى قتل كان ما جاور الكره على المهر فبقي م العبد لم يضمن البتة الكره على المهر فأنه قتل
تضمن المكره الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه المهر او المقر بقاء تصريف المشتري من المكره فأنه يفسخ
سوقه من كتابه لاجارة الم التذبيرو الاحتيلاد والامتناع الكره على الطلاق وقوع الا اذا اكره على التوكيل به فوكل الكره
على النكاح باكثر من مهر المثل وجب قبله وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشيخ انتهى

كتاب الفحشاء

المعصية منه مغير بين تضمنين الفاحشاء لا في الوقف المعصية اذا فحشاء وقيمه اكثر وكان الثاني
القول على الامر المكره كولاته وقالوا على ذلك فينبغي ان يكون المهر على هذا وقالوا على ذلك في المصداق وقال ابو يوسف
استحسن ان لا يجب القول على واحد منهما ولكن تجب له على المكره المصداق في المصداق والمكره المصداق والمكره المصداق
انما لم يفسق وترد عهده وبياح تملكه للمقصود بالقتل المكره الا من يجرى من المصداق والمكره المصداق والمكره المصداق
المكره على قتل صيد الخ كذا في منية المفتي **قول** الكره على المهر على عدم العبد الخ كذا في منية المفتي **قول** الكره على المهر على
الخ في الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا اكره بيعه على مطلق فله العتق منه فلو اكره ضمان قيمته فهو حرا
كان المكره ومعه مائة على العبد ثم الولاء يحوز المكره لانه المقتضى والولاية لمن له الحق انتهى وفيها ولو اكره بالحبس
على ان يترك هذا يعتق عبده فانه المقتضى والولاية لمن له الحق انتهى وفيها ولو اكره بالحبس
على كذا يوعيد تلعب كان الضمان على المكره ون الذي ولي الامتناع ولو ان رجلا اعتق عبده فنجل بغير امره فاكراه ملكه
العبد لرحل بالحبس على ان يجيزه نعتق ولم يضمن المكره عتقا **قول** المكره عتقا ولو ان رجلا اعتق عبده فنجل بغير امره فاكراه ملكه
قال في منية المفتي واذا لم يفسخ في الامتناع ونحوه ان شاء رجع على المكره ثم هو على التعتري **قول** رجع على المشتري **قول**
الا اذا اكره على التوكيل به اقول هذا هو الغياض والامتناع الوفاق الزبطي في كتابه الا كراهه ولو اكرهه على التوكيل
بالطلاق والعتاق فاقع التوكيل وقع امتحان القياس ان لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك الا كراهه كالبيع
واما له وجه الامتناع ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب افساده فكذلك التوكيل يعتق مع الاكراه والشرط
المعاصرة لا توفى الوكالة لكونها من الامتانات فاذا لم تبطل فله تصريف التوكيل انتهى قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه
لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج التوكيل انه يفسخ وينطق ولكن لم اره منقول **قول** الكره على النكاح باكثر من مهر المثل
الخ كذا في منية المفتي ثم قال ولو اكره على النكاح باقل من مهر المثل لم يفسخ وانما ان تبلغ الى مهر مثلها او تغاوتها وان دخل
بها وهي مكرهه فهو رهاض الزوج بتبليغه وان دخل بها وهي طائفة فهو رهاضها بالمسمى الا ان لا يوليها حق الاعتراض
وان لم يكن كها في الفتاوى الظهيرية واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فاكراه على الدخول بها يفسخ
احكام الدخول في نكاح المهروروج وبطلت العقد ولا يوضع على المكره بشيخ والله اعلم **قول** المعصية منه مغير الخ قال بعض
الفضلاء وهل له ان ياحد بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني لم يذكرة المصنف وذكروا في منية المفتي حيث قال
وليس له ان ياحد بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني هكذا نقله بعد ان رمز للسراجية لكن الذي رايت في
الهداية وان اراد ان ياحد بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني لذلك وهي من خواص الزيادة فلعل ليس
زائدة او ناقصة انتهى اقول في فائد صدر الاسلام طاهرا بن محمود واهله الى فتاوى مير قند ان للمال المير يضمن

املا من الاول بان المتولي انما يضمن للمعاقبة كنهه متى توفيت النجاة لينة اذا تصرف في ملكه بغيره ثم ادعى ان كان بغيره
 فالقول للمالك الا اذا وقع في حاله ثم اتى به فمات وادعى انه كان باذنه وانكر الوارثه فالقول للزوج كذا في الحقيقة
 من حكمه في طاعة غيره فلا يضمن نفسه بها ولا يضمن من يضمنها الا في حائضا المسبوح كانه كونه في الحقيقة لا في الاجازة
 لا تلحق الا بالملك ولو اطلب مال غيره لا يضمنه الا بالملك اجزى ولو رخصت ارامضت لم يبرأ من القصد ان كنت في حصول النجاة لينة
 الغاصب والغاصب كل واحد منهما نصف القيمة المستوفى انتهى وهو نص في ان لفظة ليس زائدة في عبارة البنية
 وينسب حقيقة من السر اجبة وحكم انه ذكر في الفصول العمانية في ما ذكره من قوله انه اذا رخصت القصور بغيره القصور بغيره القصور
 الاول والثاني يورث الاخر من النجاة انما اذا رخصت من احد الطرفين فليس الاخر من الضمان حتى لو قوى المال في
 اختياره هل يزوج على الاخر فهو يضمنه هكذا ارايت ايضا صلبا لا من اجماع صاحب المغني في الفوائد وهو من جهة
انتهى قوله الا اذا تعلق على امره انه اي في خلافه او دفع ذمها الى الوارثه كانه في الحقيقة **قوله** فالقول للزوج اقول انما كان
 القول للزوج وان كان السبب الموجب للضمان موجودا حيث لم يثبت اذ لا ياب الا بالظاهر شاهد له لان الظاهر ان
 الرجل لا يتصرف بمثل هذا التصرف فمضى مال الظاهر فلهذا لا يملك الظاهر يكفي للدمع **قوله** من هدم حائضا غيره الخ اقول
 في شرح النجاة للعلامة قاضهم واذا هدم الرجل حائضا بغيره فللجار الضمان وان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضمان
 وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان لان الحائط قائم من وجهه فان شاء مال الى جهة القيام وضمنه النقصان
 وان شاء مال الى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له ان يجبر على البناء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال
 وطريق تقويم النقصان لن تقوم الدوام مع جميعها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما التمس ومنه يظهر
 مما انتهى كلام المحققين من القصور او في القيمة ومن محمد ابن الغضيل هدم حائطا متعلقا من خشب او متعلقا متعلقا من
 يضمن قيمته وان كان حائطه يورثها بآخرة كما كان في ذلك في الفقه يوافق في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان وفي طريق
 هو لفظ بالقيمة او قيل بالبناء انتهى اقول الظاهر اطلاقه بعم حائط المالك والوقف لكن في الخانية لو هدم حائط الدار رجل
 ملكا او غيره فيها يبرأ يضمن النقصان انتهى وفي الفصل الثاني والثلاثين من العماد يذنب لو هدم حائط الوقف قلزمه على
 القيمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويته وانه ان لم ينفذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان وفي طريق الامتناع
 تفصيل فيه فلمراجع **قوله** الا في حائط المسجد كما في كونه في الحقيقة اقول لم ينفذ كذا في خان هذه المسئلة على طريق الامتناع
 كما ذكره المصنف ولم يظهر لي وجه الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره فانهم ملوا لهدم الجبر على البناء كما كان فيما لو هدم
 حائط غيره وان الحائط ليس من ذوات الامثال كما تقدم قريباً وهذه العلة بعينها اجازة في حائط المسجد فليحرم **قوله** الاجازة
 لا تلحق الا بالملك الخ اقول به جزم في متن تنوير الابصار ويستثنى من ذلك ما لو تصدق الملتحق بالملقة بعلمه بغيره فطلب
 على ظنه ان صاحبه لا يطلبها بعد ذلك فجاء المالك بعد التصديق بها فهو بالخيار ان شاء نفذ الصدقة فيكون له ثوابها
 ولما نهي في الانهاء كاذن في الابتداء والاذن حصل من الشارع لاسي المالك فلهذا المالك لا يثبت للفقير قبل الاجازة
 فلا يتوقف اجازة المالك على قيام المال في يد الفقير حتى لو اجاز به بعد ما تلف المال في يده تصح الاجازة بخلاف اجازة ذكره
 للعضولي مانه يضمن عليه قيمه الجمل وهو المبيع لثبوت الملك فيه بعد الاجازة كذا في المنتج وعلى قلحق الاجازة في الاشكال ذكر
 في المحيط في غصب فتاوى لوقصب شيئا بغيره فاجاز المالك قبضه بغيره من الغصب ولو لم يتلف بغيره وبما احتج به من ان الضمان

الامر لا يفي بطلان لا مع الالف خمسة الاولى اذا كان الامر معلوما فلهذا كان مولى للمأمور والثاني اذا كان المأمور
 بيد المأمور فلهذا كان الامر لا يفي بطلان لا مع الالف خمسة الاولى اذا كان الامر معلوما فلهذا كان مولى للمأمور والثاني اذا كان المأمور
 في الامر بخلاف مال غير مريد وفان الضمان للغير يفر من المولى يرجع به على سيد الرابعة اذا كان المأمور
 ميبا اذا امر صبي بالاكل مال الغير فالتلف ضمن العبد ويرجع عليه على الامر الخامسة اذا امر بحضرته في حائط
 الغير فحضره فالضمان على الحاضر ويرجع به على المأمور وتامة في جميع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الا في مسئلة في السراجية يجوز للولد والوالد البعده من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا
 بلغ المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن اعتطال رأي القاضي لم يضمن احتجنا بالثالثة اذا مات
 بعض الرفقة في السفر فلما عوا قما به وعدته وجهازه بثمنه ورد والقيمة الى الورثة وانفج عليته نفقوا عليه
 ما لم يحفظوا في متفرقات مبيع الذخيرة ولو اودع مال الغير فاجاز المالك ببيع عن الضمان وفيها ايضا الاجازة لتسليم الموقوف دون
 المنسوخ وذكر فيها ايضا الاجازة لتسليم الافعال عند الامام وعند محمد للحق كالعقود الموقوفة حتى ان الغاصب اذا ورد
 المصروف على اجنبي فاجاز المصروف منه قبض ذلك الاجنبي عند محمد فخرج الغاصب من الضمان وعند الامام لا يخرج
 وذكر في الفصل الثامن من الذخيرة ان يكون اذ لم يمت بالدن على يدي رجل الى الطالب فجاها الى الطالب واخبره وروى به
 وقال للذي جاء به اشترى بها شيئا فذهب واشترى به بعضه شيئا فذهب الباقي قال القاضي ابو بصير قد قيل انه يهلك من مال
 المطلوب وقيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضا ببعثه في الانتهاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء قال روح
 وهذه العلة تشير الى ان الاجازة لتسليم الافعال وهو الصحيح وقالي في العمادية وقد مر في آخوتهم فالتفصيل في حيزنا
 من ان الاجازة لتسليم الافعال وهو الصحيح انتهى قال بعض الفضلاء فعلى هذا ان يكون الصحيح انها لتسليم الثلاث لانه من
 جملة الافعال فيلحق تحت قولهم الاجازة لتسليم الافعال في الصحيح الا ان يقال المراد بالافعال غير الاتلاف مثلا بنقول
 المشايخ كلهم مع امكان العمل انتهى يعني لان الافعال منها ما يكون اعدا منها ما يكون ايجابا فيحمل نقول المشايخ على
 الفعل الذي لا يكون اعدا اما قوله الامر لا يضمن بالامر يعني الامر بغير دفع المال اما لا مر به فلهذا فقيه تفصيل مفكروني
 الولو الجية في الكفالة وفي البرازية في الوكالة ونقدم في هذا الكتاب في الكفالة قوله الالف خمسة اقول صوابه الالف
 حتموهي نسخة وفي كثير من النسخ لم يترك السادسة واعلمنا زيدت قوله الاولى اذا كان الامر سلطانا واما اذا كان الامر غيره
 فتقدم في الصفحة التي قبل هذه انه يضمن بشرط قوله الا اذا امره بالتلاف مال سيد فلا ضمان على الامر اذ لو ضمن لرجع
 على سيد العبد بما ضمنه لسيد ولا فائدة في ذلك قوله يرجع به على سيد وكذا في النسخ والصواب على الامر قوله الرابعة
 اذا كان المأمور صبي اقال في العمادية في الثاني والثلاثين لوقال لصبي مسحورا بعد هذه الشجرة فانقض لي ثمارها فصعد
 فسقط ثمرها عليه على عاقلة الامر وله ثمة تنظرهنا كقوله في حائط الغير اما المأمور بان يحضر في دار نفسه فهو في كوف في البرازية
 في المودع بقوله وتامة في جميع الفصولين ذكر فيه لوقال احقر لي فانه يرجع على الامر واذا لم يقل لي لا يرجع على الامر
 قوله بغير اذنه ولا ولاية كذا بخط المولى وقيل عليه فيه مؤاخذه والانساب ان يقال بغير اذن من غير ضمير يعني لينا ص
 قوله ولا ولاية زائل على ما فيها بعيد جدا قوله الالف مسئلة كذا بخط المولى والصواب ان يقال الالف مسائل كما يظهر
 مما سئلنا فان جعلها ثلاثة يجعل الاضداد مسئلة غير مستقلة وما قيل ان الحصر في مسئلة بالنسبة الى ما في السراجية

المفتي الثاني

فقلت المستاجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل المتجاوز ما قبضه من المستاجر السكنى بتاويل من
 كسكنى المرتضى لو استاجرها سنة بغير معلوم فاستغنى سنتين ودفع اجرها ليس له الا معودا والتعريض على
 الاموال يقتضي ان ذلك ان لم تكن معدة لغيره دفع ما ليس بواجب فيستغنى الا اذا دفع على وجه العينة فاستغنى
 ها وهي ما لو كانت دارين يتيم وبالح فسخها البالغ منه لا شيء عليه ولهذا المسئلة لا شك في صحة
 استثنائها على القول بان دار اليتيم ليست كالوقف **قول** فقلت المستاجر يعنى للغاصب كما على قاضي خان وغيره قال
 في القنية ويرد ما جده الغاصب بجهة الوقف وفي الولو البية انه يتصدق به قال بعض الفضلاء لكن في الحكم والاعتداف
 والعمادية ان هذا على قول المتقدمين لا على قول المتأخرين بتضمين غاصب العقار لكن الوقف العا يتضمن على ظاهر
 الرواية انتهى وقال بعض الفضلاء ما سيأتي من قوله اجر الفضولي دار امر قوفه ايضا منها ولا يخفى انه يخرأى بينهما
 مخالفة فليتدبر في قول ويحكم ان يكون المراد اجر المثل فقط يعنى اذا كان اجر المثل اقل من المسمى وجب المسمى
 لا اجر المثل فقط ويكون المراد بما ذكره هنا ان المسمى اذا كان اقل من اجر المثل لا يخرج المستاجر عن العهدة الا
 باتمام اجر المثل بخلاف ما اذا لم يكن اقل حيث يخرج عن العهدة باداء المسمى ويحكم ان يكون المراد من قوله
 لا اجر المثل ايجالا يلزم اجر المثل بهذا العقد للعائد ولذلك نزع ما بيني فلا ينافي وجوبه للوقف اي
 وجوب تمامه كما يفهم من الورقة التي تلي هذه والمراد لا يلزم اجر المثل فقط كما قرر هناك وفي منية المفتي
 اجارة الفضولي تترقب فان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعسده فللعائد وان اجاز
 في بعض المدة فالماضي له والباقي للمالك عند أبي يوسف وعند محمد وجميعا الله تعالى الباقي له والماضي
 للعائد انتهى ذكره في مسائل الاجارة **قول** ولا يلزم الغاصب اجر المثل اقول هذا على قول المتقدمين اما على
 ما اختاره المتأخرون من تضمين منافع الوقف ومال اليتيم والعسدة للاحتفال بالغصب فينبغي ان ما قبضه
 الغاصب من الاجرة اذا كان اقل من اجر المثل يكمل الغاصب اجر المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد ايضا
 لعدم طيبه له واما على قول من لا يرى تضمين اجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الاما في وجه
 لعدم طيبه فيثبت لا يحكم به الحاكم بل يهتدى بما بالرد او بالتصدق واما على ما قاله المحقق واختاره محمد
 ابن الفضل فلا يكون ان موع اليه غاصبا ويضمن اجر المثل كافي الاجارة الفاعلة كلف المحيط فينبغي ان يضمن
 بحقيقة الا انتفاع لا بالتسكن كافي الاجارة الفاعلة **قول** انما يرد ما قبضه من المستاجر حاصلا انه لا يلزم منه ان يرد
 آجره وان كان دون اجر المثل وهي فائدة قل من نبيه عليها كذا بخط بعض الفضلاء **قول** السكنى بتاويل من
 كسكنى المرتضى يعنى دار الرهن كافي الاجارة المزانية في نوع في المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل
 لما تقدم من ان السكنى بتاويل من لا يوجب اجر اقل في القنية رهن دار غير رهن وهي معدة للاجارة فسخها المرتضى
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها بالماله فسخها المرتضى **قول** ودفع اجره ما ليس له الا استرداد المسئلة
 في خمسة الدهر في اوائل الاجارة ونصها رجل اعتا جردا من رجل سنة باجرة معلومة ومضت المدة ثم سكنها
 سنة اخرى بغير اجرة ودفع له الاجرة لهذه السنة الماضية هل له ان يرجع عليه ويسترد منه هذه الاجرة فقال لا يسترد
 ما دفع انتهى **قول** والتعريض على الاموال يقتضي ان له ذلك اي الاسترداد وذكر المصنف من ذلك مسائل في شرحه

فلو جرح امرأته فولد فلو غرق وقبض الا جرحه فخرج المستاجر عن العتقة اذا كان له جرح المثل ويرد ذلك على المثل
 آجر ما للعاصم به من الجرح بها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة اجرة اللحم تطيب قبل للغاصب فتح بها على المصنف
 قبل التمسك بها ومن قبله لا الا جرحي وكل اللحم امره ان ينظر الى ما يبعده فنظر الى ما يسال الدم فيه من نفسه
 فيصالح من الغاصب اذا كسره والغاصب فاحشالا يملكه ولو كسره الوهب لم ينقطع الرجوع عثره في الجرح
 فاما الطريق فمنه الا اذا جرحه بغير ضرورة الا امره ان يمسك عليه ما لا يفي ذلك ما اذا كان الا في المطا لا في مولى
 لما جرحه وكان المأمور به من الغير فالتف مال غيره فاقطعه كان الغصلي على العبد ويرجع به الى امره لا يجمع مع الغصليين
 والزيد وايضا ما اذا امر الاب ابنه كافي القنية لا يجوز دخوله بيت انسان الا باذنه الا في الضرر وكاف منية للثمن
 على العتق في باب النفقة في قوله لا لما شرة ومن ذلك ما في العمدية في الرابع عشر انه لو اشترى على منعه حتى
 قمين فساد النكاح بان شهد وانما اختتم من الرضا وغرق بينهما رجوع الزوج بما اخذت منه لا بد ليس انهاء
 بغير حق وهذا اذا فزع القاضي لها املا اذا اتفق الزوج عليها دون فرض مسامحة لم يرجع بغيره ثم كرم اذا اتفق على معتلة
 الغير **قوله** اللحم قيمتي اقول خفي في اللحم المطهر مع الاجماع في النفي اختلاف والصحيح انه قيمتي كافي شرح المصنف على
 العتق ومثله في العمالة واختار الاستيعاب في الغصلي انتهى وانما يضمن بالقيمة اذا انقطع من ايدي الناس قال في معبر
 المفتي وكذا كل مكيل وموزون يعرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينه اخلت في الغرق والقي
 بالملاح ما فيها من المكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها **قوله** قال للغاصب فتح بها الخ قال بعض الفضلاء هل الضمان
 ممنى على ان قوله فتح بها لا يستلزم خروج يده من الضمان الى الامانة او على تقصير وعدم التضيعة في اياها بعد انقلاب
 يده الى الامانة محل نظره وقوله وان بعد فلا كان مراعاة ملاكها بعد حضي ايام التضيعة انتهى اقول المسئلة في العمالة
 خيما يروا به الغاصب من الثاني والثلاثين ومبارتها ولو امر المالك الغاصب ان يضي بالشاة المفصولة فقبل التضيعة
 لا يخرج من ضمان الغصب انتهى وهو مريح في ان يده قبل التضيعة لم تغلب بل امانة حتى يكون ضما نه بالتقصير
قوله لمرة ان ينظر الى غلبته الخ في القنية امر غيره ان ينظر الى خا بيته هل صار خلا فنظر فسال فيها من انفه دم وقد صار
 خلا يضمن نقصان حابين طهارته ونجاسته وعن ابي بكر العياض حال دم من مشتري الخل في خا بيته ان نظره فيه باذن
 مالكه لا يضمن والا فيضمن فصار المسئلة خلافا انتهى وفي الميزانية نظره الى دهن غيره وهو مائع حين ارا الشراء
 فخرج من انفه دم ونجس ان كان باذنه لا يضمن والا يضمن ثم الكلب الذي من غيره ما كره يضمن النقصان وان كان ما كولا
 ضمن مثل ذلك القدر والوزن انتهى وهو يفيد ان في مسئلته يضمن مثل ذلك الدليل بقي ان يقال ما وجه ضمان النقصان
 على القول به والد هي والخل اذا نجس لا يخل اكلها فالحروب ان عدم حل الاكل لا يستلزم عدم حل الانتفاع بكل منهما
 وليس من ضرورة النجاسة ضرورة الانتفاع به الا ترى ان الزيت اذا اكله الطفو دك الميته والزيت فالب الد لا يוכל والانتفاع
 به لال ككذلك ههنا كذا يستفاد من البيانية في كتاب الكراهية **قوله** الغصب اذا كسره الغاصب فاحشالا يملكه يعني وان
 زاد قيمته بالكسر كافي القنية **قوله** الا في ثلاث ما اذا كان الامر عطانا اقول قد تقدم من المصنف في اوائل كتاب الغصب
 خمسة وفي بعض النسخ استثناء هذه الثلاثة التي زاد على الثلاثة ههنا هي السادسة مما تقدم
 على ما في بعض النسخ فما ذكره هنا تكرار **قوله** اذا كان المأمور به من الغير فالتف مال غيره الا في الضرر وكاف منية للعبد

ولا يعمل للمقلش ما يجد ولا يعرفه ولا يورثه انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاصطيلاء فاما المقلش
بعد حتى قهره والرماني الطريق لكن المختار انه يملك تشور الرمان **قول** في صيد ميتة فيموت بها ولا يملك
واخذ جلد ها فلما اخذ فلورده رده ما زاد الد باع ان كان بماله قيمة والا فاصطيلاء قسما ان
فلا يورث بوجه اليد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل اخلاف ما اذا نصبها
الفسطاط فتعقل الصيد به ملكه ولو نصبها له فتعقل بها فاحقه غيره فان كان الاول بحيث لو لم يملكه اخذ
فياخذ من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذي اب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ما توقع الذي في البئر فهو لخاصه
يزاد على ذلك احياء الموات فانه يجب للملك لحد يث من احياء ما موافاقي له **قول** ولا يعمل للصيد ما يجد ولا يعرفه
المقلش هو الذي يفتش المزابل بيد او بالقر بال يستخرج منها ما يكون فيها من المعادن والنقود وغير ذلك ولا يعمل
اخذ ما يراه ولا يعرفه فان كان ذات قيمة كثيره فقلت لا مناسبة لهذه المسئلة بباب الصيد والذئب **كتاب اللقطه** والذئب
ان لفظ المقلش عامي غير عربي فليراجع كتب اللغة **قول** ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه الي في الخلصة في الدسل
الثالث من كتاب اليد رجل صيد ذابضة في فاصليها انسان ثم جاء صاحبها واذا اخذها فاقروا قلت حين خليت صيدها
من اخذها فهي له وانكر واقيمت البيعة او استعلف وكل فني للواجب سواء كان حاضرا يسمع او غائبا فبلغه اخبر قال
الصدر والشهيد وهو يختارنا فيمن ارسل صيد او ان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل هي لمن اخذها
ثم ذكر في الخلاصة انه اعاد المسئلة في الفتاوى في باب التبيين وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فلما اخذ
قول لكن المختار انه يملك تشور الرمان في الفتاوى واحدا لصيرفية رمي تشور بطيخا ورمان او غير ذلك فاحقه
الانسان يباح له الانتفاع به ولا يملكه حتى لو جاء الاول كان له اخذ منه وذكر البزدوي يكون له وان باعه يتصدق
بشمه **قول** ولو القى بهيمة ميتة فجاء رجل وملكها اليه اقول ما ذكره المصنف قول محمد وقال ابو يوسف الجدل للسالم
كذ اني المختار ان الصيرفية **قول** واذا نصب الفسطاط فتعقل الصيد به ملكه قيل عليه لا يظهر الفرق بين تعقل الصيد بالفسطاط
اذا نصب لغير الصيد وبين تعقله بالشبكة اذا نصبها للجفاف مع ان الاصطيلاء به وبعه معدوم اما انتفاء البع في نظام
او ما انتفاء السكنى فليعلم تهيئة الفسطاط للصيد فتدبر **قول** ولو نصبها اليه اقول في الفتاوى الظهيرية الصيد يملك
بالاخذ والاخذ ثومان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي با متعمال ما هو موضوع للاصطيد قصصا
لاصطيد اولم يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحب الشبكة قصصا بنصب الشبكة الاصطيد
اخذ اولم يقصد لان الشبكة انما تقصد لاجل الصيد حتى لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير اخذ
بالشبكة والاخذ الحكمي انما يكون با متعمال ما ليس موضوعا للاصطيد اذا قصد به الاصطيد حتى ان من نصب فسطاطا
فتعقل به صيد ان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصد به الصيد لا يملكه انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من
الخلل اقول لو انبش صير الفسطاط وهو مذكروها بالي ان الفسطاط بمعنى الخيمة وهو قسم الفا وكسرها بين قسمي شعر
والجمع فسطاط والفسطاط بالوجهين ايضا مدينة قصر قد يما وبعضهم يقول كل من يذبحه فسطاط ووزنه فعال
وبا به للصير وقت من ذلك الفا جاء ثوجهين الفسطاط والفسطاط والقيطاس كذا في المصباح **قول** فان كان
الاول بحيث لو لم يملكه اخذ به **قول** لم يفصل هذا التفصيل فيما لو نصب الفسطاط من غير تهيئة للصيد وقيل

الفصل الثالث

ولذا إقراره بجنايته موجب للتعاقب والقدح غير صحيح بخلافه بطلان وقود ولا ينفرد بتزويج نفسه ولجهر عليه ويجعل
عقد إقراره بغيره كذا وأمره هنا لا يبرئ ولا يبرئ ولا تنصح كذا لئلا يحال على الإباحة من حيث ولا دية في قتله وقيمته قائمة
عقبا مما كلاً وبعضاً ولا يفتقها ولا ما قلله ولا هو منهم وحده لا لنصف ولا لأحد من الجانيات متعلقة برقبته كدینه
ولا لهم له من الغنيمة بل يرضخ له إن قاتل ويباح في دینه ويدفع في جنايته أن كذا يفقد سيده وينكح اثنتين
ولا تسوي له مطلقاً ومطلقاً ثنتين وعدلها حيزتان ونصف المقدار ولا لعان بقتلها ولا تنكح على حرة
ويكف عن الكفارات ولا يحد قاذفه وإنما يعزروا قسمها إلى النصف من قسم الحرة ومهرها كغيرها ولا يلحق
ولدها مولاها إلا بد موته منه ولو أثر بوطئها وإيلاء الأمة المنكوحة شهران ولا خدام لها ولو جميلة ولا تجب نفقتها
الإبنتوية ولا توطأ إلا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر بعد السراري ويجوز جمعهم في مسكن واحد
بدون الرضاء ولا ظهار ولا إيلاء من أمته ولا مطالبة لها إذا كان مولاها عنيماً ولا مضانة لا قاربه بل لسيد ولا تقصص
مبينه وبين الحر في الأضراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق لحيته ودرأه مريضاً على مولاه بخلاف الحر

أي ما ذكرنا كانا ومكاتباً أي هما مستويان في هذا الحكم قال السيد السند في شرح المفتاح في مباحث تعريف
المسند إليه باللام أن خبر كان إذا أريد به التسوية وجب تقديمه **قوله** وكذا إقراره بجنايته إلى قوله غير صحيح أقول
لا يخفى ما في عبارته من التلذذ فان مقتضى التشبيه الصحة مع التوقف وهو يلزم دفع قوله غير صحيح **قوله** ولا عاقلة له أقول
في الحد يث لا تعقل العاقلة عهد ولا عهداً قال الإمام هوان بجني العبد على الحر وقال ابن أبي ليلى هوان بجني
الحر على العبد وثوبه الأصمعي وقال لو كان كما قاله أبو حنيفة روح لكان الكلام لا تعقل العاقلة من عبد ولم يكن
ولا يعقل عهد أو قد كلمت أبا يوسف القاضي في ذلك بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته ومقلت عنه كذا في التلذذ
الصلاحية **قوله** وجنايته متعلقة برقبته كدینه قيل عليه أن الدين كالحقض يتأخر إلى ما بعد العتق والجناية تتعلق بها
حالاً انتهى أقول إنما يتم ما ذكره إذا كان العبد معجوراً أما إذا كان مازناً فلا روح يعمل كلام المصنف على ما إذا كان مازناً
قوله ويباح في دینه يعني إذا كان مازناً والأخيراً إلى ما بعد العتق **قوله** ويدفع في جنايته أن لم يفقد سيده قيل
هل إذا جنى يكون لولي الجناية حق في الكسب كالأول كان مازناً وارتكبه ديون أم لا قال في الوالدية في جنايته
العبد ما نصه ولو اكتسب العبد الجاني اكتساباً أو ولدت الجانية ولداً فاختار المولى الدفع لا يدفع الولد والكسب
لأنه لاحق له فيه قبل الدفع فلا يتم إلى الكسب انتهى فهذه يدل على أنه لاحق له في الكسب ولو اكتسبه بعد
الجناية **قوله** ولا تسري له مطلقاً أي سواء أذن له سيده أو لا خلافاً للمالك من صحته إذا أذن له سيده **قوله** وعدلها حيزتان
ونصف المقدار أي نصف ما قدر للحرة التي لم تحض أومات عنها زوجها وهو شهر ونصف شهر وشهران وخمسة أيام
قوله ومهرها كغيرها أي من الحرائر وأقله عشرة دراهم عينا أو قيمة يوم العقد والقبض وأما مهر مثلها فهو قدر
الرغبة فيها وعن الأوزاعي ثلث قيمتها كافي الحزاة **قوله** ولا مطالبة لها إذا كان مولاها عنيماً أي لا مطالبة لها بالوطئ
قوله وتجب الحكومة بحلق لحيته أقول هذه أقول والمفتي به أن يجب نقصان قيمته إذا لم تنبت كافي الإجازة لكن في
بعض المتنون المعتبرة ما يوافق كلام المصنف ويمكن أن يعمل كلام المصنف على ما إذا حلقها ونبت بيضا فإنه يجب
حكومة عدل كافي البنانية **قوله** ودرأه مريضاً على مولاه أي واجب عايه كالفقة لكن الفقة يجبر عليها وهل الدراء

ولو زوجة واذا لم يقدر على الوضوء الا بغيره فعلى العبد ان يوضئه بخلاف الحر ولا يتزوج الابناء من مولاة ومهره متعلق
 بقرنته كالدین ويباح في نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبني ولا تبسمع الد عوى والشهادة
 عليه الا بحضور عياله ولا يحبس في ديني ويملك الكفار بالاستيلاء ولا يصح تصادق العبد والامة على النكاح الا في المسيحية
 قبل القسمة بخلاف الحرين كالأب والابن والخالة والعم والعممة والجد والجدة والجدات والجدات والجدات والجدات
 وتبرعه الا اهله اليسير من الماد والهدايا اليسيرة منه والاذن في العزل الى مولاة هاته وهو المطالب لزوجه العتق
 والمجبوب بالتفريق وليس مصر فاللصقات الواجبة الا اذا كان مولاة فقير الزكوان مكاتب ولا يتحمل منه مولاة مؤنة الامام
 احصاءه من احرام ما ذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وهب له محجورا ولا جزية عليه ولا يدخل في لقسمته
 وطع احدى الامتين ليس ببيان للعق المجهم بخلاف وطع احدى المراتين لا يكون بيانا في الطلاق المجهم وامره عيبه
 يا تلاف شيعي موجب لضمائه وامره عبد الغير بالتلاف مال غير مولاة موجب للضمان على الامر مطلقا بخلاف الحر الا اذا
 كان ملطانا يضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقد موقوف على اجازة مولاة وتخرج الامة في العدة
 ويحل سفرها بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتميز عنا لو كان عبد ذمي ولا يصح الوقف على عبد نفسه
 ارامته عند محمد روح الامد بردام الولد

كذلك اذ يفرق بينهما محل نظر **قوله** ولا تسمع الد عوى والشهادة عليه الا بحضور عياله **اقول** في الفصل الثالث من
 الفصول العمادية ما يخالفه حيث قال رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع فان كان العبد ما ذونا يقضى له بالرجوع
 وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر عياله فان قال العبد انا محجور وقال الوهاب لا بل انت ما ذون
 خالقول قول الوهاب مع يمينه استحسنانا ان اقام العبد بينة انه محجور ولا تقبل بينته هذا اذا كان العبد حاضرا والمولى غائبا
 فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم
 انتهى وفي الخاتمة ايضا ما يخالفه حيث قال لو ادعى على عبد محجور استهلا كالياس له ان يذهب به الى القاضي الا باذن
 سيده لانه يشغله عن خدمة مولاه وان وجد في مجلس القاضي حلفه انتهى والحلف لا يكون الا بعد دعوى وفي
 الظهيرية ويقام الحل على العبد اذا اقربا لزنه او بغيره مما يوجب الحد وان كان مولاة غائبا وكذا القلع والقصاص
 لان الوجوب عليه باعتبار النفس والامام روح يفرق بين العجة والبينة والاقارب باعتبار ان للمولى حق الطعن في البينة
 دون الاقرار **قوله** ويملك الكفار بالاستيلاء يعني اذا كان قنا اما المدبر والمكاتب دام الولد فلا كافي الكفر وغيره **قوله** ووطئ
 احدى الامتين ليس ببيان للعق المجهم **اقول** هذا قول الامام وطئ قولهما هو بيان صريح به المصنف في البحر وقد وقع
 في بعض نسخ هذا الكتاب ووطئ احدى الامتين بيان بدون اداة النفي ويتخرج على قولهما **قوله** وامره عيبه بالتلاف شيعي
 يعني للغير وقوله موجب لضمائه اي الامر لان العبد مضطر الى فعل ما امر به فينتقل فعله الى الامر **قوله** مطلقا
اقول لا تقييد يقابل هذا الاطلاق لاسبقا ولا لاحقا ولا موقع لهذا الاطلاق **قوله** ويضمن بالغصب بخلاف الحر يعني
 الكبير **قوله** ولو صغيرا اما الصغير ففيه خلاف كما قد مناهى احكام الصبيان نقلنا عن جامع احكام الصغار **قوله** ويحل سفرها بغير
 محرم قبل عليه في كراهية الجزازية ويكره للامة وام الولد في زماننا السفر بلا محرم انتهى **اقول** كانه يريد الاعتراض
 على المص لمخالفة عبادته لما في الجزازية والما يتم ذلك اذا كانت الكراهية في هجرة الجزازية كراهية تعريض اما اذا كانت

الفصل الثالث

ولم أر حكم التقاطه واحتيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذه من قولهم لو رد آبقا فجعل مولاه ويعزره مولاه على الصحيح ولا يحد عندنا ومن نعم الله على عبده تمييز جمعها من محالها ولم أرها مجموعة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك والهمنا رشدنا احكام الامامي ^{عليه السلام} كالصيرالا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائد اولاً يصلح للشهادة مطلقاً على التمام والقضاء والامانة العظمى والولاية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح اعتقه عن كفارة ولم أر حكم ذلك وظيفه وحضائنه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه واماحضائنه فان امكنه حفظ المحضون كان اهلاً والا فلا يصلح ناظر او وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف الاحكام الاربعة قال في المستصفى الاحكام تثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا انشأ الطلاق والعناق وله نظائر جمعة والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق او العناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالضمونات تملك عند اداء الضمان للتنزيه فلا **قوله** ولم أر حكم التقاطه الخ اقول في النهر شرح الكنز من باب اللقطة بعد ان نقل من البرازية انه ليس للمولى ان ياخذ ديمة عبده ما ذونا او محجورا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال ان يكون ديمة الغير قال وهذا تصريح بان اهل الاليد اع تكف الا لتقاط بجامع الامانة فيهما وينبغي ان يكون التعريف الى مولاه كالصبي بجامع العجر فيهما اما الماذون والمكاتب فالتعريف اليهما **قوله** وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه الخ اقول قد قد منا في احكام الصبيان نقلاً عن شرح المجمع ما يفيد صريحاً ان العبد يملك المباح بالا احتيلاء ولا وجه لما احتج به المصنف من مسئلة رد الابن في انه لا يملك المباح بالا احتيلاء كما هو ظاهر لمن قد بر **قوله** ولا جماعة اي عليه وفيه ان الجماعة ليست بواجبة على ما هو الصحيح وح لا يصح نفي الوجوب منه **قوله** وان وجد قائد اراجع الى جميع ما نقلد **قوله** ولا يصلح للشهادة مطلقاً اي سواء كان مما تقبل فيه الشهادة بالتسامع او لا **قوله** على المعتمد يعني خلافاً لفرقائه يقول تقبل فيما يجري فيه التسامع وهو رواية عن الامام دقي انه اذا حكم القاضي بشهادته مع شاهد آخر او بشهادة اعميين هل ينغى حكمه قال المرحوم يعقوب باشا في حواشي صدر الشريعة انه ينغى لانه فصل مجتهد فيه حيث قال مالك وح تقبل شهادته مطلقاً لكن ذكر الكمال في نفاذ قضاء القاضي بخلاف من هبه خلاف ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد واما المقلد فانما ولاه السلطان ليحكم بمن هب الامام ابي حنيفة وح فلا يملك المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة الى ذلك **قوله** وتكره امامته اي كما يكره اذ انه وحده **قوله** وحضائنه بالجر عطف على قوله وذبحه قال المصنف في البحر في باب خيار الرؤية ويكره ذبحه ولم أر حكم صيده ورميه واجتهاده في القبلة انتهى **قوله** ورؤيته بالرفع مبتدأ خبره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالبصر يحصل بالوصف فلا يكون له خيار بعد ذلك اما لا يحتاج الى الرؤية بالبصر فلا يحصل العلم به بالوصف كالمشوم والمذوق **قوله** وينبغي ان يكره ذبحه فيه انه جزم في البحر بكراهة الذبح كما قد منا قريباً **قوله** كما اذا علق الطلاق بيانه ان في قوله انت طالق ان دخلت الدار لا يتصف انت طالق بالعلية قبل دخول الدار وانما يتصف بها عند الدخول فيصير حلة **قوله** وهو ان يثبت في الحال اي يثبت الحكم في الحال ففي العبارة جوف الفاعل وهو علة في الكلام لا يجوز حذفه **قوله** وذلك كالضمونات الخ اي كالحكم في الضمونات

مستند إلى وقت وجود السبب وكان النصاب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوده وكما هارة
المستحاضة والمختص من خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما
والتبيين وهو أن يظهر في الحكم كان ثابتاً من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فالتطابق
وتبين في القدر وجودة فيها بطلان في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما إذا قال لامرأة إذا حضت فالتطابق
فراة الدم لا يقضي بوقوع الطلاق ثم يمتد ثلثة ايام فاذا تم ثلثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت في اليوم
بين التبيين والاعتناء ان في التبيين يمكن ان يطالع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه
بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا انشترط المحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاعتناء يظهر اثره في القاء ثم دون
التلاشي واثر التبيين يظهر فيه ما فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين
قوله إلى وقت وجود السبب أي سبب الضمان **قوله** وكان النصاب الخ أي وكو حوب الزكاة في النصاب **قوله** عند
خروج الوقت الخ قيد به لانها تمسح قبل خروجه قال في المنية وشرهما ولولبست يعني المستحاضة بطهار العذراي بعد
ما ظهر منها شيء تمسح في الوقت فقط اذا حدثت بعد اللبس حدثا غير عذرها **قوله** ولهذا قلنا الخ أي لاجل استناد
انتقاض طهارتهما إلى الحدث السابق لا إلى خروج الوقت ورؤية الماء قال بعض الفصلاء قد يقال ملة عدم مسح الخف
بالنسبة إلى التيميم اقتصار التيميم على الوجه واليد من ولا اثر لاعتناء الانتقاض إلى الحدث السابق انتهى قول
هذا الكلام ناش من عدم العلم بصورة المسئلة وصورنها انه توضاً ولبس الخف على طهارة كاملة ثم انه احدث واداد
ان يتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم وجد فانتقضت طهارة رجله بوجد ان الماء مستند الانتقاض إلى الحدث السابق
وح ليس له ان يتوضأ ويمسح عليها **قوله** والفرق بين التبيين والاعتناء الخ في شرح تلخيص الجامع للخلاطي لا يقال
لا فرق بين الاستناد والظهور والفرق بينهما باختلاف الشرط فان شرط الاعتناء قيام المحل حال ثبوت الحكم
وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم إلى الوقت التي استند اليه كافي النصاب للزكاة وليس ذلك شرطاً في التبيين حتى
لو قال ان كان زيد في الدار مانت طالق فعاضت ثلاث حيض ثم طلقها ثلاثاً ثم ظهر انه كان في الدار في ذلك الوقت
لا يقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث كان بعد انقضاء العدة وقد ذكر بعض مشائخنا هذا بطالمقتصر
والمستند بان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصراً وما لا يصح تعليقه بالشرط يقع مستنداً كما في البحر للمصنف في باب
التعليق وقد ذكر مشائخنا من الفروع ما يدل على ذلك فقالوا ان الطلاق المنجز من الاحنبي موقوف على اجازة الزوج
فاذا اجاز وقع مقتصراً على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند إلى وقت البيع حتى
يملك المشتري الزائد المتصلة والمنفصلة قال بعض الفصلاء وقد حدثت عن معتقل اللسان اذا طلق بالاشارة او امكن
او باع واشترى ودامت عقلته إلى الموت هل يقع ذلك مستنداً او مقتصراً فاهبت بما في منح الغفار من ان ظاهر
كلامهم في هذا الموضع انه اذا اقرنا بالاشارة اطلق بها انواع واشترى يجعل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك
كله مستنداً والا فلا قال ولم أر من صرح بذلك من مشائخنا انتهى لكن ما تقدم من الضابط عن شرح الخلاطي يقتضي
وقوع الطلاق ونحوه مما يصح تعليقه بالشرط مقتصراً كما لا يخفى **قوله** يظهر اثره في القائم كالنصاب مادام قائماً والمغضوب
كذلك **قوله** دون المتلاشي كالموت كالموت النصاب بعد الحول والمغضوب بعد الضمان **قوله** واثر التبيين يظهر فيه ما أي

بشهر فان مات تمام الشهر طلقت مستنداً الى ازل الشهر فتعتبر العدة اوله ولو دخلها نكح الشهر صار مراجعته لو كان الطلاق رجعياً وغرم المقر لو كان بائناً وبمرة الزوج بدل الخلع اليها الموجه اليها في حلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع ولم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه فيها طريق الاحتناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدر ثم لا مستند انتهى والفرق بينهما في المستصفي وقد قرع الكرايسي في الفروق على الاستناد تسع مسائل فلتراجع فيها احكام النكاح وما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعاضات

في القائم والمتلاشي الى هنا كلام المستصفي وقوله فلو قال انت طالق الخ فترجع من كلام المص لا من الكلام المستصفي **قوله** لعدم المحل قيل عليه ان اريد ان المحلية شرط وقت موت فلان فعدم المحلية في المسئلة الاولى ظاهر لانها وقت الموت اجنبية وغير ظاهر في الثانية لان الطلاق اذا لم يقع كما هو الغرض كانت محلاً وقت الموت لانها زوجه وان كان مراده انه نجز طلاقها اي غير المدخول بها بعد التعليق المذكور حيث تبين لا الى عدم فتكون عند الموت غير محل فليس في العبارة ما يبرهن اليه يشعر به فعلية بالتأمل **قوله** والفرق بينهما في المستصفي اقول قال في المستصفي والفرق للامام بين من جلتى القدر والموت ان الموت معروف والجزاء لا يقتصر على المعروف كالوقال ان كان في الدار زيد فانت طالق فخرج منها اخطر النهار طلقت من حين تكلم وهذه لان الموت في الابتداء محتمل ان يكون قبل تمام الشهر فلا يوجد الوقت اصلاً فمن هذا الوجه شبه هاتر الشروط في احتمال الخطر فاذ مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت فانه غير ثابت والموت نعرفه بفارق الشروط من هذا الوجه واشبه الوقت في قوله انت طالق قبل رمضان بشهر فنقلنا بامر من الظهور والاقتصار وهو اي مجموع الامر بين الاستناد ذكر في شرح الجامع الصغير لعنبر الاسلام **قوله** وقد قرع الكرايسي الخ قيل عليه لم اجد ما في فروق الكرايسي وانما هي في فروق المحبوبي لكن المصنف اشبه عليه الا هم وفي غير هذا المحل ايضا نقل من المحبوبي ونسبه للكرايسي كانه جمع الفروق للكرايسي ثم وحد ما للمحبوبي وليس عليه اهم مؤلفه فظنه الكرايسي انتهى وقد ذكرها المحبوبي في كتاب الايمان والنذر والعقارات **قوله** وما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعاضات اي النقل وهو الدراهم والدنانير وانما يتعين في عقد المعاوضة لان النقل خلق ثمتنا فالاصل فيه وحوته في الذمة لتوسله الى العين المقصورة واعتبار التعيين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه في الهبة لعدم وجوده في الذمة وكذلك في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام عينه ولو هلك العقد في يد الوكيل انعزل لو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسح البيع ولا يطالب الوكيل بعد التسليم مثله وعين مال الجرح والنقل من بالتعيين في عقد المعاوضة ونفسه والشافعي واحمد واقفاء كزفر لانه صد وعين اهله مضافا الى محله فيعتبر كافي غيره عقد المعاوضة وقيد بالنقل لان ما هو مصروح من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذلك اغيرهما من المثليات واثار الخلاف انه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يسلم غيرها وعمل ناله ان يسلم مثله لا لا ينقض العقد بالمال كذا والاستحقاق بل يطالب بتسليم مثله كذا في شرح درر البحار للعلامة شيخ البخاري وقوله وكذا اغيرهما من المثليات يعني بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثلي حاضرا مشاهرا اليه يفهم هذا القيل من قوله يتعين بالتعيين اذا التعيين لا يكون في العائب وذكر في الذخيرة ان العلوس بمنزلة الدراهم والدنانير في انه لا يتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع الصغير للتمرتاشي الدراهم لا تعين في العقود

[illegible]

الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهما يعميان جنسا وقد راو وصفا بالاقتضى وبه تخرج الامام العتابي في شرح الجامع الصغير ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الماقت لا يغود لوقال الوارث تركت حقي لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد من الغانمين قال يحلل القسمة تركت حقي بطل حقه وكنت الوارث المترك تركت حقي في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول العمادي وقا هره ان كل حق يسقط بالاستقاط وهو ايضا ظاهر ماني الخاتمة من الشرب ونظما رجل له مسيل ماء في دار غير فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي بمصاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بجلد الكفني الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرتبة لا يبيع له من الثمن ولا يبيع له على المسيل بعد ذلك كرجل ارضى لرجل بسكنى داره فمات الموصي وباع الوارث الدار ورضي به الموصي له جاز البيع وبطل مكنها ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرتبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رتبة المسيل لا يبطل ذلك بالاستقاط وذكر في الكتاب اذا وصى لرجل بثلاث مائة ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له من الثلث على السد من جاز الصالح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصي للموخر الوارث قبل القسمة غير متأكد يحتمل السقوط بالاستقاط انتهى عقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاستقاط وصرح بان حق القسمة يسقط بالاستقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط كافي هبة المزينة واما الحق في الوقف فقال قاضيخان في فتاواه من التفادات في الشهادة بوقف المدرجة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف مستحقا لا يبطل بالانطال فانه لو قال ابطلت حينها فللمشترى ما سكاها رد فع مثلهما جنسا وقد راو وصفا هذا هو المراد وان كانت عبارة لا تخلو من خراقة وراككة **قوله** لو قال الوارث تركت حقي الحق اعلم ان الامراء من الملك او حق الملك ضابطه انه ان كان ملكا لا زما لم يبطل بل له كالمومات من ابنين فقال احد هما تركت نصيبي من الميراث لم يبطل لانه لا يترك بالترك بل ان كان عينا خلا بد من التملك وان كان دينا فلا بد من البراء وان لم يكن كذلك ثبت له حق التملك صح كما مر ارض الغانم من الغنيمة قبل القسمة كذا في قواعد الزركشي من الشافعية ولا يخالفها الا في الدين فانه يجوز تمايكة ممن هو عليه **قوله** كذا في جامع الفصولين يعني في الثامن والثلاثين وعبارته قال احد الورثة برئت من تركه ابي يبر الغرماء من الدين بقدر حقه لان هذا البراء من الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينا لم يصح ولو قبض احد هم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها ديون على الناس لو اراد البراءة من حصة الدين صح لا لو اراد تبليكه حصته من الورثة لتمليك الدين ممن ليس عليه ثم ذكر ما ذكره المصنف هنا من قوله لو قال وارث تركت حقي الى اخر كلامه وفيه التصريح بان ابراء الوارث من ارضه في الاميان لا يصح وقد صرحوا بان البراءة من الاميان لا تصح ومن دعوى الاميان تصح وهو مرد قول خواهر زاده ان ارضي بالحق في كلامه ما يعم المعين والد ين فتأمل **قوله** لا يبطل ذلك لا يبطال الى هنا كلام قاضي خان وكان حقه ان يقول انتهى **قوله** ذكر في الكتاب يعني الاسعاف وكان حقه ان يعينه لانه لا يتبادر عند الاطلاق **قوله** واما الحق في الوقف فقال قاضي خان ان المصنف في بعض رسائله يعد ذكر مسئلة قاضي خان وينبغي ان يلحق بمسئلة وقب المدرسة المذكورة

حقى كان له ان يطلب ~~منه~~ ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرموسي من عبارة قاضي خان وما رده ~~ابن~~ ~~ابن~~ ~~ابن~~ وهناك وما حررناه فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الروية قالوا بطله قبل الروية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ما يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها البين يسقط بالابراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الا سقاط من العبد قالوا لو وفا المثل وف ثم عاد وطلب حد

في متاوى قاضي خان كل شيعي تعلق بالوقف ومنها ان بعض ذرية الواقف المشروط له الاستحقاق اذا سقط حقه لغيره لا يسقط وله ان يأخذه ومنها للمشروط له النظر اذا سقط حقه منه لا يسقط ومنها من له وظيفة في وقف كالا مام اذا سقط حقه من معلومه سنة لا يسقط وله الاحل الا ان يكون الناظر قد استهلكه فيكون ابراء ومنها ان من سقط حقه من وظيفة لا يسقط حقه كذا من فرغ من وظيفة لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاواه اذ انتهى بسقوط حقه بالفراغ لغيره ولم يستند الى نقل وخولف في ذلك **قول** وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرموسي الخ حيث قال بعد نقله كلام قاضي خان فيه نظر لان الفقيه من اهل المدونة يمكنه ان يعزل نفسه فلا تبقى له وظيفة اصلا فكيف يقول لا يمكنه ابطاله **قول** وما رده عليه بن وهبان حيث قال هذا لا يمتنع ان ليس بشيخ فان الواقف اذا وقف على من اتصف بصفة الفقه والفقر مثلا والاقامة استحق من اجتمعت فيه شرائط الوقف ولا اعتبار بعزل نفسه بل له الطلب والاخذ بعد عزل نفسه كالوقف على الابن اذا عزل نفسه من الوقف فانه لا يعزل ويطلب المغواثك يعني الطرموسي لم يفهم هذا من كلام قاضي خان بل جرى على عادة اوقاف بلادنا فان الواقف يجعل النظر فيه للماكم مثلا ولذا ظرو وجعل له ولاية العزل والتقرير والاعطاء والحرمان من اتصف بصفة الفقه على من هب من الذاهب فح اذا ابطال ذلك حقه وعزل نفسه صح وليس له العود الى ان يقرره من له ولاية التقرير وليس كلام قاضي خان في ذلك بل كلامه في من وقف الواقف عليه وذلك يستحق ما وقف عليه الواقف ولا يبطل باطله **قول** وما حررناه حيث قال بعد نقل كلام ابن وهبان وفيما قاله نظر لان الواقف اذا وقف على الفقهاء مثلا فان الفقيه لا يستحق في ذلك الرجع الا بالتقرير ممن له ولاية ذلك لانه يستحق من كان فقيها او فقيرا مطلقا كما توهمه لان الفقيه والفقير الطالبين لم يتعينا ولا يمكن ان ينصرف الى كل فقيه وكل فقير فانما هو للجنس ويتعين بالتعيين فالحق من سقط حقه من وظيفة تقرر فيها فانه يسقط حقه سواء كان الوقف على جنس الفقهاء او على معين منهم كما هو في اوقاف القاهرة وان سقط حقه من وقف على الفقهاء والفقراء بالتعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم تعيينه فللقاضي ان يقرره بعده ويعطيه ما جسد لانه يطلب وبداخله تقرر بمعنى الاستحقاق الذي لا يبطل بالا بطل في كلام قاضي خان جواز ان يتقرر بعد ابطاله ويعطى بعد من وقف على الفقراء ومعنى قول الطرموسي انه يبطل بعزل نفسه اذا كان بعد تقريره وليس هذا كالوقف على الابن كما فهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقريره بخلاف استحقاق الفقيه كالا يخفى **قول** ومنها الذين يسقط بالابراء لان الذين مادام في الذمة مجرد حق وليس يملك لرسالة من قال في القنية بعد ان رمز للمنتقى قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسننا انتهى ومنه يعلم جواب حادثة الفتوى له عليه الف فقال تركت له منه خمسة اثة هل تسقط عنه الخمسمائة **قول** ومنها حق القسم للزوجة الى قوله وان كان لها حق الرجوع في المستقبل

لكن لا يقيم بعد عفوه لفقد الطلب وامام ليس بلام من العقود فلا يتصف بالاحكام كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وامام حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السوال عنها ولم ارفيها صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربح اذا اسقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له انظر اذا اسقط لغيره بان فسخ له عنه الا ان في اليتيمة وغيرها ان المشروط له انظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في محله لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان للرعي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له انظر من نفسه لا ينزل الا ان يخرج جده الواقف او القاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شروطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاعتبد ال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل في من اسقط حقه من شئ كاعلم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط له الربح حقه لا لاحد فلا يسقط كاقصمه الطوسي بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه او لغيره فان قلت اقول انما جاز لها الرجوع لان حقه لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم كالمعير قال بعض الفضلاء لكن ينبغي عدم حل الرجوع لانه خلف في الوعد وهو حرام كافي الذ خيرة وقد صرح صدر الشريعة وغيره بان الرجوع في العارية قبل الوقت مكروه لان فيه خلف الوعد فعلى هذا يكون معنى قوله لها ان ترجع يصح لها ان ترجع ولم ار من صرح بكراهة رجوعها **قوله** لكن لا يقيم بعد عفوه اقول الظاهر ان مراده انه اذا عفى ولم يطلب بعد العفو لا يقيم وان عفى وطلب اقيم **قوله** واما ما ليس بلام من العقود فلا يتصف بالاحكام كالوكالة اقول ظاهر جزمه بذلك انه وجد الحكم منصوبا وعبارته في الرصالة التي في الحقوق التي تسقط بالاسقاط صريحة في انه لم يجد الحكم حيث ال واما حق الوكالة والعارية والوديعة فينبغي ان لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال المستعير اسقطت حقي من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع ولذا الانتفاع لانها كملك الاعيان وعلى هذا لو قال اسقطت حقي من الانتفاع بالعين لا يسقط وينبغي اخراج العارية والاجارة من الحقوق اصلا لان الملك فيها حاصل وان كان للمنافع **قوله** واما حق الاجارة اقول يعني لو قال المستاجر تركت حقي في المنفعة او اسقطت حقي فيها نحو ذلك لا يسقط وقد اجمعوا على ان الاجارة تقبل الفسخ واصحاب المتون والفتاوى وسائر كتب الفقه الاما قل جعلوا الفسخ بابا مستقلا وقد فهم من لافقه عنده من قوله هذا ينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة انها لا تنفسخ الا بها وهذا في غاية البعد من التصور **قوله** ومنها المشروط له انظر اذا اسقط لغيره في فتاوى المرحوم ابن الحلبي انه لا يصح ونصه مثل من رجل آل اليه انظر على وقف جده وقد ضعفت قوته من التحدث على الوقف فهل له ان ياذن لاحد ان يتحدث عنه على الوقف المذكور ببقية حياته ام لا وهل له ان ينزل لاحد من النظر ام لا جوابه نعم لانه يستتبع من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل **قوله** الا ان يخرج الواقف او القاضي انتهى يعني بحجة او بغير حجة فلا يصح اخراج القاضي الناظر المشروط **قوله** وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل قال بعض الفضلاء كيف ذلك والمصرح به ان شرط الواقف كنص الشارح وقد علم من الارث انه لا يسقط بالاحكام فيجب ان يكون الاستحقاق المشروط في الوقف كذلك لا يسقط به وهذا مما يجب القطع به وما قد مر من قاضي خان في اول الصفحة من هذه الورقة يشهد لما قلناه فتأمل **قوله** او لغيره قيل عليه لا يخفى ان اسقاط الواقف ما شرطه لغيره ان كان مع شرط الادخال والاخراج في اصل الوقف لنفسه فهو لا يملك الا فلا

اذا اقر المشروط له الريع او بعضه اذ لا حق له فيه وانما يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاف في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعد بالملك يسقط بالبراء ولا بالعقد ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البزازي من فصل الاستحقاق فاغتنم هذا القول برفاهة من مقدرات هذه التاليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضاح العكرمانى من السلم لوقال
 وبالسلم اسقطت حقي في التسليم في ذلك المكان اذ البطل لم يسقط انتهى وقد وقع ما حدثة مثلث منها هي شرط الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشروطها كم حنفي ثم رجع الواقف لجهة شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف بعد الحكم لازم كاصحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزم ما كان ومده كاصرح به الطر هو مبي فيمن اسقط حقه فيما شرط له من الريع الا لاجل فانه قال بعد م السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف كما ان المشروط له لا يملك اسقاطا ما شرطه له فكذلك المشارط ويدل عليه ايضا ما نقلناه من ايضاح العكرمانى من اسقاط ربا السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط بيان ان الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفوائت بخلاف ما اذا سقط بالانسيان فانه يعود بالتكرار لان النسيان كان مفعلا مسقطا فهو من باب بزال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فتلوه بغ الجبل بالتشميس ونحوه وبرك الثوب من المنى وجمعت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعود النجاسة في الاصح

قوله اذا اقر المشروط له الريع او بعضه الخ قيل عليه الاقرار على الراجح اخبار وبنوا عليه انه اذا اقر بشيخ ولم يكن مطا بقا لنفس الامر لا يحل للمقر له احدى فغاية ما حصل بالاقرار المواخذة به ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة دايين هذا من ذاك **قوله** فلا يسقط يقبل بمفهومه ان اسقاطه لاجل معتبر وفيه نظرا لانه يستلزم خلاف شرط الواقف مع ان العمل به واجب مهمامكن **قوله** ولا بالبيع ولا بالاجارة اي جميع الحائط الموضوع عليها الجذوع واجاراتها **قوله** وهو شامل للشروط فلزم كلزومه الخ وقد قدم المصنف في فن الفوائت ان الحكم بصحة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط ولو وقع النزاع في شي من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفي السابق اذا لم يحكم بما في الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط الى اخر ما ذكره وذكر قبل هذا من العمادية وجامع الفصولين والبزازية وفتاوى العلامة قاسم ان شرط نعاذا القضاء في المجتهدات ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة فان فات هذه الشرط كان فتوى لاحكامها الى اخره في الكلام في اللزوم في حقه وعدم صحة رجوعه عما شرطه لنفسه لاني حكم الحاكم فيه بمقتضى مذهبه فايتم **قوله** فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اقول هذا مخالف لما اختاره في شرحه على الكنز **قوله** بيان ان الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب الخ لان الساقط لا شيء فلا يحتمل العود كالماء القليل اذا تنجس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثروا حال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا وهو مختار السرخسي والمزدي وصحة في الكافي وفي النهاية والمعراج وعليه الفتوى وقيل انه يعود واختاره في الهداية وقال انه الاظهر بخلاف ما اذا سقط الترتيب بالنسيان لكن في منية المفتي ما يغالفه حيث قال نسي صلاة فتذكرها بعد شهر تجوز الوقفية مع ذكرها وهو المختار انتهى وهو يفيل انه لا يعود الساقط بالنسيان بالتذكر ومثل ما في المنية في المجتبى وبه جزم صاحب التلوي **قوله** بالتشميس ونحوه المراد بنحوه الترتيب والالتقاء في الرية **قوله** بجمعت الارض اي الارض لتي تنجست والتمقييد

الفصل الثالث

وكذا البئر اذا غارما وهاتين عاد ومنه مذهب طائفة الاقاليم الا قاله في السلم لانه دين مقطوع فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لامن باب عود الساقط وعلى هذا يختلف المشايخ في بعض مسائل حتى اختلفت البيوع فمنهم من قال يعود النخيا ونظرا الى انه مانع زال فعمل المقتضي ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود وان علم المقتضي فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهاما ثم اقرب بعد بالمال المبرأ منه عامانا فهل يعود بعد سقوط كلفه فاجبت بانه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقرب لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراء اقول صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فبقي المال عليه انتهت وفي التنازع خاتمة من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك شاهد لي عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك علي ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرعت على قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي بحد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق او لتهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة ببيان ان الداراهم الزيوف كالحياد في مسائل ذكرتها في شرح الكنز من البيوع بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال الولوالجي في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام الصائم على القفاه وفوه مفتوحة فقطرة قطرة من ماء المطر نى فيه فسد صومه وكذا لو اقطر احد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها العكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجاءه رجل فخلق راسه وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام المحرم على يعمر و دخل في عرفات فقد ادرك الحج السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فمات من تلك الرمية يكون بالشمس اغلبي لاشروطه وكذا البئر اذا غارما وهاتين وجب اسفلها والافان الصبح العود كما في السراج **قوله** وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهاما عامانا هي في العمادية في دفع الدفع من الفصل السابع **قوله** ثم اقرب بعد بالمال المبرأ منه الخ قيل يجب حملها على ان المقرر تعرض في الاقرار على ان المقرب هو نفس المبرأ منه بان يقول مثلا المال الذي ابرأني منه هو ثابت في ذمتي والافان لا يجب عند عدم التعرض لكونه نفس المبرأ منه في انه يؤخذ باقراره حملا له على لزومه بسبب حادث بعد الابراء كالوادعى عليه مثلا بمائة دينار فابراه منها ومن كل حق ثم اقرب المبرأ بعد الابراء بان للمبرأ عند بي مائة دينار من غير تعرض لبيان انها المبرأ منها فتأمل **قوله** يعني دعوى الاقرار يفيد ان الدفع نفس دعوى الاقرار وانما يصح لانه اعتبار منه بان المقرر كاذب في اقراره لصاحبه فتنه على صدور الابراء منه وهذا مبني على ان المدعي ادعى الاقرار بنفس المال المبرأ منه كما يفيد قوله اقر لي بالمال ولا يصح دعوى الاقرار وحمل على انه بسبب حادث بعد الابراء والله اعلم **قوله** في مسائل ذكرتها في الشرح اقول قد نقلناها عنه فيما تقدم في بحث احكام النقل **قوله** الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة قيل ينظر اذا جامع الزوج الثاني المطلقة ثلاثا وهي نائمة او مغمى عليها او ادخلت ذكره في فرجها وهو كذلك هل يحل للاول لا يقال سيأتي في احكام غيبوبة الحشفة ان منها التحليل لاننا نقول لا يجوز ان يكون على اطلاقه لانها لو غابت ملفوفة في خنثرة او في القافة بحيث لا تترك الحرارة لا تحل **قوله** نعمات الابن كذا في النسب والصواب الاب

بأن ان الدوام الزبوف اه وبيان ان النائم اه
 حرما كما اذا وقع عند يقظان وهو قاذو على ذكوة الثامنة اذا انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان له
 الاب اذا نام تحت جل ارفوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الابن يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح
 العاشرة من رفع النائم ووضعه تحت جل ارفسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان السادسة عشر على جل رجله وامرأته
 ونومه اجنبي لائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نام في بيت فجاءت امرأته ومكثت عند هامة صحت الخلوة الثالثة عشر
 لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عند هامة صحت الخلوة الرابعة عشر رجل نام في بيت
 فجاءت امرأته فارتفع من ثديها ثبثت حرمة الرضاع الخامسة عشر المتيمم اذا امرت دابته على ماء يستقي منه لم يفسد
 عليها نائم انتقض تيممه السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم تفسد صلواته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرأ
 في حالة نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذا تلا آية السجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كالمومح
 من اليقظان التاسعة عشر اذا امتيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الائمة يقتضي بان لا تجب عليه سجدة
 التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا القول رجل عند نائم فانتبه فاخبره وهو على هذا العشر ون رجل حلف ان لا يكلم
 فلانا فجاء الحالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يجزئ الا باليمين
 انه بحدث السابعة والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فجاء الرجل ومسها بشهوة وهي نائمة صار مراجعا
 الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصير مراجعا عند ابي يوسف خلا فالحمد لله
 الثالثة والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة وادخلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعلها ثبتت حرمة المصاهرة
 الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة واتفقا على ان ذلك كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة
 الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلواته واحتلم يجب الغسل ولا يمكنه البناء وكذا اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين
 وليلتين صارت الصلوة دينافي ذمته انتهى احكام المعتوه احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب
 وقيل هو كالمجنون وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكنز احكام المجنون ذكرها الاصوليون
قوله يحرم عن الميراث وجهه ان هبوط الابن عليه بسبب ملوته ومباشرة جسم الابن اليه بمنزلة مباشرة قتله فيحرم كالموتى مستيقظا
قوله الخامسة عشر المتيمم اذا امرت دابته الم اقول ذكر المص في البحر نقلنا عن التوشيح ان المختار في الفتاوى عدم الانتقاض اتفاقا
 لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم بهمازا اتفاقا انتهى وفي التجنيس جعل الاتفاق فيما اذا كان بجنبه بشر ولا يعلم بها ثابت الخلاف
 فيما لو كان على جانب نهر ولا يعلم به وصح عدم الانتقاض وانه قول الامام وهذا اذا كان نائما على صفة لا توجب النقض كالنائم
 ماشيا او راكبا ام النائم على صفة توجب النقض فلا يتأني الخلاف اذا اليتيم انتقض بالنوم ولهذا صور المسئلة في المجمع
 في النائم قال بعض الفضلاء لكن يتصور في النوم الناقض ايضا بان كان متيمما عن جنابة **قوله** السابعة عشر المصلي
 اذا نام وقرأ الم ذكر هذه الرواية في التترخانية قال في الكبرى المختار انه لا يجوز عن القراءة يعني لان الاختيار شرط
 اداء العبادات ولم يوجد **قوله** وتجب في بعض الاقوال اقول وهو الصحيح احتياطا في امر العبادات كافي التترخانية **قوله**
 الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلاته فاحتلم اقول حق العبادات ان يقال فخرج منه مني حتى يتصور كون النائم فيها
 كالمستيقظ **قوله** ولا يمكنه البناء اي قياما على سبق الحدث عند دخوله وخروج المنى في الصلاة بخلاف سبق الحدث والله اعلم
قوله وقيل هو كالمجنون يعني فلا تصح منه العبادات ولا تجب **قوله** وقيل كالبالغ اي العاقل فتصح وتجب والله اعلم

وما تضمنه في أرضه فهو له وان لم يهياها لانه من انزالها بخلاف النخل والطيخ اذا تكتسب برباها الصبيغ فانه لا يكون لها حصة الا بالقيمة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مله بالحق لا خفه ولو وقع في حجره من النار شيئا فآخفه غيره فهو له بخلافه الا ان يكون حجره له واما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربه القانص والغائص لعدم الملك بها في ارض الجبري ان كان ابو سنيا وان كان جبريا حلت جميعه في حبيكة فان كانت صحيحة حلا والا لانها مستقلة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خاتما او دينا او مضرا بالادهر لقطعة له ان يصرها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجا وهذا اذا كان غنيا عندنا او ملكت السمكة في الماء النجس فحسرت فيه لا بأس باكلها للحال بل هو في هذا التفصيل كما هو ظاهر فتدبر وقد علمت مما نقلناه من الظاهرية قريبا عدم ذكر هذا التفصيل في مسئلة القسطة وانما ذكره في مسئلة مالو تكتسب صيد بارضه او باس فتعطين له ذلك **قوله** وما تعسل في ارضه اي ما خرج من النخل من العسل في ارضه **قوله** لانه من انزالها جميع نزل بالسكون وهو ما يهيج للضيف قبل قدومه والمراد به هنا ما يكون بها من العسل ونحوه مما له قرار بها **قوله** بخلاف النخل يعني فانه ليس من انزال الارض وكذا ما عطف عليه **قوله** او باس عطف على قوله تكتسب وهو فائد والصواب والطيخ اذا باس **قوله** فلا يجوز بيع ضربه القانص اقول تفريخ على شرطية وجود الملك في المحل قال في المستصفي ضربه القانص ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة قيل الظاهر ان هذه في صورة الاصطياد دون البيع والمسئلة في منية المفتي انتهى وعبارتها من تقبل بعض القانص من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذه **قوله** والغائص عطف على القانص وهو اعم فاعل من غاص في الماء اذا تغيب فيه ومقتضى العطف ان يقال وضرب الغائص وان كان المناصب غوصه الغائص ليجن في التهذيب ضرب الغائص هو ان يقول للتاجر اغوص ملك غوصة فما اخرجت فهو لك كافي المستصفي **قوله** لا تحل ذبيحة الجبري الخ قيل عليه هذه المسئلة من كورة في القنية وعبارتها ومن ابي علي انه تحل ذبيحة المجبرة ان كان اباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان اباؤهم من اهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة المرتدين انتهى ومبناها على الاعتزال الصريح والعجب ان المصنف لم يتفطن لعمع ظهوره من القنية انتهى والمراد باني علي الجبائي اهل مشائخ الاعتزال ومراده بالمجبرة اهل السنة والجماعة كما يفسح منه كلام البيهقي الحنفى في تفسيره فكان المصنف ان مراده بالمجبرة الجبرية والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من تتبع كتب الكلام والظاهر ان منشاء ما وقع فيه المصنف عدم الالتفات الى معرفة الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة واما الجبرية ففرقة من اهل الاهواء والبدع ونحو هذه الفرق فرق ومدار كلام الجبرية على نفي الامتطاعة والقدر على العبد اصلا ويرون الخلق مجبورين في افعالهم **قوله** سمكة في سمكة فائكانت صحيحة حلا اي الطرف والمطرف **قوله** والا لا اي وان لم تكن المطرودة صحيحة لم يحل يعني كلا مما بل الطرف لا المطرود يدل عليه قوله لانها مستقرة ولا يخفى غموض العبارة حتى قال بعض الفضلاء قوله والا لا يقتضي انها لا يحل ان وهو واضح في التي في الجوف واما الاخرى فعلم الحل غير واضح اذا لا استغنى ارضها انتهى ومن ثم غير عبارة المصنف في التنوير بقوله والاحل الطرف لا المطرود **قوله** وان وجد فيها درة شمل اطلاقه ما اذا اشترى السمكة او سادها والحكم مختلف في ذلك فانه اذا اصطادها نال درة لقطعة له ولو اشترى اها فهي للبائع ولو كانت لولة في صدمة في بطنه انهي للمشتري وان كان في البائع كافي نية المفتي **قوله** وكنه اذا كان غنيا عندنا اقول هذا خطأ والصواب لا ان كان غنيا كافي الزيلعي من انه لو كان غنيا لم يحل له ذلك بل يتصرف على الفقير اجنبيا ولو زوجة او قريبا ولو اصلا او فرعاً كافي التنوير **قوله** لا بأس باكلها للحال

ويصل كلها اذا كانت مبروكة طافية المشتري حذركه مثل دابة بالمشككة **قوله** وتبعضها كغيرها من المشككة فابتلعها فانما هو من المشككة
والمدد ودة للمعجوري فان كانت المبتلعة هي المدد ودة فبها للمعجوري قبضها الاول لا بد من تقدم الامير ولو لم يكن له قبض
محرر ولو ذكراته تعالى وللضيف لا بشرط الامير لا يجوز وجدا التقاطه وفي العرس من اجل العوض المسمى
بظاهرة الله سبحانه فتعطل كلما هو مالا عليه من النجاسة **قوله** ولعل اكلها اذا كانت مبروكة الح في اللحية وجده في
منفعة في البصر طافية نحل **قوله** فالببتلعة للمائع الح يعلى وتخرج من بطنها وتسلم الى المشتري ولا يخفى وانما انتقلت حذركه
لان الاعتقاد بعد القبض والابتلاع كذا لا يحصى لو كان قبل القبض يتخير لان التغيير في المبيع قبلي القبض يوجب التخيير
كذا في فروق المصوب **قوله** نعم للمعجوري قبضها ار لا يعني لان المشككة دة لما ابتلعتهما وده من اجزائها مستكره
المشككة دة بجميع اجزائها **قوله** ذبح لقدم الامير الح اقول قد فوج المصنف هذه المسئلة بها بقا على قاعدة الاختصاص
بمقتضى حاصلها وحاصل الكلام في هذه المسئلة ان الذبح المقترون بذ كراهم الله تعالى اذا كان قبل قد ذبح لقدم للمعجوري
او بعد قد ومنه ببوهة لان لا شبهة في حوازل بل مند و به وجواز اكل ذلك المذبح واما اذا كان عند القدم فالتكثير
لقد صد ذلك الحكم ما ذكر وان كان لمجرد التعظيم فغير المذبح المذبح مينة وضابطه انه ان طبع وتقدم للضيف فهو للضيافة وان
امر الفايح ان يتراعه الغاس كالمعصود ببلد تنافه ولجود التعظيم وحكمة ما علمت وعليه فحصل كلام المصنف واما الذبح
منه وضع الجبل ان مروض مروض او غنما من مروض فلا غنى ان القصد هو التصديق وفي كتاب هذا اية المهدي في لحي طيبي عليه
الرحمة ذبح عاة للضيف و ذكر اسم الله تعالى عليه قيل يصل اكله ولو ذبحه لاجل قدوم الامير و واحد من العظماء
وذكر اسم الله تعالى عليه يحرم اكله لان في المسئلة الاولى كان الذبح لاجل الله وذكر الاسم له ايضا وله في ايضه بين يديه و يا كاه
بضام الثانية لان ذبحها لاجل تعظيمه لا تعظيم الله تعالى وله في الايضاح بين يديه ليا بل منها بل يدفعها لغيره انتهى وفي
مختار الشبلي انه لو ركب البحر ونزل على نفسه ان وصل الى البرها لما ان يقرب قربا فليزومه الوفاء ولا ياكل منه ويتصدق
به على الفقراء لا الاغنياء وفي باب الصيد والغنم بائع من الجوهره القبح عند مرأى الضيف تعظيمه لا ليجل اكله وكن اهنا
قدوم الامير لانه اهل به لغير الله فاما اذا ذبح منه غيبة الضيف لاجل الضيافة فلا بأس به انتهى اقول لا بأس بها
للاباحة لما تركه اولى **قوله** وكذا التقاطه اي ما نشر على الامير **قوله** وفي العرس جائزاي والبشرط العروس جائز
فاذا الطرف بمعنى على على حد قوله تعالى ولا صلحكم في جف وج النخل قال في الصحاح العروس بالكسر امرأة الرجل
ولمودة الاحد والجمع امراس وربما يسمى الذي كرا والانشى عرويين انتهى وانظر الفرق بين النشر على الامير وبين النشر على
العروس حيث لم يجز الاول وجاز الثاني **قوله** العضو المنفصل من الحي كهيئة اطلق فحصل المنفصل من الصيد وغيره وقد ذكر في
المبازاة ان الصيد اذا كان لا يعيش بدون المبان هو كلالن وعبارته قطع الغنم من الية الشاة لا يوكل المبان واهل الجاهلية كانوا
ياكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما ابيع من الحي فهو ميت وفي الصيد ينظرون كان الصيد يعيش بدون
المبان لا يوكل وان كان لا يعيش بدون كلالن يوكل ان انتهى وبحث بعض الفضلاء في كلام المبازاة بان الحد يثام
شامل للصيد وغيره سواء كان يعيش دون المبان او لا فمن اين للمبازاة ما قاله هنا في الصيد لا يقال الحد يثام فيما قطع
من ذنب الشاة لاننا نقول العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب انتهى اقول المبازاة لم يسبق ما ذكره مساق البهيم
وانما ما قاله مساق المنقول ومعلوم ان الناقل لا يتوجه عليه منع ولا يطالب بدليل كما هو المتيقن في محله

تجدي في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال للوارث ما علم آخر مرة منه من الغالية وفيه في الطهارة بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره نسق الآية اذا كان في العلم ونسق في مكفرات الطهارة وبذلك دخل السلطان العادل والامير قضاة في الشرف يحرمه معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان لا يصلي لم يحرمه للمرأة معاشرته كذلك في نفقات الطهارة الخلف في الوعد حرام في الغيبة التي هي

من طعامه قال احب الي في دينه ان لا يأكل منه ويسعه حكماء ان يأكله ان كان ذلك الطعام لم يهين في يد المطعم فحسب ادر عوة انتهى وفي الخانية من كتاب الطهارة والاباحة امرأة زوجها في ارض الجورانية كل من طعامه ولم يكن عيب في ذلك الطعام فصبا فهي في حمة من اكله وكذا لو اشترى طعاما او كسوة من مال ابيه ليس بطيب فهي في حمة من تناول ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج انتهى **قوله** الا في حق الوارث الخ قيل عليه بخالفه ما في البزازية اخذ مورثه وشرة او ظلما ان علمه ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلمه بعينه له اخذه حكما فاما في ذلك فانما هي بنية الخصماء **قوله** وقيد في الطهارة اي الامتناء المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط ان لا يعلم ارباب الاموال فان علم اوجب عليه رد كل شيء الى صاحبه **قوله** من قبل يد غيره نسق الخ في الغيب للكركي تقبيل يد العالم او السلطان العادل جائز واما غيرهما فالاولى ان لا يقبل وقال بعضهم ان اراد تقطيع المسلم لاصلامه فلا بأس به انتهى وفي الجامع يكره ان يقبل الرجل من الرجل اويده او شيئا منه او يعانقه وقال ابو يوسف لا بأس به انتهى قال بعض الفضلاء ولا يمكن حمل ما ذكره المص الا على ما في الجامع اودع المسئلة فيما اذا قبل لا جل الدنيا فان فعل ذلك الفعل نسق كما منه كره من صاحب مفتاح السعادة فعل ذلك لكن ما بعده لا يساعد ثم بعد حمل عبارة المص على ما ذكرت راجعت الطهارة فاذا عابرتها كما نقلناه من مفتاح السعادة ونصها فان قبل يد المحيا فهو مكروه عند اصحابنا وروي عن ابو يوسف ان شافى رجلين ان كان المحيا ممن يحق اكرامه شر ما بان كان ذا شرف وعلم يرحى له ان ينال الثواب كما فعل زيد بن النخعي ثابت با من عباس فاما ان فعل ذلك لصاحب الدنيا يصير فاسقا انتهى ومثله المص لا يفيد ما ذكرناه الا ان عند الاصحاب تقبيل يد الكل مكروه واذا يوصف بفصل ورواية عنه ايضا انه لا بأس به كما مر من الغيب واما تقبيل يد نفسه عند السلام فقد كره في المبتغي انه مكروه بالاجماع **قوله** الا اذا كان ذا علم وشرف وهل يثاب المقبل قال في مفتاح السعادة واما تقبيل اليد ان كان ممن يستحق الاحرام كالعلماء والسادات والاشراف يترجى له ان ينال الثواب كما فعله بعض الصابرة رضي الله عنهم واما ان فعل ذلك لصاحب الدنيا يفسق انتهى ثم قيل ان كان التقبيل ليد العلماء والاشراف لاجل الدنيا هل يفسق ام لا انتهى اتقول الظاهر انه يفسق **قوله** يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته في المحيط البرهاني رجل له امرأة لا تصلي يطلقها حتى لا يصحب امرأة لا تصلي فان لم يكن له ما يعطي مهرها فالاولى له ان لا يطلقها وقال الامام ابو حفص الكبير لان القى الله تعالى ومهرها في منقي احب الي من ان اطاع امرأة لا تصلي انتهى ومثله في مفتاح السعادة وفي البزازية وقد مدح الله تعالى اصابايل عليه الصلاة والسلام بقوله وكان يأمر أهله بالصلاة قالوا وحمل اهل بيته على الصلاة سبب لانفتاح باب الرزق قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها الآية **قوله** الا اذا كان الزوج الخ قيل ينبغي ان يكون محله ما لم يكن ملق على نفسه ان تركها بلا نفقة كذا اذا برأ تدمن نفقة كذا كانت طالق وجب المعلق عليه يكره لها المقام معه كما هو ظاهر **قوله** الخلف في الوعد حرام مجال السبكي ظاهر الايات والسنة يقتضي وجوب الوفاء وقال صاحب العقد الغرير في التقليل انما يوصف بما ذكرناه

المسألة الثانية

وفي القنية وعلى ابن عباس قية فلم يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كافي كقالة البرازية وفي بيع الوفاء كاذحه
الزيلي **قلت** ام اليتيم بلا اجرة حرام ولو لم يلقه بمعلمه بالالامه وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار غيره معه كافي القنية
ليس الجبر الخالص بمحرام على الرجل الا ليدفع ثمنه او حكمة كافي السداد من غاية البيان

بان خلف الوعد لفاق اذا قارن الوعد العزم على الخلف كما في قول اللكوري في آية لئن اخرجتم كننخرجكم معكم فوصفوا
بالنفاق لا بظانهم خلاف ما اظهر واوما من عزم على الوفاء ثم بدأ فلم ينف هذا لم يوجد منه صورة نفاق كما في الاحياء
من حد يث طويل عند ابي داود والترمذي مختصرا بلفظ اذ ارسل الرجل اخاه ومعنى نيته ان يغيب فلم ينف فلا اثم عليه انتهى
وقيل عليه فيه بحث فان امرا وفوا بالعقود مطلق فيحصل عدم الاثم في الحديث على ما اذا منع ما منع من الوفاء **قوله** وفي
القنية وعده ان ياتيه فلم يات له لا ياتم قال بعض الفضلاء فان قيل ما وجه التوفيق بين هذين القولين فلان الحرام ياتم بفعله
وقد صرح في القنية بنفي الاثم قلت يحصل الاول على ما اذا وعد وفي نيته الخلف فيحرم لانهم من صفات المنافقين والثاني
على ما اذا نوى الوفاء وعرض مانع انتهى اقول في الدور والغرر من كتاب العارية ما يفيد ان خلف الوعد مكروه **قوله**
ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا قال بعض الفضلاء لانه اذا كان معلقا يظهر منه معنى الالتزام كما في قوله ان شفيت انا
فشفي يلزمه ولو قال ارجح لم يلزمه بمجرد **قوله** كافي كقالة البرازية حيث قال في الفصل الاول من كتاب الحفالة الف هب
الذي لك على فلان انا دفعه او اسلمه اليك او قبضه مني لا يكون كقالة ما لم يقل لفظا يدل على اللزوم كضمنت او كقلت
او علي او الي وهذا اذا ذكره منجزا اما اذا ذكره معلقا بان قال ان لم يود فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كقالة لما علم
ان المواعيد باكتساب صورة التعليق تكون لازمة انتهى ومثله في الترخائية وفي البحر للمصنف نقلا من الفتاوى الظهيرية
والولو الجية ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب عليه حتى يقول لله علي وهذا قياس وفي الامتنان يجب ان لم يحسن
تعليمه فلا يجب عليه قياسا امتحانا نظيره ما اذا قال انا ارجح لاشيخ عليه ولو قال ان فعلت كذا فانا ارجح ففعل ذلك يلزمه
ذلك انتهى اقول على ما هو الامتنان يكون الواجب بايجاب العبد شيئين نذر وعد مقترون بتعليق فاستفده فانه
بالقبول حقيق بقي ان يقال في مثل ان جئتني اكرمك فهاء هل يكون الاكرام على المعلق واجبا ديانة وقضاء او ديانة
فقط محل نظر **قوله** وفي بيع الوفاء عطف على ما دخلت عليه الا باعتبار المعنى والتقدير ولا يلزم الوعد الا في التعليق وفي
بيع الوفاء وان لم يكن معلقا **قوله** استخدا الميتم بلا اجرة حرام مصدر مضاف الى مفعوله والغافل محذوف والتقدير
استخدا الميتم حرام قيل وهل يجب له اجر ذكر في البرازية انه اذا استعمله اقرباؤه مدة في اعمال شبيها بلا اذن الحاكم
وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر المثل **قوله** ولو لاخيه ومعلمه
اقول الصواب ولو اخاه ومعلمه والتقدير ولو كان مستخدما الميتم اخاه ومعلمه وقد يقال اللام في كلام المصنف بمعنى من
والتقدير ولو كان مستخدما الميتم واقعا من اخيه ومعلمه وح يكون ما ذكر المصنف صوابا **قوله** الا لانه اقول الصواب
لالامه والتقدير الا اذا كان مستخدما الميتم امه ويقال هنا ما قيل في الذي قبله **قوله** وفيه اذا ارسله لم يلزم عطف على ما دخلت
عليه الا باعتبار المعنى والتقدير الا فيما اذا كان مستخدما الميتم امه والا فيما اذا ارسله المعلم **قوله** الا لدفع قمل او حكة
عني فيحصل لبس الحرير الخالص اقول فيه نظر فقد صرح الزيلي في شرح الكنز عند قوله وشد السبي بالعضة بان السبي
على الله عليه ومعلم خص الزبيروا العوام وعبد الرحمن بن موف بلبس الحرير يعني الخالص لاجل الحكمة في جسمه ما

ولا يجوز الخالص في الحرب جهل ما يحرم على البالغ فعله حرم عليه فعله لولده الصغير فلا يجوز ان يحمله غيره
ولا ان يلتزمه غيره ولا ان يفتن به في احواله ولا ان يجل من الصغير لثبوت قبول مستقبلا فهو مستحب في الطهارة
بالاجنبية حرام الا للزامة من غير قصد ودخلت حرمة وفيما اذا كانها حرجا هو حرجا فاما اذا كان بينهما حائل
في بيعة الطهارة بالاجور مباحة الا لا خفاء من الرضا والقبول الثابتة من ما تولى الصغير ابي له عند الاولاد
وهو والله صلى الله عليه وسلم لم يثبت ان الله تعالى احياهما له حتى آتاه كذا في مناقب الكوردي

ومعلوم ان ما كان مخصصا لهما لا يمتنع في الحيوة **قول** ولا يجوز الخالص في الحرب جهل ما يحرم على البالغ فعله حرم عليه فعله لولده الصغير فلا يجوز ان يحمله غيره
ففيما في الكوردي انه عليه الصلاة والسلام رخص لبني الصيرير والديليج في الحرب ولما لم اطلاق النصوص الواردة
في النبي عن الصيرير لانه لا تفصيل فيها بين حال وحال **قول** والصورة العائدة في نظم لجم الدين النسي كتاب
اليزيدية تامل من المحسن (شعر) اهل من يوحى اقرب زوجته * ويؤول ذاك يباثي وحرام *
اجتنبه اوراق كل محارم * ومحارم الافواج بالاحرام * قلل فخر الاسلام في هرج الزيادات اما الصيرير فقد يطلق
على الخبيث لعن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم ابي له في (شعر) ولكنك صيرير الابن صيريران قربت * وكابي الى
المعروف والطعن والرحب * ولكنني صيرير لآل محمد * وقال بني العباس واليهال كالا * والدليل على ما ذكره محمد
ما روي انه عليه الصلاة والسلام لما تزوج مغيبة اصدق كل من ملك من بني حرم معوم منها اكراما لها وكانوا يسمون
اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح النعمانية للعلامة محمد القيسراني في كتابه اليها بالاصيرير كل ذكر من اقرباء
زوجته فيدحل ابوها واموها وصيرها وقال السلواني هذا في صوفهم واما في مرفنا فلا يدخل الا ابوها وامها كافي المغرب
وينبغي ان يقتصر هذا بلغة الصيرير واما لفظ حتى فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها انتهى **قول** وعلى هذه الايقال صيرة
على كل حال **قول** لثبوت ان الله تعالى احياهما له حتى آتاه كذا في مناقب الكوردي ذلك في حديث ذكره غير واحد من الحفاظ
ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ان الله تعالى احياهما له فاما به خصوصية لهما ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير
الخصوصية وقد صح انه عليه الصلاة والسلام وردت عليه الشمس بعد مغيبها فعاد الوقت حتى صلى العصر اداء كرامة له
صلى الله عليه وسلم فكذا هذا اكد في شرح الحمزية لابن حجر الهيتمي هذا واعلم ان السلف اختلفوا في ابي الرومول
صلى الله عليه وسلم هل ما تولى الكفرام لا يدخل في الاول جمع منهم ما ذهب اليه التيسير وذهب الى الثاني
جماعة منهم متمسكين بالحديث دالة على طهارة نسبه الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين
الكفر ونفر من الجمع الا حلالا لولا انها قهرا من النار ومنهم الا امام القوطي فانه قال ان الله تعالى احياهما له عليه
الصلاة والسلام واما به فان قلنا ليس الحديث الذي ورد في احياهما موقوف على ما قلنا من بعض الناس
الا ان الصواب انه ضعيف لا موضوع ولعلنا حسن الحافظ ناصر الدين الذي مدعي حيث قال (شعر)
حيا الله النبي مزيد فضل * على فضل مكان بهر زمان * فاحيا امه وحنانها * لايمان به فضلا لطيفا * فسلم
ما لقد يم به قد مر * وان كان الحديث به ضعيفا * فليس على كون الحديث المرفوع ضعيفا لا موضوعا وقال الحافظ
ابن عباد السمر في السيرة روي ان عبد الله ابن عبد المطلب وامنة ابنة ربه روي النبي صلى الله عليه وسلم احياهما
وان الله تعالى احياهما له فاما به روي ذلك ايضا في جرد عبد المطلب ثم قال وهو مخالف لما خرجته احمد من اني

اجتماع القرضين من قرانهما في منقول مدين وهران

كتاب الرهن

ما قبل البيع قبل الرهن الثاني اذ لا يبيح المصنف بيع الموقوف جائز لا رهنه بيع للمحصل بغيره جائز لا رهنه
بيع المعلق رهنه بغيره قبل وجوده في غير المدين جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض
فاذا آجره المورث لا يطيب له

هو رهن العقلي قال قلبي به رجوعه الله من ابي فقال امك في الدار قلنا فابن منى منى من اهلنا قال اما توفى ان تكون
املح مع ابي ثم قال وذكر بعض اهل العلم في الجمع ما حاصله ان من الجائز ان تكون هذه درجة حصلت له عليه الصلاة
والسلام بعد ان لم تكن وان يكون الرهن والايامن متاخرا من ذلك فلا معارضة له في حصة ومثل القاضي ابو بكر
ابن العربي احدى الاقضية المذكورة عن رجل قال ان ابا الدجي مولى ابي عطية ومعلم في الدار خالجا بجاهه مطعون لان الله تعالى يقول
ان الذين يؤمنون بالله ورسوله لم يخفهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اذن اعظم من ان يقال عن ابي عبد الله في التنازل قال الامام
السيد علي في الرهن في الانف وليس لنا نحن ان نقول ذلك في ابي ربه صلى الله عليه وسلم لم يقل له صلى الله عليه وسلم لا تز ذوا
الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤمنون بالله ورسوله الاية وقولنا ان منسك النسيان اذا ذكر احدهما
رضي الله تعالى عنهم بشي يرجع ذلك الى العيب والنقص فيهم فلا نفي عنهما في ابي ربه احق واخرى الا تفرق هذا فحق
المسلم ان يمسك لسانه عما يخل بشرف نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه والاختلاف في ان اثبات الشرك في ابي ربه
احال ظاهر يعرف بسب نبيه الطاهر فيمثلة هذه المسئلة ليس من الاحتكاك اذا خلا خطا لطلب منها ما باللسان فحقه
الامساك مما يتبادر منه التقصير بخصوصه الى وهم العامة لانهم لا يقدرون على دفعه وقد اوكه حق اخلاصة ما في هذا المقام من
الكلام والله ولي الفضل والانعام **قوله** اجتماع القران اثوب من ثرا انه اقول هذه المسئلة نقلها ابن وهبان عن الصادق العظمي
ولم يذكر اعلة ذلك ويظهر لي ان الاجتماع لما كان ادعى للثلاث بركان اثوب من القران وقد ذم الله تعالى قوم ما على عدم التبر
فقال افلا يتدبرون القران ام على قلوب اقفا لها فتدبر لم ان المسئلة يجب تعيينها بما اذا كانت القراءة بغيرها لسان
والا فسماع القران بالالسان معصية والتالي والسامع آثمان كافي شرح العلامة مصنف مسكين على الكفر **قوله** بيع
المشاع جائز لا رهنه اقول هذا اطلاقه من المشاع الضروري وغيره وليس كذلك بلان الغنوع الثابت ضروري لا يمنع
جرازالرهن وذلك كالرجاء بنويين وقال هذا اصله من الرهن والآخر بضاعته من ك فان نضف كل واحد منهما يصير رهننا
بالدين لان احد هما ليس بالولي من الاخر في كونه رهننا فيبيع الرهن فيهما وهذا الشيوع ايجب ضروري ولا يمنع الجواز
كذا في الولو الجبة **قوله** بيع الموقوف جائز لا رهنه اقول اطلاقه عدم جواز رهن الموقوف فمعل ما اذا كان موقفا لا ملك
الراهن او بملك غيره والامور ليس كذلك بل المانع كون الشاغل ملك الراهن اما لو كان موقفا لا بملك غيره فلا كافي العمادية
واستيفاد منه ان رهن الشاغل جائز وبه صرح في كبري الكتيب **قوله** في غير الملك مدين لا رهنه اطلاقه ان يرفقشمل المطلق
والمقيد **قوله** فاذا آجره المورث من الخ المتبادر من وضع الضمير البارز للبناء والحكم المالك كولا يخلص البناء بل لو آجره البناء والارض
بغير اذن الراهن لا يطيب له الاجر لان المورث ليس له ان يوجر كافي مشتمل الانكاح ثم صرح كلام المصنف ان هذا الحكم
مفرغ على عدم جواز رهن البناء بدون الارض وليس كذلك اللهم علمت قال في البرازية اجرا المورث الرهن من اجنبي

الاجواز ان الرهن للمرتهن في الاجارة فاجره خرج عن الرهن ولا يعود الا به اذا رهن العين عند المستاجر على دين له صح وانفسخت اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم ينفسخ باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسم الا وله بكسره للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن واذا اذن له في السكنى فلا يرجع له بالاجرة

بلا اجازة الراهن فالغلة للمرتهن ويصدق بها عند الامام ومحمد كالغاصب يمسك بالثمن ويردها على المالك وان اجر با مر الرهن بطل الرهن والاجر للرهن انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الخلل **قوله** الاجر اذا رهن العين الخ قال بعض الفضلاء مظاهر كلامه ان الاجارة تنفسخ بمجرد عقد الرهن وليس محل للعجل لابل من القبض كافي القنية واما عكسه وهو ما اذا اجر الراهن الرهن من المرتهن فيمنفسخ بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد قبض كما يفيد صريح كلام المزاينة حيث قال احتاج المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاجارة انتهى وهو ظاهر لقولهم ان قبض المضمون بغيره وهو الرهن ينوب عن قبض الامانة والرهن مضمون بغيره والعين الموجرة امانة لكن في العمومية اذا احتاج المرتهن المرهون من الراهن صح ولا يصير مقبوضا بمجرد العقد ما لم يجد القبض للاجارة حتى لو ملك قبل ان يجد قبضا للاجارة يهلك ملاك الرهن انتهى وهذا مهمل لانه قد رد فيها ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون ولا ينوب عن قبض المضمون والمضمون بغيره الرهن لا يقال في هذا الفرع اشكال من وجه آخر وهو ان الشيع لا يرتفع بما دونه وقد ارتفع بما دونه وهو الاجارة لا نأقول عقد الاجارة اقوى من عقد الرهن لان عقد الاجارة لازم من الجانبين وعقد الرهن لازم من احد الجانبين وان قلنا ان عقد الرهن اقوى من حيث تعلق الثمن بهلاك الرهن دون العين الموجرة فنقول بان عقد الرهن انما يطل بمباشرة المرتهن بعقد الرهن فكان هذا امنا فسخا للرهن والرهن ارتفع بالاجارة والمرتهن ينفرد بفسخ لان الوهي دون الراهن حتى لو زده وقال فسخت الرهن ولم يرش الراهن وهلك لا يسقط شي من الدين كافي القنية وهذا التحريم من خواص هذا الكتاب **قوله** اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم ينفسخ يعني لعدم تعديه ولا يسقط شي من دينه كافي القنية وخاتمة وكثير من الشروح وعليه الفتوى وفي الجامع لمجد الاثمة عن عبد الله بن محمد بن اسلم انه لا يهلك له ان ينتفع بشيء منه وان اذن له الراهن لانه اذن في الره بالانه يستوفي دينه فتكون المفعلة باقال بعض الفضلاء والتوفيق بين هذا وبين ما تقدم يحمل ما هنا على البينة انتهى اقول لوجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم فتأمل وقد وقعت حادثة وهذه نضلا و اباح له ثمارها فاكل بعضها وابع بعضها ثم اراد الراهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها فهل يملك بالاباحة ان يبيعها ويتموها ام يملك الاكل بنفسه فقط مكتوبا لشيخ محمد بن عبد الله العزي صاحب تنوير الابصار ملخصه ظاهر كلامهم انه اذا تصرف فيها مطلقا لا يضمن اذا الظاهر ان المراد بقولهم فاكلها لم ينفسخ اكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتفويض الاكل دون غيره انتهى **قوله** باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسم الاول اقول وجهه انه لو ملك باع ملكه موقوف فابطله وهو ظاهر لا خفاء فيه واعلم ان بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او ابراءه الراهن من الدين او قضاء فلا يملك الراهن فسخه وكذا له المرتهن لا يملك فسخه على الصحيح ويثبت للمشتري الخيار علم ان ما اشتراه رهن او لا على المختار للفتوى كافي التجنيس وفي المزاينة واذا باعه باذن المرتهن صح ويكون الثمن رهنا مكانه قبض الثمن من المشتري او لا انتهى وفيه انه كيف يكون الثمن رهنا بدون القبض فليتأمل **قوله** بكسره للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن كذا

الفن الثاني

رهنه على دين موعود قد فع له البعض وأمتنع لأجبر لا يبيع القاضي الرهن بغيبة الراهن المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الأصح الأجل في الرهن يفسده الوارث إذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطة بل يحفظه إلى ظهور المالك القول لمنكره مع اليمين وفي تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما إذا باع به العدل الرهن فالقول للمرتهن وإن صدق العدل الراهن كالأول اختلف في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل وادعى المرتهن أنه باعه باقل من قيمته وجنحه الراهن فالقول للراهن بالنسبة إلى المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به إلا في درك المبيع في أكثر نسخ هذا الكتاب ووقع في بعض النسخ بلا إذن الراهن وفي بعضها إلا باذن الراهن والكل صحيح لما في القنينة من أبي يوسف رح المرتهن مكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره وأطلق في الصرف أنه لا يكره والا احتيا في الاجتناب عنه قلت لما فيه من شبهة الربا انتهى **قوله** رهنه على دين موعود الحج أقول أنما يصح الرهن بالدبر الموعود لانه جعل كالوجود باعتبار الحاجة كافي المستصفي وفي البزازية الرهن بالدين الموعود مقبوض على موعود الرهن مضمون بالموعود بان وعده ان يقرضه الفا فاعطاه رهنا وهلك قبل الاقراض يعطيه الالف الموعود جبراً انتهى ويستفاد منه انه إذا لم يهلك الرهن لا يجبر على دفع الموعود كالأول بعضاً ووجه عدم الجبر اذا لم يهلك الرهن ان المقرض متبرع بالقرض ولا يجبر المتبرع **قوله** لا يبيع القاضي الرهن بغيبة الراهن قال في العمادية في الخامس مقيب مسائل فعلى هذا الورهن عند رجل عينا بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر إلى القاضي حتى يبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسألتين وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى انتهى وقال في البزازية نقلاً عن المنية للمرتهن يبيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه ان كان غائباً غيبة لا يعرف موته ولا حيا **قوله** المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار قيد بعدم بيان المقدار لانه لو بينه يكون مضموناً وصورة اخذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا فهما في يده قبل ان يقرضه هلك باقل من قيمته ومما همي له من القرض لانه قبضه بسوم الرهن فالمقبوض بسوم الرهن كالمقبوضة يسوم العراء اذا هلك في المسارمة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوي وفي القنية المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه قال ابو جنيقة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتهن ما شاء وعن محمد لا يستحسن اقل من درهم **قوله** ليس بمضمون في الأصح في القنية عن ابو يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته وفيها دفع اليه رهنا ليدفع له ثمانمائة دينار قد فع اليه ثلثمائة وأمتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر **قوله** الأجل في الرهن يفسده لا حكمه حبس مستدام والتأجيل ينفيه بخلاف تأجيل دين الرهن كافي القنية والمنية **قوله** الوارث اذا عرف الرهن المسئلة في القنية وجارها ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف له وارث اذا ايسر باع المتاع فاخذ الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن انتهى ومنه يستفاد ما ذكره المصنف **قوله** وفي تعيين الرهن الحج عطف على ما قبله بحسب المعنى والتقدير القول في انكار الرهن للمنكر وفي تعيينه وفي مقدار ما رهن به للمرتهن فلفظ للمرتهن حقاً من عبارة المصنف هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع قال في معين المفتي اختلف في الرهن فقال الراهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الرهن الذي رهنته عندي فالقول للموتى انتهى ومنه يتضح ما قررناه كلام المصنف **قوله** الآتي درك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن قال بعض الفضلاء يستثنى الكفالة ببدل الكتاب فانها تجوز لا الرهن بها ويستثنى ايضاً

تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهما في إيضاح العبر ما نرى

كتاب الجنایات

العاقلة لا تعقل العمل الآتي مسئلة ما اذا عا بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين ينعلم ما لا ويتم حمله العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعقوبتهم من القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول على افي المنية الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرق قطع القاضي الى النفس وكذا اذا مات المعزور وكذا اذا سرق الفصل الى النفس ولم يجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتول يد يد قاطعه فسرت ضمن الدية لان المباح فيقتيل وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرور في الطريق مقيد بها

الكفالة بما يحدث من الحق فانها جائزة دون الرهن به والكفالة بالكفالة بالنفس تجوز ولا يجوز الرهن بها نصار ما زاده ثلاث مسائل انتهى اقول في استثناء الصورة الاولى نظر اذ كتب القوم متونا وشرحا طائفة بان الكفالة ببذل الكتانة لا تجوز واما الرهن ببذلها فذكر العلامة القهستاني في شرح النقاية انه يجوز ثم نقل عن النظم ان الكفالة ببذل الكتابة لا تجوز وهو مخالف لما في المتون والعروض وعلى كل حال لا يصح الاستثناء المذكور ويشكل على قوله وبما يحدث من الحق ما ذكر من جواز الرهن على دين موعود به اذ لا شك ان الدين الموعود حق سيحدث بذمة المدين **قوله** وتجوز الكفالة بما هو على الكفيل والرهن اقول لا محل لذكر هذه المسئلة بين ما امتشاه لانها جارية على القاعدة **قوله** دون الرهن اي فلا يأخذ رهننا في الكفالة المعلقة قبل وجود الشرط **قوله** الآتي مسئلة ما اذا عفى بعض الاولياء الخ اقول انما انقلب نصيب الباقيين ما لا لان القصاص لا يتجزئ فلما سقط القصاص في نصيب غير العافي او المصالح انقلب حقه ما لا لئلا يسقط بلا عفو ولم يجب على القاتل لعدم التزامه فتجب بقيمة الدية على العاقلة لانه مال وجب من غير قصد من القاتل نصار كالحط كذا في شرح المجمع لابن الملك ومثله في الاختيار وزاد عليه في تعليل عدم الوجوب على القاتل ان الشرع ما ارجبه وذكر في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وما ثرا الكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت رواية ودراية ولم ينبه احد من شراح المجمع على هذه المخالفة فيما اعلم فليتنبه روح ما كان ينبغي للمصنف متابعتها **قوله** كما في شرح المجمع اقول يوهى ان المسئلة ليست من كورة في متن المجمع وانما هي في الشرح ليس كذلك **قوله** صلح الاولياء وعقوبتهم الوارد بمعنى اقول كذا في المنية اقول لم اجل ما ذكره في منية المفتي ووجدته في الفتاوى الظهيرية وعبارتها الواردة اذا عفى عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تع قال هو بمنزلة الدين على رجل لرجل فمات الطالب وبراؤه الورثة فانه يبرأ فيما بقي اما من ظلمه المتقدم فلا يبرأ فكذلك القاتل لا يبرأ عن ظلمه ودمه اوته و يبرأ من القصاص وذكر الكرخي في مختصره ان العفو عن القاتل افضل لقوله عز وجل فمن تصدق به فهو كفارة له واختلف اهل العلم في قايده قال قوم هو كفارة القاتل وقال اخرون هو كفارة المعافي قال وهو الولي التاويلين مندي **قوله** ولم يجاوز المعتاد وقع في بعض النسخ ولو تجاوز المعتاد وهذا تعريف من النسخ والنسخ التي بخط المؤلف ولم يجاوز المعتاد **قوله** فيقتيل اي بالسلامة اقول ومنه المرور في الطريق في القنية وضع شيئا على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وملك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح انتهى ويستفاد منه ان في ذلك خلافا للمراد بالطريق في كلام المصنف الطريق

العام وان الطريق الخاص يضمن فيه بالعثور من غير خلاف **قوله** ومنه ضرب الاب ابنه هذا قول الامام رض وعندهما
لا يضمن الاب بضرب ابنه للتأديب ورجع الامام ابو حنيفة راجع الى قولهما كافي التتمة **قوله** وضرب التعليم لا اي لا يتقيل
بالسلامة **قوله** ما اذا وطئ زوجته الخ يعني وهي ممن يجامع مثلها قال في البرازية جامع صغيرة لا تجامع مثلها فماتت ان
اجنبية فالدية على عاقلته والمهر على الزوج وقيل بالانضاء او الموت لانه لو كسر فخذه فاحالة الوطئ فانه يضمن اجماعا
لان كسرا لفعل ليس ما ذ ونابيه وهو غير حادث من الوطئ الماذون فيه كما في الجوهر **قوله** فلا ضمان عليه يعني
عندهما وعند ابي يوسف على ما قلته الدية كافي خزائن الاكمل قال الشيخ عبد البر ابن الشحنة ينبغي ان يعبرون المعتمد
وجوب الدية عند عدم الاستمساك فانهم اتفقوا على عشرة اشياء في الانسان يجب لكل واحد منها الدية كاملة وعدا
منها هلس البول وهذا كورفي غالب الكتب انتهى قال بعض الفضلاء وفيه ثا مل لان ما ذكر في غالب الكتب
من وجوب الدية فيما اذا حصل من فعل غير ماذون فيه بخلاف ما هنا فتل بر **قوله** لكون الوطئ اخذ موجهه وهو المهر
فلم يجب به اخر قيل عليه قد يقال المهر مقابل فالوطئ من حيث انه استمتاع والضمان بالانضاء ليس من حيث انه
وطئ ليلزم كونه موحيا للشئذين بل من حيث ما تسبب منه وهو الانضاء فالمهر باعتبار جهة الاستمتاع والضمان
باعتبار جهة الانضاء فتأمل **قوله** الجنائعتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتد احلان اي الجنائعتان
الواقعتان على شخص واحد في نفسه وفيما دونها بان تطع يده ثم قنله لا يتد احلان فيجب عليه موجب القتل وموجب
القطع اذا كانتا عملين او واحد هما عمل او الاخرى خطأ او كانتا خطأين وتحلل بينهما براء اذا كانتا عملين
فالمدحور قول الامام وعندهما يتد احلان فقتل جزاء ولا تقطع والليل من المجانين مذكور في
المطولات فلا تطيل بذكره **قوله** الا اذا كانتا خطأ قول كذا في النسخ والنصواب الا اذا كانتا اي الجنائعتان
قوله القصاص يجب للميت ابتداء الخ في منظومة الجلال البناي وشروحها (شعر) وانما القصاص للوارث *
خلافة وليس بالميراث * قال الامام طريق القصاص للورثة طريق الخلافة دون الوراثة وعندهما طريقه طريق
الوراثة ومعنى الخلافة انه يثبت للملك ابتداء للوارث دون المورث كالعبد اذا تهب فان الملك يثبت للمولى ابتداء
بطريق الخلافة لان العبد ليس باهل للملك دليل الامام انه يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف المال
كذا في الهداية في باب الشهادة في القتل **قوله** فلو قتل العبد مولاه الخ تفرع على قوله ثم ينتقل الى الوارث **قوله** ولا شيء
لغير العاني عند الامام واما عندهما فيجب ثم يسقط لان السيل لا يستوجب على عبده دية **قوله** وصح فغو المجروح
ويقتضى ديوونه منه اقول ضمير منه عائد على المال وهو متاخر لعلنا ورتبة وذلك لا يجوز في غير ما استثنى كما في مغني الابيب

ديونه منه لو انقلب مالا وهو موزون على فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالا موال الاختيار في ضمان النفس بعد ه
الجنة لالعد الجنائيات وعليه فرع الوالو الجي في الاجارة لواءه ان يضرب مبدء عشرة اصواط فضر به احد عشر فمات
رفع عنه بانه قصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضروباً بعشرة اصواط ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبه
عمل على العاقلة الا اذا ثبت باقراره او كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص
ولاد يعل على ما قتله هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا تجري فيه التملك كما في اجارة الوالو الجية لا تجب على
المكره دية المكره على القتل اذا قتله الا خرد فعاً عن نفسه لكل واحد التعرض على من شرع جناحاً في الطريق
ولا يات ثمن بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعل يافض من الحد اذا طرق الحد يد فقفاً عينا والقصاص اذا دق
في حانوته فانه لم حانوت جاره لا اعتبار برضاء اهل المحلة بالسكة النافذة حفر بئراً في بركة في غير ممر الناس

قوله وهو موزون على فرائض الله تعالى الخ اقول وكذا دية المقتول خطأ فانها كسائر امواله حتى تقضى بها ديونه
وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث امواله وقال مالك لا يرث الزوجان من الدية لا نقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب
للدية الا بعد الموت ولنا انه عليه الصلاة والسلام امر بتوريث امرأة اشيم الضبابي من عقل زوجها قال الزهري كان
قتل اشيم خطأ وكذا يثبت عند نالحق الزوجين في القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا وحفا فلورثته
ولاشك ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فيستحقه جميع ورثته بحسب ارثهم كذا في شرح السراجية للسيد الشريف
قوله وعليه فرع الوالو الجي عبارة الوالو الجي رفع عنه ما نقصه العشرة اصواط وضمن ما نقصه السوط الاخير مضروباً بعشرة
اصواط فلانه عامل فيها للمولى لامره فانتقل الفعل اليه واما ضمان ما نقصه السوط الاخير فلانه متعل فيه واما كونه
مضروباً بعشرة اصواط فلان الحادي عشر صادفه مضروباً بعشرة واما وجوب نصف ما بقي من قيمته فلان العبرة في ضمان النفس
بالعد الجنائيات والجنائيات الجنائيات اثنان يعني المولى يضرب بعشرة وهو يضرب سوطاً انتهى ولا يخفى ما في عبارة المصنف
من ايهام المضل للافهام **قوله** او كان القتل في دار الحرب قيل يتناول باطلاقة ما اذا دخل المقتول دار الحرب بامان وما
اذا اسلم في دار الحرب وقد صرح عقبة بان الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فعلم ان المراد الاول ونفي تحمل
العاقلة لا يستلزم عدم كون الدية على القاتل **قوله** الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم يعني لان دار الحرب
ليست دار احكام **قوله** هبة القصاص لغير القاتل الخ اقول يفهم منه ان للقاتل يجوز وليس كذا الجواب ان هذا مفهوم
مخالفة وهو غير معتبر هنا وان كان في اعتباره في الروايات خلاف والدليل على عدم اعتباره هنا تعليل المنطوق بعدم قبول
القصاص للتمليك وفي هذا الفرق بين القاتل وغيره **قوله** لا تجب على المكره دية المكره اذا قتله الا خراي اذا قتل المكره على
القتل المكره على قتله دفعا عن نفسه لا ارتفاع الاكراه بالقتل دفعا عن نفسه **قوله** لكل واحد التعرض على من شرع جناحاً في
لكل واحد من احاد الناس كافي في الخير او من اراد لهم وادفعهم كافي النهاية لكن فيه فتنة او من ادسا طهم ولو كافرا كافي
الكرمانني والمراد بالتعرض النقص اي ابطال ذلك الحديث بعد الا تمام وكذا قبله عند الامام وهو الصحيح كافي شرح النقاية
للعلامة القمستانى **قوله** فيضمن الحد اذا طرق الحد يد الخ اقول ومثله لو كسر خطياً افتطاي من منه شيء فالتلف شيء يضمن
عندنا ولو كان الكسر في ملكه وعند الشافعي لا يضمن اذا كان في ملكه كما هو مصرح به في شرح الروض والعباب وشرح
المنهاج للملي وابن حجر **قوله** لا اعتبار برضاء اهل المحلة بالسكة النافذة اي باشراح جناح ونحوه لان الحق فيها للعامة

لم يضمن ما وقع أخيراً قطع القصاص لصدا عن غيبته وكان غير حلال في نفسه فله عليه نصف الدية من مذهب الأصوليين أن
الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحل ودون مذهب الفقهاء الفرقية القصاص كالحل ودون مذهب الأصوليين أن
أن الحل ودون مذهب الفقهاء عفو الولي من القاتل الفصل من القصاص وكذا عفو المخرج وعفو الولي بوجوب براءة
القتل في الدية ولا يبرأ من مثله كالتوازي إذا أبرأ المديون جراً ولا يبرأ من ظلم المورث ومثله إذا قال المجرور قتلني
فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا ينفذ الوارث أن فلانا أضرتك بـ ما إذا قال جرحني فلان ثم مات
فمن ابنه إن فلانا آخر جرحه فقبل كما في شرح المنظومة يفتح عفو المجرور والوارث قبل موته لانعقاد السبب لهما
كما في البرازية الحدود تدعى بالقبضات ولا تثبت معها

قوله ومذهب الفقهاء الفرق يعني بين القصاص والحل وفيه شرط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص كما في القنية وهذا
هو المراد وإن كان في عبارة قايها **قوله** الآتي خمس ذكرنا ما لم يأت في الفوائد الزينية الآتي سمعة كما في معين المفتي في كتاب
الجنابات الأولى تجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد ودكا في الخلاصة الثانية الحد ودلا توژت والقصاص يورث
الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حل القتل بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
الحد ودعوى حل القتل الخامسة تثبت بالاهارة والكتابة من الآخر بخلاف الحد وكما في الداية من مسائل شتى
السادسة لا تجوز الشهادة في الحدود وتجوز في القصاص السابعة الحد ودعوى حل القتل لا يتوقف على الدعوى بخلاف
القصاص لا بدنية من الدعوى انتهى أقول يضاف من وهو اشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص **قوله** بخلاف
ما إذا قال جرحني فلان ثم مات ألحق قبل الفرق تعدد الجرح بخلاف القتل انتهى قيل عليه قد ذكر المصنف عكس هذه
المسئلة في نكتات الاقرار ونصه نقلاً عن جنابات البرازية هذه المجرور إن فلانا لم يجرحه ومات المجرور منه إن كان
جرحه معروفاً عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وإن لم يكن معروفاً صحت لاحتمال الصدق فإن برهن الوارث في هذه
الصورة أن فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لأن القصاص حق المورث **قوله** فمن ابنه إن فلانا آخر جرحه اليه هذا
إذا قال المجرور ذلك فلم يقبل فادعى أحد الابنين على أخيه أنه قتله وأقام بينة وأقام الآخر بينة على قتل اجنبي اياه وقامت
بينته على أنه لا وارث له غيرهما قال الامام ابو حنيفة روح للأخ نصف الدية على أخيه وللآخر المدعى عليه نصف الدية على الاجنبي
وعليه العتوى وقال ابو يوسف أحسن منه عندي أن يكون على الأخ المدعى عليه لأخيه دية كاملة ولا يكون له على الاجنبي شيء
وهو قول محمد روح وبه أخذ ابو الليث كذا في موجبات الاحكام للعلامة قاسم **قوله** كما في شرح المنظومة أي منظومة ابن
وهبان قيل عليه ليس هكذا في شرح منظومة ابن وهبان بل الذي في شرحهما لابن الشحنة نقلاً عن الطاهيرية ولو قال
جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البينة على ابن آخر أنه جرحه خطأ قبل بينته ووجهه أن البينة قامت على حرمان
الولد الإرث فقبلت فلما جردنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على ما قبلته انتهى ومثله في شرح المصنف وقد أصح الشيخ
محمد ابن عبد الله عبارة المصنف بقوله فادعى ابنه أن ابنا آخر جرحه خطأ ولقد رايت نسخة لبعض العلماء من هذه
الكتاب موافقة لما أصح الشيخ محمد ابن عبد الله والمسئلة في المحيط البرهاني ايضاً فمدار قبول البينة على كون المدعى عليه
ابناً للمجرح يدعي حرمانه من الإرث لا على ايقاع الدعوى بقوله لجرحني كما توهمه ولذلك قالوا في تحليل المسئلة
المتقدمة على هذه لأن هذه الحق الأب وقد أكد الأب البينة بقوله قتلني فلان كما في مجموع النوازل قال بعض الفضلاء

الافى الترحمة فانها قد دخلت على الحد ود مع ان فيها شبهة كذا فى شرح آداب الزهاد

كتاب الوصايا

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدم من دينه قبل ان يردن ايضا الا فى ثلاث كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعه بغير قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له مواء وفيما اذا كان على الميت دين لا يقبله الا منه وزد ثا اربعة فصار المستثنى سبعة ثلثة من الظهيرة فيما اذا كان فى التركة وصية موجبة لاتخاذها الا منه وفيما اذا كانت فلا تقه لا تزيد

ينبغي ان يكون فى مسئلة الجرح الذي ذكره المصنف لا تقبل انما على حق الاجنبى لان الورثا كالميتة وان لم يعينوه تقبل لا مكان تعدد الجرح بحلاف القتل اما فى الابن الاخر فيقبل وان عيشوا لقيامها على حرمان الارث كامل **قوله**

الافى الترحمة فانها قد حل فى الحد **قوله** لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم مروح فى التا ق ر خانية نقلا عن المنتقى ان بيعه باطل وفى الحار وى الزاهد يبيع الاب مال الصغير من نفسه بغير فاحش فاسد اجماها وكذا اشتراء ماله لنفسه بغير فاحش وتماه فيه قال بعض الفضلاء وهم يظنون الغايد على الباطل انتهى **قوله** عند المتقدمين اتول هذا اصريح فى انه لا يجوز بيع الوصي عقار اليتيم منهم وهو مخالف لما فى الساقية والظهير بغير نقلا من شمس الا ثمة الحلواني ان ما ذكر فى الكتاب من بيع الوصي عقار اليتيم جوا هو السلف امل على قول المتأخرين لا يجوز الا فى مواضع وقول بعض الفضلاء اراد بالمتقدم من هاهنا السلف بعينه وفى شرح النقاية للعلامة القيسراني من قوله ولا يبيع وصي ولا يشتري الا فيما يتقاهن فيه واطلاقة مشير الى جواز بيع كل شئ من التركة عند قولها كان او عقار او هذا ظاهر الرواية كما فى الخزانة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتقدمين الا فى المسائل الثلاث التي ذكرها الزيلعي وغيره ثم قال بعده كلام والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بغير جازا يعنى بيع الوفاء لان فيه اطلاق ما نعه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند ومن صاحب الهداية انه جائز لان فيه احتياط ملح مع دفع الحاجة كما فى العمادية انتهى وفى الفصل السابع والعشرين منه بعد نحو ثلاث ورقات الاب او الوصي اذا باع عقار الصغير ثم رأى القاصي نقص البيع كان له ان ينقضه اخراة خير للصغير وقال هذه المسئلة بعد ان ذكر بعضا من الشروط الملهورة هنا بنحو صيغة وذكر ايضا فى هذا الفصل اذا علم الوصي المبيع قبل استيفاء الثمن لا يملكه احترا داه **قوله** ومنه المتأخرون ايضا الا فى ثلاث كما ذكره الزيلعي اقول عبارة الزيلعي وقال المتأخرون من اصحابنا مروح لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون على الميت دين او يرغب المشتري فيه بشعب الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن قال الصدر الشهيد وبه يقتضى انتهى كلام الزيلعي وليس فيه تعرض لذهب المتقدمين صريحا لا ينفي ولا بائلت فيستعمل ان المتقدمين يقولون بالمسح مطلقا او بالعواز مطلقا وقد مروح فى البزازية فى الفصل الثامن من كتابنا لبيوع بان المتقدمين قائلون بالجواز مطلقا ثم ان الزيلعي لم يقبل الدين بكونه لوفاء له الا من بيع العقار ولكن قيله البزازي بذلك ولم يصرح بخصوص النفقة بل الحاجة للصغير الى بيع العقار ونص على ان الفتوى على قول المتأخرين ولم ينص المتن على ذلك فننبيه على الخلل ونقله الله تعالى للسداد فى القول والعمل ومثل الوصي الاب فلا يجوز بيعه عقار الصغير الا فى المسائل المذكورة كالتى ذكرها شيخنا شمس الملة والدين محمد السافوتى **قوله** وفيما اذا كان على الميت دين للتح قيله اذا كان العطار موروثا اما اذا كان ملكا للصغار بتمليكها من الميت او من غيره فلا **قوله** فيما اذا كان فى التركة وصية

على مؤنثه وفيه ١٥١٥ ن حرمنا ايراد النقصان على التمهيد والرابعة من بيوع الخالية فيما اذا كان العقار في
 يد متقلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي المجمع وبهم القاضي الى العاجز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يجيب
 حتى يتحقق فان ظهر مجزؤه امتد له وان شكى منه الورثة لا يعزله حتى تظهر له خيانة انتهى وفيه وبيع الوصي
 من اليتيم او حواؤه لنفسه وفيه نفع للوصي بما كان انتهى واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي
 الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهما في العشرة نقصان وزيادة وتمامه في وصايا الخالية وقسمة الوص
 بالامشتركا بينه وبين الصغير فجوز ان كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد وروح كذا في قسمة القنية وفي جامع
 الفصولين قضى وصيه ديننا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر ديننا على ابيه فممن وصيه ما دفعه لولم يجد بينه اذ
 اقر بنسب الضمان وهو النفع الى الاجنبي فلو ظهر ميراث آخر يفرم له حصته لدفعه بلختياره بعض حقه الى غيره فلم
 لم تكن للميراث الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه اليه لوقوعه بغير حجة وصي ادعى ديننا فانكرت الورثة تقبل
 بينته ولولا بينة فله تحليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم
 بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كافي خزائن المفتين وقيل في جامع الفصولين على قول

مرحلة اي غير مقيدة بكسر من الكسور والنصف والربع وغيره كما اذا اوصى مريض لثلاثة من ورثته بثلثي
 و ممر وبستين **قوله** وفيما اذا كان حائوا الى قول قيل بالنقصان لانه لو خشي عليه الهلاك الاصح انه لا يبيعه قال في
 البرازية ولو خاف هلاك العقار فالاصح انه لا يلي البيع يعني لانه نادر كافي الزيلعي قال بعض الفضلاء قضية العائت والدا
 قريب من كون الغلة لا تقي بلوثة لان الترميم من الموثقة فيمكن ان يعد لحياء واحد **قوله** امتد له اي امتد له بالوصي
 الذي ظهر مجزؤه غيره فالباء داخلة على المقترن كافي امتد الى الردي بالبعد **قوله** وان شكى اقول حياتي في الورقة الثانية
 التي تلي هذه ان وصي القاضي ليس له ذلك وفي البرازية وبه يفتي الوصي هنا ينصرف الى وصي الميت كما هو الاصل في اطلاق
 وفي الاب يفتي بظاهر الرواية انه يملك بيع ماله من ابنه وشراء مال ابنه بمثل القيمة كافي منية المفتي **قوله** واختلفوا في
 تفسير النفع الى اقول المفتي به القول الاول كافي العماد **قوله** وقسمة الوصي بالامشتركا الى اما قسمة الاب تجوز وان
 لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كافي القنية وفيها ورثة كبار وصغار واحد الكبار وصي فاراد واقسمة لترعة فالوصي
 يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بينه وبين
 الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فتحقق القسمة بين الكل ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في
 تفسيرها في بيع الوصي ما له من اليتيم او مال اليتيم من نفسه انتهى اقول انما يحتاج الى بيع نصيبه من الاجنبي
 ثم شرائه منه على قول محمد القائل بعد مجوز القسمة وان كان هناك منفعة ظاهرة اما على قول الامام لا
قوله الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه في البرازية من باب المهرات من زوجة فادعت المهر على ورثة ان ادعت قل
 مهر المثل او اقر الورثة صح ويقي النكاح شاهد لم يلحق حاجة لها الى الاثبات وان في الورثة صغار فلها ان تاخذ قدر مهر
 مثلها من التركة وان ادعت الورثة ابراء وامتنع فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذن وقال الفقيه ان كان الزوج
 بنى بها تمنع قلها ما جرت العادة بتعجيله والقول للورثة فيه لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن المهر شاهد على
 قديم بعضها فيعمل بهما لكن اذا صرح بعد مقبض شئخ والقول لها لان النكاح محكم في الزوج وللورثة والد خول

محكمات في التقرب والبناء بها غير محكم في القبض لأن القبض قد يتخلف منه ذر جمع المحكم باعتقاد الإنكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المغني تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت عليها سنون وولدت أولاد أئتم مات الزوج وطلبها من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار واحتسب المشائخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كل أو بعضه بالأبراء والحط وبهذا فتى برهان الأئمة ثم رجع وافتى بجواب الكتاب كما هو المحكم في ماثر الديون وعليه الفتوى فمن هذا تعلم الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض البعض محتمل وكذا الأبراء فلا يعارض محكمات انتهى فكيف يتأتى ما نقله من الخرافة لاحتمال الأبراء والحط ولد دفع خصوصاً أموال اليتيم احتياط فيه ويمنع حمل على قول الفقهاء لأنه لا يقبل قولهما بوجود ما ذكره الأئمة الترافع عند الخط بعض الفضلاء **قوله** وفي بيع القنية يعني في باب بيع الأب والأم ونقله المصنف قبيل باب التحكيم ومياتي قوباً **قوله** والوصي لا يملك الشراء لنفسه قيل ينبغي أن يقبل بما إذا كان ليس لليتيم فيه نفع وما إذا كان فيه نفع فيجوز الشراء لنفسه كما تقدم من المجمع **قوله** ويقبل قول الوصي قال المصنف في شرحه على الكنز من مسائل شتى من كتاب القضاء عند قوله وإن قال قاض عزل فإن القول قول الوصي بعد العزل انتهى وأعلم أن مسئلة قبول قول الوصي بلا بينة في دعوى الاتفاق هي إحدى المسائل المشهورة التي يقبل فيها القول بلا يمين وتقدمت في القضاء وقد ذكر في القنية الخلاف فيما إذا كان بعد العزل وفي الولو الجية في الكلام على اختلاف الوصي مع الغرماء وإن كبر الصبي وطلب ماله فقال الوصي ضاع مني فالقول قوله مع اليمين وكذا لو قال بعد البلوغ انفقت كما في السراجية وأما إذا ادعى على الوصي شيئاً من التركة فلا يهلك إلا أن يكون الوصي وارثاً لأن إقراره غير معتبر **كتاب الفصل السادس من العمادية وفي المحيط** أهل الوصي على الواويع بعد بلوغه إليه احتوى منه جميع ما كان تحت يده ثم ظهر عيين في يد الوصي بعد الأشهاد عليه فله المطالبة وأخذ ما منه لأنه عيين حقه **قوله** ولا يهلك عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين أطلقه وقيد شيخ الإسلام أبو النعمان العمادي مفتي السلطنة السليمانية بما إذا ادعى المدفع للموقوف عليهم بأن وقف غلة ضيعته مثلاً على أولاده وذريته فقبض الناظر الغلة وأدعى تقسيم ذلك عليهم ودفعه لهم أما إذا ادعى دفع وظيفة الإمام أو الخطيب فلا بد من البينة لأنها كاجرة وهو لو ادعى دفع اجرة أجبر استاجره للتوقف لا تقبل إلا بالبينة هكذا أعطيه كلامه على صورة استفتاء رفع إليه وقد قرأته من خطه ولا ينبغي ظهور مدعى كموافق

في الثاني

[illegible]

الفن الثاني

إذا مات أحد الوصيين أقام القاضي العي وصيلاً ومنهم إليه آخر ولا يطل إلا إذا وصى له ما لا تصدق بالثلث ميعضاً منه حيث شاء أكل في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي إذا أوصى بأمر واجب بعقد صحيح ويضمن إلا إذا أوصى من كان له من الكتاب ببيع وكذا الوكيل والاب كافي الخائفة الملام لا يملك بيمين أبوه حائلاً فليس له أن يفتقر في حصره تعليمه السبيل لأنه يبيع بها هو يلام ولا يخلجها ولا يملك لو كان في حصره عنه قال القاضي جعل الوكيل في تركته فلا يملك ولا يخلج ولا يبيع من تفتقر به ويبيع كان وكيلاً فيهما ولي قال جعلتكم وصياً في تركته فلا يملك الوصي بغير موافقة من يملكه ولم يبدل في ملك أحد حتى يعقل الوصي له فيدخل في ملكه أو يرد فيه خل في ملك الورثة كل إلى التهديب أو من الذي زجل ثم إلى آخرهما هو كان في كماله كذا في العهد يثبت قضي الوصي الذي من ثم ظهر آخر فثبت له حصته إلا إذا قضى بامر القاضي

في تصرف الوصي الوصي ما إذا انفصل الوصية من ماله نفسه يزج في المختار انتهى وهي مادة الفتوى وقوله وفيه التمهيد في الأول انفرد كذا في قسمة الولو الجيدة وقد تقدم أن القاضي لا يميز بين وصي الميت والأبني ثلاثة هو أصح في صحة التحويل على ما تقدم **قوله** إذا مات أحد الوصيين أي المختارين للميت **قوله** أقام القاضي العي وصياً له أي أوصى له وصياً له وخلفه بقرينة قوله ومنهم إليه آخر **قوله** ولا يطل أي الوصاية بموت أحد الوصيين **قوله** إلا إذا وصى له ما لا تصدق في الثلث الخ أي فانه لا يطل وصيه أنه رضي بانه لم يمت وقد قدم ذلك بموت أحد الوصيين فكله لا يطل ولا يخلج ما قيل لا يطل وحة التبطال **قوله** وللام ولاية اجارة ابتداء الخ أقول وكل الوصي في المقتضى عاتية لعل من المحيطة وأذا آخر الوصي الصبي في عمل من الأعمال فهو حائز قان بلغ فله تسع الاجارة التي عقد لها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقد لها في ماله ذكره في الوصاية في الاجارة في المقتضى بصيغة ولو أجاز الاب أو الجد أو وصيهما الصغير ثم بلغ الصبي فهو بالخيار في المقتضى على الاجارة وأن شاء مبيع في المقتضى هذا ويمنع هذا إذا أجاز أو أعتل الصغير ثم بلغ الصغير حيث لا يكون له ولاية الفسخ انتهى وقد تقدم أن الوصي الميت أن يوصي الصغير لخيالة الذهب وسائر الأعمال بخلاف وصي القاضي وعلى هذا المراد بالوصي الذي يوصي الصغير وصي الاب أو الجد لا وصي القاضي فانه ليس له ذلك بقي أنه لو نصيب القاضي وصي على اليتيم لم يذكر له شيئاً من أمواله فكيف هل يعان يتصرف في الوقف كما يتصرف وصي الميت للوقف وان لم يذكر له شيئاً من أمواله فكيف قال بعض الفضلاء مقتضى قوله وصي القاضي كوصي الميت فله ذلك فانهم لم يستثنوا هذه المسئلة فتدبر **قوله** ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلاً فيهما أقول وهل يمكن بطل ما يجوز له أن يعمل بنفسه كما في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الفصولين وفيه لو بلغ قبل أن يعمل الوكيل لم يكن له أن يعمل بموت الوصي يتصرف وكيله وكذا الوصية التي ينفذ الوكيل **قوله** ووطن إلى رجل ثم إلى غيره في البرازية ما يفيد حيث قال في أول فروع تخرج أهل الوصيين لا ينفذ دافع وطوناً ولا ينفذ عند ما حللاً في اللغتي هو ما وصى له ما موافقاً على التعاقب في الأصل انتهى وأما إذا وصى السلطان لقطعة بمحضه ثم ولي آخر فذكره المصنف في شرح الكد في قوله ولا يتصرف أحد الوكيلين وهذا الوجه على ولاية الوقف لرجل ثم جعل الأمر وصيه يكون شريكاً للميت في أمر الوقف كما ذكره المصنف في الثاني من المواضع الأولى بعد التي الكلام على الناظر فيها وذكر في آخر الثالث ما إذا نصيب القاضي وصياً ثم نصب غيره **قوله** إلا إذا قضى بامر القاضي يعني فلا يضمن له حصته ويبيع الارث ان كان له تركه أخرى

انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه لم اراد الرجوع لم يقبل اليتيم

كتاب الفرائض

ليست بالسلطنة الموت الا اذا نصب هوكم للبصير لم مات فتعقل الصبي فيها لا يملك الموت فانه لا يملكه وهو تركه عنه عقل
في كونه الزلمي من المكاتب العطاء لا يورث كيف افي صلح الموزاية ذكر الزلمي من آخر كتاب الولاء ان ينسب المفق لغير
المعق في زمانا وكذا ما فصل بينه من احد الزوجين برق عليه وكذا المال يهون للمعق فاما ما رمزه الى النهاية
بناء على انه ليس في زمانا ليست مال لانهم لا يميزونه موضعه كل انساب يورث ويورث الاثنية الانبياء ما يصم السلام
لا يورثون ولا يورثون وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة لم يضر في انما وصيت ما لاله عليه السلام في صحتها والورث
لا يورث وترثه ورثه المسلمون والجنين يورث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث نظر لعلمه ما قد مناه في الميراث

بوصي لم يكن بهار كد بعد رحمة قال في ما لينا وصي الميراث اذا قضى دين الميت بشي ووجاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين
المعق في الميراث القاضي كان ضامنا لغير ما به الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الاول يشترك الاخر
فيما قبض انتهى وفي روح الجامع الصغير لشمس قاضي من كتاب الوكالة وللوصي قضاء الدين الظاهر من ماله ويرث
وكذا الوارث ويصلق الله قضيه وكذا الميراث الكفني والطعام والكسوة للصغير واداء الفرج لانما هو ودية يطالب به فلم يكن
متميزا وفي الشافعي فان ظهر غريم آخر في كونه الوصي قضى بقضائه لم يضمن ويشترك القاضى بصحته وان قضى بغيره
فللغريم الخيار ان يتبع القاضى او يضمن الوصي **قول** انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه لم اراد الرجوع لم يقبل اليتيم
الوصي طاعا بالنفقة او كسوة بشهادته ان يورث في مال الصغير وانما اشتراط شهادة الشهود لان قول الوصي معتبر في الاتفاق
ولكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا باليمين انتهى وفي العانية ما يفيد **قول** كتاب الفرائض بتم الفرائض كتاب
الفرائض لانه آخر احوال الانسان جمع فريضة وهي ما قد من السهام في الميراث وحكم الفرائض من العلوم المهمة قال
عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض واعلموها الناس فاتها نصف العلم اقواله في كون الفرائض بمعنى ما قد من السهام
في الميراث نصف العلم نظر اذ هي لا تبلغ ثمن العلم فضلا من نفسه وحمل العلامة ابن خلدون في مقدمته ثمانية
الفرائض في الحديث على فرائض الدين **قول** العطاء لا يورث فيما نفع اقوال طاهر اطلاقه لانه لا فرق بين ان يموت من له العطاء
في نصف السنة او اخرها وفي مخرج مسكين على الكسوة قوله في مخرج من مات نصف السنة حرم من العطاء انما وضع المصلحة في
نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة وجب العطاء **قول** ذكر في الفرائض من آخر كتاب الولاء ان ينسب المفق للمعق
قبول المعق في زمانا **قول** لم يورث كذا في الفرائض بل قال وبعض ما نفعه كذا في الفرائض بل قال في ماله لا يورث بل
يأخذ اقرب الناحية والى الميت نكاحه او لو من يملك المال لا يورث منها كذا في الفرائض بل قال في ماله لا يورث بل
ولو نفع في السلطنة او القاضي لا يورث في المستحق طاهر انتهى في ماله لا يورث بل قال في ماله لا يورث بل
قال في التكميل في ماله ان خرج لكسوة خطت لا تملك قال في شرح السراجية للمسلمين والمكاتب هذا اذا فصل اموال الوكيل فان
مرب يظن امرا لا يملكه حقيقيا فيعطاه له ميراث الوارث ومما في نظره في المعق حيث قال في الميت لا يورث الا في حقيقته
ما اذا مرب يظن امرا لا يملكه حقيقيا فيعطاه له ميراث الوارث ومما في نظره في المعق حيث قال في الميت لا يورث الا في حقيقته
نظر لعلمه ما قد مناه في يورث وهو ان الجنين يورث ولا يورث كذا في الفرائض بل قال في ماله لا يورث بل

[illegible]

ذكرها في المسألة **قوله** يجب صدقة فطر المولود على أبيه العظمى الخ يعني إذا لم يمكن للولد تعالى فان كان له اختلاف في وجوب صدقة الفطر والا بحسبة في ماله لكن لا يخطر ببال المتأخر من المخرج تصحيح الوجوب فليكن هو الراجح **قوله** فلا يلي النكاح مع العصاة اطلقه فحمل ما اذا اراد من الملامة بذلك اولا وهو محل لك فان الوصي لا يملك تزويج الصغير والصغيرة **قوله** روي الامت كالات الا في مسائل قال في بعض الفصلاء يستثنى مسائل في تزويجهم كرها المصنف في الاستثناء فانهم كالمه من الاب والوصي فيها متفقان وليس كذلك وما ذلك الا لان التعليل ادعى مقام البيان فيقول المحصر الاول روي الوصي متاع اليتم عنك اي عنه الصغير لا يجوز اجلا ما وان ابنه كبير لم يجوز مثله كاليكيل اذا باع من ابنه الكبير وان مكاتبه او مبداء الماذون لا اتعا قاتل في البزازية بحال الاب كلفى الشيخين قال بعض الفصلاء والعرق بينهما ونور شفقة الاب فقول منزلة شخصين والقيوم مبارك في مقام مبارتين كلفى بيعة مال الصغير من نفسه والوصي لا يجوز منه ذلك لانه وكيل محض والاصل من الواعد لا يتولى طرفي الوعد كافي البيوع لكن ترك ذلك في الاستاذ كذا وروي الوصي من ابنه الصغير ومن يملك والتابع غير المتأخر من منزلة نفسه فلا يجوز والطلاق في الميراث طرفين جهله الماذون فحمل الماذون وغيره وليس كذلك فحمل قال الميراث يعني عدم الجواز في بيع الوصي مطلقا بما لا يمكن الماذون من ماله فان كان ماله يورثه فحمل الميراث في بيع الميراث بالاب مال له من الصغير من ماله لا يجوز ان يورث الوصي الوصي لم يورثه اتفاقا قالوا في الغاضي اختلاف فقيل بالجواز وقيل بعدمه كافي العمادية بالخلافه الاب اذا فوج به وورثه الابن الصغير من مال نفسه ابن ابيه وقت الاداء انه دفع لكن يرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يملك القياس ان له

وبه نظر القراض في رواية العلية يبيع ويشتري لنفسه به شرط العارية لليتيم والاب ذلك بشرط ان لا يورث الثالثة للاب
 ان يضمن دينه من مال ولده بخلاف الوصي الرابعة للاب الاكل من مال ولدته عند الحاجة والوصي قد عمله الخامسة
 وفي الاستحسان لا يخرج ولو كان مكان الاشترى او غيره من الاولياء يرجع في مال الصغير وان لم يشترط في اصل الضمان كافي
 في العارية وظاهر كلام العمادية ان يحكم الجدل هنا في حكم الاب بل حكمه حكم الوصي لا ولد بل ولا يورث الا يغيره قد دخل الجدل
 فيرجع مطلقا كالوصي الرابعة للاب اذا اشترى لولد الصغير خلافا لما اخرج بالفتن ان شرط الاولاد بخلاف الوصي فان له
 الرجوع شرط الاول كافي الخلاصة قلت الا ان يكون الوصي هي ام الصغير فالهاج بمنزلة الاب كاقال في العارية لورثته من الا
 مال ولد الصغير بد من نفسه وهلكه الرهن وقيدته اكثر من الدين ضمن الاب مقلد اوالدين لا ما زاد بخلاف الوصي فانه
 يضمن القيمة السادة لورثته الوصي ماله من اليتيم او ارثه من مال اليتيم من نفسه لم يجز ولو فعل الاب جاز نص عليه
 في العارية السابعة للاب ببيع عقار الصغير بخلاف الوصي الا باحد معان في الوصي لا الاب القاحلة لو اقر الاب بالقراض
 على الصغير جاز كافي العارية ولو اقر الوصي لا كذا ذكره المص هنا في هذا الكتاب وفي الشرح لتأنيده اذ اجر الوصي نفسه او
 مبدل للصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز كافي الثانية العارية في الاصلية على الاصح من عدم وجوبها في مال الصغير
 ليس للاب والوصي ان يفعله فان فعل احدهما ضمن الاب لا الوصي وعليه الفتوى كافي البرازية وفي الثانية والظهورية الفتوى
 على انه لا يضمن الاب ايضا فاما مخالفة على ما في البرازية وينبغي اعتنا بما في الثانية العارية عارية الاب فمما مال مشتري كونه
 بينه وبين الصغير بخلاف الوصي كافي المجتبى الثانية عشر اشترى لنفسه من مال ولد الصغير او اهتم له مال ولدته واغتصب
 حتى وجب عليه الضمان ذكر الحصاص انه لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت هذه المبال من نفسي لا بني الصغير
 جاز ويصير قابضا ومن محمد لا يصير قابضا بهذا القول وجميع ما على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالاقرار والاشهاد
 كل في الثانية الثالثة عشر لو مات الوصي مبيلا لا ضمان عليه ولو مات الاب مبيلا ضمن وقيل لا كالوصي كذا في جامع الفصول
 الرابعة عشر لو وجب القصاص لصغير في النفس او فيما دون النفس ولا حق للاب في هذه القصاص فلا لب احتياف واستحسانا
 لا قياها واما الوصي فلا يملك الاحتياف في النفس بخلاف الاب واما فيما دون النفس في عامة الروايات له ذلك وفي بعض
 الروايات ليس له ذلك كذا في الترخانية الخامسة عشر لو قسم الوصي التركة بين الصغار وعزل نصيب كل واحد على حدة
 لم تجز قسمته ولو فعل الاب جاز نص عليه في الخلاصة السادسة عشر اذا اشترى الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
 الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير ملبس للذبي بلغ ان ياخذها لان الاب كلن حتم كناسم الاخف بالشفعة لان الشراء
 لا ينافي الاخف بالشفعة يسكون مبطالا لاخذ بالشفعة والوصي اذا اشترى دارا لنفسه والصبي شفعها فلم يطلب الوصي
 شفعته فاليتيم على شفعتها اذ بلغ كذا في النهاية **قول** ويجوز اقراض الاب من رواية اقول الصحيح ان الاب والوصي حواء لا يجوز
 اقراض كل منهما كافي الخلاصة والثانية والبرازية واعتمد النفس في الكنز قال الزيلعي للقاضي ان يقرض مال
 الغائب والطفل واللقطة لانه قادر على الاستقلال بخلاف الاب والوصي والمثلثة فيكون تضييعا لان المثلثة اذا اشهد الضالة
 ومضت مدة النشك ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق عليه في هذه الحال جاز فالقرض اولى فان اقرض الاب
 او الوصي مال اليتيم هل يكون خيانته في لاحق ما يستحق ان يزل بسببه واذا حاق هل يضمنان سئل المص عن ذلك فاجاب بانه
 ليس ذلك الا للقاضي ولكن اذا فعل ذلك وضاع عليه ما جانه وان لم يضع لا يكون ذلك خيانته في هاهنا ولا يستحقان العزل

بلاب ان يروى مال ودين على فدية بخلاف الوصي السابعة لا تقوم بها وتده مقام حملها من فدية ابا جاز وادعوى الفدية بالحيث
 فلا بد من قوله قبله بملكه لا يملكه بخلاف الاب السابعة لا يلي الا نكاح بخلاف الاب فدية منه لا يموله بخلاف ابه لا
 لا يملكه لا يموله من ما لا يملكه غطوه بخلاف الاب العاهر ولا يستعمله بخلاف الاب السابعة من لا يملكه له بخلاف
 الاب السابعة لا يموله الا في مئة ثمانية ما اذا ضرب بطن امرأته فليقتلها فان الغرة يورثها الجنين لتورث عنه كما في جنايات المسلم
 والامم ملك الميراث الا في مسألة ذكرنا ما في الصيد ولا يضمن الاب في مسألة ما اذا حفر بقراتن بنا ثم حافت وقع فيها انسان بعد
 موته كانت الدية على ابائه ولو حفر قبل موته لم يورثه بخلاف ما في مسألة ما اذا حفر بقراتن بنا ثم حافت وقع فيها انسان بعد
 في الجامع لو ماتوا لم يورثوا في دار لعمري مال ودين في دار العرب وقيل ما لم يورثوا فانما اذا قدموا فلا بد من بينة ولو اهل
 ذمة ولا بد ان يقولوا لا يعلم له ولورثا غيرهم ويورثهم بخلاف ما في مسألة ما اذا حفر بقراتن بنا ثم حافت وقع فيها انسان بعد
 بسببه انتهى وفي جامع الفصولين الوصي لا يورث ماله اي اليتيم ولو اقرضه لا يعد خيانة **قوله** بلاب ان يروى مال ولد له
 هذا قول في الوصي والظاهر ان مقتضى الوصي ان يورث من مال اليتيم بل يورث نفسه كما في العمدية وذكر في وصايا اليتيم
 انهم اجمعوا على ان الوصي لو اراد ان يورث في دينه من ماله اليتيم ليس له ذلك وفي قوله ما يجب الميراث اذا استقر في مال
 اليتيم هل يصح في قولنا لا امام لا يملكه وقد اجتمع المصنفون في ان اليتيم ان كان الوصي مملوكا فلا يملك الا ما اصابه من ماله
قوله السابعة انه لا يلي الا نكاح بخلاف الاب اطلقه فنهى ما اذا لم يورثه الاب او لا وهو كذا في ما في مال الوصي لا يملكه
 تزويج الصغير والصغير مطلقا من حيث هو وصي اما اذا كان قنينا او مالا فلا كلام في انه يملك التزويج من قبل الجهة
 كما لا يخفى وحينئذ فلا حاجة الى تقييد الصغير القريب والحاكم كفى انفع الوفاق وروى هشام عن الامام انه انزل الوصي اليه الاب
 جاز كافي الثانية وروى مسلم ما وقع في الزيلعي من انه ليس ذلك الا ان يورث من اليد الوصي ذلك وروى هشام وقد قال مشايخنا في
 خصيعة ولذلك قال في التتويج وليس للوصي ان يزوج مطلقا **قوله** ما في الغرة يورثها الخ قيل لا يخفى ان مثله يأتي في
 المقتول فان يقال انه ورث الدية ثم ورثت عنه فان دفع بان الورثة يستحقونها ابتداء بحكم الشرع كان الكلام مقلدا في
 الغرة عند بر انتهى **قوله** ولا يملك الميراث الا في مسألة ذكرنا ما في الصيد اقول فيه نظرا من المصنف لم يذكره في الصيد
 ولما ذكرها هنا اول هذا الكتاب وما بالبعد من عدم يمسس وما قيل الجار والمجرور متعلق بقوله الا في مسألة والمعنى
 لا يملك الا في الصيد في مسألة ذكرناه اي اول كتاب الفرائض لا بقوله ذكرناها لعدم ذكرها في ذلك الكتاب صريحا نعم
 قد يفهم ذكرها من الاطلاق لعمولة الوصي والميراث والعارض والمجروح متعلق بقوله ذكرناها بعين غاية البعد وان لم يمسس
 فاحمل احد او ذكر في البدن اشترى او باع فميتا ثم قطع على ميت به ان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى
 من الشركة مخرج فانما ان كان في الكف من الميت لم يمسس للمشتري وانما يمسس للميت لانه من المصروفات الاصلية وقد امتنع
 رد لا من قبل المشتري فمخرج فانما ان كان له نصيب فمخرج به ثم يرجع لان الملك في المشتري وقع له فاذا كس به
 فقد اخرجته من ملكه بالتكفين فاشبه البيع انتهى فمستثنى مسألتي **قوله** ولا يضمن الاب في مسألة الخ اقول لان الدية
 اذا كانت على ما قلته كان كواحد منهم فيؤخذ ما ضمنه من تركته وهذا ما قيل بما اذا كان من اهل العطاء فان لم يكن
 فلا شيء عليه كافي القساعاتي بخلاف النهاية **قوله** فان لم يملكه من تركته فمقتضى العبد المتكفي وادعاه في ميراثه لانه منهم بالنص
 قال عليه الصلاة والسلام مولى القوم مدهم **قوله** ولا يقبل كتاب حاكمهم في انهم ورثته لا وارث له غيرهم لان كتابه ليس بحجة

المغن الثالث

يعلم القاصد ان الشيخ محمد القادر في الطبقات في باب النعمان في احمد قال الجرجاني في الغزالي قال المصنفين ابا طي
 واما في بعض ما في كتابه في رجل جعل لاهل دينه دارا نصيبه ملي ان لا يكون له بعد موته الاب ميراث جازوا فتى به
 في القبول ابو جعفر محمد بن اليماني احدث اصاب محمد بن شجاع البجلي في حكي ذلك اصابه احمد بن ابي

السارحي وابومر والطبري انتهى دائرة جهته، وتعالى العلم

ثم الفن الثاني من الاهباء والنظائر ويليها الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهونى الجميع والفرق

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم والهم * ونلتج من دقائق الحقائق ونفهم * وصلينا الله على رسولنا محمد وآله وصحبه وآلهم
لا يعل قولنا هو الفهم الثالث من الاشياء والنظائر وهو من الجمع والفرق ونفهم فيه على احكام يكتنف دورها وينتج
بالفقيه جهلها هي احكام الناصي والجاهل والمكروه واحكام الصبيان والعبيد والسكان علة الاعمال واحكام العمل وقد
كتبناها في الموائد من كتابها المبعوع والاحكام الاربعة الاقتصار والاسناد والتبيين والانقلاب وحكم النقود بها يتعين
وما لا يتعين وبيان جريان احد ههنا مكان الاخر وبيان حكم الساقط هل يعود ام لا وما خرج على ذلك وبيان ان الناس
يملك ما لا يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاحتفاظ من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزهوف كالحياء في بعض دور
بعض واحكام النائم واحكام المجنون والمعتوه وبيان ما يمتنع فيه المعنى من اللفظ وبمعناه واحكام الانثى واحكام
الرجل واحكام اللبني واحكام المحارم واحكام فيجوبة السهقة واحكام الحقوق واحكام البسوخ والقول في الملك والقول
في الدين واحكام عقود القول في ضمن المثل واجرة المثل ومهر المثل والقول في الشوط والمثل في القول في السفر وفي احكام
المسجد وفي الحرم وفي يوم الجمعة واحكام الناصي وحجب النسيان في التصريح بالمدعي ثم نذكر حكمه في حق حاجته اليه
واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان

في احتشاق المال وإن قيل في حق الألمان كأن تقدم في كتاب القضاء لعدم غلبة التزويج في تلك البلاد احتياط في الأمان
 لعقن الدماء **قوله** في رجل جعل لأحد بنيه الخ أي ملك أحد بنيه داراً موصفاً بما يستحقه حتى يرثه لو بقي حياً وورثه
قوله متى أن لا يكون له بعد موت الأب ميراث جلتزاي صح أقول يتأمل في وجه صحة ذلك فإنه خفي **قوله** هو المفسر
 الثالث من الأشباه والنظائر أي من الكتاب المسمى بالأشباه والنظائر **قوله** احكام الدنيا هي خبر عن قوله هي العائد
 إلى الاحكام التي يكثر دورها ويقع جهلها ولا يصح الا حباراً لا يعمق المصطلح بما يقابل الترابط والمطالع كل جزء
 من الخبر ما للخبر من الامور **قوله** واحكام العمل لا حاجة إلى اتمام لغتها للاحكام فانها تنسب بطريق المطلق
قوله واحكام المجنون أقول لم يظهر من احكام المصنف مع انه ذكرها بعد احكام المجنون فيما يأتي فتنبه لدلالة **قوله**
 وحل النسيان الخ يجوز ان يقرأ بصيغة المصدر مبدل أخبره قوله في التبرير وقوله بأنه مطلق بالمصدر ويجوز ان يقرأ
 بصيغة الفعل وقوله في التبرير ظرف لقوله متعلق به وكذا قوله بأنه **قوله** قد تم فكروا العميق وقت حاجته إليه أي إلى الشيء
 وعند العمل يشمل السهو والهل اللغة دالة على عدم الإصرار لا يقرعون بينهما **قوله** واختلفوا في الفرق بين السهو

53184

[illegible]

ما نعمة فاما ارنسي ركننا من اركان الصلوة او تيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوبه ووقتها الصلوة والصوم
نية الصوم ارنسي في الخطأ ومما يسقط حكمه في النسيان لو اكل اذ هم من ناهي في الصوم ارجا مع لم يهمل اكل
ناهيا في الصلوة ارنسي في الصلوة ناهيا في الصلوة الرباعية على راس الركعتين والاربعين في اليمين هواء وكذا في
الطلاق لو قال زوجته طالق ناهيا ان له زوجة وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم
فقال ان كان معه مذكر لا داعي له ككل المصلي لم يسقط التقصير بخلاف سلامه في القبعة او لامعه مع داح ككل الصائم
مقاطع الا لا فادى كترك الذابح التسمية انتهى ومن مسائل النسيان لوني المديون الدين حتى مات فان كان نسي
مبيع او قرض لم يواخذ به وان كان غصبا يواخذ به كذا في الخائبة ومنها لو علم الرمي بان المومي اوصى بوصا بالكتابة
يضي مقب ارضا وجعله في وصايا خزانه المفتين .

انذرا جمع الى لفظ الغرور متعقل في الذهن اي من الغرور المتضرر على قوله فان وقع في ترك ما مور به **قوله** او تيقن
الخطأ في الاجتهاد في الماء بعد ما قوضا وفي الغوب بعد ما صلى وفي الوقت بعد ما صلى وفي الصوم بعد ما احتام **قوله**
ارنسي نية الصوم اي وصام بلانية **قوله** اراكل ناهيا في الصلوة مطلق على قوله لو اكل ومقتضى العطف ان يكون مع
مقاطع حكمه بالنسيان وليس كذلك بل هو ما لم يسقط حكمه بالنسيان كايقيد وقوله تبطل **قوله** ولو علم الخ حواء
لو ما قاطع وهو لا تبطل كما يدل عليه قوله الاتي بخلاف سلامه في القبعة **قوله** وقد جعل له اصلا في التحريم اي لما ذكر
مما يسقط حكمه بالنسيان وما لا يسقط **قوله** ككل المصلي الخ اي في اي ركن من صلاته ناهيا للصلوة وانما لم يجعل النسيان
هنا مذكرا لانه ليس مثل النسيان المنصو عليه في غلبة الوجود وهو نسيان الصوم والتسمية في الذبيحة لوجود
هيئة مذكورة له تمنعه من النسيان اذا نظر اليها مكان وقوعه منه لغفلته وتقصيره فلا يمكن الاحتياط بالمنصو عليه
قوله بخلاف سلامه في القبعة اي الاولى ظانا انها القبعة الاخيرة حيث جعل النسيان علما حيث لا تقبل صلاته لار
القبعة محل السلام وليس للمصلي هيئة تدكر انها القبعة الاولى فيكون مثل النسيان في الصوم **قوله** او لامعه مع داح
الخ اي لامع النسيان مع ذكر مع داح النسيان ككل الصائم اذ ليس له حالة خاصة تذكره ولكنه مع داح النسيان وهو
النونان الى العلم **قوله** او لا داعي له لا مع النسيان من كرو لا داعي له **قوله** ما اولي الخ اي فاولي ان يسقط حكمه كترك
الذابح التسمية فانه لا داعي الى تركها وليس ثم ما يفكر احطارها بالبال واجراء ما على اللسان كذا في
التلويح ويهمل الاول بتعليقهم عليها بقوله لان قتل الحيوان يوجب خوفا وهيئة وتغير حال البشرة فالبا لنفور الطير
هذه ولهذا لا يجرى الذابح كثير من الناس خصوصا من كان طبعه رقيقا يتألم بايقاد الحيوان فيشتغل القلب به فيتمكرو
النسيان من التسمية في تلك الحال ويناقش الثاني بان هيئة اصحابها وبيد المنيعة لقصد ازهاق روحها مذكورة له بالتسمية
فلا داعي للتسمية بما قالوه وهو لا معنى ابد احكمه والا فالفرع في ذلك نعم هو السمع كذا في شرح التبريز لابن ابي
الحاج **قوله** لوني الد يون الدين حتى مات الخ اقول الذي في الخائبة من كتاب الفصيح في فصل نواة الغاصب
والديون رجل مات وعليه دين نسيه وواقعه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال الميت ولو ان هذا الوارث
نسي ايضا حتى مات لا يورث الوارث بذلك في دار الاخرة لان الوارث يورثها من حيث هو الدين في الابتداء فلم يكن
ظلمًا والنسيان لم يكن منه انتهي كلفل ما نقله المصنف من الخائبة في موضعها منها كثيرا **قوله** حكمه في وصاء

واما الجهل فحقيقته معلوم العلم مما من شانه العلم فان قارن اعتقاد النقيض فهو مركب وهو المراد بالمشعور
بالهوى على خلاف ماهو به ولا لا فيسقط هو المراد بعدم المشعور واقسامه على ما ذكره الأصوليون كافي المنازل اربعة
جهل باطل لا يصلح من رافى الاخرة كجهل الكافرة بصفات الله تعالى واحكام الاخرة

خزانة المعتبين اقول قال فيها يستلزم بان يعطيه كيف شاء فاذا اذنواله جازله ان يعطيه كيف شاء انتهى
قال بعض الفضلاء وهذا ظاهر حسن لئلا نواله **قوله** واما الجهل فحقيقته قيل اعتقاد الشيعى على خلاف ماهو به واعتراض
لئلا يستلزم كون المبدأ وم شيئا اذا الجهل لا يتحقق بالمعنى وم كما يتحقق بالموجود او كون المبدأ وم غير داخل فى المبدأ
وكلامهما فاعلم كذا فى المذهب الصغير اقول هذا الاعتراض انما يتم على مذهب اهل السنة والجماعة القائلين بان
المعنى وم ليس بشيىء اما على مذهب المعتزلة فلا يحتمل ان القائل بهذه التعريف معتزلى وح لا يتوجه الاعتراض
قوله عدم العلم مما من شانه العلم اي ان يعلم فعلى هذا لا يقال للحجر والحائط جاهل لان العلم ليس شانهما فيكون التقابل
بينهما مستحيل لعدم والملكة وان لم يعتبر تيد مما من شانه يكون الحجر والحائط جاهلين فالتقابل بينهما تقابل النفي
والاثبات وقيل انه صفة تضاد العلم فى محل قابل لنفسه وجود والتقابل بينهما تقابل التضاد وهو بهذه المعنى نظريا
فليس بمعيب ويمكن ازالته بالتعلم وانما العيب فى التقصير فى ازالته قال المتنبي (شعر) ولم ارفى ميوب الناطل عيبا *
كنقص القادرين على التمام * وقال الشاعر (شعر) فاجهد بنفسك واستكمل فضائلها فانك بالنفس لا بالجسم انسان *
قوله فان قارن اعتقاد النقيض فمركب بل ان اعتقد انه عالم اعتقاد اغير مطابق **قوله** وهو المراد بالمشعور بالشيعى الخ اقول
وحده بعضهم بانه اعتقاد جازم غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة وهو عيب لا يمكن ازالته بالتعلم لان صاحبه يعتقد
انه ما لم فلا يشتغل بالتعلم وعلى تقسيم الجهل الى مركب وبسيط قال الشاعر (شعر) قال حما والحكيم يوما *
لو انصفوني لكننت اركب * لاننى جاهل بسيط * وراكبى جهله مركب * وقال المتنبي (شعر) ومنى جاهل لي وهو جهل
جهله * ويجهل يلمى انه بي جاهل * **قوله** والا فبسيط العروة لك كما اذا قيل لك انت تعلم مد شعروا لك او جهلة
فتقول اجهله فاذا قيل لك انت تعلم لك جاهل بذلك فتقول نعم **قوله** واقسامه الى قوله كما فى المناسا اقول الذى
فى المنازل وهو وجه ان الجهل على ثلاثة انواع جهل باطل لا يصلح من رافى الاخرة جهل باطل لا يصلح من رافى الاخرة
الاجتهاد والثالث الجهل فى دار العروبة انتهى ومنه يعلم ما فى كلام المص من الغلل **قوله** جهل باطل لا يصلح من رافى الاخرة
قيل بالاخرة اذ قيل يجعل من رافى احكام الدنيا ليعمل فى الدنيا حتى لا يقتل بران لم يجعل من رافى الاخرة حتى يلقب فيها
كذا فى شرح المنال لشرف ابن كمال **قوله** كجهل الكافرة بصفات الله تعالى اقول الصواب كجهل الكافرة بواقعه وهو الاقوى فانه
لا يصلح من رافى الاخرة كجهل الكافرة بواقعه وهو الاقوى فانه
العالم المحسوس وكذا على حقيقة الرسول من القرآن وهيمه من المعجزات واذا وقيل ان الكافر المعاند قد يعرف الحق كما قال الله تعالى
وحملوا بها وامتيقنتها انفسهم ظلمات ملوا او مثل هذا لا يكون جهلا ولا عيبا لان معنى الجهل منهم عدم التصديق
المفسر بالاذعان والقبول ورده بعض الافاضل بان الاخطاء حاصل فيما ذكر لانه قلبي را حاب من الايراد بان ترك
الاقرار فيما يعرفه ويجهل ظاهر ويجهل فيه بعض الافاضل بان ترك الاقرار كالاقرار لسانى كان الجهل كالمعلم
جنالى فكيف يستقيم جعل ترك الاقرار من قبيل الجهل ولجاب المولى خسرو عليه الرحمة فى شرح المرقاة اما تخصيص

رجل صاحب الهوى وجعل الجاهل من خالف في اجتهاد الكتاب والسنة والجماعة
والاجماع كالفتوى في موضوع الاجتهاد الجاهل في موضوع الاجتهاد والله يصالح كل واحد
وعينه كالمحتجم في قولهم انما فطرته زكى في اجتهاد الله وانها فطرته

المثل الجاهل كافر معاند واما بتعميمه بجعل المعاند رجلا من قبيل تسمية السبب باسم
المسبب فان تركهم الاثر واظهارهم الانكار مسبب عن جهلهم لو خامة عاقبة فمن ترك العمل بموجب علم تفيد
البراهين القطعية فتدبر قول رجلا صاحب الهوى اي صفات الله تعالى مثل جهل المجسمة والكرامية فانهم قالوا
بحدوث صفات الله تعالى ومثل جهل العلافة بالصفات حيث لا يشترط لاهل المصنفون من اطلاق مثل العالم والقادر والمبدع
والمبصر على الاله تعالى فتاوى من التشبيه فانهم لا يشترطون صفات الله تعالى حقيقة قائمة بل الله تعالى ويعلمون
عالم بلا علم وقادر بلا قدرة ومثل جهل صاحب الهوى في احكام الآخرة مثل جهل بعض المعتزلة بعلم الله القدير وهو الم
مشكور لكثير والمميز بين الصراط والحوض والشفاعة واهل الجاهل دون الاول لكون هذا الجاهل متعذرا بالضرر
ان الزاهد في صوح بالالتفات على علم الله القدير وبالرواية والشفاعة لاهل الكبرياء وهو ما دون العفو وعدم خلود الفساق
في النار قبل ذلك يعني المراءاة شرح غزاة قول رجلا الباهي الم وهو الذي اخرج عن طاعة الامام الحق طائفة من الخص
والامام على الدنيا على بتاويل فاض قايده لا يصالح حقرا لانه مخالف للذليل القاطع الواضح وهو ان امام المسلمين اذا كان
عادلا لا يكون على الحق لا يجوز مخالفة بالاجماع وان لم يكن له قايده فحكمه حكم المصومين وعلى هذا قلنا الباهي
ان الغسل بالعدالة او فساد ولا منعة له يفسد لانهم لا ينفيد لبقاء ولاية الالزام لكونه مسلما ولا شوكا له بخلاف ما اذا كان له منعة
حيث لا يفسد لخلوه عن الفوائد اذ ولاية الالزام عليه متقطعة لمركبه فوجب العمل بتاويله الفا هذا اذ الملك المال
في يد وان كان مخالفا في يد فوجب رده على صاحبه لانه لم يستل ذلك بالاخل والاصل ان سقوط الضمان بمعل بخل
فان وصفيين وهي المنفعة مع التاويل فاذا انتفى اصلها لا يمسقط الضمان قول رجلا من خالف في اجتهاده الكتاب
لو السنة المشهورة وهو رجل بالغرب على خلاف الكتاب او السنة المشهورة فانه ليس بغير اصل لا فتوى ببيع امهات
الاولاد وهو مفهوما بغير الترمذي وداد بالاصحائي فيمنع من ما روي عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع امهات
الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه منعت من بيعها في المشهور وهو قوله عليه السلام استحبوا ولد هاد
كالفتوى في مثل متروك التسمية عاملا بغيره لا بالترتيب من السنة فانه مطالب لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بغير اذن الله عليه
قول رجلا الثاني الجاهل في موضوع الاجتهاد الصحيح يعني بان لا يكون مخالفا لكتاب او السنة او الاجماع فانه يصالح قدرا
كالمحتجم افطر على ظن ان السجامة مفطرة لا تلزمه العقاب لان جهله في موضوع الاجتهاد الصحيح فان السجامة تفسد
المصوم عند الامام الاوزاعي لقوله عليه الصلاة والسلام افطر الجاهل والمجهول وهذا اذا كان ظنه مبنيا على فتوى مفتي اجماع
حدثت اما اذا كان غير مبني على احد هما يلزمه القضاء والكفارة بالاتفاق بخلاف ما اذا كان ظنه مبنيا على فتوى مفتي اجماع
لقوله عليه السلام الغيبة تقطر الصائم لانه مأول بالاجماع فلا يصحون جهله في موضوع الاجتهاد الصحيح قول رجلا على ظن انها
لعل له فان احد لا يجنب عليه عند اخلا فالزفر لان الاملاك معلقة بين الاجماع والزوجين والمنافع دائرة ولهذا لا تقبل
شهادة احد مما لاخر فيكون مستلزما للاشتباه في صير الجاهل شبهة فصار في الاجماع ويسمى في اشبه بالاشتباه فلا يثبت بها

وقالوا اذا قبلت الخلع ثم اخرجت منه ثمنه لم تستع فاذا بوهنته احتوز به الجاهل الجاهل في مسأله ولو قيل انما هو الجاهل
 البذل ثم ادعى الخلع لم يستع به استرد البذل فابوهن وقالوا اذا اخرج المولى او الابن في امره وقع بهن فاحش وقال
 لم اعلم تقبل وقالوا في كل موضع ولا يجر العناصير في العزبة والنكاح والطلاق لا يجره في العزبة من باب المتفرقات
 ان الجاهل معتبر في كل موضع الفسالة فلا ضمان على الصغير والوجه ان الارض تقع بمقتضى كفاية الهداية وفي الفسالة
 اذا تكلم بكلمة الكفر في الاطلاق بغيره لا يكره ولا يفتقر الى التعميم لانه اخرا لبيتية فلن الجاهل ان
 ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم غرورا وكثورا فلا روقا في باب الفسالة
 الروية لو اعتري ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم الله موثبه لعدم الرضاء به كذا في الهداية وقالوا
 في كتاب الفصيح ان الجاهل بطريقه سال الصغير يدفع الائم لا الضمان وفي اقوال البيتية سهل علي ابن محمد من رجل
 اقرا ان عليه لفلان حنطة من سلم مقادير بيتيهما ثم انه بعد ذلك قال سالت الفقهاء عن الجاهل فقالوا هو ناهل فلا يجيب
 لو ادعى اولا انها وقف عليه ثم ادعاها لنفسه لا تقبل كالرود ماها لغيره ثم تنقصة ولو ادعى الملك اولا لم يوجب تقبل
 كالرود ادعاها لنفسه ثم ادعاها لغيره كذا في النزاهة واسا موروته في الوصي فان يفتقر حذارا لليتيم ثم يدعي انها له موروثة
 من ابيه **قوله** وقالوا اذا باع الوصي اولات الخ في جامع احكام الصفا والامتنع وشي جعل نجم الدين النسفي من حديث
 الاب مقار الابن الصغير بالغين الفاحش فقال لا يجوز قيل له فان باع وحلم ثم خاسم هو بنفسه ان يبعده وقع مكفأ
 واراد الاسترداد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بشئ المثل وكتب ذلك في الملك واشهد على ذلك لم تستقم رعوها
 للتناقض قال نجم الدين وعرض علي جواب الائمة من بخا روى على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محمول
 على انه اطلق البيع ولم يقرب لك الاقرا ووقف عند الدعوى اني بعت ولم اعلم بالغين او بعت بالغين
 ولم اعلم ان البيع لا يجوز وفي جامع الفصولين اذا ضمن الاب فاحشا فالعالم ينصب قيسا عن الغني يدعي
 على مشتريه ولا تسمع دعوى الاب ولو ادعاها الابن بعد بلوقة والمشتري انكر الغني بحكم الحال ولو لم تكن المدة
 قد وما يتبدل فيه السعرو والا يصدق المشتري ولو اقاما بيعة فيبيته مثبت الزيادة **قوله** ولا يضر التناقض في الصرية
 والنسب والطلاق يعني لان مبنياها على الخفاء فيعنف في التناقض يعني لان النسب يثبتني على العلوق والطلاق والحرية
 فينفرد بهما الزوج والمولى **قوله** من باب المتفرقات صوابه من باب الامتناع عند قوله التناقض يمنع دعوى الملك **قوله**
 ان الجاهل معتبر عندنا لدفع الفساد الخ مقولة قوله وتلقوا في باب الرضاع لا قوله ولا يضر التناقض كاهو ظاهر **قوله** وفي
 الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جازا الخ قال البرازي في شرح التلمية واعلم من من لفظا بلفظ الكفر من اعتقاد الاشياء
 انه يكفروا ان لم يعتقد انها لفظ الكفر الا انه اتى به عن اختيار يكفر مثل ما حدة العلماء ولا يعمل بالجاهل وقال بعضهم
 لا يكفر والجاهل عفو ربه يغني لان المفتي ما مور ان يحيل الى القول الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجاهل على الحكم
 على الجهال انهم كفار لانهم لا يعرفون الفاظ الكفر ولو موروا لم يتكلموا اتهم قال بعض الفقهاء وهو حسن لطيف انتهى
 وفي خزنة الاكمل روي ان امرأة في زمن محمد ابن الحسن قيل لها ان الله يعذب اليهود والنصارى يوم القيمة قللت
 لا يفعل الله بهم ذلك فانهم مباد ونسأل محمد ابن الحسين عن ذلك فقال لا يضرهم فانها جاهلة فعملوها حتى علموها
قوله الا اذا كان لا يهتم انها كريمة حاصله انه اشتراه على ظن انه غير حر ثم لا يفيده اختيار الرواية ولا يفيده اعادته

لغز الثالث

علي شين والفقير حسن وهب بالجهل هل يواخذ بالقرارة فقال لا يستقام منه الحق بل موسى بالجهل انتهى وقال قبله اذا اقر
بالطلاق بالعلم على ظني صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه وبأنه لا يملك لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل
بجهل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايضاء جاز ولو باع ملكا لغيره لم يعلم به ثم علم حاز وكذا
لو باع الجدة مالها لم يعلم بموته نفذ على الجدة ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج امة ابنته لم يكن له ولد وادعاء
على انه آبق فبانوا جميعا ينبغي ان ينفذ ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الغاية الباطنية بقضاء الدين اذا
دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المديون قالوا انما علم الوكيل بالمهمة من الاطلاق ولو دفع الى الطالب
بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع
ما دفعه المورث فغن اني هو مستدرح الفرق بين العلم والجهل والمذهب الغسان مطلقا كما اجتفا وفيه اذا اثنى كل منهما
لصاحبه باء الزكوة فادى احد هما من نفسه وعن صاحبه ثم ادنى الثاني من نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والماء ور
بقضاء الدين اذا ادعى الامر بنفسه ثم قضى لما مورفاه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء المورث قالوا هذا على قولهما اما على
قولهم فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما اوصى به لم تصح اجازة قسم على اني وصايا
الخانية وفي وكالة الملية امر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأمور بعت
الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما موتك به لم يجز انتهى وفي وكالة الوارث الجية

على اعتبار رظنه لا على امتها وما في نفس الامر **قوله** فقال لا يستقام منه الحق بل موسى بالجهل انتهى يعني فيجب عليه
الوفاء بالمسلم فيه **قوله** ولا يصدق في الحكم قيل فلو حكم القاضي بوقوع الطلاق باقراره فهل يصل له وطئها فيما بينه
وبين الله تعالى بعد الحكم او لا الظاهر لا وانما يصل له ذلك قبل الحكم **قوله** ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع
قيل اي لم ينفذ فلو سقته الاجازة نفذ لانه لا يخرج من بيع الفضولي انتهى وفيه تأمل **قوله** ولو باع الوصي قبل العلم
بالايضاء جاز يعني لان الايضاء اثبات خلافة فصيح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح تصرف
الوكيل مع الجهل كذا في شرح النقاية للعلامة الفهستاني **قوله** ولو باع ملكا لغيره لم يعلم بموته الخ اقول انما يبيح البيع
مع عدم علمه بالموت لان الورثة خلافة وعلى هذا فالتقريب بالاتباع اتفاقي وح فكان الارثي ان يقول ولو باع ملكا لم يورثه
كما يدل على ذلك قوله الآتي ومقتضى بيع الوارث دون ان يقول بيع الا موقوف وقعت حادثة الفتوى وهي اجرة مقارا
موقوفة عليه من ابيه وهو تافهة ثم ظهر فساد الوقفية بشرط البيع بل فله وصلة ملكه موقوف له هل يقبض الاجرة الصادرة
منه على حالها او تنفسح ويوجره ثانيا لم ارضى في ذلك وافتى بعض المجازين بعدم بقاء الاجارة **قوله** ثم بان ميتا
نفذ قيل هو على تعدد انحصار الارث فيه ظاهرا ما لو كان معه وارث اخر فالنفوذ متوقف على اجازة الميراث **قوله**
ضمن والا فلا قيل وهل يرجع المديون على الطالب بمادفعه الوكيل اليه الظاهر الرجوع **قوله** ولو دفع الى الطالب بعد رده
يعني ثم مات على رده كما في الخانية **قوله** ولو دفع ما دفع المورث اي لو دفع الوكيل بعض الدين بعد ما دفع المورث
قوله والمذهب الغسان مطلقا اقول ليس هذا في الخانية لكنه مفهوم منها **قوله** ولو اجاز الورثة الوصية الخ اقول
على ما لو علموا ما اوصى بذلك منهم جهرا او قد اراه او نيسوا فليظن **قوله** وفي وكالة الوارث الجية الخ قيل عليه هذا مخالف
المذهب بالخلاصة حيث قال ولو كان المعاصرين رجلا بن قعني اجل مما وقتل الآخر وحسب نصف الدية في ماله في ثلاث

[illegible]

منين ولو قتله الآخر ولم يعلم بالعفو او علم لا قود عليه منذ اختصا بتا الثلاثة انتهى ومثله في النزاية قال بعض الفضلاء
 ممكن التوفيق بمثل كلام الخلاصة هي ما اذا علم بالعفو ولم يعلم انه يحق القصاص وكلام الولو الجي هي ما اذا علم
 بالعفو وعلم انه لا يحق القصاص **قوله** لان هذا مما يشك في الناس انتهى يعني فيمن ربا لجهل وقد ذكر الاصوليون
 في بحث الاكراه على هرب الخمر ان دليل اليكها من الحرمة اذا كان يقفيا بطفر بالجهل وذلك كما اذا اكره على هرب
 الخمر بالقتل فصر على القتل ولم يعلم حرمة ذلك بعد ربا لجهل انتهى ومنه يعلم ان المجمل قد روى دا والاضلال
 اذا كان دليل الحرمة خفيا فليحفظ **قوله** ولو وكله ببيع فيه فباعه بعد موته غير عالم الضمير للعبد والمراد انه باعوه صروفا
 بما ورثه الجاهل من المشتري ثم ظهر انه حين البيع كان ميتا ولم يعلم الوكيل بالموت قال بعض الفضلاء وشمل اطلاقه ما
 اذا علم في يده بعد العلم بالموت وقد يمكنه ردّه الى المشتري فلم يفعل حتى ملك وكان الظاهر في هذه الصورة الضمان
 لتقصيره عنهم الردم مع مضي زمن يمكنه الرد فيه كامل **قوله** احكام الصبيان هو جنس ما دام في بطن امه اي الانسان
 المغموم من الصبي الذي هو واحد الصبيان على طريق التجريد **قوله** فاذا انفصل ذكرنا قولنا ان الصبي يطلق على الذكور
 والانثى كافي شرح الاصول على المنهاج **قوله** ويسمي رجلا كما في آية الموارث يعني مجازا كما يفيد كلام العلامة
 بن حجر في شرح بلخا وفي باب يا ايها الذين امنوا لا تلغوا في غير دينكم من كتاب الاستيذان **قوله**
 فكمل الى احد من خمسين والانثى كملة ولا يقال كملة الا مزد وجاهلة كافي القاموس **قوله** نسيح الى اخر سورة
 والانثى هيعة وعجوز ولا نقل عجوزة وهي لغة ردية كافي القاموس وما حد به العجوز من العجوزة من احبتان فيها
 السن او من خمسين او احد من خمسين الى اخر عمرها **قوله** الى البلوغ غاية لقوله نصبي لا لقوله ويسمي رجلا فانه فاحد
قوله فلا تكليف عليه بهي من العبادات اقول كان الاول ان يقول وهو غير مكلف اذ لم يتقدم في كلامه ما يصلح للتفريع ككونه
 غيو مخاطب واعلم انه ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الاحكام النماصوات متعلقة بالبلوغ بعد الهجرة وذكر الشيخ تقي الدين
 الشبلي ان ذلك بعد احد فليحفظ واعلم ان الصبي اذا تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله في صغره كبيع وشراء ونزوح
 ونزوح امته وكتابه قنه ونحوها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام كسوبا ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجاز

وإن زاد وقع فوضعت على علم الوجوب كان لعدم حكمة فإذا وجد وجب والاول اوجه انتهى واختلغا في وجوب صدقة
الطريق في ماله والاضحية والمعتدل الوجوب فيوم ذبيحها الولي ويل بها ولا يتصدق بشيء من لحمها فيطعمه منه ويبتاع له
قالباني ما قبلين يمينه واختلفوا على وجوب الغشور واليطراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وترايته كالبالغ وعلى
بطلان عباداته بفعل ما يفسد ما من نحو كلام في الصلوة واكل وشرب في الصوم وجماع في المحرم قبل الوقوف بعرفة لكن لا دم
عليه في فعل مخطوئته واحرامه ولا تنتقض طهارته بالقهقهة في صلواته وان ابطلت الصلوة وتصح ما داته وان لم تجب عليه
واختلفوا في ثوابها والمعتدل انه له وللعمائم ثواب التعليم وكلهم اجمع حسناته ولا تصح امامته واختلفوا في مسحةها في التراويج
والمعتدل على ما وثجب سجدة التلاوة على ما معها من ضبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة بصلواته

بنفسه جاز ولم يجز بنفسه الملوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته او خلعا او حررقه مهبانا او بعوض او وهب ماله او تصدق
به او زوج قنه امرأة او باع ماله محاباة فاحشة او شري شيئا باكثر من قيمته فاحشا او عقد عقدا مما لو فعله وليه في صباه
لم يجز عليه فيه وكلها باطله وان اجاز ما للصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا مميز لها وقت العقد فلم يتوقف على
الاجازة الا اذا كان لفظا جازته بعد البلوغ مما يصلح لا بتداه العقد فيصح كقوله ارتعت ذلك الطلاق
او العتق فيقع لانه يصلح للابتداء كذا في جامع الفصولين في الرابع والعشرين **قوله** ولو اده وقع فرضا الحج
لانه لا يتنوع وان كان التكليف بالايامات والزام الاداء ما قط منه فان قلت كيف يكون الاداء فرضا مع
عدم لزوم الاداء عليه اصلا قلت العبد والراعي والمساقر لا تجب عليهم الجمعة وجمع هذا الوادوها تقع فرضا لكن
يشكل على هذا الحج فان العبد لو اده حال رقه لا يقع فرضا **قوله** والمعتدل الوجوب باقول اختلاف التصحيح في وجوب
الاضحية في مال الصبي وهدمها وحكى التصحيح ابن الشحنة في شرح الوهبانية والاستروشن في جامع الصغار **قوله**
ولا تنتقض طهارته بالقهقهة **اقول** ذكر الحدادي في السراج الاجماع على عدم نقض وضوئه بالقهقهة وفيه نظر فقد
ذكر الاستروشن في جامع احكام الصغار اقوالا ونصه ذكر في التجنيس الصبي اذا قهقه في صلواته ذكر في النوادر انه
لا يفسد الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف بالهنائية فيعمل فيه بالقياس وفي فتاوى ظهير الدين الصبي اذا قهقه في الصلاة
قيل لا ينتقض وضوءه وتفسد صلواته واذا نسي انه في الصلاة قهقه قال شهاب قال الامام تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه لان
السنة وردت في اليقظان وهو ليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم الكيفي وعبد الواحد يفسد الوضوء والبالاة لوجود
القهقهة في الصلاة انتهى ومثله في معراج الدراية وبهذا اتين ان دعوى الاجماع ممنوعة اللهم الا ان يقال الاخير ان ضعفه فان
فكانا كعدم **قوله** وكذا اجمع حسناته قال الامتروشن في جامع احكام الصغار حسنات الصغير قبل ان يجزي عليه
القلم له لا لابيويه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول امامة مشائخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولد
بعد موته لما روي عن انس بن مالك انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولد اعلمه القوابن والعلم فيكون
لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا انتهى ومثله في كتاب الكراهية للعلامة روى عنه قوله صلى الله عليه
عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع علمه الا من ثلاث **قوله** والمعتدل عدمها **اقول** حكاه في التجنيس عن مشائخنا ما وراه النهر
فقال وهو المختار لان نقل البالغ مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بنأ الاقوى على الاضعف فان قيل لم جاز ايمانه
ولم تجز امامته قلت لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كخبر ان هذا هو يوم الجمعة وصلواته

مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس هو من اهل الولاية فلا يلي الا نكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن
لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جاز و تصح سلطنته ظاهرا قال في البرازي في مذهب السلطان واتفقوا الرعية على سلطنته
ابن صغيره فيمنعني ان يفوض امور التقليد الى وال ويعد هذا الولي نفسه تبعاً لابن السلطان لغيره والسلطان في الرحم
هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له في نفسه ويصلح وصيا وناظراً ويقوم القاضي
مكانه بالغالي بلوغه كافي منظومة ابن وهبان من الوصايا في الاسعاف والملتقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون باذنا
في الخصومة وهو كالباليغ في نواقض الوضوء الا القهقهة ويصح اذ انضم الكرهة كافي المجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة
في اذان الصبي العاقل في ظاهرها رواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان واما قيامه في صلوة
الغريضة فظاهرها كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرائطها لا توصف بالوجوب في حقه .

الاجاب وهو ليس من اهل الايجاب **قوله** وليس هو من اهل الولاية فلا يلي الا نكاح الخ لانه لا ولاية له على نفسه فاحرى ان
لا يكون له ولاية على غيره **قوله** مطلقا اقول لا مقابل لهذا الاطلاق ما بقا ولا لاحقا حتى يتبين به وجه الاطلاق **قوله**
لكن لو خطب بالغ اقول لا موقع لهذا الاستدراك لان السطابة ليست من الولاية على الغير في شيع وان كان شأنها
ان تكون من اهل الولاية العامة **قوله** وتصح سلطنته اقول ذكر في مبسوط الامامة من الكتب الكلامية من جملة شروط
الامامة البلوغ قال المحقق ابن الهمام في اول كتاب القضاء واذ لم تصح ولاية الصبي قاضيا لا تصح سلطانا فما في زماننا
من تولية ابن صغير للسلطان اذا مات صرح في فتاوى الهندية بطعن ولا يمتنع وينبغي ان يكون الاتفاق على وال عظيم
يكون سلطانا ويكون تقليد القضاء منه غير انه يعد نفسه تبعاً لابن السلطان تعظيما وهو السلطان ان في الحقيقة انتهى
اقول ومقتضى هذا ان يحتاج الى تجديد بعد بلوغه ولا يكون ذلك الا اذا عزل ذلك الوالي العظيم نفسه لان السلطان
لا يعزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع هنا وقد صرح البرازي كالمسياتي ان السلطان والوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج
الى تقليد من يد قال بعض الفقهاء وهو مخالف لما ذكره الامن هنا اذ لو صحت سلطنته لما احتاج الى تقليد جديد انتهى اقول
لا مخالفة في الحقيقة اذ الحكم بصحة سلطنته ظاهرا مراعاة لاتفاق الرعية على سلطنته لاينا في الاحتياج الى تقليد جديد
بعد بلوغه كما هو ظاهر **قوله** ويصلح وصيا اقول هذا مخالف لما هيأتي في بحث ما افترق فيه الوصي والوكيل من ان الوصي
يعتبر طغيه الاملام والحرية والبلوغ والعقل ولا تشترط في الوكيل الا العقل على ان ابن العنينة نقل في شرح المنظومة
عن قاضيه ان انه لو وصى الى صبي او معتوه او مجنون لم يجز اخاف بعد ذلك او لم يفق وبسط الكلام فمن شاء اطلع عليه
قوله واما قيامه في صلاة الغريضة فظاهرها كلامهم انه لا بد منه يعني فيكون فرضا قاله بعض الفضلاء وهو لا بد لا يمتنع قوله
وان كانت اركانها وشرائطها لا توصف بالوجوب في حقه لان القيام من جملة الاركان انتهى بقي الكلام في انه هل
لا بد في صلاته من الطهارة والظاهر انه لا بد منها وان كانت لا توصف بالوجوب في حقه وفي جامع احكام الصغار
وان صلت لمواظفة بلا وضوء تومر بالامادة بطهارة على حصيل الامتياز وهذا اذا صلت مريانة واغنى التقييد بالمراعاة
ان غير هذا لا تومر بالامادة وان لم تصح صلاتها لعدم التطهارة والاستبراق الكلام في ان الماء الذي توشاه هل يصير مستعملا
قال في الجوهرة نقلا من القنية لا يحفظ رواية في ماء وضوء الصبي ولعله مبني على اختلافهم في صلاته فمن جعلها
صلاة حقيقة جعله مستعملا ومن جعلها فخلقا راعى عتياد الا يجعله مستعملا انتهى وفي البحر المختار انه يصير مستعملا

وأما فرض الصغرية فهل يسقط بفعله نقا لولا

وتقبل روايته وتصح الاجازة له وتقبل قوله في الهدية

والاذن ويمنع من مس المصحف وتمنع الصبية المطلقة او المتوفى عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا نقول
بوجوبها عليها على المعتدل ويصح امانته ولا يلزم ان لا يزوج وليه ونقشب اذن البنات الطفل مكروه فيما لا بأس به احتسابا

قوله وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله لقولنا نقول بيبض المصنف للجواب فكانه لم يحضره حال التصنيف عرفي جامع احكام
الصغار للا مترو شي الصبي اذا ام في صلاة الجنابة فينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من غروها الكفاية وهو ليس
من اهل اداء الفرض ولكن يشكل برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جوده السلام فانه يستلزم الباقين عند
بعض المشائخ ان كان يعقل الرد انتهى اقول هذه البعض يلزمه الفرق اذ لقول بالاقصا ويمكن ان يفرق بين امانته في
صلاة الجنابة و رد السلام بان البلوغ شرط صحة الامامة مطلقا بخلاف رد السلام فان البلوغ ليس شرط الصحة **قوله**
وتقبل روايته اقول ظاهره قبل بلوغه وليس كذلك قال في جامع احكام الصغار ولا خلاف في قبول روايته من صحيح
الحدوث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثير من الصحابة كانت هذه حالتهم اماما رواه قبل البلوغ فغير مقبول
عند الجمهور لان طريق العلم بغير الواحد الدليل الشرعي وهو انعقاد الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبقي
ذلك على الاصل الواقع للعمل بالظن ولان النفس لا تثق بصدقه غالبا وقال بعض المنكلمين اذا كان حواثما يميز ما يوديه
قبلت روايته وان ادعى ان ذلك وجد في زمن الصحابة لكننا نقول لم يثبت والظاهر من ما اتهم خلاقه **قوله** وتقبل قوله
في الهدية والاذن اقول في استحسان الذخيرة صغير او صغيرة حرا ومملوك اتى بجارية يبيعها لم يبيع ان يشتري منه قبل
السؤال فلان حاله من حاله فقال انما ذرته له في التجارة فانه يشتريه فان كان الصبي حرا لا يمان لم يقع تصرفه على شيء يبقى
ما كان على ما كان قبل التحري وكله لوان هذا الصغير اذا ان يهب ما اتى به لرجل او يتصدق به عليه فينبغي لذلك
الرجل ان لا يقبل هديته ولا صلته حتى يسأل عنه فان قال انه هاذون له في الهبة والصدقة فالقاضي يتحري ويبني
الحكم على ما يقع تحريه عليه وان لم يقع تحريه على شيء يبقى ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد روح وانما يصدق
الصغير فيما يخبر به ما تحريه ووقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مالي اتي بالرجال حلالا لا اجنبي او مال حلالا وقد بعث
به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالي وقد اذن لي ابي ان تصدق به عليك واحمد لك لا ينفى له ان يقبل وكان
عبدس الاثمة الجواني يقول الصبي اذا اتى بقا لا يفلوس يشتريه منه شيئا واخبر عن امه امرأته بذلك فان طلب الصابون و
نحوه فلا بأس بان يبيعه وان طلب الزبيب وحاليا كلمة الصبيان عادة ينفى ان لا يبيع منه كذا في جامع احكام الصغار
قوله ويمنع من مس المصحف اقول في جامع احكام الصغار كونه بعض مشائخنا دفع المصحف والروح للرجل عليه القران الى
الصبيان وعامة مشائخنا لم يروا به ما لا نهم غير مضطربين بالوضوء في التماس غير تضييع القران انتهى **قوله** ويصح امانته
اقول فيه انه ذكر في شرحه على الكنز من شروط الامان للبلوغ فلا يصح امان الصبي انتهى وفي النهاية المختار والله لا يصح قال
العلامة الشمني وقال محمد لا يصح امان الصبي المحجور عن القتال والمأذون فيه يصح في الاصح اتفاقا فيجب تقييد وعلى
جامع احكام الصغار واذا آمن الصبي قوما من اهل الحرم ان يكلن ما ذروا له بالقتال يصح مثلنا ولا يصح عند البا فعي كما في
حائز التصرفات وان كان محجورا هو ما قبل يصح عند محمد دون غير **قوله** ونقشب اذن البنات الطفل حكروه الم في جامع
احكام الصغار ولا بأس بنقشب اذن الطامل من الهبات لا لهم كانوا يفعلون ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار انتهى

كافي الملتقط اذا اهدى للصبي عتيق و علم انه له فليس للوالدين الاكل منه بغير حاجة كافي الملتقط ويصح توكيله اذا كان
يعقل العقد ويقصد ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل لو كره وكذا في دفع الزكوة والاعتبار لجهة الموكل
ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي الا ان يكون ما ذونا انتهى
ويحصل بوطئه التخلييل للمطلقة فلنا اذا كان مراعا تترك آلتة ويهتبه النساء ويملك المال بالامتلاء على المباح
كالبالغ لغ والتقاطه كالتقاط البالغ ويجب رد سلامه

زاد في المحيط في التخلييل ولا نداء يلام لمنفعة الزينة انتهى ولا باس هنا لا باحة لما تركه اولى الذي مرجعه كراهة التزبه **قوله**
واذا اهدى للصبي شيئا في جاب مع احكام الصغار اذا اهدى الفواكه الى الصبي الصغير يحل لوالديه الاكل اذا اراد
بذلك لوالدين ولصبي اهدى الى الصغير استصغارا للهدية وفي فتاوى ظهير الدين اذا اهدى للصغير
شيئا من المأكولات روي عن محمد انه يباح لوالديه وهبه ذلك بالضيافة واكثر مشائخ اخبرني على ان لا يباح بغير حاجة
اقول قيد به لانه لو كان ليجازي بباح وذلك على وجهين اما ان كان في المصروف احتاج لفقره او كان في المفاضة واحتاج لعدم
الطعام معه ولعمال ففي الوجه الاول اكل بغير شيئا وفي الوجه الثاني اكل بالقيمة كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ويصح
توكيله من اضافة المصد زالى منعه **قوله** ولو مجورا ولا ترجع الحقوق اليه اي يصح توكيله اذا كان يعقل العقد
هو ان كان مجورا عليه ولا كما يفيد لو الوصلية وهو مشكل بالنسبة لقوله ولا ترجع الحقوق اليه لانه ان كان ما ذونا له
في التجارة فان كان وكيل بالبيع بمن حال او موكل ببيع جاز بيعه ولزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء اما ان كان
بشمن حال او بشمن موكل فان كان بشمن موكل لا تلزمه العهدة قياها واستحسانا وتكون العهدة على الامر حتى ان
البائع يطالب الامر بالشمن دون الصبي وان كان وكله بالشراء بشمن حال فالقياس ان لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان
تلزمه كذا في جامع احكام الصغار وتمام الكلام فيه فليراجع **قوله** ويعمل بقول المميز في المعاملات الخ في القيد وروي ويجوز
ان يقبل في الهدية والاذن قول العمل والجارية والصبي وفي الهدية ولو كان المخبر بتحاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كالصبي
والمعتوه ولا يجب التحري ولعن يستحب بخلاف الفاسق لان خبر الفاسق يستوي فيه الصدق والكذب فيجب التحري
طلب للترحيص اما الكذب في خبر الكافر فظاهر كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ولا تصح الخصومة من الصبي الخ في جامع احكام
الصغار والصبي العاقر والعبد العاقر يستحلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقيه ابو الليث ان الصبي المأذون له يحلف عند
علمائنا وبهنا خذ وذكروا في الفتاوى انه لا يمين على الصبي المأذون له حتى يدرك وذكروا في النوادر يحلف الصبي
المأذون له ويقضي بنكوله وكذا ذكر في اقرار الاصل وعن محمد لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين عليه فهذه اذليل
على ان يمينه معتبرة والصبي المحجور وعليه لا يمين اقراره فلا يتوجه عليه اليمين **قوله** تتحرك آلتة ويهتبه النساء الظاهر
ان تحرك الآلة يستلزم الاشتهاه فلا اشتهاه بلة التحرك في نفس الامر والتحرك ملة العلم بالاشتهاه **قوله** ويملك
المال بالامتلاء على المباح كالبالغ اقول ويملك المال بالتخلييل ايضا اذا كان مائلا كما في جامع احكام الصغار في مسائل
اللقيط **قوله** والتقاطه كالتقاط البالغ اقول اي في صحته لافي وجوب التعريف وفائدة صحته ضمانه لو لم يشهد قال
في القنية وجب للصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ انتهى وبه مقطعا ما قيل ظاهره وجوب التعريف عليه وهو غير صحيح
لعدم تكليفه ومقتضى القواعد وجوب التعريف على وليه انتهى **قوله** ويجب رد سلامه في الفتاوى الظهيرية يختلف

ويصح إجماعهم ومنه ولا يقتل لوارثه بعد إجماعه ونحوه أو ثبوتها وتحتل في بعض طرقها في التسمية ويضبطها
 بان يحط بها في العقل لا يحصل إلا بهنسا كذا في الكل في قوله على الصبي جرمه لا يحسنه وليس كالبالغ في التطور إلى
 الأجنبية والمخلو بهما فهو ولد الله خول على النساء التي هي مضمومة لهنسوة مثلكا في الملتصقا ولا يقع طلاقه ولا منعه إلا خصما
 في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع في الطلاق والعجز مكية في الأقوال كلها إلا في الأعمال فيصحب ما تلتفد
 إلى مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع في العجز وتثبت صفة المضاورة بوطء لفلان بمن يشتهي النساء والارتلا
 وتثبت اشتراط طم الصبي المقتضا وهي بدنه تنعم نال بالتختار ولا بد من خل الصبي في العضاطة والعاقلة وإن وجد قتل في داره
 فالدية على ما قلناه كافي الصغرى ولا جزية عليه ولا بد من خل في الفروا مات السلطانية كافي قسمة الولو للصبي ولا بد من خف صبيان
 أهل الذمة بالتمييز من صبيان المسلمين كافي الحانية ولا شيق على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد العربي إذا لم يقاتل

الناس في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وقال بعضهم السلام عليهم أفضل وهو قول شريح وحال الإمام
 العقيده أبو الليث بن عيسى بن محمد السمرقندي وبه نأخذ لما روي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه كان يسلم على الصبيان
 ويردون عليه ويتركون اللعب انتهى وفي جامع احكام الصغار روي عن انس بن مالك قال رضي الله تعالى عنه قال كنت مع
 الصبيان إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم علينا انتهى وفي الفتاوى الظهيرية ولو نزل جماعة على قوم ذكروا
 السلام الثوار لوسلم الواحد ما زعمهم وجب على المدخول عليهم أن يرد والجواب فان تركوا اعتبروا في المال ثم الجواب
 رد واحد منهم وسكت الباقيون قال بعضهم لا يسقط الجواب عنهم كذا ذكر أصحاب الاملاء عن أبي يوسف وقال
 بعضهم يسقط الجواب منهم انتهى ويعلم منه أن لا بد من السلام يكون منه كفاية كما يكون الجواب فرفه كفاية
 وقيل الجواب فرض عين فلا يكفي الجواب من الواحد من الجماعة بخلاف ابتداء السلام فانه منه كفاية من غير
 خلاف **قوله** ويصح سلامه قائل في جامع احكام الصغار والسلام على الصبي العاقل يصح عندنا بخلاف بين اصحابنا
 في احكام الدنيا والاخرة جميعا وعندنا لا نفي لا يحكم بالسلامه وجه قول اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعا عليا إلى الاسلام وهو ابن سبع سنين فاسلم وحسن اسلامه وكان يعتز بالسلامه في صغره ويقول (شعر) صفتكم إلى
 الاسلام طرا * غلاما ما بلغت اوان حلمي * والمعنى فيه انه مرف بالسلام واختر به موجب ان يصح منه ولا يلزم
 على هذه الصبي الذي لا يعقل لانه لم يعرف الاسلام **قوله** وردته أقول هذا اذا كان مراهقا والاعتبار بالسلامه فقط ولا تعتبر
 ردته اتما ذكره الطر هو هي ولا تعتبر ردة المراهق عند أبي يوسف ونقل في الظهيرية رجوع الامام إليه
 انتهى **قوله** وتحتل بدنه بشرط ان يعقل التسمية الخ لان التسمية على الذمة بشرط بالقبض وذلك بالقصد وصحة
 القصد بما ذكرنا من العقل والضبط وذكر في الذخيرة معنى قوله يضبط أي يضبط شرائط الذبح من قطع الحلقوم وفري
 الادراج وذبيحة الاخرى حلال وعجزه عن التسمية يحكم الغرض يعتبر بالعجز يحكم النسيان والاقلف والمحتون
 سواء كذا في جامع احكام الصغار ومنه يعلم ما في كلام المص **قوله** فيعزله الد حول على النساء الخ أقول وكذا يجوز
 لمن أيضا الد حول عليه **قوله** الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفروع أقول اراد بالجمع ما روى الواحد فان
 الذي ذكره هناك مسألان **قوله** ولا شيق على صبيان بني تغلب أقول في جامع احكام الصغار ويجب الخراج في أرض
 الصبيان والنسوان والمجانين لان عمر رضي الله عنه وظف الخراج في جميع الأراضي ويؤخذ من أرض الصبي

ولو قتله مجاهد بعد قبوله الاسلام من قتلته قتيلا فله عليه لم يستحق السلب الا اذا قاتل والى اهل الصبي فبعض قوله من قتل
قتيلا فله عليه فاذا قتل الصبي استحق عليه مقتوله لقول الزكعي وقيل جيل فيه كل من يقتل الصبي من غير ان يكون له
وقد اخرجنا من الصبي بغيره بغيره كذا قالوا في قوله ولو قاتل الصبي اذا ادركه فويل بالنا من الجماعة جازي والى المزاوية
السلطان والى الولي اذا كان غير بالغ فبلغ حجة الحج التي تقلد جلد بدنه على ان لا تنقل يمينه ولو كان من مائة وثمانين فوجد المشتري
بعضها بالصلوة حتى يدرك كافي العبد ولو اصفى على صبي مجبور ولا يضمن له الا لا يضمن له الى بائع القاصي لانه لو حلف ففعل
بلا يضمن عليه كذا في العبدية ويقام التعزير عليه بما يدور وتوقف عقود المتوددة بين النفع والصنعة على اجازة اوليه ويصح
قبضه للهبة ولا يتوقفه من اقواله ما تبعض ضررا ومنه اقرضه واقتصر عليه لو مجبورا لا لو كان ماذونا وكفالتة باطلة ولو

التفلي العسر مضاعفا ولكن امن ارض المرأة التغلبية لان العسر هو خلع من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية ومن ارض المرأة
المسلمة في الروايات اجمع فكذلك ايلخ من الصبي التفلي في المرأة التغلبية العسر مضاعفا انتهى فان اراد الاشيعر عليهم من العسر
المضاعف فهو مخالف لما ذكرنا وان اراد شيئا اخر فلا علم لنا به والظاهر ان مراد في موصيهم واموالهم كما صرحوا به
قوله لم يستحق السلب قال في جامع احكام الصغار واذا قال الا مير من قتل قتيلا فله عليه يقتل صبي لم يبلغ العلم فليس
له سلبه رايه قتل من ايضا اذ جرحه فله عليه سواء كان يستطيع القتال ولا يستطيع القتال لانه مباح القتل في الوجهين
قوله ولو كان ماذونا فباع الخ فبيع على قوله ولا تنقل يمينه فكان حقه ان ياتي بالغاه هذا وما ذكره المصنف مخالف
لما في المزاوية حيث قال والصبي الماذون يحلف كالبالغ وقال نصير لا يحلف الصبي الماذون لانه لا يحلف ولا يلزمه
الدين الا بالاقترار او بينة وعلمنا و ناعلى انه يحلف به نأخفه ويجوز ان يكون على الاختلاف في ان النكول بذل
اذا قرار انتهى وقد منا الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء باتم من هذا **قوله** ويقام التعزير عليه تاديبا وكذا العسر
قادرها لا عقوبة قاله السروجي في ادب القضاء على الخصاف ونقل جعله بورقة مألوفة وبجس الاب والوصي به بدلين
على الصغير الا ان يظهر انه لا مال له ولا نجس الصبي المراهق الذي لا ائنه ولا وصي ولكن ينصب القاضي وصيلا عنه يؤدي
دينه **قوله** ويصح قبضه للهبة اقول وكذا تبوله لكن ينبغي ان لا يصح قبوله اذا وصي له عبد امي او مقعد كما في حواشي
حفيد المير على صل والشرعية **قوله** ولا يتوقف من اقواله ما تبعض ضررا اي بل يلغى ولا تترتب عليه الاحكام كالطلاق
والعتاق **قوله** ومنه اقراضه وامتناعه لو مضجورا اقول الضمير في منه راجع لما تبعض ضررا من اقواله والاقراض قول
مصحف كما صرحوا به في بحث الاختلاف في الشهادة قلنا والامتناع في مثله فائدفع ما يتوهم من ان كلاما من الاقرار
والامتناع فعل لا قول **قوله** وكفالتة باطلة مصدر مضاف لعائلة والمفعول محذوف والتقدير هو كفالة الغير باطلة
قال محمد في الاصل ولا تجوز كفالة الصبي سواء كان الصبي مجبورا عليه او ماذونا في التجارة وسواء اذن له ابو في الكفالة
او لم ياذن له لان اذن الاب للصبي في الكفالة باطل لانه اذن بما هو تبرع والتبرع غير دأخل تحت ولاية الاب فلا يملكه
لا اذن بما تبرع قال ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقد راق ولم يحتلم كان
ذلك باطلة ولا يقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يميز لها حال وقوة هان بلغ واقربا لكفالة قبل البلوغ فاقراره باطل
لانه اقر بكفالة باطلة وان جدد الكفالة بعد البلوغ صححت الكفالة هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين دين
الصبي بان اشترى الاب او الوصي شيئا للصغير بالنسيئة وامر الصبي حتى ضمن بالمال لكفالة الدين وضمن نفسه

من أهبة ومضيت له وقته مطلقاً وقد جمع العمادي في قصوله أحكام الصبيان فمن أراد الاطلاع على كثرة أفرادها وحسن
تقريبها واستيعابها وعلى نعم الله تعالى علينا فيما نقصه من جمع المتفرق فلينظر ما ذكره العمادي وقد ذكر العمادي
ما يكون به باله أو ما يتعلق به تركناه قصد التصريح بهم به في كتاب الحجر وكتابنا هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات المنتقاة
والصبيبة التي لا تشتهى بجوز السفر بها يغير محرم ولا يضمن الصبي بالغضب قلبه فصب صبياً فمات منه لم يضمنه الا اذا

الاب والوصي فضمنه بالمال جائز وضمنه بنفس الاب والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلا نه التزم شيئاً كان عليه قبل
الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبوعاً واما الضمان بنفس الاب والوصي
فلا نه العزم شيئاً كان لا يلزمه ذلك قبل الضمان وهو احضارهما مجلس الحكم كذا في جامع احكام الصغار **قوله** وصحت له
قبيل عليه في جامع الفصولين الكفالة للصبي لم تجزئ ملل بالها لا بد فيها من القبول وهو ليس اهلاً لذلك فما ذكره هنا
يتأق على قول ابي يوسف الاخير القائل بعدم توقفها على القبول او على ما اذا كانت باذن ابيه او وصيه انتهى وفي فرائد
ابن حنفى الكبير الكفالة للصبي المحجور عليه لا تجوز قبل له الصبي محجور عليه من المضار لا على المنافع بل ليل قبول البه
والصلقة وفي هذا منفعة فتجوز قال لان الهبة والصلقة تصح بالفعل وفعله معتبر فاما ههنا لا بد من قبول وهو قول وقوله
غير معتبر قيل يشك بالمال واجر نفسه يجب الاجر وذلك قول قال في الاجارة قد يجب الاجر من غير قول فان رجلاً
لو استعمل انساناً من غير عقد ورأى القاضي ان يوجب الاجر عليه يجب الاجر ولا عبرة بالقول في وجوب الاجر انتهى
وبه يظهر عدم صحتها في الصورة المذكورة **قوله** وعنه مطلقاً اي اذا كفل منه مال بامره وادى كان له ان يرجع
بذلك عليه لان امر الصبي المأذون له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبر غير ما وان كان لا تجوز كفالاته عن الغير لان كفالاته
من الغير تبوع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبوع اما الاذن بالكفالة عنه طلب التبوع عليه وهو
من اهل التبوع عليه وان كان الصبي محجوراً لا يجبر على ان يحضر مع الكفيل لان امره بالكفالة لم يصح وان كان
الصبي غير تاجر فطلب ابوه من رجل ان يضمنه فضمنه كان جائزاً واخذ به الكفيل وكذلك وصيه او حده ان كان
الاب ميتاً وكذلك القاضي اذا لم يكن له وصي ولا جد فان تغيب الغلام واخذ الكفيل بالغلام وقال انت امرتني
ان اضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ بذلك حتى يحضر ابنه وليس طريقه ان الاب امره بالكفالة من الصغير فان
مجرد الامر بالكفالة من الغير لا يشبه للامور حق مطالبته الامر الا ترى ان من قال لغيره اكفل بنفسك فلان
اين فلان وكفل وغاب المطلوب ناراد الطالب ان يطالب الامر بالكفالة باحضار المطلوب لم يكن له ذلك ولكن
طريقه ان الصبي في يده وقبضة وتديره ولهذا قالوا ان الصبي المأذون له اذا اعطى كفيلاً بنفسه ثم تغيب الصبي
فان الاب يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي في يده وتديره وكذا في جامع احكام الصغار **قوله** والصبيبة التي لا تشتهى
بجوز السفر بها الحق قول وكذا يجوز للرجل ان يغسلها كما في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي **قوله** ولا يضمن الصبي
بالغضب يعني الصبي الحر في جامع احكام الصغار من مشائخنا من قال بان الغاصب المأذون من الجناية على الصبي لا يسبب
الغضب ومن مشائخنا من قال بان الغاصب انما يضمن عند فاسبب الغضب لا بالجناية وذهب الى ان الخلاف في
الصبي الذي لا يعبر عن نفسه وهو يشبه العبد من وجه لانه مما تثبت عليه اليل كالعبد ويشبه الحر الكبير من وجه لانه
ليس بمال فقلنا لشبهة بالمعجب اذا هلك بامر يمكن التصرف عنه يضمن واذا هلك بامر لا يمكن التصرف عنه لا يضمن

نقله الى ارض مسبعة او مكان الوباء او الحمى وقد عثلت عن اخذ ابن انسان صغير واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى ابيه فاجبت بما في النخاية رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي من يده فان الغاصب يحبس حتى يجيب بالصبي او يعلم انه مات انتهى ولو دخله حتى اهلك برضاء لم يضمن كافي النخاية لانه ما غصبه لانه لا خلفه قهر او في الملتقط من النكاح ومن محمد روح ليم من خلع بنت رجل او امرأته واخرجها من منزله قال احبسه اهل احدى باتي بها او يعلم موطنها انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته

توفير للشبهين حظهما ومن ملك هذه الطريقة احتاج الى تخصيص قول محمد في قوله ومن غصب صبيا فانه اطلق ولم يفصل بين صبي يعبر عن نفسه ولا يعبر عنه متى قال هذا القائل بالضم ان اذا كان لا يعبر عن نفسه وبعد م الضمان اذا كان يعبر عن نفسه فقد اثبت تخصيصا لم يذكره محمد ومن ملك الطريقة الارلى اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب قال بعضهم يضمن بالمباشرة لانه باهراطلافه حيث نقله الى ذلك المكان من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يعم الا ما اكن كلها والصبي عاجز من حفظ نفسه عن الاسباب المتلفه وانما يحفظ وليه فاذا قطع حفظ وليه عنه اضيف التلف الى غصبه وفعله من حيث الحكم فصار ما عرأ باطلافه من حيث الحكم وان لم توجد حقيقة والمباشرة حكما كافية لاجاب الضمان كافي المكره وهو القصاص واذا اعتبر ما عرأ حكما صار كانه القى الحية على الصبي حتى نهشته لولا القى الجدار عليه او وضعه بين يدي السبع حتى افترسه واذا كان كك يضمن فكذا هنا وهذا القائل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد في الصبي بخلاف ما لو مات بالحمى لان حل وث الموت بالحمى لا يضاف الى غصبه ونقله قال الله تعالى **اَيُّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُهُمُ الْمَوْتُ وَمِنْهُمْ مَن قَالُوا بَانَ الْغَاصِبُ يضمن بالتسبب لا بالمباشرة** لانه لم توجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد حد التسبب وهو اتصال اثر فعله به ويستقيم اضافة التلف الى فعله كافي حقا ليجرا تصل التلف باثر فعله وهو العمق بواحدة فعل آخر وهو فعل الماشي فاستقامت اضافة التلف الى اثر فعله فصار حيا بالمسبب ضا من حتى لا يجب الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غصب حرا كبيرا ونقله الى مكان فاصابه شئ من الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة والتسبب اما المباشرة واما التسبب فلا ان التلف لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه من الاسباب المتلفة فكان كالماشي اذا علم بالخطر ووقع فيها لا يضمن الحافر بخلاف الصغير فانه لا يمكنه حفظ نفسه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف روح من القصور والاعتناء بسبب المحافظة على المبالغة في الاختصار **قوله** ولو دخله حتى اخرج برضاء لم يضمن قيل عليه لاشك انه لا عبرة برضاء الصبي لانه لا يعرف منافع من مضاره واما القهر الذي يتحقق مع ابناء المغصوب وممانعته فغير لازم كما لا يخفى والاي لزم عدم تحقق الغصب في الثوب وغيره انتهى ثم ظاهر قوله هنا لم يضمن انه في المسئلة التي قبل هذه لم يضمن والام تصح المقابلة **قوله** ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته الخ قال محمد في الاصل الصبي كالبالغ في دية النفس واطرافه اذا كان لها منفعة مقصودة تقوت بقطعها كاللسان واليد والرجل واشباه ذلك ويجب الارش كملا بتفويتها اذا علم صحته في بعضها بالسر كد في اللسان والكلام وفي العين يستدل بها اي الحركة على النظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لان هذا يحتمل التبدل والحتم لا يصلح للالزام وما كان في تفويته تقويت الجمال دون المنفعة كالادن الشاحسة والشعر وفيها الديه كاملة من غير تفصيل لان الجمال والزينة لا يتفادى كانه في جامع احكام الصغار

فيه حكومتها من لادبة ولو دفع السكين الى غيبى فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على ما قلنا الصبي
 ويرى من ان لها في البنافع وكذلك الامر صبياً يقتل انساناً فقتله ولو قتل صبياً بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو ارسله في
 حاجة فخطب فمته وكذا الامر بصعود شجرة فله في قمارها وقوع وكذلك الامر بكسر السطح كذا في الخائبة وفيها ايضاً
 صبي ابن تسع هنيئ سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على الوالدين لانه من يخطئ نفسه وان كان لا يعقل
 او كان اصغر منا قالوا يكون على الوالدتين وعلى من كان الصبي في حجره الكفارة للترك الخطأ وقال بعضهم ليس
 على الوالدتين شئ الا الاغتفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فعلية الكفارة ولو حمل صبياً على دابة وقال امسكه الي
 وهي واقعة فسقط ومات كان على ما قلنا الذي حمله الدية مطلقاً وان هير الصبي الدابة فلو طأ انساناً فقتله فالدية على ما قلنا
 الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهل ولو كان الرجل واكباً فحمل صبياً معه فقتلت الدابة انساناً فان كان
 الصبي لا يستمسك فالدية على ما قلنا الرجل فقط ولا فعلى ما قلتهما انتهى ولو ما يلبس صبي كوزاً من حوش فم فيه
 لم يحل لاحد ان يشرب منه

قوله ففيه حكومة مدل لادبة بالاضافة اي حكم مقوم وما قوم به من قد والتفاوت او غيره فيقوم به ابله هذا الاثر
 صحيحاً ثم يقوم معه فقد والتفاوت بين القيمتين هو الحكومة كافي شرح النقاية للعلامة القسستاني **قوله** فوقع ضمن دية
 في جامع احكام الصغار نقلاً عن نوادر ابن رستم صبي على حائط صاحبه رجل فقال لا تقع فوقع لا يضمن وان قال فوقع يضمن
 لان قوله وقع امر بان يفعل الوقوع فصار بمنزلة ما لو قال له الق نفسك في الماء وقال في النار وفعل يضمن كذا هنا **قوله** ولو ارسله
 في حاجة الخ في جامع احكام الصغار نقلاً عن كتاب الخلاصة للسيد الامام ابي القاسم لو بعث غلاماً صغيراً بغير اذن اهله الى
 حاجته فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن لانه صار صاحباً لا مستعملاً **قوله** لنقص ثماره الى اللأم
 بخلاف ما لو قال له لنا كل انا وانت اكل انت فانه لادبة على ما قلنا الامر كذا في مباحث السبب من شرح مغنى الحنازة
قوله صبي ابن تسع هنيئ كذا في النسخ والصواب سبع هنيئ كذا في جامع احكام الصغار **قوله** وان كان لا يعقل الصبي فان كان
 وما بعده يرجع الى الصبي بقطع النظر عن وصفه باذن تسع هنيئ **قوله** وهو الصحيح قال الفقيه وبه نأخذ **قوله** فعليه الكفارة
 ومضى متقربة من اوصيام هنتين يوماً **قوله** ولو حمل صبياً على دابة الخ في جامع احكام الصغار واذا حمل الرجل الصبي
 الحر على دابة وقال امسكه الي والحامل ليس مولى الصغير يسقط الصبي عن الدابة ومات يضمن الحامل سواء كان الصبي
 يستمسك على الدابة ولا يستمسك لانه صار صاحباً للصغير بحمله على الدابة وغاصب الصغير ضامن اذا علمك بامر يمكن
 التحرز عنه والسقوط عن الدابة يمكن التحرز عنه بعد الحمل عليه ولانه صار مستعملاً للصبي في عمل من اماله وهو
 امساك الدابة بغير اذن وليه ومن امتنع صبياً بغير اذن وليه وهلك بسبب استعماله ضمن كذا لو قال لصبي اصعد هذه
 الشجرة وانقص لي ثمارها فصعد فسقط فمات ضمن **قوله** ولو ملا صبي الخ وكذا العبد وانما لم يحل لانه خلط ملكه بالمباح
 ولا يمكن تميزه وكذا اذا جاء صبي بالكوز من ماء مباح لا يحل لابويه ان يشربا منه اذا كانا غنيين لان الماء صار مملوكاً ولا يحل
 لهما الاكل من ماله لغير حاجة كذا في شرح المجمع لابن الملك من فصل الشرب نقلاً عن الذخيرة قال العلامة قاسم لم اجده
 في الذخيرة من كتاب الشرب من نسختين صحتين من الذخيرة انتهى فلعل صاحب الذخيرة ذكر المسئلة في محل آخر
 لا يقال العلة التي ذكرها صاحب الذخيرة جارية فيما لو فعل ذلك بالغ لان البالغ الحر وان ملكه بالحيازة له ولا يهين بحمله

ولا يجوز للولي الباعه الحرير والذهب والان يستقيه الضمير ولا ان يهلبه لليول والفاطمه مستقبلا او مستقبلا ولا ان يهبه
 يده او رجله بالهنا وفي الملقطون وجابته من رجل وذمبت ولا تلبس ولا يجوز زوجه على الطلب الصبي احكام السكران
 بمكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا تنسوا الصلوة فان كان السكران من محرم
 نال السكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا فهو كالغنى عليه لا يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما اذا سكر ميكروها او
 مضطرا فطلق وقد منافي الفواء انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالعدو والغالصة او لا ههنا على
 شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا يتغلث الثانية الوكيل بالطلاق
 ما حيا اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم يغلث على موكله الرابع غصب من صاح ورده عليه وهو
 مباحا بعبه في العروض بخلاف الصبي والعبد غلثا مل **قوله** ولا يجوز للولي الباعه الحرير الخ يعني يكره تعريتها
 ان يلبس الذكور من الصبيان الحرير والذهب لان التعريم لما ثبت في حق الذكور فكما لا يباح اللبس لا يباح الالباس
 فصار كالخمر لما حرم شربها حرم سقيها كذا في جامع احكام الصغار وفيه رجل كسى ابنه الصغير ثيابي بكر وغيره حكره
 ذلك بعض المشائخ لانه ليس لهذا الا بن ٢ بن ١ حرم بكر فيكون هو ابا له والصحيح لا بأس به فان الناس يريدون
 به التفاؤل انه يصير ثوبا في ثلثي الحال لا التحقيق للحال **قوله** وذمبت ولا تدري اي مكانها اقول فيه حذف نائب الفاعل
 وهو عمد في الكلام لا يجوز حذفه **قوله** احكام السكران يعني من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى **قوله** خاطبهم الله تعالى
 ونهاهم حال سكرهم اقول بقي لهذا الكلام تنمة حتى يتم المرام وهو ان يقال والسكر ليس بمناف للمطاب اذ لو كان
 منافيا لصار كانه قيل لهم اذا سكرتم وخرجتم عن اهلية الخطاب فلا تصلوا لان قوله تعالى وانتم سكارى حال والا حوال
 شروط يصير كقولك للعاقل اذا حننت فلا تفعل كذا وقساده ظاهر لانه اضاف الخطاب الى حالة منامية له ولما صح ههنا
 مر فانه اهل للخطاب في حال السكر زحراله **قوله** الا في ثلاث الردة الخ اقول في الثانية في باب الخلع خلع السكران
 جائز وهما تصرفاته الا الردة والاقرار بالعدو والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الظاهري لا ينفذ منه تصرف ما
 وبه قال الحسن بن زياد وابو الحسن العسكري وابو القاسم الصفار وهو احد قولي الشافعي وقال محمد بن الحسن بن سلام
 ان كان معذورا في الشرب بان كان مكرها او مضطرا لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وتنفذ
 تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح يعني لان الكفر واجب النفي وفي القياس يصح وعن ابي يوسف انه
 كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه انتهى قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك
 تصرفات الصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى تامل انتهى اقول الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان
 المبالغ السكران من محرم جعل مخاطبا زحراله وتغليظا عليه والصبي ليس اهلا للزجر والتغليظ **قوله** او باكثر الخ قيل
 عليه التزويج باكثر مصلحة للصغير فلم لم ينعقد اجيب بان عدم النفوذ لعدم اعتبار عبارته في ان التعبير بعدم النفوذ
 يقتضي انعقاده موقوما وقضيته انه لو صحى باجازه نفذ فتأمل **قوله** الثانية الوكيل بالطلاق اقول هذا قول والصحيح
 الوقوع نص عليه في الثانية وقد نص المصنف ايضا في البحر على ان الصحيح الوقوع **قوله** الرابعة غصب من صاح الخ
 اقول المنقول في العمادية في فصل الضمانات وفي احكام السكران ان حكم السكران في هذه المسئلة حكم الصاحي
 حتى يصح الرد عليه ويبرأ الغاصب من الضمان وح لا يصح استثناء هذه المسئلة من غيرها في العموم

ولا اذن ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وهو قاطع الرجل ويؤاد البطن والظهر ويحرم نظره من المحرم الى مورتها فقامت اماما ان
اشتهى ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا صلاتية ولا عاشورا ولا قاهما ولا مقوما ولا كاتبة حكم ولا ائمة نياكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا
ولا وليا في نكاح او فروع ولا يلي امر او اماما الا بنية من الامام الاعظم فله نصب القاضي ليعاين المسلمين ولو حكم بنفسه لم يصح
ولو اذن لصيد بالقبض على طير عتقه جاز بلا قبل يد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصي ولا الورثة صفار عند الامام
الاعظم ولا يملكه وان ملكه حيد ولا زكوة عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان كان للخدمة ولا انفسية ولا هل في عليه ولا يكفر
الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا نفرا وجب بايجابه وكذا الاعتكاف والصح والعمرة ولا ينفذ اقراره بمال
ما ذوقا ومكاتب الا باذن مولاه الا اذا اقر الماذون بما في يده ولو بع حجرة

وفينبغي ان لا يجيب عليه العبد كالا يجب عليه الجمعة لان منافع لا تصير مملوكة له بالاذن فحاله بعد الاذن كحاله قبله
الا ترى انه لو حج باذن المولى لا تسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعنى وكذا لو كفر العبد بالمال لا يجوز ولو اذن له المولى لانه
بلاذن لا يملك المال انتهى وفي وجوبها على المكاتب اختلاف المشايخ ومعتق البعض في حال معاينته كالمكاتب والاصح الوجوب
عليهما كما في السراج ولا جمعة على الماذون كما في الفتاوى العبري **قوله** ولا اذن ولا اقامة الخ اي عليه وفيه ان على الوجوب
وكل من الاذن والاقامة ليس واجبا حتى يصح نفي وجوبه عنه على ان نفي الوجوب لا يفي احتمال الاحتقان والاحتجاب
قوله وهو قاطع الرجل اي الامه المعلومه من المقام اذ في الترجمة تغليب العبد على الامام **قوله** ويؤاد البطن والظهر اقول
وكذا الجنب كافي البحر **قوله** ويحرم نظره من المحرم الى مورتها فقامت اماما ان لا يحرم على المحرم النظر على
مورتها وليس كذلك اللهم الا ان يراد العورة الغير الغليظة كالبطن والظهر والجنب واعلم انه يستثنى من غير المحرم
السيد **قوله** وما عداهما اي العورة ولو ظهر وبطن كالجوهر واليد والرجلين **قوله** ان اشتهى اي ان نظر
بشهوة **قوله** ولا يجوز كونه شاهدا اي العبد فالضمير راجع الى الجمع باعتبار واحد **قوله** ولا مزكيا صلاتية اقول
يفهم من تقييد بالعلانية انه تجوز تزكيتة **قوله** ولا يلي امر او اماما الا بنية الخ اقول يستفاد منه صحة تصرف
الباشا نيابة عن السلطان وان كان باقيا على الرق كما قد يقع من يلي مصر من الباشوات الذين يخرجون
من السرايا بغير عتق **قوله** ولا يملكه وان ملكه سيد **قوله** لا يملكه سيد **قوله** لا يملكه سيد **قوله** لا يملكه سيد
هو ان كان المملك سيد او غيره **قوله** ولا يكفر الا بالصوم اقول في ايمان شرح مختصرا لطحاوي لا مبيها في
واذا حنثت المرأة في اليمين وهي معسرة كان لزوجه ان يمنعها من الصوم لان هذه الصوم ما وجب عليها باليجاب الله
تعالى لانه وجب بيمين وجبت من جهتها مكان للزوج ان يمنع وكذلك هذا في العبد وكذلك هذا في الصوم وجب
بسبب وجبت من جهتها الا في فصل واحد وهو ان العبد اذا ظهر من امرأته لم يكن لمولاه ان يمنع من الصوم انتهى
هذه ايدل على ان اطلاق المصنف رحمه الله غير مد يد ويحمل على تكفير العبد بالصوم بالايلا **قوله** ولا نفرا وجب
بايجابه مطبق على قوله غير فرض اي ولا يصوم نفرا وجب بايجابه **قوله** وكذا الاعتكاف الخ اي ليس له ان يصنع كغيره لان
ولا ان يعتصم بذن السيد **قوله** ولا ينفذ اقراره بمال والتوضيح ان العبد المحجور اذا اقر وتزوج بغير اذن ودخل
احواله منقذ انتهى وفي باب مكافاة العبد من العناية شرح الهداية انه اذا اقر به هلاك مال وكف به المولى
او اقرضه انسان او باعه وهو محجور عليه واراد منه انسان فاستهلكه فانه لا يواخل بذلك **قوله** ما ذوقا ومكاتب

في حكم الطوارىء كمنظورها من رايها بيان ان الاعتبار للمعنى اذ اللفظ ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني
احكام الخنثى المشكل ذكرنا لنسقي في الحنث حقيقة وذكرنا حين احكامه وقوفه في الصف وحكم ميراثه وختانه وذكر
مولانا محمد بن احمد احكامه في الاصل من كتاب المقفود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار يتيمم اذا مات ويستجى قبوه
ولا يكرهه الا حرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا ولا حليا في حيوته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه
فان زوجه رجل فوجلا فوصل اليه جاز والا فلا علم لي بذلك امرأه فبلغ فوصل اليها جاز والا اجل كالعنين

قوله ذكر النسبة في الحنث حقيقة وهو من له فرج وذكرنا ان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منه
فالحكم للأصبي وان استوى فبالمشكول ولا عبرة بالكثرة انتهى وفي المحيط نقلا من المنتقى قال الامام ابو حنيفة رحمه الله
وان يوسف رحمه الله اذا خرج من مرة انسان كهيئة البون وليس له قبل ولا ذكر ولا ادري ما القول في هذا وفي المغني
لاين قد امة الحنبلي ولو كان شخص لا مال له بل له مخرج واحد فيما بين المخرجين منه يبول ويتغوط ولا مخرج
له لا قبل ولا دبر وانما يتقياء ما ياكل وما يشربه وحكى في بعض البلاد عن هذا في الخنثى المشكل كذا في المنبع **قوله**
يتيمم اذا مات يعني اذا لم يتبين حاله لم يغسله رجل ولا امرأة لاحتمال انه انثى فلا يجوز للرجل غسله ولا احتمال انه ذكر
فلا يجوز للمرأة ذلك ولكنه يتيمم ولا فرق في ذلك بين ان يكون المتيمم رجلا او امرأة غير انه ان كان ذارحم محرم
منه يتيممه من غير خرقه وان كان اجنبيا يتيممه بالحرقه ويكف بصره عن ذراعيه فان قيل لم لا تشتري له جارية
للفعل كاللختان قلنا لان شراء الجارية للخنثى بعد موته للغسل لا يفيد اباحة الغسل لانه لا يملكها ولهذا لو كان
للخنثى جارية مملوكة يزول ملكه عنها بعد موته ولا تبقى على ملكه لحاجة الغسل فاراد ان لا يملكها فيفقد الموت
لحاجة الغسل لان البقاء اسهل من الابتداء فاذا كان كذلك لا يفيد الشراء بخلاف مالوكا نحياته انه يملكها فيفقد الشراء
الجارية للختان وفي بعض الفتاوى يجعل الخنثى المشكل في كورة ويغسل بالماء **قوله** ويستجى قبوه لانه ان كان انثى فقد
اقاموا واجبا لانه عورة وسترها واحب وان كان ذكرا فالتسحية لا تنص **قوله** ولا يد فنه الا محرم اي ذورحم محرم
منه لانه ان كان انثى قد خول الانثى قبوه لاجل الوضوح مكرره ودخول المحرم لا باس به وان كان ذكرا لا يضره
دخول المحرم فكان الاحتياط فيما قلنا **قوله** ويكفن كفن المرأة اي يكفن في خمسة اثواب كالمرأة لانه ان كان انثى
نقل اقيمت السنة وان كان ذكرا فقد زاد على الثلاث ولا باس بذلك وهذه الان الكفن يعتبر بحال الحياة وعد الشيا ب
في الحياة اذا زاد على الثلاث لا يكره نكدها بعد الممات اما اذا كان انثى ففي الاقتصار على الثلاث ترك السنة اذ السنة فيها
خمس اثواب مكان الاحوط ما ذكرنا كذا في الذخيرة **قوله** ولا يلبس حريرا ولا حليا في حياته لاحتمال انه رجل لان
النبي صلى الله عليه وسلم انما اباح لبس الحرير والحلي بشرط ان يوشى بالسلامة عليه السلام هذا ان حراما ن على
ذكرنا متي حل لانا نهم وهذا الشرط غير معلوم في الخنثى وما تردد بين الخطار والاباحة يتروح فيه معنى الخطار **قوله**
واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه كذا في نسج هذه الكتب والصواب حرم عليه اصوله فقط اذا الخنثى المشكل
لا فروعه قال في المنبع شرح المجمع لو قبله بشهوة لم يتزوج امة حتى يستبين امره **قوله** فان زوجه ابوه وجلا له قال
العلامة الشيخ ابن عمر ابن نجيم اخو المؤلف في كتابه اجابة المسائل باختصار انفع الوسائل ليس ما ذكره على ظاهره بل
بعد ظهور علامه الرجال فيه يؤجل لا قبله لانه موقوف انتهى وقال في مباحث الخلوة من الكتاب المذكور وقع في شرح

ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي الا بقناع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء امامه فلا يصح
صف الرجال لا يعيد ما يعيد هامن من يمينه ويساره وخلفه مما ذاباله ويوضع في الجنائز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل
خلف الرجل في القبر لو دفنا لضرورة مع حاجز بينهما من الصعيد ولا حل على قاذفه ولا عليه بقل في القبر المجبوت

فمبعضنا يعني المصنف ان الخلوة الغنثي صحيحة بالاولى اي من المجبوب ونحوه وعند بي بعده ان المراد به المسكول
ففي النهاية ان نكاح الغنثي موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوجه وليه من نكحته لان النكاح موقوف
النظر انا تهى ومنه يظهر عدم صحة خلوته وان ما نقله من الاصل لو زوجه رجلا اء ليس على ظاهره **قوله** ولا يبس لباس
المرأة في الاحرام يعني اذا احرم وقد راق يلبس لباس المرأة اي المخيط لان ترك المخيط وهو امرأة افحش من لبسه وهو رجل
لان لبس المخيط للرجل في احرامه جائز عند العذر واشتباؤه من ابلغ الافة لو لبس المخيط اقرب الى الستر وترك الستر
للمرأة لا يجوز في حال الاحرام وعدمه **قوله** ولا يصلي الا بقناع اي يستحب ان يتقنع للصلاة لانه اقرب للستر ولانه ان كان
رجلا فالقناع لا يمنع الجواز وان كان انثى فانها تؤمر بالتقنع في صلاتها اذا كانت مراة فنعته الاشتباؤه ترجح هذا الجانب
كذا في المبسوط فعلم بهذا ان الاحتجاب اذا كان مراة فالقناع والوصلي بغير قناع اجزاه ولم يؤمر بالاعداء والاحتجاب بان
بان بلغ بالسن ولم يظهر شي من علامات الرجال والنساء لا تجزبه الصلاة بغير قناع لان الرأس من الحرة البالغة مودة والصلاة
متى جازت من وجه وفست من وجه حكم بالفساد احتياطا وهذه الوصلي بغير قناع تجب الامادة كذا في المبسوط والذ خيرة
قوله ويقوم امام النساء الخ يعني اذا صلى خلف الامام يتقدم على صف النساء ويتأخر عن صف الرجال والصبيان فلا يتخلل
الرجال كيلا تفسد الصلاة عليهم لاحتمال انه امرأة ولا يتخلل النساء كيلا تفسد صلاته لاحتمال انه رجل وان قام في صف
النساء فصلى يعيد صلوته على وجه الاحتجاب لاحتمال انه رجل نص عليه في الهداية وانما قال باستحباب الاعداء دون
الوجوب مع ان فيها جهة الفساد في العبادات جهة الفساد ارجحة لان المسقط وهو اداء الصلاة معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم
اذ فساد الصلاة بجهة المحاذات مختلف فيه ومي كونه رجلا ايضا شبهة فصار بمنزلة الشبهة الشبهة فلذلك قال بالاحتجاب
دون الوجوب اشارة اليه في المبسوط **قوله** ويوضع في الجنائز خلف الرجال الخ يعني اذا اجتمعت الجنائز يجعل الرجال مما
يلي الامام والصبيان بعد هو الخناثي بعده مما يلي القبلة **قوله** في شوح الجامع الصغير للتمر قاضي ما يخالفه فانه قال فان قام
الغنثي في صف النساء تجب عليه الاعداء احتياطا لاحتمال انه ذكر وكل الوقام في صف الرجال تجب الاعداء على من على يمينه
وشماله ومن خلفه لاحتمال انه انثى انتهى وفي صلاة الاثر لشمس الغنثي صلى خلف الغنثي يجوز احتسانا لا تيا ساكذ في القنية
في كتاب الصلاة وفيها من جواز اقتداء الضالة بالضالة غلط غلط فاحشا لاحتمال اقتداءها بالحائض كاقته الغنثي المشكل
بالغنثي المشكل فصارق اقتل الغنثي المشكل بالغنثي المشكل روايتان **قوله** ويجعل خلف الرجل في القبر يعني اذا اجتمع الموتى
للدفن يجعل الرجال ثم الصبيان ثم الخناثي ثم النساء اعتبارا بحال الممات بحال الحياة ويجعل بين كل اثنين حاجزا من
التراب ليصير في حكم قبرين **قوله** ولا يحل على قاذفه ولا عليه بقل في القبر في غير باضا في المصدر الى فاعله وحذف
مفعوله كذا في جميع النسخ وصوابه حذف الاول لفظه عليه فانه اذا قذف رجلا بعد ما بلغ قبل ان يستبين امرة اقيم الحد
عليه لانه صار بالبلوغ مخاطبا وحذف القذف لاختلاف بالذكورة والانوثة واشتباؤه حاله لا يمنع تحقق قذفه موجبا للحد
عليه كافي غاية البيان ومثله في الجوهرة شرح القدر **قوله** بمنزلة المجبوب اي لا حل على قاذفه بالزنا بسبب انه بمنزلة

المحبوب ان كان ذكر لو بمنزلة الرقيق ان كان انثى وحل منهما لا يحل قاذفه هذا هو المراد وان كانت عباره قاصرة عن
فائدة هو هبة فعلق بقوله ولا حد عليه بقوله **قوله** وتقطع يد السارقة ويقطع ماله اي وتقطع يد السارق ماله اقول
يس هذا الحكم مما خالف الخنثى فيه غير فلا وجه لذكره في احكامه الخاصة به **قوله** ويقعد في صلاته كالمراة يعني
اذا جلس في صلوة يجلس جلوس النساء بين بخرج رجله من الجانب الايمن ويجلس باليتة على الارض لانه ان كان رجلا فقد
ترك منه وهو جائز في الحمله عند العذر وان كان امرأة ولم يجلس جلوس النساء فقد ارتكب مكرها لان التستر على النساء
واجب ما امكن **قوله** ولا تقاطع يد الخ يعني لو قطع رجل يد او امرأة فلا تقصاص على القاطع لان حكمه فيمادون
النفس يختلف بالانوثه والذكورة **قوله** ولو عمد الا موقع للو الوصلية هنا **قوله** ولا يخلوا برجل ولا امرأة يعني
لا يخلونه غير ذي رحم محرم من رجل او امرأة **قوله** ولا يسافر ثلثة ايام الا بمحرم يعني ذكر او امرأة لا يجوز محرما
كان او غير محرم لانه من الجائز ان يكون انثى فيكون هذه امسافرة امرأتين بغير محرم لهما وذلك صرام **قوله** واذا ارضى
رجل لما في بطن امرأة الخ هذا على قول ائمتنا وقال الشعبي ينبغي ان يكون له سبع مائة وخمسون لان الوصية اخذت الميراث
قوله ولو قال لامرأة اول ولد تلد بينه الخ يعني اذا حلف رجل بطلاق او عتاق فقال ان كان اول ولد تلد بينه غلاما فولدت
خنثى لم يقع شيء حتى يستبين امر الخنثى لان الحنث لا يثبت بالشك **قوله** ولا سهم له مع المقاتلة يعني لا يعطى له من
الغنيمة سهم تام ولكنه يرضع له لان في ذلك القدر تيقنا في الزيادة شك **قوله** ولا يقتل اميرا او مرتدا الى اخره يعني
لو كان كافرا فاهرا ومساuma فارقد لا يقتل لاحتمال انه انثى **قوله** ولا يدخل تحت قول المولى الخ يعني حتى يستبين امره
لان الحنث لا يثبت بالشك **قوله** الا اذا قالها فبعتني للتيقن باحد الوصفين **قوله** ولو قال لزوج ان ملكت
عبد الخ فتريع على ما قبله فحقه ان يفكر بالغاء **قوله** واذا فعل خطأ وجبت دية المرأة اقول فلو قال ولي الخنثى انه ذكر وقال
القاتل انه انثى فالقول قوله لانكاره الزيادة كما في حواشي شرح المجمع للعلامة قاسم **قوله** وكذا فيمادون النفس يعني يوقف
الماتى لان حكمه فيمادون النفس يختلف بالانوثه والذكورة كما قدمناه **قوله** ولو تزوج مشكلا لم يحز حتى يتبين
اقول فلو تبين بالعكس بان ظهر الزوج امرأة والزوجة رجل قال ابو بكر النكاح جائز عندي لان رجلا لو قال لامرأة
تزوجتك وقالت المرأة للرجل تزوجتك فذلك كله يستوي في جواز النكاح فعدا هنا وقال الفقيه ابو الليث هادي لو ظهر

انه ذكروا وشهدوا انه انثى **قوله** ان يظن بطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد انه غلام وابطلت الاخرى وان كان
يدعي انه امرأته قضيت به شهادة من شهد انه انثى وابطلت الاخرى فليس كذلك امرأته تدعي انه زوجها لو كانت الاخرى
يستبين فان لم يطلب الخنثى عنها ولا يطلب منه شيئا لا تقبل واحد منهما لمصلحة يستبين ولما ميوزا والميراث من غير ان كان ما
ابوه فليس ميراثا انثى منه وتاممنا فيه وخلاصه انه كالا انثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حويل ولا
ولا يتزوج من رجل ولا يقف في صف النساء ولا يحمل بقله ولا يتخلو بامرأته ولا يقع متقى وطلاقه لا يفسخ بها
انثى به ولا يدخل تحت قوله كل امة

ان الزوج غلام وان الزوجة جارية جاز ولو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز ولا ينصها اخرها الكلام مخرج الفساد كذا في نوازل
الغنية ابوالليث **قوله** فان لم يطلب الخنثى شيئا هذا مقابله قوله ما بقا فان كان يطلب ميراثا لم يخرج فحكمه ان يترك
بعده بالواد **قوله** فله ميراثا انثى اقول بل له اقل النصيبين يعني اموه الحالين وهو قول الامام ومحمد واخي يوسف ولا
وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وعليه الفتوى حتى لو مات رجل وترك ابنا وخنثى مشكلا فالمال بينهما الثلثا
مهمان للابن ومهم للخنثى وهو نصيب البنات لانه اموه الحالين ولو كان نصيب الابن اقل يعتد بها لانه
الحالين بان ماتت امرأته وتركت زوجا واختا لاب وام وخنثى لا بفللزوج النصف وللأخت لا بويين النصف
فالخنثى ان جعلناه انثى يكون له السد من تكملة للثلثين وتكون المسئلة مولية فيكون له واحد من سبعة وان جعلناه
ذكرا كان عصبة ولا يثبت له فجعلناه ذكرا لانه اموه الحالين وانما كان للخنثى اقل النصيبين لان الاقل ثابتا بيقين وفي
الاكثر شك فلا يثبت الاستحقاق مع ذلك كذا في المنبع **قوله** مخرج الجمع **قوله** وحاصله انه كالا انثى اي حاصلا ما تقدم روح
لا يعد بعض ما ذكرهنا تكرارا **قوله** في جميع الاحكام اقول من جملة الاحكام الشهادة اذا بلغ ولم يتبين امره يكون
في الشهادة كالا انثى والد اقال في الخلاصة لا تقبل شهادة مع رجل وامرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل انتهى
ومن جملة الاحكام الختان اذا اراهق يكون كالا انثى ولذا اقالوا يشتري له من ماله جارية لختانه ان كان له مال وان
لم يكن له مال فمن بيعة المملوك فاذا ختمته تباع ويرد ثمنها الى بيت المال ومن الامام انه يزوج امرأة تحتنه فان كان
وحلاصه النكاح وحل النظر الى الفروج وان كان امرأة فلا نكاح لكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للضرورة لا يقال
لا يجوز لوليه ان يزوجه امرأة بمهر يسير حتى تحتنه لان النكاح موقوف الى ان يتبين امره واذا كان مشكلا الحال كان النكاح
موقوفا والمكاح الموقوف لا يقبل اباحة النظر الى الفروج لانا نقول سلمنا ان لا نتيقن بصحة نكاحه ومع هذا لو فعل كان مستقيما
لان الخنثى ان كان امرأة فهذه نظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو وان كان ذكرا فهذه نظر المرأة الى زوجها ذكروا ذلك
شمس الائمة السخاوي بقى انه يرد على قول المصنف انه كالا انثى في جميع الاحكام انه لو نزل للخنثى لبن ولم يعلم انه
امرأة لم يتعلق به تحرير كافي الجوهرية ويرد عليه ايضا لو ارجح ذكره في فرج خنثى مشكلا لم يجب الغسل عليه كافي
السراج **قوله** ولا حمل بقله اي بقله الغير اياه بالزنا كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولا يحمل بقله اي لا يحمل الخنثى
بقله فغيره وقد تقدم ان هذا خطأ والصواب انه يحمل قوله من غرائب المسائل المتعلقة بالخنثى المشكلا ما ذكره
في العصول المهمة في مناقب الائمة وذلك ان عليا كرم الله وجهه وقعت له واقعة حارم لما وقته فيها وهي ان وجلا تزوج
خنثى لها فرج كفرج النساء وفرج كفرج الرجال واصدقها جارية كانت له ودخل بالخنثى واصابها فحملت وجاءه

اجسام لا تشي خلقها الخلق في صحتها لا تشي ولا يسن جنانها وانما هو مكرمة ويسن حتى لحياتها لو ثبتت
وتنزع من خلق راحها ومنه لا يظهر بالفرق على قول وتزيد في اصحاب الملوغ بالحيث والحمل ويكره اذ انها واقامت
وبذلها كذا في موضع الاربعين وكفيها

بولدكم الخلق في صحتها الجارية فمما لم يسنها بولد واشتهرت ورفع امرها الي امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
فسأل من الخلق فاجابها قيسين وتطأ وتوطأ وتمشي من الجانبين وقد حملت واحبلت فصار الناس متحيزين لانها في جوابها
وكيف الطريق الى حكم قضائها ونصل خطاها فاستدعى رضي الله عنه غلامه بوقا وقنبر وامرهما ان يذهبا الى هذه
الخنثى ويعد اضلاعها من الجانبين فان كانت متساوية فهي امرأة وان كان الجانب الايسر ناقص من الجانب الايمن
بضلع واحد فهي رجل فذهبا الى الخنثى كما امره مارمدا اضلاعها من الجانبين فوجد اضلاع الجانب الايسر ناقص
من الايمن بضلع فجاهوا واخبروا بذلك وشهدا منه به فحكم على الخنثى بانها رجل وفرق بينهما وبين زوجها والدليل
على ذلك ان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام وحيد اراد سبحانه الاحسان اليه فجعل له زوجا من جنسه ليسكن كل
واحد منهما الآخر فلما نام آدم عليه السلام خلق الله من ضلعه القصرى من جانبه الايسر حوى فانتبه
فوجد بها جالسة الى جانبه كاحسن ما يكون من الصور فغلب ذلك صار الرجل ناقصا من جانبه الايسر من المرأة بضلع والمرأة
كاملة الاضلاع من الجانبين والاضلاع الكاملة اربعة ومشرون ضلعا هذا في المرأة وامافي الرجل فثلاثة ومشرون ضلعا
اثنى عشر في الايمن واحد عشر في الايسر وباعتبار هذه الحالة قيل للمرأة ضلع ا عوج وقد صرح الحد يث بان المرأة
خلقت من ضلع ا عوج ان ذهبت نقيصه كسر وان تركته اهتمعت به على عوج والله تعالى الهادي **قوله** ولا يسن
ختانها **اقول** الصواب خفاضها لانه لا يقال في حق الانثى ختان وانما يقال خفاض **قوله** والما هو مكرمة كذا في النسخ
بتانيك الضمير لعائد على الختان والصواب التذكير وانما كان الختان في حقها مكرمة لانه يزيد في اللذة كافي منية
المفتي لكن في البرازية من الكراهة في الفصل التاسع ختان النساء يكون منه لانه نقص ان الخنثى المشكل تختن ولو كان
ختانها مكرمة لاسندت تختن لاحتمال انها انثى ولكن لا كالسنة في حق الرجال **قوله** وتنزع من خلق راحها خلق
شعر راسها **اقول** ذكر العلامة في كراهته انه لا يلبس للمرأة ان تخلق راحها لعل مرض ووجع وبغيره ولا يجوز
انتهى والمراد بلاباس هنا الاباحة لا ما ترك فعله اولى والطاهر ان المراد بخلق شعر راحها ان الله هو الذي كان يخلق لوقص
ارنتف او نورة فليحذر والمراد بعدم الجواز كراهية التحريم لما في مفتاح السعادة ولو خلقت فان فعلت ذلك تشبهها
بالرجال فهو مكرمة لانها ملعونة **قوله** ويكره اذ انها واقامت لعله المصنف في شرحه على العنكبوتها منها منهية من
رفع صوتها لانه يؤدى الى الفتنة انتهى وبعد اذ انها على وجه الامتنع باب كاد كره الزيلعي وغيره فم الذكورة من صفات
العمال للمؤذن لا من هراثا البصحة فعلى هذا يصح تقريرها في غليظة الاذان وفيه تردد وظاهر في السراج الوهاج
ما يقتضي عدم صحة اذ الهم فانه قال اذ لم يعينه واذ ان المرأة فكانهم ملوا بغير اذان فلها ان كان عليهم الامادة **قوله** وذلك
كثرة عورة يعني العورة بدليل ما ينعى واما الامة فظهر ما بطنها عورة لما في القنية الجنب تبع للبطن والادجها ان ما يلي
البطن تبع له انتهى ثم اطلاق الامة يشمل القنة والمد برة والمكابة وام الولد والمستسعاة وعندهما هي حرة والمرأة
بها معتقة البعض واما المستسعاة الموهوبة اذا اعتقها الراعي وهو معسر فحرة اتفاقا **قوله** وكفيها قال المصنف في شرح

وقد فيها على المعتمد وذرائعها على المروج وموتها عورة في قول ويكره لها دخول الحمام في قول وقيل **قوله** الا ان تكون مريضة او نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا ولا ترفع يد بها حل اذ انيها ولا تجهير بقراءتها

الكنز ومير الكف دون اليد كما وقع في المحيط لللاله على انه مختص بالباطن وان ظاهر الكف عورة كاهن ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة الى الترخيع وشرح المنية بما اخرجها ابن ابي عمير في المراحيل من قتادة ان المرأة اذا حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويدها الى المفصل وذلك هب خلافا انتهى **قوله** فيما ذكره المصنف في شرح الكنز بحث لعدم الفرق بين التعبيرين قال في القاموس الكف اليد ولو اراد النسفي ما ذكره لعبور الراحة اللهم الا ان يقال الكف صفاهم لبطن الكف يقال في كفه كف او كفه مملوء والمراد باطنها **قوله** وقد فيها اقول انما استثنى القدم للابتلاء في ابد ائده خصوص الفقيرات واختلاف التصحيح فيها قال في الهداية الصحيح انه ليس بعورة وصحح الاقطع وقاضي خان في فتاواه انه عورة واختاره الاصمعياني والرفيعاني وصحح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها وفي شرح الوقاية للبرقندي معزيا الى الخزائن الصحيح ان القدم ليس بعورة في حق الصلاة ووجه في شرح المنية كونها عورة مطلقا باحد **قوله** على المعتمد قيل كانه لم يعتبر ترخيص ابن امير الحاج في شرح المنية لانه خلاف ظاهر الرواية لم يصححه احد من ارباب الترجيح انتهى اقول ليس ابن امير حاج من ارباب الترجيح بل هو من نقلة المدسب ودهوى انه خلاف ظاهر الرواية لم يصححه احد من ارباب الترجيح ممنوع كيف وقد صححه قاضي خان في فتاواه واختاره الاصمعياني كالتقدم قريبا **قوله** وذرائعها على المروج قال المص في شرح الكنز ومن ابي يوسف الذراع ليس بعورة واختاره في الاختيار للحاجة الى كشفه للنخل منه ولانه من الزينة الظاهرة وهو السوار وصحح في المبسوط انه عورة وصحح بعضهم انه عورة في الصلاة لا خارجها انتهى اقول كيف يدل على هذا امر جرح مع نقله في شرحه على الكنز اختلاف التصحيح في الذراع **قوله** وصورتها عورة في قول في شرح المنية الاشبه ان صورتها ليس بعورة وانما يرد الى الفتنة وفي النوازل نعمة المرأة عورة ينبغي عليه ان تعلمها القران من المرأة احب الي من تعلمها من الاممى ولذا قال عليه الصلوة والسلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء فلا يجوز ان يسمعها الرجل كذا في الفتح وفيه تدافع ظاهر الا ان يقال معنى التعلم ان تسمع منه فقط لكن حيث لا يظهر البناء عليه ومشي النسفي في الكافي على انه عورة وكذلك صاحب المحيط قال المحقق ابن الهمام وعلى هذا لو قيل لو حشرت في الصلاة فسدت كان متعيبا انتهى فحيث كان المناصب للموء لف ابن يقول عقب قوله وصورتها عورة فلا تجهير بقراءتها ونصفي لا امرنا بها ولا قلبي جهرا ويكره اذ انها اقامتها **قوله** ويكره لها دخول الحمام في قول اقول في فتاوى قاضي خان دخول الحمام مشرور للنساء والرجال جميعا لا لما يقوله بعض النحاة روي ان رسول الله صلى الله عليه والسلام دخل الحمام وتنور وخاله ابن الوليد دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة انتهى قال المحقق ابن الهمام وعلى هذا فيغير نفاق منع النساء من دخول الحمام للعلم بان كثير منهن مكشوف العورة انتهى وفي منية المفتي لاياس للنساء بل دخول الحمام بميزر وند وند **قوله** والمعتمد لا كراهة مطلقا قيل لكن بشرط ان تخرج في ثياب مهيئة **قوله** ولا ترفع يد بها حل اذ انيها اقول بل هذا من تكبيها كافي الوقاية وصححه في الهداية وفي الطهيرية ترفع حل صدرها وفي القنية قيل هذا في الحرة واما الامة فكالرجل لان كنهها ليس بعورة وفي الكافي روي من الامام ان المرأة مطلقا كالرجل لان كنهها ليس بعورة انتهى وفي السراج الوهاج ان الامة كالرجل في الرفع وكالسيدة في الركوع والسجود والقعود **قوله** ولا تجهير بقراءتها

الفن الثالث

وتضمن في ركوعها وجودها ولا تفرج اصابعها في الركوع وإثباتها بين يدي صلواتها صفقت ولا تسبح وتكبر جماعة تثنى ويقف الامام وسطهم ولا تصلح اما للرجال والكنوز حضورها الجماعة وصلواتها في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت يدها وتضع يدها في التشهد على ركبتيها تبلغ رؤس اصابعها ركبتيها وتترك ولا جمعة عليها ولكن تمنعك بها ولا يميل ولا تكبير شريك ولا تسافر الا بزوجة او محرم ولا يجب الحج عليها الا باحد هما ولا تلي جهرا ولا تنزع الخياط ولا تكشف راسها ولا تسعى بين الميادين الا خضرين ولا تحلق ولا تانقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تعطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند المسخرات وتكون قاعدة وهو راكب وليس في احدى ارجلها الخفين وتترك طواف الصد ركن والحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض وتقف في خمسة ابواب ولا تؤم في الجنائز ولو فعلت سقط الغرض بصلواتها ولا تحمل الجنائز وان كان الميت انثى ويندب لها نحو القبلة في التابوت ولا مهم لها وانما يرضع لها ان قانت ولا تقتل المرتدة والمهركة

يعني في الصلاة الجهرية حرة كانت ارامة قوله وتضمن في ركوعها وجودها يعني حرة كانت ارامة كما قدمناه من السراج قوله ولا تصلح اما للرجال المراد بعدم الصلاة عدم الفسخ لان شرط صحة الامامة للرجال الزكوة قوله ويكره حضورها الجماعة اي جماعة الصلاة في المسجد بقراءة قوله وصلاتها في بيتها افضل وبه سقط ما قيل ينبغي ان يستثنى من ذلك جماعة المسجد الحرام لانها تطوف بالبيت قوله وتضع يدها في التشهد على ركبتيها كذا في بعض النسخ وهو خطأ بقراءة قوله تبلغ رؤس اصابعها ركبتيها وفي بعضها على ركبتيها وهو خطأ ايضا والصواب على فخذها وما وقع في النسخ من الحاق النساء وبكائه لسقوطه صلة الوضع من عبارة المصنف رحمه الله بهوا قوله وتترك اي في حال جلوسها للتشهد وبقي من احكامها المتعلقة بالصلاة انها لا يستحب في حقها الاضمار والفجر قوله ولكن تمنعك بها اي تحسب من الجماعة التي هي شرط انعقاد الجمعة كالساكن والعبد والمريض ولو اضره عن قوله ولا عيل لكان انسب قوله ولا تكبير تشريع هذا على رأي الامام لانه يشترط الزكوة اما عندلها فيجب والفتوى على قولهما كافي السراج وظاهرا لطلاق المصنف انه لا يجب عليها وان اقتدت بمن يجب عليه مع انه يجب عليها بطريق التبعية وبه صرح في الكنز والمسئلة شهيرة قوله ولا تكشف راسها هذا مكرر والجواب بان قوله الاول ولا تكشف راسها في الصلاة وما هنا في الاحرام غير مد يد لتقد يمه ان يدن الحرة كله عورة قوله ولا تعطب مطلقا اي لا في الجمعة ولا في غيرها اما في الجمعة فلما في القنية ان الخطيب يشترط فيه ان يصلح اما للجمعة وامان غيرهما فلما تقدم ان صوتها عورة لكن يود على ما في القنية ان السلطان لو اذن لصبي بخطبة الجمعة فخطب صح ويصلي بالقوم غيره مع انه لا يصلح اماما في الجمعة ولا في غيرها وقد يجاب بانه وان لم يصلح للامامة حاله فهو يصلح لها ما لا يخلاف الانثى فانها لا تصلح للامامة بالرجال لا حال ولا بالاول قوله ولا تؤم في الجنائز اي لا تؤم في صلوة الجنائز الرجال اما النساء فتؤمهن وتقف وسطهم كافي الصلاة ذات الركوع ولسجود قوله ولو فعلت سقط الغرض بصلاتها اي لو امت الرجال في صلاة الجنائز صححت صلاتها وسقط الغرض وان بطلت صلاة الرجال خلفها قوله يندب لها نحو القبلة وهو ما يعمل على التابوت من جريد كالبقرة ونحو القبة غطاء النعش المسمى بالسحلية قوله ولا تقتل المرتدة والمهركة اي بل تجلس المرتدة حتى تسلم وتؤم المهركة اقول اطلاق المصنف في المرتدة مقيد بغير المرتدة بالسحر فانها تقتل على الاصح كافي المنتقى وفي المهركة بان لا تكون ذراعي في

لا يقبل شهادتها في البك وفي القضاة وتعتكف في بيتها ويباح لها خضب يديها ورجليها بخلاف الرجل الا لصورتها
والنكاحية بالذكرا افضل منه لكونه على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية لنفسه وبعضه نفقة القريب ولا ينبغي
ان تولي القضاء وان يحكم منها في غير الحدود والقضاة

السورية بان لا تكون مله فان كان كذلك اراي او تلكه تقتل **قول** ولا تقبل شهادتها في الحدود والقضاة اقول ظاهر
استثناءها ما قبول شهادتها فيما لم يلزمها او يخالفه ما نقله المصنف في البحر من خزانة الفتاوى ان شهادة النساء فيما يقع
في الحمامات لا تقبل وان حست الحاجة التي هي وقيل البزازي بان العرع شرح للخطريقا وهو منقش من الحمامات
فاذا لم يمثلن كان التقصير اليهن لا الى العرع انتهى لكن في الحاشية القيد هي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل
في حكم الدية كيلا يهدر الدم فان هذا يقال على من المراءاهم قبول شهادتهم وحدهن في هذه الصورة هذا وقع
للمصنف في شرحه على الكنز انه افتى بصحة تقريرها في النظر والشهادة في الارواق اخذ من كلام ابن الحمام في الفتح
حيث قال الا ترى انها تصلح شاهدة وناظرة وصية على اليتامى انتهى قال وقد ائتمت في معنى شرط الشهادة في وقفه لولده
ونوكس بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة واعتقر به بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا انتهى ونازعه بعض معاصريه
قائلا لقائل ان يقول الطاهر ان في الاوقاف متعلقا بناظرة لا بشهادة وعلى تقدير تنازع العاملين فيه فالمتعارف خلاف هذا
في الاوقاف وهو كون الشاهد ذكر انتهى ونوزغ بين الطاهر ان قول المصنف في الاوقاف متعلق بهما لا بناظرة فحسب واما قوله
فالمتعارف ا فلا يمنع كونها اهلا للشهادة وقول الاصحاب بان شهادتها في غير حد وقود جائز فكذا في اقصاء حاصريه في قبول
شهادتها في الاوقاف فعليه تقريرها شاهد صحيح انتهى اقول ليس النزاع في كونها اهلا للشهادة في الاوقاف وانما النزاع في
صحة تقريرها في وظيفة الشهادة في الاوقاف اذا كان عرف الواقفين معتمدا ان وظيفة الشهادة في الاوقاف انما يتقرر فيها الذكور
دون الاناث وعبارة الواقفين في كتب اوقافهم تجري على ما عارفوه لا على ما عرفه الشرع واللغة كما حقق في محله وحينئذ لا يصح
تقريرها في وظيفة الشهادة في الاوقاف اذا كان عرف الواقفين مستقرا **قول** ويباح لها خضب يديها ورجليها اقول ظاهر الاطلاق سواء
كان الخضاب فيه تماثيل او لا وليس كذلك قال في الوجيز ولا باس بخضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن خضاب فيه تماثيل
قول بخلاف الرجل اقول وهل له ان يخضب شعره واحتجته قال في مفتاح السعادة يستحب خضاب الشعر واللحية للرجال
ولم يفصل بين الحرب وغيره وفي المبسوط لا باس به في الحرب وغيره هو الاصح واختلفت الروايات في ان النبي صلى الله عليه
وسلم هل فعل ذلك في صوره والاصح انه ما فعل ولا خلاف في انه لا باس للغازي ان يختضب في دار الحرب ليكون اهيبه في
مين العدو واما من اختضب لاجل التزين لاجل النساء والحواري فقد منع من ذلك بعض العلماء والاصح انه لا باس به وقال
عامة المشايخ الخضاب بالسواد مكروه وبعضهم جوزوه وهو مروي عن ابي يوسف اما بالجملة فهو منه لاجل وصيما المسلمين
كذا في مجمع الفتاوى وفي الوجيز ولا باس بخضاب الرأس واللحية بالحناء والوجمة للرجال والنساء انتهى **قول** والنكاحية
بالذكرا افضل اقول في اطلاقه نظر قال في منية المفتي الكميش افضل من النعجة وان كانت النعجة اكر قيمة او لحما فهي افضل
وانثى من المعز افضل من التيس اذا احتويا قيمة والاثني من الابل والمقر افضل من الذكور اذا احتويا في القيمة انتهى وفي
البزازية ان ذكر من الغنم افضل اذا كان خصيا انتهى وانما كان الاثني من الابل والمقر افضل من الذكور لان لحم الاثني اطيب كما
في الطهيري **قول** ونفقة القريب اي وهي على النصف من الرجل في نفقة القريب ذي الرحم المحرم الفقير العاجز من الكسب

وبهذا مقابله للصورة والرجل وتجب الامانة على النكاح والطلاق والعتق والولاية والتعبد على م الغرق بينهما في
 الجمهور وتجب الامانة لاختصاصه لفضل العبد ولو كان زوجا فهو من جنسها فخص في الزواج منه وتقدم على الرجل في المصانة
 والمصلحة على الولد الصغير وفي النفر من مزدلفة الى منى وفي الاضحية من الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف
 وفي اجتماع الجنائز عند الامام فيجعل منه الرجل من الامام وكذلك في اللحد وتجب الولاية بقطع اليد بها
 حادثة بخلافه من الرجل فان فيه الحكومة والاعتبار في جميع ما فيها بخلافه في الاختصاص مليها ولا تدخل مع العاقلة

كالوكان له هم وام ارام واخ لاميرام او لا منطلق الام الثلث على العلم او الاصح الثلثان على قدر الميراث كافي التبعة **قولهم** وتضمنه
 مقابل بالمهر لاحترامه فلا يجب على وليها لو كانت صغيرة ولا عليها لو كانت كبيرة جهاد في ظاهر اللحد ومافي القنية
 من وجوب الجهاد عرفاني مقابله المهر ضعيف **قولهم** والتبعة على الولد الصغير له وتقدم الام على الرجال في التبعة على
 وليها الصغير الذي له ايتهمسور وذلك كما لو كان للمفسود ام موهرة وحل موهرة اب معسوفان الام تؤمر بالاتفاق
 لترجع دون العبد كافي المحيط قبل الاختار اولي بالتعبد من الام لانها اقرب الى الاب كفي القنية وعليه يحصل كلام
 المصنف لا على ما اذا كان الصغير لاصاله ولا مال له وله ام وحل اب موهرة فان التبعة تجب عليها على قدر الارث اثلاثا
 لا على الام فقط كما توهمه عبارة المصنف **قولهم** وتؤخر في جماعة الرجال والموقف قبل عليه كل موهبة بقا لا يكره حضورها الجماعات وان
 التماثل في طوافها من البيت افضل وتقف في حاشية الموقف لا عند المصراة فتأمل مع ما هنا انتهى **قولهم** قد بينا سابقا ان
 معنى قوله يكره حضورها الجماعة جماعة الصلاة في المحيد لا مطلق الجماعة وكون التماثل في طوافها من البيت افضل
 لا ينافي انها تؤخر في جماعة الرجال اذا تركت ما هو الافضل وكذلك في وقفها في حاشية الموقف لا ينافي انها تؤخر في
 جماعة الرجال اذا تركت الوقوف في الساجدة **قولهم** وفي اجتماع الجنائز اى تؤخر في اجتماع الجنائز قال في البرهان
 ولو صلى على جنازة جملة قدم الافضل فالأفضل الى الامام ثم الصبي ثم المرأة انتهى فهي مؤخرة في التقدم الى الامام
 وان كانت مقدمة بالنسبة الى القبلة **قولهم** فيجعل الخ تفسير للجملة المقدرة بالمنصبه بالعطف **قولهم** وكذلك في اللحد اى يجعل
 عند القبلة قيل ولازمه جعل الرجال خلفها وقد صرح في الخنثى في حق اللحد بان يجعل خلف الرجل ولازمه كون الرجل
 امامه الى القبلة ومن البين ان عمله جعل خلف الرجال احتمال كونه انثى وجهه لا انثى في الاثني ملة جعلها اقرب الى القبلة
 وهو خلف انتهى **قولهم** ليس قوله وكذلك في اللحد معطوف على قوله فيجعل عند القبلة حتى يتم ما ذكره بل هو معطوف على
 قوله ويؤخر في جماعة الرجال قال في المصيطر لا يند في اثنين وثلاث في قبر واحد الامتد الحاجة فيؤخر الرجل مما يلي القبلة
 ثم خلفه الفلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميعة ما جاز من التراب ليصير في حكم قبرين فكذلك يفعل
 النبي صلى الله عليه وسلم في عهد اء احد وقال قد مو اكثرهم قرأنا **قولهم** فان فيه الحكومة اى يكره مدله فاللام
 مؤخر من المصاب اليه وهي ان يقوم الخنثى عليه عهد اء الا لا يبر لم يقوم وهو معه نقد والتفاوت بين القيمين
 هو البصر **قولهم** ولا تعبا من يقطع طرفها فيكتب اى النيسج والصواب كافي جميع المتنون لا تعبا من في طرفي رجل وامرأة
 لاختلاف الطرفين كالاموال وقاية للقتل وبينهما تفاوت في رواية الطرفين في هذا القصص بوفد المساواة كافي كثير الكتب لكن في
 الواقعات لو قطع امرأ يدين رجل كان له القود لان النيا يه يستوفى بالكامل اذ ارضي صاحب الحق **قولهم** ولا تدخل مع العاقلة
 اقول لا يدخل الخنثى في شرحه على النقاية من المتأخرين انها قبل يجل معهم لو رجل قتل في قبرتها وهو بغير الطحاري وهو

فمخلاف النبوة والتمتع فيها ولا تدخل النساء في القوام والسياسة كالألوان والبيوت من القسمة احكام الله في حكمه حكم
المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا يصح منه ولا يصح فيه ولا يصح وضوءه وتسلطه على احكامه جاز ما صلواته ولا يؤمر
على ترك العبادات على قولين ثم على ترك اعتكافه على جماعة ولا يمنع من دخول المساجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف

فان النبي انسان بعينه اختلفت افعال ما اوحى اليه وكان الخوض في فلا فرق انتهى المترادف ومنه يعلم العلم بصريح باختيار جواز كونها نبيه
 كيف وقد شرط في صحتها على ان يكون في النية وقت اول فعل العاقل في تفسير الاجماع على انه تعالى لم يستثن امرأه بقوله
 تعالى وما ارسلنا قبلك الا رجالا انوارهم اقول هوى القاضي مبنية على موافقة النبي للرسول والا فليس في الآية دلالة
 على ما ادعاه من الاجماع وقد بسط الكلام على هذه المسئلة في فتح البازي شرح الشارح في كتاب الايمان في باب امرأة نمرود
 فراجع **قوله** ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية قال بعض الفضلاء الواقع في بلاط الخلف العوارض من النساء على
 زورهن لان السلطان يجعلها على الخانات وهي الدور والفي يظهر ان عدم دخولهن عند تطلاق طلب الغرامة او اما اذا
 عينها الامام على الدور وجعل على امينها جلي بالعميين الصريح بتسمية الدور ولا بد من اخذ المسمى لاحالة
 ولو لم يؤخذ طرح على العمير ولزم تضاعف الغرامة على ان يلب الدور وعبارة الوزير الجيدة سلطان لا تقوم اهل قرية بغيره والقسمه
 قال بعضهم ينظر فان كانت الغرامة لتحصين الاملاك قسمت على قدامى الرؤس التي يتعرض لها لانها من ركنها وكموتة حقها التهور
 وان كانت الغرامة لتحصين الابدان قسمت على قدامى الرؤس التي يتعرض لها لانها من ركنها ولا يهين على النساء
 والصبيان لانه لا يتعرض لهم النبي وقوله لانه لا يتعرض وقوله قبله لانها من ركنها وكموتة حقها التهور يظهر لك
 صحة ما اقتضت به في العوارض من انها على قدامى الاملاك ذكورا كانوا او اناثا فتأمل **قوله** حكمه حكمهم للمسلمين
 يعني في غير ما هو واجب تعطيه فلا يرد ان ظاهره فيلجوا واشتكتا بهم وافعالهم في المباشر هو هو فيجوز كما صرح
 به في الفتح ويفهم من كلام المصنف ان المسلم اذا صب الفمي بمزور وبه صرح في المصروف والنية لا يقال له يا كافر يا ثم
 القائل ان اذنه ويفهم منه ايضا انه يمنع مما يمنع منه المسلم مثل الزنا والفواحش والمزاجير والغناء والشهر واللزاح والملاعب
 بالانعام كما يمنع منه المسلم وبه صرح في التاتار خانيه وفي السراجيه لاشيع لاهل الذمة في بيت المال ولو كان فقيرا او في
 المضمورات ولا يمكن من اخر ارج الصلابة من الكنائس والدور وان بها في المصروف ولا يضره من التاتار خازج النكتة بسب
 ولو رفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان يقع منه اظهار العرك منعوا من ذلك ولا يلزم منعوا من قراءه ذلك
 في احوال المسلمين قال بعض الفضلاء وحده الاظهار ان المسلمين لا يطلع عليهم من غير تجسس فعذر ابيته في كتب
 الشافعية ولا تختلف معه في مثل ذلك **قوله** ولا يؤمر بالعبادة اقول لعدم التقطاع بادائها **قوله** ولا تصح منه اقول لتوقفا
 على النية وهو ليس من اهلها قال بعض الفضلاء قد صرحوا بانها تصح عتقه انتهى اقول لا يلزم من صحة عتقه ان يكون
 عباده وقد صرح المصنف في فن القواعد بان العتق عند تاليس بعبادة وعضاؤا ان كان قربا لان العبادة ما تعبد به
 غير طائفة ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي توجد دون العبادة وفي القرب التي
 لا تحتاج الى نية كالعتق والوقوف قد ذكر الامام الرافي من الشافعية ان الاجماع منع على ان العتق من القرب
قوله ولا يصح تيممه اقول بشرط النية فيه **قوله** ويصح وضوءه وغسله اقول لعدم شرطية النية فيه **قوله** ولا يباثم على
 ترك العبادات اي لا يعاقب عليه عقوبة غير عقوبة الكفر **قوله** ولا يمنع من دخول المسجد اي الذي في الكتاب

جواز دخول على اذن مسلم مثل طريقه المشقة الحرام ولا يصح كف وزوالهم لدمى القيمة ولو خرج له ان قال او دل
على الطريق ولا يصح دخول المشقة والقتل في صلبه بل قود عليه اذ اصبحت منه ويضم من ماله لا لان يظن انهم
المسلمين فلا ضمان في اوقاتهما ويحرمون المتلفا عما يرون ذلك بخلاف ائمة فيمنع المسلم فانه لا يرجب الضمان
ولو كان المتلف ذميا ويحرمون لظهوره هراء ما كاطار ووجهه ان اراء الامم لا يجمع من ليس المسلم يرد اليه
ولا يمتنع من لهم لو تناكبوا انا احد اوتيا نعموا كالمسلمين اصلوا في الكنز ويقل قولوا الكافر في الجمل والصومة وتعقبه
الزديعي بانه مجهول ولا يقبل قوله في ما روي انه يقبل في ما عصى الجاهل لا مقصود او هو مراد كانه يصح به في
الكافي وهو خفي الذي بالتميز مما في التركيب والمليح فيكون بالاكسولا يلبسون الطيالة والارد يد ولا ياب
اهل العلم والعباد وتعمل على د ورهم ملامه ولا تعد ثوبه لينة ولا حنيسة في مصر واختلفا الزوايا في
مكننا هم بين المسلمين في مصر

بخلاف في مصر واخرج الامام روح له يماروه لحد في حنينة من جابر يرفعه لا يدخل مسجدنا على اهل هذا المشرك
الا اهل العهد وخدمهم ذكر في العيني في شرح الخوارزمي في باب الاختصال **قوله** ولا يصح كف وزوالهم لدمى القيمة لان
يكون بقية هي معلقة و**قوله** وهو ليس من اهلها وتوقف على النية والنية هو حكم الاملا **قوله** ولا يصح كف وزوالهم لدمى القيمة
يعني من غير مخرج اما المسلم فيصحب فيجوز هربها وفي النية حكم القدي من الحرام حلف في الامس وقد مثل قاضي
الهداية من القدي مثل لم يحد له الجاهل اذا هرب الضم وحكم عنه الملك هبانه لا يحد وانتم الحسن ابن زياد يحد
قال بعض من شئت من قتاله الحصن الحسن لان السكر جرم في جميع بلاد يان **قوله** ويضمن مغلغها له اقول مكنت
يلصق من الخنزير وجهه حكم الضم انه يضمن مغلغها كافي شرح القدي وري المختصر العرقي وفي الهداية في
آخر كتاب الغصب وان تلف المسلم ضم القدي او خنزيره فمن وان تلفها لمسلم لا يضمن انتهى وفي الواو البية آخر
كتاب السير القدي اذا ظهر جميع الجمر والخنزير في اوالا حلام يمنع فان اراثة وجل او تغل خنزيره يضمن الا
ان يكون اما جابري ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه انتهى ولم يبين المصنف ما يضمنه بالالتلاف وفيه تفصيل فان
كان المتلف مسلما وجعله عليه القيمة وان كان ذميا عليه مثلها كافي شرح القدي لان الثاني في آخر كتاب الغصب
واعلم انه يستثنى من كلام المصنف ما لا يملك ما اشتراها منه لما في النية اشترى من ذمي خمر او هربه لا يلزمه
الضمن ولا يلزمه الحصان انتهى **قوله** او يكون المتلف الجع مطف على قوله ان يظهر بيعها **قوله** ولا يمنع من ليس
الحرب **قوله** مخرج في الفتح فانهم يمنعون من الثياب الفاخرة حريز الرضوة كالصوف الموضح والجوخ الرفيع والايواد
الرفيعة ولا يملك في وقوع خلاف ذلك يعني هذه الآية **قوله** ولا يتعرض لهم لو تناكبوا اسد الكالو طلق القدي ووجهه ثلاثا
ثم تزوجها قيل ان تزوج باخر قبل المص في الحرم الحيث انه يفرق معللا له وقابل الامم باني انه لا يفرق **قوله** فيكون
بالاكف يضم الصمزة جمع الكاف بكسرهما والوكاف لغة فيه ومنه اكف الصمار وهو البرذعة قال العلامة مبراخو
المصنف في النهر مع مخالفتهم الهيئة المسلمين مخرج بدف الذخيرة وظاهرة ان المخالفة ليعيهم انما تكون اذ اركبوا من
جانب واحد قال وغالب ظني اني سمعته من الشيخ الا في كنهه انتهى **قوله** هذا بما على جواز الركوب مع المخالفة
في الهيئة والمعتدل من جواز مطلقا كما يصرح به المصنف قريبا وفي شرح الكنز للمصنف ويركب يجر جالا لا كعب

والمعتدل الجواز في محلة خاصة واختلف المشائخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او تكفي واحدة والمعتدل
انهم لا يركبوا محلقا ولا يلبسون العمائم وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في الجوز ولا يركب
والساجد والناحل انه

والسراج الذي كالاكف هو ما يجعل على مقدمة هبة الرمان **قوله** والمعتدل الجواز في محلة خاصة قال بعض الفضلاء هذا
اللفظ لم اجل واحد وانما الموجود في الكتعبان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب
مكناهم جماعات المسلمين ولا يتقلل اما اذا تعطل بسبب مكناهم جماعات المسلمين او تقلل فلا يمكنون من السكنى
فيها ويسكنون في ناحية خاصة ليس فيها للمسلمين جماعة فكان المص فيهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل مرجح
التمرقا في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يرون بيع درهم في امصار المسلمين والخروج منها
والسكنى خارجها ثلاثا تكون منعتهم كمنعة المسلمين فمنعهم ان يكون لهم في المصر محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا
عن النسفي والمراد بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة
المسلمين بسكناهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك انتهى وفي الذخيرة واذا تكاثر اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليتمكنوا
فيها جاز لا لهم اذا سكنوا بين المسلمين رأوا معالم الاهلام ومحاذاة وشرط الحلواني قلتهم اما اذا كثروا بحيث تعطل
بسكناهم بعض المسلمين او تقللوا يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وهو المحفوظ عن ابو يوسف انتهى وفي المحيط
يمكنون ان يسكنوا في امصار المسلمين ويبيعون ويشترون في امصارهم لان منفعة ذلك تعود على المسلمين انتهى
ومثل قاري الهداية عن الذممي اذا بنى دارا عالية من دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على حيرانه
هل يمكن من ذلك اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه حازه وما لم يجز للمسلم
لم يجز له وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضرره هو الظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف
في كتاب الخراج له ان يمتنع اهل الذمة ان يسكنوا اديين المسلمين بل يسكنوا منعزلين عن المسلمين وهو الذممي انتهي
به انا انتهى وفي النظم الوهباني ويطلق للذممي مركب بغلة وليس له ربح لبناء ويقصر وحرر في شرحه تعريرا حسنا
فأرجع اليه **قوله** واختلف المشائخ هل يلزم تمييزهم الحج قال بعضهم بعلامة واحدة اما على الراش كالبسوة الطويلة المشردة
السوداء او على الوط كالكستيج او على الرجل كالنعل والمصعب على خلاف نعالنا ومكعبنا وقال بعضهم لا بد من
الثلاث ومنهم من قال في الذممي بعلامة واحدة وفي اليهودي بعلامة اثنين وفي المجوسي الى الثلاث واليه
مال محمد بن الفضل وفي الذممي بعلامة واحدة وفي اليهودي بعلامة اثنين وفي المجوسي الى الثلاث واليه
وقال الحاكم ابو محمد انما يصح الامام واعطاءهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتح بلدة عنوة وقهر كان
للإمام ان يلزمهم العلامة وهو الصحيح كما في البحر للمصنف **قوله** وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع قال في العتق
واحتار المتأخرون ان لا يركبوا أصلا الا ان يخرجوا الى قرية ونحوها وكان مريضا وحاصلا انه لا يركب الا لضرورة يركب
ثم ينزل في جامع المسلمين اذا مريهم والعق في التترخانية المغل بالحمار وفي حواضر كونه لهم **قوله** ويضيق عليه
في المردود لقوله صلى الله عليه وسلم الجثث وهم الى اضيق الطرق **قوله** ولا يرحم لانه غير محصن لان شرط الاحصان
الاهلام وغير المحصن لا يرحم **قوله** والحاصل انه تقام الحد وكلما عليه الاحد الشرب المحرم قال بعض الفضلاء يميل انه

بقام الجدي ودكها عليه الاخذ هربا لغيره ولا يبدأ الذمى بسلام الا لاجبة ولا يزاد في الجواب على من عليه تكبره
مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصير العنب وفي الملقط كل شيء يمنع منه المسلم يمنع
منه الذمى الا الخمر والخنزير ولا تكبره عيادة جاره الذمى ولا ضيافته ولا تعتبر الحفاة عيسى اهل البيت الا اذا كان
بنيت ملك خلد بها خائف او كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية قتيبه

بقام عليه هل القذف اقول ينبغي ان يزاد والاخذ الزنا بالرجم ولغله لم يذكره لقرب العبد **قوله** ولا يبدأ الذمى
بسلام الخ قال بعض الفضلاء وهل يعصمنا طمسهم اقول الظاهر انه لا يسمت لان فيه اكرا ما لهم وتعظيمنا وانسى
ما موروثا باهانتهم وفي شرح الجامع الصغير وعن حماد النهي من السلام على الذمى لما فيه من التعظيم **قوله**
ولا يزاد في الجواب على وعليك وفي شرح الجامع الصغير للتمر تاشي وعن الحسن البصري لا يزيد على السلام وعن
الشافعي لا يزاد على الوحمة ومنهم من لم يرب بالتسليم عليهم باسا واختاره الاول وهذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان
كان لا باس بالتسليم انتهى ولا باس هنا للا باحة لا لما تركه اولى **قوله** وتكره مصافحته يعني لما فيها من التعظيم
كافي التمر تاشي **قوله** ويحرم تعظيمه قال في الذخيرة ولو قام المسلم له ان كان تعظيما له او لغناه وكره وان كان لطعمه في
الاسلام فلا باس به وجرم الطرموهي بانذار ان قام تعظيما لغناه وما هو عليه كفر انتهى ولا باس هنا في كلامه للا باحة
لا لما تركه اولى **قوله** ويكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصير العنب اقول ليس مصر العنب قيما بل المراد ان
يوجر نفسه لخدمته لما في شرح الجمع لابن الملك لو اختلفا جر الكافر مسلما للخدمه جاز اتفاقا ولا يحسنه يكره لان فيه احتشائه
صورة انتهى وفي الذخيرة اذا دخل يهودي الحمام هل اباح للحادم المسلم ان يخدمه ان خلد مد طمعا في فلوحة
فلا باس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرناه اوقام تعظيما لغناه كره ذلك **قوله** ولا تكبره عيادة جاره الذمى
اقول في الجامع الصغير عن الامام لا باس بعيادة النصارى وفي العتابي واما عيادة المجوس منهم من قال لا باس بها وقال
بعضهم لا تجوز واختلف في عيادة الفاسق الضال والاصح انه لا باس بها وفي النوادر له جاري يهودي او نصراني مات ابنه يقول له
اخلف الله عليك خيرا منه انتهى ويعلم من عبارة الجامع الصغير ان تقييد المصنف بالجارية لا احترازي وفي شرح
جامع الصغير للتمر تاشي انه عليه الصلوة والسلام عاد يهوديا مرض بجوار فقال له قل لا اله الا الله محمد رسول الله
فنظروا الفتى الى ابيه فقال له ابوه اجبه فقالها لم مات فقال عليه السلام الحمد لله الذي انقذني من النار واما عيادة
المجوسي قيل لا باس بها وقيل لا تجوز لانه ابعد عن الاسلام واختلف في عيادة الفاسق قيل لا باس بها لان المسلم والعيادة من
حقوق المسلمين وفي النوادر له جاري يهودي او مجوسي فمات ابن له او قرينها ينبغي له ان يعزيه ويقول له اخلف الله
عليك خيرا منه واصحك الله فكان معناه اصحك الله تعالى بالاسلام يعني وزكك الله ولدك مسلما وفي القفاوي من بعض
اصحابنا لا يبدأ بالسلام على الفاسق المعلن **قوله** ولا تكبره ضيافته اي الذمى اقول في فتاوى شيخ الاسلام ابي الحسن السهردي
رج حكى ان واحدا من المجوس كان كثير المال حسن التعمد لفقراء المسلمين يطعم جا نعيم ويكسي ماريهم وينفق
على مساجدهم ويعطي ادهان مرجها ويقرض محاربين المسلمين فدعى الناس مرة الى دعوة اخذ هالجز ناصية ولد فنهى به
كثير من اهل الاسلام واهدى عليهم بعضهم هدايا فاشتد ذلك على مفتيهم فكتب الى اخذ هالجز شيخ الاسلام ان ادرك اهل
بلدك فقد ارتد واباههم فذكر شيخ الاسلام ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشريعة ومجازاة الحسن باصحابه

الفصل الثالث

السلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص وضمن الأموال إلا في مسائل لو اجنب
الكرام من مسلم تسقط ومنها لوزني ثم اعظم وكان زناه ثابتا بينه مسلمين لم يسقط الحد بإسلامه والامسقط تنبيه آخر
أنه إذا كان الكافر والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والدائم في الدية وفي الجزية هاركهم المجوسي في الجزية والدينية
ذهب الأخرين واستوى أهل الذمة فيما كروا قتل المسلم بالذمي ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم والذمي
بمستامن تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الإرث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عند تامله
واعلم أنه في حيز اتحاد الدار والصحف يتعاقلون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم وخارج المرتبة فإنه يترك كسب أصلا به

من باب الكرم والمروءة وحلق الوا من ليس من شعائر أهل الضلال والسكر بردة أهل الإسلام بهذه القدر
غير محقق كذا في الظاهرية في النوع التباد من من الفصل السابع من كتاب السير **قوله** السلام يجب ما قبله من
حقوق الله تعالى أقول إنما يتم هذا على القول بأن الكافر مكلف بفروع الشريعة فلا يجب عليه قضاء الصلاة والصوم
والزكاة إذا علم وأما على القول بأنه غير مكلف بها وهو الصحيح فلا اللهم إلا أن يقال المراد يجب ما قبله من الأثم على
ترك اعتقادها **قوله** دون حقوق الآدميين كالقصاص وضمن الأموال يعني فلا يجب بالإسلام وهذا في الذمي إذا اعظم
وبما العرفي إذا اعظم وقد كان أصاب من دعا ينار أموالنا فلا يؤخذ بذلك كافي البصر **قوله** الأنبياء مسائل اعتناء من قوله
يجب ما قبله من حقوق الله فكان حقه أن يذكر بعد ثم أن المذكور وممثلتان لا مماثل فكان حقه أن يقول إلا في
ممثلتين وقد ذكر والى الجزية تحفظها بالإسلام فيما لو كان عليه جزية متكررة لم يدفعها حال كفره لأنها مقبولة على الكفر
ومقبولة الكفر تمسقا بالإسلام ولا تفرق في المسقط بين أن يكون بعد تمام السنة وفي بعضها بقي أن يقال هذا الاحتناء إنما
يتأتى على القول الضعيف وهو أن الكفار مكلفون بفروع الشريعة أما على القول الصحيح وهو أنهم ليسوا بمكلفين بفروع
الشريعة فلا والمصنف قد نقل المستثنى منه وبعض المستثنى من كتب النافعية القاطنين بأن الصحف مكلفون بفروع
الشريعة قال الزركشي في قواعد الإسلام يجب ما قبله في حقوق الله تعالى ولهف إلا يجب على المكافر إذا سلم قضاء الصلاة
والصوم والزكاة وإن كلفناه بفروع الشريعة حال كفره وكذلك حال دنا لله تعالى كالموجب عليه حل الزكاة ثم قال ويستثنى
صور الأولى لو اعلم وعليه يمين أو ظهار لا يسقط الثانية إذا جاز الكافر الميثاق مريد للنسك ثم اعلم وأحرم دونه وجب عليه
الدم الثالثة لو اجنب الكافر ثم اعلم لا يسقط حكم الغسل بإسلامه **قوله** ومنها لوزني ثم اعلم الخ في البصر في كتاب
الشهادات في باب من لا تقبل شهادته ما نصه قال قاري الهداية إذا حرق الذمي أو زنى ثم اعلم فإن ثبت ذلك عليه
بأقاربه أو بشهادة المسلمين لا يرد عنه الحد وإن ثبت بشهادة أهل الذمة فاعلم سقط عنه الحد انتهى ومنه يعرف
ما في عبارته هنا من القصور وحيث اقتصر على البيعة في المهور ثم قال في البحر وينبغي أن يقال كذا في حد القذف
وفي التتمة من كتاب السير الذمي إذا وجب التعزير عليه فاعلم لم يسقط عنه انتهى أقول ظاهر إطلاقه أنه لا يفرق
بين أن يكون التعزير لحق الله تعالى ولحق العبد ثم قال في البحر لم أر حكم الصبي إذا وجب عليه التعزير للتأديب
فبلغ ونقل فخر الدين الرازي سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في التتمة أنه لا يسقط إلا أن يوجد نقل صحيح
قوله لا توارث بين المسلم والكافر يعني إلا صلي الذي لم يسبق له إسلام ولاحاجة إلى قوله وخروج المذنب فإنه
يرث كسب أهله ورثة المسلمون مع عدم الاتحاد يعني في الدين

ورثته المسلمون مع عدم الانجاد احكام الجنان قل من تعرض لها قد الف فيها من اصحابنا القليل ^{منهم} واللبث
العقلي في كتابه آكام المرجان في احكام الجنان لكنني لم اطلع عليه الا ان وما نقلته بعينه فانما هو بوجملة نقل ^{منهم} وهو على وجه
والاحكام في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائفتين في الجنة
معزى اليها الاجناس من الامام ليس للجن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لانها في القرآن لهم
يغفرو لهم ذنوبهم والمغفرة لا تستلزم الاقامة

قوله الجنان اجسام نارية تقل على التهل في الصور المختلفة فان قلب الجن نار والشهب تحرقهم فكيف تحرق النار النار
قلبان اصل خلقتهما من النار كالانسان اهل خلقته من الطين وليس طيننا حقيقة لكنه كان طينا وكذلك الجن وقد اختلف
في الشهاب هل ينفع من محله ثم يعود الذي ينفسل الشعلة قولان نقلهما ابن حجر **قوله** في كتاب آكام المرجان في
احكام الجنان كذا المخطئ للمصنف والصواب اصطفا لفظي والآكام جمع اكم كجبل وجبال واكم جمع اكمة وهو مما يفرق
بينه وبين واحد بالتاء والاكمة الجبل الصغير شبه كتابه لما اشتمل عليه من نقائس المسائل بجبال المرجان الصغيرة
واطلق اسم المعبد به على المشبه على طريق الاستعارة التصريحية **قوله** ولا خلاف في انهم مكلفون اليه اقول فيه نظروا في
مقتضا ان تكليفهم ودخولهم الجنة متفق عليه وليس كذلك قال الحافظ ابن حجر وعلى القول بتكليفهم قليل لانواعهم الا النجاة
من النار ثم يقال لهم كونوا ثوابا كما لبها ثم وهو قول الامام ويروى عن ابي الليث ابن ابي سليم عن الامام رضي الله عنه
ورايتهما اخريان احدتهما انهما من اهل الجنة ولا ثواب لهم خلا فالحما ذكرهما ابو المصنف في التنسي الثانية التوقف قاله
الطبري وهو في اكثر الروايات ثلثة اقوال ومذهب ابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى والاوزاعي انهم يثابون على
الطاعة ويعاقبون على المعصية ويدخلون الجنة ذكره العيني في شرح البخاري وعليه الاكثر وفي فتاوى ابي اسحاق
الصغار ان كفار الجن مع كفار الانس يكونون في النار ابد اوامامهم من الجن فقال الامام لا يكونون في الجنة ولا في النار ولكن
في معلوم الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يكونون في الجنة انتهى **قوله** وانما اختلفوا في ثواب الطائفتين ان قيل الحزم
بدخولهم الجنة اعظم ثوابا لمكان الجواب بان المراد ثواب زائد على دخول الجنة ويدل عليه ما ذكره بعضهم من ان
مؤمنهم يكون في ربض الجنة والجاصل ان ثوابهم ليس كثواب بني آدم قال في اليواقيت ثم في الجنة ينكس الامر
ونزاهم ولا يرونا والنوا من منهم كما يراه الخواص منافي الدنيا قال الحافظ ابن حجر ويكونون في ربض الجنة وهو
مقول من مالك وطائفة وقيل هم اصحاب الامرات نصارت الاقوال متدهيز كرا لمصنف بعضها ففي كلامه قد افح
لانه ذكر اقوالا منها انهم لا يدخلون الجنة ويقال لهم كونوا ثوابا في شرح يقول العبد للشيخ محمد بن عبد الله
الغزي قال ابو عمر ان عبد البر الجن عند الجماعة مكلفون مخاطبون لقوله تعالى يا معشر الجن والانس الآية وحكي
بعضهم من الحشوية انهم مضطرون الى افعالهم وانهم ليسوا بمكلفين واعلم ان مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار
والخطابون اصناف بني آدم والملائكة والجن والشياطين قال القشيري وعلى القول بان مؤمن الجن في الجنة لا يرون الله
سبحانه وتعالى كما ان الملائكة لا يرون الله تعزى جبرئيل عليه السلام فانه يرى ربه مرة واحدة والشياطين خلقهم
للشر والا واحد منهم قد اسلم لما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو هامة ابن هيم بن لايس بن ابايس لعنة الله تعالى
فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم هو الواقعة والمرهلات ومع وكورت والكافرون والاخلاص والمعوذتين فهو مخصوص

لا نذكر منه الفقر للبيضة والاثابة بالوغل فضل قالت المعتولة لو فعل ظلمهم فيستحق العقاب ويستحق الغواصها لجهنم
قال الله تعالى وما القاصطون فكلوا جهنم حظا قبلها الغواص فضل من الله تع لا بالاحتضا في فان قيل قوله تع في اي الاية وبكم
تكل بان يعمل على نعم الجنة خطا بالثقلين يرد ما ذكرنا قلنا ذكرنا ان المراد بالتوقفت التوقف في التأكل والمشرب والملاذ
لا الدخول فيه كل دخول الملاذ للسلام والرياسة والخدمة والملاذكة بل خلون عليهم من كل بلا سلام الاية انتهى فمنها
النكاح قال في السراجية لا تجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانسان الله لا اختلاف الجنس انتهى وقبعة في ضحية المفتي والمفوض
وفي القنية مثل الحسن البصري رضى عن التزويج بجنية فقال يجوز بلا شهود ثم روى آخر فقال لا يجوز ثم روى آخر يصنع
السائل لحماقته انتهى وفي يتيمة الذهري فتاوى اهل العصور مثل علي ابن احمد من التزويج بامرأة مسلمة من الجن
هل يجوز اذا تصورو ذلك ام يختص الجواز بالادميين فقال يصنع هذا السائل لحماقته وجهله قلت وهذه الايدى على حماقة
السائل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث روى ذكر في فتاواه ان الكفار لو تزوجوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال
يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد روى لنا وسلم ولكن اجاب على تعد ير التصور وكذا هذا استدلالها ابو حامد روى
فقال لا يجوز انتهى وقد استدلى بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تع في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم
ازواجا اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تع لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الادميين انتهى وبعضهم
استدل بما رواه حرب الكرماني في مسائله عن احمد واحق قال حل لنا محمد بن يحيى القطيعي حل لنا بشر ابن عمر بن
لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزهري قال نهى روى الله صلى الله عليه وآله وسلم من نكاح الجن وهو وان كان مرسلا
فقد اعتضد باقوال العلماء قروى المنع عن الحسن البصري وقادة والحاكم بن قتيبة واحق بن وهب وعقبة بن
الاصم روى فاذا تقر بالمنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية من باب اولي ويدل عليه قوله في السراجية

من بينهم **قوله** لأنه تنوذر الضمير الراجع الى المغفرة مراعاة للخبر اولان المغفرة مصدر ومضموم بالتا وهو مما
يجوز تدكيره **قوله** قلنا ذكرنا ان المراد باليعامل فيه وفي مرجع الضمير في قوله لا لدخول فيه **قوله** لا تجوز
المناكحة بين بني آدم والجن قيل وهل يجوز بشهادة الجن **قوله** ولا يتصور ذلك بعد روى لنا قيل عدم التصور ومنوع
فقد يتصور ذلك عقلا بعد نزول عيسى عليه الصلاة والسلام **قوله** وقد استدلى بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله
تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا قال بعض الفضلاء لم يتعقب المصنف ذلك ولي فيه نظر لانه يرجع الى
الاستدلال بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة عندنا فيحتاج القائل بعدم صحة نكاح الانسي الجنيات الى دليل واضح يصلح
حجة لما ادعاه وقد ظهر لي على عدم صحة نكاح الانسي الجنيات طريقان وهما نقول الاصل في الفروج الحرمة الان
الشارع اذن في نكاح الاناث من بني آدم بقوله تعالى فَاَلْكَهِنَّ امَّا بِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الْآيَةَ والنساء اسم للاناث من بني آدم
كما في آكام المرجان فبقى الاناث في غير بني آدم على اصل الحرمة انتهى اقول المستدل بالآية هانفي لاحق
وبعينه لا يتم الاعتراض **قوله** هو وان كان مرسلا اليه يجوز ان تكون الجملة الشرطية خبر للامثلة والوارد في
الجملة لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فقد تعلى والفا زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط في
هذا الاحتجاج الى الجزء هذا وفيما ذكره المصنف نظرا فان المرسل حجة عندنا لكن في الاستدلال بهيعة وهو موقوف
فكان ينبغي ان يعلم به لا بالارسل **قوله** فالمنع من نكاح الجنى الانسية من باب اولي اقول هذا صريح في جعل المصنف في

لا يجوز زنا نكاحه وهو حامل له الجنين وقد اجمعت اهل العلم على ان الجنين اذا لم يولد الا لأمه ولا يولد له غيره
 عند ثمانية قبل من حمل من ولد في نكاحه كمنبث قوم من اهل اليمن الذين قالوا يولد له من نكاح الجن وقالوا انما يولد
 ويولد من الجنين بخطيب المدينة جارية تزعم انه فولد له فقالوا لا يولد له الا من ولد له من نكاح الجنين ولا يولد له من غيره
 لا يولد له حاملا عول له من زوجه قالوا من الجن فيكون الفساد في الاسلام به لا يولد له من غيره ولا يولد له من غيره
 قتل له من الجنين قال قاضيان في افتاء امرأه اقامت معها جني ياتيني في النوم من اراد لولد في نفسه ما اجل
 لوجها معني زوجي لا غسل عليها انتهى وفيه للكمال بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب كذا له احتلام ومنها انعقاد
 الجماع بالجن ذكره الاحمد وطى من صاحب آكام المرحان من اصحابنا مستند الحديث اصيل بن مسعود روى في قصة
 الجن وفيه ثلثا اقام وحول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي اذ ركه شخصان مبهم فقالا يا رسول الله ان نكحنا نكحنا
 في منلوتنا قال نصفهما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف ونظير ذلك لما ذكره السبكي ابن الجبابة تحصل بالملائكة وفرع
 على ذلك لو صلى في قضاء باذان واقام منفردا لم حلف انه صلى بالجماع فلم يحسن وضعا صحة الصلوة خلف الجنين
 ذكره في آكام المرحان ومنها اذا مر الجنين بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل الانسي ومنها لا يجوز قتل الجنين بغير حق
 كالانسي قال الذي يلحق قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها من الجنان لقوله عليه السلام
 لا تقتلوا الطغيتين ولا تروا باكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكلب لانه صلى الله عليه وسلم
 ما هو الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا اخالفوا قلب نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والوطئ هو
 الا نكاح الا اذا اراد فيقال لها ارجعي باذن الله تعالى ارجلي طريق المسلمين فان ابعث قتلها والا نكاحا انما يكون
 خارجا لصلواته وقد روى عن ابن ابي الدنيا ان عايشة رضي الله عنها رأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت

قول الزهري نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن مضافا الى مقوله والفاصل محل وف والتفكير يرئى عن نكاح
 الانسي الجنين مع احتمال ان يكون مضافا الى فاعله والمفعول محذوف وكان مراده ان المنع عن نكاح الانس الجنية ثبت بعبارة
 النص والمنع عن نكاح الجنين الانسية ثبت بذكر الالة النص ولا يتم هذا مع احتمال النص له ما كيف واضافة المصدر الى فاعله حقيقة
 واضافته الى مفعوله مجاز كذا ذكره المشهاب السمين على انه في دعوى الاولوية نذار ابل هما موافق المنع فان دلت على المنسية
 وعبارة السراجية صريحة في الالة على المساواة لا على الاولوية كما دعاه فتأمل **قوله** لكن روى ابو عثمان الخ احتل راح على المنع
 من نكاح الجنين الانسية **قوله** ولكن اكره اذا وجد امرأة الخ اقول في الصلوة حذوف والتقدير اكره ذلك لانه اذا وجد
 امرأة فاذا هنا للتعليل لا للتعليل قال العلامة القرافي في كتاب الفروق وضابطه مراعاة المناسبة وعدم انتفاء
 المشروط عند انتفاقه فيعلم انه ليس بشرط مثاله قوله تعالى واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون والشكر واجب مع العبادة
 وعدمها ومعنى الكلام انكم موصوفون بصفة تحدث على الشكر وتبعث عليه وهو العبادة والتف لل فافعلوا ذلك
 فانه متيحه فوجود سببه عندكم انتهى فليحفظا انه قلما يباع لكثرة الانتفاع **قوله** ياتيني في النوم اقول فهم
 منه انها لو قالت ياتيني في البقعة انه يجب عليه الغسل بالايلاج وان لم تنزل لانه لا ياتيا في البقعة الا في سورة آدمي
 فليحذر **قوله** ومنها انعقاد الجماع بالجن قيل وهل يصح اقتداء الانسي بالجنين انتهى اقول هذا بعينه ما افاده
 الاصنب بقوله ومنها صحة الصلاة خلف الجنين **قوله** ومنها لا يجوز قتل الجنين اليه قال بعض الفضلاء قضية هذا ان يقتل

فانتهى في تلك الليلة فليل لها انها من النور الذين يستعملون النور من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت الى اليمن
فالتفت اليها رعون واما فاعتقتهم ورواها النبي ابي هيبه في مصنفه وفيه فلما أصبحت امرت باننا عشر الف درهم ففرقت
في المساكين ومنها قبول رواية الجني ذكر صاحب آكام المرجان وذكر الامير طي انه لا شك في جواز روايتهم من الانس
بما سمعوا سواء علم الانسي بهم او لا واذا اجاز الشيخ من حضر دخل الجني كافي نظيره من الانس واما رواية الانس عنهم
بما ظاهري منعها لعدم حصول الثقة بهم التهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجني وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها
انها ذبعت لا نحل قال في الملتقط من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبائح الجني لثبوت وقد ذكر الامام
الكردري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من احكام الجان والاداء الشيطان وبيان الغول والكلام على جماعتهم
واكلهم فوائدا الاولى الجهم وعلى انه لم يكن من الجن نبي واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس اني انزلكم رسول
منكم نيا ولوه على انهم رجل عن الرجل سمعوا كلامهم فانه رواتهم لاهن الله تعالى وذهب الضحاك وابن حزم
على انه كان منهم نبي تمسكا بعد بيت كان النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس الجن من قومه ولا شك انهم
انزلوا فصيح انهم جاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسيره لا حقا وفيه دليل على انه عليه السلام
كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال مقاتل رحمه الله لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمني الجن

القاتل اذا كان الجني مسلما او ذميا اقول عندي توقف في كون الجني يكون ذميا **قوله** ومنها قبول رواية الجني يعني الجني
حمله لما هبتي قريبا من منعه رواية الانسي عن الجني **قوله** وقد ذكر الامام العسكري في مناقبه الخ اقول ذكر فيها ان
منه حسب ابن ابي ليلى وما لهما والشافعي ان الجني لطيف يتألم الجنة وذكر فيها ان بعض المعتزلة زعم ان الجن لا تأكل ولا تشرب
ولا يعطون ولا يتوالف وهذا باطل بالكتاب والسنة وقد روي في الخبر المرفوع عن الرجل اذا جامع امرأته ولم يسم انطوى
الجان على احليله وجامع معه وجا في القصص ان بلقيس من بنات الجن وان ابابها السرح من المحدثين اهد تزوج بوحانة
بنت السكن وكانت فيمنع الجن وفيها ان المعتزلة والفلاسفة انكروا وجود الغول واهل الحق قالوا بوجوده وانه مارد
الجن يفضل ابن آدم وقوله عليه السلام كما في صحيح مسلم لا غول اي لا حطم للغول في الاصل والافواه وانما هو من خلق
الله تعالى لانه عليه الصلوة والسلام ما بعث لبيان الحقائق وفيها دليل لبيان الاحكام **قوله** فتأولوه الخ قال بعض الفضلاء و
يجاب ايضا ببيان المواد بقوله تعالى منكم اي من مجموعكم على حد قوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما
انتم **قوله** على انه كان منهم نبي كذا بخط المصنف والصواب الى انه كان منهم نبي **قوله** قال وليس الجن الخ كذا بخط
المصنف والصواب قال اي الضحاك وابن حزم **قوله** قال البغوي في تفسيره سورة الاحقاف وفيه دليل الخ اقول ليس في
كلام المس مرجع اليه ضمير فيه وعبارة البغوي عند قوله تعالى رادصرفنا اليك نفرا من الجن يستمعون القرآن اختلفوا
في عد النفر فقال ابن عباس كانوا مبعوث من جن نصيبين فجعلهم رسلا الى قومهم ثم قال عند قوله تعالى يا قومنا اجيبوا
داعي الله وامنوا بغير لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب اليم داعي الله يعني محمد قال ابن عباس رضي الله عنه فاستجاب
ثمة من قومهم نحو من مبعين رجلا من الجن فرجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافقوه بالبطحا فقرأ عليهم
القرآن وامرهم وهاهم وفيه ان امره ونهيه لهم دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا الى الجن والانس جميعا انتهى
ومنه يعلم مرجع الضمير كما بيناه **قوله** كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا ما قال بعض المتأخرين لم يبعث الى الملائكة

فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة فخرنا واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يجراد من النار لا ثواب لهم الا النجاة ثم ومن ابي الزناد كذا قال آخر دون يثابون كما يعالون ذبه قال مالك وابن ابي شيبة عن ابي حنيفة انهم يلهمون التسليم والذكري فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان من اكل من الجنة في ربهها وليسوا فيها انتهت الثالثة ذهب المصنف الى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لا تدركه الابصار وقد امتنعت منه مؤمنون البشري فبقي على عمومته في الملائكة قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا انتهى ثم يتعقبه الاحيوي في روح في الاحتلال على عدم رؤية الملائكة لانها لا تدرك على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا امتثناء قال القاضي البيضاوي لا تدركه اي لا تحيط به واحتلت المعتزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك بهطلق الرؤية ولا النفي في الآية عاما في الاوقات فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى احكام المحارم المحرم عندنا من حرم نكاحه على التابيل بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطئ حرام فخرج بالاول ولد العمومة والخولة وبالثاني اخت الزوجة وممتها وحالتهاد شمل ام المزنى بها وبنتها واباء الزاني وابنه

وهو محل قائل اقول ذكر بن حجر الهيتمي في شرح الاربعين انه مبعوث الى الملائكة ايضا **قوله** لا ثواب لهم الا النجاة من النار اقول امتثناء النجاة من النار يفيد ان لهم ثوابا وحينئذ لا يتم قوله واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله لما تقدم ان ابا حنيفة رحمه الله توقف في ثوابهم **قوله** صرح ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى وفي فتاوى ابي اسحق ابراهيم ابن الصغار انه اعتمد على الشهيد ان الملائكة لا يرون الله تعالى مع هوى جبرئيل عليه السلام فانه يرى مرة واحدة ولا يرى بعد ها انتهى قال العلامة قاسم ابن قطلوبغا ومن خطه نقلت الرواية جائزة عقلا فانتفاء وقوعها لا يكون الا بالسمع وكذا ما قاله في امر جبرئيل عليه السلام والله تعالى اعلم انتهى وفي تحفة الجلساء للجلال السيوطي الاتوى انهم يرونه فقد نص على ذلك امام السنة والجماعة ابو الحسن الاشعري رحمه الله في كتاب الايات في اصول الديانة وقابعه على ذلك البيهقي انتهى وهل مومنوا بالبشر من الامم السابقة يرون الله تعالى قال ابن ابي ليلى فيه احتمالان والاظهر مساراتهم نقله الجلال السيوطي **قوله** ان الجن لا يرونه كذا الخط المص والى قوله لا يرونه باثبات النون **قوله** لانها لا تدرك على عدم رؤية المؤمنين الخ قيل عليه فيه ان حمل ال في الابصار للاحتغراق كاهو الظاهر يدل عليه اذا المتبادر الاستغراق الحقيقي الشامل لابصار المومنين وغيرهم وهو مبني على الاحتلال بالآية نعم حمل الادراك على الاحاطة التي ففيها لا يستلزم نفي اصل الرؤية لا يدل على عدم رؤيتهم اذ نفي الاخص لا يستلزم نفي العام انتهى وقيل عليه ايضا ان التغليل المذكور لا يناسب النظر لان الظاهر نفي العام وامتثنت مؤمنوا بالبشر فبقي على عمومته في غيرهم وهم الملائكة والجن وما نقله عن البيضاوي تأويل محال للظاهر لكنه موافق لمذهب اهل السنة **قوله** فانه في قوة قولنا كل بصير يدركه يريد ان القضية التي ورد عليه النفي هي ما ذكره بصيرا الحاصل بعد دخول النفي ليس كل بصير يدركه وهو من سلب العموم لامن عموم الساب **قوله** مع ان النفي لا يوجب الامتناع يعني من لول النفي عدم الوقوع لعدم الجواز فكيف من شيء غير واقع يجوز وقوعه **قوله** ولو بوطئ حرام

ولحكمه **قوله** الكا ح وجواز النظر والخلوة والمشاركة المحرم من الرضاع لمن الخلوة بها مكروهة وكلها بالصيغة العامة
 وحرمه الكا ح على التاييد لا يشاركه للمحرم فيها فان الملازمة تفضل اذا اكذب نفسه ثم خرج من اهلية الشهادة والجهوية
 قبل بالاسلام او بتهودها او نصرها والمطلقة ثلاثا بل خول الثاني وانقضاء عدته ومتكوحة الغير بطلانها وانقضاء عدتها
 وتعددة الغير بالانقضاء عدتها وكفى الامهاركة للمطوم في جواز النظر والخلوة والسفر وامامها مكا لا جنسي على المعتمد
 لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاثة والنساء الثقات لا يقرن من مقام الزوج والمحرم في السفر واحتص المحرم السبي
 باحكام منها عتقه على قريبه لوملحه ولا يغتص بالاصل والفرع ومنها وجوب نفقة العقير العاجز على قريبه الغني فلا بد
 من كونه رهما محرما من جهة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته ويغسل المحرم قريته
 ومنها انه لا يجوز التمريق بين صغير ومحرم ببيع او هبة الا في شهر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صحيح
 البيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة وتختص الاصول والفروع من بين مائتا المحارم باحكام منها انه
 لا يقطع احدهما بسرقه مال الآخر ومنها

واصل بقوله او مصاهرة فحقه ان يذكره بهذه **قوله** وكذا بالصهرة للشابة اقول صواب العبارة ان يقال
 وكذلك بالشابة المحرمة بالصهرية بقاء المصداق لا يقال صهرة **قوله** وحرمه الكا ح على التاييد لامشراكه للمحرم
 فيها اي لامشاركه للمحرم فيها من احدها لا يشاركه احد نيهما بل هي خاصة به ولا ينفي ما في عبارة المصنف من الضوازة
 والراكدة **قوله** فان الملازمة يفتح العين كما ضبطها المصنف بقلمه اي المرأة التي لا منها زوجها **قوله** او خرج من اهلية
 الشهادة يعني بان حد في قلب **قوله** والمطلقة ثلاثا بل خول الثاني اي مع الوطء لان اللخلول هنا لا يقوم مقام الوطء
 بالاجماع **قوله** وكذلك الامشراك للمحرم في حواجز النظري لامشراكه للمحرم في جواز النظر الى غير الوحد والكفين من احد
قوله وامامها مكا لا جنسي على المعتمد في منية المفتي العبد بل دخل على مولاه بغيرا ذنبا بالاجماع وهو في النظر
 اليها كالاجنبي ينظر الى وجهها وكفيها ولا ينظر الى مواضع زينتها الباطنة وقال مالك وهو احد قولي الشافعي يحل له
 من سيلته ما يحل للمحرم واحموا انه لا يسافر بها **قوله** ويغسل المحرم قريته اقول في شرح السقاية للقهستاني لو ماتت
 امرأة في السفر ييممها ذورحم محرمة منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خوقة ثم ييممها وان ماتت امة ييممها اجنبي
 بغير ثوب وكذلك الوما ترحل بين النساء ييممها ذوات رحم محرمة منها ازامته بغير ثوب وبغيرها بثوب ولو ماتت غيرة مشتهية ومشتبهة
 غسله الرجل والمرأة ولا يغسل زوجته وتفسله الا اذا وقع الزوجة بوجهه يعني بان بانته منه قبل موته او ارتدت
 قبله او بعد او قبلت ابنه او اباه او وطئت به بهيمة انعمت مع زيادة ومنه يعلم ان قول المصنف ويغسل المحرم
 قريته غير واقع موقعه بل مخالف لما في الاعتبار ومضال لما ذكره نفسه في شرح الكنز من انه ييممها ذورحم المحرم
 منها **قوله** الا في شهر مسائل ذكرناها في شرح الكنز اقول بل في الاثني عشر كافي النهر شرح الكنز **قوله** ان المحرمية مانعة
 من الرجوع في الهبة اقول ولو كان المحرم كالموالي المانع المحرمية دون الارث كافي المنية وكذلك لو كان المحرم مبداء كالو
 وهب لعبد والعبد ذورحم محرمة من الوهاب فانه لا يرجع في الهبة بالاتفاق على الاصح لان الهبة لا يهبها ولا تقبض تمليك
 الرضوخ كذا في المبسوط ولو وهب لعبد اخيه او لاختيه وهو عبد لا جنبي فانه يرجع عند الامام لان الملك لم يقع فيها بل يقرب
 من كل وجه بل ليل ان العبد احق بما وهب له ان احتاج اليه وقال لا يرجع في الاولى ويرجع في الثانية كل في شرح الكنز

دون مكسبه منهنه الواد من الاصل ولد جارية ابنة ثبت نسبها والجد ابنا لابا كالاب من مد من مة ولو حكما لعدم الاهلية
 بخلاف الفرع اذا دعي ولد جارية اصله لم يصح الابتداء في الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه بخلاف الاصول
 لا يجوز قتال جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز المسافرة الا باذنه ان كان الطريق مخوف والافان لم يكن ملتجيا
 فكيف للفرع والافان ومنها اذا دعي احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم يحكم الاجلاد والجدات
 وينبغي الالتحاق ومنها كراهة حمله من اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خلع منه ومنها جواز تاديب الاصل فرعه
 والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والجدات كذلك والجدات كذلك والجدات كذلك والجدات كذلك والجدات كذلك
 مسائل الجهد وما يقوم مقام الاب فيه في فروع الفرائد ومنها لا يحسن بل بين الفرع والجداد والجدات كذلك والجدات كذلك
 الاصول المذكور وجوب الاعفاف واختصاص الاب والجد باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا بالحفظ
 وشراء ما لا بد منه للصغير ومنها تولي طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه او اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد
 بطلان واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط واما ولاية الانكاح فلا تختص بهما فتثبت لكل ولي سواء كان
 عصبة او من ذوي الارحام وكذلك الصلوة في الجنائز لا تختص بهما وفي الملتقط من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن

لم يضيعهما والجداد والجدات مثلهما عند مدعيهما وهذا كله يعلم ما في اطلاق المصنف **قول** لا يجوز المسافرة الا باذنه
 الخ تقل من المسئلة قريها غير مقيد بخوف الطريق ومجملة من غير تفصيل فاعل فائدة اعادة التنبه على حمل المطلق
 على المقيد وبيان التفصيل **قول** ومنها اذا دعي احد ابويه في الصلوة **قول** اطلاقه يتناول النوازل الا ان يقال انها
 صارت واجبة بالشرع **قول** الا ان يكون عالما بكونه فيها **قول** وجهه انه دعاه مع العلم بان فدية الصلوة تغتصب فلا
 تقتضي الاجابة بخلاف الدعاء مع عدم العلم بانه في الصلوة فانه في عدم اجابته نوع عقوب يستلزم هي صفة الاصل التي فيه
 مخط الله تعالى **قول** ومنها جواز تاديب الاصل فرعه قال بعض الفضلاء يشتمل باطلاقه الفرع البالغ وهو محل نظر لانه قطاع
 الولاية بالبلوغ انتهى **قول** ذكر شيخ مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي في شرحه المسمى بالرمز على نظم المكتنز
 في باب الحضانة نقلا عن الامميجاني ان الاب ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء انتهى فليحفظ **قول** والظاهر عدم
 الاختصاص بالاب **قول** في جملة احكام الصغار للامام محمد الملقب والدين محمد الاستر وشي بعد كلام واما الوالدة اذا
 ضربت ولدها الصغير للثاذهب لا شك انها تضمن عند الامام وقد اختلف المشايخ على قولها ما قال بعضهم تضمن وقال
 بعضهم لا تضمن انتهى **قول** رخصها لا يحسن بل بين الفرع **قول** محل هذا اما لم يتمرد على الحاكم فانه اذا
 تمرد فميس قال في الجوهرية رجل له على ابيه ميراث الام او دين آخر فاقرا اقام البينة عليه فانه لا يحبس ما
 لم يتمرد على الحاكم فاذا تمرد عليه يحبس **قول** واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف **قول** الاعفاف مصدر والفعل
 المبني للمفعول والمعنى واختص الاصول المذكور بوجوب ان يعفو لاي بلن بعضهم فروهم اذا احتاجوا الى النكاح وكانوا
 معسرين **قول** ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط **قول** ظاهره ان النكاح يصح ويلزم ولا خيار
 عليهما سواء كان غبن فاحش او لا وسواء كان من كفوء او لا يظهر سوء اختيارهما او لا وقيد في الفتح بما اذا لم يخل
 سوء اختيارهما في ذلك فان ظهر كان العقد باطلا على قول الامام على الصحيح وعليه مجرى في متن تدوير الابصار وقابل وللولي
 انكاح الصغير والصغيرة ولو لغيره ولو لغيره كان الولي ابا وجه لم يعرف منهما جهو الاختيار وان

الا ب كهللك لم يغرم الا ان يقترب من ضرب بالابضرب مثله ولو ضربت باذن الام غرم الدية اذا هلك والجبد كالب كالب غرم
 الا في اثنتا عشر مسألة ذكرنا على الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيه اجد الصحيح الفنا هذا فائلا في ترتيب
 على النسب اثنا عشر طكنا تو ريث المال واليولاد وعلهم صحة الوصية عند المزا حمة ويلحق بها الاقرار بالدين في
 مرض موته وحمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الصفقة وطلب
 العدل وحقوق القصاص احكام غيبوبة الحشفة يترتب عليها احكام وجوب الغسل وتحريريم الصلوة والسيجود والصلابة
 والطواب وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسحه وكتابتها ودخول المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل وجوب
 نزع الخنف والصفارة وحبوب اوند با في اول الحيف بد ينار وفي آخره بنصف دينار وقسا د الصوم وجوب قضائه
 والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الفجر مخالفا لقطع التتابع المشروط فيه وفي الاعتكاف وفناده الامتكان والصح
 قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضى في فاسد هما وقضائهما وحبوب الدم وبطلان خيار السرقة
 لمن له وعقوبات الردعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقيله ان كانت بكرا او نقصها الوطى وجوب مهر المثل
 بالوطى بشبهة او نكاح فاضل ونموت الرجعة به وبيع العبد في مبرها اذا نكح باذن سيده وتحريريم الربيبة وتحريريم اصل الموطوءة

مرف لا قوله ولو ضرب بالابضرب غرم الدية اقول هذا انما يتم على قول الامام من ضمان الام لو ضربته للتاديب وكذا
 على احدى الروايتين منهما من ضمانها واما على الرواية الثانية عنها لثا ثلثة بعد م الضمان فلا يتم قوله الا في اثنتا
 عشر مسألة اليه اقول الذي ذكره في فن الفوائد احدى عشر مسألة قوله والثولاد اي وتو ريث الولاء قوله وعدم صحة
 الوصية اليه قال بعض الفضلاء لعل المراد عدم نفوذها والا في مؤقوفة على اجازة المزا حمة بدليل مسألة الاقرار فانه موقوف
 ايضا على تصديق المزا حمة انتهى ونريد تامل قوله وتحميل الدية اقول فيه ان تحميل الدية لا يختص بالنسب حتى يعر تب
 عليه دون غيره قوله وولاية التزويج اقول فيه ان القاضي يلي النكاح في بعض المسائل وليس قريبا ولذا كان قولهم
 كل من يرت يلي النكاح قضية مطردة غير متعكبة والقضايا الشرعية يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس قوله وولاية
 غسل الميت فليس لغير القريب ان يتقدم لغسله عند وجوده من غير اذن قوله وولاية المال اي التصرف فيه اقول
 قد تقدم ان ذلك خاص بالاب والجد لاب قوله وطلب العدل اقول وكذا طلب القصاص قوله وحقوق القصاص اي وصحة
 اسقاط القصاص بالعفو او الصلح قوله احكام غيبوبة الحشفة في النكاح في الشيق يغيب غيابة بالكسر
 وغيبوبة بالضم وغيا با وفيه بكسرهما انتهى وعلم منه انه لا يقال غيبوبة في مصدر وغاب الشيق في الشيق وانما يقال
 في مصدر وغاب بمعنى بعد كما يعلم منه ايضا وعلى هذا كان الصواب ان يقول غيبوبة الحشفة قوله وتحريريم الصلوة
 ان يقول وعدم صحة الصلوة اذا يلزم من التحريم عدم الصحة ولكن لا يتم ذلك بالنسبة الى المعطوفات قوله والسيجود اي
 سجود التلاوة والافسجود الصلاة داخل فيها قوله وجوب اوند با في اول الحيف ينار اليه لف ونشر مرتب قوله وفي
 الاعتكاف عطف على الضمير العائد على الصوم ولذا ما دال الجار قوله مطلقا يعني بكرا كانت او ثيبا قوله وقيله اذا كانت
 بكرا لان وطى المبكر تعيب لها قوله او نقصها الوطى يعني اذا كانت ثيبا ونقصها الوطى ناعن انفاها قوله وتحريريم
 اصل الموطوءة اليه اطلق الموطوءة فحمل الموطوءة بالزنا وهو كذلك واطلق الموطوءة فحمل كل وطى وليس كذلك
 فقد صرحوا بان له لو وطى امرأة وثقها بالزنا فاضاها لا يثبت بذلك الوطى حرمة المصاهرة لعدم ثبوت كونه في العرج

وغيره من هذه وجوبه أصله وفرعه عليه سائر أحكامها للزوج الأول وليس له ما الذي طلقها ثلثا قبل ملكها
 وتحريرهم وطبق اختها إذا كانت أمة وزوال العنة وإبطال خيار العتيقة وإبطال خيار البلوغ إذا كانت بكر أو كالمسمى
 وجوب مهر المثل للمفوضة وإحقاط حبسها نفسها لاستيفاء مهر معجل من مهرها على قولهما وقوع الطلاق المعلق به
 وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت الفسخ في الإيلاء وجوب كفارة اليمين
 لو كان بالله تعالى وجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد رحمه المفتي به وجوب النفقة
 والمكنت للمطلقة بعده وجوب الحد لو كان زنا ولو طاعة على قولهما وذبح للبهيمة المفعول بها ثم حرقتها وجوب
 التعزير إن كان في ميتة أو مشتركة أو موصى لمنفعتيها أو محرم مملوكة له أو لوطاة بزوجه وثبوت الإحصان وثبوت
 النسب ووقوع العتق المعلق به واحتشاق العزل عن القضاء والولاية والرعاية ورد الهبة لزوجها إذا كان زنا والله أعلم
 فوائده الأولى لا فرق في الإيلاج بين أن يكون بحائل أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحليل
 فتجري في ما تراه الأبواب الثانية ما ثبت للحنفية من الأحكام ثبت لمقطوعها أن بقي منه قدرها وان لم يبق منه قدرها
 لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى نقل لكونها كلية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب
 به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل ويفسد الصوم به اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة والأصح وجوبها
 ويفسد الحج به قبل الوقوف على الرأى على قوله والأصح فساده به كافي ففتح القدير ويفسد به الامتناع
 وثبتت به الرجعة على المفتي به كافي التبيين الأنفي مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحد به عند الإمام
 إذا حبست أو علم كونه فيه كافي الفتح وأطلق في الموطوءة وهو مقيد بالمشتبهة ولو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة
 ومن أبي يوسف ثبوتها قياها على العجز والعرواء ولهما أن العلة وطء هو سبب للولد وهو منتف في غير المشتبهة
 بخلاف الكبيرة لجواز وقوعه كما وقع لكربا وأبراهيم عليهما الصلاة والسلام قال في الفتح وله أن يقول بالامكان
 العقلي **قوله** وحملها للزوج الأول وليس له ما الذي طلقها ثلثا كذا في النسح وبخط المصنف يضار وهو خطأ
 والصواب لزوجهما الذي طلقها لثنتين قبل ملكها أي يترتب على غيبوبة الحشفة بعد نكاح صحيح حملها الذي صار ميذا
 لها بعد ما طلقها لثنتين قال المصنف في شرح الكنز في باب الرجعة لو اشتراها الزوج بعد الثنتين لا تحل له بوطئه حتى
 تزوج غيره **قوله** وإبطال خيار البلوغ إذا كانت بكر أو كالمسمى ظاهر أنها لو كانت ثيبا لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك قال
 في جامع الفصولين في فصل الخيارات وخيار البلوغ للثيب والغلام يمتد إلى ما وراء المجلس والعمر وقت له **قوله** وجوب
 مهر المثل للمفوضة أي ويترتب على غيبوبة الحشفة وجوب مهر المثل لها ما قبله فلها المتعة وهو **قوله** وجوب كفارة
 اليمين الحج يعني فيما إذا حلف بالله لا يطأها **قوله** ومنع تزويجها الحج أي يترتب على غيبوبة الحشفة في أمتة منع تزويجها
 قبل الاستبراء **قوله** أو لوطاة بزوجه مكلف على قوله ميتة والتقدير وإن كان في لوطاة بزوجه **قوله** ووقوع العتق
 المعلق به بتفكير الضمير كافي خطأ المصنف وهو راجع إلى الوطء المتعلق في ذلك من **قوله** لا تثبت به حرمة المصاهرة
 أقول ذكرهم من الإسلام رح أنه يفتي بالحرمة احتياطا أخذ بقول بعض المشائخ انتهى وهو لطيف حسن إذ لا يكون
 الوطء في الدبر أدنى حالا من مسه وهو ثبت به الحرمة فلا تثبت به أولى إذ فيه مس وزيادة **قوله** ولا يجب الحد
 عند الإمام إلا إذا تكرر فيقتل أقول أطلق في التكرار ولم يبينه وقد بينه الكاكي في العيون حيث قال ولو طاعة بعز وازل مرة

الا اذا تكرر فقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا يفتق للمؤلى ولا يفتق للمؤلى
العنة ولا تخرج به من كونها بكر افيكتفى بسكوته ولا يحل بحال والوطى فى القبل حلال فى الزوجة والامة بهذا
عدم مانع وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بحقوقه بالتقبيل والتمس بشهوة فهل الاولى للالة على الرضا
وقى جامع الفصولين جامعها فى دبرها بنكاح فامد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى فى الدبر لا يوجب
كمال المهر فى النكاح الصحيح ولا تحب به العدة لوطئها بعد من غير خلوة الرابعة الوطى بنكاح فامد كالوطى بنكاح صحيح الا
فى مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزاحل المسمى وفى الصحيح يجب المسمى الثانية الحرمة الثالثة عدم الحل الاول الرابعة
عدم الاحصان به الخامسة للوطى بملك اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب تحريرها على اصوله وفروعه
وتعزيم اصولها وفروعهما عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اختها اليها ولغايف الوطى بالنكاح فى مسائل لا يثبت
به التحليل ولا الاحصان السادسة كل حكم تعلق بالوطى لا يعتبر فيه الانزال لكونه تبعا السابعة لا يخلو الوطى
بغير ملك اليمين من مهر واحد الا فى مسائل الاولى التى مية اذا تكحت بغير مهر مثلائم املا وادكا نواهد ينون
ان لامهر فلا مهر الثانية تصح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج امته من
مبدء فالاصح ان لامهر الرابعة ووطى العبد سيده به شبهة فلا مهر اخذ من قولهم فى الثالثة ان المؤلى لا يستوجب
على عبده ديننا الخامسة لو وطى حرة فلا مهر لها لم اره الا السادسة الموقوف عليه اذا وطى الموقوفة ينبغي ان
وفى الثانية يقتل انتهى يعنى هياصة قال الزيلعي لو رأى الامام مصلحة فى قتل من اعتاده جاز له قتله قال المص فى البحر
واعلم انهم يذكرون فى حكم السياسة ان الامام يفعل ما لم يقولوا للقاضي فظاهره ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا
العمل بها **قوله** عند عدم مانع تخرج به الامة المجوسية **قوله** الثانية الحرمة اى الحرمة التى تثبت بالمصاهرة لا تثبت
بالنكاح الفاسد وتثبت بالنكاح الصحيح **قوله** الثالثة عدم الحل للزوج الاول اى لا يثبت الحل للزوج الاول اذا بان
زوجته بيمينونة كبرى بالنكاح الفاسد ويثبت بالنكاح الصحيح بشرط الوطى **قوله** لا يثبت به التحليل اى للزوج
الاول بل لا بد من الوطى بنكاح صحيح **قوله** لو وطى حرة فلا مهر قيل لم يبين وجه الوطى هل هو بشبهة او عقد
بناء على انها ذمية وهل الوطى فى دار الحرب اود ارا الاسلام بدخولها بامان او وطئها وهي من الغنيمة قبل الغيبة
انتهى اقوال الظاهر ان المراد الوطى فى دار الحرب لقولهم الوطى فى دار الاسلام بغير ملك يمين لا يخلو عن مقر واحد
قوله السادسة الموقوف عليه اذا وطى الموقوفة قال بعض الفضلاء نيه ان وقف الحيوان باطل عندنا اللهم الا ان يحكم به
من يرى صحته اقول وقف الحيوان انما يكون باطلا اذا كان بطريق الاصاله اما اذا كان بطريق التبعية فصحيح قال
المصنف فى شرح الكنز عند قوله وصح وقف العقار ببقرة واكرته وقد افاد المص ان العبد يصح وقفه تبعاً للضيعة
ولم يذكر احكامهم فى البقاء من التزويج والجنابة وغيرهما وحكمهم على العموم حكم الارقاء فليس له ان يزوجه بنته بلا
اذن وفى البزاية ولو زوج الحاكم جارية الوقف جاز وعبد لا يجوز ولو من امة الوقف لانه يلزمه المهر والنفقة وظاهره
ان المتولى لا يملكه الا باذن القاضي ولا فرق بين القاضي والسلطان كفى الخلاصة وفى الامعاف وان جنى احد منهم فعلى
المتولى ما هو الاصلح من الدفع والغدا ولو فداه باكثر من ارش الجنابة كان متطوعا فى الزائد فليس منه من ماله
فواى فداه اهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل فى الصلقة انتهى وفى الخلاصة يجوز

الفن الثالث

لَمْ يَنْهَوْا رَأَاهُ الْآنَ السَّابِعَةُ الْبَائِعُ لَوْ طَافَ الْجَارِيَةُ قَبْلَ الْمُسْلِمِ إِلَى الْمُشْتَرِي وَهِيَ فِي حَقْلِي مَنَقُولُهُ عَدْلُ لَهَا لَنَا مَنَّةٌ
لِذَلِكَ الرَّأْسُ لِلْمَرْءِ قَبْلَ الْوَطِيعِ فَوَطِيعٌ ظَانًا الْعِلَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا مَهْزُولٌ رَأَاهُ الْآنَ الثَّامِنَةُ الذِّي يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَطِيعُ
وَرُجْعَتِهِ مَعَ بَقَاءِ النِّكَاحِ الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ وَالصُّومُ وَالْوَجِبُ وَضَيْقُ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَالْإِعْتِكَافُ وَالْأَحْرَامُ وَالْإِيلَاءُ وَالظَّهَارُ
قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَغَدَاةُ وَطِيعِ الشَّهْبَةِ وَأَذْأَصَارُ مَفْضَاةٍ اخْتَلَطَتْ قَبْلَهَا وَدَبْرُهَا فَانَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِتْيَانُهَا حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَقْعُهُ فِي
قَبْلِهَا وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ لَا تَحْتَمِلُهُ لَصُغَرُهَا وَمَرُوسُ أَرْسَمِيْنِهِ وَعِنْدَ امْتِنَاعِهَا لِقَبْضِ مَعْجَلِ مَهْرِهَا لَمْ يَحِلَّ كَرَاهَا فِي بَعْضِ
كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطِيعُ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهَا قِصَاصٌ وَلَيْسَ بِهَا حَبْلٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَحْدِثْ حَمْلٌ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِيفَاءِ مَا وَجِبَ
عَلَيْهَا الثَّامِنَةُ إِذَا حَرَّمَ الْوَطِيعُ حَرَمَتْ دَوَائِجُ الْإِفْيِ الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ وَالصُّومُ مَنْ أَمِنَ فَتَحْرُمُ فِي الْإِعْتِكَافِ وَالْأَحْرَامِ
مُطْلَقًا وَالظَّهَارِ وَالْإِسْتِجْرَاءِ الْعَاشِرَةُ إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْوَطِيعِ فَالْقَوْلُ لِنَافِيهِ الْإِفْيِ مَسَائِلُ الْآدَوِي ادْعَى الْعَيْنِ
الْإِصَابَةَ وَانْهَضَتْ وَقُلْنَ مُبِيبٌ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ بَيْمِينِهِ الْآنَ كَانَتْ بِكَرَارٍ وَلَا مَرَقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّاجِيلِ
أَوْ بَعْدَهُ الثَّانِيَةُ الْإِفْيِ إِذَا دَعَى الْوَصُولُ إِلَيْهَا قَبْلَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ قَبْلَ قَوْلِهِ بِبَيْمِينِهِ لَا بَعْدَ مَضِيِّهَا الثَّلَاثَةُ لَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي
يَعْدِلُ الدَّخُولُ وَلِي كَالْمَهْرِ وَقَالَ قَبْلَهُ وَلَكَ نِصْفُهُ فَالْقَوْلُ لَهَا بِوَجوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا وَلَهُ فِي الْمَهْرِ وَالنِّفَقَةِ وَالسَّيْعِنِي
فِي الْعِدَّةِ وَهِيَ حُلُّ بَيْتِهَا وَأَرْبَعُ مَوَاهِدَ وَاحْتِمَالِ الْحَالِ فَلَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَزِمَ تَحْتَمِلُهُ نِسْبَةً وَيَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهَا فِي
تَكْمِيلِ الْمَهْرِ فَإِنْ لَاعِنَ بِنَفْسِهِ عِدَّتْ إِلَى تَصَدِّيقِهِ هَكَذَا فَمَهْمَةٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ يَرَهُ الْآنَ صَرِيحًا الرَّابِعَةُ ادْعَتْ الْمَطْلُوقَةَ
ثَلَاثَانَ الثَّانِي دَخَلَ بِهَا فَالْقَوْلُ لَهَا لِحُلِّهَا لِلْمُطْلَقِ لِأَكْمَالِ الْمَهْرِ الْخَامِسَةُ لَوْ عُلِقَ بِعَدَمِ وَطِيعِهَا الْيَوْمَ فَادْعَتْ عِدَّةَ مَهْرِهَا
وَادْعَاهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا نِكَاحَ وَجُودَ الشَّرْطِ قَالَ فِي الْكَنْزِ وَهَذَا اخْتِلَافٌ فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ هِيَ
أَقْسَامُ لَا زَمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ الْبَيْعِ وَالصَّرْفِ وَالسُّلْمِ وَالتَّوَلِيَّةِ وَالْمُرَاحَةِ وَالْوَضْعِيَّةُ وَالتَّشْرِيكُ وَالصِّلْحُ وَالْحَوَالَةُ الْإِفْيِ
مَسْئَلَتَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْفَوَائِدِ مِنْهَا وَالْإِجَارَةُ الْإِفْيِ مَسْئَلَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي الْفَوَائِدِ مِنْهَا هَبَّةٌ بَعْدَ الْقَبْضِ وَوُجُودُ
مَنْعٍ مِنَ الْمَوَانِعِ السَّبْعَةِ

وَقَفَّ الْغُلَامَانِ وَالْجَوَارِي عَلَى مَصَالِحِ الرِّبَا طَافَ أَنْتَهَى بِهِ يَظْهَرُ سَقُوطُ مَا قَالَهُ هَذَا الْجَبْضُ فَضْلًا عَنْ الْحَاجَةِ إِلَى مَا نَكَاهُ
قَوْلُهُ وَهِيَ فِي حَقْلِي مَنَقُولُهُ كَذَلِكَ أَقُولُ نَقَلْنَا الْمُؤَلَّفَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنَ الْفَنِ الثَّانِي عَنْ الْوَلَرِ الْجِيَّةِ **قَوْلُهُ** ظَانًا الْعِلَّ
أَنَّهُ بِمَفْهُومِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظُنَّ الْعِلَّ لَا يَكُونُ الْحَكْمُ كَذَلِكَ فَلْيَكْرَرْ ذَلِكَ **قَوْلُهُ** أَوْ هَمْنَهُ أَيْ الْوَاطِي كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ ضَبْطِ
الْمُصَنِّفِ بِالْقَلَمِ فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَّطَهَا **قَوْلُهُ** وَالْأَحْرَامُ مُطْلَقًا يَعْنِي مَوَاقِفَ مَنْ أَوْ لَا **قَوْلُهُ** فَالْقَوْلُ لَهَا قَالَ فِي الْقَنِيَّةِ
لَأَنَّهُ تَنْكَرَ سَقُوطُ الْمَهْرِ **قَوْلُهُ** لَوْ جُوبَ الْعِدَّةِ أَقُولُ الصَّوَابُ فِي وَجُوبِ الْعِدَّةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَهُ فِي الْمَهْرِ **قَوْلُهُ**
عِدَّتْ إِلَى تَصَدِّيقِهِ يَعْنِي فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ **قَوْلُهُ** فَالْقَوْلُ لَهَا لِحُلِّهَا أَيْ أَقُولُ حَقَّ الْعِبَارَةِ أَنَّ
يَقُولُ فِي حُلِّهَا لِأَنَّهُ كَالْمَهْرِ **قَوْلُهُ** لَوْ عَقَلَهُ بَعْدَ مَرَّطِهِ أَقُولُ يَزَادُ مَسْئَلَةٌ أُخْرَى مِنْ كُورَةٍ فِي الْحَافِظِيَّةِ وَهِيَ لَوَادَعِي بَعْدَ
الْحَلُولَةِ بِهَا وَطِيعُهَا فَالْقَوْلُ لَهُ حَتَّى كَانَ لَهُ مَرَّاجِعَتُهَا وَنَحْنُ عَابَرْتُمَا قَالَتْ بَعْدَ الْخُلُوعِ وَطِيعَتُكَ وَانْكَرَتْ فَلَهُ الرُّجْعَةُ أَنْتَهَى
وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا أَذِلُّوْا لَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لَمَّا نَبَتَ لَهُ الرُّجْعَةُ **قَوْلُهُ** وَالتَّشْرِيكُ قِيلَ الْمُرَادُ مِنْهُ مَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا مِثْلًا وَقَالَ
لَا أُخْرَاشُكَ فِيهِ فَانَّهُ جَائِزٌ وَقَالَ مَا اشْتَرَيْتَ الْيَوْمَ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَهَذَا بِخِلَافِ الشَّرْكَاءِ فِي عَقْدِ التَّجَارَةِ
قَوْلُهُ وَوُجُودُ مَنْعٍ أَيْ وَبَعْدَ وَجُودِ مَنْعٍ

والصدوق والخلع بعوض والنكاح الخالي عن الخيارين اى خيار الملوغ والعتيق والاولى ان يقال ونكاح البالغ العاقل
 الحر امرأة كقولك بوجاهة من الجاهلين الشريعة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والايداع والقرض والقضاء
 وسائر الولايات الا الامامة العظمى وجائز من احد الجانبين فقط البر من جائز من جانب الموصى ولازم من جانب الموصى
 بعد القبض والكتابة جائزة من جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب العفيل
 وعقد الامان جائز من قبل العربي لازم من جانب المسلم تنجيسه من الجائز من الجانبين تولية القضاء فللسultan مزل
 ولو بلا جنحة كما فى الخلاصة وله عزل نفسه واما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة
 بعد موت الموصى فلا يملك القاضي عزله الا بغيره او عجزاً هزراً من جانب الموصى فلا يملك البرص
 عزل نفسه الا فى مسألتين ذكرناهما فى وصايا الفوائد وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما فى القنية وله
 عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف فى وقف الفوائد تقسيم فى العقود البيع نافذ وموقوف
 ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف فى الخلاصة فى خمسة عشر ذلت عليها ثمانية تكميل

قوله والصدوق اقول فيه انه ليس من العقود بل من احكام عقد النكاح **قوله** والنكاح الخالي من الخيارين فان
 قيل النكاح ليس لازماً من جهة الزوج لقد رته على الطلاق قلت هو لازم كالبيع وقد رته على الطلاق لا توجب
 كونه جائزاً انما هو تصرف فى المعقود عليه ولا يلزم منه الجواز كان المشتري يملك التصرف فى المبيع وهو امر
 الوجهين عند الشافعية وقيل جائز غير لازم من جهة الزوج **قوله** وجائز من الجانبين اقول الجواز يطلق
 فى السنن مملته فى الشريعة على امور واحد ما رفع الصريح اعم من ان يكون واجباً او مندوباً او مكروهاً الثانى على مستوي
 الطرفين وهو التخيير بين الفعل والترك الثالث على ما ليس بلازم وهو اصطلاح الفقهاء فى العقود فيقولون الوكالة
 والشركة عقدان جائزان ويعنون بهما للعاقد فحده **قوله** وله عزل نفسه اقول ينبغي ان يقيد بعلم من قلده او بحضرة
 من قلده كما قالوا فى وصي القاضي له عزل نفسه بحضرة وكما قالوا فى عزل الوكيل نفسه ينزل اذا علم الموكل هكذا قلته نفقها
 ثم رايت فى جامع الفصولين من الاول القاضي قال عزلت نفسي واخرجت نفسي من القضاء وكتب به الخ السلطان
 ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينزل القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك
 عزل نفسه **قوله** فلا يملك الوصي عزل نفسه على ما صححه بعضهم كما فى فتاوى الشمس الحانوتى **قوله** وان كان وصي
 القاضي فلا لان للقاضي عزله كما فى القنية نص بمبارتها نهب القاضي وصيا اميناً كما فى ثم عزله لا ينزل لانه اشتغال
 بما لا يغيد وفى الفتاوى الصغرى الوصي ان لم يكن عدلاً لا يعزله القاضي وينصب غيره وان كان عدلاً لا غير كاف يضم
 اليه كافياً ولو عزله ينزل وكذا الوكيل العدل الكافي ينزل وامتبعه ظهير الدين المرفياني وقال انه مقدم على القاضي
 لانه مختار الميت قال احتذا فاذ كان ينزل وصي الميت وان كان عدلاً فكيف وصي القاضي انتهى وفى جامع الفصولين
 وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا ينزل الا يعلم القاضي كوكيل وقاض ولو اراد وصي ان يخرج نفسه من الوصاية
 فى غير مجلس القاضي لا يملكه وبحضرة القاضي لو كان كافياً لا ينبغي ان يخرج منه فلو عزله اختلف فيه انتهى **قوله** وقد ذكرنا
 التولية على الاوقاف بقى تولية الحكم ذكرها الزيلعي فى التحكيم ومبارتها التحكيم من الامور الجائزة من غير لزوم
 فيستبدل احدهما بنقضه كما فى المضاربات والشركات والوكالات **قوله** البيع نافذ وموقوف الخ اقول فى العبارة قصور

الباطل والفاصل من نافي العبادات متراد فان وفي النكاح كذا لك لكن قالوا نكاح المحارم فاصد منسل
 اني حنيقة روح فلا حل وباطل عند ما روح فيصير وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل ومقط احد لشبهة الاشتباه
 وقيل فاسد ومقط احد لشبهة العقد انتهى واما في البيع فمتباينان فباطله مالا يحكون مشروعا باصله ووصفه وفاقده
 ما كان مهر وفاقا باصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك به لبعض وحكم الثاني انه يملك به واما في الاجارة
 فمتباينان قالوا لا يجب الاجرة في الباطلة كما اذا احتاج احد الطرفين الى عمل لغيره ليعمل طعام مشترك ويجب
 اجر للمثل في الفاسدة واما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاصد يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان
 بالاجماع ويملك العيس للدين في فاصد ودون باطله ومن الباطل لو رهن شيئا باجرة نائمة او مغنية واما في الصلح
 فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد دعوى فاصدة والصلح الباطل الصلح من الكفالة والشفعة وخيار العتق وقسم المرأة
 وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع كذا في جامع الفصولين واما في الكفالة فقال
 في جامع الفصولين اذا دى بعضهم كفالة فاصدة رجع بما دى فالكفالة بالامانات باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاسد
 والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليراجع الى الكتب المطولة واما العتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق
 باداء العين في فاصد ها كما لكتابة على خمرا وخنزير ولا يعتق في باطلها كما لعتابة على ميتة او دم كذا ذكره الزيلعي
 واما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذ انفق شرط فاصدة فائدة الباطل والفاسد
 من الشافعية متراد فان الا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة والقرض وفي العبادات في الحج ذكره الاهيوطي
 وحكام الفسوخ وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد اشياء خيار الشرط وخيار
 وحققها ان يقال البيع اقسام صحيح وفاسد وباطل ومكروه والصحيح نافذ وموقوف ولازم وغير لازم **قوله** الباطل والفاسد
 من نافي العبادات متراد فان اقول في شرح النقاية للعلامة القهستاني ان الباطل ما انتفى وكنه او شرطه هو اذ كان من قبيل
 العبادة او المعاملة كصلاة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس والفاسد لغة الذاهب والرواق وشرعا
 ما وجد اركان وشروطه دون اوصافه الخا وجبة المعتبرة شرعا كبيع بخمر وهلاة بلا مائة انتهى وقد علم منه ان الباطل
 والفاسد في العبادات غير متراد فين وهو غير غريب **قوله** وفي النكاح كذا لك يعني ان الباطل والفاسد في باب
 النكاح متراد فان لان ثبوت الملك في باب النكاح مع المنائي وانما يثبت ضرورة تحقق المقاصد من حل الاهتمام للتوالد
 والتناهل فلا حاجة الى عقد لا يتضمن المقاصد فلا يثبت الملك فان قلنا ما ذا كان باطلا كيف تترتب عليه الاحكام
 كثيروت النسب وحبو العدة ومقروط الحد وغيرها قلت لتحقق شبهة العقل فان هذه الاحكام مما تثبت بالشبهات كذا في
 حواشي فصول البذل ائتم **قوله** فاصد يتعلق به الضمان في شرح الهداية لتاج الشريعة عند قوله ولا يجوز رهن المشاع واحتلف
 اصحابنا في ذلك قال بعضهم انه باطل وهو اختيار الكرخي حتى لو قبض كله لا يبدل حل في ضمانه ولو قبض بعضه لا يكون رهنا
 الا بتجديد العقد وقال بعضهم انه فاسد حتى لو قبض مشاها يكون مضمونا ولو قبض مقرر ايعود الى الجواز انتهى ومثله في
 النهاية **قوله** فقالوا من الفاسد الصلح على انكار والى اقول ما ذكره المصنف قول ضعيف والصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى كما في
 شرح الوقاية وفي متن التنوير الصلح على انكار الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا **قوله** ولم يتضح الفرق بين الفاسد و
 الباطل في الرهن والكفالة الى اقول دعوى عدم الاتصاف بما ذكر في الكفالة مسلم واما في الرهن فلا هذه ولم يبين المصنف الفرق

الغنى الثالث

لا يمكن في الاستعانة بهما فمضى وفائدته مذ كورة في احكام هـ راجع الهداية وذكرها الزيلعي ايضا في خيار العيب
 احكام العتابة يصح البيع بها قال في الهداية والكتاب كالخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء
 الزمان انتهى وفي فتح القل يدور في الكتاب ان يكتب ما بعد فقد بعته متى بي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه
 قال قبله في المجلس وما في المبسوط من تصويوه بقوله يعني بكذا افعال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح
 في شرط اليهود وقيل بل يفرق بين الجاهل والغائب فبعض من الغائب احتياجا ومن الغائب الجاهل انتهى ويصح النكاح
 بها قال في فتح القل يدور في ان يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب اخضرت اليهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه او تقول ان فلانا كتب الي بخطبني فاشهد واني قد زوجت نفسي منه ا ما لو لم تقل بعثتهم سوى زوجت
 نفسي من فلان لا ينعقد لان صياح الشطرين شرط وباسلامهم الكتاب والتعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف
 ما اذا انتقيا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى اليهود
 محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهد واعلي بذلك لم يجز في قول ابي حنيفة رح حتى تعلم اليهود ما فيه وجوز
 ابو يوسف رح من غير شرط اعلام اليهود بما فيه واسلمه كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفي هذا اذا كان بلفظ
 التزويج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجني نفسك مني لا يشترط اعلامها اليهود بما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد
 بحكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا جعل الزوج الكتاب بعد ما اشهد هم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه قد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بعثتهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا
 بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عند هما ولا يقضى بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به اما الكتاب فصحيح بلا اشهاد وهذا
 الاشهاد لهدا هو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب منذ جعد الزوج الكتاب انتهى ولما وقع الطلاق والعتاق بها
 فقال في البرازية العتابة من الصحيح والاخر من على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرهالة مصدرا ومنعوا وثبت ذلك
 قول ابو يوسف والاول قول محمد وهو الاصح كافي الكافي وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع معقول
 على الجود عند غيبة الوصي وما في المبسوط من حضوره كافي الذخيرة **قوله** وذكر الزيلعي ايضا الخ ذكره الزيلعي
 من قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء برده على بائعه ولو يرسل الا قال شيخ الاسلام قول القائل بان الرد بالقضاء
 صحيح للعقد وجعل له كان لم يكن متناقضا لان العقد اذا جعل كان لم يكن جعل الفسخ ايضا كان لم يكن لان فسخ العقد
 يدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ ما دالعقد لانعدام ما ينافيه
 فيتمكن في هذه الدعوى دور وتناقض من هذا الوجه وليس يقال يجعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون الماضي
قوله فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط اليهود اقول انما يتم الفرق على القول بان الامر ايجاب في
 النكاح واما على القول بانه توكيل فلا فرق بين البيع والنكاح لانهم لا يشترط الاشهاد على التوكيل ويشترط على القول
 الثاني لكن ظاهر ما في المعراج ان زوجني وان كان توكيلا لكن لما لم يعلم زوجت به ونه تزل منزلة شرط العقد فعلى
 هذا يشترط صياح الشاهدين للفظ الامر ايضا على القول بانه توكيل ايضا **قوله** قال في المستصفي هذا اذا كان بلفظ التزويج
 الخ اقول فيه ان لفظ الامر والتزويج موجودان في العبارتين اذ لا فرق بين زوجني نفسك وبين نفسي فليجمع
 كما في الاستصفي **قوله** وهذا الاشهاد لهدا هو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب الخ فراجع اسم الاشارة الثاني فيه متأخر عنه

بأقراره او بالبينة فكالخطاب وان قال لم انوبه الخطاب لم يصل في قضاء ود يالة وفي المنتقى انه يلزم ولو كتب على
يستبين عليه امرأته او غيره كذا ان نوبه صبح والا فلا ولو كتب على الهواء او الماء لم يقع شيء وان نوبه ومن كتب انما
طالب فهي طالق بعث اليها أولا وان قال المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فما لم يصل لا تطلق وان ندم ومضى من
الكتاب ذكر الطلاق وترك ما صواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومضى الطلاق كرجوعه من التعليق وانما يقع
اذا بقي ما يسمي كتابا او رخصة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان مضى الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما
وصل اليها ليس بكتاب ولو جعل الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتبه بيد فرق بينهما في القضاء انتهى وذكر
الزيلي من مسائل شتى في الكتابة لا على الزم ان الاشهاد عليه او الاملاء على الغيرية ومقام البينة وفي الغنية كتبت
انت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها انتهى وقد مثلت من رجل كتب ايماناً ثم
قال لا اقرأها فقرأها هل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا
الناهي والمخطي والذاهل كالعامد واما الاقرار بها ففي اقرار البزاية كتب كتابا فيه اقرارا برين يدي الشهود فيها على
اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقر قال القاضي النسفي ان كتب
مصدرا موصوما وحلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالواقر كذا وان لم يثقل اشهد علي به فعلى هذا اذا كتب
للغائب على وجه الرخصة اما بعد فله على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكلم

وهو المصدر المتسلسل من قوله ان تتمكن قوله وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها او لا يعني اذا نوى كما يعلم من قوله
ولو كتب على شيء يستبين الخ قوله وان قال المكتوب كذا في النسخ والصواب وان كان المكتوب كافي خطأ المصنف اقول
فلو كتب في قوطاس اذا اناك كتابي هذا طالق ثم في نسخة في كتاب آخر وبعثه ثم اتاها الاول ايضا
واجتمع اطلقت ثنتين قضاء وتقع واحدة ديانة كافي مجمع الفتاوى من كتاب الطلاق نقلا عن الظهيرية ولم يذكر المصنف
حكم الاستثناء في اليمين بالكتابة ولا حكم ما لو اكره على كتابة طلاق زوجته اما الاول ففي مجمع الفتاوى اذا كتب الطلاق
واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واهتثنى بالكتابة هل يصح قال لا رواية لهذا وينبغي ان يصح في فصل الكتابة منه
انتهى واما الثاني ففي مجمع الفتاوى نقلا عن الخانية اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته مكتوب فلا تا
بنت فلان طالق لا تطلق لان الكتابة من الغائب جعل كالخطاب من الحاضر فلا حاجة ههنا حيث احتيج الى الضرب والحبس
قوله ومجره الطلاق كرجوعه من التعليق يعني والرجوع من التعليق لا يصح قوله وذكر الزيلي من مسائل شتى الخ نص
عبارته بعد كلام ثم الكتاب على ثلاث مراتب محتبين موصوم وهوان يكون معنونا اي مصدر ابالعنون وهوان
يكتب في صدره من فلان بن فلان الى فلان على ما جرت به العادة في تفسير الكتاب بغيره يكون هذا كالمطلق فيلزم
حجة ومستبين غير موصوم كالكتابة على الحد وان واراق الشجر او على الكاغذ لا على وجدانهم فان هذا يكون
لغو لانه لا يعرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالبيعة والاشهاد عليه والاملاء على الغير
حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء تتعين اجماع وقيل الاملاء من غير اشهاد
حجة والاول اظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسجوع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى
انتهى قوله وان كانت بالله تعالى فقالوا النسائي والمخطي والذاهل كالعامد اقول فيه انهم قالوا ايضا الناهي والمخطي

والعامه من حرقه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرين يشترط ان يكون معذرا معصدا وان لم يكن الى
 الكاتب الثاني كتب وقرأ عند الشهود ولهم ان يشهدوا به وان لم يشهدوا به فليقللوا منه والى الثالث ان يقرأ عند معصدا غير فيقول
 الكاتب الثالث والى الرابع ان يشهد عند معصدا فيقول اشهدوا علي بما فيه ان علموا ما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر
 القاضي اذ من عليه مالا واخرج خطا وقال انه خطا لك عن عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطا فانه كتب وكان بين الخطيين
 مهابهة ظاهرة فالتلى اليها خطا كاتبه واخذ لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يثبت على ان يقول هذا خطي والمحررة
 لكن ليس علي هذا المال ولما لا يتجنب كذا هنا الا في يادكار العامة والصراف والسبحة والغلبي وكثبتنا في القضاء من الفوائد
 انه يعمل في فتر البياع والسمسار والصراف فالحطانية حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستيमान حتى لو وجد حربي في دارنا
 وقال انار حول الملك لم يصد في الا اذا كان معه كتابه كما في حير الخاتية فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والهاهد
 على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام وجوز ابو يوسف رح للراوي والقاضي دون
 الشاهد وجوز محمد رح لكل ان يثق به وان لم يثق كرتوصة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الاثمة السجلو التي رح
 ينبغي ان يقتنى يقول محمد رح وهكذا في الاجناس انتهى وفي اجارات البزاية امر الصكاك بكتابة الاجارة والشهد
 ولم يجز العقل لا ينبغي بخلاف ذلك الاقرار والمهر انتهى واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة له بطلاتها فيقع وهو
 اقرار به وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب به يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعد وقيل لا يقع وان كتب
 الا اذا نوى الطلاق وفي المبتغى بالمعجزة من رأى خطه وصرقه وسعه ان يشهد اذ كان في حرزه وبه نأخذ انتهى ويجوز
 الاعتماد على كتب القند الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا من المجتهد احد اميرين اما
 ان يكون له من قبله اديا خذ من كتاب معروف تدا ولته الا يدي نحو كتب محمد بن الحسن رح ونحوها من
 التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاهيوطي عن ابي اسحق الاسفرائيني الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة و
 لا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد على شارقه فالحكاية
 اولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده فقال في الخاتية ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه لا ندعي
 لا يقدر على الدعوى لكن لادن من الاشارة في موضعها وفي البيتمة مثل من وكيل من جماعة يالد دعوى لاشياء من

والله اهل في الطلاق كالعامة فلا يتم ما قاله من الجواب والله الهادي للصواب **قوله** وذكر القاضي اذ من عليه مالا واخرج خطا
 الخ قيل عليه هذه العبارة التي ذكرها من القاضي لم تكن بهذه اللفظ في قاضي خان في الاقرار عند الكلام على الكتابة ويمكن
 ان يكون في محل اخر لكن بالمعنى في البعض نعم ذلك مذكور في البزاية والفصول **قوله** لا يحكم عليه بالمال في الصحيح
 اقول هذا صريح في ان في كتب المذهب قول لا يحكم عليه **قوله** الا في يادكار العامة كذا بخط المصنف والصواب
 الباع **قوله** والصراف والسمسار اقول في الفصل السابع والعشرين من معين الحكم بخط الصراف والسمسار حجة
 وبه كان يفتي برهان الاثمة انتهى هذا والقاضي عبد البر بن الشحنة رسالة في هذه المسئلة بين فيها ما هو الصحيح
 من المذهب وقد ذكرنا حاصلها فيما تقدم في كتاب القضاء **قوله** ونحوها من التصانيف المشهورة يفهم منه انه لا تجوز
 الفتوى من التصانيف الغير المشهورة وبه صرح المصنف في بعض رسائله **قوله** وفي البيتمة مثل علي بن احمد من الشاهد
 الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ منه الجواب عن حاد فتوى وهي ان الشهود اذا سئلوا عن عدل والدار التي هي وابيها

نسخة يقرأها بعض الموكلين هل يشهد بها القاضي قال اذا تلقى الوكيل من لسان الموكل منه وهو الا ان يشهد بها او لا
 البرازية شهد احد هما من النسخة وقرأها سانه وقرأ غير الشاهد الثاني منهما وقرأ الشاهد ايضا معه مقارنا لقرائه لا يصح
 لانه لا يثبت من القاضي من الشاهد وذكر القاضي ادعى المدهي من الكتاب تجميع الاشارة الى مواضع انتهى وفي المصيرفة
 هذه بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لا يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي اليمين ومثل علي ابن احمد من الشاهد
 اذا كان يصف حد رد المدعي به حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره ينقله
 ويحفظه من النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوعا متعانة كقراءة القرآن من المصنف فلا بأس به انتهى واما السوالة
 بالكتاب فذكرها في كفالة الواقعات الحسامية في فصل السيفتحة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليروا منه من رامة واما الرصية
 بالكتابة فقال في شهادات المحتسبي كتب مكا خط يد اقرار ايمان اذ وصية ثم قال لا خرافة على من غير ان يقرأ له وسعه
 ان يشهد انتهى وفي الخاتمة من الشهادات وجب كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم
 قال هلما ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا بالصحيح انه لا يسعهم وانما جعل لهم
 ان يشهدوا باحدى معان ثلثا اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول لهم
 اشهدوا علي بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اشهدوا علي بما فيه وتما مه فيها
 احكام الاشارة الاشارة من الاخرى معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شي من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
 نوابراء واقراء وقصاص الا في الحد ودول وحل قل غاب وهذا ما خالف فيه القصاص الحد ود وفي رواية ان القصاص
 كما للحد ود فلما ثبت بالاشارة وتما مه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على احتثناء الحد ود وتزاد عليها
 الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التهديب واما يمينه في الدعاوي ففي ايمان خزائن الفتاوى وتحليف الاخرى ان يقال
 انه مليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فمخير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارة اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتضار
 المشايخ على امتثناء الحد ود فقط صحة الامامة بالاشارة ولم اراه الا في بعضها نقلا صريحا كتابا لاخرى كاشارة واختلوا
 في ان عدم القدر على الكتابة شرط للعمل بالاشارة او لا والمعتمد الاول ذكره في الكنز باوولاه في اشارة الاخرى
 من ان تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه
 الاشارة المقررة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجمله الاخرى انتهى واما اشارة غير الاخرى فمقتضى
 بكان معتقل اللسان ففيه اختلاف وا لفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد
 وكانوا قد كتبوا الحد ود فلم يعرفوها هل تبطل شهادتهم **قوله** اذا كان ينظره ينقله اقول حق العبارة ان يقول اذا كان
 ينقله بنظره **قوله** فلا تقبل شهادته كافي التهديب اقول وكافي المنية ومبارتها شهادة الاخرى لا تقبل في حادثة ما **قوله**
 فيشير به اي بالحلف المفهوم من قوله وتحليف الاخرى **قوله** كانت اشارة اقرارا بالله يعني ولا يكون حالها كافي الخاتمة
قوله ولذا ذكره في الكنز باوول اقول انه كور في نسخ الكنز الصحيحة العطف بالواو والدلالة على مطلق الجمع الصادق
 بالمعية لا بالواو الذي على احد الشيئين والاشياء **قوله** ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه اقول ينبغي ان تكون
 الاشارة بالقراءة كذلك **قوله** فالفتوى على انه ان دامت العقلة الى الموت اقول يشكل عليه ما في التقنية اعتقل لسانه **قوله**
 فويله نصلي صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة انتهى اللهم الا ان تستثنى الصلاة لانها بدخول وقت الصلاة

عليه ومنهم من يفتوا بفساد سنة وهو ضعيف وإن لم يكن معتقدا للسان لم يعتبره شافعية مطلقا إلا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء كذا في تليغ المحبوبي ويؤيد ذلك من مسئلة الافتاء بالرافع اشارة الشيخ في رواية الحديث وأما الكافر اخذ من النسب لانه يحتاط فيه لسحق الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كاقدمناه واخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المجهول كالمو قال انت طالق هكذا اشارت بذلك وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق و اشار بذلك لم تقع الا واحدة كاعلم في الطلاق ولم ير الا ان حكم انت هكذا مشيرا باصابعه ولم يقل طالق وتزاد ايضا اشارة من المحرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على المشير وهنا فروق لم ارها الا في الاول اشارة الاخرى بالقراءة وهو جنب ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قولهم ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة الثاني ملق الطلاق بمشية اخرس فاشارة بالمشية وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لو علق بمشية رجل فاطق فخرس فاشارة بالمشية ينبغي الوقوع والله اعلم فائدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى ان من اشترى فصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد باختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وهاتر العقود ولكن ابو حنيفة رحمه الله جعل الحمر والخمر جنسا واحدا والعبد جنسا واحدا فانتقل بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوج بها على هذا الدين من الخمر والشارح الى خمر او على هذا العبد و اشار الى حر ولو مسمى عرا او اشار الى حلال فلها التحلل في الاصح ولو مسمى البيع شيئا و اشار الى خلافة فان كان من خلاف جنسه قل خل في حد الكثرة ويمتدح باجماعهم **قوله** لم تعتبر اشارة مطلقا قول اي لاني الحد ودولاني غير **قوله** الا في أربع الكفر والاسلام اقول في شرح الشافعية ان جارية اريد اعتاقها في كفارة فصح بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها ابن الله فاشارت الى السماء فقال اعتقها فانها مسلمة **قوله** والادعاء ثقله في القنية عن علاء الدين الزاهدي ونقل عن ظهير الدين المرغيناني انه لا يعتبر قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع العتاي تعتبر لان جواب المفتي ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الحراب عند المستفتي واذا حصل هذا المقصود اعتفى المستفتي عن اللفظ كالمو حصل الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانهما يتعلقان باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند العجز **قوله** احذ من النسب لانه يحتاط يعني كما يحتاط في ثبوت النسب ولذلك ائتمنا بنسب ولد المشرقي من المغربية **قوله** واخذ من الكتاب عطف على قوله اخذ من النسب وقوله الكتاب اي كتاب الامام بالامان **قوله** ولم ير الا ان حكم انت هكذا الخ قال بعض الفضلاء يجب ان لا يقع شيء وان نوى الطلاق لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر دون اللفظ **قوله** ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قولهم اقول في الاخذ منه نظرا لان جعلهم التحريك قراءة تكليف له بالقراءة بحسب الامكان في باب العبادات ولذا قالوا لا قرع يجري الموضع على راسه وان لم يكن بها شعرة في باب الحج تكليفها بالعلق بقدر الامكان في باب العبادات ولم يعمد مثل ذلك في باب المحرمات **قوله** وان كان من خلاف جنسه الخ اقول بشكل على هذا ما في المحيط من باب ما يرجع به الوكيل على الموكل قال بعثت منكم هذا الحمار

بطل البيع كما اذا صبح يا قولا وانما اقول في زواج لكونه بيع المعتوم ولو مسمى ثوبا هرويا او اشارة الى مريزي او اختلاف في بطلانه ارفساد في غشاق في الخائفة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفضة ونظير الفس الذي ذكره والائتم من بني اقام خفان بعللا فها من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متصلا او الغائبة الوصف وفي باب الاقتداء قتلوا لوتوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان مبرور لم يصح الاقتداء ولوتوى الاقتداء بالامام الثالث في الحراب على ظن انه زيد فبان انه عمرو ويصح ولوتوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولوتوى الشيخ فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخا لعلمه وقيا من الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم تصح واحتنبط من مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلوة في مسجد في هذا الفصل من الف صلوة فيما صواء ان الاعتبار بالتسمية عند اصحابنا رحمه فلا يختص الغواب بما كان في زمرة صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله واما في النكاح فقال في الخائفة ورجل له بنت واحدة اسمها ثمة فقال الاب وقتها العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذا واهار الى عايضة وغلط في احدهما فقال الزوج قبلت جاز انتهى ومقتضاها انه لو قال زوجتك هذا الغلام واهار الى بنته الصفة تعريلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت اعممية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او مكسدة وهكذا الخائفة في جميع وهو النسب والصفة والعلو والنزول واما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلما بعد ما شاخ حنك ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا حنك لان في الاول وصف الصبار وان كان داعيا الى اليمين لكنه منهى عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغير ليس بداع اليها فان الممتنع عنه اكثر امتناعا من لحم الكباش ولو حلف لا يكلم عبد ملا هذا او امرأته هذه او صديقه هذا انزال الالف فكلما لم يحنك في العبد وحنك في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا بكنى او اشار الى عبد قائم بين يديه جازا العقد على العبد ولا عبودية والتسمية لان العقد تعلق بالما واليه **قوله** استنبط من مسئلة الاقتداء الخ اي من المسئلة الاولى من مسائل الاقتداء وهي لواقع في هذا الامام زيد فبان عمرو **قوله** هذا الكلام على الحديث في مسجد في هذا كذا الخط المص بتعريف الحديث وما بعد بدل والمعروف في مثل هذا التنكير والامانة الى الجملة **قوله** ان الاعتبار بالتسمية الخ يعني لا للاشارة اذ لو اعتبرت لا يختص بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الابنية لان المسجد قد غير بعده عليه الصلاة والسلام **قوله** ولو كانت الميت حاضرة الخ اقول في هرح الكافية للسيد وكنى الدين لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح وان اراد البدل لم يصح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام انتهى وفي مجمع الفتاوى هميت في صغيرها باسم فلما كبرت هميت باسم اخر تزوج باسمها الاخر قال والاصح عندي ان يجمع بين الاسمين انتهى وفيه لو كانت له بنتان احد بهما كبرى اسمها عائشة والاخرى صغرى اسمها فاطمة وان اراد ان يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى ولو قال زوجت بنتي فاطمة الصغرى لا ينعقد **قوله** والعلو والنزول اقول لم يظهر لي مراد بالعلو والنزول هنا **قوله** ولو حلف لا يكلم هذا الصبي الخ اقول الاصل في هذا امثاله ان اليمين اذا تعلقت باسم مشار اليه يبقى بقاء الاسم ويزول بزاله لا تعتبر اوصافه اذا لم تكن الصفة داعية الى اليمين لان الوصف يذكر للتعريف والاشارة ابلى احباب التعريف فلم يعتبر الوصف معها لانه يردونها

أصله في أن قوله في الملك قال في فتح القدر الملك قدرة ينبت لها ما زاد على التصرف مخرج
 فهو الوكيل انتهى وينبغي أن يقال الامتناع كالسحر وعليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والمبيع المنقول مملوك
 للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الخاري القدر هي بانه الاختصاص الحاجز عنه حكم الاستيلاء لانه
 به يثبت لا فيكون لا مملوك لا يملك كالكسور ولا ينكسر لان اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل
 الذي ثبتت الملك فيه خاليا عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الى آخره وفيه
 مسائل الاولى اعيان التملك المعاوضات المالية والامهار والمخلع والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنيمات
 والاستيلاء على المباح والاحياء وتملك اللقطة بشرطه ودية القتل يملكها والا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها
 الجنيين فتورث منه والغاصب اذا فعل بالمقصود عينا زال به احمه وعظم منافع ملكه واذا خلط المثلثي بمثلثي بحيث لا يتميز
 ملكه الثانية لا بد خل في ملك الانسان مبيع بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له
 بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا وصى للجنيين يد خل في ملكه من غير قبول اعتسافا لعدم من يلي عليه
 حتى يقبل منه انتهى وزدت ما ذهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه
 ولا تنعقد اليمين بها والوصف الذي هو دواعي اليمين يعتبر لانه ان كان لا يفيد التعريف يفيد تقييد اليمين به
 كذا في شرح الجامع الكبير المسمى بالتحريم **قوله** قال في فتح القدر الملك قدرة الخ قول نص مباركته
 الملك القدرة على التصرف ابتداء الامتناع ثم قال فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصي والمتولي ويقول لنا الامتناع المبيع
 المنقول قبل القبض فان عدم القدرة للمانع **قوله** وينبغي ان يقال الخ صريح في ان صاحب الفتح لم يذكره في التعريف وليس
 كذلك بل ذكره وذكره محترزة كما قد مناه بنقل صريح نص مباركته **قوله** فلا بد وان يكون قال الامام ابو بكر السيرافي
 يجوز ان تكون الواو بمعنى من ويجوز ان تكون واو اللصوق اي لصوق اسم لا يخبرها **قوله** والمثبت للملك في المال المباح
 الاستيلاء لا غير الخ وهو طريق الملك في جميع الاموال لان اصل الاباحة فيها وبالبيع والهبة ونحوهما ينتقل
 الملك الحاصل بالاستيلاء اليه فمن شرط البيع شغل المبيع بالملك حاله البيع حتى لم يصح في مباح قبل الاستيلاء ومن شرط
 الاستيلاء خلوا محل عن الملك وقته والارث والوصية تحصل الخلافة عن الميت حتى كانه حي لا انتقال ملك المورث
 للرد بالعيب دون المشتري فالاسباب ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء وناقل للملك وهو البيع ونحوه وخلافه وهو
 الميراث والوصية وما اراد لاجله حكم التصرف حكمه وثمره فحكم البيع الملك وحكمته اطلاق الانتفاع والعقد تبطل اذا
 خلعت عن الاحكام ولا تبطل بخلوها من الحكم **قوله** والوقف اقول المراد منافع الوقف والافريقة الوقف لا تملك عندئذ لان
 الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا بدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيننا كما هيأتي قرينا **قوله** وكذا الوصية
 في مسئلة الخ اي يدخل الموصي به في ملك الموصي له اذا مات الموصي له اعتسافا والقياس ان تبطل الوصية لان احدا
 لا يتصرف على ائبائ الملك لاحد بدون اختياره فصار كموت المشتري قبل القبول بعد ايجاب البائع وجه الاعتساف ان
 الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته فما لا يلحقه الفسخ من حيثه وانما يتوقف لحق الموصي له فاذا مات دخل
 في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري اذ البائع ثم مات من له الخيار قيل الاجازة **قوله** لعدم من يلي عليه
 الخ قال بعض الفضلاء اعتقيد منه جواب واقعة الفتوى وهي لو جعل شخصا وصيا لاولاد هل يملك الوصي التصرف

فلو ترك ابنه قنار د ينمستغرق في قاده وارثه ثم اذن للفقير في التجارة او كما تبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينقل بيع الوارث
التركة المستغرقة بالدين واليما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي
ان يصالصها لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقتصموها ثم ظهر دين محيط او لارث القسمة وللوارث امتحلاص
التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا منها مسئلة لو كان الدين للوارث والمال متحصرا فيه فهل يسقط الدين وما يأخذه
ميراث اولاد ما يأخذه دينه قال في آخر البزاية استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع
الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث يملك بقية الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه
و يصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت . يصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة
مع وجوده واما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل يعقد يملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه
ذكره الصد والشهيد رح في شرح ادب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما يباح
الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشر يملك الصداق بالعقد فالزوائد لها قبل القبض وانما الكلام
في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الكنز وقد منان النصف يعود الى ملك
الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء او رضاء وفائدة في الزوائد الحادية عشر في احتقار الملك
فيستقر في البيع الخالي عن الخيار والقبض ويستقر الصداق بالدخول او الخلوة او الموت او وجوب العدة عليها منه

قوله ولو ترك ابنه قنار د ينمستغرق في قاده وارثه ثم اذن للفقير في التجارة او كما تبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينقل بيع الوارث
بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث كما عرفت ذكره عن البزاية **قوله** ولا ينقل بيع الوارث التركة المستغرقة
بالدين النعم يعني ان بيعه موقوف على رضاء الغرماء قال في البزاية في السابع من كتاب الرضا لا يملك الوارث بيع
التركة المستغرقة بالدين المحيط الا برضاء الغرماء **قوله** وانما يبيعه القاضي اقول ذكرنا الضمير الرجوع للتركة
لتأويلها بالمتروك ثم اقول ينبغي ان يكون البيع بحضرة الورثة لماله من حق امساكها وقضاء الدين من ماله
اخذ اما في الثالث من العمادية ان الماذون المدينون لا يبيعه القاضي الا بحضرة مولاه والجامع بين المسئلتين تعلق
الحق للوارث كالمولى **قوله** كذا ذكره الصد والشهيد الخ نص عبارته وان ادعى قوم على الميت ديون فان ارادوا ان
يثبتوا ذلك على الميت فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بحضور خصم من وارث او وصي وليس لهم ان يثبتوا ذلك
على غريم للميت عليه دين ولا موصي له ولا غريم له على الميت دين اما الغريم الذي للميت عليه دين فلا
المدعي لا يدعي عليه شيئا وانما يدعي دينا في ذمة الميت لكن اذا ثبت ذلك ثبت له ولاية الاستيفاء من هذا الغريم
باعتباره تركة الميت فلا يكون الغريم له خصما بخلاف الوارث او الوصي اذا حضر فانه يخاصم الغريم الذي للميت
عليه دين اما الوارث فانه يدعي ملك ما في ذمته واما الوصي فلا يدعي حق قبض الذي عليه لنفسه واما الموصي له فلا نه
ليس بخليفة للميت فيما يملك بل يتملك ابتداء بعقد الوصية الا ترى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا
فيما اشتراه الموصي واذا لم يكن خليفة لا يملك المدعي اثبات دين عليه واما الغريم الذي له على الميت دين فكذا ايضا
انتهى وتام الكلام فيه فليراجع من الباب الثالث والسبعين هذا واعلم انه وقع في الهذاية هنا ان الوصية بخلافة
كالورثة وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصي له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المصنف في البحر وقد فاهوا

تحويل النكاح كما ارضعته في العزح والاخير من زياداتي اخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفسا خد بالهلاك وفي الصلح ان لا يضمن من تشهيره بالطلاق وحقوقه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين العين والعيون وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين الملم لقبوله الفسخ بالا نقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله الا نقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك في المغصوب والمستهلك فمستند عند تاتى وقت الغصب والاحتلاك فاذا عيب للمغصوب وضمن قيمته ملكه عند نامستند الى وقت الغصب وفائدته تملك الاكتساب ووجوب الكف في نفوذ البيع ولا يكون الولد له والمتحقيق عند فان الملك يثبت للغاصب شرط القضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصود اولد الا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة لو اتفق المودع على ابوي المودع فلا اذن واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهما لانهما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان امتد ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها انتهى وفي شرح الزيادات لقاضيخان من اول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب عن ملك المالك عند اداء الضمان عند نامستند الى وقت الغصب في حق المالك هو الغاصب وفي حق غيرهما يقتصر على التضمين الا اذا تعلق بالاستئنا حكم شرعي بمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال فم يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب امتد لا لكون الغصب سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرهما الا اذا اتصل بالاستئنا حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر الاختناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا رد العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعا ما في نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها باقية فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو امتنعها الغاصب صح ولو ضمنه المودع ان صاحب الهداية اراد بالخلاف ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى انه قائم مقامه ومما يدل على عدم الخلاف ما في تلخيص الجامع بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **قوله** والاخير من زياداتي قيل عليه لا حاجة الى زيادته لانهم قالوا الدخول في النكاح السابق لدخول في الثاني الواقع في العدة فهو داخل في قولهم يستقر بالدخول **قوله** الا اذا اتصل بالاستئنا حكم شرعي وهو نفاذ البيع **قوله** ثم ذكر فروعا الى قوله منها الغاصب اذا اودع العين ثم هلك عند المودع اقول المذكور في شرح الزيادات وجل غصب جارية راو دعها رجلا فقتلت عند قتيل اخطأ ثم ماتت واستحققت فهو بالخيار يضمن ايها شاء لان كل واحد منهما غاصب في حقه هذا والغصب سواء الا في خصال ثلاثة احدها ان هذا اذا ضمن الغاصب لا يرجع على مودعه لانه ملكها باداء الضمان فيصير مودعا مال نفسه والثاني اذا ضمن المستحق المودع يدفع القيمة الى اولياء الجناية ثم يرجع عليه بقيمة اخرى ثم المودع يرجع بجميع ما غرم على الغاصب لانه عامل له فيرجع عليه بجميع ما غرم والغصبة الثالثة انها لو اقبلت من المودع ثم عادت من الاباق بعد التضمين عادت على ملك الغاصب في الاحوال كلها لان اقرار الضمان على الغاصب **قوله** وفيه اذا غصب جارية فاودعها فابقت الحرة الذي في شرح الزيادات زجل غصب جارية فاودعها رجلا فآبقت منه ثم استحققت كان له الخيار يضمن ايها شاء فان ضمن الغاصب بري المودع وكانت الجارية ملكا للغاصب راق

فاعتقها لم يبرز ولو كانت محرومة من الغاصب معتق عليه لا على المودع إذا ضمننا لأن قرار الضمان على الغاصب لا على المودع وإن جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه ضاملا له فهو كوكيل المودع ولو اختلفا والمودع بعد تضمينه أخذ ما يملكه مودعا ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وإن ملكه في يده لا يجعل العود من الأباقي كانت إمانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا إذا ذهبت ماله للمودع بمسئله من الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فإن هلك ما ضمنه الغاصب هلك ما بالقيمة وإن ذهب عينها بمسئله الغاصب لم يضمنها كوكيل المودع لأن الغاصب وصف وهو لا يعاين شيئا ولكن يتصور الغاصب إن شاء أخفى ما وادى جميع القيمة وإن شاء ترك كما في الوكيلين بالهرج ولو كان الغاصب أحررها أو رهنها فهو الوكيل بموادة وإن أجازها ورهنها فإن ضمن الغاصب كان الملك له وإن ضمن المستعير أو الموهوب كان الملك له لا لأنه لا يملكه ولا يملكه وجب الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان ضاملا له كان الملك له ولو كان مكانها مودعا ضمنه حليفه الجارية لو كان الغاصب الغاصب الضامن ملكها لانه لا يرجع على الأول فتعق عليه لو كانت محرومة منه وإن ضمن الأول ملكها فتعق عليه لو كانت محرومة ولو كانت تجزئية فلا يرجع المودع بما ضمن على الثاني لأنه لم يضمن الثاني فخصها بملك الأول وكذا الترتيب أو المالك بعد التضمين أو رهنها له كان له الرجوع على الثاني وإذا ضمن المالك الأول ولم يضمن الأول الثاني يعني الجارية كانت ملكا للأول فإن قال أنا أسلمها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لأن الثاني نقل على وعالين فلا يجوز تضمينه وإن رجع الأول على الثاني ثم ظهر حرق كانت للثاني وتمت العقر يقات فيه الثانية عشر للملك ما للعين والمنفعة معا وهو الغالب للعين فقط وللمنفعة فقط كالعبد الموصى به بمنفعة أم لا أو جنة ولو أوتى وليس له جميع من مناعته ومنفعته للموصى له ما إذا مات الموصى له ماتت المنفعة إلى المالك والمودع العبد والغاصب للمالك وليس للموصى له الأجرة ولا إخراج من بلد الموصى إلا أن يكون أهله في غير هذا ويخرج العبد من الثالث ولا يملك امتدادا من الألف وطلته وعند أهله ويصح المصالح مع الموصى له على شئ وتبطل الوصية وجاز بيع الأورث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالقدا على المخلوم فلن مات ورجع ورثته بالهدء على صاحب الرقبة فإن أبيع العبد أو أبيع المخلوم والقدا أهدأ المالك أو غده وبطلت الوصية وأرض الحناية عليه لأمالك كالموهوب له وكسبه إن لم تنص أخذ مة فان نقتصها اشترى بالارض فحادم ابن بلخ والبيع الأول وضم إلى الارض واشترى به فحادم ولا تصاص على قاته عمل ما لم يحتمل على قتله فإن اختلغا ضمن القاتل قيمته يشترى بها آخر فلو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمته يشترى بها فحادم هكذا في ماله المحيط وأما نفقته فإن كان صغيرا لم يبلغ الخدمه فنفقته على المالك وإن بلغها فعلى الموصى له إلا أن يمرض مريضا يمنع من العمل في المالك فإن تطاول المرض باعه القاضي إن رأى ذلك واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كل في نفقات المحيط

فمن المودع كان للمودع أن يرجع على الغاصب بما ضمن لأنه ما مل له وتصير الجارية بنفس تضمينه ما كالمصاحب حتى لو اعتقها الغاصب حاز ولو اعتقها المودع لا يجوز زالي آخره ذكره فليراجع قول كانت للثاني لأن الأول لما من الثاني فقد ملكها منه بقتله القاضي وتحويل حقه من العين إلى القيمة فلا يحول بعد ذلك إلى الجارية كذا في شرح الزمادات قول لا يملك استعمله الألف وطلته وعند أهله قال بعض الفضلاء قد نقل الزياجي ما عالف ما ذكره المصنف عند قول الكثر ولا يسافر بعبد استأجره لنصف مة بلا شرط حيث قال بخلاف العبد الموصى لنصف مة حيث لا يتقيد بالهدوء

الفصل الثالث

باب المنفعة فطره فعلى المالك كفى الظهيرة وأما ما فى الزيلعي من أنه لا تجب صدقة فطره فسبق قلنا كفى فتح القدير
 ويمكن حمله على أن المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز إلا برضا
 من يبيع بهما ولم ينتقل حقه إلى المسمى إلا بالتراضي ذكره فى السراج الوهاج من الجذبات بخلاف ما إذا قتل خطأ وأخذت
 قيمته يشترون بهما عبد وينتقل حقه فيه من غير جعل بل كالوقوف إذا اهتمت أن انتقل الوقف إلى بل له ذكره قاضيخان
 ومن الوقف كالميراث إذا قتل خطأ يشترون بقيمته عبد ويكون به حل جزاً من غير أن يبرز كره الزيلعي من الجذبات
 بولم أرهم كتابته من المالك ويذهبون بان تكون كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه من الكفارة وينبغي أن لا يجوز
 لأنه ما لم المنفعة للمالك ولم أر حكم وطى المالك وينبغي أن يجعل له لا يباع للملك الرقبة وقيل الشافعية بان تكون
 ممن لا تجعل ولا فلا الثالثة مهر تملك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر المملك فى الهبة بوجود ما نفع من الرجوع من
 هبة معلومة فى الفقه وفى الصدقة بما ذكرناه فى أصل المملك الرابعة مهر تملك العقار للشفيع بالاخل بالتراضي أو قضاء
 بالقاضي قبلهما لا مملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل إذا باع ما يشفع به تنبيه قد علمت أن الموصى له وإن مملك بالمنفعة
 لا يوجد وينبغي أن له الاجارة وأما المستاجر فيؤجر ويعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه المستكن
 لا يؤجر ويعير والشافعية جعلوا فى ذلك أصلاً وهو أن من ملك المنفعة مملك الاجارة والاجارة ومن مملك الاجارة
 مملك الاجارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكاً للاجارة فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من
 أن الاجارة اباحة المنافع لتملكها والمذهب عندنا أنها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملكها المنافع وإنما
 لا يملك المستعير الاجارة لأنه مملك بالمنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها به ومن لا يملكها مملك الاجارة لملك
 أكثر مما مملك فإنه مملك بالمنفعة بلا عوض فيملكها نظراً ما مملك ولأنه لو ملكها يلزم أصل الأعراس الغير السائر
 لأن مؤنته عليه ولم يوجد العرف فى حقه **قول** وأما صدقة فطره فعلى المالك الح أى صدقة فطرة العبد الموصى به من مملك العبد
 المستعار والوديعة والساني محد أو حطاً قال فى المتحرمات فى شرح الكنز والعبد الموصى بربقته لا يملك لا تجب صدقة فطره
 من مملكه والقلم انتهى وبه مطلق قول المصنف ويمكن حمل على أن المراد لا يملك على الموصى له بخلاف نفقته لأنه لهم أن
 كلام الزيلعي فى العبد الموصى بخدمته وليس كذلك بل كلامه فى العبد الموصى بربقته **قول** ولم أر حكم وطى المالك وينبغي
 أن تجعل الح قال بعض الفضلاء لا يلزم من ملك الرقبة حل الوطى فإن الرجل إذا زوج امته لا يجعل له وطئها مادامت متزوجة
 وكذلك لا يحل وطئ امته المحومية والفهي يظهر عدم حل الوطى قياساً على الامة المستأجرة انتهى أقول فى القياس المذكور
 نظراً وظاهر الظاهر الح كذا ذكره المصنف لعدم المانع له ما ذكره من عدم حل امته المتزوجة وامته المحومية فلما منع وهو نكاح
 الزوج وكون الامة محومية **قول** وفى الصدقة بما ذكرناه فى أصل المملك وهو الاعتىلا وهو طريق المملك فى حبيع
 الاموال لأن الأصل الاباحة فيها كاتقدم **قول** الرابعة مهر تملك العقار أقول لم يذكر المصنف المملك فى القسمة بماذا
 يستقر وذكره فى أن خيرة من الرابع من كتاب القسمة يقال أن المملك لا يقع لواحد من الشركاء فى سهم بعينه بنفس
 لقسمة بل يتوقع بأحدى معان أربع إما بالقبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو بغير ذلك لا يلزم كل واحد منهم بهما
 انتهى وفى القنية والمقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت المملك فيه وينفذ التصرف بالمقبوض بالشراء الفاسد انتهى أقول للشفيع
 لا حل بالتراضي أو قضاء القاضي قبلها لا مملك له فلا تورث منه لو مات وتبطل ما إذا باع ما يشفع به **قول** وهذا يخرج

لزم العار بحدود لم لزوم الاجارة وهذا ان التعليان يشملان الموتوف عليه والمستعير وفيها هو ان على المزارع
 فيملك الموتوف عليه السكنى المنفعة كما مستعير وقيل انما ابيح له الانتفاع وهو ضعيف بان له الامارة وتمامه في فتح
 القديوم من الوقف واما الاجارة المقطع ما يقطع الامام فافتى العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا اثر لجواز اخراج
 الامام له في البناء المنة كالاثر لجواز موت المورج في اثنائها ولا لكونه ملكا منفعة لاني مقابلة مال فهو نظير المستاجر
 لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة امتداد لما اعد له لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات المورج اخرج الامام الارض
 عن المقطع تنفس الاجارة لا انتقال الملك الى غير المورج كالو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستاجر واجارة العبد الذي على خدمته مدة معلومة واجارة الموتوف عليه الغلة واجارة العبد
 الماذون وما يجوز عليه من الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد انتهى وقد الفت وما له في الاقطاع
 واخرى منبتها التحفة المرضية في الاراضي المصرية وفيما افتى به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان يخرج
 الاقطاع من المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا اقطع ارضا عامرة من بيت المال اما اذا اقطع مواتا من بيت المال
 فاحياها ليس له اخراجه عنه لانه صار ملكا للرقبة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج القول في الدين ومعرفة في
 الحاروي لقد هي بانه عبارة من مال حكومي يحدث في الذمة ببيع ارامتهلاك وغيرهما وايضا واستيفاءه لا يكون
 الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحديث بالشرا في ذمته
 على قول الكرخي اقول للصواب ان يقول وهذا ايضا قول الكرخي **قوله** لا انتقال للملك الى غير المورج كذا بخط
 المصنف وفيه انه ذكر صدق الشريعة انه لا يقال مؤجر ورده جليل السعد في حاشيته عليه بانه سمع في الحديث النبوي لفظ
 المؤجر انتهى وهو مبني على جواز الاحتجاج بالاحاديث من حيث اللفظ وفيه كلام يعلم بمرابعة شرح التسهيل للفاضل
 الدمايني **قوله** في النظائر التي خرج عليها ارباب التخريج لعدم وجدانهم الرواية عن الامام واصحابه بصحة
 اجارة المقطع **قوله** وهي اجارة المستاجر بفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما في خط المصنف بالقلم **قوله** اما اذا اقطع
 مواتا فاحياه الخ اقول الاقطاع انما يكون للعامر ما الاذن من الامام لمن يحيي ارضا مواتا فلا يقال له اقطاع
 وح فلا حاجة الى هذا الحمل الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وعرفه في الحاروي القديوم في كتاب
 الكفالة الذين في عرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدل لاعم شيع اخر الخراج دين لانه يدل من منافع الحفظ بخلاف الزكاة
 لان الواجب فيها تمليك مال من غير ان يكون بدل لانتهى وفيه انه صرح في الهداية في كتاب الزكاة بان دين الزكاة مانع يعني
 من وجوب الزكاة حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرزح انتهى فقد اطلق على المال
 الواجب فيها لفظ الدين وح يكون التعريف غير جامع والشعر يف الجامع ما ذكره في المستصفى في باب قضاء الغرائض
 وهو ان الدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة بقي ان يقال اطلاق الدين على المال الواجب في الذمة لاجل اداء
 الزكاة لا يخلو من مسامحة لانه لو كان ذينا حقيقة لما سقط بالموت وهو يسقط بالموت عند نكال الكفارة والغلبة خلافا لافق
 هذا المال لغة مملكتهم من شيع كما ذكره في القاموس وفي الكشف الكبير المال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت
 الحاجة والمالية انما تثبت بتمول الناس كانهما يتقوم البعض والتقوم يثبت به وباباحة الانتفاع به شرعا فما يكون مباح
 الانتفاع بدون تمول الناس لا يكون مالا كهيئة جنطة وما يكون مالا لا يكون مالا بين الناس وما لا يكون شرعا مباح الانتفاع

مبيع ديني لم ملك للبائع فاذا دفع المشتري مائة الى البائع وجب مثلهافي ذمة البائع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة
بلا من الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلهابلا من المذ فوعة اليه فالتقيا قصاصاً انتهى وتفرع على ان طريق
ايضا انه انما هو المقاصد انه لو ابرأ عنه بعد قضاؤه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات
من قسم الفوائد واختص الدين باحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء او الابراء
غلا يجوز بطلان المكتوبة لانه يسقط بطلانها بالتعجير ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالايمان الا مائة
والمضمونة بغيرها كالمبيع وايا المضمونة بنفسها كالمغصوب وبطلان الخلع والمهر وبطلان الصلح من دم العمد والمبيع فاحدا
والمقبوض على موم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالديون قال الاموي وطى وح معزى الى السبكي في تكملة
شرح المنهاج بقرع حدث في الا عصار القربة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برفه او لا تخرج من مكان
يجبها الا برفه او لا تخرج اصلاً والذي اقول في هذا ان الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا
يقال لها عارية ايضاً بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد امانة فنشرط اخذ الرهن عليها
فاحد وان اعطاه كان رهناً فاحدا ويكون في يد خازن الكتب امانة لان فاعل العقود في الضمان كصحتها والرهن
امانة هذا اذا اريد الرهن الشرعي وان اريد مدلوله لغة وان يكون قد كره فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا
لم يعرف مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالبطالان في شرط المذكور حملاً على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال
بالصحة حملاً على المعنى اللغوي وهو الاقرب تصحاً للكلام ما امكن وح لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا ببطلانه
لا يكون متقوماً كالخمر واذا علم الامران لم يثبت واحد منهما كالم انتهي وصرح في المحيط بان المضمون ليس بمال وان عقد
عليه لم ينعقد بخلاف مالو باع شيئاً خمر ماله ينعقد في ذلك الشيء بالقيمة وفي السأدي القدسي المال اهم لغير الآدمي خلق
لمصالح الآدمي وامكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية لكنه ليس بمال حقيقة
حتى لا يجوز قتله واهلاكه انتهى كذا في البحر اول كتاب البيع والذمة امر شرعي مقدري المحل يقبل الالتزام والالتزام
وقال شيخ الاسلام ذكرى في شرح الروض الذمة لغة العهد واصطلاحاً الفات والنفس اطلاقاً لا اهم الحال على المحل وقال
العز ابن عبد السلام هي معنى مقدري المحل يصلح للالتزام والالتزام **قوله** فلا تجوز الكفالة والرهن بالايمان الا مائة لان
الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكك بلانعد فلا شيء في مقابلتها
او بتعد فلا تبقى امانة بل تكون مغصوبة **قوله** والمضمونة بغيرها المراد بالايمان المضمونة بغيرها عين ليست بمضمونة
ولكنها تشبه المضمونة كمبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن الثمن يسقط من ذمة
المشتري وهو غير المثل والقيمة فمجرد هذا الاعتبار وهو بالعين المضمونة بغيرها مكانه من قبيل المشاكلة ذكر ذلك
بعض المحققين **قوله** كالمبيع يعني اذا هلك عند البائع هو اهلك بعد منعه من المشتري بعد نقد الثمن او لا لا يصير
بمنعه غاصباحي لو هلك فانما يهلك بالثمن كما قبل المنع كذا في الزخيرة من كتاب القسمة في الفصل الثامن **قوله** واما
المضمونة بنفسها اي في حد ذاتها ووجه ان الضمان كما عرف عبارة عن رد مثل الهالك او قيمته فالشيء اذا كان مثلياً
او قيمياً يكون بحيث لو هلك تعين المثل او القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض كما حقق
في محله **قوله** والذي اقول الحق قال المصنف في البحر في باب التدبير بعد كلام ومن هنا يعلم ان شرط الواقفين في كتبهم

لم يجوز اخراجها به لتعذره ولا بلّ وأنه امالا له خلاف لشرط الواقف وأما الفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو
قال ذلك صح لأنه شرط فيه غرض صحيح لأن اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يتمكن كل من يقصد
الانتفاع بتلك المكتبة في مكانها وفي بعض الاوقات يقول لا يخرج الا بتفكيره وهذا لا بأس به ولا رجة لبطلانه وهو كما
حملنا عليه قوله الابن من في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مهورا
بان يضع في خزانه الوقف ما يتفكر هويته اعادة الموقوف ويمتلك الخازن به مطا ببقه فينبغي ان يصح هذا حتى اخذ
على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى وهذا بلّ له ان يأخذها فاذا اخذها
طالبه الخازن برد المكتاب ويجب عليه ان يتورده ايضا بغير طلب ولا ينبغي ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى
حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزىلا للفظ على الصحة ما ممكن وح يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويمنع لغيره
لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين
ذلك الموهون لو فاته لا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للمكتبة الموقوفة
والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب شيىء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه
وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء من الاعيان والابراء من دعواها صحيح
فلو قال ابراءك عن دعوى هذه العين صح البراء فلا تسمع دعواها بعدها ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى
هذه لم تسمع دعواها وبينته ولو قال ابراءك منها او من خصومتى فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراءه عن
ضمانه كذا في النهاية من المصاحم وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله يبرأ من العين والدين والكفالة
والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام لكن في مد اينات القنية افترق الزوجان
وابراء كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوي وكان للزوج بذره في ارضها واغنيان قائمة فالحصار والاعيان القائمة
لا تدخل في البراء من جميع الدعاوي انتهى وقد حل في البراء العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لا ديانة ان
لم يقصد ها كما في الولو الجية وفي الخزانه البراء من العين المفصولة ابراء من ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب
وقال زفر ربح لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها انتهى بقولهم
الابراء من الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابراء والا فالابراء عنها لسقوط الضمان صحيح ارجع
على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع وفقا للتحصيل والعين حاصلة فوائدها
انها لا تخرج الابن من شرط باطل اذا الوقف امانة في يد مستعيره فلا يتأتى الاستيفاء والايقاء بالرهن به **قوله** لكن في
مد اينات القنية افترق الزوجان الخ استدراك على قوله وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام اتول وكذا في البرازية
مثله حيث قال لو برهن احد الورثة على اقرار الآخر انه يبرئ من ميراث ابيه وفي الميراث الاعيان لا تقبل لعدم صحة البراء
من الاعيان انتهى وهو غير مدم صحة البراء من الاعيان في ضمن البراء العام وقد حرر المصنف هذا المبحث في شرحه
على الكنز فارجع اليه **قوله** الثالث قبول الاجل لو قال ومنها قبول الاجل لكان اصوب **قوله** فلا يصح تأجيل الاعيان الخ
في القنية في باب حبس المبيع بالثمن اشترى شيئا بالثمن الحنطة لفلان اجل البائع شهرين فله المطالبة للمال ان كانت
الحنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم تكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشفيع في الثمن فالتأجيل باطل

الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالاً إلا راس مال السلم وبلد الصرف والقرض والتمن بعد الأقاله ودين لليت وما أخذ به الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين إلا القرض وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلاً إلا الدين والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالاً ومؤجلاً الثانية ما في الذمة لا يتعين إلا قبض ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فإن لم يشركه ويصح تفريقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته الثالثة الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المدين ولو حكماً بالحق مرقد أدار الحرب ولا يحل بموت الدائن وأما الحربي إذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقاً لا بمقروط الأجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله وأما الجنون فظاهر كلاً منهم أنه لا يوجب الحل لا مكان التحصيل بولي الرأى بعد الحال يقبل التأجيل إلا ما قد مناه

قوله ويصح تفريقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته أقول الجملة في صحة قسمته بحيث لا يشاركه في نصيبه شريكه أن يبيع من المطلوب كفاً من زبيب بما تدرهم ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه من نصف دينه القديم ويطالبه بثلث الزبيب فلا يكون لشريكه فيه شيء كذا في نوازل أبي الليث وفي جامع الفصولين عليه دين لشريكين فوهب أحدهما نصيبه من المدينين صح ولو وهب نصف الدين مطلقاً نفذ في الربع ولو توقف في الربع كالموهب نصف قن مشترك انتهى قال بعض الفضلاء قد علم أن إبراء أحد الشريكين يوجب البراءة عن حصته من الدين على ما ذكر في النوازل وبصيغة يبرئه من نصفه في كتاب الصلح من البرازية وإذا وهب النصف نفذ في الربع وتوقف في الربع على إجازة شريكه كما نقله في جامع الفصولين وقد مالمصنف في كتاب المداينات إن هبة الدين كالأبراء منه إلا في مسائل ولم يذكر منها هذه المسئلة فمقتضاها عدم الفرق بينهما وهو الظاهر لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض فهبة النصف منه والإبراء من النصف مطلقاً هو في ذلك ما مل **قوله** الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المدين أقول يعني حقيقة أو حكماً ليشمل الوكيل بالشراء إذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الأجل في حق الموكل كافي الخانية من فصل الوكالة بالخصومة بقي أن يقال لو قتل الدائن المدين هل يحل بمرته أو لا يحل لأنه استعجل الشيع قبل إوائه فيعاقب بحرمانه وقد صرح الشافعية بأن الأصح أنه يحل انتهى قلت وقروا عدنا لا تأباه فتأمل ثم أعلم أن الحصر المذكور في كلام المصنّف لا حقيقي فلا يرد ما في شروط الخصاف عليه مال مؤجل نقال جعلته حالاً أو قال أبطلت الأجل أو قال تركت هذا الأجل فهذا كله يبطل الأجل ويصير المال حالاً ولو قال لا حاجة لي في الأجل أو برئت من الأجل فالمال مؤجل على حاله كذا في القنية وفيها قضاء وقبل أجله ببيع وليس للضالبي قبول وفي الخانية في كتاب الصلح من عليه الدين المؤجل إذا صلح صاحب دينه على أن يجعله حالاً إن لم يكن ذلك بعرض جازلاً لأن الأجل حقه فيملك إسقاطه ولو قال أبطلت الأجل في هذا الدين فهو بمنزلة جعلته حالاً **قوله** ولا يحل بموت الدائن أقول لم يستثن المصنف من ذلك شيئاً وامتنع الشافعية مسئلة واحدة على وجه وهي مال الخالع زوجته على طعام في ذمته ووصفها بصفات السلم وأذن لها أن تدفع إلى ولده منها وخالعها على الأرضاء مدة معينة ثم مات الخالع المذكور فإن فيه وجهين بحلول ذلك بموته لأن الخلع على ما ذكرنا إذا كان من أجل الصغير وقد سقط حقه عن أبيه فيسقط الأجل حينئذ ذكر ذلك الزركشي في قواعد

والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيئاً من حكم المالكي بلزومه بعض ما ثبت في الأصل الدين وان تأجيل المستقرض صاحب المال على رجل إلى هبة أو هنتين فيصح ويحكون المال على المختار عليه إلى ذلك الوقت ومنع الشافعية المختار لا يقبله بعد اللزوم إلا إذا نذر أن لا يطالبه به إلا بعد شهر أو اذ صنف بلطه وحرط التأجيل القبول والأشياء فلا يصح والمال حال وشرطه أيضاً أن لا يحكون ماله ولا جهاله متفاحشة فلا يصح التأجيل إلى مهنت الزرع ومجيئ المطر ويصح إلى الجهاد والد يأس وان كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليها كذا في القنية تنبيه قال الدائمن للمدعيون إذا ذهب وأعطاني كل شهر كذا أفليس بتأجيل لأنه أمر بالاعطاء السكنى للمعامس إلا يصح تمليكها من غير من هو عليه إلا إذا حلقه على قبضه فيكون وكيلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة مزله عن التسليط قبل القبض وفي رواية الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدار لهم التي لي على فلان فأقبضها منه فقبض مكانها دنا نير جاز لأنه ما راسخ للموكل لو لم يملك الاحتيل انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد هنية الزكاة وأمره بقبضه فقبضه أجزاء ذلك ومن هبة البرازية وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز احتسباً وان لم يأمره لا يبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدعيون وأمره جاز والبنات لو وهبت مهرها من أبيها أو ابنها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحته والالا لأنه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مدائنا القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم زعم للآخر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاحد أو يرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها الوفاة للمهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز أقرارها به انتهى وخرج من تمليك الدين لغير من هو عليه الحوالة فإنها كذا لك مع صحته كما أشار إليه الذي يلعي منها وخرج أيضاً البرصية لغير من هو عليه فإنها جائزة كافي وصايا البرازية والمستثنى ثلث وخرج الإمام الأعظم رح على عدم صحة تمليكها من غير من عليه أنه لو كره بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح ان يعين احد ما وادعوا على أنه لو وكل

قوله والحيلة في لزومه تأجيل القرض الخ في انفع الوسائل وذكر في خزائن الأكمال الكفالة بالقرض جائزة إلى الاجل والمال على الكفيل إلى الاجل وعلى الاصيل حال وذكر مثل هذه في شرح التكملة وغيره ثم وقال ولا يلتفت إلى ما قاله الحصري في التحرير إذا كفل بالقرض إلى اجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فإن الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة غيره **قوله** قال الدائمن للمدعيون اذهب واعطني الخ كذا في القنية ثم قال بعده بعد ان رمزاً للمنتقى والمحيط ان فيهما ما يدل على أنه لو باعه بمائة إلى سنة على أن يوردي اليه كل شهر كذا صح البيع **قوله** لا يصح تمليكها من غير من هو عليه أقول يستثنى من ذلك ما في القنية من باب الاجل في القرض ولو قال الإجنبي للدائمن هب لي دينه أو حلقه لي أو قال اجعل ذلك لي فقال قد فعلت يبرأ احتسباً ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ **قوله** وفي رواية الواقعات الحسامية الخ قال بعض الفضلاء يفهم من مروج الواقعات الحسامية ان صاحب الدار لهم الدين احتيل الدنا نير بها وعكسه وهو ظاهر وكثير الوقوع وهي مسألة يبيع الدين من المدعيون **قوله** ان امرت بالقبض صحته الخ أي ان امرت كل واحد منهما وفيه ان هبتها الصغير ديناً على أبيه لا تتوقف على الأمر بالقبض لما في القنية لو وهبت مالها على زوجها من ابنه الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه تجوز

الفن الثالث

مدبونه بان يتصل في بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر بان يعمد العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة
 البحر السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بينة عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان
 مفلسا فاذا قبض اربعين مما امله بدل تجارة وجبت عليه ذرهم وقل بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز
 انواع الدينون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول
 الزبلي في آخر باب التيمم والمراد بالعين الفاضل من حاجته الثاني المستره كذلك فيما ينبغي ولم اره الثالث
 الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب من الغبا فلا يمنع من التلذذ والكفايات ودين الزكاة ما منع الرابع الكفاية
 واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كما في شرحنا على الثامن بحث الا من الخامس صدقة الفطر
 واختلفوا على منعه وجوبها تنبيه دين العبد لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكوة لو كان للتجارة
 كما بيناه فيه من ذلك المجلد السادس الحج يمنع اتفاقا السابع نفقة القريب وينبغي ان يمنعها لان الفتوى على
 عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة الثامن ضمان مراية الاعتاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديننا
 اذا ملطته على قبضه وللأب ولاية القبض لولد الصغير فكان قبضه كقبض الصغير فكانها ملطته على قبضه
قوله السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بينة عليه أقول ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
 من عدم الوجوب ولو له عليه بينة مخالف لما في المتون والشروح قال في التنوير ولو كان الدين على مقرمي
 او معصرا او مفلسا او جاحدا عليه بينة او علم به قاض فوصل الى ملكه لزمه زكاة ما مضى انتهى وفي الزبلي
 ولو كان له بينة في الدين المجهود يجب لما مضى لان التخصيص جاء من قبله وقال محمد لا تجب لان كل بينة لا تقبل
 وكل قاض لا يعمل وهو ما اعتمد المصنف وصححه في التلذذ والسحابة وعزا الى السرخسي **قوله** مما امله بدل تجارة
 أقول او قرض كما في التمرقاشي **قوله** ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة الحج أقول حق
 العبارة ان يقول ما يمنع ففي مواضع اول منها الماء ثم يقول وما لا يمنع ضمان مراية الاعتاق والدية
قوله الثالث الزكاة اي مما يمنع الدين وجوبه اطلق الدين فشمّل الجاهل والموكل ولوصدق زوجته الموكل الى
 الطلاق والموت وقيل المهر الموكل لا يمنع لانه غير مطالب به عادة بخلاف المهر وقيل ان كان الزوج على
 منم الاداء منع والا فلا لانه يعد ديننا كذا في المباني ونفقة المرأة اذا صارت ديننا على الزوج اما بالصلح او القضاء
 ونفقة الاقارب كذلك كذا في المعراج وقيل في المعراج نفقة الاقارب بغيره وهو ان يكون قليل المدة فانها ان طالت
 تسقط ولا تصير ديننا **قوله** ودين الزكاة مائع في شرح الجامع الصغير للتمرقاشي دين الزكاة بمنع وجوب الزكاة هو ان كان
 ديننا الحق به استهلاك النصاب او ديننا الحق به وجوب الزكاة وقال ابو يوسف وجوب الزكاة في النصاب يمنع لانه استحق جزء من
 النصاب فيكون ناقصا ودين الزكاة ان استهلك مال الزكاة ثم ملك ما لا اخر لا يمنع لان الزكاة هبة فلا تمنع
 وجوب الزكاة كالحج وقال في الجامع دين زكاة السائمة يمنع فقط لان له مطالبة بالسامى وفي المنتقى من محمد و
 دين الكفاية يمنع سواء كانت الكفاية بامر المكفول منه او بغير امره وفي النوادر ان كانت بامر لا تمنع وبلا امره
 تمنع **قوله** والصحيح انه يمنع بالمال أقول في مخالف لما ذكره المصنف في شرح الكنز حيث قال واما التكفير بالمال
 فلا يمنع الدين وجوبه على الاصح كافي الكشاف الكبير من بحث القدرة الميمرة **قوله** دين العبد الى قوله ويمنع

آخر التامع الذي لا تمنع وجوبها العاقبة الاضحية تمنعها كصدقة الفطر تفسد قبل مآلها لا يمنع ملكها المتوارث
 للتركه ان لم يكن مستغرقا ويمنع ان كان مستغرقا ويسمى نفاذا الوصية والابتهاج من المرفوع وينبغي اخذ الزكاة
 والدفع الى المدينين افضل ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يثبت في ذمته
 ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الجاهل بخلاف ما اذا امتثل له صدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاكها المال وكذا
 الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم استبرأ بعد فانها لا يجبان وما يغير فيه بين الصائم وغيره فلا فرق فيه بين
 الغني والفقير كجزاء الصيد وفدية الحلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة
 الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة الفحل ودم التمتع والقران فيغفر فيهما بينهما فلا اعتبار لاساوية وقت تكفيره
 بالصوم وكفاية الفرق في فدية الشيخ الغاني فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يؤخر
 عنه اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فتسقط بالموت ولما الكلام في حقوق العباد بل وقت التركة بالمال
 فلا كلام والا قدم المتعلق بالعين كالرهن على ما تعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله فتح قدمت الفرائض وان اخرها
 كالسج والزكاة والصغار وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض
 الا العلق والحباية ولا معتبر بالتقدم والتأخير ما لم ينص عليه واما في وصايا الزملي قد نيب فيما يقدم عند
 وهو من كاتملو كان للتجارة كذا في اكثر النسخ وفيه كامل راجع شرح المصنف على المختار **قوله** كجزاء الصيد اي كجزاء قتل الصيد
 والذلة عليه فانه لا يخير فيه بين الهلبي ان بلغت قيمته هديا وبين الطعام بقيمته كالظهرة وبين الصيام عن طعام كل
 مسكين يوما ولو فضل اقل من نصف صاع تصدق به او صام يوما كافي الكنز **قوله** وفدية الحلق واللباس والطيب لعذر
 قال في الكنز فان تطيب او لبس او حلق بعذر ذبح شاة او تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين او صام ثلاثة ايام قال في
 البحر قيل باللعن ولانه لو فعل شيئا منها لغيره لزمه دم او صدقة معينة ولا يجهز به غيره كما صرح به الا سبيجا يريح
 ويكون انما وصروها بالحرمة قال المصنف ولم ار لهم صريحا هل ذبح الدم او التصديق يكفر لهذا الا انهم من غير توبة
 ولا بد منها معه وينبغي ان يكون مبنيا على الخلاف في الحد وهل هي كفارات لاهلها ولا وهل يخرج الحج من
 ان يكون مبرورا بما ارتكبه الجاني ولو ان كفوعنها والظاهر بصحان نقله لانه لا يخرج **قوله** وكفارة اليمين قال في الكنز
 وكفارة تحريم رقة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار او كسوقهم بما يستر عامه البين فان عجز عن احدهما
 صام ثلاثة ايام متتابعة قال المصنف في البحر والاعتبار في العجز وعدمه وقت الاداء لا وقت الحنث فلو حنث وهو معسر
 ثم ايسر لا يجوز له الصوم وفي مكسه يجوز ويشترط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام للمعسر يومين
 ثم ايسر لا يجوز له الصوم كذا في الخانية وفي الجامع الاصغر ذهب مالده وملكه ثم صام ثم رجع بالهبة اهزاء الصوم
 والمعتبر في التكفير حال الاداء لا في اتمته ويستثنى من قولهم ان الرجوع في الهبة فسخ من الاصل وفي المجتبى
 بذل ابن المعسر لبيه ما لا يكفر به لا تثبت القدرة به اجماعا **قوله** وما يحق الصوم مشروطا بعساره من مطلق
 العام على الخاص **قوله** المتعلق بالعين كالرهن اقول مثل الرهن العين المستأجرة والعبد الجاني والمبيع قبل القبض
 فذات المشعري قبل اداء الثمن **قوله** الا العلق والحباية قال في الكنز فان حابي فحدر في حق وبعضه متروكا
 في الاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يحسن فيها ما جاز الثلاث فكل واحد من اصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في

الاجتماع من فيوالد ثلثة في السفر جنبوا حائض ومبيحون ثم ماء يكفي لاحد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولي به وان كان لهم جميعا لا يضرب لاحد هم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الجنب اولي به لان محله فريضة وغسل الميت عند الرجل يصلح اما للمرأة فيغتسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولي به لان له حق تملك مال الابن ولو وجب لهم قد وما يكفي لاحد هم قالوا الرجل اولي به لان الميت ليس من اهل بقول الجنب والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تعيد الملك وان اتصل به القرض كذا في فتاوى قاضيان ومراده من قوله ان غسل الميت الجلس والامانة بعض على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق بثبوت الموصي كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيد او اسما في المرض بخلاف ما اذا قال اذ امت فهو حر بعد موتي بيوم والمعنى فيه ان كلما يكون منفدا عقب الموت من غير حاجة الى التنزيل فهو في المعنى لم يبق مما يحتاج الى تنفيذه بعد الموت والترجيح يقع بالسبق لان ما ينقل بعد الموت من غير تنفيذه منزل منزلة المديون فان صاحب الدين ينفذ دباستيفاء دينه اذ اظفر بجنس حقه وفي هذه الاشياء يصير مستوفيا بنفس الموهوب المدين مقدم على الوصية فكذلك الحق الذي في معناه وغيره من الوصايا قد تسارت في السبب والتساري فيه يوجب التساوي في الاستحقاق فاذا ثبتت هذه اعمها يقوى لان العتق اقوى لانه لا يلحقه القسم والمحاباة يلحقها القسم ولا معتمد بالتقديم في الذكركر لان لا يوجب التقديم في الثبوت الا اذا لم يمتدح الاستحقاق واستتوت الحقوق على ما يجزى ديانته والامام يقول ان المحاباة اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكانت تبرما بمعنى المعاوضة لا بصيغتها حتى ياخذ الشفيع ويملكه العبد والصبي الماذون لهما والاعتاق تبرع صيغة ومعنى فاذا وجد المحاباة اولاد بعدت الى الاضعف واذا وجد العتق والاولاد ثبت وهو لا يحتمل الدفع كان من ضرورته المزاخمة وعلى هذا قال الامام اذا حايي ثم اعتق ثم حايي قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما صاحب المحاباة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق لان العتق مقدم عليهما فيستويان ولو اعتق ثم حايي ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين المحاباة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان صاحب المحاباة يسترد ما اصاب العتق الذي جعله في المسلمين لكونه اولي منه لانا نقول لا يمكن ذلك لانه يلزم منه ان ورثه ان صاحب المحاباة الاول في المسئلة الاول لو استرد من المعتق لكونه اولي لا استرد منه صاحب المحاباة الثاني لا استردتهما ثم استرد منه المعتق الاول لانه يساوي صاحب المحاباة الثاني وفي المسئلة الثانية لو استرد صاحب المحاباة ما اصاب المعتق الثاني لا استرد منه المعتق الاول لانه يساويه ثم استرده صاحب المحاباة وهكذا الى ما لا يمتناهي والسبيل في الدردر قطعه وعندهما العتق اولي في الكل ملا يرد السؤال عليهما في التحقيق للمقام ومنه يعلم ما في كلام المص من العصور والاخلال والتولي الامضال قوله وغسل الميت هبة اقول قال المص في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت هبة مؤكدة فعليه نظره بعد نقل الاجماع يعني في فتح القدير اللهم الا ان يكون قولنا غير معتد به فلا يقدح في انعقاد الاجماع قوله وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل الخ اقول يفهم منه انه على القول بانها تفيد الملك لا يستقيم الجواب ووجهه ان مرض المسئلة انه يكفي لاحد هم ما اذا اداها للهبة المذكورة الملك ناله منها بقدر ارمالا يهني لغسله وحينئذ لا يستقيم قولهم الرجل اولي به قوله ومراده من قوله ان غسل الميت هبة

سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنينة فانه في القرآن وينبغي ان يلحق بها اذا كان مباحا ما اذا اوصى به لا وجوب
الناس ولا ينبغي الا لاجلهم واما من به نجاسة وهو محدث ورجل ماء يكفي لاحد هما فانه يجزئ صرفه الى النجاسة
كافي فتم القدر من الانجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم اراه اجتمعوا جنازة واحدة
وقتيمة قد صلت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة وفرض وقت لم اراه وينبغي تقديم الفرض ان مضى الوقت
والا الكسوف لانه يفسد فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذلك لو اجتمعت
مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الكسوف على التوراة والترديد واما الحد واذ اجتمعت
ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد رمل دم احد هما درج وان كان من اجناس مختلفة بان يجتمع حد الزنا
والسرقة والشرب والقذف واللعن فاذ ابرئ حد للحد فاذ ابرئ ان شاء بدأ بالقطع وان شاء بدأ
بحد الزنا وحد الشرب اخرها لثبوته بالاجتهاد من الصحابة رضوان كان محصنا يبدأ باللعن ثم بحد القذف ثم
بالرجم ويلغى غيرهما انتهى ولو اجتمع التعزير والحد ودقمت التعزير على الحد ودقمت الاستيفاء لتمحضه حقا للبعد
عن كل في الظهيرية ولم ارا الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد واما اذا اجتمع
قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يغتفر الرجم واذ اقدم
قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرجم فرغ تقرب من هذه المسائل مسائل
اجتماع الفضيلة والنقيصة فمنها الصلوة اول الوقت بالتييم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طمع
في وجود الماء آخراً والا فالقديم افضل ولم ارا لصاحبنا راح انه يتييم في اوله ويصلي فاذا وجد آخراً توضأ وصلى ثانياً
ولا يبعد القول بافضليته وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها الصلوة منفردة صلى في الوقت المستحب
وان اخر عنه صلى مع الجماعة فالافضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو اتمم الوضوء تفوته الجماعة ولو اقتصر على مرة
ان وجوبه بها الى قولنا ما يتم هذا التاويل ولم يكن هناك قول بالسنة امام مع وجوده فلا بقي ان يقال المراد
بالجواب الافتراض كما صرح به في الوافي وفي فتح القدير انه فرض على المسلمين بالاجماع ومعلوم ان السنة لا يثبت
بها الفرض الا اذا كانت قطعية الثبوت والدلالة كالتواتر القطعي الدلالة ودون ذلك هنا خطر القتل لا يتم هذا
المراد بل الوجه بمعنى الافتراض ثابت هنا بالاجماع لا بالسنة **قوله** واما من به نجاسة وهو محدث ورجل ماء الى
مثله في البرازية وعبارتها محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكفي لاحد هما صرفه الى الدم لعدم البطل انتهى وفيه
تأمل **قوله** وعلى هذا لو كان مع الثلاثة اي الجنب والحائض والميت ووجه التيميم بجزئهم بخلاف ذي النجاسة
فانه لا يجزئ للماء بل لا يفي حقها كذا قيل وفيه تأمل **قوله** اجتمعت جنازة واحدة وقتيمة اقول وقع في بعض النسخ وقتيمة
وقيل عليه بخلافه ما تقدم في فن القوام عند قوله السادس في بيان الجمع بين العبادتين **قوله** والا الكسوف اي
وان لم يضق الوقت قدم الكسوف **قوله** وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض كذا الخطا المص والواو بمعنى او **قوله** وينبغي
ايضا تقديم الكسوف على التوراة اي قول لانه يفسد فواته بالانجلاء **قوله** ولو اجتمع التعزير والحد ودال على ان
يستقيم هذا في التعزير الذي وجب حقا للعبد كما يشير الى ذلك تعليله وما الذي وجب حقه نفع ناله فيظهر تقديم
الحد عليه فليصر **قوله** واذ اقدم قتل القصاص الى في سورة ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا **قوله** ومنها لو كان

ان كان كماله في تنطيل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من مسح على الخفين لمن يرتدي حوازه وان
 قصر افضل وذلك لانه يسهل على الطهر افضل من النهي بحضرة من لا يراه والا وحيث لو شاد
 بموت الركعة لو سئل في الصف في البيت لا افضل في الركعة وقول الخوازي في شرح المهلب لم يرد في
 اصحابنا ولا لغيرهم شيئا مقصورا ومعه لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه
 ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قائما ولو كان بحيث لو صلى قاعدا قدر على القراءة وان صلى قائما لا قدر
 وقراها ومنها لو ضاق الوقت عن هذين الطهارة او الصلوة تركها ولو ضاق الوقت المستحب من احتياطية المطهرين
 ينبغي تقلد بهم اكد ثم الصلوة في المستحب ومنها تقلد بهم الدين المستحب وما كان معلوم السبب على الدين
 المقر في المرض منها باب الامامة يقلد ماله ثم الاقراء ثم الاصل ثم الاصل وجها ثم الاصل خلقا
 ثم الاصل زوجة ثم لدجاء ثم الانظار ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على المعتق ثم المتيمم من الحدث
 على المتيمم من الجنابة وتامه في الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة يقابل البعض فالعالم العجبي
 لو اسبغ الوضوء تفوت الجماعة اقول انما كان ينبغي تعجيل الاقتصار لادراكها للقول بفرضية الجماعة وان كان
 الصحيح انها سنة مؤكدة لا يقال كما قيل بفرضية الجماعة قيل بفرضية الثلاث كما نقله الزيلعي عن ابي بكر الاسكاف
 فما المرجح لانا نقول قد ورد في ترك الجماعة من الوعيد ما لم يرد في الغسلتين قال في البحر والراجح عند
 اهل المذهب الوجوب **قوله** ومنها التوضي من الحوض افضل اقول انما كان ذلك افضل لقصد مخالفة زعم المعتزلة
 وذلك لان المعتزلة من الحنفية خالفوا ما اثر الحنفية في ان الجوار منجس فلو وقع في الحوض جزء لا يمتزج من النجس يصير
 الكل نجسا فنصار مجاور هذه المجاور نجسا الى آخر الحوض على رايهم وقال سائر الحنفية ان الجوار ليس بمنجس بل النجس
 هو السريان ففي الفرع المذکور لا يصير مجاور مجاوره نجسا ولا يمكن مراية ذلك الجزء الى سائر الاجزاء لانه غير
 قابِل للنجاسة اصلا فلا يكون ذلك الحوض نجسا عند هم اذا تقرر هذا فنقول الحوض لا يعلو عن جزء من النجس
 اصلا بحلاب الماء الجاري لجريانه فينبغي ان يكون التوضي بالماء الجاري افضل اتفاقا لانه قصد ايقاع المخالفة فكان
 التوضي من الحوض افضل من التوضي بالماء الجاري لاجل اتمام المعتزلة في قولهم بمنجس بالجوار وللتنبية على ان
 زعمهم باطل قطعا كيف ولو كان حقا للزم ان لا يجوز التوضي من الحوض اصلا وليس كذلك بالاجماع **قوله** ومنها
 لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما الخ قيل عليه الذي في الخلاصة يصلي في بيته قائما هو المختار وفي نسخة
 منها قال شمس الأئمة يخرج الى الجماعة لكن يكبر قائما ثم يقعد وبه يعنى **قوله** ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا
 على سنة القراءة الخ قيل الظاهر ان المراد بسنة القراءة ما يجب منها بالسنة وهذا في القنية وزاد ان الاصح ان يقعد وذكر
 اهل الاصل ينبغي مراجعتنا **قوله** وينبغي تقلد بهم الموكدة كذا في خط المصنف بالواو والصواب اسقاطها والمراد ان
 السنة للموكدة ياتي بها وان ضاق الوقت المستحب بخلاف غير الموكدة فانه لا ياتي بها ان ضاق الوقت المستحب
قوله علم في المقربة في المرض اقول ينبغي ان يقول زيادة على هذا وعلى الدين المجهول السبب حتى تتم المقابلة
قوله ثم الحر الاصل على المعتق اقول ينظر حكم مالوا حتم في الصلاة حر غير فقيه وعبد فقيه هل يقلد ماله غير
 الفقيه او يقلد ماله الفقيه وقد ذكر الشافعية ان الاصح تقلد ماله الحر لان النقيصة لا تجبر بالفضيلة **قوله** ويقرب

كقول العربيه ولو شريفة وعلمه يعاقب نبيها. وكذا اشرافه خاتمة لا يقدّم احدا في التزاعيم على الحقوق الا بغير جه
ومنه السبق كالان دحام في البهيم وعنده لا فناء والدارس فان استووا في البيع اقرح بينهما في ثمن المثل واجوز
المثل في ثمن المثل وقوا بها اما بطلان المثل فله كرهه في موانع منها جلاية المتيهم قاله في العنود ولو لم يعط الا بمثل
المثل وله ثمنه لا يتيهم والا يتوبهم وقضى في العناية بمثل القيمة في اموالهم وضع يعتز فيه الماء او بغنيس يسير وسره
الزليعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقته عزية الا في الغالب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة
حالة التقويم ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند السخامة لسد الرامق وخوف الهلاك وربما نهل الشربة الى دقائق
فيجب شرا وها على القادر باضعاف قيمتها كهيء النفس ومنها بان البيع ثمن المثل للزاد والماء القدر والحق في هذا
الزواجل كلفه فتح القدر ومنها على قول محمد وح اذا اختلف المتعاقدان تحالفا وتفاخرا وكان الجميع هالكا فان
البيع يقبض على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلهما قال
اذوجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صاحبا
لاحييابه ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها
يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكر كره الزليعي وابن الصمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على يوم
الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار لقيمته يوم القبض او يوم التلف قال

ومنها المقصوب القيمي اذا هلك قبل معتبر قيمته يوم فسخه اتفاقا ومنها المقصوب المثلي اذا انقطع قال ابو حنيفة روح
تعتبر قيمته يوم الخسومة وقال ابو يوسف روح يوم الفسخ وقال محمد روح يوم الانقطاع ومنها التلف بلا فسخ
تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند
محمد روح تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره الزليعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر
قيمته يوم الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا فيه من الاقل من قيمته ومن ارشده هل يعتبر
يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين

من هذه المسائل بعض حاصل الكفاءة اقول اما كان مقابله بعض خصال الكفاءة ببعض يقرب من هذه المسائل لامنها
ليبر ان النقيصة فيه بالفضلية **قوله** وكذا اشرافه كذا في صامحة النسخ والصواب شرفها بتاثير الضمير **قوله** ويتعين
ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة اليه انتهى الى حد الرامق كيف لا يتعين ان لا يعتبر ثمن المثل في هذه الحالة
واقعه تع يقول وما جعل عليكم في الدين من حرج وما شاء ان يتعبد نأبما فيه من العرج العظيم والضيق الجسيم **قوله** وكان
المبيع هالكا اي والحال ان المبيع قد كان هالكا **قوله** وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض اقول جواب الاستفهام محذوف
ثقل يره ينظر فيقال بعض الفضلاء النظر الفقهي يقتضي الثاني **قوله** قال في بياض هنا هكذا في نسخة المص والظاهر انها
زيادة سبق اليها قلم المص فاضرب منها فكتبها النساخ **قوله** وينبغي اعتبارها يوم البيع قال بعض الفضلاء النظر الفقهي
يقتضي اعتبارها يوم القبض **قوله** قال في الاصل بياض **قوله** ومنها الرهن اذا هلك اليه قال بعض الفضلاء الظاهر ان ملكه
المص ليس منقولاً فانه جعل العلة فيه قولهم ان يده يد امانة والا مانات تعتبر قيمتها اذا هلك مضمونة يوم الهلاك
ما احسنه قال لولا ما يخالفه من المنقول فقد صرح الزليعي بان ضمان الرهن على المارتهن بخالف ضمان الاجنبي فانه

فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يلد امانة فيه حتى كانت نفقة على الراعي فمحيوته وكفنه عليه لاجاب
كما ذكره **الشيخ** في قوله **الارز والعدس** وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثالا لينفق عليه ثم اختصها بعد
ظلك في قيمة الباخر **فالمعتبر** قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في اليتيمة تعتبر قيمته يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع
اليده شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما اجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه يوم حين ذكر الثمن انتهى
ومنها ضمان عتيق العبد المشترك اذا استقر احد هما وكان موصيا واختار الساكن تضمينه فالمعتبر القيمة يوم الاتفاق كما
اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي ومنها قيمة ولد المغرور بالحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة
واقصر عليه وجاها في النهاية ثم حكى عن الاصحاب انه يعتبر يوم القضاء للظاهر ان لاختلاف في اعتبار يوم الخصومة
من يعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتواخى عنهما ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة
وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم ار من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب
نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنز وفي الثانية وهما في القدر هو اء وظاهر كلامهم
اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم والا حرام ففي الكنز في الثاني بتقويمه على من في مقتله واقترب
موضع منه ولم يذ كر الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذ انصدق بها وانفع بها بعد
التعريف ولم يجز ما لكها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصريفه في مال غيره بخير
اذ ندولم ارضه صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذا اقبلها الاسراده والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق
لقولهم ان الملك يثبت شرطا لا منيلا عندنا لا حكما ومنها قيمة الصديق اذا اتصف بالطلاق قبل المسيس وكان
ها لكا ولم ارضه صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به اذ التواخي لما قل من انه لا يعود الى ملكه بل يزوج النصف الا
باحل هما اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاغتنمها الكلام في اجرة المثل فجيب في مواضع احلها الاجارة
تعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو اتلفه اجنبي فانه يضمن قيمته يوم استهلاكه يضمنها المترقبين ايله يكون وهنا عند
وفي الخلاصة وحكم الرهن انه لو ملك من المترقبين والعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الذي فان كانت
قيمته مثل الدين فقط الدين بهلاكه الى آخر ما قاله وقال الصلادي والمعتبر في القيمة قيمته يوم القبض
ولم اذكر اذا عدل المصنف عن هذا لما قاله **قوله** فالمعتبر قيمته يوم الهلاك اقول نص في الخلاصة على ان قيمته تعتبر
يوم القبض نقل ذلك في شرح تنوير الابصار ذكر ان ما هنا مخالف لصريح المنقول قال بعض الفضلاء وانما اذا
امعنت النظر في كلام الزيلعي وغيره قطعت بانه في سورة الهلاك تعتبر القيمة يوم القبض وفي سورة الاستهلاك
يؤمن الاستهلاك لان الاستهلاك وقع على عين حادثة حقيقة فتأمل **قوله** تجب في مواضع اقول يزاد عليها مواضع
منها ما في التنوير لو استاجر ارض وقف وغرس فيها ثم حصدت ملة الاجارة فللمستاجر استيفاؤها باجر المثل اذا
لم يكن في ذلك ضرر ولو ابنى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ومنها ما في التنوير ايضا متولي ارض الوقف
آجرها بخير المثل يلزم مستاجرها تمام اجر المثل ومنها وهي مسئلة المتولين رفع ثوب الى خياط ليخطه قميصا يلبسهم
فمعه ثوبان فباع احداهما ثوبا قيمته ثوبه واخذ القميص باجر مثله ولم يزد على المسمى ومنها دفع غلامه الى حائك
مدة معلومة ليتعلم ولم يشترط على اخذ اجر فبعد تعليمه طلب الاستاذ من المولى والمولى منه ينظر الى عرفه

في حضور من الغائب ووجهه لوقال له المأجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فعليك كل شيء اكد او قيل فوجب
المسحوق ومنها لو قال الوكيل في العطين الملاجيرواد من كاعنت لم يعلم بالاجرة فعلا منها المأجر المأجر لو قال
له شيء ما لم يستأجر فلو كان المصانع معروفا بتلك الصنفه وجب الاجر المثل على قول محمد ووجهه في نفسه
المنافع اذا كان المصنف صالح يعيم الوقت والمحل للاستقلال على المعنى به وليس منها ما اذا احتسب المأجر المأجر
الى حين بان حمل اكثر من المشرط فانه لا يجب اجرة ما زاد لان الضمان والاجر لا يجتمعان ومنها اذا فعلت المساقاة
والزراعة كان للعامل اجر مثله ومنها اذا انقصت مدة الاجار وفي الارض زرع فانه يتروك باجر المثل الى ان يستصعد
ومنها اذا فعلت المضاربة فللعامل اجره لا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة يستحق اجره مثل
عماله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان خوذ اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الامر الى مواليهم الى
الامام فلا حرج له ومنها الناظر على الوقت اذا لم يشترط له الوائف فله اجر مثل عمله حتى لو ان الوقت طاحونة
يستغلها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كافي الخاتمة وهل اذا عين القاضي له اجرا فان لم يعبر به في حصة فلا شيء له
كذا في القنية ثم ذكر بعد انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له اجرا لنظره والعماله لو عمل مع العمل
انتهى ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعين له اجرا بقدر اجرة مثله جاز وما وصي الميتم فلا حرج له على الصحيح
كما في القنية ومنها القصاص لو لم يستأجر بمعين فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر
البلد في ذلك العمل وان كان العرف يشهد للاعتاد يحكم باجره مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فباجره
مثل التعليم على الاعتاد وكذا الودع ابنه الى ما كان كافيا للدر ونقلا عن قاضي خان ومنها ما في جامع الفصولين باجر
ارض بدون الزرع فهو للمالك باجره مثله واستشكله المصنف في البحر فانه يجب على المالك قطع وتسليم الارض فارغة قال
في النهر وجوابه انه محمول على ما اذا كان يرضى المشتري قوله واما وصي الميتم فلا حرج له على الصحيح قبل ذكر
في الخاتمة والبرازية وكثير من الكتب انه يستحقه يكون هذا الصحيح خلاف الصحيح لان الاستحسان هو المأخوذ
به وانت على علم بان نقل القنية لا يعارض لنقل قاضي خان قوله يستحق القاضي على كتابة المحاضر والسجلات اجرة
مثله اقول في حاروي الزاهد ولو اراد القاضي او المفتي ان ياخذ شيئا على حكمه لا يجوز له ذلك الا ان يؤاخر نفسه
ممن له الحق يوم ما يؤمن ونحوهما مما يسمع فيه مطالعة كتب العقيدة الى ان يصل بمسئلة ويكتب كتابا له يجعله في
ديوانه وكتابا يجعله في يد غيره فصل بينهما الخصومة من اجرة معلومة في يجوز له ان ياخذ من اجرة المثل لفساد عقده الاجارة
والا يشاور من المسعور ولكن يحتوز اهل الموضع عنه ولو اخذ اجر المثل للقسمه وكتاتبة الصلح فقط يصل بالاحيلة ان لم يهرق
من بيت المال لانها لم يصبني ذمته من قبل بل الواجب بيان الحكم لمن عليه وفيما في الحق لمن لفسطوط من النكاح في الحكم
كالقسمة وكتاتبة الصلح انتهى قال بعض الفضلاء ومما يتعلق بذلك مسألة جلت منها لو مثل للمعني مالا لا يمكنه
او قضا يعسر عليه خواته باللسان ولا يعسر عليه بالكتابة كمسائل المناجاة التي قد قسروا واحد اولا ثبت في حفظ
التسائل هل يفرض عليه الكتابة مع تيسرها ام لا ولم ار من صرح بالحكم لكن النظر الفقهي يقتضي وجوب مطالقة
الجواب عليه بأي طريق يمكنه يقتضي وجوبها عليه حيث تعسر او تعد باللسان ويكون الجواب بالمعنى بمرأى من
الجواب باللسان ليجر من عهدة الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتبه المفتي ما يتعد عليه او يعسر النطق

والسبيلات اجرة مغلقة تنبيهات الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يتروك باجر المثل معناه بالقضاء او الرضاء والا فلا اجرة كالمقنية الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما لا يزاد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب لها ما يبلغ الثالث يجب اجرة المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب اجرة المثل وكان متغافا منهم من يستقصي ومن يتساهل في الاجر يجب الوصاحتين لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احد عشر وجب احد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فسهل اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة انما مس اجر المثل في الاجارة الفاحدة يطيب وان كان السبحة حراما والكل من القنية وقد منا حكم زيادة اجل المثل في الفرائد الكلام في مهر المثل الاصل في اعتبارها حديث بروع بنت واشق وبيداني شرح العكنز ما هو روي من يعتبر انما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية بلا كتابة حيث تيسرت له آلة الكتاب لاجل القيام بالواجب فيقرأ على السائل فيخرج عن العبد ولا يجب عليه رفع الرقعة له ولا انه يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يواخذ المفتي بسوء حفظ السائل وقلة فهمه والاصل ان على المفتي الجواب بأي طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث كان في دفع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسرت التماس بلا مشقة عليه بان احضره له السائل ولا يلزم المفتي بل لها من عند له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها على المفتي كما هو الوجه ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كله اذا تعين عليه الانتهاء ولم يكن في البداية من يقوم مقامه في ذلك والانتهاء طاعة والطاعة بحسب الامتطاعة فما يراعى في غيره من الطاعات يراعى فيه فرضا وجوبا واستحبابا وندبا فليتامل فيه **قوله** بخلاف التقويم متى اختلف تقويم المقومين في مستهلك المثل قال شيخ شيوخنا حالي يغض الاخوان لم اخذ بالاكثر هنا قلت لان بينة الاقل نافية فقال نفى الاجرة لما اخذ بالاقل قلت لان الاصل عدم ضمان المنافع فتأمل **قوله** الاصل في اعتبارها حديث بروع بنت واشق وهو ماروي في السنن والجامع للترمذي عن عبد الله ابن مسعود في رجل تزوج امرأة فمات عنها لم يدخل بها ولم يفرس لها الصداق فقال لها الصداق كما ملا وعليها العدة ولها الميراث فقال معقل ابن سنان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في تزويج بنت واشق قال التزمذي حسن صحيح وبروع كجروول ولا يكسر كما في القاموس وقال ابن الاثير هل الحديث يرونها بكسر الباء وسكون الراء وفتح الواو وبالعين المهملة واما اهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس في العربية فعول الا خروعه لهذا النبت المعروف ولهتود اهم واد انتهى وهو تابع للجوهري وقد استدل رك عليه درهم وبفتح اوله وذروود وعور **قوله** فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية قول قال المصنف رحمه الله في البهران وحوب مهر المثل بتمامه عند عدم التسمية مشروط بان لا يشترط الزوج ما بها شبهة لما في الولو الحية والمحيط لزوجها على ان ترفع اليه هذا العبد يقسم مهر المثل على قيمة العبد وعلى مهر مثاها لان المرأة نذلت البضع والعبد بازاء مهر مثاها والبذل ينقسم على قدر قيمة المبدل فما اصاب قيمة العبد فالبيع فيه فاهل لانها باعته بشيء مجهول والباقي يصير مهرا انتهى وبما نقلناه ايضا لو قال لامرأة اتزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فقبلت بها ز النكاح بمهر

[illegible]

في النكاح الفاسد لا يتعد ذل ولا ابن جارية ابنة او الزوج جارية امراة وانما في والد الصديق بالثقل في الجارية
المعترة وكما في شرط ما في الكنز فنيبه يجب مهران **قوله** لا ينفك الا في نكاح المهر بالاول
والثاني بالعقد ومهران ونصف فيما لو كان كل واحد زوجا فانما طلق في نكاح واحد في مهر واحد ثلث موات ولو زاد باثن ودخل
بها في كل مرة فعليه خمسة مهرور ونصفا وبنيانه في فتاة وفي قاصدين القول في الشرط والتعليق في التعليق في حاصل مضمون
جملة لمضمون مضمون لغيره ونفس الشرط في التعليق بالثقل مضمون جملة لمضمون مضمون جملة انتهى
وشرط صحة التعليق كون الشرط مضمونا على خطر الوجود والتعليق بكائن تمييزا والمستهمل باطل ووجوده ايمحيث كان
الجزء مؤخر لا يتجزأ ولم يفسد فاحل لغيره بين الشرط والجزء وركنه آداة هي شرط فعله جزء صالح فلو اقتصر على الآداة
قوله وفي النكاح الفاسد ما في قوله في النكاح اي لا يتعد في النكاح الفاسد قال المصنف في المهر عند قوله في النكاح
انما يجب مهر المثل بالوطي واذا المصنف باطلا فانه لا يجب بالجماع فيه ولو تكرر الا مهر واحد ولا يتكرر المهر
الا بتكرار الوطى والاصل ان الوطى متى حصل عقيب شبهة الملك مزارا لم يجب الا مهر واحد لان الوطى الثاني
صادف ملكه كالوطى الاول لو وطى جارية ابنة ارجارية مكاتبه او وطى منكوحته ثم بان اليه حلف بطلاقها
قوله ويتعد بوطى الابن جارية ابنة قال المصنف في البحر متى حصل الوطى عقيب شبهة الاشياء مزارا فانه يجب
بكل وطى مهر على حد لان كل وطى صادق ملكا لغيره كوطى الابن جارية ابنة ارجارية امه او جارية امرأته وقد ادى
الشبهة فعليه لكل وطى مهر ومنه وطى الجارية المشتركة مزارا فعليه لكل وطى نصف مهر ولو وطى مكاتبته بينه وبين غيره
فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه لكل وطى نصف مهر وذلك كله للمكاتب **قوله** يجب مهران
فيما زنى با امرأة الخ وجه ذلك ان اول الفعل كان حراما الا ان الفعل في حق قضاء الشهوة اذا تعدى كعمل واحد
فاذا صار حلالا في آخره لا يجب له نكاحا آخر الفاعل شبهة في لوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة والعقوبة
خاذا انتفى العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل وشعب المسمى بالعقد لان المسمى فاك بالخلوة قبا تمام المهر والى
قوله ومهران ونصف اقول مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول على شبهة لان قول المصنف
لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهذا الطلاق
يعقب الرجعة في قول الامام واي يوصف لان عند هذا اذا تزوج الممثلة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد
الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه
المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في مدته من طلاق رجعي فلا يعتبر
النكاح ولا يجب المهر الثالث **قوله** فعليه خمسة مهرور ونصف يعني في قياس قول الامام واي يوصف نصف مهر بالنكاح
الاول ومهر بالادخول ومهر بالنكاح الثاني ومهر بالادخول الثاني لانه وطئها من شبهة ومهر بالنكاح الثالث
لان النكاح الثالث صادفها وهي مبانة فاعتبر النكاح ومهر بالادخول الثالث لانه ادخل من شبهة فيجتمع عليه
خمسة مهرور ونصف وعلى قول محمد عليه اربعة مهرور ونصف بالانكحة الثالثة قبل الدخول وثلاثة مهرور بالوطى
ثلاثا عن شبهة هذا **قوله** وبنيانه في فتاوى قاضي حان ان المهر وتكرار بالعقد تارة وبالوطى اخرى وتارة تكرارهما
قوله التعليق في حاصل مضمون جملة اليه اقول فرق الزركشي في اقراعه بين التعليق والشرط بغير

لا يعلق واختلغوا في تنبيهه لوقد لم الجزء والفتوى على بطلان ما يضاف في خروج العجز مما يبطل التعليق وما لا يعلق
 تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والإجارة والاحتياز والهبه والوصية والاقراض
 والابراء ومزق الوكيل وحجر الماذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملائم والوكالة في رواية والهبه
 بغير المتعارف وما جاز تعليق بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق ومتاق وخوالة وكفالة وبطل الشرط ولا يبطل
 الرهن والاتالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكافة ان باطل الا اذا قال بعثت ان رضى اليه ووقته كغير الشرط وبكلمة على
 صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او ملائمه ارجى العرف به او ودفع به او كان لا منفعة فيه لاحد هما وقد ذكرنا
 في مد اينات الفوائد ما خرج عن قولهم **قوله** تعليق الابراء بالشرط وفي البيوع ثلثين مسأله يجهل تحقيقها فيها
 وجملتها ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاحده ثلثه **قوله** البيع والقسمه والإجارة والرجعة والصالح من مال والابراء والعجز
 غير هذا فقال الفرق بين التعليق والشرط ان التعليق داخل على اصل الفعل باذا كان واذا والشرط
 ما جزم فيه بالاصل اي اصل الفعل وشرط فيه امر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب امر
 لم يوجد على امر لم يوجد بان او احدي اخواتها والشرط التزام امر لم يوجد في امر وجد بصيغة مخصوصة **قوله**
 وجملتها ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاحده ثلاثة عشر **قوله** البيع اقول فيه ان البيع المقرون بالشرط الفاسد فاحده لا يبطل
 قال في المجموع وبفسد يعني البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المنتهي ومعلوم ان الفاسد غير الباطل عندنا اللهم
 الا ان يعمل على ما اذا ذكر يعرف الشرط كما اذا قال بعثت ان كنت تعطيني كذا اما اذا قال بعثت على ان تعطيني كذا ففاحده
 لا باطل كما في المنتقى واعلم انه ذكر في جامع الفصولين ان تعليق القبول في المبيع بعد ما اوجب الاخر هل يصح ذكره
 انه لو قال ان اديت ثمن هذا فقد بعثت منك صح البيع استحسانا ان دفع الثمن اليه وقيل هذا خلاف ظاهر الرواية
 والصحيح انه لا يجوز **قوله** والأجارة بالبراذنة الاجازة بالزاي كما في العنبر قال شارحه العيني لانها بيع معنى قال المص
 في البحر وظاهره تخصيص اجازة البيع وظاهر كلام المصنف يعني صاحب الكنز ان اجازة كل شيء لا يصح تعليقها حتى
 النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين والبرزلية وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في الثمن فقد
 اجزت ولو زوج بنته البالغة بلا رضاها قبلها الخبر فقال اجزت ان رضىت امي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل
 الاجازة اعتبارا با ابتداء العقد انتهى اقول بضالفة ما في القنية في بابها لبيع الموقوف قال با عني فلان عهدك بكذا
 فقال ان كان كذا فقد اجزته او فهو جائز جاز ان كان بكذا او باعثوم من ذلك النوع ولو اجاز بثمان آخر بطل ومن
 ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل اذا كان مما يتغابن فيه **قوله** والرجعة كذا في غير كتاب قال المصنف
 في البحر وهو خطأ فقد ذكر في الظهيرية والجوهرة والبدائع والترحالية ان الرجعة لا يصح تعليقها بالشرط ولاضا فتها
 ولم يذكر انها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح ان يقال به واصل النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ومما يدل على بطلان
 قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة انها تصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح انتهى
 قلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاحدة بما لا يصح مع الهزل
 تبطله الشروط كما ذكره الاصوليون **قوله** والصالح من مال والابراء اي من الدين لا يصح تعليقه بشرط غير متعارف اما
 بالشرط المتعارف فيصح تعليقه كحقيقه المصنف في البحر وقيل يا بالدين لان الابراء من الكفالة يصح تعليقه بالشرط

وعزل الوكيل في رواية واجاب الامتكان والمزاومة والمعاملة والاثارة والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط
 الفاعل المالك والخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء
 من الامارة والكفالة والوصولة والاقالة والغصب والعتا بة وامان القن ودعوة الولد والعلم من القصاص وجناية
 غصب ومقتل ذمة ووديعة ومارية اذا غصبها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وتعليق الرد بعيب او بغير شرط
 ومزل فاضل التحكيم من محمد روح وقنامه في جامع الفصولين والبزازية فائدة من ملك التنجير ملك التعليق
 الا الوكيل بالطلاق يملك التنجير ولا يملك التعليق

الملائم وهو قول البعض واختاره في الفتح **قوله** وعزل الوكيل قال المصنف في البحر بعد كلام ان عزل الوكيل ليس من
 هذه القبيل وهو ما لا يبطل بالشرط الفاعل وانما هو من قبيل ما لا يطمح تعليقه بالشرط ولكن لا يبطل بالشرط الفاعل
 ولهذا انتصر في البزازية من كتاب الوكالة على انه لا يصح تعليقه ولم يذكر انه يبطل بالشرط الفاعل فهو كما قد مناه في الرجعة
 وقد ذكر في جامع الفصولين عزل الوكيل من قسم ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاحده لكن قال في رواية وفي البزازية
 وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية السرخسي والدليل عليه انهم قالوا ان الذي
 يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب ان يحسم ما لا يصح تعليقه
 بالشرط لكن يبطل بالشرط الفاعل والرجوع من كرم الفتح الظفر بالنقل في الرجعة انتهى **قوله** والوقف في رواية كذا
 في جامع الفصولين وقد سئل الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير عن تعليق الوقف بالشرط فاجاب بان الوقف
 لا يصح تعليقه على الرواية المشهورة المعول عليها اقوال وانما كان المعول عليها لمشي اصحاب المتون عليها اذ هو تصحيح
 التزامي **قوله** والهبة في العمادية تعليق الهبة بالملائم يصح كونه ملكا على ان تعرضني كذا فان كان مخالفا لصحت الهبة وبطل
 الشرط انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الضلل **قوله** والشركة اي لا تبطل بالشرط الفاعل اقوال في منية المقتني
 الشركة تبطل ببعض الشروط الفاضلة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترط التفاصل في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط
 ربع عشرة لاحد هما وان كان كلاهما شرطا فاسدا انتهى ومنه يعلم ما في اطلاق المصنف من عدم البطلان بالشرط الفاعل
قوله والغصب اي لا يبطل بالشرط الفاعل اقوال ينظر صورة عدم بطلان الشرط الفاعل **قوله** وامان القن اقوال
 في السير الكبير لمحمد ابن الحسن تعليق الامان بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن اهل خيبر
 علق امانهم بكتما نهم شيئا وبطل امان آل ابي الجعد بكتما نهم الهلي انتهى ومنه يعلم ان القن ليس قيد
قوله وتعليق الرد بعيب اي بشرط فاسد **قوله** او بغير شرط اي وتعليق الرد بغير شرط بشرط فاعل **قوله** والتحكيم
 اي وتعليق التحكيم بشرط فاعل **قوله** من محمد لانه لا يطلق الا لولاية عند فلا يبطل بالتعليق وعند ابي يوسف روح
 يبطل بالتعليق لانه تملك الولاية والتملكات تبطل بالتعليق **قوله** فائدة من ملك التنجير الخ كذا بخط المصنف والصواب
 فائدة بان بقريته قوله الثاني **قوله** الا الوكيل بالطلاق يملك التنجير ولا يملك التعليق يعني اذا وكله بطلاق امرأته
 يملك ان ينحز طلاقها ولا يملك ان يعلق طلاقها ما اذا وكله بان يعلق طلاقها يملك التعليق كما في الحانية قال لا منواة
 القين دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت الدار بعد الاجازة طلقت وان دخلت قبل الاجازة
 لم تطلق فان عادت بعد الاجازة قد دخلت طلقت لان كلام الفصولي فيصير يميننا عند الاجازة فيعتبر الشرط بعد لا قبله

القول في احكام الحرم لا يدخله احد الا محرما

قال وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالخلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيل فلا تصح به الاجازة وقد صحت
الاجازة فيصح التوكيل به انتهى اقول يستثنى ايضا الوصي فانه يملك التنجيز ولا يملك التعليق كما هيأتي فيما اتفق فيه
الوصي والوارث حيث قال واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلابة عن الميت في التصرف والوارث اقوى للملك
العين فلو وصي بعثت قبل معين فكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيزا وتعليقا وقد بينا وكتابنا
ولا يملك الوصي الا التنجيز وهي في التخصيص **قوله** ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعايق قيل ان الشافعي
احتج على الامام بهذه القاعدة في بطلان التعليق قبل الكا ح **قوله** لنا نية العبد والمكاتب لو قال كل مملوك
الح اقول موقع هذه القائل من المسئلة التي قبلها موقع التذليل لها وح كان حقه ان يقول كالعبد والمكاتب لو قال الح
قوله رخصة القصر الخ اقول اراد به صلاة الرباعية ركعتين في السفر وفيه ان صلاة الرباعية ركعتين في السفر عزيمة
لارخصة كما حقق في كتب الأصول **قوله** وأما مسلة الجمعة الخ اقول لاموقع لهذه العبارة ههنا **قوله** ولو كان واحدا اي فرضا
قوله ومن احكامه منع الولد منه اي منع الشارع الولد من السهر اي حرمة عليه **قوله** ويختص ركوب البحر باحكام الخ اقول
في اختصاص البحر بما ذكر نظر ظاهر **قوله** منها فيما اذا غرقت في البحر الخ في المحيط الفارس في السفينة يستحق سهمين
وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة لانه ان لم يساشر القتال على الفرس فقد قاهب للقتال على الفرس
بوالقاء للشبح كما مباشر له **قوله** في احكام الحرم الخ اقول جد الحرم من طريق المدبعة ثلاثة اميال ومن طريق اليمن
والعراق والجعرانة والطائف سبعة اميال وفي الحادي انه من طريق الجعرانة تسعة ومن حدة عشرة ومن طاب مننة احد عشر
ميلا وبجمعت ما هذا الاخير في قوله (شعر) وللحرم التحديد من ارض طيبة * ثلاثة اميال اخر امتا نه * وسبعة اميال
مرايق وطائف * وحد عشرة ثم تسع جعرانة * ومن يمن سبع بقدر هم حينها * وقد كملت فاشكر لربك احسانه *
وملى الحد ودعلا سات نصيبا الحليلة عليه والصلاة والسلام وكان حبوييل يريد مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم
يتحد يد ها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وهي الآن ظاهرة **قوله** ولأيد حله احد الا مصر ما اقول يستثنى من ذلك

وتكروه المياور وقيل لا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجاءل يحرم التعرض لصيد ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجر الحرم في حرمه لا الأخر ويمن الغسل لدخوله وتفضا عفا فيه الصلوة وحسناته كسيئاته ويؤاخذ فيه بالهم

أقل مكة ومن دخلها أقيموا فيها إذا قصد الحج أو العمرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز الميقات أحد الأمهر ما وإنما خص منه الملكي ومن كان داخل الميقات لا يكسر دخوله لمكة لحاجتهم وفي الحجاب الاحرام كل مرة خرج بخلاف ما إذا قصد الحج أو العمرة لأنه نادر الوقوع كذا في شرح المجمع الملكي أقول يؤخذ مما ذكر من التعليل أن المكى ومن دخل الميقات لو جاوز إلى حصو مثلاً أراد دخول مكة لا بد خلها الأمهر ما لعدم الصرج ونذر الوقوع **قوله** وتكروه المجاور لله أي المحرم والمراد به حرم مكة إذا لم يند لا حرم لها وإن كان تكروه المجاورة بها وملة الكراهة خوف سقوط حرمة البيت في نظره فيصير في نظره القاصر كسائر البيوت والعياذ بالله تعالى أو تنقص الهيبة والحرمة الأولى في نظره كما هو شأن كثير من أهل العراق كان عمر ابن الخطاب يدور على الحاج بعد قضاء النسك بالدرة ويقول يا أهل اليمن يمينكم ويا أهل الشام شامكم ويا أهل العراق عراقكم فإنه بقي لحرمة بيتكم في قلوبكم وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجعون ثم يرجعون ويعتصرون ثم يرجعون ولا يجاورون ذكره عبد الرزاق في مصنفه والقول بالكراهة من ذهب الإمام الأعظم وجمع من المحتاطين في الدين وقال أبو يوسف ومحمد لا بأس بالمجاورة وهو الأفضل وعليه عمل الناس كذا في الملتقطات ونقل الفارسي أن الفتوى على قولهما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنما قال من صبر على حرمة مكة ما عتبا عتبات الدار عنه مسيرة ما ثلث عام **قوله** ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة الخ أي لا يقتل من فعل موجب القتل ولا يقطع من فعل موجب القطع وهو السرقة خارجة والتجابه وهذا نقرر كلامه وتحقيق حرامه فيه نظر بالنسبة إلى فعل موجب القطع فقد صرح هو بنفسه في شرحه على المنار من بعض العام بأن الخلاف بين تلويين الشافعي إنما هو في النفس لا في الأطراف لأنه يسلك بها مسلك الأموال متقطع يد السارق إذا التجأ إلى الحرم انتهى فكيف في الخانية من فصل المقطعات ولا يستوفي القصاص في الحرم في نفس ويستوفي فيما دون النفس ومن الإمام أنه لا يقطع السارق في الحرم خلافاً لما انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن يفعل ما ذكر داخل الحرم أو خارجه والتجاءل إليه **قوله** ويحرم قطع شجره وهو ما كان له حاق من النبات وطبا كان أو يا بسا وشجر الحرم ما كان شبي من أصله في الحرم سواء كان أغصانه فيه أو في الحل فبقطع هذه الأغصان عليه القيمة كما في المحيط قال العلامة القمستاني وينبغي أن يكون حشيش الحرم كذا **قوله** ورعي حشيشه أي ويحرم أحوال البهيمة على حشيش الحرم للرعي منه مما روي عن الإمام لا بأس به لضرورة الزائر من كذا في شرح النقاية للعلامة القمستاني أقول لا بأس هنا للاباحة لمقابلتها بالسرحة لا لما تركه أولى كما هو الأصل فيه استعمالها قاله الفاضل ملا علي القاري في شرحه على النقاء **قوله** إلا الأخرى بكسر الهمزة والخاء وهكون الذال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله أصل دقيق وقصبان دقاق يطيب ريحه والذي بمكة أجوده يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به في قبور الخلل بين اللبنة كما في فتح الباري **قوله** وحسناته أقول كان الأنسب جعل الحسنات مشبهاً بها للمعلم بأن الحسنات يحرم أمثالها في كل مكان ولما في تقديم ذكرها من تغيير الطباع عن شوم ارتكابها وقد يقال لأن كانت الحسنات يمال إليها طبعاً إذا تلى على السمع ذكرها أو لا لا سبب المداءة بها ثم إذا تلى الأخر تلقى بالقبول فحذر من ارتكاب ما يوجبها بخلاف ما إذا تلى في غير ما ليس بها **قوله** ويرأى فيه باله قال الله تعالى ومن يرد فيه

بِالسَّكْرِ بِطَلَمٍ نَدَّ قَدَمَيْنِ عَلَى أَبِي الْيَمِّ وَهَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ قَاعِدَةِ الْيَمِّ بِالْحَيْثُ وَهَذَا فَعْلَهَا كُلُّ ذَلِكَ تَعْلِيلًا لِحُرْمَتِهِ قَالَ ابْنُ
مَسْعُودٍ مَا مِنْ بَأْسٍ يُوَافِقُ الْعَبْدَ فِيهِ بِالْهَمِّ قَبْلَ الْفِعْلِ إِلَّا مَكَّةَ وَتَلَى هَذِهِ الْآيَةَ وَكَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ اتِّفَاقَ السَّجِينِ
بِمَكَّةَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي هَيْبَةَ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ لَا يَسْبِقُ لِبَيْتِ مَكَّةَ أَنْ يَكُونُوا فِي بَيْتِ رَحْمَةٍ وَرَوَى الطَّبْرِيُّ فِي الْأَوْحَادِ
عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَنْ رَأَى الطَّعَامَ بِمَكَّةَ الْحَادِ **قَوْلُهُ** وَلَا يُسْكِنُ فِيهِ كَأَنَّهُ لَا يُسَمِّحُ الْكَائِنُ مِنْ
مَكْنَى حَرَمِ مَكَّةَ وَهَذَا بِالْإِتِّفَاقِ وَأَمَّا الدُّخُولُ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ كَذَا فِي شَوْحِ الْفَوَائِدِ لِلطَّرْجُومِيِّ **قَوْلُهُ** وَلَهُ الدُّخُولُ أَقُولُ
وَلَوْ حَرِّبْنَا فِي شَوْحِ جَامِعِ الصَّغِيرِ لِلتَّحْمُوتِ تَاهِي وَفِي الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةِ وَلَوْ دَخَلَ الْعَرَبِيُّ الْحَرَمَ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ وَيَمْنَعُ
عَنْهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ فِي قَوْلِ الْأَمَامِ وَهُوَ وَيَقْبَلُ مِنْ تَخْصِيصِ الْأَمَامِ بِمَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّاحِبِيِّنِ بِخِلَافِ ابْنِ ذَكْوَانَ **قَوْلُهُ** وَلَا تَمْتَحُ
وَلَا قِرَانُ لِمَكِّي أَقُولُ وَكَذَا مِنْ حَوْلِ مَكَّةَ وَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ نَفْيُ الْحُلِّ لَا نَفْيُ الصَّلَاةِ وَلِذَا وَجِبَ دَمُ جَبُورٍ وَهُوَ فَرَعُ الصَّلَاةِ
وَأَشْتَرَا طَهُمَ مَدَمِ الْأَطْلَامِ بَيْنَهُمَا أَمَّا هُوَ لِلتَّمَتُّعِ الْمُنْتَهَى سَبَبًا لِلْفَوَابِ الْمَتْرُوبِ عَلَيْهِ وَجُوبُ دَمِ الشُّكْرِ كَمَا حَقَّقَهُ الْمُصَنِّفُ
فِي الْبَحْرِ **قَوْلُهُ** وَيَكْرَهُ اخْرَاجَ حِجَارَتِهِ وَتَرَابَهُ قِيلَ هَذَا مُخَالَفٌ لِلْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَنْزِ وَنَصَهُ وَلَا بَأْسَ بِاخْرَاجِ
حِجَارَةِ الْحَرَمِ وَتَرَابِهِ إِلَى الْحُلِّ كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَغَيْرِهِ أَنْتَهَى أَقُولُ لَا مُخَالَفَةَ مَا نِ الْتَعْيِيرُ بِصِيغَةِ لَا بَأْسَ مَقْتَضِي لِلْكِرَاهَةِ
لَا مَنَافَ لَهَا حَتَّى تَتِمَّ الْمُخَالَفَةُ وَفِي الطَّبْرِيِّ وَتَرَابِ الْمَيْبِ الْمَكْرُمِ الْيَسِيرِ يَجُوزُ اخْرَاجُهُ لِلتَّبَرُّكِ وَالْإِلَاحَ لَا أَنَّهُ تَحْرِيبُ
أَنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَالصَّوَابُ الْمَنْعُ مِنْهُ مَطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يَتَسَلَّطُ الْجَاهِلُ فِي غَضَبِهِ إِلَى اخْرَاجِ الْخَرَابِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى إِذَا الْقَلِيلُ
مِنْ الْكَثِيرِ كَثِيرٌ **قَوْلُهُ** وَهُوَ مُسَاوٍ لْغَيْرِهِ عِنْدَ نَافِي اللَّقْطَةِ وَبَدَّ قَالَ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ وَفِي قَوْلٍ يَعْرِفُهَا الْإِدَاعَةُ
يَجُوزُ صَاحِبُهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي وَصْفِ مَكَّةَ لَا تَحِلُّ لِقَطْعَتِهَا إِلَّا لِمَنْ شَاءَ وَفِي رَايَةٍ لَا تَحِلُّ مَا قَطَعَتْهَا إِلَّا مَنْ شَاءَ مَا فِي
لِطَالِبِهَا وَهُوَ الْمَالِكُ وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْرِفْ مَقَامَهَا وَكَأَنَّهَا ثُمَّ مَرَفَهَا حَتَّى لَا تَنْفَصِلَ بَيْنَ لِقْطَةِ الْحُلِّ وَالْحَرَمِ وَمَعْنَى
قَوْلِهِ إِلَّا لِمَنْ شَاءَ مَا فِي مَعْرِفَتِهَا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الصَّحَاحِ أَنْشُدْ مَا لَهَا فِي مَعْرِفَتِهَا وَيُقَالُ أَنْشُدْ مَا فِي طَلِبَتِهَا فَاذَنْ
لَا حَاجَةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ حُلِّ الْإِلْتِقَاطِ الْإِلْتِعَارِ بِفِ وَهَذَا أَحَالَ كُلَّ لِقْطَةٍ وَالتَّخْصِيصُ بِالْحَرَمِ لِبَيَانِ
أَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَسْقُطُ فِيهِ لاعتبار أنها للغرباء ظاهرًا فنقول ونقول إن ما لكها ذهب ظاهرًا فلم يحتج إلى التعريف فإزال
النبي صلى الله عليه وسلم هذا ألوههم بقوله إلا لمنشد ما أي لمعرفها أي لا يعرف اللقطة إلا من يعرفها ودال ذلك
لترجم وتسوية بين لقطة الحل والحرم في الإيجاب إلا أنها دالت على تعريف كذا في المنبع **قَوْلُهُ** وَالدِّينَةُ مَطْلَعُ قَوْلِهِ فِي
اللِقْطَةِ أَيِ وَهُوَ مُسَاوٍ لْغَيْرِهِ عِنْدَ نَافِي الدِّينَةِ عَلَى الْقَاتِلِ خَطَأً فِيهِ **قَوْلُهُ** وَلَا حَرَمَ لِلْمَدِينَةِ هَذَا أَقُولُ وَمَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَمَتِ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَا بَتِيهَا لَا تَقْطَعُ أَغْصَانُهَا وَلَا يَصَادُ صَيْدُهَا كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَأَجَابَ عَنْهُ فِي
الْمَحِيطِ بِأَنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِيمَا تَعَمُّدُ الْبَلْوَى فَلَا يَقْبَلُ إِذْ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَأَشْتَهَرَتْ وَنَقْلُهُ أَنْتَهَى وَفِيهِ تَامِلٌ **قَوْلُهُ** وَنَدَّ
صَحَابُ الْفَتْحِ فِي كِتَابِ الْبَصُولَةِ يَعْنِي أَكْثَرَهُمْ وَالْأَنْفَقُ ذَكَرَهَا قَاضِي خُزَيْنٍ فِي أُخْرَى كِتَابِ الْوَقْفِ وَصَاحِبُ مَدِينَةِ الْمُفْتَى

[illegible]

والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القلبر انه يأكل الصناعات كما تأكل النوار والخطب
ورفع الصوت بالذكر الا للمتفقه

لذا يلزم استعمال المشترك في معنیه في الاثبات وهو لا يجوز اذ معنى انشاد الاشعار ورفع الصوت بهما ينبغي ان يقيد
المنع من انشاد الشعر في المسجد بهما فيه شيء من موم كجهوا لمسلم وصفة الخمر وذكر النساء والمردان وغير ذلك
منها هو موم شرعا واما اذا كان مشتملا على مدح النبوة والاسلام او كان مشتملا على حكمة او باعثا على مكارم
الاحلاق والزهد ونحو ذلك من انواع الخير فلا بأس بانشاده في المسجد **قوله** والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف
في منية المفتي يكره النوم والاكل فيه لغير معتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويكره الله تعالى
بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء **قوله** والكلام المباح اي يمنع منه في المسجد اقول محله ان جلوسه كافي الظهيرية
اما ان تحدث بعد صلاته فلا يكره انتهى قال الامام ظهير الدين التمرقاشي في شرح الجامع الصغير من كتابه
الكراهية الجلوس في المسجد للحدث لا يباح بالاتفاق لان المساجد ما بنيت لامور الدنيا وفي خزائن الفقه ما يدل
على ان الكلام المباح من حدث الدنيا حرام فانه قال ولا يتكلم في المساجد بكلام الدنيا فمن تكلم في المساجد بكلام الدنيا
اهبط الله عنه عمل اربعين سنة وفي شرح بكر القعود في المسجد للعبادة ما ذكر فيه شرعا الا ترى ان اهل الصفة كانوا
يلزمون المسجد وكانوا ينامون فيه ويتحدثون بما ليس فيه ما ثم وفي صلاة الاحلابي الكلام المباح من حدث الدنيا يجوز
في المساجد وان كان الاولى ان يشتغل بذكر الله تعالى وعن خلف جاءه غلامه فسأله عن شيء فخرج من المسجد وكلمه فقبل
له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد بكلام الدنيا منذ كذا وكذا سنة **قوله** ورفع الصوت بالذکر الخ اقول الظاهر
ان يقرأ بالجرء عطف على الضمير في قوله ويمنع منه والتعليل يروى يمنع من رفع الصوت بالذکر في المسجد وهو صادق
بالمنع للتحريم والمنع للكراهية وقد اضطرب كلام البزازي في هذه المسئلة فقال وفي فتاوى القاضي الجهر
بالذکر حرام وقد صح من ابن مسعود انه سمع قوما يجتمعون في مسجد يهللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام
جهرا فراح اليهم وقال ما عهدنا ذلك على هذه عليه الصلاة والسلام وما راكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك
حتى اخبرهم من المسجد ثم قال فان قلت المذکور في الفتاوى ان الجهر بالذکر لو في المسجد لا يمنع احتراز عن الدخول
نحو قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وصنيع ابن مسعود يخالف قولكم قلت الاخراج
من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لاعتقادهم العبادة فيه وتعليم الناس بانه بدعة والفعل الجائز
يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذلك غير الجائز يجوز ان يجوز لغرض كما ترك صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليمنا
للجواز وما روي في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لرفع اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا
اصم ولا غائبا انكم تدعون جميعا قريبا انه معكم الحدیث يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي انه كان
في غزاة وعدم رفع الصوت نحو بلا دالعد وخلة ولها نهى عن الجهر في المغازي واما رفع الصوت بالذکر فجائز كافي
الاذان والخطبة والجمع والاختلاف في عدد تكبير التشریق لا يدل على ان الجهر بدعة لان الخلاف بناء على ان كونه سنة
زائدة على اصل العمل فيتم صلاة كما اختلفوا في ان هذه الاربعة من الظهر بتسليمة او لئلا بتسليمتين وذلك لا يدل
على انها لو تكن بتسليمتين تكون بدعة او مراما وفي تفسير الثعالبي لا يجب المعتد من اي بالجهر بالدعاء من الاعتداء

وأخرج الربيع فيه من الذب والخصومة ويسن كنهه وتطليغه وتطييبه وقهره وإيقاده وتقد يم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه يأثم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه لصلوته ولا يتعين بالملازمة فلا يزعم غيره لوسيقه اليد ولا هل المعلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن

فيل على كراهيته وفي اجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة لا تجوز ولا يمنع ثم قال جوزه محب الذاكرين الله تعالى كثير انتهى وقد ذكر الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه المسمى ببيان ذكر الذاكركللمنفكور والشاكر للمشكور مانصه واجمع العلماء سلفا وخلفا على احتجاب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد وغيرها من غير تكبير الا ان يشوش جهرهم بالذكور على نائم او مصلي او قاري كما هو مقرر في كتب الفقه وقد شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة باذان المنفرد واذان الجماعة قال فكما ان اصوات المودعين جماعة تقطع جرم الهوى اكثر من صوت مؤذن واحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد اكثر تأثيرا في رفع العجب الكثيفة من ذكر شخص واحد **قوله** وأخرج الربيع فيه من الذب يراي يكره اقول في شرح الجامع الصغير للتمر تاشي في كتاب الكراهية اختلغا السلف في الذي يفسوا في المسجد فلم يره بعضهم باسا وبعضهم لا يفسوا بل يخرج اذا احتاج اليده وهو الاصح انتهى والعلة في ذلك ان الملائكة تنادي بما يتأذى به بنو آدم كما ورد في الحديث **قوله** الخصومة اي ويمنع من الخصومة فيه **قوله** ويسن كنهه الخ وكذا ازاله ما فيه من نخامة ونحوها ثبت ذلك في الصحيحين وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتخذ والمساجد في المحال ونظفوها وطيبوها واهمك في المسند وعن الحسن ان مهور الحور والعين اخراج القمامة من المسجد وكسها وعمار تها وعن عمر رضي الله عنه انه اتى مسجد قبا على فرس له وصلى فيه ثم قال يا بركاه اثنتي بجريل فانا بهافنا حنجر عمر يشوبه فككسه **قوله** وقهره وإيقاده اي وقت الصلاة بقدر ما يرفع الظلمة ومن البلع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة في ليالي معروفة في السنة قليلة النصف من شعبان خصوصا بيت المقدس فيحصل بسبب ذلك مفاسد كثيرة منها مضايقة الجوس في الاعتبار بالنار والاكثر منها ومنها ما يترتب على ذلك في كثير من المساجد من اجتماع الصبيان واهل البطالة ولعبهم ورفع اصواتهم وامتهانهم بالمساجد وانتهاك حرمتها وحصول اوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المساجد عنها ومن المفاسد ما يجعل في الجوامع من ايقاد القناديل وتركها الى ان تطلع الشمس وترتفع وهو من فعل اليهود في كنائسهم واكثر ما يفعل ذلك في العيد وهو حرام ومما يشبه ذلك وقود الشموع الكثيرة ليلا ونهارا بمقام سيد احمد البدي نفعنا الله ببركاته ومما يشبه ذلك وقود الشموع الكثيرة ليلا عرفة وفي مفتاح المعادة ولاهل المسجد ان يفرشوا المسجد بالاجرة والحصير ويعلقوا القناديل لكن من مال انفسهم لا من مال المسجد الا ما امر الحاكم انتهى اقول ومحل ذلك ما لم يعين الواقف شيئا من ريع الوقف لذلك **قوله** وتقد يم اليمنى على اليسرى عند دخوله الخ يعني كما يفعل داخل الحرم والكعبة وساائر الاماكن الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله واذا اراد ان يخلع نعليه فليخلع اليسرى قبل اليمنى قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام واذا خلع الانسان نعل رجله اليسرى قبل اليمنى لم يخلعها المسجد ولا بليل على ما خلوعة على النعل ثم يخلع اليمنى ويدخلها المسجد ثم يدخل اليسرى **قوله** ولا يتعين بالملازمة الخ قال المصنف في البحر معلاله لان المسجد ليس ملكا لاحد وانه الى النهاية ثم قال

ولهم جعل المسجدين واحد اولا تجوز اعادة ادواته لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمعاج الى للخوف في الفتنة العامة
حاشاه اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد
الحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت القول في احكام يوم الجمعة

ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريسهم او كراهم لئلا يفتنوا
الاختصاص به دون غيرهم وهذا جهل عظيم ولا يبعد ان تكون كبيرة قال الله تعالى **وَالْمَسَاجِدُ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا**
فلا يجوز لاحد مطلقا ان يمنع مؤمنا من عبادة ياتي بها في المسجد لان المسجد ما بني الا لها من صلاة او اعتكاف وذكر
شرعي وتعليم علم وتعلمه وقراءة قرآن ولا يتعين مكان مخصوص لاحد حتى لو كان للمدرس موضع من المسجد يدل فيه
فسبقه غيره انه ليس له ازماعه واقامته منه فقل قال الامام الزاهد في القنية معزيا الى فتاوى العصر له في المسجد موضع
معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الارزاعي له ان يزعمه وليس ذلك عندنا **قوله** ولهم جعل المسجدين واحد ا في
منية المفتي مسجد ضاق على الناس وبجنبه ارض رجل توخذ ارضه بالقبة كرها **قوله** ولا تجوز اعادة ادواته لمسجد آخر اقول
طاهرا طلاقه ولو اتخذ الواقف فلينظر صريح النقل في ذلك **قوله** الا للخوف في الفتنة العامة اقول والحريق العام كافي
ديار الروم وقد بقي من الاحكام انه لا ينبغي ان يتصل في المسجد الجامع لكنه يتصل في قبل الدخول بعده
وبقي من الاحكام انه يكره دخول المسجد متعلا قال الله تعالى **فَاَخْلَعْ نَعَائِكَ كَفَّيْ** منية المفتي **قوله** ثم مسجد المدينة
اقول ذكر الامام النووي ان هذه الفضيلة مختصة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمانه دون
ما زيد فيه بعد فعلى هذا تكون الصلاة في مسجد بيت المقدس افضل من الصلاة في تلك الزيادة كذا قيل وقد يقال
ان فناء في حكمه في الفضيلة تشريفا له والزيادة من الفناء قبل ان يجعل منه **قوله** ثم الجوامع اقول قد تقدم في كتاب
الصلاة من الفن الثاني ان مسجد المحلة افضل من الجامع وذكر في الغاية بعد مسجد بيت المقدس مسجد قبا ثم الاقدم
فالاقدم ثم الاعظم وذكر العلامة احمد بن العماد في كتابه تسهيل المقاصد ان افضل مساجد الارض للكعبة ثم مسجد
اليلة المحيط بالكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد الاقصى ثم مسجد الطور اما تفضيل الكعبة على المسجد فيدل
عليه قوله تعالى **ان ازل بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا واما تفضيل مسجد مكة على ما سواه من مساجد مكة**
فلانه اقدم مسجد فيها وقد قال عبد الله ابن الحجاج ان للمسجد العتيق فضلا على غيره ولان فيه عبادة ليست في غيره
وهي الطواف وفيه المقام وغير ذلك واما تفضيل الحرم على مسجد المدينة فلعله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد في هذا
تعدل الفاصلة فيما هو الا المسجد الحرام فالمسجد الحرام جميع الحرم وحسنات الحرم كل حسنة بمائة الف حسنة كما قال
ابن عباس رضي الله عنهما واما ان تفضيل بيت المقدس فان ارض المحشر والمنشر منه يتروا فصا وفيه فان صلاة فيه كالف
صلاة اخرجه الامام احمد وابوداود وابن ماجه وفي رواية عن احمد عن بعض نساء النبي صلى الله عليه وسلم
قالت يا رسول الله فان لم تستطع احدنا ان تاتيه قال ادلم تستطع احدكن ان تاتيه فلتبعث له بزيت يسرج فيه
فان من بعث له بزيت يسرج فيه كان كمن صلى فيه ومثل الجنيد عن قوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ**
فقال مسجد الطور وهذا البلد الامين المسجد الحرام اتسم بهما لانه يذكرهما **قوله** احكام يوم الجمعة هي بضم فسكون
فقتة وعن الغراء والواحد في ضم الميم وفتحها ايضا والضم ا على وهي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق وجمعت

الاختصاص بأحكام لزوم صلوة الجمعة واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الإمام والخطبة لها وكونها قبلها شرطاً ،
وقراءة السورة المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والطيب واللبس الحسن وتقليم الأظفار
على جمع وجمعات كذا في المغرب وسميت بذلك لاجتماع الناس فيها ولما جُمع في يومها من الخير ولأن كعب بن لؤي كان
يجمع قومه فيه فيأمرهم بتعظيم الحرم ولأن كمال الخلائق جمع في ذلك اليوم ولأن فيه خلق آدم عليه السلام جمع
فيه أقول قال الغاضل البرجندى في شرح النفاية وهذا الصريح الأقوال **قوله** اختص بأحكام أي اليوم المسمى بالجمعة
وفيه أن أكثر الأحكام التي ذكرها الصلاة الجمعة لا لليوم **قوله** لزوم صلوة الجمعة بالجبر بدل من أحكام بدل مفصل من
مجمل وكذا ما عطف عليه **قوله** واشتراط الجماعة لها أي لصلاة الجمعة وفيه أن الجماعة كما هي شرط لها شرط للصلاة
العيد **قوله** وكونها بالجبر عطف على الجماعة أي واشتراط كون الجماعة ثلاثة سوى الإمام وفيه أن كونها
ثلاثة سوى الإمام ليس شرطاً خاصاً بالجمعة بل كفي لك صلاة العيد **قوله** والخطبة أي واشتراط الخطبة لها
بخلاف صلاة العيد فإن الخطبة ليست شرطاً لها ولو اقتصر على اشتراط الخطبة لها لكان صواباً وقد يقال
الاختصاص به الاشتراط المجموع لكل واحد **قوله** وكونها قبلها شرطاً كذا بخط المصنف والصواب شرط بالرفع **قوله**
وقراءة السورة أي سورة الأمل والغاشية ولكن لا يواظب عليهما **قوله** وتحريم السفر قبلها بشرطه فال في مفتاح
السعادة رجل أراد الحفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج الظهر لأن الوجوب باخر الوقت
وهو في آخر الوقت مسافر فلم تجب عليه صلاة الجمعة ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد إذا فارق
عمران مصره في الوقت انتهى قال بعض المحققين في اعتبار آخر الوقت اشكالاً إذا عتبا الوقت إنما يكون
فيما ينفرد بأدائه وهو سائر الصلوات والجمعة لا ينفرد بأدائها وإنما يؤديها مع الإمام والناس فينبغي أن يعتبر
وقت أدائها إذا لو كان لا يخرج من مصره قبل أداء الناس يلزمه شهود الجمعة وفي قوله بشرطه غموض فتأمل
قوله واستئذان الغسل لها أي للجمعة بمعنى صلاة الجمعة والمسئلة فيها خلاف مشهور **قوله** ولبس الأحسن أي
من ثيابه وفيه أن ليس الأحسن من ثيابه ليس خاصاً بالجمعة بل كذلك العيد أن قال المؤلف في شرحه على الكنز وظاهر
كلامهم تقديم الأحسن من الثياب في الجمعة والعيدين وإن لم تكن بيضاء والدليل دال عليه فقد روى البيهقي
أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء وهي كما في الفتح عبارة عن ثوبين من اليمن فيها خطوط
حمراء وخضراء لأنها حمراء تحت فليكن محمول البردة أحدهما بل ليل نهية عن لبس الأحمر كما رواه أبو داود والقول
مقدم على الفعل والمناظر على المبيع لوقعه رضا فكيف إذا لم يتعارض بالحمل المنع كونه انتهى قال بعض الفضلاء
كان المص لم يطلع على صريح المنصوص عليه في كلام علمائنا حتى قال وظاهر كلامهم أنه والحال إن البد والعينى
نقل في أنما به عن المجتبى أنه يستحب لمن حضر الجمعة أن يلبس أحسن ثيابه أن كان له وتستحب الثياب
البيضاء انتهى وفي الهداية ويستحب أن تكون بيضاء انتهى وفي جامع المصنوعات والمشكلات معزيا إلى فتاوى
الحجة ويكره للرجال لبس الثياب الخضراء أحب الثياب إلى الله تعالى البيض وبه ورد الخبر انتهى
قوله وتقليم الأظفار قال في النجاشي والمزيد إذا وقت يوم الجمعة لقلم الأظفار إن رأى أنه جازز الحد قبل يوم الجمعة
ومع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة يكره لأن من كان ظفراً طويلاً كان رزقه ضيقاً وإن لم يجازز الحد ووقته تبركا

وحلق الشعر ولكن بعد ما اقبل والنخور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب
ولا يسن الابراد بها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام

بالاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اماذه
الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام انتهى ونحوه في كتاب الصحراوية للعلامي وفي جامع المصنوعات والمشكلات
معزيا الى فتاوي العجة وجاء في الخبر انه يكره قلم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة لما فيه من معنى الحج فيكره
قبل الفراغ من الحج قضاء التفث وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار وجاء في الخبر من قلم اظفاره يوم الجمعة
اعاذه الله من السوء الى يوم الجمعة القابلة وثلاثة ايام ورايت في بعض الروايات انه يقلم ويقص بعد صلاة الجمعة
عملا بالاخبار فكانه اعتمر وحج ثم حلق وقص وقصر انتهى وانت خبير بان ما نقلناه يقتضي كراهة القص والحلق قبل
الجمعة وكذا اذا وقتها بيومها وكان قبله طويلا وهو مخالف لصنع المصنف **قوله** ولكن بعد ما افضل كانه ليحصل
البركة لها ويشهد بالحضور ويوم تشهد عليهم الاية وهذا اذا لم يطل الظفر فيمنع من التطهير لما فيه من الالوان على
قول والتبكير لها **اقول** هو مرة الانتباه وقامل ما في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير من قوله ومن ثم
الابراد في الجمعة لا احتجاب التبكير لها على ما قيل ولكن ذكر الاسبيجاني انها كالظفر في الزمانين انتهى واما الابتكار
فهو المسارعة الى المصلي وهو مستحب ايضا كما في القنية وذكر في مفتاح السعادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من راح الى الجمعة في الساعة الاولى فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكانا قرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانا اهدى دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا اهدى
بيضة فاذا خرج الامام طويت الصحف ورفعت الاقلام واجتمعت الملائكة عند المنبر يستمعون الذكور ومعنى
قرب تصدق والمراد من الملائكة هنا غير الحفظة وهم جماعة من الملائكة وظيفتهم كتابة محاضر المسجل انتهى
وفي جامع المصنوعات والمشكلات وروى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا اذا كان يوم الجمعة وقفت
الملائكة على ابواب المساجد يكتبون الناس على مجيئهم فالمتعجل اليها كالمهدي بدنة والذلي عليه
كالمهدي بقرة والذلي عليه كالمهدي شاة والذلي عليه كالمهدي دجاجة والذلي عليه كالمهدي بيضة فاذا صعد
الامام للخطبة طويت الصحف وجاءوا يستمعون الذكور يعني الخطبة انتهى فان قلت لودخل في الساعة
الاولى ثم خرج وعاد في الثانية فهل له البدنة والبقرة معا الظاهر مع بل الخروج بمنع الاستحقاق اذا المراد
من الدخول الاهتمام الى تمام الصلاة والالزام ان يكون من غاب بلا عذر ثم رجع اكمل ممن لم يغيب ولا
قائل به **قوله** ولا يسن الابراد فيها **اقول** هذا مخالف لما في شرح الكنز للمصنف ان الجمعة كالظفر تقديما وتأخيرا
في بيان الاوقات **قوله** ويكره افراده بالصوم **اقول** الظاهر من اقتضائه على الكراهية اختياره ولعل وجه ذلك
ما سيأتي من ان يوم الجمعة عيد وصومه مكرره وما نقله المصنف هنا قول البعض وذكر في شرحه على الكنز ان صوم يوم
الجمعة نافذ افراده مستحب عند العامة كالاثنيين والخميس وكراهة الكل بعضهم انتهى وفي البزازية ولا بأس بصوم يوم الجمعة
عند الامام ومحمد انتهى وفي التجنيس والمزيذ ولا بأس بصيام يوم الجمعة وقال ابو يوسف جاء حديث في كراهيته
الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يضم اليه يوما آخر **قوله** وافراد ليلته بالقيام

وقراءة سورة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتمد وهو خير أيام
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تخصروا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم وإذا نهى عن هذه الليلة فغيرها
 بالمنع أولى لأن التخصيص بدعة فلو صلى ليلة قبل ليلة الجمعة أو ليلة بعد ها هل تزول الكراهة كالصوم محتمل
 والمراد بأفراد ليلته أحياء وأهل البراد امتيعا بها أوغا لبها فيه تردد قال بعض الفضلاء ولو وافق ليلة الجمعة ليلة النصف
 من شعبان المستحب أحياء وأهل ينذب قيامها نظر إلى كونها ليلة النصف ويكره نظرا إلى كراهية أفراد ليلة الجمعة
 فيه تردد والمنع خشية من الوقوع في الحرام اللهم إلا أن يقال إن نية مريد العبادة دفعة له حيث تحملت ليلة شعبان
 انتهى أقول قوله خشية الوقوع في الحرام فيه نظر لأن النهي عن أحيائها ثبت بخبر الأحاد وهو لا يغيي الحرام بل
 الكراهة فلو قال خشية الوقوع في الكراهة كان صوابا **قوله** وقراءة سورة الكهف فيه أي يكره المكرومة على قراءة
 سورة الكهف في يوم الجمعة دون غيره من الأيام ودون غيرها من السور أقول علة الكراهة هجر الباقي وإيهام التفضيل
 كتعيين سورة السجدة وهل أتى في فجر كل جمعة ثم مقتضى الدليل عدم المدامة لأن المدامة على العدم بل يستحب أن يقرأ
 ذلك أحيانا بمركا بالماثور فإن لزوم الإيهام والتفضيل ينتفي بالترك أحيانا **قوله** ونفي كراهية النافلة بالجرح عطف على
 لزوم في قوله لزوم صلاة الجمعة وقوله وقت الاستواء أي عند استواء الشمس في كبد السماء وقد وقع في عبارات
 الفقهاء أن الوقت المكروه هو عند انتصاف النهار إلى أن تزول الشمس قال الفاضل القهستاني ولا يخفى أن زوال
 الشمس إنما هو عقيب انتصاف النهار بلا فصل وهذا القدر لا يمكن أداء صلاة فيه فلعل المراد أنه لا تكره الصلاة
 على قول أبي يوسف في ذلك الوقت بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان والمراد هو النهار الشرعي وهو من أول
 طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به انتهى أقول في القنية في
 باب مواعيت الصلاة واختلاف في وقت الكراهة عند الزوال فقل من نصف النهار إلى الزوال لرواية أبي سعيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قالوا ركن الدين الصباغ وما أحسن
 هذا لأن النهي عن الصلاة يعتمد تصور هانئه انتهى وهو يفيد ما ترجاه العلامة القهستاني من حمل النهار على النهار
 الشرعي **قوله** على قول أبي يوسف المصحح المعتمد قال بعض الفضلاء ينظر من صححه فإن المتون والشرح على خلافه
 انتهى أقول قال المصنف في البحر ظاهر كلام المحقق ابن الهمام ترجيح قول أبي يوسف فإنه قال في الحاروي وعليه الفتوى
 كما عناه ابن أمير حاج في شرح المبية انتهى أقول الحاروي كتب ثلاثه حاروي الحصري وحاروي الزاهدي وحاروي القدسي
 ولا أدري أيها أراد ابن أمير حاج ومجرد دعوى الحاروي أن الفتوى عليه لا يقتضي أنه المصحح المعتمد في المذهب كيف
 وأصحاب المتون قاطبة والشرح ماشون على قولهما ومشى أصحاب المتون تصحيح الزامه على أن ما في المتون والشرح
 مقدم على ما في الفتاوى وعلى أن ما نقل عن أبي يوسف روايته عنه لا مذهب قال في التترخا نية نقلا عن جمع
 الجوامع عن أبي يوسف أنه جوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة وركعتي التهمة انتهى وأما بالتعبير بعن ذلك
 رواية عن أبي يوسف رخص كلام المص أنه ذهب عنه **قوله** وهو خير أيام الأسبوع فإن قيل هل يوم الجمعة
 أفضل أم الليلة قلت يوم الجمعة أفضل لأن معرفة هذه الليلة ونصاها لصلاة الجمعة وانها في اليوم فكان أفضل كذا
 في المصنوعات قال بعض الفضلاء ولأن ساعة الإجابة في يوم الجمعة لا في ليلتها لكن ذكر في نور الشريعة لشيخ مشائخنا

الامبروع ويوم عيد وفيه جماعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى ليلته امن من فتنة القبر وعذابه ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق آدم وفيه اخراج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى وهذا آخر ما اردناه من فن الجمع والفرق

العلامة المقدس هي اله ذهب بعض ذوي القدر الى ان ليلته افضل من ليلة القدر انتهى وهو غريب يحتاج الى توقيف **قوله** وفيه جماعة اجابة اقول جماعة الاجابة مختلف فيها وما ذكره هنا يغفل انها بهمة وهو قول قال القرأني وهو الاشبه فينبغي التعرض لها باحضار القلب وملازمة ذكر الرب قال صلى الله عليه وسلم ان في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيها شيئا الا اعطاه اياه وقد المصنف في فن الفوائد عن اليتيمة ان الدعوة المستجابة في يوم الجمعة في وقت العصر عند نألي قول علمائنا انتهى وكان الانسب الاقتصار على احد هما وقيل اذا صعد الخطيب المنبر الى ان ينزل فان قلت صعوده الى نزل له يتفاوت باختلاف الخطباء بل الواحد اذ قد يتقدم ويتأخر فيلزم تعدد هاتني حق كل خطيب واختلافها في حق الخطيب الواحد باعتبار تقدمه وتأخره قلت لا مانع من ذلك ومن ثم قيل هي في حق كل خطيب وسامع منه حين صعوده الى نزل له فلا دخل للعقل فيه فان قلت كيف يدعوني حال الخطبة وقد امر بالانصات عند سماعها قلت المراد من الدعاء استحضاره بقلبه وهو كاف وفيه بحث اذ المقصود من الانصات ملا حظة معني الخطبة واشتغال قلبه ربما يفوت ذلك **قوله** ويأمن الميت فيه من عذاب القبر اقول قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وهو ال منكر ونكير وضغطة القبر حق هو ان كان مؤمنا وكان مطيعا او فاضلا لكن اذا كان كافرا انعذبه يوم القيامة ويرفع العذاب عنهم يوم الجمعة وشهر رمضان بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم ماداموا في الاهياء لا يعذب بهم الله في الدنيا بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم فكل ذلك في القبر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وكل رمضان بحرمته فيعذب اللحم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم فتتالم الروح مع الجسد وان كان خارجا منه ثم الموت من مله وجهين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب ويكون له ضغطة فيجهد هول ذلك وخوفه وان كان عاصيا يكون له عذاب القبر وضغطة القبر لكن ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة ثم لا يعود العذاب الى يوم القيامة وان مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع عنه العذاب كذا في المعتققات للشيخ ابي المعين النسفي الحنفي قيل يشك كلامه في حق الكفار لقوله تع فلا يخفف عنهم العذاب اللهم الا ان يراد بالتخفيف رفع العذاب بالكافة **قوله** ومن مات فيه اوفى ليلته الخ في التجنيس والمزيد من مات يوم الجمعة يرجي له فضل لان لبعض الايام فضلا على البعض انتهى وفي جامع المصنرات والمشكلات ومثل ابونصر ومن مات يوم الجمعة او نكحة هل يرجي له فضل قال نعم لان لبعض المكان والزمان على البعض فضلا فهذا يدل على ارادة السعادة والفضيلة وجاء في الاخبار عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة يعصمهم الله تع من عذاب القبر المؤمن ذو النية والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة انتهى وافاد المصنف بالمسئلة الثانية الامن من الفتنة اذ لا يلزم من عدم العذاب عدم الفتنة واعلم انه بقي من احكام يوم الجمعة ما لو استاجر اجيرا شهرا لا يدخل يوم الجمعة للعرف كافي الخلاصة وهي مسئلة نفيسة **قوله** من فن الجمع والفرق قال بعض الفضلاء لعله في الجمع والفرق وتصحفت على الكتابة وقد قدم في الغموس الثالث في الجمع والفرق وفي اوله بيان احكام يكثروا در هار يقبى بالفقيه جهلها ومن ظروفيه كما في قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله

مما يكتمود وروى ويقمع بالفقهاء جهله والله الحمد والمنة وله الأصول والقواعد ثم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته في الفرق ما افترق فيه الوضوء والغسل **يسن** تجل يد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجل يد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف وينزع للغسل **يسن** فيه لترتيبها بخلاف الغسل **تسن** المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففريضة تيمم الراس فيه بخلاف الغسل على قول ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل يتأقت المسح دونه

قوله والله الحمد والمنة قدم الطرف مع ان الاختصاص يحصل بدون التقدير اما للاهتمام به تعالى واشعارا بانه لا بد من حضوره في قلب كل مؤمن قبل كل شئ على ما يشير اليه ما يروى مارايت شيئا الا رايت الله قبله واما الان في اعادة اللام لاختصاص النبوة في هذا لهدا قال صاحب الكشاف في صورة التغلبين قدم الطرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملأ والحمد لله تعالى وان صرح ايضا بان في الحمد لله دلالة على الاختصاص ولهذا مزيد بسط في حواشي الكشاف واما المنة فالظاهر انها ما من من ملية اي انعم اي له الحمد والنعمة واما بمعنى الامتنان كافي قوله تعالى بل الله يمتن عليكم ان هذا لكم للايمان وايا ما كان ففيه تفكيك لان معنى له الحمد انه متعلق الحمد وله المنة انه فاعلها اذ لا وجه لان يكون متعلق الامتنان اللهم الا ان يراد المعنى الاعم بمعنى انه متعلق الحمد والمنة فني الحمد بمعنى الوقوع وفي المنة بمعنى الصدور كذا يستفاد من حواشي النياي على شرح المقاصد وفيه فائدة بدعية لم اراها في كلام غيره وهي ان التفكيك الذي يعد عيبا في العبارات كما يكون في الضمائر يكون في متعلقات الجار اذا تعدد فليحفظ **قوله** **يسن** تجل يد الوضوء عند اختلاف المجلس اقول في الخافية ان الوضوء من وجوب ولم يقيد باختلاف المجلس وفي الخلاصة ان فرغ من الوضوء ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق يعني بل يكون مندوبا كما صرح به في الخافية لكن ربما يفهم من العطف بشم في عبارة الخلاصة اختلاف المجلس وقد نقل المصنف في البحر من السراج الوهاج بان تكرار الوضوء في مجلس واحد مكروه لما فيه من الاهراف ثم قال اللهم الا ان يحمل على اختلاف المجلس وهو بعيد انتهى وروى بعض الفضلاء بانه لا تدافع في كلامهم لاختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا عاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مرارا وروى بعض الفضلاء بانه ليس بشيء لانه بعيد ان تجل يد الوضوء مرة من غير ان يودي بالاول عباد غير مكروه والظاهر خلافا قال البرهان الحلبي اطبقوا على ان الوضوء عباد غير مقصودة لانهما فاذا لم يود به عمل مما هو المقصود من شرعيته ينبغي ان لا يشرع تكراره قربة لكونه غير مقصود فيكون اهرافا محضا انتهى اقول مقتضى ما نقلناه عن الخافية انه لا يكون مكروها ولا يعد اسرافا حيث نواه بل هو مندوب ويؤيد به الحديث الوضوء على الوضوء نور اذ لم يفصل في الحديث بين ان يصلي به اولا وبين ان تختلف المجلس اولا وما ذكره البرهان الحلبي تعليل في مقابلة النص فيكون نسخا ولا يجوز نسخ الحديث بالرأي فليحذر هذا المقام فانه صعب المرام **قوله** ويكره تجل يد الغسل مطلقا قيل الا في يوم الجمعة والعيدين فيسن الاغتسال للظاهر **قوله** بخلاف الغسل اقول في شرح الهداية للكمال ابن الهمام ما نصه ولم يذكروا كيفية الصب واختلف فيه فقال الحلواني يقبض على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على سائر جسده وقيل يبدء بالايمن ثم بالراس وهو ظاهر لفظ الكتاب وظاهر حديث ميمونة التي نذرت له ولو انغمس الجنب في ماء حارا ن مكث فيه قدر الوضوء والغسل نقل اكمال السنة والا فلا انتهى ومنه يعلم في كلام المصنف **قوله** بخلاف الغسل على قول اقول الصحيح انه يمسح برأسه فيه فلا فرق بينه ما ح والخرق نما يتأتى على ما

ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغمورة بالأخفاف ولا يجوز مسح الخف المغموب ومغورة الرجل المغمورة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن منها يسر تثليث الغسل دون المسح بحسب تعميم الرجل دون الخف لا تنقضه الجنبية بخلاف المسح هو افضل من المسح لمن رآه ما افترق فيه مسح الرأس والخف يسر احتياج الرأس دون الخف لو ثبت مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره تثليث مسح الخف ما افترق فيه الوضوء والتميم كونه في الوجه واليد بين فقط ولا يجوز الا لعذر ولا يمسح فيه الخف ويفتقر الى النية ولا يسر

ذكره وهو خلاف الصحيح **قوله** ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغمورة بالأخفاف قال بعض الفضلاء هذا لا يقال عندنا لان حقيقة الغصب ازالة اليد المصقة باثبات اليد المبطلة فاذا كان الجلوس على البساط لا يكون غصبا لعدم صدق التعريف عليه فكيف تكون هذه رجلا مغمورة وكذا قالوا الغصب فيما ينقل ويحول لا العقار ويلزم على كونها مغمورة انه لو مات يجب عليه قيمتها كالوفوت العين المغمورة على مستحقها والتعيين لمستحقة الازالة او لا واحتج في حالة كتابته هذه بعض حذاق الشافعية من المصريين وغيرهم وانكروا ما ذكره المصنف زاعما انه لا وجود له في كتبهم انتهى اقول دعوى ان ما ذكر المصنف لا وجود له في كتبهم دعوى غير صادقة بل هو موجود في كتاب الاشياء والنظائر للجلال السيوطي غاية ما في الباب ان في اطلاق الغصب على الرجل مسامحة **قوله** ولا يجوز مسح الخف المغموب اقول لاشك في صحة المسح عليه فيحمل عدم جواز ذلك على الحرمة **قوله** لا تنقضه الجنبية كذا بخط المصنف وفيه قائل الا ان يكون من تمة ما في بعض كتب الشافعية ثم ظهر بعد المراجعة انه من تمة ما في بعض كتب الشافعية وهو كتاب الاشياء والنظائر للجلال السيوطي والعبارة عبارته برمتها غير انه ما كان ينبغي للمصنف ان ينقل هذه العبارة من غير انهاء لها مع ما فيها من الابهام بل كان ينسبها الى الخلاف بيننا وبينهم في هذه الصورة الافتراضية او يحذف قوله لا تنقضه الجنبية بخلاف المسح من عبارة الاشياء الشافعية فاننا موافقون لهم فيما ذكر من الصور والافان في هذه فانه كما تنتقض طهارة المسح بالجنبية عدنا تنقض طهارة الغسل بها وبما ذكرنا من صواب الا تمنعه الجنبية وما قيل اي لا تنتقض غسل الرجل السابق على الجنبية الكائنا بعد لبس الخفين قبل تمام المدة وينقض المسح الكائن عليه ما بعد اللبس لان الخف جعل مانعا لسراية الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتنتقضه الجنبية والجنبية ممنوع عن المسح فلا سبيل اليدها فاعطى الى نزاع خفيه وبنزعهما سرى الحدث فوجب الغسل بسبب ذلك ان الجنبية تنقضه تكلف الاداعي اليه **قوله** هو افضل من المسح اي غسل الرجلين افضل من مسحهما للمتخفف وفي ذلك خيرة ان المسح اولى لا ظاهرا ولا اعتقادا ورفع مهمة البدعة والعمل بقراءة الجركن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاوي وكذا في شرح النكساية للعلامة القسستاني **قوله** لم يكره اي تثليث مسح الرأس اقول بل روى الحسن ابن زياد عن الامام ان مسح الرأس بماء واحد ثلاث مرات ممنون كما في تهذيب القلانسي **قوله** وان لم يندب اي تثليث المسح اقول فيه ان عدم ندبه لا دخل له في الافتراق المذكور هذا ان جعلت الواو التي قبل ان الوصلية للمحال وان جعلت ما طفة على ضد الشرط المذكور كان التقدير لم يكره تثليث المسح ندبا ولم يندب فانه على ثقل تثليث المسح غير مندوب والمندوب والمستحب هيان وخلاف المستحب مكرره تنزيها كما اقتضاه كلام المصنف في البحر في بعض المواضع لا يتم قوله لم يكره وعلى كل حال فالصواب اعطاء هذه الجملة الوصلية **قوله** ويفتقر الى النية اي يقتصر التيمم الى النية على جهة الشرعية

تجديد ولا تثليثه ويسن فيه النقص ويستوي فيه الحدف الأصغر والكبر ما انترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف لا يشترط هاهنا وضوء ويشترط لبسه على كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها أو كثرها بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف إن لم يغسلهما ولا يقدر بمدة بخلافه ولا ينتقص إذا سقطت من غير برء فلا تجب إعادة بخلاف الخف إذا قطع لا تنزع للجنابة بخلاف الخف وإذا كان على عضو جبيران فسقطت أحدهما مادامها بلا إعادة مسحها بخلاف نزع أحد الخفين ما انترق فيه الحيض والنفاص قيل لأن لفظه ينبى عن القصد والنية قصد الشين مقترنا بفعله ونظير ذلك اشتراط الاجتماع للجمعة لأن لفظها يعطي معنى الاجتماع ونظير ذلك في العربية اشتراط الانتقال في الحال لأن لفظ الحال مأخوذ من التحول **قوله** ولا يسن تجديد ولا تثليثه لما في ذلك من التعقيد في الجملة **قوله** لا يشترط شها على وضوء أي لا يشترط في صحة المسح على الجبيرة أن يشهد هاهنا طهارة حلالا للشافعي **قوله** وتصح الصلاة بدونه في رواية أي تصح الصلاة بدون المسح على الجبيرة قال في الولوالجية ومن ربط خرقته على جرح أو جبا ثمر على ما انكسر وذلك في موضع وضوءه جاز أن يمسح عليه لأنه عجز من غسله فيكتفي بمسحه فان لم يمسح وذلك لا يضره لم يجز في قولهما وعن الإمام رضي الله عنهما في رواية مثل قولهما وفي رواية يجوز أنتهي قال في الفتاوى الظهيرية وإذا كان المسح يضره جاز بالاتفاق فابو حنيفة فرق بين المسح على الجبيرة وبين المسح على الخف ووجه الفرق بينهما أن غسل ماتحت الخف واجب لو لا الخف أما ماتحت الجبيرة فغسله غير واجب فلا حاجة إلى إقامة المسح مقامه انتهى **قوله** وهو المعتمد أي رواية صحة الصلاة بدون المسح على الجبيرة إن لم يضره وذكر الضمير مراعاة للخبر قال في التترخانية وفي شرح الطحاوي إن المسح على الجبيرة ليس بفرض عند الإمام وفي تجريد القدر وري أن الصحيح من مذهب الإمام أن المسح ليس بفرض وإن كان لا يضره المسح **قوله** إن لم يغسلهما أي الرجلين المتخفين المغومين من المقام **قوله** ولا ينتقص إذا سقطت من غير برء ولا يلزم الغسل وفي الذخيرة وإن طالبت المدة وإن سقطت عن برء يجب غسل ذلك الموضع خاصة وفي الممتقن روى الحسن ابن زياد عن الإمام إذا مسح على الجبا ثمر ثم نزعها كان عليه أن يعيد المسح عليها وإن لم يعد أجزأه ورايت في موضع آخر وإذا سقطت العصا فبدلها بعصا أخرى فالأفضل والأحسن أن يعيد المسح عليها وإن لم يعد أجزأه كذا في التاتارخانية وفي الظهيرية ولو سقطت الجبا ثمر في الصلاة إن كان سقوطها من غير برء مضى على صلاته وإن سقطت عن برء يغسل ذلك الموضع خاصة ويستأنف الصلاة انتهى وذلك كإيلزمه غسل الرجلين إذا نزع الخفين بعد ما مسح عليهما قال الكرابيسي وجه الفرق أنه إذا سقطت من غير برء لم يجب غسل ذلك الموضع بالحدث المتقدم على شد الجبا ثمر فحازله المضى على صلاته كالمو كانت الجبا ثمر على ظهره أو بطنه ولبس كذا إذا نزع خفيه أو سقطت الجبا ثمر عن برء لأنه يلزمه غسله بالحدث السابق على السقوط وإنما رخص له في تركه مادام لا يسأل الخفين وما دامت الجبا ثمر على الجرح وإذا سقطت عن برء ونزع الخفين لزمه غسلهما بمعنى متقدم على الدخول في الصلاة وهو الحدث نصا وكأنه دخل في الصلاة ولم يغسل رجليه مع القدرة على ذلك ولو كان كذلك لم تجز صلاته كذا هذا كما قلنا في المنيمم إذا دخل في صلاته ثم وجد الماء انتقضت طهارته واستأنف صلاته **قوله** لا تنزع للجنابة بخلاف الخف أي لا تنزع الجبيرة لأجل الجنابة بخلاف الخف فإنه ينزع **قوله** وإذا كان على عضو جبيران الخ في جامع الفصولين في أحكام المرضى لو سقطت

أقل الحيض مستحب ودون لحد لا يقل النفاث وأما كثرة النفاس فإنه يكون بالبوارح والبلوغ والاعتناء بالحيض
 النفاس والحيض لا يقطع التتابع في صوم الحفارة بخلاف النفاس فإنه يكون بالاعتناء بالحيض بين
 طلاق السنة والعدة من خلاف النفاس فإنه يكون بالاعتناء بالحيض ما في سبعة أيام من الأفتراق بأربعة عشر يوماً فتتروى فيه الأيام والأقامة
 الجبرية فإنه يكون بالاعتناء بالحيض ما في سبعة أيام من الأفتراق بأربعة عشر يوماً فتتروى فيه الأيام والأقامة
 المفردة عليه الجبرية أقل من ثلاثة أصابع إلى كليل المقنونة أو الرجل تجاوز المشح عليها بخلاف المعتد بكل إلى
 كشاف الحقائق والتبيين **قوله** أقل الحيض معد وذو لاحت لا يقل النفاس فأقله منب الإمام فإنه يكون بالاعتناء بالحيض
 ثلاثة أيام وليلاتها واكثره عشرة أيام عند هم باتفاق الروايات كما في جليلة الحلية للعلامة فإنه يكون بالاعتناء بالحيض قال
 الكوايسسي في فروقه والفرق بينهما أن النفاس علم ظاهر يدل على خروج الدم من الرحم وهو معد عليه فاعتوى
 قليله وكثيره لو حود علمه الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل على خروجه من الرحم فإذا امتد إلى ثلاثة أيام
 صار الامتداد دالة على أنه دم الحيض المعتاد وإذا لم يمتد لم توجد دلالة فلا يجعل بعضها كما قلنا في دم الزفاف انتهى
 وأعلم أن كون النفاس لأجل لا قل هو ظاهر الرواية عن أصحابنا فإنه يكون بالاعتناء بالحيض ما في سبعة أيام من الأفتراق بأربعة عشر يوماً فتتروى فيه الأيام والأقامة
 مشربوماً عن الإمام أنه قلاره بخمسة وعشرين يوماً لكن في المنافع ما قالوا عن الإمام فإنه يكون بالاعتناء بالحيض ما في سبعة أيام من الأفتراق بأربعة عشر يوماً فتتروى فيه الأيام والأقامة
 فأنما هو ثقيل يرم ما تصدق فيه النفاس إذا كانت معتدة وليس بثقل يراعى النفاس حتى إذا انقطع الدم فيعاد ون
 ذلك تكون نفساء وفي الحجة أقله ساعة وأحد وهو مروى عن محمد كما في الخزائن وفي السراية وعليه الفتوى
قوله وأكثر النفاس أربعون أي أكثر من النفاس مقدراً بربعين يوماً فبذلك إذا زاد الدم على أربعين يوماً
 فالزيادة على الأربعين احتحاضة والأربعون نفاس في المبتدأة وفي صاحبها العادة معتدة لها نفاس والزيادة عليه
 احتحاضة وفي الحجة وإن انقطع الدم قبل الأربعين ودخل وقت صلاة تنتظر إلى آخر الوقت ثم اغتسل في بقية
 الوقت وتصل كذا في التترخا نية **قوله** ويكون به البوارح والاعتناء بالحيض فإنه يكون بالاعتناء بالحيض ما في سبعة أيام من الأفتراق بأربعة عشر يوماً فتتروى فيه الأيام والأقامة
 النفاس ويتحقق به الاحتبراء دون النفاس فهو من قبيل الخفاف من الأول دلالة الثاني هذا تقرير كلامه وفيه نظر
 ظاهر **قوله** وتنقضي العدة بدون النفاس بأن طلقها بعد الوضوع **قوله** فهي سبعة قال بعض الفضلاء يزاد ثمانية
 وهي أن الغسل من الحيض فرض بالقرآن وأما النفاس فلا بل بالإجماع وقامعة مستحل الوطئ فيه كما فرغ ما ذكره
 المصنف وعما شره النفساء في حكم المريضة مرض الموت وحادية عشرية تعتبر بها من الثلث بخلاف الحيض فيهما
 وكأنية مشروهي أن وضوء الحائض مستحب لأن الحيض يكثر فتتسنى العادة وثلاثة عشر لو كان حلاً لها الجلد وهي
 نفساء لا تحل حتى تخرج من ثقلها خوف الهلاك بخلاف الحيض انتهى وفي الثامنة نظر أقول لم يذكر المصنف
 ما افترق فيه الحيض والحائض ومنه ما في الثانية من الحظروا الأباحة بكرة للجنب ولو امرأة الأكل والشرب
 بلامضمضة بخلاف الحائض ومنه إن الجنابة صفة مشبهة بخلاف الحيض فيجب الغسل على من أسلم جنباً بخلاف ما لو
 أسلمت بعد انقطاع دم الحيض وفيه كلام للكمال ومنه وضوء الحائض مستحب مع أنها ليست أهلاً ومنه وجوب
 أداء الصلاة على الجنب وقضائها ومنه حل وطئها جنباً لا حائضاً ومنه تطليق الجنب بلا كراهة وطلاق الحائض بدعي
 ومنه تصح الخلوة مع الجنابة لا الحيض ومنه الجنابة تصلح للرجل والمرأة بخلاف الحيض ومنه يغسل الشهيد

يجوز تراخي الصلاة في الاذان بوقت الاقامة يسن التمهيل فيه والاحول فيه ان تجوز اقامة المحدث لا اذانه ويكره التكرار
 فيها لا فيها افتراق فيه سجود السجود والتلاوة في وقتها لا في وقتها

لو فعل جئت والجماع قبل اتمهرا واليمين فلا يفسد **قوله** يجوز تراخي الصلاة من الاذان يعني لان
 الوجوب يتعلق باخو الوقت من قبله فلهذا لا يفسد في التمهيل وعند زفر بن عبد الله راداء الصلاة وقال ابن شجاع الوجوب يتعلق
 باول الوقت ويقتضي في اخره وبه قال الشافعي رحمه الله ثم اذا ادعى في اول الوقت قيل يقع فرضا ويتعين ذلك الوقت للوجوب فيه
 وقيل يقع نفلا وقيل موقرا ان وقع في آخر الوقت اهلا للوجوب يقع فرضا وان لم يقع كان نفلا كذا في التهذيب **قوله** بخلاف
 الاقامة يعني لا يجوز تراخي الصلاة يعني ما اقول في نظر الان يراد بعدم الجواز كراهة التبريم وعبارة السيوطي في الاشياء
 ان الاذان يجوز اولا الوقت وان اخو الصلاة الى اخره ولا تجوز الاقامة الا بعد ارادة الصلاة فان اقام واخر بحيث طال الفصل
 بطالت اي الاقامة انتهى **قوله** يسن التمهيل فيه والامراع فيها المراد بالتمهيل الترحيل قال في الميناييع الترحيل ان يقول
 الله اكبر والله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله وكذا يوقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان والمراد بالامراع الحدو
 والوصل ولو ترحل في الاقامة وحد في الاذان او ترحل فيهما وحد وفيهما لا يباح به كذا في التترخا نية والمراد من قوله
 لا يباح به كراهة التنزيه **قوله** تكرر اقامة المحدث لا اذانه اقول ظاهره ان عدم كراهتهم اذانه لا خلاف فيها وليس كذلك بل فيه
 روايتان كافي التهذيب اقول ويزاد ما ذكره المصنف وضع الاصبعين في الاذان يسن في الاذان ولا يمين في الاقامة ويزاد ايضا
 ان رفع الصوت في الاقامة يكون اجمع منه في الاذان وذكره في التترخا نية ويزاد ايضا ان الاذان ينبغي ان يكون اول
 الوقت والاقامة او سواه حتى يفرغ التوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته ذكره في التترخا نية
 نقلا عن الحجة ويزاد ايضا ان الموضع اذا كان مسافرا يؤذن راكبا وليس له ان يقيم راكبا والفرق ان الاذان
 من عن الصلاة والمقصود منه الاعلام ولم يشروع موصولا بالصلاة بخلاف الاقامة فانها شرعت موصولة بالصلاة فلو
 اقام راكبا أدى الى الفصل بين الشروع في الصلاة وبين الاقامة بالنزول والفصل بينهما غير مشروع ولا يقيم راكبا كذا
 في فروع الكراييسي لكنه لو اقام راكبا اجزاه لحصول المقصود كافي التترخا نية ويزاد ايضا ان الاذان يقدم على الوقت
 لصلاة الفجر في النصف الاخير من الليل عند ابي يوسف والاقامة لا تقدم على الوقت بحال فلو اقام قبله لمحظة فدخل
 الوقت عقبه مشروع في الصلاة لم يعن بها ويزاد ايضا انه يكره للمرأة ان تؤذن ويحسن لها ان تقيم لان في الاذان رفع الصوت
 ونهاه ويزاد ايضا ان يؤذن للصبح مرتين عند يوسف ولا يقام الامرة واحدة **قوله** هو سجدتان اي سجود السهو
 سجدتان يكبر لكل واحدة منهما بعد السلام الاول كما قال القندوري وهو الصحيح كافي الهداية وذكر شيخ الاعلام في شرح كتاب
 الصلاة انه لو سلم بتسليمتين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك وقال بعضهم يسلم بتسليمتين وفي الظاهرية هو الصحيح وقال
 بعضهم يسلم مرة تلقاء وجهه ثم اعلم ان سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عند ما اذا كان يخرج من الصلاة كانت
 القعدة الاولى قعدة الختم فيصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا بحاجته ليكون خروجه منها بعد الفراغ
 من الاركان والسنن والاذان وصلى محمد سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة فيؤخر الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم الى قعدة سجدتي السهو فانها هي الاخيرة وهذا الاختلاف انما يظهر اذا خشك بعد السلام قبل سجود
 السهو فانه لا تنتقض ما رتبه عند ما وعند محمد تنتقض والاحوط ان يصلي في القعدتين كافي الظاهرية وقال

وهي واحدة هوفى آخر صلوته بعد السلام وهي فيها هو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها تشهد له ويسلم بصلاتها
الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها
واقفوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند أبي حنيفة رح

شمس الأئمة الحلواني القعدة بعد سجدة في السهو ليست بركن وإنما امر بها بعد سجدة في السهو ليقع ختم الصلاة بها
ليوافق موضع الصلاة فاما ان يحسن ركناً فلا حتى لو تركها بان سجدة بعد تسليم ثم قام وذهب لم تقبل
صلاته وذكر شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي اذا سجد من قراءة التشهد في القعدة الأخيرة حتى سلم ثم قد كن
فانه يعود الى قراءة التشهد واذا عاد الى قراءة التشهد هل ترفض القعدة كما ترفض اذا عاد الى سجدة التلاوة والصلواتية
ذكر الامام ابو بكر محمد ابن الفضل في فتاواه انه لا ترفض القعدة وفي واقعات الناطقي والفتوى على هذا ان في التترخاوية
قوله وهي واحدة الخ اي سجود التلاوة وانث الضمير مراعاة للخبر ولا كتساب المضارب من المضارب اليه الثاني
وركنها وضع الجبهة على الارض لالهائه توجد وشرائط جوازها شرائط جواز الصلاة من طهارة البدن من الحدث والغيب
وطهارة الثوب والمكان من النجاسة وستر العورة واستقبال القبلة وفي العتامة هو المختار وفي العتامة ولو سجد سجدة
التلاوة الى غير القبلة جاهلاً قال في الكتاب يجزيه ان كان متحرراً وفي الهداية ومن اراد السجود كبر ورفع يديه وسجد
ثم كبر ورفع راحته ولا تشهد عليه ولا سلام انتهى وفي فتاوى الحجة وقال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج من العتامة
قال في فتاوى الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف وفي الظهيرية ولو أتى كرسجدة التلاوة في آخر الصلاة
وسجد لها هل يلزمه سجود السهو بهذا التاخير نص مصام انه يلزمه **قوله** هوفى آخر صلاته بعد السلام يعني هواء كان
من زيادة او نقصان على الصحيح ولو سجد قبل السلام اجزاه عندنا في رواية الاصول وروى عنهم انه لا يجزيه **قوله** وهي
فيها اي سجود التلاوة في الصلاة وانث الضمير الرجوع اليه لا كتساب المضارب من المضارب اليه الثاني وفيما ذكره نظر
لان سجود التلاوة لا تتقيد بان تكون في الصلاة بل كما تكون في الصلوة تكون خارجاً على ان بما يكون في الصلاة
صادق بما يكون في آخر الصلوة وما يكون في اثنائها اللهم الا ان يقال المراد المفارقة بين سجود السهو وسجود التلاوة اذا
وجد موجب في الصلاة **قوله** هو لا يتكرر اي سجود السهو قال في الخلاصة لو سجد في صلاته مرارا تكفيه سجدة واحدة
قل ذلك اكثر **قوله** بخلافها سجود التلاوة يعني تتكرر اذا لم يتحد المجلس **قوله** ويقوم لها اي لسجدة التلاوة
استحبها قال في الظهيرية والمستحب انه اذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد واذا رفع راحته من السجدة يقوم ثم يفعل
قوله الذكر المشروع في سجود التلاوة ولا يشرع فيه اي في سجود السهو قال في الفتاوى الظهيرية وماذا يقول في هذه
السجدة الاصح انه يقول في هذه الصلاة من التسبيح ما يقول في سجدة الصلاة وبعض المتأخرين استحسنا قول
سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في سجود: اذا سجد للتلاوة
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق سمعه وبصره بحوله وقوته وقد جاء في الاخبار ان رجلاً اتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت في المنام كاني اقراء سورة ص تحت شجرة فلما بلغت اية السجد خرت الشجرة
فسمعتها تقول في السجود اللهم اكتب لي بها عندك اجراً وضع عني بها وزراً واجعل لي بها من ذلك ذخراً قال
ابن عباس رضي الله عنهما مكان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك اذا قرء سورة عن سجد وقال في سجود: مثل

لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً بما افترق فيه الامام والمأموم نية الائتتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة النساء خلفه او لحصول الفضيلة ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف عكسه

ما حكى له ذلك الرجل عن الشجرة انتهى وقوله لا يشرع فيه نظر فان الذكر المشرع في سجدة التلاوة وهو سجدة السجود كما في النقاية اي سبحان ربي الاعلى ثلاثاً ولا هبة في انه مشروع في سجدة السهو كما صرحوا به واعلم انه يزاد على ما ذكرنا الركوع بنوب من سجدة التلاوة في الصلوة وكذا السجدة الصلاة ان نوى بها سجود التلاوة وكل الركوع خارجا في غير ظاهرا رواية بخلاف سجود السهو وكان على المصنف ان يذكر ما افترق فيه سجود التلاوة والصلوة على الجنازة وذلك ان المرأة تصلح اماما للرجل في سجدة التلاوة دون صلاة الجنازة ومما اشتركا فيه ان المداواة لا تقبل مما **قوله** لا واجبة قيل عليه هذا مشكل فابين الخلاف الثابت بين الامام وصاحبيه بل على هذا يرفع الخلاف **قوله** وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً اقول روي عن ابراهيم النخعي انه يكره سجدة الشكر وعن محمد ان الامام كان لا يراها شيئا وفي القدوري عن الامام انه يكره سجدة الشكر يعني لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق وقال محمد ربح نحن لانكرهها وتكلم المتقدمون في معنى قول محمد وكان الامام لا يراها شيئا قال بعضهم لا يراها شيئا وقال بعضهم لا يراها شكرا تاما فتتمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ولم يذكر محمد قول ابي يوسف ربح في شيع من الكتب وذكر الامام علي السقدي في شرح كتاب السير قول ابي يوسف مع محمد قال في فتاوى الحجة وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والصالحين فروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اوتي براس ابي جبريل لعنه الله تعالى يوم بدو القم بين يديه سجد لله خمس سجداً ثم شكر اثم منع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى وتفسيره كافي المصنف ان يكبر مستقيماً للقبلة فيقول ما جادل الحمد لله ويسبح ثم يكبر تكبيرة عند رفع راسه كافي التترخانيا وفي الجمع وشرحه الملكي وسجدة الشكر غير مشروعة يعني ليست بقربة عند ابي حنيفة بل مكرهه لا يثاب عليها وقالوا قربة يثاب عليها وثمره الخلاف تظهر فيمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلاة بل لك التيمم عند همار لا تجوز عند لهما ما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى مبتلى او سمع ما يسره يسجد لله شكرا وله ان التقرب بالركعة الواحدة منهى عنه ولا يتقرب بهما ونهارا وما رواه كان في الابتداء ثم نسخ بالنهي عن التيمم اذ انتهى وفي القنية السجدة التي تقع عقيب الصلاة مكرهه لان الجهال اذا راها اعتقدوا هاسنة او واجبة وكل ما يؤدى الى هذا فهو مكرهه كتعيين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه فحينئذ يكره ان يسجد شكرا بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره انتهى وذكر في الترمذي لو قال الله علي سجدة لا يلزمه شي الا ان يقول الله علي سجدة التلاوة لان السجد المطلقة لم يرد بها الشرع ولهذا قال الامام ابو حنيفة سجدة الشكر مكرهه **قوله** الا لصحة صلاة النساء خلفه يعني فحينئذ تجب على الامام نية الامامة وفيه نظرا فلا تجب عليه نية الامامة لصحة اقتداء النساء به ولا لتحصيل الفضيلة اللهم الا ان يرا بالوجوب الوجوب بالمعنى اللغوي **قوله** بخلاف عكسه يعني لان صلاة المأموم من قبلة بصلاة الامام صحة وفساد ويستثنى من ذلك مسئلة ذكرت في خزائن الاكمل وهي اواحد الامام فاستخلف وذهب للوضوء فتل كرفائفة عليه

إذا عيّن الإمام وأخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الإمام إذا عيّن المأموم وأخطأ ما افترق فيه الجمعة والعيد والجمعة فرض والعيد واجب وقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس إلى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما وإن لا تتعدى في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب في ميدان الفطر أن يطعم قبل خروجه إلى المصلي بخلافها ما افترق فيه غسل الميت والحي تستحب المبدأة بغسل وجه الميت بخلاف الحي فإنه يبدأ بغسل يده ولا يمضمض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحي إن كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في رواية ما افترق

فصلت صلاة دون صلاة لقوم **قوله** إذا عيّن الإمام وأخطأ لم يصح اقتداؤه به لم يشر إليه بأن قال اقتديت بزيد فإذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه ولو اقتدى بالإمام وهو يراه زيد فإذا هو عمر ويصح اقتداؤه ولو قال اقتديت بهذا الخليفة فإذا هو ليس بخليفة يجزيه كذا في التترخانية **قوله** بخلاف الإمام إذا عيّن المأموم وأخطأ لأن الخطأ فيما لم يشترط لا يضر تعيين الإمام المأموم غير شرط في صحة أمانته له **قوله** ووقته بعد طلوع الشمس يعني وأرتقا عما قد روي **قوله** وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما قول هذه العبارة هذين في إفادة المراد بخلاف عبارته في القامعة الأولى من الفن الأول حيث قال وخطبة العيد كذلك لقولهم يشترط له ما يشترط لخطبة الجمعة هو أن تقلد خطبة قائمها وهم أن الخطبة شرط لصحة صلاة العيد وليس كذلك **قوله** وإن لا تتعدى في مصر على قول مرجوح بخلافه فإنه يجوز التعدد فيه قولاً واحداً قال في البزازية إن أقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لأنها جامعة للجماعات والفرق بنا فيه انتهى وكتب عليه قاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة ما نصه قلت الصحيح أنه يجوز الجمعة في موضعين فأكثر وهي خلافة مشهورة انتهى أقول هذه الافتراق أخذ المصنف من كلام البزازي وأصل عبارته بقوله على قول مرجوح فسلم من هذا الاعتراض لكن في التترخانية نقلاً عن المحيط يجوز إقامة صلاة العيد في موضعين وأما إقامتها في ثلاث مواضع فعلى قول محمد يجوز وعلى قول الإمام لا يجوز انتهى وعلى هذا فاصل التعدد في صلاة العيد لا خلاف فيه وإنما الخلاف في إقامتها في ثلثة مواضع بخلاف الجمعة فإن الخلاف فيها في أصل التعدد لأنها جامعة للجماعات والفرق بنا فيه قال التمر تاشي في شرح الجامع الصغير وأجمعوا على أن صلاة العيد في موضعين جائزة لأن السنة فيها أن تقام خارج المصرد لا يمكن الضعفة الخروج إلا بخرج فيجوز الأداء في موضعين رفعاً للخرج **قوله** ولا يهضم ولا يستنشق بخلاف الحي في التترخانية يوضئ الميت وضوء الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في البالغ والصبي الذي يعقل الصلاة أقام الصبي الذي لا يهضم الصلاة فإنه يغسل ولا يوضئ وضوء الصلاة ويبدأ في الغسل بوجهه ولا يغسل اليدان بخلاف حالة الحياة ويبدأ في الوضوء بميامنه وكذلك في الاغتسال ولا يهضم ولا يستنشق خلافاً للشافعي انتهى قال في اللؤلؤ البية لأنها يحتاج فيها في إخراج الماء إلى أكباد الملبس على وجهه وهو متعسر انتهى ومن العلماء من قال يجعل الغسل على أصبعه خرقة رقيقة ويمسح بها عنقه ولها ته وشفتيه ومنخرته ومرتته وعليه عمل الناس اليوم كما قال الحلواني **قوله** في رواية يعني رواية صلاة الأثر والصحيح ظاهر الرواية وهو أن الغسل يمسح رأس الميت في الوضوء كالجنب أقول ينبغي أن يزداد على ما ذكره أن خروج النجس من البدن ينقض وضوء الحي ولا ينقض وضوء غسل الميت بل يغسل ما خرج من النجس ويزاد على ما ذكره أيضاً أن غسل الميت بالحار أفضل من البارد

فيه الزكوة ومنه انصار يشترط في نصاب الزكوة النمو ولو قلد يرا بخلاف نصابها ولا تجوز دفعها للمي بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عن اليوم الاول ولا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس ما افرق فيه المتمتع والقران يتحمل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدي بخلافه يحرم بالعمرة وحدها من الميقات وياً تي بافعالها فم يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما معاً من الميقات بما افرق فيه الهبة والابراء يشترط لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقاً ما افرق فيه الاجارة والبيع التاقيت يفسده ويصححها بملك العوض فيه بالعقد وفيها لا الا بواحد من اربعة وتفسخ بالاعلار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت احد هما

واما غسل الحي فالحر والبارد سواء كما يستفاد من الترخا نية وينبغي ان يذكر المصنف ما افرق فيه صلاة الجنائز وسائر الصلوات وذكر ذلك في معين المفتي قال صلاة الجنائز تغالف سائر الصلوات في سنة اشياء احدها المحاذات فيها لا تفسد هار ثانيها المخالفة في الاركان كالركوع والسجود والقراءة وثالثها ادائها بما لتيتم مع وجود الماء اذا خشي الفوات ورابعها اذا راي الماء فيها لم تفسد وخامسها القهقهة فيها لا تنقض الوضوء وما دهمها انها تكره في المسجد انتهى ويزاد على ان النهر والبعث لا يمنعان الا قتله في صلاة الجنائز كما في فوائد الزاهدي وفي شرح ابي ذر يمنع كما في شرح الجا مع الصغير للمتمرتا شي ويزاد ايضا ما في القنية لان المرأة لو امت في صلاة الجنائز لا تعداد انتهى وذكر فيها لم يوجد وجل فصلت عليها النساء جاز والله تعالى اعلم **قوله** ولصدقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عن اليوم الاول اقول لا يخفى ما في عبارته من الركاة والا ولى ان يقول ولصدقة الفطر وقت محدد ودياً ثم بالتأخير عنه وهو اليوم الاول **قوله** بخلافها بعد وجود الرأس اقول فيه نظر فانه لا اجتماع بينهما في هذه الحالة حتى يتأتى الافتراق وذلك لان عدم جواز التعجيل في الزكاة قبل ملك النصاب لعدم وجود السبب وجوازه في صدقة الفطر بعد وجود الرأس تعجيل بعد وجود السبب قال في الوالجية يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب لانه محل بعد وجود السبب وهو ملك النصاب فيجوز كالتكفير بعد الجرح قبل الموت ولا يجوز التعجيل قبل ملك النصاب لعقل السبب اصلاً انتهى وحينئذ فالصواب ان تكون العبارة بخلافها قبل ملك النصاب بعد وجود الرأس قال في البرازية عجل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب موحد يعني الرأس انتهى واعلم انه ينبغي ان يزداد على ما ذكره المص ان نصاب الزكاة لو هلك بعد الوجوب سقطت الزكاة بخلاف نصاب صدقة الفطر **قوله** يتحمل من العمرة الحج اي يتحمل المتمتع من العمرة بعد الفراغ منها ان كان لم يسق الهدي فان ساقه لا يتحمل منها **قوله** بخلافه اي القران فانه لا يتحمل من العمرة وحدها اي المتمتع وهذا ان فرق ان كان حقاً ان يذكره قبل الاول كما هو ظاهر **قوله** يشترط لها القبول بخلافه اي الابراء فلا يشترط له القبول اقول الا في مسائل ذكرها المص في فن الفوائد وزدنا عليها مسائل **قوله** بخلافه مطلقاً اي بخلاف الابراء فانه لا رجوع فيه سواء وجد فيه مانع من موانع الرجوع في الهبة اولاً وموانع الرجوع في الهبة مذكورة في المتن فلا حاجة هنا الى بيانها **قوله** ويصححها التاقيت اقول ظاهره ولو وقتها الى مدة لا يعي شان اليها غالباً واختاره الخصاص ومنعه بعضهم وفي الخلاصة انها تجوز مضافة كما لو قال آجر ذلك هذه الدار غداً او لأمرو اجر بيعها اليوم وتنتقض الاجارة **قوله** ردّها الا بواحد من اربعة اقول وهي التعجيل

أو شرطه أو الاستيفاء أو التمكن منه **قوله** أذا عقد هالنفسه بان لم يكن وكيل ولا وصيا ولا متوليا على وقت **قوله** وإذا
هلك الثمن قبل قبضه الخ يعني إذا كان دراهم أو دنانير قال في البحر البيع وإن كان مينا على البدلين لكن الأصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا تشترط القدرة على المبيع دون الثمن وتنفسح بهلاك المبيع دون الثمن انتهى **قوله** وإذا
هلكت الأجرة العين المراد بالعين ما كان قيميا كالثياب والدواب وغيرهما مالوكا كنت دراهم أو دنانير وهلك قبل
القبض لا تنفسح الأجرة كما لا يبطل البيع إذا هلك الثمن قبل قبضه لأن الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاديات
يبقى لو كان الثمن في البيع مينا وهلك قبل القبض بان كان البيع مقايضة يبطل البيع وبه صرح في القنية حيث
قال ابن جماعة عن محمد اشترى جارية بثوب بعينه ثم زوجها قبل القبض ثم هلك الثوب عند بائعه قبل التسليم
يبطل البيع في الجارية والمهر يرجع إلى بائع الجارية وفي رواية بشرعنا أنه لو نكح كإبطال البيع والمهر على الزوج
قوله لا قسم للأمة أي الموطوءة بملك اليهين **قوله** بخلافها أي بخلاف الزوجة حرة كانت أمة **قوله** ونفقته
بالكفاية أي نفقة القريب ذي الرحم المحرم للنكاح قال في تحفة الفقهاء الأرحام أقسام ثلاثة رحم الولادة وذو رحم
محرم للنكاح وذو رحم غير محرم ولا خلا في أنه لا يجب لرحم غير محرم كقراة بني الأعمام ونحوهم ولا خلاف أنها يجب
بقراة الولادة واختلفو في رحم محرم كالأخوة والعمومة والخوالة فعندنا يجب وعند الشافعي لا يجب انتهى قال في
الدردور والغرر للفرق بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقها على البنات والأخت وصدق
الأول على بنت العم دون الثاني لصحة نكاحها وصدق الثاني على أخت الزوج لعدم صحة نكاحها دون الأول
قوله بخلاف نفقتها فإنها يجب عليه وإن كان معسرا قلت وكذا لك نفقة الولد الصغير إن لم يكن له مال ويزاد
على ما ذكره المص ما لو سرق أو صامت نفقة القريب تقر من مرة أخرى بخلاف الزوجة والفرق في الولو الحية
والله تعالى الهادي **قوله** لا يقر المرتد ولو بجزية قال في الولو الحية وإذا طلب المرتد وإن يجعلوا أمة للمسلمين
لم يفعل ذلك لأن الكفر من المرتد أغلظ من كفر مشركي العرب ولم يقبل من مشركي العرب الذمة فكذلك هنا فإن طلبوا موادة
ليمنظروا في أمرهم فلا بأس به أن خير للمسلمين ولم يكن للمسلمين بهم طاقة فإن كانوا يطيقونهم والحرب خير لهم من
المرادعة يا خذ ونهم كما في أهل الحرب **قوله** ويوقف ملكه وتصرفاته في الولو الحية تصرفات المرتد على أربعة
أروحه نافذ بالاتفاق كقبول الهبة والاستيلاء وتسليم الشفعة والطلاق والحجر على عبده المأذون وباطل بالاتفاق
كالنكاح والذبايح والأموال وموقوف بالاتفاق كالمعاوضة مع المسلم وما اختلفوا في توقيفه كالبيع والشراء والعتق والتدبير
والهبة والوصية وقبض الدين عند الإمام هذه التصرفات موقوفة إن أسلم نفذ وإن قتل أو مات على الورثة

ولا يورث ولا يل في مقابر اهل مله ولا يتبعه ولد فيها ما افترق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عهدة وهو بغض المباحات الى الله تعالى

او قضى القاضي بلحاظه بل ارى العرب بطل و عند هما ينفذ الا ان عند ابي يوسف ينقل كما ينفذ من الصحيح حتى تعتبر ثمراته من جميع المال وعند محمد تنفذ كما تنفذ من المريض حتى تعتبر من الثلث انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من **الخل قوله** ولا يورث اقول فيه نظرا لما في العنود ان مات اي المرتد او قتل على رده و رث كسب اهل مله وارثه المسلم بعد قضاء دين اهل مله و كسب رده فيجب بعد قضاء دين رده انتهى وفي الولو الجية واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياذ بالله تعالى لى عرض عليه الاسلام فان احلم والا قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه وان طلب التاجيل اجل ثلاثة ايام لان هذه المدة شرعت لابلاء الاعذار والعذر قد رشح ما بثلاثة ايام فان احلم سقط عنه القتل وان ابى ان يسلم قتل وقسم ماله بين ورثته على فرائض الله تعالى وكذا اذا مات على الردة هذا في كسب اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في حال الردة فقال الامام رضي الله عنه يصير فيثما ويوضع في بيت المال وقال يصير ميراثا بين ورثته لان المرتد في الاحكام مسلم من وجه حتى لا يغنم ماله ولا يسترق كافر من وجه حتى حل قتله وحرم ذبحته ويحرم التزوج بالمرتد فكان بين المسلم والكافر في حق الاحكام فعملنا بهما في الحالين فقلنا بتوريث كسب الاسلام عملا بكونه مسلما وبعد م توريث كسب الردة عملا بكونه كافرا والصحيح انه يرثه من كان وارثا له عند قتله وموته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك وهذا اذا قتل او مات على الردة والعياذ بالله تعالى فاما الجدي في دار الحرب كالميت في حق المسلمين ثم عند ابي يوسف يرثه في هذه الفصل من كان وارثا له وقت قضاء القاضي بلحاظه حتى لو ولد له ولد بعد ذلك لا يكون وارثا وعند محمد يرثه من كان وارثا له عند لحاقه بل دار الحرب وتورث منه امرأته مادامت في العدة **قوله** ولا يل في مقابر اهل مله قال في الولو الجية المرتد اذا قتل على رده لا يدفع الى من انتقل الى دينهم كالنصراني واليهودي ليدفنوه في مقابرهم لكن يحفر له حفيرة فيلقى فيها كالكلب انتهى **قوله** دون عكسه وهو وقوع العتق بالفاظ الطلاق **قوله** وهو بغض المباحات الى الله تعالى يعني ان هناك مباحات مبغوضة لله والطلاق اشد ما بغضا اليه من وجعل وليس المراد بالمباح ما استوى فعله وتركه بل مالم ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه قال الشمني وهو مبني على انه محظور الحاجة قال في الفتح وهو الاصح ويحمل لفظ المباح على ما ابيح في بعض الاوقات اعني اوقات تحقق الحاجة كعبر وريبه وان يلقي الله عدم اشتهاؤها اليه او لا طول له او لم ترس بالاقامة بلا قسم والعامة على اباحتها بالنصوص المطلقة وهذه خلاف ما رجحه في الفتح وهو الحق ولا ينافيه قولهم الاصل فيه الحظر والاباحة لان معناه ان الشارع ترك هذه الاصل فاباحه لقولهم الاصل في النكاح الحظر والاباحة للحاجة اذا خلاف لاحد في من كراهة المسنون منه يعني المباح وبهذه العقدة يعرف ان ما في الفتح من ان يبين حكمهم باباحتهم وتصريحهم بانه محظور وانما ابيح الحاجة والحاجة ما ذكرنا في بيان سببه تدافعا ممنوع بل الحاجة اعم من ذلك ومنها ارادته التخلص منها وهي بالواحدة تدفع ويكون مستحبا وهي ما اذا كانت موضة او تاركة للهالة لا تقيم حد ود الله كما في البيانية وارجبا اذا فات الامساك بالمعروف كما في امراءة العنيتين والمحبوب ويكون حراما وهو طلاق الموطوءة بغير مال ففساء واثنا فانه حرام اجماعا فيجب عليه وهو باع على الاصح ان يرجعها

دون العتق ويكون له عياني بعض الاحوال دون العتق ما افترق فيه العتق والوقف فلهذا العتق يقتضي التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد **بم** بخلاف الوقف على معين ما افترق فيه المدة برام الولد ثلاثة شعور كما في فروق الكرايسسي لا تضمن في الحيف خروجها عن المعصية بقدر الامكان كذا في الرمز **قوله** دون العتق يعني فليس من بعض المباحات ونية انه لا يلزم من نفي فعل التفضيل نفي المبدأ ركعة في اصل الفعل منع ان العتق مباح لا بعض فبهذه قد يكون واجبا **قوله** بخلاف الوقف يعني فلا يقبل التعليق اعلم ان الوقف لا يخلو اما ان يكون محكوما به او غير محكوم به فان كان محكوما به يلزم بالاجماع وان لم يكن محكوما به فلا يخلو اما ان يكون منجزا او معاقبا او مضافا او مركبا من التنجيز والتعليق او من التنجيز والاضافة فان كان متجزا ففيه الخلاف بين الامام وصاحبيه وان كان معلقا فلا يخلو اما ان كان معلقا بالموت وبغيره فان كان بغير الموت فالوقف باطل بالاجماع وان كان بالموت فان علق بموت مقيد بمرض كذا فكذلك بانك بالاجماع وان علق بموت مطلق فالوقف لازم بالاجماع كما اذا قال اذامت فقد وقفت داري على كذا وان كان مضافا الى الوقت بان قال وقفت داري بعد سنة من هذا الوقت على المساكين فقد ذكر في وقف الذخيرة في الفصل الثالث ان هذه المسائل مثل الخصاص عنها فقال ما حفظ من اصحابنا في هذه المسئلة شيئا وقال وجب ان لا تكون هذه الدار وقفا وان كان مركبا فالوقف لازم بالاجماع فاعتنم هذه الاقسام فانك لا تجزها مجموعة في جميع كتبها الانام والحمد لله على حصول المرام على اتم التمام كذا في المنيع شرح المجمع وصورة الجمع بين التنجيز والاضافة ان يقول ارضي صدقة موقوفة على الفقراء حال حياتي وبعد مماتي فاذا قال ذلك يصير لازما للمحال وكان لزومه للمحال تبعا لما بعد الموت وصورة الجمع بين التنجيز والتعليق ان يقول ارضي صدقة موقوفة حال حياتي واذا مت **قوله** بخلاف الوقف على معين الخ قال في الامعاف قبول الموقوف عليه ليس بشرط ان وقع لا قوام غير معينين كالفقراء والمساكين وان وقع لشخص بعينه وجعل اخره للفقراء يشترط قبوله في حقه فلن قبله كانت الغلة له وان رده يكون للفقراء ويصبر كانه مات ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعد ولا نهى ويزاد على ما ذكره المصنف ان الوقف فيه شائبة ملك بخلاف العتق ويزاد ايضا ان العتق يسري بخلاف الوقف فلو وقف نصف دراهم صح ولا يسري للنصف الثاني بخلاف ما لو اعتق نصف عبد ذكر ذلك الجلال السيوطي وليس في قواعد من ههنا ما يخالف ذلك **قوله** كما في فروق الكرايسسي اقول الصواب كما في فروق المحبوبي وعلى الصواب جرى المصنف في البحر في باب البيع الفاسد ومجاعة الفروق وام الولد تغارق المدة بر في احكام هي ثلاثة عشر وتوافقه في احكام هي اثنى عشر لا تضمن بالغصب والاعتاق والبيع الفاسد حتى لو ولدت جارية مشتركة ولد انا دعياه معا حتى صارت ام ولد لهما فان مات احدهما او اعتق عتق كلها ولا ضمان على المعتق ولا معاية عند دخلا فانهما فيقولان في الموت بالسعاية للاخر وفي الاعتاق بالضم ان كان موهرا وبالسعاية لو كان معسرا والمدة بر يضمن بالاعتاق والغصب والبيع الفاسد مع التسليم كما في الموقوف لان الحرية في ام الولد ثابتة قضية للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اعنتهما ولداهما فان لم تثبت حقيقة الحرية يثبت ما هو من لوازمها وهو سقوط التقويم لان ذلك من لوازم الحقيقة ولو قضى القاضي بجواز بيع ام الولد لا يجوز بخلاف المدة بر وام الولد تعتق من جميع المال وانما بر من الثلث وقيمة ام الولد ثلث قيمتها لو كانت قنة بخلاف المدة بر فانه كالتن في رواية على النصف في رواية والثلاثين في رواية وعلى ام الولد العدة بعد الموت اذا

بالغصب وبالامتناع والبيع العاقل ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتمتق من جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو النصف في رواية والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة إذا اعتقت ارمات السيد لا مل المدبرة ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضممان بخلاف المدبرة ويثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدبرة ولا تسعى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك العربي بيعها وله بيعه ولو استولد جارية ولده صح ولو صغيرا ولو دبر عسله لا ما افترق فيه البيع العاقل والصحيح يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل متى على البائع بخلافه في الصحيح ولو امره المشتري بطحن الحنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ القايض ثم هلك المبيع فعليه القيمة حتمت اواعته هالوليس على المدبرة المشتركة علة ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضممان ولو استولد المدبرة المشتركة ملكها بالضممان ويثبت نسب ولد ام الولد من غير دعوة بخلاف المدبرة ولا تسعى ام الولد بعد موت المولى في شيىء من ذين المولى والمكبر يسعى في جميع قيمته وتلد نيرام الولد لا يجوز واستيلاء المدبرة جائز حربي خرج بام ولد والينا لا يكون له ان يبيعها ولو كان معه مدبر حاز بيعه ولو استولد جارية ولده صح وان كان الولد صغيرا ولو دبر عسله لا يصح بوجه من الوجوه واسارى ام الولد المدبر في منع البيع والهبة والصدقة والامهارة وجواز الاجارة وحل الطوى والاستخدام وجواز التزويج وملك المهر الذي يحصل من ذلك وملك الكسب والغلة وعدم الجواز عن الكفارة عند الاعتاق **قوله** يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري قال بعض الفضلاء ينظر في معنى التكرير ونقل في الفصول العمادية عن الظهيرية ان المشتري اذا امر البائع بعتق العبد المشتري قبل القبض ففعل جاز ولو اعتهقه المشتري لم يجز فقد ملك المأمور بالامر ما لا يملكه الامر بنفسه ثم نقل عن قاضي خان خلافه وقال لعبد فبهاروا يتبين ادا احد هما غلظنا مل ونقل في شرحه عن القيمة اعتاق البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته باطل وبحضرته صحيح ويجعل فسخا للبيع انتهى وهو تخصيص بقوله ان اعتاقها باطل انتهى اقول في فروق المحبوبي باع بيعا فاسدا فقبض المشتري فقال البائع هو حر ثم قال هو حر يعتق لان الاول يجعل استردادا وفسخا والثاني اعتاقا للملك ان كان بحضرة المشتري وان لم يكن لا يعتق لان الاسترداد يكون بحضرة المشتري لا بغيره وفي البيع الصحيح لا يعتق وان اقر الغصم لانه اقرار على غير الملك انتهى ومنه يظهر معنى تكرير لفظ العتق **قوله** ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل الخ والفرق ان القبض في البيع العاقل حرام فلا يتكلف لاثباته وفي البيع الصحيح مستحق فيتكلف لاثباته ويجعل الاعتاق قبضا **قوله** ولو امره المشتري بطحن الحنطة ففعل كان للبائع امال و امر البائع ليخلط الحنطة؟ حنطة المشتري ففعل كان للمشتري ويكون تبضا في الصحيح والفاصل بينهما لان خلط الجنس بالجنس استهلاك فاذا اتصل بملك المشتري جعل قبضا بخلاف الاول لعدم الاتصال بملك المشتري **قوله** ولو أبرأه عن القيمة الخ يعني لو اشترى عبد اشراء فاسدا وقبض العبد ثم فسخا وابراء المشتري عن القيمة ثم هلك العبد عند المشتري فالابراء لا يصح وفي البيع الصحيح لو أبرأه عن الثمن بعد الفسخ كان صحيحا ولا شىء عليه بعد الهلاك والفرق ان الفسخ في الفاسد ترتفع القيمة بالابراء عن القيمة في زمان عدم الوجود ثم بالهلاك تجب بالقيمة اما بالفسخ في البيع الصحيح لا يرتفع ضمان الثمن عن المشتري فيكون ابراء صحيحا حتى ان في البيع لا يبرأه عن العبد ثم هلك لا شىء عليه ايضا

وفي الصحيح لا شيء عليه ولا شقة عليه بخلاف الصحيح ما افترق فيه الإمامة العظمى والقضاء يشترط في الإمام أن يكون قرشياً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد قاضي مصر واحد وجاز تعدد القضاة ولو في مصر واحد ولا ينعزل الإمام بالفسق بخلاف القاضي على قول ما افترق فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عموماً والمتحسب فيما يتعلق بنجس أو تنظيف أو غش ولا يسمع البينة ولا يحلف ما افترق فيه الشهادتان والرواية يشترط العد فيها دون الرواية لا تشترط الكورة في الرواية مطلقاً وتشترط في الشهادة بالحد ود القضاء من تشترط الحرة لأن رد العبد واجب كذا في فروق المحمدي **قوله** وفي الصحيح لا شيء عليه الذي في نسخة المص التي بخطه لا شيء عليه **قوله** ولا شقة فيه يعني لو اشترى داراً شراء فاسداً أو قبض لا يثبت للشفيع حق الشفعة وإنما يثبت حق عند البقاء بخلاف البيع الصحيح وأعلم أن البيع الفاسد يساوي الصحيح في أنه يصير قابضاً بالتخلية ويفارقه في أنه لا يصير ملكاً قبل القبض ولا يبطل حق الفسخ بالوطء وتوابعه وبالأجارة وبموت المشتري أو البائع وببطل الرهن وبالهبة لكن يعود بالانفكاك قبل القضاء بالقيمة وبالرحوع في الهبة قبل القضاء وببطل بصغته أحمر لا أسود وفي البيع بشرط الخيار يبطل حق الفسخ بالأجارة والوطء والصغ باي شيء ويساوي الهبة في أنه يملك بالقبض في غير المجلس بالاذن لا بغيره كذا في فروق المحمدي **قوله** الإمامة الخ أقول قال في المصباح الإمام الخليفة انتهى وقيل الإمام الخ قال العلامة التتازاني لكن هذا الاصطلاح مما لم نجد للقوم بل من الشيعة من يزعم أن الخليفة أهم ولهذا يقولون بخلاف الأئمة الثلاثة دون إمامتهم **قوله** يشترط في الإمام أن يكون قرشياً أعلم أن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمس الزكوة والورع والعلم والكفاية ونسب قرشي لقوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قرشي فإذا اجتمع عدد من الموصوفين فالإمام من انعقد له البيعة من أكثر الخلق والمخالف لأكثر الخلق باغ يجب رده إلى انقياد الحق ولو تعدد وجود الورع والعلم فيمن تصدى للإمامة وكان في صرفة إثارة فتنة لا نطاق حكمنا يانعقاد إمامته لأننا بين أن تحرك فتنة بالاستبداد إنما يلحق المسلحون من الضروراً فإذا زيد على ما يغوئهم من نقصان هذه الشرائط التي تثبت لمزيد المصلحة فلا نهدم أصل المصلحة شغفاً بمزاياها كالذي ينبغي قهره ويهدم مصراً ويبرر أن يحكمم بخلو الجلاء عن الإمام وفساد الاتصية وذلك محال ونحن نقضي بنفوذ قضاء أهل البغي في بلادهم لمسيح حاجتهم فكيف لا يقضي بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة **قوله** ولا ينعزل الإمام بالفسق وهو الخروج عن طاعة الله وإبائه الجور وهو ظلم العباد لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفقون لهم ويقومون الجمع والاعياد بافئتهم ولا يبرون الخروج عليهم ولأن العصمة ليست شرطاً للإمامة ابتداءً فبقاء أولي وعين هذا قال بعض العلماء (شعر) وطاعة من إليه الأمر فالزم * وإن كانوا بغاة جائرينا * فإن كفر ككفر بني هبيل * فلا تسكن ديار الكافرينا **قوله** للقاضي سماع الدعوى عموماً الخ قال في معين الأحكام وأما ولا الحسبة فهي تقصير عن القضاء في أشياء كل الأحكام بل له الحكم في الرادش الخارجة بين الدور وبناء المشاءب في الطرقة لأن ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له إنشاء الأحكام ولا تنفيذها في عقود النكحة والمعاملات ولا له أن يحكم في هيوم الدواد وشبهها إلا أن يجعل له ذلك في منشوره ويزيد المتحسب على القاضي بكونه يتعرض للمفحص من المنكرات وإن لم ينفذ إليه وأما القاضي لا يحكم إلا فيما رفع إليه وموضع الحسبة الرهبة وموضع القضاء النصفة **قوله** ولا يسمع البينة ولا يحلف يعني فيما لا يحكم فيه بل يكفي به مجرد الأعلام والأخبار ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة **قوله** يشترط العد فيها دون الرواية الخ

فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصله وخرجه ورتبه بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح المجهول من العالم به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئا ثم زجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع من الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المحدث وفي قذف بعد التوبة وتقبل روايته ما اترق فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا من المصروف تلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده بخلاف البائع اذا اعار المبيع او ادرعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زبوا او نهبه ردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقل الثمن وتصرف فيه ببيع ارضه ثم وجد البائع بعد نقل الثمن زبوا في الفرق بما ذكر نظر لان اشتراط ذلك في الشهادة فرع تصورها وتمييزها من الرواية فلو صرفت بالرها واحكامها التي لا تعرف الا بعد معرفتها لزم الدور والفرق الصحيح ما ذكره الماذني في شرح البرهان حيث قال الشهادة والرواية خبران غير المخبر عنه ان كان امرا عاما لا يختص بمعين فهو مفهوم الرواية كقوله عليه الصلاة والسلام الا عماله بالنيات والشفعة فيما لا يقسم لا يختص بشخص معين بل ذلك على جميع الخلق في جميع الاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عند هذا دينار الزام لمعين لا يتعداه لغيره هذا هو الشهادة المحضة والاول هو الرواية المحضة هذا ما حققه الفراقي في كتاب العروق **قوله** للعالم الحكم بعلمه الخ اقول ليس هذا الكلام مما نحن فيه **قوله** بخلاف الرجوع من الشهادة قبل الحكم كذا بخط المصنف والصواب بعد الحكم قال في المحرر فان رجعا قبل حكمه لم يقض وبعد لم ينقض **قوله** لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا يعني هو الحق البائع مؤنة في احضاره او لا قال المصنف في البحر والابن من احضار السلعة ليعلم قيامها اذا احضرها البائع امر المشتري بتسليم الثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا ولو عن المصروف السراج بخلاف الرهن اذا كان في موضع آخر غير موضع المتراهنين من حيث تلحقه المؤنة بالاحضار فانه لا يومر المرتهن باحضاره بل يسلم الراهن الدين اذا اقر المرتهن بقيام الرهن فان ادعى الراهن هلاكه فالقول قول المرتهن انه لم يهلك لكون الرهن امانة في يد المرتهن كالوديعة فلا يومر باحضاره اذ الحق مؤنة واما في البيع فالثمن بدل ولو سلم البائع قبل قبض الثمن سقط فليس له بعد رده اليه ولو اعاره البائع لاداعه اياه على المشهور بخلاف المرتهن اذا اعار الرهن من الراهن فانه لا يبطل الرهن فله استرجاعه ولو قبضه المشتري بغير اذنه لم يسقط حقه في الحبس انتهى وفي الخاتمة آخر كتاب الرهن ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم ينقل الثمن فلقبه البائع في غير مصرهما فطالبه بالثمن فادى المشتري ان ينفذ الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حمل وموئنه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن وهما من كل وجه واما اذا تاخر قبض احدهما يتاخر الاخر اما الرهن ليس بعوض من كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الاخر الا ان في البيع يؤخذ كفيلا من المشتري حتى يحضر ذلك المصروف ويبعث وكيله ليلفع الثمن ويأخذه

نظرهما **قوله** فله رده وصوابه استرداده كما هو ظاهر

ليس له ابطال تصوره المشتري بخلاف الرهن ذكره الامام في البيوع وقد غلبت في الرهن ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين صحيح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني بيع من الاول قبول الجلالة لا من الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لا من الثاني وصح بينهما اخذ الكفيل وصح ضمان

قوله وقاضي خان في الرهن قد راجعت الفتاوى له في كتاب الرهن فلم اجد ما ذكره المصنف رحمه الله فعمل قاضي خان ذكر ذلك في غير كتاب الفتاوى من كتبه **قوله** صحيح ابراء الاول من الثمن قال في البرازية ولو ابراء الوكيل المشتري من الثمن صح عندهما قبل قبض الثمن وضمن وبعد قبضه لا يملك الحط والابراء لا قاله وبعد ما قبل بالثمن حواله لا يصح كما بعد الاستيفاء وهذا اذا كان للمحتال على الوكيل المحيل دين فيعطيه قاضيا دين نفسه فيضمن للموكل واذا قال واراد اسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح واذا لم يكن عليه دين فهي وكالة فلا تمنع الصحة وفي موضع ثقة قبض الوكيل الثمن ثم ذهب وخطا ان اضاف الى المقبوض بان قال وهبت منك هذا الثمن لا يصح اجماعا وان اطلق بان قل وهبت منك ثمن هذا العبد صح كالموكل قبل قبض الثمن **قوله** وصح من الاول اخذ الرهن لان العقد في حق الحقوق وقع له وله ان الوكيل عن اخذ الرهن والكفيل وعن تسليم البيع قبل القبض لا ينفذ حجرة ولو ملك الرهن في يد حتمى سقط الثمن عن المشتري يظهر السقوط في الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي **قوله** لا من الثاني لانه ما مور بقبض حقيقي فاقبض حكمي فصا ومخالف فيضمن وفي التمرتاشي نقلا من الثاني الوكيل بقبض الدين اخذ به رهنا لم يجز انتهى وان اخذ كفيلة جاز لان هذا وثيقة يتوصل بها الى الاستيفاء وفي المنتقى من محمد المديون قال للوكيل بالقبض ليس عند ي اليوم مال ولكن اخذ هذا الثوب رهنا بالمال فاخذ ومنه فضاخ لا ضمان عليه لانه لم يكن الاداء به **قوله** وصح منهما اخذ الكفيل اقول ليس هذا مما الكلام فيه لان الكلام في الافتراق لا الاجتماع واعلم انه يزاد على ما ذكره المصنف ان الوكيل بقبض الدين لا يملك توكيل غيره لتفاوت النام في القبض بخلاف وكيل البيع كذا في جامع الفصولين في احكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين وهو مخالف لما ذكره المصنف في كتاب الوكالة من فن الفوائد من ان الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بغير اذن او تعميم اللهم الا ان يختص ما في جامع الفصولين بغير من في عيال الوكيل كما يدل على ذلك ما في شرح الجامع الصغير للتمرتاشي حيث قال الوكيل بقبض الدين لا يملك التوكيل ولو فعل لا يبرء المديون الا ان يصل المال الى الوكيل الاول او يكون الثاني من عيال الاول انتهى وفي الخلاصة من الفصل الثالث الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة والوكيل بقبض الدين اذا وجب الدين من الغريم اذ ابرأ اذ ارتهن لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع انتهى والظاهر ان قوله بخلاف الوكيل بالبيع راجع لجميع ما تقدم وحينئذ تزداد صورة ما ذكره المصنف وهي المقاصة في وكيل القبض دون وكيل البيع واعلم انه كان على المصنف ان يذكر ما افترق فيه العدل والوكيل المفرد بالبيع وذكر التمرتاشي في شرح الجامع الصغير انهما يفترقان في مسائل منها انه يبيع الاول والارش وما يوخف بالانكلاف والمفرد لا يبيع ومنها اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنس الدين والمفرد اذا باع بدين كان لا يجوز ان يصرفه منها عبد الرهن اذا قتله بدين فله به فالعدل يبيعه بخلاف المفرد ومنها له ان يجبر على البيع والمفرد لا ومنه انه لا ينعزل الرهن الموكل بخلاف الوكيل المفرد

الوكيل بالقبض المذموم أن فيه ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بالقبض
والدين لا الوكيل بالمبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بها دفعته له إذا علمه للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل
بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري من الدفع إلى الوكيل بالمبيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ما اختلف فيه النكاح
والرجعة لا يصح إلا بشهود بخلافها لا يثبت فيه من وضاعها بخلافها لا يصح إلا للمعتد بخلافه ما اختلف فيه
الوكيل والوصي يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية
ومتقب الوكيل بماتئده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
قوله ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع المشتري مودته كافي الذخيرة رجل امورجلانان يبيع مبد بالف درهم ودفع
العبد ولم يقبض الثمن ثم ان البائع الوكيل ضمن للموكل الثمن من المشتري فضمنه باطل لانه امين في الثمن
وبالشرط لا يكون مضمونا عليه كالودعة وكذا لك الموكل لو احتال بالثمن على الوكيل لم تصح الحوالة لان الحوالة
لوصية صار الوكيل ضامنا للثمن والا ما نأت لا تنقلب مضمونة بالشرط كالودعة والمضاربة فان قيل الوكيل يقبض
الدين اذا اكل للموكل بالثمن صححت الكفالة وطريق تصحيح الكفالة ارتفاع الامانة فليكن كذلك فيما نحن فيه
اجيب بانه انما كان طريق تصحيح الكفالة ارتفاع الامانة في الوكيل بقبض الدين لان ذلك الامانة يملك الموكل
اخراجها منها الا ترى انه لو نهاه عن القبض يعمل نهيه ما اذا اراضى الموكل والوكيل على الكفالة مع علمها ان
الامانة لا تبقى مع الكفالة فقد خرج الوكيل عن الوكالة نصار مضمونا عليه اما هنا فبخلافه فكذلك في حاشية
العلامة قاهم على شرح المجمع **قوله** لا بد فيه من رضاها اي لا بد في النكاح من رضا المكوحة يعنى عند عدم الاكراه
لان نكاح المكروه صحيح لان النكاح احد الاشياء التي لا يؤثر فيها الاكراه **قوله** يملك الموكل عزل نفسه يعني لان
الوكالة عقد غير لازم من الجانبين وقد امتثنى المص في البحر من ذلك فمسة مسائل لا يملك الوكيل فيها عزل نفسه
قوله لا الوصي بعد القبول اقول يعني بغير حضرة الحاكم قال في البرازية قبل الوصاية او تصرف بعد الموت ثم ادعى عزل
نفسه لم يحز الاعند الحاكم لانه التزام القيام فلا يملك اخراجه البحضرة الموصي ومن يقوم مقامه وهو من له ولاية
التصرف في مال اليتيم انتهى واعلم انه يفهم من قول المصنف بعد القبول ان له عزل نفسه قبل القبول وفيه انه لا يكون
وصيا قبل القبول حتى يعزل نفسه لما سياتي ان القبول شرط في الوصاية وحينئذ فالصواب احقاط قوله بعد القبول اذ لا يكون
وصيا بدون القبول **قوله** لا يشترط القبول في الوكالة اقول بل يكفي بالسكوت وعدم الرد **قوله** ولا يستحق الوكيل اجرة
على عمله في الخانية رجل وكل رجلا يقبض ودعة عند انسان وجعل له اجرا مسمى على قضائها والايتان بها حاز
وان وكله بتقاضي دينه وجعل له على ذلك اجرا مسمى لم يصح الا ان يوقتها لذلك وقتا من الايام ونحوها لان قبض
الودعة والايتان بها عمل لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقتا لك وقتا حاز
والا فلا انتهى اقول وانما لا يستحق الوكيل اجرة على عمله لان الوكالة تبرع بالعمل وعدم احتقاقه لاينا في صحة
الجعل المذكور في كلام قاضي خان لكن في الخاوية اوائل كتاب الوكالة قال اشتري حارية بالف درهم ولك على
شراؤها درهم يصير وكلا لا يكون للوكيل اهره مثله لا يزداد على درهم انتهى وهو يفيد ان الوكيل يستحق اجر المثل على عمله
اذا سمي له الموكل اجرا **قوله** بخلاف الوصي اي وصي القاضي اما وصي الميت فلا يستحق اجرا على الصحيح كما تقدم في الكلام

بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ومعتزط في الوصية الا ملام والحرية والبروغ والعقل ولا يعتزط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود فنصب القاضي غيره بخلاف ففوت الوكيل لا ينصب غيره الا من مفقود للفقهاء ان القاضي يعزل وصي الميت لحياته اذ تهمته بخلاف الوكيل وفي الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المعتبري انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية ولو اوصى لفقراء اهل بلع فالافضل للوصي ان لا يباع وزبلع فان اطلق في سورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو ضمن فقال لفقراء هذه السكة لم يجوز على وصايا خزائن المفتين وفي الخالية لو قال لله تعالى علي ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور بذلك ضمن المأمور انتهى فهذه اماكن لفقيه الوصي الوكيل ولو احتاجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بمعتزط العمل وهي في الخالية ولو احتاجر الوكيل الوكيل فان كان على معلوم صححت والا لا ويجتمعان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليمين ويصح ابراهما وما وجب بعقد هما ويضمنان وكذا يصح عظمهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما ما افترق فيه الوصي والوارث اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى للمصلحة العينية فلو اوصى بعقد عبد معين فلكل منهما امتاقه لكن يملك الوارث امتاقه تنجيزا وتعليقا وتديرا وكتابه ولا يملك الوصي الا التنجيز وهي في التخليص ولا يملك الوارث بيع التركة ليقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضي وهي في الخالية وصي القاضي كوصي الميت ويفترقان في احكام ذكرنا هاهنا وصايا الفوائد امين القاضي على اجر المثل قال بعض الفضلاء ان الوصي يستحق الاجرة على عمله هو وان كان وصي الميت او وصي القاضي احتسنا وانما تباها فلا يستحق وبالا احتسنا صرح في الخالية والبرازية وظاهره ان الاحتسنان هو الماخوذ به فعلى هذا ما تقدم في الكلام على اجر المثل من ان الوصي الميت لا اجر له على الصحيح كافي للقنية فصحيح للمقياس وانت على علم بان كلام صاحب القنية لا التفات اليه ما لم يعطه نقل آخر وكلام قاضي خان مقدم لانه من اهل الترجيح **قوله** والحرية يعني فلا يصح ان يكون العبد وصيا على اولاد غيوسيد او على اولاد صيده اذا كانوا صغارا يصح كما هو مصرح به في المعتبرات **قوله** فهذه اما خالف فيه الوصي الوكيل المنباد ومن كلامه رجوع الاشارة الى ما في الخالية وهو غير صحيح وكذلك لا يصح رجوع الاشارة الى ما في خزائن المفتين كما هو ظاهر ولو ذكرنا لمصنف هذه الاشارة بعد قوله ولو احتاجر الوصي الوصي وصحت الاشارة وانتصفت العبارة **قوله** لقضاء الدين وتنفيذ الوصية اي لقضاء الدين المستغرق قال في البرازية في السابح من كتاب الوصايا لا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين المحيط بالبرضاء العزماء وفي جامع الفصولين كلام يتعلق بهذه افايراجع **قوله** وكوفي غيبة الوصي اقول فيه اشارة الى ان غيبته لا توجب عزله ولا ان ينصب القاضي وصيا آخر الا اذا كانت الغيبة منقطعة فينصب وصيا كما تقدم في كتاب الوصايا **قوله** امين القاضي كوصيه الخ امين القاضي من يقول له القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد مثلا وما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه تلحقه عهدته كما في الولو الحية وفي القنية في باب بيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع ما نصه العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله

كوصية وبفترقان في ان الامين لا تلحقه عهد كالقاضي ووصية تلحقه كوصية الميت الحمد لله رب العالمين ولنختم هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال اصحابنا رح لوقرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فقليل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار العمل فقليل يقع الكل فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ان ما اذا اخرج بغيره من خمس من الابل هل يقع فرضا وخمسه وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة ولعل فائدتها في النية هل ينوي في الكل الوجوب والاداء في الثواب هل يتأبى على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما زاد في مسئلة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رايتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة منهما فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحما انتهت ولم ارحكم ما اذا وقف بعرفات ازيد من القدر الواجب او زاد على حالهما في نفقة الزوجة اكشف عورته في الخلاه زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع او لا فائدة تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وباهو التبصر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبلة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين والمحرر ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف

امينا في امور الميثلان وصي القاضي نايب من الميثل وامينه نايب عنه ولا عهد عليه فالقاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميثل وعند من نصبه وصيا من الميثل بخلاف ما اذا جعله امينا انتهت والعمدة كافي القاموس الرجعة والمراد بها هذا الوجوه **قوله** والمعتمد وقوع الربع فرضا اتول على هذا يطلب الترق بين هذا اربين ما تقدم **قوله** او خمسة لان في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وهي ناقة متوسطة اتى عليها حول واحد كما في شرح الطحاوي **قوله** والاخرى تطوع كذا الخط المصنف والصواب النصب **قوله** تعلم العلم يكون فرض عين الخ في المبتغى تعلم العلم ينقسم الى اربعة اقسام منها ما هو فرض عين وهو مقدار ما يحتاج الى اقامة الفرائض ومنها ما هو مستحب كتعلم ما لا يحتاج اليه ليعلمه محتاجا اليه كالفقيه يتعلم كتاب الزكاة والمانا حاك ليعلم من عاينه الزكاة والحج ومنها ما هو مباح وهو تعلم الزائد على ذلك للفتاء ومنها ما هو مكروه وهو التعلم لياهي به العلماء ويماري به السفهاء وياكل اموال الاغنياء ويستخدم الفقراء ثم تعليم ما يحتاج اليه المتعلم فرض لا قامة فروضه كتعلمه واداء فروضه يعني اذا تعين عليه ولم يكن هناك من يقوم مقامه في ذلك جتى قالوا يجب على المولى ان يعلم عبده القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لاداء الصلاة والصوم **قوله** الشعبلة اقول الصواب الشعوذة وهي كافي القاموس خفة في اليد احد كالمسحري الشين بغير ما عليه اصله **قوله** ودخل في الفلسفة المنطق قال بعض الفضلاء لم ار في كتب اصحابنا القول بتحريم المنطق فان كان المصنوع كان المناسب ان ينقله ثم في كلام الشافعية خصوصا المناخرين منهم تصريح كثير بذلك ولا يبعد ان يكون وجهه انه تضييع العمر وايضا من اشتغل به يميل الى الفلسفة غالبا وكان المنع من قبيل هذا الدرائع والا فليس في المنطق ما يناقض الشرح المبين انتهى وقال بعض الفضلاء لعل المراد اي مرا المصنوع بالمنطق منطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا رجة للقول بحرمة اذ ليس فيه ما يخالف القواعد الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام من علماء الاسلام كقطب الدين

والموسيقى ومكروها وهو اشعار المولد بن من الغزل والبطالة ومباها كاشعارهم التي لا يصف فيها وكذا النكاح قد خلف
 الاحكام الخمسة كما بيناه في شرح الكنز منه وهذا الطلاق قد خله وكذا القتل فائدة ذكر البرازي في
 المناقب عن الانام البخاري الرجل لا يصير محمدا كاملا الا ان يكتب اربع ارباع مع اربع في اربع عند
 اربع باربع على اربع من اربع لاربع وحقه الرباعيات لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع
 وابتلي باربع فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع اما الاولى فاخبار الرسول صلى الله عليه وسلم
 وشرائعه واخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وهاجر العلماء وتوارى عنهم مع اربع اشياء رجالهم وكنائهم
 وامكنتهم وازمنتهم كاربع التحميد مع الخطاب والدعاء مع الترحيل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات
 مع اربع المسننات والمرسلات والموقوفات والمقاطعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهوله عند اربع
 عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه باربع بالجمال بالبحار بالبراري بالبلدان على اربع على التجارة
 على الاخفاف على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق من اربع ومن هو فوقه ودونه
 ومثله ومن كتاب ابيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى ورضاء وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين
 طائفتها ولا حياء ذكره بعد موته ثم لا نتم له هذه الاشياء الا باربع من كسب العبد وهو معرفة الكتابة واللغة
 والصرف والنجوم مع اربع من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه
 اربع الاهل والولد والمال والوطن وابتلي باربع بشماتة الاعداء وملازمة الاصلقاء وطعن البهال وحسد العلماء
 فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع بعز القناعة وهيبه النفس ولذة العلم وحيوة الابد واثابه في الآخرة باربع
 بالشفاقة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الاظلم والشرب ~~ممن~~ لكونه ثروا والنبيين في امل عليهم
 فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يهيكله تعلمه وهو في بيته قارسا كمن لا يحتاج الى بعد اسفار وطى
 ذبار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمة السليث وليس ثواب الفقيه وعزه اقل من ثواب المحدث وعزه انتهى
 فائدة قال في آخر المصنف اذا سئلنا من هبنا ومن هب منا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان
 من هبنا صواب يحتمل الخطأ ومن هب منا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد
 يخطئ ويصيب واذا سئلنا من معتقل نؤمن معتقل خصوصا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل
 ما عليه خصوصا هكذا نقل من المشائخ رح انتهى فائدة المفرد المضاف الى معرفة للعموم صرحوا به في الاحتلال
 الرازي من المتقنه ميم واما من المتأخرين الامام ابن عرفة وشيخ الاسلام ذكرى الانصاري وسماء الامام الغزالي معيار
 العلوم وقال من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وسماء بن هينا خدام العلوم **قول** والموسيقى بكسر الغاف كما في شرح
 التحرير للسيد مير بادشاه وهو علم الانغام **قول** المفرد المضاف الى معرفة للعموم يعني اهم الجنس المفرد المضاف
 الى معرفة ثم الظاهر من كلامه انه لا فرق في اهم المفرد المضاف بين ما يقع منه على القليل والكثير كالمال وما لا يصدق
 الا على الواحد كالعبد والبيت وفي المسئلة خلاف قال التاج السبكي خالف بعض الاثمة في تعميم اسم الجنس المعروف
 والمضاف والصحيح خلافه وفصل قوم بين ان يصدق على القليل والكثر فيعم والافلا واختاره ابن دقيق العيد
 قال السيد السبكي لكن الصحيح خلافه وقال المصنف في البحر في باب ما يفسد الصوم عند قوله وللحامل والمرضع

على ان الامر للمؤنث في قوله تعالى **فَلْيَكُنْ لِلزَّكَاةِ مِنَ الْخَالِقِينَ** من امره اي كل امر الله تعالى ومن فروع الفقهية لو اوصى بولد زيد او وقف على ولد وكان له اولاد ذكور وانثى كان لكل ذكره في فتح القدر ير من الوقف وقد فرغته على القاعد ومن فروعها لوقال لامرأته ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان انثى فننتين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فما لم يكن الكل غلاما ارجارية لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي من باب التعليق وهو موافق للقاعد ففرغته عليها ولو قلنا بعدم العموم للزم وقوع الثلث وخرج من القاعد لوقال زوجتي طالق او مبدي حر طلقت واحدة وعتي واحدة والتبيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتي الجميع وفي البزازية من الايمان ان فعلت كذا انا امرأة طالق وله امرأتان فاكثرت طلقت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما يخرج هذا الفرع من الاصل لكونه من باب الايمان المبنية على المعرف كما لا يخفى فائدة قال بعض المشائخ العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث فائدة من الجوهرية قال محمد ربح ثلث من الدناءة استقرض الغنم والجلوس على باب الحمام والنظر في مرآة السجام فائدة من المستطرف

اذا خافنا على الولد ان المفرد المضاف يعم هو ان كان مضافا الى مفرد او غيره كما صرحوا به فيشمل الولد يعني في قول القدرى اولد ما الولد الذي ارضعته لانه ولد هاشم عاوان كان هو ولد ام جازا اه يلزم على هذا الشمول استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه معار لانقول به **قوله** اي كل امر الله تعالى اقول فيه نظرفان الامر في الاية مطلق لاعمام كافي شرح المنار لشرف ابن كمال **قوله** وقد فرغته على القاعد قال بعض الفضلاء هذا التفرع غير صحيح لان لفظ ولد يطلق على الجمع المؤنث كما يطلق على الفرد والذكر كما ذكره في المصباح والصحاح وغيرهما فلا يصح القول بانه مفرد مضاف وكذا في حمل فانه مصدر بمعنى المفعول يطلق على الجمع ايضا وفي القاموس الحمل ما يحمل في البطن من الولد **قوله** علم النحو والاصول قال بعض الفضلاء لانهم اريدت قواعدها وحديث لكن لم اقف على ما احتبب منهما من الفروع على غاية بل اختلف ائمتها ما فيهما فيظهر ذلك لمن قامل في كتب الاصول والاماريب **قوله** وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير قال بعض الفضلاء اما علم البيان فانه يرجع الى الذوق فلا غاية له لاختلاف الناس فيه واما علم التفسير فلانه لا غاية له يوقف عليها ومن امعن النظر فيه ظهر له ذلك اذ موضوعه فهم مراد الله تعالى من حيث المعاني وجوه الاعجاز وموقع المناصبات وغير ذلك مما لا يحيط به الاعلام الغيوب فكيف يوقف له على غاية بل انما يعطى الشخص من ذلك بحسب الالهام الالهي وهو لا يقف عند غاية بحيث لا يتعدى الى غيرها ومن وقف على كتب التفسير وتاملها ظهر له ذلك

قوله وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث قال بعض الفضلاء فانها نهاية المقصود منها هو بيان الحلال والحرام مع ما يعتبر لهما شرعا من الكتاب والسنة قال الله تع يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وقال الله تع لتيبين للناس ما نزل اليهم وقال صلعم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقوموا الصلوات ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فبقوا عصوا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله الى غير ذلك من الآيات والاحاديث **قوله** ثلث من الدناءة الخ اقول قد زيد رابع وخامس اما الرابع فهو دخول الحمام في الغداة ليس من المروءة ذكره صاحب التجنيس واما الخامس فهو احدى صاحب السنا بل منا بله بعد جمع غيره له يدل من الدناءة ذكره

ذكره في البرازية **قوله** ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة اي من الحيوان الذي لا ينطق له ولا فلا انسان حيوان قال في شرح شريعة الاحلام قال مقاتل رحمه الله عشرة من الحيوانات تدخل الجنة ناقه محمد عليه الصلاة والسلام وناقته صالح عليه الصلوة والسلام وعجل ابراهيم عليه السلام وكبش اسمعيل عليه السلام وبقرة موسى عليه السلام وحوت يونس عليه السلام وحمار عزيز عليه السلام ونملة سليمان عليه السلام وهدد بلة ييس وكلب اهل الكهف كلهم يحشرون كذا في مشكاة الانوار انتهى وقد نظم بعضهم ما ذكره مقاتل فقال (شعر) يدخل يا صاح دواب عشرة * في جنة الخلد بنقل البررة * ذكره في نقله مقاتل * حقا كما صححه الاوائل * اولها عجل النبي الخليل * ومثله كبش فداه اسمعيل * وناقته ملك النبي احمد * وناقته الصالح اخي الهدي * وكلب اهل الكهف ذ والوصيد * رفيقهم في جنة الخلود * وحوت يونس تمام الجملة واذكر اخي هدهد او نملة * واذكر لاسرا ثيل اهل البقرة * واختتم بها فهي تمام العشرة * وميزاد على ذلك حمار العزيز عليه السلام ذكره السيوطي في ديوان الحيوان وذهب يعقوب بنقله بعضهم عن الدارودي تلميذ الساجي فط السيوطي وذكر بعضهم ان ذلك لا يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم من جملة الدواب التي قد دخل الجنة وذكر في مشكاة الانوار شرح شريعة الاسلام انها كلها تصير على صورة الكبش وقد اسقطها نظما وقلت (لا شعر) كذا حمار ماله نظير * لمن همي بين الوري عزيز * ودل خصت من البغال * لها بدل لك رتبة الكمال * وذهب يعقوب عليه نبها * بعض الثقات الضابطين النبها * كذا البراق خاتم للجملة * والحمد لله ولي النعمة **قوله** ظلمة الغفلة الخ لا يخفى ما في هذه الكلمات من الاستعارة المكنية وقريبتها الامتعارة التخيلية **قوله** فائدة في الدواب رفع الطاعون الخ في تحفه الراغبين في امر الطوائع ما نصه استشكل بعض طلباء الدماء برفع الطاعون مع انه رحمة وشهادة واجيب بان الطاعون منشأ الشهادة والرحمة لا نفسهما المطلوب رفع ما هو المنشأ وفايته ان يكون كملاقاة العد وقد ثبت هوال العافية منها انبهى وفي تحفه الراغبين ايضا انه لا يباح الدماء على احد من المسلمين بالطاعون ولا بشيء من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة كما لا يجوز الدماء بالغرق والهدم ونحوهما بالاموجب وكذا الدماء عليه بالموت وفي كلام الكراييسي ما يشعر بكرهه دون تحريمه فانه قال لودعي على غيره لم يجب عليه التعزير ويجوز الدماء له بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم وعالانس بطول العمر كما في الصحيحين وينبغي ان يقيى ذلك بمن في بقائه منفعة للمسلمين بل ينهب الدماء به حينئذ وفائدة الدماء به وان كان الاجل لايزيد ولا ينقص يظهر في انه يجوز ان يقتل الله عمر زيد ثلاثين سنة فان دعى له فاربعون وعلى هذا ينزل جميع انواع الدماء **قوله** قنت الامام في صلوة الفجر اقول ينبغي ان يكون ذلك قبل الركوع في الركعة الثانية ويحكم له

وبدول الله صلعم بغيره حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يفيد تقريره لفعلهم ذلك بعد صلى الله عليه وآله وسلم وقد قننت الصديق رضي الله عنه في محاربة العصاة برؤس مسيلمة الكذاب وعند محاربة أهل الكتاب وكله قننت صمير رضي الله عنه وكذلك قننت علي رضي الله عنه في محاربة معاوية وقننت معاوية في محاربة ربه انتهى فالقنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء برفعها ولا يشك أن الطاعون من أشد النوازل قال في المصباح النازلة المصيبة العديدة تنزل بالناس انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي المصباح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقننت في الفجر عند نامن غير بلية فإن وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه قننت شهرانيها يد مولى رجل وذكوان وبني أحيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى فإن قلت هل له صلوة قلت هو كالخسوف لما في منية المعتمدين في الزكوة في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم المرض يصلى وحده أنا انتهى ولا يشك أن الطاعون من قبيل عموم المرض فتسن له ركعتان فرادى وذكرنا لزيلي في خسوف القمر أنه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والأمطار الدائمة وعموم الأمراض والخوف الغالب من العد ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لأن كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى فإن قلت هل يشرح الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قات هو كخسوف القمر وقد قال في خزائن المفتين والصلوة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزاع لا بأس بأن يصلوا فرادى ويدعون ويتضرعون إلى أن يزول ذلك انتهى فظاهره أنهم يجتمعون للدعاء والتضرع لأنه اقرب إلى الإجابة وإن كانت الصلوة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست هبة انتهى وفي السراج الوهاج يصلى كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العد والأمطار الدائمة والافزاع الغالبة وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله أن العبد ينبغي له أن يفزع إلى الصلوة عند كل حادثة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا حز به أمر صلى انتهى وذكر شيخ الإسلام العيني روح في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والأمطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الأمراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع إذا وقع صلوا وحدها أو صلوا وتضرعوا

قوله ولا يشك أن الطاعون من أشد النوازل أقول هو وإن كان من أشد النوازل إلا أنه رحمة وشهادة فلا يطلب رفعها **قوله** قلت هو كالخسوف الخ أقول هذا قياس غير صحيح لعدم وجود شرائطه وإلى تسليم وجود شرائطه فباب القياس مسدود في زماننا إنما للعلماء النقل عن صاحب المذهب من الكتب المعتمدة على أنه نفسه صرح في بعض رسائله بأن القياس بعد أربعمائة منقطع فليس لأحد أن يقيس مسألة على مسألة **قوله** ولا يشك أن الطاعون من قبيل عموم المرض قلت الطاعون ليس مرضاً لأنه وخز الجن كما ثبت في الحديث **قوله** قلت هو كخسوف القمر أقول فيه ما تقدم فلا تغفل **قوله** ويدعون ويتضرعون كذا بخط المص والصاب يدعون ويتضرعون باسقاط النون **قوله** والظلمة الهائلة من العد وكذا بخط المص ولعله في الغد وبالمجمة وأداة الظرف **قوله** إذا حز به أمر في القاموس حزبه الأمرنا به واشتد عليه أو ضغطه والاسم العزيمة بالضم **قوله** إذا وقع صلوا وحدها أقول الصواب إذا وقعت كما في خط المصنف لأن الجماعة مما لا يعتل

وكان في الخوف الغالب من العلي والتبهي فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد صرح شارحوا البخاري
ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بان الوباء اسم لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى
فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء وقد دلت انه يشمل الطاعون ويدل علم جواز الاجتماع للدعاء
برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة
واطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح البخاري حبيبه وحكم من مات به ومن اقام في بلد
صابر محتسبا ومن خرج من بلد هو فيها ومن دخلها وبذل لك علم ان اصحابنا رح لم يهملوا الكلام على الطاعون وقد
اوسع الكلام فيه الامام الشبلي رح قاضي القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل المالعون
في فوائد فصل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المرجح عند متأخري
الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول عنها فتعمر تصرفاته من الثلث كالمريض وعند المالكية
ورايان والمرجح منها عندهم ان حكمه حكم الصحيح واما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن تواعد هم تقتضي
ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية وهكذا قال لي جماعة من علماءهم انتهى قاتلنا ما كانت قواعدنا انه في
حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور وفي صف القتال لا يكون في حكم المريض
فلا مبراة لزوجه لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا او قد لم يقتل بقود او رحم فانه في حكم المريض لان
الغالب الهلاك انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلد هم كالواقفين في صف القتال فلذا اقال جماعة
من علماءنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو مريض
حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن
حجر رح في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستنبط من احد الاروجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع
التعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الداء التحرز في ايام الوباء من امور اوصى بها حذاق الاطباء
مثل اخراج الرطوبات الفضيلة وتقليل الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والدعة وان
لا يكثروا من استنشاق الهواء الذي هو مفعن وصرح الرئيس ابو علي ابن هينان بان اول شئ يبذل في علاج الطاعون

تمزول منزلة الواحد من الاناث **قوله** والدعاء بعموم الامراض ليست الباء صلة الدعاء بل الباء هنا للسببية **قوله** فتصريح
اصحابنا بامراض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء الخ اقول فيه ان الطاعون غير الوباء وانما عبر عنه بالوباء لكونه يكثر
في الوباء كما في الهدى ووجهه ان الوباء هو المرض العام والطاعون ليس مرضا كما قدمناه بل هو من وخز الحن **قوله**
وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه اقول فيه نظر **قوله** وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة اقول ما قاله
ابن حجر هو الحق الذي لا مزية فيه فان تعريف البدعة صادق عليه **قوله** وعند المالكية ورايتان والمرجح عندهم اقول
الذي في خط المص والمرجح منهما **قوله** بخلاف من بارز رجلا قيل في كون الغالب الهلاك فيمن بارز رجلا واحد انظر
خصوصا اذا كان في المبارقات قوي واشجع من قرينه اللهم الا ان يخرج الى جماعة **قوله** التحرز نائب فاعل تستنبط مثل
الرطوبات الفضلية اقول ليس هذا وما عطف عليه بما اوصى الاطباء بالتحرز منه بل مما امر دابة **قوله** اول شئ
يبذل في علاج الطاعون الشرط اقول قال العلامة ابن القيم في كتابه الهدى هذه القروح والاورام والجرحات هي

الشرطة ان يمكن فيميل ما فيه ولا يترك حتى يحول فتزاد الاهمية فان احتيج الى مذهب بالمعجزة فليعمل بلطف
وقال ايضا يحالج الطاعون بما يقبض ويبرد وباسفنجة مغموسة في خل وما اورد من ورد اورد من تفاح اورد من آس ويعالج
بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت او يوجر ما يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعطرات
ويجعل على القلب من ادوية اصحاب الخنق ان الجائحات وقد اغفل الاطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوقع
التفريط الشدي من تواطئهم على عدم التعرض لاصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث
صار عامتهم تعتقد تحريم ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه والعقل يوانقه كما تقدم ان الطعن يبين
الدم الكائن فيه في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل الى ضرره الى القاب فيقتل ولذا قال ابن هينالما ذكر
العلاج بالشرطة والقصد انه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رح وفي البزازية اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب
لها الفرار الى الصحراء لقوله تعالى وَلَا تَقُولُوا بِإِذِّكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من هذه المرسلين
انتهى وهو يفيد حواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والحد يث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي في فتاواه
انه صلى الله عليه وسلم مر به في مائل فامر ع المشي فليل له ان تغرم قضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة والسلام فراري
الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى فائدة نقل الامام السبكي رح الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
لا تجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن الحاضرة في اخبار المصرو والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك
انها اذا قفلت ولو بغير وجه لا تفتح كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة تحارة زويلة قفلها الشيخ محمد ابن الياض
قاضي القضاة رح ولم تفتح الى الان حتى ورد عليه الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي
ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا رح ويعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لافيما انه لم يلبس
فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية في الاوقاف
ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا يعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله
الا ان السبقه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخانية وقسمت عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان
آثار الطاعون وليست نفسه ولكن لما لم تترك منه الاطباء الا الاثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون يعبرده
عن ثلاثة امورا احدها هذا الاثر الظاهر وهذا الذي ذكره الاطباء والثاني الموت الحادث هذه وهو المراد بالحد يث الصحيح
في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم الثالث السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد في الحد يث الصحيح انه بقية رحزا رسل على
بنينا اسرائيل ورد فيه انه وخز الجح وجاء انه دعوة نبي انتهى فاليراجع فثم فوائد هي في الحقيقة فرائد والشرط
بضم المعجزة كما في تحفة الراغبين **قوله** وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون الخ اقول في الافادة نظرا هو ان تدب
قوله نقل الامام السبكي رح الاجماع على ان الكنيسة الخ قال بعضهم يشكل على هذا ما ذكره المص في القواعد من ان الامام
ما ذاب آى شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من الامور العامة الا ان يحمل الاجماع على المذهب وبما قال ان عادة
الكنيسة ليس من الامور العامة **قوله** تحارة زويلة بفتح الزاي كما في الخط **قوله** قفلها الشيخ محمد ابن الياض الخ حين
اجتمع على قفلها كل علماء مصر في عصره وعلى صحة ما حكم به حتى كتب غالبهم في ذلك وسائل وبالفرا في وجوب منعهم من
الاجتماع بها **قوله** يجب عزله او يحسن عزله اقول لا مقابله بين الوجوب والحسن كلمة حتى يحسن اللفظ او **قوله** الا ان

ابن الواقف المشروط له لان نصه في نفسه لا ينفق فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله ولذا لا يلزم في الركعة
بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكر في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القلقير الصالح للنظر من لم يسأل
الولاية للوقف وليس في نفسه فسق يعرف ثم قال وصرح بأنه مما يخرج به الناظر ما اذا اظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه
انتهي والظاهر ان يخرج مبني لما لم يسم فاعلم فيخرج القاضي لانه ينعزل به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفة
لا يهتلمز الفسق لما في الذخيرة من حجر السفيه المبني والمضيق لماله سواء كان في الشربان جمع اهل الشرب والفسقة
في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم او في الخير بان يصرف ماله في بناء
المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لما له انتهى وذكر الزيلعي ان السفيه من عادته التبذير والاسراف
في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض او لغرض لا يقدره العقلاء من اهل الديانة غرضا مثل دفع المال الى المغني واللعب وشراء
الحمام الطيارة بنمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة واصل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروح
والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من اسباب الحرج عندهما ايضا والغا فل ليس بمفقد
ولا يقصد لكنه لا يهتدي الى التصرفات الرابحة فيغبى في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم ار حكم شهادة
السفيه ولا شك انه ان كان مضيعا لما له في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير فتقبل وان كان مغفلا لا تقبل
شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى
وفي المغرب رجل مغفل على اهم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيع عن
بالانسان وعدم تذكره له انتهى والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى
التصرف الرابع وفي الشهادة من لا يتفكر ما رآه ارمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به فائدة لا تكره الصلوة على
ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفرادة على الدكان لانه معلل بالتشبيه باهل
الكتاب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة وبه انتهت فائدة ذكر الابی من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم
السفيه الخ اقول في الا هتثناء نظر لان في كلام السابق في الفسق لاني السفيه والسفه لا يستلزم الفسق كما هي اتي قوله
لما عرف في القاضي اي من انه اذا فسق لا ينعزل وانما يستحق قوله من عادته التبذير والاسراف اقول الفرق بينهما ان
التبذير تجاوز في موضع الحق فهو حبل بمواقع الحقوق والاسراف تجاوز في الكمية فهو حبل بمقادير الحقوق ذكره صاحب
الكشف في صورة الاسراء **قوله** وان يتصرف عطف على التبذير بحسب المعنى والتقصير السفيه من عادته ان يبذر
وان يتصرف تصرفا لا لغرض **قوله** الصلاة على ميت موضوع على دكان اقول بحيث يحاذي جزءا من الميت فان كان الدكان
هاليا بحيث لا يحاذي جزءا من الميت فالصلوة غير صحيحة لان محاذات جزء من الميت ركن كما في التحفة **قوله** لانه معلل
بالتشبيه باهل الكتاب قيل عليه لم يقتصر المشائخ على التشبيه باهل لكتاب بل علوه بعلمتين هذه واختلاف المكان وهو
هنا موجود ولانه لم يعمل في القديم انتهى اقول اختلاف المكان مفسد للاقتداء لا موجب للكراهة فكيف يصح
التعليل به للكراهة والجواب ان ذلك في اصل الصلاة ذات الركوع اما في صلاة الجنازة ففيه خلاف كما في شرح النقاية
للعلامة القمستانى وهينئيل يكون التعليل به على احد القولين **قوله** الفرق بين علم القضاء ونقصه القضاء فرق ما
الحق الفرق ميتا وقوله فرق ما اخرج به باضافة فرق الى ما والفرق الذي بين الاخص والاعم انه يلزم من وجود الاخص

بالعلماء ونفعه القضاء فترق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اهم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومع هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان امير افر يقية استفتى احد ائمة الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ما يتركه وله من فائتاه بالجواز لانهم ملكه واجاب ابو محرز بمنع ذلك وقال له ان جاز للملك النظر اليهم وجاز لهم النظر اليه لم يجز لهم نظره بعضهم الى بعض فاعمل احد اصحاب النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها لهم فيما بينهم واعتبرها ابو محرز ربح والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله ابن شعيب ربح قضاء القيروان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شهيرة فلما جلس بالتصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شانك فقال لها عسر علي علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كمدحتين صالسا قال فاعتبرت ذلك فاسهل علي انتهى فائدة ذكر الامدي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بامور الحروب وتدريب الجيوش وان تكون له قوة بحيث لا تهول اقامته الحد ود ضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكر اخر ان هذا الحكم مطاعا قد راعى من خرج من طاعته واما المختلف فيها فجهونه قرشيا وها شميا ومعصوما وفضل اهل زمانه ذكره الآتي من كتاب الامامة فائدة كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله صلى الله عليه وسلم فمن ير الله تعالى به خيرا يفقهه في الدين كنهه في اول شرح البهجة للعراقي فائدة اذا ولي السلطان من رساليس باهل لم تصح توليته لما قد تاه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير اهل خصوصا انا نعلم من سلطان زماننا انه انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق انعزل لانه لما اعتمد عدلته صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن العمال وعليه الفتوى فكذلك يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجبة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقرر من مدرس اهل فان اهل لم ينعزل وصرح البزازي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غير المستحق وقد قدمنا من رسالة ابي يوسف ربح الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف فادع من فتاوى قاضيان ان امرا لسلطان انما ينقل اذا وافق الشرع والا فلا ينقل وفي مفيد النعم ومبيل النقم المذكور ان اذ لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء المنزولون معلوما لان مدرستهم شاغرة من مدرسا انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواجب في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به

وجود الامام ولا يلزم من وجود ااعم وجود الاخص ويلزم من نفي الامم نفي الاخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الامم **قوله** ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الخ اقول في دعوى الاتفاق على هذه الثمانية نظره فقد ذكرنا لطموسي في كتابه تحفة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك قال الامام واصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان ان يكون قرشيا ولا مجتهدا ولا اهل لا بل يجب التقيد من السلطان العادل والجاور واصله قصة معارضة رضي الله عنه فان الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا ما...

معارضة الاعمال بعد ما اظهر الجليلي زعمه في نوبته ثم قال يجب ان ينقل من الشافعية اشتراط هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك والافني العجم فلا يصح سلطنة الترك عند هم ولا يصح توليتهم للقطاعات من الترك على من هم وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى وفيه من الاذى للسلطان وصرف الرعية عنه ومبايعة الجند له ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبه ارفق للترك من مذهب الشافعية انه في سياسة الدنيا والدين لسعيد ابن عمر الاقصراني الشروط التي تقتضي الصلاحية للامامة نوعان فنوع يشترط للجواز ونوع يشترط للاحتجاب والفضيلة بشرط للجواز ما يشترط للشهادة مع التدبير والشجاعة والشجاعة ثم الكلام فيه متنوع الى نوعين نوع يرجع الى نفسه ونوع يرجع الى نسبه فنميد ايا الكلام في النسب فنقول اجمع اهل السنة والجماعة على ذلك فردى الامام انه قال الاصل ان يكون من قریش وانه قال جميع اهل الحديث والشافعي وقال البروافض يجب الاقتصاد على بني هاشم وعيسوا عليا واولاده وهذا القول باطل باجماع الصحابة على خلافة ابي بكر وعمر وهشمان وقال ضرار ابن عمرو الغطفاني لا فرق بين ما اذا كان قرشيا او عبدا حبشيا ولا مزية ولا فضيلة لاحد هما على الاخر وهو باطل الا شبهة في فضل القرشي ومزيتته على غيره انتهى اقول نقل التقي السبكي في فتاواه عن ضرار ابن عمرو الغطفاني ما هو ابلع واعجب مما ذكر وهو انه اذا اجتمع قرشي وحبشي كلاهما قائم بالكتاب والسنة فالواجب تقديم الحبشي لانه اهل لخلعه اذا عاهد من طريقه انتهى والاصل ان يكون قرشيا ويجب الاقتصاد على القرشي وان عقد العقد لغير القرشي لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على قریش حيث قال الاثمة من قریش واحتج المخالف بما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اطيعوا ولودلي عليكم عبد حبشي ما حكم بكتاب الله فيكم فعمل الامام الحديث الاول على الوجوب وما روي المخالف على ما اذا انفذ الامام مزية اوحيا و امر عليهم امير ان يجب على العسكريين اطيعوه في امر الحرب عملا باللائل بقدر الامكان هذا هو الكلام في نسبه اما الكلام في صفاته فقد بينا انه يشترط للجواز ما يشترط للشهادة عندنا وهو ان يكون هرا بالغا عاقلا مسلما وقال الشافعي رح يضم الى هذه الاوصاف كونه عدلا حيا لو كان يرتكب نوعا من الفسق فانه لا يجوز وهذا القول يجب المصير الى خلافه فان عدله لو اغتاب الامام يفسق واذا فسق بطلت امامته منده فلا تصح قضاياه ولا توليته ولا قسمته ولا تجب طاعته ولا يصح في الاقطار انا بته ولو اقام احدا لم يكن اليه اقامته وعن هذا النوع من الفسق لا تحلوا احد سيما في زماننا ولو خلى عن التكلم لا يحلوا عن الاستماع ولو خلى عنهما لا يتخلوا عن غيرهما ميو دي الى فساد امر العالم والوقوف في الحرج وما جعل عليكم في الدين من حرج كيف وقد خرج من هذه صفة توقع هذه الولاية من النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهلم قال سليلكم بعدي ولا تقياكم البار بيرة والفاجر يشجور فاسموا واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسن فلکم ولهم وان اساء فلکم وعليهم فالنبي صلى الله عليه وسلم علم ان الامة ضعاف لا يقدر كل واحد منهم ان ينزجر عن كل فسق في العالم فاخبر بما اخبروا بما بان نسمع ونطيع اوامره للوجوب هذا اذا كان مستورا متعاشيا اما اذا كان معلنا بالفسق فلا يكون من اهل الامامة كافي الشهادة واما شرائط الاحتجاب فقال الشيخ ابو منصور الماتريدي ينبغي من طريق الدين ان يعقل هذا العقد العالم التقى الوازع الاربعي البصير بالامور والعالم بمصالح الجمهور والمجرب لامور الحرب الخبير بالطعن والضرب فيدعو الى الكارم ويزجر الناس عن الفواحش والقبائح وهذا الان الامامة اصل من اصول الدين مشوب بالملك والسياسة فينبغي ان ينظر فيه الى جانب التقوى وبذلك تنطق الكتاب المجيد ان اكرمكم عند الله اتقاكم ولانها ولاية على الاموال والابضاع

لم يصح تقويته وإن كان أهلاً للتدريس لو جرت اتباع شرطه ولا هلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة والذي يظهر أنها بمنزلة منطوق الكلام وهو منه وبمعنى قوله المثلث هين وإن يكون له ما بقا استعمال على المشائخ رحمه الله بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المنازل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويجيب إذا سئل ويتوقف ذلك على ما بقية اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف أفاضل من المفعول إلى غير ذلك وإذا قرأ الأبلهين وإذا قرأ محضرته زد عليه فائدة ثالثة لا يستجاب دعاءهم رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها ورجل أعطى ماله لاسقيه ورجل داين ورجل لم يشهد كذا في حجر المحيط فائدة كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة إلا العلم فإن الله تعالى لا يسأل عنه لأنه طلب من نبيه إن يطلب الزيادة منه قال الله تعالى **وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي حِلْمًا** فعريف يسأله منه ذكره في القصص فائدة سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي والحدود في الملجود فلا يقوم بالوفاء بها إلا من عظم قدره وورعه وتقواه وكرم خلقه فطابت أرومه وشرفت جراته فيجب أن يكون فيها من اتصف بهذه الصفات واتسم بهذه السمات تتميل إليه القلوب وتخضع له الرقاب فتحصل المصالح الدينية والدنيوية فيلزم الشك والفتق ويكبت الحاصل ويقمع المعاند والله الموفق **قوله** لم يصح تقريره وإن كان أهلاً للتدريس وذلك كالوشرط من رسا دقياً نولي السلطان والقاضي مدرسا شافعي لا يصح وإن كان أهلاً للتدريس لمخالفة شرط الواقف **قوله** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم في أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص ما نصه وقد روى شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى قال ثلاثة يدعون فلا يستجاب لهم رجل كان له امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها يعني لأن الله جعل أمرها بينه ورجل أعطى ماله لاسقيه ورجل داين ورجل لم يشهد عليه به وقد روي هذا الحد يث مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حوير عن الصحاك أن ذهب حقه لم يوحروا ندعى عليه لم يجب لأنه ترك حق الله تعالى وأمره انتهى وفي العبد المعد ودات في المحاضرات لأبي يحيى ذكر بالمراعي قال جعفر الصادق خمسة لا يستجاب دعاءهم ذكر الثلاثة التي ذكرناها ورجل جالس في بيته فاعرفاه يقول يا رب ارزقني فيقول الله عز وجل ألم أمرك بالطلب ألم تسمع قلبي فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ورجلا كان له مال فأتلفه امرأة فاحمل يقول يا رب اخلف علي فيقول الله تعالى ألم أمرك بالاعتصام ألم تسمع قلبي والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ورجلا أقام بين قوم يوذونه فيقول يا رب اكفني شرهم فيقول ألم أمرك بالهجرة ألم تسمع قلبي ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا **قوله** رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها ويقول يا رب خلصني منها فيقول الله تعالى ألم أجعل أمرها بينك ألم تسمع قلبي وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته **قوله** ورجل داين ورجل لم يشهد يعني وطالبه فأنكر فجعل يقول يا رب انصفني منه فيقول الله تعالى ألم أمرك بالاشهاد ألم تسمع قلبي وأشهد وأذا تبايعتم **قوله** كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة إلا العلم أقول فيه بحث فقد ورد في الحد يث ما يفيد العلم عنه ولفظه لا تزول قد ما عيل يوم القيمة حتى يسئل عن أربع عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من أي شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع فيه **قوله** لأنه طلب من نبيه أي يطلب منه الزيادة الخ أقول فيه أن هذا لا ليل غير منتهج للملح على ألا يلزم من طلب الزيادة منه عدم السؤال عنه كما هو ظاهر على أن هذا الوصح كان تعالفاً في مقابلة النص وهو لا يجوز

جلوس فيها للحكم فهل له وضع الخزانة فيها لحفظ المعاصر والسجلات لنفع العام أم لا ما جبت بالبورلوا من قولهم .
لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم ليدفع ثلث بيته ومتلطف
في المسجد للصوف في الفتنة العامة جاز ولو كان العيوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا المناظران يوجز
فناء البيت ليعتبروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرير بالأجارة في فناءه ولا شك أن هذه الصفة من الفناء وحفظ
السجلات من النفع العام فهم حوزوا على بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام وجوزوا اشتغاله بالعبود والائات
والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع الدحل على رفته وصوحوا بان القضاء بالجامع أولى من القضاء في بيتهم وصوحوا
بان القاضي يدفع قضاياه من بيته إذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمعاصر والوثائق فيجوز اشتغاله ببعضه
بها إذا كثرت وتعدت حملها كل يوم من بيت القاضي إلى الجامع دعت الضرورة إلى حفظها به فائدة معني قولهم الأشبه

قوله أدخل من قولهم لوضاق الطريق يعني وإن أجاز ذلك في المسجد فيجوز وضع خزانة بطريق أولى هذا تقرير كلامه
وفي الأصل تأمل **قوله** ولو كان العيوب أي ولو كان الأثاث العيوب صريح في أن العيوب من الأثاث وظاهر قوله فيما يأتي وجوزوا
اشتغاله بالعبود والائات أن العيوب غير الأثاث وأنه لا يطلق على العيوب أثاث لظن في الغاموس الأثاث بشارع البيت
بلا راحل والمال أجمع والواحد **قوله** ولا شك أن هذه الصفة من الفناء أقول في كون الصفة من الفناء نظرا لأن فناء الشيع ما لها
لمصلحة وكان خارجا عنه والصفة ليست كذلك **قوله** معني قولهم الأشبه أنه أشبه بالضرورة راية والرايح داية فيكون الفتوى
عليه كذا في قضاء البرازية أقول المذي في البرازية أنه صرح بذلك عن بعض فقهاء خوارزم وفي جامع المضمرات والمشكلات
أما العلامات المعتمدة على الفتوى مقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه يعتمد وبه ناخف وعليه الأهتمام وعليه عمل الأمة وعليه
العمل اليوم وهو الصحيح وهو الأصح وهو الظاهر وهو المختار في زماننا وفتوى مهاجرين وهو الأشبه وهو الأرجح ثم قال
أن لفظة الأصح تقتضي أن يكون غيرها صحيحا ولفظة الصحيح تقتضي أن يكون غيرهما غير صحيح انتهى وفي جري الأنهر
على ملتقى الأبحر للباقاني في شرح قوله (والمأل جهدا في التنبيه على الأصح والأقوى) قال والصحيح مقابل الغامد والأصح
مقابل الصحيح فإذا تعارض أمان معتبر لن في التصحيح فقال أحدهما الصحيح وقال الآخر الأصح بوجه بقول الأول لأن قائل
الأصح يوافق قائل الصحيح وقائل الصحيح عنده ذلك الحكم الآخر فاسد انتهى أقول وكذلك الظاهر والظاهر ثم
أن الظاهر يراد به معنى أصح كما ذكره المص في الوكالة من شرحه على الكنز وذكر في الدعوى من شرحه أن لفظ أوجه وأحسن
قصد انتهى وفي الخلاصة من كتاب الشيطان وما ذكره في هذا القديم في غاية الحسن انتهى وظاهره أنه من ألفاظ التصحيح
دقي من العاقل الصحيح وهو الاحوط كافي غالب الكتب وفي المغرب وقولهم هذا احوط أي أدخل في الاحتياط انتهى والاحتياط
العمل بأقوى الدليلين كافي البهره هذه بعض هذه العلامات أقوى من البعض قال المص في باب صدقة الفطر أنها تصح قبل
دحول رمضان وفيه في الصحيح وقال خلف بن أيوب يجوز إذا دخل في الصحيح وعليه الفتوى قال فقد اختلف التصحيح
لكن تأيد التقييد بدحول رمضان فإن الفتوى عليه فليكن العمل عليه انتهى وقال ابن الهمام العرق بين وجه يفتى
وبن وعليه الفتوى أن الأول يغيب العصر والمعنى أن الفتوى لا تكون إلا بعد ذلك والثاني يغيب الأصح انتهى وفي النفع
الوسائل إذا تعارض تصحيح ما في المتون والفتاوى فالمتون ما في المتون انتهى وكذا يقدم ما في الشرع على ما في الفتاوى
هذا في شرح المص على الكنز من بحث الجنس بقي الكلام فيما لو تعارض تصحيح ما في الشرع مع ما في المتون من غير

أنه أشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى ما به كل أفى قضاء البزازية فائسدة إذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم إذا بطل المتضمن بالبحر بطل المتضمن بالفتح قالوا وبراءة إذا بطله ضمن عقد فاحد فسد الإبراء كافي البزازية وقالوا التعاطي ضمن عقد فاحد أو باطل لا ينعقد به البيع كافي الخلاصة وقالوا وقال بعتك دمي باللف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المقتنين ولا يعتبر ما في ضمنه من الأذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كافي الغزاة لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرًا حتى لم تصح وإن أذن للمستاجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد وكان متطوعًا فقلت لأن الأجرة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا لو وجد الذكاح لمنكوحته بمهر لم يلزم منه فقلت لأن النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسئلتين يلزم فيهما الوجود للزيادة لالاحتياط ولو قال لها ابرأيني فاني أمهرك مهرًا جديدًا فابراً تدفعين دلها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى جامعاً مع أوقافه ورققه وضمه إلى وقف آخر وشرط له شروطاً فأتيت ببطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ورققه فبطل ما في ضمنه وقالوا واشترى يمينه بمال

تصحیح قوله إذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه أقول يستثنى من ذلك ما في المجتبى لو اشترى المسلم خمرًا من ذمي فشر بها لأضمان عليه ولا ثمن لأن فعله بتسليط البائع انتهى فان بيع الخمر من المسلم باطل ولم يبطل ما في ضمنه من تسليط البائع المشتري عليه **قوله** أو أقر له ضمن عقد فاحد اليه في القنية نقلاً عن مختصر الكافي والاقترار من المدعي الذي في يد يده الشئ بطل ما في وجه الصلح لا يمنع من الدعوى إذا بطل الصلح بوجه من الوجوه والاقترار من الذي هو في يد يده عند الصلح يوجب رد عليه إذا بطل الصلح يعني به إذا أقر المدعي في ضمن الصلح لأنه لاحق له في هذا الشئ فم لما بطل الصلح يبطل اقتراره الذي كان في ضمنه وله أن يدعي بعد ذلك فالمدعي عليه إذا أقر عند الصلح بأن هذا الشئ للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك إلى المدعي واختار استأذنان الاقرار وإن لم يكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى بعد ذلك وهذا ذكر في القنية إن إبراءه بعد الصلح عن جميع دعواه وحصوماته صحیح وإن لم يحكم بصحة الصلح **قوله** كافي الخلاصة عبارتها إذا اشترى رجل من وسائد وروح واطنفس هي غير منسوجة بعد ولم يضر به أحلا حتى لو لم تصر سلماً لم يحضر فلو نسج الوسائد وروح واطنفس وسلم المشتري لا يصير هذا بيعاً بالتعاطي وكذا في كل موضع يكون بعد بيع فاسد أو باطل انتهى **قوله** لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرًا اليه أقول في الأسعاف لو آجر الموقوف عليه الوقف قال القنية أبو جعفر في كل موضع يكون كل الإحالة بأن لم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله التجار الدرداء وانتهى ومنه يعلم ما في كلام المص من الأرمال في محل التقييد وهو في مقام التصنيف والفتوى غير محل يد **قوله** وقد استثنى في القنية مسئلتين قول نص عبارة القنية جد دلل حال نكاحها بمهر يلزم أن جدد له لأجل الزيادة لالاحتياط (عليك) ولو قال ابرأيني فاني أمهرك لك مهرًا جديدًا فبطل ما في هذه الصورة ببراءة من المهر الأول ويجب الجدل يد (فلك) تزوجهاته مهرًا جديدًا مع قيام العمل ففي روجه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص **قوله** وقالوا واشترى يمينه بمال لم يجوز كان له أن يستخلفه اليه وقال بعض الفضلاء وقالوا افتدى المنكر يمينه أو صلحه منها على شئ صح ولم يخلف بعد تأمل ما بينهما أقول قد تأملت بينهما فلم أحل بينهما ما عارضه فإن الانتداء والصلح ليسا معاوضة بخلاف

لم يجوز وكان له ان يستغله **قوله** لان الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه **قوله** انما ط الميمن ثم قلنا **قوله** ان يفرح عليه لو باع وظيفته في الوقف لم يصح ولا يسقط منه ما فيها تضرر بما في هذه وخروجها ما ذكره في البيوع ولو باع الثمار وآجره الاشجار ط ماله تركها مع بطلان الاجارة فمقتضى القاعدة ان لا يطيب لثبوت الاذن في ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابرأه المولى من بدل الكتاب فلم يقبل عتق وبقي البذل مع ان الابراء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لو صولح الشفيع بما لم يصح لكن كان المقاطعة للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا الموانع شفعتها بما لم يصح وسقطت فبطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا وقال العدين لا امرأته او المخير للمخيرة اختاري ترك الفسخ بالغا فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط فائسدة بغير من هبة القائل وقولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة وصحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البزازی في الدعوى وقد بينت في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة الخمسة فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه شراء اليهين لا يصح لانه عقد معارضة مال بمال واليمين ليس بمال فلا يجوز **قوله** يمكن ان يفرح عليه مال الموانع وظيفته في الوقف لم يصح اقول لعدم صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة كما تقدم في فن الفوائد من البيوع وفيه كلام وهو انه ذكر في فن القواعد ما يخالف ذلك وهو انه يصح النزول من الوظائف والامتناع عنها عملا بالعرف الخاص مع انها حق مجرد **قوله** فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اقول في البزازیة في الاجارة في مسائل الشيوخ المستأجر اجارة قائدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقبل لا يسلك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه دار ليسكنها ويرمها ولا اجاره وآجر المستأجر من غيره وانهدم الدار من هكني الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا اجابوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعادة لا اجارة لانه ذكر المزمة على هبيل المشورة لا الشرط انتهى قال بعض الفضلاء فقلت على القول الصحيح خرجت من قولهم المبني على الفاسد فاسد لكن نقل من شرح تنوير الابصار في الاجارة الفاسدة عن المضمرات عن المتقطا الملخص عن ظهير الدين المرغينة اني انه قال الاصح انه لا يملك اقول فيجري على ما ذكر من قولهم اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه والمبني على الفاسد فاسد والله تعالى اعلم **قوله** وقالوا الكفالة بالنفس الخ يعني لوجبه الكفيل بالنفس مالا للمكفول له ليسقط عنه كفالة النفس فاسقطها تسقط ولا يجب المال **قوله** ويستثنى منها مسألة الدفع الخ قيل لا يحتاج الى استثناء هذا لان الدفع لها دم له لا مبني عليه فلا يكون مما نحن فيه **قوله** وقد بينت في الشرح فائدة صحته حيث قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها قلت تفقها ولم ارفا ئدته لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم قال اعلم ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قلناه من ان القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالابداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان يخص من الكل **قوله** اذا اجتمع الحقان يعني المعهودين عند التفقها وهو ما حق الله تعالى وحق العبد **قوله** قدم حق العبد اقول قال العلامة الثاني السعد الدين التفتازاني في التلويح المراد بحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص باحد فنسب الى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه والافباء اعتبار التخليق فالكل سواء في الاضافة الى الله تع

عَلَىٰ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَىٰ لَعْنَاهُ بِأَذْنِهِ الْأَنْيَمَا إِذَا أَحْرَمَ وَفَىٰ مَلِكُهُ سَيْلِبُهُ بِمَجْدِ أَرْسَالِهِ حَقَّقَ اللَّهُ تَعَالَىٰ وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ مِنَ
بَابِ الْجَمْعِ يَمْنَعُهُمَا لَا التَّوَجُّهِ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَيْسَلُهُ عَلَىٰ وَجْهِ لَا يُضَيِّعُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عِلْمُهُ *

تم الفن الثالث من الاشياء والنظائر يليه الفن الرابع وهذا آخر ما رأينا

*** الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهون الفن الرابع ***

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله أولا وآخرا والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا وبعد فهذه هي الفقه الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالفاظ جميع لغز قال في الصحاح لَغَزَنِي كلامه اذ اعْمَى مراده والاهم اللغز والجمع الالمغاز مثل رطب وارطاب واصل اللغز حجر البير بوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه ويساره عز وضا لله ما في السموات والأرض وباعتبار الضرر والانتفاع فهو متعال عن الكل ومعنى حق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير انتهت في الولو الجمية نقلا عن فتاوى الهدى والشهيل آخر كتاب المسح اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد وذلك كالوحد صيد او مال انسان يدب الصيد ولا ياخذ مال المسلم وفي حكمه الذمي ولا ياخذ مال المسلم لانهما استويا في الحرمة لان الصيد حرام حق الله تعالى ومال المسلم حرام حق للعبد مكان النزع لجميع لحق العبد لمساكنته اليه ولحق الانسان وصيد اي دبح الصيد ولا يأكل لحم انسان لانهما استويا في الحرمة لأن لحم الانسان حرام حق للشرع وهما لصيد حرام حق الله للشرع لا غير فكان اولي قوله بأذنه الاذن الاعلام والجوار متعلق بقوله قدم حق العبد والمعنى قدم حق العبد على حق الله تع باعلامه بذلك هو المتبادر ويوزان بتعلق بقوله لغناه والمعنى قدم حق العبد على حق الله تع لاتصافه بالغنا باعلامه بذلك حيث قال فان الله غني عن العالمين الآية وقال الله تع وهو الغني الحميد قوله جمع لغز يضم اللام وفتح الغين المعجمة كما يدل على ذلك عبارة الصحاح التي نقلها وقيل جمع لغز بفتح اللام وهو مملوك بالشيع عن وجهه وقيل الطريق المنحرفة صبي به لانحراد عن نمط ظاهر الكلام ويسمى اللغزا احذية ايضا لان الحجي هو العقل وهذا النوع يقوي العقل عند التهور والفقهاء يسمى هذه النوع الغارز اهل الفرائض يسمونه معاياة والنجاة معمر واللغويون الاحاجي كذا بخط الشمس الغزي وذكر بعضهم ان هذا النوع يسمى اغا بالمغالطات المعنوية وهي تطابق ويراد بها شيئان احد هما دلالة اللفظ على معنيين بالاشتراك الوضعي والاخر دلالة اللفظ على معنى ونقيضه واللغزة والاحذية شيع واحد وهو معنى يستخرج بالحديث والعزل لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة ولا مجازا ولا يفهم من مرده لان قول القائل في الفرس (شعر) وصاحب لا أمل الدهر محبة يشقى انفعي ويسعى سعياً مجتهد * ما ان رايت له شخصا فمذ وقعت * يعني عليه افترقنا فرقة الابد * لا يدل على انه افرس لامن طريق الحقيقة ولا من طريق المجاز ولا من طريق المفهوم وانما هو شيع يحدث ويجزر والخواطر تحت لفظة الفاعل الامراع والباطء عند مشورها عليها

قوله القاصعاء والنافقاء اقول المانفاء احدى حجر تيمه التي يكتبها ويظهر غيرها ما ذا اتى من قبل القاصعاء وهي الحجر الذي يدخله ضرب النافقاء برأسه وانتفق اي خرج هذا قد اخرج البخاري ومسلم وابوعوانه وابن هبان في صحاحهم من طريق

يعترضها فيتعنى مكانه بتلك الغاز انتهى وقد طالعت قديما حيرة الفقهاء والعمدة فقرأت فيهما اشتد لهما على كثير من ذلك ثم رأيت قريبا الذي خاثر الأشرافية في الغاز السادة الحنفية لشيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة فانتخبت منها أحسنها باختصار وتاركاً لما تزع على قول ضعيف أو كان ظاهراً

كتاب الطهارة

ما أفضل المياه فقل ما ينبع من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أي حوض صغير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام إذا كان الغرف منه متداً أي حيوان إذا خرج من البئر حياً نزع الجميع وإن مات لأنقل الغاز إن كانت ابن عمر رضي قال كنا عند النبي عليه السلام فارتى بجمار فقال إلا أن من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم أخبروني ما هي نوقع الناس في شجر النبوة دي ووقع في نفسي أنها النخلة ولقطة أي عوالة فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذي ارتى به فاردت أن أقول هي النخلة فإذا أنا أصغر القوم ورأيت أبا بكر وعمر لم يتكلموا فكروا أن أنكأ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي النخلة انتهى أقول وبالله التوفيق هذا يصلح حجة ودليلاً لمن صنفوا في الغاز والأحاديث والمعاني وذكر الشيخ بدر الدين الزركشي في كتابه المسمى عمل من طب لمن أحب أن النخلة لا تسمى شجرة وإن قوله صلعم فيها أن من الشجرة شجرة على سبيل الاستعارة لا رادة الغاز انتهى أقول فيه دليل على أنه صلعم كان يقصد الغاز في كلامه في بعض الأحيان فاحفظه فإنه نفيس جداً **قوله** ما أفضل المياه أقول مثل هذا لا يعد لغزاً ولا لكان كلما كان مجهولاً لأفضيلة يحتاج في علم ذلك إلى مراعاة الحفاظ من العلماء والنظر والتقدير عليه في كتب الفضلاء يعد لغزاً لا قائل به **قوله** فقل ما ينبع أقول على هذا قال بعض الفضلاء نظاماً قد أحاد (شعر) وأفضل المياه ما قد ينبع * بين أصابع النبي المتبع * فما زمزم فما الكوثر * فنيل مصر ثم باقي الأنهر * وقال الشيخ أحمد ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين النووية أن أفضل المياه ماء زمزم باعتبار غسل صدره الشريف به حين شق واخرحت منه علقه حوداء أدلوا علم ماء أفضل منه لغسل به أقول نعم هو أفضل المياه حين شق الصدر وهو لا ينافي كون الماء الذي ينبع من أصابعه أفضل المياه بعد ذلك فتأمل وذكر القرطبي أنه لم يسمع بمثله هذه المعجزة من غير نبينا صلعم حيث ينبع الماء من عظمه وعصبه ولحمه ودمه قال النووي وفي كيفية هذا النبع قولان أحدهما أن الماء كان يخرج من بين أصابعه وينبع من ذاقه الثاني كثرة الماء في ذاته فصارت يفور من بين أصابعه والآخر على الأول قال الخطأ بي وعليه فهو أشرف مياه الدنيا والآخرة قال بعض الفضلاء وكان على الثاني **قوله** فقل حوض الحمام إذا كان الغرف منه متداً أقول هذا لا يكفي في الجواب بل لابد من شيخ آخر وهو أن يكون الماء داخل كافى الذي خاثر الأشرافية قال في البزازية وعن الثاني أن حوض الحمام كالماء الجاري ومن الإمام نعم إذا كان الغرف متداً والماء الذي يدخل من الأنبوب يساوي الخارج أم لا حتى لو كانت على يد المغترب نجاسة والحالة هذه لا ينجس وكذلك البئر أيضاً انتهى قال في الذي خاثر وهي مسألة يتعنى بها انتهى أقول وحقيقة التدارك كما فاد به بعض المشائخ أن لا يسكن وجه الماء **قوله** أي حيوان إذا خرج من البئر حياً لا يخرج يعني إذا وقع فخرج حياً وليس به حراً ولا ملئ به نه نجاسة هكذا يجب أن يكون صورة الغاز لا فلا يتم ولذلك صورته في الذي خاثر الأشرافية كما ذكرنا **قوله** الفارة إذا كانت هارئة يعني لا أنها إذا كانت هارئة من الهرة ترمي ببولها خوفاً وقد جزم به جماعة لكن قال في المجتبى وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى قال بعض الفضلاء ومحل ذلك إذا لم يعلم

هاربة من الهرة فينزع كله وإلا لا يشرى يجب نزح دلو واحد منها فنقل بشرى صب فيها الدلو الأخير من بشرى تنجست بموت نحو فارة أي ماء كثير لا يجوز الوضوء به وإن بقي جاز فنقل هو ماء حوض أعلاه ضيق وأفضله عشرين عشر أي ماء مهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فنقل ماء مات فيه صفدح بحري وتفتت

إنها بالت قبل الوقوع انتهى وقد يقال إن نزول البول منها إذا كانت هاربة من الهرة فيمحقق بل مشكوك فيه وطهارة البشر متيقنة واليقين لا يزول بالشك فلو قال إذا كانت مجردة لكان أولى بل هو متعين **قوله** وإلا لا يشرى وإن لم تكن هاربة وماتت فيها والقيت متية لا ينزع الجميع بل يجب نزح عشرين إلى ثلثين **قوله** أي بشرى يجب نزح دلو واحد منها أي بشرى تنجست فوجب نزح دلو منها أقول ويطرطد السؤال في دلوين وثلاثة وأربعة بحسب الدلو المصوب كافي الذي خائز الأشرقية **قوله** من بشرى تنجست الخ أقول لأحاجة إلى تقييد التنجس بموت نحو فارة على أن التقييد به هوهم ما ليس مراداً كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** أي ماء كثير لا يجوز الوضوء به الخ أقول هذه الصورة الغازية مذكورة في البرزازية **قوله** فنقل ماء ماتت فيه صفدح بحري يعني لأنهم قالوا لا يجوز شربه لضرر يحصل منه ويجوز الوضوء به لا فدهيوان ما ثم ليس له دم مماثل كذا في الذخائر الأشرقية انتهى قلت ومنه يؤخذ وجه تقييد الصفدح بالحري وإن كان البري أشد ضرراً منه فقد ذكر الحكيم ابن زهر اللندلسي في كتابه درة الغواص في بعض النصوص أن الصفدح البري هم حامة قد بيل وتمكيل لما ذكره المص من الغاز المتعلقة بكتاب الطهارة مسئلة أن قيل أي ماء جار في مجرى واحد لم يغسله نجس يكون طاهراني وقت نجسني آخر فالجواب أن هذا ماء عمل مجراه بجم ونورة خلط به ما راد عن درة فالأمر الجاري على ذلك نجس عند الإمام وأبي يوسف وروا إذا كان جريه قويا يكون طاهراً كذا في الذخائر الأشرقية أقول الشيخ بالشيخين كرو حمل النظر على الظاهر لا يمتنع ذكر ما ذكر في الذخائر الأشرقية ما ذكره العلامة عبد الرحمن العمادي مفتي دمشق الشام تغمد الله بالرحمة والغفران في كتابه هدية ابن العماد لعباد حيث قال قال صاحب الفتاوى ماء الثلج إذا جرى على طريق فيه هرقين أو نجاسة أن تغيرت النجاسة حتى لا يرى أثرها يتوضع منه ولو كان جميع بطن النهر نجسان كان الماء كثيراً لا يرى ما تحته فهو طاهر وإذا كان يرى من نجس وفي الملتقط قال بعض المهايخ الماء طاهر وإن قل الماء إذا كان الماء جارياً انتهى قال وهذه المسئلة يستأنس بها لما عمت بها البلوى في ديارنا من اعتيادهم إجراء الماء بسررين الدواب فليحفظ فإنها اقرب ما ظفرت به في ذلك بعد التنقيب والتنقيب في الكتب المعتمدات وإن ذلك من أهم المهمات ولا سيما إذا انضم إلى ذلك ما ذكره ابن نجيم وغيره في فروج القاعد المشهورة أعني قولهم المشقة تجلب التيسير من العفو عن نجاسة المعذرة وعدل الحكم بنجاسة الماء إذا لاقى المتنجس إلا بالأفعال وما ذكره في الحكم بالطهارة في الاستنجاء مع أن الماء كلما لقي النجاسة تنجس وبأن الماء لا يضره التغير بالمكنس والطين وانطليب وكلما تعرض صونه ولما حضر المولى سعد أفندي شيخ الأحلام قاصداً إلى الحج من جهة الشام شاهد ذلك في هذه الديار فأتى على أهلها أشد الإنكار حتى أراد حياة الله وأحياه أن يتقيد بتجديد جميع مجاري المياه ولقد قال لي يوماً هل رأيت في الكتب ما يستأنس به في المقام فلم يحضرني إلا ما نقلته عن ابن نجيم من الكلام مسئلة أن قيل أي ضد ير مساحتها مائة ذراع في مائة وهو نجس مع أنه غير متغير بالنجاسة فالجواب أن هذا غل يورقي فيه ماء متنجس أقل من عشرة أذرع في مثله أورد خل فيه ماء بطهور تليلاً حتى بلغ القدر الذي ذكرناه فإنه يكون نجساً ونقل في جوامع الفقه أن

كتاب الصلوة

أي تعبيرا لا يكون به ما زعمنا قلل تعبيرا يجب درن التعظيم أي مكلف لا يجنب عليه العشاء والوتر قبل من كان في بلد إذا غربت الشمس فيه طلعت أي فصل. تفصل صلواته بقراءة القرآن قلل من سبقه الصلوات فقرا في ذهاب أي صلوة قراء بعض السورة فيها أفضل من سورة قلل التراويح لا احتساب الختم في رمضان فاذا قرا بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها أيضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلوة أفضل خمسها وأي صلوة صححت خمسها قلل رجل ترك صلوة وصلّى بعد خمسها اذا كرا لفائنة فان قضى الفائنة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صححت الخمس

ابا بكر العياضي يقول انه اذا بلغ عشرين يصير طاهرا وجواب آخر وهو ان يكون في طريق الماء الذي يصل منه الى الغدير نجاسة والماء يمر عليها وهو قليل ويجتمع في الغدير فكله نجس قال قاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة في كتاب الفقه خاتر الاشرفية وقد تورهم ذلك بعضهم في ماء بركة الغيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام في شرحه للهداية وماء بركة الغيل بالقاهرة طاهر ان كان أكثر ممره على ما عرف في ماء السطح مسئلة ان قيل أي رجل جامع امرأته ولم يغتسل مع وجود الماء وقد رتبه على استعماله وصلّى بوضوء وصحت صلواته ولم يكن الاغتسال عليه فرضا لجواب انه كافر جامع امرأته ثم اسلم وتوضأ وصلّى فانه لا يفترض عليه الاغتسال لان الكفار ليسوا في مخاطبين بالشرايع وفي التجنيس والاصح انه يلزمه لان صفة بقاء الجنابة بعد الاسلام كبقاء صفة الحدث مسئلة ان قيل أي انسان انزل المنى مع الدفق والشهوة ولا يجب عليه الاغتسال فالجواب ان هذا صبي كان ما ذكره سبب بلوغه قال في القنية الطاهر انه لا يلزمه الغسل لكن الصحيح خلافه وان عليه الغسل قال العلامة ابن الشحنة في الذخائر الاشرفية وقد حررت ذلك مشاء الخلاف فيها وفي التي قبلها في تشنيف المسموح بما ينلج الفواد **قوله** اذا غربت الشمس فهاطلعت يعني قبل مغيب الشفق كما في الذخائر الاشرفية وقال بعض الفضلاء المحققين المعروف المممكن اذا غربت الشفق طلعت الشمس ثم ما ذكره المصنف من عدم وجوب العشاء والوتر مبني على ما اختاره صاحب الكنز وان كان الصحيح خلافه كافي ذخائر الاشرفية **قوله** فقرا في ذهابه اقول انما تفصل صلواته بالقراءة لانه ادى جزء من الصلوة مع الحدث ولو مكث لم تفصل ثم ان التقييل بالذهاب يقتضي انها لا تفصل بالقراءة حال مجيئه وليس كذلك على الاصح قال في البزازية ولوقرء القرآن ذاهبا او جاثيا الاصح الفساد **قوله** لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل اقول هذا وان تم في غير سورة الاخلاص لا يتم في سورة الاخلاص لان قراءتها تعدل ثواب قراءة ثلث القرآن كما ورد في الحديث روى ابو نعيم احمد ابن عبد الله بن احمد بن اسحاق الهاظ في جزء له في فضل سورة الاخلاص بسند الى ابي ابن كعب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ قل هو الله احد السورة كان ما قرأ ثلث القرآن وكتب له من الحسنات بعدد من اشرك بالله وآمن به وبسند الى الربيع عن عبد الله رضي الله عن النبي عليه السلام العجز احدكم ان يقرأ ثلث القرآن كل ليلة قال ومن يطيق ذلك قال قل هو الله احد **قوله** فان قضى الفائنة فسدت الخمس يعني اذا قضى الفائنة قبل السادسة وجب عليه قضاء الخمس وان صلاها بعد السادسة لم يجب عليه القضاء عند الامام خلافا لما سبقه سقوط الترتيب بكثرة الفوائت والكثرة تنهيه بالسادة فاذا ثبت عندنا الى اولها لان الكثرة صفة قائمة بالجموع فنثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها مضافا الى اول

الفن الرابع

ولي فيه كلام في شرح الكنز أي صلوة فسدت يصلحها الحدث فقل يصلي الرابع إذا قام إلى الخامسة قبل القعود قدر
لتشهد فوضع يده فحدث قبل الرفع تميم ولو رفع قبل الحدث فسد وصغ الفريضة وفيه قال أبو يوسف رخص في صلوة
يتمم بها صلحها الحدث تعجباً من قول محمد بن جهميل قال نعم ولم تفسد صلواته نقل من اعتادهما في كلامه
في فصل متوض إذا رأى الماء فسدت صلواته فقل المفتي بإمام متمم إذا رآه دون إمامة أي امرأة تصلح لإمامة الرجال فقل
إذا قرأت آية سجدة سجدت وتبعها السامعون أي فريضة يجب إذا رآها ويحرم قضاؤها فنقل الجمعة وإنما يقتضي الظاهر أي
رجل كروا آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل إذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها ثم أعادها في الصلوة

الصلوة ليكون الحكم مقابلاً لعلته كما في تصرف المريض وتعجيل الزكاة وإداء الظهر قبل الجمعة ولهما أن الخمس وقعت
فاجبة طعم الترتيب فلا تنقلب جائزة ثم ما قال أقياس وماء الاستحسان **قوله** ولي فيه كلام في شرح الكنز أقول نص
مبارته في الشرح بعد كلام ثم أعلم أن المذكور في الهداية وشروها وكثير الكتب أن انقلاب الكل جائز موقوف
على إداء ستة صلوات وعبرة الهداية ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ستة صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل
جائزاً والصواب أن يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخرج وقت الخامسة وصارت الصلوات هتاً بالغائتة المتروكة
أولاً وعلى ما صورده يقتضي أن تصير الصلوات سبعا وليس بصحيح وقد ذكره في الفتح بحثاً ثم اطلعني الله عليه بفضل منقوله في
المجتبى وعبارته ثم أعلم أن فساد الصلوة بترك الترتيب موقوف عند الإمام فإن كثرت وصارت الفواصل مع الغائتة
هتاً ظهر صحتها والألا انتهى ولقد أحسن رحمه الله وأجاد هنا كما هو دأبه في التحقيق ونقل الغرائب وعلى هذا نقول
صاحب المبسوط أن الواحدة المصححة للخمسة هي السادسة قبل قضاء المتروكة غير صحيح لأن المصحح للخمس خروج
وقت الخامسة كما علمت **قوله** يصلحها الحدث أي عمداً أو سهواً كما في الذخائر **قوله** مصلي الرابع إذا قام إلى الخامسة
البح في الذخائر لا شرفية رجل قام قبل القعود الأخير وركع وسجد تفسد صلواته بالرفع من السجود على المختار
وهو قول محمد وحمده الله فإذا سبقه الحدث في تلك السجدة قبل الرفع كأن له أن يبني على فرضه عند فيتوضأ
ويقعد وتشهد ويسلم ويسجد للسهو ولو لم يحدث حتى رفع راحته من السجدة فسدت فريضته وقال أبو يوسف
رحمه الله نفسد وليس له البناء لأنه فسد فرضه بمجرد الوضع ولما ذكره لا يبي يوسف رحمه الله قول محمد هذا قال رحمه
صلوة فسدت يصلحها الحدث انتهى وزه كلمة استعجاب عند أهل العراق وهي بضم الزاء ليست بخالصة كما
في المغرب وإنما قالها أبو يوسف تهكمًا **قوله** تمت أي قاربت التمام لأنها إنما تتم بعد طهارته وقعوده قد والتشهد
قوله نقل من اعتادهما في كلامه فإن صلواته لا تفسد ويجعل ذلك من القرآن كافي فتأني أبي الليث رحمه الله لأن نعم
وردت في القرآن أقول ومثل ذلك مثلاً لو اعتادهما في كلامه كافي الذخائر **قوله** فقل المقتدي بإمام متمم إذا رآه
دون إمامة أقول لأنه إذا رآه صارت صلوة إمامة فاجبة في اعتقاده وصلوة المقتدي مرتبطة بصلوة الإمام صحة
وفساد **قوله** يحرم قضاءها أقول والصواب ولا يصح قضاؤها كما هو الواقع في صورة المسئلة المأخوذ بها لا يلزم من
الحرمه عدم الصحة **قوله** وإنما يقتضي الظهر أقول الصواب أن يقال وإنما يصلي الظهر لأنه صلوة أخرى ليست به لا
من الجمعة قديلاً وتتميم لما ذكره من الأغا المتعلقة بالصلوة مسئلة أن قيل أي رجل صلى فرضاً في وقته ونوى
فرض الوقت فلم تصح صلواته فاجب أنه رجل حنفى نوى فرض الوقت يحرم الجمعة لا تصح صلواته لأن الفرض الأصلي

الظاهر غير انه مأمور باحاطة باداء الجمعة لما تقرون الواجب الا صلي ما يلزم قضاؤه والذي يلزم قضاؤه هو الظاهر لا الجمعة
 مسئلة ان قيل اي عبادة ذات عدد مخصوص يقع جميعه منه ويهون الافتصار على بعض ذلك العدد افضل من كله
 فالجواب ان صلوة الضحى اثني عشر ركعة وافضلها ثمان ركعات ما وردت به السنة من الاذكار المخصوصة بالا على
 في اوقات مخصوصة كذا في الذخائر اقول ومن ثم قال الامام القرافي ان الثواب المترتب على العدد المخصوص في قوله
 صلعم من جبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين وركعتا ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زيد
 البحر لا يحصل لمن زاد عليه ونقص وسمعت بعضهم يذكرون في توجيهه انه اذا زاد على ثلاث وثلاثين تسبيحة فقد اخرج
 التحميد من وقته وموضع وتأخير العبادة من وقتها يغتفر كالاجرها ورأيت في تفسير السلمي في قوله تعالى قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
 وَحَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ان بعضهم مثل ايما افضل الحمد لله رب العالمين وحلام على عباده الذين اصطفى
 اوالحمد لله وحلام على عباده الذين اصطفى فقال الحمد لله وحلام على عباده الذين اصطفى افضل من الحمد لله رب
 العالمين وحلام على عباده الذين اصطفى وربما وقع في كلام القرافي بان الافتتاح اذا كان له ثلثة احسان وزيد
 واحدة لا يفتح الباب وكذلك ازيد على الاعداد المذكورة قال العلامة احمد ابني العماد وهذا كله مردود ولا يحل
 اعتقاده لانه قول بلا دليل ولم يعبر القرافي عن المعنى الذي لاجله ينبغي العدد المخصوص ولا يصح قيامه بالاية السابقة
 لان لفظ القرآن معجز وتلاوته عبادة لا تجوز الزيادة فيها ولا النقص ومراعاته مطلوبة وان اتى به على قصد الذكر
 يعني دون التلاوة مراعاة لصورة النظم واعجازه واما التسميات فالمعنى الذي لاجله طلب العدد الخاص ان الله تعالى
 تسعة وتسعين اسما واسماء الله تعالى تنقسم الى ثلثة اقسام قسم يرجع الى الذات وهو الله تعالى وقسم يرجع
 الى الجلال كالمالك والكبير والقادر والقاهر وقسم يرجع الى الجمال كالرب والحسن والمحي والرزاق وقد قال الله تعالى
 صَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْاَعْلَى اِي نزه اسماءه عن الاتحاد فيها كما قال الله تعالى رَبِّهِ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنَى فادعوه بها وذروا الذين
 يلحدون في اسمائه وكما يجب تنزيه ذاته كذا يجب تنزيه صفاته واسمائه ولما كانت الكفرة قد الحدوا في اسمائه واشتقوا
 من الله اللات ومن اسمه العزيز والعزي ومن المنان حناة وجب علينا ان ننزه اسماءه كما يجب علينا ان ننزه صفاته والمناسب
 ان يوتي لاسماء الذات بالتسميم والتسميم هو التنزيه عن التشريك وهذا لا يليق ومثل النبي صلى الله عليه وسلم عن معنى
 سبحانه الله فقال تنزيه مناسبات اسماء الجلال والتكبير مناسبات اسماء الجلال والتحميد مناسبات اسماء الجمال لان الحمد
 يكون على النعم ولهذا كانت الاعداد تسعة وتسعين بعد اسماء الله الحسنى وختمت المائة بلاله الا الله في احدى
 الروايتين وفي رواية اخرى بربع وثلاثين تكبيرة لانه قيل ان اسم الله الاعظم هو تمام المائة فاسم الله الاعظم في اسماء
 الجلال ولهذا اوتي فيه بالتكبير وهذا المعنى يحصل بهذا العدد وبالزيادة عليه وانما اقتصر على هذا العدد للمعنى
 للمعنى السابق ولانه جاء ان عدد درجات الجنة مائة على عدد اسماء الله الحسنى وما يدل على عدم اعتبار
 منع الزيد قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثله وقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثله وقوله صلعم فيما
 رواه ابو هريرة رضي الله عنه من قال في دبر كل صلوة عشر تسبيحات وعشر تحميدات وعشر تكبيرات في خمس
 صلوات فتلك مائة وخمسون باللمان والالف وخمسمائة في الميزان وفي الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله وحمل في يوم مائة مرة طاعت خطايا وان كانت مثل زبد البحر في رواية من

كتاب الزكاة

أي مال وجبت فيه زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب إذا رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكاة
بلى الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ من الدين ولا زكاة فيه

قال حسين يصبح دحيم بمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال
أوزاد عليه وعن أم هانئة قالت قلت لرسول الله صلعم علمني كلمات أقولهن في صلوتي قال كبري الله عشرا وسبحي الله عشرا
أحمد به عشر أخرجه الترمذي والنسائي فهل الأحاديث دالة على منع عدم اعتبار الزائدة والناقص فإن المقصود الاتيان
بهذه الثلاثة الأنواع من الذكر وإن أصل السنة تحصل بدون المائة وإن الأكمل مائة بعد دأهواء الله تع الحسنى وما زاد عليه
أفضل انتهى فإحفظه فإنه يلزم جد مسئلة أن قيل التكبير لدخول الصلوة معلوم فما التكبير الذي يخرج به من
الصلوة فالجواب أنه تكبير من كبر قبل امامه ثم كبر الإمام فكبر هو ينوي قطع ما دخل فيه فإنه يخرج به عن الصلوة
كذا في الذخائر نقلا عن العدة مسئلة أن قيل أي رجل مسلم يغسل ولا يصلي عليه فالجواب كقطاع الطريق وكذا الخلاف
في كل من معي في الأرض بالفساد وأطلق في البرازية المنع فيهما ونقل من العيون الرواية عن محمد بن روح أن من
قتل مظلوما لا يغسل ويصلي عليه ويلغز به في قبره فيقال أي رجل غير شهيد المعركة يصلي عليه بغير غسل ويجاب عنه
بما تقدم قال وإن كان ظالما يغسل ولا يصلي عليه ثم ذكر أن المقتول بالعصبة كالقيسي واليماني كذا لك قال ولا يصلي
على قاتل نفسه منذ الثاني وبه أحد السعدي والأصح أنه يغسل ويصلي عليه كاهوري الإماميين وبه انتهى الحلواني كافي الذخائر
أقول في إطلاق من قتل ظلما نظر بل هو مقيم بمن قتل بمحدد كافي الكنز وغيره مسئلة رفع الي هو ال نصه ما قولكم
في شخص ليس بخنثي ولا من النساء ولا قاريا اقتدى بامي ولا بمن يعلم أنه على غير طهارة تجوز صلواته منقر داواما
ولا تجوز صلواته إن كان ما موما وقد كان السؤال نظما ثم ضاع مني فاجبت عنه نظما بقولي (شعرا) جوابك سهل طاهر
لأحفاء به * ترقعه في باب الجنائيات يظهر * وذلك شخص أم في الرأس شجة * فذا الشخص ما موم وفي الحال يحظر *
عن الصلوات الخمس حقا بلا امتراء * ومن شجة يلزمه غرم مقرر * مسئلة أن قيل أي فريضة لا تصح صلواتها
جماعة والجواب أنها الظهر لمن فاتته الجمعة وهو مقيم بالمصر كذا في الذخائر لا شرفية أقول فيه نظرا في النقابة
وشرحها للعلامة القهستاني حيث قال وكرة يوم الجمعة كراهة تحریم في المصر ظهر المعلن والذلي لا يجب عليه
السعي جماعة كالمریض والمسافر والعبد وغير المعلن وهو الذي عليه السعي ثم قال والإطلاق مشير إلى أنه لا تكره
الجماعة إذا ترك الجماعة لما منع لكن في المضمومات أنهم يصلون وحدها أنا استجبا بمسئلة أن قيل أي صلوة يسجد فيها
ببسم الله الرحمن الرحيم فالجواب أنها كل صلوة هجرية قري فيها النمل والآية التي فيها البسملة كذا في الذخائر أقول
الصواب أن يقال في السؤال أي صلوة يجب الجهر فيها ببسم الله الرحمن الرحيم فإن الجهر بالقراءة واجب في الجهرية
لأمنه كما في الكنز وغيره **قوله** ولا زكاة على الواهب أيضا يعني لخروج الدأهم عن ملكه وأما الموهوب له فلورود
الاستحقاق عليه وأنه يرفع الواجب ويمنع الواجب وأنه ذكر لها نظير وهو المولود لرجل لحيمة رجل فغير مدالية وحال
الحول عليها ثم نبئت الحية ثانيا فان الحلق يسترد الدية من المدفوع البه ولا يجب على واحد منهما الزكاة
أما الحلق فلأن المال لم يكن في ملكه وأما المولود فلأن المال لما استحق عليه ظهر أنه لم يكن مالكا وهذا يصلح جوابا ثانيا

فقل المهر قبل القبض او مال الضمان اي رجل يزكي ويحل له اخذ ما فقل من يملك نصيب ما ثمة لا تساري ما ثمة
 درهم اي رجل ملك نصيبا من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها اي رجل ينبغي له اخفاء اخرجهما
 من بعض دون بعض فقل المريض اذا اخاف من ورثته يخرجها مرا عنهم اي رجل يستحب له اخفاء ما فقل السائفة
 من الظلمة لئلا يعلموا كثرة ماله اي رجل غني عند الايام فلا تحل له فقير عند محمد رح فتحل له فقل من له
 د و ويستغلها ولا يملك نصيبا

كتاب الصوم

اي رجل اطار بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورد القاضي بها دته ولك ان تقول من كان في صحة صومه
 اختلا ما اي رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع نكلا

للسؤال **قوله** فقل المهر قبل القبض يعني لانه يملك بالعقل كما تقدم في الكلام على الملك ولا تجب الزكاة فيه قبل
 القبض لعدم النماء **قوله** او مال الضمان وبالعسر من الاضمار والاخفاء والمراد به مال غائب لا وصول له لما لكه
 فلا تجب فيه الزكاة لعدم النماء لا تحقيقا وهو ظاهر ولا تقدم لعدم التمكن من الاستنماء ولانه مملوك رقبة لا يد
 فلا يتم الملك فيه فبعد وصوله الى الملك لا تجب الزكاة فيه لما مضى من الايام التي كان بها ضمرا **قوله** فقل من يملك
 نصيب مائة لا تساري مائتي درهم لان النصاب الذي يحرم على ما لكه اخذ الزكاة مائة درهم او قيمتها فا ضلوع حاجته
 الاصابة **قوله** فقل من له ديون لم يقبضها يعني على رجل معسر كافى الف خائروانه يحل له اخذ الزكاة على ما هو المختار ويجب
 بوجه آخر فيقال هو رجل له الف دينار لكنها مؤجلة فانه يحل له اخذ الصدقة قد رما يكفيه الى حلول الاجل ولا يجب
 ايضا بانه رجل مسافر له في وطنه ذلك واضعافه لكن ليس معه ما يبلغ به الى وطنه فله اخذ الصدقة **قوله** يخرجها حرا
 منهم لئلا يعلموا فينفقوا تصرفه في ثلثيه كذا في المختصر المحيط ونحوه في جامع البزاتري ومزاها ابن وهبان الى القنينة
 والنفي في القنينة انه لا يعطيهما ولو اعطاها للورثة ان يردعوا الى الفقراء بثلتها قال في البدائع هذا قضاء لادبائه فقل اطلق
 القاضي جلال الدين في اماليه انه يوديها سرا من الورثة حتى انه وقع في شرح صد والقضاة ان تصرفه هذا معتبر من
 الكل وفي كلام ابن وهبان انه لا يخفيها من غير الورثة الا اذا ظن الخبر يحل اليهم **قوله** اي رجل يستحب له اخفاء ما
 يعني وقد تقرر ان المطلوب اعلان اخراج الزكاة **قوله** لئلا يعلموا كثرة ماله يعني في اخذ منها فيضعونها في غير
 اهلها فالسرا افضل ذكرها ابن وهبان في شرحه لمنظومته ولم يعزها الى احد من ائمتنا الى بعض المفسرين **قوله** فقل من له
 د و يستغلها ولا يملك نصيبا بامارة الدخا ثرائه رجل يملك دورا حوائث يستغلها وهي تساري الوفاء لكن غلتها
 لا تكفي لقوته وقوت عياله فعلى الامام هو غني لا يحل له اخذ الصدقة وعند محمد فقير يحل له اخذ ما **قوله** فقل من
 رآه وحده اي التحلل اليه قيل عليه الود عفر ففي التصوير نظر اقول في النظر نظر فتدبر **قوله** ورد القاضي شهادة يعني
 ثم صام بعض اليوم وانظر لا كفارة عليه لان رد شهادته اوجب شبهة في فطره والكفارة لا تجب مع الشبهة وبهذا
 التقرير يسهل النظر المتقدم اذ لا قائل بان الرد مد ربلا المراد بالمد هنا ما لا يمكن معه الصوم الا بتحميل ضرر
قوله ولك ان تقول من كان في صحة صومه اختلاف وذلك لان الاختلاف في الصحة يوجب شبهة في الفطر

فقبل من بلغ بعد الطلوع أي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبته أي صائم ابتلع ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مطلقاً ممن شرع بنية القضاء فتبين أن لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع بفساد في وقت ولم يصح فعله فلو إذا علم قبل الزوال ونواه

كتاب الحج

أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته أي فغير يلزمه الاحتقار بالحج فقل من كان غنياً ووجب عليه ثم اعتكف عليه أي آتاني جاوز الميقات بلا إحرام ولادم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أرم من جاوز الميقات

كتاب النكاح

أي أبز وجبته من مكفوف ولم ينفذ عند الإمام رح فقل الأب المكفوف إذا زوجها باقل من مهر مثلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهور من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقته ثم وضعت فلها كالالمهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت بها أي رجل مات عن أربع نسوة واحدة منهم تطلب المهر والميراث والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة المهر دون الميراث دون الميراث فقل هو عبد زوجه مولاة أمته ثم اعتقه ثم تزوج حرة

قوله نقل من بلغ بعد الطلوع يعني لأنه إذا بلغ بعد طلوع العجر لم ين رك وقت الوجوب **قوله** نقل من ابتلع ريق حبيبته يعني لأنه غير مستغن عنه فتجب عليه الكفارة على الصحيح من القولين كافي الذخائر **قوله** فقل من شرع فيه مطلقاً ممن شرع في الصوم حال كون الصوم مطلقاً لأنه عليه ثم تبين أنه لم يكن عليه **قوله** فقل الكافر إذا علم قبل الزوال ونواه يعني ولم يقع منه قبل الزوال معطوف فصار تطوعاً لم يصح في ظاهر الرواية ويصح في رواية النوادر كما في مختصر المحيط كذا في الذخائر **قوله** أي قارن لادم عليه يعني أي قارن فعل ما يفعله القارن وهو ما في بالغ حر ولم يجب عليه دم **قوله** نقل من أحرم بهما أي بالحج والعمرة المفهومين من لفظ القارن معاً من الميقات قبل أشهر الحج ثم فعل بقية الأعمال في أشهر الحج فهو قارن لكن لادم عليه كافي النهاية عن المحيط **قوله** أي فغير يلزمه الاحتقار بالحج الخ عبارة الذخائر أي فغير يلزمه أن يستقرض ويحج وأي غني لا يلزمه الحج ثم قال والجواب أن هذا فقير ملك ما يجب الحج عليه معه ولم يحج يلزمه القضاء والغني الذي لا يلزم الحج غني قام عنده خوف الطريق أو عد أو آخر انتهى وقوله يلزمه القضاء فيه نظر والصواب يلزمه الحج كما عرفت المص **قوله** من لم يقصد دخول مكة بأن قصد البستان **قوله** أو من جاوز الميقات يعني بلا إحرام **قوله** ولم ينفذ عند الإمام عبارة الذخائر فلم يجز النكاح عند الإمام أي لم يصح انتهى ومنه يعلم ما في تعبير المص بعدم النكاح من الحل لأنه يقتضي أن النكاح صحيح موقوف وليس كذلك **قوله** نقل الأب السكران الخ نقل في العمارة من نكاح فتاوى الظهيرية اختلاف المشايخ على قول الإمام قيل لا يجوز لأنه إنما جوز في حالة الصحو لفرط شغبته ولا تمتد إلى وجوه المصالح وقد نقل هنا نقل مثله عن معطاء ابن حمزة وعن الذخيرة كذا في الذخائر **قوله** أي امرأة أخذت ثلاثة مهور أو قول مثله في الذخائر والصواب سهران ونصف كاهن ظاهر من تصوير المسئلة التي **قوله** طلقته ثم وضعت فلها كالالمهر يعني وانقضت عدتها بوضع الحمل **قوله** ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول يقول ملاءمة عليها أو تأخذ منه نصف المهر **قوله** ثم تزوجت فمات أي من يومه ما استحققت كالالمهر **قوله** فقل هو عبد زوجه مولاة أمته الخ أقول هذا خطأ والصواب ما في الذخائر الأشرفية أنه رجل كان له عبد فزوجه مولاة

ونصرانية اي صغير توفى النكاح ملي اجازته فقل المكاتب الصغير اذا زوجه مولاه اي اب زوج بنته فلم يرش لولي فبطل
فقل العبد اي جماع لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة اي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل
اذا كان العقد فاسدا اي معتلة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل .

كتاب الطلاق

اي رجل طلق ولم يقع فقل اذا قال منيت الاخبار كما ذبا اي رجل قال كل امرأاة اتزوجها حتى تقوم الساعة فهي
طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا كان قصد تلك الساعة التي هو فيها وهي اذا سكن اي رجل له امرأاة ان ارضعت احدهما
صبيها حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنته الصغيرة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بأخوه
زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضرثها بلبس هذا الرجل حرمت ضرثها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع
فصار متزوجا حليلة ابنه فلا يجوز

كتاب العتاق

اي عبد متق بلا عتاق وصار مولاه ملكا له فقل حر بي دخل دار نامع عبد وبلا امان والعبد مسلم عتق واستولى على

امتيه ثم اعتقه وواحدة منهما ثم بعد العتق تزوج حرة ونصرانية اما التي لها المهر والميراث فهي الحرة التي تزوجها
بعد العتق واما التي لا مهر لها ولا ميراث فهي الامة واما التي لها الميراث دون المهر فهي التي عتقت معه واما التي لها المهر
دون الميراث فهي النصرانية لان الكافر لا تراث المسلم انتهى ومنه يتضح لك الخطأ الواقع في كلام المص **قوله** المكاتب
الصغير اذا زوجه مولاه يعني قبل ادائه بدل الكتابة فانه يتوقف على اذنه لانه يلحق بالبالغ فيما يبتني على الكتابة **قوله**
فقل العبد يعني اذا زوج ابنته وهي امة ولم يرش المولى وهو الولي **قوله** فقل جماع الصغيرة والميتة اقول ذكر ذلك في
التاخر خاتمة معزيا الى العتائية **قوله** فقل اذا كان العقد فاسدا اقول اذا تزوجت بعبد ووطيها قبل ان يميز السيد النكاح
فان هذا الوطي لا يلحقها للاول **قوله** فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل يعني لو ان معتلة من رجعي اغتسلت
من حيضتها الثالثة وحيضها قل من عشرة ايام فغسلت مائة اعضائها وبقيت لمعة او اصبع **قوله** فقل اذا قال منيت
الاخبار كما ذبا ذكره في الميزانية عازيا الى شمس الائمة الحلواني وقال في موضع آخر ان عن الاخبار عما مضى كذب
في الديانة امسكها وفي القنية قال راقما للمحيط ما يقتضي انه يقع قضاء لادبانه لان القاضي يتهمه فلو اشهد قبل ذلك زالت
التهمة ثم رقم للاصل في باب التلجية وقال اذا تواضعا فانه خبر عن الطلاق والعتاق على ما ل كذب بانهم اخبر عنه
لم يكن ذلك طالما قاراهما قايدين فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه وقد بسط الكلام على هذه المسئلة
قاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة في شرحه للوهبانية وحررها بما لا مزيد عليه **قوله** فقل اذا كان قصد تلك
الساعة يعني اذا اراد بقوله حتى تقوم الساعة قيام ذلك الرجل في تلك الساعة فجعل قيامه غاية للتعليق وكذلك لو
كان التعليق يعتق كل جارية يشتريها هكذا ونقل عن الامام الاعظم مثله حين حلفه ابو جعفر المنصور فقال في آخرة
حين تقوم الساعة وعني قيامه لاقيام الساعة كذا في الظهيرية **قوله** وهذا اذا سكن يعني اذا وقف على السكون في الساعة
اما اذا حركها بحركة الامراب فلا يكون الحكم كذلك كافي الذخائر وذلك لانه اذا حركها بحركة الامراب لا يكون اللفظ محتملا
حتى يحتمل احد محتمليه بالقصد اي النية وبهذا احق ما قيل ان في مفهوم قوله اذا سكن بفتح السين عتق واستولى على

سبيد وملكه ونسأل بوجه اخراي رجل صار مملوكا لعبد ووضا العبد خرا اي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر
فقل الزوج عبد بالاذن امة ابيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه اي رجل اعتق عبدا وباعه
وجاز فقل اذا اراد العبد بعل عتقه نسباه سبيد وباعه اي عبد ملق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق نقل اذا قال له
ان صليت ركعة فانت حر فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لابد من ضم اخرى اليها لتكون جائزة
اي رجل اقر بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا اسنده الى حال صباه

كتاب الايمان

قال لامرأته ان خرجت من هذه الماء فانت طالق فما الحيلة فقل تخرج ولا يحنث لان الماء الذي كانت فيه زال
بالجريان رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان حلتك فانت طالق وان قصصته فانت طالق وان لم تخرجي ما فيه فانت
طالق فاخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه هكرا او ماح فوضعت في الماء فذاب ما فيه امرأة تزينت
بالحرير فقال لها زوجه ان لم احاملك في هذه الثياب فانت طالق فنزعتهما وابت لبسها نما الخلاص فقل
ان يلبسها هو ويجامعها فلا يحنث ان لم اطاس مع هذه المقنعة فانت طالق وان وطئتك معها فانت طالق فما الخلاص
فقل ان يطاها بغيرها ولا يحنث مادامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطاها واراد فما الخلاص فقل
سبيد الخ يعني عتق بلا ولا عند الامام ويستولي على سبيد لانه حر بي دخل دار الاسلام بغير امان **قوله** اي رجل
صار مملوكا يعني عنده وعند هما لا يعتق كما في الحيرة **قوله** فقل الزوج عبد تزوج بالاذن الخ يعني ان هذا
الزوج مملوك لرجل فاذن له المولى في النكاح فتزوج العبد بامة ابيه باذن ابيه لها في التزوج فولدت ولدا كان الولد
ملك لصاحب البارية وهو حر لانه ابن ابنه **قوله** وجاز اي كل من العتق والبيع وهذه المسئلة المذكورة في التهذيب
لابن العز **قوله** بالركعة لابد من ضم اخرى اليها لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ان يضم اليها ركعة
اخرى فكان شرط العتق ركعتين كما في العمدة والمراد من الجواز العوازم من غير كراهة فان التنفل بالبتيرة مكروه تحريرا
لا حرام **قوله** اي رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الماء يعني وهي في نهر جار كما في الذخائر **قوله** لان الماء الذي كانت
فيه زال بالجريان كذا في التهذيب قال العلامة ابن الشحنة في الذخائر وعند في فيه نظار **قوله** فقل ان يلبسها
هو ويجامعها الخ كذا في التهذيب قال العلامة ابن الشحنة وعند في فيه نظار وقد رايت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف
فيها ان لم احاملك مع هذه الثياب وبذلك يبعد ما ذكرته من النظر وكذا في وصية المحيط صورها في رجل
قال لامرأته ان لم انت معك مع قميصك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قميصي هذا فجاءني
حرقة فتلبس قميصها وبيبتا ولا يحنثان لان قصد المرأة ان تبست وهي لا بسه هذه القميص وقصد الرجل
ان يبيت وهذه القميص معه انتهت ولا يفتى انه موضع بحث **قوله** فقل له ان يطاها بغيرها الخ لان شرط الحنث الوطع مع
المقنعة وهو لا يتحقق للحال وعدم الوطع مع المقنعة لا يتحقق الا بموت احد هما فيحنث لتحقق عدم كذا في وسائط المحيط
واعلم ان للائق ان تذكر هذه المسئلة في من الحيل وقد ذكرها في المحبط في كتاب الحيل وكذا يقال في المسئلة التي قبلها
قوله حلف لا يطاها سواها الخ عبارة الذخائر ان قيل اي رجل حلف لا يطاها سواها لانه لا يطاها امرأة سواها ثم وطئ
سواها ولا يحنث والجواب انه ان عني بالوطع وطئ رجلاه صحت نيته وله ان يجامع سواها لانه نوع ما يحتمل كلامه ويصدق

ان ينوي الوطئ برجله في ديانة له ثلث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحد منكما ثوبا منهما في هذا الشهر عشرين يوما والا فالتن طوالق كيف الحلاص فقل تلبس اثنتين منهن كل ثوباً لم تلبس احد بهن ثوباً عشرة و تنزعه فتلبسه الاخرى ببقية الشهر حلف انه يشبهها من الجماع اليوم ان لم يفارقهما حتى انزلت فقل اشبهها ان وطئتك ما ربا فكذا ولا بسا فكذا فما الحلاص فقل يطأها ونصفه مكشوف والنصف مستور

كتاب الحدود

أي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة أي رجل سرق من مال ابيه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أي رجل قال ان شربت الخمر طائعا فعبدني حر فشر بها طائعا بالبيننة وعتق العبد ولم يحل فقل اذا كانت رجلا وامرأتين

كتاب السير

أي رجل آمن الغافل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حر بي طلب الا مان لا لف فعلها ولم يعد نفسه أي مرتد لا يقتل فقل من كان اسلا مة تبعها

ديانة لا قضاء انتهى ومنه يظهر ما في كلام المص من الايجاز المخل **قوله** فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوبا الخ عبارة الى حائر ان تلبس اثنتان منهن الثوبين تلبس احد بهما احد الثوبين عشرة ايام وقطعه وتلبسه الثالثة ببقية الشهر واما الثانية فانها تخلع الثوب بعد عشرين يوما وتلبسه الاولى التي لبست عشرة ايام حتى تستكمل عشرين يوما وذلك عند تمام الشهر **قوله** ان لم يفارقهما حتى انزلت فقل اشبهها كذا في اول طلاق العدة وقال في الحيرة ان سبق ماء الرجل ماء المرأة لا يقع عليه الطلاق وان كانت على ضد ذلك يقع عليه **قوله** فقل يطأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور ومن هذا القبيل مسألة ابي يوسف راح التي وقعت في زمن هارون الرشيد انه حلف وقال ان اشتريت تجارية فانت طالق فالحيلة ان يشتري النصف او لائم يشتري الباقي بعد يوم او يومين حتى لا يحنث انتهى قال العلامة عبد البر ان الشحنة وهذا غير ماروي عن ابي يوسف راح انه قال طلبني الرشيد ذات ليلة فلما دخلت اذا هو هالس وعن يمينه عيسى ابن جعفر فقال ان هذا عيسى ابن جعفر تجارية وسألته ان يهبها لي فامتنع وعلمته ان يبيعها لي فامتنع فقلت وما منعك من ذلك فقال علي يميني بالطلاق والعناق وصلته ما املك ان لا يبيع هذه التجارية ولا هبها فقال الرشيد هل في ذلك مخرج قلت نعم قال وما هو قلت يبيع لك نصفها ويهب لك نصفها فيكون لم يهبها ولم يبعها قال ويحوز ذلك قلت نعم قال عيسى فاني اشهدك اني وهبت له نصفها وبعته نصفها الباقي قال الرشيد بقيت واحدة فقلت ما هي قال انها مائة ولا بد ان تستبرئ ولا بد من وطئها فقلت اعنتها وتزوجها فان الحرة لا تستبرئ قال فاني امتقتها فمن يزوجنيها فقلت ان افد عوت برجلين فخطبت وهمدت الله تع وزوجتها على عشرين الف دينار ثم انصرفت الى منزلي فامر لي بمائة الف درهم وعشرين نخت ثياب فحمل ذلك الي **قوله** أي رجل سرق مائة دينار من حرز يعني ولا شبهة لغيرها ولا في سرقتهما كافي الذخائر **قوله** اقل من عشرة أي عشرة دراهم مضروبة **قوله** سرق من مال ابيه وقطع ومثل الاب الام كافي الذخائر **قوله** فشر بها طائعا بالبيننة ليس الجار متعلقا بقوله شر بها بل بفعل محذوف تقديره وقامت البينة بذلك **قوله** فقل اذا كانت رجلا وامرأة تمين اي اذا كانت البينة الشاهدة عليه بالشر بطائعا رجلا وامرأتين **قوله** فقل من كان اسلا مة تبعها قال في المحيط كل من حكم باسلا مة تبعها اذا بلغ كافرا يجبر على

أوفيه شبهة أي ضمن لا يجوز قتله أهله ولا أمان لهم فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض حل قتل الباقي أي رضيع يحكم به سلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار الاسلام

كتاب المفقود

أي رجل يعد ميتا وهو حي ينغم فقل المفقود

كتاب الوقف

أي شيء إذا فعله به غش لا يجوز وإذا وكل به جاز فقل الوقف إذا قبضه الواقف لا يجوز وإذا قبضه وكيله جاز أي وقف آجره إنسان ثم مات فأنفسه فقل الواقف إذا آجره ثم ارتد والعياء بالله فمات فإنه يصير ملكا لورثته وتنفسه بموته

كتاب البيع

أي بيع إذا عقد المالك لا يجوز وإذا عقد من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بحاجة يسيرة لا يجوز زد من وصيه جاز أي رجل باع إياه وصح حلاله فقل اذن لعبد أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وما ت فورها ابها فطالب الابن مالك أبيه بمهرامه فوكلها المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه أو محبوبة أخته من الرضاع أو مطلقته بثنتين

اسلامه ولا يقتل استحسننا كذا في الذخائر **قوله** أوفيه شبهة أي في اسلامه وصورة ذلك رضيع مسلم مات أمه فاعطاه ابوه ليهودية ترضعه مع ابن لها وماتت اليهودية واشتبه الحال أي ما ولد المسلم ولم يحصل التمييز بوجهه وبلغا إلى اليهودية فابن المسلم مسلم تبعا وقد ارتد ولا يلزم واحد منهما بالاسلام للاشتباه واحد هما مرتد ولا يلزم بالاسلام لعدم تعيينه فلا يقتل **قوله** أي حصين لا يجوز قتله كذا في المص وهو من قبيل مجاز الكذف على حديث قوله تعالى **وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ** وعبارة الذخائر قيل أي حصين فيه جماعة من الكفار وافتتحه المسلمون عنوة ولم يؤمنوا من فيه ومع هذا لا يحل لهم قتله **قوله** فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف يعني لا يجوز قتله لقيام المانع بيقين **قوله** فقل المفقود يعني لأن له فيما يرجع إلى ماله حكم الحيوة وفيما يعود إلى غيره حكم الممات كذا ذكره ابن وهبان في شرحه لمنظومة قال ويمكن أن يجاب بأنه الكافر لأنه يعد من جملة الأموات بل قيل قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم يعني كنتم كفارا فماتكم إلى الأيمان وقال القاضي ابن الشحنة ويمكن أن يجاب عنه بالحروم عن الارت يقتل ونحوه ممن يعد ميتا في حق الاستحقاق حيا في حق من يحجب من الورثة قال وقد بسط القول في ذلك في شرح الوهبانية **قوله** فقل الوقف إذا قبضه الواقف ذكر ذلك علال في أوقافه **قوله** فإنه يصير ملكا لورثته وتنفسه بموته أي إذا من ضرورة صيرورته ملكا ففسخ الأجرة فيه بموته ذكره ابن وهبان **قوله** فقل بيع المريض الخ يعني المديون إذا باع من أجنبي وحاي لا يجوز أن قلت المحاباة والمشتري بالخيار إن شاء زاد في الثمن إلى تمام القيمة وإن شاء فسخ ووصيه إذا باع بعد وفاته لو فاء دينه وحاي فيه قد رما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل ذلك عفوا قال في العمادية وهذا من أعجب المسائل أن المالك لا يملك المحاباة ومن يقوم مقامه يملك **قوله** أي رجل باع إياه وصح حلاله عبارة الذخائر أن قيل أي رجل باع راكل ثمنه وصح البيع وحل له أكل الثمن انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من ألا يجازي المعروط **قوله** أي رجل اشترى أمة ولا يجل له أي لا يحل له وطئها **قوله** فقل إذا كانت موطوءة أبيه الخ عبارة الذخائر أنه

الغازية ودور الوقف والبيع والكفالة والقضاء والشهادات (٧٨٨)

أي خبز لا يجوز بيعه إلا من الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا اء
لا يشترونه ولم يجز بيعه اءلا مهم بخلاف الشافعية فانه مند لهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلا اءلا مهم

كتاب الكفالة

أي كفيل بالامرا اذا اءى لم يرجع فقل قبل كفيل سيد بامر فادى بعد عتقه

كتاب القضاء

أي بيع يجبر القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم لكافر والمصحف المملوك لكافر أي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلفه
واحد سقطت اليمين عن الباقيين فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة نافذة وقد كان قد يما في سكة غير نافذة فجدد الجيران
ولا يمينه له فحفلوا فان نكلوا قضي له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقيين لان فائدة النكول وقد امتنع
الحكم به بحلف البعض ذكره العما دي عن فتاوى ابي الليث رح

كتاب الشهادات

أي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على احد هما دون الآخر فقل شهود نصراى شهدوا على نصراى ومسلم يتعق عبد
مشارك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد جازله الصتمان
فقل اذا كان الحق يقوم بغيره

رجل اشترى امه كانت لاييه اربنه فوطئها ابوه حلالا اءلا اءلا ما فانه يحل للابن ان يشترى بها ويستخذمها ولا تحل
له ان يطأها اءلا كانت ام امرأته اءلا اخته من الرضاة اءلا جوسية لا يحل له وطئها اءلا دخل بها وطلقها طلقتين ثم
اشترى اءلا يحل له وطئها ما لم تزوج بزواج آخر **قوله** أي خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية عبارة الذخائر ان قيل أي خبز
لا يجوز بيعه الا من طائفة من المسلمين مخصوصة انتهى والذي يظهر من جواب الذخائر ان المراد بالطائفة المالكية فان
مند هم الماء القليل لا يتنجس بوقوع النجاسة الا اذا تغير واما الشافعية فعند هم ان مادون القلتين يتنجس بوقوع النجاسة
وان لم يتغير **قوله** فقل ما عجن بماء نجس قيل اءلا لا يغنى فساد هذه العبارة وعبارة الذخائر فقل من الحيرة قال
ابونصر محمد ابن سلام سمعت نصير ابن يحيى يقول سئل بشر ابن يحيى المروزي عن ماء وقعت فيه نجاسة فارة
والماء قليل يعني ولم يتغير فعجن منه خبز قال بيعوه من النصارى ولا اءلاهم ياكلونه فان علموا ذلك فلا بد من الاعلام
قال بيعوه من المجوسي ولا اءلاهم ياكلونه ان علموا ذلك ثم قال بيعوه من هؤلاء الذين يقولون الماء طاهر لا ينجسه شيء
قوله بخلاف الشافعية قيل عليه لعالم مقيم بما اذا كان الماء قلتين **قوله** فقل عبد كفيل سيد بامر فادى المال بعد عتقه فان
الكفالة صحيحة ولا يرجع لانها لم تقع موهبة شيئا على المولى والمعتبر وقت الكفالة ولم يكن فيه يستوجب شيئا على مولاة وقال
الزفر له الرجوع **قوله** بيع العبد المسلم لكافر الخ الجار ليس متعلقا بالبيع بل بمحذوف والتقدير يبيع العبد المسلم حال كونه
مملوكا **قوله** فجدد الجيران يعني اءلا ان يفتح بابا في تلك السكة الغير نافذة فجدد الجيران انه كان في تلك السكة
باب في القديم **قوله** فان نكلوا قضي له بفتح الباب لان النكول اءلا وندل **قوله** بعث عبد مشترك أي بعث كل واحد
منهما حصته من ذلك العبد **قوله** فقل في الشهادة اءلا صورة ذلك ان يشهد الشهود على شهادة غيرهما بحق ولا يعرفون
المشهود اءلا بالحق وقبل ويقول القاضي للمدعي اقم اليمين ان المشهود اءلا **قوله** فقل اذا كان الحق يقوم بغيره الخ

کتاب الاقرار

کتاب الصلح

كتاب المضاربة

کتاب الہیہ

أقول إذا كان يعلم أن الحاكم يحكم بخلاف معتقده فإن الأولى له أن يتأخر عن الأداء عند كافي شرح الوهبانية
قوله إذا كان القاضي فامّا أقول ينظر وجه ذلك ولعله أن القاضي إذا كان فامّا بما يوديه فسقه إلى أن يرد شهادة
الشاهد تعنتا ميلا للقضاء بما يؤيده إليه فسقه **قوله** إذا كان يعلم أنه لا يقبل أي شهادته فإنه يسعه الكتمان ستر العرضه
قوله قبل النصرانيان أي قبلت شهادة النصرانيين لأنبأت الإسلام كافي العدة **قوله** ذكره ابن الشحنة يعني في الذخائر
وعبارته أن قيل أي وجل أقروا بلزمه المال حتى تكروا لا أقروا فالجواب أنه المقر الزنا لا يجب عليه مهر المزنية حتى يكرر
الأقرار ثم قال ولنا جواب آخر على غير ظاهر الرواية وهو أن التكرار شرط في الأقرار وبالذات يوجب تقياسا على الشهادة بالزنا **قوله**
و الظاهر أنه لا وحود لتلك الرواية أقول هذا مما لا يقال بعد نقل الأثبات لها **قوله** أي صلح لو وقع فإنه يبطل الخ عبارة
الذخائر أن قيل رجل صالح آخر على أن يترك حقه في شيء معين على مال معلوم فيسقط حق المصالحح ولا يلزم المصالحح
المال الذي صولح به ويجبر على رده لو أخذه فالجواب هذا شفع صالح المشتري على ترك حقه في الشفعة يسقط حقه ولا يلزمه
المال ويجبر على رده لو أخذه ومنه يعلم ما في كلام المص من الإيجاز المخجل وإن الصواب أن يقول حق الشفعة في الصالح
قوله إذا لم يبق في يده من ماله ما شيع يعني لو كان مال المضاربة الفاسدا فاشترى عبد بالفين الف المضاربة والف من
عنده يكون متطوعا في الاتعاق لأنه لم يبق في يده شيء من راس المال إلا أن يرفع الأمر إلى القاضي فيأذن بالنفقة فإنه ثم
يرجع كافي الذخائر **قوله** إذا كان الابن مملوكا الخ أقول وجهه أنه إذا كان مملوكا تكون الهبة لما لكه لأن المملوك
لا يملك وإن ملك وإنما قيل بكونه مملوكا لا جنبي لأنه أن كان مملوكا لقريب ذي رحم محرم منه تكون الهبة
واقعة للقريب والهبة للقريب لا رجوع فيها وأراد بالمملوك القن وإنما قيل بالقريب بكونه ليس ذا رحم محرم لا مكان
تصور المسئلة والألا فلا يمكن تصورهما **قوله** المسلم فيه إذا وهبه رب المسلم إليه وجب عليه رد راس المال
يعني لأنه بمنزلة الأقالة وقال إبرا ذلك من نصيب المسلم فيه وجب عليه رد نصيب راس المال لأن السلم نوع

كتاب الاجارة

خاف المستاجر من فسح الاجارة باقرار الموجه بلدين ما الحيلة فنقل ان يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة اكثر

كتاب الوديعه

اي رجل ادعى وديعه فصلقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعه وعلى الميتم دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميتم ويرجع المدعى على الغرماء لتصل يقهم وحل في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن

كتاب العارية

اي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر والسيف ليقتل به ظلما او الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نديها وقرس الغازي في دار العرب ادعاء رهن قبل قضاء الدين

بيع وفي البيع لو اشترى شيئا ثم قال المشتري للبائع قبل القبض وهبت لك نصفه وقبل البائع يكون اقاله في النصف بنصف الثمن كذا في الذخائر ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجازة البالغ حد الغار **قوله** خاف المستاجر من فسح البيع اقول لا محل لذكر هذه المسئلة هنا لانها من مسائل الحيل لا من مسائل الغار وقد ذكر هذه المسئلة رضي الدين السرخسي في محيطه في كتاب الحيل فقال نقلنا عن المبسوط رجل استأجر من رجل دارا منين معلومة فخاف ان يغدر به الاجر فيقرر بلدين قاذح قبل مضي المدة فتنفسح الاجارة فالحيلة فيه ان يجعل لكل سنة اجرا قليلا ويجعل للسنة الاخيرة بقية الاجر كما ذكرنا في الاجارة الطويلة فيحصل للمستأجر الثقة عما خاف من الخدعة لان الاجر متى علم انه متى فسح الاجارة يغدر ولا يحل له الا شيئا قليل من الاجر يمتنع عنه **قوله** فصلقه المدعى عليه الخ وكذا من يحتاج الى تصديقه ومع ذلك ياخذها القاضي ويدفعها الى غيره كذا في الذخائر **قوله** فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعه الخ وذلك بان مات رجل وترك الف درهم وابنا فقال الابن هذا اوديعه وذلك كان عند ابي لفلان وجاء فلان يدعى ذلك وصدقه غرماء الميتم في ذلك فالقاضي يقضي للغرماء بالالف من الميتم قضاء ولا يجعلها على الوديعه لان اقرار الابن بالوديعه وتصديق الغرماء لم يصح اما الاول فلان احاطة الدين بالتركة يمنع ملك الوارث بملك الغير فلم يصلح واما اقرار الغرماء فلان القاضي لا يصدقهم على الميتم ان يتركه مرتها بيده لكن القاضي لو قضى بهاد يورن الغرماء يرجع المدعى فياخذ منهم باقرارهم انهالة ذكر ذلك الصد والشهيد في ادب القاضي قال واذا عرف الجواب في الوديعه فكذلك في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن قال وهذا من اعجب المسائل لم يعرف الا من قبل صاحب الكتاب يعني الخصاص **قوله** اذا طلب السفينة في لجة البحر اللجة بفتح اللام معظم الما والجماعة الكثيرة كما في القاموس ومثل السفينة زق الرهن اذا استعاره و اراد المعير امتداد في المفاضة **قوله** او الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نديها الظئر بالكسر العاطفة على ولد غيرها المرضعة له حرة كانت او امه والمراد بها هنا الالة اذ الحرية لا تستعار وعامل في المسئلة في العدة بان المعروف عرقا كما مشروط شرطا **قوله** او قرس الغازي يعني لو استعار انسان فراه ليغزو وعايه فليقيه المعير لم يكن له اخذه في دار الشرك في موضع لا يوجد المركب بالشراء ولا بالكراء فليس له ان يسترده ولكنه يتركه باجر المثل وكل لك السفينة والزق يترك ان باجر

أي مودع ضمن بالهلاك فقل إذا ظهرت مستحقة أي مودع لم يخالف فوضع من ثم فقل إذا ما بدفعها إلى بعض ورثته فنقلها إليه بعد موته

كتاب المكاتبة

أي كتابه ينقصها غير المتعاقدين فقل إذا كان المكاتبة مد يونا فللمقر ما ينقصها أي مكاتبة ومد بر جاز ببعده نقل إذا كانت حربي في دار الحرب أو دبره ثم أخرجه إلى دار السلام أو لحقا بدار الحرب مرتد ين فيا سرهما المولى

كتاب المانون

أي عبد لا يثبت أذنه بالسكوت إذا رآه مولا يبيع ويشترى فقل عبد القاضي

كتاب الغصب

أي رجل استهلك شيئا فلزمه شيئان فقل إذا استهلك أحد مصراعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل إذا كان المالك لا يعقل أي مودع يضمن بلا تعد

المثل قال العلامة ابن الشحنة وقد يضاف في السؤال نفى هذه الصور كلها ويجاب بأنه أراض آجره المالك من شخص ثم أعارها منه فان الأعارة تكون فسخ الأجاره فإذا زرعها لا يملك المعيران يستمر حيا منها ما فيه من الضرر **قوله** أي مودع ضمن بالهلاك أقول لا محل لأن كره هذه المسئلة فان الكلام في العاربة لا في الوديعه **قوله** إذا ظهرت مستحقة أي الوديعه المنهومة عن لفظ المودع وانما كانت الوديعه هنا مضمونة بالهلاك لانه ظهر بالاجرة ان يد المودع يد غصب لا يد حفظ **قوله** أي مودع لم يخالف الخ يقال ليده ما قيل في الذي تبليه **قوله** فقل إذا امره بدفعها إلى بعض ورثته أقول وجه الضمان ان الوديعه بعد موته تصير موروثة لجميع الورثة فليس له ان يدفعها إلى بعضهم وان امره بذلك المودع **قوله** إذا كان المكاتبة مد يونا الخ يعني إذا كانت عبد اعليه دين بان كان ما ذ وناله في التجارة ونصا ومد يونا فينقص الغرماء الكتابة **قوله** أي مكاتبة ومد بر جاز ببعده أي يبيع كل واحد منهما من غير ان يعجز المكاتبة او يعجز نفسه **قوله** فقل إذا كانت حربي الخ أي كاتب المكاتبة أو دبر المد بر حربي فالضمير واجع للمكاتبة والمد بر اما باعتبار محاز الاول او باعتبار التحريم إذا المكاتبة لا يكتسب والمد بر لا يد بر **قوله** أو لحقا بدار الحرب مرتد ين الخ أي المكاتبة والمد بر فاسرهما مولاها المسلم **قوله** فقل عبد القاضي إذا رآه يبيع ويشترى ولم يمنع عنه لا يكون إذا ناسره ان البيع والشراء ضروري له إذا القاضي لا يباشر البيع والشراء عادة بخلاف غيره **قوله** أي رجل استهلك شيئا فلزمه شيئان قيل عليه بخالفه ما في البرازية اتلف فرد نعل انسان ضمن المتلف لا غير ولا يلزم ان يدفع الاخرى ويضمنهما كما لو كسر حلقة خاتم يضمن الحلقة لا الفص **قوله** أو زوجي خف أي أحد زوجي خف والزوج هما بمعنى الفرد وقال ابن القتيبة الزوج ان يكون واحد او يكون اثنين وقال ابن عبيدة وابن فارس كذا لك وقال الازهري انكوا السحويون أن يكون الزوج اثنين والزوج عند هم الفرد وهذا هو الصواب وقال ابن الانباري العمامة تحطى فتنظن ان الزوج اثنين وليس ذلك من كلام العرب إذا كانوا لا ينكحون بالزوج موحدا مثل قولهم زوج حمام وانما يقولون زوجان من حمام وزوجان من خفاف ولا يقولون للواحد من الطير زوج بل لأن كوفرد وللأنثى فردة وقال السجستاني لا يقال للأثنين زوج من الطير ولا من غيره فان ذلك من كلام الجهال وكل اثنين زوجان كذا في الرمز شرح نالم الكنز لشيخ مشائخنا العلامة نور الدين علي المقدسي **قوله** فقل إذا كان المالك لا يعقل

كتاب الشفعة

فقل هو مودع الغائب أي مشترس لم الشفع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالبراء

كتاب القسمة

أي شركاء فيما يمكن قسمته إذا طلبوا لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقتسموها وإن اجتمعوا على ذلك

كتاب الأضحية

أي مسلم ما قل ذبح وهو لم فعل نقل إذا سمى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غيره تعد يا ولم يضمن

فقل شاة الأضحية في أيامها أو تصاب شد هالذ ذبح

كتاب الكراهية

أي أنا من غير النقل فمن يحرم استعماله فقل المتخذ من أجزاء الأدمي أي أنا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه

فقل ما خصه لنفسه أي مكان في المسجد تكرر الصلوة فيه فقل ما عينه لصلوته دون غيره أي ماء مسيل لا يجوز الشرب

منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزاً من ماء أي رجل هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمنها فقل إذا وقع الحريق في

محلة فهل لها طفاؤه باذن السلطان

كتاب الجنائيات

أي حان إذا مات المجني عليه فعليه نصف الدية وإذا عاش فالدية فقل الختان إذا قطع حشفة الصبي خطأ باذن أبيه

يعني الأحق والرد ثم رد عليه فانه لا يبرأ **قوله** فقل هو مودع الغائب يعني إذا هلك عند المغصوب فلما ملك ان يضمنه

ويجمع هو على الغائب كما في الذخائر **قوله** أي مشترس لم الشفع الخ قيل عليه يخالفه ما في البزازية قال الشفع للبائع

أو للمشتري وهو وكيل الغير سلمت لك بيعك أو شراء كى فهو تسليم لها **قوله** يجب حمل هذا على ما إذا سلم للوكيل

بالشراء على ظن أنه شراء لنفسه ولذا عمل في الذخائر كما سنذكره قريباً بأنه إنما رضي بالتسليم له لا للموكل فهو باق

على شفيعته فليتامل **قوله** فقل هو الوكيل بالبراء لا أنه إنما رضي بالتسليم له لا للموكل فهو باق على شفيعته

قوله فقل السكة الغير النافذة الخ لأن الطريق الأعظم إذا أكثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة

حتى يحفف الزحام والمسئلة من كورة في نوادر ابن رستم **قوله** فقل إذا سمى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة وذلك كالقول

الله أكبر ولم يرد به افتتاح الصلوة لا يكون شارعاً في الصلوة ولو كان مستقبل القبلة كامل الطهارة **قوله** أو تصاب شد

للذبح أي الشاة فالضمير راجع للمقيد بدون قيد **قوله** أي أنا من غير النقل بين يعني وليس مغصوباً ولا مملوكاً للغير

كما في الذخائر **قوله** فقل المتخذ من أجزاء الأدمي يعني من شعرة أو غيره وحرمة استعماله لكرامة الأدمي لا لنجاسته

قوله فقل ما عينه لصلوته الخ ذكره في البزازية **قوله** أي ماء مسيل أي طهور ليس فيه ما يضر بالإنسان كما في الذخائر

قوله فقل ما وضع الصبي فيه كوزاً من ماء الخ عبارة الذخائر الجواب ما رأيت بخط بعض الفضلاء من الجواب صبي ملاء

الكوز من الخوض فيه ثم أفرغه فيه لا يحل لأحد أن يشرب منه وعزاه لأحكام الصغار **قوله** فقل الختان إذا قطع حشفة

الصبي خطأ باذن أبيه يعني وإن مات الصبي وجب على الخاتن نصف الدية وإن عاش فعلى الخاتن الدية كلها ذكره في

المحيط والفرق بين الموت والجمود أن الختان فعل فعلمين أحدهما ما دون دية والآخر غير ما دون دية فإذا مات احتمل

أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمس مائة دينار وراي قطع راحه فعليه خمسون دينارا فقل اذا اخرج راس المولود فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديته وراي قطع راسه فعليه الغرة أي شيع في الانسان نجب با ثلثه دية وثلاثة اخماسها فقل الاسنان

كتاب الفرائض

ما أول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط أي رجل قيل له اوص فقال بما اوصي انه مات من الختان واحتمل انه مات من قطع الحشفة فوق الشك فنصف الى ية واما اذا مات فعليه الدية بقطع الحشفة لانه فوت منفعة الذكواني منه النسل ويستأنس لهذا الفرق بما ذكره ابن المشنة في شرح الوهبانية **قوله** فقل اذا اخرج راس المولود الى قوله فعليه ديته اي خمس مائة دينار وهي نصف الدية **قوله** وان قطع راحه فعليه الغرة يعني ان قطع قبل خروج الباقي والغرة جارية او غلام يساري خمسين دينارا فان دية الجنين نصف مشردة المولود كما في الذخائر **قوله** فقل الاسنان لانه نجب ستة عشر الف درهم ذكره في النهاية من المحيط فان قيل اي رجل فعل با نسان فعلا ان مات منه فعليه دية واحدة وان عاش فعليه اربع ديات فالجواب ان هذا رجل صب على رجل ماء حار فذهب سمعه وبصره وشعره وعقله فعليه اربع ديات ان عاش ودية واحدة ان مات **قوله** ما أول ميراث قسم في الاسلام اقول لا ينبغي ان يعد مثل هذا من الاغزاز والافسائر الارليات الغاز ولا قائل به **قوله** فقل ميراث سعد بن الربيع اقول قال الجلال السيوطي في كتاب الوسائل في الاوائل من ورث في الاسلام عدي بن نضلة ورثه ابنه السعمان وكان عدي اول من مات ممن هاجر بارض الحبشة ذكره ابن سعد في الطبقات وما هنا قاله النعالي في رح في آية الموارث **قوله** أي رجل قيل له اوص اقول قد نظم هذه المسئلة بعضهم فقال (شعر) اتيت الوليد له ما ئد * وقد خامر العقل منه السقاما * فقلت له اوص فيما تركت * فقال الا قد كفيت الملا ما * فقي عمتيك وفي خالتيك * وفي حد قيلك تركت السواما * واحتاك حقهما ثابت * وزوجاك يحزون منه التماما * اوليك يا ابن ابي خالد * مراتب عشر حوین السهاما * وقد اجاب عن هذه المسئلة قاضي القضاة عبد البر بن المشنة فقال (شعر) اری زوجتا ابن ابي خالد * هما جدتا من اصاب السقاما * وزوجا الوليد هما جدتان * لذ لك ايضار ليساحرا ما * وكل انت منهما بنتين * لهذا المريض كفيت الملا ما * هما عمتان لهذا الصحيح * كف اخالتان يحزون السهاما * واختان كان لهذا المريض * من ام الصحيح وكل اقاما * ومات الوليد فميراثه * حوین لعمرى منه التما ما * اقول وبالله التوفيق ايضاح هذا الجواب ان هذا الصحيح تزوج بجدتي هذا المريض ام امه وام ابية فولدت كل واحدة من جدتي الصحيح بنتين فاللتان من جدتي الصحيح ام امه حالتهما واللتان من جدته ام ابية عمتاه وقد كان ابو المريض تزوج ام الصحيح فولدت له بنتين فكانتا اختي الصحيح لامه واحتتي المريض لابيه فاذا مات المريض فلا مرا تيه الثمن وهما جدتا الصحيح ولبناته الثمان وهما عمتا الصحيح وخالتاه ولجدتيه السدس وهما امرأتا الصحيح ولا حتمه لابيه ما بقي وهما اختا الصحيح لامه وتصح المسئلة من ثمانية واربعين لان اصلهما من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة اسهم لا تنقسم عليهما ووالا ربع البنات الثلثان ستة عشر سهما تنقسم عليهن والجدتين السدس من اربعة اسهم تنقسم عليهما ويبقى سهم للاختين من اللاب غير منقسم عليهما وعددهما وعد الزوجتين متهما ثلثان فيكفي با حد هما ويضرب في

انما تزني عمتاك وخالتاك وجدة لأمك واختاك وزوجتك فكل صحيح تزوج بعد ثلثي رجل مريض أم أمه
 حرام أبوه والمريض متزوج بعد ثلثي الصحيح كذا لك فوردت كل من رجل ثلثي الصحيح من المريض بشتين فالثلاثون من
 رجل ثلثي الصحيح أم أمه خالته والثلثان من أم أبوه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح في البيت بشتين
 وهما اختا الصحيح لأمه والمريض لأبيه فإذا مات المريض فلا مراءية للثمن وهما جلدنا الصحيح ولبناتنا الثلثان وهما
 عمتا الصحيح وخالته ولجدتيه السدم وهما أمراؤنا الصحيح ولاختيه لأبيه ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه والمريض
 تصح من ثمانية واربعين انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

تم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن الخامس منه وهو فن الحيل

الفن الخامس من الاشياء والنظائر

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى علمه وان جهل الناس والصلوة والسلام
 على افضل من اعتمد عليه وفرض الامور كلها اليه وبعد فهذه النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن
 الحيل جمع حيلة وهي الخدق في تدبير الامور وهي تقاييب الفكر حتى يهتدي الى المقصود واصحابها الواو واحتال
 طلب الحيلة كذا في المصباح واختلف مشائخنا رح في التعبير عن ذلك فاختلفا كثير التعبير بكتاب الحيل واختار
 كثير كتاب المخارج واختاروه في الملتة با وقال قال ابو حليمان كذا هو اولى مصدر رح ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب
 من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى وَخَذِ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ وَذَكَرَ فِي الْخَبَرِ ان رجلاً
 الاربعة وعشرين بثمانية واربعين للزواجتين الثمن ستة لكل واحدة ثلاثة وللبنات الثلثان اثنان وثلثون لكل
 واحدة ثمانية وللجدتين السدس ثمانية لكل واحدة اربعة وللأختين لاب وهما لكل واحدة سهم والله اعلم **قوله** وانما
 هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال في التترخانية من حسب علمائنا ان كل حيلة يحتال بها الرجل لا بطل الحق الغير
 اولادخال شبهة فيه فهي مكروهة يعني تحرима وفي العميون وجامع الفتاوى لا يسمه ذلك وكل حيلة يحتال بها الرجل
 ليتخلص بها عن حرام او ليتوصل بها الى حلال فهي حسنة وهو معنى ما نقل عن الشعبي لا باس بها الحيلة فيما يحل **قوله** قال
 الله تعالى وَخَذِ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ هل تعليم التخلص لا يوجب عليه السلام من يمينه التي حلف ليضرب
 امرأته مائة مود وقد تعلق محمد بهذه الآية في مسائل الحيل والخصاف لم يتعلق بها في حيلة قيل لان حكمها
 منسوخ وعامة المشائخ على انه ليس بمنسوخ وتكلموا فيما بينهم في شرط البر فيه قال بعضهم ان ياخذ الخالف مائة
 مود ويسوي رؤس الا عواد قبل الضرب وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال وقعت وحشة بين هاجر ومارة فحلفت
 هجرة ان ظفرت بها قطعتم اعضاءها فارهل الله تع جبرئيل هم الى ابراهيم هم ان يصلح بينهما فقاتلت مارة ما جئلت

فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه من دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع المديون من دفعه له ماله
وياخذ منه لكونه ظفراً بمنس حقه فان ما نعد رعه الى القاضي فيكلفه قضاء الدين او وكل المديون خادم الدائن
يقبض الزكوة ثم يقض الوكيل ما رملكا للموكل ونظر فيه بامكان عزله فبدا فعده وبأني ما تقدم ورفعه
يا ن يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول كلما عزلتك فانت
وكيلي ودفع بان في صحة هذا التوكيل اختلافاً فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
فالحيلة ان يتصدق الدائن ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة والحيلة في التكفين بها التصديق بها
على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكفا في تعمير المساجد الرابع في الفدية اراد الفدية من صوم ابيه او
صلوته وهو فقير يعطي من مدين من السطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه وهكذا الى ان يتم الخماس في الحج اذا اراد
الافاقى دخول مكة بغير احرام من الميقات قصداً مكاناً آخر داخل المواقيت كبستان بنى ما راذا اراد ان يكون
لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده يعلمها فقط المادس في النكاح ادعت امرأة نكاحه فانكر ولا يمين عند
الامام عليه فلا يمكنها المتزوج ولا يومر بتطليقها لانه يصير مقرباً بالنكاح فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول
كما في الدرر والغرور في التثوير انه يفتي بقول ابي يوسف في الشفعة ويقول محمد في الزكوة **قوله** فالحيلة ان يتصدق
عليه ثم ياخذ منه من دينه لانه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر **قوله** وهو افضل من غيره اي من
التصدق على غيره **قوله** يقبض الوكيل ما رملكا للموكل وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضي دينه
من هه المال بحكمه وكان **قوله** ونظر فيه بامكان عزله يعني بعد ما قبض المال فلا يقبل والوكيل على قضاء الدين فلا يحصل
مقصود صاحب المال **قوله** فبدا فعده بان لا يفارق صاحب المال التوكيل **قوله** وبأني ما تقدم وهو ان يمد يده وياخذ المال من
الوكيل او يرفع الامر الى القاضي فيكلفه قضاء الدين **قوله** ودفعه بان يوكله ويغيب الخ اقول لم يتشخص لي المراد منه فليتأمل
قوله ومنهم من اختار ان يقول الخ قال شمس الاثمة الحلواني احسن ما قيل في هذه الحيلة ان يعطي صاحب المال
المديون من ماله الفين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من المال المعين ويبقى له بعد قضاء
الدين شيعة ينتفع به فلا يقع في قلبه ان لا يفي بما شرط عليه **قوله** فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه
في المقبوض بان كان لرجلين على رجل الف درهم **قوله** فالحيلة ان يتصدق الدائن بمائة الخراف فالوجه في
ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه ثم يدفع اليه ويحتسب به من زكوته فيجزيه ذلك
من الزكوة ثم يبرئه من حصته من الدين فيبرأ ولا يشركه شريكه في ذلك **قوله** والحيلة في النكاحين هما اي الزكوة
والمراد الذي وجب تملكه لاداء فرض الزكوة **قوله** فيكون الثواب لهما ثواب الصدقة وللغير ثواب التكفين
وكذلك جميع ابواب البر التي لا يتأتى التملك فيها كماء المساجد وبناء القناطر والرباطات **قوله** قصد مكانا
آخر الخ عبارة الترخانية قصد مكاناً آخر وراة الميقات نحو بستان بنى ما راو موضع آخر بهذه الصفة لئلا حاجة ثم اذا وصل
الى ذلك الموضع دخل مكة بغير احرام وعن ابي يوسف رحمه الله انه شرط الاقامة بذلك المكان خمسة عشر يوماً ما يعني
لو نوى اقل من ذلك لا يدخل مكة بغير احرام **قوله** يزوجه من عبده يعلمها فقط لان علمها بالنكاح يشترط دونه **قوله**
ولا يومر بتطليقها كذا الخط المص والصواب ولا يمكنه تطليقها **قوله** فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول الخ فان على هذا الطريق

ان كنت امرأتى فانت طالق للثالوث او ادعى نكاحها فانكرت فالجيلة في دفع اليمين عنها على قولها ما ان تتزوج بأخي واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحياة في صحة حبة الاب شيئا من مهر بنته للزوج انها ان كانت كبيرة فانه لم يصب له كذا باذنها على انها ان انكرت الاذن فانها صامتة فيصح وان كانت صغيرة يجهل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا فيصح ويبرأ الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له يزوجه على ان امرها بيد المولى يطلعه المولى كما كلما اراد واذا خافت المرأة الاخراج من بلد ما تتزوج به على مهر كل املى ان لا يخرجها فاذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او تقر لابيها ولولدها بدين فاذا اخرجها منعه المقل له فان خاف المقل له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا اباها بدين لك المال ثيابا فاذا احلف لا يأنم والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به او تكفل له ليكون على قول الكل فان محمد ارح خالف في الاقرار اذ ان يتزوجها وخيف من اولياها او كله ان يزوجهما من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي بصدق كذا جوزه الخصاص ان كان كفوا او ذكر المحلواني رح ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به

لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولو ادعى نكاحها فانكرت يعني ولا بينة له **قوله** ان تتزوج باخرا قول ربما يتعسرا ويتعد حصول الزوج حال الدعوى فلا تفيد هذه الحلية شيئا **قوله** واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب قال الفقيه ابو جعفر يصح ولكن بالتكذيب من الغائب وقال محمد ابن الفضل لا يصح كذا في التترخانية **قوله** ان انكرت الاذن يعني ورجعت **قوله** ان كان مليا عبارة التترخانية ان كان الاب املى من الزوج **قوله** تتزوج به على مهر كذا الى قوله كان لها تمام مهر مثلها يعني ويقر الزوج ان مهر مثلها شيء كثير يثقل عليه وتشهد على اقراره كافي حيل الخصاص قال ابو علي النسفي انما يصح هذا الاقرار اذا كان في حيز الاحتمال اما اذا كان في حيز المحال فلا وبعض مشائخنا قالوا لا بل ما ذكره في الكتاب صحيح بل ليل ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الاقرار اذا اقر الرجل ان لهذا الصغير علي الف درهم من قرض اقرضني او من ثمن مبيع باعني والصبي ليس من اهل البيع والقرض فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود هذه السبب من جهة الرضيع لكن انما يصح باعتمار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة بمباشرة ابيه الى سببه وانعقاد السبب وجعلنا هذا من المقر انما لما زاد على مهر المثل بجهة اخرى تصحيا للاقرار كذا في التترخانية فليراجع **قوله** او تقر لابيها ولولدها بدين يعني وتشهد على اقراره **قوله** فاذا اراد اخرجها منعه المقل له لكن هذه الجملة انما تكون حيلة على قول ابي يوسف ارح لا على قول محمد لان عنده يصح اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقل له ان يمنعها من الخروج وكان للزوج ان يستحلف المقل له بالله ما اقررت لك به **قوله** والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به يعني بضمن غال كافي التترخانية **قوله** او تكفل له بامر او بغير امره فان للبائع والمكفول له ان يمنعها من الخروج عند الكل فان محمد اخالف في الاقرار قال في التترخانية بعد كلام فالجاصل ان في كل موضع اقرت وذكر المقر له سببا يصح اقراره في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له ان يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم يذكر المقر له سببا كان في صحة اقراره في حق الزوج اختلافا على ما بيناه **قوله** اراد ان يتزوجها وخيف من اولياها الخ اقول انما جاز هذا العقد وان كان المباشرا واحد الا ان الواحد يتولى طرفي العقد في باب النكاح عندنا **قوله** وذكر المحلواني رح ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به يعني في الاكتفاء بهذا القدر في تعريف المرأة المحررة

ولو ادعت ما يدها وكان قد دفعه الى ابيها وخاف انكارهما ينكرا اصل النكاح وجاز له الحلف انه ما تزوجها على كل اقسامه
اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج بالحبلة ان يزوجه فصولي ويجوز به بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف
لا يزوج بنته فزوجها فصولي واجازة الاب لم يحنث السابع في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وفيه فلا نة
طالق ثم محاذ كرفلا نة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلا نة وهذه حيلة جيدة والحيلة للمطلقة ثلاثان يقول المحلل قبل العقد
ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا وبائنة فيقع بالجماع مرة فان خانت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك
وامسكتك فارق ثلاثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك فانت طالق ثلاثا وبائنا والاحسن ان تزوجه على ان امرها يبدلها في الطلاق
بشرط بدليتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدل المحلل فقال تزوجتك على ان امرك بيدك فقبلت لم يصير امرها يبدلها الا اذا قال
على ان امرك بيدك بعد ما اتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور امرها في التحليل ذهب لمن ثنى به ما لا يشتري به مملوكا
النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون انها لم تصر معرفة بهذا القدر من التعريف **قوله** ولو ادعت عليه مهرها الخ عبارة
الترخائية رجل تزوج امرأة على مائة دينار ودفع المهر الى ابيها الى من يجوز قبضه لها ثم ان المرأة طالبت الزوج بالمهر
وحصلت قبض ابيها وقبض من يجوز قبضه عليها وخاف الزوج انه لو اقر بالمهر عند القاضي ان يلزمه اياه ويجعل القول قولها
قوله وجاز له الحلف الخ يعني فان ارادت المرأة تحليفه بالله ما تزوجها على كذا جاز له الحلف **قوله** قاصد اليوم الخ اي
تأويا بقلبه انه ما تزوجها اليوم على كذا وهذا وجه اخر وهو ان ينوي بالآخر غير البلد الذي تزوجها فيه **قوله**
والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما هذا رأي الحنفية فان من رآه ان نية التخصيص فيما لا لفظه صحيح اذا كان
الحالف مظلوما وعند نية التخصيص فيما لا لفظه لا يصح والمسئلة معروفة في ايمان الجامع **قوله** فالحلية ان يزوجه
فصولي ويجوز به بالفعل هذا هو المختار كما في الزيلعي وعليه الفتوى كما في المنع الغفار ونقلنا من الحانية لكن في جامع
الفصولين في الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفصولي ان الاصح انه لا يحنث بالقول ايضا وقد تقدم ان الفتوى
على خلافه وانما لم يحنث بالاجازة بالفعل لان المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة من العقد وهو يختص بالقول والاجازة
بالفعل كبعث المهر او شيى منه والمراد الوصل اليها ذكره الصمد والشهيد رح وقيل هو حق المهر يكفي مطلقا لان الاجازة
الاجازة بالفعل وهو تحقق بالسوق وبعث الهدية لا يكون اجازة لانها لا تختص بالنكاح وهذا اذا تزوجه الفصولي بعد الحلف
اما اذا تزوجه قبل الحلف ثم حلف ثم اجاز به بالفعل او القول لا يحنث كما في التنوير **قوله** وكذا لا يتزوج يعني او حلفت
امرأة ان لا تتزوج فزوجها فصولي من رجل فاخبرها وتبست المهر لم يحنث **قوله** ولو حلف لا يزوج بنته الخ في جامع الفتاوى
وروى هشام فيمن حلف لا يزوج ابنته فامر غيره فزوجها حنث وان زوجها غيره فاجاز بالفعل لا يحنث ومن الكرخي
من حلف ان لا يزوج بنته فوكل رجلا حتى زوجها يجوز ولا يحنث في يمينه انتهى وهو مخالف لما في السراجية
اقول ما في السراجية موافق لما في المتون فقد ذكر في الكنز وغيره النكاح في الاشياء التي يحنث الحالف فيها بالمباشرة
والامر **قوله** والحيلة للمطلقة ثلاثا يعني اذا خافت ان يمسكها الزوج المحلل **قوله** ان يقول المحلل الخ حق العبارة ان يقال
يقول الذي يريد التحليل قبل ان يتزوجها المحلل قل ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثا او واحدة **قوله**
فان خافت من امساكها بالجماع عبارة الترخائية بلا طلاق ولا جماع **قوله** يقول ان تزوجتك الخ حق العبارة ان يقال يقول له
قبل التزوج قل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام او فوق خمسة ايام وما اشبه ذلك ولم اجامعك فيما بين ذلك

مراهما في جامع سفله ثم يزوجهما منه لما إذا دخل بها وهي منبها وتقبله فيمنع النكاح ثم تبعث به إلى بلد يباع
ونظر فيها بان العبد ليس بحقير ويمكن حمله على رضا الرأى إذا نها لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة
أن يقول لها أنت طالق إن شاء الله تعالى أو على الله فلم تقبل حلفه لا يطلقها فخلعها اجنبي ودفع له بدل له لم يحنث
ولو قال كل امرأة تزوجهما فهي طالق فتزوج فاذا حكمها شافعيًا فحكم ببطلان اليمين صح ولو قال إن لم أطلقك
اليوم فانت طالق فلذا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق على الفد وهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكر ما لاها
فالحيلة أن تدخل بيتا ثم يقال له الك امرأة في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي بائن فيجيب

فانت طالق ثلاثا واحدة بائنة فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليه الطلاق
ويحصل العلاء **قوله** مراهما في جامع مثله أي مقارب للحلم وفي شروط الطهيرية إذا تجاوز عشر حنثين فهو ناس وأذا قرب
الحام فهو مراهق وقيل هو الذي تحرك آلتة ويشتهي كافي المستصفي وقد روي غير البالغ للتحليل بعشر حنثين وإن كان الأولي
أن يكون حرا بالغان إلا نزال شرط مند مال كافي الخلاصة فالأولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتاميل للإمام أبي حنيفة
وح ذلك إعمال بعض اصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي ديباجة المصنف كفي شرح النقاية للملامة القهستاني وذكر الغفيرة
أبو الليث في تاحيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الإمام قول في مسألة يرجع إلى مذهب مالك لأنه أقرب المذاهب
إليه انتهى وإنما خص المراهق وإن كان البالغ أولى لأن المراهق غافل عن ملاذ الجماع فلا يغشى أمرها بخلاف البالغ
قوله ثم تبعث به إلى بلد يباع يعني حتى تنقطع المقالة بين الناس ولا يكون المشار إليه وهذا الماروي عن عمرو رضي الله تعالى
فيمن اتى بهيمة تحرق البهيمية بالنار حتى تنقطع المقالة بين الناس ولا تكون المشار إليها **قوله** ونظر فيها بان العبد الخ
في هذه الحيلة وهذه الحيلة ذكرها الخصاص وتظهر فيها شمس الأئمة الحلواني بما ذكر **قوله** فالحيلة أن يقول لها أنت
طالق انشاء الله تعالى ويكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى أن المفصول لا يعمل وكذا المضمرة في قلبه وكونه مسموعا هل
هو شرط اختلاف المشائخ فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وإنما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا
شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ في فصلين الطلاق والاعتاق فذا قرن به الاستثناء هل يتصف
الشخص بكونه موقعا مع أنه لم يثبت الوقوع حتى أن من حلف وقال لاطلق اليوم امرأتى تطليقة واحدة أو ثلاثا وقال
لها في اليوم أنت طالق ثلاثا انشاء الله تعالى وقال لها أنت طالق ثلاثا لم يملكها إلا قبل كان هذا الرجل بارافى يمينه
وهو اختار المشائخ بلخ وكذا إذا حلف أن يبيع نباع يباعا فاعل فقد جرفى يمينه فاعتبر بيعا موقعا للملك وإن لم تثبت
الملك فكذلك في مسألة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وإن لم يثبت به الوقوع ومشائخنا يقولون لا يتصف بكونه
موقعا وجعلوا هذا الجواب على ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة الأولى أن العالف يعتبر بارافى يمينه في ظاهر الرواية
كذا في التترخاينة فليراجع **قوله** حلف لا يطلقها فخلعها اجنبي الخ هذه الحيلة من كورة في السراجية **قوله** فاذا حكمها
شافعيًا فحكم ببطلان اليمين صح يعني الحكم بالبطلان لأنها متعلقة للنص وهو قوله صلعم لا طلاق قبل النكاح فانه
يرتفع اليمين في هذه الصورة قال في التترخاينة إلا أن هذا مما يعرف ولا يفتى بالقلم كميلا يتجاءر العوام وظاهر
قوله لا يفتى بالقلم أنه يفتى بالقول والعلة تقتضي عدم الافتاء مطلقا **قوله** لم يقع وعليه الفتوى في التترخاينة
أن عدم وقوع الطلاق رواية عن الإمام وعليه الفتوى **قوله** أن تدخل بيتا يعني فيها زوجها **قوله** فيقال له كل

بن لك فتظهره ليد فيه هل ون ملية لم تطبخ قد رانصفه! حلال و نصفها حرام فهي طالق فالحلية ان تجعل الحمر في القدح
 ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحلية حملها في فيه لقمة فقال ان اكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي
 طالق فالحلية ان يأكل النصف ويطرح النصف او يأخذها من فيه انسان بغير امره الثامن في الخلع مع ابي حنيفة ربح
 من رجل قال لامرأة انت طالق لثلاثين سنة لم اخلعك وحلفت هي بالعتق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال
 ابو حنيفة ربح للمرأة سلبه الخلع فسأله فقال له قل خلعتك على الف فقال لها قولي لا قبل فقالت فقال قومي واذهبي
 مع زوجك فقد بر كل منكما وحيلة اخرى ان تبيع المرأة جميع ممتلكاتها ممن تثق به قبل مضي اليوم ثم تسترد
 بعده التامع في الايمان لا يتزوج بالكوفة يعقل خا رجها ولو في سوادها ما بنفسه او بوكيله لا يتزوج عبد م
 امته ثم اراده فالحيلة ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم يستردهما لا يطلقها ببخار يخرج منها ثم يطلقها او يوكل
 فيطلقها خا رجها حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان يطلقها التحل
 لغيره بيقين حلفته امرأته بان كل جارية تشتريها فهي حرة

امرأة لك فيه الحج اقول الصواب ان يقال فيقال له قل كل امرأة لك فيه اه **قوله** فقد بر كل منكما في يمينه هكذا
 ذكره الخصاص قال الشمس الاثمة ما ذكره الخصاص مخالف لما في الجسوط وهو ان الخلع معارضة يشبه البيع فالبر لا يحصل
 ما لم يوجد الا لا يجب ان لا يقبل بخلاف ما لو عقد اليمين على التبرعات فعلى هذا ينبغي ان لا يقع البر في يمين كل واحد
 منهما اذ لم يوجد القبول من الاخر قبل ما ذكره شمس الاثمة يستقيم في جانب المرأة لان الخلع من جانب الزوج
 يمين وتعليق للطلاق بقبولها والتعليق يتم بالمعلق لا تعلق له بالقبول واليمين تتم بالحالف لا تعلق لها بغيره كذا
 في التترخانية فليرا **قوله** قبل مضي اليوم يعني فيمضي اليوم وليس في ملكه شيء فتحل اليمين لا الى جزاء
قوله يعقد خا رجها ولو في سوادها قال الامام الحلواني جعل محمد رحمه الله هو الكوفة غير الكوفة وهو الذي
 من الري وانما تظهر هذه الحلية في الاجارة اذا امتا جردا به الى الكوفة او الى مروا الى سمرقند يجوز لان هذه اسامي
 القصبة لا غير فكان المعقود عليها معلوما اذا استاجر دابة الى الري لا يجوز لان هذا الاسم يقع على القصبة والسواد
 جميعا وكان المعقود عليها مجهولا وانما عرفت هذه الاسامي من جهة العرف لا من جهة اللغة كذا في التترخانية فليرا
قوله فالحلية ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم يستردهما يعني بطريق الشراء ذكره والحلية الخصاص قل في التترخانية وقد
 ذكرنا عن الكرخي ان من حلف لا يتزوج بنته فوكل وحلا حتى زوجها انه يجوز ولا يحنث في يمينه وهذه كانت لا تخفى
 على الخصاص ان كان ما ذكره الكرخي صحيحا انتهى اقول قد قد منا ان ما نقل عن الكرخي مخالف لما في متون المذهب
 فكان غير صحيح فلذلك عدل عنه الخصاص **قوله** حلف لا يتزوجها يعقد مرتين يعني لا نه ان حنث فقد حل دنكها
 بعد ما حنث بالنكاح الاول وان لم يكن حنث لم يضره النكاح الثاني وهذا يستقيم اذ لم يكن في النكاح الثاني تسمية مهر وقد
 صح النكاح لا يلزمه بالنكاح الثاني شيء فاما اذا كان في النكاح الثاني تسمية يلزمه هذا الامام ابي حنيفة ربح من اصله ان
 من تزوج امرأة وسمى لها مهرات ثم تزوجها ثانيا وسمى لها مهر يلزمه الثاني فيضره النكاح الثاني فان اراد ان يتزوجها
 ثانيا من غير ان يلزمه زيادة على المهر الذي سماه في النكاح الاول فالحلية ان يتزوجها على النصف الذي بطل منه النكاح
 ولا يقع الطلاق في هذا النكاح كذا في التترخانية **قوله** الاولى ان يطلقها التحل لغيره بيقين يعني احتياطا لاختلاف السلف

فقال نعم نا وبأبناوية بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارفة السفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك نا وبنا
على رقبته صحت عرض على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التتارخانية ومثل هذا
فما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فعندي
حر يبيعه ثم يفعل ثم يسترد الحيلة في بيع من يريعت بموت سيده ان يقول اذامت وانت في ملكي فانت حر انتقص
البيع باقالة او خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه نا وبما كنا غير مكانه او زمانا غير زمانه

في صحة هذا اليمين او وقوع الطلاق عند التزوج فان الصحيح ما قاله بعض السلف انه لا يقع الطلاق لما تزوجها ولو قلنا
انه لا يطلقها تطليقة اخرى والمرأة تتزوج آخر بناء على ما ذهب اصحابنا وهي امرأة الزوج الاول وهذا نسخ ان يطلقها
تطليقة اخرى حتى تبين منه اما بحكم هذه الطلقة واما بحكم اليمين السا بق فيحل لها التزوج بزواج آخر انتهى
ومنه يظهر ما في كلام المص من الايجاز البالغ حد الالغاز **قوله** فقال نعم نا وبأبناوية بعينها صحت نيته يعني ديانة لا قضاء
لانه نوى خلاف الظاهر كما في المحيط **قوله** ولو نوى بالجارفة السفينة صحت نيته يعني ديانة لا قضاء لانه نوى ما
يحتمله لفظه كما في المحيط **قوله** نا وبنا على رقبته صحت اي نيته قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كما في المحيط
قوله عرض على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التتارخانية اقول الصواب يكفي ويصير
حالفا كما في التتارخانية وعبارتها بعد كلام وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيره يميننا من
الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكفي ويصير حالفا بملك اليمين التي مرضت عليه وهذا فصل اختلف
فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو الصحيح انتهى منه يعلم ما في نقل
المص عن التتارخانية من الخلل وان الصواب ما قلنا من قوله لا يكفي ولا يصير ويوافق ما في التتارخانية وما نقله
صاحب التاجية عن حيل المحيط لو عرض عليه اليمين فيقول نعم يكفي ويكون حالفا واعلم ان ما ذكره المص
هنا مخالف لما ذكره في القاعدة الحادية عشر من فن القواعد وهي السؤال معاد في الجواب فتنبه لذلك **قوله** ومثل هذا
فما يقع من التعاليق في المحاكم اقول هذا تفريع على الخطأ والخطأ يانس بالخطأ **قوله** لا يصح على الصحيح كما قد مناه
وقوله نعم يكفي في التعليق بعد قراءة الشاهد التعليق عليه لان الشاهد يستخير من يريد ان يعاقب عليه فاذا قال نعم
كان جوابا واعلاما وكانه اعاده في جوابه فيلزمه موجب التعليق ويشهد عليه به فلو قال لم ارد الجواب كان خلاف الظاهر
فلا يصدق قضاء وفي الفتح لو قال عليه عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المجيب ولو قال والله لتفعلن كذا فهذا
على اتسام مذكورة في الولو الحية واعلمها هي مسئلة عرض اليمين التي ذكرها في التتارخانية وفي الخلاصة من الايمان
رجل قال لمدونه امرأتك طالق ان لم تقصديني فقال المديون نعم واراد جوارحه اليمين لازمه وان دخل بينهما ما انقطاع
قوله ان فعلت كذا فعندي حر يبيعه يعني ممن يثق به اذا اراد استرداده وبسلمه اليه **قوله** الحيلة في بيع من يريعت بموت
سيده الخ عبارة التتارخانية نقلا عن الذخيرة ولوان رجلا اراد ان يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذامت وانت في
ملكك فانت حر هكذا روى الحسن ابن زياد عن الامام ان يبيعه يجوز انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من البركاكة
قوله انتقص البيع باقالة الخ في المحيط رجل اشترى من رجل دارا وضعية ثم انتقص البيع بينهما باقالة او غير هائم ادعى
البائع على المشتري انه اشترى ذلك منه وقد مده الى القاضي واراد ان يستعافه بالله ما اشترى ذلك منه والبائع مبطل في

حلف لا يشتريه بأنا عشر درهماً فاشترى به بأحد عشر وشرى آخر فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين
أحد أو لحيطة يبيع العتق فاشترى به بأحد عشر وشرى آخر فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين
فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين فاشترى به بأحد عشر وشرى آخر فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين
فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين فاشترى به بأحد عشر وشرى آخر فمروا بذلك فم لا يبيع العتق من ثلثين

هذه الد موى فالحيطة في دفع اليمين انه يتوفا انه لم يفتقر ولما منتهى العقل اذ اربكة اذ في بلد كل لو فتح البيع فيه وبنوي
انه لم يشتريه في شهر رمضان وكذا لو كان الكدعي هو المشتري فاد استلكت البائع فانه حلف على ما وصفتنا من اليمين لا انه
مظلوم يسعى لرفع الظلم من نفسه انتهى قال في الترخائية هل ارا في الاختلاف بناء على انه يروى لينة فلا يصح ما ليس في
لعله **قول** حلف لا يشتريه بأثنى عشر درهماً قال في الترخائية ولو ان رجلاً ماوم رجلاً بثوب وابتى البائع ان ينقصه

من اثنى عشر درهماً ديناراً او باع بأحد عشر درهماً وتو باليمين في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لا ان يحنث
الحالف ان لا يلتزم اثنى عشر درهماً وما يبلغ قيمة اثنى عشر درهماً فيجعل هذا كالمصرح به في يمينه ولو صرح به في
يمينه يحنث كذا هنا والجواب انه لو حنث في يمينه بسبب هذا البعير انما يحنث اذ اراد في يمينه او ما يبلغ
قيمة اثنى عشر درهماً من مال آخر سوى الدراهم ولو اذ ذاك لك ردناه بمجرد العرف والقصد لان اسم الدراهم

لا يشمل ما لا آخر ولا يجوز اقياس الزيادة في اليمين بمجرد العرف والقصد الا ترى ان من حلف لا يشتري هذا الثوب
بدراهم ما اشتراه بل يبار لم يحنث في يمينه مع ان الدينار اكثر من الدرهم ومن رغب عن شراء شيء
بدراهم كان ارغب من شرائه بما تبلغ قيمته درهماً وزيادة ولكن قيل لو اردنا ذلك اردناه بمجرد العرف وانه

لا يجوز وهذا الذي ذكرناه في المسئلة المتقدمة من عدم الحنث هو اقل القياس اما على جواب الاستحسان يحنث فقد
ذكر محمد رحمه الله فيمن حلف لا يبيع عبداً بعشرة دراهم الا باكثر او الا بازيد بما معه يتمتع بدراهم القياس
ان لا يحنث لان المنقي هو البيع المطلق والمستثنى البيع باكثر من العشرة او بازيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون
في الجنس الواحد والدراهم والدنانير جنسان مختلفان فلم يحنث من هذا البيع وحالا تمت اليمين وفي الاستحسان

يحنث في يمينه لان الدراهم والدنانير جعلت جنسا واحداً فيما عد احكم الربا عشرة الدراهم بالدنانير مكان هذا
بيعا باكثر **قول** اذ يوكل ببيعه منه فانه لا يحنث لما في ايمان الاصل ان من حلف لا يبيع ولا يشتري فامروا انسانا
بذلك لا يحنث الا اذا كان ملطاً لا يتولى ذلك بنفسه **قول** لا يشتريه يشتريه بالخيار يعني ان قال لو اشتريته

هذا العبد فهو حر ثم بد ان يشتري العبد يشتريه على انه بالخيار فلا يملكه بنفسه لشرائه على معنى عليه فتنتقل اليه يمين
حتى لو اناقه الشراء ثم اشتراه باقالات يعتق عليه مكل اذكر الخضاف في حيله **قول** وفيه نظر ونحوه النظر ما ذكره محمد في البيه
الصغير ان من حلف وقال ان اشتريته هذا العبد فهو حر فاشترى بالخيار يعتق عليه فلا يملكه كذا في الاعتبار **قول**

ثم يشتري السهم لابنه الصغير او لامراً فامروا ويشتري تسعة وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يحنث لولا انهم الباقي ولم
ومب له السهم الباقي ففي العبد ونحوه مما لا يشمل القسمة تصح الهبة وفيما لا تشمل القسمة لا تلغ الهبة وفي التوهمين
جميعها لا يحنث في يمينه **قول** عبد عوان اخذ دينه متفرقا قال الخ يعني اذا كان لرجل على رجل مائة درهم مثلاً فقال له

ان لا يأخذ منه في الحيلة ان يأخذ من وكيل المحلوف عليه ارض كفه من حويله وقبل بحث ان اكلت من هذا الخبز
 يدعيه في حيله في حصيله حتى يصيرها كالمياكله لا يملك طه ما فلان يبيعه له او يهديه فباكله ان صعدت مكل او ان
 لم يملكه فكذلك الصالح او يهديه بها لا ينفق عليها يهديه ما لا تنفقه او يبيعه فتبطل اليمين اذا انقضت عدتها او تستأجر
 زوجها كل سنة هكذا على ان يتخير لها من الكسب لها وان كان صانعاً تستأجره لتقبل العدل عليها ان يطلق ضررتها فالحيلة
 ان يتزوج لغيره احمها على اسم الضررة ثم يقول طلقت اماً التي فلانة فاذا الجديلة او يكتب اسم الضررة في كفه اليسرى
 ثم يقول طلقت فلانة مشيراً باليمين الى ما في كفه اليسرى يلقه السراق ان لا يخبر بها ما قسم عليه الا صباء فمن
 لو سارق يقول لا وبالسارق يسكت من اسمه فيعلم الوالي السراق ولا يثبت السالف لا يسكنها وشرى عليه نقل الامتعة

بداله ان لا يأخذ منه في الحيلة ان يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يثبت وكذا الواحد من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه
 بامره او من رجل احاله المحلوف عليه فقد برى يمينه هكذا ذكر القدر في قوله وقيل يثبت قال في العيون
 اذا حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان قبض من متطوع لم يثبت انتهى وان عني
 ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانة لا قضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا لا قوله بل قد
 وجعل في عصيدة الخ يعني الحيلة في عدم الحنث ان تفعل ذلك على ما روي عن الامام وفي القدر في لوجفه ودقه
 ثم شره بمائه لا يثبت وان كان اكله مبلولاً يثبت وقال الفضلي اذا جعله ثريد ارحوان لا يثبت لان اهم الخبز قد زال منه
 قوله لا يأكل طعاماً لعلان الخ يعني ثم بداله ان يأكله في عدم الحنث ان يبيع المحلوف عليه من السالف فلا يثبت
 تركه للكل واحد المحلوف عليه للسالف ما كل لا يثبت لان الطعام صار ملكاً للسالف بالبيع والاهداء فكان السالف اكل
 طعام نفسه قال شمس الاثمة الحلواني الخصاف حوز جمع الطعام هنا مطلقاً وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشلولاً اليه
 او يشير البائع الى موضعه بان يقول من يبدو كذا ويعرفه بشيى اما اذا اطلق اطلاقاً لا يجوز هذا البيع كذا في الترخا نية
 قوله ان صعدت نكك الخ يعني لو ان امرأة ارتقت السلم لتصعد السطح فقال الزوج لها انت طالق لثلاثين صعدت
 وان طالق ان نزلت في الحيلة فيه ان تحمل فتنزل قوله او يبينها اقول لو قال او يطلقها كما في الترخا نية لكان اولها
 لانه لا فرق بين البائن والرحمي بعد انقضاء العدة قوله فتبطل اليمين اذا انقضت عدتها يعني ثم ينفق عليها
 فيرتفع اليمين قوله مع الكسب لها يعني تنفق منه على نفسها فلا يثبت قوله وان كان صانعاً الخ يعني كان يكون خياطاً
 يستأجره ليعملها مشاهرة فيستقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فاذا انفق على نفسها منه لا يثبت
 قوله ان يكتب اسم الضررة في كفه اليسرى الخ يعني واسم ايها كما في الترخا نية قال شيخ الاسلام ابو الحسن سمعت مثل
 هذا من القاضي الماتريدي انه فعل مثل هذا في تحليف الخاقان اياه ومشائخ مصر ولا يخالعه وانه لا يخرجون عليه وكتب
 على كفه اليسرى اسم الخاقان وكان يقول عند التحليف لا يخالف هذا الخاقان ولا يخرج عليه مكان يشير يمينه الى
 جاني يساره قوله خلفه السراق ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعل عليك اسماء والقا باذن ليس
 به سارق اذا ذكرناه قل واذا انتهينا الى السارق اسكت اقول لا تقول فينظر الامر ولا يثبت قوله لا يسكنها وشرى عليه
 غنيل الامتعة الخ يعني اذا حلف لا يسكن هذه الدار وموها كنها وشرى عليه نقل المتاع فإنه يبيع المتاع ممن يشتري به
 ويخرج بنفسه واهله ثم يشتريها لمتاع مئة في وقت يتيسر عليه النحول والضمير في قول المصنف يبيعه راجع الى الامتعة

جميعه ممن يثق به ويخرج **قوله** ان يصدق منك حقي وقال الاخر ان اعطيتك فالسيلة له ما الاصل فهو العاشر في الاتفاق وتواضع السيلة للمريكي في ذلك يبر العبد وحققا به لهما ان يوكلان بفعل ذلك بكلمة واحدة السيلة في عتق العبد في المرض بلا رعاية ان يبيعه من نفسه ويقضي البذل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقضيه منه بحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى له بما لقيه من اعتقه ولم يشهد حتى مرض

جميع متاع ووجه نظر الواحد للجمع **قوله** ان لم اخذ منك حقي وقال الاخر ان اعطيتك فالسيلة لهما الاخذ من يعني لو قال طالب للمذيون ان لم اخذ منك حقي فاحره في طالق وقال الاخر ان اعطيتك فعبد في حرنا لسبيل ان يمتنع المطالب فيجب الطالب في اخذ منه جبرا **قوله** السيلة للمريكين في تدبير العبد وكتابته الخ يعني لو ان عبد ابن وجليل ذبوا احد هما صار لكل مد براء عند ابي يوسف وعامة فقها ثنا وضمن المد بركة شريكه موصرا كان او موصرا فان اراد احد هما ان يكون مد براهما ولا يضمن احد هما لصاحبه يوكلان جللا يدبر العبد عليهما جميعا في حكم واحدة فيقول الوكيل قد بركتني فلان وفلان او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مد براهما فيكون لهما جميعا ولو ان عبد ابن وجليل كاتب احدهما نهيته صار لكل مكا تباعليه عند الامام ومحمد ولشريكه الخيار ان شاء نقص الكتابة في كل العبد واطلها وان شاء ضمن المكاتب تيممة نصيبه وان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكا تباعليه ولا يضمن لشريكه شيئا فالسيلة في المسئلة ان يوكلان بفعل ذلك بكلمة واحدة اي التذبير والكتابة بصيغة واحدة بان يقول في المسئلة الارلى جعلت نصيب كل واحد من موكلتي مد براهما فيصير العبد مد براهما وفي المسئلة الثانية كاتب من الموليين جميعا على كذا وكذا قبل العبد ذلك صار مكا تباه من الموليين جميعا هذا هو المراد وقد اوجز المصفاية الاجاز حتى بلغ حد الالغاز **قوله** السيلة في عتق العبد في المرض الخ يعني وجب له عبد اراد ان يعتقه وهو مريض وخاف ان يسكر ورأته تركته فيمض العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه وقوله ان يبيعه المصل والمسلم من ان والنعل جبر المبتدأ وهو قوله السيلة وقوله يقض البذل منه خبر ثان **قوله** فان لم يكن للعبد مال الخ اقول هذه حيلة اخرى على نقد يرد على تمام السيلة الاولى وهي ان يدفع المولى الى العبد ما لا في السر ويكتف ذلك ثم يدفعه العبد الى المولى بحضرة الشهود فان قبض المولى البذل منه بحضرة الشهود عتق العبد بشراء نفسه ولا يكون للورثة عليه سبيل قال شمس الاثمة الحاراني شرط الخصاف يعني في حيلة ان يكون قبض المولى البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض وانما اذا لم يكن على المولى دين الصحة واقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره باصل المسئلة اذا كاتب عبده في مرضه ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال قال واما اذا اعتقه على مال فربة العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء وكان نظير الثمن في باب البيع فيعتبر من جميع المال فعلى هذا ينبغي ان يصدق المولى اذا اقر بالاستيفاء من غير ان يحضر الاستيفاء الشهود لكن الخصاف زاد في التوثيق والاحتياط كذا في التتر حانية **قوله** واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض اقول قد علم مما قد مر ان صحة الاقرار مقيدة بما بان لا يكون على المولى دين الصحة فان كان على المولى دين الصحة لا يصح اقراره باستيفاء البذل فليس في صحة الاقرار خلاف انما صحته مقيدة بما ذكرنا من

فان اقرعتهم من الثلث فالحيلة ان يقر بالعبد له جل ثم الرجل يعتقه اذا اراد ان يطأ حارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت
 يبيعها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالارادة احرار ولا تكون ام ولد العادي عشر في الوقف والصدقة اراد الوقف
 على مؤخر موته وخاف عدم احازة الورثة بقرائنها وكلف رجل وان لم يستمه وانه متوليها وهي في يده اراد وقف داره
 وقفاً صحيحاً اتفاقاً فجعلها صدقة موقوفة على المساكين وبسملها الى المتولي ثم يتنازعا فيحكم القاضي باللزوم اذ يقول
 ان قاضيا حكم بصحته فيلزم وان اطله قاض كان صدقة الثاني عشر في الشركة الحيلة في حوازيها في العروش ان يبيع
 كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم يعقد انها وهي معروفة الثالث عشر في الهبة ارادت هبة المهر من الزوج

قوله فان اقرعتهم من الثلث يعني وهو يريد ان يعتبر من جميع المال كما في التترخانية **قوله** فالحيلة ان يقر بالعبد لرجل
 الخ يعني احنيا بان يقول هذا العبد لك كما في التترخانية **قوله** اذا اراد ان يطأ حارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت
 الخ في المحيط في باب الخيل في اليمين على العتق والتزويج رجل له حارية يطأها فخاف ان تاتي بولد متصيرام ولد
 فالحيلة ان يبيعهما من ابن له او ممن يثق به ثم يتزوجها فيكون اولاده منها احرار ان كان باعها من ابن له او من ذي رحم
 محرم يعتقون بقرابتهم من المالك والحارية قنة رقيقة على حائها على ملك الذي باعها منه له ان يبيعهها و
 يخرجها من ملكه انتهى وقال في باب الخيل في الكفاية لو اراد ان يطأ امته ولا تصيرام ولد يبيعهما من ابن له صغير
 ثم ينزويها فيكون اولاده منها احرار ولا تكون ام ولد لانه يملك النكاح حارية ابنة الصغير من غيره فملك من نفسه لان
 فيه احد مال متقوم بازاء البضع الذي لا يتقوم الا بالعقد فتحصل له الغبطة والنظر **قوله** يقر انها الخ اي الدار وقف
 رجلا فالصيرم راجع الى الدار المتعلقة في الذم اذ لا يرجع للصيرم في نظم الكلام فاذا اقر بما ذكر لم يكن ثورثه
 معارضة في ذلك فنيامن من خوف عدم اجازتهم **قوله** فيحكم القاضي باللزوم اقول في المنبع شرح المجمع ان الوقف
 اذا كان محكوما به يلزم بالاجماع **قوله** اذ يقول ان قاضيا حكم بصحته فيلزم اقول في جامع الفصولين من الفصل
 الثاني لو احتيج الى كتابة الحكم في المجتهدين كوقف وا حارة مشاع ونحوه ولو كتب وحكم بصحته قاض من قضاة
 المسلمين ولم يسمه حازان لم يحكم به قاض وكتب الكاتب كذباً لا شك انه بهتان لكن ذكر المصنف ما يدل على انه لا بأس
 به وانه قال لو خاف الواقف ان يطله قاض ما به يكتب في صدك الوقف وقد حكم به قاض اذ انصرف في الحقيقة وقع
 صحيحاً انما يبطل بابطال القاضي وبكته منه هذا الكلام يمتنع قاض احر من ابطاله فيبقى صحيحاً وليس هذا كذباً مبطلحاً
 ومصححاً غير صحيح لكن يمتنع المبطل عن الابطال انتهى ومنه يعلم ان ما يكتبه الموثقون في صدك الاحارة من قولهم
 وحكم بصحته والحال انه لم يحصل من القاضي حكم بني له مترتب على دعوى صحيحة يكون ذلك ما نعال لمبطل
 من الابطال له اذا التصرف في الحقيقة وقع صحيحاً انما يبطل بابطال القاضي وبكته منه هذا الكلام يمتنع قاض احر
 من ابطاله فيبقى صحيحاً وليس هذا كذباً مبطلحاً ومصححاً غير صحيح حتى يبطله قاض احر وفي العتاد والجزاية من
 كتاب الوقف وان حكم حاكم بلزومه بعد ما صار حاداً لزم انتهى قال قاضي القضاة عبد المرمن الشحنة بهامش
 نسخة من الفتاوى الجزاية اقول كيف يعتبر في لزومه كونه حاداً واليه هو على ان الوقف تسمع فيه الشهادة
 بدون الدعوى وليس الكلام في الشرائط انما الكلام في اصل الوقف فنامل وافهم تسد انتهى وفيه تامل فتل بره
قوله ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر اقول هذا ميقول بما اذا كانت قيمة متاع كل منهما مثل صاعاً فاما اذا

عليها ان خلصت من الولد فيعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئا مبيعوا به قبل ان يهرق اول بيت تنزل
اليه فترده بخيار الردية وان ماتت فقد برز الزوج وهكذا ان يبيع له دين واراد التفرغ على انه ان مات يبرأ
المديون والانه يبيع بما لا يفعل ذلك قال لها ان لم تصبني صد اطلب اليوم فاستمرط لقي فالحيلة فيه ان تشتري
منه ثوبا ملفوا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث الرابع مهر في البيع والشراء اراد بيع دار على انه
ان امكته سلمها لاراد الثمن فالحيلة ان يقر المشتري ان يبيعها ويبيع في يد ظالم يقر بالذهب ولم تكن في يد
البائع ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها فكيف ذكر الخصاف روحا واولا عليه تعليم العبد بها وكيفية ذلك
عيب على الامام الاعظم روح في قوله اذ اباع حبلتي وخاف المشتري من الماء ان يدعي حبلها وينقض البيع قال فالحيلة

كان قيمة متاع احد هما اكثر بان كانت قيمة متاع احد هما اربعة الاف وقيمة متاع الاخر الف فان صاحب الاقل يبيع
من متاعه اربعة اخما منه خمس متاع صاحبه فيصير للمتعاط كنه بينهما انما سار ويكون الزوج بينهما على قدر زوا
باليها كذا في التترخانية فليرا **جمع قوله** على انها ان خلصت من الولادة الى عارية التترخانية عارية حامل تريد
ان تهب المهر من زوجها على انها ان ماتت في نفاها كان الزوج بريئا من مهرها وان سلمت من نفاها عاد المهر على زوجها
انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الخلل **قوله** فاذا ولدت تنظر اليه اليه قال شمس الاثمة الحلواني هذا يستقيم اذا بقي
الثوب على حاله لان الرد بخيار الردية غير موقت ونه ينقضي العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان اما اذا تعيب الثوب وتعذر
رده فلا **قوله** ويمكنه امين له دين اليه يعني اذا اراد ان يغيب وله على آخر دين ويريد ان يكون الغريم بريئا لم يعد ان
عاد اخذ المال **قوله** فالحيلة فيه ان تشتري منه ثوبا ملفوا بمهرها يعني وتقض ذلك الثوب من الزوج فاذا مضى اليوم
فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذلك الزوج فيسقط اليمين ولا تحث الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب
المشتري فترده بخيار الردية ويعود المهر على الزوج واراد عليه انه مع الشراء يصدق انها لم تهب المهر فينبغي
ان يعتد والجواب ان هذا قولهما في اشتراط تصور البر بقاء في المقيط اليوم او نحوه **قوله** فالحيلة ان يقر المشتري اليه قال
شمس الاثمة الحلواني ذكر محمد في الزيادة اذا اشترى الثوب المنصوب من المالك والغاصب مقر بالغصب في موضعين
فاجاب في موضع انه يجوز البيع وقال في موضع آخر يكون البيع موقوفا وهما متقاربان في المعنى لان التوقف
انما يكون لا جلا التسليم واما البيع فبائز **قوله** وفي في يد ظالم يقر بالغصب قيد بالاقرار لانه لو كان الغاصب جاحدا
يكون البيع باطلا ذكر ذلك محمد وقامه على بيع الابن **قوله** ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع يعني لو لا اقرار
المشتري لكان له حبس البائع لكن وحده الاقرار فليس له حبس لانه وجد الرضاء منه بتأخير القبض الى وقت الامكان ولا بد
ان يشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليمكنه اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينه **قوله** وكذا لك عيب على الامام الاعظم
والجواب ان هذا ليس امرا من الامام بالكذب لانه لم يقل لتفعل كذا حتى يكون امرا بالعقد بل ولكن هذا منه فتوى انه
لو كان فعل كذا كان كذا او كيف يكون هذا منه امرا بالكذب ومحمد رحمه الله لم يجوز ما هو اذق منه والله قال في مقادير
المرامعة يقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريته بكذا او كذا قال في السير لو احدث التكفرا مستلما و ارادوا ان يضربوا
منقه فامر المسلم ان يضربوا منقه لا يصح ان يقول لا تضربوا على بطني واضربوا على راعي فان هذا امر بالمعصية ولكن
ينبغي ان يقول الضرب على البطن شنيع والضرب على الرقاب احمق فيكون هذا امر بضرب الرقبة على وجه التعريض

يقول يا موبائيج بلان يقولان العجل من عبده أو من فلان حتى لو اذاعه لم تسمع واجيب هذه ما بالة ليس امر بالكلب
وانما المعنى انه لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد من يذهب ويخاف ان يكون البائع قد باعه ف اراد المشتري انه ان
يستحق يرجع الى البائع يضعف الثمن ويكون له حلا لا له فالحيلة ان يبيع له يضعف الثمن فو با كانه ديناً ومثلاً
ثم يشتري الد لو بما قد ديناً ودين فع الثوب له بالمائة فاذا استحققت يرجع بالمائتين ولو اراد البيع بشرط البراءة
من كل عيب وخالف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري
ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتريتها عتقت واذا اراد المشتري ان تخلصه زاد بعد موتي فتكون منك برة
او اراد شراء اغاذيب بالثمن وليس معه الا النصف ينقل ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقل ولا يفسد بالتحريق بعد
ذلك لم يرغب في القرض الا ليربح فالحيلة ان يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اذا اراد
البائع ان لا يخاصمه المشتري بعيب يأمره البائع ان يقول ان خا صمته في عيب فهو صفة وان اراد البائع ان

خافا لم يجوز وهذا كيف يامرون بالكف ب **قوله** يرجع الى البائع يضعف الثمن الخ اقول الصواب يضعف الثمن في الصراح
وضعف الشيء مثله وضعفه مثلاً واضعافه امثاله **قوله** فالحيلة ان يبيع له يضعف الثمن او بالخ عبارة الخصاف الحيلة
في ذلك ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فان استحققت يرجع بمائتي دينار وان يبيع المشتري من البائع ثوباً بمائة
دينار ثم يشتري الد او منه بمائة دينار فيضعها اليه وبالمائة الد ينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الد اراماً التي دينار فان
استحققت يرجع المشتري بهل المائتي دينار **قوله** ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب الخ يجب ان يعلم ان كل
من باع عبد او شيئاً آخر ويبرء من عيبه فانه يجوز زديده عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال
لا يجوز ما لم يسم العيوب يعني الشافعي رحمه الله ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب
اما بدون ذلك فلا تصح البراءة وهو قول ابن ابي ليلى اما اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيب لانه لا يعرف
اسامي العيوب ولا يعرف جميع العيوب حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يرى
البراءة من العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحاً وطلب الحيلة **قوله** باع من رجل غريب
يعني لا يعرف كافي الخصاف **قوله** ثم الغريب يبيع من المشتري يعني ويغيب الغريب فاذا اراد المشتري بالمبيع عيباً
لا يمكنه الرد على المشتري لانه لم يشتريه منه فيحصل مقصود البائع **قوله** الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري الخ انما يحتاج
الى هذه الحيلة على ظاهر الرواية واما على رواية الحسن فالبائع صحيح وان كان هنا شرطاً لا يرضيه العقل وفيه منفعة للمعتقود
عليه ومثل هذا الشرط يفسد العقد لكن انما يجوز لغلبة العرف كما قلنا في الرجل يشتري خطماً بشرط ان يوفيه الى منزل
المشتري كان البيع حائزاً لغلبة العرف كذا هذا وكذلك لو باع بشرط ان يكفل فلان وفلان الكفيل حاضر في المجلس مكفل
او باع بشرط الرهن والرهن معين في المجلس جاز العقد استحساناً لغلبة العرف كذا هذا فعلى قياس هذه الرواية لا يحتاج
الى هذه الحيلة ولكن ان ادعى له المشتري بذلك مضى الشراء والا لكان للبائع ان ينقض العقد كذا في الترخا نية
قوله فالحيلة ان يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح كان يشتري ما يساوي فلساً من درهمين اقول انما تتم هذه
الحيلة من غير كراهة على قول ابي يوسف اما على قول محمد رح فتكرهه قال في خزائن الفتاوى ان بيع ما يساوي درهما
بالغدر درهم في غير رواية الاصول يجوز ولا يكرهه في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يكرهه **قوله** يأمره البائع ان يقول

لا يزوج عليه المشتري إذا مضى المهر المسمى للمشتري بالنداء من النواحي الظاهرية من غير أن يثبت في الاستبراء والحيضة
 عن م لزومه ان يزوجه قبل التزوج ولو لم يثبت في المهر المسمى للمشتري بالنداء من النواحي الظاهرية من غير أن يثبت في الاستبراء والحيضة
 طلقها قبل القبض وجب على الأصح أن يزوجه المشتري قبل القبض كذا في بعض النسخ والمهر المسمى للمشتري بالنداء من النواحي الظاهرية من غير أن يثبت في الاستبراء والحيضة
 يجعل أمراً طيباً وعلماً طيباً وإنما قلنا كذا في بعض النسخ والمهر المسمى للمشتري بالنداء من النواحي الظاهرية من غير أن يثبت في الاستبراء والحيضة
 واختلفوا في كراهية الحيلة لاحكام الاستبراء المستوفى من حيث المبدأ في إيراد المهر المسمى للمشتري بالنداء من النواحي الظاهرية من غير أن يثبت في الاستبراء والحيضة
 ان خاصته الخ اي ما رآه البائع المشتري فيقول ما ذكره قول المشتري لا يوافقه على ذلك فانه لا يوافق على ما
 ما يلحقه بسببه ضرر فكيف يكون هذا حيلة للبائع **قوله** في الحيلة ان يقرأ المشتري الخ بقول بعضه
 ما قيل في الذي قبله **قوله** ان يزوجه البائع او الخ عبارة الترخائية ان يزوجه البائع من زجل يثنى به وليس
 تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري
 ولكن ينبغي ان يكون المولى الذي زوجها اعتباراً لها ولا بحيضة ثم يزوجه لا انه لم يفعل كذا في بعض النسخ
 في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وبهذه
 الأجواب فيمن وطئ امته ثم أراد ان يزوجه من انسان ينبغي ان يستبرأ بها بحيضة ثم يزوجه هكذا ذكر الخصال
 وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا تاس للبائع ان يستبرأ بها بحيضة ثم قال الخصال في تعليم
 هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها التزوج قبل قبض المشتري
 ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عند محمد زح لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الإحكام
 خصوصاً فيما بني امره على الاحتياط ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكيف اذا وجب القبض فيشترط
 الطلاق بعد قبض المشتري فعلى المشتري ان يستبرأ بها بحيضة وفي حيل الأصل لا اعتبار على المشتري فعلى رواية
 التحيل اعتبر وقت الشراء وقت الشراء فهي مشغولة بحق الغير وهو الصحيح **قوله** او يزوجه المشتري قبل القبض
 كذا لك يعني اذا ابى البائع ان يزوجه قبل البيع فالحيلة ان يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن
 يزوجه ممن يثق به ممن ليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون
 على المشتري الاستبراء لانه حين تأكل ما كره فيها كان يضعها حراماً عليه وحسين صار يقبضها حلالاً لم يحدث
 المالك فيها فلا يجب الاستبراء **قوله** او يزوجه المشتري قبل البيع يعني لو كان المشتري تزوجه الجارية
 بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها فلا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت له عليها الفراش وقيام الفرائض عليها
 دليل فراغ رحمها شرماً **قوله** واختلفوا في كراهية الحيلة لاحكام الاستبراء فقال محمد بن يحيى بن عمار
 لا يصح الا ان مشائخنا اخذوا في هذا الباب بقول محمد لان الباب باب الفروج فربما وطئ المالك في الطهر الذي
 باعها فيه فاذا احتال المشتري لاسقاط الاستبراء وسقط طهرها المشتري فاجتمع رجلان على امرأة واحدة ودليلاً بمنهي
 عنه كن في الترخائية **قوله** الحيلة في إيراد المديون الخ اي في إيراد الوالد اثنان المكيون فالمدون مضارب إلى المفعول
 والفاعل محذوف يعني رجلاً له مديون مال بغير شهود فابى الذي عليه المالك ان يقرب به الا ان يوجله إلى صاحبه
 منه على الشطرا ويبرئه عن الشطرا منه ويبرئ صاحب المال حيلة حتى يقر له بما لا يجوز تعجيله وصاحبه فاعلم بان

وأيضا يصح تأجيل بيع العبد المملوك بعد بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 ان يوحل نصيبه في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 المد يورن التاجيل في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 للمطلوب بعد ركه في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 في حقه فهو ضام حتى يحل له من مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب في حقه ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره ومن كان مملوكا في مال غيره فبطلت بيعته في مال غيره ولا يصح تأجيل بيعه في مال غيره
 بتأجيل معين ثم يقر المطلوب بعد يوم بمثل الدين للطالب بمو تاجلا فاذا خاف كل من صاحبه اخضر القهود وقال
 لا تشهد واعلمنا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدنا امتنع الآخر لا تشهد واطل المقر ونظر فيه فان للشاهد
 ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وحو انه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا تسعدها فها
 واذا وقع بالعبد وقع القضاة بعينه فصار المد يورن مستقرضا عليه واعتقرض العبد ووجب القيمة وفي البيع لا يتماق
 بل لك الدين بل بمثله دينا في الذمة وله الوافق بدينه وتصارى دقان لادين لا يبطل البيع **قوله** بل يصح تأجيله بعد
 العقد وذلك لان العلماء احتلوا ان الركيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجز بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك
 البيع بشئ مؤجل ومنجز قبل تمام البيع واحتلوا بعد انتقال ابو يوسف رجح لنجز التاجيل والتنجز بعد فيحتاج لهذه
 الحيلة على قوله لما عند الامام ومحمد رجح يجوز فلا يحتاج الى هذه الحيلة **قوله** بالحيلة ان يقرض المال جميعا وجب
 كان مؤجلا يعني وانكوا الاخر ثبت التاجيل في نصيب المقر فتبين بهذا ان من اقرض شيئا فنانما يشهد على الصفة التي
 اقرض من اراد بها قراره تغييره يجب قد صح لا يعمل اقراره قال شمس الاثمة الجواني رجح هذا اذا كان الاجل متعارفا
 اما اذا كان اجلا لا يتعارف الماس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد رجح **قوله** واذا اراد المد يورن
 التاجيل اليه في المحيط لقل من الخصام رجح له على رجل مال فبطل المطلوب الطالب ان يؤجله بهذا المال الى وقت معلوم
 وينجده عليه واجابه الطالب الى ذلك فخاف ان يحتال الطالب عليه بان يقرضه بالمال لانسان ويؤجله وينجده فان التاجيل
 والتنجز لا يجوز في قول ابي يوسف رجح فالحيلة في جوازها على قوله ان يقول الطالب ان هذا المال وجب على المطلوب مؤجلا
 الى وقت كنهه ان منجما كنهه او كنهه انجما وقد ضمن له بما يلحقه من درك من اقراره او تلجئة او هبة او تمليك او توكيل
 فيبطل به هذا التاجيل والتنجز فهو ضام من لقله وعليه جلاصه حتى لو اقر الطالب لا يفساخ رجاء المقر له يطلب
 المطلوب بعد هذا التاجيل والتنجز فلهما طلب ان يرجع على الطالب فيأخذ بما ضمن ويرجع عليه بالمال فصار في
 الى وقت اجله والى النجزم انتهى ومنه يتضح كلام المصنف **قوله** اخضر الشهود وقال لا تشهد واليه يعني على المقر من انجده
 فاذا قرأناها قلنا الحكم اشهد واعلمنا بما في هذا الكتابين فاشهد وابد لك وان اقرضكنا وامتنع الآخر فلا تشهد والى المقر
 منا وحده فتكون هذه حيلة لهما جميعا **قوله** ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد يعني لمدح صفة
 النسي لان الامر ليس بشرط لتجمل الشهادة فيصح من غير امره ان يشهد عليه **قوله** اما اذا قال له لا تسعدها فها
 لانه لا يعرف ان المدعي محقق او مطلق والمدين يعرف حقيقة الحال فاذا امتنع الشاهد عن الشهادة لم يحل له ان
 انه يبطل ولا يصح للشاهد ان يشهد لكن القاضي الامام ابو علي النخعي كان يقول ان المشا ئح متردد دون فبطل اذا

والحيلة ان يعجل المستاجر له على المدة التي دفعه الى المزرعة التي اشتراها به بالانفاق في المدة
فيقبل بلا بيان او يعمل مثل ان يقدل ولو اشتاجر موصلة باجره حيلة فواذن له ربها العين بالانفاق من الاجر بجواز
واذا اتفق في البناء اشترى بطلب عليه قدر ما اتفق فيلتفتين قصاصا ويحذر ان الغنم ان كان والبناء للمزرعة هو امره
بالبناء فلهما فبني اختلاف قيل للاجر وقيل للمستاجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع
من المستاجر او لا ثم يواجره وقيل بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة تمامه اذا كان يبيع هزل وللمدينة فلا يملكه على ملكه البائع
وعلاوة الرغبة ان يحكون بقيمة او كما كثر او بنقصان يشير ان شرط خراج الارض على المستاجر غير جائز كما عتروا

اصطاط له كما في الترخائية لان اشهد يتعدى بنفسه وحسينه يكون اللام للتعديل لا للتعدي يعني لو اشهد وبالد اد
ان المستاجر مصدق فيما يدعي من الانفاق لا يقبل قول المستاجر الا بحجة يعني ا شهد وقت عقد الاجارة ووقت
اشترى المدة على المستاجر ان المستاجر مصدق فيما يدعي من الانفاق فعل ذلك **قوله** والحيلة ان يعجل ا في
والحيلة في ان يقبل قوله في الانفاق بلا حجة كما في الترخائية **قوله** فيقبل بلا بيان يعني لان بالتعجيل يصير المعجل
ملكاً لصاحب الدار فاذا دفعه الى المستاجر بعد ذلك يصير المستاجر اميناً عليه والقول قول الامين في صرف الامانة الى
مصرفها **قوله** او يجعل مقدارها في يد عدل يعني لان العدل امين والقول قول الامين فيما ينفق وحينئذ لا يحتاج
المستاجر الى البينة على ما اتفق فله الحيلة تغيط سقوط البينة من المستاجر لانها تفيد ان القول قوله بلا بينة بخلاف
الحيلة التي قبلها وحينئذ لا يصح نظمها في ملك واحد فتنبه لذلك **قوله** ولو امره بالبناء فقط يعني اذا لم يذ كر صاحب
العرصة المحاسبة من الاجر وانما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا او كذا ولم يقل واحاسبك بما نفقت في البناء
من الاخر فبني فيها **قوله** قيل للاجر الخ اي قال بعضهم يكون البناء لصاحب العرصة واستدل بما ذكره محمد في ضمان
الاجارات ان من آجر من آخر حماما وقال صاحب الحمام للمستاجر ما استمر فافعل فالعناية تكون لصاحب الحمام
وقال بعضهم تكون للمستاجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار
البناء يكون للمستعير **قوله** الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة يعني لانها لا تجوز وعلته ذلك على ما ذكره بعض
المشائخ ان بذل رب الارض قائم على الارض حكما لكون الارض مشغولة بالزراعة الذي ملكه فقد اجر ما لا يقدر
المستاجر على تسليمه ومثل هذا الاصح **قوله** ان يبيع الزرع من المستاجر او لا ثم يواجره يعني الارض متجوزا لاجارة لان
الزرع بالبيع يصير ملكا للمستاجر فالاستاجر ينتفع بالارض من حيث ان ينمو زرعها فنقل آجر ما يقدر المستاجر على
الانتفاع به ولان الزرع اذا صار مملوكا للمستاجر فقد زالت يد الاجر عن الارض حكما وحقيقة فنقل آجر ما يقدر المستاجر على
تسليمه **قوله** وقيل بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة اي قيد بعض مشائخنا جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة بطريق المذكور
بما اذا كان يبيع الزرع ببيع جد **قوله** اما اذا كان يبيع هزل وللمدينة فلا ي لا تجوز لاجارة لانه اذا كان يبيع الزرع ببيع
هزل فالزرع لم يزل من ملك البائع فبقي الحال بعد الزرع كالحال قبله **قوله** وملازمة الرغبة ان يكون بقيمة يعني
وعلاوة الهزل ان يكون ناقلا من قيمته مقدارا لا يتغابن الناصر قيمة فهو يبيع رغبة وحده عند الامام فتجوز لاجارة
وعندهما يبيع هزل فلا تجوز لاجارة وبعضهم قالوا هذا اذا كان باقلا من القيمة فهو يبيع جد بالانفاق فلا يمنع جواز
الاجارة وبيان كونه يبيع جد انهما باشره جليا تقيقا لغرضهما كذا في الترخائية فاي راع **قوله** اشترى خراج الارض

المزمنة والمجهولة في الاجرة بقدر ما يذنه بصرفه ونحوه ما تقدم فيها المزمة اشتراط العلف او طعام العلام على
 المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المزمة الاجارة فتصح بموت احد هما واذا اراد المستأجر ان لا يتفهم بموت المور
 ويقر المور بانها للمستأجر عشر من ثمن يزرع فيها ما يشاء وما خرج فهو له او يقر بانها أجره الرجل من المسلمين او يقر
 المستأجر بانها أجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احد هما واذا كان في الارض ميين نعط او قير ما راد
 ان يكون للمستأجر يقرر بانها للمستأجر عشر من ثمن وله حق الانتفاع عشر من ثمن فيجوز اذا أجر ارضه وفيها سمل
 فاراد ان يسلم النمر للمستأجر يدفع لنحوه الى المستأجر معامله على ان يكون لرب المال جزء من الف من الثمرة
 والباقي للمستأجر الثامن عشر في منح الدعوى

على المستأجر غير جائز لان الاجر مجهول لان الحراج قد يزيل وقد يمتنع فهو نظير مالو آخر داره سنة باجرة معلومة ومزمتها
 وذلك لا يجوز لان المزمة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان حراج الارض على المالك فاذا شرط مالكها الحراج على المستأجر
 صار في التقيد بركانه قال للمستأجر اجر تلك ارضي منه بكذا درهم ما على ان تحتال عني للسلطان بالخراج الذي علي في هذه
 السنة ولو قال ذلك لا تصح الاجارة لانه عقد اجارة شرط فيه حواله دين فيعطل عقد الاجارة **قوله** والحيلة ان يزيل في
 الاجرة بقدر الخراج فتجوز الاجارة لانها وقعت باجر معلوم **قوله** وبه ما تقدم في المزمة يعني من ان الاجر والمستأجر
 اذا احتلما في اداء الحراج فقال المستأجر اديتته خراجها وكذا به الآخر واحتلما في مقدار المردى فالقول للآخر ولا يصدق
 المستأجر فيما ادعى لان المستأجر ضمن غير اميين فهو بهل ايريد برأه ذمته عن ضمان الآخر مكر للاعتفاء
 مكان القول قوله والحيلة في ان يكون مصلح في انه ادعى الحراج بغير بينة ان يدفع المستأجر الى رب الارض جميع
 الاجر مع جلا ثم يدفع رب الارض قدر الحراج الى المستأجر ويؤكد ان يوديه منه الى ولاية الخراج فحينئذ يصير امينا مصلحا
 بلائمة كسائر الامناء **قوله** والحيلة ما تقدم في المزمة يعني ان يسطر الى ما يحتاج اليه من الدواهم لاهل العلف
 ويصم ذلك الى الآخر فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجرة ان يعلفها بملكه لزيادة الا
 ان المستأجر لا يصدق في دعوى الانفاق ما لاحوط ان يوكل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الآخر ثم الآخر يدفعه
 الى المستأجر ويأمره بدفعته على دأته وكذا اذا استأجر احيرا وشرط الطعام على المستأجر يفعل ما ذكرنا **قوله** الاجارة تنسخ
 بموت احد هما اي الآخر والمستأجر المضمين من لفظ الاجارة **قوله** او يقر بانه أجرها الخ في المحيط نقلنا عن العميون
 اسما ارضا عشر سنين واراد ان لا تمتنع الاجارة بموت احد هما بالحيلة فية ان يقر المسأجر انه استأجرها لرجل
 من المسلمين او يقر الاجر انه أجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احد العاقدين لان الاجارة لا تبطل بموت الوكيل
 ولا بموت الآخر متى كان المستأجر مجهولا ولا وكل واحد منهما صادق في اقراره لانه استأجرها والآخر أجرها لرجل من
 المسلمين **قوله** أجر ارضه وفيها نخل الخ في المحيط الرضوي واشتجار الاشجار لا يجوز وحيلته ان يواجر الارض البيضاء
 التي تصلح للزراعة بما يبين الاشجار اجر مثلها و زيادة قيمة الثمار ثم يدفع وبها الارض الاشجار معااملة اليه على ان يكون
 لرب الارض جزء من العجز وبما رة فان يضع ذلك العجز حيث أجره لان مقصود وبها الارض ان تحصل له زيادة
 اجر مثل الارض بقيمة الثمار ومقصود المستأجر له فيه ثمار الاشجار مع الارض وقد حصل لهما مقصودهما بل لك فتجوز
 قال بعض الفضلاء محل هذا اذا كان في غير الوقت لان المصروف في الوقت انما يكون بما فيه المصلحة وهذا

إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين أن يقربه لابنه الصغير ولا جنبي وفي الثاني اختلاف إيجابه
لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيسارمه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح الثوب فساومه
بطالت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعي عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعي ثم يمتصقه المشتري بالبيعة التاسع مشر
في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه أن يشتريه بخلاف جنس ما أمر به

لأنه صالحة فيه للوقف لأنه لم يحصل للوقف اجرة وهذا جزء ضعيف **قوله** إذا ادعى عليه شيئا باطلا يعني رجلا في يده
ضيعة أو دارا وغير ذلك فادعاه رجل والمدعي ظالم يبطل والمدعي عليه يكره اليمين فاراد حيلة حتى
تندفع عنه اليمين **قوله** أن يقربه لابنه الصغير أو لا جنبي يعني فتندفع عنه الخصومة قال في التترخائية هكذا قال
الخصاف في حيلة وقد ذكر في أدب القاضي اختلاف المشائخ وبعضهم فرقوا بينهما إذا اتوا لولد الصغير تندفع
اليمين وبينهما إذا اتوا لا جنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم تندفع اليمين في الصورتين جميعا قطعاً لباب الحيلة
قوله وفي الثاني اختلاف أقول قد علم مما تقدم منا من التترخائية أن الاختلاف في الأولى والثانية **قوله** أو يعبره لغيره خفية الخ
هذه حيلة أخرى يندفع بها ما يرد على الحيلة التي قبلها وذلك أن المدعي لو قال إن المدعي عليه لما أقربا لضيعة المدعي
بها لابنه أو لا جنبي صار مستهلكا لما لي ورجب عليه القيمة فلي أن أحلف بالله تعالى مالي عليك قيمة هذه الضيعة
قال الخصاف على قول الإمام وأبي يوسف الآخر لا يمين عليه وعلى قول محمد روح وهو قول أبي يوسف الأول
يجب الضمان ثم بعض معائنا قالوا بأن هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما السجود يوجب الضمان بالاتفاق
وبعضهم قالوا في السجود روايتان عن الإمام وأكثر المشائخ على أن الخلاف في الكل على السواء وينبغي أن يجب
الضمان ههنا بالاتفاق لأن هذه أتلأف الملك والعقار يغصن بالاتلاف لا ترى أن الشاهد بالعقار يضمن من الرجوع
بالإجماع لا تلأف الملك فإن المدعي عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك غير العقار فالحيلة أن يعبره عليه أي على طرف وجه
لا يعرفه المدعي ثم يعرضه على هذا المدعي ليساومه فتبطل دعواه كذا في التترخائية ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الدليل **قوله**
ولو ادعى عدم العلم به وأصل بما قبله وروي عن أبي يوسف روح أنه كان يقول إن المدعي عليه إذا عرض على المدعي فساومه بناء
على أنه لم يعرف المدعي تسمع دعواه **قوله** وتو قال لم أعلم أي الثوب وأصل بما قبله يعني فإن قال المدعي بعد ذلك
لم أعلم أن الثوب ثوبي فإنه لا يصدق لأن المساومة من المدعي إقرار منه أنه لا حق له في هذه الثوب فيجعل ما تقتضيه المساومة
كالصريح به ولو صرح وقال لا حق لي في هذا الثوب ثم قال بعد ذلك أنما قلت لأنني لم أعرف أن الثوب ثوبي كذا هذا
قوله أو يبيع المدعي عليه أي يبيع المدعي عليه ذلك الشيء ممن يثق به ثم يهبه للمدعي فإذا قبل المدعي الهبة بطل دعواه ثم يبيع المشتري
و يقيم البيعة على الشراء فبأخفه من المدعي لأنه يكون أحق به من الموهوب له ويبطل دعوى المدعي لما قلنا ولا تكون
على المدعي عليه يمين في ذلك **قوله** الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه مباراة الخصاف رجل وكل رجلا أن يشتري
له جارية بعينها أو دارا أو صيغة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم أراد أن يشتري ذلك لنفسه ما الحيلة في ذلك **قوله**
أن يشتريه بخلاف جنس ما أمر به كان يا مرة بالشراء بالف درهم فيشتري بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم
والدنانير جنسين أذلو جعلهما جنسا واحداً والصار الوكيل مشتريا للامر فيما إذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى

بالب نائير اولى العكس وقد ذكر محمد في شرح التاج في باب المساواة أن الدرهم والد نائير جنسان مختلفان تيمافى
حق الدراهم حتى جاز بيع أحدهما بالأخر متفاضلا وفيما عدل أحكم الربا جعلنا جنسا واحد الاستحسانا حتى يكمل نصاب أحدهما
بالأخر والقاضي في تيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدرهم وإن شاء قوم بالب نائير والمكروه على البيع بالب والهم
إذا باع بالب نائير اولى العكس كالوداع بالدرهم كان يبعه ببيع مكروه وصاحب الدرهم إذا ظفر به نائير من علمته كان
لأن يأخذها بجنس حقه كالوظفر بدرهمه الأرواية شاذة من محمد وإذا باع شيئا بالدرهم اشتراها بالب نائير قبل نقد

فأشترى بجنس ما أمر به لكن بالزيادة على ما أمر به لأنه يصير مخالف أمره فينقل عليه ولا يتوقف لأن الشراء لا يتوقف على ما عرف **قوله** أو يصرح بالشراء لنفسه بضررة موكله أقول هذه حيلة أخرى لا مرآ آخر كما في حيل المحاصف وعبارته وجعل أمر رجلا أن يبيع جارية له فأراد الوكيل أن يشتريها لنفسه قال ما الحيلة في ذلك قال يقول لمولى الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية وأجزأتا مري فيها وما عملت فيها من شيء فاذا قال ذلك وقبل الوكالة فتمسح للوكيل أن يوكل وكيلًا مران يبيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الأول من هذا الوكيل الثاني فيجوز

ويصح عند محمد ويجعل بمنزلة الهبة **قوله** انك يدفع له الوكيل قد والتمس يعني بطريق الهبة **قوله** قاله ان ياذن له في بيعته فاذا بعث المتاع ملى يد غيره لا يضمن لانه امين اجيز له ما وصنع **قوله** وكذا لو اراد الايداع الخ اي الوكيل با لشراء لو اراد الايداع بعد ما اشترى **قوله** لان الاجير الواحد من ماله يعني والامين اذا دفع الوديعة الى من في ماله لا يضمن هو اء اعتا جره مسا نهة ومشاهدة هكذا حكى عن شمس الآئمة العلواني **قوله** اذ يرفع الوكيل الامر الى القاضي الخ يعني ويطلب منه ان يكلفه في ايداع ذلك المتاع وفي بيعته ملى يد غيره الى صاحبه لان المتاع في ولاية وتدير الى مال الغائب فصار فعل الوكيل با مر القاضي بمنزلة فعله با امر الامر كن في الترخا نية وفي القنية

فما أذنه في أرحالها العشر دون في الشفعة الحيلة أن يهب الدار من المشتري ثم يبيعها بغيره وبالثمن وكذا الشفعة بغير
 لمن أراد شراء ما يملكه بغيره لاخر له بغيره ثم يبيعها بغيره بغيره ثم يبيعها بغيره بغيره ثم يبيعها بغيره بغيره
 الحادي والعشرون في الصلح ما تترك ابنا وزوجة ودارا فدعى رجل الدار فصالها على مال فان صالها على غير اقرار
 فالمال عليه ما ائتمارا الدارين بينهما انما ناولا فالمال عليهما نصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار لغيره ان يصلح اجنبي
 منهما على اقراره ان يسلم لها الثمن وله حصة او يقرأ المدعي بان لها الثمن والباقي للابن

جرت مادة حاكة الرمتا في انهم يبعثون الكرايس بين الخ من يبيعها لهم في البلد ويبيعها باثما فيها اليهم بيد من شاء وبراء
 امينا واذا بيعت البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا وآبى ذلك الرحول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة
 معروفة عندهم قال امقاذا ناولها اجبت انا وغيري انتهى وهو مما يجب حفظه ليكنرة وقوله الحيلة ان يهب
 الدار من المشتري اليه يعني ويهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يجب
 الشفعة لان حق الشفعة تختص بالمبادلات والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير مبادلة من رد الموهوب له
 للموهوب به بالعيب وغير ذلك واذا لم تصر مبادلة تعيينت هبة فلا يثبت فيها الشفعة غير ان هذه حيلة يملكها بعض
 الناس دون البعض لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالاب والوصي والوكيل واما اذا كانت الهبة بشرط
 العوض ففيه اختلاف الرايتين ففي ظاهر الرواية انها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وفي الروايات انها
 لم يست في معنى البيع وفي بعض المواضع ذكر الخلاف بين اني يوصف ومحمد واذا كان في المسئلة اختلاف او خلاف لا تصح
 حيلة لا بطل الشفعة كذا في التترخانية قوله وكذا الصدقة يعني تكون حيلة لاسقاط حق الشفعة كالهبة وانها تعاقب الهبة
 الصدقة في حق الرحوم فيها دون الصدقة واما فيما عد اذ لك الهبة والصدقة سواء قوله او يقر لمن اراد شراءها بها
 الخ اي يقر البائع لمريد شراء الدارها ثم يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا
 مروى عن محمد بن حنبل في هذه الروايات لا يقر وليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك ولا فيه كلام صرف في كتبنا
 فهد ابناء على ذلك قوله او يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الحار الخ يعني ويخط على ذلك الجزء خطا كيلا يكون هبة المشاع
 فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا والشرىك مقدم على الجار وانما شرطا
 ان يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق عليه صار المتصدق عليه حار الدار المشتراة فلا يتقدم على الحار غير ان هذه
 الحيلة انما تكون حيلة لا بطل حق الجار لا بطل حق الخياط كذا في التترخانية قوله فان صالها على غير اقرار فالمال عليها
 انما ناول الدارين بينهما انما كذا في النسخ بالنصف والصواب ائتمان بالرفع وانما كان الحكم ماد كرا لاد الدار تكون بينهما
 ميراثا على ثمانية مكف ذلك بدل الصلح يجب على الابن حصة ائتمانه وعلى المرأة ثمنه لان الصلح من انكار معاوضة فلا بد من
 اعتبار المعاوضة من الجانبين وان كان الصلح من اقرار يجب البذل عليهما نصفان لانهما لما اقرارا بما ادعاه المدهي صار بالصلح
 مشريين هذه الدار من المدهي فتكون الدارين بينهما نصفين فكذلك البذل قوله والحيلة في جعل الاقرار لغيره الخ اي في
 جعل الصلح من اقرار كالصلح من انكار ان يصلح عنهما اجنبي على مائة مثلا بعد ما اقر الاجنبي بالدار للمدعي على ان يسلم
 للمرأة ثمن الدار وللابن حصة ائتمانه فاذا فعل الاجنبي ذلك كان الدارين بينهما على قدر ميراثهما ثم يرجع الاجنبي
 هاتيهما بالمائة على مقدار ميراثهما انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص قوله او يقر المدعي بان لها الثمن اي يقر المدعي الدار

الثاني والعشرون في الكفالة الثالث والعشرون في الحوالة السيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه او مات مفلسا ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والسيلة في عدم براءة المحيل ان يضمن المحال عليه الرابع والعشرون في الرهن السيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخصا رثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع السيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج من الضمان مادام مستعملا له فاذا فرغ ماد الضمان السيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدل عليه انسان فيدل فعه بانه رهن عنده بان لها التمس منها **قوله** الثاني والعشرون في الكفالة اقول هكذا ترجم المص ولم يكتب شيئا واكمل ذلك اخوه العلامة عمر بن نجيم فقال عقيب الترجمة اراد الطالب ان ياكل بعض جميع المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن فالحيلة ان يعطي عن الدراهم المضمونة دنانيرا وعكسه زيادة من قيمتها كغلا بنفس رجل قد فعه احد هما لا يبرأ الاخر والسيلة ان يشهد ان كل واحد قد كفل صاحبه فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان ياكل منه كغلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز فالحيلة ان يضمن المال ملي انه ان وافى به يوم كذا فله وبه من المال وبه من المال **قوله** ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول اقول هذا ناقص وتامه ان يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالبه المحتال له ولو مات هذا المعلوم مفلسا لم يكن للطالب ان يطالب المحيل الاول لانه ما ا حاله عليه انما حاله على رجل اخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفلسا **قوله** السيلة في حواز رهن المشاع الخ يقال عليه هذا انما يناتي على القول بان الشيوع الطاري لا يبطل وهو خلاف ظاهر الرواية وعلى الظاهر لا يخرج بما ذكره من كونه رهنا مشاعا ويجب بان السيلة يمكن تحصيلها ولو على قول ضعيف كما قالوا فيمن على طلاقه على النكاح انه يذهب الى شافعي فيحكم بالغاثة بل قالوا يعتدل فتواه في ذلك واقول لما كانت العلة لبطلان رهن المشاع مناته لمقتضى الرهن وهو السبس الدائم الى الوفاء وذلك منتف فيما اذا شري النصف وصار النصف عنده وهذا لانه يمكنه حبسه حينئذ الى الوفاء فاذا نسخ البيع طرأ الشيوع فلم يمنع على تلك الرواية انتهى وقبل عليه ان هذه السيلة لا تقيد ايضا على القول بان الشيوع الطاري لا يضر وما ذاك الا لانه لما باعه منه على انه بالخيار فلا يخرج من ملكه المائع لما علم ان خيار المائع يمنع خروج المبيع من ملكه فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المشاع فلا يجوز فلا تقيد السيلة منه كورة ولو كان الخيار للمشتري لا يقيد ايضا وما ذاك الا لان خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملكه بل يخرج بيد حل في ملك المشتري على تولهما فيكون رهن المشاع من شريكه وهو انه لا يجوز وما على قول الامام من انه لا يد حل في ملكه وكذلك لانه وان لم يد حل في ملك المشتري في مدة الخيار فبعد ما امان يد حل في ملكه او يعود الى ملك المائع وعلى كلا التقديرين يكون رهن المشاع ملا يجوز كما هو ظاهر للمعامل فيحتاج الى الجواب عن عبارة المص انتهى اقول ذكر هذه السيلة الامام الخصاف واوضحها على اوجه يزدل به الاشكال ويحصل الجواب وكذا صاحب منية المفتي وديارته اراد ان يرهن نصف داره مشاعا يبيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويقبض الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع فيحكم الخيار فيصير في يده بمنزلة الرهن **قوله** فاذا فرغ عاد الضمان اي ما اذا فرغ من الانتفاع تعود رهنا ذكر الخصاف انه اذا ترك الانتفاع بالدار ومعه رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التعريض شرط العود رهنا وظاهر المبسوط ان التعريض ليس شرطاً **قوله** السيلة في اثبات الرهن اي اثبات المرتهن الرهن والمصدر مضاف الى المفعول والقاعل محذوف

ويثبت في قضي القاضي بالرهنية وتنفذ الخصومة الخامسة والعشرون في الوصية بالتقبل التخصيص بتزوج ومكان
 و زمان فاذا خصص زيد بالوصية وحده وبالشام و اراد ان ينفر ذلك فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برائى
 ان يشترط له الا انفر اذا حيلة في ان يملك الوصي منزل نفسه متى شاء ان يشترطه الوصي وقت الايصاء الحيلة
 في من القاضي يعزل وصي الميت ان يدعي دينا على الميت فيخرج القاضي ان لم يبرأ منه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

تم الفن الخامس من الاشياء العظيمة . نعمة الله الشاهد ، منة الله فوق

* الفن السادس من الاشياء والنظائر *

قوله ويثبت في المرتبة الاولى المقام بالبينة الرهنية وان كان الراهن غائبا وقت ذكره محمد رح هذه المسئلة في
 كتاب الرهن وشوش فيها الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لاحتاج البينة على الراهن والمشايع مختلفون فيه
 بعضهم قالوا ما ذكره في كتاب الرهن وقع غلطاً من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة وبعضهم قالوا في المسئلة وايتان
 وفي السير الكبير العبد المرهون اذا اسروا وقع في الغنيمة فوجه المرتبة من قبل القسمة واذا لم البينة اندهن عند لفلان واحداً
 لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن وحينئذ لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد وقت الاصراف فتيين بهذا
 ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلة لا حاجة اليه كذا في الترخانية فليراجع **قوله** الوصايا لا تقبل
 التخصيص الخ هذه عند الامام وعليه فحتاج الى هذه الحيلة التي ذكرها امامنا ابي يوسف فتقبل التخصيص واما محمد
 رح فقوله مضطرب في الكتاب **قوله** فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكل الخ عبارة الترخانية الحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع
 تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته ويتخذ امره فيها فاذا
 فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصياً عاماً منفرداً بالانصرف بالتعلق اعتباراً بشرط الوصي قال الشمس الا ثمة
 الحلواني في هذه المسئلة نوح نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان ما مائمه
 تخصيصه بما له به بعد ان يكون في معنى الحجر الخاص والعبر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يغيره وانه ذكر في الماذون ان
 المولى اذا اذن لعبد في التجارة اذ لم يماثل حجر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح العبر ومسئلة اخرى ترد فيها المشايخ
 ان من اوصى الى رجل وجعله فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه بعض المشايخ على انه يصح هذا التقييد
 واكثرهم على انه لا يصح ولا يصير وصياً بينهما فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة **قوله** الحيلة في ان يملك الوصي منزل
 نفسه متى شاء يعني لا ان الوصي المختار لا يملك عزله نفسه **قوله** ان يشترطه الوصي وقت الايصاء وذلك بان يقول الوصي
 جعلتك وصياً على ان الامر بيدك في منزل نفسك متى شئت **قوله** ان يدعي دينا على الميت الخ يعني ان يدعي
 دينا على الميت لنفسه حتى يتهمه القاضي انه ياخذ ذلك من تركته الميت قبل الايمان بين يدي القاضي فيخرج من
 الوصية قال في المحيط الرضوي وذلك حيلة في القضاء لا فيما بينه وبين ربه لانه كذب محض اذ لم يكن عليه دين
قوله من الاشياء والنظائر في بعض النسخ في بدل من مكانه او اذا ان يسمى الفن بالاشياء والنظائر
 ويدل على ذلك ما قد في الفهرس من قوله الفن السادس من في الاشياء والنظائر انه يسمى هذا الكتاب ببعض

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وجلال على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه احوال الفن السادس من كتاب الاشياء والنظائر وهو من الفرق
ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام الكرايسي المسمى بتلقيح المحبوبي

كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة

البقرة ان سقطت في البئر لا تقس الماء ونصفها ينحس والفرق ان البقرة اذا سقطت في البئر وعليها جلدة تمنع من الشروع

خزونه ولعل اصل العبارة الفن السادس في الفروق وهو من الاشياء والنظائر واما فن الجمع والفرق فهو الفن المتقدم
الرابع ووجه التسمية ظاهر **قول** وهو من الفروق الاضافة لامية والفروق جمع فرق قال العلامة شهاب الدين المقراني
في ادائل كتابه المسمى بانوار البروق في انواع الفروق سمعت بعض مشائخنا يعني الامام خمس الذين الخمس وشاهي
يقول فرقت العرب بين فرق بالتخفيف و فرق بالتشديد فالاول في المعاني والثاني في الاجسام ووجه المناسبة فيه
ان كثرة الحروف عند العرب تفتضي كثرة المعاني او زيادته لوقوته والمعاني لطيفه والاجسام كثيفة فنامعها التشديد وناسبت
المعاني التخفيف مع انه قد وقع في كتاب الله تعالى خلاف ذلك قال الله تعالى واذا فرقنا بينكم البحر فذغف في البحر وهو حتم
وقوله تع فامرق بيننا وبين القوم الناهقين وجاء على القاعدة قوله تع وان يتفرقا يغن الله كلامي معته وقوله تع فيتعلمون
جنهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وقوله تع تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ولا تكاد تسمع من الغفهاء
الا قولهم ما الفارق بين المسلمين ولا يقولون ما الفرق بينهما بالتشديد ومقتضى هذه القاعدة ان يقول السائل افرق لي
بين المسلمين ولا يقول فرق لي ولا ياتي شيعي بفرق مع ان كثيرا يقولون في الافعال دون اسم الفاعل انتهى
اقول القاعدة التي ذكرها الخسر وشاهي اغلبية لا كلية كاهو شان القواعد الادبية والفقهية بخلاف قواعد العلوم
العقلية فانها كلية ابد **قول** جمعتها من فروق الامام الكرايسي المسمى بتلقيح المحبوبي اقول الصواب ومن فروق
المحبوبي المسمى بتلقيح المحبوبي فانهما كتابان لا كتاب واحد وعوى انه اشبه عليه اخذ الكتابين بالآخر بعين جلت
غاية ما في الباب انه وقع سهوا من قلم الناهج الاول لسقوط ما ذكرنا له الصواب **قول** وفيها بعض مسائل الطهارة اقول كان
الظاهر ان يقول وفيه بالاجاز الضمير للكتاب وقد يقال ان الضمير لاكتسابه من المضام اليه **قول** البقرة
اذا سقطت في البئر الخ وكذا البعرتان والثلاث كافي الفروق المحبوبي فليست البقرة قيد اكتسابه من مضامه من جهة المص واختلاف
الروايات في الكثير القاحش الذي يمنح الجوار في آبار الخازجة من مصر التي ليست لها روض حاضرة قال بعضهم
يقولون الى رأي المبتلي به وقيل مالا يخلو دلو عن بعرة وقيل ما يخلو اكثر وجه الماء كذا في فروق المحبوبي وفي زاد الفقير
اما بحر الابلي والغنم والمعر فلا يتجنس البيرو بوقوه الا اذا استكثر الناظر ولو منكسرا انتهى وكذا البقرة رطبها او يابسها
كافي امانة المقيم شرح زاد الفقير لان عدم نزجها بالبقرة للضرورة لان آبار الغلوات ليس لها روض حاضرة والابلي
والغنم تبخر حول الابار فتلقحها الريح فيها فلو افسد ما القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعلى هذا الفرق بين المطلب
والابليس والصبي والمكهر والبعير والنحشي والروث لشمول الضرورة وبعضهم يفرق والظاهر الاول وكذا الفرق بين

ولا كذلك النصف وفي المذهب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوفى امرأته المريضة بخلاف مذهب وامتد الفرق ان العبد ملكه فيجب عليه الصلاة لا المرأة لا ينزح ماء البئر كله بالفارة وينزح من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فينزح الكل له ولو نظر للصلي الى المصحف وقراءته فسدت صلاته لا الى فرج امرأة بهيمة لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت مجوسيا فلا اعادة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس اعاذوا ان كان متيقنا والفرق ان اخبار الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل اقيمت بعد سرورته متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ولا يأتى ثم والفرق ان الثاني لا صلاحها لا الاول حور الفارة نجس لا بولها للضرورة وجعل ميتا في دار الحرب معه زنا روي حجه مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه في دار الاسلام

كتاب الزكوة

يجوز تعجيلها من نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب وفيه قبله التوكيل بدفعها له دفعها لقرايته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق ان مبنئ الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقه شك في ادائها بعد الحول اداها وفي اداء الصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العمر وقتها فهي كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لا زكوة

آبا والمصر والفوات لما قلنا **قوله** لا يجب عليه ان يوفى امرأته المريضة يعني حرة كانت او امه **قوله** والفرق ان العبد ملكه وكذا الامه فلو قال ان العبد ملكه وكذا الامه كان اولي ليلاليم قوله بخلاف مذهب وامتد **قوله** لا ينزح ماء البئر كله بالفارة بل ينزح مشرون دلوا هذا مقيد بما اذا لم تنفسح وبما اذا لم تطرد هالهرة واخرجت حية والا فينزح الماء كله كافي للمعتبرات **قوله** وينزح من ذنبها مباركة المحبوبي وفي نصف ذنب الفارة ينزح جميع الماء وهو اقل في الالفاز وهذا مقيد بغير المشمع المنقطع واما المشمع المنقطع فيجب لوقوعه لزح مشرين كافي امانه الحقيق **قوله** والثاني محتمل يعني لانه قد يشبه على الانسان فيصدق كذا في فروق المحبوبي يعني يشبه على الانمان امر الطهارة فيصلي ظانا وجودهائم يتحقق على مهان فيجبر بذلك فيصدق **قوله** هو الفارة نجس لا بولها اقول الذي في المتون والشروح والفتاوى ان هوها مكرهه **قوله** ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات وكذلك عشر تحيله قبل الطلوع عند هما اما بعد النبات وبعد اخراج الطاع فيجوز بالاجماع مع ان زكوة الارض اولي وحوبا وتعجلا لانها ابقى **قوله** والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب عبارة المحبوبي والفرق ان الدراهم والدنانير خلقا للثمنية والتجارة والنماء يحصل بالتجارة فكانت الدراهم والدنانير انما بخلاف الارض لانها ليست نامية بنفسها الا بالزراعة وكذا النخل الا بالانثاق انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الخفاء **قوله** التوكيل بدفعها اي الزكوة وكذا اصله الفطر وغيرهما من الكفارات والعشور **قوله** وبالبيع لا يجوز ان يبيع من اقراره ولا من نفسه بالاولى ولو وكلته بالتزويج فزوجها من نفسه لا يجوز ومن اقراره يجوز لان النكاح معاوضة من وجه تبرع من وجه فاعطاه ما فيه **قوله** والمعاوضة على المضايقه فيتهم في البيع مع اقراره بالمحاباة بخلاف الصدقة **قوله** والفرق ان جميع العمر وقتها هي عبارة المحبوبي والفرق ان الصلوة اذا كانت اهم فالظاهر الاداء بخلاف الزكوة وضون جميع العمر وقتها رواية ابي بكر الرازي وابن الشجاع عن اصحابنا **قوله** فهي كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت يعني فانه يعيد ها ولو قال كافي فروع المحبوبي بخلاف الصلوة فانها موقته لكان اولي لا قضاء السيلق والسباق له

فيه ولو كان مسما وجبت والفرق بين الاول ومستهلك دون الثاني والملاح والخطب للطباخ والحرف والصابون
للصا والفت والقظ لانا وكان زعفران والبعض والزعفران للصباغ كالسمسم والفرق ظاهر

كتاب الصوم

فقد روى يوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمتاه والفرق امكان حجتين فيها بنفسه وبالنائب
بخلافه ذاق في رمضان من الملاح قليلا كفرد ولو كثيرا لا لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفرا بتلاع موسمته
من خارج لان مضغها لانها تتلاشى بالمضغ دون الابتلاع

كتاب الحج

لو رمى الجمرة بالبرجاء وبالجواهر لان في الاول استغفانا بالشیطان وفي الثاني اعزاه لودل المحرم على قتل صيد
لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا والفرق ان الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
قوله والفرق ظاهر وهو ان الزعفران في الثوب غير باق في عين باق فيعطى له حكم العين وفي الخبز لون غير باق في
عين غير باق فيجعل وصفا مستهلكا فلا تجب الزكوة كذا في فروق المحبوبي **قوله** نذر صوم يومين في يوم الحج وكذا
لو نذر صلوة يومين في يوم لا يلزمه الا صلوة يوم واحد لعدم قبول الصلوة النيابة كالصوم **قوله** ذاق في رمضان اي في
نهار رمضان اقول تعبير المصنف ان مجرد الذوق مفطر وموجب للكفارة وليس كذلك لانه لو ذاق شيئا
ومجه لم يفطر ويكره للصائم الحاجة الشراء ليعرف الجيد من الردي وكذا اذا كان زوجها وصيدها جميع الخلق ويحتاج
الى ذوق الطعام كافي الخانية قال بعض الفضلاء وما ذكره المصنف عا لاطلاق ما في البزازية من ان في الملاح تجب الكفارة
في المختار وحاصل ما فهم من كلام المشائخ ان في رحوب الكفارة باكل الملاح قولان احدهما الوجوب
وهو المختار واطلقوا في ذلك مشمل القليل والكثير الثاني عدم الوجوب مطلقا لا طلاقهم ذلك
واما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من التعصيل فلم اراه لغيره وان وجد فهو قول ثالث قائل بالتفصيل انهي
اقول قد وجدنا هذا القول الثالث في فروق المحبوبي **قوله** لان قليله نافع قال عليه الصلوة والسلام ابن ابي
بالملاح واحتم بالملاح فان فيه شعاعا من سبعين داء اذناها الجنون والجذام والبرص بخلاف الكثير فانه مضر فصار
شبهة في امقاط الكفارة والحل على هذا اذا كان حراما وضاعفا في تلقيح المحبوبي **قوله** وقضى وكفرا بتلاع موسمته
من خارج كذا في فروق المحبوبي **قوله** لانها تتلاشى بالمضغ معنى فلا تدحل حوفه وقوله تتلاشى ليس بعربي نبه على
ذلك الامام المطرزي **قوله** لو رمى الجمرة بالبرجاء اقول ما ذكره المصنف من حوازل الرمي بالبرجاء مخالفا لما يقتضيه
كلام المشائخ في كتبهم المعتمد وفي النهاية نسب ما ذكر من الحوازل الى بعض المتعسف وعبارة بعض المتعسف
يقولون اذ رمى بالبرجاء لان المقصود اهانة الشيطان وهو يحصل بالبرجاء **قوله** وبالجواهر لا ومثلها اللالي والذهب
والفضة كما في نروق المحبوبي **قوله** والفرق ان الاول يعني قتل الصيد محظور احرامه يعني وهو محتص بالحرم
كما في نروق المحبوبي **قوله** والثاني محظور بكل حال يعني سواء كان بالحرم او غيره **قوله** ولو غلطوا في وقت الوقوف
لا امادة يعني اذا غلطوا في الحج فوقعوا يوم النحر وشهد الشهود دانهم راوا هلال ذي الحجة بحيث يعلم يقبنا ان هذا اليوم
يوم النحر لا يلزمهم القضاء

الموقوف لا إعادة وفي الصوم والاصحية والعماد والفرق ان تدبركه في الحج منع من زوجه غير متوليها متى استقرت في العبد ومن حرجه
حج لا سلام ولو استغنى الفقير كفاً والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاممي
والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير

كتاب النكاح

النكاح يثبت بدون الدوى كالطلاق والمملك بالبيع ونحوه لأد الفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان العبد والعمره
حقه سبحانه وتعالى بخلاف المملك لانه حق العبد للاب قبض صدقاتها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض مباح فيه الزوج
لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحي من قبض صدقاتها فكان اذا نادى لالة بخلافها في الموهوب لو مس
امرأة بشهوة حرم اصولها وفرعها ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني
مس الدبر يوجب حرمة المصاحبة لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امة على ان كل ولد تلد حرمه
النكاح والشرط ولو اشترها كذا لك فسد لان الثاني يفسد الشرط لا الاول

كتاب الطلاق

قوله والفرق ان انعقاد السبب في حق الصغير الخ يعنى لان العبد لا يتأهل بشرائط وجوب الحج فلا يازمه وان
لم يكن سبب الوجوب منعقدا بخلاف الفقير لانه هل للملك المال فيكون سبب الوجوب منعقدا فيكون الاداء بعد
السبب فذا من حجة الاسلام بخلاف العبد **قوله** والصبي كالعبد في عدم انعقاد السبب فلا ينوب حجه من حجة
الاسلام **قوله** والاممي والزمن والمرأة بلا محرم الخ يعني الاممي اذا حج ثم ابصر والزمن اذا حج ثم صح والمرأة اذا حجت
بغير محرم ثم وجدت المحرم كما لفقير في انعقاد السبب فينوب حجه من حجة الاسلام **قوله** كالملاق وهو مثله متى اامة
عند الامام بخلاف العبد **قوله** والمملك بالبيع ونحوه لا يملك سبب البيع ونحوه كالهبة والوصية **قوله** النكاح فيه
حق الله تعالى اقول النكاح حق الله بانعقاد في كافي فروق المحبوبي ويدل على ذلك تعليقه بقوله لان العبد والعمره حق الله
تعالى اي حل الفرج وحرمة حق الله تعالى فجاز ثبوتها من غير دعوى العبد بخلاف المملك بسائر الاسباب **قوله** للاب
قبض صدقاتها قبل الدخول الخ لان قبضه كقبضها وان لم يكن للزوج حق الاسترداد ثم اعلم ان اطلاق المص مقيد بما اذا
لم تنته فانه لا يملك قبض مهر البالغة الا برضاها صريحا او دلالة كما ذكره في البصر والجد كالأب كما في النخبة واطلق
المص في الصداق فشميل المسمى وغيره والمنقول بخلافه قال في الخلاصة ولا يملك الاب قبض غير المسمى وانما قيل المص
بقوله بكر لانها لو كانت ثيبا لا يملك قبض المهر كما في المحيطة في المنتقى ليس للاب ان يأخذ الزوج بمهرها الا بوكالة
منها بخلاف البكر البالغة قال في الفخيرة للاب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كونه ان يقبض **قوله** والفرق
انها تستحي من قبض صدقاتها مباركة المحبوبي والفرق ان الهبة والهبة غير لازمة في عقد النكاح لينوب الاب منها
ولا كذلك المهر وهي تستحي من مطالبة الزوج بالمهر فذا بالاب منها **قوله** لان الاول داع للجماع الخ مباركة
المحبوبي والفرق ان المس اقيم مقام الجماع قال عليه الصلوة والسلام من مس امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها
فالسببية بدون الانزال اظهر ومع الانزال لا يكون سببا ظاهرا انتهى في قوله ومع الانزال لا يكون سببا ظاهرا من انقضاء لقوله
فالمس به بدون الانزال اظهر **قوله** تزوج امة على ان كل ولد تلد حرمه النكاح والشرط ويكون ذلك بمنزلة مالو على

عالمها ليست امرأة تي وقع ان نوى ولوزاد والله لا والله في الاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تحجس للاخبار
 ويجعل وطى المطلقة رجعيًا لا يسفر بها والفرق ان الوطى رجعي بخلاف المصاهرة فقبيل ان الزوج باعتك عن بائن لا يحرمها
 ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصاهرة النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار
 عشر اقل خلت لا يقع شيع حتى قد خل عشر اولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا خلت مرة وقع اثنت
 لان العد في الاول لا يصح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكيلها بالطلاق ولو وكلها
 بطلاقها الا لا نه تمليك لها يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف
 البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا رضا بخلاف الثانية

كتاب العناق

لو اضافه الى فرجه متق لا الى ذكره

المولى حرفة الاولاد بولادتها **قوله** لست امرأة تي وقع ان نوى اي الطلاق المعلوم من المحاق وهذا عند الامام حلا ما
 لا ما لاحتمال الاول الانشاء الخ يعني ان اللفظ للاخبار حقيقة ويحصل على الانشاء عند تعذر الحقيقة فاذا نوى الانشاء فقد
 نوى محتمل كلامه وصح ما اذا اقرنه باليمين فذلك لا يعتد الا بالاخبار من الماضي فاذا نوى الانشاء فقد نوى ما لا يعتد به
 لعظه **قوله** ويجعل وطى المطلقة رجعيًا يعني خلا ما للشا فعي **قوله** بخلاف المساهرة بها لانها رجعي الى الرجعة من
 غير رضا فيحتاج الى التلطيق مرة اخرى اما الوطى رجعة ولا يكون مقضيا الى الرجعة من غير رضا **قوله**
 ولها النفقة اي نفقة العدة **قوله** وحال قيام النكاح بخلافه يعني تحريمها وتحريم النفقة لانها تصيرنا شرة
 للزوج فتحرم عن النفقة بخلاف ما اذا طلقها يعني بائنا لان النشوز جاء من قبل الزوج **قوله** لان العدة في الاول لا يصح
 للطلاق اذ لا يصح وصناله وصالح وصفه للحدول فيصير وصفه فيشترط الدخول مشروعا لوقوع طلقه واحدة اما الثلاث
 يصح وصفه للطلاق فينصرف اليه فيشترط دخول واحد لوقوع ثلاث طائعات **قوله** لا نه تمليك لها يعني لا نها تصرف
 لنفسها وحد الملك هذا الوكيل يعمل لغيره وحد الوكالة هذا المالك لا يعزل والوكيل يعزل **قوله** يقع الطلاق
 والعناق يعني لو قال لامرأة طلقي نفسك فطالقت وهي لا تعلم او قال لعبد اعترق نفسك فاعترق وهو لا يعلم وقعا وكذلك
 لو لقنت المرأة زوجها الطلاق فطلقها وهو لا يعلم اذ العبد سيد الاعتاق فاعترق وهو لا يعلم وقعا وظاهر الملائكة انه يقع
 في الطلاق ديانة وقضاء وقد صرح في الخلاصة بانه يقع قضاء لاديانة **قوله** والابراء هذا سهو لما في الخاتمة من ان الابراء
 لا يصح ولما في الجزاية من ان المدين لو لقن الدائن الابراء بلسان ولا يعرفه الدائن لا يبرء فيما عليه الفتوى وفيها
 قبيل هذا لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم او العناق او التدبير او لقنها الزوج الابراء عن المهر ونفقة العدة بالعربي
 وهي لا تعلم قال الفقيه ابو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ ارجنيد لا يقع اصلا صيانة لا ملاك الناس من الابطال
 بالتلقين من **قوله** بالتلقين متعلق بقوله يقع **قوله** والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا رضا يعني لا بالقصد **قوله** بخلاف الثانية
 اي المسائل الثانية فانها متعلقة بالقصد لا بمجرد اللفظ لانها عقود والعبرة فيها للمعاني واعتبار المعاني يستدعي القصد
قوله لو اضافه الى فرجه متق لا الى ذكره ما ذكره المصنف هو ظاهر الرواية كما في الخاتمة وفي المجتبى قال لعبد فزوجك هو متق
 عند الامام رح واني يوسف ومن محمد رح زوايتان انتهى لكن صحيح عدم العتق وعبرة المجتبى ان العتق بنى لك عند الامام

راية كجمل بها الفين الجار من ايضاً المصنف العلامة صمرا بن نجيم *

كتاب نعيم الايمان

لوقال الله مكن اوارفع ونصب كان يميننا ولو جوف الواد لا يكون يميننا الا بالخفض والفرق ان الخفض قائم مقام خرق القسم الا فخر رواية لوقال ان دخلت الدار والله لا يكون يميننا ولو قال لا يدخل الدار والله يكون يميننا والعرق دقيق كان مينا على العرف له عليه مائة فقال ان اخلتها منك اليوم درهما دون درهم فعبد في حر فغرت الشمس وقد تبس خمسين لا يحنت ولو قال ان اخذت منها اليوم درهما دون درهم يحنت والفرق ان شرط الحنت في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الهاء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وكذا وحل عبده حران بعته يتسعة فباعه بعشرة لا يحنت ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنت والعرق ان البيع بتسعة لا يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما يثبت الشراء بتسعة ولو حلف لا يبيع متاعه فباع ولم يقل لا يحنت وفي الهبة ونحوها يحنت والعرق ان البيع بدون القبول لا يكون بعا اما الهبة فتبرع يتم بالواهب وحده والله الموفق

كتاب الحدود

حد الزنا والشرب والسرقه تبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقه فانه يعمل على صنيعه حملته على المعصية لعدم توقعها عليها وحد السرقه وان توقع عليها لكن ضمنها للجهل لانه بتأخير الدعوى بعد تحييره تارك للحسبة وتمكنت النهمه في الدعوى يشيرط في الاقرار بالزنا ان يكرره اربع مرات وفي سائر الحدود يكفي باقرار واحد والعرق ان الزنا قبض من غيره فيكلف لسترة ما لا ينكف لغيره وهذا هو حكمه للنص في الكل الزاني اذا حد لا يحبس بخلاف السارق والعرق ان الزنا حناية على نفسه ولو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقه جنائية على الله تعالى قال لرحلين احد كازان فقيلا له اهذا فقال لا لا يحب عليه الحد بخلاف ما لوقال احدى امرأتى طالق فقيلا له اهذه قال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين مكروه اما حد القذف فينفق ويدرا اقر عند القاضي اربع مرات بالزنا ما مردحه فمراوا نكر يقيلا اقراره وينفقه فمراوه بخلاف ما لوقا سرقة وقذف وقصاص والعرق ان الزنا مخرج حق الله تعالى يجري فيه العزل ولا كلك غيره شهد وان زنى بغا ثيه يحل ولو شهدوا انه حرق من عائل لا يقطع والعرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني

كتاب السرقة

لوقال سرقت مائة لا بل عشرة لا يقطع ويضمن مائة ولو قال سرقت مائة لا بل مائتين يقطع ولا يضمن شيئا والفرق انه في الاول رجع عن بعض ما اقرده علم يصح في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه والقطع والضمان لا يضمنان سرقة ثوبا قيمته دون العشرة وعلى طرفه يسار مشد ولا يقطع ولو كان في سرقة قطع والعرق ان الذي سار في الاول كما في ثوبا للثوب والثوب لا يساوي نصادا وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة اذهب فيه مثلث او نسيه او خيبر او كلبا او طيرا في عمقه طوق فضة او في رحله لا يحبس القطع وكذا لو سرق صديا عليه دنانير سارق دخل البيت وفيه دراهم او دنانير فاكلها اخرج لا يقطع ويضمن ولا ينتظر حر وحرها من حوته ولو حمله على دابة فحررت ثم احلها او القاها

في ما جاز حتى يخرج بهريان الماء ثم اخذ لا يقطع لان شتلك العرز والاخراج شرط له

كتاب السير

مسلم قطعت يده ومعه اثم ابرق ثم مات والحق بل ابرق ثم جاء مسلما فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو ثبته فان لم يلحق ثم اهل ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر جميعهما الله تعالى نصف الدية في جميعها لان اعتبار الردع اوجب اهدا والجناية فاذا اهل ثم يعودا لضمان والفرق بينهما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك ان لم يعد

كتاب اللقيط

لو كان اللقيط امرأة اقترت بالرق لرجل ومنقها كانت امة له غير انها لا يقبل قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحها ولو اقترت انها ابنة اب الزوج ومنقها الاب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء والرق لا ينافية ولو طلقها واحدة فاقترت بالرق صار طلاقها نكاحا ثنتين ولو كان طلقها ثنتين ملك رجعتها والفرق انها بالا قراره بعد الثنتين تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بعد الاقرار ولو كان معتدة فاقترت بالرق بعد مضي حيضتين كان له ان يراجعها في الثالثة ولو في حيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقترأها غير مبطل هيئته ومبطل في الفصل الاول والله الموفق

كتاب اللقطة

ترك الاشهاد انه اخذها ليردها ضمن فان خاف اخذ الظالم لها باسها ولا يضمن والفرق ان الاشهاد لصيانة المال والاشهاد هيئنا بسبب لفوته سيب دابة فاصحها رجل كان للمالك ان ياخذها الا اذا قال جعلتها لمن اخذها والفرق انه اذا قال ذلك نقده ملكها له وقد انفق عليها فكانت هذه الذممة عوضا بمنع الاسترداد نثر سكران وقع في حجر رجل واخذ غيره لا يكره اذ لم يكن اعد حجره لذلك كالموضع شبكة لا لصيد فتعلق بها صيد كان لمن اخذه ولو نصبها لاخذ الصيد كان لصاحبها يكره اما صاحب الحمام بخلاف غيرها لان من عاداتها انها تمضي الى موضع آخر متغلت بخلاف ولا تعرف الطيور الاخر فان افترخت فهو لصاحب الام ان عرف والاتصلق به على فقير ثم يشتري كالحكي السرخسي من اهتاذة الحلواني من انه كان مولعا باكل الحمام فكان يهب لكل من الفقير ثم يشتري بثمان وبطاني موضع واحد ليلافول تا ذكر او انثى و احد هما بغلا والاخر جحشا فادعى كلوا هل منهما البغل والذكر فهو بينهما ما وا لثاني لبيت المال لا لقطة والاضحية على هذا

كتاب الوقف

لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا فجاز ان لا يدخل بخلاف البيع التسليم الى المتولي في المسجد لا يكون تسليما بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد الصلوة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو يتهماء في التسليم اليه ولو امر جماعة بالصلوة في هاحة له ابد لم تصر مبراثا عنه ولو قال الى شهر او الى سنة صار ميراثا عنه لان التابيد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لو قال هذه الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو اعطى دراهم في عمارة المسجد جاز ويتم بالقبض وان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى المنارة لا الى التزيين والله اعلم

كتاب البيع

الشرب والطريق لأجل خلان الأبد كالحقوق في البيع والالتزام الواسية والعلم ويدخلان في الأجارة والقسمه والرهن والوقف والفرق ان المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود في الأجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فانه لم يقع عليه هنا لا يجوز اسلام الضلطة في الخبز والخبز فيبقى عند الامام وفي العكس تجوز اجملا والفرق ان الجهالة في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني قليلة وهذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري ها ته حتى انظر اليه او اريد غيري فضاخ فلا شيع عليه ولو قال ها ته فان وصيته اخذته فضاخ لزمه الثمن والفرق ان اخذته لينظر اليه او يريه غيره ليس ببيع داخل في مرضا هو با خذته ببيع بل دون الامر معه والى اشترى منك هذا بكذا فتصدق به او فاضته او فاقطعه تمثيلا ان فعل ذلك في المجلس كان بيعا والا فلا والفرق انه في المجلس امكن ان يجعلها شطرا لبيع بخلاف ما بعد لان الشطر الاول بطل بالقيام المقبوض على هوم الشراء مضمون بالقيمة عند ايمان الثمن والا فهو امانة والفرق انه اذا بين ثمننا علم انه لم يرض بقبضه الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض ما ذون فيه فيكون امانة باع فصا على انه باقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو لم يأت به احر فاذا هو اخضر جاز والفرق ان الزجاج خلاف الجنس فكان يسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يخير لغوات الوصف باع اشجارا على انها مثمرة فاذا واحدة غير مثمرة ففسد البيع الا ان يبين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول تبقى البيع في الحصة وهي مجهولة وفي الثاني بما عيّن باع تصف الزراعة من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض من الاكار لا يجوز والفرق ان لرب الارض حق الاستيفاء بخلاف الاكار

كتاب الكفالة

ان هبت الريح ما ناكفيل بنفس فلان لا يصير كفيلًا فلو قال كفلت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلًا وبطل الاجل والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثاني تعليق الخروج عنها ردا لا صيل الا براء صح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضي ببقاء الدين القاضي اذا اخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا اخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا صرف القاضي الى الطالب فيبرأ بالتسليم اليه او الى امينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجه ولنفسه من وجه فعند الاضافة اليه يجعل العامل له وعند من معها يجعل نائبا عن الشروع كمن اقر بكفالة وحق لا يحبس اول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار دفع الى حجب عشرة فضمنها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك صح والفرق انه في الاول ضمن ما ليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا من الدائن امراله بال دفع الى الصبي

كتاب الحوالة

حاله بفساد فاستحق بطلت وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كالتلم يكن وبالهلاك ينتقل الى ضمانه احواله بصدقتها ثم غاب فبرهن المحال عليه على فساد النكاح لم يقبل ولو لم يبرأها قبل والفرق ان مدعي الفساد متناقض بخلاف مدعي الابراء

كتاب القضاء

القاضي لا يملك الاستخلاف الا بالاذان بخلاف المأمور لا قامة الجمعية والفرق قد حق الضرورة في الثاني لجواز ان يسميه الحدث قبل الصلوة بخلاف الاول وكذا اوصي الميتم يملك الايصاء بالامر بخلاف الوكيل والفرق تعذر الاذن من الميتم بخلاف الموكل

كتاب الشهادة

شهد واعليه ان زيد اقرضه الف الف درهمين على الدفع قبل القضاة لا يضمن الفاعل ولو لم يضمن الا براء قبل القضاة ههنا
والفرق انه في الاول لم يظهر كنههم ليجوز انه اقرضه ثم ابرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهد واعليه بالالف في الحال وتبين
كن بهم اقرضنا ههنا وقبضنا ههنا للمدعي بها قبل بلوا نكروا الرهن فشهدوا ههنا لا يقبل والفرق انه في الاول
لم يجر لانفسها معنما ولا دنعها مالا ابطلها ههنا وسبها للغير وفي الثاني معناني بطل ما تم من جهته بنا وهو ملك اليد والسبب
كتاب الوكا لة

الوكيل بشرأ شيعي بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الفسخ الى غير والى جنس آخر غير الذي سبها والوكيل
ينكح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه هغير ومعتبر قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال نعم ثم قال
له آخر كذا فقال نعم فاشتراه كان بين الامريين دون المشتري فلو لم يشتري حتى لقيه ثالث فقال الحق لك
فاجابه ايضا فهو للامرئين الاولين ايضا ولو كانا حاضرين علما بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكا لتهما
ارتدت لما علما كالو قال لاخر اشتر لي عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكا لة لا يحضره الاول فهو الاول
وان يحضرته فهو الثاني والفرق ما قلنا التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا
او مريضا او مخدرا لكن انما لم يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فابى الخصم التوكيل لا يسمع
منه والفرق انه اذا كان غائبا لتحقق تهمة من التلبس بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق

كتاب الدعوى

المدعى به اذا كان ديننا لا يصح الا بعد بيان القدر والجنس والصقة بخلاف المعين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة
ومى الدين بالبيا ن ادعى الف فقال ما كان لك علي شيعي قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والا براء تقبل
ولو زاد ولا اعرفك لا تقبل في رواية الجماعة وقال القدروري تقبل ايضا والفرق على ما في الجامع وهو الاظهر ان التناقض
ظهر في الكلام الثاني دون الاول لى عليك الف فقال ان حلفت اديتها فحلف فادها ان دفعها على الشرط كان له ان يستردها
والالا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرا را ودن ونه يكون اقرا را ادهبة فلا يستردا تحتلفا في الاعسار فالاصح
ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بدل مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمدعيون والفرق ان بدله
في الاول قائم غالبا بخلاف الثاني اذا لا يدل له ادعى عينا في يد عبد او دين او شرا فالحلف لخصم الا ان يقر المدعى انه محجور
والفرق انه اذا كان محجورا ولا يدل له وان كان ما ذونا كان له يد ادعى مملوكا فقال المملوك انا مملوك فلان فان جاء المملوك
ببينة ان دفعته خصومته فان جاء المقر له بعد فلا تبيل له على العبد الا ببينة يقيمها لان الغائب ما صار مقضيا عليه

كتاب الاقرار

قال لاخولي عليك الف فقال ذلك الغير الحق او الصدق او قال حقا حقا او صدق قاصدا كان اقرا را ولو قال الحق حق والصدق
صدق لا والفرق انه صدق في الاول دون الثاني كذب بخطه حقا على نفسه واملاه فقال اشهد واعلي به حازا قراره وان لم يقرأه
عليهم ولم يامرهم بالمشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان الكتاب محتمل فاذا امر زال الاحتمال فان كتب بنفسه لا يكون اقرارا

كتاب الصلح

صالحه عن العادرهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة ارجل هازيو ما يرجع بمائة عليه سواء كان الصلح عن اقرار او نكاح

ولو صالحه من الدين اراهم على دنائهم فاستجبت بعد الافتراق بطلان المصلحة والفرق انه في الاول خطأ وفي الثاني صواباً وتوفاً
 يعني جوازاً تماماً لان نفقة فان لم تخرج ردها له ان يرد لها ولو وجبها لم يبيع عيباً فقال له بعد فان لم يشتر رده فعرضه على البيع لم يكن له رده
 بالفرق ان المقبوض فيها الاول ليس عين حقها فلم يجوز الا بقبضه فادام يرضى كانه متبصر فاني ملك الدافع برضاه اما المبيع فعين حقها
 ووقت تبصره في عينه فطل حقه في المرد صالحت المنكوحة زوجها من النفقة على دواهم جاز ولو كانت عيباً لاد الفرق ان السكنى
 حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكفه النفقة ولذا لو نهضت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف الميتة حال العدة

كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلاً كان او موزوناً وعرضاً ولو قال بعد واعمل بشئ من مضاربة جاز والفرق
 انها اضيفت الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل ايضاً لا تجوز المضاربة وفي جواز البيع بالمكيل خلاف عند
 الامام جاز لا عندهما الدراهم اذا كانت ردة يعضاها من المضاربة بها ولو كانت ديناراً او امرالغيران يقيض الدين
 ويعمل مضاربته جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح المضاربة لان الدين يوفى بقضائه ما مثاله
 فيشترط ان يقيض للملك للدين بغيره بخلاف الغصب والوديعة لانها على ملك رب المال ذكر نصيبه ورب المال دون
 نصيبه جاز وعلى القلب لا يجوز قيامها ويجوز استحساناً والفرق على القياس ان السكوت عن نصيب رب المال لا يمنع
 استحقاقه لانه نما ملكه اما من نصيب المضارب فيمنع للجهاز له والله الموفق

كتاب الوديعة

انفق بعض السخطة المودعة ثم رده الى الباقي فهلك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج
 عن ملكه فحاطه يوجب الاستهلاك في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد احدث منك القيد رهم الفاو دية والفاغصبا وهلككت
 الوديعة وهذه المغصوبة وقابل رب المال بل الهالك المغصوبة فالقول له ولو قال اودعتني العار فصبكتك الفا هلككت الوديعة
 وهذه المغصوبة فالقول للمقر والفرق انه في الاول لا اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه منه وفي الثاني لم يقر
 بالضمان وانما اقر بفعل الغير وهو الايداع

كتاب العارية

استعير دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له ان يركب والفرق ان رد المأجور على المستعير ورد
 المستأجر على صاحبه للمستعير ان يعير الاداء عين نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطلقة يجري على الاطلاق وفي الثاني
 مقيدة فتبقى على التقييم ثم في المطلقة لو اركبها غيره تعيين حتى لو اركب هو بعد ضمن عند فخر الاسلام وقال خواهر زاده
 والسر خسي لا يضمن عملاً بالاطلاق قال مجيباً الطالب اعارة الثور نعم فاخذه في غيبه من بيته فعطب لا يضمن ولو من
 زوجه ضمن والفرق ان اعارة الدواب لا تكون الى النساء استعارة دابة الى مكان مجازة ثم ردها اليه فهلكت ضمن
 ولو ركب الوديعة ثم ردها الى مكانها لا يضمن والفرق ان يد المودع كيد ولا كيد المستعير

كتاب الاجارة

استأجر داراً الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التاميد يبطل الاجارة بخلاف النكاح انهم حاط
 المؤجرة لا يملك الفسخ بغيبة المالك بخلاف مالوا انهم كلها والفرق ان بانهدام الحائط لا تقوت المنفعة من كلوجه بخلاف
 الكل قال الامير ان قتل ذلك الفارس ملك كذا انقتله فلا شيء له ولو قال من قطع راسه فله كذا انقطع فله ما سمي والفرق ان

المقتل جهاد والامتناع عليه لا يجوز بخلاف المذاهب التي لا يمتنع من بيع الارض من زرع معلق بالمسمى ولو كانت انقبضت
المدة يبقى باجر المثل حتى يبرز كذا والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجرد بل بقاء المدة وفي الثاني اذا جدد وجد دبا حرا المثل
احتاج رد ابد ليركيبها خارج المصروفه بحسبها في بيته فهاكيت ضمن ولو لم يركبها في المصروف لا يضمن والفرق ان هذه الجبس
في الاول لا يوجب الاجر فام يكن ما ذكرنا وفي الثاني يوجبه فكان ما ذكرنا والله الموفق

كتاب المكاتيب

الكتابة الحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع للمعلوم ولما جازم مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنهض اما
الكتابة فاعتاق معلق على الاداء كالتب عليه على قيمته نسبت ولو تزوج امة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تضمن بالشروط
والنكاح والخلع لا امان ان كان كاتبها واستغنى حملها نسبت بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تقضي الى المنازعة بالمكاتيب
اذا مات من غمرو فاه ولا ذلك بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بل من القضاء بمعجزة ولو عن وفاة امكن لا تبطل ويعتق
قبيل الموت والفرق انه اذا مات من وفاة امكن الاداء فيجعل كالاداء بخلاف ما اذا لم ينترك شيئا لان العجز يبطلها

كتاب الاكراه

اكره على بيع او شراء لكنه علم طائعا جاز البيع وفي الهبة والصلقة لا يجوز والفرق ان البيع عقد لازم والرجوع فيه بعد النفوذ
لا يصح والهبة غير لازمة ولما امكنه الرجوع بعد العقد فلان لا ينفذ منه عدم الرضاء اولى ولو اكره على الطلاق والعتاق فطلق واعتق
وقع ولو اكره على الاقرار بهما لا يقع لو اكره على قطع لا يلزمه ولو اكره على الارضاع يثبت حكم الارضاع ولو اكره على الاسلام صح

كتاب الشرب

رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم ولكل نهر كوة فاراد ان يفتح كوة على من كوته ويمسك هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره اسفل فاراد ان يفتح بابا على من ذلك كان له والفرق ان الكوة
الا على تاخذ الماء اكثر مما تاحده السفلى بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل مقي ارضه
او زرعه مقي معتاد افتعل الى ارض حاره لا يضمن وان سقاها غير معتاد ضمن والفرق ان الخارج من العادة تعدى
رجل القى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء بها الى الطاحونة فخربتها ان كان النهر غير محتاج الى الكري فلا ضمان
عليه والا عليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكري لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج

كتاب الاشربة

قطرة خمر وقعت في خابية ماء ثم صب الماء في خابية خل فنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل لا ينجس والفرق انها اذا
وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يظاهر الماء لانه لا يتخلل بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل المرقعة اذا وقع فيها خمر
لا يحد شاربها ما لم يسكر ولو وقعت في ماء وجد الطعام والروح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير في معنى
المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء الدقيق اذا عجن بخمر امتزجت والخل لا يتخلله فلا يطرأ بخلاف الخبز لان الخل على ظاهره

كتاب الغصب

غصب خمر او خلها ثم اتلفها ضمن ولو جلد ميتة ودبغه ثم اتلفه لا يضمن والفرق ان الخمر مال في الجملة حتى
لو اتلف حمر ذمي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان لا يضمن فعله مفسد ذراع غيره فجنوب
يؤلفه فمقطت اسنان العاض وذهب لهم الذراع فذية الاهنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل

وهو لا يعلم فقاموا بالشق ثوبه ضمن نصفين لقسمين الشق والفرق بينك اللهاني في الاول كلاهما في الثاني الجالس حان
لا في ركني انهم مع فعله فعل غيره فلهما ما في ضمن المثلث نصفه فخلل الحرف في يد الغاصب فالجمل لعلوا وتطل بهيبه
الصل قيل هو كذلك وقال ابو الميثاق وهو بينهما على قولين وفيهما وهو الصحيح لانها كانتا حاطاه بعد التخلل ولو غصب على
ضمير غيره خلا كان الخل بينهما اذ قاتلوا والفرق بينه اذا تخلل بنفسه فانما صار مالاً في بينة فكان مملوكاً له خلاف ما اذا غصب
عليها الخل لان التخلل مضاف الى الغصب فصار كأنه كان خللاً في تلك الحالة اختلط مع خل آخر فكان بينهما

كتاب المزارعة

شرائطها على قول من حوزها حصة بيان الوقت جللاً لمشائخ بلع روح ومن يكون البذر ومنه وجنس البذر ونصيب
من لا يذره والتولية بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركاً دفع ارضه مزارعة ليزرعها ببذره قرطاً
فما خرج منها من مصفر فله للمزارع والقرط لم لرب الارض فهو فاسد وكذلك لو دفعها ليزرعها حنطة وشعيراً على
ان الحنطة لاحد هما والشعير للاخر وكفى لك كل شيء له نوعان من الربيع كبدرا لكتان والرطوبة وبذرهما بخلاف البطيخ
والقثاء وبذرهما بخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر والحب بينهما والعرق ان هن والاشياء تجمع
غير مقصود اما يذرا لكتان مقصود كالكتان

كتاب الصيد والذبائح

الجماعة اذا طارت ان كانت تهدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت لا تهدي فرماها تحل والفرق انه قاد رمل
دكوة الاختيارى ثم لاهبنا كأمرومي ذجاجة بسهمه وذبحها مسلم ان كان الاول مزهقاً لا تؤكل ولو لم يكن مزهقاً
اكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني قال الحمد لله لعطائه وذبح لا يحل والخطيب
اذ اعطس فقال الحمد لله مقتصر اعمليه جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية الى المذبح ولم توحده في الجمعة
مجرد الذبح كروقه وحل سهمي على سكين ثم احذ غير هاذ ذبح بها حلت ولو سمي على سهم واخذ غيره ورمي به لا يحل له
والفرق ان التسمية في الاول وقعت على المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليد لعدم القدرة عليه والله الموفق

كتاب الاضحية

هي واجبة على الانبياء المقيمين دون المسافر من والفرق ان السفر حال المشقة وفقد الاموال والاضحية موقفة فتفوت
بخلاف حال الاقامة لانه زمان هبة في الاحوال والاموال محصوا ثم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم قاصع قبل واعادوا
لاضحية ولو وقفوا فشهدوا انه العاشر لا تقبل والفرق ان التذكرة ممكن في الاضحية دون الحج فحجب الاضحية وصدقة الفطر
في مال الصغير بخلاف الزكوة والفرق ان الزكوة عبادة من كل واحد كالصلوة وهي عن الصبي ما قلناه من فوعة بخلاف الاضحية
وصدقة الفطر لانهما مؤتمن من وجه ونفقة من وجه ولذا احاز الاكل منها ووجب صدقة الفطر عن عبده مؤتمراً واشترى اضحية
في ايام النحر فلم يضح حتى انتقروا في آخرها سقطت منه ولو كان اول المعسر لا تسقط والعرق ان وهو بها على الموسر حقاً للشرع
فاذا افتقر ذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء يصير كالنذر فكيف ابقيت واجبة بعد ايام النحر ويتهنى
بمعينها او بغيرها الشترى شاة فماتت او ضلت فان كان فقيراً لا تحب عليه احزى وان كان غنياً وجب عليه الاخرى والله الموفق

كتاب الاداب

ويسمى بالاحسان ايضاً عن ابي حنيفة روح انه هجى على خروقة بمسمى وقال له رجل هذا مكرور فقال لمن اين انت

قال من خوارزم فقال جاء التكبير في وقتي فاني مساجد كم حبيب من فقال نعم قد مضى على السجود ولا يجوز على الغزوة
عن ابي يوسف ر ج صوم الستة يعني بعد رمضان ويكبر ولا اذا كان متفرقا من الصلاة الى زاد او على صومهم وهذا اشبه بهم
وهذا امر ما جئنا به من دخول الجنب المسجد ولا يصح له دخول المسجد والفرق ان متبع الجنب فيه داخ
الي لا يطهر في منع المشرك تعين له من الابدان فلا يمنع التوضؤ في الكتاب مكيروا الا اذا فصل السطو والفرق
الضرورة وقف الشجرة على المسجد لا يصح لانه منقول ولو اعطى هراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقول ولا الفرق
الضرورة والجوف وجاز فيها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين والله الموفق

كتاب الجنائيات

لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد الميرة بيد المرأة والفرق ان يد لها لا تختلف ويد يد العبد يختلف لان
الواجب نصف قيمته وهي مختلفة قتل ابي فقتله فوجب الدية ولو قال اقطع يديه فقطع فعليه القصاص والفرق ان الحق
للادين في احتياف القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في اسقاط القصاص فاما الامر بالقطع فاما المستوفى في الاب لم يوجد منه
اباحة فوجب القصاص قطع يد مسلم غارت ومات من القطع او الحق يد او الحرب لم ماد واعلم ومات من ذلك فعلى القاطع
نصف الدية ولو لم يلحق حتى اعلم ومات فوجب دية كاملة والفرق انه بالقضاء بالحق ان قطعت السراية من اليد فوجب نصف
الدية بالاسلام واذا لم يلحق لم ينقطع نصاركه لم يزل مسلما حتى مات ومن يد ا فاعته المولى ثم اصابه السهم فعليه
قيمته للمولى عند ما ومن محمد ر ج عليه فضل ما بين قيمته مرميا الى غير مرمي كذا في قروق الجبوني ولو لم يعتقه
فعليه القصاص والفرق ان الامتاق قاطع للسراية بخلاف ما اذا لم يعتقه قطع الحشفة خطأ وجب كل الدية والقصاص في العمل
ولو قطع الذي كركله عمل فوجب الدية فذو والفرق انه عند قطع الحشفة يمكن احتياف القصاص وعند قطع الكل لا يمكن
لان ان كريت شنج قطع يميني رجلين محد اما قص لا جد هما كان للآ حرية اليد ولو قتلها ما قتل باحد هما فلا شين
للآخر والفرق ان الاطراف يسلك بها مسالك الاموال واستيفاء احد المالمين لا يمنع احتياف الآخر فاما النفس فواحدة
وفي احتياف الحقيين تضايق فمنع استيفاء الآخر ضرورة باهرة فمات لا يقتص ولو ضرره بمسلة يقتص والفرق ميني على
الطاهر لان الموت من غرز الابرة نادر بخلاف المسلة اصطب ما قما تا فلا شين على واحد منهما ان وفعلى واحد هما وان
على وفعلى وقاهما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه ولو وقع احد على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على
وجهه هو والفرق ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط بفعل صاحبه والله الموفق

كتاب الوصايا

اد اقرى بك وصية على رجل فقيل له اهو هكف انا شار براسه بنهم لا يجوز بخلاف الاخرس والفرق ان الاخرس
لا يرجي منه الكلام واما الذي اعتقل لسانه ويرجي منه الكلام فلا تجعل اشارته بمنزلة العبارة قال اعطوا للناس الف
درهم فالوصية باطلة ولو قال تصب قوا بها هي جائزة والفرق ان العطاء يكون المغني والفقير والناس لا يحصون
والتصدق يختص بالفقران نصحت ولو قال ثلث مالي لله تع قال ابو حنيفة ر ج هي باطلة وقال محمد ر ج هي جائزة
وتصرف الى وجوه البر من ابي القاسم حمل الطعام الى هل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكروه وفي الثالث
لا يستحب والفرق انه في الثالث يجتمع النائجات فيكون اعانة لهم على المصيبة بخلاف ما قبله او صبي لا خوته الثلاثة
المنقرعين وله ابن جازت الوصية للثلاثة والثلاث بينهم ولو له بنت لم تجز له الشقيق والفرق ان الشقيق لا يورث مع الابن

* الفن السابع من الاشياء والنظائر *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه هو الفن السابع من الاشياء والنظائر وبه تمامه وهو قرن
الحكايات والمراعات وهو فن واسع قد كُنْصُطُ العت فيه واخره كُنْصُطُ الفتاوى وما لغت مناقب الكوردي مرارا
وطبقات عبد القادر لكنني اختصرت في هذا الكراس منها الزبدة مقتصر اغالبها على ما اشتمل على احكام لما جالس
ابو يوسف رح للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رح فارسل اليه ابو حنيفة رح رجلا فسأله عن خمس مسائل الاولى
قصار جعل الثوب وجاء به مقصور اهل يستحق الاجرام لان اجاب ابو يوسف رح يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت
فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصار قبل السجود استحق الا لا لثانية هل الدخول في
الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتصير ابو يوسف رح فقال الرجل
يها لان التكبير فرض ورفع اليد بين سنة الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل فقال يؤكل
فخطأ فقال لا يؤكل فخطأ ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل الماء ويؤكل وتسمى المرقاة والايرومي الكل
الرابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه قد فن في اي المقابر فقال ابو يوسف رح في مقابر المسلمين فخطأ فقال

قوله لكنني اختصرت في هذا الكراس فيه انه لا يقال في الواحد كراس وانما يقال كرامة قال في القاموس الكراسية واحدة
الكراس والكراري من الجزء من الصحيفة **قوله** لما جلس ابو يوسف رح للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رح الخ الظاهر
من حال الامام ابي حنيفة رح وزهده انه ما ارسل له ذلك الرجل الا ليحقق حاله وصلاحيته للتدريس وللتنبية على انه كان
ينبغي له ان يستأذنه في التدريس وما به لحق الاستاذان له على التلميذ حقوقا ذكرها المشائخ وهي ان لا يفتح الكلام قبله
ولا يجلس مكانه وان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته ذكر ذلك في الخلاصة نقلا عن روضة زند ويسى
قوله ثم قال له الرجل ان كانت القصار قبل السجود الخ القائل هو الامام لما اتاه ابو يوسف رح الرجل السائل كافي التهذيب
لابن العز **قوله** استحق الاجر لانه اجير كافي التهذيب وفي مناقب الكوردي يجب الاجر لانه صنعه للمالك **قوله** والا لا
لانه غاصب كافي التهذيب وفي النبايع لا يستحق الا حرفة لما جعل صار غاصبا وبطل الاجارة فان قصر بعد ذلك فقد
قصر بغير عقل فلا يستحق الاجر كذا في الخا نية وفي مناقب الكوردي لا يجب الاجر لانه صنعه لنفسه **قوله** هل الدخول
في الصلوة بالفرض ام بالسنة الخ قيل عليه كيف هذا مع قوله صلح تحريمها التكبير يعني وهي جملة معرفة الطرفين
تعمل حصر الدخول فيها بالتكبير لا غير فكيف يدخل المصلي فيها بالرفع الذي هو سنة فينبغي ان يكون السؤال
هل اول الافعال فرض او سنة فقد قالوا المصلي يرفع يديه او لا لان الرفع كالنفي في لا اله والوضع بالتكبير كالاثبات
في الا الله انتهى وفيه تامل **قوله** الثالثة طير سقط في قدر على النار الخ قال في الخلاصة امرأه تطبخ قدر افطار الطير فوق
في القدر ومات في ذلك لا تؤكل المتية بالاجماع واما اللحم ان وقع في حالة الغليان لا يؤكل وان سكن ثم وقع فيه يؤكل
قال رضي الله عنه كذا في كتاب رزين لكن هذا على قياس قول محمد اما على قول ابي يوسف يغلي اللحم بالماء الطاهر
ثلاثا كل مرة بما جعل يد فيظهر **قوله** الرابعة مسلم له زوجة ذمية الخ في الحاوي القدسي ماتت كتابية وفي
بطنها ولد مسلم قد مات لا يصلى عليها قد فن في مقابر المسلمين وقيل في مقبرة الكفار وقيل على حد ما هو احوط

في مقابر اهل الذمة فخطأه فتصور أبو بصير فقال قد فن في مقابر اليهود ولكن تحول وجهها من القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه الخامسة ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما فاجلست للمولى هل تجيب العدة من المولى فقال تجيب فخطأه ثم قال لا تجيب فضله ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجيب والا وجبت فعلم ابو بصير فقصيره فعاد الى ابي حنيفة روح فقال قزبلت قبل ان تحصرم كذا في اجارات الفيس وفي مناقب الكرد في ان حبب انفراد انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت اؤمل ان يبعثي للمسلمين ولئن اصبحت ليموتن فلم اكثر فلما برأ أعجب بنفسه ومقبل له مجلس الامالي وقال له حين جاء ما جاء بهك الامسالة القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغني عن التعام فليهلك على نفسه انتهى وقال في آخر الحارثي العيصري مسئلة جليلة في ان المبيع يملك مع البيع ا وبعد ذلك قال ابو القاسم الصغار روح جري الكلام بين حفيان وبشر في العقود ومتي يملك المالك بها معها او بعد ما قال آل الامري ان قال حفيان رأيت لوان زهاجة سقطت فانكسرت ا كان الكسر مع ملاقاتها الارض وقبلها او بعد ما وان الله تعالى خلق نار في قطنه فاخترقت ا مع الخلق احترقت ا وقبله او بعده وقد قال غير حفيان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان المالك في البيع يقع معه لا بعد و يقع البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع المالك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره وفي مناقب الكرد في قال الامام الاعظم روح خلد عتني امرأة ومقتهني امرأة وزهد عتني امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امرأة الى شيعي مطروح في الطريق فتوجهت انها خرساء وان الشيعي لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسامه لصاحبه الثانية سألتني امرأة من مسئلة في الحيض فلم امرها فقالت خولا تعلمت الفقه من اجله الثالثة مروت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الفجر بوضوء العشاء فتعمد ذلك حتى صار دأبي وسئل الامام روح عن قال لا ارجوا الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى وآكل الميتة واصلي بلا قرأة وبلا ركوع وسجد واشهد بما لم اره وابغض الحق واحب الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في ماله وبأكل الميتة والجور ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويمغض الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقيل راهم وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوه فقال قوله

انتهى ومنه يعلم ما في عبارة القيص التي نقلها المص **قوله** ان كان الزوج دخل بها لا تجيب اقول لان بد خول الزوج بها انقطعت علقتها من المولى **قوله** سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله تعالى ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة اقول مراد الامام مسئلة سئل عنها في الاجارة بقرينة ما تقدم لا ما يعطيه ظاهر كلامه لان الامام روح لا يقول الكذب المتفق على حرمة في الاديان كلها **قوله** ثم قال من ظن انه يستغني عن التعلم اليه اقول في شرح المذهب للامام النووي بالفظلة لا يزال الرجل عالما تعلم العلم فاذا رأى نفسه استغني واقتنى فهو اجل ما يكون **قوله** وقد قال غير حفيان وهو الصحيح الخ قيل العرق بين القولين ان هذا القول يخص المبادلات لم يتعرض لغيرها بخلاف الاول **قوله** وسئل الامام روح عن قال لا ارجو الجنة الخ قال في الفتاوى الظهيرية لكن في هذه العبارة ضرب من الاستبعاد لا يجوز استعمالها

اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة فطمان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى فأتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن
 قيل لا تخف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف رد النار لهما كغير التهي وفي مناقب الكردري قدم قتادة الكوفة فاجتمع
 عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقولون في امرأة المغترة فقال قول عمر رضي الله عنه تنكب اربع عنين
 ثم تعتل هذه الوفاة و تزوج بما شاءت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجني وانا
 زوج ايها يلاعن فغضب قتادة وقال لا اجيبكم بشيء قال الامام خرجنا مع حماد نبيع الاعمش واغور الماء لصلوة
 المغرب فافتى حماد بالتييم لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والا يتييم ففعلت فوجد في آخر
 الوقت وهذا اول مسئلة خالف فيها استاذي وكان للامام جارية لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبلت فقال اهلها
 له كيف تلد وهي بكر فقال هل لها احد تثق به فالوامتها فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرتها
 ودت الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه اذهبوا بن ابي ليلى واكبوا على بغلته
 فتساير امرا على نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احسنتم فنظرا بن ابي ليلى في قنطرة فوجد قضية فيها شهادة
 فدماه ليشهد في تلك القضية فلما شهدا سقط شهادته وقال قلت للمغنيات احسنتم فقال متى قلت ذلك حين
 هكتن ام حين كن يغنين قال حين هكتن قال اردت بذلك احسنتم بالسكوت فامضى شهادته وكان ابو حنيفة رح في
 وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيها من اختين فغلطت النساء فزنت كل بنت الى غير
 زوجها ودخل بها فامتنى هفيان بقضاء علي رضي عن كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال علي
 بالغلامين فامتنى بهما فقال ايحب كل منكما ان يكون اصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلق التي عند اخيك
 ففعل ثم امر بتجريد النكاح فقام هفيان فقبل بين عينييه وحكى الخطيب السوارزمي ان كلب الروم ارسل الى
 الخليفة ما لا حزيلا على يد رسوله وامره ان يسأل العلماء عن ثلث مسائل فانهم اجابوا بثلث لهم المال وان
 لم يجيبوا فاطلب من المساهدين الحراج فسأل العلماء فلم يات احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذاك صبيا حاضرا مع
 ابيه فاستأذن له في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن من الخليفة فاذن له وكان الرومي على المنبر فقال له اسائل
 انت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة روح فقال هل فقال اي شيء كان قبل الله
 تعالى قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذ لم يكن قبل الواحد المجازي
 اللفظي شيء فكذب يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجهه الله تعالى قال اذا وقلت السراج فالى اوجه
 قوله ايها يلا من اقول فيه نظران لم يرمها واحد منهما بالزنا حتى تلا عنه وقد ذكر في آخر العتاري الظهيرية
 المسئلة على وجه اخر فقال حكيم ان قتادة رح صاحب التفسير قدم الكوفة وجلس للناس وقال سلوني عن الفقه فقام الامام
 ابو حنيفة روح وقال ما تقول في رجل غاب عن امره ففنعى اليها زوجها وتزوجت بزوج آخر وولدت له اولاد ثم جاء
 الزوج الاول فقال لها يا زينة تزوجت وانا زوجك وقال الاخر يا زانية تزوجت وانا زوج هل يجب الحد ولما تكون
 الا ولادتي متفكرا ثم قال هل رفعت هذه المسئلة فقال ابو حنيفة روح لا ولكن نستعمل للبلاء قبل نزوله فقال قتادة رح
 لا احلس في الكوفة مادام هذا الغلام فيها فما علمت ان احد يسألني هذه المسئلة انتهت اقول فعلى هذا ما في الفتاوى
 الظهيرية يتجه موافق اللعان لا على ما ذكره قوله ان يكون المصائب عند اقوال موافق العجالة ان تكون مصابة بالوطي عند

نوره قال ذاك نور يسبح في فيه الجبل الذي اربع فقال اذا كان النور المجازي المستنير الذي لا يجهل الى جهة خرو
خالق السموات والارض الباقي الذي لم يفيض كيف يكون له جهة قال الرومي بماذا يشغل وجوه الله تع قال اذا كان على المميز
مشبه مثلها نزلها اذا كان على الارض بوجه مثلي رفته كل يوم هو في شأن فتوكل الملك واعاد الى الخروم الحاج الامام
الى الماء في طريق الحاج خساوم امرانيا قرية ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى لها بها ثم قال له كيف انت بالسويقي
فقال اريد فوضعه بين يديه فاكل ما ولد ومطحن فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم وصية الامام
الاعظم لاني يوسف روح بعد ان ظهر له هذه الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال له يا يعقوب ذكر السلطان
وعظم منزلته والياك والعكس بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك الحاجة علمية فانك اذا كثرت اليه
الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكس منه كما انت من النار تنفخ وتباعد ولا تدن منها فان السلطان
لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ ما يملك ما قلته ليخرج من نفسه بين يديه حاشيته انه اعلم
منك وانما يخطئك فتصغر في عين قومه ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدن حل عليه وعنده
من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله لعلك تترفع عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تنحط
منه فتسقط يدك من عين السلطان واذا عرفت عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرهاك ويرضى
من هبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب من هب غيرك في الحكومات ولا تواصل اولياء السلطان وحاشيته
بل تقرب اليه فقط وتباعد من حاشيته ليكون مجدك وحاشك باقيا ولا تكلم بين يديه العامة الا بما تسأل عنه
واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا يوتف على حبك ورغبته في المال ما فهم يسيرون الظن بك
ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تصحك ولا تتبسم بين يديه العامة ولا تكلم بالخروج الى الاسواق
ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم الاطفال وتسمع ردهم ولا تمش في قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك
ان قد متهم ازدي ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدي بك من حيث انه امن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق يا ذا ما ك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل
في الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ولا من ايدي السقائين ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس اليباج
والجلي وانواع الابرسم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأته في الفراش الا وقت حاجتك
اليها بقدر ذلك ولا تكثر لمسها ومسها ولا تقر بها الا بك كرا لله تعالى ولا تكلم بامر نسبها الغير بمن يديها ولا بامر

قوله فتترك المال كذا الخط المص والمطابق لما تقدم فهذا المال **قوله** ولا تكثر الخروج الى الاسواق في الخلاصة عن ابي الليث
رحمت في العتاري من ثلاث الى ثلاث يجوز دخول العالم للسلطان وخروجه الى الاسواق واخذ الاجر لتعليم القرآن
للحاجة في الثلاث وقال في الخانية بدل خروجه الى اسواق خروجه الى القرى ليعموا له **قوله** ازدي ذلك بعلمك
كذا الخط المص ومثله في مناقب الكردري والصواب ازدي ذلك بعلمك قال في القاموس زرق عليه زربا ما به كازري
وازري داحمه ادخل عليه عيبا وانا امرتها **قوله** ما دما ك ذلك فاقعد في المسجد اي اذا طلبت منك نفسك ذلك فاقعد
واقعد في المسجد **قوله** ولا تشرب من السقايات اقول لعل وجهه ان السقايات يشرب منها عامة الناس فردما يشرب منها
لجس الفم وردما يسيل نجس اليدين في ذلك ماء القليل وان في الشرب منها ادناء ومقوطة حرمة للعالم وان كان الشرب

لجواني فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت بين يديها تكلمت من الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة
 ان لها بعل اواب ارام او بنتان قد رت الا بشرط ان لا يدخل عليهما احد من اقاربك فان المرأة اذا كانت ذميمة
 يروها ان جميع مالها له والله مارية في يد ما ولا تدخل بيت ابوها ما قبلت واما يا ك ان ترضي ان تزف في بيت ابوها
 فانهم يأخذون اموالك ويطمعون فيها غاية الطمع واما ك وان تتزوج بنات البنين والبنات فانها تدخر جميع
 المال لهن وتغرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج
 الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم والاثم اجمع المال من الحلال ثم تتزوج فانك
 ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى هراء الجواني والغلمان وتشتغل بالدنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر عليك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وتترك
 العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شبائك ووقت فراغ قلبك وخاطر ك ثم اشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد
 والعيال يشوش البال فاذا جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة
 ولا تستخف بالناس ووقرنفسك وقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بن كرامات
 فانه ان كان من اهل اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهل احبك واما ك وان تكلم العامة باموالدين في الكلام فانهم
 قوم يقلدونك فيشتغلون بك لك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن هوالة ولا تضم اليه غيره فانه
 يشوش عليك جواب هوالة وان بقيت عشرين سنين بلا كسب ولا قوة فلا تعرض من العلم فانك اذا عرضت عند
 كانت معشيتك ضنكا واقتل على متفتحيك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزود هم رغبة في العلم ومن
 فاشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك ولا تحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان حليفا ولا تفر
 لنفسك من العبادات الا ما كثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها العامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلون
 اعتقد وانك تله الرغبة واعتقد وان علمك لا ينفك الا ما نفعهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت بلد فنيها اهل
 منها جعل للغني والفقير كافي الخلاصة **قوله** الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربك كذا بخط المص والمناصب من اقاربها
 يدل على التعليق **قوله** فان المرأة اذا كانت ذميمة مال كذا بخط المص والصواب ذات مال **قوله** ولا تدخل بيت ابوها عطفا على
 لا يدخل عليها احد من اقاربها والتقدير بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربها وبشرط ان لا تدخل هي في بيت
 ابوها هذا التقدير كلامه وفيه نظر فتدبر **قوله** واما ك ان ترضي ان تزف في بيت ابوها والاولى واما ك ان تسكن في بيت
 ابوها كما يدل على ذلك تعليقه **قوله** وولد كذا بخط المص والاولى ابا وولد **قوله** مانه يذهب ماء وجهك قال الثعالبي
 العرب تستعير في كلامها الماء لكل ما يحسن نظره وموقعه ويعظم قدره ومجمله فتقول ماء الوجه وماء الشباب وماء الحياة
 وماء النعيم وماء السيف كما تستعير الاستسقاء في طلب الخير قال ربه (شعر) ايها المائح دلوي نحوكا * اني رايت
 الناس يحمدونك * لم يسق ماء وانما استطلق اسيرا * وسوا المجتدي مستميجا * وانما الميخ جمع الماء في الدلو
 وغاية دعاءهم للمرحوا والمشكور ان يقولوا هاء الله فاذا قد كروا اياما لهم قالوا سقى الله تلك الايام انتهى قال ابن ابي عمير
 تعلم انهم لما توارثوا استعماله في العظيم المخبر والحسن المنظر كان استعماله في خلافه مستهجننا فلما عيب على ابي تمام
 قوله (شعر) لا تسقني ماء الملام فانني * حقا قد استعذبت ماء بكائي **قوله** الا باكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها الصواب

العلم فلا تقبل ما لا تشك بل كن كجوانحك من اهلهم ليعلموا انك لا تقبل ما هم ولا تخضعون لعليتك با عهدهم
 ويطعون في من قبلك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك با عينهم فتصير حطوتك فيهم بلا فائدة
 وان استجبتوك في المسائل فلا تناقضهم في المناظرة والمطارحات ولا تتركهم شيئا الا من دليل واضح ولا تقطن في اسانديتهم
 فاعلمهم بظعنون عليك وعن من الناس على حذرك وكن لله تعالى في امرك كما انت له في هذا نيتك ولا تهلك امر العالم
 الا بعد ان تجعل حرة كمال نيتك واذا اولاك السلطان ميلا لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انه اهل ليلك
 ذلك الا لعلك واماك وان تتكلم في مجلس المنطوى خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكلي في اللسان واماك
 ان تكثر الصلح فانه يميم القلب ولا تشال على طمانينة ولا تكن مجولا في الامور ومن دهاك من خللك فلا تجبه
 فان البهايم تنادي من خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السمكون وقلة
 الحركة عادة كي يتحقق مند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا اذ لك منك واتخذ لنفسك
 ورد اخلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما ارد عليك من الصبر والاك من النعم واتخذ
 لنفسك اياما معدودة من كل شهر تصوم فيها ليعلم في به فيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغير ولتنتفع من دنياك
 واخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تتبع بل اتخذ لك غلاما مصلحا يقوم باشغالك وتعتد عليه في امورك ولا تطمئن
 الى دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى ما تلك من جميع ذلك ولا تشتر الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب
 الى السلطان وان قدرك فانه ترفع اليك الجوائج فان قدمت اهانك وان لم تقم اما بك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع
 في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل اطلب منه خيرا فاذا ذكره به الا في باب الدين فانك ان عرفت في
 دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه وقال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذر الناس وان كان
 ذاهبا ومنزلة والذي تروى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبالي من جاهد فان الله تعالى معينك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا رايست من سلطانك ما لا يوافق
 العلم فاذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط علي غير
 اني اذكر من صيرتكم لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا واطعت عليه ودمت

ويتم طاه **قوله** كواحد من اهلهم كذا اعط المص ومثله في مناقب الكردري والاولى كواحد من اهلها او كواحد
 منهم **قوله** واذا اولاك السلطان عملا كذا في النسخ والصواب واذا ولاك من التولية **قوله** في الاحاطة كذا في اكثر
 النسخ وفي بعض في الالفاظ والصواب في الخطر كذا في مناقب الكردري **قوله** بل اتخذ لك غلاما مصلحا الي اي خادما ثقة
 امينا هذه امور المراسل المعنى الخادم لم اجده فيما عندي من كتب اللغة **قوله** فانه ترفع اليك الجوائج
 اي ترفع اليك جوائج الناس بسبب اظهارك التقرب من السلطان **قوله** فان قدمت اهانك كذا في النسخ والصواب كما
 في مناقب الكردري فان قدمت بها اهانك وان لم تقم بها اهانك بذك صلة الفعل في الموضوعين والضمير في اهانك راجع الى
 السلطان وفي اهانك راجع الى رافع الحاجة المعلوم من المقام لا الى السلطان لانه من جهة رجوعه اليه وح يكون في العبارة
 تعنيك الضمير **قوله** ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم كذا في النسخ ولا يخفى ما في هذه العبارة
 من الركاكة وعدم حسن المقابلة والاولى ان يقال ولا تتبع خطا الناس وتتبع صوابهم **قوله** بل اطلب منه خيرا اي توقع
 منه خيرا فاذا ذكره به **قوله** ويحذروه عطاف على النقي لا على المنفي لفساد المعنى **قوله** كفاك اي في الخروج عن مهلة النصيحة

لعلهم يقهروا ذلك فيكون في ذلك جمع للمدين غام إذ فعل في الجدة مرة أو مرتين ليعرف ذلك الجهد في الدين والحرص في الأمور المجرى وبها فافعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحرك في داره وانصحه في الدين وناظره وإن كان مبتدئاً وإن كان بهلطاناً فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأن قبل منك والافاعال الله تعالى أن يحفظك منه واذكر الموت واحتفغر للاستاذ من اخذت منهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشائخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤى بام في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤى الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس احداً من اهل الاهواء الا على حيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشتيم واذ اذن المودن فتاهب لدخول المسجد كيلا تتقدم عليك العادة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان ومارأيت على جارك فاحتره عليه فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن احتشرك في شئ فاشتر عليه بما تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تبتغى بها في لاك واحراك ان شاء الله تعالى واياك والبخل فانه يبغض به المرأ ولا تكثر طماعاً ولا كذاً اباً ولا صاحب تحليط بل احفظ امره في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال كلها واظهر غنا القلب مظهر امن نفسك قللة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك لغناء ولا تظهر الفقر وان كنت فقيراً وكن ذا همة فان من ضعفت همة ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالاً بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تنس والناس في اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطي العاقل لتظهر مروءة بينهم فيعظمونك ولا تسلم الامتعة الى الحائك وسائر الصنائع بل اتحف لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تماكس بالحيات والدواني ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها وول امورك فيرك ليمكك الاقبال على العلم فان ذلك احفظ لاجتاك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون نخبيلك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عليهم مالم يعرفوك كيلا يلحق بك منهم اذ يقولوا اذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تعصر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئاً ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم وبما لا تملك منهم **قوله** لعلهم يقهروا ذلك كذا في النسخ والصواب لعله يقهر **قوله** فاذا فعل ذلك مرة او مرتين كذا في النسخ والصواب فافعل ذلك مرة او مرتين ليعرف منك الجهد في الدين **قوله** وان كان سلطاناً كذا في النسخ والصواب اسقاط هذه الجملة فان الكلام مفرد وميمما اذا كان الخطاب سلطاناً **قوله** ولا تكثر اللعب والشتيم اقول لا يلزم من النهي عن كثرة اللعب والشتيم النهي عن اصل اللعب والشتيم مع انهما منهي عنهما شرعاً فلو قال ولا تلعب ولا تشتم لكان صواباً **قوله** ولا صاحب تحليط اي ولا تكن صاحب تحليط اي تخليط الحق بالباطل والجد بالهزل **قوله** والذين يطلبون الجاه عطف على المجانين **قوله** ويستغرقون بذكر المسائل كذا في النسخ ولعل الصواب يستغربون بذكر المسائل اي يذكرون المسائل الغريبة **قوله** ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة الظهيرة حدانته صاب النهار وانما ذلك في القيظ والامدة البكرة وما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس **قوله** ولا تخرج الى النظارات في القاموس النظارة القوم ينظرون الى شئ وبالتهذيب بمعنى التنزه لمن يستعمله بعض الغفهاء وهو المراد هنا على الاول قول المتن (شعر) يا غرالا يدور

ويظن الناس ان ذلك حق لسكون تلك فيما بينهم وقت الاقدام عليه وايّاك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكتفب واذا اردت ان تذا من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه سهيلا يفترون الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصلح للفتوى فاذا كرمته ذلك والافلا ولا تقعد ليدرس الآخريين يد لك بل اتركك عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تحضر مجالس الذكرا ومن يتخذ مجلس عظة بجاهلك وتزكيتك له بل وجه اهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناكم الى خطيب ناهيتك وكذا اصول الجنازة والعيلين ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعدة مني وانما اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقيح المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثمائة جزء مثل الامالي ونوادير ابن جماعة حتى انتهيت كتاب المنتقى وقال حين ابتلي بمحنة القتل بمرور من جهة الا تراك هذا جزء من آثار الدنيا على الآخرة والعالم متى اخفى علمه وترك حقه خيف عليه ان يمتحن بما يسوءه وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطويلات خلسها وحذف مكررها فرأى محمد ارح في منامه فقال لما نعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر وذكوت المقرر تسهلا فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلى بالاتراك حتى جعلوه على راس شجرتين فتقطع نصفين راح

في مجمع النادرة * ترفعا ياعين النظارة * قف لنا في الطريق ان لم تزونا * وقفه في الطريق نصف الزيارة * **قوله** ولا تقعد ليدرس بين يدك اقول وما يتوهم ان هذا اينا في قوله ما بقا فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك والجواب ان ذلك للشورى في جلوه ولا يلزم من ذلك ان يقعد ليدرس بين يديه **قوله** ولا تحضر مجالس الذكرا في النسخ ومثله في مناقب الكردري وهو مشكل فقد ورد في الحديث عليكم بحلق الذكرا فانها رياء الجنة وفي بعض النسخ ولا تحقر بالقاف وهو غير مناهب للمعطوف فتأمل **قوله** حتى انتهيت كتاب المنتقى هذا الكتاب من اجل كتب المذهب فيه مسائل ظاهر الرواية ومسائل النوادر وله ايد كره رضي الدين السرخسي في المحيط بعد نقل النوادر قال المولى المتبحر علي حلي قاضي العسكري ولا يوجد المنتقى في هذه الاعصار **قوله** لما رأى في كتب محمد مكررات ليراد بكتبت محمد راح كتب ظاهر الرواية وهي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والكبير والسير وانما سميت بظاهر الرواية لانها وريت عن محمد بروايات ثقات فهي امامتوا ترة ومشهورة عنه **قوله** حلسها وحذف مكررها اقول ومناه الكافي وهو كتاب معتمد في نقل المذهب وشرحه جماعة من المشائخ منهم شمس الائمة السرخسي راح وهو المشهور بمبسوط السرخسي بل هو المراد اذا اطلق المبسوط في شرح الهداية وغيرها وشرحه الامام الاصبغابي ايضا كذا افاده المولى علي افندي في بعض تعاليقه



قال شيخنا واهتاذي متع الله المسلمين بطول حياته وهذا تم الكلام وقطعت صحاري القرطاس مطالبا الاقلام وحصل ما كنت ارجوه واتمنىه وذلك من فضل الله والحمد لله على الدوام وعلى سيدنا محمد افضل الصلوات واشرف السلام وعلى آله واصحابه الكرام الذين هم مسلك الختام ماهمي الغمام وصبح الشام وكان ذلك في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان المعظم قدره من شهر رمضان ربيع ثمين والغب احسن الله تع بعضها وبارك لنا فيما بقي من ايامها ولياليها قال ذلك وكتبه مرار السيد احمد بن الحنفى الحموي غفر الله تع له بهمه وكرمه واسكنه فسيح جنته والحقه تع محل جوده

قال المؤلف وهذا آخر ما اوردناه من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه الجامع للفنون السبعة التي عدنا بها في خطبة الفريد في نوعه بحيث لم الطبع له على نظير في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى وكان الفراغ منه في السابع والعشرين من جمادى الاخرى سنة تسع وثمانين وثمانمائة وكان بعد مدة تاليفه سنة شهر مع تخلل ايام توعك الجسد والله الحمد والمنة على التمام وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام وصحبه السررة الكرام وتابعيه باحسان الى يوم القيام *

قال الحموي في كتاب الوقف من الفوائد توفي المصنف رح لثمان ماضين من وجب عنه مبعين ونعمائة

خاتمه



حمد المان كمال احسانه بتتبع طبع الكتاب المستطاب المعروف بالاشياء والنظائر * وتتم امتنا به بتكميل انطباع شرحه المسمى بغمز عيون البصائر * كما اكمل فضاه بطبع تكملة الفن السادس من المتن * التي لم تنطبع في حوالف الزمن * واصلي واسلم على خاتم الرسل انكرام * وعلى آله واصحابه بد والتمام * وبعد فاني فخر الله ذنوبي * وستر عمودي * لم آل حمد في امر التصحيح * والمقابلة مع المؤلف الموحود الصحيح * لكن لا يخفى على الواقف الخبير * ان النظر في كل لفظ بحيث لا يقع فيه الغلط امر عسير * لا سيما قلة اعتناء الطابعين * يزيد الطعن الى المصححين * فالما مول من محاسن اخلاق شرذمة الكرام * ان يخفوا ويحتشمو من دين النمايين الليام * وكان ذلك في الدار المعلمة بدمبر ٦٠٢٢ هـ في الساعة المعروفة بـ ١٢٠٢ هـ في كلكتة سنة ١٢٦٠ هـ ومائتين والف هجرية عليه الصلوة والسلام الا كمال *



هذا المطبوع اذا لم يكن في خاتمه خاتم المعتني بطبعه فعليه آية السورة



اين كتاب جاءه اكر خالي باشد از مهر من محمد ابراهيم
نگیرند و در احوال و زودی باشد



تصحیح الاغلاط الواقعة في الاشباه والنظائر وشرحها معزى ميرزا البصائر

صفحة	مطار	غلط	صحیح	صفحة	مطار	غلط	صحیح	صفحة	مطار	غلط	صحیح
١٠	الذائقة	الذائقة	الذائقة	١٣	شرط	شرط	١٣	١٠	لغاه	لغاه	بفعله
١٢	مصدره	مصدره	مصدره	١٧	الموديان	الموديان	١٧	١٢	الصواب	الصواب	الانوار
٢٥	احدها	احدها	احدها	٢٣	المودي	المودي	٢٣	٢٥	لم ارا	لم ارا	لم ارا
١٥	المملوء	المملوء	المملوء	١٢	ان لا ينوي	ان لا ينوي	١٢	١٥	الصاوة	الصاوة	الصاوة
١٩	ليغيره	ليغيره	ليغيره	٣	فقر	فقر	٣	١٩	لا تجوز	لا تجوز	لا تجوز
١٩	التيام	التيام	التيام	٩	عليه	عليه	٩	١٩	اذلالام	اذلالام	اذلالام
٩	المرد	المرد	المرد	٢٦	اريد	اريد	٢٦	٩	لاصحابنا	لاصحابنا	لاصحابنا
١٨	يستثنى	يستثنى	يستثنى	١	الخصاوص	الخصاوص	١	١٨	الخيار	الخيار	الخيار
٣	الكراسي	الكراسي	الكراسي	٢٦	يفصل	يفصل	٢٦	٣	فته	فته	فيه
٧	لنسا	لنسا	لنسا	٢	نية	نية	٢	٧	فانها	فانها	فانها
٢٣	المفتحين	المفتحين	المفتحين	٢٥	ان	ان	٢٥	٢٣	الرفغفن	الرفغفن	الرفغفن
٦	والظن	والظن	والظن	٢٩	يتخذون	يتخذون	٢٩	٦	فاكتفى	فاكتفى	فاكتفى
١٩	الامام	الامام	الامام	٢٧	بكتا	بكتا	٢٧	١٩	مصرفا	مصرفا	مصرفا
٢٩	تسميته	تسميته	تسميته	٥٠	الارادة	الارادة	٥٠	٢٩	الانسحاب	الانسحاب	الانسحاب
٢٢	اثبت	اثبت	اثبت	١١	عاء	عاء	١١	٢٢	يكفي	يكفي	يكفي
٢٩	كافي	كافي	كافي	١٩	وحينئذ	وحينئذ	١٩	٢٩	وان ان	وان ان	ان
٢١	جمع	جمع	جمع	٥٢	القاضيان	القاضيان	٥٢	٢١	الظاهر	الظاهر	الظاهر
٢٧	كضلاء	كضلاء	كضلاء	٢٠	يشيرا	يشيرا	٢٠	٢٧	لا يتناول	لا يتناول	يتناول
٣	انه	انه	انه	٢٧	التعيين	التعيين	٢٧	٣	كذ	كذ	كذ
٥	يدل	يدل	يدل	١٠	البحث	البحث	١٠	٥	منكوحه	منكوحه	منكوحه
١٨	اشروطها	اشروطها	اشروطها	٢١	عليه	عليه	٢١	١٨	للفظ	للفظ	التلفظ
٢٢	لقاعل	لقاعل	لقاعل	٦	رجب	رجب	٦	٢٢	الحاج	الحاج	الحاج
٢٩	اراد	اراد	اراد	١٩	تعيينها	تعيينها	١٩	٢٩	الواجبة	الواجبة	الواجبة
١٨	بالاداء	بالاداء	بالاداء	١٣	ارم	ارم	١٣	١٨	الغس	الغس	الغس
١٥	للجارة	للجارة	للجارة	٥	وكا	وكا	٥	١٥	اعلرها	اعلرها	اعلرها
١٢	حكى	حكى	حكى	٢٢	يعاينني	يعاينني	٢٢	١٢	المتقط	المتقط	المتقط
٢٨	الشرائع	الشرائع	الشرائع	٥	استثناء	استثناء	٥	٢٨	يمينه	يمينه	يمينه
١	فسرنا	فسرنا	فسرنا	١٥	لفرق	لفرق	١٥	١	المين	المين	المين
٢	يتعاطا	يتعاطا	يتعاطا	٢٦	الظهيرية	الظهيرية	٢٦	٢	تعيينت	تعيينت	تعيينت

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨١	٧	لحرم	لحرم	١٥١	٢٣	تقتاب	تقتات	١١٦	٢٩	محم	رمحمد
٨١	١٥	بالمشوي	المشوي	١٠٢	٢	للاني	اللاتي	١٧	١٦	فينعمل	فيعمل
٨٢٠	١٧	المشا	المسافر	١٠٢	٢٢	لم يعرفو	لم يعرفوا	٢٨	٢٨	كلاميهم	كلاميهم
ايضا	٢٢	فتاوى	الفتاوى	١٠٣	٥	وطى	وتتفرع على	١١٩	٢٩	فينعقد	فيفقد
٨٣				١٠٢	٢	يعتبر	يعتبر فيه	١٢٠	٨	في	في باب
ايضا	٥	العبادات	العبادات	ايضا	٢٩	الكام	الكلام	ايضا	١٧	استلزمه	يستلزمه
٨٤	٢٢	فاسعراى	فاسعوا الى	١٠٥	٩	يمين	ريمين	١٢١	٢	مالك	المالك
٨٧	١	اذا ما	ما اذا	١٠٥	١٥	مكنى	مكنى	١٢١	١٩	الملكى	الملكى
٨٨	٢	يفسل	يفسل	ايضا	١٢	الجهة	الجهة	ايضا	٧	بجيرانها	اذنجبرانها
ايضا	١٠	بنجاسة	بنجاسته	١٠٧	٢	كفا	لذا	١٢٣	٢	معولهم	لقولهم
٩٠	١٣	رتة	من رة	١٠٨	٢	لاعدم	لاعلى عدم	ايضا	ايضا	لايضرر	لايضرر
ايضا	١٢	الانتفاع	انتفاع	ايضا	٦	اكتفى	اكتفى	١٢٢	٢	بقولهم	لقولهم
٩١	١١	الموحيته	الموحيه	ايضا	٢٣	قا	قال	١٢٥	٢٩	الراصي	الرازي
ايضا	١٩	لظهر	الظاهر	١٠٩	١٨	الدين	دين	١٢٧	١٢	فيصير	فيصير
ايضا	٢٠	لهلاك	الهلاك	ايضا	٢١	ميله	ميله	١٢٨	٢	روي	روي
٩٣	١٨	الظهيرية	الظهيرية	١١٠	١١	معفر	معفوا	ايضا	١٧	صفائير	صفائير
٩٥	١٧	البذاية	البذاية	ايضا	١٥	حيات	حيرة	١٣٠	٨	فما	فما
٩٧	٢	والعين	والعين	ايضا	٢٠	للزوجه	للزوجه	١٣١	١٩	الكحال	الكحال
٩٨	١	الشيخان	الصاحبان	١١٢	١٧	ندبة	ندبة	ايضا	٢٩	محم	محم
ايضا	١٣	رجل	رجل	ايضا	٢٨	السفينة	السفينة	١٣٥	١٣	الحال	الحال
ايضا	١٩	بينه	بينته	١١٣	٨	المسي	المسمى	١٣٦	١٥	كذا	لذا
٩٩	٢	فعه	فعله	ايضا	١٢	ليتسر	لتيسير	١٣٧	٢٥	المسئلة	مسئلة
ايضا	١٧	نافلا	نادل	ايضا	٢٢	لم نقد	لم نقد	ايضا	٢٥	لذوى	لذوى
١٠٠	٢	مالواذا	مالاذا	ايضا	٢٩	مترجوحة	مترجوحة	١٢٨	٢	واحدة	واحدة
ايضا	٥	ثم	ثم	١٢	٢	الامن	الامن	ايضا	١٣	ان	ان
ايضا	٧	البديع	البدائع	١١٥	٥	فيه	له	ايضا	٢٥	للقواعل	للقواعل
ايضا	٢١٠	واطلاق	اطلاق	ايضا	٥	يزني	كيف يزني	١٣٩	٦	شعائر	شعائر
١٠١	١٢	لم ينبغ	لاينبغي	١١٦	٨	لغاسد	النامدة	ايضا	٢٥	نقلي	نقلي
ايضا	١٢	بالضرورة	للضرورة	ايضا	٢٢	لمدعى	لمدعى	١٢٠	٢١	مختصر	مختصر
ايضا	٢١	للدخان	الدخان	ايضا	٢٢	لمدعى	لمدعى	١٢١	٩	يد	له يد

صفحة	مطر	غلط	صحیح	صفحة	مطر	غلط	صحیح	صفحة	مطر	غلط	صحیح
ايضا ١٢	عرة	عبرة	١٧٠	١٢	مكاتبه	ولوروطي	٢٠٥	١٦	مطر	غلط	صحیح
ايضا ١٧	الشهوري	الشهوري	مشاركة لوروطي * مكاتبه مشتركة * ايضا ٢٩	٢٩	رمادم	وامادم	٢٠٨	١	بادني	بالادني	٢٠٥
ايضا ٢٩	اطبنا	اطنبنا	١٧٢	٥	استاذ	الاحتاذ	٢٠٨	١	بادني	بالادني	٢٠٥
١٢٣	١٨	نورد	نور	١٧٣	٢٣	عيله	عيله	٢	ايضا	سجل واخرها اليه * اليه	٢٠٥
ايضا ١٩	الموصي	الموصي	ايضا ٢٣	٢٣	ولاده	ارلاده	١٩	ايضا	التبين	التبين	٢٠٥
ايضا ٢٦	لان	كان	١٧٥	١٣	استحقاق	استحقاق	٢١٠	١٠	يستثنى	تستثنى	٢٠٥
١٢٥	١٢	يرد	لايرد	١٧٧	١٥	قلت قائله قلت	ايضا ٢٢	٢٢	لاحوط	لاحوط	٢٠٥

الاصحوطي الذي * الذي *

١٢٧	٥	يقتضي	ايضا ١٨	١٨	قلت قائله قلت الذي	٢١١	١٢	٢١١	١٢	وصلوة	صلوة
ايضا ٩	٩	احتين	الاحتين	الاصحوطي الذي يظهر يظهر واختياره ٢١٢	٢١٢	٧	٧	٧	٧	للصلوة	للصلوة
١٢٨	١٩	الخير اخيري	خير اخيري	اختياره لالاصحوطي	٢١٣	٥	٥	٥	٥	لخصوصية	لخصوصية
ايضا ٢٩	٢٩	طرايسسي	طرايسسي	قائله السيموطي * لالاصحوطي	٢١٢	٥	٥	٥	٥	الاستوانة	الاستوانة
١٢٩	٣	احدها	احدها	١٧٨	١٢	ربع	ربع	٢١٥	١٨	النهى	النهى
ايضا ٢٥	٢٥	بالترد	بالتردي	ايضا ١٨	١٨	مع وال	مع وال	٢٢	٢٢	يفعله	يفعله
١٥٠	١	استويه	استويا	٧٩	٨	فتنقض	فتنقض	٢١٧	١٢	الدينيا	الدينيا
ايضا ١٧	١٧	حمامة	حمامة	ايضا ١٣	١٣	ترتيب	ترتيب	٢١٧	٢٧	المجتمعي	المجتمعي
١٥٢	٣	الزكية	الزكية	١٨٠	٨	ولده الصلبة	ولده الصلبة	٢١٩	٢	التعمين	التعمين
ايضا ٢٨	٢٨	اما	اما	١٨١	٢	باقين	باقين	ايضا ١٥	١٥	واختلفت	واختلفت
١٥٦	٢٧	الاخبار	الاخبار	١٩٠	١٠	القرأة	القرأة	٢٢١	١٨	العورة	والعورة
١٥٩	٨	شراء	شراء	ايضا ٢٩	٢٩	قد اركه	قد اركه	٢٢٢	٥	التفاضاني	التفاضاني
١٦٠	٢	المستحق	المستحق	١٩١	١٨	لاارضى	لاارضى	٢٢٣	٢٢	المحجود	المحجود
١٦٢	٢٨	قاضي	قاضي	١٩٢	٨	معه	معه	٢٢٦	٨	موقته	موقته
١٦٥	٧	محرمته	محرمته	١٩٥	٧	منصوبته	منصوبته	٢٢٧	٦	فقيرا	فقير
ايضا ١٢	١٢	حدو	حدو	١٩٦	٢٢	يتروى	يتروى	ايضا ٩	٩	الجوار	الجوار
ايضا ٢٦	٢٦	لكلام	لكلام	١٩٧	٢٢	دنيا	دنيا	ايضا ١٠	١٠	فلا بلا	فلا
١٦٧	٧	لاين	لاين	ايضا ٢٦	٢٦	شحنة	شحنة	ايضا ١٢	١٢	الملك	الملك
ايضا ٢٢	٢٢	بنية	بنية	١٩٨	١٦	يصلى	يصلى	٢٢٨	٢	الزكو	الزكو
١٦٨	١	او ينقله	او ينقله	١٩٩	١٧	تسفل	تسفل	٢٢٢	٧	حبيبه	حبيبه
ايضا ٨	٨	مقدو	مقدو	٢٠٢	١	الزكو	الزكو	٢٢٦	٢٩	للمعزلة	للمعزلة
١٦٩	٢	ارتفاق	ارتفاق	٢٠٥	١٢	لي	لي	٢٣٨	٨	الفيرة	الفيرة

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٢٢٠	٢٣	سوط	شرط	٢٧٥	١٩	المشاحجة	المشاحجة	٢٩٥	٥	مرهاتدا	مرتدا
٢٢١	٦	بخار	بخار	٢٧٥	٢٨	الوصول	الوصول	ايضا	٥	جب	رجب
٢٢١	٢١	انها	انهار	٢٧١	٢٩	الا	لا	٢٩٦	٢	رجوع	ورجوع
ايضا	٢١	السنته	السنته	٢٧٢	٢٢	زيد	زيذا	ايضا	٢	الشهادة	الشهادة بالردة
٢٢٢	١٥	السنته	الحنه	٢٧٢	٨	احبت	احببت	ايضا	٢٥	الاحود	الاحود
ايضا	١٦	عذا	غل	ايضا	١٥	انيسه	يمينه	٢٩٧	٢٢	الاصل	اصل
ايضا	١٧	المسجوط	المبسوط	٢٧٥	١	واحدة	وحده	٢٩٨	٩	من	ان مراد من
٢٢٣	٢	المامود	المامور	ايضا	٣	ار	الاستفراض	ايضا	١٥	كرجل	لرجل
ايضا	١٢	رجلا	رجل	٢٧٥	١٩	لم يحضرهم	لم يحضرهم	٢٩٩	٩	مورلة	مأولة
ايضا	١٩	للفقته	للفقته	٢٧٧	٩	ويلغو	ويلغو	٣٠٢	٨	الاستيجاز	الاستيجاز
٢٢٣	٢٧	قصاء	قضاء	٢٧٨	٨	نظر	نظرا	٣٠٥	٨	الذيت	الزيت
ايضا	١٠	مخالفا	مخالفا	٢٧٩	٧	نسبة	نسبته	ايضا	٢٠	وان	وان كان
٢٢٦	١٦	الطتوع	التطوع	ايضا	١٨	معرف	معرفا	٣١٢	٥	رحت	راحت
٢٢٧	٢٧	ثمنانا	ثمننا	٢٨٠	٩	وفعلنا	ارفعنا	ايضا	١٢	اطبنا	اطمننا
٢٥٠	٨	صبي	صبي	٢٨١	٢٧	دهوا	دهو	٣١٣	٢٠	بصنم	يضم
ايضا	٢٧	الطبعي	الطبعي	٢٨٢	٦	مرعاة	مرعاة	٣١٤	٦	للاحقيه	الاحقيه
٢٥١	٢٢	سنة	سنة	٢٨٢	١٧	تسجيز	تسجيزا	٣١٥	٢٨	تقتطع	تقطع
٢٥٢	٦	يكون	ان يكون	٢٨٢	٢٢	يستحسن	يستحسن	٣١٦	١٠	الارواق	الارواق لها شبه
٢٥٥	٥	اعتني	اعطني	٢٨٦	٢	الال	الاولى	٣١٧	٣	قاذا	فاذا
ايضا	١٨	يقتي	يقتي	ايضا	١٧	وبل	بل	ايضا	١٣	وافقيها	واقفيها
٢٥٧	١	طلاق	طالق	ايضا	٢١	انهي	انتهى	٣١٩	٢٢	ما	ما
ايضا	٢٥	يثيب	يثبت	٢٨٧	١١	لكنك	لكنك	ايضا	٢٥	بهذا	بهذا
٢٥٩	٢٢	جائز شراعا	جائز شراعا	٢٨٨	١٠	اعتبيتها	اعتبيتها	٣٢٠	٢	اذلا بل	ولاد
٢٦٠	١	اذا	اذا	ايضا	٢٢	اودياتمه	ودياتمه	ايضا	٧	استفيتت	استفيتت
٢٦٣	١٩	يحدث	يحدث	٢٩٠	١٨	اللاجل	اللاجل	ايضا	١١	وقف	رفت
٢٦٢	١٠	يتعدى	يتعدى	٢٩١	٢١	لى	الى	ايضا	١٣	وقف	وقت
٢٦٧	٢٩	رمن	زمن	ايضا	٢٢	ن	ان	ايضا	ايضا	التصميم	التصميم
٢٦٨	١٧	جنايته	جناية	٢٩١	٢٥	اللازمي	للزمني	ايضا	١٩	النبية	البيته
ايضا	٢٥	لمنجز	لمنجز	٢٩٣	٥	يزاد	ان يزاد	٢٢٢	١٠	على	على القول على
٢٧٠	٢	لا	لا	٢٩٢	٢٢	ابطال	ابطال	٢٢٥	٢٦	لم يحبر	لم يحبر

صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٢٥	٢٠	هبتة	هبة	٣٥٣	١١	ابطال	ابطال	٣٨١	١٨	مطر	غلط
٣٢٦	٥	لبعده	لبعده	٣٥٣	٢٥	ايودها	ايودها	٣٨٣	٦	انه	انه
ايضا	١٢	فاليحزر	فليحزر	٣٥٢	٨	ووصلقه	وصلقه	ايضا	٦	المسخر	البحر
٣٢٧	١٩	تسلميه	تسلميه	٣٥٥	٢٧	فمينته	فمينته	ايضا	١٣	ولا تقبل	ولا تقبل
٣٢٩	٦	مروي	مروي	٣٥٦	١٢	فضل	فضل	٣٨٧	١٩	الظهيرية	الظهيرية
ايضا	٥	الحوالة*	الحوالة بعد الحوالة	٣٥٧	٥	الظهيرية	الظهيرية	٣٨٨	١٠	الهم	اللهم
ايضا	١٠	الكراهته	الكراهة	ايضا	٢٢	ووهل	ووهل	٢٩١	٢٢	يفتي	يفتي
٢٣١	٥	يشترط	يشترط	٣٦٠		فاقستموا	فاقستموا	٢٩٣	١٧	اجبرتها	اجبرت
ايضا	٢٦	للظئر	للظئر	٣٦٢		منى	منى	ايضا	٢٢	زعمها	زعمها
٣٣٣	١	فانها	فانه	٣٦٣	٧	تجلسون	تجلسون	٣٩٥	١٦	فيما ذا	فيما ذا
٣٣٥	٢٣	لورجع	لورجع	ايضا	٢٧	فلوا	فلو	ايضا	٢٠	الفلاة	الفلات
٣٣٨	٥	مطالب	مطالب	٣٦٢	٢٢	بيته	بيته	٣٩٧	١٣	تميزا	تميزا
٢٢١	١٣	ايدي	ايدي	٣٦٢	١٥	لمرة	لمرة	٣٩٨	١٥	بسبت	بسبب
٢٢٢	٢١	لوادي	لوادي	٣٦٦	١	اوكان	لوكان	٣٩٨	٢١	لانه	لانه
٣٢٥	١	المدعي بخطه	المدعي بخطه	٣٩٧	١٧	هذا	كذا	٣٩٩	٢٢	فاضيا	فاضيا
ايضا	١٩	استبدل	استبدل	٣٦٩	١	له	الله	٢٠١	١٣	عنه	عنه
٣٢٦	٣	مسائل كما كافي دعوي	الغانية* مسائل	٢٧٠	١٥	تختلف	تختلف	ايضا	٢٧	الحكمية	الحكمية
ايضا	٢	الوقف	الوقف الغانية	٣٧١	٧	صحتها	صحتها	٢٠٢	١٠	المحضر	المحضر
ايضا	١٦	الاجاب	لا اجاب	٢٧٢	٨	كان	كان	٢٠٧	٢	بشوا	بشوا
ايضا	٢٣	الشمس	شمس	٢٧٣	٥	فيما لا	فيما لا يجوز	ايضا	١٢	بمنزلة	بمنزلة
٢٢٧	٦	انها	انه	ايضا	١٢	لا يفتي	لا يفتي	ايضا	١٧	بيمين	بيمين
٢٢٦	٩	النا	آ نفا	ايضا	٢٢	غاية	عليه	٢١٠	٢	في مسألة	الافى مسألة
ايضا	٢٣	يقتل	يقبل	٣٧٢	٢	منال	منال	٢١١	١	بالمجلس	بالمجلس
ايضا	ايضا	ومما	مما	ايضا	٢١	عنه	عليه	ايضا	٨	لعزيمه	لعزيمه
ايضا	٢٢	وفبرهنت	فبرهنت	ايضا	ايضا	الغد	الغلة	ايضا	١٣	باستيفاء	بالاستيفاء
٣٥٠	٥	قل	قدر	ايضا	٢٣	المجدل	المسجد على	٢١٢	٢٧	التي	الذي
ايضا	٢٢	حينئذ	حينئذ	٣٧٦	٢٢	المقضى	المقضى به	٢١٣	٨	هذا	هذا
٣٥٠	٢٩	للقاضي	للقاضي	٣٧٧	٨	بدرهم	بدرهم	ايضا	٢٨	وكلك	الموكل
٣٥١	١	الاولى	الاول	٢٧٩	١٧	لظانته	الظاهرانه	٢١١	١١	ابن	ابن
٢٥٢	٧	وانت	وانت	٣٨٠	٢٨	لانته	لانه	٢٢٥	١٥	حاز	حاز

صفحة	مطر	غلط	صحيح	صفحة	مطر	غلط	صحيح	صفحة	مطر	غلط	صحيح
٢٢٦	٢٣	ابو يوسف * ابي يوسف	٢٩	٢٦٩	التنوز	التنوز	صحيح	٥١٩	٢٥	تعب	يوسف
٢٢٧	٩	بوقية دارثم * بوقية دارثم	١٣	٢٧٥	إيمكله	إيمكه	صحيح	٥٢٠	٥	ماقلاته	عائلته
ايضا	٩	ثلاثة	ايضا	٢٩	المتاوضين المتفاوضين	ايضا	١٢	١٢	نقصه العشرة : نقصه عشرة		
٢٢٨	٢	سهنهم	٢٧١	١٢	عزب	عزو	ايضا	١٩	١٩	عقبه	عقبه
٢٢٩	١٩	ذرا	٢٧٣	٨	الى عاد	ما دالى	٥٢١	١٢	١٢	ها الداية	الهداية
ايضا	٢٢	الحرح الجرح	٢٧٢	٧	الاخيرة	الاخيرة	٥٢٦	١٣	١٣	الاسيجار	الاستيجار
٢٣٢	٢	ههنا منها	٢٧٥	١٣	الجنابيته	الجنابية	٥٢٧	١٥	١٥	التمولي	التمولي
ايضا	٩	انهتى انتهى	٢٧١	١٨	لكن و لكن	لكن	٥٢٨	٢١	٢١	السان	السان
ايضا	٢٦	اتقاني اتقاني	٢٨٠	٢٠	صاحبها	صاحبها	٥٣٠	١٦	١٦	السرجية	السراجية
٢٣٢	٢١	ابراج و ابراني و	ايضا	٢٩	الواهبانية الوهبانية	ايضا	٥٣٢	١٢	١٢	مسئلة	في مسئلة
٢٣٥	٢	قيميغي فيميغي	٢٨٥	٢١	قللا	قللا	ايضا	٢٩	٢٩	لكن	لكن
٢٣٧	١٨	ذرا ذو	٢٨٩	١٨	لا	الا	ايضا	ايضا	ايضا	له	له الرجوع
٢٣٨	٨	مال مالا	٢٩٠	٨	السبب	السبب	٥٣٥	١	١	العباس	ابو العباس
٢٣٩	٩	الحارينه الجارية	ايضا	٢٠	يرد	يرد	٥٣٦	٨	٨	وما صدقا	وصدقا
٢٤٣	٢٠	كالذخيرة كافي الذخيرة	٢٩١	٧	بل درهم	بل درهم	ايضا	١٠	١٠	قوله و منه	قوله
٢٤٤	٣	اذا اقز اذا اقر	ايضا	١٢	فيلتامل فليتامل	ايضا	١١	١١	١١	و حو	و حو
ايضا	١٢	نكره نكره	٢٩٢	٨	ووالحفظ والحفظ	٥٣٩	٧	٧	٧	كللهما	كل منهما
٢٤٦	١٧	تمليك تمليك	ايضا	٢٢	القسمه القسمه	ايضا	١٥	١٥	١٥	اعقاد	اعتقاد
ايضا	٢٧	المسم المسلم فيه	٢٩٦	٢٩	صاحبها صاحبها	ايضا	٢٦	٢٦	٢٦	انفسهم	انفسهم
٢٤٧	٢٥	السراج السراج	٥٠٢	٧	بتشل بتشيل	٥٢٠	٧	٧	٧	يمتننون	يمتننون
٢٥٦	١٦	فادانه فاده	٥٠٢	٢٢	الاحز الاحز	ايضا	٢٥	٢٥	٢٥	البحاحم	البحاحم
٢٥٧	١٢	المائة المئات	٥٠١	٢٢	اكان اكان	٥٢٢	٢٩	٢٩	٢٩	الرواية	الرواية
٢٥٩	٩	لايجو لايجوز	٥٠٧	١	فيما وفما	٥٢٢	١	١	١	الراقون	الراقون
٢٠	٢٣	الشعو الشعو	ايضا	٢٧	صيل صيل	ايضا	١	١	١	القبض	القبض
٢٠١	٢٥	ابو يوسف ابي يوسف	٥١١	١٧	هل هل	ايضا	١٠	١٠	١٠	يعذر	يعذر
٢١٢	٣	دارها دارمان	٥١٢	١٦	ابو يوسف ابي يوسف	ايضا	٢٧	٢٧	٢٧	البيهقي	البيهقي
٢١٣	١٧	لتأيد لتأيد	٥١٣	٢	معكم معكم	٥٢٦	٢٧	٢٧	٢٧	التطاهرة	التطاهرة
٢١٣	١٥	اذان افاد	٥١٥	٩	الائمة الائمة	٥٥٠	١٨	١٨	١٨	وصيلا	وصيلا
٢١٤	٦	افسان انسان	٥١٦	٢١	ار	٥٥١	٥	٥	٥	اولاشهاد	والاشهاد
ايضا	٢٢	نقل من نقل من	٥١٨	٢١	ليس رلبس	ايضا	١٠	١٠	١٠	البه	البه

عنه	سطر	غلط	صحيح	صفحة	سطر	غلط	صحيح	صفحة	نظر	غلط	صحيح
٥٥١	٢	منه	منله	٥٨٥	١٥	رصام	صلعم	٦٩١	٥	السلام	الا
٥٥٢	٩	اطلافه	اتلافه	٥٨٦	١٦	روي عن روي	ايضا	٦٩١	٥	فيما سر	قيما
٥٥٣	٥	اولا شهاد	والاشهاد	٥٨٧	١	فاتيئت	فاتيئت	٦٩١	٥	را	را
٥٥٤	١٣	المتبي	للتلمي	٥٨٧	١	يستمعوا	استمعوا	٦٩٧	٥	كأكلما	كأكلما
٥٥٦	٥	حيما	جهتها	٥٩١	١	لعدم	يعلم	٧٥١	١	جارية	قريه
٥٥٧	١٥	ثوبه	صوبه	٥٩٥	٨	لنافيه	لهافيه	٧٥٢	٢٧	بما بان	بما
٥٥٨	١٩	الى الى	الى	٦٠٢	١٨	لم اره	لم ار	٧١٠	١	الوصا	الوصية
٥٥٩	٢	ولده	ولده	٦٠٥	٧	تنقبل	اتنقل	٧١٥	٢٥	ما وضع	ما وضع
٥٦١	١	ارله	من ارله	٦١٠	١٥	العله	العله	٧٢٢	١٥	اشترها	اشترها
٥٦٢	٢١	المقصورة	المقصودة	٦١٠	١٩	نقتصها	بقتصها	٧٢٥	٢١	بغائيه	بغائيه
٥٦٣	١	تعيينه	تعيينه	٦٢١	٢	لم يقدم	لم يقدر	٧٢٧	١٣	دلو	دلو
٥٦٤	١٥	الموهبة	الموهوبة	٦٢٩	٢	الطلاق	الطلاق	٧٢٨	٢٢	الصبي	الصبي
٥٦٥	٢٥	ولا	ولا	٦٢٢	٩	في	فيه	٧٢٨	٢١	الثاني	الثاني
٥٦٦	٢٣	ام	اما	٦٢٣	١٧	علنا	علنا	٧٢٨	٢٨	الصبي	الصبي
٥٦٧	٨	ولا ادري	لا ادري	٦٥٢	١٧	لاحلا	لاجلال	٧٢٩	١٣	نما	نما
٥٦٨	١٠٠	دوفى	دوفى	٦٥٧	١٩	كا	كان	٧٣٠	٩	بعجرة	بعجرة
٥٦٩	٢	الحلوة	حلوة	٦٦٢	١٠	الاحزاب	الاحزاب	٧٣٠	١٦	نوى	نوى
٥٧٠	٢٧	يستين	يستين	٦٦٢	١٧	وطي	روطي	٧٣١	٣	فلمعها	فلمعها
٥٧١	١١	الزكورة	الزكورة	٦٦٥	٢٥	حزبه	حزبه	٧٣١	٢	قنان	فكان
٥٧٢	١٤	كا	كا	٦٦٧	٢٢	العجمة	العجمة	٧٣١	٢٣	لاصحيه	لاصحيه
٥٧٣	١١	دراك	ادراك	٦٦٨	١٠	ليس	من ليس	٧٣٢	٢١	وان على	وان
٥٧٤	٢٢	المسلمون	المسلمين	٦٧٣	٨	ابراؤني	ان ابراؤني	٧٣٢	١٢	وقاهما	وقاهما
٥٧٥	٥	تبائعوا	تباعوا	٦٧٨	٢	يتعجب	التعجب	٧٣٢	٢٨	هل	هل
٥٧٦	٢٣	الحوخ	الحوخ	٦٨٢	٢	لولي	الولي	٧٣٥	٢٦	زنية	زانية
٥٧٧	٢٧	لهبتم	لهبتم	٦٨٦	٢٢	لا تسبرج	لا تستبرج	٧٣٦	٢	رحل الله	رحل الله
٥٧٨	٢٢	بعلامتين	بعلامتين	٦٩٠	١	اللاحيرة	لللاحيرة	٧٣٩	٢٥	النهي	النهي
٥٧٩	٢٧	لنصاراني	لنصاراني	٦٩٠	٨	ادعل	د	٧٣٩	١٧	انتقيت	انتقيت
٥٨٠	٢٠	ينكس	ينعكس	٦٩٠	١٣	فالحيلة	فالحيلة	٧٣٩	٢٩	بن	بن
٥٨١	٢٠	فراهم	فراهم	٦٩١	١	اماء	امره	٧٣٩	٣	الطلع	الطلع
٥٨٢	٢٥	كادرهي	كادرهم	٦٩١	٢	يقتضها	يقتضها	٧٣٩	١٧	بهجرامل	بهجرامل

To: www.al-mostafa.com